



الفتاوى الكبرى للشيخ أبي الفتح محمد بن عبد الوهاب

للعالم العلامة والبحر العلامة

ابن حجر المكي الهيثمي

عفا الله عنه وجعل مفره الجنة آمين

المجلد الأول

وبهامشه فتاوى العلامة شمس الدين محمد بن العلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي المولود سلخ جمادى الأولى سنة ٩١٩ المتوفى بمصر يوم الأحد ثالث عشر جمادى الأولى سنة ١٠٠٤ رحمه الله تعالى آمين

(ترجمة الشيخ ابن حجر)

هو الحافظ شيخ الاسلام الامام أحمد شهاب الدين بن محمد بدر الدين بن محمد شمس الدين بن علي نور الدين بن حجر الهيثمي الشافعي المكي المولود بمحلة أبي الهيثم في أواخر سنة ٩٠٩ المتوفى ضحوة يوم الاثنين ثالث عشر شهر رجب سنة ٩٧٤ ودفن بمكة المشرفة وقبره بالمعلاة رحمه الله ونفعنا به آمين

تنبه - الهيثمي بالمئنة الفوقية نسبة إلى محلة أبي الهيثم قرية في أقاليم الغربية من أقاليم مصر خلافا لما اشتهر من قراءته بالمئنة كما ذكره الفاكهي في ترجمته

ملفوظ الطبع والنشر

عبد الحميد أحمد حنفي

بشارع المستر السبي رقم ١٨

الطبعات : مصر - صندوق بريئة القوزة رقم ١٣٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ففتح أبواب المقال
وما نوح أسباب النوال
وملهم جواب للسؤال
أحمده سبحانه وتعالى
حمدا يستغرق البكر
والأصايل ويستوعب
الأماكن ويضئ الزمن
والأطلال وأشهد أن
لا إله إلا الله وحده لا شريك
له ولا شبيه ولا مثال رب
السموات والأرض وما
بينهما الكبير المتعال
وأشهد أن سيدنا محمدا
عبده ورسوله جامع صفات
الجلال والجمال ومن أوتي
فصل المقال صلى
الله وسلم عليه

الحمد لله الذي جعل أحمد أعلم هذه الأمة وشهابها الذي يزيل عنها من دجى الأشكال كل ظلمة ونيرها
الوقاد الذي يجلى بفتياه ظلم المسائل المدهمة ويبين الصواب منها فلم يكن أمرها علينا غممة نحمده حمد من نال
من العلوم أو فر نصيب ونشكره شكر من اجتهد فيها وكان في اجتهداه ذاسهم مصيب ونشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له شهادة نعقدها للجواب في يوم السؤال وتتخذها ذخيرة في الماضي والمستقبل
والحال ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي ليس ملته على طول المدى دروس ولا لعلماء أمته مزية
الابحاسن الوجوه البادية في مصنفاتهم والدروس صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين علموا وعلموا
وتلقوا شريعتهم الغراء وفهموا ما حللوا وحرّموا (أما بعد) فإن أكابر العلماء مازالت تدون أقوالهم وتنقل
أحوالهم لاسيما فتواهم في العويصات التي لا يمتدى إليها وآراؤهم في المدهيات التي لا يعول إلا عليها
واستنباطهم في المعضلات ما هو الحق الصريح والمذهب الصحيح وكان ممن انتشرت فتواه شرقا وغربا
وعجما وعربا سيدنا وشيخنا الامام العالم العلامة الخبير البحر الحجة الفهامة مفتي المسلمين صدر المدرسين
بقية المجتهدين بركة بلاد الله الامين أحمد شهاب الدين بن حجر الشافعي فسح الله للمسلمين في مدته ونفعنا
الله بعلومه وأعاد علينا من بركته أعظم به عالما كتب الفتاوى بقله فوق عن الباري وأطلع كواكب
الفاظ في آفاقها فقيل هذى النجوم التي يسرى بها السارى قرب قضايا لا يكشف اشكالها غير فتواه
وأمر ينحل الحق ببيانها وينتظر جدواه فانه لا سيما حين اتخذ مكة وطننا وآثرها سكتنا انتشر صيته في
الآفاق ووقع على سعة علمه وصحة استنباطه وباهر فهمه الاتفاق فقصدته الائمة وغيرهم بالفتاوى من
سائر الاقاليم المشهورة لما اشتهر من حديث فضله عندهم من كل طريق صحيحة ماثورة كعصر والشام
وحلب وبلاد الاكراد والعراقين والبصرة ونجد والحسا والبحرين واليمن والسواحل وبرنجم وحضر موت
والهند والسند ودلى وأعمالها وغير ذلك لا سيما القادمين الى الحج من البلاد الشاسعة المهجورة فحين إذ
رأيت ذلك وما يقع في خلال تلك الفتاوى من المهمات التي لا توجد في غيرها والمعضلات التي ما سار أحد

في حلها كسيرها والابكار التي لم يطمئن انس ولا جان والافكار التي حكمت افكار المتقدمين في صحة الاستنباط والبرهان والنقول التي طالما خفي قبل اظهارها خبايا زواياها على الاعيان والتراجيح والنقود والردود التي عول على فضله فيها المتنازعون وانتهى الى قوله فيها الراسخون أردت جمع المهتم فبادرت الى تتبعها وبذلك فيه الجهد الجهد وتفرغت لجمعها الازمنة الطويلة صونا لها من حاسد عنيد أو شيطان مريد الى أن ظفرت منها بالكثير الطيب والولى الوسى الصيب والقوائد الفرائد والاولاد العوائد فدوتها في هذا الديوان ليعم النفع بها في سائر البلدان والازمان وليعود على بركة جمعها وحفظها على المسلمين لاحتياجهم اليها في مواطن كثيرة ولا يجدي فيها غير هالما اشتملت عليه من بدائع التحرير وواضحات البراهين لاسيما في الوقائع التي لا تنقل فيها ولا كلام لمن سبقه يستضاء به في قوادمها وخوافيها وليحصل لي ان شاء ثواب الله ذلك الجزيل كما أخبر به الصادق المصدوق في حديثه الذي أروى به الغليل وشفى به العليل حيث أفاد فيه أن الدال على الخير كفعله وان المعين على عمل كعامله حقق الله لي في ذلك أفضل مما أملت وأعظم مما قصدت وجعل ذلك وسيلة الى ان ارضاه في هذا الدار والى أن ألقاه انه بكل خير كفيل وهو حسبي ونعم الوكيل ورتبتها ليسهل الكشف عنها على المضطرين والظفر بما في زواياها على المسترشدين واذا اشتمل السؤال على مسائل مختلفة الابواب فغالبا أجعل كل مسألة بما يليق بها وقد أذكرها جميعا في أنسب الابواب بمعظمها لارتباط الجواب فيها بما قبله وبعده كإوقع له في البيع فانه ذكر في بعض الاسئلة الحكم بالموجب بما لم يسبق اليه لكن بطريق الاستطراد والتبع فذكرته لارتباط الكلام فيه بما قبله مع ان الاحق به باب القضاء ونظائر ذلك فيها كثيرة فليكن ذلك على ذكر منك هذا وقبل الخوض في المقصود أقدم شيئا من ترجمة شيخنا فسمح الله في مدته وتوقع بعلمه وأعاد علينا من بركته لتعلم فان ذلك يعول عليه كثير عند الأئمة فاقول هو أحمد بن محمد بدر الدين بن محمد شمس الدين بن علي نور الدين بن حجر من بني سعد الموجودين الآن بالشرقية الاقليم المشهور من أقاليم مصر والمستفاض أنهم من الانصار ولكن امتنع شيخنا من كتابة الانصارى تورعاسمى جده بحجر لما انه مع شهرته بين قومه بانه من أكابر شجعانهم وابطال فرسانها كان ملازما للصمت لا يتكلم الا لضرورة حاقة والا فهو مشغول عن الناس بما من الله عليه به فلذلك شبهوه بحجر ملقى لا ينطق فقالوا احجر ثم اشتهر بذلك رآه شيخنا وقد جاوز المائة والعشرين وأمن الحرف وكانت له في هذا السن عبادات خارقة أصل وطنه سلمت من بلاد بني حرام الآن ثم لما كثرت الفتن في تلك البلاد انتقل منها الى الغربية فسكن محلة أبى الهيثم واستوطنها استراحة من شر أهل الشرقية وقتنهم وتعرض السلاطين لهم لتعرضهم لهم وانما أثرها لان اهلها كانوا على غاية من الديانة واتباع طريق الصوفية وفيهم حفاظ كثيرون للقرآن مداومون لقراءته ولد شيخنا بها سنة تسع وتسعمائة في أواخرها فأت أبوه وهو صغير في حياة جده المذكورة وقد حفظ القرآن وكثيرا من المنهاج ثم مات جده فكفله شيخنا ابيه العارفان الكاملان علما وعملا ومعرفة الشمس الشناوى وشيخه الشمس بن ابى الحاتل من اعظم تلامذة شيخ الاسلام الشرف المناوى ظاهرا وباطنا ولذا كان شيخ الاسلام زكريا يبالغ في تعظيمه ويقول اخى وسيدى ولما كفله بالغ ابن ابى الحاتل في وصاية تلميذه الشناوى فنقله من بلده الى مقام العارف بالله السيد الشهير احمد البدوى نفع الله به فقرا على عالين كانا به من مبادئ العلوم ثم نقله الى الجامع الازهر أول سنة أربع وعشرين وتسعمائة ثم سلمه لرجل صالح من تلامذته وتلامذة شيخه المذكور بأشارة شيخه المذكور لحفظه حفظا بليغا وأقرأه من المنهاج وغيره وجمعه بعلماء مصر مع صغر سنه فاخذ عن تلامذة شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني وأجلهم شيخ الاسلام زكريا بل أكثر الاخذ عنه أكثر من بقيتهم قال ما اجتمعت به قط الا قال أسأل الله أن يفقهك في الدين وحاججت بعض أكابر مشايخي في وجود القطب والاولاد ومن بعدهم فلما اجتمعنا

وعلى آله وصحبه قرآن
الجلاد والجدال ما ارتفعت
للعلماء راية تمحص عارض
الشكوك والاشكال
(وبعد) فلما كانت الفتوى
فرض من فروض الكفايات
لعدم الاستغناء عنها في
وقت من الاوقات ولم تزل
أعلام العلماء تجمع ما وقع
لهم من الاصول النادرة
والفروع الشاردة حتى
صارت دواوين يرجع اليها
عند تراحم الآراء في
المعضلات وبراهين يعول
عليها في شرح بها عواطف
الابواب في المطولات لما
فيها الفوائد التي لا تنكاد
توجد مسطرة الاعلى النذور
وان كان لها انشأه في
الكتب المبسوطة فلا تلقى
غالبا الا في العنود حلتى
ذلك على جميع ما وجدته
من فتاوى سيدى وشيخى
ووالدى الشيخ الامام
والجبر الهام خاتمة المتأخرين
أحمد شهاب الدين الرملى
الانصارى الشافعى وهما أنا
أذكرها على ترتيب
ابواب الفقه العبادات
فالعاملات فالمنكحات

بشيخ الاسلام سألته عن ذلك فنصرني على ذلك الشيخ نصره تامة ودعالي وأخذ أيضا الشيخ عن الامام الزيني عبد الحق السباطي وسمع عليه وعلى الشيخ الامام بجلى ومن في طبقتهما بعض كل من الكتب الستة في جمع كثيرين واجازوا له بياقها وبغيرها وعن الشمس المشهدي والشمس السمنودي وابن عز الدين الباسطي والامين العمري وشيخ والده السابق الشمس بن ابى الحائل وهؤلاء كلهم عمروا كثيرا وادركوا ابن حجر وأهل عصره ثم بعد ذلك اشتغل بجل متونه فبذل جهده فيها الى أن أجازته مشايخه الشهاب أحمد الرملي والشيخ ناصر الدين الطبلاوي وتاج العارفين الامام البكري وغيرهم أو اخر سنة تسع وعشرين بالافتاء والتدريس وعمره دون العشرين من غير سؤال منه لذلك وفي خلال تلك المدة قرأ النحو على الشمس البدرى والشمس الخطابي والشمس اللقاني والشمس الضيروطى والشمس الطهواى وغيرهم والتصريف للعزى على الطبلاوى والجار بردى على الخطابي وكان يقول في إقرائه لهذا الدرس بحضرة جمع جم من الفضلاء الى زمان ما طالعت لقارىء في هذا العلم الا لهذا الدرس والمعاني والبيان على الشمس المناوى والشمس الدلجى قال شيخنا وهو أعلم من رأيت في هذا العلم وعلم الاصلين عليه وعلى الشيخ ناصر الدين الطحان والطبلاوى والبكرى والشهاب بن عبد الحق والشمس العبادى والشهاب البرلسى وغيرهم والمنطق على النور الطهواى والمحقق الشيخ عبيد الشنشورى والدلجى وغيرهم والفرائض والحساب على امام وقته فهما الشمس بن عبد القادر الفرضى وغيره كالشهاب الصالح البطوى وحضر الطب عند امام وقته فيه الشهاب الصائغ الحنفى والتصوف على العبادى وابن الطحان والبكرى وغيرهم ولازم امام محققى زمنه الامام ناصر الدين اللقاني في عدة علوم مدة مديدة كالمنطق للغزى في القطب وحواشيه والاصلين وشرح العقائد وشرح المواقف وشرح جمع الجوامع للمحلى فالعضد والمعاني والبيان والمختصر فالمطول والنحو التوضيح والصرف شرح السعد التفتازانى والجار بردى وفي حال قراءته النحو شرح الفية ابن مالك شرحا مزجا متوسطا حاويا لا كثير شروحا والتوضيح وحواشيه وفرغ منه سنة ثلاثين وفي سنة اثنين وثلاثين الزمه شيخه الشناوى بالتزوج فقال لا أملك شيئا فقال هي بنت أختي والمهر من عندى فزوجه بها وهي بنت ابن عمه شقيق أيدهم حج هو وشيخه البكرى آخر سنة ثلاث وثلاثين وجاورا سنة أربع وثلاثين وخطر له فيها أن يؤلف في الفقه فتوقف الى أن رأى في النوم الحرث بن أسد المحاسبي وهو يامر به بالتأليف فاستبشر والى قال وأذكرني ذلك ما كنت رأيته أيام الطلب فاني رأيت امرأة في غاية الجمال كشفت لي عن أسفل بطنها وقالت أكتب على هذا متنا بالاحمر وشرحا بالاسود ثم انتبهت ففزعت حتى قيل لي في تعبيره ستظهر مؤلفاتك في الدنيا بعد خفافها السكلى ظهورا عظيما فاستبشرت وابتدأت في شرح الارشاد ولما رجع من مكة اختصر متن الروض وشرحه شرحا مستوعبا لما في شرح الروض والجواهر وكثير من شروح المنهاج والانوار ثم حج بعياله هو وشيخه المذكور آخر سنة سبع وثلاثين ومعه شرح المختصر المذكور فجاور سنة ثمان والحق في هذه الشرح من كتب اليمن وغيرهم شيئا كثيرا فقرأه بعض علماء الاعاجم فاعطى مبلغا كثيرا لكتابته إذا وصلوا مصر فلما وصلوها أريد استنساخه له فحاسده بعض حاسديه فترصد له الى أن أخرج الكتاب ليكشف منه ثم اشتغل ثم التفت اليه فلم يره فكان ما وقع في بئر او احرق لوقته فلم يظهر له خبر حتى اصابه بسبب ذلك علة خطيرة لازالت تلازمه الى ان تكاد تزهق نفسه وهكذا ثم تعافى منها والله الحمد ثم صبر واحتسب فعوضه الله خيرا من ذلك وذلك انه لما حج بعياله هو وشيخه أيضا سنة اربعين ثم جاور سنة احدى واربعين ثم عزم شيخه واقام هو بمكة من ذلك الزمن يؤلف ويفتي ويدرس فشرح ايضاح النووى ثم شرح الارشاد شرحين ثم شرح العباب والى الآن لم يكمل لكن نسال الله اكمله فانه جمع المذهب جمعا لم يسبق اليه مع غاية من التحرير والتدقيق والتنقيح مستوعبا لما في كتب المذهب مع بيان الراجح والجواب عن المشكل مما تقر به العيون ثم شرح المنهاج وله في

فالجنايات وما وقع له من الاستئالة عن تفسير آية أو حديث أو شيء من كلام أحد العلماء أو شيء من علم أصول الفقه أو علم الكلام أو علم النحو أو نحو ذلك مما الاختصاص له يباب من الابواب جعلته خرا لتسهيل مراجعة ذلك وأسأل الله من فضله العليم أن يجعل ذلك خالصا لوجه الكريم وهو حسبي ونعم الوكيل

(كتاب الطهارة)

(سئل) عن محدث غسل يده غسلا منكسا بان غسل أعاليه قبل أسافله ولم يغتسل ونوى رفع الحدث الا صغر هل يرتفع حدثه أم لا بد من الغتسل فان أفقنم بالثاني فما المعنى المقتضى لاختصاص ارتفاع الحدث بالغتسل مع أن كلاما من تعليل طريقة النووى في المسئلة يقتضى عدم الاختصاص أو بالاول فلاى حكمة فرضوا ذلك في الغتسل أهى لجرى بان الخلاف أم غير ذلك وما نقله شيخ

خلال ذلك تأليف نحو الحسين مؤلفا يأتي كثير منها في هذه الفتاوى لان أكثرها في مسائل يقع بينه وبين معاصيره فيها تخالف فتكون في حكم الفتاوى فلذا ذكرت كثيرا منها هنا ومن طريق ما سمعته منه انه لما ولي بعض أقرانه قاضي القضاة طيشه عليه فرآه يوما في طيشه فانشد ارتجالا لنفسه
 اذا أنت لا ترضى بادنى معيشة * مع الجد في نيل العلا والمآثر
 فبادر الى كسب الغنى مترقبا * عظيم الرزايا وانطاس البصائر
 فلم تمض تلك السنة الا وقد عزل وأصيب بمصائب عظيمة سمعته يقول قاسيت في الجامع الازهر من الجوع ما لا تحمله الجبلة البشرية لولا معونة الله وتوفيقه بحيث أنى جلست فيه نحو أربع سنين ما ذقت اللحم الا في ليلة دعينا لا كل فاذا هو لحم يوقد عليه فانتظرناه الى ان ابهار الليل ثم جرى به فاذا هو يابس كاهو نبي فلم استطع منه لقمة وقاسيت ايضا من الايذاء من بعض أهل الدروس التي كنا نحضرها ما هو أشد من ذلك الجوع الى أن رأيت شيخنا ابن أبي الحنائل السابق قائما بين يدي سيدى أحمد البدوى فجىء باثنين كانا أكثر ايداى ففرض بهما بين يديه بأمرين فزقا كل بمزق وكذلك اودى بمكة كثير انصبر فكفاه الله شرا المؤمنين

(كتاب الطهارة)

الاسلام زكريا في شرح
 البهجة وغيره عن ابن
 الصلاح من قوله ولونوى
 الوضوء بغسله لم أجده
 منقولاً الخ ثم قال أعنى شيخ
 الاسلام أنه جار على كل من
 الطريقتين وان مثل بنية
 الوضوء في ذلك نية رفع
 الحدث الأصغر هل هو
 مغاير لما قاله النووي
 وغيره في المسألة حتى لا يكون
 متمولا أو مخصص له وقال
 في شرح المنهج ولو انغمس
 محدث بنية الجنابة غلطا
 او الحدث او الطهر عنه
 او الوضوء أجزاء ولم يظهر
 فرق بين مؤداها ومؤدى
 عبارة ابن الصلاح (فاجاب)
 بأنه لا يرتفع حدث المغتسل
 لان الترتيب من واجبات
 الوضوء والواجب لا
 يسقط فعل ما ليس بواجب
 والمعنى المقضى للاختصاص
 ارتفاع الحدث بالانغماس
 هو حصول الترتيب فيه في
 الطف الازمة وهو
 المعول عليه من تعليل
 طريقة النووي وظاهر
 انه مقتضى للاختصاص
 لا لعدمه وما ذكره
 ابن الصلاح وان شمله
 كلام كثير من اصحاب
 لم نجد مصرحا به

(سئل) رضى الله عنه عما لو كان مع الشخص اداة أو كوز فيه ماء فاراد أن يتوضأ فلقى فيه قليل نجاسة
 يابسة مثل الحصاة فهل ينجس الماء اذا كان من بعر الغنم أو غيره وهل اذا امتس الاجنية وضوءه هل يبطل
 التوضؤ به وما السبب لذلك وهل اذا جاءت الريح بشئ فالتفته في الاناء الذى فيه ماء قليل ما الحكم في ذلك
 وهل اذا كان الاناء فيه أثر لبن ولم يمتزج بالماء فتوضأ أجزأه ام لا (فاجاب) نفع الله بعلومه اذا كان
 الماء دون القلتين ينجس بمجرد ملاقة النجاسة وان قلت سواء كانت من بعر الغنم أو غيره ويجوز الوضوء عما
 مسته الاجنية وما ألفت الريح فيه ترابا وما فيه أثر لبن اذا لم يتغير الماء به تغيرا كثيرا والله سبحانه وتعالى
 اعلم (وسئل) رضى الله عنه عن مسألة اختلفت في الجواب عنها جماعة صورتها شخص تنجس ثوبه
 فاعطاه فاسقا وأمره بتطهيره من تلك النجاسة فغاب عنه الفاسق بالثوب ثم جاء به وعليه أثر الغسل
 وأخبر انه طهره فهل يقبل قوله في طهارة الثوب المذكور أم لا أجاب الاول فقال لا يقبل قوله في
 طهارته لامور * أحدها أن الائمة رضى الله عنهم قالوا بعدم قبول قوله في نجاسة الاناء وقياسه عدم قبول
 قوله في طهارة الثوب * الامر الثانى ان الشيخ جمال الدين الاسنوى رحمه الله ذكر في شرح المنهاج بحثا ان
 قول الفاسق في تغسيل الميت لا يقبل ونقله الشيخ شهاب الدين الاذرى في كتابه المسمى بالوسط عن
 بعض الائمة من غير مخالفة له وهو كالصريح في عدم قبول قوله في تطهير الثوب * الامر الثالث أن الفاسق
 لو اخبر من جهل القبلة انه رأى الكعبة في هذه الناحية وهو على جبل أو بناء عال أنه لا يقبل قوله على
 المذهب في شرح المذهب وغيره وطهارة الثوب شرط من شروط الصلاة كاستقبال القبلة وقياسه عدم
 قبول قوله في طهارة الثوب اه جواب الاول وأجاب الثانى فقال الاظهر أنه يقبل قوله في طهارة الثوب
 لامور ايضا * أحدها أن قبول قوله في طهارة الثوب هو الافصح للناس * الامر الثانى ان الشيخ
 محيى الدين النوروى نقل في زوائد الروضة عن الامام المتولى وفي شرح المذهب نقل عنه وعن غيره
 من الائمة من غير مخالفة له أن الفاسق يقبل قوله في ذكاة الحيوان وعاله بانه من أهل الذكاة ونقله ايضا
 جماعة من المتأخرين منهم الامام نجم الدين بن الرفعة رحمه الله وهو بعمومه كالصريح في قبول قوله في
 تطهير الثوب إذ لو لم يقبل قوله في تطهير الثوب لما قبل في ذكاة الحيوان المأكول لحمه لان تذكيته سبب
 لطهارته بعد موته كما ان ايراده على الثوب المتنجس وازالة عين النجاسة سبب لطهارة الثوب ولان
 الفاسق من أهل الطهارة للثوب كما أنه من أهل الذكاة * الامر الثالث أن الفاسق لو أخبر بالصبي يقبل فيما
 التيمم * الامر الرابع ان النووي ايضا نقل في شرح المذهب عن الجمهور أن أخبار الصبي يقبل فيما

طريقه المشاهدة فالفاسق مثله الامر الخامس ان القدوة بالفاسق صحيحة اعتمادا على اخباره عن طهارة الحدث والخبث ولا يشترط مشاهدتنا لطهارته وقد قال الشافعي رضى الله تعالى عنه صلى ابن عمر خلف الحجاج وكفى به فاسقا ومعلوم ان ابن عمر وغيره من الجمل الغفير لم يشاهدوا طهارة الحجاج مع تحققهم انه كان يبول ويتغوط فاقضى مقام التوسيع والتسهيل على الامة اعتماده في ذلك ومعلوم ان التصديق لا يتلقى من التوسيع فقد يمنع أيضا الحاق قوله ببلت في الاناء بقوله ذبحت الشاة وان كان من فعله لمعارضته لاصل الطهارة الذي راعوا فيه التوسيع الامر السادس ان في اشتراط عدالة المأمور بطهارة الثوب مشقة والمشقة تجلب التيسر لما في البحث عن عدالة المظهر من المشقة ولما يشهد له من منقول المذهب * الامر السابع انه يعتبر اعتمادا خبر الفاسق عن حاجته وتوقانه الى النكاح حتى يجب اعفائه الامر الثامن ان قياس الاول لاخباره بالتطهير على اخباره بنجاسة الاناء ممنوع يتضمن المقيس عليه فيما اذا أخبر بنجاسة الاناء للتوسيع على الامة في التمسك باصل الطهارة لقوته بحيث لا يقاومه خبر الفاسق فلا يتلقى منه التصديق بالمنع من رد الثوب الى اصل الطهارة بخبر الفاسق عن تطهيره له حيث امكن وقد امكنوا بامكان طهر فم المرة المعلوم بنجاسته حيث غابت فلم يحكموا بنجاسة ماء قليل ولغت فيه بعد ذلك عملا باصل طهارة الماء مع ان الاصل استمرار نجاسة فمها كما ان الاصل عدم ازالة الفاسق للنجاسة ولو عولوا على هذا الاصل ولم يكتفوا بخبره لما صححو القدوة بالفاسق لا بشرط مشاهدة طهارته كما سبق الامر التاسع ان التووى ايضا قال في شرح المذهب قال اصحابنا يقبل قول الفاسق والكافر في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية كما يقبل قول الصبي فيها قال ولا أعلم في هذا خلافا ودليله الاحاديث الصحيحة ان النبي ﷺ قبل هدايا الكفار المحمولة على أيدي بعضهم اليه اه فاذا رجع الى اخبار الكافر والفاسق بذلك لا فادته في الجملة ظنا به فكيف لا يرجع باخبار الفاسق عما هو اهل له الى اصل الطهارة في مسئلتنا وما صرحوا به من صحة توكيل مسلم لكافر وفاسق وصحة معاملتهما على ما بأيديهما ظاهر في الرجوع اليهما في ذلك والتعويل على قولهما أتينا بالتصرف المأذون فيه في ذلك الامر العاشر ان الامام بدر الدين الزركشي ذكر في كتابه الخادم في الكلام على اخبار الفاسق بنجاسة الماء انه يستثنى ما لو أخبر الفاسق عن فعله كقوله بليت في هذا الاناء فقد ذكرنا فيما لو وجدت شاة مذبوحة فقال كنانى انا ذبحتها تل ا ه فانيط قبول خبره بالتنجيس الناشئ عن فعله من قبول خبر الكافر بمقتضى الحل والطهارة الناشئين عن فعله فالفاسق اولى فانظر الى السلف فانهم كانوا يأكلون من ذبائح أهل الكتاب مع احتمال عدم اتيانهم بالشرط في الذكاة ولم يمنع احد منهم عن أكلها لعدم مشاهدته لذبحها منهم بل عولوا عليهم في ذلك لاهليتهم له رجوعا الى اصل الاباحة الامر الحادى عشر ان ما نقله في الجواب الاول عن التوسط للامام الاذرى لم اره فيه بل تضمن كلامه انه لم ير التصريح به فانه قرر ان المراد من عبارة اصل الروضة استحباب كون غاسل الميت أمينا كما قاله الشيخ أبو حامد وكثيرون فان صح عنه ما ذكره من حمل على انه اذا أخبر بان الميت غسل فلو أخبر أنه غسله قبل قوله وقد صرح الكمال الدميرى في شرح المنهاج بان الفاسق اذا غسل الميت وقع الموقع وقال في المنهاج وليكن الغاسل أمينا قال الامام الاذرى فاشعر بالوجوب ووجه بان غيره لا يوثق به ولا يقبل خبره الا في مسائل لم يعدوا هذا منها اه كلام الاذرى قال بعض المتأخرين وقد يدعى أن سكوتهم عن عداه للعلم بصحة غسله فهو اهل له ولدخوله في عموم قولهم بصحة استئجار من يغسل الميت فاغنى ذلك مع ذكرهم لقبول خبره في الذبائح عن ذكرها اه الامر الثاني عشر ان الامام الشافعي قال لو مرتجتازون بميت في صحراء لزمهم القيام به فان تركوه أثموا فان كان ليس عليه أثر غسل ولا تكفين وجب عليهم غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وان كان عليه أثر الغسل والكفن والحنوط دفنوه واطلاق هذا النص يقتضى أنه لا فرق بين أن يتبين أن الذى غسله كان فاسقا ام لا فاذا اكتفينا بوجود اثر الغسل والتكفين

وقد جزم بالاجزاء فيه شيخنا في شرح منهجه وهو ظاهر وقد قال في شرح البهجة عقب كلام ابن الصلاح وظاهر ان محله اذا لم يمكنه الترتيب حقيقة وفيه عقب هذا ثم وجدت الروايات فعل ذلك وصححه مقيدا بما استظهرته (سئل) عن الماء حال صعوده الى اعلى هل قوته في هذه الحالة كقوته حال وروده أم لا (فاجاب) بان الماء حال صعوده الى اعلى وارد (سئل) عما يعنى عنه كدم البراغيث اذا لاقاه رطب غير ماء الغسل والوضوء كماء الشرب وأمانه المحتلم بما لاغنى عنه هل يضر أم لا (فاجاب) بانه قال الشيخ في شرح الروض لا يضر ما ذكر (سئل) عما لو تنجس باطن ابريق او نحوه من الاواني بنجاسة حكمية فما الكيفية في تطهيره بالماء القليل وما حكم ذلك الماء بعد التطهير به (فاجاب) بانه يصب فيه الماء ثم يديره الى جميع جوانبه فيطهر ولا يصير مستعملا حتى يمر على جميع محل النجاسة ثم هو بعد التطهير به طاهر غير

والحنوط مع ان تقديم ازالة النجاسة التي على قبل الميت ودبره شرط لصحة الغسل على الراجح كما نقله الشيخ محي الدين النورى في شرح مسلم عن الاصحاب قبول قوله في تطهير الثوب مع وجود أثر الغسل عليه أولى . الامر الثالث عشر ان الشيخ نور الدين السموذى حكى عن شيخه شرف الدين يحيى المناوى انه حكى عن شيخه أبى زرعوى الدين العرافى رحمه الله تعالى انه كان إذا تنجس له ثوب يامر فثابه بتطهيره ولا ينظر اليه حالة التطهير فإذا أخبره أنه طهره لبسه وحال الفتان لا يخفى والله أعلم وأجاب الثالث فقال الاقرب انه ان أخبر بان الثوب طهر لم يقبل قوله وان أخبره بأنه طهر قبل قوله لانه اخبار عن فعل نفسه كقوله بليت في هذا الاناء أو أنا متطهر أو محدث وكمسئلة ما إذا أخبر بان الميت غسل فلو أخبر بأنه غسله قبل قوله وكمسئلة المتولى المذكورة وهذا مستثنى من أصل عدم قبول قول الفاسق والله أعلم فظهر لنا من جواب الثانى والثالث قبول قول الفاسق في تطهير الثوب فهل جوابكم كذلك فقد ذكر الشيخ شرف الدين المناوى ان الفاسق يقبل قوله في مسائل لا تخفى على الفقيه المطلع على كتب الاثمة وفتاويهم فلعن مستلثنا أن تكون من هذا القبيل اوضحوا لنا القول في ذلك بجواب شاف اثابكم الله الجنة (فاجاب) نفع الله بعلمه المعتمد من هذه الاجوبة هو الثالث ومن ثم جريت على التفصيل في شرح العباب وعبارتى من شرح العباب وخرج بعدل الرواية الصبي ولو مر اهقنا نعم تصح رواية الصبي بعد بلوغه كل ماسمعه في صباه على الصحيح فعليه لو أخبر بعد بلوغه عما شاهده في صباه من تنجس اناء أو ثوب أو نحوها قبل ووجب العمل بمقتضاه في الزمن الماضى أيضا وأما الفاسق والكافر والمجهول فلا تقبل اخبارهم وان كان الاولى كما قاله جمع الاحتياط باجتنب ما أخبر المميز بتنجسه سيما ان جرب بالصدق وينبغى ان يلحق به في نحو ذلك نحو فاسق جرب صدقه لان خبرهم يورث شبهة نعم من أخبر منهم عن فعل نفسه كقوله بليت في هذا الاناء قبل كما قاله جمع قياسا على ما لو قال أنا متطهر أو محدث وكأخبر الذمى عن شاته انه ذكاه وكأخبره عن فعله بالاولى اخباره المتواتر اذ القبول حينئذ من حيث افادته العلم لان حيث الاخبار وبما تقرر يعلم ان قول نحو الفاسق ممن ذكر طهرت الثوب مقبول لانه أخبر عن فعل نفسه بخلاف قوله طهره أو بعتى المناوى وغيره بل صدر كلامه صريح في اعتماد قوله مطلقا وفرق بينه وبين اخباره بالنجاسة بان ذلك فيه خروج عن الاصل وهو الطهارة وبالمشقة لكثرة الاحتياج الى الغسالين مع فسقهم وحيث قبل اخباره بالطهارة بان يقول طهرته فالظاهر أنه لا بد من معرفته مدلولها عند المخبر بخلاف قوله غمسته في الماء وهو بما يطهر بالغمس وقول الاذرى لا يقبل قوله في تغسيل الميت بحث من عنده استدلل به بأنه لا يقبل خبره الا في مسائل لم يعدوا هذه منها وهو مردود لانهم انما سكتوا عن عدالته الكونها في معنى ما ذكره من قبول خبره عن فعل نفسه فينبغى حل كلامه على ما اذا أخبر بأنه غسل وطهر بخلاف قوله غسلته أو طهرته وفي المجموع عن الجمهور في الاذان يقبل قول الصبي فيما طريقه المشاهدة كالغروب لا النقل كالافتاء والتدريس والمعتمد بل قال الاسنوى الصواب ما فيه في موضع آخر وفي غيره من عدم قبول خبره مطلقا الا فيما مر أى وفي نحو قوله في هدية ودخول دار أو اجابة صاحب وليلة اه كلام شرح العباب وبه يعلم ان المعتمد التفصيل الذى ذكره المجيب الثالث على أن الثانى اشار اليه في الامر العاشر والحادى عشر وغيرهما لكن في كلامه نظر من وجوه كثيرة لا باس بالاشارة لبعضها منها قوله هو الافصح للناس كانه اخذه مما مر عن المناوى والوجه خلافه وانه لا يقبل الا ان قال طهرته اذا الافصح للناس انما هو القبول حينئذ لا مطلقا ومنها ما نقله عن الروضة وشرح المذهب في قبوله في الزكاة واطلاقه مردود لان كلامهم انما هو فيما اذا أخبر عن فعل نفسه بان قال ذكيتها كما قدمته في عبارة شرح العباب ومنها قوله لو أخبر الفاسق بعدم الماء جاز التيمم وهو باطل بل يلزمه الطلب وان ظن عدم الماء وخبر الفاسق لا يصل لظن العدم الا ان وقع في القلب صدقه ومع ذلك لا يقبل هنا لما علمت من تصريحهم بوجوب الطلب وان ظن العدم ومنها ما ذكره في الرابع

مطهر (سئل) عن ماء المبلّة التي يعطن فيها الكتان فتغير طعمه ولو نه ورجه هل يكون طهورا أولا (فاجاب) بانه غير طهور اذ تغيره بمخالط يمنع اطلاق اسم الماء عليه بل قد يصير أسود متنا وقد وهم من ادعى طهوريته وقال ان تغيره بمجاور (سئل) عما نقل من البحر ووضع في لزيرو وجد في الزير ٢ من بلا طعاورائحة ولو ناهل هو طاهر أو نجس (فاجاب) بانه نجس فقد قال أصحابنا وشرع تقديم المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الماء ورائحته ام وقضية هذا انه لو وجد فيه طعم بول أو رائحة لا تكون الا للنجاسة يحكم بنجاسته وبه صرح البغوى في تعليقه ولا يشكل عليه أنه لا يحد بريح الخمر لوضوح الفرق وضورة المسئلة أن لا يكون بقره جيفة يحتمل أن يكون ذلك منها ونظيره ما لورائى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتمل انه من غير دفانه يجب عليه الغسل (سئل) هل المعتمد كلام البهجة في قولها ميتا بلا سيل دم

عن المجموع وقد قدمت أنه ضعيف ومنها ما قاله في الامر الخامس وهو اخباره عن فعل نفسه فلا حجة له فيه بل الحجة فيه لنا ومنها قوله ومعلوم ان التوسيع الخ وهو كلام كاتراه على انه يعود بالبطلان على ما قاله أولا من قبول قوله في الطهر قياسا على قبول قوله في الذكاة ومنها ما ذكره في الامر السادس وهو عين ما ذكره في الامر السابع وهو اخباره عن فعل نفسه فلا حجة له فيه بل الحجة فيه لنا أيضا ومنها ما ذكره في الثامن من رد قياس الاول ولم يصب كل منهما بل ان أخبر عن فعل نفسه قبل في الطهارة والنجاسة وان أخبر لا عن فعل نفسه لم يقبل فيهما وفرق الثاني بينهما مجرد خيال لا أثر له وانما اكتشفوا بامكان طهر فم الحرة في عدم تنجس ما ولغت فيه لانه يتقن الطهارة فلا ينجس بالشك وان حكمنا ببقاء نجاسة فم الحرة بالاستصحاب وهو أضعف من اليقين فالحاصل أن هذين الامرين تعارضا نجاسة فمها بالاستصحاب وطهارة الماء باليقين فحكمنا بكل منهما بالنسبة لبقائه على حاله ولم نحكم بان الاضعف وهو الاستصحاب ينجس الاقوى وهو يتقن الطهارة على أن قياس مسألة الحرة ان الثوب حيث غاب عنا وأمكن تطهيره لا ينجس ما وقع فيه مع الحكم ببقائه على نجاسته فلم أنه لا فرق بين فم الحرة والثوب في أن كلام منهما ان أمكن طهره في الغيبة لم ينجس ما وقع فيه لا من حيث اخبار الفاسق بل لا مكان طهره ولو بوقوعه في ماء كثير وان لم يرغب عنا فهو باق على نجاسته وينجس ما وقع فيه فاندفع ما ذكره من الاستدلال بمسئلة الحرة وقوله ولو عولوا على هذا الاصل الخ جوابه انما صح الاقتداء بالفاسق لانه يقبل اخباره عن طهارته لما مر انه اخبار عن فعل نفسه وهو مقبول كما مر ومنها ما ذكره في الامر التاسع ولا حجة له فيه لانه استثنى للحاجة وجريان المسامحة فيه في سائر الاعصار بلا انكار فلا يقاس به غيره مما ليس كذلك ولادليل له في صحة معاملته لان يده قرينة شرعية على ان ما فيها ملك له أو تحت ولايته فاكثفينا في جواز معاملته بهذه القرينة الشرعية لا بمجرد قوله فتامله وما ذكره في العاشر والحادي عشر صريح فيما قلناه من التفصيل ومنها قوله واطلاق هذا الامر يقتضي انه لا فرق بين أن يتبين ان الذي غسله كان فاسقا أم لا كلام لا معنى له ولا حجة له فيه لانه إذا بان ان الذي غسله فاسق وقع الموضع بلا نزاع ولا كلام فيه وانما الكلام فيما لو قال الفاسق هذا الميت غسل أو أنا غسلت هذا الميت فيقبل في الثاني دون الاول ولا دلالة للكلام الشافعي رضي الله تعالى عنه على واحد من هذين وقوله مع أن تقديم ازالة النجاسة الخ ضعيف والمعتمد ان ازالته بغسلة مستقلة ليست شرطاً في الحي ولا في الميت وانما سكنت النووي عن الاستدراك في باب الجنائز لانه قدمه في باب الغسل فلم يحتاج الى اعادته وقال بعضهم بل بينهما فرق وهو ان الميت يحتاط له اكثر ويرد باننا لانسلم ذلك بل الحي هو الذي يحتاط له في مثل هذا المباشرة للصلاة وغيره اذا اكتشفوا فيه بغسلة واحدة مع ذلك وكونه مكلفاً بازالتها فلا أقل أن يكون الميت مثله ان لم يكن أولى منه وما ذكره عن ابي زرعة صريح فيما قلناه لان الفتى لم يخبره بانه طهر بل بانه طهره ونحن قائلون بقبول خبره حينئذ وأما ما قاله الاول من جميع ما استدلت به فانه لا يفيد الاطلاق الذي زعمه من عدم القبول لان جميعه انما هو مقروض فيما ليس باخبار عن فعل نفسه ونحن قائلون بعدم القبول حينئذ فظهر بجميع ما قررناه أن الحق في هذه المسئلة هو التفصيل ويوجه بانه يبعد عادة كذبه عن فعل نفسه بخلاف اخباره عن فعل الغير فانه لا يبعد فيه ذلك قبلنا الاول منه عملاً بتلك القرينة التي ابعدت احتمال كذبه فافهم ذلك فانه مهم والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) ايضاً رضي الله تعالى عنه عمالو سقط في ماء قليل ميتة نحو ذباب فصب شخص هذا الماء وهي فيه في ماء آخر ولم يبلغ قاتنين فهل هو مثل ما لو وقع ميتة في الماء أم لا وعمالو خاطئ بادافيه شعرتان أو ثلاث بزباديه مثل ذلك أو لا شيء فيه فهل ينجسان أم لا (فاجاب) نفع الله تعالى به بقوله اما الاولى فالذي يتجه فيها انه كالأول وقع ميتة في الماء فيتنجس المان واما الثانية فبحث بعض المتأخرين ان محل العفو عن قليل شعر غير المأكول مالم يكن بفعله فعليه ينجس الزبادان والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن الماء القليل الذي خالطه شيء مستغنى عنه

منطوقاً ومفهوماً (فاجاب): بان كلامها معتمد منطوقاً ومفهوماً وقد اختلف فيهما كلام المتأخرين (سئل) عن انغمس في ماء قليل بنية الوضوء هل يرتفع الحدث عن جميع أعضاء الوضوء اخذ من المرجح في الحدث المستجد للجنب بعد انغماسه أو عن الوجه فقط كما صرح به ابن المقرئ في شرح الارشاد وقولهم الماء على العضو مستعمل بالنسبة لغيره فما كفية الجمع بين كلامهم (فاجاب) بانه يرتفع الحدث عن جميع أعضاء الوضوء كما شمله كلام الاصحاب حتى في المختصرات وهو أولى من طرو الحديث المذكور إذا حدث الاكبر ارتفع فيها بتمام الانغماس قطعاً وفي مسئلتنا رأى مرجوح ان حدث الوجه لا يرتفع الا بعد تمام غسل أعضاء الوضوء فما ذكره ابن المقرئ انما يتأتى على ما جرى عليه من بحث الرافعي والماء في مسئلتنا قد اتصل بجميع أعضاء

فغير أحد أو صافه الثلاثة فسلب الطهورية ثم زال التغير بنفسه فهل يعود طهوراً كالماء للكثير الذي ينجس بالمخالط المتغير أحد أو صافه الثلاثة إذا زال التغير بنفسه أم لا يكون كذلك (فاجاب) بقوله الجواب عن هذه المسئلة هو أن الذي يصرح به كلامهم عود الطهورية وهذا ظاهر لا مريبة فيه ومن ثم قلت في شرح الارشاد وظاهر أنه لو تغير بما مر ثم زال تغيره عادت طهوريته اه وما يوضح ذلك أنهم ناطوا سلب الطهورية بوجود التغير بشرطه من غير أن يفرقوا في ذلك بين قليل الماء وكثيره فإذا زال ما به سلب الطهورية عادت لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمه ما لم يخلفها شيء آخر وهنا لم يخلف تلك العلة أعني التغير شيء آخر يقتضى سلب الطهورية والله تعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما لو خاف شخص من استعمال الماء المشمس هل يحرم عليه استعماله كما يحرم عليه استعمال المسخن عند خوف الضرر كإنبه عليه المحب الطبري أولاً يحرم عليه ذلك لأن العلماء اختلفوا في ثبوت الكراهة في استعمال المشمس في البدن مع بقية الشروط التي ذكرها فقال الشافعي رضى الله عنه بالكراهة وقال الأئمة الثلاثة بعدمها كما نقله عنهم المراغي في شرح الزيد وقال النووي المختار عدم الكراهة وصححه في تنقيحه وقال في المجموع أنه الصواب وقال فيه لو برد الماء هل تزول الكراهة فيه أوجه ثالثاً أن قال طيبان أنه يورث البرص كره ولا فلاه قال السائل فإن كان في التحريم نص عند خوف الضرر فينبو له لنا وإن كان التحريم إنما كان بالقياس على ما ذكره المحب الطبري في المسخن فواضح أن ذلك جزاكم الله تعالى خيراً فإن ما ذكره الطبري من التحريم في المشمس مشكل علينا بقول الشافعي رضى الله عنه أن المضطر إذا خاف من الطعام المحضر إليه أنه مسموم جاز له تركه والانتقال إلى الميتة إذ مقتضاه أنه يجوز له أكله ولا يجب عليه تركه ونص الشافعي المذكور نقله النووي في المجموع في كتاب الأطعمة اه وهو مشكل أيضاً بقولهم في باب التيمم أنه إذا خاف من استعمال الماء محذوراً يبيع التيمم ولا نعلم أحداً صرح بحرمة استعماله حينئذ يبينوا لنا ذلك فالقصد التيمم والانتفاع لا الاعتراض على كلام العلماء بالاستشكل من غير إحاطة وإطلاع كما يقع ذلك لبعض النفوس الشريرة والطباع آجركم الله وزادكم كمال الإطلاع (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله الجواب عن هذه المسئلة يتوقف على مقدمة وهي أن ابن عبد السلام قال لم لا قالوا بتحريم استعمال المشمس لما فيه من الضرر إذا شهد عدلان أنه يورث البرص وأجاب بأن الضرر لا يترتب عليه إلا نادراً بخلاف استعمال المسوم اه قال الزركشي عقبه وفيما قاله نظر بل يحصل أي الضرر لمن داوم عليه ولهذا قال المحب الطبري متى خاف الضرر حرم اه كلام الزركشي فهو ناقل عن المحب الطبري التصريح بالتحريم ويوافقه قول بعض المتأخرين لو أخبره عدل بضرر المشمس وأنه يورث البرص وجب عليه التيمم وهذا نص في التحريم أيضاً وكأنه أخذ ذلك من قول السبكي متى شهد طيبان أو طيب واحد بأنه يوجب البرص تعين القول بالكراهة أو التحريم اه ويؤيد التحريم قوله في الحليات استعمال المبيض الماء مع فإن ترتب ضرر يخاف منه حرام ومع الشك أو غلبة السلامة جائز نعم هذا ولك أن تجمع بين القول بالكراهة الذي هو ظاهر كلام الأصحاب والقول بالتحريم الذي مر عن المحب الطبري ومن بعده بأنه لا تنافي بينهما لأن العدلين أو العدل بناء على الاكتفاء به الذي يصرح به كلام المجموع وغيره كما بينته في شرح العباب تارة يخبر أن بضرر المشمس من حيث هو وتارة يخبر أن بضرره لأنسان بخصوصه لمقتضى قام بمزاجه فالاول هو محل الكراهة لا الحرمة لأن ما ندر ترتب الضرر عليه لا يحرم كما صرح به ابن عبد السلام وجعل منه المشمس إذ هو من حيث هو لا بالنسبة لمزاج مخصوص لا يترتب عليه الضرر إلا نادراً كما صرح به رئيس الأطباء ابن النفيس في شرح التنبيه والثاني هو محل الحرمة ويؤيد تصريحهم بأنه لو أخبر طيب بضرر الماء لبرد أو مرض حرم استعماله ولا ياتي ما ذكرته من المجموع من حكاية وجه أن المشمس لا يكره إلا أن قال طيبان أنه يورث البرص لأن صاحب هذا الوجه لم يثبت عنده أن الماء المشمس يتولد عنه برص فاشترط شهادة طيبين في ثبوته

الوضوء وليس شيء منه يحكم عليه بأنه ماء الوجه فقط حتى يحكم عليه بأنه صار مستعملاً ولولا مراعاة الترتيب لحكم بارتفاع حدث أعضاء الوضوء معاً فلا يخاف قول الأصحاب المذكور إذ صورته في ماء عضو بعينه (سئل) عما لو ألقى الريح مالا نفس له سائلة حياً أو ميتاً في مائع هل يعنى عنه وإن لم يكن نشوؤه منه وهل القاء الصبي الغير المميز والهيمه كالريح أولاً وفيما إذا أخرجه انسان مما نشأ فيه ثم ألقاه فيه حياً أو ميتاً (فاجاب) بأنه يعنى عما وقع بالريح سواء وقع حياً أو ميتاً وسواء نشأ فيه أم لا وليس الصبي والهيمه كالريح فإذا ألقاه انسان أو هيمه حياً لم ينجس ما مات فيه سواء نشأ منه أم لا أو ميتاً نجسه كذلك (سئل) هل المعتمد ما ألقى به الجلال البكري من طهورية ماء الوضوء المسنون للغسل إذا نوى به سنة الغسل ولم ينبو به رفع الحدث الأصغر مع كونه عليه لأنه استعمال في غير فرض أم لا (فاجاب) بأن حاصل نيته أنها الوضوء

له من حيث هو فهو لا يخالف غيره في الكراهة حيثئذ وإنما تخالفها قبل شهادتها فهو ينفي الكراهة إذ لم يثبت
عنده موجبها وغيره قبل شهادتها لان موجبها ثابت من غير شهادة كما بينته في شرح العباب بما حاصله أنه جاء
في الخبر الصحيح دع ما يريك إلى ما لا يريك ولا شك أن استعماله مريب وقد رد الزركشي وغيره دعوى
النووي أن الموافق للدليل عدم الكراهة بأنه صرح عن عمر أنه كرهه وقال انه يورث البرص ولم ينقل عن
أحدهم الصحابة مخالفة فكان إجماعا ثم الظاهر أنه قال توقيفا لإدلاجال للاجتهاد فيه ويؤيده الخبر
الضعيف خلافا لمن زعم وضعه عن عائشة رضي الله تعالى عنها سئلت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء في الشمس فقال لا تفعل
يا حبيب الله فانه يورث البرص وقال النووي لم يثبت عن الاطباء فيه شيء شهادة في وكفي في إقبانه اخبار السيد عمر
رضي الله عنه الذي وأعرف بالطب من غيره وقد تمسك به الشافعي من حيث أنه خبر لا تقايد فهو وقول
جمع آخرين لم يذهب أحد من الاطباء إلى أنه يورث البرص يرد بذلك أيضا قال الزركشي واقد أحسن الامام
علام الدين بن النفيس في شرحه على التذية وبين هذا أي أنه يورث البرص اسكن على ندوره وهو عدة في ذلك
لجلالته فيه اه وقد سقت عبارته بتمام في شرح العباب وهي مشتملة على مسائل نفيسة فيانفي مراجعتها وقوله
عنه إنه عمدة في ذلك لجلالته فيه هو كذلك كما شهدت به كتبه وتراجم الاثمة له ومن ثم كان عمدة الاطباء بعده
لإزمائنا باجماع الفرق فثبت بما ذكرته فاهو مذهب الشافعي وأن الكراهة هي الحق الموافق للدليل والمعنى
وإن كثرة المتنازعون فيها لا تنوقف على شهادة أحد من الاطباء بعداخبار عمر رضي الله عنه وبما جمعت به بين
القول بالكراهة والقول بالحرمة يعلم أن ما هنا من حرمة المشمس والمسخن عنداخبار طيبين أو طيبين بناء
على ما مر من أنه يضر المستعمل بالنسبة لمقتضى قام بهزاجه لا يذ في مافي السؤال عن الشافعي رضي الله عنه في
المضطر إذا خاف السم لانه في مجرد خوف لم يستند لعلامة تغلب على الظن الضرر وما هنا في خوف استند
لعلامة هي إخبار المدلل أو غيرته بنفسه بالطب يغلب على الظن الضرر فن ثم جازت قول العاظم في مسئلة
المضطر وحرما - تعالى المشمس والمسخن في مسئلتنا وقد صرح ابن عبد السلام بأن ما ظن ترتب الضرر
عليه غالب الأحرار لار الشارع أقام الظل مقام العلم في أكثر الأحكام وما شك في ترتبه عليه جائز كما مر عن
السبكي في - لمياته وكذا يقال في السؤال عنهما في التيمم لانه مجرد خوف لا ظن معه كما مر التصريح به عن السبكي
والله أعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه عما إذا انغمس جنب في ماء دون قلتي فؤوى في حالة انغاسه وارتفع
حدثه ثم لو احدث - دنا آخر كان له أن يرفعه بما انغمس فيه ولو مسح جميع رأسه ثم ردد الماء لم يحصل
التأيت لان الماء صار مستعملا وإن لم يفصل عن الرأس وحيث قد حصل للفعل منزلة على الفرض
ما الجواب عن ذلك فانه في غاية الاشكال (وأجاب) رضي الله عنه بأنه لم يحصل للفعل منزلة فيما ذكر
لان ذلك مبني على عدم الحكم بالاستعمال على الماء في الاولى وهو ظاهر لبقاء صورة الاستعمال كما قاله النووي
وعلى الحكم عليه في الثانية وهذا هو المنكسر ومن ثم استشكله كثير من المتأخرين وتكلف بعضهم الجواب
عن ذلك بما فيه نظر وقد بينت ذلك مع الجواب الصحيح الذي لا غبار عليه في كتابي شرح مختصر الروض
فاطلبه فانه مهم (وسئل) رضي الله عنه بما صورته قال ابن التقيب في مختصر الكفاية لو كانت النجاسة
في أحد الكمين أو أحد طرفي العمامة واشتبه بها يجتهد فيه رجاء أحكمه ما لا وعلمها يخرج ما لو أخبره شخص
بوقوع النجاسة في أحدهما فهل يجوز له قبول خبره إن قالنا يجتهد جاز وإلا فلا فارجعه التخرج فانه أشكل
على كثير (فأجاب) فع الله تعالى به بقوله الظاهر أن هذا التخرج طريقة لبعض الاصحاب وإلا فلا كلام
الاكثرين يقتضي قبول خبره مطلقا وهو الوجه الذي لا محيد عنه لانه حيث كان المخبر ثقة وبين
النجاسة وكان وافقا للخبر في باب تنجيس الثياب ونحوها وجب قبول خبره وإن قال له وقعت النجاسة في
أحد نحو الكمين من غير أن عرف بين المتنجس كان هذا لا يمتنع لانه لا يقتضي طمنا في الخبر لافادة خبره تحقق
نجاسة أحدهما وعند تحققها يجب غسلها على الاصح ويجتهد على مقابله فنتج من ذلك أن الوجه قبل

المسنون للغسل فيرتفع به
الحدث الأصغر ويصير
ماؤه غير طهور كالماء
المتعمل في غسل النجاسة
المعفو عنها كيف وقد رجح
الرائعي أن هذا الوضوء
لا يحتاج إلى إفراذه بنية
وقد وصل به الخروج من
خلاف من أوجب (سئل)
هل تعود طهورية ماء تغير
كثيرا يستغنى عنه بزوال
تغيره بنفسه كالماء المتنجس
أولا (فأجاب) بأنه تعود
طهورية الماء المتغير كثيرا
بمستغنى عنه بزوال تغيره
بنفسه كالماء المتنجس
(سئل) عمالو تنجس مائع
موافق للواقع في صفاته
ثم صب في ماء كثير هل
يفرض مخالفا أشد حتى
لو وقعت قطرة بول في
عشرين رطلا من مائع
ثم صب في الماء الكثير
وقد مخالفا أشد من غيره
حكم بنجاسته أو تفرض
تلك القطرة فقط فإن قام
بالاول أشكل بالماء
المتنجس بقطرة من البول
فانه إن كان قليلا يصير
يلوغه قتين طهورا
(فأجاب) بأنه متى اختلط
المائع المذكور بماء كثير
لم ينجسه ولم يفرض مخالفا
إلا إذا كانت النجاسة
الواقعة فيه موافقة للمائع
صفته فتقد مخالفا أشد ولا

خبره سواء أقلنا يجتهد أم لا أولئك أن تقول قديمك توجيه تلك الطريقة المذكورة في السؤال بان الإيهام في الخبر يورث فيه رية لكنها ليست قوية فلم تقو على رده مطلقا بل مع القول بعدم الاجتهاد لما يترتب على ذلك من مشقة وجوب غسلها بخلاف ما اذا قلنا بجواز الاجتهاد فانه لا مشقة حينئذ لجواز القبول ثم فرضه الخلاف في جواز القبول وعدمه فيه نظر إن أراد بالجواز الا باحة لانه لا وجه للقول بحرمة القبول على القول ببل هو غلط فاحش فان أراد به ما يشمل الوجوب كان له وجه وحينئذ يكون المراد ببل يجوز قبول الخ هل يجب (وسئل) رضى الله عنه عن امرأة على يدها أساور فتوضأت فجري الماء على يدها فاذا وصل للأساور فمنه ما يعلو فوقها ثم يسقط على يدها ومنه ما يجري تحتها ثم يجري الجميع على باقي يدها بعد الأساور فهل يكفى جريانه مرة واحدة بهذه الصفة (فأجاب) نفع الله تعالى به بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير مستعملا بذلك وانه يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة (وسئل) رضى الله عنه عن ثوب صبيغ بنيل متنجس فهل يشترط خروجه صافيا وحينئذ فما الفرق بينه وبين ما اذا تنجس نحو ثراب أو عجين فأورد عليه ما وأوصله لجميع أجزائه فانه يطهر (فأجاب) نفع الله تعالى به بقوله نعم يشترط المبالغة في الغسل بحيث تزول أوصاف الصبغ ولا يبقى الا ما عسر زواله من لون أو ريح لا اختلاط النجاسة بأجزائه فإدام فيه شيء من أوصاف النيل المتنجس الذي أقمناه مقام العين النجسة مع سهولة التمييز فالنجاسة باقية في الثوب كما يدل له كلام الانوار وصرح به الماوردي حيث قال بأن اللون عرض والنجاسة لا تختلط الاعراض وانما تختلط العين فاذا زالت العين التي هي محل النجاسة زالت النجاسة بزوالها وعبارة البغوى اذا صبغ الثوب بصبغ نجس فإدام عين الصبغ عليه فهو نجس فان زالت العين وبقي اللون فهو طاهر كون الحناء النجس وعبارة الغزالي وما تسر إزالته كائر الحناء النجس وما في معناه يعنى عنه ويحكم بطهارة المحل مع بقاء أثره كما في أثر الدم وكلام هؤلاء مصرح باشتراط ما ذكرناه أما قول القاضى لو صبغ الثوب بصبغ نجس ثم غسل بالماء وانغمس وبقي اللون قالوا يحكم بطهارته لان الماء يقدر على ازالة النجاسة ورفعها ولا يقدر على قطع الالوان ورفعها من المحل فاذا ورد الماء عليه علم ان ما غمره الماء من النجاسة قد زال وإنما بقي اللون وبدل عليه أن الصبغ النجس عند الانفراد إذا غمر بالماء يحكم بطهارته واللون دائم كما قبل الغسل فضعف إلا أن يقول بما يوافق ما مر وفاق ذلك ما نظره السائل بان المتنجس في مسئلتنا مائع وهو متعذر التطهير بخلافه فيما ذكره (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما صورته ما الفرق بين المستعمل إذا جمع فبلغ قلتين والقليل المكمل قلتين بمائع لا يغيره حيث يتأثر هذا الثاني بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير بخلاف الاول وأيضا فقد نزلوا المانع المستهلك في الثاني منزلة الماء في جواز استعمال الجميع لافي دفع النجاسة عن نفسه وأجيب بان رفع الحدث وإزالة النجس من باب الرفع ودفع النجاسة من باب الدفع والدافع أقوى من الراجع فالدافع لا بد أن يكون أقوى من الراجع قيل هذا هو الجواب عن كون المستعمل اذا بلغ قلتين كان في عوده طهورا وجهان ولو استعمل القلتين ابتداء لم يصير مستعملا بلا خلاف اه فبل هذا الفرق صحيح وكيف صورة الدفع وصورة الرفع وما وجه قوة الدافع (فأجاب) نفع الله به بقوله هذا يتوقف على مقدمة وهي أن القليل المستعمل هل العلة في عدم طهوريته كونه مسلويا أو مغلوبا وفي ذلك وجهان أحدهما الثاني ومعنى السلب ان الظاهر به قوة التطهير فاذا استعمل بشرطه سلب محل الحدث تلك القوة منه كما أن الحناء فيه قوة الصبغ فاذا حثت به يد سلبت منه تلك القوة بحيث انه اذا حث به ثانيا لم يصبغ ومعنى كونه مغلوبا انه اذا تطهر به مع قلته فأصل معنى التطهير باق فيه الا أنه ضعف بانتمال المانع اليه فصار مغلوبا بذلك اذا المانع حينئذ شبه بحو صبر انحل في ماء فعذوبة الماء باقية فيه غير مسلوية عنه لكن مرارة الصبر قد انتقلت اليه فقلت عذوبته فالمانع مثله في انتقاله من العض إلى الماء اذا تقرر هذا فالمستعمل اذا بلغ قلتين ان قلنا انه مسلوب

تقدير في المائع لانه ليس بنجاسة وان لم يمكن تطهيره (سئل) عن جنب غمس بعضه في ماء قليل بنية رفع الجنابة ثم غرق منه يده وأجرأ على ساعده هل ترتفع جنابة كفه وساعده أولا (فأجاب) بانه لا ترتفع جنابة كفه ولا ساعده لصيرورة الماء مستعملا بمجرد انفصاله (سئل) عما لو عرف محدث بعد غسل وجهه بكفيه من ماء قليل من غير نية الاغتراف ثم غسل به باقي يده هل يرتفع حدثه أم لا (فأجاب) بانه يرتفع حدثه اذا لا يصير مستعملا الا بانفصاله عنها فان الماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال ولا يخالف ما ذكرته قول الجويني في تبصرته اذا نوى بعد غسل وجهه رفع حدثه والماء في كفه ثم غسل به ساعده ارتفع حدث كفه دون حدث ساعده لانه محمول على ما اذا انفصل عن كفه قبل أن يغسل به ساعده وان زعم بعض المتأخرين انه مقيد لاطلاقهم على أن بعضهم نية على أنه مفرع على رأى له مرجوح (سئل) عن غسل ثوبه من

التنجاسة فأصاب ماء الغسالة
دم براغيث في ثوبه هل
يغنى عنه (فأجاب) بانه
يغنى عن الدم المذكور
للمسألة (سئل) عن الكتانية
إذا تطهرت من الحيض
ونحوه لتحل للمسلم هل يجب
عليها نية لذلك أولا
(فأجاب) بأنها يجب عليها
النية (سئل) عما إذا انتقل
الماء من إحدى اليدين إلى
الأخرى مع الانفصال هل
يصير الماء مستعملا بالنسبة
إلى اليد المنتقل إليها أولا
(فأجاب) بأنه يصير الماء
مستعملا بانتقاله المذكور
(سئل) عن قول صاحب
تحرير الفتاوى في قول
التنبيه وإذا تغير الماء بمخلوط
ظاهر يستغنى الماء عنه
كالزعفران والاشنان لم
تجر الطهارة فيه أمران
أحدهما دخل فيه التغيير
اليسير والاصح خلافه فلا
بد من تقيده بكونه يمنع
إطلاق اسم الماء كما فعل في
المنهاج نعم لو وقع في ماء غير
متغير وتغير به ضر كما قاله
ابن أبي الصيف في نكته
أنه كلامه بلفظه فما قولكم
في مرجع الضمير في
قوله وقع وهل الاستدراك
على ماذا (فأجاب)
بأن صورة مسألة

فالسلب باق مع كثرته أيضا إذا المسلوب لا يمكن عوده فهو كالمائع لا يرفع حدثا ولا يزال نجسا ولا يدفع به
فإن قلنا أنه مغلوب فما ذلك إلا لضعفه بالقلّة فإذا استعمل وهو كثير لم يتأثر بالاستعمال فإذا جمع القليل
المستعمل حتى كثر زال ضعفه فبرز معنى الطهورية الكامنة فيه فصار رافعا للحدث ومزيل للنجس ودافعا له
فلم يتأثر به إذا وقع فيه بخلاف الذي بلغ قاتين بتكميل المائع ولم يغيره فانه طهر لبقاء اسمه فهو كما كان
قبل انضمام المائع له لانه كالمعدوم حينئذ حتى يجوز استعماله ولا يجب بقية قدر المائع الا أنه لا يدفع
النجس عن نفسه لمفهوم إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا وهذا لم يبلغ قاتين بمحض الماء فهو ناقص عنهما
في الحقيقة إذ المخالط في معنى المدوم فإن قبل بل هو موجود حسا وقد جعلتموه كالماء في الطهارة به فليكن
كالماء في دفع النجاسة كما أشير إليه في السؤال قلنا وجوده بالنسبة إلى دفعها كعدمه كما مر فانه وإن كثر
المائع لا يدفع النجاسة ووجوب استعماله في رفع الحدث ليس بكون المائع صار ماء ولا مثله في الدفع
بل انه لم يساه اسم الماء لقلته فالحكم للماء وإذا سلم قول القائل ان الدافع لابد أن يكون أقوى من الرافع
فعود الطهورية للقلتين اللتين من محض الماء وإن كان استعمال لكونهما أقوى من قلتيه بهضمهما ماء
وبعضهما مائع نعم إطلاق القول بأن الدافع لابد أن يكون أقوى ليس على إطلاقه إذ الطلاق رافع للنكاح
غير دافع له والاحرام دافع له غير رافع والطلاق بالنسبة إلى النكاح أقوى من الاحرام فالرافع هنا أقوى
وكالاحرام عدة الشبهة وحقيقة الرافع أن يكون في محل أثر ويرد عليه ما يرفع ذلك الاثر كالطلاق إذا
ورد على النكاح بخلاف ما إذا ورد عقد نكاح الرجل على مطلته الرجعية فإن النكاح لا يدفع بذلك
الطلاق السابق وإن صدق عليها انها مطلته وحقيقة الدفع أن يرذ شيء على محل قابل لتأثره به لو لم يكن دافع
فيصادف في ذلك المحل شيئا يدفعه ويمنع تأثره فيه كالاحرام فانه إذا ورد عقد النكاح على المحرمة مثلا دفعه
الاحرام فلا ينعقد وإن ورد الاحرام على النكاح لا يرفعه بل يدوم معه والغلب أن كل رافع دافع وعكسه وقد
يكون الشيء دافعا فقط كالاحرام وعدة الشبهة وتذكر أن رافعا فقط كالطلاق والماء القليل (وسئل) رضي الله
تعالى عنه عن شجر بأرض الحبشة يخرج منه عند انتشار الرياح بخار كالدخان ويرشح مائعا كالماء سواء بسواء
فهل له حكم الماء في الطهورية (فأجاب) نفع الله تعالى به بقوله ليس حكمه حكمه في ذلك بل هو كالمائع
جزما وفارق بخار الطهور المغلي بأن ذلك من الماء بخلاف هذا إذ هو كماء الشجر وهو ليس بطهور قطعا قال
بعضهم وبأنه في القول بأرض الحبشة إذا عدهوا الماء حفرة واحدة ثم ستروها بشيء من الشجر وتركوها
مدة ثم يصعد بخار من الحفرة يعلق بالشجرة ثم يرشح مائعا على هيئة الماء ويجمع منه في الحفرة ما يكفيهم
وهو غير طهور كما هو ظاهر إذ هو ماء شجر أيضا (وسئل) رضي الله عنه بما صورته حركت الريح التراب
المختلط بالنجاسة وحملت منه أجزاء كالذرو ألقت على شيء من المائعات هل ينجسه (فأجاب) نفع الله تعالى
به بقوله ذكر الغزالي في البسيط أنه يعفى عن ذلك وظاهره أنه لا فرق بين أن يدر كماء الطرف أم لا (وسئل)
رضي الله عنه بما صورته لو تنجس حب أو أعيان متعددة صغيرة أو كبيرة لجمع الحب أو الأعيان في إناء
طاهر أو متنجس وأورد عليه ما نل ودأبر حتى غمر الأعيان وجوانب الإناء وزالت بين النجاسة فان قلتم
بالطهارة فذاك والافنا الحكم لو كان الموضوع في الإناء عينا واحدة هو كذلك أيضا أولا (فأجاب) نفع
الله تعالى به بقوله إذا وضعت أعيان أو عينات نجسة نجاسة حكمية في إناء متنجس نجاسة حكمية أيضا ثم صب
عليها ماء حتى غمرها وغمر جوانب الإناء وأداره حتى طهرت جوانبه طهرا لا ناء وما فيه ولا فلا (وسئل)
رضي الله تعالى عنه بما لفظه قال الزوي في شرح المذهب فيما إذا جرى الماء على عضو المتطهر إلى عضوه الآخر
وإن كان المتطهر جنباً فقال صاحب الحاوي والبحر فيه وجهان أحدهما يصير مستعملا ولا يرفع
النجاسة عن العضو الذي انتقل إليه كالمحدث قالوا وأصحهما لا يصير مستعملا حتى يفصل عن كل البدن لانه
كله كعضو قال الفوراني والمتولي وصاحب العدة إذا صب الجنب على رأسه الماء فسقط من الرأس

الى البطن وخرق الهواء صار مستعملا لانفصاله وحكى امام الحرمين هذا الكلام عن بعض المصنفين
ويغنى به صاحب الابانة الفوراني قال الامام في هذا افضل نظر فان الماء اذا كان يتردد على الاعضاء وهي
متفاوتة الخلقة وقع في جريانه بعض التقاذف من عضو الى عضو لاحالة ولا يمكن الاحتراز من هذا كيف ولم
يرد الشرع بالاعتناء بهذا اصلا فما كان من هذا الجنس فهو موقوفة وأما التقاذف الذي لا يقع الا لانا را
فان كان عن قصد فهو مستعمل وان اتفق ذلك بلا قصد لم يمتنع أن يدعى عنه فان الغالب على الظن أن
أمثال هذا للاولين وما وقع عنه بحث من سئل ولاتنبه مرشداه لفظ شرح المذهب وعبرة التحقيق
ولا يصير مستعملا مادام يتردد على العضو فان فارقته صار ويقال لا من يد إلى يد وبدن جنب كعضو
محدث وقيل لا يضر انفصاله الى باقي بدنه وقيل ان نقله ضرر اه هذه عبارته التي وقفت عليها وفي العمدة
لابن النحوي لا يصير الماء مستعملا مادام مترددا على العضو فان فارقته صار وقيل لا من يد الى يد
لانها كعضو وبدن جنب كحدث كما صححه في التحقيق وقيل يضر انفصاله الى باقي بدنه وقيل ان تقاصر
اه لفظ العمدة فعبارته فيها حذف لا بعد قيل فهل يقال إنه وقف على نسخة من نسخ التحقيق بحذف لا
وعبرة جامع المختصرات أو جرى على عضو أصغر قيل أو أكبر وفي شرحه إذا انفصل الماء من عضو إلى
آخر يجرى الماء اليه فان كان في الحدث الأصغر فمستعمل وفي الدين وجه شاذ أو في الأكبر فالاصح في
التحقيق وفاقا للروايات والماوردي بقاء طهوريته إذ جميعه كعضو ورجح الخراسانيون خلافه اه وعبارته
في المنتقى وان انفصل من عضو لآخر في الوضوء فمستعمل وفي البيان وجه شاذ في الدين أو الجنابة
صحح الحارثي والبحر المنع كما في التحقيق ورجح الخراسانيون خلافه وقال الامام ان قصد نعم وإلا فلا اه
فهذا الامام النشائي الموصوف بالتحقيق العظيم لكلام الشيخين نقل عن التحقيق عدم الاستعمال
واعتمد ابن النحوي عدم الاستعمال ونقل في المهمات عن التحقيق الاستعمال وكذا ابن أبي شريف وكذا
الشيخ زكريا ونقله عن كلام الزوضة وعبارته في الفرر ولو انفصل ماء الجنب من عضو إلى آخر فوجهم ان
الاصح عند صاحبي الحارثي والبحر منع استعماله ورجح الخراسانيون خلافه حكاه النووي في الروضة
ورجح في تحقيقه الثاني ووجه من قال انه رجع فيه الاول وعبارته فيه ولا يصير مستعملا مادام مترددا على
العضو فان فارقته صار وبدن جنب كعضو محدث وقيل لا يضر انفصاله الى باقي بدنه اه وكان الشيخ
زكريا يقدر عبارة التحقيق بنحو هذا التقدير وبدن جنب كعضو محدث أي فلا يصير مستعملا مادام يتردد
على بدن الجنب فان فارق الماء بدن الجنب ولو إلى محل آخر منه صار مستعملا فيحسن مع التقدير هذا اثبات
لنا ولنا أن نقول معنى قوله فان فارقته صار أي فارق البدن جميعه وانفصل عنه الى خارج وليس المراد المفارقة
الى بعضه لان كاه كعضو واحد ومع هذا يسقط احتجاجه ويدل لنا ما يأتي عن شرح المذهب فتأملوا كلامه
هذا في اعتماد الاستعمال فان تعليمهم الوجه الضعيف فيما إذا انتقل ماء المتوضي من يد إلى يد بأنه لا يصير
مستعملا على هذا الوجه بأنهما كعضو واحد ويرد ما قاله وكذا قوله في شرح المذهب بعدم اثار الصواب
الاول لانها عضوان متميزان وانما عفونا عن ذلك في العضو الواحد للضرورة فيه أعظم شاهد على رد ما
اعتمده الشيخ زكريا وفي شرح المذهب في التميمي ما لفظه قالوا فان قيل اذا سقط فرض الراحتين صار التراب
الذي عليهما مستعملا فكيف يجوز مسح الذراعين به ولا يجوز نقل الماء الذي غسلت احدي اليدين به
الى الاخرى فالجواب من وجهين أحدهما أن اليدين كعضو واحد ولهذا جاز تقديم اليسار على اليمين ولا
يصير مستعملا إلا بانفصاله والماء ينفصل عن اليد المغسولة فيصير مستعملا الثاني انه يحتاج الى هذا
فانه لا يمكن أن يمسح الذراع بكفها بل يقتصر الى الكف الاخرى فصار كنقل الماء من بعض العضو الى بعضه
ومذان الجوابان ذكرهما ابن الصياغ وهما مشهوران في كتب العراقيين اه المقصود من كلام شرح
المذهب فقوله كنقل الماء من بعض العضو الى بعضه فيه أعظم شاهد ودليل على أن نقل الماء من بعض

ابن أبي الصيف في نكتته في
ماء تغير تغيرا كثيرا بما في
مقره وممره ثم طرح على ماء
غيره تغير تغيرا كثيرا
فانه يسلمه الطهورية لانه
تغير بما يمكنه الاحتراز عنه
وهو الخاطئ هي استدراك
على قول المنهاج ولا تغير
بمك وطين وطحلب وبما
في مقره وممره وحينئذ
فرجع الضمير في قوله
وقع غير مذكور في
كلامه وقد علم أن كلامه
فيها غير موقوف بتصويرها
ولا بما استدركها عليه
ولعلمها كانت مذكورة في
أصله على حاشيته فالتحقت
في غير محلها (سئل) عن
كيفية نية الاغتراف وعن
وقتها وهل يجب استمرارها
ذكرها الى فراغه من الوضوء
وهل اذا غسل وجهه الغسلة
الاولى من ماء قليل ثم صب
على يديه من ذلك الماء حتى
غسلها ثم يبد غسليها
ادخلها أو إحداهما
ومسح على رأسه بغیر نية
اغتراف هل يصير الماء
مستعملا بالوضع المذكور
أم لا (فأجاب) بأن كيفية
نية الاغتراف أن يقصد
بإدخال يديه في الماء القليل
الاغتراف بهامه كالغرفة

ووقتها في حق ذي الحدث
الا صغر بعد غسل وجهه
وفي حق ذي الحدث
الا كبر بعد نية ولا يصير
الماء المذكور مستعملا
بادخاله المذكور (سئل)
عن المائع أو غيره إذا سخن
في الشمس بشرطه وقتهم
بكرهية استعماله هل إذا
سخن بالنار تزول
الكراهية كما لو أبرد
الشمس أم لا فإذا قاتم
بعدم زوال الكراهية فما
الفرق بينهما أن النار
تذهب الزهومة والتبريد
لا يذهبها (فأجاب) بأنه
لا تزول كراهية الشمس
بتسخينه بالنار وقديتوم
انتفاؤها به أخذاً من
قولهم إنه لا يكره المسخن
بالنار لأن لها قوة وتأثيراً
في اذهاب ما يتفصل من
تلك الاجزاء الضارة
وردد هذا التوهم أن
تأثير النار بالطبخ أشد من
تأثيرها في التسخين وقد
قال النووي في شرح
المهذب وما الطبخ بالماء
المشمس فقد ذكر الماوردي
والرويانى أنه ان بقي ما ثما
كالخبز والارز المطبوخ به
لم يكرهه والفرق بين
المسخن بها ابتداء وبين
المشمس إذا سخن بها أن
قوتها إذا سخن بها في الاول

أعضاء الجنب إلى بعض لا يصير مستعملاً وإن كان الشيخ ذكر يا بحث هنا في شرح الروض أنه ينبغي أن
يكون مراده بنقل الماء مفارقة الذي يغلب كما عر به الراعي اه كلامه وبوجه هذا يأباه كلام المهذب وفي
شرح المهذب في باب الوضوء لما ذكر مذهب من لم يشترط الترتيب فيه واحتجاجهم بأنه طهارة فلم يجب فيها
ترتيب كالجنابة مالفظة والجواب عن قياسهم على غسل الجنابة أن جميع بدن الجنب شيء واحد فلم
يجب ترتيبه كالوجه بخلاف أعضاء الوضوء فانها متغايرة ومتفصلة والدليل على أن بدن الجنب واحد
أنه لو جرى الماء من موضع إلى غيره أجزأه كالمضوء الواحد في الوضوء بخلاف الوضوء فانه لو انتقل من الوجه
إلى اليد لم يجزئه اه وفي شرح المهذب واستدل مالك وأبو ثور وغيرهم على طهارة المستعمل بأنه صلى الله عليه وسلم
اغتسل ونسي لمعة ثم عصر عليها شعر اقال وجوابه من أوجه احدها انه ضعيف والثاني اوصح حل على
بلل باق من الغسلة الثانية أو الثالثة الثالث أن حكم الاستعمال إنما ثبت بعد الانفصال عن العضو وهذا
لم يفصل وبدن الجنب كعضو واحد ولهذا لا ترتيب فيه اه وفي هذا أيضاً دليل على اعتماد عدم الاستعمال
لحينئذ القصد من تفضلكم إمعان النظر في هذه المسئلة وتبيين ما تعتمد منه فيها فان كثيراً من العلماء المتأخرين
من اجتمعت به وأخذت عنه يعتمد الاستعمال في المسئلة ولكن تأملوا الكلام الذي ذكرته واكتبوا
الجواب بما ترجح (فأجاب) شكر الله سبحانه بقوله سبب اختلاف المتأخرين رحمهم الله تعالى وشكر سبحانه
في فهم عبارة التحقيق والنقل عنها أن نسخه مختلفة ففي بعضها بل أكثر ما حكاها شيخنا زكريا خاتمة المحققين
وسقى الله عمده صوب الرحمة والرضوان وأعلى درجته في الجنان أمين لكنه حذف من العبارة حكاية الضعيف
لعدم غرض له فيه وفي بعضها وقيل لا ويضرب انفصاله بزيادة وارفع من نقل عنه ترجيح الاستعمال كالاسنوى
ومن تبعه كشيخنا العله إنما رأى النسخة التي سقطت منها الواو ومن نقل عنه ترجيح عدم الاستعمال كالنشائي
ومن تبعه لعله إنما رأى النسخة التي ثبتت فيها الواو وعبارة ابن الملقن المذكورة في السؤال لا توافق
كلام النسختين والظاهر أن نسخهته فيها حذف لامع الواو فان قلت ما وجه فهم ما ذكر من العبارة على
كلا الطرفين قلت أما على إثبات الواو فيكون معنى العبارة وبدن جنب كعضو محدث في حالة تردد
الماء عليه بلا انفصال فلا يكون مستعملاً وقيل لا فيكون مستعملاً ثم قال ويضرب انفصاله إلى باقى بدنه فأتجه
حينئذ نقل عدم الاستعمال عند الجرى على الاتصال عن عبارة التحقيق فان قلت تعبير النشائي بالانفصال
ينافي ما ذكرت قلت قوله يجرى الماء إليه ظاهر فيما ذكرت من أن الكلام في الجرى على الاتصال وعلى
تسليم ظاهر التعبير بالانفصال فهو محمول على انفصال يغلب فيه التقاذف فانه لا يضر كما يأتي عن
الرافعي وغيره وأما على حذف الواو فيكون معنى العبارة وبدن جنب كعضو محدث في أن الماء يصير مستعملاً
لمفارقة بعض الاعضاء إلى بعض آخر وقيل لا يضر انفصاله إلى باقى بدنه فأتضح حينئذ نقل الاستعمال
لكن عند جريان الماء لا على الاتصال كما يفهمه التعبير بالمفارقة وتأمل هذا الذي قررته يتضح أنه لا مخالفة
في الحكم بين ما فهمه الاسنوى والنشائي لأن كلاهما حالة حكمها صحيح ولك أن تسلك في وجه اختلاف
فهمهما من العبارة طريقاً آخر وان سلمنا أنهما إنما اطلعا على النسخة المحذوف منها الواو لكونها الأكثر
وذلك لأن قول التحقيق ولا يصير الماء مستعملاً مادام يتردد على العضو فان فارقته صار فيه حكمان
هما عدم الاستعمال عند التردد والاستعمال عند المفارقة وقوله وبدن جنب كعضو محدث يحمل
أن التشبيه فيه في كل من الحكمين وانه في الاول أو الثاني لكن قوله وقيل لا يضر انفصاله إلى باقى
بدنه صريح في أن التشبيه في الحكم الثاني لأن هذا الوجه المحكى مقابل له فقط والتشبيه في الحكم الاول
محمّل الوجود والاتقاء إذ لا قرينة على أحدهما فمن نقل عنه عدم الاستعمال فهم أن التشبيه إنما هو في
الحكم الاول فقط وهو فهم بعيد لأن قرينة قوله وقيل لا يضر انفصاله تبع من ذلك ومن نقل عنه الاستعمال

فهم أن التشبيه في الحكم الذاتي بتريته حكاية الوجه المذكور وهو فهم قريب لقيام القرينة عليه
ومن ثم سألنا شيخنا أن يحكم على الفهم الأول بأنه وهم لما تقرر من أن آخر البارة أعنى حكاية الوجه
السابق يردده نعم شيخنا لم وهمه من حيث الحكم لما أشرنا إليه فيما دبر ولما سئل عنه بما من حيث فهم ذلك
من العبارة قوله عنها وإنما يتم هذا للشيخ أن كانت النسخة التي رآها للشائخ بحذف الواو كما تقرر أما إذا كانت
التي رآها بابتائها ففهمه من التشبيه في الحكم الأول فقط هو صريح العبارة فلا اعتراض عليه ولا إيهام وقع
منه هذا والوجه في العبارة المحذوف منها الواو أن يجعل التشبيه فيها راجعاً لكل من الحكمين وقول السائل
نفع الله تعار به اعتراضه على ما فهمه شيخنا من العبارة ولنا أن نقول معنى قوله فإن فارقة صار أى فارق البدن
جميعه وانفصل عنه إلى خارج وليس المراد المفارقة إلى بعضه الخ يجب أن يكون قول التحقيق فإن فارقة صار
ويقال لا ينبغي أن يدعى ما يشمل المفارقة ما يشمل المماثلة من أحد البدن إلى الأخرى بدليل قوله
ويقال لا ينبغي أن يدعى ما يشمل المفارقة بالكلية فانضح ما فهمه شيخنا كالاسنوى وغيره من العبارة وان دفع
الاعتراض بما ذكر واعتماد هؤلاء للاستعمال في مسألة المفارقة الذي هو صريح كلام التحقيق كما تقرر
لا يردده تعليقه الوجه الضعيف خلافاً لما في السؤال لأنهم حكموا بالاستعمال عند انفصال الماء من إحدى
اليدن إلى الأخرى مع كونهم جعلوهما كعضو واحد في عدم وجوب الترتيب وبحوجه فعلنا أن تعليل الوجه
الضعيف بما ذكر لا ينتج للسائل ما ذكر وكون الضعيف لا يعمل بما رواه الصحيح عليه كثير لا أكثر
فضلا عن كونه كلاً أو قول المجوع والصواب الخ ليس فيه رد لما مر من اعتماد الاستعمال بل قوله وإنما
عفوانا عن ذلك في العضو الواحد للضرورة مؤيداً للاستعمال لأن عضو المحدث يضطر فيه لانتقال الماء من
بعضه لمزيد القرب بين المحلين وبدن الجنب لا يضطر في جميعه إلى ذلك بل إنما يضطر إلى ذلك فيما يوجب فيه
التقاذف فقط كما يأتي وقول المجموع كسئل الماء من بعض العضو إلى بعض يتعين تأويله بما ذكره شيخنا
حتى وافق ما ذكره عن الرافعي وما سئل عنه هو أيضاً فابقاء كلامه هذا على ظاهره يفهم منه أنه لو انفصل الماء
من كعب المحدث ثم عاد إلى مرفقه لا يضر وليس كذلك كما سئل عنه إذ الفرق بين عضو المحدث وبدن الجنب
واضح كما أشرت إليه فيما مر وكلام المجموع في عضو المحدث فلا يقاس به بدن الجنب على إطلائه للممر ولما
يأتى وكلام المجموع المذكور في السؤال الذي في الوضوء وما بعده محمول على التنصيص الآتي فلا شاهد فيه
إذا تقرر هذه الجمل وعلم ما يتعلق بالسؤال فلا بد من الإشارة إلى خلاصة حكم هذه المسئلة أعنى بدن الجنب
وإن كنت أشرت إلى ما يفيد فيهما من الحاصل أن النور ينقل في الخلاف في الروضة والمجموع كما ذكر في
السؤال ولم يرجع في الكتاب من ذلك شيئاً لكنه يرجع في التحقيق كما تقدم مبسوطاً الاستعمال عند المفارقة
وعدمه عند النزود على عضو المحدث وبدن الجنب بالمفارقة والحكم بعدم الاستعمال عند الجري على
الاتصال المحسوس لا خلاف فيه كما يعلم مما يأتي وصرح به في النقيب في مختصر الكفاية وأما عند الانفصال
فأما يكره أن يخرج من البدن ويخرج الهواء ثم يرجع إليه كان يفصل من رأسه ويتقاطر لأعلى
نخذه وهذا هو محل الخلاف والراجح أنه يصير مستعملاً لكن يستثنى منه كما جزم به الرافعي في باب التيمم
وتبعوه أي غلب فيه التقاذف فلا يصير الماء مستعملاً بالاتصال إليه على هذا يحمل ما صححه في الكفاية من منع
الاستعمال وكذا ما نقله للشائخ وغيره عن التحقيق كما مر وتارة يكون بأن يفصل عن بعض الأعضاء إلى بعض
بتردد وجريان من غير خروج في الهواء وليس فيه اتصال حتى هذا لا يكون مستعملاً قطعاً كما أشار إليه
الامام صاحب البيان وحاول في الكفاية به نجح وجه فيه ولا رجه له كما قاله الزركشي وقال كشيخة الأذرى في
قول الروضة وقال الامام إن نقله قصداً لا فلا هذا ما قاله الامام في التقاذف الذي لا يقع الا نادراً أما الذي
لا يمكن الاحتراز عنه فقال انه عفو قطعاً لا البدن ليس سطحاً بسيطاً وما يربح الاشكال جميعه في هذه
المسئلة عبارة الغزالي في بسيطه وهي لو انفصل من عضو وتقاطر على عضو آخر يحتدل أن يقال إن جميع

تجمع حصول زهومتها في الماء
وان زهومتها حصلت في
المان في الماء قبل التسخين
بها فلا ترتفع به (سئل)
عن التراب المستعمل إذا
طرح في الماء وغيره تغيرا
كثيرا هل يضر أم لا وهل
يفرق بين كثير الماء
وقليله (فأجاب) بأنه لا يضر
التغير المذكور وان قال
بعضهم الظاهر أنه يضر
ومحل ما ذكرته ما لم يسم
طيباً رطباً ولا يفرق بين
كثير الماء وقليله (سئل) هل
الأفضل السكوث أو ما ينبع
من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم
وإذا قتم بتفضيل
أحدهما فهل الأفضل
والمفضل كل منهما أفضل
من ما ذكرتم (فأجاب) بأن
أفضل المياه ما ينبع من بين
أصابعه صلى الله عليه وسلم فقد
قال أكثر أهل العلم
أن الماء كان ينبع من
نفس أصابعه وقد قال
المقبني أن ماء زمزم أفضل
من السكوث لأن به غسل
صدر النبي صلى الله عليه
وسلم ولم يكن يغسل إلا
بأفضل المياه (سئل) عن
مفهوم عبارة الأردبيلي في
الأنوار بقوله ولو
أغمس المحدث يده
في الأناء قبل غسل

الوجه أو يده وقصد
الاغتراف لا يصير مستعملا
وان قصد رفع الحدث أو
غمس مطلقا صار مستعملا
والجنب بعد النية كالحدث
بعد غسل الوجه أو كلامه
فهل هو معتمد أم لا (فجاب)
بأن الذي يستفاد من
كلامه أن المحدث بعد
نية إذا غمس يده في ماء
قليل قبل غسل وجهه لم
يصير مستعملا بانفصال
يده عنه وكذا أن غمسها
بعد غسل وجهه أن نوى
الاغتراف أو قصد رفع
الحدث أو غمس مطلقا
بأن لم يشر الاغتراف ولا
رفع الحدث صار مستعملا
وان الجنب بعد النية
كالحدث بعد غسل وجهه
أى فان غمس يده بنية
الاغتراف لم يصير ذلك
الماء مستعملا وان قصد
رفع الحدث أو أطلق
صار مستعملا (سئل) عما
لو أكملت القنن بمائع مل
يصير ذلك الماء دافعا ورافعا
أم لا دافعا ولا رافعا وسواء
كان المائع طاهرا أو نجسا أم
الغرض في الطاهر فقط
(فأجاب) بأنه إذا كمل
الماء القليل بمائع طاهر جاز
استعماله جميعا ولا يمنع
تجسيسه ولا صيرته
مستعملا (سئل)

البدن في حكم العضو الواحد ويحتمل أن يقال أنه مستعمل وهو المنقول في المذهب وعدم المنع من الأولين
كذلك يجوز حمل على الغالب في ترادف قطرات ماء وتتابعها وذلك بين لمن تأمله اه فاشدد بهذه العبارة
يديك فانك لن تجد في هذا المحل أحسن منها واحمل عليها كلام امامه الذي حكاه السائل عنه عن المجموع
وتأمل قوله وهو المنقول في المذهب يتضح لك ما مر عن الاسنوى وشيخنا وغيرهما من اعتمادهم الاستعمال
ويتضح لك أيضا أنه الحقيقي بالاعتقاد وأنه يتعين تأويل ما فهم خلافه من طواهر عبارات أشير إلى بعضها في
السؤال وكان هذا هو الحامل للزركشى على قوله والتحقيق أنه يصير مستعملا لان الماء لو انفصل من
العضو صار مستعملا بالنسبة اليه فكيف بالنسبة إلى غيره اه (وسئل) رضي الله عنه بما لفظه ذكر في
شرح المذهب ما لفظه إذا كان على عضو من أعضاء المتوضئ أو المقتسل نجاسة حكمية فغسله مرة واحدة
بنية رفع الحدث وإزالة النجس أو بنية رفع الحدث وحدها حكم بطهارته عن النجاسة باختلاف وهل
يطهر عن الحدث أو الجنبية فيه وجهان حكاهما المارردى والشاشي وغيرهما أصحهما بطهر وبه قطع
القاضي أبو الطيب والشيخ نصر المندس في كتابه الانتخاب وابن الصباغ لأن مقتضى الطهارة واحد
فكفاهما غسلة واحدة كالوكان عليه غسل جنباً وغسل حيض الثاني لا يطهر وبه قطع القاضي حسين وصاحبه
المتولى والبعوى وصححه الشافعي في كتابه المتمدن والرافعي والمختار الأول ذكر القاضي أبو الطيب
والقاضي حسين والبعوى والشيخ نصر هذه المسئلة في هذا الباب وذكرها صاحب الشامل في باب
الاجتهاد في الاراني والمتولى في المياه والمارردى والشاشي والرويانى في باب الغسل ولو كان على يده عجين
أو طين ونحوه فغسلها بنية رفع الحدث لا يجزئه وإذا جرى الماء إلى موضع آخر لا يحسب عن الطهارة لانه
مستعمل ذكره القاضي حسين والله أعلم اه لفظ شرح المذهب بجزؤه وكما لفظه ذكره في الكلام على النية
والمقصود من السؤال قوله وإذا جرى الماء إلى موضع آخر لا يحسب عن الطهارة لانه مستعمل في أى صورة
هذا الكلام ولما سقنا الكلام إلى آخره مع شهرة ما قبل ذلك ووضوحه ومعرفة طريقة القاضي حسين
لتبييننا كلامه هذا هل له تعاقب بما تقدم كما هو صريح كلام الامام السمرودى فانه ذكر في كتابه دور
السموط ما لفظه ومعنى قوله وإذا جرى الماء إلى موضع آخر الخ انه اذا جرى الماء الذى غسل به النجاسة إلى
موضع آخر من اليد ليس عليه حائل لا يحسب عن الطهارة لانه صار مستعملا في غسل النجاسة وهذا على
طريقة القاضي في أن الغسلة الواحدة لا تنكفي للحدث والنجس ولهذا نسبته للقاضي ثم ذكر تمام الكلام
في ذلك فليتقوا عليه فعلى هذا ما جراب مسئلة المعجيين بنفسها إذا انفردت فإذا كان على يده عجين أو طين
ونحوه وغسلها بنية رفع الحدث وجرى الماء إلى موضع آخر وكان غير متغير هل يقال يحسب عن الطهارة
وكذا لو كان متغيرا ما حكمه ورأيت في التجريد للزجدة لفظه لو كان على يده عجين أو طين ونحوه فغسلها
بنية رفع الحدث لم يجزه وإذا جرى الماء إلى موضع آخر لم يجزه عن الطهارة لانه مستعمل نقله النووى عن
القاضي قلت هذا اطلاق منتقد إذا لم يرفع الماء حدثا فما وجه الحكم باستعماله نعم ان تغير المعجيين
ونحوه تغير فاحشا اتجه عدم رفعه لتغيره لالكونه مستعملا اه كلام المزجج وفهم المزجج هذا غير
ما فهمه السمرودى كما قدمناه ولا يليق فهم المزجج هذا بكلام نقله الامام النورى نفع الله به عن الامام
القاضي حسين وقرره ودله الاستعمال فليتأمل المسئول ذلك تأملا حسنا ويوضح ذلك الايضاح الذى
لا يبقى معه ريب ونقل في العمدة شرح المنهاج للامام ابن النجاشي مسئلة المعجيين ونحوه مستعمل ولم يصدرها
بما صدر بها الامام النووى وانظر نزع لو كان على يده عجين أو طين ونحوهما فغسلها بنية رفع الحدث
لا يجزئه وإذا جرى الماء إلى موضع آخر لا يحسب عن الطهارة لانه مستعمل نقله المصنف في باب نية الوضوء
عن القاضي حسين اه وكذا نقلها مسئلة الدميرى في شرحه على المنهاج ذكر ذلك في باب الغسل
انتهى فتأملوا نقل ابن النجاشي والدميرى المسئلة مستقلة وأوضحوها لنا وما معنى الحكم بالاستعمال مع كونها

ذكرها مستقلة ولا ينبغي أن ينسب إلى الإمام ابن النجوى والدميرى التقرير على التعديل بالاستعمال
 شيء لا يحكم فيه بالاستعمال لأن هذا لا يخفى على أحد إلا أن يكون لكلامهما معنى آخر لم يدركه
 فهمنا فإلّا أمعنوا النظر في المسئلة وانظروا تليق القاضي حسين وغيره من مصنفاته وانظروه نظرا
 تاما وأمعنوا في تحقيق طلب ذلك فضلا منكم مأجورين (فأجاب) شكر الله سميه بقوله قول المجموع
 لو كان على يده عجين الخ ظاهر في أنه مسئلة مستقلة لاتعلق لها بما قبلها وهو ما فهمه ابن الملقن والدميرى
 وغيرهما كالفتى وصاحب الانوار فقال لو كان على يده عجين أو في شقوقها شمع أو تحت أظماره وسخ
 فالنسلة التي تزيله لا تحسب من الوضوء اهـ لكن قيد ذلك تليذ القاضي الامام البغوى بما اذا تغير
 الماء بذلك ثم قال وان لم يتغير فان كان ذا كرا للنية حسبت أى النسلة عن الطهارة والإفوجان كما لو
 نوى التنظيف وهو ناس للنية اهـ وقضية تشبيهه عدم الحسبان وهو الاوجه الا ليق بكلامهم فان قلت
 اطلاق القاضي عدم الاجزاء هل له وجه قلت ان كان النرض ان الحائل يمنع وصول الماء إلى العضو
 ولا يزول بترك الغسلة فالاطلاق صحيح وان كان الفرض أنه لا يمنع ويغير الماء به فكذلك وان كان الفرض
 أنه لا يمنع ولا يتغير الماء به وقصد مع رفع الحدث ازالة ذلك الحائل بغسلة واحدة فيوجه عدم ارتفاع
 الحدث حينئذ بأن يشترك بين واجب وغيره وذلك الغير لا يحصل ضده فافترضه بخلاف نية التبريد مثلا
 فانه يحصل ضمه وان لم ينو فلم يضر قصده وان كان الفرض أنه لا يمنع ولا يتغير الماء به ولا قصد مع رفع
 الحدث شيئا آخر فلا وجه للقول بأن الغسلة حينئذ لاترفع الحدث وتبطل تفصيل البغوى بين الغير
 وعدمه الذي قدمته وانه من الموافقين للقاضى في انه لا يكفي للحدث والخبث غسلة واحدة يعلم أن مسئلتنا
 هذه لاتعلق لها بما قبلها في المجموع من مسئلة الحدث والخبث إذ لو كان كذلك لم يمكن البغوى التفصيل
 المذكور لان الغسلة عنده لاتجزئ عن الحدث المفارن للخبث وان لم يتغير الماء كما هو مقرر في محله ولما
 كان لا اطلاق القاضي عدم الاجزاء وجه بل كان القياس أن يقول أجزاءه عن الخبث لانه لا يقبل الصرف
 اذ لا يحتاج إلى نية بخلاف الحدث فلما أطلق عدم الاجزاء وفصل تليذه بين التغير وعدمه وأنه تارة يكون
 ذا كرا للنية وتارة لا علينا أن هذه المسئلة لاتعلق لها بترك المسئلة أصلا وأن كلاهما في مسئلتنا هذه انما
 هو لمعنى ومدرك آخر غير مدركهما في مسئلة اجتماع الحدث والخبث فان قلت قياس ما قاله القاضي في
 مسئلتنا أنه في مسئلة الاجتماع لا يزول الخبث فلا معنى لفرق بين المسئلتين قلت الفرق بينهما ظاهر
 وهو أن النجاسة تطالب الطهارة فلم يعد قصد ازالتها صارفا منافيا لقصد ازالة الحدث فأجزأت الغسلة عن
 عن الحدث والخبث عند من يقول بالاندراج أو عن الخبث فقط عند القاضي وغيره فمن يقول بعدم الاندراج
 بناء على قاعدته وهو أنه لا يمكن ارتفاع الحدث إلا بعد زوال الخبث فليخص أن مسئلة العجين لاتعلق
 لها بمسئلة اجتماع الحدث والخبث أصلا حينئذ نقول المجموع وإذا جرى الماء إلى موضع الخ يحمل
 عوده إلى مسئلة النجاسة ويكون النوى وسط مسئلة العجين لان لها تعلقا بمسئلة النجاسة من حيث
 المشابهة التي مرت الاشارة اليها والجواب عنها وهذا ما فهمه السيد السهمودى وعليه فلا اشكال في
 التعديل بقوله لانه مستعمل ويحتمل عوده إلى مسئلة العجين وهو الاقرب لظاهر العبارة وهو ما فهمه
 ابن الملقن وغيره وعليه فالتعديل بالاستعمال بشكل الا أن يجاب عنه بأن القاضي أراد الاستعمال اللغوى
 الذى نشأ منه عدم ارتفاع الحدث من محل العجين لما تقرر فاذا جرى إلى محل آخر لا يرفع حدثه أما عند
 فرض التنزيل فواضح وأما عند عدم فرضه فلا نجرى به إلى المحل الآخر حصل من غير قصد من المنظم
 إلى اجرائه ولذا عبر بجرى ولم يعبر بأجرى فإنتفاء رفعه لاستعماله في الاول الناشئ عند جريانه إلى
 الموضع الثانى من غير قصد فأطلق الاستعمال على ما يعم الاستعمال اللغوى ووجه ذلك أن
 الاستعمال اللغوى هو الذى نشأ منه عدم الرفع لما تقرر من أنه نشأ منه الجريان إلى المحل الآخر من غير

عن بال في ماء كثير فظن
 بذلك رغبة هل الرغبة
 المذكورة طاهرة أو نجسة
 (فأجاب) بأن الرغبة
 المذكورة طاهرة لأنها
 بعض الماء الكثير
 (سئل) عما لو وقعت نجاسة
 في ماء كثير فحصل رشاش
 بسبب وقوعها فيه فأصاب
 ثوباهل ينجسه أو لا وسواء
 كانت جامدة أو لا
 (فأجاب) بعدم تنجيسه
 (سئل) عما لو راث القمل في
 في ماء قليل هل ينجسه
 قبل تغيره أو لا ينجسه إلا ان
 غيره (فأجاب) بأنه لا
 ينجسه إلا ان غيره (سئل)
 عما إذا تغير أحد أوصاف
 الماء بكثرة الاستعمال تغيرا
 كثيرا وهو الغالب في
 مغاطس حمامات الريف
 هل يحال ذلك على ما يحال
 من الاوساخ فيسلب
 الطهورية فلا يرفع حدثا
 ولا يزيل نجسا أم يحال على
 طول المكث فيسكون
 طهورا اعتمادا على الأصل
 فيه أم لا (فأجاب) بأن
 الماء المذكور باق على
 طهوريته إذ الأصل
 بقاؤها لاحتمال ان تغيره
 بسبب طول مكثه على أنه
 لو فرض أن سببه الاوساخ
 المنفصلة من أ بدن المنغمسين
 فيه لم يؤثر أيضا لان الماء
 المذكور لا يستغنى عنه
 فقد قال الامام الشافعى

رضى الله تعالى عنه في الام
وأصل الماء على الطهورية
حتى يتغير طعمه أو لونه
أو ريحه بمخالطة ما يختلط به
ولا يتميز منه ما هو مستغنى
عنه اه

﴿باب الاجتهاد﴾

(سئل) رضي الله عنه عن
اشتباه عليه ماء طاهر
بنجس فاجتهد وتطهر
بما ظن طهارته ولم يرق
الآخر هل يجوز لغيره أن
يستعمله (فأجاب) بأنه
لا يجوز لغيره أن يستعمله
الا باجتهاده حال بقاءه
(سئل) عما أو اجتهد في
ثوبين وصلى في أحدهما
ثم حضرت صلاة أخرى
فهل يجتهد لها بينهما أيضا
لانه قياس الانامين أو لا
وهو الظاهر ويفرق فما
هو (فأجاب) بأنه لا يجب
تعميد الاجتهاد لفرض
آخر كما صححه في المجموع
وغيره ووجهه أن بقاء
الثوب الذي ظن طهارته
بالاجتهاد كبقائه متطهرا
في مسألة الانامين فالأمانتان
مستوئتان (سئل) عما
إذا بقي من الزراب الطهور
بقيته وتغير ظنه هل يلحق
بالماء فيمتنع استعماله ام
بالثوب فيجوز (أجاب)
بأنه اذا خاف اجتهداه
الأناني اجتهداه الاول عمل به

قصد وأما قصده رفع الحدث أو لا فقير صحيح بناء على ما مر عن القاضي ولك حمله على الاستعمال الشرعي
ووجهه أنه إذا صب الماء على نحو العجين الغالب أنه لا بد أن يمس الماء شيئا من محاذي الحائل لان مس
الماء للعجين فقط من غير مس لشيء مما حاذاه ولا شيء عليه في غاية الندرة وواضح ان ماء ذلك الجزء المحاذي الذي
لاحائن عليه مستعمل وقد اختلط ببقية الماء وإذا جرى الماء جميعه الى محل آخر بعد جريانه على ذلك
وعدم تغييره به لا يرفع حدثا لانه مستعمل اذا الطهور اذا اختلط به مستعمل يصير كله مستعملا فان قلت
شرط المستعمل الانفصال قلت القاضي حسين لا يشترط ذلك بل يثبت للماء حكم الاستعمال وان لم
ينفصل كما هو مقرر في مذهبه في مسألة اجتماع الحدث والخبث فظهر صحة تعاليه بقوله لانه مستعمل وان
فرضنا انقطاع مسألة العجين عما قبلها وان مراده الاستعمال الشرعي لا النجوى وان ذلك صحيح بالنسبة
الى طريقتيه ولما لم يظهر للسيد السهمودي هذا الحمل بقسميه جعل هذا متعلقا بمسألة النجاسة ورأى أن
حمله على ذلك نظرا لصحة المعنى بحسب ما نهمه أولى وان كان ظاهر العبارة بأبي ذلك ولما ظهر لابن الملقن
ومن تبعه صحة حمله على نحو ما ذكره نقوله وأقروه مشيا مع ظاهر العبارة وان كان فيها تجوز بعيد بالنسبة
للحمل الاول وحمل على ما يوافق الغالب لا مطلقا بالنسبة للحمل الثاني والتجوز البعيد يقع في كلام
الائمة كثيرا اتكالا على فهم الناظرين في كتبهم وكان الاتفاق بالمزجد أن يؤول كلام القاضي على
نحو ما أولنا به ولا يعترض على ظاهر العبارة لان المراد منها واضح لكن عذره في ذلك أن الناظرين في
كلام غيرهم يختلف مقاصدهم فمنهم من يترجح عنده النظر الى ظاهر عبارات مع قطع النظر عن
القواعد وغيرها فيبين ما فيها من اعتراض ونقد وان كان معلوما رده من محل آخر أو كان جليا قصد بتبينه
الاغبياء وتشجيد أذهان غيرهم ومنهم من يترجح عنده النظر مع ذلك الى مراعاة القواعد والنظائر فلا
يعترض على كثير منها تمويللا على الفروع والقواعد المقررة في أبراها ومحالها والمتأخرون رحمهم الله
انقسموا الى هذين الفرقتين وكلاهما حسن لكن الثانية قد يترجح حسنهما ومن ثم لما نقل النووي هذا
الكلام عن القاضي وتعليقه بالاستعمال لم يعترضه بأن المستعمل أن يزيل ما نعا وهذا ليس كذلك لان
الفقهاء قد يرون بالاستعمال استعمال اللغوى اذا تقرر ذلك فعرد الى ما في السؤال فقول بتأمل ما
أوضحناه يعلم الجواب عن قول السائل فعلى هذا ما جواب مسألة العجين اذا انفردت النجس وحاصله أن الاوجه
فيها ما مر عن البغوى بسوطا من أنه إن تغير الماء أولم يزل الحائل لم يرتفع الحدث وان لم يتغير وزال الحائل
بتلك الغسله فان قصد رفع الحدث أو اطلاق نفع الحدث وان قصد إزالة الحائل فان كان ذا كرا للنية فكذلك
والالم يرتفع لان قصد الإزالة حينئذ صارف عن قوله ولا يلحق فهم المزجد النجس وذلك لما تقدم من أن
تقرير النووي للقاضي بناء على أن كلامه مستقل إنما هو لوضح المراد والمعلم به مما قدمه وهذا لا يمنع
الاعتراض على ظاهر العبارة بناء على سلك الطريقة الاولى السابقة وان كان خلافا قد يكون أحسن
وعن قوله وما معنى الحكم بالاستعمال مع كونها ذكرهما مسألة مستقلة وذلك لما قدمته من أنهما
فهما أن القاضي أراد الاستعمال اللغوى أو الشرعي بالطريقة التي قدمناها وبهذا علم الجواب عن
قوله أيضا ولا ينبغي أن ينسب الى الامام ابن النجوى والد ميرى التقرير على التميل بالاستعمال النجس
فوضح المراد في هذه المسألة وزال ما فيها من الاشكال نسأل الله التوفيق والسداد في القول والعمل آمين
﴿وسئل﴾ نفع الله تعالى به بما لفظه إذا انغمس المحدث حدثا أصغر في ماء قليل فهل يرتفع حدثه عن جميع
أعضاء الوضوء كما هو ظاهر اطلاق المنهاج وغيره في آخر باب الوضوء هل يصح أن يقال لا يرتفع حدثه الا
عن وجهه فقط لانه بمجرد انغمسه يصير الماء مستعملا بالنسبة الى بقية الأعضاء لوجوب الترتيب وتعدد
محل الحدث فيصير حينئذ كجنيين انغمسا في ماء قليل وتقدمت نية أحدهما فيصير مستعملا بالنسبة لمن
تأخر نيتا واطلاق المنهاج وغيره في آخر باب الوضوء مقيد بما ذكره في أول الكتاب بقوله والمستعمل

في فرض الطهارة غير ظهورها كتنفي هذا عن اعادته في باب الوضوء كما كتفى بقوله في باب الوضوء أو الغسل
 ان المحدث إذا كان على بدنه نجاسة يكفى لها غسلة واحدة عن اعادته في باب الجنابة في قوله الواجب تعميم
 شعره وبشره بعد ازالة النجس وهل صرح احد بأنه لا فرق بين التلألؤ والكثيرة وهل فرق بين تعدد المحل
 في الموضوعين (فأجاب) بان قضية قولهم لو انغمس جنب في ماء قليل ناوياً رفع الجنابة ثم أحدث فيه قبل
 خروجه منه حدثاً أصغر أو أكبر صح رفع حدثه الثاني به وإن كان بعد رفع رأسه منه فيعيد الانغماس
 فيه للحدث الثاني ويجزئه أن المنغمس في ماء قليل للوضوء به كالجنب فيما ذكر فيرتفع حدثه وبه صرح
 الامام حيث قال بعد انغماس الجنب ومثله المتوضي ونقله عنه في المجموع وأقره وبه صرح أيضاً
 الخوارزمي في كافيته حيث قال إنما يحكم باستعمال الغسالة بعد الفصل حتى لو دخل جنب ماء قليلاً ثم
 انغمس فيه ارتفعت جنابته فلو أحدث قبل أن يخرج ثم انغمس ثانياً صححت طهارته اه فما مشى عليه
 الشرف المناوي كالشرف ابن المقرئ من أن حدثه لا يرتفع الا عن الوجه لوجوب الترتيب فيه بخلاف
 الجنب يرد حكماً بأن المنقول خلافه كإعلت وتعليلاً بانهم صرحوا في مسألة ارتفاع الحدث في مسألة
 الانغماس المذكورة في الوضوء بان علة ارتفاعه بذلك مع فقد الترتيب فيه أن الترتيب تقديرى في لحظة
 لطيفة وانه يصير وضوءه غسلاً والمعتمد هو العلة الاولى وكل من العلتين تقتضى ارتفاع جميع حدثه ولا
 نظر لوجوب الترتيب لما تقر من أنه تقديرى فلا يلاحظ أو أنه صير وضوءه غسلاً وهو لا يجب فيه ترتيب
 فاعتماد بعضهم للثاني وتاويله الكلام صاحب الكافي الذي ذكرته بما يصرفه عن ظاهره ليس في محله
 وبما تقر يعلم الفرق بين ما نحن فيه وجنبين أو محدثين انغمسا في ماء قليل وتقدمت نية أحدهما ومشى
 الزركشي في الخادم على ما روى عن صاحب الكافي ولم يؤوله بل ارتضى ظاهره وما وقع له فيه مما يخالف
 ذلك مبنى على ضعف كما يعلم بمراجعة كلامه ولا ينافي ذلك قوله في الوضوء ان نفى الخلاف فيما اذاع
 الترتيب في الرضوء محله إذا كثرت الماء والا كان بارتفاع الحدث عن وجهه مستعملاً لكه فلا يجزئه عن
 غيره للفرق الظاهريين وقوع الانغماس مرتباً على ترتيب أعضاء الوضوء فلا يكفى عن غير الوجه إذ
 لا يمكن تقدير الترتيب حينئذ وعلى هذا قد يحمل كلام الشرفين بل كلام الاول كالصريح فيه وبين أن لا يقع
 كذلك بأن تأخر النية إلى تمام الانغماس فيكفى ويرتفع حدثه عن جميع أعضاء الوضوء لا مكان تقدير
 الترتيب حينئذ فاعتمد ذلك ولا تعتبر بما خالفه (وسئل) رضى الله عنه لو تنجس الفم وبين الانسان
 اعيان فهل يجب ازالتهما بنحو تحليل أو يكفى التضمض لتطهير الفم وتلك الاعيان اذا زال به أو صاف
 النجاسة (فأجاب) بأنه لا يجب ازالة ما بين الانسان فيها بل يكفى اصال الماء الى ما وصلت اليه النجاسة
 منها بشرط أن لا يتغير ولا يزيد وزنه وان يزول أو صاف النجاسة بتفصيله المعروف ولا يقال النجاسة
 تسرى الى جميع اجزائها لان الماء على تقدير تسليم ذلك له قوة سريان أكثر فهو يصل الى ما وصلت اليه
 النجاسة بالاولى (وسئل) رضى الله عنه عما لو تنجس شعر شخص أو جسده وهو مدهن الادهان
 المعروف بحيث لمس لظهور بلامسته أثر منه ولا يمكن ازالته باجراء الماء عليه بل يحتاج الى نحو سدر أو كان
 أثره ضعيفاً كاس اللحم والالية يعاق يده أثر فهل يكفى اجراء الماء اذا كانت النجاسة حكمية أو عيشية
 وزالت بنية أو صافها دون ذلك الاثر يبيد الناحد اثر الادهان الذى يطهر بنفس جريان الماء من غير
 احتياج الى غير ذلك وما يغنى ويتسامح فيه من ذلك فالادهان من المندوبات وضرورى خصوصاً في مظان
 البرد (فأجاب) بانهم صرحوا بان من أكل مية ولا يمكن ازالة دسوسها من أسنانها الا بالسواك وجب
 عليه الاستياك لترقق ازالة النجاسة عليه فقياسه أنه متى تنجس الشعر أو البدن وعليه دهن ولم يمكن ازالة
 الدهن الا بنحو سدر انه يجب لانه صار متنجساً وازالته الواجبة متروكة على ذلك وما ترقف عليه الواجب
 كان واجباً ولا نظر الى كون الادهان قرابة لان المدار في باب تطهير النجاسة على ازالته بجميع أوصافها الا

مطلب لو انغمس جنب في
 ماء قليل الخ
 ان مسح تراب تيممه الاول
 عن أعضائه قبل تيممه
 الثاني لان الترا بين حينئذ
 كالنوبين والا فلا يعمل
 به لانها حينئذ كالسما بين
 (سئل) عما لو تغير ظنه في
 أحد الماءين بعد استعمال
 بعض الاول في أعضائه
 وغسلها بماء متيقن
 الطهارة فظهر له أن الثاني
 هو الطاهر هل يجوز له أن
 يعمل بالثاني لفوات العلة
 من الصلاة يبين النجاسة
 أم لا (فأجاب) بأنه يجوز
 له أن يعمل بالاجتهاد
 الثاني كما أفاده بعض
 المتأخرين أخذاً من تعليل
 الاصحاب (سئل) عما اذا
 ظهر له طهارة أحد الاناءين
 بالاجتهاد وتنف قبل
 الاستعمال هل يجب
 الاجتهاد على طريقة
 الرافعي في الباقي أم لا
 فأجاب بأن الذى رأيت
 فيها أن الاجتهاد جائز عند
 الرافعي (سئل) عما إذا تحير
 الاعمى وقتل يقلت سواء
 اتسع الوقت أو ضاق أم لا
 بدله من ضيق الوقت كما قاله
 ابن الرفعة (فأجاب) بأنه
 إذا تحير الاعمى فله غرضه ان
 لم يضق الوقت (سئل)
 ما معنى قولهم أن
 يكون للعلامة فيه

بحال (فأجاب) بأن المراد بالمجال المدخل أى قد دخل (سئل) عما لو أخبره مقبول الرواية بعد صلاته بتجاسة ما تواضعا به لها هل يعمل بخبره أرى (فأجاب) بأنه يعمل بقول مقبول الرواية بشرطه

* (باب الآنية) *

(سئل) رضى الله عنه عن قولهم يجوز أن يتخذ للاناء رأسا من فضة هل هو جار على إطلاقه فيما إذا صلح للاستعمال فى الأكل والشرب ونحو ذلك لأنه وإن صلح لذلك لم يعد للاستعمال المحرم كما يجوز أن يتخذ الرجل الحلى بقصد اجارته لمن يحمل له استعماله أم لا لأنه يعد متخذاً لما الأصل أن يوضع للاستعمال المحرم وهل إذا جاز ذلك مطلقاً يجوز استعماله فى الاستعمال المحرم كما يجوز أن يستعمل بقناعة ذهب أو فضة حيث لم يعد للاستخدام أم لا كما يحرم على الرجل استعمال الحلى حيث جاز له اتخاذه (فأجاب) رضى الله عنه بأنه ليس قولهم يجوز أن يتخذ للاناء رأساً من فضة شاملاً لما صلح استعماله فى أكل أو شرب لأنه حينئذ يسمى اناء ولا يجوز اتخاذه

اللون أو الريح إن عسر من غير نظر إلى كونه عصاً بسبب ذلك أم لا الاترى انه لو وجب عليه أكل الميتة للاضطراب وتوقفت إزالة الدسومة على نحو السواك انه يجب فمسئلة الادهان كذلك من باب أولى (وسئل رضى) الله عنه عن ميتة لادم لها سائل وقعت فى ماء قليل ثم زيد عليه وهى فيه ماء آخر فهل يبقى العفو (فأجاب) بقوله يمكن تخريج هذه المسئلة على مسئلة ابن ابى الصيف المشهورة بجامع ان كلا فيه ما يضر فى الأصل لكنه عفى عنه للمشقة فمن نظر إلى خصوص المشقة يقول فيها بالتأثير اذ لا مشقة فى خصوص هذه وكذا فى صورة السؤال ومن نظر إلى ان المشقة اقتضت طهورة الماء والى هذا المانع يقول بعدم التأثير ثم رأيتى صرح بالمثلين فى شرح الارشاد وجعلت صورة السؤال شاهدا لما رجحته فى مسئلة ابن ابى الصيف من عدم التأثير وعبارته ولو صب متغير بخلط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثيرا ضروران كان كثيرا على ما ارتضاه جمع لسهولة الاحتراز عنه لكن مشى آخرون على انه لا يضر وهو الأقرب الاترى أنه لو وقع ذباب فى مائع لم يغيره فصب على مائع آخر لم يؤثر فيه كما هو ظاهر لطهارته المستثنية عن مشقة الاحتراز فكذلك لا يضر هذا لطهوريته المستثنية عن ذلك انتهت (وسئل) رضى الله عنه عن أرواث الفيران هل يعفى عنها وعن آثارها لشدة البلوى بها كذرق الطيور أرى (فأجاب) بقوله صرح بالعفو عنها بعض المتأخرين كما نقلت فى شرح الارشاد والباب وفيه وقفة والذى يتجه خلافه لأن الأتلامها لم يعم كعمومه بذرق الطيور كما هو جلى والمشاهدة قاضية بذلك فيعتين الاحتياط فى ذلك (وسئل) نفع الله به عن اخبار القصار الكافر بتنجس الثوب عنده مع بيان سببه وبفسله واخباره عن غسل الثوب الذى كان متنجسا قبل التسليم اليه مع عدم علمه بشروط التطهير هل يعتمد خبره بذلك أم لا وهل الكافر كالفاسق فى الاخبار أم لا (فأجاب) بقوله أطلق الأصحاب أنه لا يقبل اخبار الفاسق والكافر بنجاسة ولا بطهارة ويستثنى منه ما اذا بلغ المخبر من الفاسق أو الكافر حد التواتر بأن كانوا جمعا يؤمنون بتواطؤهم على الكذب واخبروا عن عيان فيقبل خبرهم كما صرح به الفقهاء والأصوليون ثم أنهم ان وافقوا المخبر فى مذهبه فى باب النجاسة والطهارة لم يشترط بيان السبب ولا اشتراط يستثنى منه ايضا ما اذا أخبر الكافر أو الفاسق عن فعل نفسه وبين السبب كقوله بلت فى هذا الاناء أو طهرت الثوب بماء كذا حتى زالت عين النجاسة عنه فيقبل خبره هنا ايضا فى الروضة عن التولى وفى الحج وعنه وعن غيره أنه لو وجدت شاة مذبوحة فقال ذمى أنا ذبحتها حلت لأنه من أهل الذكاة اه فاذا قبل اخبار الكافر عن فعل الذكاة قبل اخباره عن فعله التنجيس أو التطهير مع بيان سببها بالمساواة ان لم يكن بالاولى لأن الذكاة محتاط فيها لا يمتطاط فى ذينك وقد أطلق السلف اباحة ذبائح أهل الكتاب ولم يشترطوا مشاهدتنا لذبحها بل عولوا عليهم فى ذلك توسيعا فى الرجوع إلى اصل الاباحة وما يؤيد ذلك صحة الاقتداء بالفاسق وإن شوهه سبق حديثه لم يشاهد وضوءه وليس ملحظه إلا أنه لو أخبر بأنه تواضعا قبل خبره لأنه اخبار عن فعل نفسه قال شيخ الاسلام فقيه عصره وأستاذ أهل مصره الشريف المناوى كان شيخنا شيخ الاسلام الولي أبر زرعاً إذا تنجس ثوبه دفعه لقاته وأمره بتطهيره فاذا أتاه به وقال طهرته لبسه وحال الثوبان لا يخفى اه وأشار الشريف بذلك إلى أن ذلك الفتى الذى كان الولي يدفع اليه ثوبه ليظهره لم يكن معلوم العدالة والالام يقل الشرف وحال الثوبان لا يخفى وحينئذ فهذا من الولي وتلميذه الشريف اعتماد لمقتضى القياس الذى قدمته على اخبار الذمى بالذكاة وأن الفاسق ومثله الكافر متى قال طهرته أو ونجسته وبين السبب أو كان الفاسق موافقا عارفا بالطهارة أو النجاسة قبل خبره وقد أفتى المناوى بذلك كما يأتى وما يؤيد ذلك أيضا اطلاقهم بحسب ما اقتضاه كلامهم على ما قاله بعضهم على من استأجر فاسقا أى عن نفسه بان كان معضوبا ليحج عنه صحته اجارته وقبل قوله حججت من غير يمين ولا يذينة لأن مرجعه إلى النية ولا يمكن الاطلاع عليها من ثم قال الديلى لو قال لا جبر جماعة فى إحرامك فأفسدته لم تسمع هذه

الدعوى فلا يخاف الأجير وكذا لو ادعى عليه تأخر إخراج ما عن الميقات أو نحوه لأمن به حقوق الله تعالى وهو أمين عليها وصرحوا أيضا بأن المطابقة ثلاثا لو قالت تزوجت برجل وطئني ثم طلقني واعتدت قبل قولها بلا يمين أى وإن كانت فاسقة كما انتزاه إطلاقهم ولا يؤثر في تصديقها في ذلك انكار الزوج الثانى ما نسبته إليه ثم ان ظن الأول صدقها انكحها بلا كراهة وإن لم يظن ذلك ندب له الاعراض عنها فان صرح بكذبها امتنع عليه تزوجها حتى يقول تبين صدقها أو قول البوراني وتبعه الغزالي إذا غلب على ذهنه كذبها لم تحل له غلط عند الأصحاب كافي الروضة فقد نقل الامام اتفاقهم على الحل حيث أمكن صدقها وإلا غلب على الظن كذبها وبه يصرح نص الامام وصرحوا أيضا بصحة الاستئجار على تفصيل الميت ولم يشترطوا كون الأجير ثقة فاقضى ذلك قبول قوله حيث لم يكذب المستأجر لأن الحق هنا للغير وبه يفرق بينه وبين ما مر في مدعية التحليل وقد قال الأذرعى في توسطه عند قول الروضة ينبغي أن يكون الغاسل أميناً كذا عبارة جماعة والمراد أنه يستحب ذلك كما قاله الشيخ أبرحامد وكثيرون ثم قال عبارة المنهاج تشعر بالوجوب ووجهه بأن غيره لا يوثق به ولا يقبل خبره إلا في مسائل لم يعدوا هذه منهاه وأجيب بأنهم إنما سكتوا على استئجارها لأنها في معنى ما ذكره من اخبار الذمى بالذكاة وفي التوسط أيضا عند الكلام على الازدحام على الغسل أن قضية كلام الشيخين أن الصباو الفسق لا يؤثران قال وفيه نظر لأنها أمانة وليس من أهلها وقد جزم الصيمرى بأنه لاحق للفاسق ولا انهر البالغ في الصلاة وينبغي أن يكون الحكم هنا كذلك بل أولى اه واعترض بأن ما ادعاه من عدم الاهلية منزعج وأقول ما ذكره وإن سلم لا يعكز على ما نحن فيه لأن ما ذكره في تراجم ذوى حقوق فلا يقدم منهم على الباقيين الا كامل والعصبى والفاسق ليسا كذلك فعدم تقديم الفاسق هنا إنما هو لما ذكرته فلا يقتضى بوجه من الوجوه عدم قبول قوله إذا أخبر عن فعل نفسه فإن قلت اتفق أصحابنا على قبول قول الفاسق والكافر في الاذن في دخول الدار وإيصال الهدية كما يقبل قول الصبي فيها للاحاديث أنه صلى الله عليه وسلم قبل هدايا الكفار أى المحمولة اليه على أيديهم كما ذكره في المجموع هذا مع أن الاصل عدم الاباحة والاذن في الدخول والارسال وهما فعل غيرهما فإذا قبلوا قول الفاسق والكافر هنا لم يقبل قولهما في النجاسة والطهارة معالفاً قلت في هذا تأييد ظاهر لما قبلته من قبول خبرهما عن فعلهما وإنما لم نأخذ بقضية هذا من قبول خبرهما مطلقاً لأن السلف والخلف اكتفوا بهما فيما ذكر دون غيرهما لعموم اضطراب الناس إلى إنابتهم في نحو الاذن والارسال لأننا لو كلفنا أن الانسان يتعاطى ذلك بنفسه أو لا يستتيب فيه إلا نة لشق ذلك على الناس مشقة عظيمة فاقتضت الضرورة المسامحة في قولهما في ذلك فلا يقاس به غيرهما لما مشقة فيه أو فيه مشقة لكنها ليست مثل تلك المشقة وعن صرح بأن ذلك إنما جاز للمشقة ابن عبد السلام في قواعده فقال لو أذن في الدخول أو في حمل الهدية فاسق فالذى أراه أنه يجوز الاقدام قولاً واحداً لأن قوله مقبول شرعاً وجرامته أهمل من جرأة الصبيان أى المكشوفين بأخبارهم في ذلك حيث لم يجرب عليهم كذب ولا وقفة عندي في المستور وعليه عمل الناس من غير انكار واستثنى ذلك لما على المالك من المشقة في مباشرة ذلك على أن الأشياء إذا ضاقت اتسعت اه وأيده الزركشى بأنه صلى الله عليه وسلم جعل ابن أم أريط اللثى وهو مشرك دليلاً حين ما جر إلى المدينة فعلم من قول ابن عبد السلام واستثنى ذلك البخ قبول قول الكافر أو الفاسق في مسئلتنا إذا أخبرنا عن فعل نفسه بالاولى لا سيما في التطهير لأن تعاطيه بالنفس لو وجب لشق ذلك على الناس مشقة عظيمة فاقتضى التوسيع المتلقى من أصول الشريعة السمحاء قبول قوله طهرته إذا وافق مذهب المخبر أو بين السبب وأما افتاء بعضهم بعدم قبول قولهما مطلقاً في التطهير كالأخبار بالتجسس أو بان السكبة في هذه الجهة فهو غير معتمد لما سبق من كلام الأصحاب في غير موضع مما يصرح بخلافه وقياسه على التجسس غير صحيح لأن فيه التفصيل الذى في التطهير فهما على حد سواء من قبول خبر الكافر أو الفاسق

مطالب صرحوا بأن المطلقة ثلاثا لو قالت الخ مطلقاً وقد عللوا جواز اتخاذها بأنه منفصل عن الاناء لا يستعمله وقد رد ما يحتمل الرافعى رضى الله عنه من جريان خلاف اتخاذ الاواني فيه بأن اسم الآنية لا يقع عليه فتى أطلق عليه اسم الاناء حرم اتخاذها وإن لم يقصد استعماله وقياسه على اتخاذ الرجل حل المرأة بقصد اجارته لها غير صحيح لأن حرمة الاناء لذاته وحرمة الحل بالقياس وحيت جاز اتخاذ الرأس بأن لم يسم إناؤه حرم استعماله في غير تغذية الاناء بما يعد استعماله محرماً (وسئل) هل يجوز استعمال إناء الفضة مثلاً على قعره لأنه لم يستعمله بحسب استعماله أم لا لأن استعمالها في مطلق ذلك (فأجاب) بأنه يحرم كل ما يعد استعمالاً لاناء الفضة ولو على قعره (سئل) هل ينقض الوضوء بلمس باطن العين من الاجنية كاللسان واللثة أم لا كالسن والشعر والظفر أخذاً من تعاليمهم عدم النقض بهذه الثلاثة بأنها لا يتعد بلمسها وان التذ بالنظر اليها (فأجاب) بأنه ينقض الوضوء باللمس

المذكور إذ باطن العين كاللسان ولحم الأسنان وليس كالشعر والسن والظفر إذ لا مشابة بين اللحم وبين العظم والشعر (سئل) عما إذا كشط بعض لحم عضو امرأة فظهر عظمه ثم لمسه أجنبي هل ينقض وضوءه أم لا لأنه عظم كالسن (فأجاب) بأنه ينقض وضوءه لصيرورته حينئذ كاللبشة بل هو داخل فيها فقد قال في الأنوار والمراد بالبشرة هنا غير الشعر والسن والظفر (سئل) عن شك في محرمية من لمسها باختلاط محرمه بأجنبيات غير محصورات أينتقض وضوءه كما قال الزركشي أم لا كما قاله بعضهم (فأجاب) بأنه لا ينتقض وضوءه لأنه لا ينتقض بالشك (سئل) عن مصحف جعل مع كتاب في جلد واحد هل يقال إنه مع الكتاب كهو مع الأمتعة فيأتي فيه التفصيل أو كالتمسك وإذا قلم بالأول فهل يحرم مس الجلد من أي الجوانب أو من جانب المصحف فقط (فأجاب) بأن في حمله التفصيل في حمله مع متاع ويحرم مس الجلد الساتر للمصحف كما يحرم مس المصحف دون

عنه إنا أخبر عن فعل نفسه وقد بين السبب أو وافق المخبر أو ياتقهما الصبي المدين الذي لم يجرب عليه الكذب وقياسه على الأخبار عن الكعبة غير صحيح أيضاً لأنه لم يخبر عن فعل نفسه ونحن إيماناً بتمد خبره إن كان عن فعل نفسه ومن أفتى بنحو ما ذكرته السيد السهمودي شكر الله تعالى سعيه وكذا شيخه الناري وما خص عبارته الاظهر قبول خبر الفاسق فإنه الاصلح للناس وكما يقبل خبره بتذكية شاة وبعده الماء فيجوز التيمم وفي المجموع عن الجمهور يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة فالفاسق مثله وقياس صحة القدوة بالفاسق صحة اعتماد أخباره عن طهارته عن الحدث والخبث ومن نظائر ذلك اعتماد خبر الفاسق عن حاجته وتوقانه إلى النكاح حتى يجب اعتناؤه فينبغي الاصح ما قلناه له عليه من عمل الناس ولما في البحث عن حال المطهر من المشقة ولما يشهد له من منقول المذهب وإن كان في بعض ما يشهد له نظر فقد قرى بانضمامه إلى غيره وقد استثنى في الخادم من عدم قبول خبر الفاسق بنجاسة الاناء ما لو كان التنجيس من فعله كما لو قال بليت في الاناء والتطهير مثله لأنه من فعل نفسه وما نقل عن بعض الأئمة بما يخالف ذلك لعله وجهه ضعيف اهـ وقوله وبعده الماء فيجوز التيمم لم أره لغيره والوجه خلافه بل لا يجوز اعتماد المخبر بالماء أو ببقده إلا إن كان ثقة وقوله وفي المجموع عن الجمهور الخ هو أغنى ما فيه ضعيف والمعتمد أنه لا يقبل خبر الصبي إلا في نحو دخول الدار وإيصال الهدية والدعوة للوليمة (سئل) نفع الله بهلومه عن قول الفقهاء مقدار القلتين بالمساحة في المربع ذراع وربع طولاً وعمقاً وفي المدور ذراعان طولاً وذراع عرضاً وعمقاً وفي شرح الروض المراد بالطول في المدور العمق وبالعرض فيه ما بين حائطي البئر من سائر الجوانب فعلى هذا التقدير هل يساوي المدور المربع في المقدار أو يتفاوت ما بينهما وإن تفاوت فهل التفاوت قدر ما يعني عنه أولاً (فأجاب) بقوله نعم يتفاوتان لكن بالتقدير المعفو عنه وبيان يعلم من سوق عبارتي في شرح العباب مع فوائد أخرى نفيسة اشتملت عليها وهي وهما بالمساحة في الموضع المربع قال في الكفاية المستوى الاضلاع أي الابعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق ذراع وربع طولاً وذراع وربع عرضاً وذراع وربع عمقاً كما في زوائد الروضة ويان ذلك يظهر بأن يكعب ماسبق بأن يضرب الطول في العرض والحاصل في العمق لكن بعد أن يبسط كلا منها أرباعاً للكسر الزائد على الذراع وهو الربع فبسط الطول خمسة أرباعاً تضربها في خمسة العرض ثم الحاصل في خمسة العمق يحصل مائة وخمسة وعشرون ربعا يخص كل ربع أربعة أرتال ثم اجعل هذا ميزاناً تنسب اليه وتقيس عليه ما شئت فتكعبه بعد البسط أرباعاً ايضاً كما صنعت في الميزان لتتضح لك النسبة بينهما فان ساواهما فقتان وإلا فانقص أو زد لانتفا بالحل ثم بينت فيه أن المراد بالذراع هنا ذراع الآدمي وأنه شبران تقريباً وأن ذلك هل هو على مرجح النزوي في رطل بغداد فقط أو على مرجح الرافعي أيضاً وأن الذي ينبغي أنه عليهما لأن التفاوت بينهما يسير ثم بينت ما يتعلق بمنحرف الاضلاع وما وقع للناس في ذلك من الوهم بكلام طويل مبسوط ثم قلت والعبرة في المدور كما ذكره القاضي عن المهندسين وجرى عليه ابن الصلاح والعجلي وغيرهما ذراعان طولاً أي عمقاً بذراع التجار كما قاله الزركشي أخذان كون القاضي حكاه عن المهندسين وهو متعين لما يأتي قال شيخنا أي زكريا رحمه الله وهو بذراع الآدمي ذراع وربع تقريباً وقال غيره اعتبرته فوجته ذراعاً ونصفاً اهـ وفيه نظر لأن اعتبار كونه ذراعاً ونصفاً يؤدي إلى زيادة ذلك على مقدار القلتين بكثير كما يعلم بما يأتي قريائهم رأيت الاذرعى أشار في غير هذا الباب إلى أنه ذراع وثلاث وبه يتأيد ما قاله الشيخ وذراع بذراع الآدمي المذكور في المربع عرضاً وإنما لم يكن الذراع في الكل واحداً قال شيخنا لأنه لو كان الذراع في طول المدور أي عمقه وطول المربع واحداً لما اقتضى ذلك أن يكون الطول في المدور ذراعين ونصفاً تقريباً إذا كان العرض ذراعاً ووجهه أن يبسط كل من العرض ومحيطه وهو ثلاثة أمثاله وسبع والطول أرباعاً لوجود مخرجها في القلتين في المربع ثم يضرب نصف

العرض وهو اثنان في نصف المحيط وهو ستة وسبعان تبلغ اثني عشر واربعة أسباع وهو بسط المسطح فيضرب في بسط الطول وهو عشرة تبلغ مائة وخمسة وعشرين ربعا مبلغ مقدار مسح القتاين في المربع وهو مائة وخمسة وعشرون ربعا مع زيادة خمسة أسباع ربع وبها حصل التقريب فلو كان الذراع في ذول المدور والمربع واحدا وطول المدور ذراعين لكان الحاصل مائة ربع وأربعة أسباع ربع وهي أنقص من مقدار مسح القتاين بخمس تقريبا اه وبه يندفع قول الزركشي نقل القهولى عن العجلي انه في المدور ذراع في عمق ذراعين وهو تحريف لا يمكن صحته فان المربع إذا كان ذراعا ور باطولا وعرضا كذلك كان دوره خمسة أذرع فإذا كانت في عمق ذراع وربع كانت ستة وربعا والمدور إذا كان عرضه ذراعا كان دوره ثلاثة أذرع وسبع ذراع فإذا كان عمق ذراعين كان مجموعه ستة أذراع وسبع ذراع والسبعان أكثر من الربع اه فاعتمد في التخليط على ما ذكره آخر من أن السبعين أكثر من الربع وفاته أن التفاوت بينهما لا ينظر اليه لأن الأمر في ذلك تقريبي كما تقرر على انه جزم بهذا الذي غلط فيه القمولى قبل ذلك ونقله ثانيا عن العجلي كذلك وكان سبب الاشتباه أنه عبر فيما جزم به ونقل عن العجلي بالطول وفيما نقله عن القمولى بالعمق فظن التخالف وإن كان صرح بعد ذلك بأن المراد بالطول العمق وبالعرض ما بين حائطي البر من سائر الجوانب ووقع هذا التوهم للربيعي في تعقيبه وسقت عبارته وبعبارة الجواهر مع اختلاف نسخها وبسط ما في ذلك وغيره مما لا حاجة لنا ببسطها وإن كان ذلك بما يتعين الوقوف عليه لنفاسته والحاصل أنه علم بما تقرر أن المدور كبسط المربع إلا أن المدور يزيد بشئ يسير مما يعنى عنه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه عما إذا تغير الماء بما على العضو من زعفران ونحوه ولم يمنع وصول الماء إلى البشرة هل يسمح الوضوء أم لا (فأجاب) بقوله المنقول المعتمد انه يضرب تغير الماء بما على العضو من مخالط كزعفران أو سدر سواء في ذلك الحي والميت كما بسط ذلك وحررته في شرحي العباب والارشاد وغيرهما ووقع لجماعة من المتأخرين في هذه المسئلة ما لا ينبغي أن يلتفت اليه ولا يقول عليه ناخذره (وسئل) فسمع الله في مدته عن موضع في اذنه بنية الاغتراف فان غسل ظاهرها وباطنها فيه ثم خرج بالماء الذي فيها وغسل به ساعده فهل يرتفع حدث ظاهره بانفساله في الماء قبل خروجه أو لا بد من جريان الماء الذي فيها على ظاهرها بعد خروجه (فأجاب) بقوله لا بد مما ذكر لأن من لازم نية الاغتراف منعها لارتفاع حدث العضو الملاقى للماء فيه حينئذ لا تطهر اليد بما فيها الا بعد خروجه من الماء والماء بعد خروجه إنما يلاقى باطنها فلا بد من امراره على ظاهرها كباطنها يرتفع في الماء فلا يحتاج بدخولها إلى امراره على ظاهره بل له غسل ساعدها بما فيها على المنقول المعتمد (وسئل) نفع الله به عمالو كان بكفيه نجاسة وغسلهما معا هل يطهران أم لا بد لظمارتهما من غسل كل كف منفردا لانها عضوان اذ حكم الخبث في الاستعمال وعدمه حكم الحدث كما صرحوا به ففي زوائد الروضة أن الماء إذا جرى من عضو المتوضى إلى عضو آخر صار مستعملا على الصحيح وفي هذه الصورة وجه شاذ محكي في كتاب التيمم من البيان أنه لا يصير مستعملا لأن اليدين كعضو اه كلام الروضة لكن في مهمات الاسنوى ما لفظه قد سبق أن الماء إذا ظهر أحد اليدين لا يجوز نقله إلى تطهير الاخرى على المعروف فاذا استحضرت ما قالوه وجدته هنا مشقايق فيه كل مترف ولا يمر بالبال فتأمل ولا أظن أحدا هنا يوجب ما تقتضيه تلك المقالة وحينئذ فيكون مخالفا للصواب مادام عليه كلامهم هنا اه فما في المهمات دال على الطهارة في المسئلة المسئول عنها فهل هو كذلك وحينئذ يكون كلام الروضة محمولا على غير صورة الكفنيين أو يكون ضعيفا (فأجاب) بقوله ان صب الماء على الكفين المتنجسين معا ولم يتقاطر من ماء أحدهما المستعمل على الاخرى شيء ارتفع خشهما اذ لا موجب للاستعمال حينئذ لما تقرر أن الفرض أن الماء صب عليهما معا مع انفصال كل عن الاخرى وأما اذا صب عليهما معا واحدا

غيره (سئل) عن مس المصحف بجائل وهو محدث ككفه هل يحوم أولا ويفرق بينه وبين القلب يده وهي في كفه وما الفرق (فأجاب) بأنه يحرم (سئل) هل تحرم كتابة القرآن العزيز بالقلم الهندي أو نحوه (فأجاب) بأنه لا يحرم لانها دالة على لفظه العربي وليس فيها تغيير له بخلاف ترجمته بغير العربية لان فيها تغييرا له (سئل) هل يحرم على المحدث مس جلد المصحف المنفصل عنه كما اقتضته عبارة المنهج والمنهاج والروضة وشرح التحرير والروض والتحقيق وغيرها ولا ناله حرمة وإن كان منفصلا عنه حيث ينسب اليه (فأجاب) بأنه يحرم المس المذكور وعن صرح به الغزالي وقال ان العمد أنه الاصح ابقاء حرمة قبل انفصاله وان اقتضى كلام الديان حله وصرح به الاسنوى وفرق بينه وبين حرمة الاستنجاء به بأب الاستنجاء أفحش (سئل) عما لو جعل وقاية فيها بسم الله الرحمن الرحيم مطلب المتمد في الماء إذا تغير فيما على العضو الخ

أسفل من الأخرى تجرى الماء على العليا ثم على السفلى فلا يظهر إلا العليا دون السفلى لأن الماء الواصل إليها مستعمل لا تنفصله عن محله وقد تقرر أن كلا من اليدين في هذا الباب عضوه مستعمل وزعم الوجه الشاذ أنه لا ترتيب بينهما فكأنما كُتِبَ يرد كما بسطته في شرح الباب بأن الترتيب انما سقط ثم للعسر فلرعايته جعل بدنه كعضو واحد مطلقا وأما سقوطه هنا فهو لاتحاد الاسم للمشقة واتحاده لادخل له في جعل الانفصال الحسي كغيره بخلاف المشقة وأنت مع هذا الذي تقرر في الفرق خير بقوة هذا الوجه لقوة قياسه فدعوى الروضة فيها شذوذه فيها نظر إلا أن يجاب بأنه شاذ نقلا لا معنى ولا ينافي ما تقرر. قول القاضي وتبعه البغوي وغيره لو كانت نجاسة بمحليين فمر الماء على أعلاهما ثم على الأخرى طهرا لأن صورة المسئلة كما بينته في الشرح المذكور أن يكونا على بدن واحد ويجري الماء إليهما على الاتصال وكذا أن انفصل وكان المحلان قريبين بحيث يغلب على الظن التقاذف من أحدهما إلى الآخر أخذا بما قالوه في الجنب أما إذا تباعدوا ولم يجر على الاتصال فإن الخبث الثاني لا يرتفع لأن الماء صار مستعملا بانفصاله المذكور وانفصاله من اليد إلى الأخرى كذا لا انفصال الضار لا كالاتصال في إحدى الصورتين الأولين فتأمل. وأما ما نقله السائل عن الممات فانه لم يذكره على عبارة الروضة التي ساقها السائل وإنما ذكره على قولها في باب الوضوء ثم من يدخل يده في الأناء ولم يتيقن طهارتها يكره له ذلك قبل الغسل فقال عقب ذلك فيه أمور أحدها أن تعبيره بقوله ولم يتيقن طهارتها يدخل فيه أربعة أقسام وهي تيقن النجاسة وظنهما وتوهمهما واستوأم الأمرين ودخولها صحيح إلا القسم الأول ثم قال الأمر الثاني قد سبق في الطهارة أن الماء إذا طهر إحدى اليدين إلى آخر ما ذكره السائل وهو كلام غير مستقيم وإن نقله غير واحد وأقروه وبيان ذلك أن كلامه أن كان في الخبث بأن كانت يدها نجستين لم يخل أما أن يغترف بيده إلى يده الأخرى من ماء كثير أو قليل فإن كان الأول طهرت اليد بغمسها فيه بشرطه وإن كان الثاني فالأمر كله صار نجسا فلم يصح ما قاله في صورة الخبث فإن قلت يمكن تصويره بأن يدخل يده في الكثير ولا تطهر لبقاء وصف النجاسة السهل الإزالة قلت هذا نادر ولا مشقة فيه فلا يصدق عليه كلامه وإن كان في الحدث بأن يكون مراده فرض ذلك في الاعتراف بيده إلى الأخرى بعد كمال غسل الوجه لم يخل أيضا ما أن يغترف من كثير أو قليل فإن كان الأول قد ارتفع حدثه بدخولها فيه فالأمر الذي فيها غير مستعمل فيصح أن تطهر به الأخرى وإن كان الثاني بأن لم ينز الاعتراف أو نواه فما أخذ بيده يطهرها ولا يرفع حدث الأخرى لو نقله إليها ثم إن كان نرى الاعتراف احتياجا إلى غرفة ثانية ليده الأخرى إذا لم يغترف بها لاستعمال ماء الأولى وهذا كله ظاهر معلوم من كلامهم في بحث المستعمل ولم يذكر وأهنا ما يخالفه أصلا لأن الذي ذكره هنا أن ادخال اليدين في الأناء مع عدم تيقن طهرهما مكروه وإن نجس الماء في صورة تيقن النجاسة واستشكل الأسنوي له رده جماعة كما بسطته في شرح الباب فليس في هذا اعتراف ولا مخالفة لما ذكره في بحث المستعمل من إحدى اليدين منفصلة عن الأخرى في الحدث والخبث فاندفع قوله ولا أظن أحدا هنا الخوبان وانضح أنه لا مخالفة بين الموضعين وأن التصويب والاعتراض اللذين ذكرهما في غير محلها فتأمل ذلك فانه مهم لأن جماعة نقلوا كلام الأسنوي هذا وسكتوا عليه وهو عجيب لوضوح فساده كما يظهر بادننى تأمل فإن قلت قد يقع لبعض الناس أنه يغترف بيده المتنجسة من القليل لتطهير الأخرى ولبعضهم أن يغترف من القليل بانية اعتراف لتطهير يده الأخرى قلت لا يسع الأسنوي أن يصوب في هذه ما يريه كلامهم هنا أن هذا الماء يطهر يده الأخرى ولم يبالوا بهذا الإيهام لو فرض وجده والا فالصواب أنه لا إيهام كما علم بما قدمناه لأن حكم ذلك معلوم من كلامهم في المستعمل ومثل هذا السنفاس لا يورد على الأئمة فإن قلت قد يقع أيضا أن بعض الناس يدخل يده بنية الاعتراف فيأخذ بها الماء لتطهير الأخرى وهو لا يطهرها لانه صار مستعملا برفع حدثها قلت لا يصح فرض كلام الأسنوي في هذه أيضا لأن

أو اسم من أسماء الله تعالى لغير الدراهم والدينارين هل يحرم أولا (فأجاب) بأنه لا يحرم ما ذكر لعدم الامتحان (سئل) هل يجوز جعل الورقة المكتوب فيها البسملة الشريفة ظرفا للذهب والفضة أولا (فأجاب) بأنه لا يجوز لما فيه من امتنانها (سئل) هل تثبت عادة تجديد الطهارة بمرة فيمن تيقن طهارة وحدها وشك في السابق منهما أولا (فأجاب) بأنها تثبت بمرة فإن عبارة بعضهم وشاك سبق متية منهما يأخذ بالطهر إن لم يعتد تجديد أقوله تجديد أنكره في سياق النفي فيعم كل تجديد ولو مرة ولا ينافيه قولهم فإن اضطرت عادة لانه ذكر في غير مسئلتنا في متالبة المادة المطردة (سئل) هل المعتمد فيما إذا قصد الأمتعة والمصنف معا أم حرام أولا (فأجاب) بأن المعتمد الجواز كما اقتضاه كلام الرافعي في العزيز والنووي في المجموع وإن اقتضت عبارة سليم في المحرر التحريم حيث قال شرطه أن يقصد نقل المتاع لا غيراه وجرى عليه بعض المتأخرين (سئل) عما إذا شك هل التفسير أكثر أم القرآن هل يحرم أولا (فأجاب)

بأنه يحرم حمله كما يؤخذ من قول النووي في تحقيقه وتفسيره هو أكثر من القرآن وكما لو شك في المركب من الحرير وغيره ﴿سئل﴾ عن شخص صنع مروحة لجلب الهواء لزوجها ورقة مذهبة مكتوبا فيها آية من القرآن بسبب التناحر بها فهل يحرم عليه فعل ذلك أم لا ﴿فأجاب﴾ بأنه لا يحرم عليه فعلها ولا جلب الهواء بها إلا امتحان بها فيهما ﴿سئل﴾ عن قول الدميري في باب الحدث إذا تجردت جنابته عن الحدث فقيم لها عذ مجزءة عن الماء فله أن يصلي ماشاء من الفرائض بتييم ما لم يحدث لم يمكنه استعمال الماء كالحائض إذا تيممت لاستباحة الوطء أو الصلاة ثم أحدثت يجوز وطؤها ومكثها في المسجد ما لم تجدد الماء أو يعود حيضا وسيأتي في التيميم أن هذه الصورة تستثنى من قوله ولا يصلي بتييم غير فرض هل هذا المفتى به أضعيف ﴿فأجاب﴾ بأنه ضعيف تبع فيه صاحب الحاوي الصغير ونقله عنه صاحب المصباح ثم قال وهو غير مرضي لأن الجنابة مانعة والفرق بين المقيس والمئيس عليه ظاهر ﴿سئل﴾ هل المعتد فيها

سلب الطهورية فيها هو صريح قول الروضة أن الماء إذا جرى من عضو المتوضئ إلى عضو آخر صار مستعملا فكيف يصوب خلاف ذلك الموافق للوجه الشاذ المتقدم قريبا وبسبب هذه الصور مع بيان عدم صحة تأني كلام الاسنوي فيها بان فساد عبارته هذه كما تقرر وبعد أن تتأمل ذلك كله يظهر لك اندفاع قول السائل فمافي المهمات الخ ووجه اندفاعه ما تقرر انه غير صحيح بل لا معنى له وبفرض صحته فهو في الاغتراف والمسئول عنه ليس فيه اغتراف واندفاع قوله أعني السائل وحيثئذ يكون كلام الروضة الخ ووجه اندفاع هذا أيضا أن كلام الروضة يشمل الاغتراف باحدى اليدين والصب عليها ليصل الماء إلى الأخرى وبأنه صحيح لا غبار عليه فتأمل يظهر لك الصواب أن شاء الله تعالى ﴿وسئل﴾ نفع الله به أيما أفضل الانهار ﴿فأجاب﴾ بقوله نيل مصر لما رواه ابن حاتم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما نيل مصر سيد الانهار سخر الله له كل نهر من المشرق والمغرب ﴿وسئل﴾ رضي الله عنه أيما أفضل ماء زمزم أو الكوثر ﴿فأجاب﴾ بقوله قال شيخ الاسلام البلقيني ماء زمزم أفضل لأن الملائكة غسلوا به قلبه صلى الله عليه وسلم حين شقوه ليلة الاسراء مع قدرتهم على ماء الكوثر فاخياره في هذا المقام دليل على أفضليته ولا يعارضه أنه عطية الله لاسماعيل والكوثر عطية الله لنبينا لأن الكلام في عالم الدنيا لا الآخرة ولا مرية أن الكوثر في الآخرة من أعظم مزايا نبينا صلى الله عليه وسلم ومن ثم قال تعالى إنا أعطيناك الكوثر بنون العظمة الدالة على ذلك وبما قررت علم الجواب عما اعترض به على البلقيني ﴿وسئل﴾ رضي الله عنه عن أرواث الفيران اذ عمت البلوى بها في بلاد مبارهل يعنى عنها لأن عموم البلوى بها أكثر وأظهر من ذرق الطيور أولا ﴿فأجاب﴾ نفع الله به بقوله صرح النووي في مجموعه بأنه يعنى عن النجاسة التي على منفذ الفأر اذ وقعت تلك الفأرة وعلى منفذها النجاسة في ماء قليل أو مائع ونقله ابن الرفعة في الكفاية عن الاصحاح ولما ذكرت ذلك في شرح العباب قلت عقبه ويؤخذ من ذلك بالاولى العفو عما تلقيه الفأرة في بيوت الاخلية من النجاسات ويؤيده قول الفزاري يعنى عن برعها اذ وقع في مائع وعمت البلوى بها ويوافقه ما نقله ابن العماد عن مشايخ مشايخه من العفو عن برع الشياه الواقع في اللبن حال الحلب لكن في هذا نظر فان الاحتراز لا يعسر عن ذلك عسرا يلحقه بما قبله وما بعده ونقل أيضا عن بعض مشايخه أنه يعنى عن مماسة الغسل للكوثر المجعولة من روث البقر ونحوه انتهى المقصود من عبارة شرح العباب وبها علم أن الفزاري وهو من معاصري النووي رحمه الله قائل بالعفو في صورة السؤال وهو متجه في المعنى لكن ظاهر كلام الاصحاح خلافه وعليه فيفرق بينه وبين ذرق الطيور بان البلوى بها عامة في كل محل ويتعذر الصون عنها ولا كذلك الفيران فان البلوى بها مختصة ببعض الاماكن ومع ذلك يسهل الاحتراز عنها بتغطية الاناء واحكام غطائه وهذا أمر سهل لا مشقة فيه فن ثم لم يسمع الاصحاح بالعفو عن زبل الفيران ران سمحوا بالعفو عما على منافذها الحاقا لها بسائر الحيوانات في ذلك فيذبغى لذى الورع الاحتياط والتحرز عما وقع فيه برعها ولا يقلد الفزاري في العفو عنه لما علت أن كلام الاصحاح ظاهر في رده والله أعلم

﴿باب النجاسة﴾

﴿وسئل﴾ رضي الله عنه ونفع بعلمه وبركته المسلمين عن مسئلة قال سائل هذه المسئلة وقع في نفسى بسببها شيء مع كثرة النقل فيها فتوى وغيره اوهى أنهم ذكروا أن الشعر طاهر ما لم يعلم كونه من غير مذكاة ودون بقية اجزاء الحيوانات التي لا تصير اجزاؤها طاهرة الا بالذكاة ونحن نجدهم يأتون بالسم من الحبشة وغيرها وكذا الزباد من السواحل في بطاط وقرون من بلد فيها مسلمون وكفار أو خالص أحدهما يأتي به المسلم أو غيره يشتريه المسلم أو غيره وكالشفا بمكة تباع وانصبت عظام أو بعضها وفي نفسى من هذا أكثر فان عظام صيد البحر طاهرة فكيف يقال بالنجاسة مطلقا في العظام بينوا ذلك وابسطوه

(فأجاب) فسبح الله في مدته بأن ما نقل من أن الشعر طاهر ما لم يعلم كونه من غير مذكاة دون بقية أجزاء
الحيوانات التي لا تصير أجزاؤها طاهرة إلا بالذبح لم أره في كلام أحد من الأئمة وكان وجهه أن الشعر رأى
ونحوه كالصوف والوبر والريش إذا كان من ما كثر وانفصل في الحياة يكون طاهراً بخلاف نحو القرن
والعظم والظلف فإنها لا تكون طاهرة من الماء كولا إذا انفصلت بعد الذبح دون ما إذا انفصلت قبله
فقد عدها نحو الشعر حالة يحكم له فيها بالطهارة مع الحكم بالنجاسة في تلك الحالة لنحو العظم فمن ثم افترقا
فهذا الفرق وإن تخيل لكنه لا يجدى ما ذكر من الحكم بالطهارة لنحو الشعر والنجاسة لنحو العظم فإن هذا
الفرق إنما يتأني في نحو شعر علم حاله ونحو عظم كذلك وهذا لا كلام فيه وإنما الكلام فيما جهل حاله منهما
فلم يدر هل هو من ما كثر أو من غيره أو انفصل قبل الذبح أو بعده أو في مال الحياة أو الموت وكل
منهما حينئذ على حد سواء لأننا انظرنا الحالة اتصالهما فهما طاهران أو لحالة انفصالهما بعد الذبح وهما من
ما كثر فهما كذلك أو بعد الموت فهما نجسان أو في حالة الحياة فأمرهما مشكوك فهما عند الجهل بحالهما
على حد سواء فاما أن يقال بطهارتهما أو بنجاستهما والذي يظهر أن الكل طاهر ما لم يتحقق أنه من غير
ما كثر وأنه انفصل منه بعد موته أو في حياته بالنسبة لنحو العظم والأصل عدم طرق ما ينجسه فهو من
قاعدة تعارض الأصل وغيره وحاصل ما في المجموع وغيره فيها عن الأصحاب أن الأصل واليقين لا يترك
حكمه بالشك إلا في مسائل تيسر لأدلة خاصة وبعضها إذا حقق كان دخلاً في القاعدة فلو كان معه نحو ماء
أو عصير مما أصله الطهارة وتردد في نجاسته لم يضر تردده وهو باق على طهارته سواء كان تردده بين الطهارة
والنجاسة مستوياً أو ترجح احتمال النجاسة حتى غلب على الظن الحكم بها فإنه لا يلتفت إليه وإن استند
الحكم بها إلى سبب معين لا يقيد بالآتي كمقبرة شك في نبشها وثياب متدينين بالنجاسة ومدن الخمر والصبيان
والجائز والقصابين والجوخ وقد اشتهر عمله بشحم الخنزير والورق ينشر رطباً على الحيطان النجسة
والخرف والآجر خلافاً لنقطع بنجاسته كما مواردى وغيره نظراً لاطراد العادة باستعمال السرجين فيه
والجنب المجلوب من بلاد الفرنج وإن اشتهر عمله بأنفحة الخنزير أو الملح الذي في جلدها والفراء السنجاب
ونحوها وإن اشتهر أنها لا تذبج وإنما تتنقى فكل هذه محكوم بطهارتها عملاً بالأصل نعم يكره استعمال
ما غلبت فيه النجاسة ثم محل العمل بالأصل إذا استند ظن النجاسة إلى غلبتها حسب ما لو استند إلى علامة تتعلق
بالعين فيعمل بها كالورأى ظنية تبول في ماء كثير فوجده عقب البول متغيراً وشك في أن تغيره به أو بنحو
طول المدكث واحتمل تغيره به حينئذ يحكم بنجاسته عملاً بالظاهر لاستناده إلى سبب معين كخبر العدل
بخلاف ما لم يوجد عقب البول متغيراً بأن غاب عنه زماناً ثم وجده متغيراً أو وجد عقب البول غير متغير
ثم تغير ولم يقل أهل الخبرة أن تغيره منه أو وجد عقبه متغيراً ولم يحتمل تغيره به لقلته فإنه في هذه
الصور كلها طاهر لأن الأصل لم يعارضه شيء وكما لو وجد قطعة لحم مكشوفة في غير إناء أو كانت في إناء أو
خرقة لكن في بلد فيه من لا يحل ذبحه من تحل ذبيحته سواء استويا أو غلب من لا تحل ذبيحته فإنها لا تحل
حينئذ عملاً بالظاهر أما عند غلب من لا تحل ذبيحته فواضح وأما عند استوائهما فتغلب للمانع بخلاف ما لو
كان من تحل ذبيحته أغلب فإنها تحل لأنه يغلب على الظن أنها ذبيحة مسلم وكما لو جرح صيداً فغاب عنه
ثم وجده ميتاً فإن وجد الموت عقب الجرح أحيل على السبب وإلا فلا ففي هذه المسائل الثلاث ونحوها
أعنى مسألة الظنية وما يبدى حكم فيها بالنجاسة أو عدم الحل على خلاف الأصل وسبب قوى اقتضى
ذلك وهو العلامة المتعلقة بالميز الظاهر أثرها بخلاف غيرها مما لم يوجد فيه سبب قوى
كذلك بقية الخرج عن الأصل لحكم بطهارته على الأصل فكذلك يقال في نحو الشعر والعظم الأصل
فيه الطهارة ولم يوجد سبب قوى كذلك يخرج عن الأصل فعمل به فيه فإن قلت لا نسلم عدم وجود

سبب فيه كذا يخرج من الاصل بل وجد ما أخرجه عنه نظير ما تقرر في مسئلة القطعة اللحم المذكورة قلت الذي تقرر في قطعة اللحم إناء وبالنسبة لحل أكلها وعدمه كما قدمنا الإشارة اليه بفرض الحكم في حل لا كل وعدمه أما بالنسبة إلى النجاسة فلا كما صرح به بعض مختصري الروضة حيث قال عقب التفصيل في القطعة اللحم وهذا بالنسبة للاكل أما لو أصابت شيئا فلا تنجسه اه فان قلت فما الفرق بين حل الاكل وحرمة الطهارة والنجاسة قلت يفرق بينهما بأن الاصل في اللحم حال اتصاله في حال الحياة حرمة أكله فعلمنا فيه بالاصل المذكور حتى يوجد سبب قوي يقتضي حله وهو كونه في إناء ومن تحل ذبيحته أغلب والاصل في نحو الشعر والعظم حال اتصاله في حال الحياة الطهارة فعملنا بها فيه حتى يوجد سبب قوي يقتضي نجاسته ولم يوجد ذلك فيه فأبقيناه على اصله ولم ننظر إلى أن ما يوجد منها مياثلا الغالب أنه يكون من ميتة على أننا لنسلم أن الغالب ذلك فظهر فرقان ما بين حل الاكل وحرمة الطهارة والنجاسة فلا يشكل عليك بعد ذلك إحدى المسألتين على الاخرى وما قلنا في قطعة اللحم يأتي حرفا بحرف فيما قالوه في صيد جرحه فغاب عنه ثم وجد ميتا وهذا الفرق الذي ذكرته هنا تضح قولي في شرح مختصر الروض بعد ذكر التفصيل في قطعة اللحم وهل نحو الجلد والشعر والعظام الملقاة في الشوارع كاللحم فيما ذكر من التفصيل أو هي طاهرة مطلقا لان كون قطعة اللحم مرمية بلا إناء يغلب على الظن أنها ميتة بخلاف هذه الظاهر الثاني اه وبما قررته يعلم الجواب عن قول السائل حفظه الله ونحن نجدهم يأتون بالسمن الخ وحاصل الجواب عن ذلك المعلوم أنها طاهرة أيضا وأن القول بنجاسة ذلك غير صحيح لما علمته على أنه يحتمل أن القائل بالتفصيل بين نحو الشعر ونحو العظم جرى في ذلك على مذهب عمر بن عبد العزيز والحسن البصري ومالك وأحمد واسحق والمزني وابن المنذر فان هؤلاء ذهبوا إلى أن الشعر والوبر والصوف والريش من الميتة طاهرة والعظم والقرن والسن والظفر نجسة وقال آخرون ان هذه نجسة لكنها تطهر بالغسل وقد استوفى في شرح المذهب حكاية الخلاف في ذلك والاستدلال لمذهبنا من أن الحياة تحل الجميع بما ليس هذا محل بسطه وعلى التناول والقول بما مر من أن نحو العظم نجس ما لم يعلم أنه انفصل من مذكاة فلا نقول بنجاسة السمن والزباد ووعائهما وأنصبة الشفار لاننا لم بالضرورة أن من ذلك ما هو من مذكي وما هو من غيره وقد صرحوا بأنه لو اشتبه إناء بول بأواني بلد أو ميتة بمذكياته أخذ منها ما شاء بلا اجتهاد إلا واحدا أو ذكر الاناء مثال فلو اشتبه أكثر من واحد أخذ ما عدا العدد المشتبه فكذا يقال هنا قد اشتبه أعيان نجسة باعيان طاهرة فيجوز الاخذ منها بلا اجتهاد ولا يحكم بنجاسة بعضها على التعيين وقد نقل في المجموع عن ابن الصلاح ما يؤيد ذلك فانه نقل عن الشيخ أبي محمد الجويني أنه بالغ في ذم من يغسل فاه بعد أكل الخبز أعما أن الخطئة تداس بالبقر وهي تبول وتروث عليها أياما طويلة وعن الشيخ أبي عمرو ابن الصلاح أنه قال والفقه في ذلك أن ما بأيدي الناس من القمح المتنجس بذلك قليل جدا بالنسبة إلى القمح السالم من النجاسة فقد اشتبه إذا واختلط قمح قليل متنجس بقمح طاهر لا ينحصر ولا يمنع من ذلك بل يجوز التناول من أي موضع أراد كالأواني التي اشتبهت أخته بنساء لا ينحصرن فله نكاح من شاء وهذا أولى بالجواز اه وبه يتأيد ما ذكرته وإن كان مبنيا على ضعف وهو أن بول البقر على الخطئة مثلا وهي تدوسها لا يعفى عنه والصحيح أنه يعفى عن ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) متع الله بحياته عن رطوبة الفرج المنصوص على طهارتها هل تشمل الرطوبة الواقعة حال الجماع التي قد تخرج في بعض الاحيان أم لا (فأجاب) حشرني الله في زمرة به بأن الذي صرحوا به أن رطوبة فرج الحيوان الطاهر طاهرة إن كانت في الظاهر وهي ما يوجد عند ملتقى الشفرين ولا فرق في طهارة هذه بين المتفصلة والمتصلة خلافا لمن وهم فيه بخلاف رطوبة الباطن الذي وراء ملتقى الشفرين فانها نجسة لكن لا يحكم بنجاستها إلا إن انفصلت لان ما في الجوف لا يحكم بنجاسته حتى ينفصل ومع ذلك فلا يحكم بنجاسة

وزيادة عليه وقال الزركشي في شرح المنهاج ولا ينبغي الاقتصار على المتى بل كلما يوجب الغسل كذلك كخروج الواد والقاء العلقه ويشهد له قول الشيخ نصر في التهذيب أن خروج الخارج موجب للوضوء فانه يوجب الغسل وقال في شرح التبيين ولو ولدت المرأة جافا فان لم يوجب الغسل وجب الوضوء وإن أوجبت فكمالني انتهى وقال الناصري ينبغي أن يوجب الوضوء مطلقا وإن أوجبت الغسل لانه مني منقصد منها ومنه ومنه اه إذا خرج مع منها كذلك وقال الزركشي في قواعده الولادة توجب الغسل والوضوء اه فان حمل كلامه على الولادة مع النفاس كما هو الغالب لم يخالف (سئل) عن المتوضيء إذا نام قاعدا وهو هزيل بن بعض مقعده ومقره تجاف هل ينتقض وضوءه بذلك كما في شرح المنهاج للحلي وشرح المنهج ووجهه الكمال بن أبي شريف في شرح الارشاد ناقلا له عن الشرح الصغير وقال الاذرعى انه الحق أولا كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها والمجموع وشرح الروض وقال ابن الرفعة لانه المذهب (فأجاب) بأنه ينتقض وضوءه بذلك

ذكر الجماع لأن الأصل عدم خروج الرطوبة الباطنة التي هي نجسة فإن علم خروجها مع الجماع نجست ظاهر الفرج وذكر الجماع فعلم أن الرطوبة الخارجة حال الجماع أن علم أنها من الظاهر أو شك هل هي منه أو من الباطن حكم بطهارتها وشملها قولهم ورطوبة الفرج طاهرة وأن علم أنها من الباطن كانت نجسة كما صرحوا به ولم يشملها كلامهم الأول والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) رضى الله عنه عما يخرج من العقرب حالة قتلها هل هو دم أم لا وهل يعفى عنه ولو خالطه رطوبة أخرى أجنبية فانه قد علم البلاء بقتل العقرب في المسجد فيلحق ما يخرج منها رجل انتظر حال رطوبتها أم لا يعفى عن ذلك ((فأجاب)) رضى الله عنه بأن الذي صرح به أصحابنا أن العقرب ليس له دم يسيل قال الغزالي وخرج يسيل ما فيه رطوبة حرام لا تفارقه بالسيلان فلا أثر لها لأنها لا تسمى دما إذا الدم ما يجتمع في عروق ويخرج بفتق ذلك العرق أى ومع كون هذه الرطوبة لا تسمى دما هي نجسة فلو تحقق بقتلها في المسجد أصابة هذه الرطوبة لشيء من أجزائه حرم قتلها فيه وكون الشارع ندب إلى قتلها لا يقتضى أن ذلك عذر في عدم تنجس المسجد وإذا أصابت هذه الرطوبة بدن المصلى أو ثوبه عفى عن قليلها كدم الاجنبي بل أولى نعم يشترط أن لا يلاقيها رطوبة أجنبية لكن الرطوبة الحاصلة من ماء الوضوء والغسل مما يضطر للملاقاة لا يمنع ملاقاته العفو عن ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) أمدنا الله من مدده ما الحكمة في تنجس الكلب وهل سم الحيات ونحوها نجس ((فأجاب)) أفاض الله على من فيض مدده الحكمة في تنجس الكلب التنفير مما كان يعتاده أهل الجاهلية من القبايح كمواكلة الكلاب وزيادة الفها ومخالطتها مع ما فيها من الدناءة والخسة المانعة لذوى المروآت وأرباب العقول من معايشة من تحلى بهما ومن ثم حرم الجلوس على نحو جلد النمر والسباع لأن ذلك كان فعل المتكبرين من الجاهلية فنهى الشارع عن التأسي بهم في ذلك فلما لم يكن في التأسي بهم هنا ما ليس فيه من الدناءة ثم كان ثم حرمة ونجاسة وهنا حرمة فقط وسم نحو الحيات نجس كما صرح به جمع متقدمون ومتأخرون والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) رضى الله عنه هل يجوز التداوى بحافر الميتة وعظمها ((فأجاب)) فسبح الله في مدته يجوز التداوى بحافر الميتة وعظامها بسائر النجاسات صرفها ومخلوطها الا الحمر فلا يجوز التداوى بصرفها ويجوز بمخلوطها ((وسئل)) رضى الله عنه عن تنجس بكبكية فما حكمه ((فأجاب)) نفع الله به أن كانت النجاسة حكمية طهرت بمرور الماء عليها سبعا مع الترتيب في أحدها وإن كانت عينية لم تطهر الا إذا زالت العين وصفاتها ثم غسلت سبعا أحدها بالتراب فوفرض أن العين لم تزل الا بست غسلات كانت كلها غسلة واحدة على الأصح والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) رضى الله عنه إذا حل بنجس هل يجب عليه غسل باطن عينه ((فأجاب)) نفع الله بحياته يجب غسل باطن العين من النجاسة بخلاف الحدث الأصغر والا كبر لذرة النجاسة وتكررها فلو أمر بغسله فيهما أدى ذلك إلى ضرر ومن ثم لم يندب غسلة فيهما لأنه لم ينقل خلافا لقول جمع من أصحابنا بندبه ولا حجة لهم في نص الشافعي رضى الله عنه لأنه ليس ظاهرا في ذلك كما قاله في شرح المذهب ولا في فعل ابن عمر رضى الله عنهما لأنه مذهب له بل صرح الدارمي بكراهة غسلة أى لمن تأذى به أذى خفيفا والا فالوجه تحريره ثم رأيت الأذرى أشار إليه على أن بعضهم أخذ بقضية إطلاق الدارمي فصرح بكراهته وإن لم يتأذى به لكن من شأنه أن يضر به والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) نفع الله بعلمه وبركته إذا أكل لحم كلب أو شرب لبنه فأخرجه من أسفل على صورته هل يجب تسبيح المخرج أو يكفى غسلة واحدة ((فأجاب)) رضى الله عنه من أكل لحم كلب مثلاً طهره بالتسبيح ويكفيه في الفرجين الاستنجاء من فضله ولو بالحجر ونحوه لزوال حكم المغلظ باستحالة الروايات بعد نقله ذلك عن الشافعي وعلى ذلك العمل في جميع البلاد وتشكيك النفس فيه من الوسواس اه ويؤيده أن المستحيل في المدة كالمستحيل إليه طهارة ونجاسة

وكلام الروضة وأصلها وغيرهما محله في هل ليس بين مقعده ومقره تجاف ((سئل)) عن تزوج امرأة وبينه وبينها رضاع غير محرم لكونه لم يتيقن كونه خمس رضعات فهل ينتقض وضوء كل منهما بلبس الآخر أولا للشك في الحرمة كما هو ظاهر ويتبع بعض الحكماء في ذلك خلافا للزركشى فيما لو اختلطت محرمة بأجنبيات غير محصورات حيث قال أن الالتقاء في هذه الحالة ينتقض لأنه لو نكحها جاز ((فأجاب)) بأنه لا ينتقض واحد منهما بلبس الآخر لأن الأصل بقاءه فلا يرتفع بالشك ولا بالظن ولا يرد في بعض الأحكام فقد قالوا لو تزوج امرأة بجهالة النسب فاستلحقها أبوه ولم يصدق الزوج ثبت نسبها ولا يفسخ النكاح وله نظائر كثيرة ((سئل)) عن مس فرج المرأة المايان أيقض وضوءه كما ذكره بعضهم أولا كما ذكره بعض آخر ((فأجاب)) أنه إن سمي فرج المرأة بدائنته فرجا انتقض الوضوء بمسه وإن قطع وحده لم ينتقض به لأن تلك الجلدة لا تسمى فرجا وعلى الحالة الأولى يحمل كلام الأول وعلى الثانية يحمل كلام الثاني ((سئل)) هل يجوز أخذ

ألا ترى أن اللبن النجس لما استحال أنفحة صار مثلها في الظاهرية فكذا اللحم المغلظ لما استحال غائطا صار مثله وبهذا رد على ابن العماد قوله لو تقيأ نومه إعادة تسبغ فيه وتريه إلا أن يحمل على أنه خرج منه قبل الاستحالة ومع ذلك ففيه نظر أيضا لما من نجاسة القيء بمجرد وصوله البعدة وإن لم يتغير إعطاءه حكم ما فيها بمجرد ملاقاته لها فلم يفرق بين استحالته وعدمها ويؤيده أيضا ما تقتضاه قول الزركشي في نجس ما لاقاه وما لاقته من نجاسة هي أغلظ من أنه لو شرب شاة ماء متنجسا بمغلظ فذبحه فوراً لم يجب تسبغ ما وصل إليه ذلك الماء والفرق بين الفم والسبيلين حيث يجب تسبيغه دونها كما مر وإن خرج الماء كؤل على هيئته فانهم لا يتغير حكمهما بدليل ما لو أكل نجسا غير مغلظ يجوزته الحجر ويتعين غسل الفم بالماء ويتفرق بين هذا واستحالة السكب ملحا فانه لا يتغير حكمه بل وبأن على تغليظه في حال انقلابه إلى المالح أيضا بأن محل الجوارد التخفيف فيه رخصة فعم ذلك التخفيف المغلظ وغيره بعدم تعرض النصوص فيه للفرق بينهما بل وتبعه التخفيف في غيره ألا ترى أن عذرة لحم المغلظ الخارجة من أكله لا تسبغ على تماسها كما اقتضاه إطلاق النص وأما قول الباقي يجب التسبغ والترتيب حتى في الفرج فضعيف وقد بينت ما في كلامه في شرح العباب والله أعلم بالصواب ((وسئل)) رضى الله عنه عن مسألة صورتها سئل قاضي مكة المشرفة برهان الدين إبراهيم بن ظهيرة رحمه الله عن الامعاء من الشاة ونحوها هل يجب غسلها بعد إزالة الفرث منها أم في عنها وهل صرح أحد من الائمة بذلك فأجاب القاضي المذكور بقوله يجب فيها بعد إزالة الفرث الغسل ولا يعنى عما هناك من الأثر إذا لامشقة في ذلك وقد صرح الامام بدر الدين الزركشي بما يدل على ذلك في الكلام على الانفحة استطرادا والله تعالى أعلم بالصواب انتهى جوابه وسئل الشيخ الامام السهودي شيخ الحرم النبوي عما إذا روى عايتها أثر الغسل والثفاة وطيب الرائحة ونحو ذلك هل يجب السؤال عن ذلك حيث شاهد نفاة المطبوع من ذلك وطيب ريحه ونحو ذلك فقال الظاهر عدم وجوب السؤال عن ذلك حيث شاهد نفاة المطبوع من ذلك وطيب ريحه ونحو ذلك فانها آثار دالة على تقدم الغسل كما قالوه في المجتازين بميت في صحراء وعليه أثر الغسل والكفن والحنوط فانهم يصلون عليه ثم يدفونه فان انتفى الأثر الدال على ذلك وجب الغسل أيضا والله أعلم انتهى جواب السهودي فعلى هذا إذا وجدنا على ثوب كان عليه نجاسة إثر الغسل ونحو ذلك فهل يكفى عن السؤال عن طهارته كالامعاء المسؤل عنها أولا يذوق ذلك يانا شافيا أنا بكم الله (فأجاب) نفع الله به أما ما قاله المجيب الاول من عدم العفو عن الأثر فهو صحيح وقد ذكرت في شرح العباب وغيره ما يوافق عباره شرح العباب وأقوى جمع يمينون بأن ما يبق في نحو الكرش مما يبق غسله وتقيته منه يعفى عنه بل بالغ بعضهم فقال الذي عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز أكل المصارين والامعاء إذا نقيت عما فيها من الفضلات وإن لم تغسل بخلاف الكرش اه وفيه نظر والوجه أنه لا بد من غسلها إذا لامشقة في ذلك وأنه لا بد من تنقية نحو الكرش عما فيه ما يبق فيه ريح يسر زواله انتهت عبارة شرح العباب وما ذكره السهودي من أنه لا يجب السؤال فهو متجه وهو الذي عليه الاجماع الفعلي ممن يعتد بهم وغيرهم للمادة المطردة أنها لا تطبخ الا بعد غسلها وتنقيتها بل ومزيد المبالغة في نظافتها ولا يقاس بها الثوب إذا علمنا نجاستها ثم رأيناها مغسولة مطيبة ولم ندر من غسلها بل نحكم مع ذلك ببقائها على نجاستها الا أن قياس ما قالوه في الهرة أنه إذا غابت عنا وأمكن تطهير فرها لا تنجس ما وقعت فيه لكننا نحكم ببقائها على نجاستها استصحابا للاصل الذي علمناه ويفرق بينه وبين الكرش بأن ذلك سوح فيه للمشقة في السؤال عنه ولا طراد العادة فيه بمثل ذلك فكان الوجه عدم الحاقه بالكرش فيما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) أيضا أدام الله وجوده سؤالا صورته إذا كان موضع من أرض أو ثوب مثلا متنجسا فوقع على بعض ذلك المتنجس ماء فهل يطرأ ذلك فقط أم لا يطرأ الا بغسل الجميع (فأجاب) بقوله إذا وقع

القال من المصحف اولي (فأجاب) بأنه يجوز ذلك (سئل) عما لو لمس ذكره في الماء وقتلته بانتقاض وضوئه فالفرق بينه وبين ما لو وضع يده مثلا على نجاسة في ماء كثير حيث لا يتنجس بجماع عدم الحائل فيها (فأجاب) بأن الفرق بينهما أن لمس الذكر يباطن الكف ناقض للوضوء ولم يمنع مانع وأما كثرة الماء فانها مانعة من تنجس يده (سئل) هل يحرم وضع المتاع على ما فيه قرآن أو علم (فأجاب) بأنه لا يحرم إذا لا امتحان فيه (سئل) عما لو لقت المرأة بعض الولد هل ينتقض وضوءها ويجب عليها الغسل أولا (فأجاب) بأنه يجب عليها الوضوء لا الغسل كما سبق الجواب مبسوطا بخلاف ولادة جميعه اذا كان جافا فيجب فيه الغسل لا الوضوء (سئل) عما لو حصل لموضوء دوخة وهو دوران الرأس وكان قائما فسقط هل ينتقض وضوءه بذلك أولا (فأجاب) بأنه لا ينتقض وضوءه بما ذكر (سئل) عن رجل خلق له ذكر ان أحدهما عامل والاخر أشل فهل ينتقض الوضوء بمسه والخارج منه وبخروج الخارج منه اذا كانا صليين

وطرأ عليه عارض ففشل كما
 قال في باب الوضوء انه
 يفتقض بالذكر الا شل
 أم لا وهل إذا كان منسداً
 وانسداده عارض فهل
 الحكم فيه كذلك وإذا
 كان انسداده خلقياً فهل
 يكون كالعضو الزائد من
 الخنثى لا وضوء بمسه
 ولا غسل بإيلاجه وإذا
 قلتم بعدم النقض فاذا
 قطع هل يسمى ذكر احتي
 لو مسه انسان انتقض
 وضوءه أو أدخله في فرجه
 وجب عليه الغسل أم لا
 وهل إذا نبت في محل الفرج
 على غير سنن الآخر وكل
 منهما عامل فهل الحكم
 كذلك أم لا (فأجاب)
 بانه إذا كان يبول بهما
 انتقض الوضوء بكل
 منهما وإن بال بأحدهما
 دون الآخر تعلق الحكم
 به لا يتعلق بالآخر نقض
 مطلقاً ويؤخذ من هذا حكم
 جميع ما سئل عنه (سئل)
 عما إذا كان معه مصحف
 وخاف عليه من غرق
 أو حرق أو أخذ كافر
 فهل له القاء في قاذورة
 خوفاً عليه وإذا قلتم له
 ذلك فهل يحرم أم لا وإذا
 تمكن من الاقامة ولم
 يفعله وعرضه للتلف يحرم
 عليه أم لا وإذا قلتم بالحرمه
 فما فائدة القائه (فأجاب)
 بأنه يحرم عليه القاء
 المصحف في القاذورة
 وإن خاف عليه ما ذكر
 (سئل) عما تفعله أولاد

الماء على بعض المتنجس فان كانت نجاسته حكمية طهر ما أصابه الماء وإن كانت عينية وزالت يجب
 في غسل الباقي ادخال جزء مما أصابه الماء والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عما إذا مات النحل وفيه عسل
 فهل ينجس (فأجاب) القياس أنه لا ينجس لأن ميتته لا تنجس مامسته والله أعلم (وسئل) فسح الله في
 مدته بما صورته فرض آدمي متولد بين آدمي وكلب فباحكمه (فأجاب) بقوله الوجه كما اقتضاه صريح
 كلامهم وصرح به بعض المتأخرين أنه يكون نجس العيز ويتعلق به الاحكام الشرعية حتى إزالة النجاسة
 وحرمة دخول المسجد إلا مع أمن التلويث وتغتفر نجاسته بالقياس إلى ما يتعلق به ولا تغتفر بالنظر
 إلى غيره ولو نوحوز وجهه فيما يظهر قال بعضهم والظاهر أنه لا يجوز الاقتداء به لان صحة صلاته لمكان
 الضرورة ولا ضرورة إلى الاقتداء به وفيه نظر ومقتضى قولهم كل من تصح صلاته من غير إعادة يصح
 الاقتداء به صحة القدوة به وهو الوجه لا لأنه لا إعادة عليه فهو كاسلمس والاستحاضة (وسئل) فسح الله في
 مدته عن ثوب به نجاسة معفو عنها كدم بر اغيث فوقع فيه نجس آخر غير معفو عنه وأريد غسله فهل يجب
 أيضاً إزالة المعفو عنه تبعاً أم لا لأنه قد يعسر زواله وقد يشق لكثيرته (فأجاب) بقوله قضية كلامهم
 أنه يجب عليه إزالة التلويث لكن رقى بعض الثمنين بخلافه وعلمه بأنه قد ينتشر المعفو عنه بماء التطهير فهو كالتشابه
 بالعرق ونحوه وإن تخيل متخيل أن الماء يتأثر بوضوئه إلى المعفو عنه ثم يسرى إلى باقي الثوب فقد
 ذكر البغوي أنه إذا كان على موضعين متفرقين من بدنه نجاسة فصب الماء على أحدهما فمر عليه ثم انحدر
 إلى الأسفل فانهما يطهران جميعاً فاذا كان الماء فمأذ كره يطهر النجس الأسفل مع أنه قد يطهر الأعلى ولم
 يتأثر به فصررتناولى بعدم التأثير هذا إن كانت النجاستان على موضعين متفرقين وإلا فالذي يظهر أنه تجب
 المبالغة في الغسل بحيث تزول أوصافهما أو يبقى ما تعمس إزالته من لون أو ريح ويبقى النظر فيما إذا بقي لون
 أحدهما وريح الأخرى في محل واحد وكلام الاصحاح في غير هذه الصورة قد يفهم الطهارة اه وفيه
 تأمل لا يخفى على الفقيه (وسئل) فسح الله في مدته عن رطوبة فرج المرأة التي هي ماء أبيض متردد بين
 المذى والعرق هل يفرق في طهارتها بين المنفصلة وغيرها وهل قول الاقهي في شرح منظومته في النجاسات
 وأما رطوبة المخرج فالصحيح طهارتها ما لم تنفصل معتمد أعنى تقييده بعدم الانفصال حتى إذا انفصلت
 عن الفرج تكون نجسة وكذا نقل شيخنا العلامة مرسى بن زين العابدين عن الخادم ما لفظه هذا كله في حال
 اتصالها فانفصلت فهي الكفاية عن الامام أنها نجسة بلا شك يعنى بلا خلاف اه هل كلامه هذا
 في الرطوبة الخارجة من قعر الرحم الموصوفة أنها مترددة بين العرق والمذى أو في الرطوبة الخارجة
 من الباطن فان كان في الاولى فكيف يحكم بنجاستها وهي مقيسة على العرق والعرق طاهر مطلقاً انفصل
 أو لم ينفصل وأيضا فان سيدنا الشيخ أباسحق الشيرازي ذكر في المذهب لما حكى الخلاف فيها ما لفظه
 ومن أصحابنا من قال انها طاهرة كسائر رطوبات البدن اه ومعلوم أن رطوبات البدن طاهرة
 مطلقاً وإن انفصلت وعبارة الروض وكذا رطوبة فرج المرأة قال في شرحه فانها طاهرة كبرقة
 ومنه لكنه قال بمعد ذلك وأما الرطوبة الخارجة من باطن الفرج فنجسة اه ففوله باطن الفرج هذه العبارة
 عبر بها هو وغيره من العلماء نفع الله بهم ولكن هذا الكلام يقر الانسان ما في الخبر العظيمة لان الرطوبة
 المختلف فيها المصحح فيها الطهارة لا شك أنها تخرج من باطن الفرج وعبارة الجوزجى بعد قول الارشاد ولا
 مترشح من طاهر ومن هذا القسم رطوبة الفرج فهي طاهرة من الحيوان الطاهر ونجسة من النجس قال في
 المجموع وهي ماء أبيض متردد بين المذى والعرق قال وأما الرطوبة الخارجة من باطن المرأة فهي
 نجسة اه كلام الجوزجى وعبارة الاسعاد أما الرطوبة الخارجة من جوف المرأة فلا إلى داخل
 الفرج فانها نجسة كما في المجموع والشرح الصغير ولعله لم يحكم بنجاسة ذكر الجامع لأصل الطهارة
 اه فالصحيح من تفصيلكم تحرير هذه المسئلة فان الفريقين بين الانفصال وعدمه في الرطوبة

الخارجة من قعر الرحم فيه بعد عظيم وكذا قولهم أما الرطوبة الخارجة من باطن فرج المرأة فخرزوا الناذك
توجروا ولم أزل أستشكل كلامهم هنا في هذه المسئلة (فأجاب) شكر الله سعيه بقوله مأخذ الخلاف في
طهارة الرطوبة ونجاستها هو كونها مترددة بين المذى والعرق فالقائلون بنجاستها غلبوا شبهها بالمذى
والقائلون بطهارتها غلبوا شبهها بالعرق كما هو مقرر في موضعه ولما كان شبهها بالعرق أقوى لكونها
بجرد رطوبة لا تنفصل غالبا كالعرق كان الحكم بالطهارة هو المعتمد ثم المراد بالرطوبة المذكورة التي
وقع هذا الخلاف فيها هي التي توجد عند ملتقى الشفرين وهذا المحل في حكم الظاهر لأنه يظن عند جلوس
التيب على قدميها ومن ثم وجب غسله في الغسل من نحو الجنابة أما الرطوبة الخارجة من الباطن الذي
وراء هذا المحل فهي نجسة ولا فرق في طهارة الأولى بين المنفصلة والمتصلة وأما الثانية فلا يحكم بنجاستها
إلا إن انفصلت لأن ما في الجوف لا يحكم بنجاسته حتى يفصل وأما ما وقع لابن العباد والزركشي من
تقييد الأولى بعدم الانفصال فهو وهم منشؤه عدم التأمل في كلام الامام وفي كلام ابن الرفعة الناقل
لذلك عن الامام فان ابن الرفعة وتبعه ابن القيب في مختصر الكفاية لما شرحا قوله التنيه ورطوبة فرج
المرأة في ظاهر المذهب وبينوا وجه الخلاف فيها وتعليل الصحيح والضعيف قالوا في آخر كلامهما بعد أن
فرغا من ذلك ولو خرج من باطن فرج المرأة رطوبة قال الامام فلا شك في نجاستها وانما حكمنا بالطهارة
الخ وب تأمل صريح كلام ابن الرفعة في أن هذا ليس تقييدا للأولى بحال الاتصال يظهر ما قدمته
وقد تبين ابن الرفعة في هذا السياق والحكاية لكلام الامام على هذا الوجه القمولى فانه ذكر الخلاف
في التي تخرج من قعر الرحم ثم قال قال الامام اما التي تخرج من الباطن فلا شك في نجاستها انتهى وكذلك
الاذرعي لكن بزيادة وعبارته قال الامام وتساهل الائمة في إطلاقهم الخلاف في رطوبة الفرج
ومرادهم أن تلك الرطوبة هل ثبت لها حكم وهل تنجس ما خرج ثم قال ولو خرج من باطن فرجها رطوبة
فلا شك في نجاستها انتهى وكذلك ابن الملقن فانه حكى الخلاف في نجاستها وطهارتها ثم قال وأما إذا
خرج من باطن فرج المرأة رطوبة قال الامام لا شك في نجاستها وانما حكمنا بالطهارة لانه لا ينقطع
بخروجها انتهى فأفهمت هذه العبارات الصريحة الصحيحة ان الذي قال الامام فيه بالنجاسة انما هو
الرطوبة الخارجة من الباطن وأن المراد بالباطن غير المراد بقعر الرحم وان الامام نفسه قائل بالطهارة
مطلقا انفصلت أو اتصلت مأم يتحقق خروجها من الباطن والا كانت رطوبة الفرج الظاهرة والباطنة
نجسة أما الباطنة فواضح وأما الظاهرة فلا تصالها بها وأن الصواب خلاف ما دامت عليه عبارة ابن العباد
وخلاف قول الزركشي هذا كله في حال اتصالها فان انفصلت فهي السكفاية عن الامام أنها نجسة بلا شك
يعني بلا خلاف انتهى فقوله هذا كله في حال اتصالها ليس في محله لان الخلاف انما هو في الرطوبة الظاهرة
وما ذكره الامام انما هو في الرطوبة الباطنة كما علمت بما مر فكيف يقيدها بذلك ثم قوله بلا شك يعني
بلا خلاف غير صحيح فقد ذكره وبعد ذلك خلافا في الماء الذي يخرج مع الولد واعتد فيه بالنجاسة وهو من
الرطوبة الباطنة قطعاً اذا تقرر ذلك واتضح الحق فيه وأن الصواب خلاف ما وقع لابن العباد والزركشي
فلنرجع الى ما في السؤال فقوله فان كان في الأولى فكيف يحكم بنجاستها هو مقيسة على العرق يحاب عنه
بأن الكلام ليس في الأولى كما قرر موضعا وقوله ولكن هذا الكلام يبقى الانسان في الحيرة لان
الرطوبة المختلفة في المصحح فيها الطهارة لا شك أنها تخرج من باطن الفرج يحاب عنه أيضا بما مر من أن
الخلاف انما هو في الخارجة من المحل الذي يجب غسله وأن الخارجة من الجوف نجسة قطعاً أو مع خلاف
ضعيف جدا ومن عبر عن الأولى برطوبة باطن الفرج أراد بالباطن ما هو مستور وان كان من الظاهر
وهذا هو مراد من عبر أيضا بقعر الرحم ومن عبر عن الثانية برطوبة باطن الفرج أيضا أراد بالباطن
الجوف فحينئذ قول السائل لا شك أنها تخرج من باطن الفرج ان أراد المعنى الاول فمسلم وان أراد

الكتاتيب من البصق على
الواح القرآن والعلم لاجل
المسح هل يجب على من يراهم
معهم من ذلك واذا فعله
بالغ أثم أولا (فأجاب) بأن
الحاجة داعية الى ذلك ولم
يقصد به المكلف الامتنان
(باب الاستنجاء) هـ

(سئل) رضى الله عنه هل
يكراه التنجس في الخلاء أم لا
(فأجاب) رحمه الله بأنه
لا يكرهه (سئل) عن الخارج
اذا جف ثم خرج منه خارج
آخر هل يجزئ الحجر أولا
(فأجاب) بأنه اذا بل
الخارج الثاني جميع
ما وصل اليه الخارج الاول
أجزأ فيه الحجر والا فلا
(سئل) عما اذا برق محل
الاستنجاء بالحجارة ثم أصاب
موضعا آخر من بدنه أو
ثوبه فهل يعني عنه أولا
(فأجاب) بأنه يعفى عما
أصابه محل الاستنجاء
المذكور لعسر تجنبه
حيث لم يجاوز العرق
الصفحة والخشفة (سئل)
هل يجوز قراءة القرآن
حال قضاء الحاجة (فأجاب)
بأنها تجوز مع كراهة
التنزيه (سئل) عن قول
الدميري في شرح المنهاج
انه يحرم الاستنجاء بالحجارة
الحرم هل يحمل ذلك على
المسجد أو هو عام في الحرم
الذي هو ضد المحل فان قاتم
بالاول فهل المراد به المبنى

المعنى الثاني فممنوع التصريحهم بخلافه ((وسئل)) تفعل الله بعلمه عن لفظ الخمر الواقع عند ذكر طهارة الخمر بالتخلل هل هو حقيقة أو مجازاً ومحمول عليهما حتى يشمل النبيذ وهل يلزم من الحمل عليهما الجمع بين الحقيقة والمجاز معاً في لفظ باعتبار واحد وهل الأصح طهارة النبيذ بالتخلل أولاً وهل المسكر المائع المجلوب من أشجار النارجيل من غير اختلاط شيء به حكمه حكم النبيذ أو هو من النبيذ أو هو خمر كالشدة من ماء العنب وما قولكم فيما إذا كان في الماء خمر فأدخل فيها شيء حتى ارتفعت ثم أخرج منها رعات كما كانت ثم تخللت فهل تطهر أولاً إلا إذا صب عليها خمر وارتفعت إلى الموضع الأول قبل الجفاف كما حكى عن البغوى أو بعد الجفاف أيضاً وهل المعتمد قول البغوى أولاً وما قولكم فيما إذا كان في الماء خمر ثم أريق منه ثم صب فيه خمر أخرى قبل غسله ثم نقلت منه إلى إناء آخر طاهر ثم تخللت فيه فهل يحكم بطهارتها أولاً لملاقاتها محل المتنجس بالخمر في الإناء الأول وهل يفرق هنا بين ما إذا صبت قبل الجفاف وبين ما إذا صبت بعده أولاً وهل الحكم المتقدم في المسئلة التي فيها مختص بإناء التخلل أو شامل له ولغيره (فأجاب) بقوله الخمر حقيقة هي المشتد من ماء العنب ثم الحاق غيرها من الانبذة بها أما بطريق القياس لغة بناء على أن اللغة تثبت قياساً وهو ما عليه جمع محققون من أكابر أصحابنا كـ ابن سريج وابن أبي هريرة وأبي إسحاق الشيرازي والامام الرازي ونقله ابن برهان وابن السمان وغيرهما عن أكثر أصحابنا قالوا إذا اشتبه اسم على وصف مناسب للتسمية كالخمر أي المسكر من ماء العنب لتخميره أي تغطيته للعقل ووجد ذلك الوصف في معنى آخر كالنبيذ أي المسكر من غير ماء العنب ثبت له بالقياس إذا الاسم لغة فيسمى النبيذ خمرًا فيجب اجتنابه بآية إنما الخمر والميسر الآية لا بالقياس على الخمر وعلى هذا القول فالنبيذ يسمى خمرًا حقيقة فيشملة قول أصحابنا تطهر الخمر بالتخلل وأما بطريق القياس شرعاً بناء على القول الآخر وهو أن اللغة لا تثبت قياساً وعليه بعض أصحابنا كـ امام الحرمين والغزالي والآمدي ونقله في المحصول عن أكثر أصحابنا وجهور الحنفية فليحتمل لا يسمى النبيذ خمرًا وأن أعطى حكمها فلا يشمله قولهم تطهر الخمر بالتخلل لفظاً بل قياساً فعلم مما قررته أن لفظ الخمر دلى الأول مشترك بين المسكر من ماء العنب والمسكر من غيره وعلى الثاني حقيقة في الأول مجاز في الثاني وفي استعمال المشترك بين معنيين خلاف في الأصول والأصح أنه يصح لغة إطلاقه على معنيين مثلاً معاً بأن يراد به من متكلم واحد في وقت واحد أن يمكن الجمع بينهما لكن ذلك مجاز لانه لم يوضع لهما معاً وعن الشافعي رضي الله عنه وغيره أنه حقيقة نظراً لوضعه لكل منهما قال الشافعي وهو ظاهر فيهما عند التجرد عن القرائن المعينة لاحدهما وفي استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه الخلاف في المشترك فعلى الأصح يصح لغة مجازاً أن يراد معاً باللفظ الواحد كما في قولك رأيت الأسد وتريد الحيوان المفترس والرجل الشجاع وقول الباقلاني لا يجوز ذلك لما فيه من الجمع بين متنافيين حيث أريد باللفظ الموضوع له أي أولاً وغير الموضوع له معاً مردود بأنه لا تنافي بين هذين وقال بعضهم لم يمنع الباقلاني استعماله في حقيقة ومجازه وإنما منع حمله عليهما بغير قرينة قيل وهو وضع الخلاف ما إذا ساوى المجاز الحقيقة لشهرته والاتباع الحمل عليهما قطعاً لأن المجاز لا يعلم تناول اللفظ له لا بتقييد الحقيقة تعلم بالإطلاق ومحل أيضاً حيث لم تقم قرينة بالحمل عليهما والاحتمل عليهما كما فعله الشافعي رضي الله عنه حيث حمل الملامسة في قوله تعالى أولاً مستم النساء على الجنس باليد والوطء فعلم أنه يجوز الجمع بينهما بالحمل عليهما في لفظ باعتبار واحد وأنه لا محذور في ذلك خلافاً لما يوهمه كلام السائل تفعل الله به ثم أذكرته أولاً من أن الخمر حقيقة هي المعتصر من ماء العنب والبيذ هو المعتصر من غير ذلك هو ما حكاه الشيخان عن الأكثرين في الأشربة لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن النافعي ومالك وأحمد وأهل الأثر رضي الله عنهم أن الخمر اسم لكل مسكر وعليه فلا يحتاج إلى التخرج السابق على أن اللغة تثبت قياساً أولاً وعليه أيضاً فليس هنا

بها المسجد الحرام أو الحصى المفروش حول الكعبة (فأجاب) بأن الحرم محمول على حقيقة الشرعية وهي ماعدا الحل والمراد بالحجارة الحجارة الموجودة فيه من الحصى وغيره تظليله وعبرة الدمبرى بعد قول المنهاج بماء أو حجر دخل في إطلاقه ماء زمزم وقد تقدم في جوازه بذلك ثلاثة أوجه لسر لو استنجى به أجزاء بالاجماع ودخل حجارة الذهب والفضة وجزم الماوردي بالتحريم بالمطوع منهما وكذلك حجارة الحرم على الأصح في شرح المذهب ويسقط الفرض بذلك كله اه فقولاً وكذا حجارة الحرم على الأصح في شرح المذهب معناه أنها دخلت في إطلاق قوله المصنف أو حجر فيجوز الاستنجاء بها على الأصح في شرح المذهب وكذا نقله عن الاستوى والنشائي وذكر بعضهم أن الذي فيه إنما هو تصحيح الاجزاء (سئل) عن ستره قاضي الحاجة قائماً مقدرها وما بينهما (فأجاب) بأنه لما اعتبر الأصحاب في ستره قاضي الحاجة أن يكون ارتفاعاً ثلثي ذراع فأكثر قال جماعة منهم لانه يستتر سوانته إلى موضع قدميه وكلام الأصحاب في اعتبار ذلك الارتفاع خرج مخرج

الغالب وأما عرضها فالمعتبر فيه أن يستمر ما ذكر وأما ما بينهما فسترة القائم فيه كسترة الجالس (سئل) عن استجمرة ثم أصاب رأس ذكره موضعا مبتلا من بدنه وهو يصلي هل تبطل صلاته ويلزمه الاستنجاء وغسل ما أصابه محل الاستجمار لأن الغفر خاص به (فأجاب) بأنه لا تبطل صلاته ولا يلزمه الاستنجاء ولا غسل ما أصاب محل الاستجمار لقولهم يعني عن أثر استجماره ولو عرق محله وتلوث بالآثر غيره أي مالم يجاوز الصفحة والحشفة (سئل) عن البول في الماء هل يكره جاريا أو راكدا قليلا أو كثيرا أم ملوكا له أو لغيره أو مباحا (فأجاب) بأنه يكره في الراكد ولو كثيرا وفي الجاري القليل وفي الكثير بالليل وهذا كله إذا لم يكن مملوكا لغيره وإلا حرم أن لم يأذن له فيه (سئل) عن لم يجد ماء ولا جامدا يستنجى به ووجد عظاما أو روثا جانا هل له أن يستنجى بأحدهما أو يصلي على حسب حاله ويعيد (فأجاب) بأنه لا يستنجى بما ذكر بل يصلي على حسب حاله ويعيد (سئل) هل يجب على ولي الطفل منعه من قضاء الحاجة مستقبل القبلة أو مستدبرها وهل

جمع بين حقيقة ومجاز وعلى كل فالمعتمد طهارة النيز بالتخلل كما بينته في شرح العباب وعبارته بعد قول العباب وإلا فالخبر وكذا النيز في المختار بل المعتمد الذي صرح به الشيخان كالاصحاب في بابي الربا والسلم لأطباقهم على صحة السلم في خل التمر والزبيب المستلزمة طهارتهما إذ النجس لا يصح بيعه ولا السلم فيه اتفاقا وعلى الصحة تارة والبطالان أخرى في مسألة الخلول العشرة الآتية يانها في باب الربا فاعلم أنهم مصرحون بطهارة خل النيز بالتخلل وإن ذلك هو المعتمد مذهبا ودليلا لا دليلا فحسب خلافا لما يوهمه تعبير المصنف كالسبكي بالمختار ومن ثم قال البغوي كما نقله عنه ابن الرفعة والقولي وغيرهما وإن قال الزركشي لم أره في تهذيبه ولا في فتاويه إذا ألقى في العصر ماء حال العصر طهر قطعاً لأن الماء من ضرورته وسبقه أي البغوي لذلك شيخه القاضي فقال لو صب الماء في العصر واستحال للخل فهو طاهر أه ووجه كون الماء من ضرورته أنه من ضرورة استقصاء عصره حتى يخرج جميع ما فيه إذ لو كلف الناس الاعراض عما بقي فيه لشق بهم لأن فيه تقويت مالية عليهم فعلم أنه من ضرورته بالنسبة لإخراج ما بقي فيه لأنه من أصل ضرورة عصره لسهولته بدونه وإذا تسويع في هذا الماء وقيل فيه بالمساحة كما عرفت فأولى ماء النيز لتوقف العصر عليه وبما وجهت به كلامه اندفع اعتراض الزركشي عليه بقول الشيخين لو طرح عصير على خل فقلبه العصر وانغمز الخل فيه عند الاشتداد فانقلب خلا لم يطهر قال فإذا كان لا يطهر بخلط الخل مع أنه من جنسه فأولى أن لا يطهر في الماء اه وقد علمت أنه لا مساواة فضلا عن الأولوية لأن خلط الخل بالعصير لا حاجة إليه وخلط الماء بمضطر إليه فضلا عن الاحتياج فكيف يشكل هذا هذا وقول القاضي أبي الطيب لا يطهر النيز بالتخلل لوجود الماء فيه ضعيف وإن حكاها عن الاصحاب لما علمت من قصر يحكم بخلافه ولا نظر لوجود الماء فيه لأنه من ضرورياته كما تقرر وعجيب من السبكي حيث تبع البغوي على هذا هنا وأعرضه في باب الغصب بأنه لا حاجة إلى الماء على أن قوله لا حاجة إلى الماء لعله هو وإلا فالوجه أنه تراض بالحاجة بل الضرورة اللهم إلا أن يريد أنه لا حاجة إلى خل النيز فلا حاجة إلى الماء في عصر مامنه النيز ومع ذلك فالنظر إلى ذلك تأباه جلالته ولو حصرنا الأمر في خل العنب لشق ذلك على الناس لأنه قليل بالنسبة لخل غيره فان قلت ما قالوه في السلم والربا لا ينافي ما قاله أبو الطيب لا مكان حمل كلامه على ما إذا تحقق التخمر ثم التخلل وكلامهم على خلافه قلت وإن أمكن ذلك لكنه أعنى التخمر من غير تخلل نادرا لما يأتي عن الحليمي وغيره أن العصر لا يصير خلا من غير تخمر إلا في ثلاث صور وهذه الثلاثة قليل فعلم أنه كان التخلل من غير تخمر نادرا جداً فلا يحمل عليه كلامهم بل صرح الشيخان كما يأتي بأنه لا بد من توسط الشدة وسيأتي أنه باعتبار الغالب وقضية تعليل أبي الطيب أن نيز الرطب يطهر بالتخلل قطعاً لأنه لا ماء فيه كما قاله الشيخان كالاصحاب في الربا لكن منعه الماوردي ومن تبعه وقالوا لا يأتي إلا بالماء ومال إليه الأذرعى ولا يبعه أنه نوعان ثم رأيت ما وجهت به كلام البغوي في الماء مصرحاً به في كلام ابن العماد وحاصله أنه إذا وضع ماء في العصر لا حاجة أو لا استحجال التخلل فوجهان أي والراجح عدم الطهارة فإن وضعه لحاجة طهر بخلاف وعليه ينزل قول البغوي أو ألقى الماء حال العصر طهر بلا خلاف لأنه من ضرورته بخلاف نحو البصل وبخلاف القاء ما بعد العصر فإنه ليس من ضرورته ومراده بالقائه حال العصر ما يصب على الثفل ليستخرج به ما بقي فيه من الخلاوة وبقية ماء العنب وسألت على ذلك فقيل أنهم يستخرجون خلاوة الثفل بصب الماء مرتين ثم يصب ذلك على العصر مثل ذلك ما يوضع على العصر من الماء تكثيراً له وما يوضع فيه من السكر ونحوه تكثيراً للحلاوة ففى كل هذه الصور يطهر أه وتنزيله الضرورة في كلام البغوي على الحاجة موافق لما قدمته وما ذكر في القاء الماء بعد العصر واضح إذ لا حاجة إليه فضلاً عن الضرورة وبه يرى ما ذكره في وضعه على العصر تكثيراً له لكن سبقه لنحو ذلك القاضي فقال لا يضر صب الماء في العصر استجبالاً للخل ولا صب الماء في العصر حال

يجب على غيره وليه أمره بالصوم والصلاة إذا لم يكن له ولي خاص أو لم يأمره ويكون من باب الأمر بالمعروف (فأجاب) بأنه يجب على وليه منعه منهما إذا لم يوجد السائر ولا يجب على غيره أمره بهما وليس هذا من وجوب الأمر بالمعروف لأن الخطاب لا يتعلق بفعله (مثل) هل يكره كلامه في الخلاء إذا لم يسمع نفسه أخذاً من قولهم إذا عطس حمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه أم لا أخذاً من قولهم إذا قرأ الجنب بحيث لم يسمع نفسه لم يحرم (فأجاب) بأنه لا يكره التلفظ المذكور إذ أقل درجات الكلام اللفظي الأسرار وهو أن يسمع نفسه حيث لا مانع وحينئذ فمعنى قولهم حمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه أنه لا يسمع نفسه (مثل) عن البول في الحرم هل يجوز أم لا (فأجاب) بأنه لا يجوز والأصح في شرح المذهب جواز الاستنجاء بأحجاره كما نقله عنه جماعة منهم الجلال الأسنوي والذثنائي والدميري وذكر بعضهم أن الذي فيه إتمامه وتصحيح الأجزاء (مثل) عن رجل دخل الخلاء بمصحف هل يحرم عليه ذلك أم لا (فأجاب) بأنه لا يحرم دخوله به

عمره تكثيراً للخل أو لاستخراج الحلاوة من الثفل فإن له في ذلك غرضاً صحيحاً اه وما ذكره في الأولين لعله مبنى على ريه الضعيف الآتي أزماً مصاحبة العين لا تصرف لكن تمليله يفهم أن ذلك مبنى على الأصح وحينئذ فالوجه خلافه لأن الملحظ الحاجة ولا حاجة في ذلك وليس مجرد الغرض حاجة كما هو ظاهر انتهت عبارة شرح الباب وحاصلها أن المنقول المعتد بطهارة سائر الأنبذة بالتخلل لأن الماء من ضرورتها وإن مثلما في ذلك ثقل العنب الذي يحتاج في استقصاء عصره إلى ماء لأنه من ضرورة استخراج بقية ما فيه وإن كل ما يحتاج إليه يضر طرحه فإذا تخلل ما طرح فيه لا يطهر وإن وضع عليه الماء قبل التخمير لانه صاحبه عين لا يحتاج إليها فنجسته ومثل الماء في ذلك نحو السكر الذي يوضع في العصير تكثيراً للحلاوة فيضرب إلا أن فرض تخمره فإنه يطهر بالتخلل ومنه يؤخذ أنه لو عصر أنبذة مختلفة ثم خلطها وهي عصير فتخمرت ثم تخللت طهرت وهو غير بعيد لا ينافيه كلامهم فيما لو طرح على الخل عصر لأن الخل يستحيل تخمره فنظروا ثم للغالب بخلاف ما نحن فيه فإن الكل يتخمّر فإذا تخلل طهر أخذاً من كلامهم فيما لو وضع خمر على خمر أخرى فإنها يطهر وإن كانا من جنسين كما يأتي وأن الرطب إذا اعتصر ولم يختلط به ماء وتخمّر ثم تخلل طهر قطعاً ولم يأت فيه خلاف النبيذ وبه يعلم أن ماء النار جيل إذا لم يخالطه غيره فتخمّر ثم تخلل طهر قطعاً أيضاً ولا يأتي فيه خلاف النبيذ لما علمت من الفرق أن ذاك فيه ماء وهذا لا ماء فيه والخلاف السابق في الرطب ليس في طهارة خلّه بالتخلل وإنما هو في أن عصره هل يأتي منه خل من غير ماء أولاً فالقائلون لا يأتي منه إلا بالماء يقولون لو فرض أنه أتى منه من غير ماء طهر قطعاً فالخلاف ليس في طهارته بفرض أنه جاء منه خل فكذا يقال في ماء النارجيل وقول السائل وما قولكم فيما إذا كان في إناء خمر إلى آخر جوابه ذكرته في الشرح المذكور وعبارته قال البغوي وتبعه صاحب الأنوار والغزالي وإن تعقبه ابن شعبة بأنه لم يرد ذلك في كلام غيره وغيرهما واعتمده لو نقص من خمر الدين أو أدخل فيه شيء فارتفعت بسببه ثم أخرج فعادت كما كانت أي فلا تطهر إلا أن صب عليها خمر قبل الجفاف حتى ارتفعت إلى الموضع الأول اه لكن عبارة أولئك في المسئلة الأولى وهي مسئلة النقص ولو أخذ منها شيئاً وهي أولى من تعبير المصنف بالنقص لشموله لما لو كان بسبب تشرب الدين أو انعقادها بواسطة هواء ونحوه والحكم بعدم طهارة الخل في هذه الصورة ليس بظاهر بل الذي يتجه الطهارة هنا نظير الارتفاع بالغليان لأن كلاماً ليس بفعل فاعل فسوح به قال أعني البغوي وإنما لم يطهر في الحالة الأولى وهي ما لو ارتفعت بفعل فاعل كأن وضع في الدين ظرف فارتفعت بسببه أما الدين فلعدم الضرورة وأما الخمر فلا تصالها بنجس بخلافه في الحالة الثانية وهي ما لو غمر المرتفع قبل جفافه بخمر أخرى فإنها تطهر بالتخلل لأن أجزاء الدين الملاقاة للخل لا خلاف في طهارتها تبعاً له اه وقوله قبل جفافه الذي تبعه المصنف وغيره عليه يقتضي أنها لا تطهر فيما لو غمرها بعد جفافه وتعليله يقتضي خلافه قال شيخنا شيخ الإسلام زكريا سقى الله عهده والموافق لكلام غيره أنها لا تطهر مطلقاً لمصاحبتنا عينا وإن كانت من جنسها وقال غيره لعله تصوير لتحقيق انغمار موضع الارتفاع ونظر بعضهم في كلام شيخنا المذكور ولعل مأخذه قول الزركشي وابن العماد واحترز الشيخان بفرضهما التفصيل الآتي في طرح العصر على خل عما لو طرح خمر فوق خمر فإنها تطهر ويحتمل التفصيل بين أن يكون الخمر من جنسها فتطهر أو من غير جنسها كما إذا صب النبيذ على خمر فلا تطهر اه وكان ما قالاه أولاً مسار لما أفتى به بعضهم من إطلاق أنه لا يضر طرح خمر فوق خمر انتهت عبارة الشرح المذكور وبها يعلم أن الارتفاع متى كان بفعل فاعل لا تطهر إذا لم يغمر المرتفع بخمر أخرى وهذه الصورة لا نزاع فيها وإنما النزاع فيما لو غمرها بخمر أخرى والذي يتجه ترجيحه الطهارة حينئذ سواء ما قبل الجفاف وما بعده لما علل به البغوي المقتضى أن فرضه الكلام قبل الجفاف إنما هو للتصوير لا للاحتراز وما ذكره شيخنا ينافي فيه كلام الزركشي وابن

العماد فانهما ذكرا الطهارة في ذلك على جهة نقل المذهب ثم أبدا في مقابلته احتمالا لهما مفصلا وهو وان كان له وجه الا أن ما أطلقاه من الطهارة الموافق لعلة البغوى السابقة هو الاحق بالاعتماد لانه المنقول وتلميل شيخنا بمصاحبة العين بحاجب عنه بأن تلك المصاحبة لاتضر لاشتراك كل من العينين في التخلل المقتضى للطهارة فليست كمصاحبة عين غير خمر نعم قد يقال في خصوص مثالهما وهو النبيذ إذا وضع على خمر ومثله عكسه أن الالوجه فيه عدم الطهارة لان النبيذ فيه الماء ففي ذلك وضع الماء على الخمر بلا حاجة وقد سبق أنه يضر وقد يحجب بانه لما اغتفر فيه الماء للحاجة كان كالعدم فلم يضر طرح ما هو فيه من النبيذ على غيره لأنه تابع له ويعتفر في الشيء تابعا ما لا يعتفر فيه مقصودا وبهذا الذي تقرر في مسألة البغوى تعلم الطهارة فيما لو أريقت الخمر من دن ثم صب فيه خمر أخرى قبل الجفاف أو بعده ثم ثقلت منه إلى اناء طاهر وذلك لأنه إذا علم أن المنقول فيما إذا صبت خمر على خمر أخرى الطهارة مطلقا فاهنا كذلك لأن صبها في الدن المشتمل بالخمر غايته انه كصبها في دن ارتفعت اليه بفعل فاعل ثم نزلت عنه وقد مر أن ظاهر المنقول طهارته سواء أصبها عليه قبل الجفاف أم بعده وسواء كانت من الجنس أم من غير الجنس على ما مر فيه هذا على ما اعتمدناه في مسألة البغوى وأما على ما اعتمدته شيخنا فيها من عدم الطهارة مطلقا فقياسه هنا النجاسة وأنها لا تطهر بالتخلل مطاقا لأن الشيخ يجعل ملاقة الخمر لاخرى كملاقة العين الأجنبية والذي مر عن البغوى والزركشى وابن العماد وغيرهم أنهم يفرقون بينهما وان الفرق أن الخمر الأخرى تشارك الأولى في التخلل المقتضى لطهارتهما فلم تسكن كالعين الأجنبية التي لا تقبل ذلك وبما تقرر يعلم الجواب عن قول السائل وهل الحكم المتقدم الخ وهو أنه لا فرق لما تلى عليك واضحا مينا وفي الأنوار لوفقات من دن إلى آخر طهرت بالتخلل قال البغوى بخلاف ما إذا خرجت منه ثم صب فيه عصير خمر ثم تخلل لا يطهر اه ولا ينافي ما تقرر في وضع الخمر على خمر أخرى لما سبق من الفرق الواضح بينهما وبين غيرها ((وسئل)) رضى الله عنه أخبره عدل أنه خرج منه حدث فهل يلزمه قبول خبره أولا كما أتى به بعض أهل اليمن ((فأجاب)) متع الله بحياته الصواب أنه يلزمه وزعم أن خبره لا يفيد اليقين بل الظن ولا يرفع يقين طهر بطن حدث يطله انه لو أخبره بوقوع نجاسة في الماء لزمه قبول خبره مع وجود العلة المذكورة ووجهه أن هذا وان كان ظنا إلا أنه قائم مقام اليقين شرعا في أبواب كثرة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) نفع الله بعلمه وبركته ما حكم استعمال الورق البالي من الكتبة أغشية لها ((فأجاب)) رضى الله عنه استعمال ما ذكر من الورق أغشية جائز ان لم يكن فيها قرآن ولا علم شرعى ولا اسم الله أو نبيه أو غيرهما من كل اسم معظم والافوه حرام ومن أطلق الافتاء بالجواز فقد أبدى الله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) رضى الله عنه هل يكره لداخل الخلاء حمل ما كتب عليه ذكر وهل يعي ما ذا قصد حمل الامتعة فقط أولا كحمل المصحف في امتعة ((فأجاب)) بأن الالوجه الفرق بأن المحدث انما منع من الحمل الخلل بالتعظيم ولا اخلال إذا كان المصحف تابعا ومناط الكراهة هنا استصحاب ما عليه الذكر وادخاله المكان الخسيس المقتضى لامتناعه والاخلال بتعظيمه وذلك حاصل وان لم يقصده ((وسئل)) رضى الله عنه هل يحرم دوس الورق أو الخرقه المكتوب عليها اسم الله أو اسم رسوله صلى الله عليه وسلم ((فأجاب)) بقوله نعم يحرم دوس ذلك لان فيه اهانة له فهو كجعل الدراهم فيه بل أولى وينبغي أن يلحق بذلك كل اسم معظم كما قالوه في دخول الخلاء به وانما لم يحرم لانه ليس فيه من الاهانة ما في دوسه ((وسئل)) فسح الله في مدته عمن وجدورقة ملقاة في الطريق فيها اسم الله ما الذي يفعل بها ((فأجاب)) بقوله قال ابن عبد السلام الأولى غسلها لان وضعها في الجدار تعرض لسقوطها والاستهانة بها وقيل تجعل في حائط وقيل يفرق حروفها ويلقيها ذكره الزركشى فاما كلام ابن عبد السلام فهو متجه اكن مقتضى كلامه حرمة جعلها في حائط والذي يتجه خلافه وان

خلافا لبعضهم لكنه يأتيهم بحمله حال حدثه من غير ضرورة تقتضيه (سئل) هل يسن التلث في الاستنجاء كالنجاسات (فأجاب) بانه يسن التلث في الاستنجاء بالماء لانه ازالة نجاسة وأما الاستنجاء بالجماد فالتلث فيه واجب كالانقاء فان حصل بشفع سن الايتار (سئل) عمن قضى حاجته ولم يجد ماء يستنجى به هل يجوز له أن يتشوف بيده عازما على غسلها كما أتى به النور المحلى أم لا كما هو قضية كلامهم (فأجاب) بأنه يجوز له تشفيف محل النجوى بيده ان خاف من عدمه انتشار النجاسة في بدنه أو ثوبه بحاجته اليه والا فلا يجوز له (سئل) عن الآجر الذي غاب خاطله بالزبل هل يجزىء في الاستنجاء أم لا لان شرط العمل بالاصل أن لا تطرد العادة بمخالفته فان اطردت عادة بذلك كاستعمال السرجين في أواني الفخار قدمت على الأصل قطعا فيحكم بالنجاسة قاله الماوردي (فأجاب) بأنه يجزىء الاستنجاء به عملا بأصل الطهارة فيه فان أظهر القولين العمل به في كل ما الغالب فيه النجاسة ولم تستند عليها إلى شئ لمطلب استعمال الورق أغشية

ظاهر وما اشترطه الماورى
ضعيف (سئل) عن أحلية
بأطراف خراب البلاد مثلا
خریت بحيث لم يبق أثر
لجدرانها وصارت فضاء
مهجورا لا يتردد الناس
اليه فهل حكمها الاول من
جواز التخلي بها مستقبل
القبلة ومستندرها من غير
سترة شرعية باق أو زال
وعلى الاستمرار أى فرق
بين هذه وبين وهدية في
الصحرَاء على هيئتها لكن
لم يسبق لها اتخاذ للتخلي
(فأجاب) بأنه قد زال حكم
الاخلية المذكورة عنها
بخرابها المذكور فقد
صرحوا بأن المسافرين
يترخصون بمجاوزة الخراب
المندرس وصرح جماعة من
التأخرين بأن السور
المنهدم كالعدم (سئل)
عن شخص جف بوله ثم بال
ثانيا فوصل بوله إلى ما وصل
اليه بوله الاول هل يكفي
فيه الحجر أم لا (فأجاب)
بأنه يكفي فيه الجأء ومثله
الفاط المائع (سئل)
عن المكان المنفرج عن
مخرج البول المعتاد هل
إذا غسله حال استنجائه
برأس أتملة المسبحة يفسد
صومه وهل حكمه حكم
الباطن فلا يجب غسله
وهل إذا صب على ذكره
ماء من غير أن يدركه
فيم لا (فأجاب) بأنه لا يفسد

الغسل أفضل فقط وأما التزريق فقد ذكر الحليمي في مناجاه أنه لا يجوز تمزيق ورقة فيها اسم الله أو اسم
رسوله لما فيه من تقطيع الحروف وتفريق الكلمة وفي ذلك ازراء بالمكتوب فالوجه الثالث شاذ
لا ينبغي أن يعرل عليه فإن قلت وجه الضيف أيضا ان هذه الحروف لما ركب منها هذا الاسم المعظم
ثبت لها التعظيم فتفريقها بعد ذلك لا يوجب اهدار مائت لها قلت انما يأتي ذلك على ما مال اليه السبكي
من أن الحروف المقطعة حكمها حكم الكلمات الشريفة ومقتضى كلامهم خلافه فإن قلت يناق ذلك حرمة
لفظ الجنب بحرف من القرآن كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها وبه صرح في المجموع قلت لا ينافيه
لان تلفظه به بقصد القراءة شروع في المعصية فالتحريم لذلك لا لكونه يسمى قارئاً وبهذا أيضا
يجاب عن قول ابن عبد السلام لاثواب في قراءة أحد جزئي الكلمة فهو هو الاسم من أن ذلك يخالف
ما مر من الأوجه أنه لا يحرم التلفظ يرد بما ذكرته ويرد به أيضا على من اعتمد كلام الاسنوى وأخذ
منه ان الذي يجب احترامه من القرآن هو الجمل المفيدة بل هذا الأخير زلة يستغفر منها (وسئل) نفع
الله به عما إذا وجد القارئ غلط في شكل المصحف الكريم أو حروفه هل يأنه اصلاحه (فأجاب)
بقوله ان كان ملكه أو علم رضا الملكة اصلاحه وكذا لو كان رقفا وخطه لا يعيبه والام يجوز له اصلاحه
وهذا التفصيل ظاهر وان لم أر من صرح به ثم رأيتي ذكرت في شرح العباب ما لفظه ونقل اركشي وغيره
عن العبادي ان من استار كتابا فوجد فيه خطأ لم يجوز له اصلاحه وان كان مصحفا وجب وقوده البدر بن
جماعة والسراج البلقيني بالملوك قال أما الوقوف فيجوز اصلاحه وظاهر ان محله إذا كان خطه مستصلا
اه وظاهر كلام العبادي ان المصحف يجب اصلاحه مطلقا وله وجه ان لم يعيبه ذلك الاصلاح فان عيبه
لرداءة خط المصلح فيبغى تحريمه وظاهر أن محل الوجوب أيضا ما إذا كان ذلك الاصلاح قليلا لا يتأهل
بأجرة فان كان كثيرا بحيث يقابل بها فالذي يظهر أنه لا يجب عليه إلا ان جعل له مالك المصحف أو ناظره
أجرة في مقابلته وويده قولهم لو سئل في تعليم الفتحة لمن يجملها وجب عليه تعليمه اياها وتعين عليه
حيث لم يكن هناك غيره لكن لا يجانا بل بأجرة فلم يجعلوا التعين مانعا من استحقاق الأجرة والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه صرحوا بأن نسيان القرآن كبيرة فكيف ذلك
مع خبر الصحيحين لا يقول أحدكم نسييت آية كذا وكذا بل يقول نسييت وخبرهما أنه صلى الله عليه وسلم
سمع رجلا يقرأ فقال رحمه الله لقد أذكري آية كنت أسقطتها وما المراد بالنسيان وهل يعذره إذا كان
لاشتغاله بمعيشة عياله التي لا بد منها وهل يشمل ذلك نسيان الخط بأن كان يقرؤه غيا ومن المصحف فصار
لا يقرؤه الاغيا وفي عكسه هل يحرم أيضا (فأجاب) بقوله لا تنافي بين الحديثين والحديث الدال على أن
نسيان القرآن كبيرة أما الاول فلان الامر بان يقول نسييت بتسديد السين أو أنسييت انما هو لرعاية
الادب مع الله تعالى في اضافة الاشياء اليه لانها منه بطريق الحقيقة خيرها وشرها ونسييتها للعبد انما هي
من حيث الكسب والمباشرة فامرنا برعاية هذه القاعدة العظيمة المفع الزينة الوقع التي ضل فيها المعتزلة
ومن تبعهم كالزيدية فليس في هذا الحديث أن النسيان كبيرة ولأنه غير كبيرة كما انضح مما قررته وأما
الثاني فهو دليل على أن المراد بالنسيان المحرم أن يكون بحيث لا يمكنه معاودة حفظه الاول الا بعد مزيد
كافة وتعب لذهابه عن حافظته بالكلية وأما النسيان الذي يمكن معه التذكر بمجرد السماع أو افعال
الفكر فهذا سهو لانسايان في الحقيقة فلا يكون محرما وتأمل تعبيره صلى الله عليه وسلم بأسقطتها دون
أنسييتها يظهر لك ما قلناه ولا يعذره وان كان لا يشتغاله بمعيشة ضرورية لانه مع ذلك يمكنه المرور عليه
بلسانه أو قلبه فلم يوجد في المعاش اينا في هذا المرور فلم يكن شيء منها عذرا في النسيان نعم المرض
المشغل أله للقلب واللسان والمضعف للحافظة عن أن تثبت فيها ما كان فيها لا يبعد أن يكون عذرا لان
النسيان الناشئ من ذلك لا يعذبه مقصرا لانه ليس باختياره اذ الفرض أنه شغل قهره عنه بما لم يمكنه

صومه به وحكمه حكم
الباطن فلا يجب غسله
ويكفيه صب الماء المذكور
(مثل) عن أثر الاستنجاء
بالحجر إذا عرق فتلوث به
غير محله هل يعني عنه وهو
م صححه في الروضة كاصحابها
والجوع وقال فيه في باب
الاستنجاء إذا استنجى
بالأحجار وعرق محله
وسال العرق منه فإن جاوز
وجب غسل ما سال إليه
والأفوجهان أحقهما عدم
الوجوب وذكر نحوه في
التحقيق (فأجاب) بأن
العفو محله إذا لم يجاوز
الصفحة والحشفة وعدمه
إذا جاوزهما (سئل) عن
شخص استنجى بجامد
ثم أمنى فهل منه متنجس
أم لا (فأجاب) بأنه
متنجس (سئل) عن
قولهم في الاستنجاء أنه لو
أزيلت النجاسة بآل
مسحة واستعمل ثانيا
وثالثا أنه ان استعمل الثاني
والثالث مرة أخرى أجزأ
هل هذا بالنسبة للاستنجاء
الاستعمل فيه أولا وغيره
أو بالذبة الغير ذلك
الاستنجاء حتى لو استعمل
مثلا حجر آله طر فان أزال
العين بأحدهما واستعمل
الآخر مرتين أنه لا يجزئه
أم لا فرق بينهما (فأجاب)
بأنه متى لم يتلوث في
الاستنجاء بالحجر الثاني
والثالث جاز استعمال كل

معه تهده وقد علم ما قررته أن المدار في النسيان إنما هو على الإزالة عن القوة الحافظة بحيث صار لا يحفظه عن
ظهر قلب كالصفة التي كان يحفظه عليها قبل ونسيان الكتابة لأشياء فيه ولو نسيه عن الحفظ الذي كان
عنده ولكنه يمكنه أن يقرأه في المصحف لم يمنع ذلك عنه ائتم النسيان لانا متعبدون بحفظه عن ظهر
قلب ومن ثم صرح الأئمة بأن حفظه كذلك فرض كفاية على الأئمة وأكثر الصحابة كانوا لا يكتبون
وإنما يحفظونه عن ظهر قلب وأجاب بعضهم عن الحديث الثاني بأن نسيان مثل الآية أو الآيتين لا عن قصد
لا يخافونه إلا النادر وإنما المراد نسيان ينسب فيه إلى تقصير وهذا غفلة عما قررته من الفرق بين النسيان
والإسقاط فالنسيان بالمعنى الذي ذكرته حرام بل كبيرة ولو لآيته منه كما صرحوا به بل ولو لحرف كما
جزمت به في شرح الإرشاد وغيره لانه متى وصل به النسيان ولو للحرف إلى أن صار يحتاج في تذكره إلى
عمل وتكرير فهو مقصر آثم ومتى لم يصل إلى ذلك بل يتذكره بآية تذكر فليس بمقصر وهذا هو الذي
قر من يخافونه من حفاظ القرآن فوضح به وما قدمته من حرمة النسيان وإن أمكن معه القراءة من المصحف
نقله به عنهم جماعة من محقق العلماء وهو ظاهر جلي والله أعلم بالصواب (رسئل) نفع الله به هل يجوز
كتابة قرآن أو أم الله تعالى في حرز لكافر يعتقد به حصول الخير له وهل يفرق بين ما يكتب تكبيرا
حرفيا أو عدديا أم لا (فأجاب) بقوله الذي صرح به أصحابنا أنه يحرم بالاتفاق السفر بالقرآن إلى
أرض الكفر سواء كان أهلها ذميين أم حربيين قال في المجموع ومحل إذا خيف وقوعه بأيديهم لما فيه من
تعريضه للامتحان وفي شرح مسلم أن أمن ذلك كدخوله في الجيش الظاهر عليهم فلا منع ولا كراهة وقال
جماعة من أصحابنا بالنهي مطلقا لظاهر الحديث وخشية من أن تناله الأيدي قال الأذعري وهو المختار
الاحوط اه قال أئمتنا ولا يحرم بالاتفاق كتابة نحو آيتين ضمن مكاتبتهم لانه صلى الله عليه وسلم كتب
ذلك في كتابه إلى هرقل ولانه لا امتحان فيه اه إذا تقرر ذلك فكتابة بعض القرآن حرزا لكافر ممنوعة
مطلقا لانه قد يظهر الامانة لا يمتننه فاذا اختلى به امتننه ولا يبعد أن يلحق به الاسماء المعظمة فان قلت يجوز
اسماء القرآن وتعليمه شيئا منه ان رجي اسلامه فهل فصلت كذلك في كتابة بعض القرآن حرزاه قلت
بمجرد الاسماع أو التعليم لا يقبل امتحانها بخلاف الكتابة أما لو كتب آية أو آيتين ضمن حرز فقياس
ما تقرر جوازه لان وقوعه ضمن غيره صيرره تابعا غير معرض بذاته للامتحان ويحتمل عدم الجواز هنا
أيضالان كتابة نحو الآية في ضمن مكاتبتهم يحتاج إليها وعظمهم إقامة الحجة عليهم أما كتابة الرقي
لهم فلا حاجة بنا إليها فحرمت مطلقا ثم إذا قلنا بجملة الكتابة اليهم فحجها في كتابة للفظ القرآن سواء
كانت مكسرة تكسرا حرفيا أو غيره (وسئل) نفع الله دعاومه عن رقية الكافر إذا لم يعلم أنها تتضمن
كفر أهل يجوز استعمالها للسلدين أولا (فأجاب) بقوله لا يجوز لاحد أن يستعمل رقية سواء كانت
من كافر أو غيره إلا إذا علم أنها غير مشتملة على كفر أو محرم والدليل على ذلك أن الصحابة لما سألوا النبي
صلى الله عليه وسلم عن رقام لم يأتهم فيها حتى أمرهم بأن يعرضوها عليه فعرضوها عليه فقال لا بأس
وحيث كان في الرقية اسم سرياني مثلا لم يجوز استعمالها قراءة ولا كتابة إلا ان قال احد من أهل العلم
الموثوق بهم ان مدلول ذلك الاسم معنى جائز لانه تلك الاسماء المجهولة المعنى قد تكون دالة على كفر
أو محرم كما صرح به أئمتنا فلذلك حرموها قبل علم معناها (وسئل) رضى الله عنه عما اذا بان عظم
أجنبية فهل ينقض منه الوضوء (فأجاب) بقوله الذي دلت اليه في كسبي الفقيه أنه لا ينقض لانه
ليس مظنة للشهوة بوجه فهو كالسن بل أولى لانها يلة بالنظر إليها وهذا لا يلة به ولا بالنظر إليه يؤيد ذلك
قول المذهب وغيره إن النقص إنما يكون بما يلتزم به دون نظره وأما ما أفتى به بعضهم من أنه ينقض
واستدل به بكلام الأنوار ففيه نظر ظاهر (وسئل) نفع الله بملومه هل تحرم كتابة القرآن الكريم
بالمجسية كقراءته (فأجاب) بقوله قضية ما في المجموع عن الأصحاب التحريم وذلك لانه قال

واما ما نقل عن سليمان رضى الله عنه ان قوما من الفرس سألوه أن يكتب لهم شيئا من القرآن فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية فأجاب عنه أصحابنا بأنه كتب تفسير الفاتحة لا حقيقتها اه فهو ظاهر او صريح في تحريم كتابتها بالعجمية فان قلت يلام الاصحاب إنما هو جواب عن حرمة قراءتها بالعجمية المترتبة على الكتابة بها فلا دليل لكم فيه قلت بل هو جواب عن الامرين وزعم أن القراءة بالعجمية مترتبة على الكتابة بها ممنوع باطلا فقلت قد يكتب بالعجمية ويقرأ بالعربية وعكسه فلا تلازم بينهما كما هو واضح وإذ لم يكن بينهما تلازم كان الجواب عما فعله سلمان رضى الله عنه في ذلك ظاهرا فيما قلناه على انما يصرح به أيضا ان مالك رضى الله عنه سئل هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء فقال لا إلا على الكتابة الأولى أى كتبه الامام وهو المصحف العثماني قال بعض أئمة القراء ونسبته إلى مالك لأنه المسئول عن المسئلة وإلا فهو مذهب الأئمة الاربعة قال أبو عمرو ولا يخالف له في ذلك من علماء الامم وقال بعضهم والذي ذهب اليه مالك هو الحق إذ فيه بقاء الحالة الأولى إلى أن يتعلمها الآخرون وفي خلافها تجهيل آخر الامم أو لهم وإذا وقع الاجماع كما ترى على منع ما أحدث الناس اليوم من مثل كتابة الربو بالالف مع أنه موافق للفظ الهجاء فنع ما ليس من جنس الهجاء أولى وأيضا ففى كتابته بالعجمية تصرف في اللفظ المعجز الذي حصل التحدى به بما لم يرد بل بما يوم عدم الاعجاز بل الركاكة لان الالفاظ العجمية فيها تقديم المضاف اليه على المضاف ونحو ذلك مما يخل بالنظم ويشوش الفهم قد صرحوا بأن الترتيب من مناط الاعجاز وهو ظاهر في حرمة تقديم آية على آية كتابة كما يحرم ذلك قراءة فقد صرحوا بان القراءة بعكس السور مكروهة وبعكس الآيات محرمة ورفقوا بأن ترتيب السور على النظم المصحفى مظنون وترتيب الآيات قطعى وزعم ان كتابته بالعجمية فيها سهولة للتعليم كذب مخالف للواقع والمشاهدة فلا يلتفت لذلك على انه لو سلم صدقه لم يكن مبيحا لاجراج لفاظ القرآن مما كتبت عليه واجمع عليهم السلف والخلف (وسئل) رضى الله عنه عن مدخل الميت قبره إذا أصابهم شيء من تراب قبره مع رطوبة ولم يتحقق نبش القبر هل ينجس (فأجاب) بقوله لا ينجس إذ لا نجاسة مع الشك ثم ان قرب احتمال النجاسة فالأولى غسل ذلك والا فالأولى ترك غسله وعلى هذا يتم قول النووي رحمه الله تعالى في شرح المذهب من البدع المذمومة غسل الثوب الجديد أى الذى لا يقرب احتمال نجاسته وقول الشافعى رضى الله عنه واجب غسل حصى الجمار أى لقرب احتمال تنجسها لان الغالب فى مثلها أن تصيبه نجاسة المارين ونحوهم فافهم ذلك فانه مهم ولا يعارضه ما نقل عن الصحابة رضى الله عنهم أجمعين أنهم كانوا يمشون حفاة فى الطرقات والطين ويصلون من غير غسل أرجلهم لانهم قصدوا بذلك امان العفو عن طين الشوارع ونحوه أو ان هذا الدين سهل لم يجعل الله علينا فيه من حرج خلافا لقوم غلب الشيطان على عقولهم فزين لهم أن الوسوسة فى الطهارات من شعائر المتقين ومادروا أنها من الأدلة القطعية على فساد العقل وقلة الدين نعم هى شعار أى شعار عند الشيعة الذين خذلهم الله وأركسهم ومن خير ما عنده حرمهم وعنه طردهم فيلحق بهم الموسوسون فان كان على طريقة قوم حشر معهم والله تعالى يوفقنا لمرضاته ويمن علينا بجزيل هباته (وسئل) رضى الله عنه عن ماء لم يجد ماء وعلى بدنه نجاسة هل يتيمم للصلاة مع وجود النجاسة أو يصلى بغير تيمم لعدم صحته مع النجاسة (فأجاب) بقوله نعم يتيمم مع وجود النجاسة فى هذه الصورة وقولهم لا يصح التيمم بمن على بدنه نجاسة محله فيمن كان معه ماء لا يكفيه الا لا زالته دون الوضوء مثلا فإذا أراد أن يتيمم عن الوضوء ثم بد التيمم يغسل بما معه نجاسة بدنه لم يصح تيممه لأنه لا لإباحة ولا إباحة مع وجود النجاسة فعليه أن يغسلها ولا يملكه الصلاة بغير تيمم لانه واجد للتراب فعليه التيمم به ثم الصلاة لحرمة الوقت ثم القضاء والله سبحانه أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن كلب مس درجة بركة كبير وفيها ماء كثيرة فهل ينجس ما لاقاه من

منهما فى الاستنجاء مطلقا لكونه ظاهرا حتى لو استنجى بحجر له طرفان فزال العين بأحدهما ومسح بالآخر مرتين أجزاءه (سئل) عن استنجى بالحجر أو ما فى معناه هل يحرم عليه أن يجمع حليلته وعائنها ان لا يتمكن للنجس أن لا يلامع فوعنه فى الجملة (فأجاب) بأنه يحرم عليه وطؤها ان غلب على ظنه تنجس ما يلزمها تطهيره (سئل) عن قول الشارح المحلى فى شرح المنهاج فى هذا الباب من الطهارات بعد قول المتن وأن لا يطرأ على النجاسة أجنبي ما حكمته (فأجاب) بأن ما ذكره كالشيخين جرى على الغالب

(باب الوضوء)

(سئل) رحمه الله هل يكره السواك قبل الزوال للصائم المواصل ولا يكره ببدنه لمن تغير فقه فيه بسبب غير الصوم (فأجاب) رضى الله تعالى عنه بأنه يكره سواك الصائم المواصل قبل الزوال ولا يكره بعده لمن تغير فقه فيه بسبب غير الصوم (سئل) ماء من قوهم يسن تجديد الوضوء إذا صلى بالاول صلاة هل محله فى غير سنة الوضوء أم لا يؤدى إلى التسلسل وتأخير الصلاة عن أول وقتها تأخير

الماء (فأجاب) بقوله لا ينجس ملاقي الكلب في خلال الماء الكثير كما صرحوا به لان كثرة الماء مانعة من وصول أثر النجس إلى غيره لتضاد ما بينهما (وسئل) أدام الله النفع به عن تنجس باطن عينه هل يلزمه غسله وإن خاف منه تلقا أو بطء بره أو قلة ضوء (فأجاب) رضى الله عنه بقوله يلزمه غسله من النجاسة ولا يلزمه غسله في الوضوء والغسل والفرق أن النجاسة أفحش من الحدث لانه معنوى وهى حسية فشدد فيها ما لم يشدد في الحدث ومحل وجوب غسلها من النجاسة حيث لم يخش مبيح تيمم والا صلى على حسب حاله وأعاد وجوبا والله تعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن مصحف لیتيم أو موقوف بال عليه كلب مثلا ولم يمكن تطهيره إلا بإزالة حروف كتابته وبطلان ماليته فهل يجب على الولي أو الناظر التطهير المؤدى إلى ذلك أولا (فأجاب) نفع الله تعالى بعلومه بقوله الذى ملك اليه الوجوب ثم رأيت غير واحد من أهل اليمن أفتى به أخذا بعموم قاعدة ان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح وقياسا على إزالة نجاسة بدن الشهيد وان أدى إلى إزالة دمه وأقول لا يحتاج لذلك بل للأصحاب في النجاسة المغاظة كلام يعم مسئلتنا وقد صرح الذرورى بأن المسئلة إذا دخلت تحت عموم كلام الاصحاب كانت منقولة وذلك الكلام الشامل لمسئلتنا هو قولهم يجب التثريب وان أدى إلى فساد نحو الثوب وازهاب ماليته وهذا شامل لمسئلتنا فيكونون مصرحين فيها بوجوب التطهير وإن أدى إلى إزالة الكتابة وإبطال المالية فان قلت صرحوا بأن إزالة النجاسة لا تجب إلا في صور ولم يذكروا هذه منها فاقضى ذلك أزهد النجاسة لا تجب إزالتها ويؤيده أن المصحف لا تعبد عليه بقاء النجاسة عليه لهذا العذر وهو بقاء المالية للیتيم والانتفاع للموقوف عليهم لا يبعد أن يكون جائزا قلت هو كذلك لولا ما عارض ذلك من أن بقاء النجاسة على المصحف فيه ازدراء به وعدم القيام باحترامه فاقضت رعاية ذلك وجوب تطهيره وان أدى إلى محوه وبطلان ماليته وغاية ما في الباب أنه تعارض معنا حق آدمى وهو النظر لبقاء المالية وحق الله تعالى وهو تعظيم المصحف وإزالة ما ينافى تعظيمه فتقدم هذا الثانى على خلاف الاصل من تقديم حق الآدمى على حق الله تعالى لان الخطر في بقاء النجاسة هنا أعظم من خطر فوات المالية على أن فواتها لاجل تعظيم ما أمرنا به من تعظيم المصحف لا خطر فيه ألا ترى أن قن الیتيم يجب قتله بنحو ترك الصلاة تقدما لحق الله تعالى على حق الآدمى وكذلك القن الموقوف فعلما أن حقوق الله تعالى التى لا بدل لها ولا تستدرك مفسدها تقدم على حقوق الآدمى وبهذا ظهر ما قلناه واتضح ما حررناه والله أعلم (وسئل) نفع الله به عن الخمر اذا تخللت هل يقال انقلب عينها ام لا كما قال بكل قائل (فأجاب) رضى الله عنه بقوله ان أريد بانقلابها مع التخلل ان جسمها عاد بعينه جسما آخر هو الخل فهو محال لان الجسم لا يصير جسما آخر كما أن الجوهر لا يصير جوهر آخر ولا يرجع الجوهر عرضا وعكسه بل ولا العرض عرضا آخر كالبياض سوادا أو عكسه بل ولا البياض يابضا آخر فاذا صار ثرب أبيض أسود لم يقلب البياض سوادا لكن أعدم الله البياض وأخلف مكانه سوادا بقدرته وكذا سائر الصفات وان أريد بذلك ان جسم الخمر انعدم وخلف الخل مكانه بغير فصل فهو غير معلوم وان جاز في القدرة اذ ليس كل جائز فيها واقعا إلا لأن يعلم بالحس أو بخبر الصادق ألا ترى أن اعدام الخمر وأخلاف مكانه الخل جائز في القدرة لكن لما لم يرد به نص وجب تكذيب ما عيه وكذلك يجوز أن يخلق الله تعالى بحضرتنا خلقا ولا يخلق لنا ذرا كاله ولو ادعاه مدع لم نصرقه بل لان شك في كذبه اذا تقرر ذلك علم أن جنس الخمر بعد التخلل هو الخمر بعينه لا شك فيه ولو جاز الشك فيه لشك الانسان في نفسه إذا تغيرت حاله من صحة لمرض وعكسه هل هو أو غيره وهذا لا يمكن ضرورة عاقلان أن يتوهموا كذا الخمر وان العلم بكون صفات الخل الواردة عليه غير صفات الخمر

فاحشا (فأجاب) قولهم المذكور شامل لما اذا صلى به ركعتي سنة الوضوء وظاهر انه إذا عارضته فضيلة الوقت قدمت عليه (سئل) عن نسي السواك في أول الصلاة هل يسن له التدارك في أثنائها (فأجاب) بانه يسن له التدارك بفعل قليل (سئل) عما لو غس المتوضي به في ركعة وحر كها ثلاثا هل تحصل له سنة التثليث بذلك أولا تحصل به في الماء القليل كما عاينه بضمهم وقد أفتى السبكي بعدم حصوله بذلك (فأجاب) بان المعتمد حصول التثليث بذلك في الماء القليل ايضا (سئل) عن تسوك عند وضوءه ولم يتسوك عند الصلاة هل تكون صلاته بسمعين صلاة لحدث صححه الحالم فضيل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سببون ضعهما أم تكون كصلاة من لم يتسوك لاعد الوضوء ولا عند الصلاة (فأجاب) بانه لا يحصل للمصلي الثواب المترتب على الصلاة بالسواك وان أثيب على اتيانه عند الوضوء (سئل) عن مسح بوضء رأسه ثلاث مرات هل تحصل له فضيلة التثليث ام لا اخذنا من قولهم لا يجزى

الموجودة قبل التخلل فقدت وأخلفتها صفة الخل ضروري ولا يشك في هذا إلا ما عاند أو مخذول فذات
 الخمر باقية وهو جسمها وصفاتها معدومة وأخلفتها صفات الخل واسم الخمر لا يطلق على ذاتها دون
 صفاتها ولا عكسه بل على مجموعها فاطلاق الانقلاب عليها إذا تخللت تجوز في العبارة اذ هو حقيقة
 الانتقال من مكان إلى مكان قال الله تعالى وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا الآية فانقلبوا بنعمة من
 الله وسيلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وفي حديث صفية ثم قامت تنقلب فقام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقلبها وفي حديث عثمان حين عاتبه عمر رضي الله عنهم لما تخلف عن حضور الجمعة إلى أن
 طاع عمر المنبر انقلب من السوق فسمعت النداء ومن ذلك أيضا قلبت الاناء لأن ما فيه انتقل من
 فوق إلى أسفل وإذا تقرر أن الانقلاب الانتقال من مكان إلى مكان كان ذلك محالاً في الأعراض
 فالأراد بانقلاب من الخمر إلى التخلل أن أعراضها هي المتبدلة دون جسمها وهذا معنى قول بعضهم ماء
 العنب يغيره الله من حال إلى حال في الرائحة واللون والفعل والطعم لانه ذهب ماء العنب وحدث
 غيره وإنما دخالت الشبهة على من قال انتقلت عنها من حيث أن الخمر محرمة الذات نجسيتها والخل حلال
 الذات طاهر فظن استحالة الحكم على الذات الواحدة بالضد من النجاسة والطهارة والحرمة والخل
 وليس كما ظن بل فيه تفصيل هو أن النجس أما لأصله كالبر أو لما طرأ عليه كزيت مامت به فأرة
 فالأول تستحيل طهارته باستحالة أصله بخلاف الثاني الطارئ عليه ما هو العلة الشرعية في نجاسته فإذا
 ارتفعت صح ارتفاع النجاسة عنه شرذاً ونجاسة الخمر من هذا النوع لانه كان طاهراً قبل وجرى
 صفة الخمرية فيه فإذا أوردت وجبت نجاستها فإذا زالت وجبت طهارتها إلا إذا كان بمصاحبة عين
 على اختلاف العلماء فيه وفيه تفصيل في مذهبينا لجسم الخمر يطهر بزوال صفة الخمرية كما يطهر النوب
 من النجس بالماء فإن قلت لا فرق في الحقيقة بين البرل والخمر والزيت إذ الماء أصل البرل فساواهما
 قلت أجيب عن ذلك بأن المقرر أن الماء أصل لكل ما فيه بلة من جميع النبات والحيوان فلما
 كان الماء مستهلكاً في جميع ما يحصل منه كان الماء وجب اعتبار ما يخرج منه كالعصير والبرل
 فالبرل أصل في نفسه لما ألغى أصله كما أن العصير أصل لما ألغى أصله على أن البرل ليس عين المشروب
 وإنما هو وسخ يصل للثلاثة مجتمع من لثة الجسم ووطوئه وإن لم يشرب الماء ألا ترى أن الولد
 يبول عقب الولادة قبل أن يشرب ماء وإنما لم يجعل الخمر أصلاً في نفسه كالعصير لأن جميع العصير
 لم يستهلك به صفة الخمرية بخلاف الماء الذي شرب أو سقى به السكر فانه استهلك في الجسم والسكر
 ﴿وسئل﴾ نفع الله به عن كلب لا في درجة بركة وفيها ماء كثير فهل بنجس ما لاقاه بين الماء ﴿فأجاب﴾
 رضي الله تعالى عنه بقوله كثرة الماء مانعة من النجاسة لتعذرها معها ومن ثم لو أمسك كلباً داخل الماء
 الكثير لم تنجس يده والله أعلم ﴿وسئل﴾ نفع الله تعالى بعلمه عن الزباد هل يحل استعماله مع وجود
 الشعور وهل يفي عنها وما قدر المعفو عنها وعسر الاحتراز ووجود الخلاف في الهرة الوحشية هل
 يقتضيان العفو مطلقاً لعسر الاحتراز ﴿فأجاب﴾ فسح الله تعالى في مذهبه بقوله يحل استعمال الزباد
 ويعفى عن شعره القليل عرفاً كاللذين والثلاث وعبارة شرحت على العباب مع مثنى فرع في المجموع
 وغيره الزباد طاهر وهو لبن منور بحرى يجلب كالسكر ريحاً واللبن بياضاً يستعمله أهل البحر طيباً
 قاله الماوردي والروائي وأشارا إلى خلاف فيه بناء على نجاسة لبن غير المأكول لكن تعتهما في
 المجموع بأن الصواب طهارته وصحة بيعه لأن الصحيح أن جميع حيوان البحر طاهر يحل لحمه
 ولبنه أو عرق سنور برى كما هو المشاهد قال الترمذي وهو الذي سمعته من ثقات أهل الخبرة فعلى
 هذا هو طاهر بلا خلاف اه وقد يقال لا منافاة لاحتمال أن يكون لبن البحر كذلك ثم رأيت
 ابن الرفعة قال بطريق الجمع أنه نوعان لكن الغالب الثاني وبه يرد قول الميرى أن ما في الحامى

تعدد قبل تمام الوضوء
 (فأجاب) بأنه تحصل له
 فضيلة تلبت المسحوق
 وأما قولهم المذكور
 فسورته في عضو يجب
 استيعابه بالتطهير (سئل)
 هل يجب غسل الانملة
 والانف المتخذين من
 الذهب مثلاً مع ما يجب
 غسله في رفع حدث أصغر
 أو أكبر أو إزالة نجس
 مخفف أو مغاظ حتى يجب
 الترتيب أم لا (فأجاب)
 بأنه يجب الغسل المذكور
 لأنه وجب عليه غسل
 ما ظهر من الأصبع والانف
 بالقطع وقد تعذر للعذر
 وصارت الانملة والانف
 كالاصابع (سئل) عن قول
 المتروضة نوبت أداء
 الطهارة هل يكفي كما لو قال
 نوبت أداء الغسل (فأجاب)
 بأنه تسمع النية المذكورة
 قياساً على مسألة الغسل فكما
 أن المصحح فيها نية الأداء
 فكذلك في مسئلتنا وقد
 علل بعضهم بدم صحة نية
 مطلق الطهارة بتردها
 بين اللغو والشرعية
 وقد صرحوا بأجزاء نية
 أداء فرض الطهارة ونية
 الطهارة الواجبة (سئل)
 عما لو نوى ذو الحدث
 الأصغر رفع الحدث لقراءة
 القرآن هل تكفيه هذه
 النية (فأجاب) بأنها
 لا تكفيه (سئل) ما الفرق
 مطلب فيها لو مسك كلباً في
 ماء كثير

والبحر وهم وفي القاموس والزباد الطيب وهو وسخ يجتمع تحت ذنبها على المخرج فتمسك الدابة وتمنع الاضطراب ويسلت ذلك الوسخ المجتمع هنالك بليطة أو خرقة اه ويتجه كما بحثه بعضهم وتبعه المصنف وغيره العفوع عن يسير شعره لما يأتي من العفوع عن يسير شعر غير المأكول وبه يخص عموم قول المجموع انه يغلب اختلاطه بما يتساقط من شعره فليحذر عما وجد فيه فان الاصح نجاسة شعر ما لا يؤكل ومنع أكل السنور البري انتهت عبارة شرح العباب ((وسئل)) رضى الله عنه عن جرح جفن عينه فخرج منه دم ودخل عينه هل يلزمه غسل باطنها فان قلت نعم وكان يخاف من غسلها تلفها أو بطل برئها أو قلته ضوئها ما الحكم ((فأجاب)) نفع الله بعلومه بقوله يعنى عن ذلك الدم الم يختلط بالدمع فحينئذ يلزمه غسل ما وصل اليه من باطن العين ما لم يتحش من غسله ميسر تيمم كحدث رمد أو بطل برئته ((وسئل)) رضى الله عنه عن لحم المذكاة يخرج منه عروق يخرج منها دم هل هو طاهر أو نجس يعنى عنه أولا ((فأجاب)) رضى الله عنه بقوله الصحيح أنه نجس وأنه يعنى عنه ومن قال انه طاهر أراد به أنه في حكم الطاهر باعتبار العفوع ولا حجة لمن زعم حقيقة الطهارة لقوله تعالى أو دما مسفوحا لان هذا مسفوح وإنما منع جريانه قلته فلم يصح الاحتراز عنه في الآية بالمسفوح وإنما هو احتراز عن الكبد والطحال لانهما لما اعتقدا خرجا عن السطح فصارا طاهرين وحل أكلهما بنص قوله صلى الله عليه وسلم أحل لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال ((وسئل)) رضى الله عنه بما لفظه في جهتها تصلح البيوت بالطين وكذلك كوارات النحل يعجن طينها بالزبل هل يعنى عنه لمشقة الاحتراز عنه ((فأجاب)) رضى الله عنه بقوله لا يعنى عن شيء من ذلك إذ ليس هذا مما يضطر اليه وزعم أن الطين لا يعجن ولا يلتم إلا بالزبل ممنوع بل دقيق تبن نحو الفول أحسن في الخلط والالتئام من الزبل وكذا يقال في الأجر المعجون طينه بالزبل فلا يعنى عنه كذلك ولقد شاهدنا كثيرا من يعجنونه بالطين المذكور فيأتى أحسن مما يعجن بالزبل فالعجن بهم لم يحتاج اليه فضلا عن زعم أنه مضطر اليه ((وسئل)) نفع الله به عما في فتاوى الشيخ زكريا رحمه الله وذلك انه سئل عما صورته إذا بال الرجل ولم يستنج أو استنجى بحجر هل يحرم عليه الوطء أم لا فأجاب بان الظاهر أنه يحرم عليه الوطء لما فيه من التضمن بالنجاسة وهو حرام اه كلامه فهل هو صحيح أم لا لكن في الخادم نبه الصيمرى في شرح الكفاية على أمر حسن وهو أن الغالب من حال كل انسان أنه عند الجماع يسبق منه خروج المذى قبل المني لاسيما من يحصل منه ملاعبة وإذا سبق المني تنجس رأس الذكر وكذا منيه الخارج عقبه متنجس فينبغى له التحرز عنه ويتمسك بذلك إلى متى المرأة فينجمه اه وظاهره في هذه الصورة عدم تحريم الوطء خلاف ما في فتاوى الشيخ المذكور فما المعتمد من ذلك ((فأجاب)) بقوله أما ما قاله فيمن لم يستنج فظاهر وإنما التردد فيما قاله في المستنجى بالحجر والكلام فيه في مقامين الاول في أن الذكر هل يتنجس بملاقاة الفرج حينئذ أو لا كل محتمل والأوجه الاول فقد قال الجلال البلقنى محل قولهم إذا عرق محل استجاره ولم يجاوز صفحته أو حشفته عفى عنه وإن تلوث به غيره ان كان ذلك الغير نحو ثوبه دون ثوب غيره اه وقد صرحوا بأنه لا يعنى عنه إذا لاقى رطوبة أخرى وعبارة شرح العباب ولم أر تعرضا للمرأة المستنجية بالحجر وظاهر أنها كالرجل فيما ذكرنا وان العبرة في فرجها بمجاوزة شفرها قياسا على حشفة الذكر وان ذكر مجامعها لا يعنى عما يهيبه من رطوبة فرجها. أدامت مستجرة بالحجر ثم رأيت الزركشى أخذ نحو هذا الأخير من تعليمهم العفو في المسئلة الاولى أعنى قولهم أو تلوث به غيره لعسر تنجسه أى وذلك لا بعسر تنجسه وسببه اليه ابن العباد انتهت عبارة الشرح المذكور وإذا قلنا بتنجس الذكر فهل نقول بحرم الوطء كما أفتى به الشيخ لما فيه من التضمن بالنجاسة أولا يحرم للحاجة اليه والصواب في ذلك تفصيل لا بد منه وهو انه ان استنجى

بين ما لو استاك بسواك
نجس حيث لا تحصل به
السنة وبين ما لو استاك
باصبع منفصلة حيث
تحصل به السنة (فأجاب)
بأن الفرق بينهما انتفاء
شرط السواك في الاولى
وهو الطهارة فقد قالوا
يحصل السواك بكل طاهر
من دون الثانية وصرح
النووى في مجموعته ودقائقه
باجزاء السواك باصبع
غيره الحشنة قطعاً انتهى
وعلى أصبعه المنفصلة
وأصبع غيره يحمل خبر
أنس يجزىء من السواك
الأصابع (سئل) عن
قولهم انه لا يثاب على
السنن المتقدمة على غسل
الوجه في الوضوء الا إذا
أتى بالنية في أوله كنوت
الوضوء هل سنة الوضوء
مثلها أم لا لانها سنة تابعة
ولهذا لا يحصل بها الفرض
وهل المسئلة منقولة أو لها
نظير في كلامهم (فأجاب)
بأن نية سنة الوضوء مثل
نية الوضوء في تحصيل ثواب
سنته المذكورة بل هي
أولى منها لانها نص في
السنن بخلافها وإنما عبروا
بها قولهم يسن استصحابها
في جميع أفعالها (سئل) هل
يكفى غسل ظاهر الخارج
الكشيف من لحية المرأة
والحنثي أم لا (فأجاب)
بانه يكفى فيها ذلك (سئل)
عن استنشاق ثم تمضمض
مطلب في حكم الأفيون

بالحجر لعدم الماء جازله الوطء للحاجة أو مع وجود الماء لم يجزله لإذلا حاجة حيثئذ وعلى هذا يحمل كلام الشيخ وفي المجموع عن الشافعي والأصحاب رضي الله عنهم أنه يجوز للرجل أن يتوطن بادية لا ماء بها وإن يجامع زوجته بلا كراهة وبذلك نال أكثر العلماء وصح أن أبا ذر رضي الله عنه كان يقيم بالبردة أي وهي بادية قريبة من المدينة ويفقد الماء أياما فقال له النبي صلى الله عليه وسلم التراب كافيك وإن لم تجد الماء عشر سنين وروى أحمد بسند ضعيف أن رجلا قال يا رسول الله الرجل يغيب ولا يقدر على الماء أيجامع أهله نال نعم اه حاصل ما في المجموع وهو كما ترى صريح في جواز الوطء عند الاستجمار بالحجر لفقد الماء ويوافق ذلك اتفاق أئمتنا على جواز وطء المستحاضة بلا كراهة وإن كان الدم يجري وعليه أكثر العلماء أيضا للخبر الحسن أن حمزة رضي الله عنها كانت مستحاضة وكان زوجها يطؤها فهذا تضمنه بالنجاسة لكنه غفى عنه الحاجة فان قلت ما ذكرته في القسم الثاني وحملت عليه افتاء الشيخ فيه نظر ففى الجواهر يجوز وطء الرجل زوجته في ثبة انفتحت تحت معدتها مع افتتاح الاصل أو انسدادها وإذا جاز ذلك مع مباشرته للنجاسة وعدم تعاطيه، خففها فليجز في مسئلتنا ولو مع الماء بالاولى لأن الاستجمار بالحجر رخصة تصير المحل للحكم له بالطهارة في أكثر الاحكام قلت هذا ظاهر لو كان ما في الجواهر سالما عن النزاع وليس كذلك فقد نازع فيه الزركشي بأن التضمخ بالغائط أشد منه بالدم أي في وطء المستحاضة ولذا غفى عن يسيره دون يسير الغائط ولذا حرم الوطء في الدبر اه وهو نزاع، وجهه ووافق بالعموم قول المجموع وغيره لا يثبت للنفخ المذكور شيء من أحكام الفرج فاستثناء القول في ذلك غير ظاهر نعم يمكن حمل كلامه على وطء ليس فيه تضمخ بغائط بل بدم لانه حيثئذ نظير وطء المستحاضة وقول السائل نفع الله به أن كلام الخادم الذي ذكره ظاهر في جواز الوطء فيه نظر بل ليس ظاهره ذلك ولا قضيته لأن معنى قوله فينبغي له التحرز عنه أي عن المني فليغسل ما أصابه منه وإن لم يحكم بنجاسته احتياطا رعاية للغالب الذي ذكره من سبق المذوى النجس للمني الذي يعقبه وليس في هذا تعرض لوطء ولا دلالة على حكمه أصلا والله الموفق للصواب (وسئل) رضي الله عنه عن الإفرون الذي يجلب من الهند واليمن هل يحرم أكله أولا لعدم أسكاره واضراره وفي السمن الذي يجلبه الكفار الوثنيون من الجبل في الجلد الذي لم يدبغ ولم يعلم أنه من المذبوح أو غيره وهم يقولون إن ذبيحة المسلم هل يحل استعماله للمسلم أولا (أجاب) بقوله أكل الإفرون حرام إلا لمن ابتلى به وخشيه الهلاك من فقهه فيباح له لكن عند الضرورة لا مطلقا لحكم الميتة للمضطر وكثيرون من المتفقه الذين ابتلوا به يظنون أن مجرد خشية هلاكهم بقده يجوز لهم تناوله كيف أرادوا وهذا تخيل فاسد زينه لهم الشيطان ليديم ضحكهم عليهم في سائر الاحوال والازمان وإنما الحق في ذلك ما قررناه من أنه يصير كالميتة للمضطر فلا يتناول الاحالة الاضطرار ولا يتناول منه في هذه الحالة إلا القدر اليسير جدا الذي يدفع به خشية الموت ومن أدهن ذلك انقطع عنه سريعا فانهم اجتمعوا على أنه ينقطع بالتدريج فحيث يجب على المبلى به أن يتدرج في قطعه حتى يسلم من عظيم اثمه وقول السائل لادم أسكاره واضراره عجيب منه فقد صرح الأئمة بمجرمته وعذره من السموم المخدرة المسكرة وهذا مشاهد لا يخفى على من له أدنى ذوق أو احساس أنهم الأعلى من ابتلى به وارتبك فيه فهذا لا عقل له ولا دين لانه يخرج من حيز الآدميين إلى حيز الممسوخين من القردة والخنازير وكما شاهدنا من ابتلى به ففسخ بدنه حتى صار لا يرك منه إلا خياله ومسوخ عقله حتى صار لا يصدر منه إلا هديره وخباله والسمن المذكور ظاهر كما هو بدهي من قاعدة أن ما غلبت النجاسة في نوعه ولم تعلم فيه بعينه يحكم بطهارته عملا بالأصل وما كسئلة بول الظبية إنما هو لمعنى انضم للمشاهدة لا يتأتى هنا كما هو واضح (وسئل) رضي الله عنه عما لو لغت هرة في متجسس بنجاسة كلبية ثم غابت بحيث يحتمل وأرغها في ماء كثير ثم ولغت في اناء

فهل يحكم بطهارة سؤرها في هذه الحالة كسائر أحوالها أولا للفرق بين المغضلة والمخففة وهل هذه المسئلة كمسئلة طين الشوارع أم لا ((فأجاب)) بقوله لا يحكم بطهارة فيها بغيبتها في هذه الحالة ولا في غيرها خلافا لما يرويه بعض العبارات وكان السائل توهم ما ذكره من تلك العبارات وإنما المعتمد المنقول المصرح به في ذلك أن الهرة أو غيرها من الحيوانات التي تختلط بالناس وغيرها إذا أكلت نجاسة ثم غابت واحتل في العادة ولو غاب فيها يظهر فيها بأن يكون كدراً بالنسبة للنجاسة المغلظة فإذا غابت واحتل طهر فيها كما ذكرتم عادت وولغت في ماء قليل أو مائع أو مست بغيرها مثلاً فلا يحكم بنجاسة ما لاقى فيها وإن كان باقياً على نجاسته لأن الأصل بقاؤها وإنما لم يحكم بنجاسة ملاقي فيها مع الحكم بنجاسته أعني الفم عملاً بالأصلين المتعارضين لأن الأصل فيما مسسته الطهارة والأصل في فيها النجاسة ولكن بغيبتها ضعف أصل النجاسة فلم يؤثر التنجيس فبقى ما مسسته على طهارته إذ لا يلزم من النجاسة التنجيس فعلم أن هذه المسئلة ليست كطين الشوارع وإن كانت النجاسة متيقنة فيها لأن طين الشوارع معفو عنه مع تحقق نجاسته وعدم ما يارضها لكنه لا يفي عنه مطاقاً وإنما يعني عما يندر الاحتراز عنه لأن هذا هو ملحظ العفو فيه وأما فم الهرة فلا يقال أنه معفو عنه وإنما يقال نجس لم ينجس لضعفه باحتمال زواله بالولوج في ماء يظهره عند الغيبة سواء كان ذلك النجس الذي أكله نحو الهرة مغلظاً أو غيره لكن يشترط في المغلظ احتمال ولو غاب في ماء كدراً بتراب يكفي في النجاسة المغلظة فإذا احتل ولو غاب في ذلك لم ينجس ما وافع فيه ولا مامسه كما صرحوا به والله أعلم

((باب الاجتهاد))

((ومثل)) رضى الله عنه عن رجل تحت يده غلات أو قاف متحدة المصارف أو مختلطة من شخص أو أشخاص فوضع غلاته في مواضع فالتبست عليه فهل يسوغ له التحرى فيها فإن قلتم نعم فلم يظهر له دليل هل يضمن كالونسي الوديعة أم لا فإن قلتم نعم فما يكون حكم الغلات المشتبهة هل يملكها الناظر وينفذ تصرفه فيها قبل الضمان أم لا ((فأجاب)) رضى الله عنه بأن الذي يظهر من كلامهم أن من تحت يده الغلات المذكورة يجوز له التحرى فيها إذا كان ناظراً عليها بل يجب عليه إذا لم يكن له طريق سواء وذلك لأنهم قالوا يجوز له التحرى في الأموال المشتبهة لأن الملك شرط لصحة التصرف ويمكن التوصل إلى معرفته بالاجتهاد لأن للعلامة فيها بما لا فشرع فيه الاجتهاد عند الاشتباه بعلامة تغلب ظن الملك في المأخوذ وغلبة الظن كافية في الأموال بدليل اعتماده على خطأيه الموثوق به بدين وحلفه عليه ومن ثم جاز الاجتهاد في المالين مع انتفاء أصل الحل في أحدهما وهذا ظاهران لم يكن صريحاً في جواز الاجتهاد للناظر في الصورة المذكورة فإن قلت لا نسلم ظهوره في ذلك لأنهم عبروا بالملك في قولهم لأن الملك وقولهم يغلب ظن الملك وهذا يقتضى امتناع الاجتهاد في ذلك قلت التعبير بالملك إما أن يراد به المعنى المقتضى لصحة التصرف الشامل للملك العين والولاية عليها وإما أن يراد به ملك العين فقط وكلامهم يدل على أن المراد الأول لأن المشتراط لصحة التصرف هو عموم الأول لا خصوص الثاني ويدل عليه أيضاً قولهم وغلبة الظن كافية في الأموال أى في جواز التصرف فيها فإن قلت يتبادر في ذلك أن أبانور لما سأل الامام الشافعي رضى الله عنهما عن امرأة اشترت بيضة من رجل وبيضة من آخر ووضعها في كفة فأنكسرت أحدها فخرجت مذرة فعلى من يردّها قال له الشافعي انك حتى يدعى قال يقول لا أدري قال له الشافعي أقول له انصرف حتى تدري فإنما مقتبون لا معلون وهو يسكون العين وكسر اللام وهذا كما ترى صريح في أنه لا يجتهد في بيضة واحدة ويردها بالاجتهاد قلت لا ينافي ما قررت له لأن هذا لم يجمع فيه الاجتهاد لذاته وإنما هو لما فيه من الزام الغير بالاجتهاد وذلك لا يجوز في الأموال كما قاله الزركشي قال ومثله لو قبض من شخص دراهم غلظها فوجد فيها نجاساً

مأنه به كلام الروضة وأصلها هناك أن الواجد في بيع الزكاة فرض وفي بقية الصور نفل وأدعى اتفاق الأصحاب على تصحيحه ووفق بأن الإقتصار على بعض الغير لا يجزى بخلاف بعض البقية اه وهذا هو الراجح (سئل) عن قول الشيخ زكريا في الوضوء بنوى مع التسمية عند غسل اليدين بأن يقرنها بها عند أول غسلها كما يقرنها بتكبيره الأجرام هل يؤخذ منه أنه يتلفظ بالنية ثم يتلفظ بالسملة وهل هو المعتمد أو أنه ينوى بقلبه مع التلفظ بالسملة ثم يتلفظ بالنية وهذه المسئلة وقع فيها منازعة فإن تيسر نقل فاعزوه لقطع المنازعة ((فأجاب)) بأنه لا يؤخذ من كلام شيخنا رحمه الله تعالى إلا أنه ينوى بقلبه مع تلفظه بالسملة كما في المقيس عليه ووجه تقديم النية على البسملة يؤدي إلى خلو بعض الفرائض عن التسمية وتقديم التسمية على النية يؤدي إلى خلو بعض السنن عن النية وقال النووي في مجموعته في باب الغسل ويستحب أن يبتدئ بالنية مع التسمية اه ثم إن الزيادة الاتيان بالنية تلفظ بها بعد التسمية (سئل) عن

مبوضىء غسل نضوه ولم
يفصل ماؤه عنه هل
تحسب ثانية حتى لو أعاده
مرة أخرى حصلت بهاسة
التشليب أم لا (فأجاب)
بأنها لا تحسب ثانية
لصيرورته مستملا إذا لعله
في بقاء طهيرة الماء حال
تردده على الضرر الحاجة
الى تطهير باقيه وعسر
افراد كل جزء بماء جديد
فهادم مترددا على العضو
لا يثبت له حكم الاستعمال
مادامت الحاجة داعية اليه
فاذا تمت الحاجة صار
مستملا فقد قالوا إنه إذا
كان شعر راسه لا يتقلب
فسمح شعر راسه وذهب
يديه الى قناه لا يستحب له
ان يردهما فان ردهما لم
تحسب ثانية لصيرورته
مستملا والفرق بين هذا
وبين ما لو انغمس ذوا الحدث
الاكبر في ماء قليل
ثم أحدث حال انغمسه
حيث جازله رفعه به واضح
(سئل) عما لو شك في نية
الوضوء بعد فراغه من وضوء
قياسا على الصلاة وأفتى به
الشيخ زكريا أم لا قياسا
على الصوم كما أفتى به
بعض مشايخنا البصريين
(فأجاب) بأنه يضر الشك
في النية قياسا على الصلاة
وقد صرح به بعض المتأخرين
والفرق بين نية الوضوء
ونية الصوم واضح (سئل)
عما اذا نوى دائم الحدث

ويحتمل هنا أن يجتهد أن كان ثم أمارة اه والذى يتجه في هذه أنه ارأاد الاجتهاد لألزام الغير يجعل
النحاس له لم يفده اجتهاده ذلك وان أراد به تمييز حقه من حق غيره حتى يحل له تناول ما ظهر له بالاجتهاد
انه له جازله ذلك فان قلت هل يباح بالنظر الولي من الاب والجد والوصى والحاكم وقبمه اذا كان تحت
يده أموال لمخاجيره والتبست أو يفرق بأن المالك هنا يرجى كالمهم واجتهادهم لا ننسبهم فلا حاجة الى
اجتهاد الولي بخلاف مصارف الوقف اذا كانت جهات لانه لا يتصور منها اجتهاد قلت قضية تسريتهم
في باب الوقف بين الناظر والولي في مسائل الحاقه به هنا في أنه يجوز له التجري نعم ينبغي له أن لا يفعله
الا فيما اضطر الى التصرف فيه من أموالهم وأما ما لا يضطر الى التصرف فيه منها فيبقى على اشتباهه
الذى لا يضطر الى الكمال ماله و قد صرحوا بان الاجتهاد يجب فيما اضطر الى تناوله كشاة ميتة التبست
بذبوحه واضطر الى الاكل ويجوز فيعلم يضطر اليه فكذا يقال بنظر ذلك في الناظر والولي فاز قلت
ما ذكر في الناظر انما يتجه اذا كان الوقف على جهات أو نحرها لا يتصور منه الاجتهاد أما اذا كان
على مستحقين كاملين يمكن اجتهادهم فلا ينبغي أن يجوز الاجتهاد للناظر حيث لا حاجة به اليه
قلت هو كذلك لان الموقوف عليه يملك الغلة فاذا كان كاملا واشتبهت غلة التي ملكها بغلة غيره اجتهاد
هو لانه المالك لا الناظر فاذا ظهر للموقوف عليه ان الغلة التي صنفها كذا هي التي ملكها تولى الناظر
حيث لا اعطاءها اليه وبهذا يعلم ان الذى ينبغي ان الوكيل لو كانت تحت يده أو وال لموكله أو لموكله
واشتبهت لا يجوز الاجتهاد فيها بل يتيها على حالها حتى يجتهد فيها مالا كما لانه لا حاجة به الى ذلك الذى
قد يقع بسببه نقص وتنازع بين المالك لا غاية له فار قلت هذا أعنى اجتهاد الموقوف عليه ظاهر ان
كان متحدا أو متعدا وانفقوا على العلامة المميزة للمكهم فان كانوا متعددين واختلوا في العلامة
ما حكمه قلت الذى يظهر انه حيث يرجع الى قول الناظر لان اليد له اخذها من قولهم الآتى وقد اشكل
على الوديع مستحقته منها اذ قضيت أن الوديع يرجع اليه في التعيين واذا رجع اليه في ذلك فالناظر
أولى بهذا منه لان ولايته أقوى ومن قولهم لو اشتبه ماله بماله غيره واجتهاد فظهر له ان أحد المالكين
بعينه هو ماله ونزاعه من هو في يده فالقول قول ذى اليد فان قلت فان لم يرف الناظر مميزا لأحد
المالكين هنا أو في الصورة السابقة ما حكمه قلت الذى يظهر انه وقف الاول المشتبه حتى يصطلح
ملاكه على شيء ويدل لذلك قولهم وان استوقف مال الى اصطلاح المتنازعين فيه كال وقف لشخصين
عند وديع وقد اشكل على الوديع مستحقته منها فاصطلاحا على أن يأخذه أحدهما فيعطى الآخر من
غيره لم يجز لانه يبيع له شرطه تحقق الملك في الأرضين للمتعاقدين أو على أن يتفاضلا فيه جاز للضرورة
ولانه نزول عن بعض الحق وقولهم لومات عن أكثر من أربع زوجات قبل التمين وقف لمن ميراث
الزوجات حتى يصطلح لهدم العلم بعين مستحقته فيقسم بينهم بحسب اصطلاحهم بتساو أو تفاوت لان
الحق لمن الآن يكون فيهم محجورا عليها لصغر أو جنون أو سفه وصالح عنها وليها فيمتنع بدون حداثتها
من عدد من انتهى فيأتى نظير ذلك كله فيما نحن فيه فان قلت انما يتصور الوقف الى الصلح
اذا كان الموقوف عليهم يمكن اصطلاحهم فان كان نحو جهات لا يتصور منها ذلك ما حكمه قلت
الذى يظهر حيث أن الناظر يقسم تلك الاول بين تلك الجهات على السواء أخذا بما قالوه
فيما اذا اندرست شروط الواقف من أنه ان كان على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت
الغلة بينهم بالسوية فان قلت اذا قلنا بالرجوع الى قول الناظر وادعى انه لا يعرف مميزا فهل
للمستحقين تحليفه قلت الذى يظهر ان لهم تحليفه على نفى العلم ان ادعوه عليه اخذها من قولهم
لو قال من تحت يده عين لاثنين ادعيا عليه هي وديعه عندي ولا أدري أهى لسكنا أم لاحد كما أم
لغير كما حلف على نفى العلم ان ادعياه وتركت في يده لمن يقيم البيعة بها وليس لاحدهما تحليف

الوضوء أو فرض الوضوء

أو أداء الوضوء هل يستباح

الفرض والنفل أو النفل

فقط (فأجاب) بأنه يستباح

النفل لا الفرض تنزيلا

له على أقل درجات ما يفعل

به غالبا (سئل) عن الصور

التي يس فيها الوضوء كعند

إرادته الجنب أكل أو نوما

أو وطأ أو المحدث نوما

ومن غيبة ومس ميت

وكغيرها كقراءة قرآن

ودرس علم هل يؤى فيه

الوضوء للأكل ونحوه مما

ذكر كما أفتى به شيخنا

الشهاب الرملي ويصح

وضوءه ويصلى به من

النوافل والفرائض أو

ينوى به ذلك ولا يصح ولا

يصلى به شيئا ماذكر كما قال

في المنهاج وشرحه للبحق

الحلي أو نوى ما يندب له

وضوءه كقراءة أى نوى

الوضوء لقراءة القرآن

أو نحوها فلا يجوز له ذلك

أى لا يكفي في النية في

الأصح لأن ما يندب له

الوضوء جائز مع الحدث

فلا يتضمن قصده قصد

رفع الحدث أو هل يفرق

بين الكلامين بأن مراد

شيخنا المشار إليه أعلاه

بالاكتفاء بتلك النية

تحصيل السنة بالوضوء

المذكور ومراد الجلال

الحلي عدم رفع الحدث

وان صح الوضوء وربما

يقال من لازم الصحة أن

يصلى به ماشاء (فأجاب)

بأنه إنما يحصل

الآخر لأنه لم يثبت لو أحدهم ما يد ولا استحقاته وأما قول السائل فلو تحرى فلم يظهر له دليل وقسمها بين
الموقوف عليهم على السوية كأنه ما من غير أن ينقص منها شيء بالاشتباه فلا شيء عليه وأما إذا نقص منها
شيء بالاشتباه أو تلف منها شيء بعد الاشتباه فقياس كلامهم في باب الوديعة أنه يضمن النقص في الأولى
والتالف في الثانية لأن الاشتباه ناشئ عن نسيانته فهو منسوب إليه وإن لم يكن متعديا به لأنه لا اختيار
له فيه فإن قلت هل هذا الحكم الذي هو الضمان عام سواء أصدقه المستحقون على أن سبب الاشتباه النسيان
أم كذبوه أو خاص بما إذا كذبوه قلت الذي يظهر لي تفصيل في ذلك وهو أن ما تلف بالاشتباه يضمنه
مطلقا لأنه تلف بسبب فعله كما تقرر وما تلف بسبب فعله لافرق في الضمان بين أن يصدقه المالك على أنه
تلف بذلك أو يكذبه وما تلف بعد الاشتباه لا يضمنه إلا أن كذبه المستحقون في النسيان بخلاف ما إذا
صدقه أخذ من قولهم لو تنازع اثنان الوديعة فصدق الوديع أحدهما بعينه فلا آخر تحليفه وإن صدقاه فاليد
لها والخصومة بينهما وإن قال هي لأحد كما ونسيته فإن كذباه في النسيان ضمن كالغاصب لتقصيره
بنسيانته وإن صدقاه فيه فلا ضمان عليه اه والجامع بين هذه ومثلتنا أن كلا منهما لم يكن النسيان
فيها سببا للتلف وإنما هو سبب للجهل بالمستحق فكما فصلوا في هذه بين التصديق والتكذيب كذلك
يفصل في مثلتنا بين التصديق والتكذيب وأما قول السائل فإن قلتم نعم فما يكون الحكم الغلات
المشتبهة الخ فجوابه قد علم مما قررته سابقا وذلك لأننا لا نضمنه إلا ما تلف بسبب الاشتباه أو ما تلف
بعد الاشتباه وأما ما بقي مشتبه فانه إذا لم يظهر له علامة تميز بعضه عن بعض يقسمه بين المستحقين
أو يتركه إلى أن يصطلحوا كما مر تفصيله فلا يتصور ضمان في الباقي بلا نقص هذا كله حيث كان هناك
مجرد اشتباه من غير اختلاط أو مع اختلاط لا بفعل الناظر وأمكن التمييز أما إذا كان مع اختلاط لا بفعل
الناظر ولم يمكن التمييز فأنها تصير مشتركة كما علم مما مر وسأني التصريح به عن الشيخين في الصيد والذبائح
أو بفعل الناظر ولم يمكن التمييز فإن تلك الغلات تصير كالهالك سواء اختلط كل منهما بمثله أم بأجود أم
بأردأ لانه نذرده فيملكها الناظر وله إبدالها أو اعطاء المستحقين مما اختلط بمثله أو بأجود لا بأردأ إلا
برضاهم فله ذلك ويسقط عنه الارش وما قررته هنا هو قضية كلام الشيخين وغيرهما وصرح به
بعض مختصري الروضة وغيره فيمن غصب من اثنين زيتين أو نحوهما كدرهمين وخططهما بحيث
صارا لا يميزان فيكون المخلوط كالهالك ويملكه الغاصب خلافا لقول البلقيني المعروف عند الشافعية
أنه لا يملك شيئا منه ولا يكون كالهالك نعم صرح جمع بأنه وإن ملكه لا يتصرف فيه إلا بعد إفاء
صاحبه حقه وصرح الشيخان في الصيد والذبائح بأنه لو اختلط نحو زيتين لملكين بانصباب ونحوه
كصب بهيمة أو برضام لملكهما كان مشتركا بينهما لعدم التعدي اه فكذا يقال بنظيره هنا إذا لم
يتعد الناظر بالمخلوط كما مر وفي صورة الاختلاط بغير تعد يجبر صاحب الاردا على الاخذ من عين
المخلوط لأن بعضه عين حقه وبعضه خير منه بخلاف صاحب الاجود فانه لا يجبر على الاخذ ولا البدل
من المخلوط بل يباع المختلط ويتسم الثمن بينهما بنسبة القيمة ولا يجوز قسمة عين المتفاضلين على نسبة
القيمة للمتفاضل في الكيل ونحوه ويأتي في الخلط بغير الجنس كالزيت بالشيرج ما تقرر في خلط
أو اختلاط نحو الزيتين من أنه يصير كالهالك ومن أن المتعدي بالخلط يملكها ومن أنه يكون مشتركا
في صورة الاختلاط بلا تعد وهنا يجوز الاتفاق على المفاضلة في القسمة لأن التفاضل جائز مع
اختلاف الجنس والله سبحانه أعلم (وسئل) نفع الله ببركاته عن شاة مذبوحة وجدت في محلة
المسلمين ببلد كفار وثنية وليس فيهم مجوس ولا يهودى ولا نصراني فهل يحل أكل تلك الشاة
المذبوحة التي وجدت في تلك المحلة أم لا (فأجاب) بأنه حيث كان يملك فيه من يحل ذبحه كالمسلم أو

الوضوء المسنون في الصور
المذكورة بنية معتبرة فيه
فان كان محدثا كالجنب
توضأ عند إرادته أكله
أو شربه أو نومه أو جماعه
والخائض أو النفساء
تتوضأ بعد انقطاع دمها
لنومها أو أكلها أو شربها
تتوضأ به رفع الحدث أو
الوضوء أو نحوه مما يرتفع
به الحدث بدليل قهراً لم
الحكمة في الوضوء
المذكور تخفيف الحدث
أه فاقضى أنه رفع الحدث
عن أعضائه فلو نوى به
الوضوء لقراءة القرآن
أو للسعي أو للوقوف
بعرفة أو زيارة قبره عليه السلام
أو نحوه لم يصح فلا تحصل
به السنة لما ذكر في السؤال
وإن لم يكن محدثاً على
الراجح كالوضوء بعد
القصد أو الحجامه أو التي
أو حمل الميت أو مسه أو
أكل لحم الجوز كفته بنية
الوضوء أو نحوه أو بنية
الوضوء لذلك إذ الخروج
من الخلاف يحصل بكل
منها وما نسب لافئاني
في السؤال لم أره فيما علقته
من الفتاوى وعلى تقديره
فمحلّه في القسم الثاني
(سئل) عن محل بنية
الاغتراف بعد غسل الوجه
الفسلة الأولى أم بعد
الثانية (فأجاب) بأنه لا بد
من نيته بعد الفسلة الأولى
لدخول وقت غسل اليدين

يهودي أو نصراني ومن لا يحل ذبحه كمنجوسي أو وثني أو مرتد أو متولد بين من يحل ذبحه ومن لا يحل ذبحه
وروى بتلك البلاد شياء مذبوحة مثلاً وشك هل ذبحها من يحل ذبحه لم تحل للشك في الذبح المبيح والاصل
عدمه نعم بحث بعض المتأخرين أن من يحل ذبحه لو كان أغلب في تلك البلد كان أكلها مسليماً أو
كتائين حلت تلك الشياء المذبوحة مثلاً والعبارة في ذلك بالبلد دون المحلة منها حتى لو كان في بلده محلة كل
أهلها مسلمون وبقيّة محالها كفار أو كفار ومسلمون ومن لا يحل ذبحه أكله حرمته تلك الشاة وإن
وجدت في محلة من البلد وليس بتلك المحلة كافر لأن العبارة ليس بالمحلة وحدها بل بجميع البلد والاصل
أن المدار على الشك بحيث شك في ذابيح تلك الشاة ومن لا يحل ذبحه أكثر حرمة وإلا فلا والله أعلم
(وسئل) نفع الله به عن أرض بعضها صدقة على جهة أو معين وباقيها ملك لطائفة وجهل كم قدر الصدقة
من الأرض أيجوز التحري هنا ولا فان قلتم نعم فتحري فلم يظهر له شيء ما حكمه وكذلك نخلة على جهة أو
معين في نخلات مملوكة (فأجاب) بقوله يجوز التحري في ذلك كله كما صرحوا بما يعي ذلك وغيره في باب
الاجتهاد وقد بسطت الكلام على هذه المسئلة في أجوبة أسئلة الفقيه الامام عثمان ويوافق ذلك قولهم
في باب الصيد والذبائح لو اختلط حمامه بحمام غيره ولم يميزا فله أخذ قدر ملكه بالاجتهاد والورع
لا يخفى ويؤخذ من ذلك أنه إذا تحرى ولم يظهر له شيء يلزمه أن لا يأخذ إلا ما غلب على ظنه أنه صدقة وما شك
فيه لا يجوز له أخذ شيء منه هذا إن كان كل من البعض الصدقة والبعض الملك مفزاً عن الآخر
قبل الاشتباه فان كان بعض الأرض صدقة ومشاعاً وبعضها ملكاً ومشاعاً وانهم فيجوز الاجتهاد
أيضاً وله أخذ ما ظنه حقاً أخذاً من قول الغزالي وغيره لو اختلط درهم أو درهمين حرام بدرهمه أو دهنه
مثلاً فله إفراز غير ملكه وصرفه لجهة استحقاقه والتصرف في الباقي وجرى عليه الشيخان واعترض
بان الشريك لا يستقل بالقسمة فليرفعه إلى القاضي ليقاسمه عن المالك إذا تعذر معرفته أو حضوره
فالحاق الرافعي له باختلاط الحمامين كأنه أراد في طريق التصرف أه ويجب بأن الوجه بقاء
كلام الرافعي على ظاهره من أن له ذلك وإن كان الملك حاضراً وإنما جاز له الاستقلال بالقسمة
هنا على خلاف القاعدة للضرورة إذ لو كلفناه دفع للقاضي احتاج إلى اثبات ملكه والاختلاط
مع ما في الرفع من المشقة والكلفة فلذلك ساغ له الاستقلال بالقسمة فيما ذكر كما جاز للدائن الظفر
بمال مدينه وإن لم يتعد ويجرى نظير هذا في صورتنا فيما يظهر فله الاستقلال بأخذ جزء من
الأرض مثلاً بقدر حصه حقه ظناً ولا يلزمه الرفع للقاضي للضرورة قال البغوي ولو اختلط حمامه
بحمامة فله أكله بعد الاجتهاد فيه إلا واحدة وصححه في المجموع كما لو اختلط ثمر غيره بثمره وحكى
الرويان أنه ليس له أن يأكل واحدة حتى يصلح ذلك الغير أو يقاسمه ولناظر الصدقة والمالك
القسمة بالرضا إن رأى الناظر المصلحة في القسمة أخذاً من قولهم في اختلاط الحمام للمالكين ذلك
مع الجهل للضرورة وإنما اشترطت في الناظر ما ذكرته لأنه متصرف عن الغير فلزم أن لا يتصرف
له إلا بالمصلحة كما هو شأن كل متصرف عن غيره والله سبحانه أعلم (وسئل) نفع الله به بما لفظه هل
غلبة الظن تخالف مجرد الظن إذ هو الطرف الراجح (فأجاب) بقوله جرى ابن الرفعة على اتحادهما
حيث قال في قول الغزالي في القذف وغلب على ظنه زناهما استعمل هو وغيره الظن هنا في مطلق الزرد
من غير نظر إلى الراجح منه وهو اصطلاح المتزمنين إذ جعل غلبة الظن هي المؤثرة ولو استعمله
بحسب اصطلاح المتأخرين لم يحتج إلى تقييده بالغلبة لأن أول الدرجات تكفي فيه لإدخالها بعدهما
واعترض بأن في كفايته هنا بمجرد الرجحان نظراً بل ظاهر كلام الغزالي خلافه وأنه يعتبر أمراً
زائداً على مجرد الرجحان وكذا فهمه صاحب الامام محمد بن يحيى عنه فقال إذا علم زناها يقيناً أو

غلب على ظنه قريبا من العلم وقول الرافعي في كتبه أو ظنه ظنا مؤكدا يشير لذلك واعتبارهم لجواز القذف الطرف المذكور دال على أنه لا يكفي مطلق الظن بل ظن خاص غالب وهو ينشأ عن الطرف المذكور وهو أمر رائد على مجرد الرجحان اه قال الأذرعى وهو حسن بالغ (وسئل) رضى الله عنه قولهم في باب الآنية لتخير الأعمى قلد بصيرا فان فقد البصير تيمم الأعمى ما ضابط الفقد هنا هل يضبط بما قالوه في التيمم في فقد الماء أو غير ذلك وما هو (فأجاب) بقوله ان الذى يتجه في ذلك ان المراد بالفقد فيه وفي نظائره كالوقت والقبلة عدم وجود مخبره حالة التحير فلا يكلف طلبه ويفرق بينه وبين ما قالوه في الماء بان الغالب في طلب الماء انه يحصله كما صرحوا به فرقا بين توهم الماء وتوهم البرء وليس الغالب في طلب المقلد تحصيله بالوصف المقصود لانه بفرض وجوده قد يتحير أيضا فلم يكن على ثقة من حصول مقصوده بالطلب فلم يلزمه واكتفى في تيممه بمجرد عدم وجوده حالة التحير نعم ينبغي أنه لو وجد انسانا حيث سأل هل يجب سؤاله احتياطا أو لا يجب لانه قد يتحير أيضا كل محتال ويتجه ترجيح الاول حيث لا مشقة والله أعلم بالصواب فان قلت لم يثر خر إلى أن يضيق الوقت لعله يجد من يقلده قلت في صبره لذلك مشقة بل وخشية فوات بطرو موت أو نحوه فلم يكلفه ومن ثم كان بحث من بحث في البصير المتحير وفاقد الطهورين ونحوهما الصبر إلى ضيق الوقت ضعيفا كما بينته في شرح العباب وغيره فان قلت البرء فعل الله فكيف قيل بوجوب طلبه أو بعدم وجوبه أى بل بنديه خروجا من الخلاف قلت المراد بطلب البرء الكشيف عنه هل وجد أم لا وهذا لا ينافي كونه فعل الله على أن الفعل هو إيجاد البرء لاهويل هو أثره وكذلك وجود الماء فإيجاده فعل الله ووجوده أثر فعله فكما قالوا فيه بالطلب اثباتا ونفياف كذلك قالوا في البرء

(باب الاستنجاء)

(وسئل) رضى الله عنه عن كراهة البول تحت للشجر المثمر هل تختص بما إذا كان الغالب أن الماء لا يقع على مكانها قبل الثمرة أم لا (فأجاب) فسح الله في مدته بأن الجواب عنه قد ذكرت في شرحي للإرشاد ومختصره ما يصرح به حيث قلت ويكره قضاء الحاجة تحت شجر من شأنه أنه يثمر ولو مباحا وإن كان في غيرة وقت الثمرة صيانة لها عن التلويث عند الوقوع فتعافا النفس ومنه يؤخذ أيضا أنه لو كان يأتي تحتها ما يزيل ذلك قبل الثمرة فلا كراهة وبه صرح الاسنوى بحثا فقال وينبغي أن لا يكره تحت شجرة تسقى قبل طلوع الثمرة اه ووجه حصول الامن من التلويث حيثئذ كما تقرر ويكفي في حصوله اطراد العادة بذلك فاستبعاد بعضهم له بأنه قد يكون في جهة لا يحصل السقي منها أو بطر وما يمنع وصول الماء لموضع البول ليس في محله اذ الصورة أنه يغلب عادة مجيء الماء إلى محل البول فيطهره وإنما لم يحرم لان التنجيس غير متيقن وبحث الرافعي ان كراهة البول أشد لانه قد يحف وقد يخفى فلا يحتز عنه بخلاف الغائط اه حاصل ما ذكرته في هذا المحل عن الشرحين المذكورين وبه يتضح الجواب عما في السؤال ثم تعاليل الرافعي كون كراهة البول أشد بما ذكر قد ينازع فيه ويقال بل كراهة الغائط أشد لان العياقة فيه أشد ألا ترى أن كثيرا من النفوس لا تناف أكل الذى غسل ما عليه من البول وتكره أكل ما تلوث بالغائط وان غسل وأمعن في غسله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته بما صورته قولهم إذا هبت ريح عن يمين القبلة أو شمالها جاز محاذاتها مشكلا فان محاذاة القبلة حرام ومحاذاة الريح مكروهة ولو في حال هبوبها كما في المجموع وعبارته يكره استئبال الريح بالبول فكيف جاز ارتكاب الحرام لاجتناب ما هو مكروه (فأجاب) بقوله انما جاز الاستئبال حيثئذ لان عدمه يعود إلى ضرر يلحق المكلف وهو عود الرشاش عاياه المنجس لانه أو ثوبه فسقط الاشكال المذكور وقول المجموع ما ذكر في السؤال يحمل على ما إذا لم يغلب على ظنه عود رشاش ينجسه والاحرم

كما هو ظاهر ((وسئل)) رضى الله عنه عن كشف العورة عند قضاء الحاجة أو الاستنجاء بحضرة الناس هل يحرم أولا كما زعمه بعض المدرسين وقوله يؤيده قولهم الاستئثار أدب ويحصل ولو بارخاء الذيل ولأنه قد يحتاج لذلك لتجسّماء البيوت بما تلقىه الفيران في حيضاتها منع قلة ماؤها ولأنه يبعد من الناس النظر إلى عورة المستنجى كاشف العورته بل كلهم يفضون عنه وعلى تقدير النظر إليه فالحرمة عليهم لأعليه فما الحكم في ذلك أبسطوه مع دليله (فأجاب) بقوله نعم يحرم كشف العورة بحضرة الناس لقضاء الحاجة والاستنجاء وغيرهما كما صرح به النووي في شرح مسلم في جواز الاغتسال عريانا في الخلوة وعبارته يجوز كشف العورة في موضع الحاجة في الخلوة وذلك كحالة الاغتسال وحالة البول وحال مباشرة الزوجة ونحو ذلك فهذا كله جائز فيه التكشف في الخلوة وأما بحضرة الناس فيحرم كشف العورة في كل ذلك اه فأمّل قوله في كل ذلك تجده صريحا في المدعى وأبغ راداعلى من زعم أباحه ذلك ويؤيده اطلاقهم تحريم كشف العورة بحضرة الناس وجوب سترها ولو أخرج الصلاة ولم يستثوا من ذلك الا الكشف في الخلوة لحاجة والاستئثار معيار العموم فتج من ذلك أن كلامهم صريح فيما ذكره في شرح مسلم فلا يقال انه من تفرداته وأما عدم الستر من الأدب المستحب لفاضى الحاجة فرأى به الستر في الخلوة كما دل عليه ما مر من كلام النووي والأصحاب فاذا قضى الحاجة خاليا بالصحرى ونحوها سن له الستر بشرطه من الارتفاع والقرب وهذا هو الذى يكفى فيه إرخاء الذيل وما يصرح بأن ذلك هو مرادهم تعليلهم النذب بقولهم لئلا يمر به أحد فيرى عورته أما من بحضرة الناس في نحو الصحراء فيتملق به أدبان الأبعاد والاستئثار بحملته عن الاعين واتخاذ السترة إذا صار مستترا عن الاعين لئلا يمر به أحد فيرى عورته وذلك لما صرح عنه صلى الله عليه وسلم من طرق انه كان اذا اراد قضاء الحاجة انطلق حتى لا يره أحد ولو قوله صلى الله عليه وسلم ومن أتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا أن يجمع كتيب رمل فليستتر به وأدب الستر في حق قاضى الحاجة في البنيان أن يستتر بحملته في بناء مسقف أو نحوه وأما ستر العورة بحضرة الناس فهو باق على حكمه من الوجوب ولما كان ذلك في الظهور بحيث لا يتوهم أحد سواه لم يضر حوا بالتنبية عليه في باب الاستطابة اكتفاء باطلاقهم وجوب ستر العورة ونقاهم الاجماع عليه ان اختلفوا في قدرها وقد ظهر بما تقرر أن حصول الغرض من الستر بارخاء الذيل لا ينافى وجوبه بحضرة الناس لانه حيثئذ ليس ادبا بل هو بما يتأدى به واجب الستر فلا يؤيد زعم من ذكر في السؤال وزعمه الاحتياج لذلك بما ذكر باطل فان الزركشى صرح بأن ما تلقىه الفيران في حيض البيوت القليلة الماء من الغائط يعفى عنه أى ان لم يتغير كما هو ظاهر فان قلت هذا ظاهر ان تحقق لقاء الفيران له قلت هو الظاهر ولا نظر لاحتمال خلافه لبعده صدور ذلك من عاقل وزعمه أن يبعد من الناس النظر إليه زعم باطل أيضا فلا يلتفت اليه نعم ان كان هناك من يثق منه بعد النظر إليه جاز التكشف للاستنجاء ونحوه بحضرة وكذا إذا لم يكن هناك الا زوجته وأمه التي يحل له وطؤها وزعمه أنه إذا كشف عورته كانت الحرمة عليهم لأعليه باطل أيضا بل الحرمة عليه أيضا لأنه متسبب في الحرام ومعين عليه فان قلت قد لا يوجد في حيض البيوت ماء ويضيق الوقت أو يخشى فرات الجمعة لو لم يستنج الا مع كشف العورة فهل يباح له حينئذ الاستنجاء مع كشفها للضرورة قلت يحتمل الجواز حينئذ حيث لم يتيسر له ماء في غير هذا المحل ولا حرج بجزء في الاستنجاء للضرورة ويحتمل أنه صلى على حاله لحرمة الوقت ويعيد فان قلت هذان الاحتمالان هل هما في الجواز او الوجوب قلت يحتمل اختصاصهما بالجواز وأن ذلك لا يجب عليه قطعا لأن في تكليفه كشف عورته بحضرة الناس مشقة وخم مروءة لا يطاق تحملها لاسيما ان كانت له وجادة أو مرتبة تأتي ذلك ويحتمل جريانها في الوجوب أيضا لان هذا كشف للضرورة ومع الضرورة لا ينبغى ذلك والذي ينقدح الآن أن ذلك لا يجب لذكرته وان

الوضوء في طهارة عضو من أعضائه (سئل) هل تكفى دائماً الحدث نيته الطهارة للصلاة ونحوها أم لا (فأجاب) بأنه تكفيه نيته المذكورة وما في معناها (سئل) عما لو توضأ مرة ثم مرة ثم مرة هل تحصل له فضيله الثلاث كما قاله الرويان والفوراني وغيرهما أولا تحصل له كما قاله الجويني واقتصر على نقله عنه في المجموع وأقضى به البارزى (فأجاب) بأن الاصح عدم حصول فضيلة الثلاث بالوضوءات المذكورة (سئل) عما لو خلق له وجهان أحدهما من ورثته وخلفه والآخر من أمامه وقدامه فهل يكلف تطهيرهما معا في كل وضوء وتيمم إذا وجب ذلك (فأجاب) بأنه يجب عليه تطهير وجهه وهو ما كان أمامه من جهة قلبه لان المواجهة المأخوذة منها الوجه انما تقع به وأماما كان من ورثته من جهة دبره فلا يطلب منه تطهيره لانه ليس من أعضاء الوضوء ولا التيمم وقد قالوا لو نبتت له يد زائدة أو رجل زائدة في غير محل الفرض ولا محاذية لم يجب غسل شيء منها وان نبتت بمحل التحجيل المطلوب تطهيره فيؤخذ منه عدم وجوب تطهير الوجه المذكور

الجواز محتمل (وسئل) رضى الله عنه كيف قولهم يكره لقاضى الحاجة محاذاة بيت المقدس مع أن القبلة إنما كانت صخرته لاهو (وأجاب) بقوله ظاهر الأحاديث أن القبلة هي لبيت المقدس وهو المسجد الأقصى وعلى تقدير ثبوت أنها الصخرة فإطلاق اسم بيت المقدس عليها مجاز من إطلاق اسم الكل على البعض (وسئل) فسح الله في مدته هل يجوز غسل الثوب المتنجس بمطعوم (فأجاب) بقوله نعم فقد روى أبو داود بإسناد فيه ضعف عن امرأة من بنى غفاران النبي صلى الله عليه وسلم أردفها على حقيية فاضت غامرها أن تغسل الدم نماء ومالح الحديث قال في المجموع نقلا عن الخطابي المالح مطعوم فقاسه جواز غسل الثوب بالعسل كغسل الأبريسم الذى يفسده الصابون وبالخل إذا عابه حبر ونحوه قال ويجوز على هذا التدلك بالنخالة وغسل الأيدي بدقيق الباقلاء ونحوه بماله قوة الجلاء وحدثونا عن يونس بن عبد الأعلى قال دخلت الحمام فصر فرأيت الشافعى رضى الله عنه يتدلك بالنخالة اه فعلم به جواز استعمال المطلوب في إزالة الأوساخ والنجاسة إذا احتيج اليه وينارق الاستنجاء بأنه أخش بخلاف ما نحن فيه فإن المزيل هو الماء بواسطة فلم يباشر النجاسة كما بشرته في الاستنجاء (وسئل) رضى الله عنه هل يجوز الاستنجاء بكتب المنطق والفلسفة والتوراة والإنجيل وهل يحرم مطالعة هذين والاشتغال بالاولين أو لا القصد بسط ذلك وتحريمه (فأجاب) بقوله من صرح بجواز الاستنجاء بالاولين الاسنوى وغيره وهو في كتب الفاسفة واضح وأما في كتب المنطق فمبنى على ما يأتى عن ابن الصلاح وعلى القول به فشرطه كالاول أن يخلو ذلك الطرس المستنجى به عن أن يكون فيه اسم معظم كما شمله قول السكفاية وغيرها يحرم الاستنجاء بما عليه اسم معظم كاسم الله أو اسم رسوله صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأنبياء أو الملائكة وقول بعض المتأخرين التقييد بذلك بعيد لأنه لم يقع في كلام متقدم ولا متأخر بل كلهم أطلقوا القول بجواز الاستنجاء بذلك وهم فأنهم ذكروا ما قيدنا به قبل ذلك بسطر ونحوه فأى حاجة إلى التقييد به حيث ذكروا صرح بجواز الاستنجاء بالتوراة القاضى حسين وقيدته من بعده بما علم تبدله منها والا فهو كلام الله يجب تعظيمه وواضح بما مر أنه مقيد أيضا بما إذا خلا عن اسم معظم ثم في تبدلها أقوال أحدها أنها كلها بدات فلعل القاضى اعتمد هذا فإطلق ما مر ثانيها بدل أكثرها وأدلتها كثيرة والاول قيل مكابرة إذا الأخبار والآيات كثيرة في أنه بقى منها شئ لم يبدل والثاني بدل أقلها ونصره ابن تيمية رابعها بدل معناها فقط دون لفظها واختاره البخارى في آخر صحيحه قال الزركشى واغتر بهذا بعض المتأخرين في حجه وجوز مطالعتها وهو قول باطل ولا خلاف أنهم حرفوا وبدلوا والاشتغال بالنظر فيها وبكتابتها لا يجوز بالإجماع وقد غضب النبي صلى الله عليه وسلم حين رأى مع عمر صحيفة فيها شئ منها وقال لو كان موسى حيا ما وسه إلا اتباعى ولو لا أنه معصية ما غضب منه اه لكن تعقبه شيخ الاسلام ابن حجر فقال إن ثبت الإجماع فلا كلام وقد قيدته بالاشتغال بكتابتها ونظرها فان أراد من يشتغل بذلك فقط فلا يحصل المطلوب لأنه يفهم الجواز إذا تشاغل بغيره مع أنه أراد مطلقا الاشتغال فهو محل النظر وفي وصفه القول المذكور بالبطالان نظر أيضا فإنه نسب لوهب بن منبه وهو من أعلم الناس بالتوراة قولاً لابن عباس رضى الله عنهما وكان ينبغي له ترك الدفع بالصدر ولا دلالة في قضية عمر إذ قد ينضب من فعل المكروه وخلاف الاولى من لا يلقى به كتطويل معاذ الصبح بالقراءة والذي يظهر أن كراهة ذلك للتنزيه والاولى التفرقة بين الراسخ في الايمان فله النظر بخلاف غيره لاسيما عند الرد على المخالفين وبدل على ذلك نقل الأئمة قديما وحديثا من التوراة والزمامم اليهود بالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم بما يستخرجونه من كتابهم ولو لا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه اه وما ذكره واضح فلا يحيد عنه وإن اعتمد السبكي ما ذكره الزركشى وإطال في الانتصار له ونقله عن الأستاذ أبي اسحق الاسفرائينى ثم قال وهذا هو الذى اتفق عليه من أئمة الاسلام والشافعى

بالاولى (سئل) عن توضأ ليصلى به بمكان نجس لا يعفى عنه هل يصح وضوءه أم لا (فأجاب) بأنه لا يصح وضوءه (سئل) عن قطع وضوءه من غير ضرورة هل يثاب على ما فعله أم لا (فأجاب) بأنه لا يثاب على ما مضى من وضوءه إذا قطعه بعذر (سئل) عن الوضوء هل هو من خصائص هذه الأمة أم شاركتها الأمم التى قبلها وإذا لم يكن يثاب على ما فعله من الخصائص فهل كانوا يتوضئون كوضوئنا أم لا وما معنى قوله صلى الله عليه وسلم إن أمتى يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء (فأجاب) بأنه قد ذهب الحليمى إلى أن الوضوء من خصائص هذه الأمة والأصح أنه ليس من خصوصياتنا وإنما الذى تختص به الغرة والتحصيل فى الآخرة فقد ثبت فى الصحيح فى قصة سارة مع الملك الذى أعطاهما جراً من سارة لهما الملك بالدنو منها قامت تتوضأ وتصلى وفى قصة جريج الراهب أنه قام فتوضأ وصلّى ثم كلم الغلام فعلم أن الذى اختصمت به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل لأصل الوضوء وقد صرح بذلك فى رواية مسلم عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ

قال ان لكم سبياً ليست
لاحد غيركم وله من حديث
حذيفة نحره وللطحوى
لا يأتى احد من الامم كذلك
وسبياً بكسر السين المهملة
واسكان الياء علامة وقد
توضأ رسول الله ﷺ
ثلاثاً ثلاثاً ثم قال هذا
وضوئى ووضوء الانبياء
من قبلى والاصل مشاركة
الامم لا نبياهم فى أحكام
العبادات وغيرها والاصل
عدم الخصوصية وان كان
الحديث ضعيفاً ومعنى
كونهم غر المحجلين من آثار
الوضوء أن النور يكون
فى وجوههم وأيديهم
وأرجلهم وانما قال من
آثار الوضوء لان الغرة
والتحجيل نشأ عن الفعل
بالماء (سئل) عن المتوضئ
اذا اراد قراءة القرآن أو
حضور درس علم أو نحو
ذلك هل يستحب له تجديد
الوضوء أو لا (فأجاب) بأنه
لا يستحب له تجديده
(سئل) هل يكمل المتوضئ
بالمسح على الدمامة العاصى
بلبسها (فأجاب) بأنه لا يكمل
بالمسح عليها (سئل) عن
شخص توضأ الأرجلية ثم
سقط فى ماء نهر أو غيره هل
يرتفع حدتها وان لم يكن
ذاكر اللبنة (فأجاب) بأنه ان
كان ذاكر اللبنة حال سقوطه
فى الماء ارتفع حدث رجليه

وأصحابه كلهم متفقون على ذلك ثم قال بعد كلام طويل وبعض الناس يعتقد أن نظره فى ذلك فضيلة
وهو عين النقصان وقال قبل ذلك احتجاجاً على وجوب اعدامها اذا دخلت تحت أيدينا انها جمعت شيئاً من
كلام باطل قطعاً وقد اختلف بالميل من غير تمييز فوجب اعدام الجميع ولا يتوقف فى هذا الاجاهل اه
فليحمل ما ذكره هو الزركشى وغيرهما على غير متمكن أو متمكن لم يقصد بالنظر فيها مصلحة دينية أما
متمكن قصد ذلك فلا وجه لئنه ويأتى ما ذكر فيها فى الانجيل وأما الاشتغال بالفلسفة والمنطق فقد أفتى
بتحريمه ابن الصلاح وشنع على المشتغل بهما وأطال فى ذلك وفى أنه يجب على الامام اخراج أهلها من
مدارس الاسلام وسجنهم وكفاية شرهم قال وان زعم أحدكم انه غير متمكن لعقائدهم فان حاله يكذبه
واما استعمالات الاصطلاحات المنطقية فى الاحكام الشرعية فمن المنكرات المستشعة وليس بها افتقار
الى المنطق أصلاً وما يزعى المنطقى للمنطق من الحد والبرهان فمما وقع قد أغنى الله عنها كل صحيح الذهن
لا سيما من خدم نظريات العلوم الشرعية هذا حاصل شيء من كلامه وما ذكره فى الفلسفة صحيح ومن ثم قال
الأذرى وما ذكرته من تحريمها هو الصحيح أو الصواب وقد بين ذلك الشيخ ابن الصلاح فى فتاويه
ونصوص الشافعى رضى الله عنه ناصة على تقييح تعاطيه ونقل عنه التعزير على ذلك اه وأما ما ذكره
فى المنطق فمعارض بقول الغزالى فى مقدمة المنطق فى أول المستصفى هذه مقدمة العلوم كلها ومن لا يحيط
بها فلا ثقة له بمعلومه أصلاً وقول فى المنطق من الضلال وأما المنطقيات فلا تعلق شىء منها فى الدين فبقول
اثباتا بل هو نظر فى طرق الأدلة والمقاييس وشروط مقدمة البرهان وكيفية تركيبها وشروط الحد الصحيح
وكيفية ترتيبها وان العلم إما تصور وسبيل معرفته الحد وإما تصديق وسبيل معرفته البرهان وليس
فى هذا ما ينبغى أن ينكر فانه من قبيل ما يمتسك به المتكلمون وأهل النظر فى الأدلة وانما يفارقونهم فى
العبارات والاصطلاحات وبزيادة الاستقصاء فى التفريعات والتشعيات ومثال كلامهم فيه اذا ثبت ان
كل انسان حيوان ازم منه أن بعض الحيوان انسان وان كل من ثبت انه انسان ثبت أنه حيوان
ويعبرون عن هذا بان الموجبة الكلية تستلزم مرجبة جزئية وهذا حق لاشك فيه فكيف ينبغى أن يبيحد
وينكر على انه لا تعلق له بمهمات الدين ثم متى أنكر مثل هذا ازم منه عند أهل المنطق سوء الاعتقاد فى
عقل المنكر بل فى دينه الذى يزعم أن فيه ابطالاً مثل هذا انتهى فتأمل تأملاً خالياً عن التعصب بتجده ورحمه
الله قد أوضح المحجة وأقام الحجة انه ليس فيه شىء مما ينكر ولا ما يجر الى ما ينكر وعلى أنه ينفع فى العلوم
الشرعية كاصول الدين والفقه وقد أطلق الفقهاء ان ما ينفع فى العلوم الشرعية محترم يحرم الاستئجار به
ويجب تعلمه وتعليمه على الكفاية كالمطبخ والنحو والحساب والعروض ثم قال بعضهم كالاسنوى بعد ذلك
بسطرين ان المنطق غير محترم فعلينا أن مراده المنطق الذى لا ينفع فى العلوم الشرعية أو الذى يعود منه
ضرر على الدين وهذا نوع من منطق الفلاسفة الأول يبحثون فيه عن نحو ما ذكره الغزالى ثم يدرجون
فيه البحث عن حال الموجودات وكيفية تراكيبها ومفاهيمها واعراضها وغير ذلك مما يخالفون فيه علماء
الاسلام حتى انتصروا لهم وردوا جميع مقالاتهم القطيعة الشنيعة فمثل هذا الفن من المنطق هو الذى
يحرم الاشتغال به وعليه يحمل كلام ابن الصلاح ويدل لذلك قوله فيما مرعته كفاية شرهم وقوله وان
زعم أحدكم أنه غير متمكن لعقائدهم فان حاله يكذبه فعلينا أن كلامه فى منطق له شروله أهل يعتقدون
خلاف عقائد المسلمين وهو الترع الذى ذكرته لا غير وأما المنطق المتعارف الآن بين أيدي أكبر علماء
أهل السنة فليس فيه شىء مما ينكر ولا شىء من عقائد المتفلسفين بل هو علم نظرى يحتاج الى زيادة رياضة
وتأمل يستعان به على التحرر عن الخطأ فى الفكر ما أمكن فمعاذ الله ان ينكر ذلك ابن الصلاح ولا
ادون منه وانما وقع التشنيع عليه من جماعة من المتأخرين لانهم جهلوه فعادوه كما قيل من جهل شياً
عاداه وكفى به نافعاً فى الدين أنه لا يمكن ان يرد شبهة من شبه الفلاسفة وغيرهم من الفرق الا بمراعاة

ومراعاة قواعده وكفى الجاهل به أنه لا يقدر على التفوه مع الفلسفي وغيره العارف به بنيت شفة بل يصير نحو الفلسفي يلحن بحجته وذلك الجاهل به وإن كان من العلماء الا كابر ساكتا لا يحير جوابا ولقد أحسن القراني من أئمة المالكية وأجاد حيث جعله شرطا من شرائط الاجتهاد وأن المجتهد متى جهله سلب عنه اسم الاجتهاد فقال في بحث شروط الاجتهاد يشترط معرفة شرائط الحد والبرهان على الاطلاق فمن عرفهما استضاء بهما لان الحدود هي التي تضبط الحقائق التصورية فمن علم ضابط شيء استضاء به فأى محل وجده ينطبق عليه علم انه تلك الحقيقة ومالا فلا وهو معنى قول بعض الفضلاء إذا اختلفتم في الحقائق فحكموا بالحدود والمجتهد يحتاج في كل حكم لذلك لان الذي يجتهد فيه ان كان حقيقة بسيطة فلا يضبطها الا بالحد وان كان تصديقا ببعض الامور الشرعية فكل تصديق مقتبر لتصويرين فيحتاج في معرفتهما لضابطهما فهو محتاج للحد كيف اتجه في اجتهاده وشرائطه معلومة في علم المنطق وهو وجوب الاطراد والانعكاس وأن لا يحد بالاخفى ولا بالمساوي في الخفاء ولا بما لا يعرف بالحدود الا بعد معرفته وان لا يأتي باللفظ المجمل ولا بالمجاز البعيد وأن يقدم الاعم على الاخص وأما شرائط البرهان فيحتاج اليها لان المجتهد لا بد له من دليل بدله على الحكم قطعي أو ظني وكل دليل فله شروط محررة في علم المنطق من أخطاء شرطانها فسد عليه الدليل وهو يعقده صحيحا وتلك الشروط تختلف بحسب موارد الأدلة وضروب الاشكال القياسية وبسط ذلك علم المنطق فيكون المنطق شرطا في منصب الاجتهاد فلا يمكن حينئذ أن يقال الاشتغال به منهي عنه أو أن العلماء المتقدمين كالشافعي ومالك لم يكونوا عالمين به فان ذلك يقدر في حصول منصب الاجتهاد لهم نعم هذه العبارات الخاصة والاصطلاحات المعينة في زماننا لا يشترط معرفتها بل معرفة معانيها فقط اه فتأمل هذا الكلام الجليل من هذا الامام الجليل تجده قد أشفى العي وأزال الغي وناهيك بالسبكي جلالة حيث قال ينبغي أن يقدم على الاشتغال به الاشتغال بالكتاب والسنة والفقه حتى يتروى منها ويرسخ في ذهنه الاعتمادات الصحيحة ويعلم من نفسه صحة الذهن بحيث لا تروج عنده الشبهة على الدليل فاذا وجد شيئا ناصحا دينيا حسن العقيدة جازله الاشتغال بالمنطق وينفع به ويعينه على العلوم الاسلامية وهو من أحسن العلوم وأنزهها في كل بحث ومن قال انه كفر أو حرام فهو جاهل فانه علم عقل محض كالحساب غير أن الحساب لا يجر إلى فساد وليس مقدمة لعلم آخر فيه مفسدة والمنطق من اقترع عليه ولم تصبه سابقة صحيحة خشى عليه التزندق أو التخلل باعتقاد فلسفي من حيث يشعر أو لا يشعر قال وفصل القول فيه انه كالسيف يجاهد به شخص في سبيل الله ويقطع به آخر الطريق انتهى بتأمله تجده نصا فيما قدمته من ان المنطق قسمان قسم منه لا يخشى على المشتغل به شيء بما ذكره والقسم الآخر هو المدرج فيه كثير من العقائد الفلسفية لا يجوز الخوض فيه الا لمن أتقن ما ذكره ووجد شيئا بالصفة التي ذكرها فهذا يجوز له الاشتغال حتى بهذا القسم لانه يؤمن عليه إذا وجدت فيه هذه الشروط الميل إلى ما فيه من الشبه الفاسدة ولقد اشتغل بهذا القسم كثير من فحول الاسلام حتى أحكموه وتمكنوا به من تمام الرد على الفلاسفة وتزيف مقالاتهم الباطلة وتامل تجيبله لمن قال انه حرام يعرض بذلك لابن الصلاح لكن إذا حل كلام ابن الصلاح على ما قدمته اتجه على انه بان لك من كلام السبكي انه يجوز الاشتغال بهذا النوع أيضا بشرطه السابق (وسئل) رضى الله عنه هل يحرم اخراج النجس لليلة كالقيء والفصد أو هو خاص بالبول والغائط (فأجاب) بقوله هو خاص بالبول والغائط فشرط عدم السائر الشرعي في غير المكان المعد لقضاء الحاجة وأما الفصد والقيء ونحوهما لليلة فلا حرمة فيها لان استقذارها ليس كاستقذار البول والغائط ومن ثم أباحوا القصد في المسجد في اناء إذا أمن تلويثه ولم يبيعوا البول فيه في اناء وان أمن تلويثه وعلوه بأن البول أقدر ولذا عفى عن قليل الدم وكثيره في صور ولم يعف عن شيء من البول والغائط أولى منه بذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

والافلا (وسئل) عن محل السواك في الوضوء هل هو قبل النية وغسل الكفين أو بينهما وبين المضمضة (فأجاب) بأنه أول ما يبدأ بالسواك قبل التسمية وغيرها كما صرح به جماعة منهم الفقهاء في محاسن الشريعة والماوردي في الاقناع والغزالي في الوسيط وصاحب البيان ومال اليه الاذرعى واليه يشير الحديث والنص اه ولا يخالف هذا قول النووي في مناهجه والتسمية أوله لأن السواك ليس من الوضوء نفسه وان كان من سننه (وسئل) عن قول المناهج واطالة غرته وتجيبله أن الغرة والتجيبل غسل الجزء الزائد على الوجه واليدين والرجلين اتم غسلهما فهو واجب كغيره فيكون المراد بالواجب في قول الشيخ جلال الدين وغيره هي غسل ما زاد على الواجب أصالة ولا يمنع من ذلك إعادة الضمير في عبارته مؤثرا فيتوهم منها أن المراد به الاطالة فيفسد المعنى حينئذ بل المراد الغرة كما تقرروا غلبت على غيرها لشرف متعلقها على غيرها وإذا تقرر أن الغرة والتجيبل هو ما ذكره فيستحب اطالته وغايته في الوجه إلى ربع الرأس وفي اليدين والرجلين إلى النكبة والركبة هل

على عدم وجوب الاستنجاء
هذا القائل محيب في قوله
أولا (فأجاب) بأن كلامه
الغرة والتججيل شامل لمحل
الغسل الواجب والمندوب
ولا يصح غيره لأن معنى
قوله صلى الله عليه وسلم إن
أمتي يدعون يوم القيامة
غرا محجلين من آثار الوضوء
بيض الوجوه واليدين
والرجلين وقول الشيخ
جلال الدين بعد قول
المنهاج اطالة غرته وتججيله
وهي غسل ما فرق الواجب
من الوجه في الاول ومن
اليدين والرجلين في الثاني
تفسير الاطالة التي هي
السنة ولا يصح عوده عن
الغرة والتججيل اذ كان
يقول وهما بضمير التثنية
واشموها لمحل الغسل
الواجب فلا يصح الحكم
عليه بانه سنة

هـ (كتاب مسح الحنفين)
(سئل) عفا الله عنه عما
لولبس المحرم الحنف هل
يستطيع المسح عليه كالمغصوب
أم لا (فأجاب) بأنه لا يستطيع
المسح عليه كما جزم به
بعضهم وان صرح بعضهم
بطرده الوجين والفرق
بينه وبين المغصوب ونحوه
ان المحرم منهي عن
اللبس من حيث هو لبس
فصار كالخف الذي لا يمكن
متابعة المشي عليه والنهي عن
لبس المغصوب والمسروق
من حيث انه تعدي

بالصواب (وسئل) رضى الله تعالى عنه استدلال الحنفية على عدم وجوب الاستنجاء بحديث أنه صلى
الله عليه وسلم سئل عنه فقال من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج فهل الحديث كذلك أم (فأجاب) بقوله
ليس هذا لفظ الحديث وانما لفظه من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج وهو
حديث حسن كما في شرح المذهب ولا دليل لهم فيه لان الكلام في الاثار لافي أصل الاستنجاء كما
هو واضح (وسئل) نفع الله به عن لمس المرأة ونظرها من وراء حائل كقوب هل يجوز أم لا (فأجاب)
فصح الله في مدته بقوله لمس الأجنبية من وراء حائل ظاهر كلامهم جوازه وليس على اطلاقه بل يتعين حمله
على من لا يحرك شهوة ولا يؤدي لفتنة قطعا أما ما هو كذلك كمس الفرج أو نحوه من وراء حائل
فلا ريب في تحريمه ثم رأيت في شرح المذهب ما يؤيد ذلك وهو قوله المداير في باب النقض على ايقاع الاسم
ولذا نقض مجرد لمس الأجنبية بلا قصد دون معانقتها من وراء حائل رقيق مع انه لانسبة بينهما في القبح
اه فقوله لانسبة بينهما في القبح ظاهر فيما ذكرته من تحريم المس المذکور وهو واضح والله أعلم
(وسئل) رضى الله عنه بما لفظه قال الزركشي في قواعد قوهم يستحب التسمية عند قراءة القرآن يشمل
مالوا ابتداء باثناء سورة وبه صرح في البيان اه فهل كذلك ما اذا ابتداء بأول براءة الخبر كل أمر ذى بال
أم يفرق بينهما (فأجاب) بقوله يسن كما في تبيان النووي رحمه الله وغيره البسملة وان ابتداء من اثناء
السورة نعم اختلفوا في اثناء براءة فقال السخاوى من أئمة القراء لا خلاف في أنه يسن البداءة اثناءها
بالنسميه وفرق بين اثنائها وأولها لكن بما لا يجدي ورد عليه الجعبرى منهم وهو الأوجه إذ المعنى
المنتضى لترك البسملة أولها من كونها نزلت بالسيف وفيها من التسجيل على المنافقين بفضائحهم القبيحة
ما ليس في غيرها موجود في اثنائها فمن ثم لم تشرع التسمية في اثنائها كما في أولها لما تقرر (وسئل)
نفع الله به عن استحباب التكبير من سورة الضحى الى الآخر هل هو مختص بمن يحتم القرآن من أوله
إلى آخره أو عام فيمن ابتداء القراءة منها أو ما قبلها وفيمن ابتداءها بما بعدها وكيف الحكم في ذلك (فأجاب)
بتوله الذى حكاه الزركشي عن الحلبي والسيقي وابن الجزرى في النشر عن طوائف من السلف وجمع من
متأخري الشافعية واطال فيه ان من سن القراءة التكبير في آخر سورة الضحى إلى أن يحتم وهي قراءة
أهل مكة أخذها ابن كبر عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه
ابن خزيمة وروى الحاكم في المستدرک نحوه وصححه قال الحافظ ابن كثير وقول الشافعي رضى الله عنه
ان ترك التكبير فقد تركت سنة من سنن نبيك يقضى تصحيحه لهذا الحديث اه إذا تقرر ذلك علم منه
ان التكبير مقيد بقراءة تلك السور سواء أقرأ قبلها شيئا أم لا وأنه لو ابتداء من بعضها كبر عقب ايقاروه
منها واقتضى اطلاقهم أيضا انه لا فرق بين القراءة بقراءة ابن كثير وغيرها فقول سليم الرازى يكبر
القارئ بها لعله لكونه الراوى لذلك كما مر (وسئل) نفع الله به هل يحرم كتابة القرآن بغير العربية
(فأجاب) بقوله أفتى بعضهم بحرمة ذلك وأطال في الاستدلال له لكن بما في دلالاته لما أفتى به
نظر ظاهر

هـ (باب الوضوء)

(وسئل) فسح الله تعالى في مدته عن وجوب الوضوء لكل حدث هل هو من قوله اذا قمتم الى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم الخ أولا لان القاعدة الاصولية أن الامر لا يقتضى التكرار (فأجاب) بقوله نعم هو
من الآية لأن محل القاعدة المذكورة ما اذا تجرد الامر عن الترتب على شرط ووصفة تثبت عليهما
للحكم بدليل خارجي كقول السيد بعدده اسقى ماء أما اذا ترتب على ذلك فانه لا نزاع في التكرار بواسطة
الشرط أو الصفة لوجوب وجود المعلوم حيثما وجدت عليه ومن هذا القليل قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فان الزنا على شرعية للحد والآية المذكورة فان الحدث عند القيام

الى الصلاة سبب شرعى لوجوب الوضوء (وسئل) نفع الله به بما صورته الفم والانف لا يخاو إيمان
 يكونان من الظاهر أو الباطن فان كانا من الظاهر فلم لم يجب غسلهما في الوضوء والغسل ولم يقطر
 اذا ابتلع ريقه منهما وان كانا من الباطن فلم يجب غسلهما اذا تجسا ويطفر الصائم اذا تقايا ووصل
 القيء اليهما ولم يجاوزهما ثم رجع منه شيء للجوف عمدا (فاجاب) بقوله هما من الباطن إلا في مسائل
 النجاسة بالنسبة لوجوب الغسل والافطار ونحوهما والفرق أن النجاسة أغلظ وأفحش فمن ثم وجب
 غسلها حيث سهل وان كانت في محل محكوم عليه أنه من الباطن فجعل بالنسبة لها ظاهرا لسهولة ذلك
 مع فحشها وغلظها (وسئل) رضى الله عنه بما صورته الحدث الذي ينوى المتوضىء رفعه هو المانع من
 نحو الصلاة ومس المصحف وهذا يرفعه التيمم ووضوء الضرورة فكيف يقولون ان هذين لا يرفعان
 الحدث (فأجاب) المراد بالمانع الذي ينويه المتوضىء السليم منع ما ملق من سائر القروض والنوافل
 لان هذا هو المترتب على الحدث وهذا لا يرفعه نحو التيمم وإنما يرفع منعاً خاصاً هو بعض ما صدقات
 الحدث فلم يحسن أن يقال انهما يرفعان الحدث بل شيئاً مما صدقاته فقط (وسئل) رضى الله عنه
 عما لو وقف متوضىء تحت ميزاب وتلقى منه الماء بكفيه مجتمعين بعد غسل وجهه من غيرنية اغتراف
 فهل يحكم على ما يكفيه بالاستعمال أو لا (فأجاب) بقوله نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث الدين
 وكل منهما عضو مستقل هنا وحينئذ فلا يجوز له أن يغسل ساعديه ولا أحدهما إلا أنه اذا غسلهما به فكأنه
 غسل كلاهما كغسلها وماء كف الأخرى وهو مستعمل بالنسبة لغير ساعدها وان غسل به ساعداً
 واحداً فقط فقد غسلها بمائها وماء كف الأخرى ونظيره مالو انغمس جنبان في ماء قليل ونوى قبل تمام
 الانغماس أما اذا نوى الاغتراف فانه لا يرفع حدث الكفين فله أن يغسل به ساعديه أو أحدهما او كالميزاب
 فيما ذكر مالو صب عليه من ابريق ونحوه فان قلت هل يتصور الاستياج الى نية الاغتراف في الوضوء من
 نحو ابريق قلت ان كان يأخذ الماء بيده جميعاً احتاج اليها كما تقرر وان كان يأخذه بيد واحدة لم يحتج
 اليها إلا بالنسبة لحصول سنة ثلثات الوجه بناء على ما قاله الزركشي من وجوب نية الاغتراف بعد الغسلة
 الاولى والا ارتفع حدث اليد لانه اذا لم ينوها بعد غسلته الاولى ارتفع حدث اليد فتفتت سنة التثليث
 في الوجه لتعذر حصوله بعد ارتفاع حدث الكف وكذا يقال بذلك لو كان يغترف من بحر وعياه
 فليغترف بذلك ويقال لنا متوضىء من بحر يحتاج لنية الاغتراف (وسئل) فسبح الله في مدته عما طال من شعر
 منابت الرأس المتصل بالوجه الذى يجب غسله لاجل استيعاب الوجه هل يجب غسله على طوله اذ كل
 شعر وجب غسل منبته وجب غسله أولاً (فأجاب) بقوله الواجب الفدر الذي يتحقق استيعاب الوجه
 بغسله اخذاً من قولهم يجب غسل شيء بما حاذاه فاذا وصل الغسل الى ادنى شيء من منابت جميع
 شعر الرأس المتصل بالوجه فقد تحققت استيعاب الوجه بالغسل وان لم يستوعب ما طال منه هذا هو
 الظاهر من كلامهم (وسئل) رضى الله عنه عن محدث انغمس بنية رفع حدثه هل يرتفع وان لم يمكث أو كان
 منكوساً ما معنى قول جامع المختصرات ثالثها ودونه ورجح وهل يشترط كون الماء كثيراً (فأجاب)
 بقوله نعم يرتفع حدثه عن جميع أعضاء الوضوء وان لم يمكث أو كان منكوساً او الماء قليلاً كما بينته في شرح
 مختصر الروض واما معنى قول النشائي ثالثها ودونه ورجح أى دون امكان حصول ترتيب فعل المتوضىء
 حكماً اذ الترتيب قسمان القسم الاول نوعان أحدهما ترتيب حسي والثاني ترتيب حكيم
 بأن يمكث بعد انغماسه ونيته زهنا يمكثه فيه غسل أعضاء الوضوء حساً او اراده والقسم الثاني ترتيب انغماس
 الاعضاء من غير نظر الى فعله وهذا هو الترتيب التقديرى وتسميته ترتيباً مجازاً وقوله السادس الترتيب
 مراده به النوع الاول من القسم الاول وقوله أو امكانه مراده به النوع الثانى وهو ما رجحه الرافى قوله
 ودونه مراده به القسم الثانى وهو ما رجحه النووى وامكان حصول الترتيب غير امكان تقديره

باستعمال مال الغير (سئل)
 عن غسل مانت الجبيرة
 ثم ادخلها الخف هل يمسح
 عليه ويحمل قولهم لا يمسح
 الخف على الجبيرة على
 المسوحة أم لا لتعليقهم
 منع مسحه بانه ملبوس فوق
 ممسوح فاشبهه العمامة
 (فأجاب) بانه لا يجوز له
 المسح المذكور لما ذكر
 اذ لا شك ان الجبيرة لا
 تكون الا بمسوحة بمعنى
 ان واجبها المسح فشم ذلك
 وضعها على الغسل المذكور
 (سئل) عن قول الشيخ
 زكريا في شرح البهجة
 وقضية ما فرق به القفال
 أن أكل الميتة اذا كان سببه
 الاقامة وهى معصية
 كاقامة العبد المأمور
 بالسفر لا يباح بخلاف
 ما اذا كان سببه اعواز
 الحلال وان كانت الاقامة
 معصية هل هو مسلم وما
 وجهه (فأجاب) بانه مسلم
 ووجهه ان إباحة أكل الميتة
 للضطرر خاصة والرخص
 لا تناط بالمعاصى (سئل)
 عن قولهم في مسح الخف
 والمدة من الحدث فلو نام
 مدة هل تحسب المدة من
 أول النوم أو من آخره
 وهل مثل ذلك مالو تقطع
 الخارج (فأجاب) بانهم
 قد عللوا كون ابتداء المدة
 من الحدث الى انتهائه بان
 وقت المسح الراجع للحدث
 يدخل به فاعتبرت مدته
 منه اذ لا معنى لوقت العبادة

﴿وسئل﴾ فسبح الله في مدته بما لفظه ما يحصل الخلاف في موجب الوضوء والغسل من الجنابة والحيض والنفاس وما فائدة الخلاف في ذلك وقد ذكر كثير لذلك فوائد فهل هي صحيحة كلها واختلف تعبيرهم في حكاية الأوجه في موجب ذلك فما التحقيق في ذلك كله فانه مهم للمحصلين ﴿فاجاب﴾ شكر الله سعيه بقوله الكلام على ذلك يستدعي مزيد بسط وطول ومن ثم صنف فيه بعضهم وحاصل التحقيق في ذلك ان في موجب الوضوء أوجه الأول وعليه العراقيون وغيرهم أن موجب الحدث وجوبا وسعيا ما لم يدخل الوقت ويبقى ما يسعه ويسع الصلاة فقط ودليله أنه لو لم يجب والدرر ان دلائل العلية ومعنى كونه مرجبا مع عدم الاثم بتأخير الوضوء عنه اجماعا وعم جريان الخلاف في العصيان بالموت قبل الوقت من غير وضوء أن سبب الوجوب ينقصد به كما يقال تجب الزكاة بحولان الحول بمعنى انعقاد الوجوب مع توقف الاستقرار فيها على التمكن أو أنه سبب لوجوب الوضوء أو لوجوب ترك نحو صلاة النفل ومس المصحف فهو سبب وجوب واجب مخير قبل الوقت ومعين بعده فان قيل السببية انما تثبت بالجعل وهو مفقود هنا قلنا قوله ^{صلى الله عليه وسلم} انما الماء من الماء مقتض لكون الحدث سببا إذ لا فارق بين الغسل والوضوء وبني الرافعي على هذا الوجه صحة نية الفرضية قبل الوقت وانما لم يكن الخبث موجبا للطهر كالحدث على هذا الوجه لان طهارته من باب التروك وطهارة الحدث من باب الافعال والكلام في اوجب لهذه لآلة الوجه الثاني أن موجب دخول الوقت ويعبر عنه بإرادة القيام للصلاة أي أو نحوها بما يتوقف عليه وبعضهم عبر بالاول وهو أظهر لانه المحقق للوجوب وبعضهم بالثاني وهو أوفق لدليل هذا الوجه وهو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة الآية ومعنى كون الارادة أو دخول الوقت موجبا أنه سبب للوجوب وهو القيام الى الصلاة اذ وجوبها موجب للوضوء فالمحقق لهذا الوجوب هو الوقت أو الارادة فأحدهما سبب للسبب هذا على التعبير عن هذا الوجه بما مر وأما من عبر عنه بنفس القيام الى الصلاة فظاهر لان القيام اليها مرجب بذاته لاسبب للوجوب وعلى هذا الوجه تستشكل نية الفرضية قبل الوقت واجاب الرافعي وتبعه في المجمع بأنه ليس المراد بها ما يلزم الاتيان به والالامتنع وضوء الصبي بهذه النية بل نية الطهر المشروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا ولا يتأني ذلك ان اعتقاد كرن النفل فرضا لا يبطله لان محله في الجاهل لا المعتد للنفلة اذا نوى بالنفل ما يلزمه الاتيان به لانه متلاعب ولا يتأني أيضا وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي لان المراد بها الفرض صورة أو ماهو فرض على المكلف كما يلزمه القيام في الصلاة وان كانت منه نفلا وليس المراد حقيقة الفرضية بل لونها بطلت أخذنا من قولهم لو نوى بالاداء القضاء أو عكسه مریدا لمعناه الشرعي وهو عالم بالحال بطلت صلاته الوجه الثالث ان الموجب الحدث مع القيام الى الصلاة أو أحدهما بشرط الآخر ولا خلاف في المعنى وان عبر بكل معبرون اذ لا فرق بين أن يكون كل جزء علة أو أحدهما علة والآخر شرطاً فيها وجعله في المهمات هذين وجهين متغايرين ليس فيه كبير فائدة ويعبر عن القيام الى الصلاة هنا بدخول الوقت أيضا وهذا الوجه هو الاصح عند الشيخين وغيرهما وفي موجب الغسل من الجنابة هذه الأوجه الثلاثة والصحيح فيه هو الثالث أيضا ان صرح المتولي بأنه لا فائدة فيه وانما انصده بتعيين علة الحكم فمن ذلك نية الفرضية قبل الوقت فعلى الاول يصح مطلقا وعلى الثاني لا يصح الا بتأويل كما مر ومنها اذا أحدث ثم دخل الوقت ثم مات وقتنا يعصى فعلى الاول عصيانه بترك الوضوء من حين الحدث وعلى الثاني من أول الوقت كذا قيل وقد مر الاجماع على عدم عصيانه قبل الوقت ومنها وصفه بالقضاء والاداء فيوصف بهما على الثاني فقط لأن وقته حينئذ وقت الصلاة وهو محدود الطرفين ورد بأنه على الاول أيضا وعلى الثالث يكون وقته محدود الطرفين وفائدة اتصافه بذلك فيما يظهر وجوب التمرض له في النية أولا قياسا على الصلاة وهل يلحق

غير الزمن الذي يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة اه فيؤخذ منه أن ابتداء المدة في النسوم من أوله وفي الحدث المتتابع من آخره وهو ظاهر (سئل) عن شخص عمت العلة أعضاء وضوئه وامتنع من استعمال الماء فتييم عنها ثم لبس الحفين وصلى به فريضة ثم أراد أن يصلى فريضة أخرى فبرئت أعضاء وضوئه الا رجليه فاستعمل الماء فيها فهل يجوز له أن يمسح على الحفين عوضا عن التيمم كما مر في نظره من مسألة الاسنوى أم لا (فاجاب) بأنه لا يجوز له أن يمسح على الحفين لان لبسه مرتب على التيمم وهو لا يستفاد به فريضة ثانية فيغسل أعضاءه السليمة ثم يتييم عن رجليه (كتاب الغسل) (سئل) عمالو وطئت الميتة بعد غسلها هل يعاد أولا (فاجاب) بأنه لا يجب إعادة غسلها ويجب الغسل على واطئها (وسئل) عن قول الفقهاء في باب الغسل أو قدرها من مقطوعها هل المراد الباقي في المصل بدليل قول التحقيق وغيره ويجرى هذا في باقي الأحكام غير الدابة أي من وجوب مهر وغيره واستحلال فان هذا لا يكون الا في المتصل وبدليل أن الذكر المقطوع فيه وجه انه

لا يوجب الغسل وأوجبا

هنا الغسل بالباقي إذا كان

قدر الحشفة أو أعم من

المتصل والمنفصل وهل قاله

أحد من المتقدمين أو لا

وما المعتمد في ذلك

(فأجاب) بأن قول الفقهاء

المدكور شامل لادخال

قدر الحشفة من مقطوعها

من الذكر المتصل والذكر

المنفصل وليس في كلام

المحققين ما يقتضي تخصيصه

بالذكر المتصل فان

الأحكام المذكورة تكون

في المنفصل أيضاً كما أن في

الذكر المقطوع وجها أنه

لا يوجب الغسل كذلك

لأننا وجه أن تغيب قدر

الحشفة من مقطوعها

لا يوجب الغسل وإنما

يوجه تغيب جميع الباقي

إن كان قدر الحشفة فصاعداً

وهو وجه مشهور ووجه

كثير من العراقيين ونقله

الماوردي عن نص الشافعي

وقد صرح جماعة من

المتأخرين بأن قولهم يجب

الغسل بأيلاج الحشفة أو

قدرها من مقطوعها شامل

للذكر المبان على الأصح

وعبارة بعضهم لو أوج

قدر الحشفة من ذكر

مقطوع أو أوج حشفته فلا

نقل في المسئلة لكن قياس

نقض الوضوء بمسه إيجاب

الغسل بأيلاجه وقد صرحوا

بأن إيلاج الذكر المقطوع

على الوجهين في نقض الوضوء

بالصلاة فيها لو نوى بالاداء القضاء الشرعي أو عكسه عالماً عامداً فيبطل أولاً فيه نظر والأقرب الثاني لأن اتصافه بذلك مختلف فيه ولأنه بطريق التبعية للصلاة لا القصد ومنها أن ماء الغسل بالجماع أن قلنا بالاول ووجب على الزوج إذا هو سببه أو بالثاني فلا ذكره في الخادم وكان وجه الثاني أن الموجب ليس من سببه لكنه ممنوع إذ القائل بالثاني لا يقطع النظر عن الاول إذ هو الموجب حقيقة وإن توقف إيجابه على دخول الوقت بناء على القول الثاني ومنها إذا صب الماء بعد دخول الوقت ثم تيمم فعلى كون الموجب دخول الوقت بعيد وعلى كونه القيام إلى الصلاة فلا كذا في الخادم قيل وهو وهم مشوه المغيرة بين دخول الوقت والقيام إلى الصلاة ويرد بأن مراده بالقيام إلى الصلاة الوجه الثالث إذ المعتمد أنه إذا صبه بعد الوقت لا يعيد وإن أهم واختلاف ما أخذ عدم القضاء في ذلك لا يضر ومراده بدخول الوقت الوجه الثاني فلا وهم لكن قضية هذا أنه على الاول يجب القضاء قال في الخادم ولم نره ومنها إذا توضأ قبل الوقت فأحدث في أثنا فعله الاول يثاب على ما مضى ثواب الواجب وعلى خلافه ثواب نفل ومنها قال في المهمات قد يقال من فوائده ما لو شرع فيه ثم أراد قطعه باللبس مثلاً وقلنا بالصحيح إنه لا يجوز قطع الواجب الموسع بعد الدخول فيه أما قطعه بما له فيه غرض صحيح فلا إشكال في جوازه اه وتعبه أبو زرعة بأنه قد يكون له في اللبس غرض صحيح فيساوي غيره ويجوز الحدوث بعده ولو بلا غرض وأنه ليس مقصوداً لذاته حتى يجري مجرى غيره من الواجب الموسع وابن العماد بأنه صحيح أن ضاق الوقت والاختطأ إذ المحافظة على الوضوء سنة والخروج منه جائز قطعاً كالخروج من النافلة بعد الشروع فيها بحدث أو غيره اه وحاصل كلامهما أنه يجوز قطعه بلا غرض حتى على الاول وهو متجه ومنها أدرك من الوقت قدر الفرض ثم طرأ نحو جنون فعلى الاول لا يعتبر مضي قدر الطهارة لسبق مرجعها وعلى الآخرين يعتبر ذكره في الخادم وقضيته أن الصحيح اعتبار قدرها وإن كانت طهارة رفاهية ومنها أنه سنة قبل الوقت فعلى الثاني والثالث يستثنى من قاعدة أن الواجب أفضل من النفل ومنها التعليق كان وجب عليك وضوء أو غسل فأنت طالق فعلى الاول يقع بالحدث وهذه أصح الفوائد لما علمته ولأنها تنفرد على الخلاف الآتي في الحيض أيضاً هذا ما يتعلق بموجب الوضوء والغسل وفائدة الخلاف فيه وأما الغسل من الحيض والنفاس فموجبه كما في أصل الروضة قيل خروج الدم كخروج البول في الوضوء وقبل انتطاعه لحديث وإذا أدبرت أي الحيضة فاغتسلي وقيل الخروج عند الانتطاع كما يوجب الوضوء المدة عند الطلاق والنكاح الارث عند الموت ولعدم صحة الغسل قبله وظاهر كلام الروضة والمجموع أن هذا الوجه لا يأتي في الحدث والجنابة لكن عبارة الرافعي تقتضي جريانه فيهما واعتمده بعضهم أخذاً من كلام المتولي لعدم صحة الوضوء قبله أيضاً واعتذر عنهم بأنهم إنما لم يجروه ثم لأن زمن الحدث فيهما يقصر فلا يسع زمن الطهارة معهما غالباً بخلاف الحيض فإن زمنه يطول واستشكل في المهمات المغيرة بين الاول والثالث بأن الاول يسلم عدم صحة الغسل الاعند الانتطاع وأجاب في الخادم بأن الثالث يشترط مع الانتطاع القيام إلى الصلاة أخذاً من كلام الرافعي ورد بأنه في المجموع غير بين القائل بالخروج والقائل بالانتطاع والقائل بالقيام إلى الصلاة والقائل بالثلاثة فتعين أن الاول يشترط الانتطاع لصحة ما وجب عنده بالخروج والثاني الذي قدمناه عن أصل الروضة يجعله جزءاً أو شرطاً لها والذي قدمناه عن المجموع يجعله هو العلة فقط والمعتمد هنا أن الموجب هو الخروج بشرط الانتطاع وإرادة فعل نحو الصلاة أو الخروج معهما إذ لافرق بين العبارتين على ما مر وتصحيح المجموع للقول بأن الموجب الانتطاع فقط وأصل الروضة للقول بأنه الخروج مع الانتطاع أو بشرطه لا ينافي ذلك لأنه إنما سكنت عن الخروج والقيام إلى الصلاة للعلم بما قدمه في الوضوء على أنه قيل إن تصحيح المجموع المذكور

بمنه (سئل) عمالو توضأ قبل غسله ثم أحدث أو غسل يديه في الوضوء ثم أحدث هل يحتاج إلى إعادة الوضوء في الأولى وإلى غسل يديه في الثانية لتحصيل السنة أم لا (فأجاب) بأنه لا يحتاج لتحصيل سنة الوضوء إلى أعادته فيما إذا أحدث بعده ويحتاج إلى استئثافه لتحصيلها فيما أحدث في أثناءه (سئل) عن شك هل الخارج منه متى أو متى واختار أنه متى فهل يحرم عليه ما يحرم على الجنب من المسك في المسجد ونحوه أم لا (فأجاب) بأنه لا يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب للمسك في الجنابة ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحدثين لا يوجب عليه غسل ما أصاب ثوبه لأن الأصل طهارته (وسئل) عن دعاء أعضاء الوضوء هل يسن في الغسل وهل يثبت الحكم في فضائل الأعمال بالحديث الضعيف أم لا (فأجاب) بأنه يسن دعاء أعضاء الغسل كالوضوء ويثبت الحكم في فضائل الأعمال بالحديث الضعيف (سئل) عما لو شق ذكره نصفين وأدخل أحد النصفين في فرج امرأة هل يجب الغسل أولاً (فأجاب) بأنه لا يجب

مبنى على ضعفه وأن القول المعبر عنه في المجموع بالانقطاع هو المعبر عنه في أصل الروضة بالخروج مع الانقطاع وبه يعلم اندفاع ما في الجواهر من جعله وجها خامساً في المسئلة قال في المجموع عن امام الحرمين وغيره وليس في هذا الخلاف فائدة فقهية ثم ذكر له فائدة على قول ضعيف وفي الخادم عن صاحب الوافي تظهر فائدة الخلاف فيمن ولدت ولم ترد ما فعل الانقطاع لا غسل لأنها عادمته ورد بأن عدم الغسل لعدم تسمية الولد منياً إلا لما ذكره في جواز اللبس في المسجد قبل الانقطاع فيحرم أن أوجبناه بالخروج فقط ولا في استحاضة ورد بأن التحريم مرتبط بمحصول حدث الحيض ولا أثر لكون الغسل واجباً أو لم يجب وأنه لو بقي عليها من مدة الاعتكاف زمن فانقضى قبل الانقطاع فيحسب على غير الأول ورد بأن الحيض مناف للاعتكاف وإن لم يجب الغسل ومن ثم قيل ما ذكره في هذين عجيب بل غلط وأنه يجوز اغتسالها من الجنابة على غير الأول لانه لا عليه لان من اجتمع عليه حدثان لا يجوز أن يرفع احدهما مع قيام الآخر وليس فيه الاتعاطى عبادة فاسدة وهو مردود بأن طهرها حرام حتى على غير الأول ولا يضر اختلاف جهة الحرمة فان قلنا بالضعيف وهو حل القراءة للحائض التي لا جنابة عليها أمكن أن يقال بجعل غسلها لهذا العذر ويحتمل خلافه وفي البيان يصح غسلها للأحرام على غير الأول ورد بأن البغوى من القائلين بالاول وقد قال باستحبابها وأن لها المطالبة بشمن ماء غسل النفاس أو الحيض على وجه في المال أن قلنا بالاول والمطالبة به لوطئها في النفاس أو الحيض وقبل الانقطاع على الاول لوجود موجبه حار الزوجية ولو نكح نفسها ولدت منه بشبهة ثم طهرت فلها المطالبة على غير الاول ويرد بأن سبب النفاس لم يكن من النكاح فلا وجوب مطلقاً ولو ما يأت المبعضة سيدها أوهاياها سيداها فنفست في نوبة وطهرت في أخرى فعلى الاول يجب ثمن ماء نفاسها على السيد الاول وعلى الثاني يجب على الثاني والذي يظهر على المعتمد أنه يجب عليهما لأن الموجب مركب وقد وجد عند كل جزء منه هذا إن كان الولد من غيرهما ولا نفقة عليه فان كان من زوج عليه نفقتها أو من أحد السيدين فواضح أن الماء عليه مطلقاً (وسئل) فسح الله في مدته بما لفظه إذا قلتم يستحب للتوضوء أن ينوي رفع الحدث مثلاً عند غسل الكفين ويستحبها إلى فراغ الوضوء وقد قالوا إذا انغسل شيء من الوجه مع المضمضة والاستنشاق مقارناً للنية معتبرة كفي في حصول النية ولم تحصل المضمضة والاستنشاق لفوات محلها فقد يقال كونه مأموراً بالنية عند المضمضة والاستنشاق يؤدي إلى كونه مأموراً منها في حالة واحدة فانه مأمور بالنية عندهما ليحصل له فضلها وذلك ممنوع للدور أو إلى تحصيل مشقة كان يتمضمض ويستنشق بنحو أنبوبة أو يقال لا يلزم شيء من ذلك بل هو مأمور بالنية عند غسلهما في الجملة فإذا انغسل معهما شيء من الوجه حكم بعدم حصولهما لفوات محلها (فأجاب) بأنه لا يلزم من أمره بالنية عند التسمية وباستصحابها ذكر إلى آخر الوضوء كونه مأموراً منها في حالة واحدة إلى آخر ما ذكر في السؤال لانه لا يلزم من استحباب النية عند المضمضة مثلاً انغسال شيء من حمرة الشفة معهما لسهولة إيصال الماء إلى الفم من غير انغسال شيء من حمرة الشفة ولا مكان إيصاله إلى داخل الأنف من غير انغسال شيء من حمرة الظاهر من الوجه وإنما غاية ما فيه أن هذا الثاني فيه عسر لكنه يحتمل لمزيد فضله ولا يقال إن فيه حرجاً لانه ليس بواجب وإنما هو أمر مندوب فمن أراد فضله فليفعله مع عسره ومن لا فلا حرج عليه على أن قضية كلام بعض المتأخرين أنه إذا قصد المضمضة وغسل الوجه أجزأته المضمضة وأن نوى عندها وانغسل معها شيء من حمرة الشفة لكن الوجه خلافه فقد صرح بعض الأصحاب بخلافه وقد يجاب أيضاً بحمل قولهم ويستحبها إلى فراغ الوضوء على ما عدا المضمضة والاستنشاق فلا يستحبها عندهما إذا كان ينغسل معهما شيء من الوجه لأن مصلحة تحصيلها أهم من مصلحة الاستصحاب لانه قيل بوجوبها في الوضوء

والاستصحاب قيل بعدم ندبه و الفرق واضح بين ما اختلف في مطلوبيته وما اتفق على مطلوبيته واختلف في وجوبه لا ينافي ذلك كونهم أطلقوا ندب الاستصحاب لانهم وكلوه على ما قرروه قبل في المضمضة والاستنشاق مما يصح بما قلناه فالخاصل ان فعلهما ولم يغسل معهما شيء من الوجه استصحاب النية عندهما كغيرهما ولا محذور في ذلك وان كان يغسل معهما شيء من الوجه ترك الاستصحاب عندهما مراعاة لمصلحة حصولها الآكد من حصول الاستصحاب كما تقرر (وسئل) فسح الله في مدته عن هجم بغير اجتهاد وتوضأ بأخذ المشتبهين اعتمادا على أصل الطهارة وصلى لم تصح صلاته قطعا ولا وضوءه على الأصح قاله الاسنوي في شرح المنهاج فوجه القطع مع جريان الخلاف في الوضوء (فأجاب) بقوله قد يقال وجهه أن الصلاة هي أعلى ما طلب له الوضوء فذلك احتيط في أمرها ولم يقل باباحتها بهذا الوضوء وان قلنا بصحته لما اشتمل عليه من خال في شرطه الأعظم وهو احتمال النجاسة والطهارة على السواء من غير مرجح وحيث فلا يلزم من صحته وابطاحته بالنسبة لمس المصحف مثلا اباحته للعملة لما عرفت من أنها العظم خطرهما لا يكتفى في اباحتها الا بوضوء بناء متيقن الطهارة أو مظنونها ولم يوجد (وسئل) فسح الله تعالى في مدته عن الوضوء المجدد هل ينوي به رفع الحدث أو التجديد وفي شرح الروض كلام فيه حققه نفع الله بكم آمين (فأجاب) بقوله قد ذكرت المسئلة في شرح العباب موضحة وعبارته ويستثنى من كلامه الوضوء المجدد فلا يكفي فيه نية الرفع أو الاستباحة على الوجه خلافا لابن العماد ولا يقاس بنية الفريضة في الصلاة المعادة على ما يأتي فيها لان ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه كذا قاله الاسنوي ومن تبعه وأولى منه أن يقال الأصلية ليس لها الا هذه النية فاعتبرت في المعادة لتحكمها وهذا الوضوء لم ينحصر في داتين الكيفيتين فلا حاجة للتعرض لها لا مكان المحاكاة بغيرهما والذي يتجه فيما لو نذر التجديد أنه لا بد من نية فرض الوضوء ونحوه وأنه لا يكفي نية رفع الحدث أو الاستباحة هنا أيضا انتهت عبارة الشرح المذكورة وفيها تحقيق لما شرح الروض وبيان المعتمد في المسئلة ورد لقول ابن العماد وتخرجه على الصلاة ليس ببعيد لان قضية التجديد أن يعيد الشيء بصفته الاولى والام يمكن تجديدا ويرد أيضا بانه ليس من صفته الاولى الاما على نية تجزئ في الاول لا خصوص نية الاول بعينها اذا كان للنية فيه كفييات يصح صدق بعضها دون بعض ويؤيد ذلك انما اذا بوجوب نية الفريضة في المعادة لوجب على ناوئها أن لا يقصد بها حقيقة الفرض والا كان ملاعبا بل أن يقصد بها صورة الفرض أو ما هو فرض على المكلف في الجملة فعلمنا أن صفة النية ليست من مقتضيات الاعادة فكما أنه هنا أي بنية مغايرة لصفة نية الاولى من حيث ان المراد بالفرض في الاولى حقيقته وفي المعادة غير حقيقته فكذا يقال بنظيره في الوضوء فاذا نوى الاول نية رفع الحدث أو نية استباحة الصلاة ثم أراد التجديد قلنا يلزمك نية بكيفية ماله كفييات الاخر غير هاتين ولا يصح نيتك واحدة منهما لعدم صدقهما اذ لا رفع حيث لا استباحة فان قلت يمكن أن يأتي بهما قاصدا بهما المحاكاة والصورة قلت انما أتى بالفرض في المعادة قاصدا ذلك لانه لا مندوحة في المحاكاة عن الاتيان به وهناله مندوحة في المحاكاة عن هذين فلم يجتبع اليهما ولا الى ناوئهما على أن شرط التخريج على حكم أن يكون متفقا عليه أو الحكم فيه أظهر كما صرح به الرافي ونية الفريضة في المعادة ليست كذلك فلم يتم لا بل العماد التخريج الذي ذكره والله أعلم (وسئل) رضي الله عنه عن وقف أرضا على من يستقي كل يوم قدرا معلوما من الماء للتطهر بمسجد كذا هل يجوز التجديد وازالة النجاسة عن البدن والثوب وغسل الجمعة ونحوه من كل غسل مسنون أو طهارة مسنونة (فأجاب) بقوله نعم يجوز ذلك كما يصرح به قولي في شرح الارشاد ان الماء الموقوف ان الماء الموقوف يحرم الزيادة منه على الثلاث وقولي في شرح العباب وقيد الزكشي كراهة الزيادة على الثلاث بغير الماء الموقوف على من يتطهر أو يتوضأ منه كاه المدارس والربط التي يساق اليها

الغسل لزوال اسم الذكر عن كل واحد منهما (سئل) عما اذا ألقى المرأة يدا أو رجلا أو نحوهما هل يجب عليها الغسل (فأجاب) بانه لا يجب عليها الغسل (سئل) عن قولهم يسن الوضوء للغسل الواجب هل الغسل الممنون مثله فيه كما نقل عن تهذيب الاسماء أم لا (فأجاب) بانهم عبروا بالغسل الواجب ليشمل غسل الخيض والنفاس والولادة بلابل وغسل الميت وجروا فيه على الغالب فيستحب الوضوء في الغسل المسنون أيضا اذ هو على صورة الغسل الواجب (سئل) عن أحدث وأجنب ثم غسل يده اليمنى ناوئها ثم أحدث ثم غسل باقي بدنه فهل يحتاج الى نية رفع الحدث عن يده اليمنى أم لا (فأجاب) بانه محتاج اليها لان نيته السابقة لا تشمل حدث اليد المتأخر عنها ولا جناية عليه اليه ندرج فيها الحدث الاصغر (سئل) هل تسن صلاة ركعتين عقب الغسل المفروض أو المسنون كما في الوضوء وهل صرح احد بذلك أم لا (فأجاب) بانه قد قال الحامي في اللباب بالسنية سواء كان الوضوء عن حدث أو تجديد وقال البلقي هل يجري في الغسل والتيمم لم أر من

تعرض له والقياس الاستحباب اه وتسن صلاتهم عقب الغسل المفروض أو المسنون (سئل) عن قول الفقهاء انه يسن تجديد الوضوء إذا صلى به صلاة ما وأنه تسن ركعتان سنة الوضوء ولو مجددا فهل لذلك حد أولا ويكون دررا حكما (فاجاب) بان السؤال غير وارد على قولهم فان معناه انه يسن أن يجدد وضوءه إذا صلى به صلاة ثم أراد أن يصلي ولم يقولوا انه يسن تجديده ليصل به ركعتيه حتى يرد السؤال عليه (سئل) عن جنب غسل بعض بدنه بنية ثم غسل البعض الآخر بنية هل يكفيه هذا الغسل وهل المسئلة منقولة (فاجاب) بان الفسأل المذكور يكفيه وعبرة الروض ولو ان غسل بعض أعضاء من نوى بسقوطه في ماء أو غسلها فضولي ونيته عاربة لم يجزه وعلل الروياني المسئلة الثانية بان النية تناول فعله لا فعل غيره (سئل) عن اغتسل في ماء قليل ثم وجد على بدنه نجاسة وشك هل كانت في الماء أو طرأت بعد غسله هل يجب عليه إعادة الغسل أم لا وهل إذا وجدها في الاناء وشك هل كانت في الماء أو وقعت عليه من خارج هل يغسل

الماء والا حرمه بلا خلاف لتحريم السرف ولانها غير مأذون فيها اه فعلم من كلام الزركشي أن الثانية والثالثة جائزة في الماء الموقوف على من يتطهر وإذا جازها تان جازت كل طهارة مسنونة إذ لا فرق بين هاتين والوضوء المجدد والاغسال المسنونة وهذا ظاهر وكلام الاصحاب مصرح به حيث أدرجوا في الطهارة المسنونة كالواجبة لأن كلا منهما يسمى طهارة لغة وشرعا وقول الواقف للتطهير بمسجد كذا يشمل كل طهارة واجبة ومندوبة فنزل كلامه عليهما نعم لو اطردت عادة في زمنه بشيء وعرف تلك العادة نزل وقفه عليها كما صرحوا به بقولهم ان العادة المطردة في زمن الواقف اذا عرفها تنزل منزلة شرطه ويؤخذ من قول الزركشي والربط التي يساق اليها الماء أنه لا فرق بين أن يكون الماء نابعا من محل الموقوف أو غيره ولا بين أن يكون الوقف على المستقي من ماء مملوك يباح الاستقاء منه أو مباح أباحه الواقف أو غيره وقوله للتطهير بمسجد كذا صريح في المنع من نقله الى غير مسجد كذا وان قرب منه مالم ينسب اليه عرفا لما هو معلوم أن الواقف لا يقصد التطهر به داخل المسجد فحسب لانه يكثر فيشوش على أهل المسجد وانما المقصود بذلك أن يتطهر به فيه أو في محل منسوب اليه وهذا كله حيث لا إعادة بشرطها السابق والا عمل بها لما مر فان اقتضت جواز النقل مطلقا أو لمن هو متصف بصفة مخصوصة جاز النقل بحسبها ولا عبرة بعادة لم تطرد في زمن الواقف أو لم يعرفها وحيث جاز نقله لشرط أو عادة فالذي يظهر أنه يجب عليه أن يقتصر على قدر كفايته لتلك الطهارة ولا يجوز له أن يدخره لصلاة أخرى أخذا بما قالوه في نبات الحرم لا يجوز أخذه لدواء أو علف أو نحوهما الا بعد وجود نحو المرض أو الحيوان عنده لا قبل ذلك لان ما جاز لضرورة يتقدر بقدرها فكذلك الأخذ من ذلك الماء انما جاز لضرورة التطهر للصلاة فلا يجوز أخذه قبل أن تحقق ضرورته اليه ولو جوزنا له أخذا أكثر من كفاية طهارته التي يريد بها دنية أن يدخره إلى طهارة أخرى لكنا قد جوزنا له أخذ هذا الزائد قبل أن تحقق ضرورته اليه فان قلت النبات الحرمي يجوز للريض مثلا أن يأخذ منه من غير أن يتقيد بقدر ما يستعمله مرة واحدة وكذلك المضطر يجوز له التزود من الميتة قلت يفرق بينهما بأن سبب جوازه الأخذ للرض والاضطرار وبعده وقوعه الاصل دوامه فلم يتقيد الأخذ بشيء بخلاف ما نحن فيه فان كل طهارة لها سبب مستقل فلو جوزنا له الأخذ لطهارة صلاة أخرى لم يدخلها فيها لكنا جوزنا له تقديم الأخذ على سببه وهو مستعجم كما تقرر فان قلت في الخادم عن العبادي انه يحرم نقل شيء من الماء المسبل إلى غير ذلك المحل كالوإباح لو احدثه ما ليا كله لا يجوز له حل الحبة منه ولا صرفه لغير الا كل ثم قال وفي هذا تضيق شديد وعمل الناس على خلافه من غير تكبير وقضيته جواز النقل في ضرورة السؤال قلت ليس قضيته ذلك لان الواقف في صورة السؤال قيد بقوله بمسجد كذا فوجب اتباع تقيده لانه بمنزلة شرطه وشرطه حيث لم يخالف الشرع يجب اتباعه بخلاف المسبل في مسألة العبادي فانه اطلق فأمكن الزركشي أن يقول فيه ما ذكر على أن الاوجه كما ذكرته في شرح العباب وغيره هو ما قاله العبادي لان قرينة حال المسبل تقتضي أنه قصد رفق أهل تلك المحلة بما سبله فيها والقرائن لها أثر بين في ذلك فعلم بها قياسا على ما ذكره في مسألة الاباحة وعليه فهل المراد بالمحلة في كلامه المحلة التي هو فيها كتنقل الزكاة أو موضعه المنسوب اليه عادة بحيث يقصد المسبل أهله بذلك محل نظر والثاني أقرب فان قلت القياس أن الطهارة لا تشمل الا الواجبة أخذا مما أفتى به ابن الصلاح وأقروه من أن ما وقف للتكفين لا يعطى منه الميت الاثوب ما يغ ولا يعطى القطن والحنوط فانه من قبيل الاثواب المستحسنة التي لا تعطى على الاظهر المحفوظ في نظيره اه قلت يفرق بين المثلتين بأن لفظ الواقف ثم وهو التطهير يشمل الواجب والمندوب لغة وشرعا كما مر فحمل عليهما بخلاف التكفين فانه لا يشمل القطن والحنوط فلم يحمل عليهما ويؤيد ذلك أنه لما كان فيه شمول للزائد

ببقية الماء أو يجب عليه
 الغسل بماء آخر (فأجاب)
 بأنه لا يجب عليه إعادة
 الغسل في الشق الأول
 ويجوز أن يغتسل ببقية
 الماء في الشق الثاني لأن
 الأصل بقاء طهارة الماء
 فيهما فلا يتجسس بالشك
 (سئل) هل خروج المني
 من غير طريقه المعتاد
 موجب للغسل كما قاله
 في المنهاج وغيره أم حكمه
 حكم المنفتح في باب الحدث
 كما جزم به في التفتيح وصوبه
 في المجموع (فأجاب) بأن
 المعتمد ما في المجموع
 والتحقيق (سئل) عن
 عبور الجنب المسجد لغير
 غرض هل يكره كما ذكره
 في الروضة أم هو خلاف
 الأولى كما ذكره في المجموع
 (فأجاب) بأن المقتى به
 ما في المجموع (سئل) هل
 يكره دخول المسجد بلا
 وضوء كما قاله في الاحياء
 أولا (فأجاب) بأنه يكره
 الدخول المذكور لتفتيته
 به تحيته ولا يخالف عدم
 كراهة مكث الحديث ونومه
 في المسجد اذ ليس فيهما
 تقوية التحية لانه ان صلى
 التحية عقب دخوله فذلك
 ظاهر والا فالملكوه الدخول
 دونهما (سئل) عن جنب
 نوى رفع الحدث الاصغر
 غلطا هل يرتفع الحدث
 الاصغر عن رأسه لانه آتى
 بنية معتبرة في الوضوء أولا

على ساتر العورة أعطيه كما أفاده ابن الصلاح بقوله ويكون سابغا فان ظاهره أنه يعطاه وان قلنا
 الواجب ستر العورة ويفرق بينه وبين الثوب الثاني والثالث بأنه أكد منهما ولهذا لم يلتفت لمنع
 الغرماء له بخلاف سائر المستحبات ولا ينافي قولنا وأقروه قول ابن الاستاذ ان قيد الواقف بالواجب
 أو الاكمل اتبع وان أطلق واقتضت العادة شيئا نزل عليه ووجه عدم المناقاة أن كلام ابن الصلاح
 مفروض كما هو جلي حيث لا نص من الواقف ولا ما هو منزل منزلة نصه وهو العادة المطردة في زمنه
 حينئذ يعمل بما قاله ابن الصلاح وأما مع نصه على الواجب فقط أو عليهما أو وجدت عادة له بذلك
 فلا إشكال أن ذلك يعمل به حتما فظهر أنه لا تنافي بين كلامي ابن الصلاح وابن الاستاذ والله سبحانه
 وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به هل يصح وضوء من يسفل رجله شوكة وإذا تعذر إخراجها
 ما الحكم (فأجاب) بقوله عبارة شرحي للعباب قال الزركشي هنا شيء يغفل عنه وهو أن تقع شوكة
 في يده مثلا وحكمه أنه ان ظهر بعضها وجب قلعه وغسل محله لانه صار في حكم الظاهر فان استترت
 كلها صارت في حكم الباطن فيصح وضوءه لكنها تنجست بالدم فلا تصح صلاته معها كالوشم اه وفيه
 نظر لان تنجسها بذلك معفو عنه وفارقت مسألة الوشم بأن الدم ظهر ثم واختلط بأجنبي بخلافه هنا
 على أنه مر أنه لو أدخل عودا في دبره وغيبه كله صحت صلاته فهذا أولى ثم رأيت بعضهم قيد ما قاله فيما إذا
 ظهر بعضها بما في فتاوى البغوي من أن ذلك فيما إذا كانت لونه تشتت بقي محلها مثقوبا بخلاف ما إذا
 كان المحل يلتصق عند قلعه فانه لا يضر وجودها وألفظ الفتاوى شوكة دخلت أصبعه يصح وضوءه وان
 كان رأسها ظاهرا لأن ما حواه يجب غسله وهو ظاهر وما ستره الشوك فهو باطن فان كان بحيث
 لو نقب الشوك بقي نفيه حينئذ لا يصح وضوءه ان كان رأس الشوك خارجا حتى ينزعه اه ويتعين حمل
 الشق الاول على ما إذا تجاوزت الجلد إلى اللحم وغاصت فيه فلا يضر ظهور رأسها حينئذ لأنها في
 الباطن والثاني على ما إذا سترت رأسها جزءا من ظاهر الجلد بان بقي جزء منها فيه ونظر فيما قاله
 آخرنا بنحو ما ذكرته فقال الظاهر أنها لا تلتصق بالوشم للعفو عن مثله وانما لم ينظروا في الوشم لذلك
 لظهوره بفعله وعدوانه واتحريه بخلاف ما نحن فيه ولا شك أن ما ذكره مفقود فيما إذا غاص بعضها
 وقدم عن البغوي فيه الصحة فلا وجه لاحاقه بالوشم انتهت عبارة شرح العباب وهي مشتملة على جواب
 السؤال مع الزيادة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عمن انقلب بواطن أصابعه
 إلى ظهر الكف فهل العبرة بما سامت بطن الكف أو بالباطن وان سامت ظهر اليد (فأجاب) بقوله
 بحث بعضهم أنه لا ينقض باطنها لانه بظهر الكف ولا ظاهرها لأن العبرة بالباطن ويؤيده أنهم شرطوا
 في النقض بالزائدة أن تكون على السنن وإن تسامت فكما لا ينقض التي ليست على السنن وان
 سامت ولا غير المسامة وان كانت على السنن فكذا هذه فان قلت الفرق بينهما أن هذه أصلية فلا
 تحتاج لشرط وتلك زائدة والأصل فيها عدم النقض فاحتاجت لشرط قلت لما خالفت هذه وضع
 الاصليات خرجت عن أن تكون متحضة الاصاله من كل وجه فكان الحاقها بالزائدة غير بعيد
 (وسئل) نفع الله به عن حديث من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات هل هو صحيح أو ضعيف
 (فأجاب) بقوله المشهور أنه ضعيف كما صرح به جماعة لكن قضية كلام أني داود أنه صالح
 للاحتجاج به فهو عنده حسن لان من ضعف لأجله لم يتفق على ضعفه (وسئل) نفع الله به عن حديث
 الوضوء نور على نور من خرج (فأجاب) بقوله قال المنذرى والزين العراقي لم تنفع على من
 خرج واعترضا بان رزينا أورده في كتابه (وسئل) رضى الله عنه عن حديث من قرأ في أثر وضوئه
 انا أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان
 الشهداء ومن قرأها ثلاثا خسر الله محشر الانبياء من رواه (فأجاب) بقوله رواه الديلمي وفي سنده

لأن الجنابة لم ترتفع عنه
 (فأجاب) بأن مفهوم
 قولهم إن جنابته لا ترتفع
 عن رأسه أن حدثه الأصغر
 يرتفع ويؤيده قولهم أنه
 يسن له الوضوء والافضل
 تقديمه على الغسل وينوي
 به رفع الحدث الأصغر
 فيرتفع عن أعضاء وضوئه
 مع بقاء جنابته (سئل) عن
 قول الزركشي في قواعد
 في حرف الهاء للحشفة
 أحكام الوطء يتعلق بقدرها
 ولا يشترط الجميع الا في
 مسئلة واحدة وهو وجوب
 الدية هل هو معتمد أولا
 (فأجاب) بأنه معتمد (سئل)
 هل يجوز دخول اثنين في
 بركة ضيقة عرايا كمغطس
 الحمام لضرورة وغيرها أم لا
 (فأجاب) بأنه ان نظر
 أحدهما شيئا من عورة
 الآخر حرم الا فلا (سئل)
 هل المراد بقولهم يستحب
 الغسل من دخول الحمام
 أو من غسل الحمام (فأجاب)
 بأن الغسل يستحب عند
 ارادة الخروج من الحمام
 (سئل) عن اراد أن
 يغتسل لغسل مسنون
 بكعبة وعيد وغير ذلك
 ما كيفية نيته في ذلك هل
 يقول نويت الغسل للجمعة
 أو غسل سنة الجمعة (فأجاب)
 بأنه تكفيه نية الغسل
 المسنون بنية سببه الا غسل
 الافاقة من الجنون أو الاغواء
 فإنه ينوي الجنابة (سئل)

مجهول والله أعلم (وسئل) نفع الله به عن المتوضىء اذا سمع الاذان هل تسن له الاجابة حيثئذ أم لا
 (فأجاب) رضى الله عنه بقوله أما حال الوضوء فيجب لأن المتوضىء إنما يسن له السكوت من غير
 اندك وأذكركم الاعضاء في نديها خلاف بل الاصح عدم نديها كما قاله النووي لأن أحاديثها لا تخلو
 عن كذاب أو متهم بالكذب واعتراض المتأخرين عليه رددته في شرح الارشاد والعباب وأما الاجابة
 فتدوية اتفاقا ولذا قالوا بنديها للطائف مع أن له أذكارا مطاوعة اتفاقا فالمتوضىء أولى وأما بعد فراغ
 الوضوء بأن وافق فراغ وضوئه فراغ المؤذن فيأتي بذكر الوضوء كما أفتى به البلقيني مقدما له على الذكرك عقب
 الاذان لأنه للعبادة التي فرغ منها ثم يذكر الاذان قال وحسن أن يأتي بشهادتي الوضوء ثم بدعاء
 الاذان اتعلاه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم بالدعاء لنفسه (وسئل) نفع الله بعلمه عن قطع أنفه
 أو أنفه فجعل محله بدله من ذهب مثلا فهل يجب غسله في الوضوء والغسل أو زالتة وهل يمسحه بدلا عما
 تحته كالجيرة أولا (فأجاب) بقوله ان كان ذلك البدل بحيث يمكن بلا خشية مبيع تيمم أزالته وعوده
 وجبت أزالته وغسل ما تحته وهذا ظاهر وان لم يكن كذلك فالذي يظهر أنه ان بنى عليه اللحم أو الجلد
 وستره وجب غسله وكذا لو بنى على بعضه فيجب غسل ذلك البعض وهذا ظاهر أيضا وأما الظاهر الذي
 لم يبن عليه اللحم ولا الجلد فهو محل تردد النظر وقد ذكرنا في الجنائيات في السن المتخذة من ذهب أنه
 لا أرش فيها وان كان نفعها أكثر من نفع الصحيحة وإنما فيها حكومة وهذا ناطق بأنهم لم يلحقوها بالسن
 الاصلية التي هي بدل عنها وإذا لم يلحقوها بها في حقوق الآدميين مع بنائها على المضايقة فأولى أن لا يلحقوا
 البدل في مسئلتنا بالأصل في حقوق الله تعالى وعليه فلا يجب غسل ما لم يثبت عليه لحم ولا جلد من
 أنف القد ولا أنملة ومثله ما لو وصل عظمه بعظم نجس قبل هذا أولى لأن غسل الطاهر معهود بخلاف
 غسل نجس العين وكذا لو وصله بعظم طاهر لم يكن لأواوية هنا بل قد يدعى عدم المساواة لأن النقل لا يشبه
 العضو المفقود بوجه بخلاف العظم من آدمي أو حيوان فإنه يشبه العضو المفقود فان قلت سلمنا عدم
 وجوب غسل الطاهر من النقد المذكور فما يصنع فيما ستره من محل القطع الذي باشره القطع فظهر
 به وصار ظاهرا يجب غسله قلت إذا استحضرت أن الفرض أنه خشي من أزالته محذور التيمم ظهر لك
 أن اللحم أو الجلد بنى عليه إذ لا يخشى ذلك المحذور الا حيث ذكرنا ظاهر وإذا بنى عليه ذلك وجب
 غسل ما استتر منه به دون ماعده كما مر وبفرض أنه لم يبن عليه شيء هو آيل إلى البناء عليه ويصير بعضه
 ان لم يعمه نحو اللحم أو كله ان عمه عضوا مغسولا وبهذا فارق وجوب مسح الجيرة بدلا عما أخذته من
 أطراف الصحيح لأنها ليست آيلة إلى العضوية بل هي بصدد الزوال فلم ينتظر فيها ذلك على أن مسحها
 كالخف رخصة فلا تجرى في غيرها لامتناع القياس في الرخص على ما تقرر في الأصول وخرج بقولي
 محل القطع الذي ظهر به الخ باطن الأنف المستتر بالقصة والمارن فهذا او فرض ظهوره لم يجب غسله
 عملا بالأصل فيه وهو كونه باطنا وإذا لم يجب غسله بفرض ظهوره فما ستره من أنف النقد أولى إذ
 لا يجب غسله ولا يأتي نظير ذلك في الأنملة لأن جميع ما ظهر فيها يجب غسله لأنه قبل القطع لم يحكم عليه
 بشيء لتعذر ظهوره وبأطن الأنف محكوم عليه بالباطنية مع تأني غسله وهذا يظهر لك الفرق بين إيجابهم
 غسل ما ظهر بالقطع دون ما كان مستترا بالقصة والمارن وكذا باطن الفم ثم رأيت بعضهم أفتى في
 هذه المسئلة بما حاصله أنه يجب مسحه كالجيرة مع ستر كل ما يجب غسله وقد علمت فساد القياس سيما
 مع ظهور الفرق الذي ذكرته على أنه توقف بعد ذلك فيما يحته من وجوب المسح كالجيرة ثم قال ينبغي
 أن التحم جانب الأنف وجب غسل الملتحم وكذا بقية أنف النقد تبعاً قياساً على ما لو جبر عظمه بعظم
 طاهر فالتحم جانباه فان الظاهر وجوب غسل الجميع وقياساً على انكشاف جدة العضد والتصانها
 بالساعد فإنه يجب غسل ظاهر ما يحاذي الفرض منها مع ما تحته ان تحافت والجامع بينهما كون كل

عما لو كان عليه جنابة
وتوضاً للحدث الأصغر
لابنية الغسل هل يثاب عليه
أم لا كما هو ظاهر عبارة
الروضة في باب الغسل
وهي لا ثواب له في السنن
المتقدمة هل هي شاملة
للوضوء والحالة هذه
(فأجاب) بأنه يثاب على
وضوئه المذكور لتحصيله
به الوضوء المسنون للغسل
وكلام الروضة في غيره
(سئل) عما لو توضأ الجنب
في ماء راكد ولو كثيراً
من غير عذر كره ذلك له
وقلم خروجا من الخلاف
فهل يجري الحكم في
المحدث أم لا (فأجاب)
بأن وضوء الجنب مكروه
دون المحدث

(كتاب النجاسات)

(سئل) رضى الله عنه عن

طابخ طعماً بروس آدمي

أو هيمه أو أوقد به تحت

هباب فصار نشادراً فهل

هما طاهران أو نجسان

لاجل دخان النجاسة

(فأجاب) رحمه الله بأن

الطعام المذكور طاهران

لم يكن ما أصابه من دخان

النجاسة كثيراً والا

تنجس وكذا النشادران

كان هبابه طاهراً ولا فهو

نجس (سئل) عن صب الماء

على عين بول هل يطهر أم لا

(فأجاب) بأنه لا يطهر

الحل بصب الماء على عين

البول به أن زادها وزن

الغسالة (سئل) عن النجاسة

السكرية إذا كانت على

منها لا يجب غسله من قبله إنما وجب غسله تبعاً لأصالة أه وقد علمت بما قدمته فساد القياس على الجملة
الذكورة لأنهما من جنس ما يجب غسله فإذا صارت في محل الفرض نسبت إليه وعدت منه فوجب
غسلها بذلك وأما أنف النقر فليس من جنس ما يجب غسله في الطهارة بحال فلم يصح قياسه ولا جامعته
الذكورة فتمل ذلك وأمن النظر فيما قررت له فانه مهم إذ لم يصرحوا فيه بشئ وإنما أخذنا ذلك من
خوفى كلامهم والله سبحانه وتعالى والموفق وفوق كل ذي علم عليم (وسئل) نفع الله بعلمه عن الداخل
إلى بيته والخارج منه ما الذي يقدم من رجله (فأجاب) بقوله لم أر في خصوص ذلك كلاماً لأصحابنا
ورأيت للمالكية أنه يقدم يمينه فيها والذي يجري على قواعداً أنه يقدم يمينه في الدخول ويساره في الخروج
لأن منزل الإنسان تشرف بشرفه ولذا طلب منه أن يجعل لمنزله نصيباً من صلاته وإن لا يتخذ قبراً أى
كالقبر يجره عن وقوع الاعمال الصالحة فيه فطلب الشارع ذلك فيه يدل على شرفه وأيضاً طلب الشارع
من داخله أن يأتي ببعض الأذى عند دخوله ورتب على بعضه أنه إذا قاله ارتحل الشيطان عنه وصار
منزهاً عنه وهذا فيه شريف له أى تشريف وإذ ثبت شرفه على ما يليق بهذه الاعتبارات التي ذكرتها لزم أن
يجرى فيه ما ذكرته من أنه يقدم يمينه عند دخوله ويساره عند خروجه منه قياساً على المسجد بالنسبة لغيره
فإن قلت الفرق بينه وبين المسجد واضح قلت لا نظر لخصوص المسجدية ألا ترى أن المدرسة ومصلى
العيدون وهما من محال العبادة يجوز المكث فهما للجنب ولا يثبت لهما شيء من الأحكام المختصة بالمسجدية
ومع ذلك يقدم يمينه دخلاً ويساره خروجاً فيهما كما هو واضح من كلامهم فاذا ثبت ذلك فيهما نظراً إلى
أنهما محل عبادة طلبت فيهما كذلك المنزل لأنه محل لعبادات مخصوصة طلبت فيه بخصوصه دون غيره
فتأمل على أنا لو سلمنا أنه لا شرف فيه هو لاختص فيه اتفاقاً وكل ما لا شرف فيه ولا خسة يبدأ فيه
باليمن كما بينته في شرح العباب أخذنا من كلام الأصحاب وإذا بدأ في دخوله باليمين بدأ في الخروج
منه باليسار

(باب الغسل)

(وسئل) رضى الله عنه وفتح بحياته المسلمين عن رجل يجمع عدة من الاطفال بأواحيهم وفرشهم
في المسجد لأقراهم القرآن وتارة يرفعون أصواتهم فيشوشون على المصلين وكثيراً يلوثون المسجد بالمياه
فهل تعليم القرآن بالمسجد من حيث هو حرام أم لا وهل يمنع المعلم من ذلك ويمنع الاطفال عنه فان
لم يمنع عزراً ولا (فأجاب) فسبح الله في مدته إقراء القرآن في المسجد قرينة عظيمة في الحديث الصحيح
إنما بنيت المساجد لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن قال تعالى ويذكر فيه اسمه وهذا عام في إقراء البالغين
وغيرهم بشرطهم الآتي رأياً ما رآه مالك رضى الله عنه من كراهة القراءة في المصحف في المسجد
وأنه بدعه أحدثها الحجاج وأن يقاموا إذا اجتمعوا للقراءة يوم الخميس أو غيره فهو رأى انفرد به ومن
ثم قال الزركشى هذا لتحسان لا دليل عليه والذي عليه السلف والخلف استحباب ذلك لما فيه من
تعميرها بالذكر وقراءة القرآن للحديث الصحيح أى الذى قدمناه هذا كله حيث كان المتعلمون مميزين
يؤمن منهم تنجيس المسجد وتقديره وندم التشويش على المصلين فالكان فيهم غير مميزين لا يؤمن
تنجيسهم أو تقديرهم لحرم على المعلم ادخالهم وعلى الحاكم وفقه الله وسدده زجره وردعه عن ادخاله
مثل هؤلاء وكذلك عليه نهيه أيضاً عن رفع الصوت لأقامة صلاة فيه والحاصل أنه لا يجوز إخراجهم
من المسجد بالكلية لاجل ذلك من أول وهلة وإنما يمنع أولاً من تمكينه من تنجيس المسجد أو تقديره
بمن يدخل إليه فيه وكذلك يمنع من تمكينه من رفع صوته إذا كان ثم من يصلى فإذا أصر المعلم على
ما منع منه ورأى الحاكم أن نهيه وزجره عما ذكر لا يفيد جازله له حيث أن يمنع من المسجد بالكلية
لعصيانه في بعض الصور ولعناده وقد صرح الزركشى بأن للحاكم أن يمنع من أكل نحو ثوم أو بصل

أرض صلبة أو بلاط
وغسلها الغسلة الأولى
هل يشترط تنشيف المحل
قبل الغسلة الثانية وكذلك
الثالثة إلى آخر السبع أو
يكفي وصول الماء فيهما
إلى ما وصل إليه في الأولى
(فأجاب) بأنه يكفي وصول
الماء فيه إلى ما وصل إليه
في الأولى (سئل) عن
صبغ رأسه أو ثوبه أو
لحيته بنجاسة مغلظة عالمًا
بذلك وغسله بالماء والتراب
وعسر اخراج لون الصبغ
فهل يطهر أم لا (فأجاب)
بأنه يطهر إذا انفصل صبغه
عنه ولم يزدوزنه بعد غسله
على وزنه قبل غسله وان بقي
لونه لعسر زواله (سئل)
عما لو سقى الحداد سيفاً
أو سكيناً ماء نجساً هل يطهر
بغسل ظاهره أولاً وهل
يتنجس ما قطع به أولاً
(فأجاب) بأنه يطهر بغسل
ظاهره ولا يحتاج إلى سقيه
ماء طاهر أو فلو قطع به قبل
غسله شيئاً رطباً صار
متنجساً (سئل) عن تنجس
يده اليسرى ثم غسل إحدى
يديه وشك في المغسول أهو
يده اليمنى أم اليسرى ثم
أدخل اليسرى في مائع فهل
يتنجس بذلك لأن الأصل
نجاسة اليد اليسرى أولاً
لأن الأصل طهارة ذلك
المائع (فأجاب) بأنه
لا يتنجس المائع بغمس
اليد اليسرى فيه لأن الأصل

أو كراث أو فجّل من دخول المسجد مع كراهة دخوله فقياسه أن يجوز له منع المعلم المذكور إذا وجد
منه ما ذكرناه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه هل يتوقف حصول السنة في
نحو غسل الجمعة على غسل جميع بدنه كغسل الجنابة أولاً (فأجاب) بقوله نعم يتوقف حصول السنة
على غسل جميعه لاصحة الغسل على ذلك فلو غسل بعضه صح غسله لم يكن لا يحصل المقصود حتى يكمل
غسل الباقي منه (وسئل) رضى الله عنه عن علم أن في الحمام من يكشف عورته فهل يجوز له دخوله
ويجب الانكار أولاً (فأجاب) بقوله يجوز دخوله فإن قدر أنكر وإلا كره بقلبه وأثيب على ذلك وإنما
ينكر على من كشف السواتر دون غيرهما لانه ليس بعورة عند بعض العلماء ما لم يكن فاعل ذلك
يعتقد التحريم كذا قاله ابن عبد السلام ونقله في المهمات وأقره فإن قلت هذا ظاهر ان احتمل تقليد العار
للقائل بالحل بخلاف العوام الذين لا يحتمل فيهم ذلك قلت حيث لم يعلم منه اعتقاد التحريم لا ينكر عليه لانه
اما معتقد الاباحة أو ليس معتد تحريماً ولا اباحة والحالة الأولى واضحة وكذا الثانية لأن شبهة الخلاف
أسقطت وجوب الانكار بل قال بعض أصحابنا من الشافعية من شرب النبيذ لا يفسق وان كان ضعيفاً
بل شاذاً وليس ذلك إلا لشبهة الخلاف فيه (وسئل) رضى الله عنه عن المضمضة والاستنشاق هل هما
سنتان في الغسل من الحدث الأكبر حتى لو أتى به مجرداً عن الوضوء سن له الاتيان بهما فان قلتم لا فذاك
وان قلتم نعم فهل يشترط في الاعتداء بهما أن نقرأ نية الحدث الأكبر ليخرج من خلاف من أوجبهما أم لا
وعلى القول باشتراط المقارنة أو عدمها فهل يدخلان في مضمضة الوضوء واستنشاقه سواء قدمه أو وسطه
أو أخره إذ لا معنى لتوالي مضمضتين واستنشاقين في طهارة واحدة أم لا لان كلا منهما سنة مقصودة
كسنة العشاء والوتر مثلاً (فأجاب) بقوله بأن المنقول المعتمد فقد جزم به في الروضة ونقله في المجموع
عن الاصحاح أنه يندب في الغسل المضمضة والاستنشاق ثم الوضوء كاملاً بان يأتي بجميع سننه ومنها
التسمية وما بعدها كالمضمضة والاستنشاق وغيرهما وأنه يكره ترك كل من الثلاثة لان كلا سنة مؤكدة
فبعد الثلاثة لكن ندب إعادة المضمضة والاستنشاق أكد ومن ثم نص الشافعي رضى الله عنه على ندب
إعادتهما ما وسكت عن إعادة الوضوء ووجهه القاضي حسين وغيره من الاصحاح بان الخلاف في
وجوبهما كان في زمنه رضى الله عنه فأحب الخروج منه بخلاف الخلاف في وجوب الوضوء فانه لم يكن في
زمنه ولا الماء قد وصل موضع الوضوء دون موضعهما فأمر بإيصاله إلى محلهما وبهذا يعلم سقوط ما فهمه
الاسنوي ومن تبعه من أن حاصل كلام الشافعي أنه لا يأتي به ويأتي بهما وشرط الاعتداد بالثلاثة لئلا يثبت عليها
تاخرها عن نية نحو الجنابة كما صرحوا به ويوجه ندب طلب المضمضة والاستنشاق مستقلين مع اشتغال
الوضوء المندوب عليهما بان محلهما يكثر فيه الاذى والقدر فطلب مزيد التنظف فيه بتكرار غسله
بخلاف غيره من بقية الاعضاء ولذا جرى خلاف في وجوبهما وخلاف في وجوب الوضوء المشتمل عليهما
ولم يجر نظير ذلك في غيرهما من الاعضاء (وسئل) رضى الله عنه عن معنى قول ابن المقرئ في روضه
ويجب قترتها أى نية الجنابة باول فرض وفي تقديمها على السنن وعزوبها ما مر في الوضوء هل معناه ان
النية محلها عند افاضة الماء على رأسه حتى يكون رأسه كالوجه في الوضوء فكما لا يكفي اقتران النية
في الوضوء بسنة قبل الوجه كذلك لا يكفي اقترانها هنا بسنة قبل الافاضة كغسل الكفين فيما إذا قدم
الوضوء يجب عليه إعادة غسل أعضاء الوضوء بعد الافاضة مع سائر بدنه وان غسلها بنية رفع الجنابة
مثلاً فيكتفي حيثئذ باقترانها بغسل الرأس دون أعضاء الوضوء والكل محل للحدث لان الجنابة تحل
جميع البدن فتحْتَاج إلى الفرق أو مراده باول فرض غسل جزء من بدنه ولو من أعضاء الوضوء فما معنى
قوله وفي تقديمها على السنن وعزوبها ما مر في الوضوء فهو متى نوى عند غسل الكفين كفى فلا يبقى

لنموله وفي تقديمها على السنن وعزوها ما مر في الوضوء معنى اذ لم يبق لنا سنة متقدمة على غسل الكفين
تقارن غسلا (فأجاب) بأن معنى قول الروض كاصله ويجب قرنهما الخ أنه يجب قرنهما بأول مفروض وهو
أول ما يغسل من البدن من الرأس والوجه وغيرهما من أعضاء الوضوء وغيرها وانما وجب قرنهما
في الوضوء بالوجه دون غيره لانه يجب فيه الترتيب ولا يمكن خلو أول الواجبات عنها فلو جوزنا
اقتربانها بغسل اليد لخلل الوجه عنها وهو لا يجوز بخلافه هنا فإنه لا ترتيب فيه فأى جزء من البدن غسله
ناويا معه وقع غسله عن الجنابة فأول مغسول هنا كالوجه في الوضوء فلو نوى بعد غسل جزء وجب
اعادة المغسول فوجب قرنهما بالاول ليعتد به لانه لا يصح قرنهما بما بعده نظير ما قالوه في غسل الوجه
في الوضوء ومعنى قوله وفي تقديمها على السنن الخ أنه لو خلى عنها شيء من السنن بأن أتى به قبل الايتان
بأنية لم يشب عليه وانه لو أتى بها في أولهن كالسواك لكنها عزيت قبل غسل أول جزء من البدن لم يعتد
بها فتجب إعادتها عند غسل أول جزء من البدن فلم الجواب عن قول السائل فتحتاج الى الفرق
وعن قوله إذ لم يبق لنا سنة متقدمة على غسل الكفين تقارن غسلا (وسئل) نفع الله به بما صورته إذا
أتى المغتسل بالاكمل في الغسل وقدم الوضوء فهل يستحب له أن ينوي عند غسل الكفين نية رفع
الجنابة ونية رفع الحدث الاصغر ان لم تتجرد جنابته عنه أو نية الغسل ان تجردت ويستحب نية
كل منهما الى فراغه كما هو مقتضى كلامهم أو يكتفى بنية الغسل عن الجنابة أو ما الحكم فيها (فأجاب)
بقوله ان جنابته تارة تتجرد عن الحدث الاصغر كأن يلوط أو يطأ بهيمة أو ينزل بنحو ضم امرأة
بحائل وحينئذ فينوي بالوضوء سنة الغسل وتارة لا تتجرد وحينئذ فينوي به رفع الحدث الاصغر
وان قلنا انه يندرج في الغسل خروج من خلاف من أوجبه وتصريح ابن الرفعة كابن خلف الطبري
بما ظاهره يخالف ذلك مؤول وليست النية المذكورة في القسمين واجبة بل مندوبة في أول كل
ولا يشترط استصحابها الى آخره قياسا على نحو الطواف في الحج لشمول نية الغسل للوضوء وقول
الاساوي لا يتصور شمول نية الغسل للوضوء لانه اذا نوى رفع الحدث ارتفعت الجنابة عن المغسول
من أعضاء الوضوء فيكون المأني به غسلا لا وضوا غلط كما قاله الزركشي لان رفع الجنابة لا ينافي الايتان
بصورة الوضوء وإذا تقرر أن حصول صورته لا ينافي ارتفاع الجنابة في أعضائه فيجث ابن الرفعة عدم
ارتفاعها لانه غسلها بنية السنة يرد بان تصد ذلك لا ينافي نية رفع الحدث اذ هو من مقتضياتها واذالم
تتجرد جنابته واخر الوضوء الى ما بعد الغسل ففضية كلام الاسنوى أنه ينوي رفع الحدث هنا أيضا
وليس بتلاعب خلافا لما زعمه النووي لأن نية ذلك انما هي للخروج من خلاف القائل بعدم
اندراج الاصغر في الاكبر والاصغر في هذه الصورة لم يرتفع عند القائل بذلك فشرعت نية عند
الايتان به ولو بعد الغسل ليرتفع عند ذلك المائل (وسئل) نفع الله به عن قول الاصحاب والعبارة
للارشاد وندب لجنب غسل فرج ووضوء لنوم ووطء وطعم هل ينوي الرضوء لهذه الاشياء كما انه ينوي
في الاغسال المسنونة أسبابها الا المجنون والمغمى عليه فينوي كل منهما رفع الجنابة فان قاتم به فذلك
والا فالفرق (فأجاب) بقوله قد ذكرت المسألة في شرح العباب مع نظائرها من كل وضوء مسنون
وعبارة الشرح مع المتن والمراد في جميع هذه الصور التي قلنا يسن الوضوء فيها الوضوء الشرعي كما نص
عليه الشافعي رضي الله عنه في نحو النية وصوبه النووي في المجموع مستندا إلى ما أتى عن الشافعي
وهو غسل الاعضاء الاربعة مع النية والترتيب لا اللغوى الذي هو مجرد النظافة خلا للبتولى وابن
الصباغ فقد استبعد الشافعي في المعتمد حمل الثاني استحباب الشافعي الوضوء من الكلام الحديث على
غسل الفم بأن ظاهر النص أن المراد به الشرعي قال والمأني يؤيده فان غسل الفم لا يؤثر فيما جرى
وانما القصد به التفكير من المأثم والتطهير من الذنوب اه نعم قال الحليمي المراد به معاودة الوطء

طهارته وقد اعتضد باحتمال
طهارة اليد اليسرى (سئل)
عن خل الثمر والزبيب هل
هو طاهر يحل تناوله أم لا
وقد صرحوا بجوازيه
والسلم فيه على الصحيح هل
علة مقابلة الماء الذي فيه
أو النجاسة (فأجاب) بأن
خل الثمر والزبيب طاهر
لان الماء من ضرورته فيحل
تناوله وبيعه والسلم فيه
وغيرها وان عرح القاضي
أبو الطيب بنجاسته وقد
صرح الاصحاب في كتاب
السلام بجوازه في خل الزبيب
والتمر ولم يفصلوا بين ان
يتخمر ثم يتخلل أم لا وعلى
القول المرجوح القائل
بعدم جواز بيعه والسلم
فيه اختلاطه بالماء لا
النجاسة (سئل) هل حكم
الرصاص المذاب حكم
الجاف حتى لو وضع فيه
نصل يتجنس مثلاً
يتجنس ما حوله فقط
كالزئبق أم حكم المائع
حتى يتجنس جميعه وما
حكم القزدير المذاب أيضا
(فأجاب) بأنه ان كان
الرصاص المذاب أو القزدير
المذاب إذا خذ منه قطعة
لا يتراد من الباقي ما يملأ
موضعها من قرب فهو جاف
والا فمائع (سئل) عن
الكلب اذا نزا على شاة
ما كولة فاولدها ولدا هل
يتجنس لبنها كما قيده في

اللغوى للتصريح به في رواية اه ونقله القرطبي في شرح مسلم عن أكثر العلماء خبر فليغسل فرجه مكان فليتوضأ ونقل عن الجمهور أن المراد بوضوء الجنب للاكل غسل يديه لما رواه النسائي عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يتام وهو جنب توضأ وإذا أراد أن يأكل يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب اه والذي يتجه أن المراد بالوضوء الشرعي في العكس لما فيه من تخفيف الحدث وأن غسل الفرج في الاول واليدين في الثاني يحصل به أصل السنة لا كمالها انتهت عبارة الشرح المذكور وبما ذكر فيها من أن المراد بالوضوء الشرعي وأنه التنية وغسل الاعضاء الاربعة مع الترتيب يعلم أنه ينوي به نية من نيته المجزئة لا أسبابها لان القصد هنا رفع الحدث الاصغر اما ليخفف حدثه الا كبر في صورة الجنب المذكورة في السؤال ولما لتحصل له حقيقة الطهارة فيكفرائمه في نحو التكلم بكلام فيهم أو يرتفع حدثه في الصور التي جرى فيها خلاف بنقض الوضوء أو يزداد تأهله وتعظيمه في نحو قراءة القرآن والحديث والعلم ونحو الاذان والذكر وبما تقررها من هذه الفوائد المترتبة على ما قلناه انه ينوي بالوضوء نحو رفع الحدث يفرق بين ما هنا وبين نية في الاغسال المسنونة أسبابها الا المجنون والمغنى عليه ويؤيد الفرق استثناء هذين لان القصد في أمرهما بالغسل رفع الجنابة المحتملة فلذلك طلب من كل منهما نية رفعها فكذلك القصد بالوضوء في تلك الصور امر من تخفيف الحدث وما بعده وذلك لا يحصل إلا بنية رفعه أو نحوها فتأمل هذا الفرق فانه ظاهر لا خفاء فيه والله سبحانه أعلم (وسئل) رضي الله عنه عما إذا وقف جنب على سطح أطراف جذوعه على جدار المسجد والطرف الآخر على جدار بجانبه أيجوز أم لا (فأجاب) بقوله لم أر في ذلك نقلا فيحتمل أن يقال بالجواز لانه ليس واقفا في المسجد ولا فيها هو من توابع المسجد ويحتمل أن يقال بالحرمة قياسا على ما لو وقف بجانبه بجداره فانه يحرم وان كان ذلك في هواء الشارع كما يقتضيه كلام المجموع في الاعتكاف وعلى ما لو وضع رجله في المسجد والاخرى خارجه واعتمد عليهما فان الاوجه الحرمة ويحاج بالفرق بين مسئلتنا وهاتين أما الجناح فلانه لما كان أصله جميعه في جدار المسجد ولم يكن منه شيء خارج عن المسجد كان يمسح من توابع المسجد نظرا لاصوله ولم ينظر لخروج هوائه عن المسجد لانه تابع فأعرض النظر عنه ونظر للتبوع فقط بخلاف صورة السؤال فان أصول السطح الواقف عليه ليست من توابع المسجد لان بعضها فيه وبعضها في غيره فلم تكن نسبتها للمسجد أولى من نسبتها لغيره بل تعارضا والاصل الاباحة وأما الوقوف على الرجلين معتمدا عليهما فلانه باشر بيده أرض المسجد مع الاعتماد فكان كالواقف كله فيه فحرم بخلاف صورة السؤال فان الواقف على السطح لم يباشر المسجد ولا ما هو من توابع المسجد فلم يكن للحرمة مقتض حتى تناط به فالذي يتجه حيث في صورة السؤال الجواز لما علمته مما تقرروا الله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه عما صورته ما الحكمة في قول الحاوي مقرونا في الغسل هنا وتأتيه في الوضوء والجميع صفة للتنية (فأجاب) بقوله قول الحاوي مقرونة في الوضوء ومقرونا في الغسل نية على فائدة حسنة وهي أن الفعل وما تفرع عنه في العمل كاسم المفعول هنا إذا أسند الى مؤنث ظاهر مفصول منه جاز تأنيث العامل وتذكيره وإن كان المؤنث حقيقي التأنيث فمجازيه أولى لجواز الامرين فيه بلا فصل أيضا لكن الاولى التأنيث ومن ثم بدأ به الحاوي في الوضوء ثم ذكره في الغسل تنبيها على الغتين وأن البداءة بالافصح أولى وبما تقررا ندفع قول السائل والجميع صفة للتنية (وسئل) رضي الله عنه بما لفظه صرح البغوي انه لو نزل منه لفصبة ذكره فربطه بخرقه صح غسله هل هو معتد (فأجاب) بقوله ليس بمعتمد بل لا يجب الغسل قطعا لا طباقهم على أن الموجب للغسل هو خروج المني وهذا يخرج لنزوله الى قصبة الذكر من غير خروج ولو أحسن متوضىء ببول في قصبة ذكره صحت صلاته حينئذ كما هو صريح كلامهم وفيه أبلغ رد أيضا

الخادم وقطع به ابن الهاد أم لا كما قاله الاذرعى واقتضاه كلامهم وإذا قلتم بالشجس فهل يصير مؤبدا أو يكون بالنسبة إلى الولد فقط حتى لو أتت بولد من طاهر يكون لبنها طاهرا وما اطهر له وهل القائل بالتنجيس علل بن اللبن للرجل كما عللوا به في التحريم بالرضاع أم لا وإذا قلتم لا فما الفرق (فأجاب) بان لبن الشاة طاهر ولو أحبلها كلب كما شمله كلامهم ويؤيده تصريح البغوي وغيره بحل لبن الفرس وان ولدت بغلا إذ لو حكم بتبعية اللبن للولد في هذه الحكم بتنجيسه وما قاله الزركشي وابن الهاد من الحكم بتنجيسه مخالف لا طلاقهم وعلى القول به فلا يتعدى إلى لبنها الحاصل بولادة حيوان طاهر اذا لم يتضى للحكم بتنجيسه كونه حاصلا بسبب حيوان نجس وقد زال (سئل) عن معنى تقييد الجلال المحلى قول الامام الشيخ محي الدين النووي وليست العلقمة والمضغة درطوبة الفرج بقوله من الآدمي بنجس في الاصح (فأجاب) بانه إنما ذكر الشارح قوله من الآدمي ليفيد به مع قوله آخر المقالة وثلاثة من غير الآدمي أولى بالنجاسة لان الخلاف

لما قاله البغوى (وسئل) نفع الله به هل ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم تنور أولاً كما أفتى به النووى (فأجاب) بقوله أخرج ابن ماجه بسند جيد كما قاله الحافظ العماد بن كثير أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا طلى بدأ بعورته فطلاها وطلّى سائر جسده أهله وفي رواية مرسله سندها جيد أيضاً أنه أطلّى وولى عاتته يده وفي أخرى عند الخرائطي وابن سفيان وابن عساكر أنه قيل لثوبان مولى النبي صلى الله عليه وسلم تدخل الحمام وأنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الحمام وكان يتنور وفي أخرى عند ابن عساكر عن وائلة لما فتح صلى الله عليه وسلم خيبر أكل متكئاً وأطلّى وأصابته الشمس ولبس الظلة وكان المراد بأصابته الشمس أنها أثرت فيه لكبر سنه أكثر ما كانت تؤثر فيه قبل ومن ثم أعقبه بقوله ليس الظلة أى ما يجعل على الرأس مما له ظل يبقى الوجه والعنق ونحوهما عن الشمس وفي أخرى مرسله رواها ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور كان إذا أطلّى ولى عاتته يده وفي أخرى مرسله أيضاً رواها سعيد بن منصور أنه لما فتح خيبر أكل متكئاً وتنور وفي أخرى مرسله أيضاً عند أبي داود فى مراسيله والبيهقى فى سننه الكبرى أن رجلاً نور رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ العانة كف الرجل ونور رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه وفي أخرى سندها ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم كان يتنور كل شهر ويقلم أظفاره كل خمس عشرة قيل وفيها فائدة نفيسة وهى ذكر التوقيت اه وفيه نظر فان بدنه صلى الله عليه وسلم كان فى غاية الاعتدال فلا يقاس به غيره فى ذلك نظير ما قالوه فيما صح أنه كان يوضئه المد ويغسله الصاع أن ذلك خاص بمن بدنه كبده صلى الله عليه وسلم ليونة واعتدالاً وإلا زيد ونقص بحسب التفاوت فكذا هنا ومن ثم قال الأئمة فى خلق العانة والابط والقلم وقص الشارب أن ذلك لا يتقيد بمدة بل يختلف باختلاف الأبدان والمحال فيعتبر وقت الحاجة إلى إزالة ذلك فى حق كل أحد بما يناسبه فتأمله وما قيل أنه يكره التنور فى أقل من شهر أخذنا من هذه الرواية ردان الكراهة تحتاج إلى نهى فإن أريد بها الكراهة الارشادية لما صح عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه أثر الحلق على التنور أى فى بعض الاوقات وقال ان التنور يرق الجلد كان صحيحاً وصح عن ابن عمر رضى الله عنهما أن الحمامى كان ينوره فاذا بلغ حقوه قال له اخرج أى وتولى العورة بنفسه اقتداء به صلى الله عليه وسلم كما فى أول الاحاديث السابقة وهو أصح من الحديث الأخير المقتضى أنه لم يطل الاعانة فقط وأنه مكن الرجل من اطلاء ماعداها من بقية العورة على أنه مرسل فلا حاجة فيه للقائل بأن العورة ماعدا السوائين ولا يعارض ما مر خير أنه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانوا لا يطلون لانه نفى وما مر اثبات فيقدم عليه على أن هذا مرسل متكلم فيه وورد روايتان أخريان كذلك سندهما منقطع وأخرى أنه كان لا يتنور فاذا كبر شعره حلقه وهى موصولة لكنها ضعيفة وبتقدير صحة ذلك كان يتنور فى وقت ويحلق فى وقت وجاء فى روايات عن عمر رضى الله عنه أنه كره التنور وعلله بأنه من النعيم وفى رواية مائة تنضى أنه إنما كره كثرة طلاء النورة وجاء عن ابن عباس رضى الله عنهما ما أطلّى نبي قط ومعناه ما مال نبي إلا هوى لانه من أطلّى الرجل إذا مال عتقه الموت أو غيره ثم استعير الليل عن الحق وقال ابن الأثير أصله من ميل الطلاء وهى الاعتناق واحدها طلاء يقال أطلّى الرجل طلاء إذا مال عتقه إلى أحد الشقين وروى البخارى فى تاريخه وابن عدى والطبرانى أنه صلى الله عليه وسلم قال أول من صنعت له النورة ودخل الحمام سليمان بن داود صلوات الله وسلامه عليهما وأخرج ابن أبى حاتم وغيره أن سبب ذلك أن بلقيس كانت شعراء فاستعجب سليمان حلقه بالامسى لقبح أثره فجعلت له الشياطين النورة من أصداف والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله به عن قول الشيخ زكريا رحمه الله فى فتاويه ولا يسنن الوضوء للغسل المسنون بل هو مختص بالواجب كما قيد به المحاملى وغيره اه كلامه

فى الثلاثة جار سواء كانت من الآدمى أم من غيره وان مقابل الأصح فى الثلاثة من غير الآدمى أقوى من مقابله فيها من الآدمى فما ذكره ليس تقيداً بخارج الثلاثة من غير الآدمى من الطهارة (سئل) عن شعر المأكول المنتف الطالع بأصوله من الجلد فى حال حياته هل يحكم بنجاسته أم لا (فأجاب) بأن شعر المأكول طاهر فان انفصل أصله مع شيء ما نابت فيه من الجلد وفيه رطوبة فهو متنجس يظهر بغسله ولا يشكل هذا على قولهم لو قطع عضو من مأكول حال حياته وعليه شعر فالشعر نجس لانا نقول الشعر فى مسئلتنا متبوع والجلد تابع لقلته بخلاف مسئلة العضو فان الشعر تابع (سئل) عمالو توقفت إزالة اللون النجاسة أو يرجحها على الاستعانة بأشنان أو نحوه أو على الحت أو القرص هل يجب أولاً (فأجاب) بأنه يجب على كل مما ذكر (سئل) عن حمام غسل داخله كلب ولم يعهد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاغتسال به مدة طويلة والحال ما ذكر ثم لا يخفى انتشار النجاسة إلى خصر الحمام وأبوابها وفوطها ونحو ذلك مما لا بد من مباشرة الداخل له

ضرورة مما الذي يجب فيما ذكر وإذا عهد دخول النساء الحمام هل يحكم بطهارته بفرض اغتسلهن فيه بالطفل ونحوه وهل إذا دخل الحمام المذكور شخص وباشر المذكورات اعلاه يحكم بتنجس مالا فاما من غير فرق بين طول الزمن المتخلل بين الواقعة وبين دخوله أم يفرق وهل بين المسئلة المذكورة وبين مسئلة المرة تفاوت أولا (فأجاب) بأن ما يتقن اصابة الكلب له من الحمام مع رطوبة فهو باق على نجاسته حتى لا تصح الصلاة عليه من غير حائل والطفل يحصل به الترتيب في النجاسة الكلبية كما صرح به جماعة فيظهر ما تنجس من الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات احداهن بالطفل المذكور ثم مالا في الموضع المتيقن نجاسته من بدن داخل الحمام مع رطوبة قبل احتمال طهارته تنجس وتنجس به مالا قادم مع رطوبة من فوط وحصر وثياب وغيرها وأما مالا فاه كذلك بعد احتمال طهارته ولو بواسطة الطين الذي في نعال داخله فلا يحكم بنجاسته كما لو تنجس فم حيوان من هرة أو غيرها ثم غاب غيبة ويمكن وروده فيها ماء كثيرا ثم ولغ في طاهر لم ينجسه لأننا لا نتجس

لكن ذكر المزجد في عبايه مالفظة وصفته يعني الغسل للجمعة كغسل الجنابة فيتوضأ قبله اه وغير خاف على سيدي تدافع الكلامين فما المعتمد من ذلك (فأجاب) بقوله مذكور في شرحي للعباب وعبارته هذا وقضية كلامهم أن الوضوء إنما يكون سنة في الغسل الواجب وبه صرح أبو زرعة وغيره تبعا للحاملي وقد يقتضيه قول الرافي وإنما يعد الوضوء من مندوبات الغسل إذا كان جنبا غير محدث أو قلنا بالانداج وإلا فلا وعلى هذا يحتاج إلى افراده بنية لأنه عبادة مستقلة وعلى الاصح لاه بقوله وإلا يشمل غير الجنب أصلا ولو قيل بندبه كغيره من سائر السنن التي ذكروها هنا في الغسل المسنون أيضا لم يعدل قد يؤخذ من كلام الرافي المذكور أن وجه تخصيص الواجب بالذكر لا اكتفاء بنيته عن نية الوضوء بخلاف نية الغسل المسنون فانها لا تنكفي عن نية الوضوء فهو أعنى الوضوء ان قيل بندبه يكون مندوبا عند الغسل المسنون لافيه إذ لا يكفي بنيته عنه ثم رأيت المصنف في باب الجمعة جزم بها الاحتمال انتهت عبارة الشرح المذكور وبها يعلم أنه لا خلاف في المسئلة وأن مراد من قال بندبه أنه مندوب عند الغسل ومن قال بعدمه عدم ندبه في الغسل فتأمل يظهر لك أنه لا تدافع بين الكلامين أصلا ولما ذكرت في شرح العباب قوله فيتوضأ قبله قلت عقبه ندبا بناء على ما قدمته في باب الغسل من ندب الوضوء عند الغسل المسنون وعليه لا بد فيه من النية اه فأشرت هنا أيضا إلى أنه لا خلاف في المسئلة (وسئل) رضى الله عنه ماذا ينوي الجنب والحائض إذا توضأ للوطء والطعم هل ينوي سنة الغسل أو رفع الحدث الا كبر عن أعضاء الوضوء أخذا من تعليلهم بتقليل الحدث أو غير ذلك (فأجاب) بقوله انه لا ينوي شيئا عما ذكره السائل وإنما ينوي رفع الحدث الاصغر كما يصرح به كلام المجموع وعبارة شرحي للعباب والحكمة في ذلك تخفيف الحدث غالبا والتنظيف إذ الاصح أن الوضوء يؤثر في حدث الجنب ويزيله عن أعضاء الوضوء خلافا لقول الامام لا يرتفع شيء من الحدث حتى تكمل الطهارة ذكره في المجموع وضمير يزيله للحدث الاصغر فعليه لا اشكال وإنما الاشكال في قول القاضي وابن الصباغ وضوء الجنب يزيل الجنابة عن أعضاء وضوئه إلا أن يحمل على أنه نوى رفع الحدث وأطلق أو يؤول على أنه يصلح لازالتها عن غالب أعضاء وضوئه فيما إذا ظن حدثه الاصغر فنواه وقيل الحكمة لعله ينشط للغسل ثم ما تقرر من أن المراد في جميع ما ذكره الوضوء الشرعي هو ما في المجموع وغيره وعليه يدل بعض الاحاديث الصحيحة وقيل المراد به في الاكل والشرب غسل اليدين وعليه جمهور العلماء لانه جاء مفسرا به في خبر البيهقي وقال الحليمي هو في العود للوطء غسل فرجه لرواية به قيل وعليه الجمهور ويرد خبر مسلم إذا أتى أحدهم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوئاً أكد بالمصدر دفعا لارادة المجاز انتهت عبارة الشرح المذكور وبتأمل كلام المجموع واستشكال ما بعده مع الجواب عنه يتضح اندفاع قول السائل أو رفع الحدث الا كبر الخ ومرادهم بتقليل الحدث تقليله برفع الاصغر فان قلت هذا ظاهر ان كان عليه أصغر أما إذا تجردت جنابته عنه فبقى نية رفع الا كبر إذ التقليل لا يحصل إلا بذلك قلت الامر كذلك وعليه قد يحمل قول السائل أو رفع الحدث الا كبر الخ فان قلت هل يمكن أن يقال انه ينوي بالوضوء هنا سنة الوضوء كما في نية الوضوء لغسل الجنابة المجردة عن الحدث الاصغر قلت يمكن ذلك لولا قولهم القصد من هذا الوضوء تقليل الحدث فانه ظاهر في أنه ينوي الحدث الاصغر ان وجد وإلا فلا كبر ويفرق بين هذا والوضوء المقامة للغسل المذكور بان القصد بهذا شيان الخروج من خلاف من منع الاندراج وزيادة النظافة ليكون مقدمة للغسل فاذا فات الاول بقي الثاني وكفت فيه نية السنة وأما ذاك فالقصد به تخفيف الحدث فحيث أمكنت نيته لم ينو غيره وإذا تعين في الوضوء المسنون لنحو القراءة والمجدد نية مما يجزى في الاصل فالولى هذا على أن النية في الوضوء المقدمة غير واجبة لاجزاء نية غسل الجنابة عنه كما

بالشك وأن كان الأصل
بقائه نجاسة فمه فقد علم أنه
يفرق بين احتمال طهارة
المحل وعدمه وأنه لا فرق
بين هذه المسئلة ومسئلة
الهرقة (سئل) هل المعتمد
نجاسة فضلاته صلى الله
عليه وسلم كغيره كما عليه
الجمهور وصححه الشيخان
أم لا (فأجاب) بأن المعتمد
طهارتها كما جزم به البغوي
وغيره وصححه القاضي
حسين وغيره نقله العمراني
عن الخراسانيين وصححه
البارزي والسبكي والشيخ
نجم الدين الاسفرايني
وغيرهم ثم قال البلقيني
وبه الفتوى وقال ابن
الرفعة انه الذي أعتمد
وألقى الله به قال الزركشي
وكذا أقول وينبغي طرده
في سائر الانبياء (سئل) عن
الكشك الذي يعمل هل
هو نجس أو طاهر فان
بعضهم قال انه نجس لانه
يتخمر كالبوطة وهل يقوم
جفافه مقام التخلل في الخمر
أم مقام الخمر المعقودة
(فأجاب) بان الكشك
طاهر ولا اعتبار بقول
القائل المذكور فانه لو فرض
أنه صار مسكر المكان طاهرا
لانه ليس بمائع (سئل)
عن تراب وضع على نجاسة
كلية رطبة ثم فصل عنها
قبل ايراد الماء عليه هل
ينجس أم لا لابتداء العسلات
السيح (فأجاب) بأنه

تحقق في محله والنية في الوضوء لنحو الالكل واجبة فلا تقاس احدهما بالآخرى وحينئذ اتجه ما ذكرته
واندفع ما يتوهم من القياس السابق فتأمل (وسئل) نفع الله بعلومه عن رجل تحرم عليه القراءة في
صلاته ما صورته (فأجاب) بقوله هو فاقد الطهورين يحرم عليه قراءة زائدة على الفاتحة (وسئل)
فسح الله في مدته عن الكافرة الممتعة هل يجب على مغسلا النية كلسلة الممتعة أولا ويفرق وقد نقل
ترجيح عدم الوجوب عن شرح المذهب وعبارة التكملة في باب النكاح أما إذا امتنعت فيغسلها
الزوج ويستقيحها وإن لم توجد نية للضرورة وقيل ينوى عنها وهو ضعيف كذا قاله في شرح المذهب
(فأجاب) بقوله كلام شرح المذهب في مسئلة نية الكافرة متناقض وعبارة شرح الباب ويعتبر كما في
التحقيق وحكا في المجموع عن المتولى نية الكافرة استباحة التمتع ٣ والاولى نيتها لايها مه علمه اشترط
كونها كتابية وليس كذلك كما مر في بحث المستعمل وما في موضعين من المجموع من عدم اشترط نيتها
محول كما في الروضة وأصلها في موانع النكاح على الممتعة المغسلة باجبار الحليل ونية غاسل المجنونة
وغاسل الممتعة ولا فرق فيهما كما اقتضاه كلامهم كالمجموع بين المسئلة وغيرها وفي الكفاية عن القاضي
ينوى الزوج عنها كما ينوى من المجنونة اه والفرق بينهما بأن المجنونة لا يصتور منها قصد مقوم لفعالها
والكافري تصور منه ذلك بل يتصور منه النية بل تلزمه فيما إذا ظاهر وأراد الاعتاق يرد بانهم لو نظروا
لذلك لما أوجبوا على حليل المسئلة الممتعة النية على أن الامتناع صيرها كالمجنونة وتصور النية منها انما
هو بتقدير زوال الامتناع وحينئذ المجنونة كذلك تتصور النية منها بتقدير زوال الجنون فلا فرق بينهما
انتهت (وسئل) نفع الله به هل المدارس تسمى مساجد فتكون لها تحية أولا (فأجاب) بقوله
المدرسة غير المسجد مالم يعلم أن واقفها جعلها مسجدا فتصير مدرسة ومسجدا حينئذ فيثبت لها
أحكامه من التحية وغيرها وأما إذا لم يعلم أنه وقفها مسجدا فلا يثبت لها من أحكام المسجد شيء والله أعلم
(باب مسح الخفين)

(وسئل) رحمه الله أعرب بعضهم قول المنهاج سائر محل فرضه وما بعده أحوالا من ضمير يلبس هل يصح
وتوهم بعضهم أن قوله بعد كال طهر كذلك هل هو صحيح ايضا (فأجاب) بان الاول صحيح والثاني مردود
بأنه ظرف اليلبس فلا يصلح أن يكون وصفا للخف فلم يصح جعله حالا من ضميره والله أعلم
(باب التيمم)

(وسئل) رضى الله عنه عن شخص تيمم وعلى بدنه نجاسة معفوعنها كان استنجى بالقلع بالحجارة مثلا
بشروطه وكان التيمم والقلع في مكان الغالب فيه عدم الماء فهل يجب عليه قضاء ما صلاه بالتيمم إذا
كان التيمم انما استنجى بالقلع لأن شرط التيمم طهارة البدن وظاهر اطلاق الاصحاب في باب التيمم
سواء في الطهارة محل النجس وغيره وصرح به شارح الارشاد في شرحه المسمى بالامداد الذي هو بمنزلة
التصحيح على الاسعاد وكذا صنع في كتابه المنهج القويم بشرح مسائل التعليم لكن هل المراد بذلك
حيث كان ذلك في مكان الغالب فيه وجود الماء لان ازالة النجاسة انما هي شرط عند القدرة عليها
كما صرح به جمع متأخرون فهل يجب عليه قضاء ما صلاه في هذه الحالة لفقد الطهارة المشروطة أولا
يجب عليه قضاء سواء كان ذلك القلع والتيمم بمكان الغالب فيه وجود الماء أو عدمه كما اقتضاه كلام
المنهاج في شروط الصلاة حيث قال ويعفى عن محل استجماره وظاهره أن ذلك لا يختص بموضي
ولا تيمم قال بعضهم وصرح بذلك الناشري في إيضاحه فقال سواء في ذلك المتوضي والتيمم وهو
ظاهر بالنسبة للمتوضي وأما التيمم فقد اجتمع عليه الحدث والتنجس (فأجاب) رضى الله عنه
بقوله المعتمد كما بينته في شرح الباب ان من اجتمع عليه حدث ونجاسة غير معفوعنها ووجد ما يمكن
أحدهما فقط تعين الماء للنجاسة التي بمحل النجس وغيره خلافا لما وقع للزركشي وأطال فيه بما لا يصح

هذا إن كان مسافرا أي بمحل ينلب فيه فقد الماء أما الحاضر أي بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا يتعين الماء لحبسه لانه لا بدله من الاعادة على كل تقدير والمعتمد أيضا أنه يجب تقديم غسلها على التيمم وإلا لم يصح تيممه لأنه للإباحة ولا إباحة مع المانع فاشبه التيمم قبل الوقت وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين المسافر والحاضر وإن لم يمتنع الاعادة بكل تقدير وإنما فرق بينهما فيما مر لأن موجب التعيين ثم عدم الاعادة وهما يفترقان فيهما والملاحظ هنا أنه لا إباحة مع المانع وهما مستويان في ذلك وصوب في المجموع أن صورة المسئلة أن يكون معه من الماء ما يكفي لازالة الخبث فقط قال ويتصور أيضا فيمن تيمم لنحو مرض بحيث لا يجب استعمال الماء في الحدث ويجب في الخبث اقلته اهـ وينبغي أن يتصور أيضا فيمن تيمم لنحو مرض ومعه ماء يكفي لازالة الخبث وبعض الحدث ويعلم من كلام جمع متقدمين أن محل بطلان تيمم من على بدنه نجاسة إذا كان معه ماء يكفيها أما لو عدم الماء فتيمم ولو مع وجودها صح قالوا لا نألو لم نصحح تيممه لعجز عن الصلاة لأن نجاسة البدن لا تزال إلا بالماء اهـ إذا تقرر ذلك علم أن الكلام في مقامين لأنه إن لم يكن معه ماء صح تيممه مع وجود النجاسة مطلقا ثم إن كانت النجاسة غير معفو عنها لزمته الاعادة مطلقا وإن كانت معفوا عنها كالتيمم بمحل التجو بشروطه فإن كان بمحل يغلب فيه فقد الماء لم يلزمه الاعادة والا لزمته لأن وجود ماء بمحل التجو حينئذ كعدمه وإن كان معه ماء فإن غسل به النجاسة ثم تيمم صح تيممه مطلقا ثم إن كان بمحل يغلب فيه فقد فلا إعادة والا فلا إعادة وإن تيمم ثم غسل النجاسة بطل تيممه فيلزمه الاعادة مطلقا فإن أعاد التيمم بعد غسلها تأتى فيه التفصيل المذكور والله سبحانه أعلم ﴿ومثل﴾ فسبح الله في مدته عن خشى من الغسل في البحر الملح القمل أو كثرته فهل يباح له التيمم ﴿فأجاب﴾ بقوله يحتمل أن يقال يباح له التيمم إن أخبره بذلك عارف ثقة أو اطردت المادة به أو علم من نفسه ذلك على ما فيه من كلام ذكره في التيمم أخذنا من قولهم لو خاف زيادة الألم أبيع له التيمم ولا شك أن في القمل ألما يساوى زيادة ألم المرض بل يريد وقياسا على ما ذكره في باب اللباس من أنه يباح الحرير لحسكه وقيل وجرب والجامع بين البابين أن كلا من التيمم ولبس الحرير للرجل إنما يجوز للضرورة وعدوا منها في كل باب أسبابا يتحدان في أكثرهما فليتحدا في الباقي ويحتمل أن يفرق بين البابين بأن الضرر في لبس الحرير أخف ومن ثم أبيع للنساء مطلقا وبأن التيمم عبادة ووسيلة إلى الصلاة فليحتط لها أكثر وبأن الطهر بالماء واجب إلا أن يتحقق السبب المسقط له ولم يتحقق ويؤيد هذا الاحتمال قولهم في التيمم لو خشى التألم في الحال من غير أن يخشى مرضا لا يخشى منه ما ذكره لم يبح له التيمم فلمعوم هذه العبارة يقتضى أنه لا يباح له التيمم بخشية حدوث القمل إلا أن الأول بالرخص وتخفيفات الشرع أشبهه ﴿ومثل﴾ نفع الله به عن معه ماء لكنه يخشى العطش في المسال وهناك عطشان في الحال فهل يجب عليه بدله له أولا ﴿فأجاب﴾ بقوله ذكر في المجموع في المقدم منهما وجبين ولم أر من رجح منهما شيئا والذي يظهر ترجيحه أنه يقدم العطشان في الحال إذا خشى من العطش الهلاك لأن اتلاف مهجته محقق بخلاف المالك فإنه قد يحصل له ماء فإن كان بيرية أيس فيها من حصول ماء وغلب على ظنه الهلاك لو بذل مامعه فلنظر في ذلك مجال وعدم وجوب البذل حينئذ أقرب وكذا لو خشى العطشان من العطش في الحال اتلاف عضو أو حرث مرض ونحوه وخشى المالك من العطش في المسال اتلاف النفس فلا يجب البدل أيضا على الأقرب فإن قلت هذا التفصيل الذي ذكر غير الوجهين المطلقين المذكورين في المجموع قلت لا يضر ذلك على أنه ليس غيرهما بل هو ترجيح لواحد منهما بشرط لم يذكره النووي رحمه الله لعدم تعرضه للترجيح ﴿ومثل﴾ رضى الله عنه عن قول المنهاج وغيره التيمم ويرمل فيه غبار هل المراد بقيار الرمل ما يحصل من التراب لا ما خلط

ينجس وما ذكر تعيلا
لين بصحيح (مثل) هل
يجب التسبب مع الترتيب
في إزاحة الخبث بغيره
نحو الكلب أم لا كما لا يجب
ذلك في تطهير الفرج من
خروج رجيع النجاسة
المغلظة (فأجاب) بأنه
لا يتنجس ما أصابته رائحة
الخبث ولو مع رطوبة لأن
دخان النجاسة لا يرتفع معه
جرم من النجاسة كما
لو أحدث بخروج الريح
وموضع الحدث رطب لا
يشترط ولا يجب الاستنجاء
في الأصح (مثل) عن قول
الكمال بن أبي شريف في
شرح الإرشاد فإن تغير ماء
الغسالة أو زاد وزنها فليس
لها حكم المغسول بل
يشترط تطهير منها
وقولنا إن الغسالة المتغيرة
والتي نكث وزنا تخالف حكم
المغسول أي في النجاسة
ينبغي على أن المغلظة يشترط
التطهير منها
أحداها بالتراب وإن كان
المحل الذي انفصلت عنه
يظهر بما بقي من السبع
هل هو معتمد أم لا (فأجاب)
بأنه هو المعتمد ووجهه أنها
مشتملة على غسالة المرة
الأولى أو المنفصلة قبل زوال
العين (مثل) عن أرض
ترابية تنجست بنجاسة
مغلظة ثم تجسس بها ثوب
مثلا هل يحتاج في تطهيره
إلى تبريد أولا تبعا لها

(فأجاب) بانه يجب في تطهيره الترتيب ولا يكون تبعاً لها لا تناء العلة فيه وهي أنه لا معنى لترتيب التراب وأيضاً فلا يستثناء معيار العموم ولم يستثنوا من ترتيب النجاسة المغلظة الا الارض الترابية (سئل) عن صبى بال على بلاط جامع وعينه باقية هل يطهر برش الماء عليه ام لا (فأجاب) بأنه ان زاد وزن غسالته الماء المصوب عليها لم يطهر محلها إلا بعد زوالها وان اقتضى كلام بعض المتأخرين خلافه إذ من شروط طهارة محل النجاسة أن لا يزيد وزن غسالته (سئل) أهل صناعة الفاخور لا بد أن يضيفوا الى الطين الذى يصنعونه أو اى كالا جانات والكيزان وغير ذلك شيئاً من السرجين ويرون أن ذلك من ضرورة الصناعة وان الطين لا يمكن أن يصنع منه شئ من ذلك الا بالاضافة المذكورة فهل يعنى عن شئ من ذلك وهل يفصل في ذلك وية بالغة واذ لم يرق مقام السرجين شئ من الطاهرات وبعدهم حيث يقوم غيره مقامه (فأجاب) بما وله للأناء حالات أحدهما ان لا يتيقن استعمال السرجين فيه فبفيه قولاً تعارض الاصل والظاهر أى الغالب أظهرهما العمل بالاصل

من نفس الرمل بدليل ما قد يوهى ذلك من قول المنهج يقيم بتراب ولو برمل أو المراد أعم وانما عبر بالمنهج بذلك لان الغبار المخلوق من نفس الرمل يسمى تراباً والا لكان قول الشارح المحلى بعد قول المنهاج ما تقدم لانه من طبقات الارض وكان فى معنى التراب ضائعاً (فأجاب) بقوله قد صرح الولي أبو زرعة بان غبار الرمل لا يسمى تراباً وعبارة الحاوى كالروض والارشاد وعبارة شيخنا في شرح البيهجة انه يسماه ومن ثم قال بعض شارحي الارشاد مثل غبار الرمل ليفيد انه من جنس التراب اذ هو من طبقات الارض ويجوز أن يكون تنظيراً لما يجوز التيمم به من غير التراب بالتراب وقد يحمل كلام أى زرعة على انه لا يسماه حقيقة وكلام غيره على انه يسماه مجازاً ويدل لذلك عبارة شرح الارشاد المذكورة حيث جوز أن يكون تمثيلاً وأن يكون تنظيراً نعم قول الماررى الرمل ضربان ماله غبار فيجوز التيمم به لانه من جنس التراب وما لا غبار له فلا لعدم الغبار لا لخروجه عن اسم التراب ظاهر في أن كلامهما يسمى تراباً حقيقة إلا أن يؤول ما ذكر ويتأمل ما نقرر انضح كلام المنهج مع كلام الشارح المحقق أعنى الجلال المحلى وانه لا تنافى بينهما لصحة التيمم به سواء أقلناه انه تراب حقيقة أم مجازاً وقول الغزى لو سحق رمل وصار له غبار صح التيمم به بخلاف الحجر المسحوق يرده قولهم لا يصح بالرمل الناعم لانه جمع متصاغرة جداً كالجماعة المدقوقة فان قلت أى فرق بين المدقوق والغبار وان تحققنا انه من الرمل قلت الفرق أن الغبار ليس جمعى متصاغرة ولا قريباً من ذلك وانما هو شئ ينفصل عن تلك الحصى بواسطة التصاق بعضها ببعض أو ينحو ذلك ففيه معنى غبار التراب الحقيقي بخلاف الرمل المدقوق فانه لم يخرج بالندق وان بولغ فيه عن كونه حصى متصاغرة جداً فلم يمكن فيه معنى غبار التراب والله أعلم (وسئل) فسح الله في مدته عن العقد الشرعى هل يكون كاللفقد الحسى فيما إذا حمل المسافرون ما لا يحتاجون اليه في الحال ويحتاجون اليه في المآل حتى لا يشترط لصحة تيممهم تقدم طلب للماء أو يتمل شرط الفقد الحسى أن يعلم أن لا ثم ماء فمتى حصل لهم علم بان الماء لا يزيد على حاجتهم للشرب ونحوه استوى الفقدان بخلاف ما إذا بقى معه تردد في أنه هل يزيد على الحاجة أم لا وما الحكم فيها (فأجاب) بأنهم صرحوا بأن من معه ماء واحتاجه لعطش محترم من نفسه أو غيره كرفقته ولو ما لا تيمم وان ظن وجود الماء في المآل دفعاً لما يلحقه من الضرر الناجز أو المتوقع ومن ثم قال في الجواهر وليس المراد بالرفيق المخالط خاصة بل لو علم في القافلة من يحتاجه لعطشه حالاً أو ما لا لزومه التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة اه وظاهره أنه يجب التزود له ان أمكنه والذي يتجه أنه حيث علم أو غلب على ظنه احتياج أحد من القافلة اليه ما لا لزومه التزود له ان قدر عليه وإلا فلا ولا يجب على أحد الطلب إلا إذا توهم ماء في أحد القرب أو الغوث بشرطه زائداً على ما يحتاجه الناس أو دوابهم لشربه والالم يلزمه طلب لانه عبث وما تقرر علم أن وجود الماء مع الاحتياج اليه حالاً أو ما لا كفقده الحسى وأنه متى علم أنه لا يزيد على حاجتهم كان كفقه فلا يجب طلبه بل لا يجوز استعماله (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل يجوز التيمم من تراب أرض الغير بغير اذنه ومن عليه نجس ولم يجد ماء هل يتيمم ويصلى وإذا مات وعليه نجس ولم يوجد ماء هل يتيمم (فأجاب) بقوله لا يجوز التيمم من تراب أرض الغير الذى لا يظن رضاه بغير اذنه ونظيره أنه لا يجوز ترتيب الكتب من أرض الغير بغير اذنه ومن عليه نجس ولم يجد ماء يلزمه التيمم والصلاة لحرمة الوقت ثم القضاء وكذا يجب أن يتيمم الميت الذى عليه نجاسة ولم يوجد ماء (وسئل) نفع الله به عن التيمم اذا فرق نية التيمم على أعضائه وهل تجزئه تلك النية مفردة قياساً على تفريق نية الوضوء (فأجاب) بقوله لا يتأتى تفريق النية في التيمم كما يصرح به قول الزركشى وغيره التفريق في الوضوء إنما يتأتى عند نية رفع الحدث أى والطهارة عنه لان التجزى وانما

لا يكاد ينضب ولو اطردت
عادة بخالفة الاصل كاستعمال
الترجحين في اواني الفخار
فكذلك خلافا للوارد
حيث حكم بالنجاسة ثانيهما
أن يتيقن استعماله فيه
فيغني عنه بمشقة الاحتراز
اذ المشقة تجلب التيسير
فقد نقل الرويات في باب
الصلاة بالنجاسة أن الشافعي
رضي الله تعالى عنه سئل عن
الواني التي تملئ بالنجاسة
فقال إذا ذاق الامراتع
(سئل) عن بول في أرض
صب عليها ماء غمره واستهلك
فيه فلم يبق له لون ولا طعم
ولا ريح هل تطهر الأرض
بذلك لتولها في الروضة
وأصلها إذا أصاب الأرض
بول فصب عليها ماء غمره
واستهلك فيه طهرت بعد
نضوب الماء عليها وقبله
وجهاً أحصهما الطهارة
وعبارة التحقيق والانوار
والطراز المذهب وتحرير
التقيح قريية من عبارة
الروضة المذكورة أم يشترط
لطهارة تلك الأرض نزح
البول منها أم نضوبه قبل
صب الماء عليها لقوله في
شرح التحرير المذكور
فظاهر أن الأرض إذا
شربت ما تنجست به لا بد
من زوال عينه قبل صب
الماء عليها كما لو كان في إناء
أه فهل المذهب الأول
أو الثاني فإن قلتم بالثاني فما

يظهر في ما تبين بخلاف نحوه نية التيمم فانه لا يمكن فيها تجزئاً فهذا صريح واضح في أن التيمم لا يتأتى فيه
تفريق لامتناع نية الحدث والطهارة فيه اذ لا يرفع فيه رفع حدث حتى تفرق وإنما فيه نية الاستباحة
وهي لا تقبل التفريق إذ لا توجد إلا بعد تمام التيمم وأما رفع الحدث في الوضوء فانه يوجد عقب فراغ
كل عضو فجاء تفريق نيته (وسئل) رضي الله عنه هل يجوز التيمم من تراب أرض الغير بغير اذنه
(فأجاب) بقوله لا يجوز على ما صرحوا به (وسئل) نفع الله به عن لم يجد ماء وعليه نجاسة هل
يتيمم أم يصلي بغير تيمم وإذا مات وعليه نجاسة هل يتيمم (فأجاب) بقوله يتيمم في الأولى وجوباً
وقولهم لا يتيمم من عليه نجاسة قبل إزالتها فرضوه فيمن عنده ماء يريد غسلها به ولا يسمي الميت في الثانية لأن
إزالة النجاسة عنه ليست شرطاً لصحة الصلاة عليه فلم يكن به حاجة للتيمم عنها بخلاف الحي (وسئل)
رضي الله عنه هل يكفي من عليه جنابة وحدث أصغر تيمم واحد كما يكفيه غسل أم لا لضعف استباحة
التيمم (فأجاب) بقوله نعم يكفيه لها تيمم واحد وهذا واضح جلي وإنما الذي يتردد النظر فيه أن خلاف
الاندراج الوضوء في الغسل هل يجري هنا بجماع أنهما طهارة في كل من الموضعين حصلهما فعل واحد
أو يفرق بأن الوضوء والغسل مختلفا الاسم والحقيقة فجرى الخلاف حيث قد في الاندراج لأن
من نظر إلى ذلك الاختلاف يمنع الاندراج ومن يرى أن الغسل يحصل مقصود الوضوء وزيادة
يجوزوه وهو الأصح لأن مبنى الطهارات على التداخل ولأن المدار فيها على تحصيل المقصود ولو فعل
واحد أو التيمم الذي عن الحدث الأصغر والتيمم الذي عن الحدث الأكبر فحققتهم ومعناها وصورتهما
والمقصود منهما واحد فلا يتخيل حيث منع الاندراج إذ لا وجه له دفاً ولا يلزم انما على الأمر بتيممين
متوالين حتى يستتبع ما تيمم له ما يشبه العبث لانه إذا تيمم أولاً لاستباحة الصلاة استباحها به فإيجاب
الثاني عبث لا فائدة فيه على أن عدم الاندراج هنا يتصور تخيله على القول الضعيف انه يكفي نية
رفع الحدث أما على الأصح من أنه لا بد من نية الاستباحة سواء كان محدثاً أم جنباً فلا يتصور ذلك
ومن ثم لو نوى الاستباحة عند حدث الجنابة وعليه الأصغر أو عكسه لم يضر اتفاقاً (وسئل)
رضي الله عنه عن قوله في شرحه للارشاد في باب التيمم عند قوله الخطبة فلا يستتبعهما معاً إن تيمم
لأحدهما على ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما لأن الخطبة وإن كانت فرض كفاية إلا أنهم راعوا القول
بانها نائمة عن ركعتين اه كلامه لكن في شرح الروض ما قد يقتضي خلاف ذلك وكذا في بعض
نسخ شرح المنهج وفي بعض آخر منه ما لفظه فان نوى فرضاً فله نقل وصلاة جنازة بخلاف خطبة الجمعة
اه فهل يقال تفارق الخطبة صلاة الجنازة وإن شاركتها في أنها فرض كفاية بانحصارها وبامتيازها
بوقت وجمع مخصوصين أم لا (فأجاب) بقوله يعلم من قولي في شرح العباب إلا الجمعة وخطبتها
فلا يستتبعهما معاً إذا تيمم لأحدهما كما اقتضاه كلام الشيخين وإن قال البلقيني قول أصل الروضة
لا يجمع بين خطبة الجمعة وصلاتها لم يسبقه إليه أحد والصواب القطع بالجواز لانه وجه بما لا يصح
وبحث غيره أخذاً من أن فرض الكفاية كالنفل انه إن تيمم للخطبة لم يستتبع الجمعة لانها فرض كفاية
كصلاة الجنازة فلا يؤدي بالتيمم لها فرض عين أو عكسه استباحها ويمكن توجيه كلام الشيخين بانهما
راعى القول بانهما ثابتان عن ركعتين وإن كان ضعيفاً إذ الضعيف قد يراعى كما لا يخفى وهذا
أولى من الفرق بين صلاة الجنازة والخطبة بانحصارها وامتيازها بوقت وجمع مخصوصين لأن هذا
لا ينتج إلحاقها بفرض العين الأصلي إلا بتكلف وظاهر ما تقرر أنه يصح لغير الخطيب التيمم للجمعة
قبل الخطبة لكن أخذ بعض المتأخرين من قولهم لا يتيمم لفرض قبل وقت فعله أن ذلك لا يصح وقد
يؤيده ما مر من عدم صحة تيمم المصلي على الميت قبل طهره والتيمم لتحية المسجد قبل دخوله وللجنة
البعدية قبل فعل الفرض عليه فهل الامام كذلك أولاً الوجه الأول وحيث قد فما بحثه بعضهم من انه

لو تيمم للجمعة استباحهما ممنوع من حيث أن التيمم للجمعة لا يصح قبل الخطبة وبذلك يقوى ما مر
عن قضيه كلام الشيخين لانه ان تيمم للخطبة فواضح أو للجمعة فلعدم دخول وقت فعلها فلا يستباح
به شيئا أو لهما فهل يغلب المصحح أو المبطل الوجه الاول قياسا على ما مر فيها أو نوى استباحة
فروض انتهت عبارة الشرح المذكور وبها يتضح حكم المسئلة ويان صحة ما للناس فيها وفساده
فتأملها وقوله أولا فلا يستباحها معا اذا تيمم لاحدهما لا ينافيه توقف صحة التيمم للجمعة على
انقضاء الخطبة لان الاول جرى على ما اقتضاه الاطلاق والثاني مبين لان ذلك الاطلاق غير مراد به
عمومه فتأمل (وسئل) نفع الله به عن قولهم ان العطشان يأخذ الماء قهرا بقيمته من مالكة اذا
امتنع من بذله يباعا وغيره هل لا بد من لفظ في أخذه بالقيمة كما في نظائره من الشفيع والمعيير والمثقط
أم لا لان ذلك من باب الاتلاف بالاذن الشرعي يعوض وكذلك قولهم أيضا لا يؤثر المالك على نفسه
أحدا عند حاجته الى الطهر لان الايثار انما شرع في حفظ النفس لا فيما يتعلق بالقرب ولانه ينفضى الى
تلف مهبته هل كذلك السابق في الميضأة ليس له ايثار غيره بتقديمه لانه ايثار فيما يتعلق بالقرب اذ
لوسائل حكم المقاصد أم له ذلك مع سعة الوقت دون ضيقه وكذلك المؤثر بفتح الثاء اذا كان له فضيلة
علم أو صلاح فلا يتمتع فيه ويمتنع في غيره أو كان المؤثر بكسر الثاء نحو صبي (فأجاب) بقوله ان الذي
يتجه أنه لا يحتاج في أخذه ما اضطر اليه من نحو ماء وطعام ووقاية حر وبرد من مالكة الغير المضطر
اليه الممتنع من بذله ولو يعوض مثله الى لفظ كما أرشد اليه تعبير بعضهم عن هذا الاخذ بالغصب المقتضى
أن المطلوب منه مجرد الاستيلاء عليه ويؤيد ذلك ما صححه في المجموع أنه يلزمه الأخذ قهرا حيث
لا خوف عليه فيه ولا يلزمه القتال عليه إلا إذا كان المالك كافرا كما بحثه الاذرعى كما لا يجب دفع الصائر
المسلم بل أولى فأجاب اخذ وجعله كدفع الصائر ظاهران في انه لا يلزمه لفظ وهذين فارق وجوب
اللفظ في الشفيع ونحوه لانه متملك حق الغير اختيارا منه فلزمه مقتضى التملك من لفظ يدل عليه
ولا كذلك المضطر لانه مكره شرعا على هذا الاتلاف فلم يناسب وجوب لفظ يدل عليه والقياس في مسئلة
السابق الى الميضأة أنه ان اتسع الوقت أو أمكن المؤثر بكسر الثاء الصلاة مع حقته جاز له الايثار إذ ليس
فيه حينئذ تفويت حق الله تعالى بخلاف ما اذا ضاق الوقت وتعذرت عليه الصلاة في وقتها الا بعد
تفريغ نفسه فيما سبق اليه فانه لا يجوز له الايثار حينئذ كما لا يثار بما الطهر بل أولى لان المؤثر بماء
الطهر يمكنه الصلاة بالتيمم بعد استعمال المؤثر له وهنا لا يمكن الصلاة مع الايثار كما هو الفرض فان قلت
ما أهمه هذا التقرير من جواز الايثار مع سعة الوقت وان أدى الى حقوق ضرر للمؤثر بالكسر
مشكل لان التسبب في اضرار النفس لا يجوز قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وقال صلى الله
عليه وسلم ابدأ بنفسك قلت محل هذا ان لم يكن له صبر على تحمل الضرر أما من له صبر على ذلك وقد
رأى غيره اضطر الى ذلك المحل الآن والا لحقه ضرر فيندب له ايثاره حينئذ بلا خلاف حيث كان
مسلمًا وان لم يكن فيه فضيلة علم ولا صلاح أخذا بعموم قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم
خصاصة نعم قال المتولى الاول ان لم يحصل منه نفع للدين واللسلين ان لا يؤثر غيره بل وقع في الابانة
والبحر أنه يلزمه المؤثر بالفتح في نظير مستأنتا القبول لكن نظريه ابن الرفعة والنظر واضح جلي إذا
كان المؤثر ممن يصبر أيضا فالوجه خلافه بل ينبغي نذب عدم القبول ابقاء لمهجة المؤثر بالكسر حيث
آثر غيره عليها أما إذا كان المؤثر بالفتح لا يصبر فلا يبعد وجوب القبول أخذا من تحريمهم عليه أنه
يؤثر غيره وعلى هذا القسم يحمل كلام الابانة والبحر وبحث الزركشي أن محل جواز الايثار إذا ظن
سلامة نفسه رددته في شرح العباب بعد ذكر ذلك جميعه بانه غفلة عن قول الامام لا خلاف في جواز
الايثار وان خاف هلاك نفسه لان الحرمة شاملة للجميع ودو من شيم الصالحين اه ومراده بالجواز

الجواب عن الاول وما حكم
البول والماء المختلطين على
الاول هل هما طاهران
كالارض المذكورة أم
نجسان لقول الفقهاء
فلو كثر بايراد طهور فلم
يبلغهما لم يطهر ولو كانت
النجاسة بول كلب فهل
يكون حكمه حكم بول
الانسان بالنسبة الى طهارة
الارض والاحكم الماء
والبول المختلطين او يصب
عليها سبع دفعات من
الماء بحيث يكون أكثر
من البول أو لا بد من نزح
البول أو نزح ما غلغله
بحيث لا يبقى من ذلك شيء
لو تمجست معجنة بنجاسة
آدمي أو كلبية هل يكون
حكمهما في التطهير كحكم
الارض أو الاناء (فأجاب)
بانه لا تطهر الارض بذلك
وهذا مراد الاصحاب
وكلامهم محمول عليه وهو
ظاهر جلي فلا ينبغي أن
يتوقف فيه وكلام الروضة
وأصلها والتحقيق وغيرها
مصور بما اذا لم يبق من
البول في الارض قبل صب
الماء عليها ما يزيد به وزن
القسالة بعد انفصالها عن
الارض ولهذا عبر عنه
ان المقرئ في مختصر
الروضة بقوله وان صب على
موضع بول أو خمر من أرض
ما غمره طهر ولو لم ينضب
اه وحكم بول الكلب بعد
التسبيح وكذا الترتيب

ان لم تكن الارض تربية
 يحكم بول غيره ومتى
 انفصلت الغسالة متغيرة
 أو زائدة الوزن لم يحكم
 بطهارتها ولا طهارة الأرض
 فالماء والبول المختلطان
 باقيا على النجاسة ما لم يبلغ
 الماء قلنتين بلا تغير وحكم
 تطهير المعجنة بحكم تطهير
 الأرض وقد علم أن حكم
 تطهير الأرض والائناء
 واحد (سئل) عما عمت به
 البلوى من عمل الجن
 بأنفحة الحيوان المتغذى
 بغير اللبن هل يعفى عن ذلك
 لعموم البلوى به ومشقة
 الاحتراز عنه ولا (فأجاب)
 بأنه يعفى عن ذلك لما ذكر
 في السؤال اذ من القواعد
 أن المشقة تجلب التيسير
 وأن الامر إذا ضاق اتسع
 وقد قال تعالى وما جعل
 عليكم في الدين من حرج
 وقد صرح الأئمة بالعفو عن
 النجاسة في مسائل كثيرة
 المشقة فيها أخف من هذه
 المشقة (سئل) عن مرارة
 الحيوان المأكول المذكي
 هل هي طاهرة أم لا
 (فأجاب) بأنها نجسة لأنها
 مما يستحيل في الباطن
 كالمذكي ما في المرارة من
 المانع وأما المرارة فطاهرة
 لأنها مأكولة لكونها من
 أجزاء الحيوان المأكول
 وإن كان باطنها متنجسا
 (سئل) عما إذا لم تزل
 النجاسة العينية الكليسة

الجنس الأعم الصادق بالمندوب وأشار الامام بما علل به إلى أن هذا ليس من باب الايثار بقربة حتى
 يكره أو يكون خلاف الاول لأن المذهب هنا رعاية حظوظ النفس والنظر إليها فمكان الخروج عنها
 بايثار الغير مع الصبر غاية في القربة ولم يكن من الايثار بالقربة بخلاف نحو تقديم الغير بموضعه في
 صف فاضل من غير مقتض لذلك ومن ثم قلت في شرح العباب لا يقال قولهم يسن للمجورور مساعدة
 الجار له من الصف يخالفه قولهم الايثار بالقرب مكروه أو خلاف الاولى لأننا نقول ليس هذا ايثارا
 بقربة كما توهمه بعضهم بل هو تحصيل فضيلة للغير مع بقاء فضيلته لوجود خلف عنها هو فضيلة المعاونة
 على البر والتقوى المعادلة لفضيلة ما فات عليه من الصف وإنما الايثار بالقربة مثل أن يخرج من الصف
 قبل الصلاة ليدخل غيره موضعه ونحو ذلك من كل ما فيه تقويت فضيلة على النفس لا إلى بدل ويستثنى
 من ذلك أخذنا مما مر تقديم من هو أحق منه بتلك القربة كتقديم الاقرأ على الأفقه في الإمامة وإن
 كان الاقرأ قد تقدم إليها على أن في ذلك من امتثال أمر الشارع ما يجبر فضيلة تقدمه والله أعلم
 (وسئل) نفع الله به عمن لزمه تيممان فأكثر لجراحات بأعضاء هل يجب تعيين ما وقع التيمم لأجله من
 جراحة وجه أو يد أو يكفى الاطلاق (فأجاب) بقوله الوجه فيمن عليه تيممات لجراحات أعضاءاته
 لا يجب عليه تعيين كل جراحة في تيمم لأن النية وهى الاستباحة ومن ثم كفت في نية التيمم للحدث وللجنازة
 ولم يجب عند اجتماعهما تعيينهما بل لا يتصور هنا تعيين لأنه في كل تيمم بقصد استباحة الصلاة مثلا
 وحينئذ يتعذر أن يقصد تلك الاستباحة بطهر اليد أو الوجه مثلا وما يصرح بذلك ما حررته في
 في شرح العباب أن تفريق نية الوضوء على أعضائه إنما يتصور في نية رفع الحدث والطهارة عنه لأن
 التجزى إنما يظهر في هاتين بخلاف نحو التيمم فإنه لا يمكن فيه التجزى فلم يمكن فيه التفريق وإذا
 تقرره هذا اتضح عدم تصور التعيين في تلك التيممات فتأمل فانه واضح والله أعلم (وسئل) نفع الله
 به هل يستوى فيما ذكره في التيمم في الازدحام على البئر المقيم والمسافر أو ذلك خاص بالمسافر كما
 صورته في العباب (فأجاب) بقوله عبارة شرح العباب بعد أن بين أن قوله مسافرون خاص بمسئلة
 البئر خلافا لما توهمه صنيعه ويعيد لأنه عاجز في الحال وجنس عذره غير نادر حتى في الأخيرة أى وهى
 قول المتن أو مقام خلافا لمن نازع فيها وبه فارق العاجز الذى معه ماء لا يجد من يوضئه به فإنه يتيمم
 ويعيد لندرة عذره وقد يستشكل عدم القضاء في مسئلة البئر بأنه كمن كان بمحل يغلب فيه وجود
 الماء وقد يحاج بان عدم تمكنه منها في الوقت صيرها كالعدم وإنما لم تؤثر القدرة هنا بعده قياسا على
 العاجز عن القيام وعن استعمال الماء فيه مع غلبة ظن قدرته عليهما بعده بخلاف ما لو تنجس ثوبه
 وكان معه ماء لو اشتغل بغسله به خرج الوقت فإنه يجب انتظاره كما مر لأن البئر والثوب والمكان هنا
 ليس واحد منها في قبضته والثوب ثم في قبضته فينتظر كالماء كان معه ماء يتوضأ به أو يعزفه من بئر ولا
 مزاحمه وقد ضاق الوقت فإنه ينتظر ولا يصلى بالتيمم وخرج بالمسافرين في الاولى المقيمون فلا يصلى
 أحد منهم بالتيمم في الوقت لما مر في قوله وإن كان مقبلا لزمه طلب الماء الخ انتهت وعبارته ثم وإن
 كان فاقد الماء مقبلا لزمه طلب الماء إن أمن مأمرا وإن فات الوقت بطله ولا يجوز له التيمم لندرة
 فقده ثم أى في محل الإقامة وهذا هو معنى تعليل الشيخين بقولهما لأنه لا بد له من القضاء أى لتيممه مع
 القدرة على استعمال الماء وندرة فقده ثم فلا يرد جواز التيمم للبرد مع وجوب القضاء وأفهم التعليل
 أن الحكم منوط بمن هو بمحل يغلب فيه وجود الماء ولو مسافرا إذ هو الذى يلزمه القضاء كما يأتى
 موضحا فتعبر المصنف بالمسافر فيما مر وبالمقيم جرى على الغالب وما أفهمه كلاله من أن المقيم
 يلزمه الطلب إذا لم يتبين عدم الماء حواليه في حد القرب هو ما يصرح به كلامهم وعبارة المجموع
 إذا تبين وجود الماء حواليه فله ثلاث مراتب احداها أن يكون في حد القرب فيأزمه طلبه الثانية

أن يكون بعيدا بحيث لو سعى اليه لفاته وقت الصلاة فيتم الثلاث أن يكون بين المرتبتين فيزيد على حد القرب ولا يخرج الوقت قبل وصوله فيتم أيضا هذا كله في حق المسافر وأما المقيم قدمته مشغولة بالقضاء لو صلى بالتييم وليس له أن يصلي به وإن خاف فوات الوقت لو سعى إلى الماء انتهت ما خصه (وسئل) رضي الله عنه عن قولهم لا قضاء على من تيمم ثم ظهر بثخفيه بقربه ماصورتها وهل لافرق بين أن تكون قديمة والغالب وجود الماء فيها أولا ويكون خفاؤها يحملها كالعدم أو ينزل منزله الحائل والمنايع كالسبع وخوف الوقوع لو استقى راكب السفينة (فأجاب) بقوله صورها في الشامل بأن تكون ببساط من الأرض ولا علامة عليها وحينئذ انجذبه لافرق بين القديمة والحديثة وما الغالب وجود الماء فيها وغيرها لأن ما حظ عدم الاعادة عدم تقصيره وإذا كانت خفية كما ذكر لم يكن منه تقصير البتة فتكون حينئذ كالعدم كرحل المضلول في رحال وقد أجمع في الطلب بخلاف ما إذا لم تكن كذلك فإن الغالب وجودها بالطلب فإذا لم توجد دل ذلك على تقصير في الطلب فرجبت الاعادة والله أعلم (وسئل) رضي الله عنه ونفع بعلمه وبركته عن قول الفقهاء أن المسافر إذا تيمم وكان الماء بمجد القرب منه ولو سعى إليه خرج الوقت تيمم ولا قضاء عليه وظاهر كلامهم أنه سواء كان التيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء أم لا فهل هو كذلك كما في راكب السفينة لو خاف الغرق لو استقى من البحر فإنه تيمم ولا قضاء عليه أم لا وذكرنا أنه متى تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء أنه يجب عليه القضاء في المراد بالمحل المذكور أنه موضع الغوث وما حوله مما هو يمد الماء لو قدر وجوده تحت حوزته بحيث يسهل استعماله من غير طلب أم هو مقدر بمجد القرب فإدونه فإن قدر بمجد القرب وقدرنا وجوده وكان لو سعى إليه من محل القرب خرج الوقت هل يقال يجب القضاء حينئذ كما لو كان موجودا حقيقة أم لا يجب أو يجب في صورتين معا (فأجاب) أعاد الله علينا من بركات علومه بأن الذي دل عليه كلامهم في مواضع من باب التيمم أنه لافرق في عدم القضاء على من ذكر أول السؤال بين أن يكون في محل يغلب فيه وجود الماء أولا فمن تلك المواضع قولهم ومن زوحم على بشر لا يمكن أن يستقي منها إلا واحد وقد تناوبها جمع وعلم خروج الوقت ولو في بعض الصلاة قبل انتهاء التوبة إليه صلى بالتييم ولا قضاء عليه لأنه عاجز في الحال وجلس عذره غير زائد وإنما لم تؤثر القدرة بعد الوقت كافي العاجز عن القيام وعن استعمال الماء فيه مع غلبة ظن قدرته عليهما بعده بخلاف ما لو تنجس ثوبه وكان معه ماء أو اشتغل بغسله خرج الوقت فإنه يجب انتظاره لأن البئر هنا ليست في قبضته والثوب ثم في قبضته فينتظر كما لو كان معه ماء يتوضأ أو يغترفه من بئر ولا مزاحم له وقد ضاق الوقت فإنه ينتظر ولا يصلي بالتييم وقولهم لو ضل رحله في رحال وفيه الماء وأمعن في الطلب أو أدرج الماء في رحله ولم يعلم به أو لم يعلم بئر خفية هناك أو ضل عن القافلة أو الماء أو غصب رحله وفيه الماء لم تلزمه الاعادة لما صلى بالتييم وإن وجد الماء لعدم تقصيره بخلاف ما لو نسي الماء في حد القرب الذي يازمه طلبه منه أو أضله في رحله فإنه يلزمه الاعادة وإن أمعن في الطلب لوجود الماء حقيقة أو حكما ونسبته في إهماله حتى نسيه أو أضله إلى تقصير وقولهم يحرم الطهر بالمسبل والمودع والمهون والمغضوب بل يجب التيمم ولا قضاء عليه وإن تيمم بمحضرة الماء المذكور كما لو تيمم بمحضرة ما يحتاجه للعطش أو غيره أو حال بينه وبينه حائل كسبح وكألو كان بسفينة وخاف من البحر أو غيره لأن وجود الماء المذكور كالعدم ويؤخذ من هذه الفروع التي ذكرها أن قولهم من تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء لزمه القضاء مقيد بما إذا غلب ثم وجود الماء ولم يمنع من استعماله مانع حسي أو شرعي ومن ثم قلت في شرح مختصر الروض وقد يستشكل عدم القضاء في مسألة البئر بأنه كمن بمحل يغلب فيه وجود الماء وقد يجاب بأن عدم تمكنه منها في الوقت صيرها كالعدم وقلت في مسألة الماء المسبل في الشرح المذكور ولا قضاء إذا تيمم

الابست غسلا هل تحسب واحدة أو ستا (فأجاب) بأنها تحسب تلك الغسلا واحدة على الأصح لأن مزيل عين النجاسة يود غسلة واحدة وإن تعدد الغسل (سئل) عن التي ترابا طهورا في قلتين من الماء إلى أن كقدره ثم أنه غس عضوه المتنجس بنجاسة كابية فيه حال كقدرته هل يطهر وأذا ركب في الماء واستخرجه إنسان هل يجوز استعماله أيضا في نجاسة كابية وهل إذا جف يجوز التيمم به (فأجاب) بأنه إذا غمسه فيه سبع مرات طهر عضوه المذكور ولا يجوز استعماله في نجاسة كابية لأنه يشترط في التراب المذموج بالماء كونه طهورا كما صرح به السكال سلا ر شيخ النووي واقتضى كلام الشيخ أبي محمد الجويني كونه ما يصح التيمم به والتراب المذكور مستعمل في الخبث فمطهر لا طهور فلا يجوز التيمم به (سئل) عن لبن الثور هل هو نجس كما قاله البلقيني أم لا (فأجاب) بأن الأصح طهارة لبن الثور لأنه لبن حيوان مأكول لحمه (سئل) عن الحصة التي تخرج مع البول لمرض أو بغير بول بمرض أو غيره هل تكون طاهرة العين أو نجسة العين فإذا قلتم

بطهارتها كما ذكره النووي في الروضة والرافعي في الكبير وذكره في المهمات قال الرافعي في الباب الثالث في الاحداث وأما قوله طاهرا أو نجسا فقد يتوهم ان المراد من الطاهر المني وليس كذلك بل المراد منه الدود والحصى وسائر ما هو طاهر العين هذا لفظه بحروفه وكذلك في المهمات فتعصب متعصب وقال ان الحصاة المذكورة نجسة العين وأنها تخلق من البول بقول بعض العلماء الاطباء فقيل له الاطباء لا يعلنون كيف خلقت الحصاة في الباطن ولا من أى شيء خلقت منه وليس ذلك كمن أخبر بنجاسة شيء فانه يخبر عن علم وكيفية التخليق والتكوين لا يعلمها الا الله سبحانه وتعالى فلا يقاوم قولهم الحجة الشرعية التي نصت على طهارة عينها بحجهم الواهية التي لا يعلنون حقيقة فهل يرجع لقولهم المذكورة وتصير الحصاة المذكورة المحكوم بطهارتها نجسة العين بقولهم (فأجاب) بأن الاصل في الحصاة المذكورة لانها جامدة الطهارة والاصل فيها الطهارة الا ما استثنى والاستثناء معيار العموم فان أخبر من أهل الخبرة من يقبل خبره بأنها منعقدة من البول حكم بنجاستها

بحضرة الماء المسبل كالماء الميمم بحضرة ماء يحتاج اليه للتعطش ويؤخذ من ذلك أن قولهم اذا تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء قضى بمساجرة استعماله والا فهو كالماء انتهى والمراد بالمحل الذي يغلب فيه وجود الماء أو فقده هو محل التيمم دون محل الصلاة كما جرت عليه في الشرح المذکور حيث قلت فيه في الاعذار الموجبة للقضاء أو تيمم لفقد ماء بمحل يندر فيه فقده ولو مسافرا لندرة فقده بخلافه بمحل لا يندر فيه ذلك بأن يغلب فيه أو استوى وجوده وعدمه ولو مقيما والا وجه أن العبرة في غلبة الفقد وعدمها بمحل التيمم دون محل الصلاة انتهى ويؤيده قولهم ولومر بالماء في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم لم يقض لفقده له عند التيمم وإذا قلنا باعتبار محل التيمم فالمراد به فيما يظهر محل الغوث وكل محل نسب اليه مما يجب طلب الماء منه مع التوهم وذلك المحل المنسوب اليه درن حد القرب لانهم قدروا المحل الذي يجب الطلب منه مع التوهم بغلوة سهم ويسمى حد الغوث وهو الذي يسمع الرفقة استغاثته منه مع اشتغالهم بأشغالهم وتفاوضهم في أقوالهم ويختلف ذلك باستواء الارض واختلافها صعودا وهبوطا وهذا دون حد القرب بكثير لانهم حدوه بالمحل الذي يقصده الرفقة للاحتطاب والاحتشاش قالوا وهذا فوق حد الغوث السابق قال محمد بن يحيى صاحب الغزالي ولعله يقرب من نصف فرسخ فان قلت قضية ما ذكرته في الشرح المذكور ان الاعتبار بحد القرب لاحد الغوث وعبارته ولغى بيع الماء وهبته في الوقت بلا حاجة ولغى تيممه ما قدر على استرجاعه أو بعضه والتظهير به لبقائه على ملكه ووجوب استرداده وقيد ذلك في الارشاد بأن يقدر عليه بحد القرب فيما اذا كان مسافرا وأقره عليه شارحوه وهو متجه ومثل ذلك ما لو عرضت عليه الهبة أو نحوها مما يجب قبوله فلا يصح تيممه مادام قادرا على قبول ذلك والتظهير به وهو بحد القرب اذا كان مسافرا قلت ليس قضيته ذلك لانه هنا انما الغنى ما ذكر بالنسبة له لان الماء باق على ملكه وقد تعدى بنحو بيعه مع احتياجه له للتظهير به فلزمه حيث كان بمحل القرب طلبه واستعماله اثيقته بمحل القرب ولا مانع من طلبه له وأما مسئلتنا فصورتها أنه لم يتيقن فيها ماء بمحل غوث ولا قرب والا لزمه طلبه وانما المدار فيها على اعتبار المحل الذي من شأنه غلبة وجوده فيه أو غلبة فقده بحيث تيمم بمحل من شأنه غلبة الفقد فيه وفيما ينسب اليه الى حد الغوث فلا قضاء عليه أو بمحل من شأنه غلبة الوجود أو استواء الامرين فيه وفيما ينسب اليه بما ذكر ازمه القضاء فلا اعتبار هنا لذلك المحل المذكور انما هو لاجل ازوم القضاء وعدمه والاعتبار فيما مر بحد القرب انما هو لاجل لزوم الطلب بشرط تيقن وجرد الماء فيه والغناء التيمم وغيره مما مر فالملحظ في المسئلتين مختلف كما تقرر فلا يشكل عليك احدهما بالآخر وبما تقرر علم الجواب عن قول السائل نفع الله به فالمراد بالمحل المذکور الخ وعن قوله فان قدر بحد القرب الى آخره أما الاول فواضح جوابه مما مر وأما الثاني فكذلك لما علمت أنه ليس مقدرا بحد القرب بالنسبة لوجوب القضاء وعدمه بل بالنسبة لوجوب الطلب وعدمه وأنه ليس المراد تقدير وجوده في الاول بل اعتبار الغالب في ذلك المحل من غلبة الفقد أو الوجود ولا في الثاني بل المراد فيه وجوده ولو وهما في حد الغوث وحقيقة في حد القرب مع الامن على نحو مال ومع سعة الوقت والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه عما لو غسل الجنب الصحيح وتيمم عن الجريح ثم أحدث حدثا أصغرا وتوضأ أو لم يحدث وبرئ هل يحل المكث في المسجد والقراءة بظهر الغيب دون غسل الجريح (فأجاب) نفع الله بعلومه بأن الذي صرحوا به أن حدث المتيمم للجنابة أو الحيض ينقض طهره الا صغردوز الا كبر فيحرم عليه ما يحرم على المحدث حدثا أصغرا ويستمر تيممه عن الحدث الا كبر حتى يطرأ عليه ما يبطله قال النووي وغيره ولا يعرف جنب تباع له القراءة أو المكث في المسجد دون نحو الصلاة ومس المصحف الا هذا هو بهذا يعلم أن المتيمم المذکور ان أحدث حدثا أصغرا جاز له

عملا بخبره لأنه يغلب على
الظن التجسس والاخبار
به من أخبار الدين فوجب
الرجوع فيه إلى الخبر
كأخبار الرسول ﷺ
وقد صرح أصحابنا في
الوصايا وغيرها بقبول
خبر أهل الخبرة في
كون المرض مخوفاً وإن
كان باطناً وقد قال البدر
الزركشي وأما الخرزة التي
توجد داخل المرارة
وتستعمل في الأدوية
فينبغي نجاستها لأنها
تنجست من النجاسة
فأشبهت الماء النجس
إذا انمقد لمحاها وقال
الكهال الدميري والمرارة
الصفراء نجسة وما فيها ولا
يجوز بيع خرزتها الصفراء
التي توجد في بعض الأبقار
(سئل) عن نجاسة مغلاة
ولها جرم تربت وهي على
محمل ثم صب عليها ماء
ومزج بها فهل يكفي ذلك
أو لابد من الترتيب بعد
إزالة جرمها (فأجاب)
بأنه لا يكفي لأنه لابد من
تربيتها بعد إزالة جرمها
(سئل) عن وقعت عليه
نجاسة كلية فترب وغسل
سبعاً وجعل التراب
في غير السابعة ثم انتقل
رشاش من السابعة من محل
النجاسة إلى محل آخر هل
يجب تربيته وتسليم
ذلك المحل المنتقل إليه
أولاً وإذا قلتم بذلك فهل
يجب تربيته أولاً (فأجاب)
بأنه لا يجب غسل المحل

الغرامة المكث في المسجد وإن لم يتوضأ وأزبرى لم يجز له ذلك والفرق أن البرء يبطل التيمم بخلاف
المحدث حدثاً أصغر فإنه لا يبطل التيمم عن الجنابة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله
عنه عن التراب المتناثر بعد إيصاله محل التيمم أن شرط الاستعمال فيه أن يعرض عنه كما قاله الرافعي في
العزيز وحذفه من الروضة قال في المهمات وحيثئذ فلوا فصل فبادر إلى أخذه من الهواء وتيمم به صرح
قال بعض الأئمة وهذا الذي فهمه الأسنوي من كلام الرافعي غير ظاهر وعلى مقتضاه فلا يتقيد بالاختار
من الهواء أو من الأرض وهذا بعيد بل الصواب أنه إذا انفصل عن العضو وصار في الهواء أو على الأرض
أو على باقي بدن المتيمم أنه يحكم باستعماله كالماء المنفصل بلا فرق كما هو صريح كلام الشيخين وغيرهما من
الأصحاب وليس مراد الرافعي ما توهمه الأسنوي في المهمات أنه هل ذلك صحيح أم لا (فأجاب) بقوله
ما قاله الرافعي ضعيف وما ذكره في السؤال عن بعض الأئمة كلام سقيم أما أولاً فالذي فهمه الأسنوي من
كلام الرافعي فهو الصواب في الفهم وأما ثانياً فقولوه على مقتضاه الخ غير صحيح بل مقتضى تقييد الرافعي
بما إذا انفصل بالسكينة وأعرض عنه أنه إذا وصل إلى الأرض وأعرض عنه امتنع الاجزاء به حتى عند
الرافعي وأما ثالثاً فقولوه بل الصواب الخ فيه خلط طريقة بطريقة إذ هذا التصويب إنما يليق بطريقة
النوى لا بطريقة الرافعي وأما رابعاً فقولوه كما هو صريح كلام الشيخين غير صحيح لما علمت من الفرق
بين طريقتيهما وأما خامساً فقولوه وليس مراد الرافعي الخ غير صحيح أيضاً لما تقرر أولاً يتضح ذلك كله مع
استفادة أمور أخرى لم تذكر بسوق عبارة شرح العباب مع منتهى وهي ولا يجوز أيضاً بمسئول وهو
ما وصل لوجهه ويديه في حالة التيمم وإن تثار بعد ذلك عن عضوه أو انفصل عنه بالسكينة خلافاً لتقييد
الرافعي المتناثر بما إذا انفصل بالسكينة وأعرض عنه وإلا لم يكن مستعملاً وذلك قياساً على المتقاطر من
الماء بجامع أنه قد تآدى بكل منهما فرض نعم قديؤيد تقييده بذلك جواز رفع اليد ووضعها الآتي إلا أن
يفرق بأن ذلك يحتاج إليه في تكليفه الاحتراز عنه مشقة بخلاف هذا وقيل المتناثر غير مستعمل مطلقاً
لأن التراب لكثافته إذا عاقت منه صفحة بالمحل منعت التصاق غيرها به وما يتصلق به لا يتناثر بخلاف
الماء فإنه لرقته يلاقي جميع البدن ورد بأن المتصق والمتناثر ترددان حال المسح من محل الآخر فسقط
الفرض بالجميع واستشكل الزركشي كالاذرعى الخلاف بأنهما لم يتواردا على محل واحد إذ تعليل الراجع
يقضى التصوير بأنه أصاب العضو وتعليل مقابله يقتضى عكسه وقد يجاب بأن محله ما إذا لم يتيقن اتصاله
بالعضو ولعدمه فالضعيف ينظر إلى الكثافة فيحكم بواسطتها على المتناثر بأنه لم يتصل فلا يكون مستعملاً
والراجع ينظر إلى أن المسح يقتضى التردد والاتصال فيحكم عليه بالاستعمال بواسطة ومن ثم لو تيقن
أنه لم يصبه وإنما تثار بعد أن لاقى ما لصق به كان غير مستعمل بالاتفاق الضعيف ومقابله بما تقرر علم أن
المالصق بالمحل مستعمل قطعاً كما أشار إليه الشيخان لكن حكى فيه وجه وهو قياس ما مر في الماء من
أنه مادام متردداً على العضو لا يحكم باستعماله ومن ثم قال في الخادم المراد بالملتصق بالعضو ثم ينفصل
أما الملتصق حال التصاقه فكالماء قبل الانفصال ليس مستعملاً إذ له امرار على الماء بمسه على أنه لا فائدة في
الحكم لعدم استعماله لتعذره لذلك المفروض وغيره إلا بالاتصال أنه لابد من نقله لواحد انتهت عبارة
الشرح المذكور وقد اشتملت على فوائد يعرّفها من تأملها حق التأمل (وسئل) نفع الله به عن نذر الوتر
أحدى عشرة أو الضحى ثمانية فهل أن يصلى كل الوتر أو كل الضحى بتيمم واحد عند العجز عن استعمال الماء
مع التسليم من كل ركعتين إذ يقال أنه لو لمه بالتراد المذكر فريضة لا فرائض مجرد التسليم لا تصير به الفريضة
فرائض وإن دخلها التعدد ضرورة أم لا وهل فرق بين الضحى والوتر (فأجاب) بقوله إن الذي يتجه أنه لا يلزمه
تكرير التيمم بتكرير الفصول من نحو الوتر أو الضحى لأنه مع ذلك يسمى صلاة واحدة منذرة وما يتأنس

المتقل اليه من رشاش السابعة لا تتقاله بعد طهر المحل (سئل) عن الخمر إذا غليت بالنار ثم تخللت هل تطهر أم لا (فأجاب) بأنها تطهر بتخللها (سئل) عما لو وضع خمر في دن ثم نزع منه ولم يغسل الدن ثم صب فيه خمر آخر ولم يصل الى ما وصل اليه الاول ثم ارتفع بالغليان حتى وصل الى موضع الاول أو زاد ثم تخلل بعد ذلك هل يطهر بدنه أولا (فأجاب) بأنها تطهر مع دنها (سئل) عما لو أخبرنا شخص أن هذا الجلد جلد ميتة ولم ندر هل دبح أم لا فهل نحكم بطهارته أو بنجاسته استصحابا للاصل (فأجاب) بأنه يحكم بنجاسته عملا بخبر الثقة وبالأصل (سئل) عما لو قال شخص عن جلد أنه جلد ما كول ولم ندر هل من مذكاة أو ميتة ولم يدبح ما الحكم (فأجاب) بأن مدلول خبر الثقة أنه جلد مذكي لأنه اذ لم يذك حيوانه لا يكون الاجلار غير ما كول فان أراد المخبر ان حيوانه مما يحل كله ولم يعلم هل ذكي أم لا لا يحكم بطهارته لان الأصل عدم الذكاة (سئل) عن دخان العود أو غيره من البخور المنفصل عن نجاسة محترقة اذ لاقى ثوبا طبأ أو جافا هل يحكم بتنجيس ذلك الثوب

به لذلك قولهم ان تعلم الجانب فرضا عينيا كالفاحة يكفي فيه تيمم فكما لم يوجبوا هنا التيمم لاسكل آية مع انفصالها عن غير هذا نظرا الى أن الفاتحة بكما تسمى بالنسبة لتعلمها فرضا واحدا فكذلك الوتر المذكور يسمى صلاة واحدة وان فصلت أجزاؤه وما يستأنس به لذلك أيضا قولنا في شرح العباب والظاهر أن القراءة كصلاة الجنابة فان فرض تعيينها لخوف نسيان فهل يستدعي منها بتميمه لها ما نواه وان تعدد المجلس أو ما دام المجلس متعديا أو لم يقطعها بنية الاعراض كل محتمل والذي ينقدح الثالث ولا يقال ان قراءة كل آية فرض فيحتاج الى تيمم آخر ما فيه من المشقة التي لا تطاق انتهت

(باب الحيض)

(وسئل) نفع الله بعلمه ومتع بحياته فيما إذا رأت المرأة الدم في فرجها هل له حكم الحيض في طوره ولا يحكم بانقطاعه إذا بقي بعد ظهوره في حد الباطن وإنما الحكم ما وقع في حد الظاهر وما حد الباطن فان قلتم الحكم للظاهر فاكثر النساء أو كلهن إذا رأت أن الدم في حد الظاهر ثم فتر وبقي في حد الباطن يحكم بانته كاله حيض وربما يفتي بذلك ولا شك أن الدم فترات فتارة يكون في حد الظاهر وتارة في حد الباطن بينوا ذلك كله يانا شافيا رضى فيه عنان العبارة مستوفى فيه لطائف الاشارة أنا بكم الله الجنة منه وكرمه (فأجاب) رضى الله عنه بان قضية كلام شرح المذهب أن الدم في باطن الفرج له حكم الحيض وعبارته قال أصحابنا القولان في التلقيق هما فيما إذا كان النقاء ائدا على الفترات المعتادة بين دفعات الحيض فاما الفترات لحيض بلا خلاف ثم ان الجمهور لم يضبطوا الفرق بين حقيقى الفترات والنقاء وهو من المهمات التي يتأكد الاعتناء بها ويتأكد الاحتياج اليها ويقع في الفتاوى كثير او قدر آيت ذلك وجدت ضبطه في أشد مظانة وأحسنها وأكملها وأجودها فنص الشافعى رضى الله عنه في الام في باب الرد على من قال لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام والشيخ أبو حامد الاسفراينى وصاحبه القاضى أبو الطيب الطبرى وصاحبه الشيخ أبو اسحق مصنف الكتاب أى المذهب في تعاليمهم على أن الفترة هي الحالة التي ينقطع فيها جريان الدم ويبقى اوان خفيف بحيث أو دخلت في فرجها قطنة لخرج عليها أثر الدم من حمرة أو صفرة أو كدرة ففى في هذه الحالة حيض قولوا واحدا طال ذلك أو قصر والنقاء هو أن يصير فرجها بحيث أو دخلت القطنة فيه لخرجت بيضاء فهذا ما ضبطه به الامام الشافعى رضى الله عنه والشيوخ الثلاثة ولا مزيد عليه في وضوحه وصحة معناه من الوثوق بقائله اه المقصود هنا هي ظاهرة فيما ذكرته من أن الدم الذى في باطن الفرج وهو ما لا يظار بالجلوس على القدمين حيض إذا وجد في وقت امكانه ونقل الزركشى في الخادم في الكلام على رطوبة الفرج عن بعضهم ما هو ظاهر في ذلك أيضا ولا نظر لما لا يدل له أيضا لانه من حيثة أخرى كما يعلم بتأمله فان قلت قد يناق ذلك قول شرح المذهب أيضا النجاسة المستقرة في الباطن لا حكم لها ألم يتصل بها شيء من الظاهر مع بقاء حكم الظاهر عليه قلت لا منافاة لان ذلك من حيث الحكم على البدن وما اتصل بالنجاسة وعدمها وإنما يكون ذلك في نجاسة ظاهرة أو في حكمها بان اتصل بها ما ذكر أو أما الحكم بحدوث الحيض وأحكامه المترتبة عليه فمداره على العلم بوجود دم في الفرج يمكن كونه حياضا بحيث ان وجد فيه ذلك حكم بالحيض وحيث لا فلا والفرق بين النجاسة والحيض أن النجاسة دائمة في الباطن فلو ثبت لها التنجس اعتذر تطهيرها وكان في ذلك من المشقة ما لا يخفى وأما الحيض فهو يطرأ ويذول فليت وجد في الفرج حكمه وان لم يخرج إلى ظاهره وهو ما يظار بالجلوس على القدمين اذ لا مشقة في الحكم حينئذ بانه حيض وتعليقهم حرمة وطء الحائض بقلوث الذكركر بالدم ظاهر أيضا فيما تقرر من ثبوت أحكام الحيض للدم الموجود في الفرج مطلقا على أن لك أن تقول لا فرق بين المستثنتين فانه لا يعلم هنا وجود الدم الا بان يظهر على نحو قطنة أو أصبع وحينئذ فتمد اتصل به ظاهر فيكون كالنجاسة الباطنة

(فأجاب) بانه لا يتنجس
الثوب بالدخان المذكور
(سئل) عما لو دبح جلد الميتة
جميعها بان عم الدباغ جلده
وشعره هل يطهر الجلد
والشعر أم الجلد فقط
(فأجاب) بانه لا يطهر إلا
الجلد دون الشعر (سئل) عن
وقعت عليه نجاسة مغلظة
فغسلها سبعا فلم تزل عينها
إلا بالنجاسة والحال أنه تربها
في أول الغسلات الست فهل
يحتاج في بقية الغسلات إلى
تريب لأن التريب وجد
قبل زوال العين (فأجاب)
بانه يجب عليه إعادة التريب
بعد زوال عين النجاسة
(سئل) عما لو انفصلت غسالة
النجاسة المغلظة متغيرة
الطعم أو اللون أو الريح
وأصاب شيئا آخر يغسل
سبعة أو بقيا الغسلات
(فأجاب) بأنه يغسل المصاب
سبعا (سئل) عن كيفية
غسل الأرض الترابية
سبعارما المراد بالأرض
الترابية هل هي التي خلن
فيها التراب كارض المزارع
أو متى وجد التراب على
أرض سميت ترابية ولو على
جبل كغيرها (فأجاب)
بان غسل الأرض الترابية
كغيرها ماعدا التريب
والمراد بها ما فيها تراب
(سئل) عما إذا غسل الثوب
مثلا من نجاسة عينية أو حكمية
وبه دم بر اغيث أو نحوه مما
يعفى عنه ولم يزل لونه بالغسل

إذا اتصل بها ظاهر فان قلت صرحوا بأن المني لو نزل إلى قصبة الذكر فحبسه حتى ارتد إلى محله ولم يخرج منه شيء لم يثبت له حكم فلا كان الحيض كذلك قلت فرق ظاهر بينهما فان المني إذا ارتد ولم يخرج منه شيء لم يظهر له أثر بالسكينة وأما الحيض فانه إذا وجد يبطن الفرج فعرفته بالخروج على نحو قطنة ظهر له أثر فلا يقاس هذا بذلك (وسئل) رضى الله عنه عن المرأة إذا تحيرت في قدر الحيض إذا صامت وهي مع ذلك ترى يوما طهر أو يومين حيضا أو بضد ذلك ولم تعرف ما كانت عليه واشرح الناشرح الله صدوركم قول في المنهاج تصوم شهرين يصح لهما من كل أربعة عشر يوما وتصوم ثمانية عشر يوما من الثالث الخ وما موصورة ذلك (فأجاب) نفع الله بعلومه وبركته بان المتحيرة حيث أطلقت أريد بها الناسية لعادتها قدر أو وقت أسراء كانت ترى يوما نقاء ويوما حيضا أو وعكسه أم لا وحكمها أنه يلزمها ما يلزم الطاهرة ويحرم عليه الوطء ونحوه كالحائض فيلزمها فعل الصلوات وقضاؤها بالكيفية التي ذكرها الأئمة ويلزمها صوم رمضان فإذا صامته حصل لهما من أربعة عشران كمال وثلاثة عشران نقص لاحتمال أن حيضها خمسة عشر وانه يقبل في يوم وينقطع في يوم فيفسد ستة عشر يوما ثم تصوم بعده ثلاثين يوما ولأولها أربعة عشر يوما فيبقى عليه يومان ولها في كيفية قضائها ماضور منها أنها تصوم يوما وخامسة وعاشر وسابع عشرة وحادي عشره أو تصوم يوما وثالثه وخامسة وسابع عشرة وتابع عشرة أو يوما ورابعة وسادسة وسابع عشرة ويوم العشرين منه تعليل ذلك تضيق الورقة عنه فان صامت على غير النجاء المذكور لم تبرا كأن صامت الأول وثالثه وسابع عشرة وتاسع عشرة أو الأول وثالثه وسابع عشرة وتاسع عشرة وحادي عشره أو صامت الايام الخمسة من خمسة عشر يوما أو الأول وثانيه وثالثه وسابع عشرة وثامن عشرة أو الأول وثالثه وخامسة وسابع عشرة وثامن عشرة وترجيه ذلك المذكور في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله بعلومه وبركته عن امرأة عادة حيضها ستة أيام وطهرها ثمانية عشر أو سبعة عشر يوما فرأت الدم في دور حيضها المتأخر ثم طهرت أحد عشر يوما ثم رأت الدم ثمانية عشر يوما وانقطع ولا تميز لها فما حكم الدم الذي رأت بعد الأحد عشر هل هو استحاضة حتى يباغ اليوم الذي كانت تحيض فيه أو تأخذ لها منه أربعة أيام تكملة للطهر والباقي حيض أفتوا مع الترضيح فالضرورة داعية إلى ذلك أنها بكم الله الجنة بمنه وكرمه (فأجاب) بقوله الأصح فيها أن أربعة من الدم العائد طهر والباقي حيض أخذاما في الروضة والمجموع كالعزيز وعبارة المجوع اما بيان قدر الطهر إذا تغيرت العادة فيه صور فإذا كان عادتيا خمسة من أول الشهر فرأت في شهر خمسة الثانية فقد صار دورها المتقدم على هذه الخمسة خمسة وثلاثين منها خمسة حيض وثلاثون طهر فان تكرر هذا ثم استحضت وأطبق الدم المبهمة ردت إلى هذه أبدأ اتفاقا فيكون لها خمسة حيض وثلاثون طهر وان لم يتكرر بان استمر الدم من أول الخمسة الثانية ففيه خلاف والأصح أن حيضها في هذا الشهر خمسة من أول الدم المبتدئ وهي الخمسة الثانية ثم ان أثبتنا العادة بمرة جعلنا دورها خمسة وثلاثين منها خمسة حيض والباقي طهر وهكذا أبدأ وان لم تثبتا بمرة فالصحيح أن طهرها خمسة وعشرون بعد الخمسة لان ذلك هو المتكرر من طهرها ثم قال أما إذا كان عادتيا خمسة من أول الشهر فرأت الدم في الخمسة الثانية وانقطع ثم عاد في أول الشهر فقد صار دورها خمسة وعشرين فان تكرر ثم استحضت ردت إلى ذلك وجعل دورها خمسة وعشرين أبدا وإن لم يتكرر فالخمس الأولى حيض اتفاقا وأما الطهر فان أثبتنا المادة بمرة فهو عشرون وإلا فهو خمسة وعشرون أما إذا حاضت خمستها المعهودة أول الشهر ثم طهرت عشرين ثم عاد الدم في الخمسة الأخيرة من هذا الشهر فقد تقدم حيضها وصار دورها خمسة وعشرين فان تكرر ثم استحضت ردت إليها وجعل دورها أبدأ خمسة وعشرين وان لم يتكرر ادم بان استمر الدم من الخمسة الأخيرة قال الراعي فحصل ما تخرج من طرق الأصحاب في هذه المسئلة ونظ ثلثها أربعة أوجه أصحها

ازالته ولو بالقرض والصابون أم يعني عنه الضرورة وإن اختلط بما ذكر أم لا (فأجاب) بأنه يحكم بطهارة الثوب مع بقاء لون دم البراغيث لعسار الله لانه كثر العفو عنه لعموم البلوى به (سئل) عما إذا كان في إناء خمر فأدخل فيه شيء حتى ارتفعت ثم أخرج منها وعادت كما كانت ثم تخللت فهل يطهر في هذه الحالة أولا إذا صب عليها خمر وارتفعت إلى الموضع الأول قبل الجفاف كما حكى عن البغوى أو بعد الجفاف أيضا كما اقتضاه تعليلهم وهل هو المعتمد أولا (فأجاب) بأن المعتمد قول البغوى (سئل) عما لو كان في إناء خمر فأريق منه ثم صب فيه خمر آخر قبل غسله ثم نقلت إلى آخر طاهر ثم تخللت فيه فهل يحكم بطهارتها أولا لملاقاتها المحل المتنجس بالخمر في إناء الأول وهل يفرق هنا بين ما إذا صب قبل الجفاف أو بعده أولا وقد وقع في هذه المسئلة نزاع في ما يبارفأقي بعضهم بتنجيسها إن صب بعد الجفاف قال ونظيره ما صرحوا به فيما لو أدخل في الخمر شيء فارتفعت بسببه ثم أخرج ذلك الشيء فنزلت إلى ما كانت عليه أولا قال

تحيض خمسة من أول الدم وتطهر عشرين وهكذا أبدا ثم قال أما لو كانت المسئلة بحالها فخاصت خمسة وطهرت أربعة عشر يوما ثم عاد الدم واستمر فالتخلل بين خمسة والدم ناقص عن أقل الطهر ففيها أربعة أوجه أصحابنا أن يوما من أول الدم العائد استحاضة تكميلا للطهر وخمسة بعده حيض وخمسة عشر طهر وصار دورها عشرين والثاني أن اليوم الأول من الدم العائد استحاضة ثم العشرة الباقية من هذا الشهر مع خمسة من أول الذي يليه حيض ومجموعه خمسة عشر ثم تطهر خمسة تمام الشهر وتحافظ على دورها القديم والثالث أن اليوم الأول من الدم العائد استحاضة وبعده خمسة حيض وخمسة وعشرون طهر وكذا أبدا والرابع أن جميع العائد إلى آخر الشهر استحاضة ويفتح دورها القديم من أول الشهر السابق انتهت عبارته ملخصة والصورة الأخيرة فيها المحكى فيها هذه الأوجه الأربعة هي نظيرة الصورة المذكورة في السؤال فيجوز في تلك ما ذكره في هذه مما تقرر كما أشرت إلى ذلك بقولي أولا الأصح فيها أن أربعة الخ وما عبرت عنه بالطهر عبر عن نظيره في المجموع بالاستحاضة ولا تنافي لأن أيام الاستحاضة أيام طهر كما هو جلي والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته ونفع بعلمه وبركته في امرأة معتادة غير مميزة سبق لها حيض وطهر وهي تعلمها قدرا ووقتا وعادتها تحيض في أول كل شهر سبعة أيام ثم تطهر ثم جاوز حيضها خمسة عشر يوما غير العادة شهرا ثم الثاني كذلك ثم الثالث كذلك فإذا استمر هكذا في كل شهر إلى ما لا ينتهي هل ترد إلى عادتها الأولى قدرا ووقتا وهي سبعة أيام من كل شهر فإذا قلتم نعم تغتسل بعد السبع وتصوم وتصلي مثلا أو تصبر حتى يجاوز الخمسة عشر يوما ثم تغتسل وتصلي وتقضى ما عليها من الصلوات الفائتة بعد السبعة إلى خمسة عشر فما فائدة قولهم ثبتت العادة بمرة والحال قد ثبت ذلك عندها بمرات عديدة وما الحكم أيضا فيما إذا اضطرب عليها وصار مرة يجاوز خمسة عشر ومرة لا يجاوزها (فأجاب) أمدا الله من مدته بقوله نعم ترد إلى عادتها وهي السبعة المذكورة فعقبها تغتسل ولها حكم الطاهرة في الصلاة والصوم والوطء وغيرها ولا تمسك إلى آخر الخمسة عشر لأننا علمنا بالشهر الأول وما بعده أنها مسحاضة والاستحاضة علة مزمنة فالظاهر دوامها ومتى انقطع في دور للخمسة عشر أو دونها تبين أن الكل حيض فتعيد النسل وتقضى ما صامته مع الدم لبطالانه ولا تأثم بالصوم والصلاة والوطء الواقعة بعد العادة وإن بان وقوعها في الحيض بأنها كانت جاهلة أن ذلك الزمن حيض لانه لم يتبين لذلك إلا بالانقطاع قبل مجاوزة الخمسة عشر بل كانت مأموة بعد السبع بنحو الصلاة ظنا أن دمها يجاوز الخمسة عشر على منوال ما سبقه فلما انقطع قبل مجاوزتها ألزمتها بحكم الطهارة فيما بعد الرد وهي السبعة هنا من غير أن تؤمها العذر كما تقرر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه في امرأة تحيض في نصف كل شهر خمسة أو ستة أيام واستمر ذلك معها برهة من الزمان ثم أخل بها فصار يطرقها في آخر كل شهر يوما وإيلة واستمر كذلك برهة من الزمان ثم أخل بها أيضا فصار يطرقها من أول كل شهر مرة خمسة أيام كالعادة ومرة يوما وإيلة ومرة يجاوز خمسة عشر يوما ومرة يكون الطهر بين الدمين دون خمسة عشر يوما وتحورت بسبب ذلك فصارت لا تعرف أيام حيضتها قدرا ولا وقتا فهل يكون حكمها كالمتحيرة أو المعتادة التي ترد إلى عادتها الأولى وهي خمسة أيام في نصف كل شهر كما تقدم وكيف تعرف انقضاء عدتها وصيام شهر رمضان وكم تصوم من شهر رمضان وكم يبقى عليها أو ضحوه لنا وبينوه لنا بيانا شافيا أثابكم الله الجنة (فأجاب) متعنا الله بحياته بقوله لها حكم المتحيرة فتعمل أعمالها وتعتد بثلاثة أشهر مالم تحفظ مقدار دورها فان حفظته أو قالت أعلم أنه لا يزيد على ستة مثلا اعتدت بثلاثة أدوار وتصوم شهر رمضان ومحسب لها منه أربعة عشر يوما إن كمل والا فلا ثلاثة عشر لأن الأسوأ أن يقدر ابتداء الدم في يوم وانقطاعه في آخر مع فرض أنه أكثر

وذلك لكونها متصلة حال

صحبها بنجس جاف
لا ضرورة إلى اغتفاره
خالطها ولم ينفصل عنها
فإن ما خالط المانع لا ينفك
عنه أبدا وأقوى آخر
بطهارتها لعدم المنجس لها
بنقلها إلى إناء آخر وقال
إنما النظر في المنجس
باتصالها بالخمر الجاف
والطهارة حال الخلية لافي
حال الخمرية ولا يضر
ملافة الخمر الجاف للخمر
وهل هذا الحكم كالوألقي
في الخمر مستجس بغيرها ثم
أخرج منها قبل التخلل ثم
تخلت أو كما لو ألقى فيها
عين طاهرة ثم أزيلت عنها
ثم تخلت وقدر أن يافى بعض
الحواشي ما يفهم منه طهارة
الخمر بالتخلل في هذه المسئلة
فقال بعدد كطهارة الخمر
بالتخلل ويتبعها في الطهارة
دنيا للضرورة وإن علت
إلى رأسها نقله الشيخان عن
القاضي حسين وإلا يلاقي
بهزة مكسورة وقاف
وأقراء وبه جزم النووي
في فتاويه فلو تنجس
مرتفعها بفعل لا يطهر
المرتفع إذا لا ضرورة وكذا
الخمر إذا تخلت لاتصالها
بالمستجس نعم لو نقاها قبل
تخللها إلى آخر طهرت
بالتخلل فيه وفاقا لعدم
المنجس لها ولو غمره بخمر
أخرى وقال البغوي تطهر
بالتخلل فإن أجزاء بدن
الملاقية للخل لا خلاف في

الحيض فيفسد عليها منه ستة عشر يوما والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن امرأة تحيض وهي حافظة للقدروالوقت ويختلف عليها أوقاته فمرة في أول الشهر ومرة في وسطه ومرة في آخره ومرة ينقص عن القدر المعتاد ولكنه أكثر من أقل الحيض ومرة يزيد على العادة ولا يجاوز خمسة عشر فما حكمها في الطهارة والصيام والوطء فكيف يعرف حيضها من طهرها والحال أنها ليست متحيرة أو ضحوا لذلك (فأجاب) رضى الله عنه بقوله الحافظة المذكورة إذا وقع لها تمييز أو انقطاع مخالف للعادة ولم يترتب عليه نقص عن أقل الحيض ولا زيادة على أكثره تعمل بذلك التمييز أو الانقطاع لأن محل العمل بالعادة حيث لم يعارضها ما هو أقوى منها وكل من ذينك المذكورين أقوى منها فقد ما عليها فإذا انقطع دون قدر العادة لزمها أن تفعل ما يفعله الطاهر ولا يجوز لها أن تنتظر قدر العادة حينئذ وإذا زاد على قدر العادة ولم يجاوز خمسة عشر لزمها أن تبقى على أحكام الحائض لما قررته أنه عارض العادة ما هو أقوى منها فقدم عليها ومتى انقطع وعاد قبل خمسة عشر يوما بان أن العائد حيض فتجرى على أحكامه وإن خالف ذلك عاداتها والله أعلم (وسئل) أيا رضى الله عنه عن امرأة كان من عاداتها أنها إذا ولدت تقعد أربعين يوما لم يأتها الطهر فلما أن ولدت الولد الثاني لم تنتظر بعد ثلاثة أيام شيئا من عاداتها التي كانت عليها وهي الأربعين فهل تغتسل وتصلي إذا لم تر الدم وإذا انقطع عنها أياما ثم عاد إليها فما الحكم فيما صلته هل تقضيه أم لا وكيف تصنع إذا كانت تحيض ثم انقطع حيضها عن مرض وأرادت أن تتزوج وقد حاضت حيضة أو حيضتين أفقونا (فأجاب) رضى الله عنه بأنه حيث انقطع دم الحائض أو النفساء بأن كانت بحيث لو أدخلت القطنه إلى فرجها خرجت بيضاء نقية وجب عليها أن تغتسل وتصلي وجاز للزوج أن يطأها سواء قطع دمها قبل عادته أم لا فإذا عاد قبل الخمسة عشر يوما من ولادتها أو حيضها تبينا أن أيام الانقطاع حيض أو نفاس فلا تقضى صلوات تلك الأيام إن كانت أثمت وتركتها وأما إذا عاد في مسئلة النفاس بعد الخمسة عشر يوما فهو حيض وزمن الانقطاع طهر فتقضى صلواتها إن فاتتها وإن عاد في مسئلة الحيض بعد الخمسة عشر يوما فإن كان من حين انقطاعه إلى حين عوده خمسة عشر يوما فهو حيض جديد ومدة الانقطاع طهر فتقضى صلواتها إن تركتها وإن كان دون خمسة عشر يوما فهو دم فساد ومن انقطع حيضها لمرض لم يجر لها أن تتزوج إذا لزمها عدة حتى يمضي عليها ثلاثة أقراء بان تشرع في الحيضة الثالثة إذا لزمها البعدة وهي طاهر أو في الرابعة إن لزمها وهي حائض هذا إن كانت من ذوات الأقراء فتصير لذلك وإن مضى عليها سنون كثيرة حتى تباين إلى أن تصل إلى اثنين وستين سنة حينئذ تعد بثلاثة أشهر ويجوز لها أن تنكح والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن المستحاضة التي تعتاد الانقطاع والعود ويسع زمن الانقطاع وضو والصلاة فهل وضوءها في زمن الانقطاع وضوء ضرورة حتى لا تكفيها نية رفع الحدث أم وضوء فاهية فكفيها نية رفع الحدث (فأجاب) رضى الله عنه بقوله أن وضوءها وضوء فاهية كما صرحوا به مع زيادة حكم آخر وعبارتي في شرح الإرشاد ويجب عليها انتظار انقطاع اعتادته أثناء الوقت إن وثقت بانقطاعه فيه بحيث تأمن خروجه لاستعنائها حينئذ عن الصلاة بالحدث والنجس فإن رجعت انقطاعه فيه ولم تثق به فالتقديم أفضل كما اقتضاه كلام الروضة وإن رجح الزركشي وجوب التأخير والسلس كالمستحاضة في جميع ما مر (وسئل) رضى الله عنه أيضا وفسح في مدته عمن إذا بال لا ينقطع بوله إلا بعد حين أو زمن طويل حتى لو بال قبيل الغروب أو قبيل الطلوع لا ينقطع بوله إلا بعد خروج وقت المغرب أو طلوع الشمس فهل له حكم دائم الحدث فعليه أن يعصب ويصلي أو يهبر إلى أن ينقطع ويصلي بعد خروج الوقت ويكون ذلك رخصة له في إخراج الصلاة عن وقتها (فأجاب) رضى الله عنه بقوله أنه يلزمه أن يتطهر طهر

السلس بشرطه ويصلى في الوقت مع حدثه ولا إعادة عليه كما صرحوا به وضابط السلس الذي ذكروا فيه العصب والحشو والموالة وغيرها هو من لا يمضي عليه جزء من الوقت يسع الطهر والصلاة بلا حدث سواء كان حدثه كذلك في الوقت الآخر وهكذا أم اختص ذلك ببعض الاوقات دون بعض والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه وفسح في مدته عن رصف ودام رعاؤه فهل يصلى معه أو ينتظر انقطاعه وإن فات الوقت (فأجاب) بقوله الظاهر من كلامهم أنه كالسلس حيث ظن خلوق قدر ما يسع الصلاة من الوقت عن النجاسة وجب عليه إيقاع الصلاة فيه والا صبر إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة ونحو طهرها فتجب عليه حيثئذ مع النجاسة لحزمة الوقت (وسئل) رضى الله عنه عن متحيرة عليها قضاء يومين فصامت مفارقة أول الشهر وخامسه وحادى عشره وسابع عشره والثاني والعشرين منه فهل تخرج عن العهدة يقين مع أنه لم يصدق على صومها أن كلاماً من الآخر سابع عشر نظيره ولا خامس عشر ناته (فأجاب) بقوله نعم تخرج عن العهدة يقين لأنها صامت سابع عشر الأول وهو واضح ولا نه يجوز لها أن تؤخر نظير اليوم الثاني إلى خامس عشر أو الحادى عشر فتصومه أو تصوم يوماً من الأربعة التي قبله وبعد العشرين فجواز التأخير لخامس عشر الثاني ليس بمعنى أنه يتحتم صومه دون ما قبله بمعنى أنه غاية لجواز التأخير حتى يمتنع تأخير الصوم إلى ما بعده فصومها الثاني والعشرين هنا صحيح لأنه أحد الأربعة التي قبل خامس عشر ثاني الخامس (وسئل) رضى الله عنه عن امرأة عادت أن تحيض متأول الشهر وتطهر ببقية أربعة وعشرين فحاضت ستتها ثم طهرت إلى ستة وعشرين ورأت الدم فيها إلى يوم الحادى والثلاثين بليته ثم نقيت يوم الثاني أربعة ثم أدميت ستاً فهل حيضها الست الأول من آخر الشهر لكونها بعد طهر صحيح ويوم ما منها من العادة أو الست الأخيرة لتأخرها وقرنها مع اتصال دمها أو آخر الدم الأول يوم ما ويوما أول الأخير وما بينهما من النقاء لكونها أيام العادة فإن قلمت الست الأخيرة فلم يكن أولها من أيام العادة بأن رأته يوم سبع يكون كذلك أو الأول لأن يوماً منه منها فإن قلمت بهذا فكان من أول الأول إلى آخره أكثر من ست بأن رأته لثنتين وعشرين إلى الحادى كما ذكر فهل حيض الست الأخيرة منها سيكون منها يوم العادة أو من الأخير لقربه أو يوم العادة أول الثلاثين فقط وحيث غلب يوم العادة مع غيره فلم يكن معه ليلة انقلب لتمامه بغيره أو يكون كالعدم فينظر إلى الأقرب أو المتأخر كما عرفت قاعدة ذلك فيؤخذ منه الحيض (فأجاب) بقوله أما الجواب عن هذه المسئلة فهو العلوم من قولهم لو كانت عادت الخمسة الأولى من الشهر وبقية طهر فحاضت عادتاً ثم بعد طهرها عشرين حاضت الخمسة الأخيرة من الشهر صار دورها خمسة وعشرين لأن حيضها يقدم عن وقته بخمسة فترد إليه إذا استحيضت سواء أظهرت بعد الخمسة الأخيرة عشرين أيضاً ثم استحيضت أم لم تطهر بعدها بل استمر الدم فتحيض على الأصح من أوجه أربعة خمسة من أول الدم المستمر وخمسة من آخر الشهر وهكذا أبدأه ويشكل على هذا الفرع فرع آخر وهو أنها ورأت خمسها المعهودة ثم طهرت خمسة عشر ثم عاد الدم واستمر فهو دم فساد عند جماعة وعادت باقية بحالها فلها الخمسة الأولى من كل شهر حيضاً وبقية طهر وقد أوجب عن هذا الاشكال في شرح العباب وكذا مع البسط فيه في اتحاف أهل النطنة والرياضة بحل مشكلات أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة وحاصله أنه ينتفر في التثقل القريب لوقوعه كثيراً ما لا يقتصر في التثقل البعيد لندرتة ويؤيده قولهم لو تعارض دمان قدم أقربهما إلى أول العادة إذ ليس ملحظه إلا ما ذكرت إذا علمت ذلك علمت الجواب عن جميع الترددات التي في السؤال بما حاصله أنها إذا رأت ستتها التي هي أول الشهر ثم رأت الدم يوم السادس والعشرين أو الثاني والعشرين مثلاً فإن انقطع قبل خمسة عشر فالشكل حيض وإن جاوزها

بعض المتأخرين إلا أن البغوى قيد التخمر بما قبل الجفاف وهم أطلقوا على ما اقتضاه تعليلهم ونقله ابن الرفعة في شرح الكفاية ونصوبه في المطلب وعند غيرهم لا يطهر مطلقاً لاتصالها بنجس لا ضرورة إلى اغتفاره إلى هنا آخر ما رأيناه منقولا وذكر في آخره أنه من الخادم فهل هو لفظ الخادم أو حاصل ما فيه باختصار وتغيير للفظه أو لفظ غيره من الكتب وكيف أمر هذا الثقل وهل يفهم من قوله نعم لو نقلها الخ أن الدن كان متنجساً بالخرم أو لا فيوافق كلام الأنوار ولو نقلت من دن إلى آخر الخ وهل الذي ذكره بقوله ونقله ابن الرفعة في شرح الكفاية ونصوبه في المطلب ثابت فيها أو لا وهل المراد بالاتصال الاتصال بما فوقها بما جف من الخمر أو يشمل وما كان داخل في موضع الخمر من الدن وكيف الحكم في ذلك فينبو النأ أمره بيانا شافيا (فأجاب) بأن المعتمد ما أفتى به الثاني من طهارتها لما علل به وليست هذه المسئلة نظير مالو ألقى في الخمر متنجس بغيرها ثم أخرج منها قبل التخلل لتنجسه في هذه نجاسة أجنبية وإنما نظيرها مالو

ألقيت فيها عين طاهرة
ثم أزيلت عنها ثم تخللت وما
نقله عن الخادم صحيح وشمل
قوله لو نقلها الخ مالمو كان
دن خمر قبل غسله وما
نقله عن الكفاية والمطلب
ثابت فيهما وليس للكفاية
لاز الرفعة فيما علمه شرح
فلاضافة إليه يانيه والاتصال
شامل لكل ما ذكر في
السؤال (سئل) عن قول
شيخ الاسلام الحافظ في
فتح الباري في حديث أخذ
الذي ^{صلى الله عليه وسلم} في
طرف رداءه ثم رد بعضه
على بعض قال القفال في
فتاويه هذا الحديث محمول
على ما يخرج من الفم أو
ينزل من الرأس أما ما
يخرج من الصدر فهو
نجس فلا يذفن في المسجد
اه قال الحافظ وهذا على
اختياره لكن بظهر التفصيل
فما إذا كان طرفا من قم
وكذا إذا خالط البزاق
الدم هل ما قاله القفال هو
المذهب أو ما قاله الحافظ
رحمهما الله (فأجاب) بأنه
لا مخالفة بين كلاميهما
في قول القفال أما ما يخرج
من الصدر فهو نجس فظاهر
أن شيخ الاسلام لا يخالف
في نجاسته وقد قالوا انه
يرف بصفرته وتنتهوا ما
في قوله هذا الحديث محمول
على ما يخرج من الفم أو
ينزل من الرأس فهو
ظاهر أيضا فان شيخ

واستمر فحيضها الستة من أول الدم العائد كما أن حيضها في المسئلة الاولى التي ذكرتها الخمسة الاخيرة
من الشهر وتوجيه السائل نفع الله به لكون الحيض الست الاخيرة بقرها واتصاله دمه غير موافق
لكلامهم لان هذا إنما يعتبر بالنسبة إلى قدر طهرها إلى استئناف حيضة أخرى كما يعلم بسوق حاصل
عبارة المجموع الدالة لما قلناه في الحيض والطهر وهو إذا انتقلت عاداتها بتقدم أو تأخر ثم استحضت
وتقطع دمه ففيها الخلاف السابق عن أبي اسحق والاصحاب في مراعاة الاولية كما ذكرنا في حال اطلاق
الدم ويعود الخلاف في ثبوت العادة بمرّة مثال التقدم كان عاداتها خمسة من ثلاثين فرأت في بعض
الادوار يوم الثلاثين دما وما يليه نقاء وتقطع دمه هكذا رجاز خمسة عشر قال أبو اسحق حيضها أيامها
القدمية وما قبلها استحاضة وقال الجمهور وهو المذهب تنقل العادة بمرّة فان سحبا أي وهو الاصح
فحيضها خمسة متوالية أولها يوم الثلاثين ثم ذكر مثال التأخر فقال هذا بيان حيضها أما قدر طهرها
إلى استئناف حيضة أخرى فينظر إن كان التقطع بحيث ينطبق الدم على أول الدور فهو ابتداء
الحيضة الاخرى وإن لم ينطبق فابتدأها أقرب نوب الدماء إلى الدور تقدمت أو تأخرت فان استويا
تقدما أو تأخرا فابتداء حيضها النوبة المتأخرة ثم قد يتفق التقدم والمتأخر في بعض أدوار الاستحاضة
دون بعض وطريق معرفة ذلك أن تأخذ نوبة دم ونوبة نقاء وتطلب عددا صحيحا يحصل من ضرب
بمجموع النوبتين فيه مقدار دورها فان وجدته فاعلم انطبق الدم على أول الدور والافاضة في عدد
يكون الحاصل منه أقرب إلى دورها زائدا كان أو ناقصا واجعل حيضها الثاني أقرب الدماء إلى أول
الدور فان استوى طرفا الزيادة والنقص فالاعتبار بالزائد ثم ذكر مثل ذلك فتأمل ما ذكره تعلم ان
الكلام في مقامين الاول في حيضها عند ابتداء التقطع وقد علمت أن المذهب أن يعتبر التقدم على
أول العادة فحيث هو في مسئلتان الستة من يوم السادس والعشرين لوقوعه في زمن الامسكان والثاني
في ابتداء حيضها الثاني اذا جاوز الخمسة عشر واستمر متقطعا وقد علمت أن حكمه أن التقطع ان كان
بحيث ينطبق الدم على أول الدور فهو ابتداء الحيضة الاخرى وان لم ينطبق فابتدأها أقرب
نوب الدماء إلى الدور تقدمت أو تأخرت فعلم بذلك اندفاع قول السائل أو الست الاخيرة وقوله أو
آخر الدم الاول الخ وقوله فان قلت الست الاخيرة وما فرعه عليه وكذا قوله كما عرفت قاعدة ذلك
لما علمت أن قاعدة ذلك ليست في ابتداء التقطع وإنما هي في الطهر الذي يعقبه والحيضة التي تعقب
هذا الطهر فاتضح بعون الله وتوفيقه جميع ما قلناه وحررناه فاعتمده ولا تعول على ما سواه والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسمح الله في مدته عما أفتى به البارزى رحمه الله من أن ذات
القرء اذا انقطع حيضها ترصد تسعة أشهر ثم تتزوج هل يجوز تقليده فيه للضرورة خصوصا في هذه
البلاد التي ليس لها بيت مال أول (فأجاب) بقوله لا يجوز تقليد البارزى في ذلك لان ما أفتى به
ضعيف عند أهل المذهب الذين هم أجل منه قدرا وأوسع منه علما على أنه غير مجتهد وغير المجتهد
لا يجوز تقليده بخلافهم فانهم مجتهدون فالصواب لمن أوجبها للضرورة أن ترفع أمرها إلى أهل
مذهب مجتهد كمالك أو أبي حنيفة أو أحمد رضي الله عنهم وتقلد من ترى لها فسحة عنده فان الدين
يسر وما جعل الله علينا في الدين من حرج لكن بشرط رعاية القواعد والتزام ما قالوه من الوسائل
والمقاصد والله تعالى يحل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا منه وكرمه (وسئل) رضي الله عنه ونفع به عما
قاله المازجد في عبا به في الكلام على المتحيرة ما لفظه وتقتصر أعني المتحيرة في أفعال المكتوبة على أقل
واجب هل ذلك على سبيل الوجوب فان قلتم نعم فمشكل فقد صرحوا بجواز قراءة السورة بل يلزم
على ما قاله عدم جواز النافلة وقد صرحوا بجوازها كما هو معلوم نعم رأيت بعضهم نبه على أن ما في
العباب مبنى على ما بحثه الزركشي من امتناع التثليث على المستحاضة ووجوب الاختصار على مرة

واحدة مبادرة للصلاة فلي تأمل ﴿فأجاب﴾ بقوله يعلم من قولي في شرح العباب عند قوله وتقتصر في أفعال المكتوبة على أقل واجب تبع فيه غيره وكأنه أخذه من بحث الزركشي وجوب الاقتصار على مرة في وضوء المستحاضة وقد علمت مما مر أنه بحث مخالف للنقل فالوجه عدم وجوب ما ذكره المتن هنا بل هو عجيب منه كيف وما ذكره قبل صريح في رده لانه إذا جاز لها التأخير لمصلحة الصلاة فأولى أن يجوز لها الاتيان بسنن الصلاة المشتعلة هي عليها بل مر أنه يجوز لها قراءة السورة وهو أوضح دليل على فساد هذا البحث انتهت عبارة الشرح المذكور وهي نص فيما ذكره السائل نفع الله به ﴿وسئل﴾ نفع الله به عن زني بامرأة حائض هل يستحب له التصديق بالدينار أم لا ﴿فأجاب﴾ بقوله لا يستحب له ذلك كما يصرح به كلامهم من وجوه الاول أنهم فصلوا في ندها بين كون الوطء من عامد عالم بالتحريم مختار له فيندب وبين من ليس كذلك فلا يندب له وهذا التفصيل إنما يتأتى في الحليلة لأنها التي يتصور في وطئها في الحيض أنه تارة يحرم فيندب وتارة لا يحرم فلا يندب وأما المزني بها فلا يكون وطؤها الاحراما ولو من مكره إذا لا يصح أن الاكراه لا يبيح الزنا وان أسقط حده للشبهة وجاهل لان أحدا لا يحجل حرمة الزنا إلا النادر الذي لم يخاطب المسلمين ولا يسمع باخبارهم الثاني أنهم عللوا عدم وجوبها بخلاف القول القديم الموجب لها بانه وطء محرم للأذى فلم يجب به كفارة كاللواط فقولهم محرم للأذى مخرج لوطء الزنا فانه محرم لذاته لا لعارض فلم يندب فيه ذلك لانه لم يطرأ له ما يخرج عن أصله بخلاف وطء الحليلة فانه حلال لذاته فاذا طرأ له ما أخرجه عن ذلك ناسب أن يكفروا أن تكون كفارته مندوبة نظر الحيلة في الأصل لا واجبة وبذلك فارق وجوب كفارة الظاهر لانه يحرم لذاته فان قلت قضية القياس على اللواط ندب التصديق فيه قلت ليس قضيته ذلك كما فهم مما قررته لان القياس عليه إنما هو رد للوجوب وأما اثبات السنية فهو لما قررته انه وطء مباح أصالة ثم عرض له محرم اعارض هو الأذى فكفر ذلك ليرجع إلى أصله من عدم المواخذة به الثالث قول بعضهم الحكمة في اختلاف قدر الكفارة بأوله وآخره انه في أوله حديث عهد بالجماع فغلب عليه في الكفارة اذ لا عذر له بخلافه في آخره فانه بعيد عهده فخنق عليه فيها لعذره فتأمل هذا فانه ظاهر أو صريح في أن وطء الزنا ليس مرادا هنا إذ لا عذر بالنسبة اليه في كونه أول الدم أو آخره بل ولا مع عدم الدم بالسكينة فان قلت هل يمكن أن لذلك الاختلاف حكمة أخرى أظهر قلت نعم لان أول الدم الغالب فيه الثمن ومزيد القذارة فكان التعدي بالوطء فيه أقبح فغلظ في كفارته بخلافه في آخره فانه خف الأذى فخنق في كفارته وألقوا بهذا ما بعد انقطاعه إلى الغسل وإن زال الأذى لان زواله حسي لا شرعي لبقاء قذارة البدن الآن فنذبت فيه الكفارة أيضا الرابع أن وطء الزنا فيه الحد وهو يغني عن الكفارة إذ لا يجتمعان غالبا فان قلت البعيد اجتماعهما من جهة واحدة ولا كذلك هنا فان الحد من حيث كونه وطء زنا والكفارة من حيث كونه وطئا في حيض قلت إنما يظهر ملاحظة هذه الحشية لوطرأ بها تحريم حلال كما في الحليلة أما في الاجنية فلا يحسن مراعاتها فانها لم يقدر تجدد تحريم يناط به طلب كفارة الخامس القياس على مسافر أنظر في رمضان بالزنا بنية الترخص أولا فانه لا كفارة عليه فانه لم يأثم لاجل الصوم وحده بل لاجل الزنا وحده أو مع عدم نية الترخص فلم يناسب مخاطبته بالكفارة المطلوبة لاجل الصوم فكذلك يقال هنا الزاني في الحيض لم يأثم لاجل الحيض وحده فلم يناسب مخاطبته بالكفارة المطلوبة لاجل الحيض فتأمل هذا القياس فانه دليل واضح في مسئلتنا فان قلت هل الواطء بالشبهة كالخليل في ندب الكفارة قلت القياس نعم لان الشبهة لما رفعت تحريم الوطء الذاتي بقي تحريم الوطء العرضي لاجل الحيض فناسب جبره بطلب الكفارة فيه والله أعلم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على تواتر نعمائه وتوارد آلائه والصلاة والسلام

الاسلام لا يخالف في طهارته من حيث ذاته والفقهاء لا يخالف في تجسسه بحسب ما عرض له من اتصاله بطرف من قى واختلاط البزاق بالدم هـ (كتاب التيمم)
(سئل) عن صلي بصحراء عالما بانها مملوكة لغيره وتيمم بترابها فهل يصح تيممه وصلاته أولا (فأجاب) بقوله أوالصلاة في أرض الغير فصحيحة مجزئة وكذلك التيمم بترابها لكن ان لم يعلم ولم يظن رضا مالكيها بذلك حرم (سئل) عن الكلب الذي ليس بعقور ولا نفع فيه هل يجوز قتله أولا (فأجاب) بانه لا يجوز قتل الكلب المذكور وان زعم بعض المتأخرين أن مذهب الشافعي الجواز فقد قال النووي في كتاب الحج والبيع انه محترم ويحرم قتله خلاف ما قدمت في التيمم وزاد في البيع أنه لا خلاف فيه ونقله في شرح مسلم عن الاصحاب وهو فيما اعتمده متبع لا مختصر (سئل) عن امام بمكان حصل له الحب الفارسي وانتشر على بدنه فظن أن الماء يضره من غير معرفة منه بالطب فتيمم أياما فكن ما كان يجده من الالام في أيام التوضؤ فهل يستمر تيمم الى أن يبرأ كما في فتاوى الغوى أم عليه

مر اجعة طيب عدل رواية
كما نقله النووي عن أبي على
السنجى فان قلم بالثاني
فهل تلزمه اعادة صلوات
تلك الايام أم لا (فاجاب)
بأنه لا يجوز له أن يتيمم الا
إذا اعتمد على قول طيب
عدل في الرواية فان المعتمد
كلام الشيخ أبي على السنجي
وقد جزم به النووي في
تحقيقه وتلزمه اعادة صلوات
تلك الايام (سئل) عن
تيمم وغسل الصحيح ومسح
على اللصوق وصلى ثم نزع
ووضع بدله وهو على طهارة
ثم أراد أن يصلي فهل يجب
عليه مع التيمم مسح اللصوق
وغسل ما بعده من أعضاء
الوضوء أم لا (فاجاب) بأنه
يجب عليه المسح والغسل
المذكوران (سئل) عن
قولهم فان عين فرضا في
تيممه وصلى به فرضا غيره
أو في غير وقتها جاز هل يشمل
مالو تنوى به طوافا ثم صلى به
مكتوبة كما هو ظاهر
كلامهم أولا (فاجاب) بأنه
يجوز له أن يصلي بتيممه
لذلك مكتوبة (سئل) عن
شخص صلى الخمس بخمس
وضوأت ثم يتقن أنه ترك
مسح الرأس في أحدها ولم
يعرف عينه فتوضأ وأعاد
الخمس ثم يتقن أنه ترك مسح
الرأس في هذا الوضوء أيضا
فماذا يلزمه (فاجاب) بأن
اتارك مسح الرأس في أحد
الوضوأت أحوال الأول أن

على سيدنا محمد وآله وصحبه وشرف ومجد (اعلم) وقفني الله وإياك أن سيدنا وشيخنا الامام الذي خضعت
لرفع منصبه منازل النيرن القمر والشمس والعالم الذي أعربت بدايته عما استعجم على القوتين
الفكر والحدس والفهامة الذي أزاحت سواطع فهمه غياهب الظلمتين الشك واللبس والعلامة
الذي كلف بالعلم حتى صار ملهج لسانه وروضة أجفانه ومنزه جنانه آبا العباس أحمد شهاب الدين
ابن حجر الشافعي الانصاري لازالت ذاته كمعبرة يطوف بها كل عالم ويقف بابوابها كل فاضل ولا
برحت رحابه الزكية متاح مطايا أرباب الفضائل أرسل له بعض علماء حضرموت مؤلفا كتبه في الحيض
جمع فيه مسائل كثيرة من شرح المذهب وغيره وضم اليها أبحاثا من عنده واشكالات له ولغيره
وطلب منه الكتابة عليه بتمثيل ما فيه أورده واصلاح خطه وخطه لصعوبة باب الحيض وكثرة
الغلط الواقع فيه للاكار من أئمة أصحابنا فضلا عن غيرهم وقال في ظهر كتابه المذكور ما لفظه يقول
ملخصه رحمه الله وعفا عنه كتبت هذه التبذة بحسب جهدي وأرسلتها لفقهاء العصر ومفتيه العالم
العلامة الخائف الراجي ذى العقد السليم والنية الخالصة ان شاء الله تعالى الامام أحمد بن حجر الميتمى
رضي الله عنه وأرضاه ووفقه للصواب والهداية في جميع ما نحاه وجعله ممن يحبه ويرضاه وكان له
وتولاه ووفقه وأعانه ووالاه وحفظه وعافاه ونفعنا والمسلمين به وبعلومه لينظرها في صلح فسادها ان
كان ويتمم ناقصها ويحل مشكلها كان الله له وجزاه عنا خيرا فان بضاعتنا مزرعة وجهتنا خالية عن
أمثاله متع الله به الاسلام والمسلمين فلما عرض ذلك على شيخنا فسمح الله في مدته رأى الكتابة عليه
متعينة لصعوبة هذا الباب وكثرة التخليط والغلط الواقع فيه ولا يكون هذا المؤلف صار لما ذكرته في
حكم الفتاوى ذكرته فيها هنا بجميع رمته ثم أذكر بعد ما كتبه شيخنا نفع الله به عليه فانه بين ما فيه
مع زيادات وتحقيقات مهمات وكشف عويصات ومعضلات لا يتهدى اليها إلا الموقنون ولا
يعقلها إلا العالمون جزاه الله خيرا ورضى عنه وأرضاه وجعل جنات المعارف متقلبه ومثواه قال
مؤلف ذلك الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وسائر النبين والصالحين
وبعد فهذه مسائل ملتقطة من كتاب شرح المذهب للامام النووي رحمه الله منبه بها على أمور قد
تخفى على من يأخذ علم باب الحيض من مختصرات كتب المذهب مقدم عليها قواعد الباب ليتنبه بها
على وجه خفائها أو مخالفتها لما فنقول وبالله التوفيق اعلم أن الحيض هو الدم الخارج من بطن
الرحم في وقته بحكم الجبلة لاعدلة وأقل سن يمكن فيه تسع سنين تقريبا فكل دم لم يحكم به
حيضا فهو استحاضة لا يمنع العبادة والوطء وهي دم يخرج من عرق في أدنى الرحم يسمى العاذل
بالذال المعجمة وضد الحيض الطهر وأقل الحيض يوم وليلة يعنى أن يظهر الدم على الفرج أربعاً
وعشرين ساعة ولو متفرقة في خمسة عشر يوماً فأقل وأقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً متصلة
لا بين الحيض والنفاس فمن طهرت من الحيض ولو يوماً فأقل ثم ولدت فرأت الدم فالدم الذي قبل
الولادة حيض على الاصح بناء على أن الحامل تحيض وما بعدها نفاس وما بينهما طهر قطعاً وكذا
لو نفست أكثر النفاس ثم طهرت دون خمسة عشر ثم رأت الدم فالنفاس طهر وما بعده حيض على
الاصح في شرح المذهب المنقول في مسألة حد طهر الحيض منه عن التهمة وأقره وأخذ به المتأخرون
خلافاً لما في الارشاد وشرحه لمصنفه من أنه استحاضة اخذاً من تعليل في العزيز ثم من رأت الدم لسنه
حكمنا به حيضا فتجنب الصلاة والصوم والوطء فان جاوز خمسة عشر تبين انها مستحاضة ثم ان انقطع
بعد ثم رأت الدم وجاوز المرد الآتي بيانه للمستحاضة حكمنا به طهراً كالنفاس فان انقطع لدون
خمسة عشر تبين كونه حيضا فتعيد ما صامته فيه ان كان فرضاً ولا ثم بما فعلته لجهلها وسواء في كل

ذلك المبتدأة والمعتادة ثم المستحاضة تكون مبتدأة وتكون معتادة وتكون متفقة الدم ومختلفة. فهما أربعة أقسام الأولى مبتدأة غير مميزة بأن ترى دما مستويا فوق خمسة عشر يوما فالأظهر أن حيضها يوم وإيلة من أول الدم وطهرها تسعة وعشرون يوما إن استمر الدم إليها فإن زاد فيوم وإيلة من أوله حيض وتسعة وعشرون طهرا وكذا ما لم ينقطع الدم أو تتغير صفته ومثلها من ترى الدم بصفتين فأكثر لكن فقدت شيئا من شروط التمييز الآتية في الثانية فلو نسيت هذه ابتداء دمه أو لم تعلمه كان رأيته في جنونها فأفاقت وهوبها فهي متحيرة يأتي حكمها الثانية مبتدأة مميزة ترى دما قويا وضعيفا ويزيدان على خمسة عشر فالقوى هو الحيض إن كان يوما وإيلة إلى خمسة عشر والضعيف خمسة عشر فأكثر متصلا أر معه نقاء يتدها كان ترى خمسة أيام أسود ثم خمسة عشر فأكثر أحر أو أشقر أر مع نقاء متصل به وإن طال زمنه فهو طهر ألم يتغير الدم إن اتصل بالقوى منه أو سنين كذا قاله الإمام وهو المذهب كما قال الشيخان وفيه خلاف ضعيف وصفات القوة ثلاث اللون بالسواد ثم الحمرة ثم الشقرة ثم الصفرة ثم الكدرة ونحو ذلك ونرى دما أو يتجدد عن الأخيرتين أو وقعتا فيه فقوته باللون فقط وما اتفق أنه وقع في شيء من أحدهما فهو أقوى من الآخر كالأحر أو أسود ثخين أو متين دون خمسة عشر وآخر لونه بغير ثخن ولا تنن ويزيد المجموع على الخمسة عشر فالذي فيه الثخن أو اللون أقوى فهو الحيض والآخر طهر سواء تقدم أو تأخر وكذا ما اجتمع فيه من الصفات أكثر هو الأقوى كالأبيض أو أسود باحدهما فقط وكأحر متين ثخين مع أسود مجرد عنهما فالأحر أقوى فإن استوت المرتبتان فالأقوى هو السابق كما نقله الشيخان وغيرهما عن المتولي وأقروه وقال الرافعي هو موضع تأمل وقد جزم به في التحقيق وتبعه خلق من المتأخرين ثم إن وجد في الخمسة عشر ثلاثة دماء وجاوزها الأخير فإن كان هو الأقوى وصلاح الحيض فهو الحيض حكمه شقر ثم خمسة أحر ثم عشرة أسود فالحيض الأسود وما قبله استحاضة وإن كان الأول أقوى فهو حيض فإن كان الذي يليه أقوى من الثالث ولم يزد بمجموعهما على خمسة عشر فهما معا حيض حكمه سواد ثم خمسة حمرة ثم ستة فأكثر شقرة فلو كان الثالث أقوى من الثاني حكمه سواد ثم خمسة أشقر ثم عشرة جرة فالحيض هو الأسود دون الأشقر على الأصح في التحقيق وغيره ومثله قياسا ما لو رأت سبعة سوادا ثم سبعة حمرة ثم سبعة سوادا فيكون حيضها الأسود الأول وما بعده طهر فقد سوى بين المسئلتين في الروضة وشرح المذهب ولكنه نقل في شرح المذهب في هذه عن ابن شريح أن حيضها الأسود الأول مع الحمرة وأقره وهو مشكل بمسائل تأتي عنه وترجيح التحقيق في الأولى قاض بمخالفة ابن شريح في هذه لتساويهما وقد ذكر في عباب المزجد في هذه وجهين وقال الأقوم أن الحيض هو السواد الأول فقط ومثل المسئلة ما لو رأت ثمانية سوادا ثم سبعة أحر ثم نصف يوم أسود فالحيض السواد الأول وقال ابن شريح مع الحمرة ولما ذكر في الروضة مسئلة ابن شريح قال وحكمها يؤخذ من شروط التمييز وهو يشير إلى مخالفته فإن الأسودين لا يمكن كونها حيضا لتفاصلهما والأحر ضعيف بالنسبة إليهما فكيف يكون هو الحيض والقوى بعده طهرا بل يكونان كدم متحد فرجح السواد الأول لسبقه كما ذكرنا عن المتولي ويأتي ما يؤيده فلورأت المبتدأة ما يمكن كونه حيضا وطهرا كسته عشر دما أحر ثم بعده أسود دون خمسة عشر فالأسود حيض وظاهر إطلاقهم القطع بأن الأول كله طهر وهو المعتمد وقد صرح به ويمكن أن يجيء فيهما ما في مسئلة من كانت عاداتها يوما وإيلة من أول الشهر فرأت أول شهر ستة عشر أحر ثم أسود والمذهب فيها أن أول الشهر حيض بالعادة وبقيته الأحر طهر لصلاحه والأسود حيث لقوته وإن يكونا كالمسئلة التي عقبها وهي أن الأسود

لا يحدث بعد وضوء العشاء في المرة الأولى ثم يتوضأ معتقدا أنه يحدث فتلزمه إعادة العشاء فقط لأن وضوءه إن كان صحيحا وقد ترك المسح من غير فقد أعاد الخس بوضوء صحيح والأفلا يلزمه إلا العشاء فقط الحال الثاني أن يحدث بعد وضوء العشاء فتلزمه إعادة الخس الحال الثالث أن يعيد الصلوات الخس بوضوء العشاء لاعتقاده صحته فتلزمه إعادة الخس أيضا لأن أعادته في هذين الحالين بمنزلة العدم وما خالف هذا فهو ضعيف ولا يتوهم أنه لا يلزمه فيها إلا إعادة العشاء فقط أخذنا من قاعدة أن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن لأنها إنما هي في حدوث مانع الصحة ونحوه لا في ترك شرط العبادة أو شطرها فانه من قاعدة البناء على اليقين وطرح الشك وسلوك أسوأ التقادير فقد قال الأئمة لو صلى فرضين بوضو أين وقد نسي مسح الرأس في أحدهما وأشكل عليه الحال مسح رأسه وغسل رجليه وأعادهما ولوا لو توضأ أحدث وصلى فريضة ثم نسي الوضوء والصلاة فتوضأ وأعادهما ثم علم أنه ترك المسح في أحد وضوأيه وسجدة في إحدى صلاته وجعل محلها أعاد الصلاة وقالوا الوصل العشاء

فلما جلس للنشهد تذكر

انه ترك ركعتا ولم يعلم انه من هذه الصلاة أو من الصلاة التي قبلها من ذلك اليوم لزمه أن يقوم ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم ثم يقضى الصبح والظهر والعصر والمغرب وقالوا لونسى ثلاث صلوات من ثلاثة أيام ولم يدركها مختلفة أو متفقة لزمه قضاء ثلاثة أيام ونظار هذه المسائل في كلامهم كثيرة الحال الرابع أن يقع منه تجديد الوضوء في أداء تلك الصلوات فتلزمه إعادة الخمس أيضا إذ فعل المتروك في وضوء التجديد لا عبرة به ثم رايت الزركشى قال في قواعده مسألة رجل صلى الصلوات الخمس بخمس وضوءات فلما فرغ يقن انه ترك مسح الرأس في أحدها ولم يعرف عينه فجاء إلى المفتي ولم يحدث فسأله عن ذلك فقال له توضأ وأعاد الخمس فتوضأ وأعاد الخمس فلما فرغ يقن أنه ترك مسح الرأس في هذا الوضوء أيضا فجاء إلى المفتي فسأله عن ذلك فقال له توضأ وأعد العشاء الأخيرة وقد يستشكل ذلك وحله أن وضوء العشاء الأخيرة في المرة الأولى إما أن يكون صحيحا أو باطلا فان كان صحيحا وترك المسح من غيره فقد أعاد الخمس بوضوء

لوجاوز خمسة عشر يوما فقد شرط التمييز فيوم وليلة من الأول حيض وخمسة عشر طهر كامل ثم هل تكمل بقية الشهر من الأسود طهر أو أطلق الاصحاب كونها غير مميزة وهو يقتضى التكميل وبه صرح في المذهب وشرحه وقال انه المذهب ونقل الشيخ في المذهب عن ابن سريج أن أول السواد حيض جديد فمبى مبتدأة فيكون منه يوما وليلة على الاصح في المبتدأة وذكره النووي ثم قال وينبغي على قول ابن سريج أن تكون معتادة فيكون حيضها اليوم الاول وليلة من الأسود لكونها معتادة بالحكم الاول ثم طهر خمسة عشر يوما كالطهر الاول ويقول ابن سريج هذا جزم المزجد في عابه وبكونها معتادة وأظنه أخذ بكلام في شرح المذهب في آخر نقل كلام ابن سريج أو هو فيه أنه صححه وليس كما أو هو فقد صرح قبل بان المذهب خلافه كما ذكرنا عنه الآن وتصحيحه الاخير راجع لغیر ذلك يعرفه من استوفى تدبره وإن كان هو قياس المعتادة المذكورة كما احتجنا هنا على أنه مرجوح والفرق أن العادة أصل بنى عليه فأخذنا به حيث لا معارض ثم حدوث القوى وقع بعد طهر كامل فكانه دم وقع بعد نقاء يصلح طهرا ولم أر من صرح بعين المسئلة اما لو كان الأسود بعد انقضاء الشهر فلا شك في كونه حيضا ان صلح للحيض ولا فائدة غير مميزة فان اتصل بآخر الشهر فحيضا أولا ولا فن أول الدم الكائن فيه مثاله رأت شهرا أحمر فقط أو العشر الاواخر منه نقاء ثم طهر أو عليها أسود أول الثاني فلها أول الشهر الاول يوم وليلة حيض وبقية طهر ثم ان انقطع الاسود لدون خمسة عشر فكله حيض فان اتصل به دم أضعف منه حتى جاوزها فهي مميزة فتنتقل لحكم التمييز فلا يحكم بكونه حيضا ما لم ينقطع ثم ترى غيره أو يتغير بأقوى فان لم يحدث الأسود بعد النقاء إلا بعد مضي أول الشهر وجاوز فله حكم الاول في قدر الحيض وتكون به معتادة حيضها يوم وليلة من أوله وطهرها بقدر ما بين حيضتها في هذا والشهر الاول (تنبيه) الدم إذا كان أحمر وفيه خطوط سود كالاسود الخالص اتصل كما فهمه الرافعي من كلامهم وأقره النووي وقال وصرح به الامام وكذا ما تخلل بين الاسودين من حرمة أو نقاء إذا جعلنا كالتصل كما ذكره (خاتمة) إذا فرغنا في المسئلة المنقولة عن ابن سريج فيمن رأت سبعة وسبعة سوادا بينها حرمة يومين فأكثر أو ثمانية أسود ثم سبعة أحمر ثم نصف يوم أسود فلما بعد الحيض طهر إلى آخر الشهر بلا شك إلا أن يحدث سواد أقوى من الاولين بينه وبين الحيض خمسة عشر فيكون حيضا آخر ان انقطع لخمسة عشر فأقل وكذا فيما بعد الشهر لانها صارت مميزة الا أن يقول قائل انها في الاصل مبتدأة غير مميزة حيضها يوم وليلة من السج الاولى بمقتضى قول الروضة انها تؤخذ من شروط التمييز ولا ينظر الى ترجيح السبق فيكون حيضها في كل شهر يوما وليلة من أوله وطهرها ببقية كما هو مقتضى قواعد المختصرات وكلام المجموع والروضة فيمن رأت يوما وليلة دما أسود ثم أربعة عشر نقاء ثم أسود انها غير مميزة كما يأتي قريبا وكذا حكم من رأت ثمانية وثمانية بينها حرمة كما يأتي أيضا وكلام الرافعي في الكل يقتضى أنها غير مميزة فتحيض يوما وليلة وتطهر كما قلنا آخر الشهر وليس فيه تعرض لكون الأسود الاول حيضا وأن كثر فذلك اقتصر المتأخرون على ذلك وانما ذكر كونه حيضا في المجموع نقلا عن الائمة وأنه متفق عليه فلذلك قرى الاشكال والله يوفق للصواب ولم أر من حل اشكالها تصريحاً والله أعلم ثم تذكر ما يتعلق بالقسمين من المسائل المرادة ما ذكرنا عن المجموع (مسئلة) رأت نصف يوم أسود ثم أطبقت الحرمة فهي غير مميزة اذ لا يصلح الأسود للحيض وحده وكذا لو رأت الأسود ستة عشر ثم الاحمر كذلك أو أقل قال وكذا لو رأت يوما وليلة أسود ثم أربعة عشر أحمر ثم عاد الأسود وهو مشكل بمسئلة السبعات المذكورة وبالمسائل الآتية فان مقضاهما حيث حكمنا بكون السواد الاول حيضا

أن تكون مميزة حتى لو زاد السواد الاول في هذه الصورة على يوم وليلة كان حيضا كله (مسئلة) رأت ثمانية سوادا ثم ثمانية حمرة ثم سوادا فحيضها السواد الاول بالاتفاق وكذا لورأت نصف يوم أسود ثم نصفه حمرة ثم خمسة عشر أسود فحيضها السواد الاخير بالاتفاق (مسئلة) رأت ثلاثة أيام دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة وما انقطع فالثلاثة الاول حيض والثانية دم فساد لكونها تمام قدر الطهر وكذا لو رأت اولايوما وليلة او اكثر ثم طهرت ورأت دما قبل خمسة عشر من اول الطهر وانقطع بحيث لا يمكن كون الدمين في خمسة عشر ولا خلاف في شيء من هذا وكذا لورأت يوما وليلة دما ثم ثلاثة عشر نقاء ثم ثلاثة دما فحيضها الثلاثة الاخيرة على الحاصل من راجح المذهب ذكر هذا النوع في فصل التلقيح آخر الحيض وفي اوله اشارة اليه (مسئلة) رأت خمسة عشر حمرة ثم نصف يوم سوادا فحيضها الحمرة كذا ذكره وتبعه المزج في عبا به ومثله لو تقدم الاسود نصف يوم وهذا مشكل اذ فقدت شرط التمييز ولم يذكر فيه خلافا (مسئلة) رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم خمسة حمرة وانقطع فالشكل حيض على المذهب الذي قطعوا به وفي الحمرة السابقة وجه فلو رأت خمسة حمرة ثم نصف يوم أسود ثم اطبق الاحمر وجاوز الاكثر فهي غير مميزة ولو رأت نصف يوم أسود ثم نصفه أحمر ثم كذا خمسا ثم السادس سوادا ثم اطبقت الحمرة وجاوزت فالسادس وما قبله حيض والباقي طهر وكذا كل سوادين حكم بهما حيضا فالضعيف بينهما حيض على الاصح (مسئلة) رأت يوما وليلة دما أسود ويوما وليلة أحمر وهكذا الى آخر الشهر فهذه غير مميزة لان شرط القوى أن لا يجاوز خمسة عشر فحيضها يوم وليلة على الراجح من اوله وكذا لو انقطع بأكثر من يوم وليلة مالم تبلغ النوبتان خمسة عشر ذكره فيه فلو نقص كل عن يوم وليلة وتما ببقاء فلا حيض لما على المذهب والكل دم فساد فلو أمكن تمييز كان تقطع في خمسة عشر يوما أسود ويوما أحمر ثم اطبق الاحمر من السادس عشر أو قبله فالسواد كله وما تخلله حيض وما بعده طهر (مسئلة) رأت المبتدأة دما أحمر فتؤمر بترك الصلاة لان الظاهر كونه حيضا كما مر فلو بلغ خمسة عشر ثم رأت أسود تبين كون الاول فسادا فتركها ايضا فلو استمر السواد حتى جاوز خمسة عشر بان أنها غير مميزة وأن حيضها يوم وليلة من اول الشهرين فترك الصلاة اول الثاني ثم تقضى صلاة ما زاد على يوم وليلة من الاول قال الاسنوي وقياسه انها لو رأت أولا خمسة عشر كدرة مجردة ثم صفرة كذلك ثم شقرة ثم حمرة ثم سوادا ثم رأت كلا من ذلك تخينا بلانين ثم كذلك مع الثن ان تؤمر بترك الصلاة كثيرا لقوة كل على ما قبله وقضيته انها تعمل بحكم التمييز وان سبق الاقوى زمن يصلح لمرد حيض المبتدأة وطهرها وهو ثلاثون يوما وفيه اشكال من وجوه الاول ان الدم الاول اذا أمكن كونه حيضا من غير مانع فلا سبيل الى الغائه وقد جعل الاصحاب حكمه مالم يدل فيه دليل على تعيين كل دور شبرا ردا للغالب فليكن حيضها في مسئلة تعاقب الدماء بعد الشهر يوما وليلة من اوله وباقيه طهرا ثم يتجدد في الشهر الثاني لها حكم آخر حتى لو حدث الدم الثالث في آخر الشهر الاول وقد مضى ما يمكن كونه طهرا وحيضا يكون الحكم لعدم التمييز ويتمم للشهر طهرا لان حدوث الثالث أقوى من الثاني لان به ضعف الثاني ثم في الشهر الثاني قطعاً حكم عدم التمييز فتحيص يوما وليلة وتطهر باقيه لتبين كونها غير مميزة لظاهر دوام الدماء فلو انقطع دمها الثالث ببقاء او دم اضعف وقد بلغ اول الثالث يوما وليلة فهو الحيض فان كان حدوث القوى في آخر الشهر الاول تبين انه الحيض وما قبله كله فساد وان وسع حيضا وطهرا بناء على ما قلنا قبل انه مقتضى المذهب وصرح به فيه رأت ستة عشر حمرة ثم سوادا يصلح حيضا وكذا فيما زاد على يوم وليلة من اول الاول لو اطبق السواد مثله او اكثر فلو قلنا بما قاله ابن سريج فيها

صحيح وان كان باطلا بأن يكون ترك المسح فيه فلا يلزمه الا العشاء فقط لانه ترك المسح فيه وغيره وقع صحيحاً ولو لم يعد في الاولى بل أعاد الخمس معتقداً للطهارة كالمو أعاد الوضوء وترك مسح الرأس فلا يلزمه الا إعادة العشاء اه (سئل) عن تيمم وعلى بدنه نجاسة في غير أعضاء التيمم ومحل الاستنجاء هل يصح تيممه (سئل) عن أمر بصرف ماء لاولي الناس به في مكان معين فوجد ثم مشى وحائض ونفساء ومحدث حدثاً أصغراً والماء لا يكفي الا للاصغر فهل يقدم هو او غيره واذا قلتم بتقديم غيره فما الفرق بين ذلك وبين الجنب حيث يقدم اذا كفاه دون غيره وعلى القول بتقديم غيره المحدث ذو الحدث هل هو منقول أم لا (فأجاب) بأنه يقدم بالماء المذكور الاصغر لانه يرتفع به حدثه بكامله دون من ذكره (سئل) عن قول القائل وما القول فيمن قد تيمم واجدا لماء طهور وهو قد عدم الجرجا وصلى به الخمس الفرائض كلها

ولم يتيمم غير واحدة صحا وليس عليه الاعادة مدخل عيب كدوا بن الرجا يطلب الشرحا

(فأجاب) بأن هذه المسئلة

تصور بصورتها أن يكون محتاجا لذلك الماء لعطش حيوان محترم حالاً أو مآلاً أو محتاجاً إلى ثمنه لمؤنته أو مؤنة من تلزمه مؤنته أو له به أو نحو ذلك أو يكون الماء في بر أو قد ازدحم عليها جماعة وعلم أن التوبة فيها لا تنتهي إليه إلا بعد خروج وقت الصلاة والحال أن ذلك الشخص نسي فريضة من الجنس لم يعلم عنها فإنه تلزمه صلاة الخمس وبكفيه لمن تيسم لأن الفرض واحد وما عداه وسيلة (سئل) هل قوهم في فاقد الطهورين يصلي لحرمة الوقت يقتضي أنه لا يصلي إلا عند ضيق الوقت وقياساً على ما قالوه في القبلة أولاً ويفرق (فأجاب) بأن قوهم لا يقتضي ما ذكر والفرق بينهما ظاهر نعم قال الأذرعى ينبغي أن لا تجوز له الصلاة ما رجع وجود أحد الطهورين حتى يضيق الوقت ولم أرفقه نصاً (سئل) هل لصوق الجراحة إذا نفذ الدم منه إلى ظاهره يجب مسحه بالماء ويعفى عن اختلاطه بالمدة أولاً (فأجاب) بأنه يجب مسحه بالماء ويعفى عن اختلاطه بالدم تقدماً لمصلحة تحصيل الواجب على دفع مفسدة الحرام كتقديم الواجب فيما إذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار حيث يجب غسل الجميع

وجزم به في العباب أن ما زاد على اليوم والليلة من الحرة طهره وتحديتاً للاسود حكم جديد ويجعل ما قبله دوراً كاملاً وما ولىة أو له حيضاً وبقية فقط طهر جعلنا للثالث هنا حكماً جديداً وما قبله دوراً كاملاً يوماً ولىة حيضاً وبقية طهراً وتكون به معتادة على ما بحثه النووي تأخذه فيهما ما لم يكن تمييزاً معتبراً وإن كان حدرث الثالث في الشهر الثاني فقدم معنى الأول بدوره حيضاً وطهراً بحكم عدم التمييز ويدل على هذا أننا نعلم أنها لورأت شهراً دماً أحمر ثم حدث لها أسود بعده أن لها في الأول حيضاً وطهراً بحكم غير الممييزة وفي هذا الثاني نظر في دمه أن وجدت شروط التمييز فميزه والافكمن لم تتغير صفة دمه الثاني أن الشيخين نقلاً عن الأصحاب أنه لا يتصور امرأة تؤمر بترك الصلاة إحدى وثلاثين يوماً إلا هذه فاقضى ذلك ما قلناه إذا كان مأفهمه كلام الأسنوى من نسخ الدم لما قبله مطلقاً وإن طال المدة معتبراً لم يقو لولا أنه لا يتصور وهم الذين ذكروا صفات القوة وطولوا أمثلتها بما لا يكاد يقع حرصاً على البيان الثالث ما ذكرنا أولاً عن المذهب فيمن حكم لها بالتمييز وجعل قوى دمه حيضاً وأن ما لحقه طهر وإن تطاول زمنه ما لم يتغير بسببه إن الحكم لها بالتمييز فلا يغير إلا بغير إذا الضعيف كالنقاء في حقها فهي كمن حاضت أياماً ثم رأت النقاء سنة أمان لم يحكم لها بتمييز فحكمها يبنى على صحة الطبيعة وأن دمه الصالح للحيض في وقته حيض ولذلك لو رأت خمساً حرة ثم ستة عشر سواداً فأكثر جعلنا حيضها يوماً ولىة من أول الأحمر ولا نلغيه لما عقبه من السواد الذي لا يصلح للحيض وقد قلنا في مسئلتنا هذه أيضاً أعنى مسألة تعاقب الدماء في الأشهر أن كل دم عقبه أقوى منه وكلاهما يصلح للحيض الحكم للأقوى إن لم يعقبه أقوى منه أيضاً والأفكمن أن كدم بهم وتحيض في كل شهر يوماً ولىة من أوله حتى يحصل لها ما لا إشكال فيه من تمييز أو صحة نقاء وحيث استمرت بدم واحد لا ينبغي أن تكون معتادة يوماً ولىة حيضاً وتسعة وعشرين طهراً كما سبق عن النووي فيمن رأت ستة عشر دماً أحمر ثم استمر الاسود بناء على قول ابن سريج ويكون حيضها اليوم والليلة بحكم العادة إذ مضى لها حيض كذلك بالحكم الشرعي لأن سببه اختلاف دمه ونسخ الأقوى ما حكم به طهراً باستواء دمه فهو كالحكم بالدور بتمييز كامل هذا ما ظهر وإن كان في المسئلة نص فسماعاً وطاعة والله أعلم الرابع أن هذه المسئلة في الحقيقة تؤخذ من المسئلة المنقولة أيضاً فيمن رأت ستة عشر أحمر ثم استمر أسود كذلك أو أكثر فإن الأصحاب اتفقوا على أن في الدمين حيضتين وأن أول الأحمر حيض وحكوا فيما بعده أن لها طهراً وحيضاً حيث لم يصلح الاسود لكونه حيضاً خالصاً وقال ابن سريج أن أول الحيض الثاني أوله وبه جزم في العباب كما سبق والجمهور أنه أول الشهر الثاني ولم يذكر أحد أن أول الشهر الأول يخلو عن الحيض وإن قطع الاسود بأقوى منه لثخن أو نتن وتصريح ابن سريج باجتماع الحيضتين في الشهر دليل على إطباقهم على مراعاة ثبوت الحيض في كل شهر بدم صالح له كغالب العادة لأن الأصل السلامة من علة الاستحاضة (بيان ما يشكل في المسائل المذكورة) اعلم أن مختلف المآخذ ووجوه اختلافها على أنماط ثلاثة أولها مسئلتنا من رأت سبعة أسود ثم سبعة أحمر ثم سبعة أسود من رأت ثمانية أسود ثم سبعة أحمر ثم نصف يوم أسود حيث حكوا بأن الحيض السواد الأول رده أو مع الأحمر على قول ابن سريج ومسئلة ثمانية أسود ثم ثمانية أحمر ثم ثمانية أسود فالثلاث مبنية على أن القوى الصالح للحيض إذا سبق ثم لحقه مثله بحيث لا يمكن جمعها وبينها ضعيف فالأول حيض وهي مميزة بالسبق وإن طال زمن الأخير ما لم يتغير بأقوى منه ومثلها ما لو كان القوى الأول دون الحيض والآخرة قدره ولا يمتنع أن حيضاً كنصف يوم أسود ثم نصفه أحمر وكذلك ثلاثة أحمر ثم خمسة عشر أسود فالأخير هو الحيض فهذه المسائل وجهها واحد وأشكالها من فقد شرط التمييز فإن من شروطه أن لا يزيد القوى على خمسة

والصلاة عليهم وكذلك
اذا اختلط الشهاد بغيرهم
وان كانت الصلاة على
الكافر حراما وكذلك
غسل الشهيد والصلاة عليه
وكوجوب هجرة امرأة
أسلمت بدار الحرب الى
دار الاسلام وان كان
سفرها وحدها حراما
وكوجوب تنجس مصل
الفرس حيث تعذرت عليه
القرأة الواجبة (سئل)
عن يمين ميتا فقد الماء هل
يجب عليه أن ينوي أم لا
(فأجاب) بأنه لا يجب عليه
النية كما لا يجب عليه في
غسله الذي هو أصله لان
القصده من النظافة وهي
لا تتوقف على نية ولا نية
تشتط في سائر التيممات على
التيمم والميت ليس من أهلها
ومن يعمه إنما هو آفة وليس
بمتعبد (وسئل) عن رجل
صلى الخمس بخمس وضوءات
ثم يقن ترك لمعة لا يدري
من أي وضوء هي فسأل
بعض الفقهاء عن ذلك
فأمره بإعادتها بوضوء واحد
ففعل ثم يقن ترك لمعة منه
فسأل ذلك الفقيه فقال
توضأ وأعد العشاء فقط
وقد برئت بين (فأجاب)
شخص بأن هذا الجواب
هو الصواب لان وضوء
العشاء الأخيرة من المرة
الاولى اما أن يكون صحيحا
أو باطلا فان كان صحيحا وقد
ترك اللعة من وضوء غيره
فقد أعاد الخمس بوضوء صحيح

عشر يوما بما تخلله ان حكمه بحكمه وجوابه الحكم اما قلنا بأنه حيض بالقوة بالسبق في الثلاث
الاولى وبصلاحية الحيض دون الاول لقلته في الاخير والمتخلل غير ملحق به فهو طهر ليسكن فيه
إشكال آخر في الثلاث من حيث ان القوة بالسبق قال فيه الرافعي وهو موضع تأمل وفي هذه
المسائل حكموا بالاتفاق على أن السواد المذكور حيض وان كثر فليكن الاتفاق على هذه دليلا للقوة
بالسبق وبقي في الثلاثة الاول ايضا اشكال بما في النقط الثاني ثانيا من رأت الاسود ستة عشر ثم الاحمر
كذلك ومن رأت يوما وليلة أسود ثم أربعة عشر أحمر ثم عاد الاسود ودام ومن رأت خمسة حمرة
ثم نصف يوم أسود ثم أطبقت الحمرة حتى جاوزت ومن رأت يوما وليلة أسود ثم مثله أحمر ثم كذلك
أسود ثم مثله أحمر وتكرر حتى جاوزت ومن رأت خمسة عشر أحمر ثم مثله أسود بلا تنق ثم مثله
منتنا حيض قلنا في الكل تحيض يوما وليلة من أول الدم ثم تطهر باقي الشهر على قاعدة عدم
التمييز واشكالها في مسألة ستة عشر ثم مثله بما قال ابن سريج فيمن رأت ستة عشر أحمر ثم استمر
الاسود مثله او أكثر حيث حكم بان لها من أول كل دم يوما وليلة حيضا فلا كانت هذه عنده
كذلك اما على ما نقلناه عن مقتضى المذهب المصرح به فيه فلا إشكال وهذه الأخيرة دليل له
واشكال مسألة يوم وليلة أسود ثم أربعة عشر أحمر ثم أسود مستمرا بالمسائل الثلاث في النقط الاول
فان الاسود الاول صالح للحيض ولا يصلح جمعه مع الاخير فليكن مية باول مثلن حتى لو زاد على يوم
وليلة كان كله حيضا اول تكن الثلاث مثلها فتحيض يوما وليلة كلن من اول الدماء بحكم عدم
التمييز ومثل هذه من رأت يوما وليلة أسود ثم مثله أحمر وتكرر حتى جاوزت فان الدم الاول سابق
صالح للحيض فقياس الثلاث الاول ان يكون هو الحيض وازداد على يوم وليلة او يضم اليه
كل سواد في الخمسة عشر وما بينهما من حمرة لصلاحيتهما جميعا له وانفصال ما بعدها عنه مع قوة
الاول بالسبق لكن بين صورتى السئلتين فرق وهو ان السواد هنا تكرر في الخمسة عشر بخلاف
اولئك فاعلمهم لتكرره فيها جعلوه كالمصل المحض والحقوه بما بعدها لاتحاد صفة الدماء مع ان
عود الدم بصفة متكررة يدل على كونها دما واحدا فليحرر مثلها مسألة من رأت خمسة عشر حمرة
ثم مثله اسودا ثم أقوى منه بشحن حيث حكم بأنها غير مية مع ان اسوداها صالح للحيض لكنه
بقوة ما عقبه صار ضعيفا بالحكم اذ لو اقضى بكونه حيضا في الشهر الاول حكم بان ما بعده حيض في
الثاني واتصل حضن من غير طهر بينهما نعم قد قلنا في الشهر الثاني ينظر ان عقبه أقوى منه
وانقطع الخمسة عشر فأقل بنقاء او ضعيف فهو الحيض وما قبله طهر وكذا لو عقب الاول اضعف
منه او نقاء قبل مجاوزة الاكثر فالاول حيض هذا الشهر بالتمييز كما سبق وليرد النظر فيها واما مسألة
من رأت خمسة حمرة ثم نصف يوم أسود ثم استمر الاحمر حيث قلنا هي غير مية فيكون حيضها يوما
وليلة من اوله فاشكالها من حيث اعتبر القوة بالسبق حيث حصل بين الدمين ما يخالفهما لكنه
هنا أقوى فلما لم يعتبر قوته جعل كدم أحمر او نقاء وكلاهما لا تميز معه ثالثا من رأت ثلاثة دماء
اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دماء وانقطع او يوما فأقل دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دماء وانقطع حيث
حكموا بالاتفاق على ان الحيض في الاول الدم الاول وفي الأخيرة الاخير على الاصح والاشكال في
الاولى من حيث انها على قاعدة ان لم تميز فليكن لها يوم وليلة من الاول حيضا وباقيه طهرا وقد
قال فيها المراغي في شرح المنهاج كما نقله عنه شيخنا ان لها حكم المستحاضة على اشهر الوجهين وهو
يعطى اذ كراه وظاهر ان الوجهين فيها مشهوران وليسكن نفى الخلاف فيها في شرح المذهب وقلة
ذكرها في المصنفات بعينها يخالفه وتحيضها الثلاث دليل لقوة السابق كافي مسائل النقط الاول وكذا
الغاء اليوم الاول مع صلاحية لاجتماع بعض الثلاث الأخيرة في المسئلة الثانية ليكونا حيضا

وان كان باطلا بأن ترك

لمعة من مغسلوله فلا يلزمه
إلا العشاء لتركه ذلك منه
وغيره قد وقع صحيحا مع
انه لو لم يعد الوضوء في
الصورة الاولى بل أعاد
الخمس معتقدا للطهارة
كان كما لو أعاد الوضوء
وترك منه لمعة فلا تلزمه
الا إعادة صلاة فقط اه
واعترضه آخر بأن الجواب
الصحيح أن يصلي الخمس
بخمسة وضوآت إذا وجد
لمعة ببعض أعضاء الوضوء
أو لا تلزمه الا إعادة
الصلاة الأخيرة فقط
لتحقق بطلانها بفعلها مع
اللعة فتجب اعادة بعد
غسل اللعة فقط ان كانت
بآخر أعضاء الوضوء
والا فيغسلها وما بعدها من
بقية أعضائه ولا تلزمه
اعادة الصلوات الخمس
بوضوء سادس لان
الاصل عدم وجود اللعة
فيما قبل الوضوء الخامس
وعدم المفسد للصلوات
الاربع والشك في ترك
بعض الفرض لا يؤثر كما
لا يؤثر بعده الشك في ترك
ركن وفي فتاوى القفال
ان من شك في نجاسة على
ثوبه هل كانت في الصلاة
فهى صحيحة وقد نص
الشافعي أن من شك بعد
طواف نسكه هل كان
متطهرا لا تلزمه إعادة
الطواف اه في الصواب من
هذين الجوابين (فأجاب) بأن

دليل على أن ما لا يصلح للحيض لقلته يكون كالنقاء وأن الدم المتصل أولى بكون حكمه واحداً
وكذلك مسألة من رأت خمسة أسود ثم عشرة أحمر ثم نصف يوم أسود حيث ألغى الأخير بالاتفاق
ومثلها مسألة من رأت خمسة أحمر ثم يوماً فقط أسود ثم خمسة أحمر فلا حكم للسواد بلا شك كما سبق
وتكون غير مميزة ومثلها مسألة من رأت خمسة عشر حمرة وبعدها أو قبلها نصف يوم أسود حيث
ألغى وجعل الأحمر كله حيضاً ولم يذكر فيه خلاف وهو مشكل إذ أقل أحواله أن يكون كدم أحمر
فيكون كمن رأت خمسة عشر ونصف يوم دما أحمر فتكون غير مميزة كالاولى فتحيض يوماً وليلة
من أوله فعدم الخلاف فيها وفي مسألة أول هذا النمط ٣ فيه بقوته ما في النمط الاول من كون اختلاف
الدماء وانفصالها له أثر في عدم اعطاء المتصل حكماً واحداً وإنما قلنا في الاولى بعدم التمييز لكون
الأحمرين كالواحد وما بينهما كالعدم فهذا فارق بينهما ((خاتمة)) قد يؤخذ بالتأمل الجمع بين ما ذكر
بأن كل دم متطرف دون يوم وليلة لا يمكن اجتماعه مع ما يتصل به بغير صفته يكون كالنقاء المحض
كافي مسألة من رأت نصف يوم أسود ثم مثله أحمر ثم خمسة عشر أسود ومسألة خمسة عشر حمرة مع
نصف يوم قبلها أو بعدها أسود حيث حكموا بأن الخمسة عشر فيهن حيض وأن ما توسط دميين دونه
فهو مثلها كمسألة خمس حمرة ثم نصف يوم أسود ثم أطبق الأحمر حيث جعلوها غير مميزة وان الدماء
إذا تكررت في خمسة عشر مع فصل نقاء أو ضعيف بينهما بحيث يمكن جمعها حيضاً ثم استمر تكررها
حتى جاوز خمسة عشر تكون غير مميزة ولا قوة للاول كمسألة يوم وليلة أو ثلاث أسود ثم كذا أحمر
وهكذا حتى جاوزت قال هي غير مميزة حيضاً يوم وليلة من أوله ثم تطهر إلى آخر الشهر وان لم
تتكرر في الخمسة عشر بحيث يمكن اجتماعها وفصل بين الدمين نقاء أو ضعيف فإن صلح أحدهما
للحيض دون الآخر فهو الحيض كمسألة يوم بلا ليلة دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاث دما حيث
جعلوا الحيض الآخر وأن الدم المتصل أولى من لفق بعضه بغيره دون بعضه كذه المسألة الا أن
تقتضيه عادتها في المعتادة وان صلحاً للحيض فالاول هو الحيض دون الباقي كمسألة من رأت ثلاثاً دما
ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثاً دما حيث قالوا الحيض الاول ومسألة سبع وسبع وسبع وثمان وثمان سوادا
بينهما سبع حمرة حيث جعلوا السواد الاول كله حيضاً وزاد ابن سريج الحمرة المتخللة معه على ما سبق
الثالثة المعتادة المميزة بأن يكون لها عادة في الحيض والطهر ثم يحدث عليها في بعض الادوار دمان
أو دماء مختلفة بالقوة والضعف كما في المبتدأة كما لو كانت في العادة تحيض خمسا من كل شهر فرأت
في شهر أوله خمسا أحمر ثم خمسة عشر أسود أو رأت أوله ثلاثاً أسود ثم باقية أحمر وفيه
وجهان أحدهما ترد إلى عادتها قدراً ووقتاً كما سيأتي في غير المميزه فيضها خمس من أول الشهر في
المستلئين والثاني وهو الاصح عند أصحابنا إلا النادر اعتبار التمييز فيها كالمبتدأة في كل ما سبق فيضها
في المستلئين السواد وكذا لو ظهر القوى في غير وقتها كأن رأت أول الشهر أحمر ثم نصفه الآخر
أسود ثم أحمر مستمراً فحيضها على الاصح الاسود وعلى الاول خمس من أول الشهر وباقي
الشهر طهر فلو رأت الخمس الاول اسود وباقي الشهر أحمر أو في آخره شيئاً أسود فحيضها الخمس الاول
وباقيه طهر على الوجهين الرابعة المعتادة غير المميزه بان سبق لها حيض وطهر ولا تمييز لها وهي
ذاكرة وقتها وقدرها قدرد اليهما قدراً ووقتاً ولو لم يتكرر لها ذلك كما سبق في التي قبلها إذا لم يختلف
الدم ان حيضها الخمس الاول حتى لو رأت المبتدأة حيضاً وطهراً بحكم التمييز صارت عادة لها تعمل
بها فيما بعد كأن رأت شهراً أوله أحمر ثم خامسه اسود إلى مئة أيام ثم استمر أحمر إلى آخره ثم رأت
أسود مستمراً فحيضها ست من أوله أي الاسود وبعدها عشرون طهراً ويصير دورها ستاً وعشرين
فلو رأت مبتدأة أول الشهر خمسا أحمر ثم عشرين نقاء ثم دما مستمراً إلى صفة فيضها خمس من أوله

أما الاول فلأن قائله أخذه من مسألة في قواعد الزركشي ظانا تساويهما حكما وليس كذلك بل الفرق بينهما واضح فان الذي فيها انما هو فيما اذا لم يحدث بعد فعل الصلوات وأما الثاني فظن أن هذه المسئلة من قاعدة أن الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن وليس كذلك والفرق بين هذه المسئلة وبين ما استشهد به اسناد الشك فيها الى يقين الترك والصواب فيها لزوم فعل الخمس لانه لزمه قضاء صلاة ولا يعلم عنها لان ما فعله ثانيا لم يخرج به من عهده شيء من الخمس فوجوبها باق بحاله فانها من قاعدة البناء على اليقين وطرح الشك وسلوك استواء التقادير وقد تقدم الى بسط الكلام على هذه المسئلة في الفتاوى (سئل) عن الطبوع والصبيان اذا عسرت إزالاته وقد أفق شيخ الاسلام زكريا بأنه يتيم فهل يعيد أولا (فأجاب) بأنه ان كانت حيولته بين المظهر والبشرة في محل التيمم وجبت الاعادة وإلا فلا أخذا من إيجابهم الاعادة اذا كان السائر محل التيمم هذا اذا أمكن إزالته والافيغى عنه ويصير بمثابة جزء من بدنه فقد أفق الفقهاء بأن الوسخ اذا تراكم

وكذا لو كان ما بعد الخمس الاول أشقر الى عشرين ثم أحمر مستمرا ويكون طهرها نيف عشرين فلو رأت أول الشهر سبعا أحمر ثم ثمانية أسود ثم خمسة عشر أشقر ثم استمر أحمر فحيضها ثمانية السواد وطهرها الشقرة ثم تأخذ من الاحمر الثاني ثمانية عادة الحيض بالتمييز ثم خمسة عشر طهرها عادت بها ثم تحيض وتطهر كذلك ان استمر ما لم يقطعه نقاء أو أقوى منه فلو اختلفت عادت بها مع انتظام كأن ترى حيضا ثلاثا وحيضا خمسا وحيضا سبعا وتطهر باقى الشهر ثم تحيض ثلاثا ثم خمسا ثم سبعا كذلك ثم استحضت ردت الى ذلك فيحكم لها في كل شهر كما مضى بترتيبه أن تكرر ذلك ولو مرتين حيضا وطهرها كما مثلنا وان اختلفت ولم تكرر أو تكررت ولم تنظم ردت الى آخرها كأن حاضت ثلاثا ثم خمسا ثم سبعا ثم استحضت أو ثلاثا ثم خمسا ثم سبعا ثم ثلاثا ثم يومين ثم خمسا ثم سبعا ثم استحضت ردت الى السبع وكذلك الطهر ان استمر بعادة عمل بها ولو اختلفا ان انتظمت وتكررت والارادت الى آخر دور كما لو كانت تحيض خمسا أول الشهر وتطهر آخره فحاضت في شهر آخره خمسا وانقطع فطهرها حينئذ عشرون ثم طهرت ثلاثين ثم استحضت فيكون حيضا خمسا عادت بها من أول الدم وطهرها ثلاثين بالعادة الاخيرة به ثم انه قد تتغير العادة في الحيض والطهر معا بلا انتظام فتعمل بالاخير كما قلنا فيهما كما لو كانت تحيض خمسا من أول كل شهر فحاضت في شهر الخامس الثانية ثم طهرت ثلاثين ثم استحضت فحيضا خمس من أول الدم وهي الخامس الثالثة من شهر الاستحاضة وطهرها بعده ثلاثون فالتغير قد يكون في الوقت دون القدر في الحيض كهذه المسئلة وقد يكون في القدر دون الوقت كأن رأت ذات الخامس أيام عادت بها وزاد يومين ثم تستحاض في الشهر الثاني فيكون حيضا أيام عادت بها سبعا وطهرها كالاول فلو رأت مكان الخامس ثلاثا نقص حيضها يومين وهي في الطهر بعادتها وقد يتغيران معا كأن ترى ذات الخامس من أول كل شهر أول الثاني نقاء الى عشر ثم تحيض الى عشرين ثم تطهر سبعا وعشرين ثم تستحاض فأصل عادت بها خمس أول الشهر وطهرها خمس وعشرون آخره فتغيرت في الاخير بعشر حيضا في غير وقت الاول وهي العشر الوسطى وصار الطهر بينهما خمسة وثلاثين ثم صار طهرها بعد العشر سبعا وعشرين فتعمل به لانه الاخير ويكون حيضا من أول دم الاستحاضة عشر او طهرها سبعة وعشرين والحكم كذلك فيما لو تكرر لها حيض وطهر بحكم التميز كأن يكون كل طهر في مسائلنا دما ضعيفا وحيضه دما ٧ ضعيفا ثم تستحاض فتعمل بعادتها على صفة التميز فان انتظم به عادات وتكررت عملت بها كما قلنا في النقاء ومن مسائل النقل أن من عادت بها خمس من أول كل شهر وباقيه طهر فرائت في شهر الخامس الاخير واستمر الدم فقيها وجهان مشهوران أحدهما قاله أبو العباس بن سريج حيضا خمس من أول الدم ويصير طهرها عشرين لانه دم يصلح للحيض بعد طهر كامل فتحيض مادامت الاستحاضة كذلك خمسا وتطهر عشرين والثاني وهو ظاهر المذهب حيضا الخمس الاولى من الشهر الثاني مراعاة لوقت عادت بها اذا ثبت مناط الحكم فلا يغير الا بناسخ وما قبلها في آخر الاول دم فساد وقد سبق أن الدم الثاني لو انقطع بخمس كان هو الحيض ويصير دورها خمسا وعشرين في حيض وعشرون في طهر فلو رأت الدم مستمرا بعد عشرين نقاء أخذنا لها من أولها خمسا حيضا وعشرين طهرها وهكذا مادامت الاستحاضة فتغير الزمان انما يظهر اذا تكرر وانسحب الدم عليه كما سبق التمثيل به من غير نظر لاول شهر ولا آخره وكذا لو كانت تعتاد الخامس الاولى مرارا ثم رأتها في شهر نقاء ورأت الدم في الخامس الثانية يكون حيضا خمسا منه ان استمر حتى جاوز الاكثر وذلك كله فيمن ينسحب دمها أو يتقطع في وقت الحكم بالطهر لما لا يقع طهرها كأن تحيض خمسة العادة ثم تطهر عشرا ثم ترى الدم مستمرا فان حيضا انما يكون بعد مضى قدر الطهر المعتاد وأما من يتكرر تقطع دمها بنقاء

على عضو ينتقض الوضوء

بلسه وأن الوضوء يصح معه أيضا وقد قالوا لا يجب قطع العضو لاجل الطهارة (سئل) هل يجوز للتيمم الطواف المفروض وهل يعيده إذا قدر على الماء أم لا (فأجاب) بأنه يجوز له الطواف وتجب اعادته إذا قدر على الماء لشدة المشقة في بقاءه محرما خصوصا إذا عاد إلى وطنه (وسئل) هل إذا فقد التراب يلزمه أن يطلبه كطلب الماء في جميع صورته أم لا (فأجاب) بأنه يلزم المحتاج إلى الطهارة طلب التراب كطلب الماء لأنه أحد الطهورين ولأنه بدله وظاهر أن من عجز عن المبدل وقدر على بدله لزمه الايتان به (سئل) عن الجنب الفاق للقاء إذا أراد الاكمل في طهارته يطلب منه تيمم أحدهما عن الوضوء والآخر عن الغسل (فأجاب) بأنه يتيمم تيمما وجوبا لاجل الجنبات وتيمما ندبا لاجل الوضوء (سئل) هل المعتمد ما قاله ابن جازان من أن التيمم في الحضر لا يصلح على الميت أم لا (فأجاب) بأنه رأى مرجوح وقد صرح البغوي وغيره بخلافه (سئل) عن قولهم يجب القضاء ذاتيمم بمكان ينذر فيه فقد الماء وبعدهم يمكن لا ينذر فيه هل المراد به وقوع الصلاة في ذلك

متكرر بين الدماء ويستمر ذلك بها على أول دور آخر فلها حكم يطول شأنه وسيأتي ثم الحكم بثبوت العادة مرة هو الاصح ومراعاة الاخير عند اختلاف العادة مبنى عليه كما بنينا عليه المسائل المذكورة ولنا وجه باشتراط تكررها مرتين ووجه به ثلاثا ولنا وجه بمراعاة الاولى في بعض المسائل أعنى ولو قبل عادة الحيض كما سبق عن ابن سريج قريبا فلذلك ما يترتب على ذلك ببيان رفع الاشكال في مسألة منه في كلام الشيخين فتأني بكلامهما على وجهه وإن كان قد سبق ذكر شيء منه ثم نذكر المشكل قال النووي رحمه الله في روضته وكذا في شرح المذهب نقلا عن الرافعي بلفظه فيه غالبا فيمن تحيض من كل شهر خمسا أولا إذا حاضت خمستها المعهودة أول الشهر ثم طهرت عشرين ثم عاد الدم في الخمسة الاخرة منه فقد تقدم حيضها وصار دورها خمسة وعشرين فإن تكرر ذلك بأن انقطع بعد الخمس الاخرة ثم طهرت عشرين ثم رأت الدم خمسا ثم طهرت عشرين وهكذا مرات أو مرتين ثم استحضت ردت إلى ذلك وجعل دورها أبدا خمسة وعشرين وإن لم يتكرر بان استمر الدم من الخمس الاخير يعني بعد ان رأت دور الخمس والعشرين دما ونقاه مرة واحدة قال الرافعي لحاصل ما يخرج طرق الاصحاب فيها وفي نظائرها أربعة أوجه أحدها تحيض خمسا من أول الدم وتطهر عشرين أبدا والثاني تحيض خمسا وتطهر خمسة وعشرين والثالث تحيض عشرة من هذا الدم وتطهر خمسة وعشرين ثم تحافظ على دورها القديم والرابع أن الخمس الاخرة وهي أول الدم استحاضة وتحيض بعدها خمسا أول الشهر الثاني ثم تطهر خمسة وعشرين أمالو كانت المسئلة بحالها فحاضت خمستها وطهرت أربعة عشر يوما ثم عاد الدم واستمر فالتخلل بين خمستها والدم ناقص عن أقل الطهر فقيها أربعة أوجه أحدها أن يوما من أول الدم العائد استحاضة تكميلا للطهر وخمسة بعده حيض ثم خمسة عشر طهر وصار دورها عشرين والثاني أن أول يوم استحاضة كالاول ثم العشرة الباقية من ذا الشهر مع خمس من الآخر حيض ثم تطهر خمسة وعشرين ثم تحافظ على دورها القديم والثالث أن اليوم الاول استحاضة وبعده خمس حيض ثم خمسة وعشرون طهر وهكذا أبدا والرابع جميع العائد إلى آخر الشهر استحاضة وتفتتح دورها القديم من أول الشهر الثاني والله أعلم اه وقد تبعه على هذا مختصرو الروضة وصاحب جامع المختصرات وشارح روض ابن المقرئ الشيخ زكريا بل قرره بما يزيد الاشكال الآتي ومثله المزجد في عبابه وقد استشكل في المسئلة الاخرة بأنه خلاف القواعد المقررة فانه لم يسبق لها دور هو عشرون في هذا التصوير فترجع اليه وقد قرر في المجموع عقب ذلك أنها لو طهرت بعد خمس العادة عشرين ثم استحضت ردت إلى عادتها بالاخلاف فكيف يقدر في عدد الاربعة عشر وحدها التكميل بيوم الطهر ثم تحيض تحكما بغير دليل وقياسها في المسئلة المصورة عن الرافعي أن تكون كالتى قبلها ان كانت مسبقة بها فتطهر ستا من أول الدم ثم تحيض خمسا فدورها خمس وعشرون على الاصح كما مر فيها ويختلف الخلاف فيها فان لهذه عادة قد تكررت مرتين وإن لم تكن مسبقة بها بل كانت تحيض في كل شهر أوله خمسا فأنما في شهر ثم طهرت أربعة عشر ثم استحضت كما وقع التصوير به للبتاخرين ممن وافق ومن استشكل فقياس ماسبق وقاعدته أن يكون حيضها على الاصح خمسا أول الشهر الثاني وما قبله استحاضة وتحافظ على دورها القديم كما هو الوجه الرابع فيما ذكره ولم ينبه أحد من المصنفين على هذه المخالفة بل تنبه له شيخنا رحمه الله ورأوا الرد في ذلك إلى ما اقتضته القواعد وظهر من كلام الشيخين رحمهما الله ان فيها كلاما سقط أوله كما يقتضيه ترتيبه في تنقل العادة في الطهر فانه قال قد يتغير قدر الطهر دون الحيض فذكر صورة من دورها ثلاثون كما ذكرنا وطهرها منه خمسة وعشرون ثم رأت الدم بعد عشرين منه فنقص منه خمس ثم طهرت عشرين ثم استحضت فصار دورها خمسا وعشرين بالصفة

الآخرة فلو لم يتكرر بل استحضيت بعد العشرين الطهر أول مرة ردت إليه لانه الآخر بناء على ثبوت العادة بمرة ثم ذكر المسألة المذكورة ولم يذكر فيها انقطاعاً بأقل فقياس سياق كلامه أن يقول أما لو كانت المسألة بحالها فحاضت خمستها ثم طهرت خمسة عشر ثم رأت الدم خمساً ثم انقطع وطهرت أربعة عشر ثم رآته فقيها أربعة أوجه ويذكر ذلك على ماصورته وهذا عندى لاشك فيه من حيث النظر وأظن هذا الاختلاف شبيه بما فهمه الولي أبوزرعة من الروضة فيمن صلى بصلاة الإمام على مرتفع وهو لا يحاذيه بجزء منه حيث وقع فيها وفي غيرها أنه لا تصح صلاة المأموم في غير المسجد أن ذلك مبنى على طريقة الخراسانيين في اشتراط قوة الاتصال والقرب وهي مرجحة عند النووي وبما فهمه الاسنوي وغيره مما نقله في الروضة عن النص والجمهور فيمن قال ان فعلت كذا فإلى صدقة أنه يلزمه ان فعله التصديق بكل ماله انه مبنى على وجوب الوفاء بما يسمى في نذر اللجاج كما هو قول ولكنه مرجوح وان المسئلة فرد من أفراد نذر اللجاج وادعى كل منهما أن ما ذكره يؤخذ من طي كلام النووي وتبعهما غيرهما من المتأخرين أو لعل ما ظنناه سقط من نسخة العزيز التي اختصر منها الروضة فقد ذكروا أنها سقيمة وتبعه على ما فيها من غير تأمل للسقط في الروضة وشرح المذهب وقد اثبت في النسخ المعتمدة كما ذكرنا أن الرافعي في العزيز نقل عن الجديد أن من زوج أمته بعبده لا يسن له أن يسمى مهرًا وروى عن القديم انه يسن له ذلك وعكسه في الروضة فقال يسن في الجديد دون القديم قالوا وسببه سقم نسخته من العزيز نه على ذلك النشائي وأطبق عليه من خلفه وأشياء غير ذلك فيها والله أعلم ولبنين ما بنيت عليه الوجوه في المسئلتين لتعرف صحة ما قررناه ففي الأولى وهي من رأت الدم خمساً ثم طهرت عشرين ثم رآته واستحيضت من أول وهله وجه الاصح ثبوت العادة بمرة وان من اختلفت أدوارها تأخذ بالآخر ووجه الثاني ان تحيض خمسة أوله لتكررها ثم تطهر خمسة وعشرين كعادتها القديمة اذ لم يتكرر الطهر الاخير بناء على اشتراط تكررها ووجه الثالث تحيض عشرة اعتباراً باول الدم في خمس ومحافضة على وقت الاولى لتكررها مراراً ووجه الرابع ان حيضها من أول الشهر وما قبله استحاضة مراعاة لتكرر العادة في الطهر والحيض مراراً فترجع للقديمة وأما في المسئلة الثانية بناء على ما قررناه فيمن لها خمس حيض أول الشهر وباقيه طهر ثم رت في شهر بعد حيضها خمسة عشر نقاء ثم رأت الدم خمساً ثم طهرت أربعة عشر ثم رآته وجه الاصح ان يوماً من أول دمها استحاضة وبعده خمس حيض ثم خمسة عشر طهر ثبوت العادة بمرة فيهما واعتماد الآخرة كما في المسئلة الاولى ووجه الثالث أن تحيض خمسة كذلك لان الحيض يتكرر بها وتطهر خمساً وعشرين كعادتها القديمة اذ لم تره زمن الصحة الامرة بناء على أنها لا تثبت بها وهو كالثاني في الاولى ووجه الثاني هنا أنها تحيض خمسة عشر عشرًا من أول الدم مراعاة لاوليته وخمساً من أول الشهر مراعاة لوقت عاداتها القديمة لتكررها فيه وهو على نمط الوجه الثالث في الاولى والوجه الرابع هنا يراعى العادة القديمة في وقتها حيضاً وطهراً لتكررها مراراً كما في المسئلة الاولى والله أعلم أقول وهذا مما من الله به وله الحمد في حل اشكال هذه المسئلة بعد طول البحث والفكر فيها مع عدم من نظر في ذلك بعد وجود وانما ظهر ذلك بمدد من الله تعالى بعد اللجأ اليه فيه فألهمني فهم ما سقط من تصويرها في كلام الشيخين كما سبق وبذلك أي رد الساقط في محله ينتظم أوله وآخره كما قررناه قال شيخنا الامام عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي فضل ولم أر من تنبه لهذا الاشكال الا زكريا في شرح البهجة ولم يحله اه ثم اعلم أن المعتادة اذا عرفت عادة ثم طرأ عليها ما يوجب التمييز عملت به على الاصح كما سبق ففيم كانت تحيض أول كل شهر خمساً لورأت قبل خمسها خمساً دماً أقوى من دم خمسها فحيضها القوي بناء على ذلك ويصير دورها خمساً

المكان أيضاً أولاً حتى لو تيمم بمكان ينذر فيه الفقد وصلّى به في مكان لا ينذر فيه لا يجب عليه القضاء (فأجاب) بأنهم عبروا بقولهم المذكور جرياً على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة به في ندرة فقد الماء وعدم ندرته فان اختلف في ذلك فالاعتبار حينئذ بمكان الصلاة به وقد قال في الروضة وأصلها أما إذا رأى الماء في الصلاة فان لم تكن مغنية عن القضاء فكصلاة الحاضر بالتيمم اه وقد قال في التنبيه وان رأى الماء في أثائها أي في مكان كانت الصلاة مما يسقط فرضها بالتيمم قال ابن النقيب في مختصر الكفاية أي وهي صلاة السفر ثم قال في التنبيه وتبطل ان لم يسقط فرضها بالتيمم قال ابن النقيب وهي صلاة الحاضر لانه لا يعيدها اذا أتمها فلا حاجة الى اتمامها واعادتها وقال ابن المقرئ في تمشيته وقوله كفاصر رأى ماء فنوى إقامة أو إتماما يعين أن المسافر الفاصر بهذه النية صار حاضراً فلا يسقط فرضه بالتيمم وهذا اذا كان الماء معه وما هناك غالباً والا فلا أثر لنيته لان الصلاة بموضع يغلب وجرد الماء فيه تبطل برؤية الماء مطلقاً (سئل) عما اذا نقل التراب

وعشرين وكذا لورات القوى بعد خمسها فتنتقل اليه ويصير دورها خمسة وثلاثين فلورات الخمسة المعتادة ثم نقاء خمسة عشر ثم رأت دما أقوى من دما خمسا أو أكثر إلى خمسة عشر ثم ضعف واستمر فقال الفوراني والبغوي وصاحب العدة الخمسة الاولى من الدم حيض بالعادة ثم النقاء طهر ثم يكون القوى حيضا لصلاحيه كل لما ذكر وهو الصحيح في الروضة فلورات خمسها أحمر ثم أطبق أسود إلى آخر الشهر قال في شرح المذهب فالمذهب ان السواد يرفع حكم الاحمر وان كان معتادا فحيضها هنا خمسة من أول الاسود فاعرف هذه الاخرة فقد تخفى على المتفقه فيحسب ان المعبر للحيض خمس العادة في وقتها لعدم صلاحية الاسود لكونه كله حيضا ويصير دورها في الأول مع الخمس عشرين وفي هذه خمسة وثلاثين ان لم يحصل تمييز بعد معتبر أو انقطاع هذا كله حكم من لم ينقطع دم استحاضتها أو انقطع وانسحب الدم على أيام عادتها وأما ذات المتقطع فاعلم أن النقاء الواقع بين الدمين بكونهما حيضا واحدا حكمها كالدم في كونه حيضا على الاظهر كنقاء من لم يجاوز دما خمسة عشر أو الذي بين دمي من جاوزها فيما حكم بهما حيضا لتمييز أو عادة على ما سبق كان رأت دماء متقطعة فيها سواد يبلغ مجموعه خمسة عشر يوما وليلة ثم تقطع أحمر فقط فالسواد وما تخلله من دم ونقاء حيض والباقي دهر حتى يتغير بأقوى يصلح حيضا آخر وأما من تقطع دما بصفة حتى جاوز خمسة عشر فكله استحاضة يؤخذ منه المرد السابق سواء كان الخامس عشر وما يليه دما أو نقاء فان كانت مميزة أخذت بالتمييز أو غير مميزة فان كانت مبتدأة فيوم وليلة من أول الدم أو أثنائه ان لم يبلغها الأول حيض وباقي الشهر استحاضة أعنى تسعا وعشرين بعد الحيض فلو تقطع الدم بأقل من يوم وليلة كله كيوم دم وليلة نقاء فلا حيض لها على الاصح ومثلها من عادتها يوم وليلة وان كانت معتادة في غير ذلك وانطبق الدم على أيام العادة فهي الحيض وان لم يقع في شيء منها بل سبقها دم وتأخر عنها دم أخذنا قدر عادتها من أول أقرب الدمين إلى أول العادة كأن كانت تحيض ستا أول الشهر فرأتها ثم رأت ستا آخره ونقاء أول الثاني ثم دما لثمان منه فان حيضها الست السابقة لأنها أقرب إلى أول العادة يوم فان اتفقا في القرب فحيضها من أول المتأخرة كما لو رأتها في مثلنا لسبع من الشهر الثاني فحيضها الاخرة فلو كان حيضها أول الشهر فرأتها في شهر آخر يوم الثلاثين واستمر سبعا أو تقطع بنقاء في خلالها فحيضها أيام عادتها واليوم الاول استحاضة على الاصح كما سبق وان استمر ستا فقط ولو بنقاء في أواسطها حيضها ستا من أول الدم على الاصح وكذا لو تأخر الدم عن أول العادة فانا تم العادة ما بعده وكذا ان لم تر الدم هذه الالعشر من الشهر الثاني فانا نأخذ لها ستا منه حيضا بما تخللها ويزيد طهرها تسعا فتثبت عادتها على ما تقدم ان اتصل وحيث حكم لها بابتداء الحيض من دم ولم يمكن استيفاء العادة الا بنقاء قبله أو بعده نقص حيضها كأن يكون عادتها خمسا أول الشهر فرأتها أوله يومين ثم يوما نقاء ثم يوما دما وهكذا فحيضها الاربع الاولى دون النقاء الاخير لانه لم يحتوشه دماء حيض إذ لو حيضها السادس لزدنا على قدر العادة وكذا لو لم تره الاثانية وتقطع يوما دما فيومين نقاء فحيضها الثاني وثلاث بعده لا الاول إذ لم يسبقه دم ولا ما بعدها لما سبق فلورات الدم في الدور الثاني أول الثلاثين حيضها من أوله ولا يصير نقاء ولها مع التقطع عادة وهكذا مادام التقطع فتأخذ ما انطبق على أيام العادة فان لم يقع شيء منه فيها فأول حيضها أقرب أول الدمين إلى أولها فان استويا فالاخيرة كما سبق فلو كان حيضها أول الشهر خمسا كما ذكر فرأتها اربعا وثلاثة نقاء واستمر فحيضها الاربع من يوم تسع وعشرين لامن يوم ست وثلاثين لان الاول أقرب لاول دم العادة وفي الدور الثاني من أول الثلاثين الثانية لانها أيام عادتها اصلا وكذا تدور بمراعاتها على ما ذكر مادامت كذلك فلورات هذه يومين

وأحدث قبل مسح شيء من وجهه هل له أن ينوي الآن ويمسح وهل الحكم كذلك فيما لو نقل من وجهه إلى يد أو عكسه أم لا (فأجاب) بأن له أن ينوي ثم يمسح وجهه بالتراب المذكور في المسائل الثلاث ويجزئه ذلك قياسا على التبعك ونقل التراب من على كفه أو يده ولان الواجب عليه تجديد النية فان الحدث انما أبطلها فقط (سئل) عن سترت جميع أعضاء تيممه الجبريات هل يقيم عليها أم يصلي كفافد الطهورين ثم يعيد (فأجاب) بأنه لا يجب عليه التيمم ويصلي كفافد الطهورين ثم يعيد ولكن يسن له التيمم خروجا من خلاف من أوجبه (سئل) عن جعله في تحرير التنقيح ان من شروط التيمم العلم بالقبلة مع أنه في شرح الروض جعل الالوجه عدم اشتراطه ما المعتمد (فأجاب) بأن المعتمد ما في شرح الروض من صحة التيمم قبله كصحته قبل ستر العورة والفرق بينه وبين ازالة النجاسة انه أخف منها ولهذا تصح صلاة من صلى أربع ركعات لأربع جهات بلا إعادة بخلاف ازالة النجاسة (سئل) عن فاقد الطهورين والمتحير في القبلة والعاجز عن الاذكار الواجبة

بالعربية إذا ترجم عنها هل يجوز لكل منهم أن يصلي الفرض وإن لم يضيق الوقت عنه أم لا (فأجاب) بأنه لا يصلي المتخير الفرض حتى يضيق وقته عن الاحتماد ولا فاقد الطهورين الفرض في وقته ما دام يرجو أحد الطهورين حتى يضيق وقته بخلاف المترجم فإنه يصلي الفرض بها وإن لم يضيق وقته والفرق بينهما وجود البدل فيما دونها (سئل) عما لو غمت العلة وجهه فتيمم عنها هل تكفيه النية عن نية الوضوء عند غسل بقية الأعضاء وإن كانت العلة في اليدين مثلاً هل تجزى نية الوضوء إذا نوى بها استباحة الصلاة عن نية التيمم أو لا (فأجاب) بأنه تكفيه النية الأولى فلا يحتاج إلى نية عند غسل بقية الأعضاء أذنية الوضوء لا تكون إلا عند تطهير الوجه وقد حصلت عنده نية الاستباحة فشملت المغسول أيضاً وأما إذا كانت الغسلة في غير الوجه فلا تكفي نية الوضوء وإن نوى بها استباحة الصلاة عن نية التيمم لانه طهارة مستقلة فتقتصر إلى نية تقترب بنقل التراب وبمسح الوجه وإن بحث النوى لا اكتفاء بها إذا نوى بها استباحة الصلاة (سئل) عن مسافر يتيمم

ويومين فاتفق أول دمها يوم تسع وعشرين ويوم الثالث والثلاثين حيضها من الثاني لاستواء أقربهما وتأخره فهو أولى والله أعلم وأما من نسيت عاداتها قدراً ووقتها فهي المتخيرة وفيها قولان أحدهما هي كالمبتدأة لا تميز لها فتردد إلى يوم وليلة من أوله حيضاً فإن لم تعرف أوله فمن أول الشهر الهلالي على الأصح وتسعة وعشرين طهراً أبداً والظاهر وجوب الاحتياط فيحرم الوطء ونحوه مس المصحف والقراءة في غير الصلاة وتصلى الفرائض بداً وكذا النفل في الأصح وتقرأ فيها الفاتحة والسورة ومثلها فرضاً ونفلاً الصوم والطواف وتدخل له المسجد وكذا الجماعة كما ذكره بعضهم وتغتسل لكل فرض أو صلاة نفل بعد خروج وقت ما اغتسلت له في الأصح نعم إن ذكرت وقت انقطاع دمها كوقت الظهر لم تغتسل إلا ذلك الوقت كل يوم وتصوم رمضان ثم تقضيه مرة أخرى لاحتمال وقوع بعضه في الحيض فتحتاط وهل يلزمها قضاء الصلاة ظاهراً نص الثاقي لا ونقله جمع عن جمهور أصحابنا وصحح جمع وجوبه أي قضاء صلاة مبهمه لكل ستة عشر يوماً وصحبه في أصل الروضة قال الرافعي وهو الصحيح عند الجمهور لاحتمال انقطاع الدم بين الغسل وفراغ الصلاة والله أعلم ولقضاءها صفة طويلة مذكورة في كتب الفقه وأما من نسيت قدر عاداتها وعرفت أول دمها فتحيض يوماً وليلة ثم تحتاط كالمبتدأة إلى خمسة عشر يوماً بعدها هي طاهرة إلى يوم أول العادة ومن عرفت قدرها وجهلت وقتها بالهكلى فإن لم تدر أنها تحيض في كل شهر أو مدة معروفة مكث ستة أول الدم قدر العادة تصلى كل فرض بوضوء في وقته ثم بعد ذلك تفعل ما تفعل المتخيرة أبداً وإن عرفته في زمن معروف طويل كشهر ولم تعرف عينه منه لأوله ولا آخره صلت بالوضوء أول ذلك الزمن حتى يمضي قدر الحيض ثم تحتاط إلى أول مثله وتغسل للاحتياط كالمبتدأة إلى حيث لا يحتمل انقطاع الدم عادة فتقتصر على الوضوء وحيث عرفت وقت الانقطاع من ليل أو نهار فتقتصر على الغسل عنده وكذلك كله أمثلة هذا أصلها ومن لما عادات مختلفة غير منتظمة ولم تعلم آخرها ردت في الاستحاضة لأقلها في الحيض ثم تغتسل وتصلى وتفعل ما تفعل المتخيرة إلى أن يمضي قدر أكثر عاداتها ثم هي طاهرة إلى مثل وقت حيضها ثم هكذا ولا يخفى قياس من اختلفت عادة طهرها كذلك والله أعلم (خاتمة) قد عرف أنه يحرم على الحائض ما يحرم على المحدث والجنب وتزيد بتحريم الطهارة والصوم وقراءة القرآن وعبور المسجد إن خافت تلويثه ويحرم وطؤها وكذا الاستمتاع بها بما بين الدرة والركبة وقيل لا يحرم واختاره النووي في شرح المهذب وغيره ويجوز نظر عورتها قال بعض المتأخرين ويحرم عليها أن تستمتع بما بين سرة زوجها وركبته وفيه نظر قوي وظاهر كلام الأئمة خلافه وتقضى الصوم دون الصلاة وللمستحاضة فيه حكم الصحيحة على الأصح لا المتخيرة فيحكم بطهرها فلها حكم الطهارات مطلقاً فالزوج وطؤها لكنها في أول أمرها إذا زاد الدم على عاداتها قبل أن يصل خمسة عشرين تبقى على حكم الحيض لرجاء انقطاعه فيها فيكون كله حيضاً فإذا جاوزها تبين أن ما زاد على عاداتها طهر فتقضى صلاته ثم في الدور الثاني إذا مضت عادة حيضها وبها الدم تغتسل ويحكم بطهرها فان انقطع خمسة عشر فاقبل تبين كونه كله حيضاً هذا إن كان متصلاً وكذا إن كان متفاصلاً بقاء لا يكون طهراً مستقلاً على ما رجحه الرافعي وعليه جميع من المتأخرين وضده إن من تقطع دمها فلها حكم المبتدأة تفعل ما تفعل الحائض إن رأت والطاهرة منه إذا انقطع وتغتسل وذلك في كل دور حتى تبلغ خمسة عشر وإن كثرت الأدوار كذلك ورجحه النووي وغيره والله أعلم (خاتمة) للخنثى المستحاضة حيث أمرت بالصلاة بلا غسل أوبه تتوضأ كسلس البول في وقت الصلاة بعد أن تغسل فرجها ثم تحشوه بنحو قطن طاهر ثم إن لم يمنع الدم كاه عصبته عليه بعصابة إن لم يؤذها الدم فإن كانت صائمة كفت العصابة عن الحشو ويأدران بالصلاة فإن انتظرا جماعة أو آخراً لنحو

ستروأذان لم يضر وإلا ضر ويؤيان استباحة الصلاة مع ذكر الفريضة في الفريضة عند أول الوجه ولا تكفي نية رفع الحدث وينبغي ضمها للاول خروجاً من خلاف من أوجبها ويعيدان التعقيب والوضوء لكل فرض ويتبعه كل نفل في وقته لا بعده على الأصح والله أعلم

﴿فصل في النفاس وما يتعلق به﴾ هو دم الولادة وأقله حجة وغالبه أربعون وأكثره ستون قال الرافعي وفي أول وقته أوجه الاول من عند الطلق والثاني عند الولادة والثالث وهو الأصح من انفصال الولد وحكى الامام وجهاً ان من ولدت ولم ترد ما أياماً دون أقل الطهر ثم رأتها فابتدأها يحسب من خروج الدم لا من الولادة وهذا وجه رابع اه وهذا لفظ أصل الروضة ونقله في المجموع عن الرافعي في أول النفاس على سقم في نسخته واقره ثم قال في أثناء النفاس لو ولدت ولم ترد ما أياماً ثم رأتها فهل يكون ابتداء مدة النفاس من رؤيته أو من الولادة وجهان حكاهما الامام أحكماهما من رؤيته وكذا صحح في التحقيق أنه من رؤيته وقد يوم تناقض بين كلاميهما وكلام الروضة كما ذكره بعض أئمة المتأخرين والظاهر أنه لا تناقض بينهما بل كلام الرافعي في تصحيحه أنه من الولادة أي وقت ابتداء السنتين وأن النفاس الدم الخارج بعدها فإن تأخر فما بينهما من النقاء طهر كما ذكرنا أن الأصح في المجموع والتحقيق أن أول النفاس من خروج الدم لا من الولادة أي فلا يتعلق بالمرأة أحكامه من تحريم الصلاة والوطء ونحوه إلا بعد خروج الدم ولها قبله حكم الطهارات وهذا صرح البلقيني وليس بعيد كما قلنا أقل الحيض يوم وإيلة وأكثره خمسة عشر ومرادنا بالاول قدر زمن الدم وان تفرق وبالتالي مطلق الزمن حتى يكون ما بعده غير حيض وان لم تر قبله الا قدر يوم وإيلة مفارقة سيما عند من يرى تلفيق الدماء المتفرقة ويكون ما بينهما طهراً ويدل على أن الرافعي أراد هذا حكايته الوجه الرابع عن الامام أنها إذا رأت الدم بعد الولادة بأيام فابتداء المدة منه وضعفه وكذا أقره النووي وصحح أن النفاس من الدم وقد اتفقوا على تفسيره بالدم فالمقصود بتصحيحه كونه من انفصال الولد ابتداء المدة مقابلاً للوجهين اللذين قبله انه من الطلق أو مقارن الولادة لا كونها نفاساً بعدها وان لم تر الدم إلا بعد أيام دون خمسة عشر بل المأخوذ من كلامهما اتفاقهما على أنها طاهرة ما لم تره إلا عند من اعتبر دم الطلق أو مقارن الولادة ان وجداً فإن النفاس عنده يستمر من حينئذ اما على الأصح من عدم اعتبارهما فأنما النفاس بمسود رؤية الدم بعد الولادة وابتداء السنتين من الولادة وان تأخر الدم عنها حتى يحصى فيما ترى بعد السنتين منها حكم ما جاوز الا كبر كما سيأتى الا على الوجه الذي حكاه الامام ان ابتداء المدة من خروج الدم لا من الولادة اه فلنفرع على ذلك فنقول من ولدت ولم ترد ما فلا نفاس لها أصلاً فاذا اغتسلت فلها حكم الطهارات في كل شيء. فاذا رأتها قبل مضي خمسة عشر ولم يجاوز سنتين فهو نفاس بأي صفة كان وكذلك ما تخلله من نقاء على الاظهر فإن جاوز الدم السنتين من غير اتصال بها بأن رأت النقاء بعدها بخمسة عشر يوماً ثم ظهر الدم فهو حيض ان بلغ يوماً وإيلة على ما سبق وكذا ان رأتها قبل مضي خمسة عشر على الأصح السابق بيانه أول الحيض وان اتصل الدم بآخر السنتين فهي مستحاضة حكمهما كما هي في الحيض وتفصيله انها تكون مميزة وغيرها ابتداءً ومعتادة الاولى المبتدأة المميزة بان ترى قويا وضعيفا فالقوى هو النفاس ان لم يجاوز السنتين والا فهي غير مميزة والضعيف طهر قل أو أكثر إن كان متأخراً عنه نعم ان سبق الدمين نقاء بخمسة عشر فأكثر فالقوى حيض كما سبق فلو رأت عقب الولادة دماً أحمر خمسة عشر أو نقاء دون خمسة عشر ثم دماً أحمر يتما أسود دون السنتين من الولادة ثم استمر أحمر أو أشقر فقياس كون الضعيف طهراً أن يكون الأسود حضا لتقدم مدة الطهر عليه وينبغي ان يكون الدمان الاولان نفاساً لوجود الولادة وصلاحيتهما وانقلاب الدم

وجود الماء فوق حد القرب في مكان يندرفيه فقد هولو قصده خرج الوقت فهل يجوز له التيمم أريجب عليه السعي اليه ليتطهر به (أجاب) بأنه يجب عليه السعي ليتطهر به وان خرج الوقت لوجوب الاعادة عليه لو تيمم وتعيرهم بالمقيم جرى الى الغالب (سئل) عن قدر على تحصيل الماء من مالكة بغير عوض هل يجب عليه كان وجدته في يد فرعه الذي وهبه له قبل الوقت أر في يد مشتريه وله خيار (أجاب) بأنه يجب على الاصل الرجوع في الماء الذي وهبه لفرعه إذا احتاج اليه لطهارته وعلى البائع فسخ البيع في الماء المحتاج اليه لطهارته إذا كان له خيار كما يجب عليه مؤااة هبة الماء وقرضه واستعارة آلتهم مع أن في هبة الماء مئة وفي قرضه احتمال عجزه عند المطالبة به وفي استعارة الآلة احتمال تلفها فيضمن قيمتها (سئل) ما الفرق بين الحكم باستعمال الماء المنفصل على يد المتوضى وعدم الحكم باستعمال التراب المنفصل على يد المتيمم (أجاب) بأن الفرق بينهما عسر ايصال التراب إلى العضو لاسيما مع الاقتصار على الضربتين فيعذر في رفع اليدوردها

كما يعذر في التقاذف الذي يغلب في الماء ولا يحكم باستعمال المتقاذف (سئل) عن مسافر وجد خاية أو نحوها مسبلة هل يجوز له الوضوء منها أو يتيمم (فأجاب) بأنه لا يجوز له الوضوء منها لأنها موضوعة للشرب فقط فيتيمم (سئل) عن تيمم لجنازة في مكان ينذر فيه فقد الماء كالخضر وصلى هل يجوز له أن يقرأ مع الفاتحة السورة وهل يجوز له قراءة القرآن خارج الصلاة أولا (فأجاب) بأنه يجوز له أن يقرأ في الصلاة السورة مع الفاتحة خلافا للقاضي حسين والخوارزمي ويجوز له أيضا قراءة القرآن خارج الصلاة في الأذكار وغيره للنوى وإذا لم يجد الجنب والحائض الماء تيمما وجاز لها القراءة فإن أحدث بعد ذلك لم تحرم عليه القراءة كما لو اغتسل ثم أحدث ثم لافرق بين أن يكون تيممه لعدم الماء في الخضر أو السفر فله أن يقرأ القرآن بعده وإن أحدث وقال بعض أصحابنا إن كان في الخضر صلى به وقرأ به في الصلاة ولا يجوز أن يقرأ خارج الصلاة والصحيح جوازه كإقيدناه لأن تيممه قام مقام الغسل (سئل) عن نوى تيممه استباحة فرضين قبل دخول وقت أحدهما هل يبطل

بعد الستين دلالة على كونه دم استحاضة وهذا الأمر أيضا يعم ما لو كان الأول أضعف من الأخير الذي بعد الستين كان ترى أو لا عشرين يوما دما أشقر ثم أربعين أسود ثم دما أحمر فيكون الأولان نفاسا دون الأخير وكذلك لو رأت الأخير قبل الستين وجاوزها متصلا فهو طهر من أوله وهذا ظاهر على الوجه الذي يقول ابتداء حكم النفاس من الولادة وإن لم ترد ما إذا رأت قبل خمسة عشر بعمومه وكيف يكون الضعيف كالنقاء وهي لو رأت نقاء ثم حدث الدم قبل خمسة عشر فهو محسوب من مدة النفاس بل ظاهر إطلاقهم أن من رأت عقب الولادة متصلا أو بعد قرب دما ضعيفا ورأت بعده قبل خمسة عشر قويا وجاوز الاكثر أن يكون الضعيف طهرا وهو بعيد والمسئلة في الصورة الأولى بعين أن يحكم بأن لافقاس لها ويكون القوى حيا أو يكون هو وما قبله وإن كان في غاية الضعف نفاسا فيكون ذلك فيما إذا رأت القوى قبل خمسة عشر أولى وهذا عندى أقرب فهما لا إطلاقهم أن الدم إذا وقع في مدة النفاس يكون كاه أو بعضه نفاسا ولتصويرهم مسئلة الحيض في مدة النفاس بما سبقه نقاء خمسة عشر وهذا ما رآه بعض أفاضل العصر أيضا أخذوا من كلامهم فلورأت قويا ثم ضعيفا ثم أضعف منه كاسود ثم أحمر ثم أصفر وجاوز الستين فهو طهر والأولان نفاس كما يعرف من مثله في الحيض وكذا لو رأت أسود ثم أحمر ثم أسود فهما ثم أشقر وجاوز فهو طهر والأحمر مع الأسود نفاس وإن زاد على خمسة عشر لأن مدة النفاس تزيد عليها وقد وقع بين أسودين يصلحان نفاسا وكذا لو كان المتخلل شقرة أو كدرة فلوزاد الأسود الثاني حتى جاوز الستين فهي مثل من رأت في الحيض سبعة أسود ثم سبعة أحمر ثم سبعة أسود فن قال السواد الأول مع الحرة حيض قال في الأحمر هنا انه نفاس وإلا فالسواد الأول فقط هو الاصح في مسئلة تخلل الحرة بين السوادين الصالحين حيث قلنا انها نفاس مع بعدها من الولادة التي هي سببه تعرفك أن الحرة قبل السواد مع قربها من الولادة أولى كما رأيناها آنفا ولترد النظر في تفصيل المسئلة فاني لم أر من بلغها حقها حتى في المطولات بل يحيلونها على استحاضة الحيض الثانية المبتدأة غير المميزة وهي من كان دمها بصفة واحدة أو بصفتين وتأخر القوى حتى جاوز الستين والأظهر ردها إلى أقل النفاس من أول الدم وهو حجة وطهرها بعده تسع وعشرون ثم تحيض حيض المرأة يوما ليلة على الاظهر ثم تطهر تسعا وعشرين كما مر في الحيض هذا إن لم تكن قد حاضت قبل اصلا فإن كانت قد حاضت كما هو الأغلب طهرت بعد الحجمة عادة طهرها من الحيض ثم تحيض عادة حيضها فلم تحض الا آخر حملها وطهرت بعد دون خمسة عشر وولدت ردت بعد الحجمة إلى تسع وعشرين طهرا ثم قدر ما حاضت حيا بناء على ثبوت عادة الحيض بمرة وهو الاصح وكذا لو كانت عادت في الحيض عشرا وطهرها منه عشرين ثم ابتدأها نفاس ورأت الدم عشرين ثم طهرت منه عشرين ثم استحضت تحيض عشرا عادت بها ثم تطهر عشرين بناء على ثبوت العادة بالمرّة الأخيرة كما سبق ولو ولدت ولم ترد ما ثم رأت بعد أيام دون قدر الطهر وجاوز أخذت قدر الحجمة من أول الدم نفاسا وفي النقاء قبله وجهان الاصح أنه طهر الثالثة المعتادة غير المميزة وترد إلى عادت بها نفاسا وطهرا ثم تحيض على عادت بها إن كانت قد حاضت وإلا فهي مبتدأة في الحيض فلو اعتادت اياما فرأت النقاء المذكور ثم الدماء أخذت منها عادت بها كلها وما قبلها طهر على الاصح كما سبق لكن لا يثبت به عادة في الطهر لانه دون اقله فلو كانت قد ولدت مرارا ولم ترد ما ثم ولدت فهي الآن مبتدأة ولا يضر عدم النفاس عادة ولو اختلف نفاسها ولم ينتظم بعادة متكررة ردت إلى قدر الأخير منه وإن انتظم بعادة متكررة كإن كانت ترى الدم بولد أربعين وبولد ستين وتكرر مرتين فأكثر فظاهر كلامهم الرجوع الى ذلك وكذا لو اختلفت بالذكر والانثى وتكرر ومن هنا تنتج مسئلة لم أر من ذكرها لكنها تؤخذ من قاعدة الباب وهي انهم قالوا المرجع في الطهر الى آخر العادات والغالب أن

ويستفاد ذلك من اجتماع

المانع والمقتضى أم لا

(فأجاب) بأنه يصح تيممه

المذكور لوجود مقتضى

صحته وهو نية استباحة

فرض في وقته وليس في

مسلئنا مانع من صحته بل

ذنبه صحيحة أيضا بالنسبة إلى

الفرض الثاني إذا صلا به

بعد دخول وقته حيث لم

يصل به الأول وقد قالوا لو

نوى تيممه استباحة فرضين

أو فروض صح واستباح به

فروضا ونوافل فشم

مسلئنا وقد علم أن المانع إنما

هو استباحتهما بتيمم واحد

لانية استباحتهما به (سئل)

عن دائم الحدث إذا تيمم

بدل الوضوء وهل يشترط

في تيممه الوضوء كما في وضوئه

أم لا (فأجاب) بأنه يشترط

فيه أيضا الوضوء بطريق الأولى

(سئل) هل يصح التيمم

للجمعة قبل الخطبة ويكون

مستثنى من قول الشيخين

لا تيمم لفرض قبل وقت فعله

(فأجاب) بأنه يصح تيممه

قبل الخطبة وقد شمله

كلامهما لأن وقتها يدخل

بالزوال وإن اشترط تقدم

الخطبة عليها (سئل) عن

بلوغ الصبي بالسن بعد

تيممه هل هو مبطل له أم لا

(فأجاب) بأن الرجح بقاء

تيممه وأنه لا يصلى به إلا

البطل (سئل) هل يندب

قتل الخنزير أم لا (فأجاب)

بأنه يندب قتله (سئل)

النساء في مدة حملهن لا يحضن فلو أن امرأة عادت في الحيض خمس وطهرها عشرون مثلاً ثم حملت فاستمر بها الطهر لاجله كما هو الظاهر مدة الحمل تسعة أشهر ثم ولدت ونفست وجاوز دمها الستين فظاها إطلاقهم أنها بعد مرد النفاس تطهر تسعة أشهر وعشرين يوماً أذهى أقرب أطهارها ثم تحيض قدر عادة الحيض وهو كالمستبعد في الذهن ويتخيل أنها ترد إلى طهرها الغالب بين الحيض وما قبله إن وفي خمسة عشر وهو فيها عشرون لأن الظاهر انقطاع الدم للحمل كما هو الغالب لكن الجاري على القاعدة هو الأول إن لم يرد نقل بخلافه كما مر أن من ابتدأها دم قوى يصلح للحيض ثم استمر بعده ضعيف ستة أو أكثر لم يحملوا لها حيضاً إلا الأول القوي قال الإمام وهو كالمستبعد ولكنه القياس وبه أخذ الأئمة ثم لوحضت بعد طهر صحيح وطهرت كذلك ثبت لها بذلك عادة فلو حملت بعد ذلك وانقطع الدم للحمل كالأول فينبغي أن يكون انقطاعه له عادة يزيد الطهر بها حال الحمل لا غير بناء على الأخذ بالعادة المختلفة إذا انتظمت وتكررت والله أعلم الرابعة المعتادة المميزة بأن ترى الدم بصفة المبتدأة المميزة وعادتها تالف التمييز كأن كانت ترى النفاس عادة أربعين فرأت في دور أوله عشرين أسود ثم استمر أحمر وجاوز الستين فهل ترد إلى العادة وهي أربعون أو إلى التمييز وهو العشرون الأسود فيه وجهان كالحيض الأصح الرد إلى التمييز وكذا لو كانت عادتاً ثلاثين متصلة بالولادة فرأت بعد ولادة عشرة أيام دماً أحمر ثم اتصل أسود وانقطع لدون الستين ثم أحمر وجاوزها فالأصح أن نفاسها مدة الأسود وما قبله والذي بعده طهر كما سبق في المبتدأة والله أعلم ما رددنا ذكره ملتقطاً من شرح المذهب مفرقاً بالمعنى ومن غيره كما يعرف منه وينبغي أن يذكر من به تأهل للعلم والنظر فيه لبيان مشكله ويصلح خطاه إن كان مأجوراً على ذلك من عرضه ومن عرض عليه وفقنا الله وإياهم للصواب وجعل ذلك موجباً لرضاء أمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم أبداً والحمد لله رب العالمين هذا تأم مؤلف الإمام عبد الله بن محمد بن حكيم بن أبي قشير الحصرمي وهاك ما كتبه عليه شيخنا مفرغاً له الذهن معنياً بتفهمه والاحاطة بما نبه عليه فيه بما لم نجد في هذا الكتاب وشرحي الإرشاد والعباب له نفع الله به وبهما أمين قال عفا الله عنه وفسح في مدته ونفعني والمسلمين بعلمه وبركته بسم الله الرحمن الرحيم أحمد الله على مزيد انعامه وأشكره على مزايا الهامه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك شهادة أتوا بها مقاعد الصدق في دارا كرامه وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي أبان لوارثيه عن قواعد الحق وأحكامه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين بذلوا أنفسهم في تقرير الدين وأحكامه صلاة وسلاماً دائماً بدوامه آمين (أما بعد) فإنه ورد على أواخر شوال سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة بمكة المشرقة كتاب في أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة لخصه مؤلفه الإمام العلامة الورع الصالح الفهامة عبد الله بن محمد بن قشير الحصرمي نفع الله بعلمه ومدده من شرح المذهب وغيره مع ضم اشكالات إليه لنفسه وغيره ثم أرسله إلى طالباً من النظر فيه بتتيمم قصه وحل مشكله وإصلاح ما ينبغي إصلاحه فأجبت إلى ذلك بالكلام على مشكلات مسائله وبيان ما فيها مع تقرير وجه الصواب بدلائله راجياً دعاءه الصالح ونفع المسلمين ومؤملا أن الله تعالى ينفعني بذلك إنه أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين لا إله إلا الله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وآله أنيب ولتقدم على الكلام عليه مقدمة نافعة قال في شرح المذهب ما حاصله أعلم أن باب الحيض من عويص الأبواب وما غلط فيه كثيرون من الكتاب لدقة مسائله واعتنى به المحققون وأفردوه بالتصنيف في كتب مستقلة وأفرد أبو الفرج الدارمي من أئمة أصحابنا العراقيين مسألة المتحيرة في مجلد ضخم ليس فيه غيرها وما يتعلق بها وأتى فيه بنفائس لم يسبق إليها وحقق أشياء مهمة من أحكامها وجمع إمام الحرمين في النهاية في

باب الحيض نحو نصف مجلد وقال بعد مسائل الصفرة والكدر لا ينبغي للنظر في أحكام الاستحاضة أن يضجر من تكرير الصور واعادتها في الأبواب وبسط أصحابنا رحمهم الله مسائل الحيض أبلغ بسط وأكملوه أوضح أوضح واعتنوا بتفاريه أشد اعتناء وبالغوا في تقريب مسائله بتكثير الأمثلة وتكرير الأحكام وقد كنت جمعت في الحيض في شرح المذهب مجلداً كبيراً مشتملاً على نفائس ثم رأيت الآن اختصاره والأتان بمقاصده ومقصودى بمانهت عليه أن لا يضجر مطالعه باطلته فاني أحرص إن شاء الله تعالى على أن لا أطيله إلا بمهمات وقواعد وفوائد مطلوبات وما ينشرح به قلب من له طلب مليح وقصد صحيح ولا التفات إلى كراهة ذوى المهانة والبطالة فان مسائل الحيض يكثُر الاحتياج إليها لعموم وقوعها وقد رأيت ما لا يحصى من المرات من يسأل من الرجال والنساء عن مسائل دقيقة وقعت فيها لا يهتدى إلى الجواب الصحيح فيها إلا أفراد من الخذاق المعتمدين باب الحيض ومعلوم أن الحيض من الأمور العامة المتكررة ويترتب عليه ما لا يحصى من الأحكام كالطهارة والصلاة والقراءة والصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطء والطلاق والخلع والايلاء وكفارة العدوان وغيرها والعدة والاستبراء وغير ذلك من الأحكام فيجب الاعتناء بما هذه حاله وقد قال الدارمي في كتاب المتحيرة الحيض كتاب ضائع لم يصنف فيه تصنف يقوم بحقه ويشفي القلب وأنا أرجو من فضل الله تعالى أن ما أجمعه في هذا الشرح يقوم بحقه أكمل قيام وأنه لا تقع مسألة إلا وتوجد فيه نصاً أو استنباطاً لكن قد يخفى موضعها على من لا يكمل مطالعته وبالله التوفيق اهـ وجميع ما ذكره حق واقع فيه سيما عويص مسائله ولقد وقعت بين فضلاء اليمن مباحث في بعض عويصاته حتى حج بعضهم ممتحناً أو سائلاً عنها فألفت فيها تأليفاً نفيساً فغلب الحسد على بعض من لا توفيق عنده فسرق ذلك التأليف قبل كتابة نسخة أخرى منه لكن يسر الله تعالى وله الحمد والمثنة في شرح العباب في تلك العويصة وغيرها من مسائل هذا الباب ما تقر به العيون ويعول عليه المحصلون كما سيأتي بعض ذلك في مواضع من هذا التأليف وقد استوفيت في هذا الشرح مسائل شرح المذهب وغيرها فغلبك به فانك لا تجد في هذا الباب أجمع لرؤس المسائل منه تقبله الله بمنه وكرمه ويسر اتمامه في عافية بلا محنة انه أكرم كريم وأرحم رحيم (قوله في تعريف الحيض هو الدم الخارج من بطن الرحم في وقته بحكم الجلبة لآلة) تبع في قوله في وقته ما في المجموع عن أهل اللغة وفيه دور إذ الضمير في قوله في وقته يرجع إلى الحيض المعروف فكانه قال الحيض هو الدم الخارج في وقت الحيض فلا يمكن معرفة الاول حتى يعرف الثاني وعكسه فتوقفت معرفة الشيء على نفسه وهو حقيقة الدور ولا يصح الجواب برعاية اختلاف مدلولي الحيض لان الضمير إذا عاد على الحيض اللغوي أقسد التعريف من جهة أخرى لان الحيض بالمعنى اللغوي يشتمل النفاس وغيره فلم يكن هذا التعريف مانعاً فالاولى تعريفه بما جريت عليه تبعاً لهم في شرح العباب بقولي وهو لغة السيلان ثم قلت وشرعاً دم جلبة أى يقتضيه الطبع السليم يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات الصحة ثم يثبت ان قولهم في أوقات الصحة لا حاجة لئله الا مجرد الايضاح لانه استفيد من التعبير بالجلبة إذ هي كما في المجموع الخلفة أى الدم المعتاد الذي يخرج في حال السلامة فان قلت يصح رجوع الضمير إلى الدم والمراد بأوقات الدم أوقات الصحة بعد تسع سنين فألت العبارتان إلى شيء واحد قلت ذلك ممكن لكنه خفي مع ما فيه من البعد عن مظان التعريف اذ مبناه على الايضاح ما مكن لافي القصد كشف الماهية وهو لا يتم إلا بتجنب المجاز والاشتراك وخفي الدلالة ونحو ذلك مما يخيل بالفهم على أن الاعتراض على المؤلف أظهر منه على المجموع لان المجموع قدم قبل ذلك التعريف قول الازهرى في تعريفه دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة فهذا مبين للضمير في التعريف الذي ذكره عقبه ففي كلامه قرينة على المراد

ظاهر او ماء نجساً ولم يجد غيرهما فهل يتوضأ بالطاهر وجوباً ويشرب النجس أم لا (فأجاب) بأن الاصح أنه لا يجوز شرب النجس لأنه مستقذر بل يشرب الطاهر ويقيم (سئل) عمالو عمت الجراحة جميع وجهه ويديه هل يكفيه تيمم واحد أم لا بد من تيممين (فأجاب) بأنه يكفيه تيمم واحد اذ لا ترتيب بين وجهه ويديه حيث (سئل) عمن نوى التيمم للصلاة هل تكفيه هذه النية أم لا (فأجاب) بأنه تكفيه هذه النية ولا يستتبع بها الفرض (سئل) عن شخص اذا استعمل الماء البارد حصل له ما يبيح التيمم ووجد ما يسخن به الماء لكن اذا سخنه خرج وقت الصلاة فهل يجب عليه تسخينه وان خرج الوقت أو يصلى بالتيمم في الوقت (فأجاب) بأنه يجب عليه تسخينه وان خرج وقت تلك الفريضة (سئل) عن رجل وجد آلة استقاء الماء من نحو برز واكل في يديه وجع يمنع الاستقاء فهل اذا تيمم وصلى تجب عليه الاعادة أم لا (أجاب) بأنه اذا حجز عن الاستقاء بنفسه وثأته ولو بأجرة ان وجدها وصلى بالتيمم وجبت عليه الاعادة (سئل) عن فائد الطهورين

إذا حصل في صلاته ما يقضى

سجود السهو هل يسجد له
أم لا (فأجاب) بأنه لا يسجد
لسهو لأن آتيانه بالفريضة
المؤداة للضرورة ولا ضرورة
إلى سجود السهو لأنه نفل
وهو لا يتنفل (سئل) عن
عمت الجراحة وجهه وبديه
ورأسه ورجلاه سليمان
وفقد الماء وقام يكفيه تيمم
واحد فهل إذا رأى الماء
يبطل تيممه بالنظر إلى
الرجلين فقط أو يبطل
مطلقا (فأجاب) بأنه يبطل
تيممه بالنسبة إلى رجليه
لأن تيممه عنهما لفقد الماء
وقد قدر عليه ولا يبطل
بالنسبة إلى بقية الأعضاء
لأن تيممه عنها للعلة وهي
باقية إذ بطلان بعض الطهارة
لا يقتضي بطلان كلها سواء
كانت بالماء أم بالتراب
(سئل) عما لو عمت الجراحة
أعضائه وعجز عن استعمال
الماء والتراب فهل يلحق
بفقد الطهورين حتى تلزمه
الاعادة أم لا (فأجاب) بأنه
يقضى ما صلى على حالته
المذكورة لأنه فاقد
الطهورين إذ فقد الشرعي
كالحنى (سئل) عن
مسافر علم ما في حدوث
هل يجب عليه قصده وإن
خرج الوقت (فأجاب) بأنه
لا يطلبه بل يتيمم ويصلي
في الوقت لأنه لا يلزمه قضاء
هذه الصلاة (سئل) عن
عمت الجراحة أعضائه

وأما المؤاف فلم يقدم ما يبين مراده والامر في ذلك كله سهل وأنا القصد تشديد الاذهان بمثل ذلك
(قوله تسع سنين) أى قرية ر قوله فكل دم لم يحكم به حيضا فهو استحاضة عبارة قلقة اذ التقدير لم يحكم
به في حال كونه حيضا وهذا ليس هو المراد لفساده وإنما المراد لم يحكم بكونه حيضا فتأمله وقوله فهو
استحاضة فيه نظرو صوابه فهو استحاضة أو نفاس فالاولى قولنا في شرح العباب كل دم خرج من فرج
غيرهما أى الحيض والنفاس استحاضة وإن لم تبلغ سن الحيض أو لم يتصل به كما في المجموع (قوله بالذال
المعجمة) أى في الاشهر والافقد حكى ابن سيدة امها لها والجوهري مع اعجامها بدل اللام راء (قوله
وأقل الحيض يوم وليلة) يعنى أن يظهر الدم على الفرج أربعاً وعشرين ساعة ولو متفرقة في خمسة عشر
يوماً ظاهره أنه لا يحكم بكون الدم حيضا إلا اذا ظهر خارج الفرج واستمر كذلك أربعاً وعشرين ساعة
وليس مراداً بل إذا وصل إلى المحل الذى يجب غسله وهو ما يظهر عند الجلوس على قدميها كان له حكم
الخارج عن الفرج نعم لا يمكن العلم بكونه دماً إذا خرج منه شيء إلى خارج الفرج وحينئذ يحكم
بكونه حيضا وإن كان معلقاً باقى الرحم لخروج بعضه إلى ظاهر الفرج إذ ذلك كاف في الحكم على
صاحبه بكونها حائضاً مادامت القطنه تخرج ملوثة وإن لم يسلم منه شيء إلى ما يظهر من فرجها عند
جلوسها على قدميها وعبارة الشيخين وغيرها وثبت أحكام الحيض بظهور الدم وإن لم يبلغ يوماً
وليلة وهى موافقة لما ذكرته أن الظهور أنما هو شرط للحكم عليه بالحيض في الابتداء دون الدوام
كما تقرر (قوله فالدم الذى قبل الولادة حيض على الاصح بناء على أن الحامل تحيض وما بعدها
نفاس وما بينهما طهر قطعاً) مراده بما بينهما ما بين قبل الولادة وبعدها وهو ما يخرج مع الولادة وقوله
انها طهر قطعاً غير صحيح بل فيه خلاف مشهور وصواب العبارة وما بعدها نفاس قطعاً وما بينهما
طهر على الاصح وحاصل عبارة المجموع أن الخارج بعد الولادة نفاس قطعاً ومعه فيه ثلاثة أوجه
أصحها ليس بنفاس بل له حكم الدم قبلها وقد قاربها وحكمه عند جمهور الاصحاب في الطرق كلها
انه ليس بنفاس بل له حكم دم الحامل وقال صاحب الحاوى ان انفصل عما بعد الولادة فليس
بنفاس بلا خلاف وان اتصل به فليل نفاس وقيل لا وقد أوضح الرافعي المسئلة فقال لورأت الحامل
الدم على عاداتها واتصلت الولادة بآخره ولم يتخلل طهر أصلاً فوجهان أصحهما انه حيض والثانى دم
فساد وليس بنفاس اتفاقاً إذ لا يسبق الولادة ولهذا قطع الجمهور بأن ما يبدو عند الطلق ليس
بنفاس وقيل بل هو نفاس لانه من آثار الولادة وعلى الاول هو غير حيض على الاصح عند الجمهور
فتستثنى هذه من قولنا الحامل تحيض على الاصح ولا فرق في جريان الخلاف في كونها تحيض بين
أن ترى الدم في زمن عاداتها أو غيره ولا بين أن يتصل بالولادة أولاً على الصحيح كما تقرر اه حاصل
كلام المجموع ودلالته على ما قلناه ظاهرة جلية وعلم منه أيضاً أن قول المؤلف وما بينهما طهر
ليس على إطلاقه بل المتصل من ذلك بحيضا المتقدم حيض فحمل كون الدم الخارج مع الولد أو
حال الطلق طهراً ما لم يتصل بحيض متقدم (قوله المنقول في مسئلة حد طهر الحيض منه عن التثمة)
كلام لا معنى له وصوابه المنقول في فرع إذا قلنا دم الحامل حيض على أنه لو اقتصر على قوله
المنقول عن التثمة وحذف ما بينهما لكان هو الصواب (قوله أخذ من تعليل في العزيز) بينت في شرح
العباب ان في العزيز عقبه ما يصرح بموافقه لكلام المجموع ويرد على ما توهمه ابن المقرئ منه وفي
شرح الارشاد رد ما استدلل به على ذلك (قوله ثم ان انقطع بعد ثم رأت الدم وجاوز المرد الآتى بيانه
للمستحاضة حكمنا به طهراً كالتقاء فان انقطع لدون خمسة عشر تبين كونه حيضاً الخ) هذه عبارة
قلقة أو فاسدة اذ مؤداها لا يوافق مراد قائلها الموافق لكلامهم ويعرف ذلك من تقرير حاصل
كلامهم المبسوط في ذلك وهو أن المراد بسائر أقسامها الآتية بحيث ان لها أحكام الحيض بمجرد

سائر عمه واستمسك عما لا يجب غسله ما الحكم فيه (فأجاب) بأنه ان تمكن من رفع السائر عن وجهه ويديه وجب عليه رفعه ثم يقيم ثم يعيده وحيث لم يجب عليه القضاء والايتم من فوق الساترة لجزءه عن رفعه ثم يجب عليه القضاء (سئل) عما لو جرح بعض عضو ووضع على الجرح ساترا واستمسك بشيء من الصحيح مما يجب غسله وعند ارادة الطهارة غسل الصحيح من أعضائه حتى ما أخذت الجبيرة للاستمسك وتيمم هل يجب عليه المسح على الجبيرة أو الحال ما ذكر وإذا قلتم بوجوب المسح والحالة هذه فما معنى قول الامام النووي ان مسح الجبيرة انما هو يدل عما تحتها من الاجزاء الصحيحة وهل في كلام الاصحاب ما يخالفه (فأجاب) بأنه لا يجب عليه المسح على الجبيرة (سئل) عن قاض لا تخلو أحواله عن الضيافة عند أهل عمله تارة في مقابلة ضيافة وتارة في غير مقابلة ولا تخلو مكاسبه من أخذ ما تأخذه القضاة في هذا الزمن لفقره وعدى ما يعطاه من غيره وان كان قليلا جدا بالنسبة إلى غيره أراد السفر للحجاز الشريف فحال من أمكنه محالته بمن

رؤية الدم ثم ان انقطع لدون أقله بان ان لا حيض أولفوق أقله ودون مجاوزة أكثره فالسكل حيض وان كان قويا وضعيفا تقدم الضعيف أو تاخروا ن جاوز أكثره ردت للتمييز ان وجد والا حيضت المبتدأة يوما وليلة والمعتادة عادت وأقضت كل منهما ما وقع في الزمن الذي بعد مردها من صلاة وصوم وفي الدور الثاني وما بعده هما بعد المرد طاهرتان مستحاضتان نعم متى شفيت في دور قبل مجاوزة خمسة عشر بان أنه كله حيض فتعيد غسلها وتقضي ما صامته ولا تأثم بنحو صلاة وصوم ووطء فعلته بعد المرد اعذرهما (قوله وتكون متفقة الدم ومختلفته) ظاهره ان هذين قسمين مغايران للاولين وليس مرادا اذ وصف الاتفاق أو عدمه لازم لكل منهما فلو قال تبعا لهم وكل منهما اما متفقة الدم واما مختلفته لسلم من ذلك الايهام (قوله ترى الخ) الاوضح قول غيره بأن ترى لان هذا صريح في أن هذا بيان لها بخلاف الاول (قوله ان استمر الدم اليها فان زاد فيوم وليلة الخ) لاحتياج إلى هذا الشرط لأن الكلام فيمن جاوز دمها خمسة عشر واستمر والالم تكن مستحاضة بل هو موم لان ظاهره أنه إذا استمر اليها ثم انقطع وشفيت يحكم بأن حيضها في هذا الدور الذي شفيت فيه يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون وكلامهم ينافية لانهم انما جعلوا ذلك للمستحاضة وبانقطاعه في هذا الدور بان أنها غير مستحاضة فيكون حيضها خمسة عشر وما بعدها طهر (قوله مالم ينقطع الدم) صحيح وليته عبر به في الاول أيضا وترك قوله فيه ان استمر الموم ما مر وزاد الايهام مغايرة الاسلوين بقوله في ذلك ان استمر وفي هذا مالم ينقطع الدم وبين العبارتين فرق ظاهر كما يعلم مما قرته فتأمل (قوله أو بتغير صفته) أي تغير يقتضي التميز لا مطلقا إذ لا يلزم من التغير التميز (قوله ومثلها من ترى الدم بصفتين فأكثر الخ) ظاهره أن فائدة شرط التميز لا تسمى غير مميزة أيضا كما في الروضة وغيرها (قوله ويزايدان على خمسة عشر الخ) أخذه من قول المجموع إذا تقدم قوى واستمر بعده ضعيف واحد بأن رأت خمسة سوادا ثم أطبقت الحرة فالحيض هو السواد سواء انقطعت الحرة بعد مجاوزة خمسة عشر بيوم أو شهر أو أكثر وان طال زمانها طولا كثيرا وقوله أو معه نقاء يتما ثم قال أو مع نقاء متصل به لا يكفي مجرد الاتصال بل لابد من احتواش دمي حيض للنقاء كما يعلم ذلك مع فوائد أخرى من قول المجموع وغيره من أنه لو جاوز التقطع خمسة عشر وهي مميزة كأن ترى يوما وليلة أسود ثم مثلها نقاء ثم كذلك ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا ثم بعد هذه العشرة ترى يوما وليلة أحر ثم مثلها نقاء ثم كذلك ثانيا وثالثا ويجاوز خمسة عشر متقطعا كذلك أو متصلا بدم أحر فيحكم لها بالتمييز وحيثذ فالعاشر وما بعده طهر ودم التسعة ونقاؤها حيض وانما لم يدخل معها العاشر لان النقاء انما يكون حيضا إذا كان بين دمي حيض وتخلل الضعيف كالنقاء فيما ذكر فيحكم بأنه حيض بشرطه فلو رأت يوما وليلة أسود ثم مثلها أحر أو أصفر أو أكردر خلافا لمن فرق بينهما وبين الاحمر بأنه أقرب للأسود منهما وهكذا إلى آخر السادس عشر ثم اتصل الاحمر أو تخلله نقاء فهي مميزة أيضا وحيضها خمسة عشر والحاصل أن الدم الضعيف المتخلل من الدماء القوية كالنقاء بشرط أن يستمر الضعيف بعد خمسة عشر وحده وضابطه أن حيضها الدماء القوية في خمسة عشر مع ما تخللها من النقاء أو الدم الضعيف ولولم يتصل الاحمر بل استمر التقطع يوما وليلة أسود ومثلها أحر وهكذا إلى آخر الشهر كانت فائدة لشرط التميز لان دمها القوي جاوز خمسة عشر (قوله مالم يتغير الدم ان اتصل بأقوى منه ولوسنين) لفائدة لقوله ان اتصل بأقوى منه لانه هو فرض المسئلة على أنه يوم الاكتفاء بكل تغير وليس كذلك فالصواب حذف قوله ان اتصل يصير قوله بأقوى متعلقا بتغير وقوله ولوسنين غاية لقوله فهو طهر (قوله ثم الكدرة) لاحاجة لذكره لانه آخر المراتب وذكره ثم يوم أن بعده مرتبة أخرى (قوله فما تجرد عن الاخيرتين

علم أنه أخذ منه شيأمن هذا الوجه وبق من لا يعلمه أولا تمكنه محالته لغيبته أو لعذر الاجتماع عليه لكونه ضعيف البنية ولا يعلم من هؤلاء المعتذرين محالته رضا بالسفر ولا يتضرر لعدم الترخيص في السفر فهل يجوز له الترخيص والتيمم مع الاستنجاء بالحجر أولا (فأجاب) بأنه يجوز له السفر ويجوز له الترخيص فيه والتيمم فيه مع استنجائه بالحجر لا يتأثر بما تمكن منه وينبى أنه متى قدر على رضا باقيهم فعله (سئل) عن ماء مسيل للشرب فقط فهل إذا أخذ منه شخص شيأ وتيمم في أثناءه وأدخره ليشربه في المساء وهناك غيره حاجته به حالا للشرب يحرم عليه ادخاره أم لا (فأجاب) بأنه لا يحرم عليه الادخار المذكور إذا اندفعت حاجة العطشان بغيره (سئل) عن تيمم للمس المصحف هل يباح بذلك التيمم سجدة التلاوة والشكر والعكس (فأجاب) بأنه يباح له ذلك بالتيمم المذكور (سئل) عن تيمم لصلاة الجمعة قبل الخطبة هل يصح تيممه أم لا (فأجاب) بأنه يصح التيمم المذكور لو وقع في رقتها (سئل) عما إذا تيمم للجمعة قبل الخطبة وقلتم بالصحة هل له أن يجمع بين الصلاة

أو وقتا فيه فقوته باللون فقط) مراده أن الدماء المتجردة عن الثخن والنتن أو الصفة كلها القوى منها هو ذو اللون الأقوى (قوله ووقع في شيء) الأولى بل الصواب ووقع في بعضه (قوله وكذا ما اجتمع فيه إلى الخ) يوهم أن ما قبل كذا لم يجتمع فيه ذلك وليس كذلك (قوله وأقره) عجيب مع قوله عقبه وقال الرافعي على أنه في الروضة قال ذلك أيضا وقد استشكل ما قاله المتولي وذكرت في شرح العباب الجواب عنه وعن قول الشيخين فيه هو موضع تأمل (قوله فقد سوى بين المسئلتين في الروضة وشرح المذهب ولكن الح) فيه مؤاخذات إذ قوله فقد سوى بفاء التفرع لا يصح لأن الذي في الروضة محتمل بل من أمعن النظر في عبارتها كما صلبها فهم منهما انهما سويا بينهما في أن حيضتها السواد مع الحمرة الذي يقول به ابن سريج ويؤيد ذلك أنه لما نقل كلامه في المجموع قال عقبه أنه المذهب وقوله لكنه الخ فيه نظر لأنه يناقض قوله قبله سوى بينهما في الروضة والمجموع لأنه إذا أقر ابن سريج على ما ذكره وخالفه في الروضة على ما زعمه بعضهم وتبعه عليه المصنف كما يأتي فكيف يقول سوى بينهما في الروضة وشرح المذهب إلا أن يكون مراده سوى بينهما فيها وإن اختلف الحكم الذي وقعت التسوية بينهما فيه في الكتابين وقوله وأقره كان الأولى أن يعبر بدله بقوله ورجحه لأنه لما نقله فيه قال عقبه أنه المذهب نعم جريت في شرح العباب على مخالفتي فقلت وعلى كل فالوجه ما قاله الروياني مخالفا فيه ابن سريج أن حيضها السواد فقط لأن الصفرة أي ومثلها الشقرة في كلام المؤلف دارت بين أن تلحق بالقوى قبلها وبالضعيف بعدها والاحتياط هو الثاني فيصاريه وكذا يقال في الحمرة بين السوادين وإن كان كل منهما قويا هو ومن ثم صححه في التحقيق ومشى عليه شراح النحاوي وفروعه (قوله وترجيح التحقيق في الأولى الخ) المنقول عن التحقيق أنه صرح في نفس مسألة ابن سريج بمخالفته وإن الحيض هو السواد فقط وحينئذ فلا يحتاج لقول المؤلف وترجيح التحقيق الخ لما علمت أن التحقيق مصرح بذلك لأنه مقتضى كلامه (قوله وهو يشير إلى مخالفتي) تبع فيه بعض المتأخرين وليس بقويم كما أشرت إليه في شرح العباب وغيره ويان ذلك يعلم بسوق عبارة الروضة ثم الكلام عليها وعبارتها ما إذا تقدم بعد القوى أضعف الضعيفين فرأت سوادا ثم صفرة ثم حمرة فإنه يبنى على ما إذا توسطت الحمرة فإن الحقناها بما بعده وقلنا الحيض هو السواد وحده فهنا أولى وإن الحقناها بالسواد فحكمها كما إذا رأت سوادا ثم حمرة ثم عاد السواد وذلك يعلم مما ذكرناه في شروط التمييز انتهت والذي قدمه في توسط الحمرة بأن ترى خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم صفرة طريقان أحدهما القطع بأن القوى مع الضعيف الأولى حيض والثاني وجهان أحدهما هذا والثاني حيضها القوى وحده والغالب في مثل هذا أن الراجح منه أحد الوجهين الموافق للطريقة القاطعة فيكون الأرجح أن حيضها هنا السواد والحمرة ومن ثم قال في المجموع أحكما الحاق الحمرة بالسواد فيكونان حيضها والصفرة طهر لانهما قويا بالنسبة إلى الصفرة وهما في زمن الامكان وقيل السواد فقط فعلى هذا الضعيف يكون الحكم في مسألة تخلل الصفرة أن السواد هو الحيض فقط بالأولى لأن الأحمر في مسألة توسط الحمرة إذا لحق بالأصفر مع أنه أعنى أحمر أقرب إلى الأسود من الأصفر فبالأولى أن الأصفر المتوسط يلحق بالأحمر المتأخر وهذا يظهر وجه قول الروضة فهنا أولى وعلى الأصح وهو الحاق الأحمر بالسواد يكون الحكم في تلك أيضا أعنى مسألة تخلل الصفرة كتخلل الحمرة بينا بجامع أن المتوسط ضعيف بالنسبة لما قبله وافتراق المسئلتين في أنه ثم قوى بالنسبة لما بعده بخلافه هنا لا يؤثر لأن النظر إنما هو إلى أن الأولى الأقوى من حيث اللون ومن حيث السبق هل يستتبع ما بعده فعلى كلام ابن سريج نعم لا مكانه إذا الفرض أنهما دون الأكثر وعلى كلام غيره لا استواء ما قبله وما بعده في القوة فلا بد في الحاقه بأحدهما من مرجح

وهو الاحتياط للعبادات لان الاصل خطابها بها فلا يسقط عنها الا بيقين وهو لا يوجد الا في السواد الاول فقط فكان هو الحيض وحده ويؤيد ذلك ما صرحوا به في تعليمهم جعل حيض المبتدأة غير المميزة يوما وليلة اوله وطهرها تسع وعشرون ولم يجعلوا حيضها غالب الحيض ستا أو سبعة ولكون مدرك هذا أظهر كما بان مما قررته جزم به في التحقيق ولكون الاول وهو الذي مر عن ابن سريج هو الاوفق لما ذكر في شروط التميز من أنه حيث وجدت الشروط الثلاثة في دم وجب الحكم عليه بانه حيض الا لعارض قال في المجموع انه المذهب فتأمل سبب اختلاف نظر النووي وحكمة اعتماده في التحقيق مقابل كلام ابن سريج وفي المجموع كلام ابن سريج وبتأمل ما قررت به كلام ابن سريج تعلم أن قول الروضة وذلك يعلم بما ذكرناه في شروط التميز ظاهر في ترجيح كلام ابن سريج لما علمت أن وجه ما قاله ابن سريج مذكروه في شروط التميز من أنها حيث وجدت في دم حكم بانه حيض وقد وجد الشرطان الاولان منها فيما قاله ابن سريج وأما الثالث فحمل اشتراطه كما يأتي ان استمر الدم لان انقطع كما هو الفرض هنا فوجب الحكم بالحيض على السواد والحمرة معا ولا يعكر على هذا تخصيصهم الحكم بالقوى في قولهم أن لا يزيد القوى على خمسة عشر ولا ينقص عن يوم وليلة لان ابن سريج يجعل الحمرة هنا تابعة للقوى ومندرجة فيه ومن ثم لم يلقصد الضعيف لم يكن حيضا فتملأ كلامهم على ما ادعاه فظهر والله الحمد بما قررت به كلام الروضة مما لم أر من تعرض لشيء منه ملاحظ تخالف التحقيق والمجموع ورد قول من قال ان قول الروضة وأصلها وحكمها يؤخذ من شروط التميز مشير الى ضعف كلام ابن سريج كيف وهو ظاهر في تقويته واعتماده كاعلم مما قررته فيه الراد لقول المؤلف فان الاسودين لا يمكن كونهما حيضا الخ ووجه رده ان ابن سريج لم يقل ان الاسودين حيض وكون الاحمر ضعيفا بالنسبة اليهما بحاج عنه على طريقة ابن سريج بأن تبعيته للاول اقتضت الحكم عليه بحكمه لا مكانه بخلاف القوى لعدم امكانه فاندفع قول المؤلف فكيف هو الحيض الخ (قوله فلو رأيت المبتدأة ما يمكن كونه حيضا وطهرا الى قوله ولم أر من صرح بعين المسئلة) فيه أمور أحدها الاولى ولو رأيت الخ لانهم يتقدرله ما يتفرع عليه هذه ثانيها ما ذكر انه المعتمد ظاهر لانها مبتدأة مميزة اذ الضعيف لم ينقص عن أقل الطهر وان زاد عليه والقوى لم يجاوز أكثر الحيض ولا نقص عن أقله وحيث وجدت هذه الثلاثة فحيضها القوى وان تأخر فان قلت لا نسلم ان ظاهر كلامهم ما ذكر ولا أنه المعتمد لان الفرض كما يصرح به كلام المؤلف أن الاسود الثاني انقطع بدون خمسة عشر ولم يخلفه أضعف منه كما صرح به المؤلف في قوله وأن يكون كالمسئلة التي عقبها وهي أن الاسود لوجاوز خمسة عشر الخ وان كان الفرض ذلك فهم هذه بان باقضاع الاسود لدون خمسة عشر أنها ليست مستحاضة حتى ينظر هل لها تمييز أو لا وانما وجد لها دمان وطهر ان كل منهما يمكن أن يكون حيضا وطهرا فوجب العمل به وان الدور الاول اواه يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر والدور الثاني أسوده حيض ونقاؤه طهر قلت بل ظاهر كلامهم أو صريحه ما ذكر كما يعرف بتدبر ما ذكرته الموافق لما عرف من كلامهم انه حيث وجدت شروط التميز وجب الحكم بالحيض للقوى وبالطهر للضعيف تقدم الضعيف أو تأخر زاد على خمسة عشر يوما أو ساواها انقطع الدم كله قبل مضي ثلاثين يوما من ابتداء الدم أو استمر ونقصه عن ثلاثين لا يبين أنها غير مستحاضة كما يصرح به قولهم حيث جاوز الدم خمسة عشر فهي مستحاضة الشامل لما اذا استمر الدم وانقطع قبل خمسة عشر الثانية واذا ثبت أنها مستحاضة وأنها مميزة فلم يوجد لها الا طهر واحد وهو الضعيف وحيض واحد وهو القوى أما لو لم ينقطع الاسود وانما استمر على لونه فهي مشبهة بالمجموع الآتية وأما لو انقطع قبل خمسة عشر ولكن عقبه ما هو أضعف منه فهي

والخطبة بهذا التيمم أم لا (فأجاب) بأنه قد صحح الشيخان أنه لا يجوز أن يجمع بين الجمعة وخطبتها بتيمم واحد وان قال بعض المتأخرين الصواب القطع بالجواز (سئل) عن تيمم لسنة الطهر التي بعده قبل فعله فهل يصح تيممه ويكفي فعل الطهر قبلها شرطا لصحتها كما في التيمم لصلاة الجمعة قبل الخطبة أم يقولون انه لم يدخل وقتها الا بفعل الطهر واذا قلتم بذلك فما الفرق بينهما واذا خرج وقت الطهر مثلا فهل يجوز له ويصح منه تقديم سنته التي بعده قبل فعله أم لا (فأجاب) بأنه لا يصح تيممه المذكور ولا يصح فعلها قبل فعل الطهر بعد خروج وقته اذ لا يدخل وقتها الا بفعل الطهر وقد علم مما ذكرته الفرق بين الاولى والثانية وهو دخول الوقت في الاولى وعدم دخوله في الثانية (سئل) عن قول المحلى في شرح المنهاج فلو نقل من وجه الى يد أو عكس والثاني لا يكفي لانه نقل من محل الفرض كالنقل من بعض العضو الى بعضه هل المقيس عليه معناه معنى المقيس عليه في كلام الاسنوى فأشبهه ما لو نقل من أعلى الوجه الى أسفله أو من الساعد الى الكف فيكون ذلك قياسا

مميزة أيضا فيضها القوى أيضا دون ما قبله من الاحمر وأما بحث المصنف في المعتمد الذي قدمه وبأن لك بمقرره أنه صريح كلامهم بقوله ويمكن أن يبنى فيها الخ فبعد اذ كيف يقاس من لم يعرف لها الى الآن حيض ولا طهر وهي التي كلامنا فيها على من عرف واستقر لها ذلك وهي التي قاس عليها على انه سينبه على الفرق بينها وبقوله وأن يكون كالمسئلة التي عقبها الخ فهو أبعد لأن هذه لا تميز لها كما سنده عن المجموع وغيره والتي في مسئلتنا مميزة كما قدمناه فكيف يقاس مميزة على غير مميزة وقوله التي عقبها كأن مراده بكونها عقبها أنه ذكرها عقبها وقوله ثم قال وينبغي على قول ابن سريج لم يقل النووي على قول ابن سريج فالصواب حذف قول المؤلف على قول ابن سريج حتى يوافق كلام النووي وقوله وأظنه الخ هو كما ظنه جزاء الله خيرا ومن ثم قلت في شرح العباب بعد ان شرحت كلامه ((تنبيه)) هذا الذي ذكره النووي انما هو بناء على طريقة ابن سريج لاعلى المذهب لانه ذكر قبل ذلك ما يخالفه حيث قال في شرح قول المذهب أنه لا تميز لها فيكون حيضها يوما وليلة من أول الدم الاخر في أحد القولين ثم ذكر نحو ما نقرر عن ابن سريج هذه المسئلة معدودة من مشكلات المذهب ولا أراها مشكلة فاما ماهو المذهب وأنه لا تميز لها وان حيضها من أول الاحمر يوم وليلة أى على الاصح أوست أو سبع أى على مقابله وباقي الشهر طهر فلا اشكال فيه وأما قول أبي العباس ثم قرر مقالة ابن سريج المذكورة في المتن ثم بحث فيها مامر وحينئذ لجزم المصنف بكلام ابن سريج ثم نقله عن النووي مامر غير صحيح لاهامه أن الاول منقول المذهب وان بحث النووي المذكور في مقابلة المنقول وليس كذلك وإنما النووي قرر المذهب أولا وهو انها غير مميزة أى لان قوبها وهو السواد زاد على خمسة عشر وأنها ترد الى مرد المبتدأة غير المميزة وهو على الاصح يوم وليلة حيضا وتسعة وعشرون طهرا ثم ذكر مقالة ابن سريج المخالفة للنقول والمبينة على على رأيه من المسارعة الى تصحيح الحيض ما أمكن ولو بتعسف وتقدير بعيد كما يعلم من تحريجاته المحكية عنه في هذا الباب ولما ذكر أى النووي مقالة أى ابن سريج وبسط الكلام فيها بين انها محتملة لوجهين ثم ذكر عن أحدهما أنه الظاهر الموافق لكلامه ثم ذكر عن هذا أيضا أنه الصحيح وكل ذلك بناء على طريقته ثم تعقبه بناء على طريقته بما مر فظن المصنف أنه رجحه من حيث المذهب فجزم به وذكر التعقيب بعده ولو نظر لما قبله من قوله عما صححه آخره انه الظاهر الموافق لكلامه أى ابن سريج ومن قوله أولا فاما ماهو المذهب وأنه لا تميز لها وان حيضها من أول الاحمر يوم وليلة وباقي الشهر طهر فلا اشكال فيه وأما قول أبي العباس الخ لما وقع في ذلك ولكن السهو والنسيان مما جبل عليه الانسان ومما يتعجب منه تفريعه ما ذكره على قوله فلا تميز مع علمه بأنه حيث لم يكن لها تميز كان طهرها تسعا وعشرين والقول بأنه خمسة عشر في غاية الضعف كما في المجموع وقال الامام انه اتباع لفظ واعراض عن المعنى فكيف مع ذلك رتب هذا الوجه الضعيف الموافق لما قاله ابن سريج على قوله فلا تميز ويعرض عن المذهب وهو أن طهرها تسع وعشرون فتأمل ذلك كله فانه مهم اه مافى شرح العباب وقوله ولم أر من صرح بعين المسئلة يناقض قوله أولا وقد صرح به (قوله أما لو كان الاسود بعد انقضاء الشهر فلا شك في كونه حيضا ان صلح للحيض والا فبتدأة غير مميزة فان اتصل بآخر الشهر فيضها أولا والا فن أول الدم الكائن فيه مثاله رأت شهرا أحمر فقط الخ) لا يخفى مافى هذا التعبير سيما عند تأمل المثال الذي ذكره وذلك لان قوله والا فبتدأة غير مميزة موهم لانه ان أراد انها في الشهر الثاني مبتدأة غير مميزة لم يصح وانما الصواب أن يقال في حكمها من الدور الثاني حكم المبتدأة غير المميزة من ان حيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون وأنها في الشهر الاول كذلك فهي كذلك صلح ذلك للحيض أولا وقوله فان اتصل بآخر الشهر فيضها

على صحيح وقول المحلى بعد ذلك ودفع بأنه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو بخلاف تردده فيكون قوله بخلاف تردده هو معنى قوله كالنقل من بعض العضو الى بعضه حتى يكون دفعا للقياس أم معناه خلاف ذلك وهل تعمدون ما اعتمده القمولى في النقل من يد الى أخرى في عبارة المحلى في هذا المحل (فأجاب) بأن معنى المقيس أنه نقل التراب من وجهه الى يده أو نقله من يده الى وجهه وصورة المقيس عليه أنه نقل التراب من بعض عضوه الى بعض آخر بأن رده عليه من غير انفصال والمعتمد ما صححه القمولى (سئل) عن حنفي يقول في قول رسول الله ﷺ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وفي الحديث الآخر وتربتها طهوراً أن النووي رحمه الله زعم أنه من حمل المطلق على المقيد وهو غلط لانه من اخراج فرد من العام واخراج فرد من العام لا يقضى على العام كافي حديث اذا دبغ الالهاب فقد طهر هو عام وحديث مينة هلا انتفعت بجلدها الخ أو كما قال فهو من اخراج فرد فلو قيل بحمل المطلق

على المقيد لزم منه طهارة جلد الميتة بالدباغ دون المذكاة فهل الذى قاله الحنفى صحيح أم لا وما الجواب عن قول النووى فى ذلك (فأجاب) بأن من قال ان النووى قد غلط فى استدلاله فهو الغالط لأن النووى لم يستدل على تعيين التراب فى التيمم بما فهمه المعترض لأنه إنما استدلى على تعيينه بقوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه لأن الاتيان فيها بمن الدالة على التبعض يقتضى أن يمسح بشئ يجعل على الوجه واليدين بعضه وقد أنصف من التحفية الزمخشري فانه أبرز ما ذكرناه فى صورة سؤال يدل على المنع بالحجر ونحوه ثم أجاب عنه بقوله قلت هو كما يقول والحق أحق من المراءى ذكر ذلك فى صورة النساء والصعيد الطيب فيها فسرّه ابن عمر وابن عباس ترجمان القرآن رضى الله عنهما بالتراب الطاهر واستدل أيضا بخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم جعل لنا الأرض مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا اذا لم نجد الماء وهذا خاص فيحمل العام عليه فتختص الطهورية بالتراب ومنع بعضهم الاستدلال بالتربة على خصوصية التيمم بالتراب

أوله غير صحيح لأن المراد بآخر الشهر آخر الشهر الذى ابتدأ فيه الدم وحينئذ فحيضها أول هذا الشهر وهو يوم وليلة سواء اتصل بآخره سواد أم لا وظاهر كلامه أن هذا السواد المتصل بآخره لا يكون حيضا مطلقا وليس مرادا كما يصرح به مثاله وقوله والا فن أول الدم الكائن غير صحيح أيضا لأن والا معناه والا يتصل الاسود بآخر الشهر وحينئذ فيصير مشترطا فى كون الاسود حيضا أن لا يتصل بآخر الشهر وليس مرادا أيضا وصواب العبارة أما لو وجد الاسود بعد تمام الشهر الاول فان صلح الحيض فهو حيض وابتداء دورها من أوله وان لم يصلح استمر عليها حكم المبتدأة غير المميزة فهذا هو المراد من تلك العبارة مع طرلها وما اشتملت عليه بما أشرت اليه ودل عليه ما ذكره فى المثال وقوله فلا يحكم الخ ليس كذلك بل بمجاوزة الضعيف الذى عقب القوى المنقطع قبل الخمسة عشر للخمسة عشر تبين ان القوى هو الحيض كما يصرح به قوله فتنتقل لحكم التمييز ومن ثم كان تقريره عليه قوله فلا يحكم الخ بجيبا وفى المجموع عن كثيرين لو رأت المبتدأة دما أحمر واستمر شهرا ثم رأت فى الشهر الثانى خمسة سواد ثم باقية حمرة ثم رأت فى الثالث دما مبهيا وأطبق فقضى الشهر الاول هى مبتدأة لا تمييز لها وفى مردها القولان أى وأصحها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون وفى الشهر الثانى مميزة ترد الى التمييز وفى الثالث ان قلنا تثبت العادة بمرة أى وهو الاصح حيضها خمسة أيام ولو رأت المبتدأة خمسة سوادا ثم باقى الشهر حمرة ثم أطبق الدم المبهى فى الثانى ردت الى الخمسة على الاصح لأن العادة تثبت بمرة اه ملخصا وفيه أيضا رأت خمسة عشر حمرة ثم مثلها سوادا ثم استمر فقضى فاقدة للتمييز حيضها يوم وليلة من أول الاحمر وتمسك عما تمسك عنه الحائض لاحتمال الانقطاع قبل مجاوزة خمسة عشر فاذا انقلب الدم الى السواد أمرت بالامساك أيضا لاحتمال الانقطاع قبل مجاوزة خمسة عشر فيكون الاسود هو الحيض فاذا جاوز الاسود الخمسة عشر علمنا أنها فاقدة للتمييز لكن دورها قد انقضى فتبتدىء الآن حيضا يوما وليلة اه ملخصا أيضا وتأمل هذا الذى قبله يعلم ما فى كلام المؤلف هذا لكنه سند ذكر بعد ما يتضح به مراده (قوله الا أن يقول قائل الخ) فيه نظر لأن الذى مر فى نحو هذه أن الروبانى يقول الحيض السواد فقط وجرى عليه فى التحقيق وابن سريج يقول الحيض السواد مع الحمرة واعتمده فى المجموع فباتفاقهما أنها مبتدأة مميزة فكيف يسوغ لقائل أن يقول انها فى الاصل مبتدأة غير مميزة وترتب عليه ما ذكره المؤلف وقول الروضة ما ذكر لا يؤيد هذا القول بل يردده ويشهد لما ذكره ابن سريج كما بسطته فيما سبق (قوله وكلام الروضة والمجموع فيمن رأت الخ) فيه نظر أيضا لأن هذه فقد فيها شرط تمييز فكيف استدلى بها على مسئلتنا الموجود فيها جميع شروط التمييز (قوله وكلام الرافعى فى الكل الخ) يرد بمنع اقتضائه لذلك وانما الذى يقتضيه كلام الروضة عند بعضهم ان حيضها السواد وعند آخرين ان حيضها السواد مع الحمرة وباتفاقهما هى مميزة (قوله فلذلك اقتصر المتأخرون على ذلك) فيه قلاقة وخفاء المراد (قوله وانما ذكر كونه حيضا الخ) لم يذكر ذلك فى المجموع الا فى الورأت ثمانية أيام أسود ثم ثمانية أيام أحمر ثم ثمانية أسود وكون السواد الاول فقط هو الحيض اتفاقا فى هذه وأصح جلى اذ لا يمكن ضم غيره اليه فهى مميزة أيضا فاندفع قول المؤلف فلذلك قوى الاشكال وأى اشكال فى ذلك اذ غاية الامر ان هذه كمسئلتنا فى أن كلا مميزة وانما افرقا فى ان ابن سريج يقول فى تلك أن الاحمر حيض مع الاسود لا مكان ضمه اليه بخلافه هنا وهذا ظاهر لا غبار عليه وقوله ولم أر من حل اشكالها تصرحا يقال عليه قد اتضح مما قررناه أنه ليس هناك اشكال ضعيف فضلا عن قوى حتى يتعرض أحد الى حله ولعل هذا المؤلف أراد غير ما دلت عليه عبارته ثم ظهر لى أنه أراد اشكالا صحيحا يبايدى الرأى وهو أن مسألة ابن سريج ونحوها كمسئلة الثنائيات المذكورة اختل فيها أحد شروط التمييز وهو أن لا ينقص

فقال تربة كل مكان مافيه

من تراب أو غيره وأجيب عنه بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ التراب رواه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي عند أحمد والبيهقي باسناد حسن وجعل التراب لى طهورا واستدل أيضا بأن التيمم طهارة عن حدث فاختص بجنس واحد كالوضوء

﴿كتاب الحيض﴾

(سئل) عن يأكل بطيخا في المسجد ويعفشه بمائه وقشوره حتى تبل حصره ويتولد من ذلك الضرر للمسلمين أو غير بطيخ كتين وعذب وبلح ويحصل بذلك التعفيش أيضا فانه يرمى نوى البلح وقشر التين واذا نابه وعناقيد العنب فيه فهل يجوز له ذلك (فأجاب) بأنه يكره له ذلك (سئل) عن طيب يجلس في المسجد وتأتيه الناس بقوارير البول ليشخص أمراضهم وينظر الواحد بعد الواحد هل يجوز له هذا الفعل كما أفتى به بعض أهل العلم قياسا على الفصد والحجامة في المسجد في طست وادخال القارورة في المسجد ليس بادخال للنجاسة بل ادخال لما فيه النجاسة لانه مأمون من التلويث أم لا (فأجاب) بأنه يحرم ادخال البول المسجد في قارورة أو نحوها وان أمن تلويثه تعظيما

الضعيف عن أقل الطهر وفي هذه ونحوها نقص الضعيف عن أقل الطهر فتكون غير مميزة فتحيض أقله وتطهر بقية الشهر فكيف قال ابن سريج حيضها السواد والحرمة وقال غيره حيضها السواد فقط وكيف اتفقوا في مسألة الثمانيات على أن الثمانية الاولى حيض وما الفرق بين هذه ومسئلة من رأت يوما وليلة أسود ثم أربعة عشر أحمر ثم أسود بأنها غير مميزة فتحيض يوما وليلة وتطهر بقية الشهر فلم يقل في هذه ان حيضها الاسود والاحمر على طريقة ابن سريج او الاسود فقط على مقابله وقد تعرضت في شرح العباب لحل هذا الاشكال حيث قلت عقب مسئلة ابن سريج فان قلت قضية ما مر من اشتراط أن لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر أنها غير مميزة في مسئلة ابن سريج ونحوها قلت يتعين تصويرها بما إذا انقطع بعد السبعة الثالثة لما مر عن المتولى أن محل اشتراط ذلك إذا استمر الدم والاعملت بتمييزها وان نقص الضعيف عن أقل الطهر اه والذي مر فيه عن المتولى هو قولي عقب ذكر شروط التمييز الثلاثة ومحل اشتراط الثالث كما قاله المتولى ان استمر الدم والا فلو رأت عشرة سوادا ثم عشرة حمرة أو نحوهما وانقطع الدم فانها تعمل بتمييزها مع نقص الضعيف عن أقل الطهر اه ومن ثم قيدت مسئلة ابن سريج وأمثالها المذكورة في متن العباب بقولي عقب كل وانقطع لما مر عن المتولى فأتضح أن لا إشكال وأن منشأ الاشكال الغفلة عن كلام المتولى الملاحظ في كل من صور التمييز الموهمة اختلال الشرط الثالث منها وقد نبه في المجموع على كلام المتولى في بعض الصور فقال لورأت خمسة عشر أحمر وخمسة عشر أسود وانقطع حيضها الاسود وان استمر الاسود ولم يتقطع لم تكن مميزة فحيضها من ابتداء الدم يوم وليلة فتفصله بين الانقطاع والاستمرار هو عين مقالة المتولى (قوله أو أقل) أى أو أكثر (قوله ثم عاد الاسود) أى واستمر لما تقرر ويدل على ذلك أنهم لم يذكروا عند عود الاسود هنا عددا معيناً فدل على استمراره بخلافه في مسألة السبعات والثمانيات فانهم ذكروا عند عود الاسود عددا فدل على أنه لم يوجد منه إلا ذلك العدد وبهذا علمت أن صنيعهم صريح فيما مر عن المتولى وأن هذا لا يشكل بمسئلة السبعات ولا غيرها وان قول المؤلف وهو مشكل بمسئلة السبعات الآتية سببه الغفلة عما مر عن المتولى (قوله ثم سوادا) أى ثم ثمانية سوادا وانقطع لما مر (قوله ثم خمسة عشر سوادا) أى وانقطع (قوله فالثلاثة الاولى حيض) أى لانه في زمن الامكان (قوله ثم طهرت ورأت الخ) الاوضح ثم رأت النقاء تمام خمسة عشر ثم رأت يوما وليلة فأكثر دما فالاول حيض والآخر دم فساد (قوله وهذا مشكل الخ) قد علمت من نظير ما قدمته عن المتولى وجرى عليه في المجموع في بعض الصور ان محل كونها غير مميزة عند فقد الشرط الاول أيضا أن لا ينقطع الدم بعد الخمسة عشر والا فالحيض ما يمكن جعله حيضا هو الخمسة عشر الاحمر سواء تقدم النصف اليوم الاسود أم تأخر لان عدم صلاحيته مع انقطاعه صره كالعدم ويوضح هذا أعنى التقييد بالانقطاع ما مر آنفا عن المجموع فيمن رأت خمسة عشر دما أحمر ثم خمسة عشر أسود من الفرق بين الانقطاع وعدمه وعبرة شرح العباب أو خمسة عشر أحمر ثم نصف يوم أسود أو عكسه وانقطع أيضا أخذنا من نظير ما مر عن المتولى فحيضها الاحمر لانه الذى يصلح للحيض دون الآخر فكان كالعدم فلا يقال انها فاقدة شرط تمييز فتأمل انتهت ويؤيد ذلك قول المجموع لورأت نصف يوم أسود ثم نصفه أحمر ثم خمسة عشر سوادا فالسواد الثانى هو الحيض بالاتفاق اه ولا يتضح الحكم فضلا عن الاتفاق عليه الا بما قلناه من أن الفرض انه انقطع بعد الخمسة عشر فحينئذ ما أمكن جعله حيضا جعل وهو الخمسة عشر السواد وما لا فلا وهو اليوم الاول الذى نصفه سواد ثم نصفه حمرة (قوله وكذا كل سوادين الخ) أى كما لورأت يومين أو يوما وليلة أسود ثم اثني عشر أحمر ثم يوما وليلة أسود ثم حمرة مستمرة فالسواد بقية حيض وكذا ما تخلل بينهما من الحمرة وما بعد السواد الثانى

طهر (قوله ويوما وليلة أحر) أى أو أصفر أو أكدر خلافا لمن فرق بينهما وبين الأحمر بأنه أقرب
 للأسود منهما (قوله غير مميزة) أى اتفاقا (قوله ما لم يبلغ النوبتان خمسة عشر) ذكره فيه نظر
 إذ لم يذكر فيه كذلك سيما مع هذا الإيهام الذى وقع للؤلف ويعرف ذلك بحاصل عبارته وهو
 إذا انقطع دمها فرأت يوما وليلة دما ومثلها نقاء أو يومين ويومين أو خمسة وخمسة أو ستة وستة
 أو سبعة وسبعة أو يوما وليلة دما وثلاثة عشر نقاء ويوما وليلة دما أو غير ذلك فحكم ذلك كله
 سواء وهو أنه إذا لم يجاوز خمسة عشر فأيام الدم حيض بلا خلاف وكذا النقاء على الاظهر فإن
 جاوزها لم يلتقط لها أيام الحيض من جميع الشهر اتفاقا وإن كان مجموع الملتقط دون خمسة
 عشر ولكنها مستحاضة اختلط حيضها بالاستحاضة وهى ذات تقطع فإن رتب ردت إلى التمييز ففي يوم
 وليلة أسود ثم مثلها نقاء ثم مثلها أسود ثم مثلها نقاء وهكذا حتى جاوز خمسة عشر متقطعا
 كذلك أو متصلا أحر حيضها التسعة الأيام الأولى والعاشر وما بعده طهر لان النقاء إنما يكون
 حيضا على قول السحب الأصح إذا كان بين دمى حيض فان فقد أحد شروط التمييز كأن رأت يوما
 وليلة أسود ثم مثلها أحر وهكذا إلى آخر الشهر فهذه وإن كانت مميزة في الصورة ليست مميزة في
 الحكم اتفاقا لمجاوزه دمها القوى خمسة عشر اه حاصل المجموع وبه يعلم أن قول المؤلف ما لم يبلغ
 النوبتان خمسة عشر موهم أن هذا شرط في التقطع بأكثر من يوم وليلة لافى التقطع يوما وليلة وليس
 كذلك ثم لم ين من كلامه ان النوبتين إذا بلغتا خمسة عشر ما حكمهما وقد علمت ما ذكرته لك
 عن المجموع حكم ذلك بتفصيله (قوله فلو نقص كل الخ) فيه نظر أيضا لايهامه ان نقص كل عن يوم
 وليلة يصير الجميع دم فساد وان بلغ مجموع الدماء أقل الحيض وليس مرادا والذى في المجموع وغيره
 لورأت نصف يوم دما ونصفه نقاء وهكذا إلى آخر الخامس عشر قضية قول السحب واللفظ كما إذا
 بلغ كل دم يوما وليلة فعلى الأصح حيضها أربعة عشر ونصف يوم لان النصف الآخر لم يتخلل بين دمى
 حيض هذا كله إذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض والا كأن رأت ساعة دما وساعة نقاء وهكذا ولم
 يبلغ المجموع يوما وليلة لم يكن لها حيض على الأصح لان الدم لم يبلغ ما يمكن أن يكون حيضا (قوله
 فلو أمكن تمييز الخ) يوضحه ويرفع ما فيه من الإيهام قول المجموع لورأت يوما وليلة أسود ثم مثلها
 أحر وهكذا إلى أن رأت الخامس عشر أسود والسادس عشر أحر ثم اتصلت الحرة وحدها أو مع
 تخلل النقاء بينهما فهى أيضا مميزة فالخمس عشرة كلها حيض والمقصود أن الدم الضعيف المتخلل بين الدماء
 القوية كالنقاء بشرط أن يستمر الضعيف بعد الخمسة عشر وحده فعلى السحب الأصح حيضها الدماء
 القوية في الخمسة عشر مع ما تخللها من النقاء أو الدم الضعيف (قوله دما أحر) سياتى ما يعلم منه انه
 ليس بقيد وان المدار على أن ترى ضعيفا خمسة عشر ثم قويا (قوله تترك الصلاة) أى والصوم والوطء
 ونحوها (قوله كون الاول فسادا) أى والثاني حيضا (قوله من أول الشهرين) صوابه من أول كل
 شهر كما عبروا به (قوله فتترك الخ) المراد وقد تركت الصلاة فيما إذا لم يجاوز الثاني والثلاثين ثلاثين يوما
 وفيما إذا جاوزها أحدا وثلاثين فتقضى ما زاد على يوم وليلة من كل من الشهرين (قوله قال الاسنوى
 الخ) فيه اختصار وبسطه أن النوى قال في الروضة والمجموع عن المتولى والأصحاب انه لا يمكن ترك
 مستحاضة للصلاة أحدا وثلاثين يوما الا هذه واعترضه الاسنوى ومن تبعه أخذا من كلام البارزى
 والسبكي والفوراني بأنه يمكن أمرها بتركها ثلاثة أشهر ونصف بل أربعة أشهر ونصف وأكثر بأن
 ترى كدرة رقيقة خمسة عشر ثم ثخينة كذلك ثم منتنة كذلك ثم صفرة كذلك بأقسامها ثم شقرة كذلك
 ثم حمرة كذلك ثم سوادا كذلك لوجود العلة المذكورة في الثلاثين وهى قوة المتأخر على المتقدم مع
 رجاء انقطاعه وردبائهم انما اقتصروا على المدة المذكورة لان الخمسة عشر الأولى ثبت لها حكم الحيض

لحرمة مع عدم الحاجة
 إلى الادخال المذكور لما
 فيه من شغل هواء المسجد بها
 مع زيادة القبح وقياسه على
 القصد والحجامة فيه في اناء
 فاسد لعدم اجتماع
 شروطه والفرق بينهما
 من وجوه منها أن الدم
 أخف من البول بدليل
 العفونة كما قرره في محله
 وجواز اخراجه مستقبل
 القبلة بخلاف البول فيهما
 (سئل) عن النقاء القملة في
 المسجد هل يحرم أوبكره
 (فأجاب) بأنه يحرم النقاء
 القملة في المسجد حية أو ميتة
 والبراغيث كالقمل فيما
 ذكر ولا يحرم ذلك في غير
 المسجد (سئل) عن عليه
 ثوب متجسس هل يجوز له
 اللبس في المسجد أم لا
 (فأجاب) نعم يجوز له
 (سئل) هل يجوز صب
 الماء المستعمل في المسجد
 أم لا (فأجاب) نعم يجوز
 (سئل) عن سلس المنى
 هل يعتصب كغيره قليلا
 للحدث ما أمكن أولا إذا
 الخارج طاهر (فأجاب)
 بأنه يجب العصب اذ علة
 وجوبه في غير دفع النجاسة
 أو تقليلها وهى موجودة
 في مسئلتنا اذ الحدث
 كالنجاسة (سئل) عن
 ولدت ولدا جافا لا نفاس لها
 هل يجوز وطؤها قبل غسلها
 أم لا (فأجاب) بأنه يجوز
 وطؤها كما لو كان عليها

نجابة بل علوا ايجاب
خروج الولد الجاف
بالغسل فانه منى منعقد
(سئل) هل المعتمد فيمن
ولدت ولدا جافا ثم رأت
الدم قبل أقل الطهران
نقاسها من حين رأت أم
من ولادتها فان قلم بالاول
فهل يجب عليها قضاء
الصلاة الماضية قبل رؤيته
أم لا (فأجاب) بأن
المعتمد الاول كما صححه في
التحقيق وموضع من
المجموع وإن صحح في موضع
آخر كالروضة واصلها
الثاني لما فيه من جعل
النقاء الذي لم يسبقه دم
نقاسا فتجب عليها الصلاة
في النقاء وقد صحح في المجموع
انه يصح غسلها عقب
ولادتها

﴿ كتاب الصلاة ﴾

(سئل) رحمه الله عما
رجحه النووي في وقت
المغرب من اعتبار الشيع
هل يعتبر في وقت الفضيلة
أو يفرق بينها وهل في
المسئلة نقل (فأجاب)
بأن ما اعتد به النووي من
الشيع في وقت المغرب يأتي
مثله في وقت فضيلة الصلاة
بقياس الاولى وإنما
اعتبروه ثم وإن كان خارجا
عن المذهب كما قاله بعضهم
استنادا إلى الحديث
الوارد فيه فيأتي مثله هنا
وقد علم أن اعتباره
المذكور خلاف منقول
المذهب (سئل) عمالو
ضاق وقت مكتوبة

بالظهور والثانية بالاجتهاد لقوة ما فيها فلو تسخناها بقوى يحىء بعدها لزم نقض الاجتهاد بالاجتهاد
ولان دور المرأة غالبا شهر والخمسة عشر الاولى ثبت حكم لها الحيض بالظهور فاذا جاء بعدها ما ينسخها
للقوة رتبنا الحكم عليه فلما جاوز خمسة عشر علمنا أنها غير مميزة وبقى لذلك تيمات ذكرتها في شرح العباب
(قوله وفيه اشكال من وجوه) يقال عليه قد بان مما قررناه رد كلام الاسنوى ومن واقفه فلا يحتاج
لاستشكاله إذ لا عمل بقضيته المذكورة بل هي غير مميزة من حين مجاوزة الدم الثاني للخمسة عشر
فتبين أن عليها في الشهر الاول صلوات ما زاد على يوم وليلة وكذا في الشهر الثاني وهكذا وان كانت
تنتقل في الدماء من ضعيف إلى قوى ومن قوى إلى أقوى على أن للاسنوى ومن معه أن يردوا ما استشكل
به المصنف عليهم أخذ ما أشرت اليه من الاعتراضات والرد عليهم بأن يقال قولك من غير مانع في
محل المنع بل هو عين المسئلة المتنازع فيها وكفى بنسخ الاقوى للضعيف مانعا وجعل الاصحاب
ما ذكرت لادليل فيه عليهم لان محله حيث لادليل وهم قد قرروا الدليل (قوله بعد الشهر) ظرف
لقوله يعاقب لا يحضها للتناقص (قوله وان وسع) أى ما قبله (قوله فيمن رأت) متعلق بقلنا (قوله
وكذا الخ) لاعمى لهذا الكلام فيرجع فيه إلى مراد قائله ولعل مراده أنه راجع إلى قوله قبيله
وقد بلغ أول الثالث يوما وليلة أى وكذا ما زاد عليها إذا استمر السواد (قوله جعلنا الثالث هنا
الخ) لايحتاج إلى هذا كله هنا لانه معلوم مقرر في مسئلة ابن سريج السابقة وحاصله عنده أنها
لو رأت ستة عشر أحمر ثم أسود مستمرا فلا تمييز لها فتحيض يوما وليلة من أول الاحمر وباقيه
وهو خمسة عشر طهر ثم تحيض يوما وليلة من أول الاسود وباقيه استحاضة وقال النووي عليه بل
هي بعد الدور الاول معتادة لان العادة تثبت بمرة وقد مضى لها دور ستة عشر فليكن دورها من
السواد ستة عشر يوما وليلة حيض وخمسة عشر طهر ثم يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر وهكذا فتأمل
ذلك يظهر لك ما في كلام المؤلف (قوله الثاني الخ) للاسنوى أن يقال لم أخترع ذلك عليهم وإنما
ذكرته بمقتضى علمهم فكأنهم صرحوا به (قوله الثالث الخ) لايشكل هذا على ما مر عن الاسنوى
فايراد المصنف له في حيز الاشكالات عليه فيه استرواح (قوله ونسخ الاقوى ما حكم به طهرا باستواء
دمه) هذا يرجع فيه إلى مراد قائله اذ لا معنى له (قوله هذا ما ظهر الخ) لم يأت بشيء زائد على ما يفهم من
كلام النووي وابن سريج في مسئلتها السابقة غير مرة كما يعلم مما قررته فيها سيما ما مر قريبا فلا يحتاج
إلى قوله وإن كان في المسئلة نص فسمعا وطاعة لان ما ذكره هو معنى ما ذكره أى شيء خالف فيه
حتى يطلب فيه النص (قوله الرابع الخ) ما ذكره فيه هو عين ما ذكره في بعض الثالث لان الصورة
التي ذكرها في الرابع هي صورة ابن سريج التي تكلم عليها في الثالث (قوله ولم يذكر أحد الخ) هذه
لا تشبه مسئلة الاسنوى لان زيادة السادس عشر على الخمسة عشر الحرة صيرتها غير مميزة من
حيث أن طرا السواد بعده فيستمر لها هذا الحكم إلا ان بان لها تمييز صحيح بعد ذلك وأما في مسئلة
الاسنوى فهي بانتقالها عن الخمسة عشر الحرة لم يثبت لها عدم التمييز فترجت أن السواد هو الحيض
فأمسكت عما تمسك عنه الحائض فلا جامع بين المسائلين حتى يرد ذلك على الاسنوى وحيث أن دفع قول
المصنف ولم يذكر أحد الخ لما ظهر من وضوح الفرق بينهما (قوله وان طال زمن الاخير الخ) غير
صحيح لما قدمته عن المتولى والمجموع من أن شرط ذلك أن تنقطع وإلا كانت غير مميزة ولفهم المؤلف صحة
هذا الذي صرح به بنى على الاشكالات فيما مر وقد رددها ثم هذا فاستحضره ليظهر لك رد قول المصنف
واشكالها من فقد شرط التمييز (قوله فان من شروطه الخ) عجيب فان هذا الذي ذكره لم يفقد وإنما
المفقود أن لا يتقص الضعيف عن أقل الطهر وقد مر الجواب عنه أن محله اذالم ينقطع والاحكم بالتمييز
وإن كان الضعيف دون أقل الطهر (قوله وجوابه الخ) ليس الجواب مطابقا للاشكال المبني على

هل يحرم عليه فعل سنة
الوضوء والصلاة كالثلث
ودعاء الافتتاح والسورة
ويجب الاقتصار على
الواجب منها أم لا
(فأجاب) بأنه يجب عليه
الاقتصار على فرائض
الوضوء ويجوز له الاثنان
بسنن الصلاة سواء في ذلك
الابعض وغيرها كما أفتى
به النووي وجزم به
صاحب الانوار وإن
سوح فيه وأجاب بعضهم
بأن صورتها ما إذا شرع
فيها وقد بقي منه ما يسعها
(سئل) عن شخص أدى
فريضة عليه ولم يؤجر عليها
ماهى (فأجاب) بأنه إن
أريد بالأداء معناه اللغوى
دخل فيه صور منها معرفة
الله تعالى ومنها فعل الفريضة
في المنيب على رأى
الجمهور أو الاصطلاحى
خرجت الصورة الاولى
(سئل) عن تذكر فائنة
قبل وقت الكراهة فأراد
تأخيرها ليقعها في وقت
الكراهة مع جماعة هى
عليهم فهل يصح ذلك أم لا
(فأجاب) بأنه لا تصح
الصلاة المذكورة (سئل)
عن قولهم ان المرتد يقضى
زمن الردة حتى زمن الجنون
هل هو على اطلاقه أم هو
مقيد بغير من في أصوله
مسلم فلا يقضى لانه مجنون
يحكم باسلامه (فأجاب)
بأنه قد قال بعض المتأخرين
عقب قولهم المذكور كذا

فهم غير المراد فتأمل (قوله قال فيه الرافعى الخ) مر ما فيه مبسوطا وأنه لا إشكال فيه (قوله حكوا
الاتفاق) مراده في نحو المسئلة الاولى اتفاق ابن سريج ومخالفه فانهما اتفقا على ان السواد حيض
ولما اختلفا في الحرة فان سريج يلحقها بالاولى وغيره يلحقها بالثانية كما مر (قوله دليلا للقوة بالسبق)
قصد بهذا الرد على ما مر عن الاسنوى ومتابعيه ولارد فيه لان الاسود هنا لم يأت ما ينسخه فلا جامع
بين المسئلتين (قوله فهلا كانت هذه عنده الخ) الفرق بينهما على طريقته واضح لانه إنما قال في
تلك ما مر لانها غير مميزة عنده أيضا لكنه يثار على تصحيح الدور ما يمكن كما مر ففي صورته لما رأت
الاحمر ستة عشر ما أمكن أن يجعلها حيضا وطهرا فجعلها كذلك ثم لما انتقلت إلى الاسود حصل لها
نوع تميز بانتقالها إلى الاقوى فجعل أوله حيضا رعاية لقوته وأما هذه فان الاسود الاقوى قد تقدم
فيها فاذا جاوز الخمسة عشر صارت غير مميزة فردها مرد غير المميزة من يوم و ليلة أوست أو سبع أول
الاسود ولا نظر إلى الاحمر لانه لضعفه وتأخره عن القوى صار بمنزلة الطهر فلا مقتضى لكونه يجعل
أوله حيضا نظير ما فعل في الاسود لما علمت أن ثم مقتضيا هو تأخر القوى وإن الانتقال اليه عن
الضعيف معهود وليس هنا نظير ذلك إذ لم يبعد الانتقال من القوى إلى الضعيف والاعراض عنه
(قوله أما على ما نقلناه) أى من خلاف ما ياله ابن سريج من أن حيضها يوم و ليلة من أول الاحمر (قوله)
واشكال مسئلة يوم و ليلة الخ) لا تشكل هذه المسئلة بالثلاث السابقة لانها فيما إذا استمر الاسود
كما عبر به المصنف تبعاهم وهن فيما إذا انقطع كما قدمت ذلك مراراً وهذا ظاهر لا غبار عليه ولقد كرر
المصنف هذا الاشكال مرات متعددة على أنواع مختلفة وكلها غفلة عما قدمته عن المتولى والمجموع
(قوله بقياس الثلاث الاولى) مبنى على ما ذكر وجوابه ما تقرر أن تلك الثلاث فيما إذا انقطع
ومسئلة يوم و ليلة أسود ومثلها أحمر وهكذا حتى جاوز خمسة عشر فيما إذا استمر التقطع كذلك وبهذا
اندفع فرقه بين المسئلتين بما استند فيه إلى ترجى ما لا يوافق قواعدهم إذ مجرد التكرار لم يعولوا
عليه تصريحاً ولا تلويحاً بخلاف ما جنى به فانهم عولوا عليه تصريحاً وتلويحاً (قوله فليحرر) قد
عرف تحرير هذا المقام لكن بغير ما فرقه به المصنف وعول عليه (قوله ومثلها مسئلة من رأت الخ)
ما ذكره في هذه كلام يرجع في فهم المراد منه اليه فان هذه المسئلة هى أصل هذا المبحث الذى ذكر فيه
ما مر عن الاسنوى والشيخين واستشكله بتلك الاشكالات التى مر الكلام عليها ثم أعادها وتكلم
عليها بهذا الكلام الذى لا حاصل له إلا ما ذكره بعد قوله نعم قد قلنا الخ وكانه لاستشعاره ذلك
قال وليزد النظر فيها (قوله فاشكالها من حيث اعتبار القوة بالسبق الخ) ليس هذا من مظان اعتبار القوة
بالسبق لانه إنما يعتبر حيث اتحد في الصفات كاحمر نخين وأسود رقيق ووجدت شروط التمييز
في كل وهنا ليس كذلك فلا اشكال حتى يحتاج إلى تكلف الجواب عنه بما ليس في محله على أن قوله
لكنه هنا أقوى فلم لم تعتبر قوته فيه تناف (قوله ثالثها من رأت الخ) بسط ذلك في المجموع بما حاصله
رأت ثلاثة دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الاولى حيض لانه في زمن الامكان
والثلاثة الاخيرة دم فساد لا حيض مع الاولى لمجاوزته خمسة عشر ولا منفرداً لانه لم تقدمه أقل طهر
وهكذا لو رأت يوما و ليلة دما أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو غير ذلك ثم رأت
النقاء تمام خمسة عشر ثم رأت يوما و ليلة فأكثر دما فالاول حيض والاخير دم فساد ولا خلاف في شيء
من هذا ولورأت دما دون يوم و ليلة ثم نقاء تمام خمسة عشر ثم دما يوما و ليلة أو ثلاثة أيام أو خمسة
ونحو ذلك فالاول دم فساد والثاني حيض لوقوعه في زمن الامكان ولو رأت نصف يوم دما ثم تمام
خمسة عشر نقا ثم نصف يوم دما فالدما جميعا دم فساد ولا حيض لها اتفاقا لعدم امكان ضم أحدهما
إلى الآخر لمجاوزة خمسة عشر ولورأت يوما بليلة دما ثم ثلاثة عشر نقاء ثم ثلاثة أيام دما فقد رأت

اطلقوه وينبغي أن يستثنى منه ما إذا أسلم أبوه فإنه يحكم بإسلامه تبعاً له فلا يجب عليه القضاء من حين أسلم إذا المسلم لا يغلظ عليه (سئل) عن قول شرح المنهج أما إذا لم يبق من وقتها قدر تحرم أو لم يخل الشخص القدر المذكور فلا تلزم أن لم تجمع مع ما بعدها والالزمت معاني الشق الأول بالشرط السابق هل ما ذكره منه بقوله والا الخ صحيح أم لا وإذا قلتم بالصحة هل هو منقول أم هو من البحوث الشيخ رحمه الله (فأجاب) بأن ما ذكره شيخنا رحمه الله تعالى بقوله والا الخ صحيح منقول حتى في المختصرات ما عدا قوله بالشرط السابق فإنه مأخوذ من كلام النغوى وغيره إذ معنى قوله والا بأن جمعت مع ما بعدها لزمتم معاني الشق الأول وهو خلو الشخص القدر المذكور والمراد بقوله بالشرط السابق قوله هذا أن خلى من الموانع قدر المؤداة (سئل) عن قصد تأخير الصبح إلى وقت لا يسعها هل تنعقد أم لا (فأجاب) بأنها تنعقد نعم إن قصد تأخيرها ليقعها بعد طلوع الشمس وقبل ارتفاعها فأوقعها فيه لم تنعقد (سئل) عن تيقظ من نومه وقد بقي من وقت

في الخمسة عشر يومين دما في أولها يوما وفي آخرها يوما فإن قلنا لا تلتقي فيحيض الدم الثاني كله والأول دم فساد وان لقننا من العادة فكذلك لأن المبتدأة ترد إلى يوم وليلة وليس في هذا الزمان ما يمكن جعله حيضاً وان لقننا من مدة الامكان وهي خمسة عشر فإن قلنا المبتدأة ترد إلى يوم وليلة حيضناها اليوم الأول ومن الخامس عشر مقدار ليلة لتيتم لها يوم وليلة اهـ (قوله والا أشكال في الأولى الخ) هذا مبني على اشكالاته السابقة المبينة كلها على توهمه أنه لا فرق بين المنقطع والمستمر ولو تأمل قوله كالجموع ثم ثلاثة دما وانقطع لزال عنه هذا الاشكال وبقية الاشكالات السابقة واعلم أن هذا أراد لاشكاله ومصرح بما قدمته مراراً عن المتولى من أنه حيث انقطع عمل بالتمييز وإن نقص الضعيف عن أقل الطهر وأن غير الممزية إنما يتأتى لها ذلك حيث استمر عليها الدم (قوله فليكن لها الخ) ليس في محله لما تقرّر سيما وقد علمت أن المجموع مصرح بأنه لا خلاف فيه وكذا صرح في مسائل أخرى سبقت بنفى الخلاف ووقع للمصنف استشكلها بما ذكر ومررد جميعها بما ذكرته هنا وتصريح المراعى ينظر فيه فإن صور بالانقطاع كما صور به المجموع فهو وهم منه وإن لم يصرح بذلك فهو محمول على ما إذا استمر الدم فاندفع قول المصنف وظاهره الخ (قوله وتحيضها الثلاث الخ) يرد بأن الحكم على الثلاثة الأول بالحيض ليس مر حيث سبق بل لوقوعه في زمن الامكان وحده دون الأخيرة كما مر عن المجموع (قوله وكذا الغاء اليوم الأول الخ) قد علم مما ذكرته أننا عن المجموع أن صلاحية الأول لاجتماعه ببعض الثلاثة الأخيرة إنما يتأتى على الضعيف الذي مر آخر عبارة المجموع السابقة عنه فلا دليل فيه لما ذكره المؤلف من الأولوية بل لا دليل فيه أيضاً وإن قلنا بهذا الضعيف لأن صلاحيته للاجتماع إنما هو لعدم معارض له أقوى بخلاف مسئلة الاسنوى الذي يريد المصنف استشكلها فإنه عارض الدم الأول ما هو أقوى منه كما مر (قوله وتكون غير مميزة) محله أن استمر الدم والا كانت الخمسة الحرة ثم السواد ثم الخمسة الحرة كلها حيضاً كما مر وما أحسن قول المجموع لورأت خمسة حمرة ثم نصف يوم سواداً ثم أطبقت الحمرة فلا تمييز لها (قوله وهو مشكل) قد مر له ذلك بعينه مراراً ومر الجواب عنه كذلك وكأنه زاد في تكرير ذلك لقوة هذه الاشكالات عنده (قوله فتكون كمن الخ) لا يجدي هذا شيئاً لأن هذه الصورة أن انقطع الدم فيها فهي مثل الأولى في التمييز والا فهي مثلها في عدمه فزال ما حاوله وجبئ فلا تقوية فيه لما في النمط الأول خلافاً لما حاوله أيضاً (قوله وإنما قلنا في الأولى بعدم التمييز) مراده بها من رأت خمسة أحمر ثم يوماً أسود ثم خمسة أحمر وقدمت فيها آنفاً شرط عدم التمييز الذي صرح به المصنف نفسه فيما يأتي قريباً وبه مع ما مر في تقرير ما بعدها يرد فرق المصنف (قوله إلا أن تقتضيه عادة) سياق الكلام عليه في الثالثة المعتادة المميزة (قوله خمسة أسود) أي ثم أطبق الأحمر (قوله وجهان) أي بل ثلاثة أحمرها تقديم التمييز مطلقاً وافق العادة أو زاداً ونص وثانها تقديم العادة مطلقاً وثالثها أن أمكن الجمع بينهما عمل بهما والاسقاطا وكانت كمبتدأة لا تمييز لها فقيمن اعتادت خمسة أول الشهر لورأت أوله خمسة سواداً ثم أطبقت الحمرة حيضها السواد باتفاقهم أو عشرة سواداً ثم أطبقت الحمرة فحيضها السواد كله على الأولى والثالث وخمسة من أوله على الثاني وأربعة سواداً ثم أطبقت الحمرة فهو السواد على الأول وخمسة الحمرة على الثاني والعشرة على الثالث أو السواد يوماً إلى خمسة عشر ثم أطبقت الحمرة فهو السواد مطلقاً على الأول وخمسة من أول الشهر مطلقاً على الثاني والأكثر من التمييز والعادة على الثالث (قوله وكذا لو ظهر القوى في غير وقتها) هذا عين ما قبله لأن معنى قوله خمساً من كل شهر أي من أوله بدليل قوله على الضعيف المقدم على العادة فحيضها خمس من أول الشهر (قوله فلو رأت) أي من عاداتها الخمسة الأولى من كل شهر (قوله أو في آخره شيء أسود الخ) قد بينا فيه

الفريضة مالا يسع الا
الوضوء أو بعضه هل يجب
فعله فوراً أو حكمه حكم
من فاتته الفريضة بعذر
(فأجاب) بأن حكمه حكم
من فاتته الفريضة بعذر فلا
يجب عليه قضاؤها على الفور
(سئل) عن شك بعد
خروج وقت الفريضة هل
فعلها حيث قالوا انه لا يلزمه
فعلها ومن شك في النية
ولو بعد الوقت يلزمه فعلها
وما الفرق بينهما (فأجاب)
بأنه يلزمه قضاء الفريضة
ولا فرق بينها وبين الشك
في النية وإنما قالوا بعدم
لزوم قضائها فيما لو شك
بعد الوقت هل الصلاة عليه
أولاً والفرق بين التصورين
واضح (سئل) عن شخص
خاف فوت جماعة الحاضرة
وعليه فائتة فهل الأفضل
البداء بالحاضرة للخلاف
في الجماعة وامتنازت
بالخلاف عندنا أو بالفائتة
للخلاف في الترتيب (فأجاب)
بأن الأفضل البداء
بالفائتة لان الخلاف في
الترتيب خلاف في الصحة
فرعايته أولى من الجماعة
التي هي من التكميلات
(سئل) عما لو شرع في
نفل بعد الافامة هل ينعقد
مع الكراهة وإن لم يكن لها
سبب أم لا فانهم قالوا ان
الصلاة التي لا سبب لها
لا تتعقد في الاوقات وإن
قلنا كراهتها للتنزيه فينبغي

حاصل قول المجموع في هذه أعنى المعتادة خمسة من أول كل شهر لورأت عشرين حمرة ثم خمسة سوادا
ثم أطبقت الحمرة كانت الخمسة الاولى من أول الاحمر حيضا كعادتها وأيام السواد حيض آخر لان
بينهما طهرا كاملا قال جماعة وهذا متفق عليه ونقل الرافي فيه خلافاه فقضية ذلك أن هذه
لورأت من أول الشهر خمسة أسود ثم خمسة عشر أحمر ثم خمسة أسود ثم أطبق الاحمر أن يكون
الاسود الثاني حيضا لانه تخلل بين السوادين أقل طهر نظير ما قالوه في تلك قلت يفرق بينهما بانه
تعارض ثم عادة وتميز فجمع بينهما لامكانه وانتسخ بذلك عاداتها في الطهر وأما هنا فالعادة وافقت
التميز فكانت عاداتها في الطهر وانه خمسة وعشرون باقية بحالها فاذا جاء فيها الاسود ثم عقبه الاحمر
المستمر بان أنه استحاضة لوقوعه في زمن الطهر فتأمل (قوله كما سبق في التي قبلها) لم يسبق له ذلك
صريحا بل اقتضاء فقط (قوله اذا لم يختلف الدم ان حيضا الخمس الاول) هذا يرجع فيه الى مراد
قائله اذ لا معنى له صحيح وحاصل ما في المجموع هنا اذا اعتادت دون خمسة عشر فجاوزت عاداتها الزمها
اتفاقا وإن جرى وجه شاذ في المبتدأة لان الاصل في استمرار الحيض هنا ان تمسك عما تمسك عنه
الحائض لاحتمال الانقطاع قبل خمسة عشر فيكون الجميع حيضا ثم ان انقطع لخمس عشرة فأقل
فالحكم حيض وان جاوزها فمستحاضة فيلزمها الغسل ثم ان كانت غير مميزة ردت لعاداتها فحيضا أيام
عادتها قدرا ووقتا وما عداه طهر تقضى صلاته وسواء في ذلك كون عاداتها أقل الحيض والطهر أو
غالبهما أو أكثر الحيض وأقل الطهر أو غير ذلك وان طال زمن الطهر فلو كانت تحيض خمسة عشر طهر
خمس عشرة فدورها عشرون أو خمسة عشر وخمس عشرة فدورها ثلاثون أو خمسة عشر فأقل وطرهر
تمام عشر سنين فدورها عشر سنين خلافا لفرقة جعلوا غايته تسعين الحيض ما يتفق والباقي طهر
لانها عدة الآيسة ويعد الحكم بالطهر أكثر من ذلك مع جريان الدم ثم الاصبح باتفاقهم من أوجه
أربعة أن العادة تثبت بمرة واحدة مطلقا مبتدأة كانت أو غيرها فلو رأت مبتدأة أول الشهر عشرة
دما وباقيه طهرا وفي ثمان خمسة وثلاث أربعة ثم استحضت في الرابع ردت للاربعة بلا خلاف أو أربعة
ثم خمسة ثم استحضت ردت الى الخمسة على الاصح وثبتت العادة بالتميز على الاصح بل الصواب كما
ثبت بانقطاع الدم وان زاد على ثلاثين يوما خلافا لجمع فلورأت بعد شهر التميز دما معها اغتسلت
بعد مضي قدر أيام التميز وفعلت ما تفعله الطاهر المستحاضة نعم ان انقطع الدم في بعض الشهر وقبل
بجائزة خمسة عشر كان جميع ما رأت في هذا الشهر حيضا فعلم أنها لو اعتادت خمسة سوادا وباقي
الشهر حمرة وتكرر ذلك مرارا ثم رأت في دور عشرة سوادا ثم باقيه حمرة ثم فيها يليه أطبق السواد
او دم مبهم فحيضا من كل شهر عشرة واستشكله الرافي من حيث الخلاف لا الحكم ولو رأت
مبتدأة دما أحمر شهرا وفي شهر ثمان خمسة سوادا ثم باقيه حمرة ثم رأت في الثالث دما معها وأطبق فقي
الاول هي مبتدأة لا تميز لها ترد ليوم وليلة وفي الثاني ترد للتميز وفي الثالث لخمس بناء على ثبوت
العادة بمرة ويحوز ان تنتقل العادة فتتقدم وتتأخر وتزيد وتنقص وحينئذ فترد الى آخر ما رأت من
ذلك لانه أقرب الى الشهر الاستحاضة فمن اعتادت الخمسة الثانية من الشهر لو رأت في شهر الخمسة
الاولي دما وانقطع فقد تقدمت عاداتها وحيضا بحاله دون طهرها فانه نقص وصار عشرين بعد
أن كان خمسة وعشرين او الثالثة او الرابعة او الخامسة أو السادسة فحيضا بحاله أيضا ولكن زاد
طهرها أو الثانية مع الثالثة زاد حيضا وتأخرت عاداتها أو الاولى والثانية زاد حيضا وتقدمت عاداتها
أو الاولى والثانية والثالثة زاد حيضا اذ صار خمسة عشر وتقدمت عاداتها وتأخرت أو أربعة أيام
فأقل من خمستها المعتادة نقص حيضا ولم تنتقل عاداتها أو من الخمسة الاولى نقص حيضا وتقدمت
عاداتها أو من الخمسة الثالثة أو ما بعدها نقص حيضا وتأخرت عاداتها ثم في جميع هذه الصور المتفق

ان تكون هذه كذلك

(فأجاب) بأنها تنعقد مع الكراهة لرجوعها الى معنى خارج عنه وهو اشتغاله عن فعل الفريضة مع الجماعة بخلاف الصلاة في الاوقات المكروهة لرجوع النهي فيها الى الوقت الذي هو لازم لها (سئل) عن قول الروضة أما الساكنون بناحية تقصر لياهم ولا يغيب عنهم الشفق فيه تكون العشاء إذا مضى من الزمان قدر ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد اليهم هل يقتضى أنهم يصلون العشاء بعد فجرهم أم لا وقول من قال بل يقتضى أنهم يصلون بليل هل له وجه وهل في المسئلة نقل صريح (فأجاب) بأن قول الاصحاب المذكور محتمل لكل من الشقين لكنه محمول على الثاني لانه في بيان دخول وقت أدائها ولم يستثنوا ايضاً من اوقات صلواتهم الا وقت العشاء اذ لو حمل على الاول لزم منه اتحاد وقتي العشاء والصبح في حقهم ولزمهم ان يبينوا ايضاً ان وقت صبحهم لا يدخل الالبعض قدر ما يطلع فيه فجر اقرب البلاد اليهم وايضاً فقد اتفقوا على ان صلاة العشاء ليلية وحينئذ يلزم أن تكون نهائية في حقهم فان اتفق وجود الشق الاول عندهم

عليها اذا استحيضت فأطبق دماً بعد عادة من هذه العادات ردت اليها وان لم تتكرر ومن مثل قدر الطهر اذا تغيرت العادة فالورأت معتادة خمسة من أول الشهر الخمسة الثانية فقد صار دورها المتقدم على هذه الخمسة خمسة وثلاثين منها خمسة حيض وثلاثون طهر بأن تتكرر هذا بأن رأت بعد هذه الخمسة ثلاثين طهرًا ثم عاد الدم في الخمسة الثالثة من الشهر الآخر وهكذا ثم استحيضت وأطبق الدم المنبهم ردت الى هذا أبداً فخمسة حيض وثلاثون طهر اتفاقاً وان لم يتكرر بان استمر الدم من أول الخمسة الثانية فعلى الأصح حيضها في هذا الشهر خمسة من أول الدم المبتدئ وهي الخمسة الثانية ويكون دورها خمسة وثلاثين خمسة حيض وثلاثون طهر ولو اعتادت خمسة أول الشهر فرأته الخمسة الثانية وانقطع ثم عاد أول الشهر الثاني وانقطع صار دورها خمسة وعشرين فان تكرر فواضح أنها ترد اليه وكذا ان لم يتكرر فان عاد في الخمسة الاولى واستمر فهذه الخمسة حيض اتفاقاً والطهر عشرون بناء على الأصح ان العادة تثبت بمرة ولو حاضت خمستها المعودة أول الشهر ثم طهرت عشرين ثم عاد الدم في الخمسة الاخيرة من هذا الشهر فقد تقدم حيضها وصار دورها خمسة وعشرين فنرد اليه وان لم يتكرر بان استمر الدم من الخمسة الاخيرة فتحيض خمسة من أول الدم وتطهر عشرين وهكذا ولولم تطهر الا أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر كان يوم من أول الدم العائد استحاضة تكميلاً للطهر وخمسة بعده حيض وخمسة عشر طهر وصار دورها عشرين ولو كانت عاداتها الخمسة الثانية فرأت الدم من أول الشهر واتصل فالصحيح عند صاحب المذهب وشيخه القاضي أبي الطيب وصاحب البيان وغيرهم أن حيضها الخمسة المعتادة لأن العادة ثبتت فيها فلا تغير الا بحيض صحيح فعليه يبقى دورها كما كان وقال أبو العباس حيضها الخمسة الاولى من أول الشهر فينقص طهرها خمسة أيام ولو طهرت هذه دون الخمسة عشر ثم رأت الدم واتصل بقيت على عاداتها اتفاقاً ولو اعتادت الخمسة الاولى فرأتها ثم طهرت خمسة عشر ثم اطبق الدم واستمر فالمذهب عند صاحب المذهب وشيخه المذكور وغيرهما حيضها خمسة أول كل شهر وباقيه طهر ولا أثر للدم الموجود فيه وقيل الخمسة الاولى من الدم الثاني حيض فيصير دورها عشرين ولو رأت الخمسة المعتادة وطهرت خمسة عشر ثم رأت دماً متصلاً ردت لخمسيتها المعتادة من أول كل شهر اتفاقاً ولورأت معتادة خمسة أول الشهر خمسة حمرة أول الشهر ثم اطبق السواد الى آخره فعلى المذهب ان الاسود يرفع حكم الاخر حيضها خمسة من أول الاسود وقد انتقلت عاداتها فان لم يطبق السواد بل رأت بعد خمسة الحمرة خمسة ثم أطبقت الحمرة فحيضها الخمسة الثانية على خلاف فيه مذکور في المبتدأة هذا كله في العادة الواحدة فان كان لها عادات فقد تنظم وقد لا وسيأتى وانما أطلت في ذلك لان المصنف من عادته في هذا الكتاب انه يحمل القواعد فلا يتكلم عليها وانما يتكلم على مسائل متفرعة على تلك الاصول لا يمكن الاحاطة بها كما ينبغي الا بعد الاحاطة بأصولها وموادها فدعت الحاجة الى بيان ذلك بأصول مأخذه وان كان أكثره سيأتى في كلامه وكلامنا ((قوله ست من أوله)) أى الاسود لانها حيضها بحكم التمييز الواقع في الشهر الاول اذ من الخامس الى آخر العاشر هو حيضها في الشهر الاول لانه الاقوى ((قوله أشقر)) أى لانه بالنسبة الى الآخر كما طهر ((قوله فحيضها ثمانية السواد)) أى في الشهر الاول ((قوله ثم تأخذ من الآخر الثاني)) أى من أوله ((قوله حيضاً ثلاثاً الخ)) أى في ثلاث شهور متوالية ((قوله وكذا في الطهر الخ)) قدم في كلام المجمع بسط ذلك بأمثلة بأوضح مما ذكره المصنف وقوله وتطهر آخره أى الى آخره وقوله ثم طهرت ثلاثين الخ يرجع فيه الى مراد قائله لعدم التثام بما قبله وقوله ذات الخمس من أول كل شهر لاحاجة لقوله كل بل هو موهم اذا العادة فيها تثبت بمرة كما مر ويأتى وقوله أول الثاني أى اليوم الثاني وقوله وحيضتها دماً ضعيفاً صوابه

دما قويا وإلا فلا تميز وقوله وتكررت ليس بشرط كما عابت مامر عن المجموع وقوله ففيها وجهان
 الخ غير صحيح من حيث حكاية الخلاف ومن حيث قوله في الثاني انه ظاهر المذهب وعبارة المجموع
 كما مر حاصلها أما إذا حاضت خمستها المعهودة أول الشهر ثم طهرت عشرين ثم عاد الدم في الخمسة
 الاخيرة من هذا الشهر فقد تقدم حيضها وصار دورها خمسة وعشرين فان تكرر ذلك بان رأت
 الخمسة الاخيرة دما وانقطع ثم طهرت عشرين ثم رأت الدم خمسة ثم طهرت عشرين وهكذا مرات
 أو مرتين ثم استحيضت ردت الى ذلك وجعل دورها أبدا خمسة وعشرين وان لم يتكرر بأن استمر
 الدم من الخمسة الاخيرة قال الرافعي فحاصل ما يخرج من طرق الاصحاب في هذه المسئلة ونظائرهما
 أربعة أوجه أحدها تحيض خمسة من أول الدم وتطهر عشرين وهكذا أبدا والثاني تحيض خمسة
 وتطهر خمسة وعشرين والثالث تحيض عشرة من هذا الدم وتطهر خمسة وعشرين ثم تحافظ على
 دورها القديم والرابع أن الخمسة الاخيرة استحاضة وتحيض من أول الشهر خمسة وتطهر خمسة
 وعشرين على عادتها القديمة انتهت بلفظها وهي صريحة في رد ما حكاها المصنف وفي رد قوله عن
 هذا الوجه الرابع الضعيف انه ظاهر المذهب فان قلت ما الفرق بين هذه وقول المجموع بعدها
 بأسطر أما إذا كانت عادتها الخمسة الاولى فرأتها ثم طهرت خمسة عشر ثم أطلق الدم فالمذهب عند
 المصنف وشيخه وغيرهما انها على عادتها فيحيض خمسة من أول كل شهر وباقيه طهر ولا أثر للدم
 الموجود فيه والثاني أن الخمسة الاولى من الدم الثاني حيض فعلى هذا يصير دورها عشرين خمسة
 حيض والخمسة عشر طهر وبين في المذهب أن هذا الثاني لابن سريج قلت هذه الصورة هي صورة
 وجبى المصنف للذين سبقا عنه في تلك الصورة فهو اما واهم لانه انتقل نظره فأجرى في تلك
 الصورة حكم هذه وهذا أقرب بدليل تعليقه للوجهين اللذين ذكرهما أو قاييس قياسا غير صحيح
 فأجرى حكم هذه في تلك مع فرقهم بينهما حكما وخلافا ثم رأيت المصنف نفسه نقل هاتين المسئلتين على
 الصواب فيما يأتي وأشار إلى إشكال وسأذكر حله مع حل هذا الاشكال أيضا بحمد الله ومعونه
 وتوفيقه وهديته (قوله فلو رأت الدم مستمرا بعد عشرين نقاء) هذه هي الصورة التي حكى فيها
 الوجهين وقد ناقض نفسه فحكى فيها فيما مر الوجهين وقال ان ظاهر المذهب أن حيضها ليس من
 أول الدم بل من أول الشهر عموما بعادتها وجزم فيها هنا بأن الحيض خمسة من أول الدم العائد
 وهذا هو الحق كما قدمته عن المجموع وسيد كره المصنف أيضا (قوله اذا تكرر) لا يشترط ذلك الا
 في العادة المنتظمة كما علم مامر (قوله يعني بعد أن رأت دور الخمسة والعشرين دما مرة ونقاء مرة
 واحدة) هذا ليس مرادهم بل كلام المجموع مصرح بما يرد هذا التأويل وقد سقته بلفظه قريبا
 فراجع على أن هذا التأويل مناقض لقول المؤلف نفسه وان لم يتكرر بأن استمر الدم من الخمسة
 الاخيرة إذ قوله يعني الخ فيه اثبات تكرره مع أن المتقدم عدم تكرره فكيف يلتزمان وكأنه
 ذكر هذا ظنا منه انه يندفع به ما يأتي من الاشكال وليس كذلك اذا ما وقع له من التخالف الذي
 وقع فيه فيما مر وهنا حيث حكى في هذه الصورة أولا وجهين وان ظاهر المذهب منهما الغاء الدم
 في الخمسة الاخيرة ثم بعد أسطر جزم فيها بأن الخمسة الاخيرة حيض من غير هذا التأويل ثم بعد أسطر
 ذكر فيها ذلك مع هذا التأويل وذلك مما يتعجب منه (قوله وقد استشكل في المسئلة الاخيرة بانه
 خلاف القواعد المقررة الخ) ليس فيه خلاف لما تقر بأن العادة في الطهر تنبت مرة كالحيض وهي
 هنا كذلك لانها لما ظهرت بعد خمستها عشرين ثم رأت الدم رأت في زمن الامكان فجعل حيضا ويلزم
 من جعله حيضا أن ما قبله طهر صحيح فقد استقر لها طهر صحيح وقعت عقبه الاستحاضة فردت اليه في
 الطهر كما ردت الى مثل خمستها في الحيض وحيث لم يزل أن أول الدم العائد خمسة حيضا وعشرون

بأن طلع فجرهم يمضي قدر
 ما يغيب فيه الشفق في
 أقرب البلاد اليهم صلوا
 العشاء حيثئذ أداموا ولكن
 لا يدخل وقت صبحهم الا
 بمضي مامر وقد سئل
 الشيخ أبو حامد عن بلاد
 باقضى بلاد الترك عن
 المشرق لا تغيب الشمس
 عندهم إلا بمقدار ما بين
 المغرب والعشاء ثم تطلع
 فقال يعتبر حالهم بأقرب
 البلاد اليهم (سئل) عن قول
 الدميرى فأما موضع البقر
 ففي مسند الامام محمد
 الحاقها بمعطن الابل وهو
 ظاهر وقال ابن المنذر وهو
 كمرأح الغنم ونقله عن مالك
 وعطاء ويذكر له مارواه عبد
 الله زوهب في مسنده أن
 النبي ﷺ نهى أن يصلى
 في معاطن الابل وأمر أن
 يصلى في مرأح الغنم والبقر
 لكن في استاده رجل
 مجهول ما اعتمد فيها
 (فأجاب) بأن المعتمد عدم
 الكراهة فقد اتفقوا على
 أن علة كراهتها في الابل
 ما يخشى من تفارها
 وتشويشها على المصلى وإلى
 ذلك وقعت الإشارة بأنها
 خلقت من الجن ولو كانت
 العلة النجاسة لكانت هي
 ومرض الغنم سواء وفي
 شرح السنة للبعوى ولم ير
 مالك وأحمد واسحاق وأبو
 ثور بأسا في مرأح البقر

انها لا تذكره في مراح البقر
 (سئل) عن قوله أيضا قال
 ابن الرفعة ولا فرق في
 الكراهة بين أن يصلى على
 القبر أو بجانبه أو اليه قال
 ومنه يؤخذ كراهة الصلاة
 إلى جانب النجاسة وخلفها
 وهل فيما قاله نظرو وما المعتمد
 (فأجاب) بأن سبب كراهة
 الصلاة في المقبرة عند
 العراقيين ما تحت مصلاه
 من النجاسة وبذلك عليها
 الشافعي قال ابن الرفعة
 وقضية كلام القاضي أن
 الكراهة لحرمة الموق قال
 الاسنوي وقضية المعنيين
 فرض ذلك فيما إذا حاذى
 الميت حتى إذا وقف بين
 الموق فلا كراهة وقال ابن
 الرفعة بعد ذكر المعنيين
 ولا فرق بين أن يصلى على
 القبر أم بجانبه أو اليه ومنه
 يؤخذ كراهة الصلاة
 بجانب النجاسة وخلفها أن
 جعلنا المأخذ في الكراهة
 كون ما تحت مصلاه نجسا
 قال في المهمات وفيه نظر
 ويحتاج إلى نقل قال في الخادم
 نص عليه الشافعي في الام
 فقال والمقبرة الموضع الذى
 تقبر فيه العامة لا اختلاط
 لحوم الموقى بها ما صحراء لم
 يقبر فيها قط قبر قوم فيها ميتا
 ثم لم يحرك القبر لو صلى
 رجل الى جنبه أو فوقه كرهته
 ولا إعادة عليه وكذلك لو قبر
 فيه موتى أو قولا ابن الرفعة

طهرا عملا في الحيض بالعادة المستقرة من جهة القدر لا الزمن لتقدمه عليها وفي الطهر بالعادة الاخيرة
 الثابتة بمرة التي وليتها الاستحاضة كما هو القاعدة السابقة أن المستحاضة ترد إلى آخر العادات التي وليها
 شهر الاستحاضة هذا جواب هذا الاشكال ويؤيده قول المجموع في بعض الصور فان قيل هذا الدور
 حدث في زمن الاستحاضة فلا عبرة به قلنا لانسلم فقد أثبتنا عادة الاستحاضة مع دوام الاستحاضة
 ألا ترى أن المستحاضة المميّزة ثبتت لها بالتمييز عادة معمول بها وأما ما أشار اليه المصنف من
 المسائل المشككة على هذه المسئلة فسيأتى جوابه في عبارة شرح العباب (قوله تحكما بغير دليل)
 كان ينبغي له أن لا يصدر منه مثل هذه العبارة في حق النوى التابع للأصحاب فيما ذكره وان
 غاية الامر أن يقول هذا مشكل ونحوه على أنه سيأتى دليله (قوله وقياسه الخ) سيأتى في تلك
 العبارة ما يرد هذا القياس (قوله ولم يتنبه أحد الخ) قد تنبهت لذلك بمعونة الله والهامه في شرح العباب
 وأجبت بما تقر به العين حسب جهدى عما أبدته فيه من التناقض بين مسائل منها هذه الذى
 ذكرها المصنف ومسائل أخرى كلها في المجموع (قوله ورأوا الرد الخ) هذا رأى فيه نظر فان
 مخالفة صريح كلام الاصحاب لا تجوز وان خالف القواعد في ظن غيرهم لانهم مجتهدون وغيرهم
 ليس كذلك فلزم الرجوع اليهم والاستمسك بهديهم وآرائهم وان ظننا مخالفة للقواعد بحسب
 تصوره (قوله وظهر لى من كلام الشيخين الخ) سيظهر مما سأذكره عن شرح العباب ايضاح كلامهما
 على ما هو عليه وأنه لا سقط فيه بوجه على أن دعوى السقط منه وأنهما ومن بعدهما غفلوا عن
 ذلك فيها الجراءة عليهما وعلى جميع من بعدهما بالغلط وهذا لا ينبغي وانما الذى ينبغي لمن قام
 عنده اشكال شيء أن يقضى على نفسه بالقصور كما هو الواقع فان الفقه منه مشكل ومنه غير مشكل
 وغاية العلماء الآن وقيله أن يفهموا نحو كلام الشيخين ويقررونه على وجهه مع اعترافهم بأن فيه
 مشكلات تحتاج إلى تمحلات حتى يقرب فهمها ويتضح عليها ومن ثم اعرضوا عن مغطيتها
 والمعترضين عليهما ولم يلتفتوا اليهم وان جلت مراتبهم وكذلك الشيخان رحمهما الله تعالى مع الاصحاب
 فانهما ينقلان عنهم غرائب يقران أكثرها ولذلك قد يعرض في الروضة وأصلها للتغليط وأما
 المجموع فهو فيه كالمجتهد فلذا أكثر فيه من التغليط ولادلالة للمصنف فيما ذكره عن أي زرعة وما
 بعده اذ ليس فيه دعوى سقط على أن جمعا محققين قالوا ان هذا مبنى على الطريقتين كما بينت ذلك
 في شرح الارشاد والعباب وغيرهما وكذا ما فهمه الاسنوي وغيره ليس فيه الاحتمال عبارتهما على
 أنها مفرعة على ضعيف وهذا يقع كثيرا للمتكلمين عليها وعلى أصلها انهم يفرعون ما فيها على
 ضعيف لادلة قامت عندهم على ذلك وقوله ولعل ما ظنناه الخ لا يتم له الا لو رأى ما ظنه ساقطا من
 الروضة في بعض نسخ العزيز كما في الموضع الذى استشهد به وأمثاله فانهم لا يحكمون على الروضة بذلك
 الا ويستندون فيه إلى أن هذا الساقط منها موجود في نسخ العزيز المعتمدة فيئند يسوغ لهم أن يدعوا
 أنه تبعه على ما فيها من غير تأمل للسقط. على أن جماعة منهم قد ينتصرون لما فيها وان خالف ما في
 أكثر نسخ أصلها كما في مسألة ما لو غربت الشمس وهو في شغل الارتحال من منى كما بسطت
 الكلام على ذلك في حاشية مناسك النووى الكبرى وغيرها وقوله ولنبين ما بنيت عليه الوجوه الخ
 قد بينت ذلك وغيره في شرح العباب على وجه أظهر وأتم ما ذكره كما يعلم بتدبر عبارته وما
 اشتملت عليه ما لم أسبق اليه الا أنى والمؤلف جزاه الله خيرا وقع لنا موافقة في قليل منه. فعلى
 الناظر في ذلك أن يمعن التأمل فيه فان هذا المحل مزلة قدم في المجموع كما ذكرته في تلك العبارة
 ولفظها مع المتن قال في المجموع (ومن عاداتها الخمسة الثانية فرأته من أول الشهر وجاوز) نصفه
 (واستحيضت) بان استمر (فحيضها) على الصحيح عند المصنف وشيخه أبى الطيب وصاحب البيان

ولا فرق في الكراهة
الخ نقله في المطلب عن
الاصحاب وعلة مأخذه منه
محاذاته للنجاسة فمتى
انقضت فلا كراهة وحيث
فوالمعتمد (سئل) عن حمام
جديد لم تستعمل هل
تكره الصلاة فيها مع مسلحها
أم لا لانهم لا تكشف فيها
عورة أهل الحمام وهل
الحمام مأوى الشياطين وان
لم تكشف فيها عورة أم لا
(فأجاب) بأنه لا تكره
الصلاة فيه فان علة كراهتها
فيه كونه مأوى الشياطين لما
يكشف فيه من العورات
وقيل اشتغال القلب بمرور
الناس وقيل غلبة النجاسة
فيه وكل من هذه العلل
منتفية في الحمام المذكور
اذ لا يصير مأوى الشياطين
الا بكشف العورة فيه
(سئل) عن قولهم الاعتبار في
الامور التي ينقض بها
وقت المغرب بالوسط
المعتدل هل المراد به من فعل
نفسه أم لا (فأجاب) بأنه لا
يعتبر فعل نفسه خلا للفقهاء
لما يلزم عليه من اختلاف
الناس ولا نظيره من بقية
الاقوات (سئل) عن نام
قبل دخول وقت فريضة
كالصبح وغاب على ظنه
بمقتضى عادته أنه لا يستيقظ
الا بعد خروجه هل
يحرم نومه المذكور
أم لا (فأجاب) بأنه
لا يحرم نومه المذكور

وغيرهم الخمسة (الثانية) لان العادة ثبتت بها فلا تغير الا بحيض صحيح (و) على هذا يبقى (دورها
كما كان) عملا بعادتها التي وليها شهر الاستحاضة والثاني وهو قول أبي العباس حيضها خمسة
الشهر الاول لانه بدأها في وقت يصلح أن يكون حيضا فعليه نقص طهرها خمسة وصار دورها
خمس وعشرين (ولورأت) هذه (خمسها) المعتادة وهي الثانية (وطهرت دون أقله) أى الطهر
وهو خمسة عشر يوما كأن طهرت أربعة عشر (ثم اتصل) الدم (فهي على عادتها) بلا خلاف ووافق
عليه أبو العباس ثم قلت (ومن عادتها الخمسة الاولى) من الشهر (لو حاضتها ثم) بعد طهرها عشرين
حاضت الخمسة (الاخيرة) منه (فدورها خمسة وعشرون) لان حيضها تقدم عن وقته بخمسة (فتد
اليه اذا استحضت) سواء أ طهرت بعد الخمسة الاخيرة عشرين ايضا ثم استحضت أم لم تطهر بعدها
بل استمر الدم (فتحيض) على الاصح من أوجه أربعة (خمسة من أول الدم المستمر وخمسة من آخر
الشهر وهكذا) أبدا وقيل تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين وقيل تحيض عشرة من هذا الدم وتطهر
خمس وعشرين ثم تحافظ على دورها القديم وقيل الخمسة الاخيرة استحاضة وتحيض من اول الشهر خمسة
وتطهر خمسة وعشرين على عادتها القديمة (وان رأت) من كانت تحيض خمسة أول الشهر وتطهر باقية (خمسها
وطهرت أربعة عشر ثم استحضت) بأن عاد الدم بعد أربعة عشر واستمر فالتخلل بين خمسها والدم
ناقص عن أقل الطهر ففيها أربعة أوجه أحدها تكمل أقل الطهر لاستحالة الحكم بالحيض قبل أقله فلذا (كمل
طهرها يوم من أول دم الاستحاضة العائد وتحيض خمسة بعده) أى بعد ذلك اليوم لدخول وقت امكان الحيض
حيث (وخمسة عشر) من ذلك الدم بعد الخمسة المحكوم عليها بالحيض (طهرها) أى تجعل كذلك وحيث
(فدورها عشرون) وقيل أول يوم من العائد استحاضة ثم باقى هذا الشهر وهو عشرة مع خمسة بما يليه حيض
ثم تطهر خمسة وعشرين تمام الشهر وتحافظ على دورها القديم وقيل أول يوم من العائد استحاضة وبعده
خمس حيض وخمسة وعشرون طهر وهكذا أبدا وقيل جميع الدم العائد الى آخر الشهر استحاضة وتفتح
دورها القديم من أول الشهر الثاني (أو) رأت خمسها (وطهرت خمسة عشر أو عشرة ثم استحضت)
بأن عاد الدم واستمر (فعادتها بحالها) على المذهب في الاولى عند المصنف وشيخه وغيرهما وبالتفاق
في الثانية فحيث (خمسة من أول كل شهر حيض وبقية طهر) فعلى هذا يكون باقى الشهر طهر أو لا
أثر للدم الموجود فيه انتهى كلام المجموع وكثير منه في الروضة وأصلها سيما مسألة الاربعة عشر التي فيها الوجه
الاربعة فان قلت وقع في كلامه تناقض فان قوله السابق أنفا ولورأت خمسها وطهرت دون أقله ثم اتصل فهي
على عادتها ينافي قوله هنا وان رأت خمسها وطهرت أربعة عشر الخ اذ الصورة في الحالين واحدة ومع ذلك
اختلف الحكم بل وحكى فيه الاتفاق في الاولى والخلاف في الثانية وقوله هنا عشرة موافق لما ذكره أولا
ومخالف لما ذكره ثانيا في الحكم والخلاف ايضا قلت هو كذلك وزاد الاشكال جمع المصنف بين هذه المسائل
بل وزاد في الايهام بمخالفته أسلوب المجموع وادراجه مسألة الخمسة عشر والعشرة مع ما قبلها مع أنه كان
يتعين عليه تقديمها عقب المسئلة الاولى اذ الثلاثة من واد واحد كما صنفه في المجموع وقد كنت استفتيت
في نحو ذلك من بعض نواحي اليمن فكنت فيه مؤلفا شافيا وليس هو عندى والذي يتضح به هذا
الحل وان كان مزلة قدم في المجموع أن الصورة الاولى والاخيرة أعنى قوله ولورأت خمسها
وطهرت دون أقله الخ وقوله أو عشرة ثم استحضت الخ مفروضان كما دل عليه كلام الجواهر في الاولى
فما اذا تكررت عادتها بما وقع فيما قبل شهر الاستحاضة مرتين أو أكثر بأن كان حيضها الخمسة
الثانية وبقية الشهر مع الخمسة الاولى طهر وتكرر ذلك مرتين أو أكثر وحيث فلا وجه للخلاف

لعدم خطابه بفعلها أما
 قبل وقتها فظاهر وأما
 بعده حال نومه فلرفع القلم
 عنه حينئذ بخلاف نومه
 فيه فانه يحرم الا ان علم
 أو ظن يقطعه وفعلها فيه
 (سئل) عن شخص أدرك
 من وقت العصر ما يسع
 خمس ركعات وعليه
 الظهر يسن له تقديمها على
 العصر ولا يحرم عليه
 اخراج بعض العصر
 عن وقتها (فأجاب) بأنه
 يسن تقديم الظهر على
 العصر للخروج من خلاف
 وجوب الترتيب اذ هو
 خلاف في الصحة وهذا ما
 اقتضاه كلام المحرر
 المناجج والتحقيق والروض
 وبه جزم ابن الرفعة في
 الكفاية وان قال
 الاسنوي ان فيه نظرا لما
 فيه من اخراج بعض
 الصلاة عن الوقت وهو
 ممتنع اه وجوابه أن محل
 تحريم اخراج بعض
 الصلاة عن وقتها في غير
 هذه الصورة (سئل) عما
 لوصل في الدار المغصوبة
 وتوضأ أو تيمم بالماء
 والتراب المغصوبين هل
 يحصل له ثواب أم لا
 (فأجاب) بأن الصلاة
 في المغصوبة مظنة أن يثاب
 فاعلمها وأن لا يثاب اذ
 يحتمل أن يعاقب على
 الغصب بحرمان ثواب
 العبادة أو بعضه وإن
 يعاقب بغير الحرمان فمن
 أطلق أنه لا يثاب قصد
 بالاطلاق الورع عن إيقاع

لأن العادة المتكررة يرجع اليها بالاتفاق ولا نظر لما وقع في شهر الاستحاضة لانه عارضه ماهو أقوى
 منه وهو ما وقع متكرراً فيما قبل شهر هامع ضعف الطهر الذي في شهرها بمجيء الدم قبل امكانه وأما
 الصورة الثانية أعنى قوله وإن رأت خمسها وطهرت أربعة عشر الخ ففروضة فيما إذا لم تتكرر عاداتها
 كأن رأت في شهر خمسة أو وله وطهرت باقية ثم في الذي يليه رأت الخمسة الاولى وطهرت أربعة عشر ثم
 عاد الدم واستمر وكان حاضت الخمسة الاولى وطهرت عشرين ثم حاضت الخمسة الاخيرة ثم
 طهرت الاربعة عشر ثم استحضت فهذه هي محل الخلاف لأن من أثبت العادة بمرة يكمل الطهر
 يوم من هذا الدم ثم يجعل خمسة حيضاً ثم خمسة عشر طهراً ويوجه بأن فيه عملاً بعادتها الثانية في شهر
 الاستحاضة واعراضاً عن عاداتها في الذي قبله وتكميل الطهر يوم لغزيرة الامكان لا ينافي جعل
 الخمسة عشر طهراً لها وأنها هي عاداتها التي ترجع اليها دون عاداتها السابقة لما مر أن العادة التي تليها
 الاستحاضة مقدمة على ما قبلها وأما من لم يثبت العادة بمرة فيقول انها ترجع لدورها القديم ومن ثم اتفقت
 الواجهة الثلاثة السابقة على ذلك وإنما اختلفوا في كيفية الرجوع اليه كما يعلم بتأملها ويوجه هذا أيضاً
 بأن من لم يثبتها بمرة لا يعول على ما في هذا الشهر بل اما ينظر لعاداتها القديمة فيجريها عليها فيما
 بعد هذا الشهر وهو الوجه الثاني والرابع أو فيه أيضاً وهو الثالث وإنما اختلف الثاني والرابع فيه
 لأن الثاني نظر لامكان جعل العائد حيضاً فجعل منه بعد اليوم المكمل للطهر خمسة عشر حيضاً وخمسة
 طهراً تمام الشهر ثم تحافظ على دورها القديم والرابع أعرض عما فيه فجعله استحاضة مخافضة على
 حكاية دورها القديم باستفتاحه من أول الشهر فان قلت الفرض أن ما قبله لم يتكرر فكيف ترجع اليه
 هذه الواجهة قلت قد يقال إنما رجعت اليه لأن ما فيه قوى بموافقه للامكان بخلاف الثاني فان مخالفة
 ما فيه للامكان اضعفته فلم يعمل بما فيه بل بما قبله لقوته كما تقرر فان قلت فلم قطعوا ببقائها على عاداتها
 فيما إذا رأت أربعة عشر أو عشرة مثلاً كما مر واختلفوا فيما لو رأت خمسة عشر قلت يتعين فرض صورة
 الخمسة عشر هذه فيما إذا تكررت عاداتها قبل ذلك بخلاف ما في شهر الاستحاضة كما فرضنا الآخرين
 كذلك وحينئذ فيوجه جريان الخلاف في هذه بأن طهر شهر الاستحاضة قوى فيها بكون الدم لم يأت
 الا بعد امكانه فساغ للوجه الضعيف أن يجعل الخمسة الاولى من هذا الدم حيضاً فيصير دورها
 عشرين لتنتقل عاداتها تنقلاً صحيحاً ومع التنقل الصحيح لا نظر لتكرار العادة السابقة وعدم تكررها
 وأما الوجه الصحيح فينظر الى أن هذا التنقل ضعف باستمرار الدم الجائي قبل وقته المعتاد فرجع
 بها الى عاداتها المستقرة قبل ذلك لانه أقوى وأما صورتان الآخرين أعنى صورة الاربعة عشر
 والعشرة المقطوع فيها ببقائها على عاداتها المستقرة قبل ذلك فانما لم يجر فيها الخلاف لضعف طهر
 شهر الاستحاضة بكون الدم جاء قبل امكانه وحينئذ فلم يعارض العادة المتكررة قبل شهر الاستحاضة
 الاضعيف فلم ينظر اليه أحد وقالوا كلهم بالرجوع لتلك العادة القوية المتكررة فان قلت فأى فرق بين
 رؤيتها من الخمسة الاخيرة واستمر حيث جعلت حيضاً وان لم تتكرر على الاصح من الواجهة الاربعة السابقة
 ورؤيتها من بعد الخمسة عشر واستمر حيث ألقى على الاصح من الوجهين السابقين مع أن الفاصل
 في كل من صورتين طهر صحيح اذ هو عشرون في الاولى وخمسة عشر في الثانية قلت يفرق بينهما
 بأن التنقل القريب يغتفر فيه لوقوعه كثيراً مالا يغتفر في التنقل البعيد لندرتة ومن القواعد أن
 نادر الوقوع يلحق بكثيره أو غالبه بخلاف كثيره لا يلحق بشيء بل يكون له حكم مستقل اذا تقرر
 ذلك فعود الدم بعد الخمسة عشر بعيد من أول العادة الذي هو أول الشهر وبينهما فاصل وهو الخمسة
 الاخيرة فلم يجعل حيضاً مستقلاً بل الغوه وأعرضوا عنه لضعفه بندرتة فلم يقو على تقدمه على
 العادة الغالبة وأما عوده من أول الخمسة الاخيرة فهو قريب من أول العادة ومتصل به فجعل

الصلاة في المنصوب مريداً
أنه قد لا يثاب ومن قال
يثاب أراد أنه لا مقتضى
لحرمان الثواب كله بكونه
عقوبة الغصب فقد ظهر
أنه لا خلاف في المعنى
(سئل) هل الأفضل صلاة
الصباح أو العصر (فأجاب)
بأن الأفضل صلاة العصر
لأنها الوسطى (سئل) عما
إذا سلم الكافر أو طهرت
حائض أو نفساء أو بلغ
الصبي أو أفاق المجنون
أو مغشى عليه وقد بقي من
الوقت ما يسع بعض تكبيرة
هل تلزمه تلك الصلاة فيه
تردد للجوابي لأنه أدرك
جزأ من الوقت إلا أنه
لا يسمع ركنائهما قال الشيخ
زكريا في كتابه المتقدم
ذكره وكلام غيره يقتضى
عدم لزومها (فأجاب) بأنه
لا تلزمه تلك الصلاة (سئل)
عن قولهم انه يصلى تحية
المسجد في الاوقات
المكروهة اذا دخل وأراد
الجلوس لهما فلو تذكر
عند دخوله صلاة صبح
مثلاً فهل يصليها كما
أفتى به شيخ الاسلام
زكريا فإنه أفتى به في شرح
تنقيح اللباب في مكروهات
الصلاة قال وله فعل الرتبة
وتحصل بها التحية ومثلها
فيما يظهر صلاة صبح
تذكرها عند دخوله وقد
أفتيت به اه فقله صلاة
صبح احترازاً عن
غيرها أم غيرها من

حيضاً مستقلاً لأن هذا التقدم والنقل في عادات الحيض كثير فقوى على تقدمه على العادة وصار لاتصاله
بها كانه هي فلذا حكموا على الخمسة الاخيرة بأنها حيض وان لم يتكرر بخلاف المرتي بعد الخمسة
عشر فانه دم فساد على مامر ويؤيد ذلك ما يأتي قريباً في التقطع أنه لو تعارض دمان قدم أقربهما
الى أول العادة وليس ملاحظه الا ما ذكرته من أن كل ما قرب اليها كان الى كونه حيضاً أقرب من الأبعد
عنها لكثرة تنقلها في القرب وندرته في البعد فان قلت هذا الفرق ظاهر لكن هل يكون الخلاف
في الاول أربعة أوجه وفي الثانية وجهين مدرك يناط به قلت نعم لذلك مدرك وان لم يصرحوا به
فأما مدرك الاصح فيها فقد تقرر وأما مدرك الواجهة الثلاثة في الاولى فهو أن ثانياها نظر لامكان
الحيض كما نظر اليه الاصح وأبقى طهرها على حاله لانه لم يعارضه شيء وثالثها عمل بقضية الامكان
والعادة فجعل العشرة حيضاً وأبقى الطهر على حاله لما ذكر والرابع قدم العادة على الدم العائد
قبلها لأنها أقوى منه ونظر في الطهر الى ما نظر اليه الثاني والثالث وأما مدرك الوجه الثاني في
الثانية فهو أنه نظر لمجرد امكان الحيض ولعدم اتصال العادة به انتفى الثالث القائل بأن الحيض
عشرة وإنما لم يجر نظر الثاني هنا من بقاء الطهر بحاله لامكانه ثم لانه اذا حيضها الخمسة الاخيرة
بقي من الشهر التالي لها خمسة وعشرون طهراً فلم يقل بالتنقل فيه لامكان بقائه على أصله اذا لمعارض
له بخلاف الحيض وأما هنا فلا يمكن بقاءه على أصله لان من يحيضها من ابتداء الدم يرى أنها يوم
السادس والعشرين طاهرة فانتسخ الطهر الاول بكون بعضه صار لهذا الحيض الطارئ واذا زال
منه لهذا الطارئ خمسة لم يبق منه الا عشرون فن ثم لم يجر قول بان حيضها خمسة من الدم العائد
وطهرها خمسة وعشرون كما جرى نظير ذلك في الاولى لما علبت من بقاء الطهر ثم على أصله من غير
معارض فنظر الثاني اليه بخلاف الاول فانه نظر الى أن تقدم الحيض يستلزم نقص الطهر وأما
هنا فلم يبق على أصله لوجود المعارض له فلم يجر على القول بان الخمسة من الدم العائد حيض
خلاف في الطهر لذلك المعارض الذي قدمته فعلم أن الرابع والثاني في تلك لا يمكن جريانها هنا
وان لاجرائهم ثم أربعة أوجه وهنا وجهين فقط مدركاً ظاهراً اثر عليه كما قبله الفكر الفاتر القاصر
لكن بعون الكريم الوهاب القادر وكيف لا ومتقدمهم ومتأخرهم لم يتعرضوا بل ولا أشاروا
لشيء مما ذكرته في المقام المشتغل على غاية من فرط الخفاء والتناقض الظاهر يبايى الرأي الى أن
صار مضلة للافهام ومزلة للاقدام فاعتن بتحريره لتسلم من وصمة الحيرة والتوقف عند تقريره
فان قلت هل يمكن أن يقال الراجح في المسئلة الثانية أن العائد حيض لوقوعه في زمن الامكان
أيضاً ولا نظر الى ذلك الفرق لانه لا يخلو من تعسف وتمحل قلت نعم يمكن ذلك بل يتجه لان
مامر في الاولى اتفق عليه الشيخان صريحاً وأما ما ذكر في الثانية فانما ذكره في المجموع عن جمع
ولم يصرح باعتياده بل أشار الى نوع تبره منه بقوله على المذهب عند المصنف وشيخه وغيرهما ولم
يزد على ذلك ثم حكى مقابله أن العائد حيض وهو قياس ما قال فيه كالرافعي قبيلها أنه الاصح ويكون
النزوى انما ترك الاعتراض على ما حكاها في تلك للعلم بضعفه بما ذكره كالرافعي في هذه قبيل تلك
انتهت عبارة شرح العباب بلفظها الا بعض تغيير يبسط في آخرها (قوله فلو رأت الخمس
المعتادة ثم نساء خمسة عشر الخ) ليست هذه الصورة هي صورة الفوراني ومن معه المذكورة في
الروضة والمجموع وانما صورتهم المذكورة فيهما ما دل عليها قول المجموع الموافق لعبارة الروضة
ولو رأت أى من عاداتها خمسة من أول الشهر عشرين حمرة ثم خمسة سواداً ثم أطبقت الحمرة فقال
الفوراني والبعوى وصاحب العدة الخمسة الاولى من أول الاحمر على عاداتها وأيام السواد حيض
آخر ما بينها طهر قالوا وهذا متفق عليه وأجرى الرافعي نقلاً عن غيره فيها خلافاً اه المقصود

الفرائض كذلك مثلها
(فاجاب) بانه يصلي
الداخل صلاة الصبح كما أفى
به شيخنا ومثلها غيرها من
الفرائض (سئل) عن
الحائض اذا طهرت هل
يجوز لها قضاء صلاة زمن
حيضها وعن المجنون اذا
أفاق هل يستحب له قضاء
صلاة زمن جنونه وعن
الكافر اذا أسلم هل
يقضى صلاة كغيره أم لا
(فاجاب) بان الحائض
يجوز لها قضاء زمن حيضها
ولكن يكره ويستحب
للمجنون اذا أفاق قضاء
صلاة زمن جنونه والفرق
بينهما ان ترك الحائض
للصلاة عزيمة لانه واجب
عليها وترك المجنون لها
رخصة لعدم تكليفه وأما
الكافر اذا أسلم سقطت
عنه الصلاة كغيرها من
العبادات ترغيا له في
الاسلام اذ لو طلب منه
قضاء عبادات زمن كفره
وجوبا أو ندبا لكان
سببا لتفريده عن الاسلام
لكثرة المشقة فيه خصوصا
اذا مضى غالب عمره في
الكفر فلو قضاها لم
تتعد (سئل) عن قوله
في الروضة في كتاب
الصلاة بعد ان ذكر ترك
الافعال قال وتمنع الكافرة
الحائض حيث تمنع المسئلة
يعني من المسجد ثم صرح
بخلافه في كتاب اللعان وتبعه
النووي في الروضة على
الموضعين قال الاسنوي

منها وبين هذه وصورة المصنف فرق ظاهر في الحكم من حيث مدرك الخلاف ووجه جريانه فكان
ينبغي له أن لا ياتي الا بصورة الاصحاب فان قلت ما الفرق بين هذه وما مر فيما لو رأيت خمستها
المعهودة ثم طهرت خمسة عشر ثم أطبق الدم واستمر من أن العائد دم فساد على الصحيح من وجهين
قلت الفرق بينهما أن هنا تمييزا وهو أقوى من العادة مطلقا فلم يمكن الغاؤه بخلافه فيما مر فانه
لم يعارض العادة ثم شيء مع ما قررناه فيها فالغى الدم العائد (قوله وان كان معتادا) لم يصرح شرح
المهذب هكذا وإنما دل عليه كلامه (قوله فحيضها هنا خمسة من أول الاسود) أي وقد انتقلت عاداتها
(قوله في الأولى عشرين) وهو الصواب وألحق المصنف بقطعه قبل عشرين مع الجنس وليس في محله
(قوله خمسة وثلاثين) أي لان حيضها تأخر خمسة فتنضم الى دورها وهو ثلاثون فصار مجموع خمسة
وثلاثين قبل الاستحاضة فتجرى عليه فيهما (قوله حكمهما) صوابه حكمه أي النقاء لانه الذي يريد
بيان حكمه (قوله أو الذي) أي أو كالنقاء الذي بين دمى من جاوزها (قوله على الاظهر) محل
الخلاف في نقاء لا يبقى معه دم في الفرج بحيث لو أدخلت القطعة خرجت بيضاء نقية أما اذا خرجت
وبها أثر دم ولو كدرة فهو حيض قطعا طال زمنه أو قصر (قوله فيما حكم بهما حيضا) صوابه اذا
حكم بكونهما حيضا وأفهم قوله بين أن غير المتخلل دم فساد كأن ينقطع يوما ويوما الى تمام الثالث
عشر ويعود في السادس عشر فالرابع عشر وتاليه طهر قطعا لان النقاء فيهما لم يتعقبه دم في الخمسة
عشر (قوله ثم تقطع أحمر فقط) احتراز به عما لو استمر التقطع يوما وليلة دما أسود ومثلها أحمر الى
آخر الشهر لانها فاقدة شرط تمييز وهو ان لا يجاوز الدم القوى خمسة عشر فلا تكون مميزة في الحكم
وان كانت صورتها صورة مميزة (قوله بصفة) أي واحدة أو صفتين وفقدت شرط تمييز (قوله المرد
السابق) أي من يوم وليلة المبتدأة غير مميزة وعادة لمعتادة وتمييز لهما (قوله أو اثنا عشر ان لم يبلغها
الاول) يرجع فيه اراد قائله اذا ما دل عليه ظاهره غير صحيح فقد صرحوا بأنه لا يشترط بلوغ كل مرة
من مرات الدم أقله فحيثما يحسب اليوم والليلة من أول الدم سواء أبلغ أقله أم لا (قوله فلو تقطع
الدم بأقل من يوم وليلة كله الخ) ليس هذا خاصا بهذا القسم بل لابد في سائر أقسام التقطع أن
لا ينقص مجموع الدماء في الخمسة عشر عن يوم وليلة كما علم مما مر والا فالشكل دم فساد (قوله
ومثلها) أي في الحيض لا الطهر فان معتادة اليوم والليلة حيضا قد يكون طهرها تسعا وعشرين أو أقل أو
أكثر واعلم ان من عاداتها يوم وليلة لو رأيت في شهر يوما دما وليلة نقاء وهكذا حتى جاوز الخمسة عشر
لم يكن لها حيض والالزم كون حيضها أقل من أقل الحيض أو أكثر من مردها أو كون النقاء
الذي لم يحتوش بدمي الحيض حيضا وكل ذلك ممتنع (قوله في غير ذلك) الاولى أزيد من ذلك أي
اليوم والليلة (قوله وان لم يقع في شيء منها الخ) الاوضح قول غيره ويثبت انتقال العادة بمرة وأما
طهرها الى الحيضة الاخرى فان انطبق الدم في المستقبل على اول الدور فظاهر ان ابتداء الحيض
منه وان اختلف جعل اول دورها اقرب نوب الدم الى الدور تقدمت أو تأخرت فان استويا تقدمت
أو تأخرت فأول الدور النوبة المتأخرة (قراءتها ثم رأيت ستا آخره) المراد فرائضها ثم ستا نقاء وستا
دما آخره ونقاء اول الشهر الثاني (قوله فلو كان حيضا) أي من عاداتها الست الاول من الشهر
(قوله ثم يوما دما ثم يوما دما) صوابه ثم يوما دما ثم يوما نقاء وكلامه بعده ضريح في ذلك (تنبيه)
اعلم ان ما ذكره المصنف في ذات التقطع بالغ في اختصاره بذكر صور منه مبينة على أصول مبسطة
في المجموع وغيره فلا يطمع في ايضاحه الا بمراجعة أصوله ليتبين بها ما فيه وار لا خشية الاطالة
لبسط ذلك على أنى بسطته في شرح العباب (قوله فهي المتحيرة) قد أحجف المصنف في التحجيرات
مسائلها ايضا مع قول المجموع ان مسائلها هي عويص باب الحيض بل هي معظاه وهي كثيرة

وبه جزم في وائل الحيض من شرح المذهب وبالغ فادعى انه لا خلاف فيه اه ذكر ذلك الاسنوى في المهمات في كتاب الصلاة من الموضع المنبه عليه أعلاه ما المعتمد (أجاب) بأنه لا مخالفة بين ما ذكر في الموضعين لان محل المنع عند عدم حاجتها الشرعية اليه وعدم المنع عند حاجتها الشرعية كلعانها فيه (سئل) عن ازدحم هو وغيره على بئر ماء فغلب على ظنه ان نوبته قبل خروج وقته بزمان يسع مع الوضوء ركعة فهل يجب عليه الصبر او لا لالاخراج بعض الصلاة عن وقتها (فأجاب) بأنه يجب عليه الصبر المذكور لتمكنه من ايقاعها مؤداة بالوضوء (سئل) عن غربت عليه الشمس في بلد وصلى بها المغرب ثم سافر الى بلد اخرى فوجد الشمس لم تغرب هل يجب عليه ان يصلي المغرب ثانيا اولاً (فأجاب) بأنه يجب عليه إعادة المغرب ثانياً (سئل) عن قول الامام النووي رحمه الله انه يجوز لمن جهل وقت الصلاة ان يعتمد المؤذن في اليوم الغيم اذا كان ثقة عارفاً هل معناه انه مخبر بين ان يعتمدوه بين الاجتهاد او معناه انه يجب عليه ان

الصور والفروع والقواعد والتمهيدات والمسائل المشكلات وقد غلط الاصحاب بعضهم بعضاً في كثير منها واهتموا بها حتى صنف الدارمي فيها مجلدة ضخمة ليس فيها غير مسألة المتحيرة وتصويرها وتحقيق أصولها واستدراكات كثيرة استدركها هو على الاصحاب وقد كنت اختصرت مقاصد تلك المجلدة في نحو خمس كرايس وينبغي للناظر فيها أن يعتني بحفظ ضوابطها وأصولها فيسهل عليه بعده جميع ما يراه من صورها اه ملخصاً وبه يعلم أنه كان الاول للمصنف بعد ان افرد هذا الباب بالكتابة أن يعتني بها ويسيطر فيها ولو أدنى بسط لما علمت أنها معظمه وأشكله ومن ثم سميت أيضاً بحيرة بكسر الياء لانها حيرت الفقيه في أمرها (قوله قولان) هذه أصح الطرق وأشهرها وقطع بكل منهما جمع فالطرق ثلاثة (قوله أحدهما الخ) زعم صاحب البيان أن أكثر الاصحاب عليه وليس كما قال كما في المجموع وفيه بعد ذلك هو ضعيف باتفاق الاصحاب فلا تفرغ عليه ولا عمل (قوله فمن أول الشهر الهلال) أي لان المواقيت الشرعية هي الالهة وعلل بغير ذلك مما هو مزيف مردود على ان الامام بعد أن علله بذلك قال وهذا القول مزيف لأصل له قال الرافعي متى أطلقنا الشهر في المستحاضات أردنا به ثلاثين يوماً سواء كان ابتداءه من أول الهلال أم لا ولا يعني به الشهر الهلال الا في هذا الموضع على هذا القول (قوله الوطء ونحوه) أي وان وصلت لسن اليأس خلافاً لابي شيك لان لا ينفى احتمال الحيض الذي الاصل بقاؤه (قوله والقراءة في غير الصلاة) أي وان خافت النسيان لانه يتدفع باجرائها على قلبها وبالنظر في المصحف من غير نطق وبه اندفع قول جمع متقدمين لها القراءة خوف النسيان (قوله لجماعة الصلاة) أي ولفعلها فيه ولو منفردة أخذاً من كلام الشاشي كما بينته في شرح العباب (قوله في الاصح) ممنوع بل الاصح خلافه كما بينته ثم (قوله أي قضاء صلاة مبهمة لكل ستة عشر يوماً) هذا عجيب مع قولهم ان كانت تصلي أول الوقت دائماً لم يلزمها لكل خمسة عشر الا صلاة يوم وليلة فان لم تصل أوله كذلك لزمها لكل خمسة عشر صلاة يومين وليلتين ووجهوا ذلك بما هو مشهور (قوله أول دمها) أي أول حيضها (قوله ومن عرفت قدرها وجهت وقتها بالسكينة) ينافية قوله عقبه مكثت من أول الدم قدر العادة لانها اذا عرفت اول الدم أي الحيض لم تجهل الوقت بالسكينة بل تكون حافظة للقدر والوقت فلا تكون من اقسام المتحيرة والموافق لقوله وجهت وقتها بالسكينة أنه أراد بأول الدم معرفتها بأول طروء من غير ان تعرف أنه حيض أولاً لكن يلزم عليه فساد الحكم الذي رتبته على ذلك كما يأتي من قوله لم تجهل الوقت بالسكينة والذي في المجموع وغيره هنا اذا ذكرت القدر دون الوقت فما يثبت من حيض فله حكمه أو طهر فله حكم الاستحاضة وما شكت فيه تكون فيه كالمتحيرة فتجعل في العبادات كطاهر وفي نحو الاستمتاع كحائض وانما تخرج عن التحير المطلق بحفظ قدر الدور وأوله فان قالت كان حيضى أكثره وأضلته في دورى ولم تعرف غير هذا أو كان حيضى أكثره واول دورى يوماً كذا ولم تعرف قدر دورها فهي فيها متحيرة ونأزع القونوى في الثانية بامتناع احتمال الانقطاع فيها قبل مضى قدر الحيض من ابتداء ما عينته او قالت كان حيضى خمسة من كل ثلاثين ولم تعرف ابتداء ولا انتهاء ولا في أي وقت من الشهر فمتحيرة كذلك الا في الصيام على تفصيل فيه فان ذكرت قدر الدور وأوله فقد يحصل يقين حيض ويقين طهر وشك يحتمل الانقطاع وشك لا يحتمله وقد لا يحصل لها يقينها وقد يحصل يقين طهر لا حيض ويستحيل عكسه وبسط ذلك في المطولات اذا تقرر ذلك فقول المؤلف فان لم تدرك فيه نظرو صريح كلامهم انها في كل ذلك كالمتحيرة لما تقرر أنها لا تخرج عن التحير المطلق الا اذا عرفت قدر الدور وأوله واما معرفة مطلق اول الدم من غير معرفة انه حيض وقدر العادة فلا يفيد شيئاً فان قلت هل يمكن ان يفيد على ما مر عن

القنوى قلت لا لان كلام القنوى فيما إذا عرفت أول دورها وقدر حيزها وجهلت قدر الدور وما ذكره المؤلف ليس فيه بقسميه إلا معرفة قدر العادة وهذا لا يفيدها خروجاً عن التحريم المطلق في زمن من الأزمنة لان كل زمن يمر عليها محتمل للحيز والطهر والانتقطاع ولا نظر لحفظها قدر العادة فان الفرض أنها تجمل وقتها فتأمل ذلك لتعلم به مافي كلام المصنف (قوله وتزيد بتحريم الصلاة) هذا سهو لان تحريمها داخل فيما يحرم على الحدث والجنب (قوله وقراءة القرآن) هو سهو أيضاً لانه داخل فيما يحرم على الجنب (قوله وعبور المسجد الخ) لا يختص بها بل كل ذى نجاسة يخشى منها تلويثه كذلك (قوله نظر عورتها) أى إلا بشهوة كما اقتضاه تغييره كالتنوي في الروضة وغيرها بالاستمتاع بخلاف التعبير بالمباشرة الواقع في عبارة جماعة كالتحقيق وغيره فانه يخرج النظر مطلقاً فيحل ويدخل اللبس مطلقاً فيحرم وعلى العبارة الأولى لا يحرم اللبس كالنظر إلا بشهوة وهو الاوجه لان العلة من ذلك ربما يؤدي إلى الوطء المحرم اجماعاً وانما يحصل ذلك عند الشهوة وفي ذلك مزيد بسطته في شرح الارشاد وغيره (قوله وفيه نظر الخ) عبارتي في شرح الارشاد وبحث الاسنوى أن تمتعها بما بين سرته وركبته كعكسه واعترضه كثيرون بانه ليس فيه دم حتى يلحق بها ففسا لذكره غايته أنه استمتاع بكفها وهو جائز وغير ذلك مما هو مفرع عليه وفي الكل نظر إذ الدم ليس له مدخل في علية حرمة تمتعها بما بين سرتها وركبتها وإنما علته ما مر نعم نظر فيه بأنه خلاف قضية كلامهم لانهم أباحوا له التمتع بذكره في كفها مثلاً ويلزم مثل ذلك بتمتعها بما بين سرته وركبته وحينئذ فالفرق أن تمتعها هو بما بين سرتها وركبتها أقوى في الدعاية إلى الوطء من عكسه فاندفع بذلك مافي الاسعاد تبعاً لغيره من الميل الى ما قاله الاسنوى وأيضاً فانه يلزمهم الحكم بحل تمتعها بذكره في كفها وحرمة تمتعها بكفها في ذكره مع أنها سببان في الدعاية للوطء فالفرق بينهما مع ذلك تحكم اه وفي شرح العباب زيادة في هذه والتي قبلها فلا بأس بسوق عبارته لما اشتملت عليه من الفوائد وهى (و) يحرم (الاستمتاع بما بين السرة والركبة) ان وقع (بلا حائل) بينه وبين البشرة لقوله تعالى فاعتزلوا النساء فى الحيض أى الحيض وبدل له اتفاقهم انه المراد أول الآية أوزمنه أو محله وهو الفرج والخبر أبى داود باسناد جيد أنه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امرأته وهى حائض فقال ما فوق الازار وخص بمفهومه عموم خبر مسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح ويحتمل جعل هذا مخصصاً لمفهوم ذلك فلا يحرم الا الوطء واختاره الماوردى والرويانى والنووى فى عدة من كتبه ونقل عن القديم لكن استحسن فى المجموع وجها ثالثاً وهو أنه ان وثق بترك الوطء لورع أو قلة شهوة جاز والا فلا ووجه الاول بأن فيه رعاية الاحوط لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من حام حول الخبي يوشك أن يقع فيه وأيضاً فدعوى تخصيص الثانى لمفهوم الاول ممنوعة لان منطوق الاول حل ما فوق الازار ومفهومه حرمة ماتحته الشامل للنكاح ومنطوق الثانى حل ما عدا النكاح ومفهومه حرمة النكاح فلا يستقيم تخصيص مفهوم الاول بمفهوم الثانى لانه من بعض أفرادها وذكر بعض أفراد العام لا يخصص بخلاف منطوق الثانى بمفهوم الاول اذ هو ليس من أفرادها اذ حكمه الحرمة وحكم الثانى الحل فحينئذ منطوق يخصص بأمرين أحدهما متصل وهو الاستثناء والثانى منفصل وهو مفهوم الاول فظهر بذلك رجحان دليل المذهب وتعبيره بالاستمتاع الشامل للبس والنظر بشهوة لا بغيرها فهما هو مافي الشرحين والروضة والكفاية وغيرها لكنه عبر فى التحقيق والمجموع بالمباشرة ومقتضاها تحريم اللبس بلا شهوة دون النظر بشهوة فبينهما عموم وخصوص وجهى قال شيخنا رحمه الله والمتجه أن التحريم منوط بالمباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة وليس هو أعظم من تقييلها فى وجعها بشهوة اه وفيه نظر

يقلده (فأجاب) بأنه مخير بين أن يقلده وبين أن يجتهد وقد قال فى الروضة وحكى فى التهذيب وجهين فى تقليد المؤذن من غير فرق بين البصير والاعمى وقال الاصح الجواز وذهب اليه ابن سريج ثم قال قلت الاصح ما صححه صاحب التهذيب اه وقال فى الروضة وله تقليده فى الغيم اه وأما قبول قول خبر المخبر عن اجتهد فصورته فى العاجز عن الاجتهاد والا فلا يقلده اذ المجتهد لا يقلد مجتهدا (سئل) عن قول الشيخين يجب على الآباء والامهات تعليم أولادهم الطهارة هل الوجوب على الأمر من باب الولاية أو القرابة أو الأمر بالمعروف فان قيل بالاول فليست ولاية الا اذا كانت وصية أو قيمة أو الثانى فإوجه خصوصيتها دون سائر الاقارب أو الثالث فلا خصوصية لها أيضاً بل هى كغيرها (فأجاب) بأن وجه الوجوب على الام كون الولد تحت يدها ولهذا كان فى معنى الابوين فى الوجوب المذكور الوصى والقيم والممتلك ومالك الرقيق والمودع والمستعير وقد علم ما ذكرته جواب بقية السؤال (سئل) عن اسقاط الصلاة عن الكافر الاصل هل هو عزيمة أم رخصة وهل يصح قضاءه ما مضى

عليه في الكفر من الصلاة بعد اسلامه (فأجاب) بأن اسقاط الصلاة عن الكافر الاصلى باسلامه رخصة لا عزيمة لانه مكلف بها حال كفهه بأن يأتي بالشروط أولا وهو الايمان ثم يأتي بالمشروط وقد نصب الشارع اتيانه بالايمان سببا لسقوط مؤاخذته بالطاعات المشروطة بالايمان وذلك للترغيب فيه إذ لو كلف باتيانه بها حينئذ لآدى إلى تنفيره عن الاسلام ولا يصح قضاؤه صلاة زمن كفهه بعد اسلامه لانه يحرم عليه لما ذكرته فان قيل الاسقاط المذكور على هذا عزيمة لا رخصة لان الحكم تغير إلى صعوبة على المكلف وهو التحريم فالجواب أنه سهل عليه لموافقته لغرض نفسه وهو انتفاء المشقة عنها (سئل) عن عليه صلوات فوائت وفي عزمه أن يشتغل في رمضان بالنوافل كالتراويح وغيرها ولم يقض ماعليه من الفوائت الا بعد رمضان فهل يأثم بذلك لكونه عازما على تأخير ذلك إلى ما قال ولم يسارع إلى برائة ذمته وهل يأثم القائل له اشغل في هذه الليالي الشريفة بالنوافل كالتراويح وغيرها ثم إلى شهر شوال اقض الفوائت المذكورة (فأجاب) بأنه ان فاتته

والاوجه ما ذكرته من أن المدار على التمتع اذ علة التحريم أن ما بين السرة والركبة أقوى في الافضاء إلى الوطء المحرم من غيره ولا يحصل الافضاء إلى ذلك الامع الشهوة فقوله وليس أعظم من تسهيلها في وجعها بشهوة ممنوع بل هو أعظم منه لما مر من خبر من حام حول الحصى وبحث الاسنوى أن تتمتع بما بين سرتة وركبته كعكسه واعترض عليه كثيرون منهم أبو زرعة بل قال ما قاله غلط عجيب بأنه ليس فيه دم حتى يلحق بها فمسا لذكره غاية أنه استمتع بكفها وهو جائز قطعاً وبأنها إذا لمست ذكره فقد استمتع بما فوق سرتها وهو جائز اذ لا فرق بين أن يستمتع باللمس بيده أو بسائر بدنه أو بلسانه وبأنه كان الصواب في نظم القياس أن يقول كل ما معناه منه تمنعها أن تلمسه به فيجوز له أن يلمس بجميع بدنه سائر بدنها الا ما بين سرتها وركبته ويحرم عليه تمكينها من لمسه بما مسها قال شيخنا وفيما اعترض به نظر لا يخفى وكان وجهه أن وجود الدم بالفعل ليس له مدخل في العلة فبطل ما تفرع عليه ومع ذلك الذي يتجه خلاف ما يحثه الاسنوى لا لما ذكره بل لان العلة كما دل عليه كلامهم إنما هي وجود التمتع في مظنة الدم أو حماها وذلك موجود عند تمتعه بما بين سرتها وركبته بخلاف تمتعها بما بين سرتها وركبته فانه ليس فيه لمس مظنة دم ولا حماها فكان الاوجه جوازه وجواز تمكينها منه لانه لا يدعوا للوقاع كدعاية لمسه هو لما بين سرتها وركبته ضرورة تمييز الحصى عن غيره ودعوى أن العلة هي خشية الوقوع في الجماع المحرم ممنوعة لانه يلزم عليها تحريم التمتع بما فوق السرة إذا خشي منه ذلك وليس كذلك ثم رأيت الشافعى رضى الله عنه نص على ما ذكرته من أن علة تحريم الوطء في الفرج ما به من الاذى وتحريم غيره خوف أن يصيبه شيء منه واستشكله الامام بأن تضمنه بالاذى بعد انفصاله غير محرم له ووطء حائض لا أذى بفرجها بوجه محرم وبجواب عنه بما أشرت اليه من انه ليس المراد الاذى بالفعل بل أنه مظنة له وما نيط بالمظنة لا يضرقه التخلف في بعض الصور ومعنى قول الامام غير محرم أى تحريم الحيض المقتضى لكونه كبيرة فاندفع اعتراض ابن الرفعة وغيره عليه بأن التضمن بالنجاسة حرام ولا فرق بين أن تقصد هي اللمس المحرم أو يقصده هو الا أنه إذا منعها لمس شيء من بدنه حرم عليها مطلقاً وإذا منعته لم يحرم عليه الا للموجب قال الغزالي وجماع الحيض يورث علة مؤلمة للمجامع وجذا ما في الولد انتهت عبارة الشرح المذكور (قوله فيه) أى الوطء فحيث يحكم بطهرها أى بان كان تحررها نسيها لا مطلقاً (قوله على الاصح) عبارة المجموع يجوز عندنا ووطء المستحاضة في الزمان المحكوم بأنه طهر وان كان الدم جارياً وهذا الاختلاف فيه عندنا ونقله جمع عن أكبر العلماء انتهت فتقول المصنف على الاصح لعله أراد حكاية الخلاف العالى (قوله لكنها الخ) لا يختص هذا بالمتحيرة بل ولا بالمعتادة بل كل من رأت دماً يمكن كونه حيضاً يلزمها أن تمسك إلى أن يجاوز خمسة عشر (قوله صلاته) أى الزائد على مردها (قوله ورجحه النورى وغيره) والمعتد فقد صححه في التحقيق والروضة ونقله فيها عن ظاهر نص الامام ونقله في المجموع عن العراقيين والخراسانيين وأيده بنص الامام ولم ينقل الثاني إلا عن تصحيح الرافعى وقطع صاحب الحاوى فقط (قوله ثم تحشوه) الوجه فتحشوه لانه يجب المبادرة بين الغسل والحشو وبينهما وبين العصب وبين ذلك كله والوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة (قوله ان لم يؤذها الدم) أى ايداء شديدا لا يحتمل عادة ولم تكن مفطرة بدليل ما بعده (قوله كفت العصابة) أى نهاراً لا مطلقاً (قوله وياداران) أى المستحاضة والسلس وكان ينبغى له أن يصرح بمساراتهما في الحشو والعصب وغيرهما لان حكمهما واحد في الكل (قوله لم يضرب) أى وان خرج الوقت (قوله وينويان الخ) حكمهما حكم المتيمم في جميع ما ذكره فيه ويلزمها أيضاً تجديد الاحتياط لكل فرض وان لم تزل العصابة عن محلها ولا ظهر الدم بجوانبها

بغذر كان له ذلك وإلا فلا
لأن قضاءها على الفور
(سئل) عن حصل من
الوقت ما لا يسع ركعة بل
قدر تكبيرة الاحرام
وبعض الفاتحة فهل ينوى
قضاء أم أداء (فأجاب)
بأنه لا ينوى الاداء بل
ينوى القضاء

هـ (باب الاذان)
(سئل) رضي الله عنه لآي
شيء أم صلى الله عليه وسلم ولم يؤذن مع
أن الاذان أفضل (فأجاب)
بأن الصائرين إلى أن
الاذان أفضل اعتدروا
عن تركه صلى الله عليه وسلم للاذان
بوجوه منها أن الاذان
يحتاج إلى فراغ لمراعاة
أوقات الصلاة وكان صلى الله عليه وسلم
مشغولا بمصالح الأمة
خصوصا وأنه عليه الصلاة
والسلام كان يحب
المواظبة على ما يفعله ومنها
إذا قال حي على الصلاة
لزم تحتم حضور الجماعة
لأنه أمر وداع واجابة
النبي صلى الله عليه وسلم واجبة فتركه
شفقة على أمته واعترض
بأننا لانسلم تحتم الحضور
لأن الأمر والدعاء في هذا
الموضع ليسا للإيجاب بل
للاستحباب ومنها لو أذن
فأما أن يقول أشهد أن محمدا
رسول الله وليس يجوز
أو أشهد أني رسول الله
وهو تغيير لنظم
الاذان والاعراض بأنه

ويلزمها ذلك التجديد لو أحدث حدثا خاصا قبل الصلاة ولو زالت العصابة أو أحكامها فخرج دم أو زاد
أو خرج دم لتقصيره في الحشو بطل الوضوء وكذا لو شفيت ان خرج الدم أثناء الوضوء أو بعده
وإلا لم يبطل بلا خلاف (قوله لا بعده على الاصح) هو ما صححه النووي في أكثر كتبه وفرق بينها
وبين المتيسم بأن حدثها متجدد ونجاستها متزايدة لكن صوب في الروضة عدم الفرق

(فصل في النفاس) (قوله وهذا اللفظ أصل الروضة) ليس لفظه ولا قريبا منه بل فيه تحريف لأنه صرح
بأن قوله دون أقل الطهر من كلام الامام في حكاية هذا الوجه الرابع وليس كذلك وإنما الامام أطلق
الايام فقيدها في أصل الروضة بأن محلها حيث كانت دون أقل الطهر (قوله على سقم في نسخه) أي
لأنه نقل فيه في حكاية الرابع أن أوله من الولادة لا من خروج الدم والذي في أصل الروضة عنه
عكس ذلك لكن كلاهما حكاه الامام فلا يبعد أن نسخ العزيز في بعضها حكاية الاول وهو الذي
راه حال تأليفه للمجموع وفي بعضها حكاية الآخر وهو الذي رآه حال تأليف الروضة فلا سقم حينئذ
لأن كلام من الوجهين حكاه الامام كما صرح به في المجموع بعد ذلك وضح أنه من الدم لكنه أحال فيه
ثم على ما فيه هنا مع ما بينهما من التخالف (قوله ثم رآته) أي قبل خمسة عشر يوما من الولادة
كما صرح به في المجموع فحذف المصنف لذلك من عبارته غير حسن (قوله والظاهر الخ) سينقله
عن البلقيني ثم تعقبه بقوله وليس يبعد فإن كلام البلقيني مردود والتناقض ظاهر وعبارة شرعى
للعباب مع المتن (أول وقته بعد خروج الولد) وقبل أقل الطهر (ولو) كان الولد (علقة أو مضغة
قال القوابل هي مبدأ آدمي أو) عطف على ما بعد لو (تأخر خروج الدم عن الوضع ثم رآته
قبل خمسة عشر يوما فأوله حينئذ من الخروج لا من الولادة) كما صححه في التحقيق وموضع من المجموع
وبدل له تعريفه السابق بأنه الدم الخارج بعد الولادة وقيل منها وصححه في الروضة كما صلبها وموضع
آخر من المجموع وقضية الاول أن زمن النقاء لا يحسب من الستين لكن صرح البلقيني بخلافه فقال
ابتداء الستين من الولادة وزمن النقاء لا نفاس فيه وإن كان محسوبا من الستين ولم أر من حقق
هذا اه ورد بان حساب النقاء من الستين من غير جعله نفاسا فيه تدافع بخلاف جعل ابتدائها من
الدم (قوله كما قلنا) أيد به مقالة البلقيني ولا تأيد فيها كما هو ظاهر (قوله قل أو أكثر) الانسب
أو أكثر (قوله نعم الخ) أي بان لم تر بعد ولادتها دما إلى تمام خمسة عشر ثم رآته قويا ثم ضعيفا
فلا نفاس وما رآته بعد الخمسة عشر ان وجدت فيه شروط تمييز الحيض عمل به وإلا فهي فاقدة
شوط تمييز في الحيض فتحيض يوما وليلة وتطهر تسعة وعشرين (قوله فقياس كون الضعيف طهرا
الخ) هذا القياس ممنوع والوجه ما ذكره بعده بقوله وينبغي الخ لكن لا لما ذكره فحسب بل لأن
كلامهم هنا صريح فيه فأنهم صرحوا بان الميزة إذا لم يجاوز دما القوي الستين ترد اليه عملا بالتمييز
وصرحوا مع ذلك بأنه لا حد لاقل الضعيف حينئذ هم مصرحون بان الاسود في المثال المذكور هو
النفاس لوجود الشروط التي ذكرها هنا فيه ويلزم من كونه نفاسا أن ما قبله وبعد الولادة ينسحب
عليه حكمه لاستحالة الحكم بالنفاس بعد خمسة عشر يوما فيحكم عليها بانها طهر ولاجل هذه
الاستحالة فارق نظيره في الحيض فيما لو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم حمرة مستمرة من
أن الحيض هو الاسود والحمرة الاولى دم فساد إذ لا استحالة في ذلك القوى إما يستتبع ما بعده
دون ما قبله ويجرى هذا الذي ذكرته في نظيره من الامثلة التي ذكرها المؤلف بعده كما لو رأت
عقب الولادة عشرين أشقر ثم أربعين أو ثلاثين أسود ثم أحمر فالاسود هو النفاس واستتبع
ما قبله فحكم عليه بحكمه نظرا لتلك الاستحالة أيضا وما بعده من الضعيف المجاوز طهر فان
قلت أي فرق هنا بين الضعيف والنقاء إذ لو رأت عقب الولادة نقاء خمسة عشر كان ما بعدها

رسول الله لا تخلق الجزالة
ساقط لا ترى أن الله تعالى
يقول إنما تنذر من اتبع
الذكري وخشى الرحمن
بالغيب أي خشي من باب
إقامة الظاهر مقام المضمحل
ونظائر ذلك لا تحصى ثم
ما قولهم في كلمة الشهادة في
الشهاد أن كان يقول أشهد
أن محمداً رسول الله أو
أشهد أني رسول الله فإن كان
الاول فما الاختلال وإن
كان الثاني فلم احتمل تغيير
الظن منه هناك ولا يحتمل
هنا وقد نقل عنه هناك كل
منها ومنها أنه ما كان يتفرغ
للمحافظة على الأذان
لاشغاله بسائر مهمات
الدين من الجهاد وغيره
والصلاة لا بد من إقامتها
بكل حال فأثر الإمامة
فيها وإلى هذا الوجه أشار
عمر رضي الله عنه بقوله
لولا الخلافة لاذت
واعترض بأننا لانسلم
أن الاشتغال بسائر
المهمات يمنع من الأذان
مع حضور الجماعة وإقامة
الصلوات في أول الوقت
وبتقدير التسليم فقد كان
له أوقات فراغ فكان ينبغي
أنه يؤذن في تلك الاوقات
على أنه صلى الله عليه وسلم قد أذن مرة
في سفره راكبا كما رواه
الترمذي باسناد جيد
(سئل) هل يكره أن
يؤذن وعليه خيب (فأجاب)

حيضا لا تنفاسا فلم يكن كذلك في الضعيف مع حكمهم باستوائيهما في غير ذلك قلت الفرق بينهما
واضح فإن النقاء فاصل حسي فلذا أوجب للسواد الحكم بأنه حيض من غير نظر لتمييز ولا لعدمه
وأما الضعيف فليس كذلك لكونه من جنس ما بعده وفيه صفة تقتضي تقدمه عليه في الحكم على
قول وهي الاولى فيبينها تعارض تقدمنا اللون مثلا لان دلالة أقوى من مجرد سبق وإذا قدم
فتارة يمكن الغاء السابق كما قاله في الحيض وتارة لا يمكن الغاءه لامر خارج هو الاستحالة التي ذكرناها
هنا فوجب اندراجها في القوى والحكم عليه بحكمه للضرورة كما حكمنا على النقاء الحقيقي بذلك لضرورة
السحب على الاصح (قوله وهو لا بعد فيه كما هو ظاهر) لانها فاقدة لشرط التمييز هنا وهو أن
لا يجاوز القوى الستين وحينئذ فترد إلى مرد المبدأة غير المميزة (قوله قبل خمسة عشر) ليس بقيد
بل لو رأت تسعة وخمسين ضعيفا ثم يوما قويا وجاوز كانت غير مميزة كما يصرح به كلامهم ومنه
قول المصنف الآتي وهي من كان دمها بصفة واحدة او بصفتين وتاخر حتى جاوز الستين (قوله
والمسئلة في الصورة الاولى الخ) هذا ذكره تأييد الاستبعاد مع ظهور الفرق بين الصورتين لما علمت
أنها في الصورة الاولى لم تفقد شرط التمييز فحكمنا عليها به بخلافها هنا فانها بمجاوزة القوى المرفق قبل خمسة
عشر أو بعدها ففوقه فكان الوجه فيها ما ذكرته من أنها ترد إلى مرد المبدأة غير المميزة وقوله
لا إطلاقهم أن الدم الخ ممنوع إذ لم يطلقوا كذلك بل فصلوا كما ذكرناه فان فرض إطلاق أحد
منهم كذلك وجب حمله على التفصيل المعلوم المقرر الذي ذكرناه وبهذا اندفع قوله أيضا أخذا من
كلامهم فقد تقرر ان كلامهم لا يؤخذ منه ما ذكره في المسئلة الاخيرة (قوله فلو رأت قويا ثم ضعيفا
الخ) ما ذكره في ذلك كله ظاهر معلوم من كلامهم هنا وفي الحيض نعم قوله أولى كما رأينا ممنوع لما
علمت من الفرق بين السابق على القوى والمتأخر عنه وأنه كان ينبغي على قياس ما مر في الحيض أن
يكون السابق دم فساد لولا ما عارضه من الاستحالة السابقة (قوله ردت بعد الجحمة إلى تسع وعشرين
طهرا) وجهه أنه لا بد من طهر بين النفاس والحيض لا جائز أن يعتبر طهرها لانه دون خمسة عشر
بعارض الولادة وقد زال ذلك العارض ولا أن يعتبر أقل الطهر لانه لم يسبق لها قنن إدارة الامر
على كونها مبتدأة غير مميزة في النفاس فردت إلى طهرها وهو تسعة وعشرون (قوله النقاء المذكور)
أي دون خمسة عشر يوما (قوله لكن الجاري على القاعدة هو الاول) هو كما قال ويؤيده أن من
انقطع دمها لعارض مرض أو دواء سنين ثم استحيضت أو حاضت كان ذلك الطهر المتناول طهرا
ترد اليه في الاول كما صرحوا به هنا وقرأ في الثاني كما صرحوا به في باب العدة وفقنا الله لطاعته
وجعلنا من أهل النظر اليه في دار كرامته مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين وحسن أولئك رفيقا والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد
لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا وصل اللهم وسلم أفضل صلاة وأكمل سلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
وتابعيهما باحسان عدد معلوماتك ومداد كلماتك كلما ذكرك وذكره الذاكرون وكلما غفل عن
ذكرك وذكره الغافلون وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ماشاء الله
لا قوة إلا بالله سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
(وسئل) نفع الله به عمن ابتلى بتقطير البول بعد أن يتوضأ وليس بسلس في الحقيقة لضعف في
المثانة هل يعنى عن هذا التقطير أولا وإذا قلتم لا يعنى عنه في مذهب الشافعي فهل قال أحد بالعفو
عنه يجوز تقليده أولا وهل تقطيره في بعض الاوقات مع القلة جدا حسبا يربط المجرى ناقض
أولا فيعنى عنه (فأجاب) بقوله ليس المراد بالسلس الذي تجرى عليه الأحكام التي ذكرها الفقهاء
من قطر بوله مثلا لضعف المثانة بل من لم يمض عليه زمن بلا خروج شيء من حين دخول الوقت إلى

بأن مقتضى تعليمهم كون المؤذن متطهر عن الحدث بأنه يدعو إلى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والا فهو واعظ غير متعظ كراهة أذانه وعليه خبت لا يعفى عنه (سئل) عن قول ابن قاضي عجلون لو صلى جماعة في مسجد واستمروا فقضية تقيد الشرحين والروضة بانصرافهم أن من أذن بعدهم يرفع صوته هل هذه القضية معتمدة ولا فان قائم لافا فائدة التقيد (فأجاب) بأن ما في الشرحين والروضة تصوير خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له اذ صورته ما إذا طال الزمن بين الاذان الاول والثاني فان عبارة العزيز ويستثنى بما ذكرناه من أن المقردير يرفع صوته بالاذان صورة وهي ما إذا صلى في مسجد أقيمت فيه الجماعة وانصرفوا فهنأ لا يرفع الصوت لئلا يتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى سيما في أيام الغيم وقال في التحقيق فان أذن بمسجد صليت فيه جماعة لم يرفع صوته والارفع وقال في المنهاج كالمحرر ويرفع صوته الا بمسجد وقعت فيه جماعة وقال في الكفاية نعم لو حضر وقد صلت الجماعة استحب له أن يؤذن بخفض الصوت سواء رجع جماعة أم لا

خروجه يسع أقل مجزئ من واجب الطهر والصلاة فن لم يكن له زمن كذلك فهو السلس المعروف الذي ذكره الفقهاء وفي التنبيه انه يعفى عن يسير حدث السلس الذي يصيب غير محل الاستنجاء من بدن أو ثوب واعتمده البلقيني والزركشي سواء أخرج قبل الطهارة أم بعدها قال لا بل في الكفاية أنه يعفى عن قليل السلس وكثيره وفارق وجوب تجديد العصابة بأنها لا مالية لها لاتخاذها غالبا من الخرق البالية فلا مشقة في تجديدها بخلاف غسل الثوب كل ساعة فانه يقطعه ويبله وهو بحث لا تق بالرخصة وأما من يمضي له زمن كذلك فيلزمه أن يتحرى ذلك الوقت ليقع الطهارة والصلاة فيه ولا يعفى عن شيء يصيبه نعم لما لك قول مشهور يجوز الافناء والعمل به ن ازالة النجاسة سنة لا واجبة فيجوز تقليد هذا القول لكن بشرط أن يلتزم أحكام الطهارة والصلاة على مذهب مالك رضي الله عنه والاجاء تلفيق التقليد وهو باطل بالاتفاق بل عبر بعضهم بالاجماع (وسئل) رضي الله عنه عن الدم الذي عند الطلق وعند خروج الولد تارة يتصل بدم قبله يبلغ أقل الحيض وتارة ينقطع عند خروج الولد أو بتمامه وتارة يستمر فقى أى حال من هذه الاحوال لا يكون حيضا وفي أى حال يكون دم فساد حرروا لنا ذلك فقد حصل فيه تردد ومنازعة نشأت من عبارة شرح البهجة وعبارة شرح الروض وبحوهما (فأجاب) بقوله ما خرج غير متصل بدم محكوم بأنه حيض عند أول الطلق إلى تمام خروج الولد دم فساد وما اتصل بحيض يستمر حكم الحيض عليه إلى تمام خروج الولد فيثبت يكون نفاسا وعبارة شرحي للعباب والدم الخارج مع الولد أو حال الطلق دم فساد على الاصح في المجموع وغيره فليس بحيض لانه من آثار الولادة ولان انزعاج البدن بالطلق يدل على أن خروجه لهذه العلة لا للجملة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد نعم المتصل من ذلك بحيض المتقدم حيض انتهت وما فيها من التفصيل يقضى على المطلق وتعين حمل اطلاقه على أحد ذينك الشقين فان قلت ظاهر كلامهم بل صريحه أنه لا يكون نفاسا وان اتصل به وحيثنذ فما الفرق بين كون اتصاله بدم الحيض يصيره حيضا وبدم النفاس لا يصيره نفاسا قلت فرق واضح بين جعل المتأخر تابعا لما قبله لان تأخره عنه مقتضى اتبعيته له دون المتقدم عليه إذ تبعيته يأبأها تقدمه فجعل غير تابع للنفاس وتابعا للحيض وأيضا ففاصل النفاس عما قبله محسوس يدركه كل أحد وهو تمام خروج الولد فلم يمكن التبعية معه بخلاف ذاك فان ابتداء الطلق خفى لا يدركه الا المرأة فلم يكن فاصلا حقيقيا بين ما خرج عنده وما اتصل به من الحيض قبله فحكمنا على الكل بأنه حيض فان قامت ما الفرق بين هذا والدم الخارج بعد خروج عضو من ولد يجتن دون باقيه فانه حيض بشرطه قلت الفرق أنه ثم وجد صارف عن كونه دم جملة وهو وجود الطلق والولادة فكان دم فساد ولم يوجد ذلك هنا إذ لا طلق هنا ولا ولادة وما يقارن خروج العضو من الوجب من شأنه انه خفيف فلم يصلح أن يناط به خروج الجملة عن قضيتها (وسئل) نفع الله به عن امرأة عادت بحيض الخمسة الاخيرة من الشهر فرأت الدم في شهر من الشهور في العشرين الاولى منه ثم انقطع ولم يعد هل تحيض وما تحيض أو لا (فأجاب) بقوله إذا رآته بعد طهر صحيح حكم عليه وان تقدم على العادة بانه حبض بشرطه سواء أبلغ خمسا أم لا وهذا واضح ولعل في السؤال خلا ولا يدل عليه قوله في العشرين الاولى فان هذا بظاهره غير منتظم والله أعلم بالصواب

(كتاب الصلاة — باب المواقيت)

(وسئل) رضي الله عنه عما لو أخر المريض الظهر إلى وقت العصر ثم زال مرضه قبل أداء الظهر فهل يكون ظهره أداء أو قضاء (فأجاب) رضي الله عنه بأن الجمع بالمرض لا يجوز على المنقول المعتمد في مذهبنا واختار جمع جوازه وعليه فاذا زال بعد خروج الوقت وقبل فعل التي خرج وقتها

ويكره رفعه ثلاثا يوم
الجبيران وقوع صلاتهم
قبل الوقت وهذا نصه في
الام وهو الاصح مطلقا وقال
القمولي وهل يرفع صوته
ينظر فان كان في مسجد قد
صليت فيه جماعة لم يرفعه
سواء رجا حضور جماعة
أم لا وقال الاسنوي والاصح
أنه يرفع صوته إلا بمسجد
وقعت فيه جماعة وقال ابن
المقرئ لا إن أذن فيه وأقيمت
جماعة وقال الحجازي
ويرفع صوته إلا بمسجد
وقعت فيه جماعة أه وقد
علم أنه لا يرفع صوته وإن
لم ينصرفوا لأنه إن طال الزمن
بين الاذنين توهم السامعون
دخول وقت صلاة أخرى
والا توهموا وقوع صلاتهم
قبل الوقت (سئل) عن
سمع الاذان في مسجد
فذهب ليصلي بآخر
جماعته أكثر هل يكره
ذهابه اليه أولا (فأجاب)
بأنه لا يكره ذهابه المذكور
لسعيه في تحصيل الافضل
(سئل) عن صبي يميز أذن
مستقلا غير تابع لغيره كان
يكون في مكان لا يعلم وقت
الصلاة الا بأذانه فيه فهل
يصح أذانه والحالة هذه
ويسقط الطلب به على كل
قول وإن كان خبر الصبي
لا يصح والاذان خبر
بالوقت واعلام به
(فأجاب) نعم يصح
ذانه لاتصافه بشروط
المؤذن وهي الاسلام

صارت قضاء لكنه لا اثم فيه نظير ما لو أخر المسافر الظهر مثلا على نية التأخير حتى خرج وقتها ثم أراد
دخول منزله قبل فعلها في السفر فانه يجوز له ذلك على الاوجه كما بينته في حاشية مناسك التووى
الكبرى رادا على من زعم خلافه ووجه الجواز ان فعلها في السفر انما يحصل وصف الاداء فقط بخلاف
فعلها في الحضر فانه يزيل ذلك الوصف ويجعلها قضاء وهذا لا يقتضى الحرمة لانا وان قلنا قضاء
لا اثم فيه إذ القضاء الذى فيه الاثم ان يعتمد خروجها عن الوقت لا العذر وهذا انما تعمد خروجها عنه
لعذر السفر فهو نظير ما لو مد فيها بنحو القراءة حتى خرج وقتها ولم يوقع منها ركعة فيه فانها تكون
مقضية ولا اثم عليه على المعتمد والسفر وان جعل الوقتين بمنزلة الوقت الواحد لكنه بالنسبة لتسمية
كل منهما مؤداة وان وقعت في وقت الاخرى لا بالنسبة لانه يجب ايقاع كل منهما في السفر لان
ذلك لا وجه له والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن عمر يؤخر العصر حتى
تكاد الشمس تغرب هل يأثم بتأخير الصلاة من غير عذر أم هو في الوقت ما لم تغرب وهل إذا تكرر
منه هذا طول عمره يكون عدلا أم لا (فأجاب) نفع الله به بأنه يجوز تأخير صلاة العصر عن أول
وقتها بشرط أن يوقعها جميعها في الوقت قبل الغروب فان كان المسئول عنه يفعل ذلك لم يأثم بالتأخير وان لم
يكن له عذر ويكون عدلا وان تكرر منه ذلك لكن ينبغي له تركه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال
تلك صلاة المنافقين يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر
الله فيها الا قليلا رواه مسلم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله بعلمه ومتع بحياته
هل يوجد ضابط صحيح معتمد في معرفة أول وقتي الظهر والعصر فتفضلوا به وكذلك في معرفة أول كل
شهر من السنة الرومية فقد كثرت الضوابط في ذلك وكثر اختلافها (فأجاب) أمدني الله من مدده
وحشرنى في زمرة الضابط الصحيح في ذلك متوقف على تعلم الميقات فلا فائدة في ذكره لمن لا يعرفه
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه وفسح في مدته عن قولهم تكراه الصلاة
في قارة الطريق فاذا كان موضع يمر فيه السيل وهو طريق أيضا فأقيمت فيه جماعة للصلاة فهل
هى مكروهة أم لا فان قلتم هى مكروهة فما تعليل الكراهة وقول امام الحرمين الكراهة مانحا عنها
ثواب وهل شيخ الاسلام يجرى ذلك في جميع ما يكره أم في بعض الاشياء دون بعض أو ضحو لنا
ذلك (فأجاب) متعنى الله بحياته ونفعنى بعلوماته في الدنيا والآخرة بأن محل الكراهة اشتغال
القلب بالمارة فينتفى الخشوع أو كماله ومنه يعلم أن المدار في الكراهة على ما يشوش الخشوع فلو
فرض أن الطريق في البنيان لامارة فيها وفي الصحراء فيها مارة كرهت الصلاة في الطريق التي بالصحراء
دون التي في البنيان للعلة المذكورة وانما أطلقوا الكراهة في الثانية دون الاولى جريا على الغالب
وهو أن طريق البنيان لا يخلو عن مارة بخلاف طريق الصحراء وبذلك يعلم أيضا انه لا فرق
بين كون الطريق التي يغلب فيها المرور في المسجد أو خارجه بل كل محل يغلب فيه المرور وان
لم يكن طريقا تكراه الصلاة فيه حال مرور الناس كمن يصلى في المطاف وقت طواف الناس
فيكره له ذلك لاشتغاله بالمارة كالمصلى في الطريق في البنيان وتكره الصلاة أيضا في محل مرور
السيل إذا غلب مروره في ذلك الوقت لاشتغال القلب به إذا مر للخوف منه أو من غيره فينتفى
الخشوع أيضا ثم الكراهة في الصلاة تارة تكون ذاتية وهذه تنافى انعقاد الصلاة فضلا عن ثوابها
كالصلاة في الاوقات المكروهة فانها لا تتعقد حتى على القول بأنها مكروهة كراهة تنزيه ومعنى
كونها ذاتية أن الكراهة بسبب كونها صلاة وتارة تكون غير ذاتية بان يكون سببها أمرا
خارجا عن كونها صلاة فهذه لاتنافى الثواب من أصله وانما تنافى كما له فمنها الالتفات في الصلاة لغير
حاجة ورفع البصر فيها إلى السماء والبصاق في غير المسجد من غير أن يظهر معه حرمان قبالة أو عن

يمينه ونحو ذلك من كل مكروه في الصلاة لأمـر خارج عنها ومن ذلك أيضا قول الشافعي رضي الله عنه في الام في أقل الركوع والسجود انه مكروه لان معناه أن الاقتصار عليه مكروه لأن ذاته مكروهة وكذلك قولهم ان صلاة الوتر ركعة مكروهة معناه أن الاقتصار عليها مكروه فيثاب عليها وعلى أقل الركوع والسجود لان الكراهة لم تحصل الا من حيث الاقتصار على ذلك وتركه للاكمل لا من حيث الصلاة نعم الصلاة التي لا خشوع فيها مكروهة وظاهر الحديث أنه لا يثاب عليها فيجوز أن يختص ذلك بفقد الخشوع لتأكيد شأنه ومن ثم قال كثيرون انه في جزء من الصلاة شرط فمضى لم يحصل في جزء منها كانت باطلة عندهم ويجوز أن يقال الفائت بفقد الخشوع انما هو ثواب الحضور في الصلاة وتدبر أذكارها وأفعالها دون ما عدا ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (سئل) رضي الله عنه في رجل صلى في مقابر الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فهل تصح صلاته بلا كراهة لانهم أحياء فان كانوا أحياء فهل حياتهم كحياتنا فإيا كلون ويشربون ويلبسون وهل هم مكافون بالعبادة كالصلاة والصيام والحج أو بعبادة أخرى (فأجاب) نفع الله بعلومه وبركته تصح الصلاة بلا كراهة وليس المراد بحياة الانبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام حياة كحياتنا من كل وجه حتى يقتضى الاحتياج الى نحو أكل وشرب والتكليف بنحو الصلاة والصوم وانما المراد بها انها كحياء الملائكة في عدم احتياجها الى ذلك او في أن العبادات التي تقع منهم اما هي على وجه التلذذ بكتاب الحق وشهوده في تعاطي صور ما عظم شأنه لان الشهود في ذلك أجل وأكمل فمن ثم خصوا بحريان أفضل العبادات على أجسامهم وأرواحهم الباقية الابدية تخصيصا لهم باتساع مواطن القرب واتحافا لهم بأسباغ سوابق الرضا والمحبة واعلاما لغيرهم بان موائد الانعام ومزيد الاكرام لم تزل منزلة عليهم من غير انقطاع لها صلى الله عليهم وسلم عنهم وشرف وكرم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه كثير الوسوسة هل له ان يأخذ بغالب ظنه في أفعاله واقواله في الصلاة والطهارة لتعسر اليقين منه (فأجاب) فسح الله في مدته بأنه لا بد في اعداد الصلاة من اليقين وأما نحو الفتاحة فيها فلا يضر الشك فيها بعد فراغها وكذا سائر أركانها كما انه لا أثر للشك في غير النية وتكبيرة الاحرام بعد السلام وأما الشروط فلا يشترط. تيقنها بل يكفي ظنها ومن ثم جاز لمن يقن الطهارة وشك في الحدث أن يدخل في الصلاة ولا نظر لشك عملا بأصل استصحاب الطهارة وأما الوضوء فان شك في بعض أركانها بعد فراغه لم يؤثر أو قبل فراغه أثر ويكتفى في غسل نحو الوجه بظن عموم الماء له ولا يشترط. تيقن ذلك وقياس ما مر في الفتاحة انه ان شك في استيعابه قبل فراغ غسله أثر أو بعد فراغ غسله لم يؤثر وان لم يكن فرغ من وضوئه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئلت) ما الحكمة في جعل الصلوات المكتوبات مثنى وثلاث ورباع وجعل المثنى في وقتها أو غيرها في وقتها (فأجبت) يمكن ان يقال من الحكم في جعل الصبح ركعتين في وقتها المعروف انه لما كان عقب الاستيقاظ من النوم وذلك وقت يغلب فيه التكاثر أو عدم النشاط ناسب أن يخفف في وظيفته بجعلها أقل الفروض عددا وأيضا فالانسان في هذا الوقت لا يسبق من أول نهاره وهو الفجر الثاني الى الدخول في الصلاة كبير فرطات وزلات حتى يحتاج الى كبير عمل يتداركها به وانما لم يجعل واحدة لان التعدد مقصود كما يأتي والواحد ليس بعدد وانما هو مبدؤه فضم اليه مثله فصار الى مرتبة أقل العدد وأيضا فالتعبد بالركعة الواحدة في غير الوتر غير معتاد ولا مألوف حتى عند ذوي البطالات والتكاسل عن العبادات فلم يجعل الصبح ركعة لذلك بل ركعتين لان في كل ركعة من جلاء القلب وطهارة السر ما لا يخفى فناسب طلب تكرار ذلك أول النهار اشعارا بأنه لا بد في هذا الامر أعنى التطهير من التكرار ولو بأقل مراتبه وهو الاثنان فانضحت حكمة كونها ركعتين فان قلت ينافي

والذكورة والتمييز ويسقط الطلب به وان لم يقبل خبره في دخول الوقت فقد قالوا يستحب كون المؤذن بالغاً وقالوا ان اخبار الصبي لا يقبل ولو فيها طريقه الشاهدة الا في نحو اخباره عن فعله كقوله بليت في هذا الاناء والاستثناء معيار العموم (سئل) عن الاذان للصلاة غير الصبح قبل وقتها هل هو حرام أم لا (فأجاب) بأنه حرام (سئل) عن قول الفقهاء رضي الله عنهم في أذان المرأة لصواحبها بحضرة أجنبي انه يحرم وعلوه بخوف الافتتان وفي صفة الصلاة أن الجهر لها بحضرة أجنبي مكروه وعلوه بخوف الافتتان فما الفرق بين المستلئين وهل القراءة خارج الصلاة كالتى فيها أى في الصلاة في الكراهة أولا كالاذان في التحريم (فأجاب) بأنه يحرم عليها أن ترفع صوتها بالاذان فوق ما تسمع صواحبها ويكره لها أن تجهر بقراءتها في الصلاة حيث يسمعها أجنبي وقراءتها خارج الصلاة كذلك والفرق بينهما ان الاذان عبادة الرجال والمرأة ليست من أهلها واذا لم تكن من أهلها حرم عليها تعاطيها كما يحرم عليها تعاطي العبادة الفاسدة وانه يستحب النظر الى المؤذن

حالة الأذان فلو استجبنا
للأمر لا مرام السامع بالنظر
اليها وهذا مخالف لمقصود
الشارع

(باب استقبال القبلة)
(سئل) رضى الله عنه عن
صلى في البيت وبعض بدنه
خارج عنه هل تصح قياسا
على ما وصل وبين يديه قدر
ثاى ذراع من البيت فانه يصح
أولا يصح (فأجاب) بأنه
لا تصح صلاته لانه يجب
عليه استقبال الكعبة بكل
بدنه ولم يوجد هنا لانه
يقال ما استقبلها إنما استقبلها
بعضه والفرق بين المقيس
والمقيس عليه عدم خروج
شيء من بدنه فيه عنها إذ
صورته أنه صلى على سطحها
أو في عرصتها وقد انهدمت
والعياذ بالله تعالى (سئل)
عن رجل أعمى يصلى في
الحرم الشريف المكى بعيدا
عن الكعبة يدله شخص
عليها وانه مستقبل لها
حينئذ فهل يكفيه ذلك ولا
يلزمه المشى الى الكعبة
حتى يلمسها ويستقبلها
ويحصل اليقين لوجود
المشقة في ذلك قياسا على
ما عللوا به في مسألة مالو
كان هناك حائل أم يلزمه
ذلك ولا نظر الى المشقة
فيه بخلاف مسألة الحائل
وما الفرق بينهما فان المشقة
موجودة فيهما (فأجاب)
بأنه ان كان الاعمى
المذكور في المسجد وجب

ذلك قول الأئمة أخذنا من السنة ان الاكمل في الصبح للمنفرد وامام المحصورين بشروطه تطويلها على
سائر الجنس وما ذكرته لا يتأتى مع ذلك قلت كلامنا أولا انما هو في حكمة الوجوب وهذا التطويل
أمر مندوب وعلى التناول فالتطويل صفة تابعة وهى يغتفر فيها ما لا يغتفر في المقصود بالذات في هذا
السؤال وهو عدد الركعات على أن له حكمة ظاهرة هى أن القلب لم يتم شغله بشيء لانه الى الآن
خال من سائر الاشغال لما علمت من قرب العهد بين يقظته من النوم وبين دخوله في الصلاة فهو
في هذا الزمن لم يعان من الاشغال ما يشغل قلبه عما يوجهه اليه فكانت القابلية فيه هنا الى التطويل
متوفرة بخلافه فيما بعد ذلك من بقية الصلوات فانه عانى الاشغال وباشرها وارتبك فيها فلم يتم له من
الفراغ ما يتم له في الصبح فلذلك لم يطلب منه تطويل غير الصبح مثل ما طلب منه تطويلها ومن الحكم
في جعل الظهر أربعاً في وقتها المخصوص أنها بعد مضي نحو نصف النهار المبتدأ أوله بركتين للحكمة
السابقة فضوعفنا بأقل مراتب التضعيف وهو مرة ليكون ذلك مكفراً لما وقع من الهفوات والمخالفات
من انقضاء الصبح الى الشروع في الظهر ولم يضاعفا أكثر من ذلك اشارة الى أن مبنى هذا الدين
على السهولة واليسر ما أمكن فحيث أمكن الاكتفاء فيه بمرتبة لم ينتقل عنها الى أشق منها وقد علم
الاكتفاء بتضعيف الثنتين مرة حتى يصيرا أربعاً لان هذه كافية فيما قصدت الصلاة له من تكفير
الزلات تارة ورفع الدرجات أخرى وأيضاً فالصبح أول ربع النهار الأول والظهر آخر ربع النهار
الثاني تقريباً فناسب ان يكون الظهر ضعف عدد الصبح لانها خاتمة ربع النهار فتكرر فيها الربع
مرتين وقد علمت ان الربع الاول ابتدئ بركتين فليختم الربع الثاني بربع نظراً الى اشتغال هذا الختم
على ذنبك الربعين تقديراً وأخرت الظهر الى هذا الوقت لتقع خاتمة هذا النصف الاول من
النهار والخواتيم يحتاط لها لان بها قوام الاشياء وعليها مدار حقيقتها فمن ثم زيد في عددها ضعف
ما به الابتداء اشارة لهذا الاعتناء بالخاتمة ولم يجعل خاتمة ربع النهار الاول واجبا اكتفاء بما وقع
ابتدأه به مع تمام التفرغ والاقبال فكان تمييزه بذلك على ما عداه قائماً مقام خاتمة هذا الربع على
ان الشارع جعل له خاتمة لكن مندوبة وهى الضحى فان وقتها المختار اذا مضي ربع النهار حتى
لا يخلو ختم كل ربع من النهار عن صلاة لكن قد علمت الفرق بين هذا الربع والربع الثاني والربع
الثالث فان كلا منهما قد ختم بصلاة واجبة اذ الظهر آخر الربع الثاني والعصر آخر الربع الثالث
ومما يوضح هذا ان العصر لما كانت الوسطى وكان فيها من الفضائل ما يفوق الصبح وكانت مثلها في
أن الابتداء بها أول ربع كانت غنية عن أن تحتاج لخاتمة ألا ترى أن الربع الاول لما ابتدئ
بالصبح لم يحتاج الى خاتمة فكذلك الربع الاخير لما ابتدئ بالعصر لم يحتاج الى خاتمة ولما تراخت الصبح
عن العصر في الفضل ندب لربعها خاتمة وهى الضحى بخلاف العصر فانه لم يتدب لربعها خاتمة اشعاراً
بانها غنية عن الاحتياج الى جبر غيرها لما ابتدأت به بل زيد في الاشعار بهذا الاستغناء فخرمت
الصلاة التي لا سبب لها بعدها الى آخر ربعها اشارة الى أن الكامل قد يمنع الناقص من الاجتماع معه
في مرتبته مطلقاً بخلاف غير الكامل فان الناقص قد يجتمع به وقد يمنع من الاجتماع به وبهذا ظهرت
الحكمة في امتداد وقت الكراهة من فعل العصر الى دخول وقت الصلاة التي تليها وهى
المغرب ولم تمتد في الصبح الى دخول وقت الصلاة التي تليها وهى الظهر بل انقضى وقت الكراهة
بارتفاع الشمس كريح وشرع له فيما بعد ذلك التطوع بالضحى جراً لما عساه لم يجبر بالصبح لانها
ناقصة بالنسبة للعصر بناء على ان الوسطى التي هى أفضل الصلاة انما هى العصر وهو الذى صرح
به السنة الصحيحة فتأمل ذلك ومن الحكم في جعل العصر أربعاً أيضاً أنها آخر نحو الربع الثالث
كما تقرر وهى في الحقيقة خاتمة النهار فهى مشتملة أيضاً على ربعه الباقيين فناسب ان يكون أربعاً

عليه استقبال عين الكعبة

فلا يجوز له ولا لمن في ليلة مظلمة اذا قدر على القطع بالحسيس أن يرجع الى قول من يخبر عن علم ولا أن يجتهدا لان خبر الآحاد والاجتهاد انما يفيدان الظن ولذلك لا يجوز استقبال الحجر بكسر الحاء في أصح الوجهين لان الاخبار الدالة على كونه من البيت اخبار آحاد وان كان خارج المسجد وهو بمكة ولم يعلم عين القبلة جاز له الاخذ بقول ثقة يخبر عن علم اذا شق عليه أن يلمس الكعبة قياسا على ما اذا حال بين المصلي وبين الكعبة حائل خلقى وكذا طارىء لم يحدثه بلا حاجة وان كان خارج مكة بقربها حكمه كذلك (مثل) عن مصلى مستقبل من عتبة الكعبة قد وثق ذراع لا يحاذى أسفله أسفله كخشبة معترضة بين ساريتين فهل يصح أو لا (فأجاب) بأن صلاته صحيحة لاستقباله فيها الكعبة (سئل) هل يجوز الاعتقاد على بيت الابرّة في دخول الوقت والقبلة أم لا (فأجاب) بأنه يجوز اعتمادها فيما لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد (سئل) عن مسير السفينة هل يجوز له الايماء بالكوع والسجود حيث يجوز له ترك الاستقبال

كالظهر لما تقرر فيها أنها مشتملة على ربعيه الاولين بالاعتبار السابق فكذلك العصر لما اشتملت على ربعيه الاخيرين بالاعتبار المذكور ألحقت بالظهر في العدد لاستوائهما في ذلك الاشتغال وانما لم يشرع بعد العصر صلاة لما علم من حرمة أو كراهة الصلاة بعدها حذرا من التشبيه بعباد الشمس في مجودهم لها عند غروبها كطلوعها فاتضح بما قرره ان كل ربع من النهار مقابل بركعتين وان العصر آخر النهار وأنها مشتملة على ربعيه الاخيرين حقيقة واتضح أيضا كونها الوسطى لانتهاء هذا الاشتغال الحقيقي عن الظهر والصبح وأيضا فهي لم تأت الاوقد امتلا القلب بالاغيار ومعاناة المشاق والاشتغال وورطات الاوهام والخواطر فاحتيج الى ما هو أبلغ في تطهير ذلك وازالته وتكفير نقائصه ولا يتم ذلك الا ان كانت تلك الآلة المزيلة لذلك أكمل الآلات وأحدها وأقطعها فتفضل الله سبحانه وتعالى وله الفضل والمنة وجعل العصر كذلك لتصلح مزيلة لما وقع من أول النهار الى آخره من ذلك الاشتغال الكلى المحتاج الى ابلغ مطهر وأكمله وبهذا اتضح كون الوسطى ليست من الصلوات الليلية لان الليل ليس فيه ذلك الاشتغال وانما هو محل راحة وتخل عن الغناء ومن ثم خص باوقات التجلي والقرب وشهود جمال الحق وانعامه الذي تفضل به على خواصه فيه فهو وقت تخل بالكمالات الناشئة عن ذلك القرب الاعظم بخلاف النهار فانه وقت تخل لذلك الغناء الصرف والارتباك بحضرة الاغيار المانعة لاستجماء أنوار الشهود فاحتيج فيه الى مزيد لذلك فشرعت الوسطى فيه لتكفل بتلك الازالة وكانت العصر لانها الاحق بتلك الازالة من غيرها من بقية الصلوات النهارية لما قرره وأوضحته وأيضا فليس في التكليف بالصلاة في الليل مشقة التكليف بها في النهار الذي هو محل الاشغال واللهو وعروض ما يضاد العبادة والشروع فيها على الوجه الاكمل من تتابع الاغيار والوقوع في مهامه الاخطار فكان في الاتيان بالعصر مع ذلك الذي يكثر في وقتها كثرة لا يوجد مثلها في وقتي الظهر والصبح من اظهار الطاعة وعدم تأثير القواطع فيه ما ليس في غيرها وبهذا ظهر أيضا حكمة كون الصلوات النهارية أكثر من الصلوات الليلية لما علمت من أن الامتحان والمشقة في تلك أكثر وأظهر فطلب من المكلف أن يكون ما فرض عليه بالنهار أكثر منه بالليل ليحفظ أجره ويظهر طوعه ويظهر سره ويخرج عن مألوفاته وقواطعه وعاداته ثم لما انقضى النهار افتتح الليل بثلاث بزيادة ركعة على ما فتش به النهار اشارة لما مران الليل هو محل التجلي الاعظم والقرب الاكمل الاتم فناسب أن يشار الى تميزه عن النهار لذلك لادنى ما يحصل به التمييز وهو ركعة ولم يزد عليها لما تقرر ان مبنى هذا الدين على السهولة واليسر ما أمكن وانه حيث أمكن الاكتفاء فيه لم يتجاوز الى أشق منها فافتضحت حكمة كون المغرب ثلاثا ثم لما كانت النفس مجبولة على حب النوم ومطبوعة على أنه لا بد لها منه خفف عنها بعض التخفيف فسوحت في ترك ثمن الليل بلا مقابل وعمل لها وقت العشاء وجعلت أربعا لتكون مقابل ربعين من الليل وأما المغرب فانها مقابلة لربعه وثمته لما تقرر في فروض النهار أن كل ربع منه مقابل بركعتين فكذلك الليل لكن مع المسامحة بثمانه فانه لم يقابل بشيء لما علمت ولتميز النهار كما أوضحته فيما سبق لم يجعل ما افتتح به مقابلا لشيء منه في الحقيقة لما مر أن الظهر مقابل لربعيه الاولين والعصر مقابل لربعيه الاخيرين وأما الصبح فهو في الحقيقة مبدأ ومهى لقطع تلك المفاوز والمشاق التكليفية النهارية التي هي أشق والبلغ من التكليفات الليلية اذ النفس تسمح ان تقوم ليلة ولا تسمح ان تترك من أمر دنياها ما يقابل فلسا ومن ثم ورد في صفة الابدال أن الله بهم يحيى وبهم يميت وبهم يغيث العباد والبلاد وانهم لم ينالوا ذلك بكبير صلاة ولا صيام وانما نالوه بالسخاء والنيحة للمسلمين فعلما أن السخاء أعظم واشق على النفوس من صيام النهار وقيام الليل فلذلك احتاجت التكليفات النهارية الى

مهيء يعود عليها بالاعانة والتسهيل وهو افتتاحها بركعتي الصبح ولم تحتج التكاليف الليلية إلى ذلك فكان ما افتتحت به محسوبا منها مقابلا لربع الليل وثمنه وهذا لا ينافي ما قدمته في حكمة كونها ثلاثا من الاشارة إلى أن الليل هو محل ذلك التجلي والقرب لان هذه الاشارة ليست عامة لكل أحد بل خاصة بمن لم يقتصر على واجبة المغرب والعشاء بل أتى بهما في وقتها وضم اليهما التطوع والتقرب إلى الله تعالى بقيام ما تيسر له من الليل ولا شك أن من أتى بواجبات النهار والليل وضم اليها ذلك لابد أن يشار له في تميزه على من لم يضم لتلك الواجبات شيئا وذلك التميز يحصل بتميز زمن تلك الزيادة وهو الليل فهو متميز على النهار من هذه الجهة المشيرة إلى ما اختص به من ذلك التجلي الاقدس والقرب الانزه الانفس وكونه محلا لذلك لا يقتضى أن واجبه أفضل من واجبات النهار لما قدمته مما يخالف ذلك وقد يكون في المفضول مزية بل مزايا لا توجد في الفاضل والحاصل أن الليل متميز من حيث النوافل التي لا يزال العبد يتقرب بها إلى الله تعالى حتى يصير محبوبا ثم سمعا وبصرا ويذا ورجلا كناية عن مزيد القرب والتولي وتتمام الخلقة والاستنابة ونهاية المحبة والعناية بأموره وأحواله وحفظها عن الاغيار والاختار وانه صار عند الله سبحانه وتعالى بمنزلة عظيمة لو أريد التعبير عن كنهها لم يمكن في العادة أن يعبر عنه الا بنحو تلك العبارات فهو من الكناية أو مجاز التمثيل أو غيرهما كما لا يخفى على من مارس فنون البلاغة وأساليب الفصاحة وليس ذلك مشيرا للحلول والاتحاد باعتبار معناها المتعارف بين أهل الظاهر تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا وهذا ما يسره للعبد الضعيف الحقير مع أني لم أر من تكلم على شيء منه وفوق كل ذي علم عليم واليه تعالى أتوسل بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم أن يسبل على ذيل ستره وأن يمنحني من خزائن كرمه وجوده وفضله ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وأن يعصمني من كل زلة وفتنة ومحنة إلى أن ألقاه وهو راض عني وأن يكفيني ما أهنئ وما لا أهتم له من أمور الدنيا والآخرة انه ولي ذلك والقادر عليه لارب غيره ولا مامول الاخيره لا إله الا هو عليه توكلت واليه أنيب ثم بلغني أن الحكيم الترمذي تكلم على شيء من ذلك وتطلبته فلم أره فان كان موافقا فذاك والا فاختلiffe في ذلك لا تأثر لها لان حكم الموجودات متعددة لانهاية لها وانما يمنح الله كل من ألهمه الكلام فيها بحسب استعدادة وقوته والحمد لله رب العالمين (وسئل) رضي الله عنه عن اشتبه عليه الوقت يجوز أن يعتمد على صياح الديك المجرب ويشكل عليه قول الرافعي لا يجوز اعتماد آذان المؤذن الثقة يوم الغيم مع أن هذا أولى من الديك فما وجهه (فأجاب) بقوله وجهه أن المؤذن المذكور مجتهد والمجتهد لا يقلد مجتهدا وليس هذا المعنى موجودا في مسألة الديك لان صياحه مجرد علامة والمجتهد انما هو السامع لجازله اعتمادها كالورد ونحوه (وسئل) رضي الله عنه بما صورته لمن اشتبه عليه الوقت الاجتهاد وان أمكنه اليقين بأن يخرج فيرى الشمس مثلا وهو مشكل فقد فرقوا بين جواز الاجتهاد في المياه وامتناعه في القبله حيث قدر على اليقين في كل بان اليقين في القبله حاصل في محل الاجتهاد بخلافه في الماء فلا امتنع الاجتهاد في الوقت أيضا كالقبله لان اليقين فيه أيضا في محل الاجتهاد (فأجاب) بقوله قد يفرق بين الاجتهاد في الوقت والاجتهاد في القبله بأن الامارات المحصلة للظن بدخول الوقت أقوى من امارات القبله فكان الظن في الوقت أقوى فالحق فيه باليقين لقوته ولم يلحق في القبله باليقين لضعفه (وسئل) فسح الله في مدته هل يعتبر اختلاف المطالع في الصلاة كالصوم (فأجاب) بقوله قال في الخادم اذا قلنا العبرة باختلاف المطالع في الصوم فهل يعتبر في الصلاة حتى اذا غربت عليه الشمس في بلدة وكان صاحب خطوة فحضر مطالعا آخر لم تغرب فيه بعد ماضى المغرب في البلد الاول فهل يلزمه اعادةها كالصوم أم لا لان الصلاة تتكرر بخلاف الصوم

(فأجاب) بأنه لا يجوز له ترك الاستقبال والله أعلم (باب كيفية الصلاة) (سئل) عن رجل يقدر على القيام ولا يقدر على الركوع والسجود وان صلى قاعدا قدر على اتمام الركوع والسجود فهل يصلي قاعدا ويقيمهما أم كيف الحال (فأجاب) بأنه يصلي قاعدا ويقيم الركوع والسجود ولا يصلي قائما ويومئ بهما لان اعتناء الشارع باتمام الركوع والسجود فوق اعتنايه بالقيام بدليل جواز صلاة النفل قاعدا ومضطجعا مع القدرة على القيام وعدم جواز الائمة بركوعها وسجودها وجواز العقود في الفرض لاجل اتمام السورة ولجل الصلاة جماعة ولجل حصول مشقة شديدة بالقيام وعدم جواز الائمة بالركوع والسجود لاجل المشقة المذكورة وفي كلام الائمة نظائر أيضا تشهد لما قلناه (سئل) عن أحرم بنفل قائما ثم قرأ بعض الفاتحة ثم هوى فقرأ باقيها في هويه هل تحسب قراءته فتصح صلاته أم لا (فأجاب) نعم تحسب قراءته المذكورة فتصح صلاته وان كان حال قراءته ذلك البعض إلى الركوع أقرب وقد صرحوا فيمن عجز عن القيام في أثناء

الفاتحة بوجوب قراءته
في هويته وعلوه بأنه ، كمل
مابعده ولا يجزى قراءته
في ارتفاعه في عكسها
(سئل) عن الله الجليل أكبر
هل يشترط مقارنة النية
للجليل أيضاً ولا (فأجاب)
بأن كلامهم صريح أو
كالصريح في اشتراط
مقارنة النية للجليل أيضاً
إذا قالوا يجب مقارنة
النية لتكبير الاحرام
بأن يأتي بها عند أولها
ويستمر ذكراً لها إلى
آخرها اه والذي عندي
أن كلامهم خرج مخرج
الغالب من عدم زيادة شيء
من لفظ التكبير فلا دلالة
له على اشتراط المقارنة
فيما عدا لفظي التكبير
نظراً للمعنى إذ الاعتبار
اقتراحاً باللفظ الذي
يتوقف الانعقاد عليه وهو
الله أكبر فلا يشترط
اقتراحها بما تخلل بينهما
(سئل) عن مصل آتى
بالبسملة بقصد السورة
ثم شك في قراءة الفاتحة
فهل يبني على البسملة أو
يستأنف (فأجاب) بأنه
يبني على البسملة ولا يحتاج
إلى استئنافها (سئل) هل
تارك التعلم مع القدرة عليه
الواقع في معصية آثم بمنزلة
من يترك التعلم وارتكاب
المعصية أم بالاول دون
الثاني (فأجاب) بأن من
ترك تعلم ما وجب عليه
تعلّمه مع القدرة عليه عالماً
بوجوبه آثم بذلك
فان وقع بسبب

وبالقياس على الصبي إذا وصل أول الوقت ثم بلغ في أثناءه فانه لا يجب عليه فعل الصلاة وان وجب عليه بالبلوغ لأن صلاته قبله قد أسقطت الفرض فكذلك هنا هذا هو الأقرب لانه إذا سقط الفرض بالفعل فلا ن يسقط بالغروب أولى اه وما رجحه في الحاد ممتنع ويفرق بينه وبين الصوم أيضاً بان الذي وجب في الصوم إنما هو مجرد الامساك موافقة لأهل ذلك المحل وليس بصوم حقيق ومثل هذا الامساك قد عهد وجوبه في الصوم في نحو من أصبح وقد نسي النية بخلاف الصلاة فانه لم يعهد فيها مثل ذلك (وسئل) نفع الله به عمن ولد أصم أعنى أخرس فهل تجب عليه الصلاة (فأجاب) بقوله صرح ابن العماد بأنها لا تجب عليه كمن لم تبلغه الدعوة وهو ظاهر موافق لما عليه أئمتنا وغيرهم أنه لا تكليف إلا بعد علم فثبت انتفى عن هذا العلم بالشرع من أصله فهو غير مكلف بالصلاة وغيرها
(باب الاذان)

(وسئل) رضى الله عنه هل نص أحد على استحباب الصلاة والسلام على النبي ﷺ أول الإقامة (فأجاب) نفع الله بعلومه وبركته بقوله لم أر من قال بندب الصلاة والسلام أول الإقامة وإنما الذي ذكره أئمتنا هما سنتان عقب الإقامة كالآذان ثم بعدهما اللهم رب هذه الدعوة التامة الخ وعن الحسن البصري قال من قال مثل ما يقول المؤذن فإذا قال المؤذن قد قامت الصلاة قال اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محمد عبدك ورسولك وأبلغه درجة الوسيلة في الجنة دخل في شفاعته محمد ﷺ أو نالته شفاعته محمد صلى الله عليه وسلم رواه الحسن بن عرفة والنعمري وعن يوسف بن أسباط قال بلغني أن الرجل إذا أقيمت الصلاة فلم يقل اللهم رب هذه الدعوة المستجبة المستجاب لها صل على محمد وعلى آل محمد وزوجنا من الحور العين قلن الحور العين ما كان أزهدك فينا رواه الدينوري في المجالسة والذهبي والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن جماعة مقيمين ببعض القرى يقيمون الصلوات الخمس بمسجدها ويؤذن بعضهم قبيل الفجر بساعة مثلاً مع العلم بأن الاذان يجوز في الوقت المعروف من الليل فهل يجزى أى ذلك الاذان الثاني عند أن يطلع الفجر وإذا أذن أحد الجماعة في وسط المسجد هل تحصل له الفضيلة أم لا بد من اعلام أهل القرية مع أنهم لو سمعوه ما حضر أحد غير الذين اجتمعوا قبيل الصبح وإذا أذن في وسط المسجد عند اجتماع الجماعة يجزيه أم لا بد من الخروج إلى باب المسجد كما ورد أن بلالا كان يؤذن عند باب المسجد وهل تحصل الفضيلة للاول والآخر جميعاً أم لا (فأجاب) فسح الله في مدته بقوله يجزيه الاقتصار على الاذان الذي قبل الفجر والافضل أن يؤذن مرتين مرة قبل الفجر ومرة بعده فان اقتصر على مرة فالافضل أن يكون بعد الفجر وإذا أذن في وسط المسجد فان كان نيته أن يؤذن لنفسه أو للمقيمين في المسجد فقط كفاه اسماع نفسه في الاولى واسماع الحاضرين في الثانية وأما اذا كان يؤذن لأهل البلد فلا بد أن يؤذن في محل مرتفع بصوت عال بحيث يسمع الاذان من أصغى اليه من أهل البلد سواء كانوا لو سمعوه لحضروا أم لا والذي ورد عن بلال وغيره من مؤذنيه صلى الله عليه وسلم أن من أراد منهم الاذان لاسماع الناس كان يؤذن على موضع عال والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله بعلومه عما لو سمع بعض الاذان هل يجب فيه أولاً فان قلتم نعم فاذا سمع من آخره فهل يجب فيه ثم يعيد جواب ما مضى ثم يدعو أو يبتدىء الجواب من أوله حتى يتمه ثم يدعو وكيف الحكم في ذلك وإذا سمع المتوضىء الاذان فهل يستحب له الاجابة حينئذ أولاً وان قلتم لا فهل على القول باستحباب دعاء الاعضاء أولاً وهل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مسنونة قبل الاذان كما هي بعده أولاً وهل الإقامة كالآذان في سننها أولاً وهل يسن ان يقال قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان محمد رسول الله أولاً وهل ينهي عنه وعن الصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم قبل الاذان أولا (فأجاب) بقوله عبارتي في شرح العباب قال الزركشي وغيره ولو سمع بعضه أجب فيه وفيما لا يسمعه تبعا فيما يظهر واقتضاه كلام المجموع قال الزركشي ويشهد له ما ذكره في اجابته في الترجيع اذا لم يسمعه انتهت وظاهر عطفهم بالواو في قولهم أجب فيه وفيما لا يسمعه انه يخير بين أن يجيب فيما سمعه آخر ثم يعيد جواب ما مضى ثم يدعو وأن يجيب فيما لم يسمعه من أوله ثم يتمه فتحصل السنة بكل من هذين وظاهر قولهم تبعا يقتضي أن الاول أكمل ويؤيده قولهم الاول أن لا يشتغل حال الاجابة بشيء ولا شك أنه اذا سمع من حى على الفلاح مثلا ثم أجب ما قبلها حثتذ كان مشتغلا عن اجابة ما يسمعه بغيره وقد علمت أنه خلاف الافضل بخلاف ما اذا اشتغل باجابة ما يسمعه الى أن فرغ ثم أجب ما لم يسمعه فانه لم يخالف الاكمل حينئذ فالحاصل انه مخير وأن الافضل انه يجيب ما يسمعه فاذا فرغ المؤذن أجب ما لم يسمعه ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال اللهم رب هذه الدعوة التامة والخوافي البلقين فيمن وافق فراغ وضوته فراغ المؤذن بأنه يأتي بذكر الوضوء لانه للعبادة التي فرغ منها ثم بذكر الاذان قال وحسن أن يأتي بشهادتي الوضوء ثم بدعاء الاذان لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم بالدعاء لنفسه اه وما ذكره فيما بعد فراغهما كما علمت ولم يتعرض للاجابة حال الوضوء وظاهر أنه يقطع الوضوء ويجيب الى أن يفرغ ثم يكمل وضوءه قياسا على ما قالوه في الطواف من أن السنة للطائف كالتالي والمدرس قطع ما هو فيه للاجابة لانه لا يفوت والاجابة تفوت ووجه قياس الوضوء على الطواف أن كلا له أذكار في أثناءه بناء على ندب دعاء الاعضاء في الوضوء وفيه الخلاف المعروف الراجح عدم نديه لان أحاديثه لا تخلو عن كذاب أو متهم بالكذب والحديث الضعيف اذا اشتد ضعفه لا يعمل به ولا في فضائل الاعمال كما بينت ذلك كله في شرح العباب والارشاد فاذا كان الطواف المتفق على ندب ذكره يسن له قطعه الى فراغ الاجابة فاولى الوضوء فان لم يقطعه فهل يراعى ذكره على القول بنديه ويقدمه على الاجابة أو يراعيها فيقدمها كل محتمل لكن الواجهة الثاني لانها أكد للاتفاق على ندبها بخلاف أذكار أعضاء الوضوء فان قلت قضية تعليل البلقين السابق بان ذكر الوضوء للعبادة التي فرغ منها تقديم ذكر أعضاء الوضوء على الاجابة قلت ليس بقضية ذلك لوضوح الفرق فان الذكر عقب الوضوء متفق عليه كالذكر عقب الاذان فاذا تعارضا قدم ما هو للعبادة التي فرغ منها لانه يعود عليها بكامل آخر عقب فراغها وهو أكمل مما لو فصل بينهما فاصل وأما ذكر الاذان فليس فيه هذه المزية فلذا أخره الى الفراغ من ذكر الوضوء وأما ذكر أعضاء الوضوء فختلف في ندبه بل الراجح عدم ندبه كما مر فاذا تعارض هو والاجابة قدمها عليه كما تقرر وأما الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان والاقامة فانهما مندوبان كما صرح به أصحابنا وما جاء به ذلك خبر مسلم والأربعة الاين ما جبه أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله تعالى لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله تعالى وأرجو أن أكون هو أنا فمن سأل الله لي الوسيلة حلت له الشفاعة وفي رواية من سألها لي حلت له شفاعتي يوم القيامة وخبر أحمد والطبراني وغيرهما من قال حين ينادى المنادي اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محمد وارضى عنه رضا لا سخط بعده استجاب الله دعوته وفي رواية فيها ابن لهيعة من قال حين يسمع المؤذن اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محمد عبدك ورسولك واعطه الوسيلة والشفاعة يوم القيامة حلت له شفاعتي وخبر ابن أبي عاصم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا سمع المؤذن يقيم اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محمد وآته سؤله يوم القيامة وكان يسمعه من حوله ويحب أن يقول مثل

ذلك في محرم جاهلا حرمة لم ياتم به لأن الانتم في الفروع المحرمة مشرطة العلم بالحرمة (سئل) عن يشيع هاء الله حتى تولد منها واو قبل ذلك حرام أولا (فأجاب) نعم يحرم عليه ان أتى به قاصدا به الله سبحانه وتعالى أو مسندا إليه مالا يصح اسناده الا اليه تعالى غالما بتحريره قادرا على الصواب بل ان فعله عنادا كفر لتغيره معنى الاسم الكريم ففى العزيز في الكلام على تكبيرة الاجرام ولو زادوا واو بين الكلمتين ساكنة او متحركة فقد عطل المعنى فلا يجزيه وفي الروضة ويجب الاحتراز في لفظ التكبير عن الوقفة بين كلمتيه وعن زيادة تغير المعنى بأن يقول الله أكبر بمد همزة الله أو الله أكبر أو يزيدوا واساكنة أو متحركة بين الكلمتين ولا يضر المد في موضعه وفي المجموع ويجب الاحتراز في التكبير عن الوقفة بين كلمتيه وعن زيادة تغير المعنى فان وقف أو قال الله أكبر بمد همزة أو همزتين والله أكبر أو زادوا واساكنة أو متحركة بين الكلمتين لم يصح تكبيره قال الشيخ ابو حامد والجويني في التبصرة ولا يجوز المد الاعلى الالف التي بين اللام والهاء ولا يخرجها المد عن جد الاقتصاد الى الافراط

اه وظاهر أن زيادة الواو
انما عطلت معنى المستند
اليه وغيرته لان معنى
المستند معها بان بحاله وفي
التحقيق ولو أسقط حرفا من
الله أكبر أو سكت بين كلمتيه
أوزاد بينهما واوا أو مد
في غير الالف التي بين اللام
والهالم تتعقد وفي التهذيب
ولو مد التكبير بين اللام
والهاء في كلمة الله يجوز
ولو مد في موضع آخر لم يجوز
وفي الجواهر ويجب الاحتراز
في التكبير عن الايتان
بهمزة أخرى أو واو بين
الكلمتين ساكنة أو
متحركة تنشأ من زيادة
ضمة الهاء أو يالف تنشأ
من زيادة فتحة الباء وفي
الانوار الثالث أي من
شروط التكبير الاحتراز
عن زيادة تغير المعنى فلو قال
الله أكبر بمد همزة الله
أو الله أكبر بزيادة الالف
بين الباء والراء أو بزيادة
أو ساكنة أو مشددة بين
الهالم والهمزة بطلت وفي
الخادم ومنها أن يشع
ضمة الهاء من الله فلا يصح
لانه يصبر جمع لا و والنقول
فيه كثيرة فلنقتصر على
ما ذكرناه (سئل) عما
إذا قال الرحمن ولم يشدد
الراء هل تصح أم لا وما المراء
بقولهم لو خفف مشددا
هل هو المشددا لا صلى أولا
(فأجاب) بأنه لا تصح
قراءة الفاتحة بمن خفف

ذلك إذا سمع المؤذن ومن قال مثل ذلك إذا سمع المؤذن وجبت له شفاعته محمد صلى الله عليه وسلم يوم
القيامة رواه الطبراني في الدعاء والكبير والوسط ولفظه كان صلى الله عليه وسلم إذا سمع النداء
قال اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صل على محمد عبدك ورسولك واجعلنا في شفاعته
يوم القيامة قال صلى الله عليه وسلم من قال هذا عند النداء جعله الله في شفاعتي يوم القيامة وفيهما
صدقة السمين لكن له شاهد موقوف على أبي هريرة وخبر الطبراني بسند فيه لين من سمع النداء
فقال أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وبلغه
درجة الوسيلة عندك واجعلنا في شفاعته يوم القيامة وجبت له الشفاعته وظاهر قوله صلى الله عليه
وسلم في الخبر الثاني من قال حين ينادى المنادي وفي الخبر الثالث من قال حين يسمع المؤذن أنه
يأتي بالذكر المذكور حال سماعه الاذان ولا يتقيد بفراغه منه لكن الحديث الاول نص في انه انما
يأتي بذلك بعد الفراغ من الاذان وهو أصح من الثاني والثالث ومقيدوهما مطلقان فوجب تقديمه
عليهما ومعنى حلت وجبت كما صح في عدة روايات فمضارعه تحل بكسر الحاء أو استحققت أو نزلت
به فمضارعه بضمها لا من الحل لانها لم تحرم قبل ذلك ولا من معنى على لرواية مسلم حلت عليه وفي
هذه الاحاديث بشارة عظيمة لقائل ذلك أعظمها أنه يموت على الاسلام لان شفاعته صلى الله عليه
وسلم انما تكون للمسلمين من أمته صلى الله عليه وسلم على أن هذه شفاعته مخصوصة اذ شفاعته
صلى الله عليه وسلم العامة تشمل مذني أمته قيل ولا ينال هذا الثواب إلا من قال ذلك مخلصا
مستحضرا اجلاله صلى الله عليه وسلم لأن قصد به مجرد الثواب ونحوه ورده بعض محققى الحفاظ
بأنه تحكم غير مرضى ولو أخرج الغافل اللاهى لكان أشبه وفائدة طلب الوسيلة له صلى الله عليه
وسلم مع أنه يرجوها ورجاؤه لا يعيب عود ثمره ذلك علينا بامثال ما أمرنا به في جهته الكريمة
والاعلام بان الله تعالى لا يجب عليه شيء لاحد من خلقه وبأنه صلى الله عليه وسلم في غاية الخضوع
والتواضع لله حيث يسأله ويطلب منه طلب العبد المحتاج وكذا يقال في صلاتنا عليه صلى الله عليه
وسلم فانها لهذه الاغراض الجليلة فتأمل ذلك واعتن بحفظه وتحقيقه ووردت أحاديث أخر بنحو تلك
الاحاديث السابقة ولم نر في شيء منها التعرض للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم قبل الاذان ولا إلى
محمد رسول الله بعده ولم نر أيضا في كلام أئمتنا تعرضا لذلك أيضا فحينئذ كل واحد من هذين ليس
بسنة في محله المذكور فيه فمن أتى بواحد منهما في ذلك معتقدا سنيته في ذلك المحل المخصوص نهى
عنه ومنع منه لانه تشريع بغير دليل ومن شرع بلا دليل يزجر عن ذلك وينهى عنه (فائدة) قد
أحدث المؤذنون الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقب الاذان للفرائض
الجنس الا الصبح والجمعة فانهم يقدمون ذلك فيهما على الاذان والا المغرب فانهم لا يفعلونه غالبا
لضيق وقتها وكان ابتداء حدوث ذلك في أيام السلطان الناصر صلاح الدين بن أيوب وبأمره في
مصر وأعمالها وسبب ذلك أن الحاكم المخذول لما قتل أمرت أخته المؤذنين أن يقولوا في حق ولده
السلام على الامام الطاهر ثم استمر السلام على الخلفاء بعده إلى أن أبطله صلاح الدين المذكور وجعل
بدله الصلاة والسلام على النبي ﷺ فنعم ما فعل فجاءه الله خيرا ولقد استفتى مشايخنا وغيرهم
في الصلاة والسلام عليه ﷺ بعد الاذان على الكيفية التي يفعلها المؤذنون فافتوا بان
الاصل سنة والكيفية بدعة وهو ظاهر كما علم مما قررته من الاحاديث (وسئل) نفع الله به عن
مسجد أقيمت فيه جماعتان مترتبان باذان سابق لهما فهل يحصل لكل منهما فضيلة الاذان
أم لا وهل ينقدح أن يقال ينظر إلى قصد المؤذن أو دخوله في الجماعة فان قصد الاولى مثلا أو
صلى معها حصل له فضيلة الاذان أولا (فأجاب) بقوله الكلام في ذلك في مقامين الاول سقوط

منها اذا الحرف المشدد حرفا
والمراد بالمشدد في قولهم
لو خفف مشددا لم تصح
قراءته المشدد الاصل
في الفاتحة (سئل) عن
امام صلى بجمع من المسلمين
وقرأ بسورة غير الم تنزيل
في صبح يوم الجمعة ليسجد
فهل تصح صلاته أم لا لقصد
زيادة سجدة ليست بسنة
وما العمل عليه وما المفتى به
وهل في المسئلة نقل صريح
أم لا (فأجاب) بأنه لا تصح
صلاته على المعتمدان كان
عالمًا بالتحريم فقد قال
للقوى لو أراد أن يقرأ
آية أو آيتين فيهما سجدة
ليسجد فلم أر فيه كلاما
لاصحابنا وحكى ابن المنذر
عن جماعة من السلف أنهم
كرهوه وعن أبي حنيفة
وآخرين أنه لا بأس به
ومقتضى مذهبا أنه ان
كان في غير الوقت المنهي
عن الصلاة فيه وفي غير
الصلاة لم يكره وان كان في
الصلاة أو في وقت كراهتها
ففيه الوجهان فيمن دخل
المسجد في هذه الاوقات
لا لغرض سوى صلاة التحية
والاصح أنه تكره له الصلاة
اها فافاد كلامه أن الكراهة
للتحريم وان الصلاة تبطل
به وبه أفى الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام أي لان
الصلاة منهي عن زيادة
سجدة فيها الا السجود لسبب

الطلب المستلزم لسقوط الكراهة المترتبة على ترك الاذان والثاني حصول فضيلة الاذان فاما بالنظر
الى الاول فيكفي اذان واحد عن جميع الجماعات المتكررة في المسجد الواحد وأما بالنسبة الى الثاني
فلا يكفي الاذان الواحد الا عن الجماعة التي تليه وبما يصرح بالاول قولهم تحصل سنة الاذان
بظهوره من نحو بلد صغير أو مواضع من كبير بحيث يسمعه من أصغى له من أهل ذلك المحل لينتشر
في جميع أهله قال القمولى وغيره فان أذن واحد في جانب فقط حصلت السنة فيه دون غيره وفي
المجموع عن جمع أنا اذا قلنا بفرضيته سقط بفعله لصلاة من الخمس ثم صوب ما اقتضاه كلام الأصحاب
من أنه لا بد منه لكل صلاة ثم قال وإذا قلنا بأنه سنة حصل بما يحصل به إذا قلنا انه فرض
وهو ظاهر وان نظر فيه في الخادم فارقا بأن الشعار المفروض يحصل بمرة والاعلام المندوب لا يحصل
الا بالخمسة فان قلت مقتضى هذا مع ما يأتي في صلاة الجماعة من أنها لو أقيمت بمحل من بلد كبير
ولم يظهر الشعار لم يكف في الخروج عن فرض الكفاية أن السنة لا تحصل هنا في الجانب الذي
أذن فيه فقط وقد مر حصولها قلت القصد بظهور الشعار في الجماعة تعددها بمحال بحيث يسهل
حضورها على كل من أرادها اذ لا يتأتى من كل واحد وحده بخلاف الاذان فانه مطلوب من كل
أحد على حدته لتأتي منه فلذا حصلت سنته وسقط فرضه عن أهل ذلك الجانب فقط ولم يسقط
بالنسبة للجماعة واستشكل قول النوى انهما سنة وفي الجماعة انها فرض كفاية مع أنهما وسيلة
اليها وللوسائل حكم المقاصد وأيضا ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ويرد بمنع كونها وسيلة وعلى
التنزل فالجماعة غير متوقفة عليهما على أن هذا إنما يتأتى على الضعيف ان الاذان حق للجماعة
وسياق قريبا نظير ذلك ذكرت ذلك في شرح العباب فان قلت تعبيرهم بحصول سنة الاذان بما
تقرر يتنافى ما استدلت به عليه من سقوط الطلب فقط قلت لا ينافيه بل هو على حد قولهم تحصل
سنة التحية بفرض أو نقل آخر فان المراد بالحصول ثم سقوط الطلب تارة وحصول الفضيلة والثواب
أخرى فكذا هنا بدليل ما يأتي من ندمه لكل أحد وان سمع اذان غيره وفي شرح العباب أيضا بعد
قولهم ان الاذان سنة كفاية يحصل بفعل البعض كابتداء السلام وفرع الزركشى على أن ذلك
فرض كفاية كما في الروضة وفي السير أنه لو أذن واحد لجمع لم يسئل لكل أحد منهم أن يؤذن والظاهر
أنه مبنى على ما يأتي عن شرح مسلم والا فالقياس ندمه لكل كما أن التسمية على الاكل سنة كفاية
وإذا أتى بها أحد الآكلين لا نقول للبقية لا يسئل لكم الايتان بها وانما الذي يقال لهم كما يصرح
به كلامهم سقط عنكم حرج تركها فقط وفرق ظاهر بين العبارتين انتهت عبارة شرح العباب
وفيهما كالذي قبلها أوضح شاهد على ما مر من سقوط الطلب باذان واحد عن جميع الجماعات
المتكررة في المسجد الواحد بل والقريب منه بحيث يسمعه المضغى اليه وبما يصرح بالثاني أعنى أن
الاذان لا تحصل فضيلته وثوابه الا للجماعة التي تليه قولهم والعبارة لشرح العباب ويشرع الاذان
لجماعة ثانية أريد اقامتها في موضع مسجد أو غيره من أمكنة الجماعة ولو مطروقا أو أقيمت فيه جماعة
أو صلوا فرادى وانصرفوا فيسن حينئذ الاذان لكن بلا مبالغة في رفع الصوت أى لا يندب له ذلك
لثلايوهم السامعين دخول وقت صلاة أخرى لاسيما في يوم الغيم وتبع في نفى المبالغة دون أصل
الرفع الامام في النهاية كما في الخادم وكذا الاذرعى فانه قال المراد بالرفع بالغ لان الرفع شرط في الاذان
للجماعة اها ولا يعارضه قول التحقيق وحيث لا يرفع قال الأصحاب يسمع نفسه والامام من عنده
لالانه في المنفرد ولا قول الشرح الصغير ويسر مؤذن الجماعة الثانية بلا خلاف لانه محمول على
ما تقرر والحاصل أنه لا بد من اسباع واحد لما يأتي ان ذلك شرط في الاذان للجماعة أما إذا فقد
شرط مما ذكر فيسن له الرفع لان الاول قد انتهى حكمه بصلاة الجماعة الاولى ولا ايهام وحيث

كان الاوقات المكروهة
منهى عن الصلاة فيها الا
لسبب فالقراءة بقصد
السجود كتعاطى السبب
باختياره في اوقات الكراهة
لفعل الصلاة وقد جرى على
كلام النووي جماعات منهم
مختصركلامه وغيره عبارة
الانوار ولو اراد أن يقرأ
آية أو سورة تتضمن سجدة
ليسجد فان لم يكن في الصلاة
ولا في الاوقات المنهية
لم يكره وان كان فيهما أو في
أحدهما فالحكم كما لو دخل
في الاوقات المنهى عنها
المسجد لا لغرض سوى
التحية وقد سبق اه
وقضية كلام القاضي حسين
جوازه وظاهر أن الكلام
في قراءة غير الم في صبح يوم
الجمعة فقول البلقيني أن ما
ذكره النووي ممنوع
فان السنة الثابتة في أنه
صلى الله عليه وسلم كان
يقرأ يوم الجمعة في الصبح في
الركعة الاولى ثم تنزل
فظهر منه أنه عليه الصلاة
والسلام فعل ذلك عن قصد
ولذلك استحسب الشافعي
أن يقرأ في الركعة الاولى
من صبح يوم الجمعة بالسورة
المذكورة ولا بد من قصد
السنة وذلك يقتضى أنه
قرأ السجدة ليسجد فيها
مردود بما مر من التعليل
لوجود سببها إذ القصد فيها
اتباع السنة في قراءتها في
الصلاة المخصوصة والسجود

سن الرفع في الجماعة الثانية فلا فرق بين أن يكره بأن يكون غير مطروق له امام راتب لم يأذن كما
أشار اليه في السكفاية أولا وهو كذلك كما قاله الشيخان واستشكل الاسنوى وغيره للاولى
وقولهم ينبغى أن لا يسن الاذان لها وكيف يسن الدعاء اليها مع كراهتها ومع أن للوسائل حكم
المقاصد وان كان لا يرفع صوته فلا فائدة له إذ الاذان للجماعة لا يجزىء مع الاسرار بشيء منه مردود
بان الكراهة هنا ليست لذات الجماعة بل لامر خارج عنها كما سأذكره في التنبيه الآتى مع أن المؤذن
لم يدع اليها غائبا وإنما يؤذن لنفسه ومن معه فيكفى اسباع واحد منهم كما مر وبأن كراهة الصلاة
لا تمنع ندب الاذان لها كما لو أقيمت في نحو حمام وبأن الاذان حق للوقت على الجديد وللصلاة على
القديم المعتمد وعليهما فليس وسيلة للجماعة أو حق للجماعة على ما في الاملاء وعليه ينبغى ما ذكره
والتقييد بانصرافهم هو ما في الشرحين والروضة فيسن الرفع قبله لعدم خفاء الحال عليهم وكان
المصنف حذفه لتظهير الاسنوى فيه بأنه يوم غيرهم من أهل البلد قال وإنما قيدوا بوقوع جماعة
لانه لا يسن له الاذان قبله لانه مدعو بالاول ولم ينته حكمه وهو مبنى على ما يأتي عن شرح مسلم
والذى يظهر أنهم إنما قيدوا بذلك لانها لا تسمى ثانية إلا ان سبقتها جماعة أولى على أنه مر أن
الجماعة ليست شرطا بل لو صلوا فرادى كان كذلك ﴿ تنبيه ﴾ أغرب الماوردى فقطع بتحريم
اقامة جماعة بعد جماعة في مسجد له امام راتب بولاية سلطان لما فيه من التقاطع وشق العصا
وتفريق الجماعات وتشتيت الكلمة اه كذا نقله عنه جمع وعبارته لم يجز ويمكن تأويلها بجمليها
على نفى الجواز المستوى الطرفين ليوافق كلام غيره قال الزركشى وغيره والخلاف في غير المطروق
أما المطروق كمساجد الاسواق والجوامع فلا يكره اقامة الجماعة فيها مرارا ذكره صاحب البيان
وغيره بل صرح ابن الرفعة وأقره الاسنوى وغيره بأنه لا خلاف في عدم كراهة الجماعة الثانية في
المطروق انتهت عبارة شرح العباب وسقتها مع طولها لما اشتملت عليه من الفوائد سيما المتعلقة
بما نحن فيه فتأملها تجددها مع النظر لما قدمته في بيان المقام الاول ظاهرة فيما ذكرته من أن
ندب الاذان ثانيا وثالثا وهكذا ليس المراد به سقوط الطلب لانه سقط بالاول وإنما المراد به حصول
الثواب وتأمل أيضا رد قول الاسنوى وإنما قيدوا بوقوع جماعة الخ تجده ظاهرا في ذلك أيضا
وما يزيد ذلك وضوحا قولهم والعبارة لشرح العباب أيضا ﴿ ويسن الاذان للمنفرد ﴾ وفي القديم
على نزاع في ثبوته بل غلط في التنقيح من أثبتة لا يسن واستشكله الاسنوى بقوله أى القديم بنديه
للفائنة ويحاج بان الصلاة في الوقت عمل بقضية الاذان اذ هو الدعاء للصلاة فوق أذان الغير
يجزئ عنه لانه أمثله بخلافه اذا خرج الوقت فانه في الفائنة لم يعمل به فلم يقع عنه لانه لم يمثله وهذا
أولى وأوضح مما فرق به ابن العباد فانه مردود وأما حمل بعض المحققين قوله بنديه للفائنة على
ما اذا فعلت جماعة قال ليجامع القديم في المؤداة فانه إذا لم يؤذن المنفرد لها فالفائنة أولى كما قاله
الرافعي فليس في محله كيف وكلام المجموع صريح في أنه قائل بنديه للفائنة حتى من المنفرد فانه
حكى مقابله قولين عدم الاذان مطلقا والتفصيل بين الجماعة والانفراد (وان سمع أذان
غيره) كما في التحقيق والتنقيح ونقله في المجموع عن نص الام والشيخ أبي حامد وغيره ولا ينافيه
قول أبي الطيب عن عامة الاصحاب فيمن دخل مسجدا قبل اقامة الصلاة أو بعده يجزئه أذان المؤذن
واقامته لانا نقول بموجبه من الاجزاء حتى لا يكره له تركها وإنما الكلام في نديهما له ولا تعرض
منهم لنفيه لكن صح في شرح مسلم أنه اذا سمع أذان الجماعة لا يشرع وقواه الاذرعى والزركشى
وينبغى حمله على ماذا أراد الصلاة معهم والاول خلافه ثم رأيت ابن الرفعة قال وتبعه القمولى وغيره
من حضر الاذان والاقامة يحل اقامة الصلاة لم يستجيب له اتفاقا وكذا يبلغه النداء فحضر قبل الصلاة

أوبعدها وأدرك الصلاة لانه مدعو بحجب فلا معنى إذا لاتباه بذلك بخلاف ما اذا حضر بعد انقضاء الجماعة ثم حكي خلاف ذلك وضعفه وهو صريح فيما ذكرته والمنفرد في ذلك الجماعة الثانية كما مر انتهت وفيه أيضا ويسن الاذان في كل مسجد وان تقاربت وسمع بعضهم بعضا كما في المجموع عن صاحب العدة وغيره ووجه بان فيه احياء لها باقامة الجماعة في كلها وسيأتي عن القاضي أن اقامة الجماعة في جميعها أفضل من اجتماعهم في بعضها لان في تكثيرها تكثيرا لاقامة الشعار انتهت فتأمل قول الاصحاب يحجزه أذان المؤذن واقامته وحمل الاجزاء على عدم كراهة الترك وتأمل أيضا ما جمعت به بين ما في شرح مسلم وغيره المصريح به في كلام ابن الرفعة وغيره تجد ذلك كله صريحا فيما قدمته من أن كلامهم في مقامين اسقاط الطلب وحصول الثواب وبهذا يجتمع متفرقات كلماتهم الموهمة للتناقض عند من لم يعم النظر في سياقها ومداركها فان قلت صرح الرافعي في ايجازه بأن من سمع المؤذن وأجابه وصلى في جماعة لا يحجب ثانيا لانه غير مدعو بهذا الاذان وهذا مؤيد لما مر من اسقاط الطلب بالاذان الاول وغير موافق لما مر من ندب تكرار الاذان للجماعات المتكررة قلت كلام الرافعي مردود ومن ثم قال الجلال البلقيني أنه اختار له والفتوى على خلافه وقال الاسنوي ان ندب الجماعة لمن صلى في جماعة يخدشه أى لان قياس طلب الجماعة ثانيا يقتضى ندب الاذان ثانيا لانه مدعو بالثاني من حيث انه يندب له الاعادة معهم ولا ينافيه عدم ندب الاذان للمعادة لان محله فيمن أراد أن يؤذن لها قصدا وكلامنا هنا فيمن يؤذن لجماعة غير معادة لكن سمعه من صلى في جماعة فهل هذا الاذان معتد به في حقه أيضا حتى يسن له احابته اولا والمعتمد الاول لانه وقع الاعتداد به له من حيث تبعيته لغيره لا استقلاله فتأمله ويؤيد ذلك قولي في الشرح المذكور أيضا فان قلت كان قياس المعتمد من أنه حق للفرض تكرير الاذان للفوائت أى المتواليات والمجموعتين أى المتواليين قلت عارض ذلك أنه لما والى بينهما كان ما بعد الاول تابعا له فلم يفرد بأذان ثان ثم رأيت في المجموع ذكر ذلك فقال فان قيل اذا جمع في وقت العصر وبدأ بالظهر لم يؤذن للعصر لان الوقت لها فالجواب ما أجاب به المصنف والاصحاب أن العصر في حكم التابعة للظهر هنا قال والوجه القائل بندب الاذان للسكك غلط فاندفع ما في الخادم هنا وفي الشرح المذكور أيضا ونظر الاسنوي في ندب الاذان في وقت الاولى أى من المجموعتين إذا نوى جمع التأخير قال الدميري ويظهر تخرجه على أنه حق للوقت أو للصلاة فان قلنا بالاول اذن والا فلا ومقتضاه انه لا يؤذن لها لانه في القديم المعتمد حق للصلاة أى المفروضة وفي الجديد غير الاملاء حق للوقت وفي الاملاء حق للجماعة وتقاس الفوائت بالمجموعتين اه فان قلت اذا كان حقا للفرض لا للجماعة فكيف تكرر بتكرار الجماعة قلت ليس المراد بذلك انه لا يسن للجماعة في الفرض بل نفى تقيده بالجماعة حتى يدخل المنفرد واثبات تقيده بالفرض حتى تخرج المعادة وأما قول السائل نفع الله به هل ينقدح الخ فجوابه ان ذلك غير منقدح على اطلاقه لما علم مما قدمناه ان المدار بالنسبة لاسقاط الطلب على ظهور الشعار وعدم ظهوره بالنسبة للثواب على وقوع الاذان من كل سواء المنفرد والجماعات المتعددة الا فيما مر فيمن سمع أذان غيره على ما فيه من التناقض والجمع بما قدمته وإذا علم أن مدار الاسقاط والثواب على ما ذكر اتجه انه لا عبرة بقصد المؤذن ولا بدخوله في الجماعة التي أذن لها نعم الظاهر أن أذانه لا يقع للجماعة حتى يثابوا عليه حتى يأمره بالاذان لهم أو يتسبوا فيه ويؤذن بقصدهم أما او أذن بقصد نفسه فقط أو بقصدهم ولا يتسبوا في تأذنيه لهم فانهم لا يثابون على ذلك لما هو معلوم أن الثواب لا يكون إلا على ما فعله الانسان أو تسبب فيه وقد ذكروا في الكلام على حصول تحية المسجد بغيرها ما يوضح ذلك فراجعه فان قلت قد

فيها (سئل) عن موالة التشهد هل هي واجبة أولا (فأجاب) بان الموالة المذكورة واجبة (سئل) عن زاد في تكبيرتين من تكبيرات الهيات واوا بين الهاء والهمزة هل تكونان منبطلتين للصلاة أولا (فأجاب) بأنها تبطل الصلاة إذا أتى بهما عامدا عالما بالتحريم (سئل) عن مدعي بطلب رفع شيء هل يرفع ظهر كفيه وأن لم يكن ذلك الشيء واقعا (فأجاب) بأنه يسن للداعي لرفع يديه وأن لم يقع رفع ظهر كفيه إلى السماء (سئل) عن التحامل على أعضاء السجود غير الجبهة هل هو واجب كما يحثه بعضهم وجزم به في شرح المنهج أولا كما هو ظاهر كلامهم وصرح به الزركشي (فأجاب) بأنه لا يجب التحامل على أعضاء السجود غير الجبهة وإنما هو سنة فقط وقبل قال النووي في تحقيقه ويندب أن يضع كفيه حذو منكبيه وينشر أصابعهما مضمومة للقبلة ويعتمد عليهما وقال في جموعة والسنة أن ينصب قدميه وأن تكون أصابع رجليه موجهة إلى القبلة وإنما يحصل توجيهها بالتحامل عليهما والاعتماد عليهما ثم نقل عن امام الحرمين أنه قال الذي صححه الأئمة انه لا يفضل ذلك بل

يضع أطراف أصابع رجله

من غير تحامل عليها قال
النووي وهو شاذ منكرو
وقال في الروضة كاصلا
في الكلام على أكمل
السجود وينصب القدمين
ويوجه أصابعهما إلى القبلة
وانما يحصل توجيهها
بالتحامل عليها والاعتماد
على بطونها وقال في النهاية
الذي صححه الاثمة أن يضع
أطراف الاصابع على
الارض من غير تحامل
والاول أصح وقال الزركشي
أما غير الجهة من الاعضاء
اذ أوجنا وضعه فلا
يشترط فيه التحامل وقد
ذكر الرافعي فيما بعد عن
الاثمة في وضع أصابع
الرجلين ان توجيهها إلى
القبلة انما يحصل بالتحامل
عليها وحكى عن الامام ان
الذي صححه الاثمة أن يضع
أطراف الاصابع على
الارض من غير تحامل
عليها اه وقياس وجوبه
عليها على وجوبه على الجهة
ممنوع لان معظم السجود
وغاية الخضوع بالجهة
دونها ولهذا لا يجب
الاياء بها عن العجز عن
وضعها ولا تقرئها من
الارض كالجهة وهذا
علم أن قول الاصحاب
والصحيح أنه لا يكفي
في وضع الجهة الامساس
بل يجب أن يتحامل على
موضع سجوده بنقل
رأسه وعنقه حتى تستقر
جهته

اعتبروا قصد المؤذن حيث قالوا ان اذن لجماعة اشترط اسماع واحد جميع كلماته ما عدا الترجيع لان
الجماعة تحصل بامام ومأموم مع ان القصد الاعلام وان اذن لنفسه اشترط اسماع نفسه فقط لان الغرض
منه الذكرا لا الاعلام وهذا يدل على انتقاد ما قاله السائل قلت لانسلم دلالة على ذلك باطلاقة
لان الاعتبار فيما يرجع للصحة وعدمها انما هو باعتقاد الفاعل دون غيره فاعتبارهم القصد هنا
لا يدل على اعتبار قصده مطلقا ألا ترى أنه لو اذن واحد في محل صغير أو متعدد دون في كبير سقط
الطلب عن الباقي وان لم يقصد المؤذن الا نفسه وسره ما قدمته من أن المدار انما هو على ظهور
الشعار وعدمه وفي المجموع أن المؤذن ان نصب للاذان اشترط الصحة اذانه معرفته بالوقت بخلاف
ما اذا لم ينصب له أو اذن لنفسه ((وسئل)) نفع الله به عن صلى في قضاء بأذان واقامة منفردا فهل
يحصل له فضيلة الجماعة ويبر او حلف ليصلين جماعة وينوي الامامة ((فاجاب)) بقوله وقع في
فتاوى السبكي أن الجماعة تحصل بالملائكة أيضا قال وقد وجدت ذلك نقلا عن بعض أصحابنا فيمن
صلى بأذان واقامة في فضاء منفردا ثم حلف انه صلى بالجماعة يكون بار في يمينه ولا كفارة عليه لما
ورد عنه عليه السلام فانه قال صلت الملائكة خلفه صفوفا فاذا حلف على هذا المعنى لا يحث وهو
ظاهر وقد أتى بعض العلماء بنظيره فيمن ذكر الله في حلقة ذكر ثم حلف أنه دخل الجنة
واراد المعنى الذي اراده النبي عليه السلام وكذا لو جلس في الروضة الشريفة وحلف انه في الجنة
واراد المعنى الذي اراده النبي عليه السلام يكون الروضة من الجنة أما لو أطلق فالذي دل عليه
التقييد بكونه اراد المعنى الذي ذكره عليه السلام انه يحث وهو ظاهر لان المدار في الايمان المطلقة
على العرف وهو قاض بأن المصلي في الفضاء والجالس في الحلقة أو الروضة ليس في جماعة ولا
في الجنة وبهذا تعلم أن الاول لو نوى الامامة بطلت صلاته لانا لاندرى ما حقيقة صلاة الملائكة
خلفه هل هو مع اقتنائهم به في عين تلك الصلاة أو يتعبدون وراه لتعود عليه بركة صلاتهم
واخلاصهم أو يدعون له اذ الصلاة لغة الدعاء فلما أشكل علينا ذلك الامر على ما أخبر به
الصادق نزلناه منفردا وقلنا له ليس لك ان تنوي الامامة فان فعلت بطلت صلاتك لانك منفرد
يقينا واقتداء بك مشكوك فيه فلا يجوز لك نية الامامة مع الشك ((وسئل)) نفعني الله بعلومه
عن الجماعة أو المنفرد اذا صلوا بأذان المؤذن الراتب قبل أن تقام الجماعة هل لا يستحب لهم
الاذان أخذنا من قول الاسنوي وانما قيدوا بوقوع جماعة لانه لا يسن له اذان قبله لانه مدعو
بالاول ولم ينته حكمه أم يستحب لهم بالاذان وانما يقال انهم مدعون بالاول اذا أرادوا الصلاة
مع الامام في ذلك المسجد وأما اذا أرادوا الصلاة وحدهم فيسن لهم الاذان وذكر بعض أئمتنا أنه لو
أذن المؤذن لصلاة الجماعة فجاء شخص وصلى منفردا قبل ان يصلوا الجماعة بأذانهم انهم يحتاجون إلى
تجديد اذان وان المنفرد ياخذ حكم اذانهم فهل هو كذلك أم لا ((فاجاب)) بقوله الجواب عنه
يحتاج لمقدمة وهي أنهم اختلفوا هل الاذان حق للوقت أو الصلاة أو الجماعة اقول أظهرها الثاني
ومن ثم يسن للمنفرد وان سمع اذان غيره كما في التحقيق والتقيع ونقله في المجموع عن نص الام
واسيخ أبي حامد وغيره ولا ينافيه قول أبي الطيب عن عامة الاصحاب فيمن دخل مسجدا قبل اقامة
الصلاة أو بعدها بجزئه اذان المؤذن واقامته لانا نقول بموجبه من الاجزاء حتى لا يكره له تركها
وانما الكلام في ندبها له ولا تعرض منهم لنفيه بل لا بانه ان هذا هو شأن سنة الكفاية كفرضها
وخالف ذلك في شرح مسلم فانه صحيح فيه انه ان سمع اذان الجماعة لا يشرع وقواه الأذرع والزر كشي
وينبغي حمله على ان مراده لا يتأكد حتى لا يكره تركه او على ما اذا اراد الصلاة معهم والاول على
خلافه ثم رأيت ابن الرفعة قال وتبعه القمولى وغيره من حضر الاذان والاقامة بمحل اقامة الصلاة

لم يستحبا له اتفاقا وكذا لوبلغه النداء فحضر قبل اقامة الصلاة أو بعدها وادرك الصلاة لانه مدعو
 يجب فلا معنى اذ لا يتاين بذلك بخلاف ما اذا حضر بعد انقضاء الجماعة ثم حكي خلاف ذلك
 وضعفه وهو صريح فيما ذكرته من الجمع الثاني بين تناقض كتب النووى وكل المنفرد في ذلك
 الجماعة الثانية في ندب الاتيان بالاذان مطلقا وانما التفصيل في ندب الرفع لهم فان انصرف الاولون
 فلا رفع للايهام والاسن واعتراض الاسنوى التقييد بانصرافهم بانه يوم غيرهم من أهل البلد
 يرد بأن الاهام في حقيهم أشق لحضورهم فروعوا دون غيرهم وقوله وانما قيدوا بوقوع جماعة
 لانه لا يسن له الاذان قبله لانه مدعو بالاول ولم ينته حكمه انما يتأتى على ما تقرر عن شرح مسلم وقد
 علمت أنه ضعيف أو محمول على ما ذكرته والوجه انهم انما قيدوا بذلك لانها لا تسمى ثانية الا ان
 سبقتها جماعة أولى على انه تقرر أن الجماعة غير شرط بل لو صلوا فرادى كان الحكم كذلك وفي
 المجموع عن صاحب العدة وغيره يسن الاذان في كل مسجد وان تقاربت المساجد وسمع بعضهم بعضا
 أى لانه يندب اقامة الجماعة في كل منها احياء له وتكثيرا لاقامة الشعار اذا تقرر لك هذا وأحطت
 به اتضح لك أنه اذا صلى بأذان المؤذن الراتب جماعة أو واحد سن للباقيين الاذان ثانيا على المعتمد
 فان تركوه وصلوا بالاول وقد سمعوه لم يكره لهم تركه لانهم مدعوون بالاول ولم ينته حكمه بالنسبة
 لدفعه للكره في حق الباقيين وان انتهى حكمه بالنسبة للبصليين واتضح لك أيضا ضعف ما ذكر
 عن الاسنوى وان قول السائل وانما يقال الخ صحيح من وجه دون وجه لانهم مدعوون بالاول
 مطلقا لكن ان صلوا مع الامام في ذلك المسجد لم يتأكد لهم فلا يكره لهم تركه والا تأكد لهم
 وكره لهم تركه وبهذا يعلم أن ما ذكر عن بعض الأئمة ليس بصحيح على اطلاقه وكيف يتصور انه
 يأخذ بحكم اذان غيره من كل وجه وانما الوجه المفهوم مما تقرر انه نفسه ان كان سمع ذلك الاذان
 لم يكره له تركه والاكره وأما الجماعة فيسن لهم الاذان ثانيا ولا يكره لهم تركه فان أراد ذلك
 الامام بأخذ حكم اذانهم ندبه لهم من غير كراهة في تركهم له اتجه ما قاله هذا كله بناء على المعتمد
 انه حق للصلاة أما على انه حق للوقت فحيث وجد أجزا عن سمعه ومن لم يسمعه وأما على انه حق
 للجماعة فلا يسن للمنفرد ولا تؤثر صلاته في حق الجماعة مطلقا والله أعلم بالصواب

﴿باب استقبال القبلة﴾

﴿سئل﴾ فسبح الله في مدته عن السفر المجوز للتنفل راكبا وماشيا لغير القبلة ما حده ﴿فأجاب﴾ بقوله
 حده الشيخ أبو حامد ميل أو نحوه والبغوى بأن يخرج الى مكان لا يسمع فيه النداء وبينهما تقارب
 وان كان الوجه الثاني لا يقال مقضى ما ذكره في القصر من جوازه بمجرد مجاوزة السور أو العمران
 جواز التنفل بمجرد مجاوزة ذلك وان لم يبلغ سفره ميلا ولا محلا لا يسمع فيه النداء ولا ما يقرب من ذلك
 بخط يسيرة لأننا نقول هذا اشتباه فان الكلام انما هو في المقصد الذي يسافر اليه ففي نحو القصر
 يشترط كونه مرحلتين وفي نحو التنفل يشترط كونه على ميل أو نحوه من البلد وأما جواز القصر
 بمجاوزة ما ذكر فمثل جواز التنفل بمجاوزته فهما مستويان بالنسبة لمجاوزة السور ونحوه ويختلفان
 بالنسبة الى المقصد فبطل ما توهم من الاشتباه ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه هل يشترط في صحة صلاة
 الاعمى ان يمس القبلة اذا أمكنه أو شيئا يدل عليها أو تصح صلاته من غير مس بأن أخبره جماعة
 ﴿فأجاب﴾ بقوله حيث قدر على مس الكعبة أو المحراب المعتمد امتنع عليه الاخذ بقول المخبر ولو عن
 علم ما لم يصل لعدد التواتر أو يكون نشأ كذا أو بذلك المسجد وارتسم في ذهنه من الامارات ما يحصل
 له اليقين الجازم فحينئذ لا يجب عليه المس أخذا من قوة كلامهم وعلى هذا يحمل قول القاضي أبي
 الطيب للضرير بالمسجد الحرام الرجوع الى خبر المعين للكعبة ان كان جمعا يبلغون عدد التواتر

للتحامل على بقية أعضاء
 السجود (سئل) عن قول
 الهروى وعوام الناس
 يقولون في الاذان أكبر
 بالضم اذ وصلوا وكان
 المريد يفتح الرا من أكبر
 الأولى ويسكن الثانية فهل
 الصواب الرجوع فتح
 الرا من قوله الله أكبر
 عند الوصل في الاذان
 والاقامة وغيرهما أو
 ضمها (فأجاب) بان
 الصواب ضمها لانه مرفوع
 لكونه خبرا عن اللفظة
 المعظمة وما قاله المريد
 مردود (سئل) عما لو رفع
 المصلى المسبحة في تشهده
 هل يتركها مرفوعة أو
 يرسلها كما كانت قبل الرفع
 (فأجاب) بانه يتركها مرفوعة
 كما صرح به الشيخ نصر
 المقدسى (سئل) هل يسن
 للامام أن يدعو في سائر
 أدعية الصلاة بلفظ الجمع
 فيقول في دعاء الافتتاح
 اللهم اغسلنا من الخطايا
 اللهم باعد بيننا وبين خطايانا
 الخ وبين السجدة تن رب
 اغفر لنا وارحمنا الخ وفي
 التشهد الاخير اللهم اغفر
 لنا ما قدمنا الخ وهكذا
 بقية الادعية الواردة في
 الصلاة لما روى الترمذى
 وقال حديث حسن لا
 يؤم قوما بعد فيخص نفسه
 بدعوة دونهم فان فعل ذلك
 فقد خانهم أو تكون سنية
 لفظ الجمع للامام خاصة
 بالقنوت لذكره في رواية
 البيهقي بلفظ الجمع فحمله

ونحوها اذا رويت عنه
 بالافراد وكان
 اماما فيسن الافراد فيها
 للامام وغيره كما وردت
 وكذا ذكرها في المنهاج
 وأصله والمنهج وغيرها
 ويحمل قوله فقد خانهم
 على القنوت فقط لما ذكر
 (فأجاب) بأن السنة للامام
 أن يأتي في جميع أدعية
 الصلاة بلفظ الافراد إلا
 في القنوت (سئل) هل
 يشترط التعيين في نية
 صلاة الاستخارة
 والحاجة (فأجاب) بأنه
 لا يشترط. التعيين في نيتها
 (سئل) هل يسن للامام أن
 يجمع في دعائه بين
 السجدين كما في القنوت
 (فأجاب) بأنه لا يسن
 (سئل) عن عبد الله خوفا
 من ناره وطمعا في جته
 هل تصح عبادته أم لا
 (فأجاب) بأنه تصح عبادة
 المؤمن المذكورة وان
 خالف بعضهم فيها
 لاجتماع ما يعتبر فيها
 شرعا لأنه ان لم يعتقد أنه
 تعالى مستحق لها لذاته
 وصفاته لم يكن متعبدا
 (سئل) عن عليه قضاء يوم
 الاربعاء ويوم الخميس
 فصلى ظهرا ونوى به
 قضاء المتأخر فهل يقع عنه
 أو عن الاول أو لا يقع
 عن واحد منهما (فأجاب)
 بأنه يقع الظاهر

(وسئل) رضى الله عنه عن استقبال الكعبة للصلاة وهو قريب منها وشرطنا الاستقبال بكل بدنه واستقبل بكل بدنه إلا ان طرف ثوبه خارج عنها فهل يضر طرف ثوبه الخارج حتى لا يصح هذا الاستقبال أو يفرق بين أن يكون متحركا بحركته كما في السجود أو لا يفرق كما في النجاسة أو لا يضر طرف ثوبه الخارج بل المعتبر بدنه خاصة (فأجاب) بقوله ان كلامهم مصرح بأن العبرة في الاستقبال بالبدن لا بالثوب فلا يضر خروجه عن سمت الكعبة مطلقا فان قلت ينافي هذا ما ذكرته في حاشية مناسك النووى رحمه الله أن الثوب كالبدن في محاذاة هواء البيت حتى يبطل طوافه قلت لا ينافيه لأن العبرة في الاستقبال بالمسامة وهي انما تكون بالبدن لا بغيره وأما العبرة في الطواف فهي بخروج الطائف وما ينسب اليه عن البيت وهوائه والثوب بما ينسب اليه وما يدل على الفرق أن المستقبل لو أخرج يده عن السميت لم يضر ولو استقبل الهواء لم يكف على تفصيل فيه بخلاف الطائف فانه يضر دخول يده ولو في هواء البيت وما هو منه ولو ظنا كالشاذر وان أو غير ظني كهواء حائط الحجر فاتضح بذلك فرق ما بين الطواف والاستقبال والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به هل تجوز الزيادة في بناء الكعبة وطولها وعرضها زادها الله شرفا وتعظيما ومن تعدى وفعل هل يهدم ما فعله (فأجاب) بقوله صرح النووى في شرح مسلم عن العلماء بأنها لا تغير عن عما هي عليه من بناء الحجاج أى بالنسبة لناحية الحجر وتعلية باب البيت وسد بابه الغربى فهذا هو الذى فعله الحجاج فيها وما عدا ذلك فهو من بناء ابن الزبير رضى الله عنها فقول العلماء انها لا تغير عن ذلك ظاهر في حرمة تغييرها ومن ثم لما سأل الرشيد مالكا رضى الله عنه في تغيير بناء الحجاج قال مالك نشدك الله يا أمير المؤمنين لا تجعل هذا البيت ملعبة للملوك لا يشاء أحدا لا نقضه وبناءه فتذهب هيئته من صدور الناس واستحسن الناس هذا من مالك وأثنوا عليه به فصار كالاجماع على منع تغيير بنائها بل نقل عن الزهرى أن عبد الملك أراد هدم بناء الحجاج لما بلغه وصح عنه أن ما فعله ابن الزبير هو الحق الموافق لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لولا حدثان قریش بكفر لنقضت الكعبة وجعلتها على قواعد ابراهيم فمنعه الزهرى من ذلك نظير منع مالك الرشيد ومن تعدى وزاد في الطول أو العرض فالذى يظهر أنه ان تيسر هدم ما زاده من غير فتنة ولا اخلال ببنائها الاول وجب والامتنع وهذا هو السبب والله أعلم في امتناع العلماء من تغيير بناء الحجاج وفي مفهوم القرطبي ما فعله ابن الزبير كان صوابا وقبح الله الحجاج وعبد الملك لقد جهلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عبد الملك حين بلغته السنة لو سمعت ذلك قبل أن يهدم لتركته على بناء ابن الزبير وهو غير معذور فانه كان متمكنا بالتثبت في السؤال ولم يفعل فاستعجل فالله حسيه ومجازيه ولقد اجتراً على بيت الله وعلى أوليائه اه (وسئل) رضى الله عنه لم أحب ﷺ التوجه للكعبة مع كونه مأمورا بالتوجه لبيت المقدس ومع أنه يجب الرضا بالمأمور ومحبه ومن ثم امتنع الدعاء بتغيير الاحكام (فأجاب) بقوله انما أحب ﷺ ذلك لمصالح تترتب عليه في ظنه وهي كونها قبلة أبيه ابراهيم صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء والمرسلين وسلم وكون العرب يعظمونها فرجا اسلامهم بها وهم أكثر من بنى اسرائيل وكون الصلاة اليها أفضل على ما استنبطه السبكي واستدل له بان الزمان الذى أوجب الله تعالى فيه التوجه اليها أطول من الزمان الذى أوجب فيه التوجه الى بيت المقدس وكلما كان طلبه أكثر كان أفضل ولانها ناسخة لبيت المقدس والناسخ أفضل من المنسوخ اه وفيه نظر ظاهر لان الكلام كله في محبة صلى الله عليه وسلم التوجه اليها قبل وجوبه ونسخه لغیره فالاحسن الجواب الثانى ويلزم على ما قاله أن يقال لم لا أحب صلى الله عليه وسلم الرجوع الى مكة لان الصلاة فيها عندنا أفضل منها بالمدينة

بأضعاف مضاعفة وجوابه أنه عليه السلام علم أن صلاته كالمهاجرين في المدينة كفضلها بمكة لأنهم أخرجوا منها كرها فاستمر لهم ثواب حسناتها أخذوا من خير إذا سافر العبد أو مرض كتب الله ما كان يعملهم صحيحا مقبلا وزوال الاكراه يفتح بمكة لا يقتضي طلب الرجوع اليها لأنها تركت لله ومن ترك شيئا لله تعالى لا يرجع فيه وجوب الرضا بالأمور وجبته المذكورين في السؤال لا يمنع طلب الأفضل من حيثة ما فيه من زيادة القرب وامتناع طلب تغيير الاحكام محله في زمن لا يقبل ذلك كما بعد موته صلى الله عليه وسلم بخلافه قبله لجواز النسخ فلم تمتنع ارادة التغيير لتلك المصالح السابقة والله أعلم بالصواب

﴿باب صفة الصلاة﴾

﴿وسئل﴾ رضي الله عنه وحشرني في زمرة من تقيل اليدين بعد كل دعاء خارج الصلاة هل له أصل كسح الوجه بها أم لا وإذا كان له أصل فهل هو صحيح أو خبره ضعيف ﴿فأجاب﴾ فسح الله في مدته بأن لم أر له أصلا صحيحا ولا ضعيفا بعد مزيد البحث والتفتيش فلا ينبغي فعله ﴿وسئل﴾ أمدنا الله من مدده عن وجوب مقارنة النية بالتكبير هل الكافي مقارنة المجموع من النية بالمجموع من التكبير أم لا بد من مقارنة المجموع منها بكل جزء منه فإذا قلتم بالاول فلا كلام وان قلتم بالثاني فهل المراد بالاجزاء الاجزاء من غير واسطة أو الاجزاء الاعم من أن تكون بواسطة أم لا فإذا قلتم بالثاني فهل تعتبر حروف الله أكبر تسعة أم ثمانية بعد المدغم واحدا فحينئذ يكون استحضر النية في هذه الحروف التسعة أو الثمانية فتكون النية مستحضرة ثمانى مرات أو تسع مرات ولا ينافي ذلك كون القصد واحدا ثابتا لانه باعتبار استحضره بهذه الحروف متعدد فهل الامر كما زعمه السائل أم ﴿فأجاب﴾ رضي الله عنه بأن المراد بمقارنة النية للتكبير أن يستحضر ما يعتبر في النية من قصد الفعل والتعيين ونية الفرضية ويجعل هذه الثلاثة حاضرة في قلبه ثم ينطق بالله أكبر بحيث تقع جميعها وتلك الثلاثة حاضرة في قلبه لم يعزب عنه منها شيء وبهذا تعلم أنه لا تكن مقارنة المجموع من النية بالمجموع من التكبير ولا بجميعه ولا نظر لكون حروف التكبير تسعة أو ثمانية وأن النية ليست مستحضرة ثمانى مرات ولا تسع مرات لما تقرر من أن القصد وما معه لا بد أن يكون جميعه موجودا مستحضرا من حين النطق بالهمزة إلى النطق بالراء ومتى عزب واحد من الثلاثة ثم عاد ولو على الفور وان فرض أنه عاد قبل مضي حرف من التكبير كما شمله كلامهم لم تصح الصلاة وهذا عسر جدا الاعلى من صفى قلبه ونار سره فانه سهل عليه ومن ثم أوجه الشافعي رضي الله عنه ظنا منه أنه سهل وأن القلوب بها من الصفا ما يقبله لكن لما اختبر متأخرو أصحاب القلوب وعالجوها رأوا ذلك يكبر عليها ويشق فاختاروا من عند أنفسهم الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفا أنه مستحضر للصلاة وذلك يحصل بمقارنتها لاول التكبير وقد بالغ امام الحرمين في الانتصار لهذا والقدر في الاول حتى زعم أنه محال وليس كما زعم على العموم اذ لا يستحيل إلا في حق قلوب لم تتحل بحيلة الصفاء ولم تخل من الاغيار والوساوس النفسانية وهذا مقام يستدل به على عظم مقام الشافعي رضي الله عنه كما أشرت اليه أولا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿وسئل﴾ رضي الله عنه عن المصلي اذا عزبت النية قبل قوله الله أكبر فهل يرجع لا بدائه مرة أو تجزئه اذا تكبرها في آخر الاحرام واذا أراد هذا المصلي أن يقنت عند جلوس بعض النوازل من عذر أو غيره كما ذكرنا أو أتى بالدعاء المأثور ثم نفي على أثره بقراءة الآية التي في سورة نوح صلى الله عليه وسلم هل ذكر السادة العلماء في الزيادة على الدعاء المأثور واذا لم يكن فيما سألت نقل ينص به على قراءته الآية المذكورة وهي قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا فاذا لم يقرأها في الصلاة لعدم النقل فيها فهل اذا دعا بقوله اللهم

عليه لانه عين ما لا يجب تعينه وأخطأ فيه كما في الامام والجنابة أم لا (فأجاب) بأنه يقع عها عليه لما ذكر كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وإن خالف فيه بعضهم (سئل) عمن صلى الصبح مدة ثم يقن أنه في جميعها صلاة ما قبل وقتها هل يلزمه قضاء الجميع أم صبح واحد (فأجاب) بأنه لا يلزمه الا قضاء صبح واحد لأن صلاة كل يوم تكون قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله بناء على عدم اشتراط نية القضاء وعلى صحته بنية الاداء عند العذر وهو الاصح (سئل) عن تحامل السجود هل يجب عند صلاية الارض كما في الروض أو هو خاص بمن تحته قطن كافي شرح المنهج والمنهاج للذهلي (فأجاب) بأن التحامل واجب مطلقا كما في كتب الاصحاب حتى في مختصراتهم ومنها الشرحان المذكوران وما نسب اليهما في السؤال وهم (سئل) هل تصح صلاة من يبدل الضاد بالظاء في غير الفاتحة أو لا كما جزم به شيخ الاسلام زكريا في شرحه للجزرية (فأجاب) بأن ابدال الضاد

كان في الفاتحة أو بدلها
وفعله قادرا عالما عامدا
وعلى هذا يحمل قول شيخنا
في شرحه للجريدة ثلاثا يخطئ
أحدهما بالآخر فبطل به
صلاته (سئل) عما نقله
الاسنوي عن الاحياء أن
المأموم إذا قنت امامه
وانتهى إلى قوله تقضى
ولا يقضى عليك قال صدقت
وبررت أمعة، دأماً لا كما هو
منقول في الروضة في اجابة
المؤذن بذلك وهو في الصلاة
(فأجاب) بأن المنقول عن
الاحياء معتمد من حيث حال
صلاة المأموم لا يبطل به وقته
جزم به جماعة ولا يعارضه
اجابة المصلي للاذان لانها
مكروهة ومشاركة المأموم
في القنوت باتيانها بالثناء
أو ما ألحق به سنة (سئل)
ما المراد بقولهم في شروط
الصلاة يشترط العلم
بفرائضها وسننها في حق
غير العاقل وما المراد بالعاقل
(فأجاب) بأنهم قد قالوا
ان من شروط الصلاة العلم
بكيفيتها فان اعتقد كل
فعالها فرضا فلا يصح الصحة
أو سنة فلا أو البعض ولم
يمزه فكذا عند القاضي
حسين وغيره وكلام النووي
في تحقيقه يشعر برجحانه
لكن قطع القفال بالصحة
للعامى وأفتى به الغزالي
بشرط أن لا يقصد التنفل
بفرض ورجحه النووي في

اللهم انه نستغفرك اذ كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا هل تبطل صلاته أم لا (فأجاب)
نفع الله به بانه لا بد من اقرار النية وجميع ما يعتبر فيها بجميع أجزاء قوله الله أكبر ومتى عوب
شيء من أجزاء النية عند شيء من حروف الله أكبر لم تنعقد الصلاة هذا هو المذهب واختار جماعة
من جهة الدليل الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد انه مستحضر للصلاة فعليه لا يضر غزبا
عند بعض حروف الله أكبر ويكره قراءة الآية المذكورة قبل القنوت أو بعده ولا بأس بقوله
اللهم انا نستغفرك الخ والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسمع الله في مدته في ان
المصلي يقول أصلي فرض صلاة الظهر أو صلاة الظهر وهل في هذا خلاف وما الصحيح في ذلك
(فأجاب) ورضي الله عنه بقوله فرق بعضهم بين فرض صلاة الظهر وفرض الظهر فقال ان الاولى
صحيحة بخلاف الثانية لان الظهر اسم للوقت للعبادة وهو فرق ضعيف والاعتماد للصحة في كل منها وما
علل به ممنوع والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله بعلومه عما لو نسي قراءة
السجدة في الاولى من صبح يوم الجمعة أو سبق بالاولى هل يسن له قراءتها في الثانية أم لا (فأجاب)
أهدنى الله من مدده بأن هذه المسئلة معلومة مما قالوه في نظيرها وهو قراءة الجمعة أو سبغ في أولى
الجمعة والمناقضون أو العاشية في ثانيتهما من أنه إذا ترك قراءة الجمعة في الاولى فان قرأ بدلها
المناقضون قرأ الجمعة في الثانية وإذا قرأ غيرها قرأها في الثانية سواء نسي ذلك أم تعمده ثلاثا تخلو
صلاته منها فان قيل يلزم من جمعها في الثانية تطويلها على الاولى وهو مكروه قلنا محل كراهته
إذا لم يرد الشرع به وهنا ورد الشرع به اذ المناقضون أطول من الجمعة وأيضا ففضيلة تطويل
الاولى على الثانية لا تقاوم فضيلة السورتين كما قالوه وأفهم كلامهم أنه يقرأها في الثانية وان
كل الذي قرأه في الاولى بعدها وهو متجه خلافا لمن حمله على ما إذا قرأ ما قبلها لانه تعارضت
مصلحة ترتيب المصحف وأن لا تخلو صلاته عن هاتين السورتين فقدم الثاني لمصلحته الخاصة هذا
ما ذكره فيما يقرأ في صلاة الجمعة ويأتى نظيره فيما يقرأ في صبحها فيقال إذا ترك قراءة الم تنزل
السجدة في الاولى وقرأ غيرها ما فوقها أو تحتها قرأها في الثانية وان تعمد ثلاثا تخلو صلاته عنها
ويأتى هاهنا من الاشكال والجواب وكثيرها من الاولى ما لو سبق بها فالذي يتجه أخذ ما مر
انه يسن له قراءتها في الثانية ثلاثا تخلو صلاته عنها وواضح ان الكلام في مأموم يندب له قراءة
السورة بان يكون بعيدا عن الاهام لا يسمعه أو يسمع صوتا لا يفهمه اما المأموم الذي يسمع امامه فانه
لا يخاطب بالسورة نعم إذا سبق هذا فتاوية الامام التي يقرأ فيها هل أتى أولاه فإذا قام بعد سلام
امامه ليأتى بثانيته قبل يقرأ فيها هل أتى وحدها لان أولاه قرأ فيها الامام وقراءته قائمة مقام قراءة
المأموم الذي يسمعه أو الجملة وهل أتى لان أولاه لم يقرأ فيها هو ولا من يقوم قراءته مقام قراءته
الجمعة فكان بمنزلة ما لو قرأ هل أتى في أولاه ومن قرأها في أولاه يسن له قراءتها في الثانية كل محتمل
والثاني هو الأقرب فيسن له قراءتها في الثانية ثلاثا تخلو صلاته عنها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) نفع الله بعلومه ومتع بوجوده المسلمين هل يضع المصلي يديه حين يأتي بذكر الاعتدال كما
يضعها بعد التحريم أو يرسلها (فأجاب) رضي الله عنه بقوله الذي دل عليه كلام النووي في شرح
المذهب انه يضع يديه في الاعتدال كما يضعها بعد التحريم وعليه جريت في شرحي على الارشاد
وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه هل يجب وضع أعضاء السجود
دفعه واحدة (فأجاب) نفع الله به ذكر جمع وجوب ذلك وليس بعيد وان قيل ظاهر كلام
الاصحاب خلافاً لله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه عما لو حرك الشخص
يديه معاً في الصلاة هل تحسب حركتها إذا وقعتا معاً فيها حركتان وكذا الرجلان

بمجموعه وقال في الرواياته

الاسلام الرمي في فتاويه
العامي لا يميز فرائض
الصلاة من سننها فتصح
صلاته بشرط أن لا يقصد
التنفل بما هو فرض فان
نوى التنفل به لم يعتد به
فاذا غفل عن التفصيل
فنية الجملة في الابتداء
كافية اه فأفاد كلامه أن
العالم هو الذي يميز
فرائض الصلاة من سننها
وأن العامي هو الذي لا يميزها
منها وأنه لا يغتفر في حقه
ما اغتفر في حق العامي
(سئل) هل يكفي جلوسه
في صلاته من غير وضع
أليته على شيء (فأجاب)
بأنه يكفي (سئل) عن
قولهم الاخرس يجب
عليه أن يحرك لسانه
بالتكبير والقراءة والتشهد
وغيرهما لأن ذلك يتضمن
نطقاً وتحريك لسان فما
تعذر فهو عفو وما يقدر
عليه لا بد من الاتيان به
ويشكل عليه أن من لا شعر
برأسه يستحب امرار
الموسى عليه ولا يجب
وكذلك المريض إذا
اعتقل لسانه يجري
الافعال على قلبه ولم يأمروه
بتحريك اللسان ما الجواب
عنه (فأجاب) بأن جواب
الاشكال أن وجوب ازالة
الشعر تعلق بجزء آدمي

(١٤٠) الظاهر اهو المراد بالعامي من لم يحصل من الفقه شيئاً يهتدى به إلى الباقي ولهذا قال حجة

حكمها (فأجاب) بقوله الذي اقتضاه كلامهم أن حركة اليدين تحسب حركتين سواء وقعتا معا
أم مرتبا حتى لو حركهما مع رأسه بطلت صلاته لانه وجد منه ثلاثة أفعال متوالية وعلى ذلك
جريت في شرح الارشاد وعبارته كثلاث خطوات بضم الحاء وإن كانت بقدر خطوة مغتفرة وثلاث
مضغبات وتحريك يديه ورأسه ولو معا أخذاً من قولهم لا فرق عند كثرة الافعال بين كونها من
جنس واحد أو أكثر انتهت (وسئل) رضي الله عنه عن شخص عليه فوائت كثيرة أراد أن يفرقها
مع مؤدياته لعسر تواليها عليه فهل يسن له تقديم كل منها على المؤداة التي يريد أن يصلحها معها ولا
يفوته بذلك فضيلة أول الوقت وإذا أخرها عن الصبح أو العصر تكون مكروهة لقول الرافعي كما
لو تعمد تأخير فائتة ليقضيها في هذه الاوقات أولاً (فأجاب) بقوله المفهوم من كلامهم ندب تقديم
الفائتة في أول وقت الحاضرة عليها إذ المحافظة على الجماعة أولى منها على أول الوقت وقد قال النووي
من وجد اماما يصلي الحاضرة وعليه فائتة صلى الفائتة منفردا ثم ان أدرك الحاضرة معهم فذاك وإلا
صلاها منفردا أيضا اه فإذا قدمت الفائتة على الجماعة المقدمة على أول الوقت فتقدمها عليه أولى
ويؤخذ من ذلك أنه لا تفوته فضيلة أوله لكن لو قيل محله فيمن لم يتمكن من فعلها قبل الوقت لكان
له وجه وإذا قضاها بعد العصر أو الصبح لم تكره ومراد الرافعي بما ذكر في السؤال ما إذا أخر
الفائتة لاجل ايقاعها في وقت الكراهة من حيث كونه وقت كراهة وهما لم يقصد مؤخرها إلا التخفيف
على نفسه فلم يكن فيه مراغمة للشرع (وسئل) عن قرأ قل أعوذ برب على نية أن يكمل سورة
الفلق فقرأ له أن يقرأ قل أعوذ برب الناس فبنى على ما أتى به بما ذكر فهل تحصل له قراءة سورة
كاملة (فأجاب) رضي الله عنه بقوله نعم تحصل له لاتفاق السورتين في هذا اللفظ الذي أتى به وقصده
لم يتغير من قرآن إلى غيره حتى يكون صار قابلاً من قرآن إلى قرآن آخر وهو لا يضر (وسئل)
رضي الله عنه بما صورته ورد قراءة النظائر في تهجده عليه السلام وهي عشرون سورة على غير ترتيب
مصحف الامام فهل الاولى لمن أراد قراءتها في تهجده اتباع ما ورد أولاً لان السنة التوالى على
ترتيب المصحف (فأجاب) بقوله الوارد عندها بالواو قال شيخ الاسلام ابن حجر وقع سرد
ذلك في رواية أبي داود عن ابن مسعود قال الرحمن والنجم في ركعة واقتربت والحاقة في ركعة
والطور والذاريات في ركعة ثم قال والدخان وإذا الشمس كورت في ركعة وذكر قبل ذلك أن
آخرهن الحواميم حم الدخان وعم يتساءلون وقال أيضا عن الاعمش هي عشرون سورة
أولاهن الرحمن وآخرهن الدخان وقال أيضا والذاريات والطور وإذا الشمس كورت والدخان اه
ولا ينافيه قراءة السور المذكورة على ترتيب المصحف لانه اذا كانت الطور والذاريات مثلاً في
ركعة حصل المقصود بتقديم الذاريات وتأخيرها والحديث لا ينافيه لكن اذا قدمت الذاريات
حصل سنتا الترتيب والتوالى المعهود في المصحف بخلاف ما لو قدمت الطور فانه لا يحصل الا التوالى
وعلى كل حال يتعين تقديم الرحمن على النجم في الركعة الاولى وتأخير الدخان في الاخيرة لقوله أولاهن
الرحمن وآخرهن الدخان وأما التوالى فلا يمكن الا في بعض السور لافي الرحمن والنجم لان بينهما
فاصلا لكن عدم التوالى معهود لقراءة السجدة وهل أتى في صبح الجمعة والكافرون والاخلاص
في أما كنهما المعروفة فتسن المداومة على هؤلاء العشرين سورة في التهجد للاتباع وان لم يكن
بينها توالى قياساً على ما ذكر (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن ردد كلمة من الفاتحة ثلاث مرات
لاجل مخرج حرف هل يستأنف القراءة أم (فأجاب) بقوله حيث ردد الكلمة التي هو فيها
ثلاثاً أو أكثر لم تبطل قراءته ولا موالاته سواء كان لعذر أم لغفله (وسئل) فسح الله في
مدته عن أفسد صلاته في الوقت هل يصلح فيه أداء أو قضاء (فأجاب) بقوله من

أفسد صلاته في الوقت ولو تعديا أعادها فيه أداء لاقضاء خلافا للقاضي حسين ومن تبعه لان
الاداء كما مشى عليه الاصوليون والفقهاء فعل العبادة في وقتها المقدر لها شرعا والقضاء بخلافه
وهذه مفعولة في وقتها المقدر لها شرعا فلا وجه لتسميتها قضاء الا أن يريد القاضي بذلك أنها
كالقضاء في العصيان بجامع الاثم بالقضاء من حيث التأخير والاثم بهذه أولى من حيث القطع فحينئذ
يتجه كلامه نوع اتجاه ويلزمه ان أراد بالقضاء حقيقته انهم لو شرعوا في الجمعة ثم أفسدوها في
الوقت والوقت متسع لا يعيدونها جمعة بل ظهرا لان الجمعة لا تقضى وهو بعيد ولا أظن القاضي يلتزمه
﴿وسئل﴾ فسح الله في مدته عن مضي عليه عشرون سنة مثلا وهو يصلي الظهر قبل وقتها فهل يجب
عليه قضاء عشرين سنة أو قضاء صلاة واحدة ﴿فاجاب﴾ بقوله الذي أفق به البارزى الثاني بناء
على أنه لا يشترط نية القضاء لان صلاة كل يوم تكون قضاء لليوم الذي قبله لكن مشى ابن المقرئ على
خلافه وتحقيقه انه ان نوى كل يوم فعل الصلاة المفروضة عليه من غير تقيد بالتى ظن الآن
دخول وقتها تعين ما قاله البارزى إذ لا يجب التعرض للاداء والقضاء ويصح أحدهما بنية الآخر
عند الجهل كذيم ونحوه ومن ثم لو اشتغلت ذمته بمقضية ومؤداة من جنس واحد كالظهر فنوى الظهر
المفروضة عليه من غير تعيين صح خلافا لما اعتمده الاذرى وحصلت له احداهما ثم تحصل له الاخرى
بنية كذلك كما اقتضاه كلام المجموع وغيره تفريعا على ما تقدم وان نوى كل يوم الفرض الذى ظن
الآن دخول وقته عبر عنه بالاداء اولام تصح صلاته فرضا لانه ينوى كل يوم صلاة لم يدخل وقتها
ولا أثر لظنه دخوله وعلى هذا يحمل ما قاله ابن المقرئ وانما لم تقع صلاته هذه عن مثلها الذى في
ذمته لانه صرفها عن ذلك بقصد بهما التى ظن دخول وقتها فحيث بطلت لتبين خطأ ظنه لا يمكن
ان تقع عما عليه وفي التهمة تعيين اليوم الذى فاتت فيه الصلاة ليس بشرط فلو عين وأخطأ لا يسقط
الفرض عنه لان وقت الفعل أى القضاء غير معين له بالشرع وانما يقضى عن ذمته والتى عليه
مانواها والتى نواها فليست عليه وأورده في الخادم كابن الرفعة على عدم اشتراط نية القضاء والاداء
وصحة كل بنية الآخر الزاما على ابن الصباغ وأجاب عنه نقلا عن صاحب الوافى بما يحقق ما ذكرناه
فتأمل ولا تغتر بقول صاحب الذخائر يمكن التزام ذلك ﴿وسئل﴾ فسح الله في مدته عن قولهم
تكره الصلاة مع النظر لما يلهى كثوب له أعلام هل المراد ما يلهى بالفعل او ما من شأنه ذلك
﴿فأجاب﴾ بقوله الظاهر أن المراد من شأنه ذلك لانه بصدد أن ينظر اليه فيلتهى به فان فرض انه
لم يره لعمى أو تغميض عينه أو نحو استغراقه في معانى متلوه فلا كراهة على ما في الأخيرة من وقفة
لانه عليه السلام قال لما صلى في ثوب له أعلام الهتنى اعلامه وليس المراد وقوع اللهبها
قطعا لانه عليه السلام منزه عن المكروه بل معصوم من وقوعه منه مكروها فالمراد قاربت
أن تلهين أو الهتنى التحفظ عن اللهبها عما كنت بصدده عما هو اعلى من ذلك واذا وقع ذلك
له عليه السلام فغيره أولى فالوجه أنه حيث كان ينظر ذلك كرهت صلاته لان من شأن النظر
اليه اللهب به فأدير الحكم عليه من غير نظر الى أحوال المصلين ﴿وسئل﴾ نفع الله به هل يقنت
للبواب والطاعون أولا وما الفرق بينهما ﴿فاجاب﴾ بقوله الطاعون أخص من البواب والأوجه أنه
يقنت لرفع البواب الخالى عن الطاعون ولا يقنت لرفع الطاعون على ما اختاره بعض المتأخرين لان
الميت به بل وفي زمنه وان لم يميت به بل وفي غير زمنه اذا مكث في بلده أيامه صابرا محتسبا راضيا بما
ينزل به يكون شهيدا والشهادة لا يسئل رفعها بخلاف الميت بمطلق البواب فانه لا يكون شهيدا فلذا
شرح القنوت لرفعه وقال جمع ويدل له كلام شرح مسلم وكلام الرافعى يقنت لرفعه وعمله بعضهم
بانه يقنى العلماء والصلحاء حتى يختل نظام الدين ففى رفعه مصلحة من هذه الحيثية ويؤيده سؤال

فسقط بفواته كغسل اليد
في الوضوء وأن من اعتقل
لسانه يجب عليه تحريكه
بالاقوال الواجبة وسكتوا
عنه لفهمه من الاخرس
بالاولى (سئل) عمالو كان
عليه فائنة وحاضرة
متفتتان كظهيرين فنوى
الظهر فهل ينصرف الى
الاداء أو القضاء أو يتخير
بينهما كما أفق به عصرى
(فأجاب) بانه تنصرف
صلاته الى المؤدات لان
هذا الوقت متعين لفعلها
شرعا بخلاف الفائنة ويترتب
على ذلك فوائد عدم
عصيانه بخروج وقتها
أوضيقة عنها اذا لم يصل
الاخرى والاتفاق على
صحة اقتداء المؤدى بمصلها
بخلاف اقتداء القاضي
به وجواز نية المسافر
سفر قصر نيته عند التحرم
بها وغير ذلك (سئل) هل
المعتمد عدم انعقاد صلاة
من لم يجزم الزام من تكبيرة
الاحرام بأن رفعها كما
قاله ابن يونس في شرح
التنبيه والقمولى في الجواهر
والزركشى في شرح التنبيه
والدميرى في شرح المنهاج
وقال جلال الدين البكرى
انه الصواب (فأجاب)
بأن الصواب انعقاد صلاته
كما صرح به جماعة وهو
ظاهر اذ قوله أكبر خير
للجلالة الكريمة وما استند
اليه القائلون بالاول من
خبر التكبير جزم فمعناه الجزم
بالمئوى ليخرج به التردد فيه

(سئل) عن شخص قرأ الفاتحة في صلاته قاصدا لها ركن الصلاة وشفاء مريض هل يعتد بها أم لا (فاجاب) بانه يعتد بها ان لم يقصد ما هو صارف عنها (سئل) هل يكره اذا فرد الصلاة عن السلام خطأ أو عكسه وتلفظ بما تركه خطأ أم لا كما قاله بعضهم (فاجاب) بانه لا يكره الا افراد المذكور وان خلف فيه بعضهم (سئل) عن صلى قاعدا وسجد على متصل به لا يتحرك يحركه الا اذا صلى قائما هل يجزئه السجود عليه أو لا (فاجاب) بانه لا يجزئه سجوده على المتصل المذكور لانه كالجزء منه (سئل) عن قول شريح المنهج والعمرة في الجهر والاسرار في الفريضة المقضية بوقت القضاء لا بوقت الاداء قال الاذرعى ويشبه أن يلحق بها العيد والاشبه خلافه كما احتضاه كلام المجموع في باب صلاة العيدين قبيل باب التكبير عيلا بالاصل لان القضاء يحكي الاداء ولان الشرع ورد بالجهر بصلاته في محل الاسراء فيستصحب ما المعتمد منهما (فاجاب) بان المعتمد الجهر في العيد مطلقا كما قاله شيخنا رحمه الله انه الاشبه (سئل) عما اذا شك بعد قراءة الفاتحة في ترك آية منها هل يجب عليه استئنافها

التي ^{صلى الله عليه وسلم} أن لا يدخل الطاعون مدينته الشريفة قالوا ومن حكمه أنها صغيرة فلو دخلها لربما أفتى أهلها وحبا انه لا يصدر للمسلم الا من كفره الجن ورواية فانه طعن اخوانكم ليس المراد بها اخوة الدين على أن فيها مقالا ويؤيد ذلك أيضا قوله ^{صلى الله عليه وسلم} ما فشى الزنا في قوم الا سلبوا عليهم الطعن ففيه دليل على انه عقوبة وان كان شهادة أو يقال كونه شهادة محضة انما هو بالنسبة لا اكمل الذين حفظوا من المخالفات وأداموا الطاعات (وسئل) فسح الله في مدته عن قال الحمد لله رب العالمين بكسر اللام فهل تبطل صلاته أولا (فاجاب) بقوله يحمل أن يقال تبطل لانه غير المعنى اذا العالمين بفتح اللام جمع عالم وهو ما سرى الله تعالى وبكسرهما جمع علم وهو من قامت به صفة العلم ويحتمل ان يقال لا تبطل لانه لم يغير المعنى من اصله وانما اقتصر على بعض افراد العالم وأيضا فذلك المعنى اقتصر عليه يفهم ما حذفه لانه اذا كان رب العالمين فأولى غيرهم والذي ينبغي ترجيحه الاول لان تغيير المعنى ليس المراد به فيما يظهر رفع المعنى المقصود من أصله بل ان يصير وضع الكلمة لا يفهم المعنى المقصود بتمامه كما هنا (وسئل) نفع الله به بما لفظه حيث لا يسن للمأموم قراءة السورة وفرغ من فاتحته قبل ركوع الامام فهل يسكت أو يقرأ أو يشتغل بذكر وهل اذا فرغ من التشهد الاول قبله يسكت أو يشتغل بيقية التشهد مع الدعة بعده (فاجاب) بأن المأموم اذا فرغ من فاتحته لم يسمع قراءة الامام كان بعد عنه أو سمع صوتا لا يفهمه أو كان في سرية أو في الثانية أو الرابعة من الرباعية سن له ان يقرأ او يدعو والقراءة أولى لان القيام محلها ولا يسكت لان الصلاة لا سكوت فيها الا في مواضع ليست هذه منها وكذا اذا فرغ من التشهد الاول قبل امامه فانه يسن له ان يشتغل بالدعاء لا بالصلاة على الآل لانها مكروهة في التشهد الاول لان فيها نقل ركني قولي على قول وهو مبطل على قول (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه اذا قام الامم من التشهد الاول قبل ان يفرغ المأموم منه فهل يتابع الامام أو يتمه فان قلتم بالتابعة فذاك وان قلتم يتمه ففرغ منه وقام فهل يكون كالمسبوق فان قلتم نعم فذاك وان قلتم لا فأتتم فاتحته فهل له حكم التخلف بعد أو ما الحكم فيها (فاجاب) بلن المتأخرين قد كثر كلامهم واضطرابهم في هذه المسئلة وقياس كلام الشيخين وغيرهما في مسئلة ما لو ترك امامه الفوت حيث قالوا يسن له الاتيان به ان أدركه قبل فراغه من السجدة الاولى وفي المسبوق حيث قالوا يسن له الاشتغال بالافتتاح والتعوذ ان ظن ادراك الفاتحة لو أكمله وإلا فلا وانما لم يكمل المأموم السورة بعد ركوع الامام لانها ليست بعضا بخلاف التشهد والمحدور انما هو التخلف للاتيان به لا اتمامه واذا تخلف لاتمامه وأدرك الامام في أثناء فاتحته فالقياس أنه كمسبوق اشتغل بنحو الافتتاح فركع امامه في أثناء فاتحته وحكمه أن يجب عليه أن يتخلف بقدر ما قوت فاذا قرأ بقدره فان لم يرفع الامام رأسه من الركوع ركع معه وكان مدركا للركعة والا فهل يكون كالماوافق يجرى على نظم صلاة نفسه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة أو يتابعه فيما هو فيه وتقوته الركعة قضية كلام الشيخين كالبعوى الاول ومشى عليه كثيرون من المتأخرين وكلام المجموع والتحقيق يدل عليه فهو الاقرب وان مشى جمع من الاصحاب وتبصم جمع متأخرون على الثاني (وسئل) نفع الله بعلومه هل الموالاة بين التشهد والصلاة على النبي ^{صلى الله عليه وسلم} واجبة أم لا (فاجاب) بان الذي دل عليه كلامهم عدم الوجوب بل قول ابن الرفعة عن المتولى ان موالاة التشهد واجبة كالفاتحة فيه وقفة لكنهم اعتمدوه (وسئل) رضى الله عنه عن أحرم بفرض الظهر مثلا ثم وقع في قلبه أنه أحرم بها على وجه الاحتياط او معادة بنية فرض الوقت (فاجاب) بقوله القاعدة في ذلك أن التردد ان كان بين مبطلين أو مبطل ومصحح يأتي فيه التفصيل بين طول الزمن ومضى ركن وضدهما وهو

مشهور كالشك في أصل النية أو شرط من شروطها وإن كان بين صحيحين لم يؤثر كالأحرار بالظهر ثم شك هل نواها أو العصر ثم بان له أنه نوى العصر لم يؤثر شك المذكور وإن طال زمنه وفعل معه أو كانا إذا تقرر ذلك فالمعادة للاحتياط تارة تكون باطلة بان يقصد بها مجرد الاحتياط ولا جماعة يعيد معهم فهذه باطلة لأنها غير مطلوبة ويلزم من عدم طلب الصلاة من حيث كونها صلاة بطلان فعلها وتارة تكون صحيحة بأن جرى في صلاته الأولى قول بالبطلان ففسن له أعادتها ولو منفردا كما بينته في شرح العياب وغيره والمعادة مع جماعة تارة تكون صحيحة بأن ينوى بها الفرض أى صورة أو ما هو فرض على المكلف في الجملة وتارة تكون غير صحيحة على ما في المنهاج وغيره بأن ينوى بها صلاة الوقت فاذا أعاد مع جماعة وتردد بين نيته الفرض بالمعنى السابق ونيته صلاة الوقت فهذا تردد بين صحيح وباطل على ما في المنهاج وغيره فيأتى فيه التفصيل السابق وبين صحيحين على ما في الروضة وغيرهما فلا يضر مطلقا وإذا أعاد وحده وتردد هل أعادته لاجل جريان قول بطلان أولا أو لمجرد الاحتياط من غير جريان قول كذلك يأتي فيه التفصيل لما علمت أنه تردد بين صحيح وباطل والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه من قنوت النازلة هل ورد فيه ألفاظ مخصوصة أولا وهل يقرأ معه قنوت الصبح وهل يقوم مقامه قنوت الصبح أولا (فأجاب) بقوله الذي ورد في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم قنت شهرا في الصلوات الخمس يدعو على قتلى أصحابه القراء بشر معونة ويقاس بالمعدو وغيره والقول بمنع القنوت لها قال في المجموع غلط مخالف لهذه السنة الصحيحة وفيه عن الشيخ أبي حامد أن قول الطحاوى لم يقل به فيها غير الشافعي غلط منه بل قنت على رضى الله عنه في المغرب بصفين اه وصرح أئمتنا بأن لفظ القنوت في الصبح والنازلة والوتر في نصف رمضان الثاني اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ (وسئل) نفع الله به عن تعلم الفاتحة وفي حرف منها خلل لثقل في اللسان هل تجزئه صلاته أولا وهل يجب التعلم في جميع عمره أولا وهل تصح الجمعة إذا لم يكمل العدد الا به أولا (فأجاب) بقوله إن كان بذلك الخلل نحو فاقاة بان صار يكرر الحرف صحت صلاته والقنوة به لكنها مكروهة وتكمل الجمعة به ولا يلزمه التعلم وإن كان ثلثة فإن كانت يسيرة بحيث يخرج الحرف صافيا وانما فيه ثوب اشتباهه بغيره فهذا أيضا تصح صلاته وامامته وتكمل الجمعة به ولا يلزمه التعلم وإن كان ثلثة حقيقية بان كان يبدل الحرف بغيره فتصح صلاته لا القنوة به الا لمن هو مثله بأن اتفقا في الحرف المبدل وإن اختلفا في البديل فلو كان كل منهما يبدل الراء لكن أحدهما يبدلها لاما والآخر عيناصح اقتداء أحدهما بالآخر وإن كان أحدهما يبدل الراء والآخر يبدل السين لم يصح اقتداء أحدهما بالآخر هذا في غير الجمعة أما فيها فهي مذكورة في العياب وشرحي له وعبارتهما لو كان في البلد أربعون أميا فقط واتفقوا أمية بحيث يجوز اقتداء بعضهم ببعض قال البغوى وأقره الأذرى وغيره ينبغي أن تلزمهم الجمعة لصحة اقتداء بعضهم ببعض أو كان في البلد أربعون وبعضهم ولو واحدا لم يقد قصر في التعلم كما تقسمه الحلة الآتية فلا تلزمهم الجمعة ولا تتعقد بهم لارتباط صلاة بعضهم ببعض فاشبه اقتداء قارىء بأمي أما إذا لم يقصر الأمي في التعلم فتصح الجمعة إن كان الامام قارئاً وكذا لا يلزمهم الجمعة ولا تتعقد بهم إذا اختلفوا أمية كان عرف بعض أول الفاتحة وبعض آخرها لعدم صحة صلاة بعضهم ببعض كما عرف ذلك عما مر في صفة الائمة قال البغوى أيضا ولو جهلوا كلهم الخطبة لم تجز الجمعة الانتفاء شرطها بخلاف ما إذا جهلها بعضهم ومراده بجوازها في الشق الثاني ما يصدق بالوجوب فانه إذا عرفها واحد من الاميين المستويين لزمهم كما مر عنه ثم رأيت صرح بذلك في موضع فقال لو أحسن الخطبة واحد منهم أي وقد اتفقوا أمية كما تقرر فقد وجد شرط الجمعة

أم لا (فأجاب) بانه لا يجب عليه استئنافها لأن الظاهر حينئذ مضى بها قاعة وانه لو أثر للشك بعد الفراغ لعسر الأمر لكثرة تعرضه لقول الشيخ أبي محمد ولو شك بعد الفراغ من الفاتحة في كلمة أو حرف منها فلا أثر له مثلاً أو جرى على الغالب ومثله قول الروض وإن شك هل ترك حرفاً بعد تمامها لم يؤثر (سئل) عن خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل هل يجب عليه وضع بعض كل من الجهتين وما بعدهما مطلقاً أو يفرق بين أن يكون البعض زائداً أولاً (فأجاب) بانه إن عرف الزائد فلا اعتبار به والاكتفى بالخروج عن عبادة الوجوب سبعة أعضائها للحديث (سئل) هل يستحب للمأموم أن يأتى بمجلس الاستراحة ولو تركها الإمام كما يقتضيه إطلاقهم وصرح به ابن القيب وينبى على ذلك انه إذا وجد الإمام قرأ بعض الفاتحة يسعى خلفه أم لا (فأجاب) بأن ما ذكر واضح وقد صرح به أيضا غير ابن القيب (سئل) هل تكفى نية النذر في المنذورة كما قاله في الذخائر في مسألة الاعتكاف (فأجاب) بانه تكفى نية النذر في المنذورة إذا النذر لا يكون

الا فرضا فهي بمعنى نية
الفرضية (سئل) عما ضبط
به الامام العجز عن القيام
من أن تلحقه به مشقة
تذهب خشوعه وقد نقله
في الروضة وقال في المجموع
إن المذهب خلافه ما المعتمد
في ذلك (فأجاب) بأن
المعتمد في ضبطه أن تلحقه
به مشقة شديدة ويمكن حمل
كلام الامام عليه فيرفع
الخلاف (سئل) في مصلى
يحسن الفاتحة فقط هل
يسن له أن يقف بعد
قراءتها بقدر السورة أم لا
(فأجاب) بأنه يسن له
الوقوف المذكور فقد قالوا
ان من عجز عن القنوت
يقوم بقدره ومن عجز عن
التشهد الاول يقعد بقدره
مع أن كلا منهما سنة
(سئل) عن قول الاصحاب
وفي نوافل الليل المطلقة
يتوسط بين الاسرار
والجهران لم يشوش على
نائم أو مصلى أو نحوها ولا
أسر هل قولهم والاسرار
معناه أنه يجب عليه الاسرار
لما في تركه من الايذاء
أو يكره ويقاس على ذلك
من يجهر بالذكر أو بالقراءة
ويشوش على من ذكر
أو من يطالع أو يدرس
أو يصنف (فأجاب) بأن
معنى قولهم المذكور ان
السنة في نوافل الليل المطلقة
التوسط بين الاسرار
والجهران لم يشوش على

فجاز لهم اقامتها بل وجب انتهت عبارة الشرح المذكور ومن كان بلسانه خلل في الفاتحة مثلا فمتى
رجى زواله عادة لتعلم لزمه وان طال الزمن ومتى لم يرجه كذلك لم يلزمه (وسئل) رضى الله عنه هل
يشترط في المبلغ أن يكون ثقة مصليا (فأجاب) بقوله نعم يشترط في المبلغ أن يكون ثقة وكذا الامام
لا يجوز الاعتماد على مجرد صوته الا ان كان ثقة وكذلك المؤذن لا يجوز الاعتماد على صوته الا ان
كان ثقة وان صح أذان الفاسق لان القصد منه شيان اظهار الشعار والاعلام بدخول الوقت
والاول موجود في أذان الفاسق ولذلك صح أذانه والثاني غير موجود فيه فلذلك لم يجز اعتماد
صوته وأما كون المبلغ مصليا أو طاهرا فغير شرط عندنا لان القصد الدلالة على فعل الامام حتى
يتبعه المقتدون وهذا حاصل بتبليغ الثقة وان كان غير مصلى ولا متطهر والله سبحانه وتعالى أعلم
بالصواب (وسئل) أدام الله النفع بعلمه هل للطاعون قنوت مخصوص ففضلوا به ان كان والا
فيجمع قنوت له وهل أحد من الحكماء ذكر له دواء وجزب فنفع (فأجاب) رضى الله عنه بقوله
اختلف المتأخرون في القنوت للطاعون فكثير منهم على انه لا يفتن له لانه شهادة وكثير منهم على
أنه يفتن له وهو المعتمد وكونه شهادة لا يمنع القنوت له كما ان هجوم الكفار على المسلمين يقتضى
القنوت له كما صرحوا به وان كان المقتول منهم شهيدا على انه من النوازل العظام إذ فيه موت
العلماء والصلحاء وبقاء الرعاع والجهلة والطغام وفي ذلك من اختلاف شمل الدين ما لا يخفى فطلب
صرفه لذلك وان كان في نفسه شهادة وعليه فلا قنوت له مخصوص بل يفتن فيه بقنوت الصبح
ليكن يتعرض في آخره لسؤال رفعه لانه صلى الله عليه وسلم دعا بصرفه عن أهل المدينة ونقل
وبائها إلى الجحفة وقد ذكر الحكماء له أدوية كثيرة من أعظمها شم العنبر والاحتراز عن الهواء
ما أمكن واستعمال الادوية القليلة الكيموس التي لاتورث ثقلا ولا تخليطا والله سبحانه وتعالى
أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن الركعتين اللتين يصليهما الناسكون بعد المغرب لبقاء
الايمان هل ينوى بهما بقاء الايمان أو مطلق فعل الصلاة وفيما بعد المغرب غير سنتها من صلاة
الاواين وغيرها هل تضاف الى المغرب في النية أولا وكيف ينوى به وفي سنة الظهر المتقدمة
والمأخرة أوجب تعيينها بالتى قبلها والتي بعدها كما اقتضاه كلام المجموع أولا إلا إذا أخر المتقدمة
كما ذكره الاسنوى أولا يجب مطلقا وما الراجح والحرى بالاعتماد وان قلتم بالوجوب فهل يلحق
بها سنة المغرب والعشاء المتقدمة والمأخرة أولا وان قلتم لا فافرق بين الحكمين (فأجاب)
بقوله الركعتان بين المغرب والعشاء سنة فقد صرح الاوردى والرويانى بنسب صلاة الاواين
قالا وتسمى صلاة الغفلة الحديث بذلك وأكملها عشرون لحبر انه صلى الله عليه وسلم كان يصلها
عشرين ويقول هذه صلاة الاواين فمن صلاها غفر له وكان السلف الصالح يصلونها قال الرويانى
والاظهر عندي انها دون صلاة الضحى في التأكيده وروى فيها أحاديث وآثار كثيرة ذكر
الحافظ عبد الحق منها جملة قال جمع ورويت ستا في الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم قال من
صلى ست ركعات بين المغرب والعشاء كتبت له عبادة ثلثي عشرة سنة وكذا رواه ابن ماجه لكن
بزيادة لا يتكلم بينهما بسوء وفي حديث غريب كما قاله ابن مندة غفرت ذنوبه وان كانت مثل
زبد البحر ورويت أربعة ورويت ركعتين وهما الاقل اه فعلم أن تلك الركعتين يسميان
صلاة الغفلة وصلاة الاواين وأما كونهما لبقاء الايمان فهو لأصل له اذ لم نر من ذكره ولا دليل
له من جهة النقل ولا من جهة القياس والمعنى لانه أن أريد بكونهما لبقاء الايمان عود بركتهما
على مصليهما حتى يحفظ في ايمانه احتيج إلى اقامة دليل يخصهما بذلك دون غيرهما من بقية
النوافل والفروض أو الدعاء فيهما بخصوصهما بذلك أو الشكر بهما بخصوصهما على بقاءه الى

والافالسة الاسرار فقد
تقل في المجموع عن العلماء
أن محل أفضلية رفع الصوت
بقراءة القرآن أن لم يخف
رياء ولم يتأذ أحد والا
فالاسرار أفضل وهذا جمع
بين الاخبار المقتضية
لافضلية الرفع والاخبار
المقتضية لافضلية الاسرار
اه وهذا الذي ذكرته جارفي
المقيس أيضا ولا يخفى أن
الحكم على كل من الاسرار
والجهر بكونه سنة من
حيث ذاته (سئل) هل
يشترط في حق الصبي قصده
الفرضية في الفرض كما
اعتمده في شرح المنهج أم
لا (فأجاب) بأن الراجح
أنه ليس بشرط اذ فعله
الفرض لا يقع الا نفلا
فكيف ينوى فرضه (سئل)
عن قولهم يسر رفع اليدين
في القنوت هل الافضل ان
تكونا متفرقين أو
ملتصقين وهل تكون
الاصابع والراحة مستويتين
او الاصابع أعلى منها
(فأجاب) بأنه تحصل
السنة بكل مما ذكر حيث
جعل بطونها الى السماء
وظهورها الى الارض
(سئل) عن قول الروائي
اذا أتى بسبع آيات متضمنة
للفاتحة بدلها فعندى أنه
يؤمن عقبها ويحتمل خلافه
هل الراجح احتمال الاول
أو الثاني (فأجاب)
بان أر جهمها

وقت فعلهما فهو تحكم محض أو الى أعم من ذلك فذلك غيب لا يعلم فاتضح بطلان زعم انهما لبقاء
الايمان وحينئذ فمن صلاحها ناويا بهما ذلك كانت صلاته باطلة بل ينوى بهما سنة الغفلة أو سنة
صلاة الاوابين فان أطلق وقعنا نافلة مطلقة فلا يثاب عليها الا من حيث مطلق الصلاة دون
خصوصها وأما قول الحبيشي الثاني ان تينك الركعتين يغفلان الدوت على الايمان وذكر لها
دعاء فيه ذلك وغيره فهو مما انفرد به وليس الرجل بحجة في مثل ذلك على أنه لم يستد له خبر ضعيف
فضلا عن صحيح بل ولا ترك ذلك فدل على أن هذا شيء انفرد به هو اذ مثله ممن لا يتقيد بكلام الائمة
وأدلهم وانما يقول ما يستحسنه من غير نسبة لقياس ولا غيره من الادلة الضعيفة فضلا عن القوية
فالحق أنه لا يجوز فعلها بنية البقاء على الايمان الآن وآلا الى الموت لما قدمته مبسوطة والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب والظاهر من كلامهم ان صلاة الغفلة أقلها وما فوقه مستقلة بنفسها
كالوتر بجامع أن كلا تفعل في وقت غيرها لكنها ليست من رواتبه حينئذ لا تضاف للمغرب
فينوى بهما سنة الغفلة أو سنة صلاة الاوابين فان أضافها للمغرب عامدا عالما بطلت صلاته كالمو
أضاف الوتر للعشاء فان صلاته تبطل كما اقتضاه كلامهم خلافا لمن قال يصح أخذ من كلام الشيخين
في مراضع أنه من الرواتب ويحجب بأن معنى ذلك انه منها باعتبار تقيده بوقت فرض هو العشاء
لا باعتبار اضافته اليها والمقول المعتمد أنه لا بد في سنة الظهر من التعرض لكونها القبلية أو البعدية
سواء آخر القبلية عن الفرض أم لا ومثلها في ذلك كل راتبة فيها قبلية وبعدية كسنة المغرب وسنة
العشاء وما بحثه الاسنوي وغيره مما يخالف ذلك ضعيف كما جريت عليه في شرح العباب وغيره
وعبارة شرح العباب ويسكن في سنة الظهر أي نية ذلك في راتبتها التي قبلها والتي بعدها ظاهر هذا
مع قوله السابق كسنة الصبح أو الظهر بل صريحه أنه لا يشترط في راتبة الظهر ومثلها كل فريضة
لها راتبة قبلها وراتبة بعدها غير اضافتها الى فرضها وهو فاسد ففي المجموع وفي الرواتب تعين
بالاضافة فينوي سنة الصبح أو سنة الظهر التي قبلها والتي بعدها وهو صريح في أنه لا يسكن في الاقتصار
على سنة الظهر مطلقا وتبعه السبكي والاذرعي وغيرهما ووجه ان تعينها انما يحصل بذلك
لاشترائهما في الاسم والوقت وان لم تؤخر المقدمة كما يجب تعيين الظهر لئلا تلتبس بالعصر فاندفع
قول الاسنوي لوجه لا شرطه عند تقديم المقدمة لافيه ولا في المؤخرة فان آخرها احتملت الشرطية
اه ثم رأيت المصنف قال في تجريد الذي يعطيه كلام المجموع الاكتفاء بذلك فيهما لا ما فهمه
الاسنوي أي من الاشتراط وفي المطلب ما يقتضيه اه وهو في غاية السقوط مع تأمل عبارة المجموع
التي ذكرتها انتهت عبارة شرح العباب وبها يعلم ما قدمته من أن المقول المعتمد أنه لا بد من
ذكر التي قبلها والتي بعدها مطلقا أما اذا أخرت المقدمة فواضح للاشتباه الظاهر حينئذ في الاسم
والوقت وأما اذا لم تؤخر فكذلك لان القصد بالنية التميز وعند الاشتراك اللفظي لا يحصل التميز
الا بالوصف فسنة الظهر مشترك بين القبلية والبعدية فلا يميز لبعض ما صدقته عن بعض الانحو
التي قبلها أو التي بعدها فان قلت التي بعدها لم يدخل وقتها الى الآن فكيف احتيج الى تمييزها
قلت قد علمت أن سبب التميز الاشتراك الواقع فيها وهذا حاصل سواء قدمت أو أخرت وكون
الخارج يخص النية بالمقدمة لعدم دخول وقت المؤخر لا ينظر اليه لانه قرينة خارجية والقرائن
الخارجية لا تخصص سيانها لان مناط النية القلب ولا ارتباط له بالقرينة ألا ترى أنهم أوجبوا
التعيين في الظهر مثلا وقالوا لئلا يشتبه بالعصر مع انه لم يدخل وقته بل لم يكتفوا عن تعيينه بصلاة
الوقت لصدقه بفائنة تذكرها وان يكن تذكر فائنة أو ليس عليه فائنة بالكلية فعلنا أنهم لا
يعتدون في النيات بالقرائن الخارجية مطلقا وانما ينظرون الى امكان الالتباس باعتبار صدق

أولها ويعضده أن في التفسير أن معاذ رضى الله عنه كان إذا قرأ آخر البقرة قال آمين قال ابن عطية أن كان عن توقيف فذاك والا فهو حسن اه وظاهر أن مسئلتنا أولى من هذه (سئل) عن قول شرح الروض وأن تكون قراءة الاولى أسبق في التلاوة فلو خالف بخلاف الاولى وفي باب الحدث وكره العكس في السور لقوات الترتيب ما اجمع بينهما (فاجاب) بانه لا مخالفة بينهما اذ انتفاء الكراهة في المسئلة الاولى لطول الفصل بين قراءة الركعة الاولى وقراءة الركعة الثانية ووجودها في المسئلة الثانية لاتصال القراءتين (سئل) هل رفع اليدين عند القيام عن التشهد الاول سنة أو لا (فاجاب) بان استحباب رفع اليدين عنده قال النووي انه الصحيح أو الصواب لثبوته في صحيح البخارى وغيره (سئل) عن قول المناهج فالصحيح أنه يقف كذلك ومقابله وجه استنبطه الامام يصلى قاعدا واستشكل ذلك على الامام بما لو يجز عن الوقف على قدميه واستطاع الوقوف على ركبتيه فالراجح عند الامام أنه لا يجوز له أن يصلى قاعدا فليطلب الفرق من جانب

الاسم وان شهد الواقع بخلافه فتأمل ذلك فانه نفيس والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن قول التعقبات اذا قلنا بوجوب وضع هذه الاعضاء وهو الاظهر فلا بد من الطمأنينة بها كالجبهة ولا بد أن يضعها حالة وضع الجبهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجبهة أو عكس لم يكف لانها أعضاء تابعة للجبهة واذا رفع الجبهة من السجدة الاولى وجب عليه رفع الكفين أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم ان اليدين تسجدان كما تسجد الجبهة فاذا سجدتم فضعوهما واذا رفعتهم فارفعوهما رواه أبو داود وغيره ولاصحاب مالك رضى الله عنه في ذلك قولان اه فصرح بوجوب الطمأنينة بها وبوجوب رفع الكفين من السجدة الاولى ولم نر مثل ما ذكره فهل خالف غيره من الائمة أو خصص كلامهم بما ذكره وما الراجح في ذلك (فاجاب) بقوله أما ما ذكره من وجوب الطمأنينة في وضع غير الجبهة قياسا على الجبهة فظاهر وانما التردد في أنه هل يجب التحامل عليها كما يجب على الجبهة أو لا يجب بل يسن والذي قاله شيخنا زكريا الاول والذي دل عليه كلام الروضة وأصلها حيث جعلنا الاعتماد على بطن القدمين من الاكمل واعتمده الزركشى وقالى بعض شراح التنبيه ان تعبيرهم بالوضع يفهمه هو الثانى وجريت عليه في شرح العباب وغيره وأطلت في الانتصار له وما ذكره من وجوب وضعها حالة وضع الجبهة ظاهر أيضا كما جريت عليه في شرح العباب مع الزيادة عليه وعبارته وتجب مقارنة وضعها لوضع الجبهة لانها تابعة لها فلو تأخرت عنها أو تقدمت عليها لم يكف كما بحثه ابن العماد بل يتجه أنه لا بد من وضعها كلها مع وضع الجبهة في آن واحد فلو وضع يديه ثم رفعها ثم ركبته ثم رفعها ثم رجليه ثم رفعها أو عكس والجبهة موضوعة في الجميع لم يكف لانه لا يسمى ساجدا الا اذا اجتمع وضع الستة مع وضع الجبهة في آن واحد مع الطمأنينة انتهت وما ذكره من وجوب رفع الكفين ضعيف والمنقول المعتد أنه سنة وعبارة شرح العباب ولو وضعها على الارض حوله فسكارسا لها قائما فان أمن العبث بهما لم يكره والا كره نظير ما مر وقول بعضهم يجب رفعها ووضعها ثانيا كما اقتضاء كلام المجموع ليس في محله بل كلام الاصحاب صريح في خلافه ومن صرح بعدم الوجوب الشيخ أبو اسحق وخبر أبى داود ان اليدين يسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع احدكم وجهه فليضع يديه وإذا رفعه فليرفعهما محمول على رفعهما عن موضعهما في حال السجود على ما هو السنة وهو أن يكونا بازاء منكبيه اذ يعتذر بقاءهما على هذه الهيئة مع استواء جلوسه (وسئل) نفع الله به عما لو رفع المسبحة في التشهد عند الا الله فهل يستحب رفعها الى تمام الصلاة أولا وقد نقل الشيخ زكريا في شرح الروض عن نص المقدسى أنه اذا رفع المسبحة في التشهد عند الا الله يقيمها ويضعها وقال الجوزجى في شرح الارشاد انه يعيدها الى ما كانت عليه وليس في المسئلة تصريح فهل الاولى بالعمل قول نص المقدسى أولا (فاجاب) بقوله المعتمد ما قاله الشيخ نصر رحمه الله وعبارة شرح العباب قال الشيخ نصر المقدسى في كافيه انه يقيمها ولا يضعها ولا يحركها اه وهو ظاهر في بقائها مرفوعة الى السلام وقول جمع متأخرين لم نرفيه نقلا والظاهر أنه يعيدها بحث مخالف للمنقول كما علمت وان تبعهم المصنف بقوله وفيه نظر انتهت (وسئل) نفع الله بعلومه عمن رأى بأول جزء من صلاته وهو التكبير الاولى مع النية هل تصح صلاته ظاهرا أم لا (فاجاب) بقوله ان النية حيث كانت حازمة مستوفية لشروطها المقررة في محلها فالصلاة صحيحة منعقدة وان فرض انه قارن ذلك قصد دنيوى ومن ثم قال أئمتنا لو قيل له صل ولك دينار فصلي بذلك القصد صحت صلاته وقالوا أيضا لو أحرم بالصلاة بنية الصلاة والاشتغال بها عن غريم يطالبه صحت صلاته وهذا ظاهر وانما الكلام في الثواب وقد حررت الكلام فيه في أوائل حاشية ايضاح النووي فانظره فانه مهم ولا أعلم أن أحدا بسط الكلام في ذلك ولا أنه جمع فيه ما جمعت مع

(فأجاب) بأن الفرق بين

المستثنين أن كلا من القيام

والركوع ركن من أركان

الصلاة والتمييز بين أركانها

واجب وظاهر أن حد

الركوع يفارق حد القيام فلا

يتأدى القيام بالركوع

بخلاف القيام على ركبته

فانه ليس من أركانها فتأدى

به القيام بل يصح إطلاق

القيام عليه فيقال قام على

ركبتين (سئل) عن اقتران

النية بتكبيره الاحرام

فهل يقرنها المصلي بأول

التكبير ويستصحبها الى

آخرها كما في الروضة

كاصلها وغيرهما أو تكفي

المقارنة العرفية عند

العوام بحيث يعد مستحضرا

للنية كما اختاروه في المجموع

وغيره كالامام والغزالي

وقولهم عند العوام يخرج

العالم بمقارنة النية المذكورة

(فأجاب) بأن المعتمد

الاول (سئل) عن صلاة

النفل مستلقيا مع امكان

الاضطجاع هل يصح أم لا

كما قاله في شرح مسلم

(فأجاب) بأنه لا يصح

النفل المذكور (سئل)

عن تأمين المأموم مع

تأمين امامه فقال الشيخ

زكريا فان لم يتفق له

ذلك آمن عقب تأمين

الامام فلو آمن قبل

تأمينه يحصل له ثواب

التأمين أم لا (فأجاب)

بأنه يحصل للمأموم ثواب

تحريره وتقيقه روقع للكمال الدميري والسراج بن الملقن وغيرهما أنهم نقلوا عن الفخر الرازي وأقروه أنه قال في تفسير قوله تعالى أدعوا ربكم تضرعا وخفية أجمع المتكلمون على أن من عبد ودعا لاجل الخوف من العذاب والطمع في الثواب لاتصح عبادته وانه جزم في أوائل تفسير سورة الفاتحة بأنه لو قال أصلي ثواب الله أو الهرب من عقابه فسدت صلاته اه والعجب في تقرير أولئك له على ذلك مع علمهم بقول الاصحاب الذي قدمته فيمن صلى بقصد حصول الدنيا له أو دفع الغريم عنه وكأنهم فهموا أن مراد الفخر والمتكلمين ما إذا لاحظ في عبادته الخوف أو الطمع مع ضمه الى ذلك أنه لو لا ذلك ماعبده وحينئذ بطلان الصلاة بذلك ظاهر لان الكلام في اسلام من جرد قصده الى ذلك فحسب لانه لا يعتد استحقاق الله للطاعة والعبادة لذاته ومن لم يعتد ذلك فهو كافر جزما ومن ثم كان هذا لا يقصده مسلم وانما غاية الامر أن الناس يرجون بعبادتهم حصول الثواب والنجاة من العذاب وهذا الرجاء أو الخوف لا ينافي حصول الثواب كيف والله تبارك وتعالى أعلم خلقه بما تفضل به عليهم من نيل الدرجات واسباغ الهبات في مقابلة امتثالهم لأوامره واجتنابهم لنواهيه وذكر فوائد الامر والنهي يدل على أنه لا يضر رعاية تلك الفوائد ورجاء حصولها وقد صرح الغزالي رحمه الله تعالى في الاحياء في مواضع بحصول الثواب وصحة النية وان قارنت الرجاء والخوف بالمعنى الذي ذكرته فقال في أواخر مبحث النية والاخلاص غاية من مال قلبه الى الدنيا وغلبت عليه أن يتذكر النار ويخذر نفسه عقابها أو نعيم الجنة ويرغب نفسه فيها فر بما تنبعث له داعية ضعيفة فيكون ثوابه بقدر رغبته ونيته والطاعة على نية اجلال الله لاستحقاقه الطاعة والعبودية لا تتيسر للراغب في الدنيا وهذه أعز النيات وأعلاها ويعز من يفهمها فضلا عن يتعاطاها ونيات الناس أقسام اذ من يكون عمله اجابة لباعث الخوف فانه يتقى النار ومنهم من يعمل اجابة لباعث الرجاء وهو الرغبة في الجنة وهذا وان كان نازلا بالاضافة الى قصد طاعة الله وتعظيمه لذاته وجلاله لا الامر سواء فهو من جملة النيات الصحيحة لانه ميل الى الموجود في الآخرة وان كان من جنس المألوف في الدنيا اه كلام الغزالي وهو كما ترى جازم بأن ذلك من النيات الصحيحة وانما خلافه أكمل وأفضل (وسئل) نفع الله به هل يجوز ضم راء أكبر من تكبيرة الاحرام (فأجاب) بقوله نعم يجوز كما اقتضاه كلام صاحب البيان وغيره بل قولهم لو قال الله أكبر وأجل وأعظم صح كالصريح فيه لان ظاهره ضم الراء ومن ثم أفتى به جمع متأخرون كالنجمين الاصفوني والطبري والسراج ابن الملقن وقول ابن يونس انه مبطل ضعيف وان تبعه ابن العماد والدميري والناشري ولا حجة لهم في خبر التكبير جزم لان المراد به جزم القلب لا اللفظ لان الجزم من خواص الافعال (وسئل) نفع الله بعلومه عن ابدل همزة أكبر واوا فهل يصح (فأجاب) بقوله لا يصح على الاوجه وزعم ابن العماد ان قول ابن المنير المالكي يصح لان الهمزة قد تبدل واوا كاساج ووساج غير بعيد فيه نظر بل هو بعيد اذ المدار في لفظ التكبير على الاتباع ما أمكن وكذا لو أبدل الكاف همزة (وسئل) رضى الله عنه هل يقوم أعظم مقام أكبر ومعناها كالجليل (فأجاب) بقوله لا يقوم مقام أكبر شيء للاتباع قال القرطبي تبعا للغزالي وغيره لا يقوم أعظم مقام أكبر لان الرداء أشرف من الازار أى المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم عن الله العظمة ازارى والكبرياء ردائى من نازعنى واحدا منهما قصمته وذلك لان التجمل يكون بالرداء وهذا تمثيل كنى به عن الصفة والثوب يكنى به عن الصفة قال تعالى ولباس التقوى ذلك خير قال الغزالي ومعنى الكبير ذو الكبر والكبرياء كمال الذات وأعنى بكمال الذات كمال الوجود وهو يرجع الى شيئين أحدهما دوامه أزلا وأبدا فمكل موجود مقطوع بعدم سابق أولا حتى فهو ناقص والثاني

مقارنة تأمين الامام (سئل) عن قول الاصحاب بالسنة الى الاركان ان الواجب عدم الصرف لا قصد الركن ما معناه وماذا يترتب عليه (فاجاب) بان معنى كلامهم ان كلاما من اركان الصلاة يحصل اذا لم يقصد المصلي صرفه الى غيره سواء قصده أو اطلق لشمول نية الصلاة لجميع أركانها ويترتب عليه مسائل عند قصده الصرف كان هو المصلي لسجود تلاوة أو لقتل حية أو لعقرب ثم جعله ركوعا فانه لا يكفى (سئل) عن قراءة سورة قصيرة في الصلاة هل هي أولى من بعض سورة طويلة وان طال أم لا (فاجاب) بان الاصح ما قاله النووي لكثرة ثواب القراءة بكثرة حروفها (سئل) عن عدم من مكروهات الصلاة الاضطباع والاسبال فما معناهما (فاجاب) بان الاضطباع أن يجعل وسط ردائه تحت منكبه الايمن أو طرفه على الايسر والاسبال ارخاء الازار على الارض (سئل) عما اذا ترك الامام جلسة الاستراحة فهل يسن للماموم أن ياتى بها قال الشيخ زكريا في شرح تنقيح اللباب ولو ترك الامام جلسة الاستراحة فجلسها الماموم

أن وجوده هو الذى يصدر عنه كل موجود قال والجليل الموصوف بنعوت الجلال التي هي العز والملك والقدس والعلم والقدرة وغيرها من الصفات التي ذكرناها فالجامع لجميعها هو الجليل المطلق فالجليل المطلق هو الله تعالى فقط فكان الكبير يرجع الى كمال الذات والجليل الى كمال الصفات والعظيم الى كمال الذات والصفات جميعا قال كثير من العلماء معنى أفعل التفضيل في حق الله تعالى النعت فأكبر بمعنى كبير اذ لا مساوى له تعالى في كمال الوجود أزلا أو أبدا وقال آخرون معناه أن ما خطر ببال العبد من صفات الكمال والجلال وتمام العلم والقدرة والقدس فالله تعالى من وراء ما خطر له اذ ليس كمثله شيء والحاصل ان الكبير يرجع الى كمال الذات والجليل الى كمال الصفات والعظيم الى كمالها (وسئل) نفع الله به عن أول من انطق به النبي ﷺ وآخر ما نطق به (فاجاب) بقوله أول ما نطق به ﷺ أكبر كما قاله شيخ الاسلام الحافظ الشهاب ابن حجر العسقلاني وأما آخر ما نطق به فهو اللهم الرفيق الاعلى كما في الصحيح قيل وهو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فمعناه أسألك يا الله أن تنيلني أعلى مراتب الجنة وقيل معناه أريد ألقاك يارفتي يا أعلى والرفيق من اسمائه تعالى للحديث الصحيح ان الله رفيق فكانه طلب لقاء الله تعالى على أعلى صفات الرفيق واللفظ به وقد حقق الله له ذلك جعلنا الله من واريه وحشرنا معه بمنه وكرمه آمين (وسئل) رضى الله عنه هل يجب في السجود وضع جميع الاعضاء معا أولا (فاجاب) بقوله يجب اجتماعها بقدر الطمأنينة سواء وضعها أو رفعها معا أم مرتبا صرح بذلك جماعة منهم ابن النجوى وغيره (وسئل) رضى الله عنه عن قال السلام عليك يا أيها النبي هل تبطل صلاته (فاجاب) بقوله نعم تبطل صلاته بتعمد ذلك وعدم وروده لانه زاد حرفين فان جهل أو نسي لم تبطل (وسئل) فسبح الله في مدته عن يدعو بنحو اللهم اغفر لي فما يزيد احساني سلطانك ولا تقبح اسماء في ملكك ونحو ذلك هل يجوز له ذلك (فاجاب) بقوله لا منع في ذلك حيث اعتقد الداعي أن الله لا يجب عليه شيء وأنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد والاولى في المناجاة الاقرار بالذنب والتضرع في سؤال الغفران من غير اقامة حجة ولا تعليل فذلك أولى بالذنب المملوك مع مولاه القادر عليه الفاعل لما يشاء (وسئل) نفع الله به عن شخص سبى بنحو سبحان الله وبحمده عدد خلقه الخ هل المرة منه أفضل من يسبح بسبحان الله وبحمده ويعدد من ذلك ألف مرة مثلا (فاجاب) بقوله نعم هو أفضل من ألوف مؤلفة كادل عليه الحديث الصحيح أنه ﷺ دخل على بعض أمهات المؤمنين وعندها حصوات كثيرة سبحت بها فقال لقد قلت كلمة عدلت بجميع ما قلت سبحان الله وبحمده عدد خلقه الحديث ولما سئل ابن عبد السلام عن نحو ما في السؤال قال قد يكون بعض الاذكار أفضل من بعض لعمومها وشمولها لجميع الاوصاف الثبوتية والسلبية والذاتية والفعلية فيكون القليل من هذا النوع أفضل من الكثير كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته ولهذا سأل عليه الصلاة والسلام يا ذا الجلال والاكرام لان الالف واللام فيها قد أفادت الاتصاف بكل جلال وكمال فاعطت استغراق الجنس في الاكرام والجلال فاذا لا اكرام الا منه ولا جلال وكمال الا وقد اتصف به اه وفي رواية أنه ﷺ قال لبعض نساءه حين دخل عليها فوجدتها تسبح بالخصى أدلك على ما هو خير من ذلك فقولي سبحان الله عدد ما في السموات سبحان الله عدد ما في الارض سبحان الله عدد ما بين ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مثل ذلك وفيه دليل على أن من قال ذلك يكتب له مثل ذلك العدد الذي ذكره وبه تقاس الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فمن قال اللهم صل على سيدنا محمد عدد خلقك كتب له

جازاه وقال النووي في

الروضة كاصلها في باب
صفة الائمة قال فاذا
كان التخلف يسيرا
بجلسة الاستراحة فلا بأس
بزيادتها في غير موضعها
اه فقوله في غير موضعها
والحال أنها في غير موضعها
لا تستحب وغير موضعها
سجدة التلاوة والسجدة
الثانية في الركعة التي
لا يقوم من سجودها بل
من التشهد بعدها فلا يسن
بعدها جلوس الاستراحة
(فأجاب) بأنه يسن للمأموم
أن يأتي بجلسة الاستراحة
وقول الروضة كاصلها فلا
باس اي بالتخلف لها بالنسبة
للمتابعة لا يتيان بها في
موضعها كالأباس بزيادتها
في غير موضعها (سئل)
عما إذا رفع يديه في الأحرار
وفي الركوع والرفع منه
والرفع من القيام في التشهد
الاول ونقص عن المأمور
به وهو أن يحاذي أطراف
أصابعه على أذنيه وأباهما
شحمة أذنيه وراحته
منكبیه ولم يمكنه الرفع الا
بزيادة على المشروع أو
نقص أو أتى بالنقص مع
القدرة على الزيادة هل
يحصل له فضيلة ذلك فقد
قال الشيخ زكريا في
شرح تنقيح الباب فلم
يمكنه الرفع الا بزيادة على
المشروع أو نقص أتى
بالممكن فان قدر على الزيادة

صلوات بعدد الخلق وهذا كله من فضل الله ومنتته ومن مزيد كرمه وسابغ منتته وقيل في قوله صلى
الله عليه وسلم قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن المراد بقوله تعدل ثلثه بلا تضعيف وقيل انها ثلث
ما يشتمل عليه وهو الاحكام والقصص والتوحيد وقيل تعدل ثلث القرآن لمن لم يحسن الا هي
ويمنعه من تعلم غيرها مانع وقيل غير ذلك (وسئل) فسح الله في مدته بما لفظه ما حكم من ينكر
الدعاء (فأجاب) بقوله قال بعض الائمة لا ينكر الدعاء الا كافر مكذب بالقرآن لان الله تعالى تعبد
عباده به في غير ما آية ووعدهم بالاستجابة على ما سبق في عليه من أحد ثلاثة أشياء على ما روى
أنه بين احدي ثلاثة اما استجابة أو ادخار أو يكفر عنه وفيه ان دعوة المسلم لا ترد ما لم تكن باثم
او قطيعة رحم ففي احدي الثلاثة استجابة وفي الآخرين تعويض الاستجابة قال تعالى ولو اتبع
الحق أهواءهم لفسدت السموات والارض وفي الحديث ان الله تعالى يبتلي العبد وهو يحبه ليسمع
تضرعه ومن آداب الدعاء ان يعزم المسئلة فلا يقل اللهم اغفر ان شئت كما جاء في الحديث لما في
ذلك من اظهار الاستغناء وعدم الافتقار والدعاء انما وضع لمزيد التذلل واظهار الافتقار والاحتياج
وفي الحديث يستجاب لاحدكم ما لم يعجل أى بل ينبغي الالاحاح في المسئلة لما في الحديث ان الله
يحب الملحين في الدعاء ولا تياس من الاجابة ولا تسأم من الرغبة فمن فعل ذلك لم يحرم من
احدي تلك الثلاث ومن أدمن قرع باب الكريم يوشك أن يفتح له قال بعض الائمة قوله يستجاب
لاحدكم يحتمل الوجوب والجواز فان كان الخبر الاول فلا بد من احدي الثلاث فاذا عجل بطل
وجوب أحدها وتعزى الدعاء عن جميعها وعلى الجواز تكون الاجابة بفعل ما دعا ويمنعه من
ذلك استعجاله لانه من ضعف اليقين وينبغي أن يدعو وهو موقن بالاجابة وبقلب حاضر لخبر
بذلك رواه الخطيب وهو ادعوا الله وأنتم موقنون بالاجابة واعلموا أن الله تعالى لا يستجيب الدعاء
من قلب لاه وآكد آداب الدعاء أكل الحلال وليس له آداب كثيرة بينها مع شروطه وواجباته
وحرمانه ومكفراته وما يتعلق بذلك في شرح العباب في صفة الصلاة بما لم يجمع مثله فيما أحسب
فاطلب ذلك منه فانه نفيس مهم (وسئل) نفع الله به عن داء الوسوسة هل له دواء (فأجاب)
بقوله له دواء نافع وهو الاعراض عنها جملة كافية وان كان في النفس من التردد ما كان فانه متى
لم يلتفت لذلك لم يثبت بل يذهب بعد زمن قليل كما جرب ذلك الموفقون وأما من أصغى اليها وعمل
بقصبتها فانها لا تزال ترداده حتى تخرجه إلى حيز المجانين بل وأقبح منهم كما شاهدناه في كثيرين ممن
ابتلوا بها واصغوا اليها وإلى شيطانها الذي جاء التنبية عليه منه صلى الله عليه وسلم بقوله اتقوا
وسواس الماء الذي يقال له الوهان أى لما فيه من شدة اللهو والمبالغة فيه كما بينت ذلك وما يتعلق
به في شرح مشكاة الانوار وجاء في الصحيحين ما يؤيد ما ذكرته وهو ان من ابتلى بالوسوسة
فليعتقد بالله ولينته فتأمل هذا الدواء النافع الذي عليه من لا ينطق عن الهوى لآمته واعلم أن
من حرمه فقد حرم الخير كله لان الوسوسة من الشيطان اتفاقا واللعين لا غاية لمراده الا ايقاع
المؤمن في وهدة الضلال والحيرة ونكد العيش وظالة النفس وضجرها إلى أن يخرجها من الاسلام
وهو لا يشعر ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا وجاء في طريق آخر فيمن ابتلى بالوسوسة فليقل
آمنت بالله وبرسله ولا شك ان من استحضر طرائق رسل الله سيما نبينا صلى الله عليه وسلم
وجد طريقته وشريعته سهلة واضحة يضاء بينة سهلة لا حرج فيها وما جعل عليكم في الدين من
حرج ومن تأمل ذلك وآمن به حق ايمانه ذهب عنه دواء الوسوسة والاصغاء إلى شيطانها وفي
كتاب ابن السني من طريق عائشة رضی الله عنها من بلى بهذا الوسواس فليقل آمنا بالله وبرسله
ثلاثا فان ذلك يذهبه عنه وذكر العز بن عبد السلام وغيره نحو ما قدمته فقالوا دواء الوسوسة أن

أتى بالمأثور بهويزيادة هو مغلوب عليها اه وقال الاسنوى فى شرح المنهاج ولولم يقدر على الرفع المسنون بل كان إذا رفع زاد أو نقص أتى بالممكن فان قدر عليهما جميعا فالزيادة أولى اه ففهم من ذلك انه إذا أتى بالنقص مع القدرة على الزيادة حصلت السنة والمفهوم من الكلام الاول خلاف ذلك (فأجاب)

بأن كلام شرح التنقيح محمول على ما قاله الاسنوى (سئل) عن التشهد الاخير هل يشترط الترتيب والمولاة بين كلماته الخمس حتى إذا أخل بالترتيب أوترك الموالاة تبطل صلاته (فأجاب) نعم يشترط الترتيب وتشترط الموالاة بين كلمات التشهد (سئل) عن أحرم بالصلاة ثم قرأ الفاتحة وسورة بعدها ثم انه لم يشعر الا وهو على هيئة الساجد ولم يقع منه قصد لشيء أصلا فهل يلزمه أن يقوم منتصبا ثم يركع أو يقوم إلى حد الركوع (فأجاب) بأنه يقوم إلى حد الركوع لانه لم يقصد صرفه به (سئل) عن عليه صلاة يومين وصلاهما وتيقن أنه ترك سجدة لا يدري من أى صلاة هي فإذا يلزمه (فأجاب) بانه يلزمه فعل

يعتقد أن ذلك خاطر شيطاني وأن ابليس هو الذى أوردته عليه وأنه يقاتله فيكون له ثواب المجاهد لانه يحارب عدو الله فاذا استشعر ذلك فر عنه وانه بما ابتلى به نوع الانسان من أول الزمان وسلطه الله عليه محنة له ليحق الله الحق ويطل الباطل ولو كره الكافرون وفي مسلم من طريق عثمان بن أبي العاص انه قال حال بينى وبين صلاتى وقرأتى فقال ذلك شيطان يقال له خرب فتعوذ بالله منه وأتقل عن يسارك ثلاثا ففعلت فأذهب الله عني وفي رسالة القشيري عن أحمد ابن عطاء قال ضاق صدرى ليلة لكثرة ما صبت من الماء ولم يسكن قلبى فقلت يارب عفوك فسمعت هاتفا يقول العفو فى العلم فزال ذلك عني اه وبه تعلم صحة ما قدمته أن الوسوسة لا تسلط الا على من استحكم عليه الجهل والخبل وصار لا تمييز له وأما من كان على حقيقة العلم والعقل فانه لا يخرج عن الاتباع ولا يميل إلى الابتداع وأقبح المبتدعين الموسوسون ومن ثم قال مالك رحمه الله عن شيخه وتبعه امام أهل زمانه كان ربيعة أسرع الناس فى أمرين فى الاستبراء والوضوء حتى لو كان غيره قلت ما فعل وكان ابن هرمز بطيء الاستبراء والوضوء ويقول مبتلى لا تقتدوا بي ونقل النووى رحمه الله عن بعض العلماء أنه يستحب لمن يلى بالوسوسة فى الوضوء أو الصلاة أن يقول لا إله إلا الله فان الشيطان إذا سمع الذكر خنس أى تأخر وبعد ولا إله إلا الله رأس الذكر ولذلك اختار صفوة هذه الامة من أصحاب الزينة وتأديب المريد قول لا إله إلا الله لأهل الخلوة وأمروهم بالمداومة عليها وقالوا أنفع علاج فى دفع الوسوسة الاقبال على ذكر الله تعالى والاكتثار منه وقال ابن أبي الحواري بكسر الراء وقتحها شكوت إلى الداراني الوسوسة فقال إذا أردت قطعه فتي أحسست به فافرح فاذا فرحت انقطع عنك فانه ليس شيء أبغض إلى الشيطان من سرور المؤمن قال بعضهم ويؤيد هذا ما ذكر عن بعض الائمة أنه انما يبتلى به من كمل إيمانه فان اللص لا يسرق من بيت لص مثله اه وهذا ان سلم فهو الوسواس فى العقائد لما فى الحديث انه محض الايمان على أن الامام ابن عرفة قال انما يبتلى به فى الدين من أخذه تقليدا دون من عرف براهينه لان الوسواس شك وهو لا يجتمع مع الاعتقاد الجازم المستند إلى دليل لكنه ضده وقال العارف أبو الحسن الشاذلى إذا كثرت عليك الوسواس فقل سبحان الملك الخلاق ان يشأ يذهبكم ويات بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز أذهب الله عنا سائر المضار والخاوف والفتن وأنا لنا كل خلق حسن وجعلنا من أهل ولاية أهل النعم والمن ان على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير (وسئل) نفع الله به بما لفظه ذكر الشيخ زكريا رحمه الله تعالى فى شرح البهجة أنه إذا استوى معتدلا بعد ركوعه ارسل يديه ارسالا خفيفا إلى تحت صدره فقط وقال غيره بارسالهما فما المعتمد من ذلك (فأجاب) بقوله ان المعتمد أنه يرسلهما ولا يجعلهما تحت صدره وعبرة شرحى للعباب بعد قوله فاذا انتصب أرسلهما وظاهر كلامهم هنا بل صريحه أنه لا يجعلهما تحت صدره وهو ظاهر وان أوهم اطلاقهم جعلهما تحته فى القيام خلافه ثم رأيتهم صرحوا بما ذكرته فانهم اختلفوا فى رفع اليدين فى القنوت فقال كثيرون لا يرفع كدعاء الافتتاح وقال الا كثيرون بل يرفع وفرقوا بأن ليديه ثم وظيفة اى وهى جعلهما تحت صدره ولا وظيفة لهما هنا انتهى فقولهم لا وظيفة لهما هنا صريح فى ارسالهما وأنه لا يندب جعلهما تحت الصدر والالم يتأت الفرق بما ذكر انتهت عبارة الشرح المذكور (وسئل) نفع الله به عن قول الائمة فى السلام ينوى به السلام على من على يمينه من ملائكة وأنس وجن فلو دخل على المصلى داخل حيثئذ فهل يجب الرد عليه اسلام المصلى أم لا (فأجاب) بقوله ما ذكر عن الائمة لا يقتضى وجوب الرد كما بينته فى شرح العباب وعبارته اعترض قولهم ينوى السلام على من ذكر بانه لا معنى له فان الخطاب كاف فى الصرف اليهم فأى معنى

للنية والصرح لا يحتاج إلى نية وبأن كلام جمع يقتضى حصول السنة بالخطاب من غير نية كما لا يحتاج المسلم خارج الصلاة إلى نية في أداء السنة ويرد بأن له معنى واضحاً فإن السلام هنا جزء من الصلاة حقيقة أو تبعاً فلم يصح التخاطب العادى به فاحتاج في صرفه له ذلك إلى نية وبه فارق السلام خارج الصلاة أو نقول ما فيه من الخطاب صيره مغايراً لبقية أجزاء الصلاة فاحتاج صرفه إليها إلى نية ليثاب عليه من حيث كونه من أجزائها لا يصلح للتخاطب به فانه من هذه الحيثية صريح في ذلك لا يحتاج لنية وبهذا يقرب احتمال وجوب الرد على غير مصل خطوب به وإن كان عدم الوجوب أوجه لأن المصلى من حيث هو مصل غير متأهل للخطاب العادى ولكن به يؤمن غيره بسلامته منه فلم يوجد فيه المعنى المطلوب له السلام بوجه انتهت عبارة الشرح المذكور ونقل عن البلقينى أنه افتى بوجوب الرد فإن صح عنه فوجه ما أشرت إليه لكنى مع ذلك لا أعتمده لما ذكرته فتأمله (وسئل) نفع الله به عن قنوته صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو على أعدائه هل كان بعد الاتيان بالقنوت اللهم اهدنا النخ (فأجاب) بقوله قال الحافظ الجلال السيوطى لم أقف في شيء من الاحاديث على أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين هذين بل ظاهر الاحاديث أنه اقتصر في قنوته على الدعاء عليهم (وسئل) نفع الله بعلومه عن حديث لا تسيدونى في الصلاة هل له أصل (فأجاب) بقوله لا أصل له (وسئل) رضى الله عنه هل ورد أن بلالاً أو غيره أذنوا بمكة قبل الهجرة (فأجاب) بقوله لم يرد ذلك لإلحاق أسانيد ضعيفة لا يعول عليها والذي عليه أكثر العلماء ونظقت به الاحاديث الصحيحة أن الاذان إنما شرع بعد الهجرة وأنه لم يؤذن قبلها بلال ولا غيره (وسئل) نفع الله به عن خبر الترمذى بسند ضعيف أن الله يكره العطاس والنعاس والتأوب في الصلاة وله شاهد ضعيف من قول ابن مسعود هل يعارضه الخبر الضعيف أيضاً الموقوف على أبي هريرة أن الله يكره التأوب ويحب العطاس في الصلاة (فأجاب) بقوله لا يعارضه لأن المقام مقام اطلاق ومقام نسي فاما الاول فإن التأوب والنعاس كلاهما في الصلاة من الشيطان وعليه يحمل الحديث الاول وأما الثانى فاذا وقعا في الصلاة مع كونهما من الشيطان فالعطاس في الصلاة أحب الى الله من التأوب فيها والتأوب فيها كره اليه من العطاس فيها وعليه يحمل أثر أبي هريرة فهو راجع الى تفاوت رتب بعض المكروه على بعض كذا قيل ولا يخفى ما فيه والذي يظهر لى في الجواب حمل العطاس المحبوب في الصلاة على قليله الذى لا يخل بتخشوعها والمكروه فيها على كثيره الذى يخل بتخشوعها وفي حديث عبد الرزاق عن قتادة قال سبغ من الشيطان فذكر منها شدة العطاس وهو يؤيد ما ذكرته فتأمله (وسئل) نفع الله به عن حديث التكبير جزم من خروجه (فأجاب) بقوله لا أصل له وإنما هو من قول ابراهيم النخعى وفسره هو أو الراوى عنه أو عبد الرزاق المخرج له عنه بأن معناه أنه لا يمد وفسره بذلك أيضاً العزيز كان الاثير في النهاية وجماعة وبه رد تفسير آخرين له بأنه تسكين الراء على ان اطلاق الجزم على حذف الحركة لم يكن معهوداً في زمن النخعى وإنما هو اصطلاح حادث بعده فلا يصح الحمل عليه وخبر أنه صلى الله عليه وسلم لم ينطق بالتكبير إلا مجزوماً قال الحافظ السيوطى لم نقف عليه وإن كان هو الظاهر من حاله صلى الله عليه وسلم لأن فصاحته العظيمة تقتضى ذلك وأخذ جمع من ذلك اشتراط جزم الراء والا لم تصح صلاته ضعيف لأن غايته أنه لحن وهو اذا لم يغير المعنى لا يبطل في الفاتحة ولا غيرها مع أن الحق أنه ليس بلحن لأنه مجرد تصريح بالحركة في حال الوقف وهو دون اللحن ومن ثم كره تعمد هذا هنا وحرم تعمد اللحن وإن لم يغير ومن فهم من كلام المحب الطبرى اشتراط الجزم فقد استروح لأن كلامه في التدب لا غير بقرينة ذكره ذلك مع مسألة المد ومد التكبير لا يبطل بلا خلاف وحذفه سنة بلا خلاف ونص الام على جزمه مراده به حذفه وعدم

صلاة يومين لا اشتغال ذمته بكل منها فهو كمن يتقن ترك صلاة من الخمس لا يعلم عيناها (سئل) عن صلى وهو غافل حتى فرغ من صلاته هل تصح أولاً (فأجاب) بأن صلاته صحيحة ولا يجب اعادتها حيث استحضرت النية بقلبه عند تكبيرة الاحرام (سئل) عن قول الجلال المحلى في هذا الباب في شرح قول المنهاج فان تذ كر قبل بلوغ مثله فعله وإلا تمت به ركعته بقوله المتروك آخرها هل الاشارة بذلك إلى الركعة التى سها عنها وإذا قلتم نعم فهل لقائل أن يقول كيف يقدر أن المتروك هو آخرها مع أنه لا يكون آخرها أو مراده بقوله المتروك آخرها الملقى آخرها أو سمى المتروك آخرها لأن المأتى به آخرها وحده ملغى فكان المتروك آخرها لالغاء ما بعده (فأجاب) بأن معنى قول الشارح المتروك آخرها واضح لشموله المتروك حسا وهو ركوعها واعتدالها والمتروك شرعا وهو سجدها والجلوس بينهما (سئل) عن قوله أيضاً وإذا سها عن أربع سجعات جهل موضعها وقلتم يلزمه سجدة ثم ركعتان لاحتمال أنه ترك سجدين من الركعة الاولى وسجدة

الرابعة هل تلغى الاولى وتكمل الثانية الثالثة كما قرره الجلال المحلى أولا ولا تلغى بل تتم بسجدين من الثانية والثالثة كما قرره شيخ الاسلام زكريا في بعض شروحه وهل للخلاف ثمرة أو هو لفظي وهل لتقييد الجلال المشار اليه في هذا الباب قول المنهاج أو سبغ بقوله جهل موضعها مفهوم معمول به وما مفهومه ان كان (فأجاب) بأن حمل كلام الشرح على ظاهره مخالف لكلامهم ولما قرره قبله في شرح قول المنهاج وان علم في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل موضعها وحب ركعتان والمقول في تلك أن الاولى تكمل بسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة ويلغو باقيةا ويمكن أن يعنى بكلام الشارح ليوافق كلامهم وكلامه المتقدم فيقال قوله فتلغو الاولى يعنى سجديها لعدم اتيانها وقوله وتكمل الثانية يعنى سجديها بالثالثة يعنى بسجدة منها فيحصل من ذلك ركعة وهى الاولى ولا يظهر بين التقديرين خلاف معنوى وقول الشارح جهل موضعها بيان لصورتها لانها التى يسلك بها أسوأ التقادير ما اذا علم موضعها فمرتبة عليه

مدته وتطيطه (وسئل) رضى الله عنه هل للسبحة أصل في السنة أولا (فأجاب) بقوله نعم وقد ألف في ذلك الحافظ السيوطي فمن ذلك ما صرح عن ابن عمر رضى الله عنهما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يعقد التسبيح بيده وما صرح عن صفية رضى الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبج بهن فقال ما هذا يا بنت حبي قلت أسبج بهن قال قد سبجت منذ قمت على رأسك أكثر من هذا قلت علمني يا رسول الله قال قولي سبحان الله عدد ما خلق من شيء وأخرج ابن أبي شيبة وأبو داود والترمذي عليكن بالتسبيح والتهليل والتقديس ولا تغفلن فتسبين التوحيد واعتقدن بالانامل فانهن مسؤولات ومستنطقات وجاء التسبيح بالخصى والنوى والخيوط المعقود فيه عقد عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم وأخرج الديلمي مرفوعا نعم المذكر السبحة وعن بعض العلماء عقد التسبيح بالانامل أفضل من السبحة لحديث ابن عمر وفصل بعضهم فقال ان أمن المسبج الغلط كان عقده بالانامل أفضل وإلا فالسبحة أفضل (وسئل) نفع الله به عما قيل ان أكثر قراءته صلى الله عليه وسلم في الصلاة كانت بقراءة نافع هل له أصل (فأجاب) بقوله قال الحافظ السيوطي لأصل لذلك اذ لم يروه أحد من الصحابة ألبتة ولا أخرجه أحد من أئمة الحديث لا باسناد صحيح ولا باسناد غير صحيح بل كان يقرأ بجميع الاحرف المنزلة عليه وفي الذخيرة للقرافي يستحب القراءة بتسهيل الهمة لأن ذلك لغة النبي ﷺ وهو حسن لا غبار عليه لاجماعهم على أن لغته لغة قريش ولغتهم تسهيل الهمة ولا يلزم من ذلك أكثرية قراءته بل كان تارة يقرأ بتسهيلها الذى هو لغته وتارة بتحقيقها الذى هو لغة غير قريش وتارة بترك الامالة كلغة الحجاز وبالامالة كلغة تميم (وسئل) فصح الله في مدته عما قيل ان القراءة بالترقيق في الصلاة مكروهة لاذهابها الخشوع صحيح أم لا (فأجاب) بقوله ليس بصحيح إذ لا بد للكرهية من نهى خاص أو قياس صحيح وزعم اذهابها الخشوع ممنوع لأنه ان من جهة الفكر في أداء تلك الهيئة في جميع هيئات الاداء كذلك والفكر في أداء الالفاظ القرآنية على الهيئة التى نزلت عليها لا ينافي الخشوع لانه مأمور به حتى في الصلاة وانما المنافي للخشوع الفكر في الامور الدنيوية وأيضا القراءة بالاحرف الثابتة في السبعة فرض كفاية اجماعا فكيف يوصف ما هو فرض كفاية بأنه مكروه وكان ما في السؤال توهم من قول مالك رضى الله عنه وأكره الترقيق والتفخيم والروم والاشتمام في الصلاة لانها تشغل عن أحكام الصلاة وليس ذلك التوهم بصحيح لان المجتهدين قد يطلقون الكراهية على الارشادية التى لا ثواب في تركها ولا قبح في فعلها ونظيره قول الشافعي رضى الله عنه وأنا أكره الامامة لانها ولاية وأنا أكره سائر الولايات لم يرد الكراهية الشرعية لانها من قسم القيسح والامامة فرض كفاية لتوقف الجماعة التى هى فرض كفاية عليها بل هى أفضل من الاذان عند كثيرين من أصحابه فراده أنه لا يجب الدخول فيها ولا يختاره لأنه لا ثواب فيها اذ الكراهية والثواب لا يجتمعان فكذلك مراد مالك بذلك أنه أحب واختار أن لا يفعل ذلك في الصلاة للمعنى الذى ذكره لأن ذلك مكروه شرعا لانه من حيز القيسح والقراءة المذكورة لا توصف بذلك قطعاً (وسئل) نفع الله به عمن يصلى ويقول في الفاتحة ولا الظالمين هل تصح صلاته وهل له أن يؤم بالمسلمين وهل يكون آتما في امامته أم مثابا (فأجاب) بقوله اماصلاته فلا تصح الا ان كان عاجزا عن النطق بالضاد ويلزمه التعلم للنطق بها ما أمكنه ولو بأجرة لمن يعلمه ومتى ترك ذلك مع القدرة عليه فصلاته باطلة ويعزر عليه التعزير البالغ الزاجر له عن مثل هذه القبائح التى يفسق مرتكبها وإما امامته للناس فلا تصح فيعزر عليها أيضا الا ان كان المؤتم به مثله في العجز عن النطق بالضاد فيحتد تصح امامته به وكثير من الناس أضاعوا حقوق القرآن وما يجب له من تعلم اخراج الحروف من مخارجها فأثموا بل فسقوا وبطلت صلاتهم وشهادتهم فيتعين عليهم

عليهم السعي فيما قلناه وبذل الجهد في التعلم ما أمكنهم والله تعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عن قول الأصحاب تستحب القراءة على ترتيب المصحف ومتواليًا فإذا شرعت للامام قراءة المعوذتين جهرًا مثلًا وقلتم يستحب له أن يسكت بعد قراءة الفاتحة بقدر ما يقرأها المأموم وأن الأفضل له في سكوته القراءة فعلومه أنه في سكوته الأول يقرأ سورة الاخلاص سرا لاتصالها بما يقرأه جهرًا من سورة قل أعوذ برب الفلق وما الذي يقرأه في السكوت الثاني هل يقرأ سورة قل أعوذ برب الناس سرا ثم جهرًا وان كان فيه تكرير محافظة على النمط السابق أو الحكم غير ذلك وما هو أثابكم الله تعالى وأدام عليكم نعمه السابقة (فأجاب) بقوله الوجه أنه يقرأ الناس سرا ثم جهرًا ولا نظر لما يلزم عليه من تكرير قراءتها لانه صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في الصبح باذا زلزلت مرتين كل مرة في ركعة فلا مخالفة في ذلك للسنة بخلاف ما اذا أخل بترتيب المصحف أو الموالاة فانه مخالف للسنة الصريحة هذا ان فرض أنه يسن له قراءة المعوذتين بخصوصهما جهرًا كما في السؤال وكذا يقال بنظر ذلك في قراءة الجمعة والمنافقين وسبح وهل أذاك في صلاة الجمعة في الثانية يقرأ من المنافقين أو هل أذاك في سكوته بقدر الفاتحة ثم يقرأ السورة بكاملها ولا أثر لذلك التكرير لما تقرر أما اذا لم يسن الجهر فيهما بخصوصهما فالأول أنه يقرأ في السكوت الثاني قل أعوذ برب الناس ثم يقرأ جهرًا من أول البقرة كما اذا قرأ جهرًا في أول ركعة بقل أعوذ برب الناس فانه يقرأ في الثانية بأول البقرة كما في المجموع عن الأصحاب ولا نظر إلى أنه يلزم على قراءة الناس اما تطويل الثانية ان أكمل البقرة واما عكس الترتيب ان قرأ بغيرها وكل منهما خلاف السنة لانا لأن امره بواحد من هذين وانما تأمره بقراءة نحو آيتين من أول البقرة كما أفهمه قول المجموع قرأ في الثانية أول البقرة وانما آثروا هذا للاضطراب إلى احد هذه الثلاثة وهذا اخف من الاولين اذ تطويل الثانية الذي لم يرد مخالف للسنة الصريحة فارتكاب بعض السورة أولى منه لانه صح عنه صلى الله عليه وسلم في تفريقه الاعراف على ركعتي المغرب وقراءته آيتي البقرة وآل عمران في سنة الفجر وكذلك القراءة على عكس ترتيب المصحف مخالفة للسنة الصريحة أيضا فكان ارتكاب بعض السورة أولى منه وأما قراءته صلى الله عليه وسلم في ركعة بالبقرة ثم بالنساء ثم بآل عمران فهو ايماء إلى أن آل عمران كانت مؤخرة كما قاله ابن عبد السلام أو أنه لبيان الجواز وأما أمره صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة المنافقين في أول الجمعة بقراءة سورة الجمعة في ثانيتهما فهو انما هو لحكمة اقتضت ذلك وهي اعلامه بأن لا تخلو صلاته عن هاتين السورتين المقصودتين لذاتهما وايضا ترتيب السور بجمع عليه وقراءة سورة كاملة ثبت اجتهدا فكانت مخالفة هذا الثاني بقراءة اول البقرة اخف من مخالفة الاول بقراءة غيرها فتأمل (وسئل) نفع الله به عن الاحضار المذكور من شرائطية الصلاة هل هو شرط للنية حتى تم أو شيء آخر وهل يفهم من كلام بعضهم فيحضره أي ما يجب قصده حتما ويتلفظ به ندبا ثم يقصده مقارنا لأول التكبير ان النية والاحضار شيان أولا (فأجاب) بقوله الاحضار المذكور شرط للاعتداد بالنية فهو غيرها كما صرحوا به حيث قالوا ما حاصله المذهب عند اكثر اصحابنا انه يجب مقارنة النية المشتبهة على جميع ما يعتبر فيها من قصد الفعل او التعيين او والفرضية او والقصر او الاقتداء او والامامة في الجمعة لكل جزء من اجزاء تكبيرة الاحرام بان يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له فيها مما ذكر ثم يقصد الى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقترنا بأول التكبيرة ويستديم استحضار قصده لتلك المعلومات المشتبهة عليها النية في قلبه حتى يفرغ الرأى من اكبر قال بعضهم وتسمية هذه الادامة استمرار النية مجازا اذ استحضار النية غيرها فعمله انه لا يجب تقديم القصد على ابتداء التكبير وقيل يجب وانه لا يكفي توزيعه عليه بأن يتدثه مع ابتدائه

عمالو علم الموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو شك لم يعد إليها قال ابن قاضي شبهة الكبير أي يحرم العود اه فهل تبطل الصلاة به أم لا (فأجاب) بأنه متى عاد عادما عالما بالتحريم بطلت صلاته (سئل) عن صلى نافلة وكبر للاحرام في هويه قبل انتصابه هل يصح قياسا على ما لو قرأ الفاتحة حال قيامه أم لا (فأجاب) بأنه يصح لأنه أكمل بما بعده بدليل أنه يصح أن يحرم به مضطجعا ثم يقوم لا كما لها اذا أراد (سئل) عما اذا كان المأمومون صا لا يسمعون القنوت يسر به الامام بهم في هذه الحالة أولا (فأجاب) بأنه يحجر به (سئل) عما لو طالت يده بحيث لو قام لم يتحرك طرفها بحركته يصح السجود عليها والحالة هذه أولا (فأجاب) بأنه لا يصح سجوده على يده المذكورة لكونها جزأ منه (سئل) ما معنى قولهم يكتفى بالمقارنة العرفية في الصلاة (فأجاب) بان حقيقة المقارنة العرفية عند العوام أن يعد مستحضرا للصلاة (سئل) عما لو صلى الامام على النبي

وينتهي مع انتهائه لما يلزم عليه من خلو معظم التكبير عن تمام التية وهذا هو مراد الانوار من قوله ولا يجب أن يقدم التية أى القصد الى تلك المعلومات على التكبير ولو قدم فلا اعتبار بالمقارن بل الواجب أن يتقدم الاحضار في الذهن ثم القصد الى المعلوم مع ابتداء التكبير فلا يجوز أن يبتدىء التية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان ويفرغ منها مع الفراغ من التكبير انتهى وقيل يكفى ذلك التوزيع قال الغزالي في فتاويه متعبا قول امامه امام الحرمين حقيقة المقارنة الذى ذكره لاحتويه القدرة البشرية انتهى وأمر هذه المقارنة سهل وانما سبب عسره الوسوسة أو الجهل بحقيقتها ثم بين ذلك وأطال فيه بما بينت مافيه في شرح العباب (وسئل) نفع الله به عن ترك تسبيح الركوع أو السجود الاول فهل يعيده في الثاني كافي قراءة السورة في الركعة الثانية أو تجبر الاولى بالثانية وإذا سبح في الاولى مرة أو مرتين فهل يعيد الباقي في الثانية مع التي فيها أولا (فأجاب) بقوله يحتمل أنه يأتي بما تركه سواء الكل أو البعض في مماثلة الذى يليه من الركوع في الركعة التي تعقب المتروك فيها والسجود الذى يلي المتروك فيه من ركعة واحدة بأن كان المتروك منه السجود الاول أو ركعة أخرى بأن كان المتروك منه السجدة الثانية سواء كان الترك عمدا أو سهوا قياسا على قولهم لو ترك قراءة الجمعة أو سبح من أولى صلاة الجمعة عمدا أو سهوا قرأها مع المنافقين أو هل أتاك في الثانية وإن لزم تطويلها على الاولى لأن محل كراهته اذا لم يرد الشرع به وهما ورد به اذا المنافقون والغاشية أطول من الجمعة أو سبح قال النووي في مجموعه ولأن تركه أدب لا يقاوم فضلهما ونظر فيه الاذرعى بأن الجمعة فات محلها مع مخالفة سنة الترتيب ومع التطويل على المأمومين ويرد بمنع فوات محلها لقولهم القصد أن لا تخلو صلاته عنهما وبأن هذا أولى من رعاية الترتيب والتطويل انما يذم حيث لم يرد فيه شيء بخصوصه والالم يعتبر رضاهم مطلقا ولو قرأ الثانية في الاولى قرأ الاولى فقط في الثانية كيلا تخلو صلاته عنهما كما تقرر ويجرى ذلك في كل صلاة يسن لها سورتان مخصوصتان ويحتمل أن لا يأتي به مطلقا قياسا على انه لو ترك الامام أو المنفرد التكبيرات السبع من الركعة الاولى من صلاة العيد لم يتداركها في الثانية كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه في الام وجرى عليه المتأخرون وقول العباب انه يتداركها في الثانية مع تكبير هاسهو كما بينته في شرحه وصرحوا أيضا بأنه لو أدرك الامام في أثناء التكبيرات لم يتدارك الفائت ندبا في الثانية لان الامام يتحمل عنه قالوا لو أدرك في الركعة الثانية كبر معه خمساً وفي الثانية خمساً فقط لان في قضاء ذلك ترك سنة أخرى وبه فارق ما مر في الجمعة وفارق ما يأتي في قراءة السورة في الاخيرتين بأن السنة عدم السبع في الثانية وليست السنة عدم السورة في الثالثة والرابعة بل لا تسن فيهما وفرق واضح بين العبارتين ألا ترى أن الاربعاء لا يسن صومه مع أن من صامه أثيب لانيته بعبادة وبأن السنة في تكبير العيد الجهر فلو أتى بالتكبير السادسة أو السابعة جهر غير شعار الثانية بخلاف السورة ثم فانه يسن الاسرار بها فليس في الاثنيان بها تغيير شعار الاخيرتين وقياسا أيضا على ما لو ترك رمل الطواف في الثلاثة الاولى لا يأتي به في الاربعة الاخيرة لان السنة فيها المشى وعلى ما لو فقدت يمينه فانه لا يفعل في تشهد الصلاة يساره ما كان يفعل فيه يمينه لقوات سنة بسط اليسار ويحتمل التفصيل بين المعذور فيأتي بذلك وغيره فلا يأتي به قياسا على قولهم لو فاته مع الامام أو لثا الرابعة قرأ السورة سرا في اخيرتها لثلاثا تخلو صلاته منهما فلم يقولوا بنسب التدارك هنا الا للمعذور دون غيره ومن ثم قال الشيخ ابو حامد لو أدرك ثانية رباعيته وأمكنه السورة في أوليه تركها في الباقي وان تعذرت في ثانيته دون ثالثته قرأها فيها ولا يقرأها في الرابعة انتهى فان قلت قد ظهر ان لكل من هذه الاحتمالات الثلاث وجها وستدا من كلامهم فما الذى يترجح منها قلت الذى يظهر لى من ذلك كله أن امام

صلى الله عليه وسلم في القدوت هل يستحب للمأموم أن يقول مثله وأؤمن أو يجمع بينهما وإذا قلتم بالجمع فهل المستحب أن يقدم الصلاة أو التأمين (فأجاب) بأنه قد مر بعض المتأخرين بأنه يؤمن فيها اذا صلى الامام على النبي ﷺ لانها دعاء (سئل) هل الذكر الوارد في وقت مخصوص أفضل من قراءة القرآن في ذلك الوقت أولا (فأجاب) بان الذكر أفضل (سئل) عمالو أدرك الامام يوم الجمعة في ثانية الصبح هل يقرأ في ثانية نفسه السجدة أو هل أتى أو هما (فأجاب) بأن المسبوق يقرأ في ثانية صبحه هل أتى على الانسان وحدها (سئل) عمالو حفظ الفاظ التشهد الواجب هل يصبر بعد قراءته مقدار السنة أولا (فأجاب) بأنه يسن له الصبر المذكور (سئل) عن قصد قطع تكبيرة الاحرام حال تلفظه بها هل يضر (فأجاب) بأنه يضر ما ذكر في الانعقاد (سئل) عن قول الجلال المحلى عند قول المنهاج ورفع يديه قال فيه لما تقدم في حديث الحاكم والثاني قاسه على غيره من أدعية الصلاة كما قيس الرفع فيه على رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه

غير المحصورين لا يتدارك لانه يطول عليهم بمالم يرد اذ السنة له أن لا يزيد على ثلاث تسيحات
وبهذا فارق مامر في الجمعة لان السنة له قراءة تينك السورتين وان طول عليهم لورودهما فيها
بخصوصها والمأموم تابع لامامه تطويلا وضدها أما المنفردو امام المحصورين الراضين بشرطهم فيتدارك
كل منهما ان عذر بأن يأتي بما يسن في الركوع أو السجود الذي هو فيه وبما فوته ويفرق بينه
وبين مامر في الجمعة بأنه ورد فيها شيء بخصوصها فتأكدت المحافظة عليه وان طول أو أخل بالترتيب
أو تعدد الترك كما مر والسجود والركوع لم يرد فيها شيء خاص ببعض الصلاة فكانت أذكارهما أشبه
بمطلق السورة في الصلاة فيأتي فيها ما فيها وفارق مامر في العيد والطواف والتشهد بأن التدارك ثم يلزمه
فوات شعار مندوب ولا كذلك هنا فتأمل ذلك فانه مهم ﴿وسئل﴾ نفع الله به عما صورته ذكرها
أوائل باب الصلاة كما في الاسنوى وغيره فيما لو شك بعد الوقت هل الصلاة عليه أنه لا يلزمه القضاء
وذكرها في باب مسح الخف ما قد يخالف ذلك حيث قالوا واللفظ للعباب واذا أحدث ومسح وصلى
عقبه صلوات الى قوله وفي المسح بأنه لزم من يسع أربعاه فان في هذا الزما بالقضاء بالشك بعد الوقت
كما لا يخفى ﴿فاجاب﴾ بقوله لا مخالفة لان صورة الاولى كما يصرح به كلامهم أن يشك هل لزم تلك
الصلاة ذمته أولا وعدم اللزوم في هذه واضح لان الاصل براءة الذمة ولم يتحقق شغل الذمة بها
بخلاف مالمو شك هل صلى تلك الصلاة فانه يلزمه القضاء كما هو ظاهر لانه هنا يتقن لزومها لذمته
وشك في أدائها فلزمه وكذا فيما ذكر في السؤال فان الصلوات المقضية لزمته يقينا ثم شك في
بعضها هل فعله أولا فلزمه فعله لان الاصل عدم فعله له فان قلت شك في أنها هل لزمته ذمته
شك في أنه هل صلاها أولا فلا فرق بينهما قلت ممنوع بل بينهما فرق لان الشك في اللزوم شك في
طاريء على براءة الذمة والشك في الفعل شك في مسقط لما لزم الذمة وكون ما حصل في أحد هذين
قد يستلزم الآخر لا نظر اليه لبعده وعدم تبادره من ذلك ثم رأيتني في شرح العباب ذكرت حاصل
مامر مع نقل المسئلة عن المجموع وعبارته قال في الذخائر عن بعض أصحابنا واقراءه الاذرعى وغيره
ومن تردد فيما مضى من صلاة شهر مثلا أى هل هي عليه أولا لم يؤثر قطعا اه ويؤيده بل يصرح
به قول المجموع لو شك بعد الوقت هل الصلاة عليه لم يلزمه قضاؤها فان قضاها فتيين أنها عليه
لم تجزئه اتفاقا اه وجرى عليه الزركشى وغيره وظاهر أنه لو شك بعد الوقت هل صلى أولا لزمته
والفرق بينهما واضح لما في كل من العمل بالاصل اذ هو في الاولى أنها ليست عليه وفي الثانية عدم
فعلها وتوهم بعضهم ادهما فتقل في هذه عن المجموع عدم اللزوم وهو غفلة عما ذكرته من
الفرق الواضح بينهما اذ الذى فيه انما هو الاولى وليست الثانية مثلها كما علمت نعم نقل عن ابن عبد
السلام أنه قال لو شك هل قضى الفاتحة التي عليه لم يلزمه قضاؤها اه لكنته ضعيف والمعتمد خلافه
ولا ينافي ما في المتن قول القفال لو لم يدر عدد فائتته فان ذكر اليوم الذى وقع فيه الشك كأن قال
أنا شاك في أنى تركت الصلاة في العشر الاول من رمضان أو لم أترك الصلوات ثلاثة أيام فقط لزمه
قضاء صلوات جميع العشر ويصير كأنه شك في العشر الاول بخلاف مالمو قال أشك هل هي عشر
صلوات من الشهر أوجيعه فانه لا يلزمه الا الاقل لانه لم يعرف الوقت الذى وقع فيه الشك اه لان
ما ذكره مبنى على مامر عنه أول الفرع وقياس مامر عن المجموع أنه لا يلزمه شيء لان الاسل هنا عدم
الترك فهو كاصل أنها ليست عليه ثم وهنا في صورته الثانية فلا يلزمه فيها ولا الاقل للاصل الذى
قلناه ومع النظر اليه لا تظهر تفرقة المذكورة بل لا فرق بين أن يعرف وقت الشك وأن لا وبما
تقرر يعلم أيضا ضعف قوله وكذا يقال في الصوم والزكاة فلو كان له ابل وبقرو غنم ونقد فشك
هل عليه زكاة الابل والبقر أو الكل لزمه الكل أو هل عليه درهم من جملة الزكاة أو أربعون

كلما صلى الغداة يدعو على
الذين قتلوا أصحابه القراء
يشرع معونة رواه البيهقي
هل استدلل للرفع بدليله
او ان الضمير في قوله كما
قيس الرفع فيه يرجع الى
الغير فان كان كذلك فما
هي الادعية غير القنوت
من ادعية الصلاة التي
يسن فيها رفع اليدين أم
ان حديث الحاكم متكلم
فيه (فاجاب) بأن معنى
ما ذكره الشرح أن القائل
بأن الرفع سنة استدلل
عليه بالاتباع وأن القائل
بعدم السنة استدلل عليه
بالقياس على غير القنوت
من ادعية الصلاة كدعاء
الافتتاح والتشهد والجلوس
بين السجدين وأما بقوله
كما قيس الرفع الخ أن القائل
بالاول استدلل أيضا
بالقياس المذكور والحاصل
أن الاول دليلين (سئل)
عما اذا قرأ المصلى أنعمت
باسقاط همزة القطع للدرج
هل تبطل صلاته ولا تبطل
صلاته أم لا (فاجاب) بأنه
لا تبطل صلاته بقراءته
المذكورة ويجب عليه إعادة
تلك الكلمة لاسقاط همزة
(سئل) عن يقول في الفاتحة
في الصلاة الحمد لله بالهاء
هل تبطل صلاته به أم لا
سواء كانت لغته أو لا
(فاجاب) بأنه تبطل صلاته
بذلك على الراجح فان
عجز لسانه عن الايتان

بالحمد لله أو لم تمض زمن
امكانه تعدله فهو امي فتصح
صلاته (سئل) عما يفعله
الناس من المصافحة بعد
الصلاة هل هو سنة أو لا
(فأجاب) بأن ما يفعله
الناس من المصافحة بعد
الصلاة لا أصل لها ولا سكن
لا بأس بها (سئل) هل يسن
سبحان ربى العظيم أو
الاعلى ثلاثا في الركوع
والسجود مطلقا أولا
(فأجاب) بانه يسن سواء
كان اماما للقوم محصورين
أولا (سئل) عما اذا فشا
الطعن والطاعون في البلد
هل يسن له القنوت أولا
واذا قلتم نعم فهل يقول
فيه اللهم ارفع عنا الطعن
والطاعون (فأجاب) بانه
يسن له القنوت ويقول
فيه ما ذكر وبجهره مطلقا
(سئل) عن امام يكرر
في القنوت لفظة اللهم
اهدنا فيمن هديت او غيرها
من الدعاء فيه مرتين او
ثلاثا هل يخل ذلك بسنة
تخفيف القنوت فاذا قلتم
لا يخل يستحب له ذلك أولا
(فأجاب) بان ذلك يسير
لا يخل بسنة تخفيف
القنوت ولا يستحب
تكراره (سئل) عن الركعتين
اللتين يصلحهما الناسكون
بعد صلاة المغرب لحفظ
الايان على ما صرح به
جماعة من الصوفية هل
ينوى بهما حفظ الايمان

رهما ولم يعرف عين ذلك المال لزمه الدرهم فقط اه وقياس ما مر أنه يلزمه الاربعون ومن ثم
قال ابن عبد السلام لو كان عليه زكاة ولم يدرك هل هي بقرة أو شاة لزمه قياسا على الصلاة قال
الزركشي ومنه يعلم التصوير بما اذا لزمه الامران وأخرج احدهما وشك فيه أما اذا لزمه أحدهما
فقط وشك في عينه فيتجه أنه يتخير ونقل عن البيان أنه لو كان له مائتا درهم في كيس ومثلها في آخر
وشك هل بقى عليه خمسة من جملة زكاة هذه الدراهم فلا شيء عليه بخلاف ما لو شك في مائتين في كيس
بعينه هل أخرج زكاته أولا فان الاصل بقاؤها وعليه اخراجها ومثله لو لزمه كفارات فأعتق ثم شك
في بقاء شيء عليه لا شيء عليه بخلاف ما لو شك هل كفر عن ظهر يوم الجمعة مثلا اه وقياس ما مر أنه
يلزمه الخمسة في الصورة الاولى أيضا والتكفير عما لم يتيقن التكفير عنه والضابط أنه متى لزمه شيء
وشك هل أخرجه أولا لزمه اخراجه لتيقن شغل الذمة به فلا تبرأ الا بتيقن اخراجه ومتى شك هل
لزمه كذا أولا لم يلزمه لان الاصل براءة ذمته ويؤيد ذلك قول الزركشي لو كان عليه دين وشك في
قدره لزمه اخراج اليقين فقط قطع به الامام اللهم الا أن تشتغل الذمة بالاصل فلا تبرأ الا بتيقن كما
لونسى صلاة من الخمس انتهت عبارة شرح العباب وأشار بقوله لان ما ذكره مبنى على ما مر عنه أول الفرع
الى قوله ولو كان عليه فوائت لا يدري قدرها وعددها كأن علم ترك صلوات من شهر مثلا وجعل
قدرها قضى ما لا يتيقن فعله منها كما قاله القاضي وصححه في المجموع ويوافقه قول بعض الاصحاب لمن
قال على فوائت لا أذكر عددها نردك الى زمن بلوغك فما تتحقق من وقت بلوغك أنك قد فعلته
فذاك وما شككت فيه وجب عليك قضاءه اه وهو ظاهر وأما قول القفال يلزمه ما يتيقن أنه
تركه وما شك فيه لا يلزمه ففيه نظر لان الاصل بعد تيقن الترك أنه مخاطب بالجميع والاصل عدم
أدائه له فلزمه قضاء ما شك في أدائه وهذا أولى من رد القاضي له بانه انما يأتي على أن من شك في
ترك فرض بعد السلام لا يؤثر لان ذاك هو الاصح حيث كان المشكوك فيه غير النية والتكبير
وأما تضعيفه أعنى القفال الاول بأن الانسان ربما لا يتذكر صلاة أسبوع فيؤدى ذلك الى التضييق
فيرد بانه يجب المصير الى براءة الذمة ما أمكن وان كان فيه عسر ومشقة اه (وسئل) نفع الله به عن
فك الادغام عمدا مع الايمان بالحرفين هل تبطل صلاته أولا (فأجاب) بقوله الذى يصرح به كلامهم
وجريت عليه في شرح العباب البطلان وعبارته أو خفف حرفا مشددا بحذف الشدة أو فك المدغم
كذا قيل والثاني غير محتاج اليه لان فكك حذف لها بلا عذر اى بأن قدر او قصر بترك التعلم بطلت
قراءته لتلك الكلمة لتغييره النظم ثم قال بعد اسطر ومحل بطلان القراءة دون الصلاة بتخفيف
المشدد ما لم يتغير به المعنى والابطال صلاته كما قال تبعاً للانوار ولو ترك تشديد الجلالة من بسم الله
الله اى مثلاً كما هو ظاهر عمدا بطلت صلاته اى لانه يغير المعنى بل ربما يؤدى الى الكفر والا يتركه
عمدا فقراءته هي التي تبطل فيعيد لها ويسجد للسهو او ترك تشديد اياك عمدا علماً بمعناه كفر لان
الاياضوء الشمس هذا ان قصد ذلك بخلاف ما اذا قصد القراءة الشاذة وان اياها تخففت لكراهة
ثقل تشديدها بعد كسرة فانه يحرم ثم يحتمل عدم بطلان صلاته لان المعنى لم يتغير عند مراعاة
ذلك القصد ويحتمل البطلان لان نقص الحرف في الشاذة مبطل وان لم يتغير المعنى وترك الشدة
كترك الحرف والاول اوجه لما يأتي من رد علة الثاني أو ناسيا أو جاهلا سجد للسهو او بما ذكره
في اياك صرح الخطابي والمأوردى والرويانى ويوافق ما قالوه من سجود السهو ما يأتي عن التهمة
والبحر وقول الكفاية وحيث بطلت قراءته يسجد للسهو وهو ظاهر للقاعدة الآتية ان ما ابطل
عمده يسجد لسهو وقول بعضهم لا يسجد للسهو لما مر ان الابدال وتخفيف الشدة بلا عذر يبطلان
القراءة لا الصلاة يرد بانه يتعين حمل ذلك كما علم مما مر على ما اذا لم يتغير المعنى بدليل كلام الشيخين

أو غير ذلك (فأجاب) بأن القياس تعيين سببها كغيرها من ذوات السبب (سئل) عن سنة الظهر هل يجب تعيينها بالمقدمة أو المتأخرة كما اقتضاه كلام المجموع أو لا إذا آخر المقدمة كما ذكره الاسنوي أو لا يجب مطلقا وما الراجح والحرى بالاعتماد وإذا قلتم بالوجوب فهل يلحق بهما سنة المغرب والعشاء إذا أثبتا فيهما المتقدم أو لا للتفاوت بين درجه المقدمة والمتأخرة فيها وكيف الحكم (فأجاب) بأن الراجح ما اقتضاه كلام المجموع ويلحق بهما ما ذكر في السؤال (سئل) عن قول التعقبات بوجوب وضع هذه الأعضاء وهو الاظهر فلا بد من الطمأنينة بها كالجبهة ولا بد أن يضعها حال وضع الجبهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجبهة أو عكس لم يكف لأنها أعضاء تابعة للجبهة وإذا رفع الجبهة من السجدة الأولى وجب عليه رفع الكفين أيضا لقوله عليه السلام ان اليدين تسجدان كما تسجد الجبهة فإذا سجدتم فضعوها وإذا رفعتم فارفعوها رواه أبو داود وغيره ولاصحاب مالك في ذلك قولان اه فصرح بوجوب الطمأنينة بها ووجوب وضعها حال وضع

كلاصحاب في اللحن المغير للمعنى كأنعمت بضم أو كسر ان تعمدت تبطل الصلاة انتهت ومنها في مواضع يعلم نقل التصريح بان فك المدغم مبطل للقراءة تارة بأن لم يتغير المعنى وللصلاة أخرى بان تغير فان قلت ماوجه بطلان القراءة بفك الادغام مع عود حرف بدل الشدة فلم يفت شيء قلت وجهه أن ذلك الحرف المدغم صار نسيا منسيا ألغى الشارع اعتباره وجعل الشدة بدله فاذا حذفها صار تاركا لحرف من الفاتحة ولم ينظروا للحرف العائد بحذفها لما تقرر أن الشارع أعرض عنه وألغى اعتباره بدليل حرمة تعمد ذلك بلا عذر كما هو واضح واطباقيهم على أن تخفيف المشدد مبطل للقراءة تارة وللصلاة أخرى دليل على ما ذكرته أنهم ألغوا اعتبار ذلك الحرف المدغم ولم ينظروا لعوده (وسئل) نفع الله بعلمه عن اقتدى في ثانية صبح الجمعة هل يقرأ إذا قام إلى ثانيته الم تنزيل أو هل أتى أو غيرها (فأجاب) بقوله يؤخذ حكم هذا من قولهم لو ترك سورة الجمعة أو سبح في أولى الجمعة عمدا أو سهوا أو جهلا وقرأ بدلها المنافقين أو الغاشية قرأ الجمعة أو سبح الثانية ولا يعيد المنافقين ولا الغاشية لتقدم قراءتها في الأولى ولو لم يقرأ في الأولى الجمعة ولا سبح قرأ في الثانية الجمعة والمنافقين أو سبح والغاشية كيلا تخلو صلاته عنهما ولا نظر لتطويل الثانية عن الأولى لأن محله فيما لم يرد الشرع بخلافه كما هنا إذ المنافقون والغاشية أطول من الجمعة وسبح اه فقصية هذا أنه ان قرأ في أولاه التي مع الامام بان لم يسمع قراءته هل أتى قرأ في ثانيته الم تنزيل ولا يعيد هل أتى وان لم يقرأ في أولاه شيئا أو قرأ غير الم تنزيل وهل أتى قرأها في الثانية كيلا تخلو صلاته عنهما ولا نظر لتطويل الثانية لأنها هنا أطول من الأولى ضرورة أن هل أطول من الم تنزيل ولو سمع قراءة الامام في أولاه أعنى المأموم فهو كقراءته فان كان الامام قرأ هل أتى قرأ المأموم في ثانيته الم تنزيل وان كان قرأ غيرها قرأ المأموم الم تنزيل وهل أتى لان قراءة الامام التي سمعها المأموم بمنزلة قراءته فان أدركه في ركوع الأولى فكما لو لم يقرأ شيئا فيقرأ الم تنزيل وهل أتى في الثانية أخذنا من قولهم كيلا تخلو صلاته عنهما هذا ما يظهر من كلامهم ومنه قولهم وإذا علم أن ما أدركه معه أول صلاته وكان قد أدرك معه ركعتين من رباعية ولم يقرأ السورة في أوليه قضى السورتين في الرباعية بان يقرأها في أخيرتيه لئلا تخلو منها صلاته ولان امامه لم يقرأها فيهما وفاته فضلها فيتداركها في الباقي كسورة الجمعة في أولى الجمعة فانه يقرأها مع المنافقين في الثانية أما إذا كان قرأ السورة في أوليه فلا يقرأها في أخيرتيه قال الجويني وعلى هذا لو أدركه في ثانية الرباعية وتمكن من قراءة السورة في أوليه لا يقرأها في الباقي وان لم يتمكن منها في ثانيته وتمكن منها في ثالثه قرأها فيها ثم لا يقرؤها في رابعته اه وأقره جمع متأخرون وتعقبته في شرح الارشاد فقلت وفيه نظر والذي يتجه أن الثانية التي أدركها مع الامام لا يقضى سورتها لانه أدرك حل قراءة الامام فلا فرق بين أن يتمكن من قراءة السورة وأن لا ألاترى أن من أدرك أوليه ولم يسمع قراءته لا يقضيها في ثالثه ورابعته كما هو ظاهر فكذا هذا بالنسبة للثانية وأما ثانيته التي هي ثالثة الامام فيقرأها فيها فان لم يتمكن فبقيا بعدها ولو رابعة نفسه لئلا تخلو صلاته عن السورة التي طلبت منه بالنسبة للثانية فتأملته انتهت عبارة شرح الارشاد وبتمامها مع ما قدمته يتضح ما ذكرته في جواب السؤال فان قلت قد تقرر أن من أدرك أوليه ولم يسمع قراءته لا يقضيها في ثالثه ورابعته وهذا قد يتأق ما قدمته قلت لا منافاة لانه لما لم يسمع قراءته كان من حقه أن يقرأ فلما ترك فوت السنة على نفسه فلم يطلب منه قضاء بخلاف ما نحن فيه فانه لا قضاء فيه لان الثانية محل القراءة بخلاف الثالثة والرابعة فتأمل (وسئل) نفع الله به هل الأولى قراءة الاذكار والادعية سرا وكيف كانت قراءته صلى الله عليه وسلم وإذا جهر بها في مسجدو ثم مصلون

يشوش عليهم هل يمنع أم لا (فأجاب) بقوله السنة في أكثر الادعية و الاذكار الاسرار الا لمقتضى وعبرة شرعى للعباب مع مته ويسن الدعاء والذكر سرا ويحجر بهما بعد السلام الامام لتعليم المأمومين فاذا تعلوا أسروا وما اقتضته عبارة الروضة من أن السنة في الذكر الجهر لا الاسرار غير مراد لما في المجموع وغيره عن النص والاصحاب أن السنة الاسرار ومن ثم قال الزركشى السنة في سائر الاذكار الاسرار الا التلية والقنوت للامام وتكبير ليلتي العيد وعند رؤية الانعام في عشر الحجة وبين كل سورتين من الضحى الى آخر القرآن وذكر السوق الوارد أى لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ وعند صعود الهضبات والنزول من الشرفات قال الاذرعى وحمل الشافعى رضى الله عنه أحاديث الجهر على من يريد التعليم وفي كلام المتولى وغيره ما يقتضى استحباب رفع الجماعة الصوت بالذكر دائما وهو ظاهر الاحاديث أى كخبر الصحيحين ان رفع الصوت بالذكر أى حين ينصرف الناس من المكتوبة كان عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي النفس من حملها على ما ذكره رضى الله عنه شيء وانما ذلك في محصورين وأما المسجد الذى على الشارع مثلا فلا لانه يطرقة من لم يدخله قبل فهو كمسجده الشريف كانت تردده الارباب وأهل البوادي ففيه يظهر ندب ادامة الرفع ليتعلم كل مرة من لم يتعلم فيما قبلها اه ولا شيء فيه فقد استدل في الام على ندب الاسرار بقوله تعالى ولا تجهر بصلاتك نزلت في الدعاء كما في الصحيحين وبان غالب الروايات لم يذكر فيها بعد التسليم تهليل ولا تكبير أى فحمل ما فيه الجهر بذلك على أنه للتعليم واستدل البيهقي وغيره بطلب الاسرار بخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم أمرهم بترك ما كانوا عليه من رفع الصوت بالتهليل والتكبير وقال انكم لا تدعون أصم ولا غابا انه معكم انه سمع قريب وأما ما ذكره أعنى الاذرعى آخره فهو داخل في طلب الشافعى الجهر لتعليم المأمومين الآن يقال ان ظاهر ما مر عن الاذرعى أنه يكتفى بمظنة وجود من يتعلم وعن الشافعى انه لا بد من تحقق وجوده وكلام الزركشى صريح في اعتماد الاول بل جعل من مقتضيات الجهر أن يريد تأمينهم على دعائه فيجهر حتى يعلموا ما يؤمنون عليه انتهت عبارة شرح العباب والجهر بحضرة نحو مصل أو نائم مكروه كما في المجموع وغيره ولعله حيث لم يشتد الاذى والا فينبغى تحريره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به نقل التاج السبكي في طبقاته الكبرى عن أبي عثمان الصابوني أنه قال مذ صح عندي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسورة الجمعة والمنافقين في ركعتي صلاة العشاء ليلة الجمعة ما تركت قراءتهما فيهما هل صح هذا الحديث عند اصحاب السنن أولا ولم نر من ذكره من الفقهاء وقال الاسيوطى في الاشباه والنظائر انه يقرأ فيهما قل يا أيها الكافرون وقل هو الله احد فأيهما اصح ووافق لفعل النبي صلى الله عليه وسلم (فأجاب) بقوله عبارتي في شرح العباب صح انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في عشاء ليلة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين وفي مغربها الكافرون والاحلاص فينبغى ان يكون ذلك سنة وهو ما اعتمدته التاج السبكي وداوم عليه مدة امامته بالجامع الاموى ونقل عن بعض ائمتنا وهو ابو عثمان الصابوني انه كان لا يترك ذلك سفرا ولا حضرا انتهت وبها يعلم ان الحديث صحيح واما ما نقل عن الاشباه والنظائر تحريف من النسخ ان لم يكن سهوا من المؤلف وان الفقهاء وان لم يصرحوا بذلك هو جار على القواعد على انه يكفى اعتماد الامام ابى عثمان المذكور والتاج السبكي وغيرهما وكم من مسألة لا يذكرها او يعتمدها الا واحد ويكون ما قاله فيها هو المعتمد والله اعلم

(باب شروط الصلاة)

*(وسئل) رضى الله عنه ونفعنا بعلمه عن الرطوبة المنفصلة بقتل العقرب منها يعفى عنها ام لا

الجبهة ووجوب رفع الكفين من السجدة الاولى ولم نر من صرح بما ذكره بل قول الروضة في الاخرة ولو تركهما على الارض عن جانبي نخذه كان كارسالهما في القيام يقتضى عدم وجوب رفعهما فهل خالف كلام التعقبات كلام الغير أولا وان خالف فالراجح في ذلك (فأجاب) بان ما ذكره ابن العباد من وجوب رفع الكفين عند رفع الجبهة مخالف لما في الروضة وغيرها والراجح ما في الروضة (سئل) عما نقله الشيخ زكريا عن نصر المقدسى انه اذا رفع المسبحة في التشهد عند الا الله يقيمها ولا يضعها هل هو معتمد (فأجاب) بأن المدول عليه ما نقله عنه (سئل) عما نقل عن ابن ابي هريرة انه لا تستحب المداومة على قراءة الم تنزيل الكتاب وهل أتى في صبح يوم الجمعة وحكى ذلك عن غيره أيضا وعلل لذلك بظن العامة وجوبها فهل هو معتمد أولا واذ قلتم به فهل يجزى ذلك في سائر السنن أو يختص بهذا أو مثاله وكيف ترك السنة الثابتة بالظن المذكور وقد نقل عن الفارقي أنه لو ضاق الوقت عن القراءة جميعا قرأ ما أمكن فان قرأ غير ذلك كان تاركا للسنة فهل بين الثقلين تناقض

تستحب المداومة على قراءة
الم تنزيل الكتاب وهل أتى
في صبح يوم الجمعة وما علل
به القائل بعدم استحبابها
لا يعول عليه في الشريعة
لا في هذه السنة ولا في
غيرها وليس بين الثقلين
المذكورين تناقض
(سئل) عن سلم التسليم
الثانية على اعتقاد أنه أتى
بالأولى فهل يحسب ذلك
عن الأولى ثم يسلم الثانية
كالجلوس بين السجدين
فانه لو أتى بجلوس
الاستراحة على اعتقاد تمام
السجدين ثم ظهر الحال
فانه يحسب ولا يحسب
ذلك ويلغو ويسلم
التسليمين كما أفق به
البعوى وما الفرق بين
المسلمين فان كلا منها
شملت نية الصلاة (فأجاب)
بأن المنقول ما قاله البعوى
والفرق بين المسلمين أن
نية الصلاة لم تشمل التسليم
الثانية لانها من لواحقها
لامن نفسها ولهذا لو
أحدث بعد التسليم
الأولى لم تبطل صلاته
فصار كمن نسي سجدة
من صلاته ثم سجد لتلاوة
أو سهو فانها لا تقوم مقام
تلك السجدة بخلاف جلسة
الاستراحة فان نية الصلاة
شاملة لها (سئل) عن
شرح في الفاتحة قبل التعوذ
ناسيا هل يعود إلى التعوذ
إذا تذكر أم يستمر على
ذلك كما لو شرع في

(فأجاب) فسبح الله في مدته بأنه يعفى عن قليل تلك الرطوبة كقليل دم القملة المقتولة عمدا أخذاً من
الحاقهم بالبراغيث كل ما لادم له سائل والعقرب مما لادم له سائل فحكم رطوبتها حكم دم نحو
البراغيث وقد علمت أن المقتول منها عمدا يعفى عن قليله فكذلك العقرب المقتول عمداً يعفى عن
قليل رطوبتها نعم سمها لا يعفى عن شيء منه كما اقتضاه اطلاق جمع متقدمين (وسئل) رضى الله عنه
عن النجاسة المعفو عنها إذا لاقتها رطوبة هل يعفى عنها أم لا فإذا خرج من رأس المخلوق دم قليل
ثم بله الحائق وحلقه هل يعفى عنه أم لا فان هذه كثيرة البلوى (فأجاب) نفع الله به وبعلمه بقوله
إذا لاقى النجاسة المعفو عنها رطوبة صارت غير معفو عنها نعم ان كانت ملاقة تلك الرطوبة ضرورة
أو يشق الاحتراز عنها كملاقة ملبوسه الذى فيه دم براغيث مثلاً لبده بعد الغسل وكملاقة
ما يتقاطر من نحو وضوئه أو من حلاقة رأسه أو نحو ذلك لثوبه عفى عنه لمشقة الاحتراز عن
ذلك والله اعلم (وسئل) متع الله بحياته عن خرج من لثته دم قليل فبزق حتى صفا أو لم يصف
وبلع ريقه هل تبطل صلاته لانه يفطر فان قلتم نعم فهل يعفى عنه لو لم تبلعه (فأجاب) بأن
صلاته تبطل وأما العفو عنه لو لم يتبلعه فقد اختلف فيه المتأخرون كما ذكرت ذلك في شرح مختصر
الروض مع تحرير المعتمد منه وعبارتي ثم اختلف المتأخرون في العفو عن دم المنافذ فقال جماعة
لا يعفى عن شيء منه وقال غيرهم يعفى عن قليله لانه مما أعم به البلوى وطالما توقفت في ذلك حتى
رأيت في المجموع في باب صلاة المسافر في مسئلة مالو رعف الامام ما يعلم بتأمله أن الاصحاب
متفقون على العفو عن يسير الرعاف وهذا قاطع للزاع وكان كلا الفريقين أى القائلين بالعفو وبدمه
غفل عن ذلك لذكره له في غير محله ورأيت في المجموع أيضاً ما لفظه وأما الجواب عن أدلتهم
فحديث عائشة أى وهو قولها ما كان لأحدنا الاثوب واحد تحيض فيه فإذا أصابه شيء من دم قالت
بريقها فمصته أى أذهبت به فأجاب عنه الشيخ أبو حامد وغيره بأن مثل هذا الدم اليسير لا يجب
أزالته بل تصح الصلاة معه ويكون عفواً ولم ترد عائشة غسله وتطهيره بالريق ولهذا لم تقل كنا نغسله
بالريق وإنما أرادت اذهاب صورته لقبح منظره فبقى المحل نجساً كما كان ولكنه معفو فيه لقلته اه
لفظه بحروفه فتأمله تجده صريحاً في العفو مع كونه من الفرج ومع اختلاطه بالريق وهو أجنبي
وفى أن هذا ليس على مذهب المخالف فقط بل على مذهبننا أيضاً فهل بقى بعد هذا ريباً في العفو عن
القليل من دم المنافذ ومن صرح بالعفو عنها أيضاً من المتأخرين ابن غانم المقدسى والزرکشى وابن
العماد وعبارة الزرکشى يعفى عن قليل الدم الخارج من الذكر فاطلاقهم وجوب الاستنجاء فيه
غفلة عن هذا فانظر كيف حكم عليهم بالغفلة فلو لا أنه مذكور في كلامهم لم يصح الحكم عليهم
بذلك فعلم أن العفو عن القليل من دم جميع المنافذ هو المنقول الذى عليه الاصحاب واعتمده النووى
وغيره وأن من خالف في ذلك لم يطلع عليه لانه مذكور في غير مظنته كما عرفت ويؤخذ من كلام
ابن العماد الذى قدمته في الاستنجاء أن محل العفو عن الدم الخارج من أحد الفرجين أن لا يكون
خارجاً من معدن النجاسة كالمثانة ومحل الغائط وأنه لا يضر ملاقة لجراها لان الباطن لا يحكم بنجاسته
ولأن ملاقاته ضرورة وينبغى أن يلحق بالدم في ذلك نحوه من قيح وصيد ولا ينافى ما تقرر قول
المجموع نقلاً عن الشيخ أنى محمد إذا غسل فمه المتنجس فليبالغ في الغرغرة ولا يتلع طعاماً ولا
شرباً قبل غسله لئلا يكون آكلًا نجاسة لانه لم ينص على أنه متنجس بدم لثته مثلاً وعلى التنزل
فيحمل على دم اللثة الكثير بدليل كلامه السابق وعلى التنزل فيحتمل أن يقال بذلك ويكون محل
العفو إذا لم يختلط بما كُول أو مشروب لانه لا ضرورة الى اختلاطه به انتهت عبارة الشرح المذكور
وهى موفية للغرض في هذا المقام فربنا سبحانه أتم الحمد وأكمله والله سبحانه وتعالى وأعلم

التعوذ قبل الافتتاح (فأجاب) بأنه لا يعود فيها إلى التعوذ لأنهم عللوا عدم اتيانه بالافتتاح بدو شروعه في التعوذ بفوات محله مع كون كل منها سنة فكيف يأتي به إذا اشتغل بفرض وهو قراءة الفاتحة (سئل) عن قراءة السورة قبل الفاتحة هل تحصل بذلك السنة بدليل قولهم لو قرأ آية السجدة قبل الفاتحة يسجد للآية لأنه محل القراءة في الجملة (فأجاب) بأنه لا يحصل بقراءته المذكورة سنة القراءة وقد علم من قولهم لأن القيام محل القراءة في الجملة أنه ليس محلا لسنة القراءة بعد الفاتحة ولهذا لو كرر الفاتحة لم يحصل بتكررها تلك السنة (سئل) عن قراءة الفاتحة عقب الدعاء بعد الصلوات هل لها أصل في السنة أم هي محدثة لم تعهد في الصدر الاول واذا قلتم محدثة فهل هي حسنة أو قبيحة وعلى تقدير الكراهة هل يثاب قائلها أم لا (فأجاب) بأن لقراءة الفاتحة عقب الدعاء بعد الصلوات أصلا في السنة والمعنى فيه ظاهر لكثرة فضائلها وقد قال عليه السلام فاتحة الكتاب معلقة في العرش ليس بينها وبين الله حجاب وفيها من الصفات ما ليس في غيرها حتى قالوا ان جميع

بالصواب (وسئل) نفع الله بعلومه وبركته عمن صلى على السطح وبينه وبين السطح أى الجانب الذى الى الشارع أقل من ثلاثة أذرع ولا حائط على السطح مرتفع ثلثي ذراع فهل يغني عن السترة أم لا (فأجاب) بأن الذى دلت عليه الاحاديث الصحيحة وكلام أصحابنا المتقدمين والمتأخرين أن ما ذكر لا يغني عن السترة لأن القصد من السترة دفع الشيطان والمار حتى لا يقطع عليه صلاته باشتغاله بوسوسة الشيطان لأنها تقوى وتزيد عند عدم السترة وبمرور المار ويدل على ذلك الحديث الصحيح على ما قاله جماعة أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصعب عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما في أمامه وصح على شرط الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم الى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته وقال صلى الله عليه وسلم اذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبالي بما مر وراء ذلك وقال استروا في صلاتكم ولو بسهم وقال يجزى من السترة مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة وأنه صلى الله عليه وسلم كان يعرض راحلته فيصلي اليها فدل ذلك هذه الاحاديث على أنه لا بد من ساتر بين يدي المصلي حتى يمتنع بسببه الناس من المرور بين يديه فيشتغل بهم والشيطان من التعرض له فيقطع صلاته بوسوسته لقوتها حينئذ كما مر وأن قرب من السطح المذكور لا يغني عن السترة وان امتنع بسببه المرور بين يديه عادة لبقاء مرور الشيطان بين يديه لأن ذلك لا يمنعه منه والمحذور المترتب على مروره أقوى مما يترتب على مرور الناس لأن المفسدة الحاصلة بوسوسته أسرع وقوعا وأقبح جنسا ونوعا وكلام الاحباب صريح في ذلك اذ حاصل المعتمد منه أنه يسن لمريد الصلاة أن يصلي الى نحو جدار أو عمود فان لم يجد ذلك فالى شاخص طوله ثلثا ذراع بذراع اليد وان لم يكن له عرض فان عجز عنه فالى مصلي يفرشه كسجادة فان عجز عنها فالى خط يخطه من قدميه نحو القبلة طولا لا عرضا ومتى عدل عن رتبة الى دونها مع القدرة عليها كانت كالعدم وسكتوا عن قدر المصلي والخط والقياس أنها كالشاخص ويسن أن يميل السترة عن وجهه يمنة أو يسرة ويجب أن لا يبعدها عن قدميه ثلاثة أذرع ومتى استتر بستره معتبرة وان لم يرها مقلد المار فيما يظهر حرم المرور بينه وبينها ولو لضرورة ولو بعد ازالتها في الاثناء بغير اختياره مالم يقصر المصلي بنحو وقوف بقارعة طريق أو شارع أو درب ضيق أو باب مسجد أو بالمطاف وقت طواف الناس هذا حاصل كلامهم وهو صريح فيما ذكرته من أن القرب من طرف السطح المذكور لا يغني عن السترة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) متع الله بحياته عما لو وجد امام الجامع أو شخص آخر يصلي الى غير سترة هل يندب لمن يصلي مقتديا بمن ذكر أن يقرب من سترة وان أدى الى الانفراد عن الصف فان قلتم نعم فهل يراعى الترتيب المذكور في الشاخص حتى لو أمكنه أن يبسط مصلي ويقرب من الاول لا يعدل اليه حتى لا يجد حائطا أو سارية وان بعدت ولو لم يمكنه الخط في المسجد لكونه بمحصا هل له أن يخط فيه بمداد ونحوه (فأجاب) نفع الله بعلومه بقوله ان الذى يتجه الى أنه حيث تعارض السترة والانفراد في الصلاة بأن كان لو استتر السترة المعتبرة وقف منفردا ولو وقف في الصف وقف بلا سترة قدم الوقوف في الصف لأن اعتناء الشارع به أكثر بدليل الخلاف الشهير في أن من وقف منفردا عن الصف مع امكانه الدخول فيه بطلت صلاته وبه قال أحمد وتبعه جماعة من أكابر أصحابنا لقوة دليله عندهم بل وعند غيرهم لكن أجبت عنه في شرح مختصر الروض بما ظهر به والله الحمد ووضح ما ذهب اليه أئمتنا بخلاف من صلى بلا سترة مع القدرة عليها فانه لم يجز في بطلان صلاته خلاف كذلك وما جرى خلاف في الابطال بفقده أولى مما لم يجز في فقده خلاف بل ما جرى في الابطال بفقده خلاف قوى أولى مما جرى في الابطال بفقده خلاف ضعيف كما يدل عليه متفرقات

القرآن فيها وهي خمس وعشرون كلمة تضمنت علوم القرآن لاشتغالها على الثناء على الله عز وجل بأوصاف كماله وجماله وعلى الامر بالعبادات والاخلاص فيها والاعتراف بالعجز عن القيام بشيء منها الا باعانة تعالى وعلى الابتغال اليه في الهداية إلى الصراط المستقيم وعلى بيان عاقبة المجاهد ومن شرفها ان الله تعالى قسمها بينه وبين عبده ولا تصح القراءة في الصلاة الا بها ولا يلحق عمل بثوابها وبهذا المعنى صارت أم القرآن العظيم وأيضا فلكثرة أسمائها وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى ولان من أسمائها انها سورة الدعاء وسورة المناجاة وسورة التفويض وانها الراقية وانها الشفاء والشفافية لقوله ﷺ انها لكل داء وقالوا اذا عالت أو شكت فعليك بالفاتحة فانها تشفي ﴿باب شروط الصلاة﴾ (سئل) هل تحكم بنجاسة شوارع مصر مطلقا أم ما يغلب فيها المرور دون الاخرى ام لا (فأجاب) بان الاصل في شوارع مصر الطهارة سواء أغلبت فيها النجاسة أم لا فيستحب الى أن يتيقن النجاسة (سئل) هل يحكم بتنجس ما يلاقي شيئا مشى عليه السكك من

كلامهم ومنه قولهم لو تعارض ادراك الجماعة والترتيب بين الفرائض بان دخل من عليه فائتة الظهر مثلا ورأى الجماعة في العصر قدم الترتيب فيصل الفائتة وحده وان خشي عدم ادراك الجماعة لانها وان كانت فرض كفاية على الاصح عندنا وفرض عين على الاصح عند أحمد لكن القائل بذلك لا يرى بطلان الصلاة بفقدائها ولو مع القدرة عليها وانما غاية ما يقول به ان من صلى منفردا مع قدرته على الجماعة أثم بخلاف ترتيب الصلاة عند القائل بفرضيته فانه يرى بطلان الصلاة عند فقدته قالوا فكانت رعايته أكد من رعاية الجماعة لانه أحم قدم عليها وان خشي أو علم فوتها وأما ما روى عن أحمد من أن فقدتها مبطل للصلاة فهو رواية ضعيفة عند أصحابه فلم يلتفت اليها بخلاف الابطال بفقد الترتيب فانه متفق عند القائلين بوجوبه على أن فقدته يبطل الصلاة فثبت أنه أكد من الجماعة وعلم ما قررته الرد على الاسنوى وغيره في قولهم بتقديم الجماعة عليه وإذا تقرر لك ذلك تقرر ما في الجماعة والترتيب وعلمت أن الاصح تقديم الترتيب لما ذكرته وظهر لك مما مر أن الدخول في الصف مع عدم السترة أولى من الوقوف منفردا مع وجودها نعم من أحرم بلا سترة وأمكنه وهو في الصلاة أن يتقدم أو يتأخر بفعل قليل إلى سترة معتبرة ولم يترتب على ذلك ذلك خروجه من الصف كان الاولى له التقديم أو التأخير لان الفعل القليل لصحة الصلاة سنة كما يدل عليه قولهم يس من لم يجد سعة إذا أحرم منفردا أن يجري في القيام آخر من الصف اليه ليصطف معه وكما يدل عليه أيضا خبر الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقامني عن يمينه ومن ثم قلت في شرح مختصر الروض ويؤخذ منه ومن حديث جابر الآتي أنه يسن للامام إذا فعل أحد من المأمومين خلاف السنة أن يرشده اليها يسهه أو غيرها لكن ان وثق منه بالامثال وقياس المأموم عليه في ذلك غير بعيد وحينئذ فيكون هذا مستثنى أيضا من كراهة الفعل القليل ثم رأيت في المذهب قال فان لم يحسن علمه الامام كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بآب بن عباس وهو يؤيد ما ذكرته لكن ظاهره اختصاص ذلك بالجاهل وهو محتمل لكن قضية قول شرحه فان لم يتحول المأموم استحباب للامام أن يحوله وقول التحقيق فان وقف عن يساره أو خلفه ندب التحول إلى اليمين والا فليحوله الامام لحديث ابن عباس انه لا فرق وهو الاوجه انتهت عبارة الشرح المذكور واعلم انه وقع تردد في كل صف هل هو سترة لما خلفه اذا كان بين كل صفين أقل من ثلاثة اذرع والذي يتجه انه سترة ومن ثم قلت في الشرح المذكور قال في التتمة ولا يستحب الستر بآدمي او حيوان لشبهه بعبادة عباد الاصنام وفي مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يعرض راحلته اليها فيصلي اليها وكان ابن عمر رضي الله عنهما يفعلها قال النووي فلعله لم يبلغ الشافعي ومذهبه اتباع الحديث فيتعين العمل به إذ لا معارض له وعلى الاول فالظاهر انه لا يحرم المرور لان الستة بذلك غير مطلوب بل يكره ان يستقبل آدمي رجلا او امرأة ٣ وراه ومنه يؤخذ ان كل ما كره استقباله كجدار نجس او مزوق او نحو ذلك لا يحصل الستة به فلا يحرم المرور وان كل صف يكون سترة لما خلفه ان قصدوا الاستتار بهم لانه حينئذ ليس فيه شبه بما مر عن التتمة اه وحيث قلنا ندب لمن في الصلاة ان يقرب من السترة فليراع الترتيب الذي ذكره وهو انه يقدم الجدار او نحوه كالعمود فان عجز عنهما فالشاخص من نحو عصا او متاع يجمعه بشرط ان يكون طوله ثلاث ذراع فأكثر فان عجز عنه افترش مصلى كسجادة فان عجز خطا من قدميه نحو القبلة طولا لا عرضا كما رجحه في الروضة وقضيته ان السترة لا تحصل اذا جعله عرضا من يمينه إلى يساره او عكسه لكن مقتضى كلام الحاوي وفروعه وحصولها واعتمده بعضهم وحمل عبارة الروضة على الاكمل وعبرة غيرها على حصول اصل السنة وليس يبعد من جهة المعنى وما ذكرته

دهاليز الحمامات واحتمل طهارتها كما في مسألة الهرة أم لا وهل يحكم بطهارة الدهاليز بما يرد عليها من الطين الذي في نعال الناس بعد مرور الماء عليها سبعا لاصل الطهارة أم لا لغلبة النجاسة ويستمر الحكم بنجاسة الدهاليز مطلقا استحبابا للأصل كما يستصحب الحكم بأصل الطهارة أم إلى مدة يغلب على الظن زوالها للتوسع في الطهارة أم لا (فأجاب) بان ما تنجس من دهاeliz الحمامات بملاقة شيء من كلب واحتمل طهارته لم يحكم بنجاسة ما أصابه مع رطوبة كما في مسألة الهرة لانا لا تنجس بالشك وان كان الاصل بقاء نجاسته مطلقا ولا يحكم بطهارته الا بعد مرور الماء عليه سبع مرات ان كانت أرضا ترابية والا اشترط أن تكون إحدى السبع بتراب سواء أكان من الطين الذي في نعال الناس أم من غيره بحيث يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع اجزاء المحل (سئل) عما لو كبر الامام أو المبلغ وقصد الاعلام وحده أو أطلق فهل يعذر في ذلك وتصح صلاته مع ذلك لان في بطلانها بذلك تضيقا وحرصا شديدا لشدّة حاجة المأمومين إلى العلم بانتقالات

من الترتيب بين المصلي والخط هو ما في التحقيق وشرح مسلم وقول الاسنوى الحق ما في الاقليد من التخيير بينهما لان المصلي لم يرد فيه خبر ولا أثر وانما قاسوه على الخط فكيف يكون مقدما عليه مردود بان المقيس قد يكون أولى بالحكم من المقيس عليه نظرا للمقصود كما في الخط مع الايتاء في الكتابة بقرائنه وان كان أولى نظرا للمعنى وهو ظهور الستر لكن الخط خالف فيه كثيرون ولا يلزم أن يمنعوا المصلي لما ذكر ولو عجز عما عدا الخط او كان بمحل لا يمكنه أن يخط فيه خطا كان يكون بمسجد محصص ثم خط بين يديه طولا أو عرضا على ما مر خطا بمدا أو جعل محل الخط علامة أخرى كأن كان معه عصا ولم يمكنه نصبها فبسطها على هيئة الخط فيحتمل أن يقال ان ذلك يقوم مقام الخط لان القصد به اشعار المار بما يمنعه من المرور بين يدي المصلي وبأن القصد بالستر ليس دفع المار فحسب بل دفع تسلط الشيطان على المصلي المسبب من عدم السترة كما يشير اليه ما صح عند الحاكم على شرط الشيخين من قوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته ويحتمل أن يقال ان ذلك لا يقوم مقام الخط فلا تحصل سنة الستر بذلك ويحرم المرور بين يدي المصلي لان الستر به غير معتاد في الصلاة فيكون المار مع وجوده معذورا ولعل الاقرب هو الاول فيحصل به سنة الستر بذلك ويحرم المرور على من علم أن ذلك ستره ولا نسلم أن السترة يشترط اعتيادها فان الخط نفسه لم يعتد الستر به الا نادرا فتكون هذه ملحقة به بجماع عدم ظهور السترة في كل منهما فان الخط ليس فيه ستره ظاهرة ومن ثم وقع الخلاف القوي لولا صحة الحديث به في الاعتداد به ومع عدم ظهور السترة فيه جعلوه ستره تبعاً للحديث وألحقوا به المصلي الاول منه بالحكم لظهور السترة فيه كما مر فدل ذلك على أن ظهور السترة ليس شرطا وعلى أن الاكتفاء بالخط ليس تعبدا بل هو معقول المعنى وذلك لان القصد به اشعار المار بما يمنعه من المرور والشيطان بما يمنعه من التسلط على المصلي لقطع صلاته وهذا المعنى موجود في وضع العصا على هيئة الخط بالمداد السابق ونحوهما فظهر الحاقهما به والاعتداد بهما في السترة وعليه فهل هما في مرتبة الخط لانهما ملحقان به أو في مرتبة المصلي الذي يتجه الاول لان المصلي فيه من ظهور السترة ما ليس فيهما فكان الحاقهما بالخط وجعلهما في مرتبة أولى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن فتح المأموم على امامه الذي غلط في القراءة أو توقفت عليه هل تبطل به صلاة المأموم اذا قصد الرد على ما هو ظاهر كلام جماعة من الائمة أم لا على ما جزم به جميع متأخرون كالدميري وابن العباد وما الذي يفتى به الاول أو الثاني وهل نص على المسئلة المتقدمون أم لا وهل قصد القراءة مختص بالفاتحة اذا توافق محل قراءتهما أم لا والتسبيح للتنبيه والجهر بالتكبير للاعلام كالفتح أم لا وقد تناقض كلام الائمة في المسائل المذكورة بينوا لنا بياناً شافياً (فأجاب) فسح الله في مدته بقوله أما مسألة الفتح والتنبيه والاعلام بالتكبير ففيها اضطراب وحاصل المعتمد منه أنه من نه غيره بقرآن أو ذكر كان قال لجماعة استاذنوا في الدخول عليه أدخلوها بسلام آمين أو باسم الله فان قصد التنبيه وحده أو لم يقصد شيئاً بطلت صلاته كما في تحقيق النووي ودقائقه وبحث في المجموع انه ان كان انتهى في قراءته الى تلك الآية لم تبطل والابطلت واعتمده الاذرعى والاوجه أنه لا فرق بل حيث وجد صارف فلا بد من قصد القرآن او الذكرو حده او مع غيره مما يأتي ويأتي هذا التفصيل في الفتح على الامام بالقرآن أو بالذكر كان ارتج عليه نحو كلمة الشهادة في التشهد فقالها المأموم وفي الجهر بالتكبير من الامام أو المبلغ فان قصد القرآن او الذكر او التكبير وحده أو مع قصد الاعلام لم تبطل صلاته وان قصد الاعلام وحده او اطلق بطلت سواء في ذلك ما لا يصلح لتخاطب الناس به من نظم القرآن والاذكار وما يصلح خلافا للاسنوى ومن تبعه

الامام لانها من شروط الصلاة فان قلم لا يعذر فما دليله ومن قال به (فاجاب) بان المعتمد بطلان الصلاة اذا قصد الاعلام وحده أو أطاق ودليله عموم قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وقد صرح به جماعة منهم الاسنوى فقال في قول المنهاج ولا تبطل بالذكر والدعاء بشرط النطق بالعريه ان كان يحسنها وبشرط أن لا يقصد به شيئا آخر فان قصد كسبحان الله بقصد التثنية وتكبيرات الانتقال من المبلغ بقصد التبليغ ونحو ذلك كان على التفصيل السابق في القراءة وهذا هو الذي تلخص من كلام الرافعي وقدر في المحرر بما يدل على ذلك فقال بعد التفصيل في القراءة مانصره الاذاكار والادعية كالقرآن (سئل) عن جنى على دابة فصار عيشها عيش مذبوح وحياتها غير مستقرة فهل هي ميتة نجسة لا تصح الصلاة بها ولا عليها أم لا (فاجاب) بان للدابة حكم ميتتها فان كانت ميتتها نجسة لم تصح صلاة حاملها ولا ملاقة بعض لباسها (سئل) عن قتل عمدا في صلاته قملة ورماها تبطل صلاته لانه حمل نجاسة

لان المقصود من الصلاة الخضوع للحق سبحانه ومناجاة بتلاوة كتابه على الوجه الخاص المشروع كما أرشد اليه حديث مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن فقصد التثنية أو الفتح مثلا مع قصد القرآن أو الذكر تابع لما هو المقصود فلا يؤثر بخلاف مجرد قصد التثنية أو الفتح أو الاعلام لصرفه الذكر أو القرآن عن مقصود الصلاة الاصل الى معنى ما يتخاطب به فأشبهه كلام الناس فانطبق عليه تعليمهم اذ سبحانه الله حيثذ بمعنى تثنية والله أكبر بمعنى ركع الامام وبهذا يندفع ما للاسنوى هنا ثم ما ذكر من التسوية في هذا التفصيل من الفتح وغيره مما تقرر هو ما اقتضاه كلام الرافعي وغيره واعتمده الاسنوى وغيره وهو المعتمد ونازع فيه جماعة كان المقرئ تبعا للبلقيني وغيره بأمور طويلة ينبت في شرح مختصرى لروضة أنها كلها مردودة ولا نظر الى أن الفتح سنة لان شرط كونه سنة قصد القراءة فلا بدع عند انتفاء ذلك في الابطال به لانه لما حصل الافهام المجرد منه أشبه كلام البشر وانما لم تبطل الصلاة بالنداء أو العتق لانه لم يقصد به افهام احد وانما هو انشاء قرينة ومن ثم لو قصد به افهام الغير العتق أو التزام الصدقة بحيث أخرجه من الانشاء الى الاخبار أبطل بلا شك والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه هل يعفى عما يصيب ثدى المرضعة من ريق الرضيع المتنجس كتيء أو ابتلاع نجاسة ام لا (فأجاب) فسح الله في مدته يعفى عن فم الصغير وان تحققت نجاسته كما صرح به ابن الصلاح وقال يعفى عما اتصل به شيء من أفواه الصبيان مع تحقق نجاستها وألحق به غيره أفواه المجانين وجزم به الزركشى ويؤيد ذلك نقل المحب الطبري عن ابن الصباغ واعتمده انه يعفى عن جرة البعير فلا ينجس ما يشرب منه ويعفى عما تطاير من ريقه المتنجس والحق به فم ما يجتر من ولد البقر والضأن اذا التقم أخلاف أمه لمنقة الاحتراز عن ذلك سيما في حق المخالط لما يؤيده ما في المجموع عن الشيخ أبو منصور أنه يعفى عما تحقق إصابة بول ثور الدياسة له والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه هل هو يعفى في حق من تحضن الطفل عن القليل من بوله وغانطه وقيئه أولا (فأجاب) لا يعفى عما ذكر لا للحاضنة ولا لغيرها (وسئل) أيضا ما حكم النعل المسلة الى الاسكافي الطهارة أو النجاسة (فأجاب) بقوله حكم النعل المسلة لمن ذكر الطهارة لأنها الاصل (وسئل) أيضا هل يعفى عن عرق الرجل في النعال المتنجسة (فأجاب) بقوله يعفى عما يصيب الرجل من النعال المتنجسة بواسطة العرق ان كانت النجاسة التي في النعال معفوا عنها والام يعف عن ذلك (وسئل) أيضا رضى الله عنه عن حيض البرك والآبار التي يشرب فيها الكلاب ويعسر تطهيرها لكثرة شرب الكلاب من مائها وكذلك الآنية الموضوعة في البيوت لشرب نحو الدجاج والكلاب يشرب من مائها ويعسر تطهيرها بعد كل مرة هل يعفى عن ذلك للشبهة (فأجاب) بقوله لا يعفى عما يشرب منه الكلاب مماؤها قليل بل هو نجس يجب على من أصابه ان يغسل المحل الذي أصابه سبع مرات احداها بالتراب الطهور سواء في ذلك الموضوع لشرب الدجاج او غيره (وسئل) أيضا عن الشارع الذي لم يكن فيه طين وفيه سرجين وعذرة الآدميين وزبل الكلاب هل يعفى اذا حصل المطر عما يصيب الثوب والرجل منه (فأجاب) بقوله يعفى عما ذكر في الشارع مما يعسر الاحتراز عنه لكونه عم جميع الطرق ولم ينسب صاحبه الى سقطة ولا الى كبوة وقلة تحفظ (وسئل) ايضا عن الاواني التي عليها ونيم الذباب اذا لمسها مع رطوبة يده او هي هل يعفى عن ذلك (فأجاب) بقوله يعفى عن لمس الآنية التي عليها ونيم الذباب ولو مع رطوبة يده لكن بعرق ونحوه لا مطلقا ولا مع رطوبة الآنية (وسئل) أيضا عن ذرق الطيور في اماكن الصلاة المهيأة لها غير المساجد وفي الآبار والبرك القليلة الماء والسقايات هل يعفى عنه (فأجاب) بقوله يعفى عن ذرق الطيور في اماكن

فطرها (فأجاب) بانه تبطل صلاته بحمل جلد القملة المقتولة قبل رميه (سئل) عن مصل على بساط مفروش على أرض متنجسة فعرق قدمه فالتصق البساط بياطنها وصار متعلقا به فهل يعد حاملا له أم لا (فأجاب) بانه يعد حاملا له فتبطل صلاته ان لم يفصله عنه حالا (سئل) عن صلي إماما في جهرية وقتل بانه يسن له سكتة يفصل بها بين الفاتحة وغيرها هل يسكت فيها أو يسبح أو يقرأ (فأجاب) بان السنة أن يشتغل سواء بالقراءة أو الذكر أو الدعاء والقراءة أنضل (سئل) عن عطس في صلاته هل بحمد فيها أو بعد سلامه وهل يشتمه سامعه بعد حمده أو لا (فأجاب) بانه يسن له أن يحمد الله سرا فان حمده جهرًا سن لسامعه الذي ليس في صلاة ونحوها تشميته (سئل) عن صلي فريضة عاريا لعدم سترة هل يقضى أولا وعما لو عتقت الامة في الصلاة وشي من سيقانها ومعاصمها مكشوف هل تصح أولا (فأجاب) بان الصلاة صحيحة ولا إعادة عليه واما الامة اذا عتقت في الصلاة وشيء من ساقها مثلا مكشوف فان لم تجد

الصلاة وان كانت غير مساجد ومن عبر بالمساجد جرى على الغالب ويعفى عنه أيضا في الماء القليل مالم يغيره (وسئل) رضى الله عنه وأرضاه عن قولهم تبطل الصلاة بحرف مفهم هل المراد به أن يكون مفهما عند المتكلم أو مفهما في نفس الامر ولو من غير لفته (فأجاب) أبقاه الله بقوله الذي يتجه من كلامهم وتعليهم أنه لا بد أن يكون مفهما عند المتكلم لانه حينئذ يصلح للتخاطب به بالنسبة لمعتقده بخلاف ما اذا لم يفهم عنده وان أفهم عند غيره لانه لم يوجد منه بحسب ظنه ما يقتضى قطع نظم الصلاة وهذا يعلم الجواب عما يورد على ذلك من أن العبرة في العبادات بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف وذلك لان محل ذلك في شروط العبادات ونحوها أما مبطلاها فالمدار فيها على ما يقطع نظم الصلاة والكلام لا يقطع نظمها الا ان كان مفهما عند المتكلم فان جهل الافهام بما هو مفهم تأتى فيه ما قالوه في الجهل لحزمة الكلام من أنه ان عذر في ذلك لقرب اسلامه أو نشئه ببادية بعيدة عذر والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسمح الله في مدته عن الوشم هل يجب كشطه أولا (فأجاب) بقوله صريح كلام الشيخين أنه واجب حيث لم يخش ضررا يبيح التيمم وقضية ما في الشامل والبيان عن نص الام وما في فتاوى الفقهاء وجوب ازالته مطلقا وعلى كل فحله اذا فعله باختياره كما صرح به ابن أبي هريرة والمأوردى ومجلى في الذخائر في نزع العظم أما اذا فعل به مكرها أو فعله وهو غير مكلف فلا تجب ازالته مطلقا كذا قيل وفيه نظر لانه حيث انتفت خشية مخذور التيمم فأى عذر في بقاء النجاسة ولو وشم الكافر نفسه ثم أسلم وجب عليه نزع (وسئل) رضى الله عنه بما صورته كثير من الموسوسين اذا أراد أن يبسم يقول بس ويكررها فهل تبطل صلاته أولا (فأجاب) بقوله ان قصد بذلك القراءة لم تبطل ولا ينافيه قولهم ان الوسوسة في القراءة ليست بعذر في التخلف عن الامام لانه ثم يمكنه المفارقة فربطه صلاته بصلاته مع فحش التخلف تقصير فابطل بخلافه هنا اذا لا تقصر منه فقول بعضهم بالبطان هنا فيه نظر (وسئل) فسمح الله في مدته عن المصلي اذا قال في دعاء الافتتاح وجهت وجهي وأسلمت قلبي للذي فطر السموات والارض هل تبطل صلاته لزيادة وأسلمت قلبي (فأجاب) بقوله لا تبطل الصلاة بذلك لانه ذكر في البخاري وغيره أن من جملة أذكاره ^{صلى الله عليه وسلم} اللهم أسلمت وجهي إليك (وسئل) رضى الله عنه هل تبطل الصلاة بتحريك الاجفان واللسان ثلاثا (فأجاب) بقوله أفتى بعضهم بان ذلك لا يبطلها أخذا من قول الرافعي وأما الحركات الخفيفة اذا كثرت وتوالت فلا تضر فشمّل حركة ما ذكر لانها أعضاء خفيفة اذ المراد خفة العضو المتحرك بدليل قولهم ان المضغ وحده فعل يبطل كثيره مع خفة المضغ لكن آله وهي اللحى عضو غير خفيف نعم افتى غيره بالبطان بتحريك الاجفان وقياسه البطان بتحريك اللسان والله تعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه أتت نخامة مصليا ان لفظها ظهر حرفان وان تركها نزلت لجوفه فما حكمه (فأجاب) بحث الزركشى جواز لفظها وان ظهر حرفان تقدمها لمصلحة الصوم أى ولو نفلا أى فان الفرض انها نزلت لحد الظاهر من الفم وهو مخرج الحاء المهمة على المعتمد ولم يمكنه اخراجها الا بظهور حرفين مثلا فيعتقر ان له خشية من نزولها للباطن فيفسد صومه وظاهر ان مراده بجواز ذلك وجوبه ان كان الصوم فرضا ويؤيد ما ذكره من رعاية تقديم مصلحة الصوم على الصلاة وقولهم في المستحاضة الصائمة أنها تترك الحشونهارا رعاية لمصلحة الصوم دون مصلحة الصلاة فان قلت يشكل على كل من المنظر والمنظر به تقديمهم مصلحة الصلاة على الصوم فيمن ابتلع بعض خيط قبل الفجر وطرفه خارج ثم أصبح صائما فانه ان ابتلع باقيه او نزع افطروا لا بطلت صلاته فطريقه في صحتها انه ينزع منه وهو غافل قال الزركشى ويجبره الحاكم على نزع ولا يفطر كالمكره قال ولو قيل لا يفطرون ان نزع باختياره لم يبعد تنزيلا لايحباب الشرع منزلة

ما تستره به أو وجدت ساترا قريبا فتناولته ولم تستدر القبلة وسترته فوراً أمنت صلاتها ولا يجب عليها إعادتها وإن وجدت ساتراً بعيداً تحتاج في أخذه إلى أفعال كثيرة أو لم تعلم بالسائر بعد أن عثقت أو لم تعلم بعثتها حتى مضت الصلاة أو بعضها وجب عليها الإعادة (سئل) عما تلقىه الفقير في حيض الأختية منها وفي ذرق الطيور الواقع في حيض غير المسقوف منها هل ذلك معفو عنه فيها مطلقاً إذا لم يتغير الماء والحال أنه دون القلتين أو يفصل فيه بين القدر الذي غلب وقوعه فيعني عن الأول دون الثاني أو يعفى عن ذلك في الثانية كما صرحوا في نظائرها في حصر المساجد دون الأولى يعني ما لا يغلب للتأثير أو العكس لدفع ذلك في الثانية بالتسقيف بخلافه في الأولى أو لا يعفى عنه فيها لما تقدم في الثانية ولندرته في الأولى وإن غلب في مكان خاص وهل تبطل صلاة من صلى حامل حيوان متنجس فمه واحتمل ولو غلب في ماء كثير مطلقاً لبقاء الحكم بالنجاسة أو يفضل فيه بين الابتداء والدوام فتبطل في الأولى دون الثاني أو لا تبطل مطلقاً كما لم يحكم بتنجيس ما ولغت فيه

الأكراه كالو حلف ليطأها في هذه الليلة فوجدتها حائضاً لا يحنث بترك الوطء اه ويمكن أن يجاب بأن محل تنزيل إيجاب الشرع منزلة الأكراه إذا كان لا يجد مندوحة كالمسئلة التي نظر بها بخلاف مسئلتنا فإن له مندوحة عن تعمد النزاع برفع أمره إلى الحاكم أو بالنزع منه وهو غافل نعم إن لم يجد حاكماً ولا من ينزعه وهو غافل اتضح حينئذ ما بحثه قلت قد فرقوا بين مسئلة الخيط والحشو المنظر بها بأن الاستحاضة علة مزمنة فالظاهر دوامها فلو روعيت الصلاة فيها لتعذر قضاء الصوم للحشو ولأن المحذور فيها لا ينتفى بالسكينة فإن الحشو يتنجس وهي حاملته بخلافه ثم ولك أن تفرق بين مسئلة الخيط ومسئلة النخامة بأن الصلاة عهد فيها اغتفار الكلام القليل ولو مع التعمد والعلم والاختيار للعدر كالتحنج للجهر بأذكار الانتقال عند الحاجة إلى سماع المأمومين كما بحثه الأسنوي وتبعه جماعة وكالتحنج عند تراحم البلغم بحلقه إذا خشي أن تحتق كما بحثه الأذرعى كالضحك والبكاء والابتنين والتحنج مع الغلبة قالوا لأن الكثير يقطع نظمها دون القليل وكالتلفظ فيها بقربة كنذر وعق حيث لا تعليق ولا خطاب وأما الصوم فلا يغتفر فيه إدخال شيء إلى الجوف ولا إخراج شيء منه مع التعمد والعلم والاختيار ولو لعدر فعلمنا انقطاع نظمه بأحد هذين فلم يغتفر للصائم واحد منهما وعدم انقطاع نظم الصلاة بالكلام القليل للعدر فاغفرناه وأوجبنا عليه في الفرض وأبنا له في التفل التنخم وإن ظهر منه حرفان مثلاً فتأمل ذلك فإن ما مر عن الزركشي في التنخم يشكل عليه ما ذكرته في الخيط لولا ملاحظة هذا الفرق الواضح الجلي (وسئل) فسح الله في مدته عن عار متنجس لم يجد إلا ثوباً متنجساً لا يمكنه تطهيره ولم يجد ماء يتطهر به هل يصلي عارياً أو يلبس الثوب لستره العورة فقد قيل في كلام بعض المتأخرين أنه يلبس الثوب تخريباً على قاعدة ارتكاب أخف الأمرين ونقل عن بعض آخر أنه لا يجوز له لبس الثوب المذكور أخذاً من إطلاقهم أنه يصلي عارياً إذا ظهر ذلك سواء كان بدنه طاهر أم نجس (فأجاب) بقوله في كلامهم إشارة إلى كل من الرأيين لكنه إلى الثاني أميل ويأنه تصريحهم بأنه إذا تعارض واجبان أو حرامان قدم آكدهما وفي مسئلتنا تعارض حرامان لبس الثوب النجس وكشف العورة فيقدم آكدهما وهو عدم اللبس ووجه آكديته قولهم هل يصلي العاري قائماً ويتم الركوع والسجود محافظة على الأركان أو يصلي قاعداً مومياً محافظة على ستر العورة أو يتخير بينهما أوجه ثلاثة والأصح الأول فهذا صريح في أن تمام الركوع والسجود آكد من ستر العورة ومع ذلك صرحوا فيمن جلس على نجاسة مماسة لبعض بدنه أو ملبوسه ولا يقدر على دفعها أنه يصلي عليها قائماً حتماً ويلزمه خفض رأسه للسجود إلى حيث لو زاد أصابها ولا يجوز له إصابتها كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه وصححه في المجموع والتفتيح والتحقيق ووجهه بأن اجتناب النجاسة آكد من استيفاء السجود إذ قد يسقط القضاء مع الإيماء بخلافه معها فإذا كانت آكد من استيفاء السجود كانت آكد من الستر بالأولى لما علمت أولاً أن استيفاء السجود آكد من ستر العورة فإذا قدم اجتنابها على الآكد من الستر فلان تقدم على الستر أولى لا يقال هو يلزمه القضاء على كل تقدير فما فائدة اجتنابها لانا نقول هو وإن لزمه القضاء صلاته صحيحة مخرجة للعدة عن أهم إخراجها عن الوقت وإنما تصح وتخرج عن العدة إن اجتنبت النجاسة فيها مهما أمكن وليس من أعدار المتضمنة بالنجاسة في الصلاة كشف العورة فقد عدوا من الأعدار المبيحة لكشفها في الصلاة ما لو لم يجد إلا ثوباً متنجساً فوجد الثوب المتنجس ميسح للكشف وتنجس بعض البدن ليس ميسحاً للباس الثوب النجس فتج من ذلك كله أن الوجه بل المصرح به كما علمت أنه لا يجوز لبس الثوب النجس وأنه يصلي عارياً وإن لزمته الإعادة فإن قلت ينافي ذلك قول النووي في بعض كتبه في حاضر لم يجد إلا ما يكفي للحدث أو النجاسة ببذنه أنه

(فأجاب) نعم يعنى عما تلقىه الفيران من النجاسة في حياض الاخلية وعن ذرق الطيور الواقع في حياض الاخلية مسقوفة كانت أو غير مسقوفة إذا كثر كل منها وشق الاحتراز عنه مالم يغيره فان كثر ولم يعسر الاحتراز عنه لم يعف عنه كما اقتضاه تقييدهم العفو بنجاسة منفذ الحيوان بالخارج منه وتبطل صلاة من حمل الحيوان المذكور مطلقا (سئل) هل يفرق بين عورة الصلاة والنظر بالنسبة إلى السرة والركبة أم لا (فأجاب) بأن المعتمد كما أفاده كلام الشيخين عدم الفرق بين عورة الصلاة والنظر بالنسبة إلى السرة والركبة وإن بحث جماعة من المتأخرين أنها منها في نظر الرجل للرجل والمحرم لمحرمه ونحوهما وأيده بعبارة المذهب وغيرها (سئل) عن الدق الذي على العضو هل يمنع ادراك الماء للبشرة حتى يجب على الشخص ازالته إذا وضعه متعديا أم لا وهل هو نجس في حكم الظاهر حتى لو وضع في مائع أو ماء قليل نجسه أولا (فأجاب) بأنه إذا فعل الوشم برضاه في حالة تكليفه ولم يخف من ازالته ضررا يبيح التيمم منع ارتفاع الحدث عن محله

يتخير بين صرفه لها أو للحدث لوجوب القضاء على كل تقدير قلت لا ينافيه لان الطهارة من كل منهما شرط للصحة فينبغي نوع تساو وأيضا فلانا أوجبنا صرفه لها حيثئذ لكان مصليا مع الحدث فلم يفد الوجوب شيئا وأما ما يتخيل من أنه يفيد تخفيفا فانه لو صرف لها صلى بحدث عنه بدل وهو التيمم ولو صرف له صلى بنجاسة ليس عنها بدل فيجاب عنه بما تقرر من أن تقاربهما في الشرطية مع وجوب القضاء على كل تقدير اقتضى المسامحة له حتى خير وإن كان هذا التخيل هو ملحظ ما في بعض كتب النووى أيضا ونقله عن الاصحاب من اطلاق وجوب تقديمها وهو القياس والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن ذرق الذباب إذا وقع في الدواة هل يعفى عنه (فأجاب) بقوله صرح الشيخ أبو اسحق في التكت بأنه يعفى عنه (وسئل) رضى الله عنه بما صورته ما الحكم فيما لو تحرك في الصلاة حركتين متواليتين ثم أراد حركة لشيء مسنون في الصلاة كأن رأى بين قدميه أكثر من شهر وأراد تقريريهما أو رآهما زائلتين عن سمت القبلة وأراد توجيههما أو نحو ذلك وقد ذكروا أنه لو خطا باحدى رجله ثم نقل الاخرى إلى محاذاتها لا يعد خطوتين لان ذلك من مصلحة الصلاة فهل حكم كل مسنون في الصلاة كذلك ولو زالت الاقدام وأطرافها عن محلها حال القيام عند الركوع أو السجود هل يعد ذلك حركات أم لا (فأجاب) بقوله قد صرحوا بأن تصفيق المرأة في الصلاة ودفع المصلي للمارين يديه لا يجوز أن يكون بثلاث مرات متوالية مع كونهما مندوبتين فيؤخذ منه البطان فيما لو تحرك حركتين في الصلاة ثم عقبهما بحركة أخرى مسنونة وهو ظاهر لان الثلاث لا تغتفر في الصلاة لنسيان ونحوه مع العذر فأولى في هذه الصورة وشرط الحركة التي تبطل حركتين اليها أن تكون بعضو مستقل فلا أثر لحركة نحو الاصابع وإن كثرت وقد صرح صاحب الكافي بان الذهاب والعود في الحك والرفع والوضع مغايرة واحدة وحيثئذ فيعرف حكم ما ذكر في السؤال من زوال أطراف الاقدام أو نفسها عن محلها (وسئل) رضى الله عنه بما صورته ذكروا ان محل العفو في النجاسة المعفو عنها مالم يباشرها مائع وحديث عائشة رضى الله عنها ما كان لاحدنا الاثوب واحد الخ فيه الريق وهو مائع فهل يقال هو وإن لم يكن دليلا على أنه مطهر للنجاسة يكون دليلا على أنه غير مؤثر في التنجيس ويقاس عليه غيره من المائعات (فأجاب) بقوله ما ذكر في حديث عائشة لادليل فيه على التطهير بالمائع ولا على عدمه ولا على أن ذلك لا يؤثر الاختلاط به أو يؤثر أما أولا فلانها لم تقل انها صلت في الثوب الذي أصابه ذلك قبل تطهيره وعلى التنزل فهو مذهب صحابي وهو غير حجة عندنا (وسئل) رضى الله عنه هل يعفى عن قليل البول وغيره من السلس وغيره ابسطوا لنا الجواب (فأجاب) بقوله صرح الاصحاب بان سلس البول والمذى وغيرها كالمستحاضة وقيدته في المجموع بسلس هو عادة ومرض أما من خرج منه مذى بسبب حادث كنظر وقبلة فله حكم سائر الاحداث في وجوب غسله والوضوء منه عند خروجه للنفل والفرض لانه لا حرج فيه قال ابن العماد ويعفى عن قليل سلس البول في الثوب والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله أو تجفيفه وغسل العصاة أو تجديدها بحسب الامكان ويعفى عن كثير دم الاستحاضة ان لم يمكنها الحشو لتأذيها به اه وقوله يعفى عن قليل بول السلس في الثوب مأخوذ من كلام التنبيه وظاهر كلام الزركشى اعتماده لكن تفريقه في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيها نظر والوجه استواءهما في العفو عن قليلها بالنسبة للثوب وعن كثيرهما بالنسبة للعصاة ويؤيد ذلك قو الروضة وأصلها الضرب السادس أى من النجاسات المعفوعة عنها في انواع متفرقة منها النجاسة التي تستصحبها المستحاضة وسلس البول فسوى بينهما في العفو وينبغي حمله ما ذكرناه على أن الراعى بحث العفو عن قليل البول من الصحيح قال لان الابتلاء به أغلب وأعم من الدم

لكن أجاب ابن دقيق العيد بأنهم لمحوا فيه زيادة الاستقذار وأجاب غيره بأن الدم ليس له مخرج مخصوص ولا يخرج بالاختيار غالبا فيعسر البول بالدم اليسير في العفو في حق الشيخ الهيم والشيخة ومن استرخى إطلاقه فقال لا يبعد الحاق يسير البول بالدم اليسير في العفو في حق الشيخ الهيم والشيخة ومن استرخى ظهره لم يرم أو مرض أو إحليله لعنة أو شلل فان تحفظه مما يبق في المخرج عسر أو متعذر وان استبرأ **(وسئل)** نفع الله به عمن تنجس ببعض ثوبه وانهم فمس بعضه رطب لم يتنجس به ولو وقف على بعضه وصلى لم تصح صلاته فما الفرق **(فأجاب)** بقوله الفرق أن الصلاة يشترط لصحتها أن طهارة الثوب ولم يوجد والنجاسة لا بد فيها من تحقق ماسة المحل النجس ولم يوجد فاختلف مأخذها **(وسئل)** رضى الله عنه عن قول الفقهاء يجوز أكل ذود الطعام وروث الجراد ونحوه معه هل العفو عن ذلك بالنسبة للآكل فقط أو مطلقا حتى لا يجب عليه غسل فمه بالنسبة للصلاة ونحوها أو إذا أكله ليلا وأصبح صائما ولم يغسل فمه وازدرد ريقه أو ما الحكم فيها **(فأجاب)** بقوله أن الذي صرحوا به في دود نحو الخل أنه لا ينجس ما هو فيه ما نشوه منه وان كان نجسا لعسر الاحتراز عنه وأنه يجوز أكله معه وأنه لا يجب غسل الفم منه وصريح هذا أنه معفو عنه مطلقا وأنه لا يجب غسل الفم منه بالنسبة للصلاة ولا للصوم ولا لغيرهما وأما ما ذكره السائل من جواز أكل روث الجراد ونحوه معه فهو ما مشى عليه الشيخان في صغار السمك وألحق به في الروضة الجراد وهو المعتمد خلافا لما يوهمه كلام القمولى وغيره فلا يتنجس الفم ولا يجب غسله للصلاة ولا لغيرها نظير ما مر في الدود **(وسئل)** نفع الله به عمن تنجس لتعذر القراءة الواجبة فهل يندر وان ظهر به حروف كثيرة عرفا أو يفرق بين الكثرة والقلة كما إذا غلب الضحك ونحوه **(فأجاب)** بأن قضية كلام المجموع والروضة وأصلها أنه لا يعذر في التنجس للذكر الواجب إلا إذا لم يظهر به حروف كثيرة عرفا أخذما ذكره في التنجس ونحوه للغلبة وهو ظاهر وان خالف فيه الاسنوى وغيره نعم لو تعذر الاتيان بالواجب القولى لا يتنجس كثير فينبغي عدم البطالان ويفرق بينه وبين نحو الغلبة بأن هذا لمصلحة الصلاة بخلاف ذاك **(وسئل)** فسح الله في مدته عن الإشارة بالعين أو الرأس وفي تحريك الاجفان واللسان في الصلاة هل هي من الافعال الخفيفة حتى لا تبطل الصلاة بكثيرها أولا حتى تبطل بثلاث وقد صرح في الانوار أن الإشارة بالعين أو اليد أو الرأس قليل وهل المراد الإشارة الواحدة أو أعم وهل اليد والرأس والعين من الاعضاء الصغار حتى لا تبطل بكثير منها أولا **(فأجاب)** بقوله أما تحريك الرأس ثلاثا متواليه فيبطل كما صرحوا به وأما تحريك الاجفان واللسان فقد ذكرت حكمهما في شرح العباب وغيره وعبارته قال الاذرعى ومن القليل ادامة تحريك الاجفان وعبارة غيره ولا تبطل بادامة تحريك الاجفان في الاصحاه وكأنهم نظروا لكونها غير مستقلة بالحركة فهي كالاصابع ويتجه إلحاق اللسان بها في ذلك انتهت وجه الإلحاق أن كلا منهما غير مستقل بالحركة لانه إذا تحرك لا يتحرك كله بل بعضه فهما كالاصابع بخلاف نحو الرأس فانه يتحرك كله وبخلاف اليد مثلا فانها كذلك ومن ثم قالوا شرط عدم البطالان بتحريك الاصابع أن لا يتحرك كفه بالذهاب والاياب كافي الكافي وقيل لا يضر تحريكها أيضا لان أكثر البدن ساكن وبرد بأنه لا عبرة بسكون أكثر البدن مع استقلال العضو المتحرك لان المدار هنا على العرف ولا شك أن العرف يعد تحريك اليد وحدها المتوالى ثلاثا كثيرا فأبطل لمنافاته للصلاة وان كان أكثر البدن ساكنا وبما تقرر يعلم أن مراد الانوار بقوله الإشارة باليد أو الرأس قليل تحريك أحدهما مرة أو مرتين أو ثلاثا غير متواليه أما الثلاث المتواليه بأحدهما فلا شك بالبطالان به كما صرحوا به **(وسئل)** أدام الله النفع بعلومه عما لو عرضت للبصل نخامة وباخراجها يظهر حرفان هل يخرجها ولا تبطل صلاته أو يتبلعها وان بطلت

لتنجسه والاعذر في بقائه وعفى عنه بالنسبة له ولغيره وصحت طهارته وحيث لم يعذر ولا قى ماء قليلا أو مائعا أو رطبا نجسه **(سئل)** عن الآجر الذي لا يعلم هل يحن بالنجاسة أم لا سيما المبني في المساجد هل يحكم بنجاسته فتبطل الصلاة إذا لمسه المصلي أم لا **(فأجاب)** بأنه لا يحكم بنجاسة الآجر المذكور وان قطع بها بعضهم نظرا الى اطراد العادة باستعمال السرجين فيه وانما يحكم بطهارته عملا بالاصل فلا تبطل الصلاة بلمسه **(سئل)** عمن صام فرضا ثم وقف يصلى لحامته نخامة بلغم فقدر على مجها واخراجها فهل إذا خرج منه حرف أو حرفان تبطل صلاته أولا وإذا ابتلعها هل يفطر أولا **(فأجاب)** نعم تبطل صلاة من عرضت له نخامة ومجها وأخرجها فظهر منه حرف مفهم أو حرفان ان لم تصل الى حد الظاهر من فمه أو قدر على امساكها في ذلك المحل بحيث لا تعود الى الباطن والا فلا تبطل بالاخراج المذكور لتعنيه عليه حيث مراعاة لمصلحة الصوم فان بلعها وهي في الحد المذكور يبطلها ويبطل صومه وصلاته بابتلاعها من الحد المذكور

وهو قادر على مجها بل
يطلان بوصولها الباطن
حينئذ بلا ابتلاع منه
لتقصيره (سئل) عن
المصلي إذا لم يجد سترة
ووجد حشيشاً يمكنه عملها
منه فشرع فيه فظهر له أنه
أن آتاه خرج وقت
الفريضة فهل تلزمه الصلاة
عاريًا في وقتها أو يتمه
ويصلها خارج وقتها وإذا
صلى عاريًا في مستلتنا هل
يلزمه القضاء (فأجاب)
بأنه يلزمه صلاة الفريضة
في وقتها عاريًا ولا يلزمه
قضاؤها (سئل) هل يشترط
في الحرفين المبطلين أن
يكونا متوالين أم لا
(فأجاب) بأن نعم يشترط
توالي الحرفين (سئل) عن
مصل حصل أصل السجود
ثم طوله تطويلاً كثيراً
مع رفع بعض أعضاء
السجود كيد أو رجل
متعمداً هل تبطل به الصلاة
لكونه تعمد فعل شيء
من جنس الصلاة غير
محسوب (فأجاب) بأنه إن
طوله عامداً عالماً بتحريره
بطلت صلاته وإلا فلا
تبطل وزعم ابن الاستاذ
أن في البحر والذخائر أنه
يكفي وضع شيء من
اليدين والركبتين والقدمين
أو شيء من أحدهما ونسب
للسهو (سئل) عما يفعل
العوام من قولهم عند
قراءة الإمام اياك نعبد
واياك نستعين مثل
قوله أو استعنا بالله

صلاته (فأجاب) بقوله عبارتي في شرح العباب وبحث الأذرعى أنه إذا تراكم البلغم بحلقه أو
غص بريقه وخشى أن ينخثق لم أن يتنحج فتتحج للضرورة لم يضر والزر كشى وغيره أنه لو كان صائماً
وحصلت نخامة أن تنحج خرجت فيصح صومه أنه يلفظها وإن لزم اظهار حرفين ووجهه ما فيه من
تصحیح الصوم والصلاة إذ يبطلها ما يبطله لأن اظهار الحرفين إذا اغتفر لتعذر القراءة الواجبة
فليغتفر لصون الصوم والصلاة عن الإبطال سيما إن كانا فرضين أو أحدهما بل ينبغي وجوب لفظها
أن كان الصوم واجبا وكذا الصلاة ويحتمل خلافه وبما وجهته به يرد على من نازع فيه وأقوى
الشرف المناوئ بأن من عرضت له نخامة فوصلت لحد الظاهر ولم يمكنه مجها إلا بالتنحج وإلا وصلت
للباطن يتركها تنزل إليه ولا تبطل صلاته وإن وصلت لحد الظاهر لغذره بسبب إبطال الصلاة
بالتنحج حالاً اهـ وكأنه أخذ ذلك من قول الجلال البلقيني سئلت عما لو عرضت له نخامة أن قطعها
ومجها ظهر منه حرفان فتبطل صلاته وإن تركها بطلت وأفطر فما الذي يتركه من هاتين المفسدتين
فأجبت بأنه يترك الترك لأنه أخف اهـ ولك رد الاول لأن وصولها للباطن بعد خروجها لحد
الظاهر مبطل وكذا التنحج لإخراجها على مازعمه فما المرجح لاغتفار الاول دون الثاني فاما أن
يقال بتخييره بين ترك التنحج حتى تنزل وفعله لإخراجها لتعارض مبطلين بلا مرجح أو يقال
بالبطلان بكل منهما أو باغتفار التنحج فقط لأنه عهد اغتفار تعمد له لأجل العذر في الصلاة
بخلاف تعمد المفطر وهذا هو الأقرب والثاني بأنه إذا ارتكب الترك فإن قال مع ذلك يقدم بطلان
الصلاة ساوئ كلام المناوئ فيرد بما رددته به وإن قال بابطالها فالقياس بتخييره لا تعيين الترك ثم
هذا كله إنما في مفطر أما الصائم فأمره بالترك المؤدى لإفطاره وبطلان صلاته على الاحتمال
الثاني ولا إفطاره فقط على الاحتمال الاول لوجه له ثم رأيت أخاه صالحاً قال محله في المفطر والا
ارتكب القطع لأنه يبطل الصلاة إذا ظهر منه حرفان ولا يبطل الصوم والترك يبطلها اهـ ودعواه
بطلان الصلاة إذا مج فظهر حرفان فيه نظر لما مر وقد ائق ابن قاضي شبهة بوجوب المج فإن تركه
تبطل الصلاة والصوم ثم قال وإن لزم اظهار حرفين لتصحيح الصوم وكذا الصلاة فيما يظهر لأن
اظهارها لا يضر لضرورة كتعذر القراءة الواجبة وهنا صون الصوم عن الإبطال واجب وقيل
النخامة من الظاهر مبطل وكان لفظها ضروريا فلم تبطل الصلاة وإن تضمن اظهار حرفين اهـ انتهت
عبارة الشرح المذكور ومنها يعلم الجواب عما في السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) نفع الله به عمن ستر وركه الذي يل الأرض بها فهل يجزئه (فأجاب) بقوله إذا انكشف
بعض وركه في تشهده مثلاً فستره فوراً بالصاقه بالأرض فالظاهر وفاقاً لبعضهم أنه يكفي كالستر
بيده وكما لو صلى على جنازة في حفرة ضيقة الرأس (وسئل) نفع الله به عن قول المصلي سبحان
الله ونحوها لداخل وقول غيره لذلك للاعلام بفراغ مدة قراءة أو ذكر هل تحرم أو تكره وهل
قال أحد أن ذلك شرك كما زعمه بعضهم (فأجاب) بقوله لا يحرم ذلك بل ولا يكره بل يستحب
أو يجب كما قاله الأئمة من أن التنية في الصلاة بنحو تسبيح أو تصفيق إن كان لواجب فواجب
أو لمستحب فمستحب أو لحرام أو مكروه فكذلك لأنه وسيلة وللوسائل حكم المقاصد وإذا
جرى هذا في المصلي جرى في غيره من باب أولى وتصريحهم بأنه لو قصد الاعلام والذكر في
الصلاة جاز صريح في أن قصد الاعلام وحده لغير المصلي لا يحرم بل وكذا للمصلي إن كان في
نافلة لأنه يجوز له قطعها وحرمة ذلك عليه في القرض ليس الا لكون تعمد قطعه حراماً وتوهم اغتفار
قصد الاعلام مع الذكر للمصلي إنما هو لحرمة الكلام عليه بخلاف من ليس في صلاة يبطله
أن المصلي متمكن من الافهام بالإشارة ولم ينظروا لذلك وقد صرحوا بأن الجنب لو

أو نستعين بالله هل هو مبطل
 للصلاة إذا لم يقصد تلاوة
 ولادعاء أم لا وفي قول شرح
 المذهب فرع قد اعتاد
 كثير من العوام أنهم إذا
 سمعوا قراءة الإمام أياك نعبد
 وأياك نستعين قالوا أياك
 نعبد وأياك نستعين وهذا
 بدعة منهي عنها فاما بطلان
 الصلاة بها فقد قال صاحب
 البيان إن كان قاصدا للتلاوة
 أو قال استعنا بالله أو نستعين
 بالله بطلت هل هو مقيد بما
 إذا لم يقصد الدعاء كما أفصح
 به في التحقيق فقال بطلت
 أن لم يقصد تلاوة ولادعاء
 أم لا وهل هذه عبارة شرح
 المذهب أم سقط منها شيء
 لأن ابن العماد نقل عنه
 ما يخالف ذلك فالقصد ذكر
 عبارته وما الحكم فيما إذا
 قصد بقوله استعنا بالله الشاء
 أو الذ كر تبطل صلاته على
 ما اقتضاه الكلام السابق
 أم لا تبطل نظر إلى أنه قصد
 الشاء أو الذ كر وأن لم يؤد
 اللفظ ذلك أذ مؤداه طلب
 الاعانة فقط وبطل ذلك في
 غير هذا أيضا فيقال في قوله
 مثلا أطلب من الله ما لا
 وولدا أو زوجة حسناء إذا
 قصد به الذ كر دون الدعاء
 لا تبطل صلاته وتؤثر ذلك
 ما لو قال في صلاته أنا أرسلنا
 نوحا الآية أو نحو ذلك من
 أخبار القرآن ومواعظه
 وأحكامه غير قاصد بذلك
 القراءة أو قصد به الذ كر

قرأ آية بقصد الاعلام وحده جاز فإذا جاز هذا في القرآن ففي غيره أولى ويدل لذلك من السنة أن
 عمر رضي الله عنه أيقظ النبي صلى الله عليه وسلم بقوله الله أكبر رافعا بها صوته بقصد الاعلام مع
 أنه كان يمكنه ايقاظه بنحو يده ولم ينكر عليه وقد جعل النووي وغيره قول المضيف للضيف بسم الله
 قرينة لفظية على الاذن في الاكل وهو صريح في جوازها بقصد الاعلام بها أنه اذن في الاكل ولم يحفظ
 أن أحدا من العلماء قال أن ذلك شرك فيؤدب من يقول على العلماء ما هم بريئون منه ((وسئل))
 نفع الله به عن النخامة العارضة للمصلي هل قطها أو بلعها يبطل الصلاة ((فأجاب)) بقوله متى لم
 تصل لحد الظاهر لا يتعرض لها فإن نزولها للجوف حينئذ غير مبطل فإن تعرض لها وظهر منه
 حرفان أو حرف مفهم بطلت صلاته ومتى وصلت لحد الظاهر ولم يمكنه قطعها ومجها فكذاك ومتى
 وصلت له وأمكنه ذلك جازله قطعها وإن ظهر منه نحو حرفين على الاوجه صونا للصلاة عن الابطال
 فإن قلت كل من الحرفين ونزول أجني إلى الجوف مبطل فلم اغتفرتم الحرفين دون الآخر قلت
 لأنهم اغتفروا النطق بهما في مواضع دون تعمد نزول شيء إلى الجوف فإنهم لم يغتفروه كذلك
 فكانت منافاة هذا لها أشد فلم يعف عنه وعفى عن النطق بنحو حرفين والله سبحانه وتعالى أعلم
 بالصواب ((وسئل)) رضي الله عنه عمن صلى ثم بان في ثوبه قملة أو بقعة ميتة هل تصح صلاته
 ((فأجاب)) بقوله لا تصح صلاته فيلزمه اعادتها نعم صئبان القمل المحشو في الخاطئة المتعذر الاخراج
 ينبغي أن يعفى عنه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) أدام الله النفع به هل يعفى عن
 كل ما يشق الاحتراز عنه كطين الشارع ((فأجاب)) بقوله نعم يعفى عن ذلك بتفصيله الذي ذكره
 الفقهاء في كتبهم المبسوطة واستيعابه يطول والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) نفع
 الله به حيث جاء ذكر العمامة في الصلاة فما حدها الذي تحصل به الفضيلة والاجزاء وهل صح
 كم كان قدر عمامة النبي صلى الله عليه وسلم وأيضا فحيث قيل باستحباب العمامة في الصلاة فهل يقوم
 مقامها عند عدمها أو وجودها غيرها من قلنسوة أو شها مثل أن يكون ذلك من جلد وأهل
 المشرق يسمون ذلك نخودة وأيضا فحيث قيل باستحباب التختم وأنه سنة فهل يكفي في احراز الفضيلة
 التختم بالحلقة وما شابهها مما يكون في معناها أم لا وقد ذكر بعضهم أن قدر عمامته صلى الله عليه
 وسلم سبعة أذرع وهو عندى غير صحيح ((فأجاب)) بقوله حد العمامة التي يحصل بها الفضيلة المشار
 إليها بحديث صلاة بعمامة خير من سبعين صلاة بلا عمامة العرف فما سماه العرف عمامة قل أو كثر
 حصلت به الفضيلة وما لا فلا وتحديد ما بنحو سبعة أذرع لم يصح فيه شيء وإنما وقع في كلام بعض
 العلماء كابن الحاج المالكي فانه قال في مدخله وإذا كانت العمامة من باب المباح فلا بد فيها من
 فعل سنن تتعلق بها من تناولها باليمين والتسمية والذكر الوارد أن كانت مما لبس جديدا وامثال
 السنة في صفة التعميم من فعل التحنيك والعذبة وتصغير العمامة يعني سبعة أذرع أو نحوها يخرجون
 منها التحنيك والعذبة فإن زاد في العمامة قليلا لاجل حر أو برد فيتساح فيه ثم قال بعد أن ذكر قوله
 تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فعليك أن تتسول قاعدا وتتعمم قائما
 ونحو القلنسوة لا تحصل فضيلة العمامة المذكورة لأنها لا تسمى عمامة وصرح أصحابنا بأن سنة
 التختم بالفضة تحصل بلبس الخاتم بفص وبدون فص ومن اشترط في حل لبس الخاتم الفص فقد
 سها ((وسئل)) نفع الله به عن المصلي المتعمص إذا كان معه ثوب واحد هل الأولى أن يتعمم به
 أو يرتدى به أو يترثر به أو يجعله مصلى أو ماذا يفعل به ((فأجاب)) بقوله الذي صرح به الاصحاب
 أنه يسن للمصلي أن يصلى في ثوبين لقوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فلبس ثوبيه
 فإن الله أحق أن يتزين له فإن لم يكن له ثوبان فليترثر إذا صلى ولا يشتمل اشتمال الصماء وأن

والثناء هل يقصده
عدم البطالان أم لا وما المراد
بلذكري الذي لا تبطل به
الصلاة (فاجاب) نعم تبطل
الصلاة بالقول المذكور
اذالم يقصده تلاوة لإدعاء
وما نقله النووي في شرح
المهذب عن صاحب البيان
مفيد بما اذا لم يقصده به
الدعاء كافي التحقيق ولهذا
اعترض في شرح المهذب
اطلاق ما نقله فيه عن
صاحب البيان بقوله ولا
يرافق عليه وعبارة شرح
المهذب هي المحكية في
السؤال كما يتألفه وتبطل
الصلاة بالقول المذكور
اذالم يقصده شيئا وكذا اذا
قصد بقوله استعنا بالله الثناء
أو الذكري كما يؤخذ من
التحقيق وشرح المهذب
وغيرها اذ لا عبرة بقصد
مالم يقصده اللفظ وان قال
الطبري في شرح التنبية
الظاهر هو الصحة لانه ثناء
على الله تعالى قال الاسنوي
وهو الحق ويدل عليه قولهم
في فنون رمضان اللهم
اياك نعبد انتهى وحيث
تبطل الصلاة ايضا في
النظائر المذكورة في السؤال
على ما قلناه والمراد بالذكر
الذي لا تبطل به الصلاة
ما كان مدلوله الثناء على الله
تعالى كقول المصلي سبحان
الله والحمد لله والله أكبر
اللهم أنت السلام ومنك
السلام الخ (سئل) عن

يتقصص ويتعمم قال ابن الرفعة لما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة بعامة خير من
سبعين صلاة بغير عامة ويتطيلس كما قاله القاضي وأقروه بل قال ابن العباد ينبغي تفضيله على
الرداء أي لصونه البصر عن جهة اليمين والشمال وهو مطلوب في الصلاة ويرتدى ويتزر أو
يتسرول فان اقتصر على ثوبين فالأفضل قميص مع رداء أو مع سراويل قال ابن الرفعة
وغيره وأفضل هذه الثلاثة القميص مع الرداء لان ستر الرداء يعم وخالفه أبو زرعة فقال القميص
مع مثله أو مع ازار أولى من القميص مع الرداء لان ذينك أبلغ في الستر ولك أن تقول قولهم ان
اقتصر على ثوب واحد فالاولى قميص لانه أسر للبدن ثم رداء وهو ماعلى الكتف لانه يستر
العورة ويفضل منه ما يكون على الكتف ثم ازار ثم سراويل انتهى ويؤخذ منه حمل كلاب ابن الرفعة
وغيره على ما اذا كان الرداء سابقا لانه يحصل مصلحة الازار وزيادة وكلام أبي زرعة في الازار أو
السراويل على ما اذا كان الرداء لا يستر العورة فكل من الازار والسراويل أفضل من هذا الرداء
لان رعاية المبالغة في ستر العورة أولى من رعاية مجرد التجمل بالرداء اذا تقرر هذا علم منه أن هذا
الثوب الذي مع المتقصص ان كان يعم عورته اذا ارتدى به فالارتداء أفضل من الاتزار به وان
كان لا يعمها فالاتزار به أفضل من الارتداء به وان كلا من الارتداء والاتزار أفضل من التعمم
والخير المذكور في العامة لم يثبت بل الظاهر أنه موضوع فقد حكم الحفاظ على حديث صلاة
بعامة تعدل بخمس وعشرين صلاة وجمعة بعامة تعدل سبعين جمعة وحديث الصلاة في العامة
بعشرة آلاف حسنة بأنها موضوعان باطلان فلو ورد ذلك اللفظ لذكر وه ولم يطلقوا الحكم بالوضع
على ذلك كله قالوا ومن الموضوع أيضا صلاة بخاتم تعدل سبعين صلاة بغير خاتم ثم رأيت الدليلي
أخرج الحديث الاول ولفظه ركعتان بعامة خير من سبعين ركعة بلا عامة وفي أحاديث الدليلي
التي تفرد بها ما هو مشهور وقول ابن العباد ينبغي تفضيل التطيلسان على الرداء فيه نظر لان
مصلحة الرداء أعظم فالأوجه ما اقتضاه كلامهم من تفضيل الرداء هذا كله ان وجد سترة في صلاته
فأما اذالم يجدها ولا أمكنه الخط المحصل لفضلها فهل الاولى جعله سترة يصلي اليه أو زيادة التجمل به
كل محتمل والذي يتجه الاول لان السترة واجبة عند جماعة من العلماء ولان الاحايث دالة
على أنه اذا لم يضع السترة ضربه ما يمر بين يديه لتقصيره قال ابن الرفعة ولعل سبب هذا الضرر انه
لا يتمكن من دفعه وانه ياتم بناء على وجوب السترة لانه بتركها مع القدرة عليها معين على حرام
ومن ثم قال ابن المنذر لو صلى لغير سترة ومز بين يديه مارأى جميعا الا ان وقب بطريق فيأثم
الصلى فقط انتهى وفيه أعنى ما قاله ابن الرفعة نظر والوجه حمله على أن المراد قطع الصلاة بالمار
بين يديه وبالضرر المذكورين في الاحاديث قطع الخشوع وضرر الاشتغال بالمار بل ويمكن
الشیطان منه بالوسوسة والخادعة والقاته عما هو فيه حتى لا يعقل من صلاته شيئا أو الاقلها
فيفوت عليه الثواب فمكمل ذلك هو المشار اليه في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع
الشیطان عليه صلاته فاتضح بذلك ان جعل الثوب المذكور في السؤال سترة اذالم يجد سترة غيره
يصلي اليها أولى من الارتداء والتعمم والاتزار به لما علمت من الخلاف في وجوبه بل الخبر الصحيح
استروا في صلاتكم ولو بسهم يدل على قوة هذا الخلاف فكانت رعايته أولى (وسئل) نفع الله
به روى البخاري في باب إذا كان الثوب ضيقا كان رجال يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم
عاقدي أزهرهم على اعناقهم كهيئة الصبيان وقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى يستوى الرجال جلوسا
اه قال الكرمانى وغيره إنما نهين عن الرفع خشية ان يلمحن شيئا من عورات الرجال عند الرفع
منه اه فبل يفهم من الحديث أنه لا بأس بانكشاف شيء من العورة من غير اختيار أو لضيق ثوب

هل يحرم المرور بينه وبينها أم لا (فأجاب) بأنه لا يحرم المرور بل ولا يكره (سئل) عن مصل يحمل آدمياً ميتاً أو سمكة ميتة متطهر المنفذ أو جراداً أو جنين مذكاة أو مالا نفس له سائلة هل تبطل صلاته كالحيوان المذبوح المتطهر المنفذ والأفا الفرق (فأجاب) نعم تبطل صلاته (سئل) هل يعني عن دم البراغيث ونحوها الكثير إذا انتشر بغيره (فأجاب) بأنه يعنى عن الدم المذكور (سئل) هل تبطل صلاة من غلبه السعال أو العطاس أو نحوها إذا كثرت (فأجاب) نعم تبطل به (سئل) عن حرك لسانه في صلاته ثلاث مرات متواليات بلا حاجة هل تبطل به صلاته أم لا (فأجاب) بأنه لا تبطل صلاته به (سئل) عما أوحرك أجبانه ثلاث مرات متواليات هل تبطل به صلاته أم لا (فأجاب) بأنه لا تبطل صلاته به (سئل) عن شك في فعل معتبر من ركعة بعد الفراغ منها فهل يعفى عنه كالشك في حرف من الفاتحة بعد الفراغ منها فلو كثرت لشخص فهل يعفى عنه لجلب العسر اليسر أم لا فما الفرق بين المقيس والمقيس عليه فيما مر والمقيس عليه في الكثرة

أو قلته أو في ذلك الزمان الذي لم يستقر فيه أمر الشرع أولاً وإن قلتم لا فأى معنى لنهى النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لا ترفعن رؤسكن عن متابعة الإمام التي هي آكد الأمور في القدوة لقوله صلى الله عليه وسلم إذا رفع فارفعوا فإن قلتم إنما نهى عن ذلك لاحتمال الانكشاف فهل يمنع عن السنة المذكورة للاحتمال من غير تعيين أم لا وهل أحد من الائمة تمسك بهذا الحديث وقال به أم لا وإذا وجب على المصلى ستر جميع الجوانب في الأعلى فهل يجب ستر الموضع المنخفض عند فطار الظهر فإن بعض الناس له انخفاض كثير هناك وإذا اتر هذا لم يلصق ثوبه إلى فطار الظهر ويكون هناك فرجة فهل يجب ستر هذا الموضع إذا لم يكن عليه قميص أم لا (فأجاب) بقوله ليس في الحديث التصريح بانكشاف عورتهم بل بخشية انكشاف شيء منها وأنه بتقدير وقوعه لا يضر ونحن قائلون بذلك فقد صرح أصحابنا بأن من انكشفت عورته بلا تقصير فسترها فوراً بأن لم يمض زمن محسوس عرفاً لم يؤثر ذلك الانكشاف في صحة صلاته وصرحوا أيضاً بأن رؤية العورة من الأسفل لا تضر حتى قالوا لوقف على سطح والناس يرون من تحته وينظرون إلى عورته صحت صلاته وخالفهم الإمام فاختار بطلانها قال لأنه لم منهك لاستمر إذا تقرر ذلك علم أنه لو فرض انكشاف شيء من عورتهم في سجودهم كان غير ضار أما لأنه انكشف وردوه فوراً وأما لكونه انكشافاً من الأسفل وهو لا يضر مطلقاً وحينئذ فن الواضح أنه ليس في هذا الحديث حجة بوجه لمن قال أنه يغتفر ظهور ربع العورة أو نصفها أو دون درهم من السواتين وعلى مدعى واحد من هذه الآراء الثلاثة الدليل عليه لأنه ثبت وجوب ستر جميعها فدعوى اغتفار ظهور بعضها تخصيص وهو لا يقبل إلا بدليل ظاهر وما ذكره الشراح من أن حكمة نهين عن المبادرة بالرفع خشية أن يلحق شيئاً من عورات الرجال عند الرفع صحيح لا غبار عليه ووجهه أن متابعة الإمام من جملة المصالح ووقوع نظره على بعض عورات الرجال بفرض وقوعه من باب المفسد وأي المفسد وقد قرر الائمة أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح فطلب منه عدم المبادرة بالرفع وإن فرض أنه فات به متابعة الإمام تقديم لما هو أخطر وأعظم على أن لنا أن نمنع أن أمرهم بالمكث إلى ارتفاع الرجال يفوت المتابعة إذ من الواضح أنها لا تقوت إلا بالتقدم ركن أو بالتخلف به أو بما تفحش المخالفة فيه كما بسطوه في مبطلها وليس في تأخرهم أدنى زمن إلى رفع الرجال تقويت شيء من ذلك بل ولا كمال المتابعة بل كمالها حاصل لمن وإن تأخر كما أمرنا لأن التخلف عن الإمام بعذر لا يمنع كمال المتابعة وهذا تخلف بعذر وهو امتثال النهي عن المبادرة بالرفع على أن هذا تأخر يسير جداً وهو مغتفر لو فرض أن لا عذر فكيف مع العذر فإن قلت كيف يقدم الموهوم من خشية النظر على المحقق من متابعة الإمام قلت بما قررته من حصول المتابعة مع ذلك التأخر يعلم أنه لم يقدم هنا موهوم على محقق وعلى التنزل فالموهوم بفرض وقوعه قد تعظم مفسدته فيقدم على المحقق الذي لا مفسدة فيه وقول السائل زاد توفيقه والتنع به فهل يجب ستر الموضع المنخفض الخ جوابه نعم يجب عليه متى كان شيء من عورته بحيث يمكن أن يرى منه فقد صرحوا بأنه يجب ستر العورة من الأعلى بسائر جهاته ومن الجوانب بسائر جهاتها فثبت كانت ترى من بعض الجهات لأحد الجوانب وجب ستر ذلك المحل (وسئل) تقع الله به عن ثوب فيه نجاسة لا يعلم محلها فوضع المصلى يده عليه هل تبطل صلاته كالسائط أم لا كالكيد الرطبة (فأجاب) بقوله تبطل الصلاة بذلك وفارق عدم تنجس بماس الرطب لبعضه بأن المدار في الصلاة على ظن الطهارة وبمس ذلك البعض زال ذلك الظن وفي النجاسة على تيقن تماسها ولم يوجد (وسئل) فسح الله في مدته عن احتجمه وصل محل الاحتجم ماء أو دهن بسبب الاحتجم هل يعفى عنه للحاجة أم لا (فأجاب)

سبلان الماء من قم النائم
(فأجاب) بانه لا يعنى عن
الشك المذكور وان كثر
فيجب على الشاك أن يأتي
بما شك فيه اذ من قواعد
مذهبنا أن اليقين لا يرفع
بالشك وقد قال الاصحاب
ما كان الاصل عنده
وشككنا في وجوده رجعنا
إلى الاصل وطرحنا الشك
وانه يجب على من يشك في
صلاته في فرض من فروضها
تيانه به وان لم يؤثر لكثرة
اذهي مائة وستة وخمسون
جرفا بقراءة مالك بالالف
فغنى عنه للمشقة ولا كذلك
أجزاء الركعة وهذا هو
الفرق بين المقيس والمقيس
عليه في الاول والفرق بينهما
في الثاني حصول المشقة في
المقيس عليه اذ لا قدرة له
على دفعه بخلاف المقيس
فانه إذا أتى بالسنة وهي
الخشوع في صلاته اندفعت
عنه كثرة الشك المذكورة
(سئل) عن فراء
الوشق هل تصح الصلاة
فيها أم لا (فأجاب) بانه إذا
دبغ الجلد المذكور ولم
يبق عليه الاشعر يسير
عرفا صحت الصلاة فيه
والا فلا تصح لان حيوانه
غير مأكول اذ هو مما يعدو
على الناس والبهائم
ويتقوى بنابه (سئل) عن
جالس مع امامه بين سجديته
شاكا في الاولى هل يعود لها
فان قلتم لا تعاد ورجع قبل

بقوله يعنى عما احتيج اليه فيها كما بينته في شرح المنهاج (وسئل) نفع الله به عن طاف وهو حامل
مائعا فيه ميتة معفو عنها هل يبطل طوافه أم لا (فأجاب) بقوله الذى حررته في شرح المنهاج
انه لا يعنى عن حمل ما لا نفس له سائلة في صلاة ولا طواف لاعمداء ولا سبوا خلافا لبعضهم لكنه
خصه بأيام الابتلاء بكثرة الذباب كثرة يتعمر أو يتعذر الاحتراز عن تماسها لمحموله أو تماسه
(وسئل) رضى الله عنه عما إذا سجد المصلى وخرجت عورته من ذيل ثوبه بحيث ان الذى
وراءه ينظرها هل تبطل صلاته أم لا (فأجاب) بقوله لا تضر رؤية العورة مادامت تسمى مستورة
بخلاف ما لو انكشف الثوب عنها ولم يرد فوراً (وسئل) نفع الله به عما إذا فتح المأموم على
امامه بقصد الرد هل تبطل صلاته كما قاله الاسنوى وغيره أم لا كما قاله البلقيني والدميرى وغيرهما
من المتأخرين (فأجاب) بقوله المنقول المعتمد البطلان حتى في حالة الاطلاق فضلا عن قصد الرد
وحده وقد بينت ذلك في شرح الارشاد وكذا في شرح العباب لكن بما هو أبسط وأوضح وعبرة
المتن والشرح (ولو أعلم) غيره غرضنا (بنظم القرآن كقوله) وقد رأى عجا لاحول ولا قوة الا
بالله أو وقد قعد امامه في الثانية مثلا (قوموا لله قانتين لنعوذ امامه في غير محله أو ادخلوها بسلام
آمنين) أو يا يحيى خذ الكتاب (لمستأذن) عليه في الدخول أو في أخذ شيء قال في الجواهر
وتبعه جمع وهو واضح (او حمد الله لعطاس او نجدد نعمة او استرجع لمصيبة) قال للشياخان في
الروضة وأصلها أو نبه امامه أو غيره أو فتح على من ارتج عليه (فان قصد) في الكل (الاعلام
وحده) بطلت صلاته بلا خلاف ولا نظر إلى كونه في نحو التنبيه من مصلحة الصلاة خلافا لجمع
لانه حينئذ يشبه كلام البشر وهو يبطلها وان كان لمصلحتها كما صرحوا به (أو أطلق بطلت) أيضا
كما في التحقيق والدقائق وقال هي نفيسة لا يستغنى عن بيانها وزاد في التبيان فنسب ذلك للاصحاب
وجزم به في الكافي وقال في المجموع ظاهر كلام المصنف اى صاحب المذهب وغيره البطلان
وينبغى أن يفصل بين أن يكون انتهى في قراءته اليها فلا تبطل أو لا فتبطل واعتمده الاذرعى قال وصوره
المسئلة فيما هو محتمل اما ما لا يحتمل غير القرآن او كان ذكر محضا فلا تبطل به قطعاً على كل تقدير
قال وينظر فيما لو أطلق في المحتمل ولا قرينة تنصرف اليها بان قرأ الفاتحة ثم يا يحيى خذ
للكتاب بقوة ونحوها ثم ركع والاشبه انها لا تبطل اه وفيما اعتمده الاذرعى وبحته نظراً ما الاول
فلانه في المجموع لما بحث ذلك التفصيل عقبه بقوله ودليل اطلاق البطلان إذا لم يقصد شيئاً
ما ذكره المصنف أنه يشبه كلام الآدمى وقد سبق في تحريم القراءة على الجنب عن امام الحرمين
وغيره ان مثل هذا النظم لا يكون قرآناً إلا بالقصد فاذا أطلقه ولم يقصد به شيئاً لا يحرم اه
فهذا التقرير منه أعنى المجموع صريح في اعتماده البطلان عند الاطلاق مطلقاً وفرق المطلب
بين المصلى والجنب بان كونه في الصلاة قرينة تصرف ذلك للقرآن لامتناع كلام الآدمى فيها
والجناية تصرفه لغيره القراءة لتحريم القراءة معها يرد بان القرينة العارضة كالاستئذان اقوى في
الصرف عن القرآنية اليها فاحتج حينئذ إلى نية القرآنية على أن كلا من قرئتيه خفية فلا
تصلح للتخصيص وأما الثانى فالوجه أنه حيث لم يوجد صارف لم يشترط القصد ولو في المحتمل
ويفرق بينه وبين الجنب بان هنا قرينة ظاهرة تصرفه الى القرآنية وهي تلبسه بالصلاة الموضوعه
بخلافه في الجنب وحيث وجد صارف اشترط قصد القرآن ولو في غير المحتمل والابطال نظر إلى
الصارف وبما تقرر عن المجموع يرد اعتماد جمع متأخرين عدم البطلان عند الاطلاق وذلك لانه
حينئذ يشبه كلام الآدميين ولا يكون قرآناً الا بالقصد ويوافقه ما مر من جواز القراءة حينئذ
للجنب وما اقتضاه كلام المنهاج واعتمده جمع من الحنفى فيما لو حلف لا يكلم زيدا وأتى بآية يفهم

طول الفصل هل يجزئه
 وأن لم يعد هل تلغى هذه
 الركعة (فأجاب) بانه
 لا يعود لانه يقين فوت محل
 المشكوك فيه لتلبسه مع
 الامام بركن. ولا تبطل
 صلاته بعوده ان كان ناسيا
 أو جاهلا وتلغور ركعتي
 جالتي عوده وعدمه (سئل)
 عن قام لصلاة ثم تذكر
 ركعة ما قبلها هل يجزئه
 هذا القيام (فأجاب) بانه
 لا يجزئه (سئل) عن قول
 المصلي على الجنازة رحمك
 الله هل يبطلها كخطاب
 الحي أم يفرق بينهما
 وما الفرق (فأجاب) بانه
 يبطلها لانه خطاب مخلوق
 غير النبي ﷺ وهذا
 هو مقتضى كلام الاصحاب
 فقد قالوا ان الصلاة تبطل
 بالدعاء لغيره بصيغة المخاطب
 وان استثنائها بعض
 المتأخرين منه وفرق بانه
 لا يعد خطابا ولهذا
 لو قال لزوجه ان كلمت
 زيدا فانت طالق فكلمته
 ميتا لم يطلق (سئل) عن
 غسل بعض ثوبه في ماء
 كثير لغسل نجاسة حكمية
 وفيه دم براغيث أو خاض
 في ماء أو تبرد فيه ولبسه
 قبل ان يجف بدنه أو ورشه
 أحدا بالماء أو نزل عليه من
 شربه أو نشف بعض ماء
 الطهارة به أو نقل فيه
 هل يعفى عن الدم الذي
 فيه في هذه المسائل أولا
 (فأجاب) بانه يعفى عنه
 في هذه المسائل لمشقة

منها زيد مراده بلا قصد فثبت له مع الاطلاق حكم كلام الآدمي فأبطل هنا وأبج للجنب وحث
 به الحالف على ترك الكلام وبحث الاذرعى عذر عامي جهل الابطال بالقرآن أو الذكرو لموع قصد
 الاعلام فقط ثم قال وفيه نظر اه وما يحته غير بعيد لما ورد في التنحيح (والا) بان قصد القرآن
 أو الذكرو وحده أو مع التنبيه (فلا) تبطل سواء اه في قراءته اليها أم انشأها حيثنذ كما
 صرح به في المجموع قال لعموم حديث معاوية السابق وعبارتهما أعنى متن العباب وشرحي له
 بعد ذلك (لان فتح) المأموم مثلاً (على من) أى امام له أو غيره (ارتج) بضم أوله مع
 تخفيف الجيم وتشديدها قليل لاجن خلافا لمن زعمه فقد نقلها ابن هشام في شرح الفصيح عن
 المبرد أى اغلق (عليه القرآن أو نه ناسيا لذكر) آخر كلمة في التشهد (أوجهر بالتكبير أو
 بالتسميع) أى سمع الله لمن حمده ولو لمحض الاعلام فلا تبطل صلاته على ما قاله جمع متقدمون
 واعتمده البلقيني وغيره لخبر الدارقطني والحاكم وصححه البيهقي ان الصحابة كان يلحن بعضهم
 بعضا في الصلاة واحتج له ابن المقرئ بما يأتي مع رده وزعم الديمري انه لا خلاف فيه في الفتح ونقل
 عن الما وردى والشيخ ابى اسحاق انه لا يخرج على ما مر قال وبه صرح في الروضة وأصلها حيث
 قال لو صلى حالف لا يكلم زيدا خلفه ففتح عليه لم يحث ولو قرأ آية فهم منها مقصوده لم يحث
 ان قصد القراءة والاحتث اه وليس كما زعم أما نفيه الخلاف فيه فليس في محله لما علمت وستعلمه
 وأما ما قالاه في الايمان فمحمول كقول العز بن عبد السلام لو كبر للصلاة وقصد اعلام الناس لم تبطل
 على ما قرراه هنا من التفصيل كما يعلم مما قدمته عنهما في الفتح والتنبيه وقد اعتمد الاسنوى وغيره
 أن في جميع ما ذكر حتى الفتح على امامه التفصيل السابق فبما لو أعلم بنظم القرآن وبه اعنى الفتح
 صرح في المجموع فانه أدرجه مع ما مر فيمن أعلم بنظم القرآن واستدل للاطلاق فيه وفي غيره
 بما قدمته عنه فان قصد القرآن أو الذكرو أو التكبير وحده أو مع قصد الفتح أو التبليغ لم تبطل
 وان قصد أحد هذين وحده أو اطلق بطلت وقضية كلام المحرر والحاوى وغيرهما أن هذا التفصيل
 هنا وفيما مر يجرى ولو فيما لا يصلح لتخاطب الناس به من نظم القرآن والذكرو وهو متجه اذ قصد
 من الصلاة الخضوع للحق سبحانه وتعالى ومناجاته بتلاوة كتابه وذكره على الوجه الخاص المشروع
 كما أرشد اليه حديث مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسميع
 والتكبير وقراءة القرآن فقصد التنبيه والفتح أو التبليغ مع قصد الذكرو تابع لما هو المقصود
 بخلاف قصد مجرد التنبيه مثلاً لصرفه القرآن أو الذكرو عن مقصود الصلاة الاصل الى معنى ما
 يتخاطب به فأشبهه كلام الناس فانطبق عليه تعليلهم اذ سبحان الله مثلاً بمعنى تنبه والله أكبر بمعنى
 ركع الامام وكذا اذا قصد الفتح فقط فكأنه يقول للامام الذى نسيته كذا وصواب التلاوة كذا فأشبهه
 كلام الناس فاندفع بهذا قول الاسنوى المتجه اختصاص التفصيل بما يصلح لتخاطب الناس
 به من القرآن والذكرو بخلاف غيره نحو سبحان الله وان تجرد لقصد الافهام كما صرح بهذا
 التخصيص الما وردى ودل عليه كلام المذهب وأقره عليه النووي في شرحه ودل عليه أيضا
 بتعليلهم البطلان في نحو ادخلوها بسلام بأنه يشبه كلام الناس اه واندفع به أيضا تأييد ابن
 المقرئ لما جرى عليه المصنف في الفتح بقول الشامل اذ أفهم الآدميين بالتسميع والقرآن لم تبطل
 وبتعليلهم البطلان في ادخلوها بسلام بأنه يشبه كلام الآدميين وان وافق نظم القرآن قال والذى
 يفتح لم ينطق بكلامنا ولا قصده وبأنهم لم يشترطوا على من سبح لمانابه ولا على امام جهر بالتكبير
 بنية الذكرو أو التكبير مع ان هذا أولى من الفاتح لقصده بالقرآن تفهيم القرآن بخلاف هذا وبأنه
 سنة فكيف تبطل وكيف ينوى بفعلها غيرها وبما ياتى من عدم البطلان بالنذر ونحوه لتضمنه
 القرية وان كان صريح كلامنا فكيف تبطل صلاة من أتى بكلام الله على وجه القرية وامثال

والتشفيف محلها عند الاحتياج اليه (سئل) عن انسان تلطخ بقليل من دم أجنبي متعمد فهل يعفى عنه أو يكون كالفاء الذبابة مثلامنية في المانع (فأجاب) بأنه لا يعفى عنه لأن تلطخه به معصية فلا يناسبه التخفيف بالعفو ولأن العفو للحاجة ولا حاجة إلى تلطخه فقد قالوا لو أصاب أسفل الخف أو النعل نجاسة فذلك في الارض حتى ذهبت أجزاءها ففي صحة صلاته فيه قولان الجديد الاظهر لا تصح مطلقا والقديم تصح بشروط منها أن يكون حصول النجاسة بالشيء من غير عمد فلو تعمد تلطخ الخف بها وجب الغسل قطعاً وكذا لو حمل المصلي ثوبا فيه دم براغيث معفو عنه أو ماء قليلا أو مائعا فيه ميتة لادم لها سائل أو حمل مستجمر أو من عليه نجاسة معفو عنها فإن صلاته تبطل وحكم مسئلتنا مأخوذ من هذه النظائر بالاولى (سئل) عن ابن ملبس مقلوبا على رأسه مثقوبا من على جبهته هل تصح صلاته لانه مستور العورة عن غيره أو لا قياسا على ما قاله النووي في فتاويه غير المشهورة من أنه لو أمكن رؤية عورته بطلت صلاته

الامر اه ووجه اندفاعه ان كلام الشامل محمول على ما اذا قصد مع الافهام التسييح والقراءة أو الباء فيه بمعنى مع ليوافق كلام غيره وقوله الذي يفتح الخ ممنوع عند تجريد القصد للافهام فقط وما الحق به من الاطلاق فانه حينئذ كمن قصد بنحو ادخلوها بسلام الاذن بعين ما قالوه في تعليل البطان في هذه الصورة بان ذلك من كلامنا وان وافق نظم القرآن وكذا قوله لم يشترطوا الخ ممنوع أيضا فقد جزم الاسنوي في شرح المنهاج باشتراط ذلك فيمن سبج لما نابه وسبقه اليه في الجواهر كما قدمته وشرط كون الفتح سنة قصد القراءة فلا بدع عند انتفاء ذلك في الابطال به لانه بحصول الافهام المجرد منه أشبه كلام البشر ولا نسلم أن من جرد قصده لافهام الآية عن القراءة قد امثل الامر في الفتح على الامام لان ما يأتي به حينئذ خارج عن سنن القرآن والقراءة وعمما قصد له وما يأتي به في نحو النذر لم يقصد به افهام أحد وانما هو انشاء قرينة فهو بالتسييح أشبه ومن ثم لو قصد به افهام الغير العتق أو التزام الصدقة بحيث اخرجته من الانشاء الى الاخبار أبطل بلا شك (تنبه) قد علم ما قررته غرابة قول جمع متقدمين لا يضر قصد الافهام والتنبه والتبليغ بالذكر لانه خالص لله لا يحتمل غير معنى الذكر بخلاف القرآن لان لفظه مشترك بين القرآن وكلام الادميين انتهت عبارة شرح العباب وهي مشتملة بحمد الله على نفائس وتحقيقات لا توجد في غيرها فليت ملها السائل نفع الله به فانه اذا تأملها ظهر له أن الحق في هذه الصور كلها التفصيل بين ان يقصد نحو الاعلام أو الفتح أو لا يقصد شيئا فتبطل صلاته في هاتين الصورتين وبين ان يقصد القرآن أو الذكر وحده أو مع الاعلام أو الفتح مثلا فلا تبطل لما ظهر وتقرر واتضح وتحرر وفوق كل ذي علم عليم وفقنا الله لطاعته انه هو الجواد الكريم الرؤف الرحيم (وسئل) نفع الله به عن وصل المرأة شعرها بشعر نجس أو شعر آدمي هل يكون المراد من الوصل وصل كل شعرة لها شعرة من الخارج أو أعم من ذلك كما يفعله نساء ميلبار فانهن يفتن شعورهن وتكون مرسلة على حالها ثم يجمعن شعورا أو حريرا أو صوفا على حدة في مثل نصف حجم شعورهن أو أقل أو أكثر ثم يضعن ذلك مع الشعور ويربطنها معا في بعض الاحيان فهل هذا من الوصل أولا (فأجاب) بقوله يحرم وصل الشعر بشعر نجس وان لم يكن ثم رطوبة ولا وصلت فيه ركنا بشعر آدمي وان اذن الزوج أو السيد ويحرم أيضا بشعر غيرهما وبصوف وخرق مالم يأذن فيه الحليل وخرج بالوصل ربطه بخيط حريرا أو نحوه فانه غير محرم اذ لا وصل فيه كذا ذكره أئمتنا ويؤخذ منه انه متى تميز ذلك الحرير أو نحوه كالشعر للاجنبي عن شعر الرأس بان لم يكن متصلا به كان ذلك غير وصل فلا ينهي عنه متى اتصل به كان وصلا وان تميز عنه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه عما ذكره الغزالي رحمه الله تعالى في الاحياء أنه لو سقط رداؤه كره رده لكن في شرح المذهب ما يقتضي خلافا وهذه لفظه قال اصحابنا والفعل القليل الذي لا يبطل الصلاة مكروه الا لجوئه أحدها أن يفعله ناسيا الثاني أن يفعله لحاجة مقصودة الثالث ان يكون مندوبا اليه كقتل الحية والعقرب ونحوهما وكدفع المار بين يديه والصائل عليه ونحو ذلك اه وقال في شرح مسلم في باب الخطوة في الصلاة وانه لا كراهة في ذلك اذا كان لحاجة وقال أيضا فيه على قوله في حديث الذي سلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فجعلوا يعني الصحابة يضربون بأيديهم على أفخاذهم يعني فعلوا ذلك ليسكتوه وهذا محمول على جواز الفعل القليل في الصلاة وأنه لا كراهة فيه اذا كان لحاجة اه فهذا كله من النووي رحمه الله تعالى يدل على خلاف ما في الاحياء لانه حصل بسقوط الرداء انكشاف العائق فالرد مستحب لا محالة وهو من أمثلة القسم الثالث الذي سبق عن شرح المذهب وان لم يحصل بسقوطه انكشاف العائق فهو من باب الحاجة المقصودة وهو من القسم الثاني بل لو قيل

بل هي عين مسئلتنا
(فأجاب) بأنه لا تصح
صلاته لأنه إن رأى عورته
فيها فظاهره وإلا ففي بحيث
ترى (سئل) عن صلى الله عليه
شتم من يده رائحة النجاسة
هل تصح صلاته وهل يجب
إعادته أولا (فأجاب) بأن
صلاته صحيحة ثم إن احتل
حدوث الرائحة بعد سلامه
أو كانت عسرة الإزالة
لم يجب فعلها ثانياً والا
وجب (سئل) عن
شخص صلى فربما وفي
رأسه حشيشة عالم بها فهل
صلاته صحيحة ولا إعادة
عليه أولا (فأجاب) بأن
صلاته صحيحة ولا إعادة
عليه لأنها مسكرة طاهرة
(سئل) عن اجتاج إلى
جبر عظمه ووجد عظم
آدمي وعظماً بنجس فهل يجب
بالتالي لحرمة الأول أو
به لإدوام النجاسة ولو وجد
عظماً طاهراً بطن البرء
ونجساً سريعاً فهل يجب
بالأول لطهارته أو بالتالي
لسرعة (فأجاب) بأنه
يجب بالنجس لا بعظم
الآدمي وبالطاهر
لأن النجس المذكور هذا
ما اقتضاه كلامهم لكن
قال الأسنوي لو قال أهل
الخير أن لحم الآدمي
لا ينجس سريعاً إلا بعظم
الكلب فيجوز أنه عذروهم
قياساً ما ذكره في التيمم
في بطن البرء (سئل) عما
إذا جاوز دم الفصد أو
الحجامة أو القروح محل في
البدن أو الثوب هل يعفى

بالاستحباب لم يكن بعيداً عما اعتمد في ذلك (فأجاب) بقوله إن المعتمد في ذلك أن الفعل القليل كخطوتين
إنما يكره تعمده إن كان لغير حاجة مقصودة لأنه حينئذ عبث والفعل الخفيف كتخريك أصابعه بسبحة
أو دعه فعله بلا حاجة لذلك خلاف الأولى لا يكره ويفرق بأن العبث في القليل أخف لأن كثيراً من مطلق
بخلاف الخفيف ولا ينافي ذلك ما في الأحياء من أنه لو سقط رداؤه كره رده لأنه محمول على رده
لغير حاجة والله تعالى أعلم بالصواب

(باب أحكام المساجد)

(وسئل) رضى الله عنه عما صورته عمر إنسان مسجداً ولم يوقف آله فهل يخرج عن ملكه ولو
التمس من الناس آله لبناء مسجد فهل يصير مسجداً بنفس البناء (فأجاب) رضى الله عنه بقوله قال
في الكفاية عن البحر إن الآله في الأولى عارية يرجع فيها متى شاء وقال العبادي في الثانية أنه لا يحتاج فيها
إلى إنشاء وقف كما لو أحميا أرضاً مواتاً فجعلها مسجداً فإنها تصير مسجداً بالنية وما ذكر عن البحر
متجه وأما كلام العبادي ففيه نظر ومقتضى استثنائهم من اشتراط اللفظ في الوقف المسئلة التي قاس
عليها فقط أنه لا بد من اللفظ في مسئلته وهو كذلك لأن الآله إما على ملك معطيها أو أخذها وعلى
كل فلا بد من تلفظ مالكها بالوقف والأفهي باقية على ملكه قال ابن العباد ويشكل على العبادي
ما في الأحياء من أن مريد الصوفية إذا كان من عادته أن يسأل فيعطى لا طراد العادة أن ما يأخذه
بوصلة لم ملك المدفوع إليه ولا يشاركونه فيه قال وقياسه ملك هذا لما أخذه لبناء المسجد وأعمل
الفرق أن دافع الآلات لم يعرض عنها جملة لأنه من جملة من يتنفع بالمسجد بخلاف الطعام وأيضا
فلمتمس الآلات صرح بأنه يبنى بها مسجداً فأعطى على ذلك الشرط وزعم الصوفية لم يصرح
بشيء نعم إن دلت قرينة خاصة على قصد المالك له ولهم أو قال المالك نويت ذلك اشتراكه أخذاً
من قول الرافعي لو أعطى دنس الثياب صابوناً لغسلها تعين لها ولا يخالفه قوله في الشهادات له الصرف
فيما شاء لأن الأول محمول على ما إذا دلت قرينة قوية على قصد المالك التصرف في غسل الثياب
لا غير والثاني على ماذا لم تدل على ذلك قرينة قوية (وسئل) رضى الله عنه هل يجوز رمي القملة
في المسجدية وميتة وقتلها في الصلاة ومن وقع منه خبث معفو عنه فيه هل يلزمه غسله وإذا وقع ونيم
الذباب على الورق وجرى عليه القلم هل يعفى عنه وإذا كان بأعضاء الوضوء دم براغيث لم يزل
بالماء ولا يمنع وصوله البشرة هل يصح وضوءه ويجب غسل الدم أولاً (فأجاب) بقوله لا يجوز رمي
القملة في المسجدية وزمها فيه حية خلاف الأولى خلافاً لجمع منهم صاحب الجواهر وابن العباد ويجوز
قتلها في الصلاة حيث لم يلزم منه إمساك جلدها فيه والابطال صلاته كما ذكره ابن العباد ومن وقع منه
خبث في المسجد وجب عليه تطهيره منه وإن كان لا تقصير منه وكذا إن رآه فيه حيث قدر عليه
ويعفى عن الونيم المذكور ويصح الوضوء في المسئلة الأخيرة ويعفى عن اختلاط مائه به (وسئل)
رضى الله عنه هل يجوز بناء المسجد باللبن المعجون بالماء النجس (فأجاب) بقوله صرح القاضي
أبو الطيب بأنه لا يجوز وهو ظاهر ومن قوله بناء المسجد يؤخذ أنه لو بنى به ثم وقفه مسجداً لم يحرم
لأن المسجدية تأخرت عن البناء وهو متجه (وسئل) رضى الله عنه ما ورد من النهي من أن تشد
الضالة في المسجد هل هو مختص بما إذا ضل من المسجد أو هو عام فيما ضل منه ومن غيره (فأجاب)
بقوله هو عام لأن العلة فيه أنه مناف لوضع المسجد سواء كان الاضلال فيه أم في غيره وليكون
العلة ذلك ندب أن يقال له زجراً وتاديباً لاردها الله عليك (وسئل) رضى الله عنه عن علم
بنجاسة بمسجد هل يجب عليه إعلام الناس بها أو من قصد مكانها فقط (فأجاب) بقوله يجب
عليه هو أزالها فوراً ولا يجوز له التأخير إلى أن يعلم الناس بها وعبارتي في شرح الباب

عنه وان كثر أم عن قليله
 فقط (فأجاب) بأنه يعنى
 عن قليله فقط (سئل) عن
 قول بعضهم انه لا يجب
 التطيين على فاقد الثوب
 ونحوه خارج الصلاة
 معتمد أم لا (فأجاب) بأنه
 ليس قوله بمعتمد (سئل)
 عن حلق رأسه فجرح في
 حال الحلق واختلط دمه
 ببلل الشعر أو جعل دواء
 على جراحته واختلط بدمها
 أو حك نحو دمل حتى
 أدامه ليستمسك عليه
 الدواء ثم ذر الدواء عليه
 هل يعفى عن هذا الدم
 المذكور أم لا (فأجاب)
 بأنه لا يعفى عن الدم في
 المسائل الثلاث لاختلاطه
 بغيره مع ندرته فلا مشقة
 في الاحتراز عنه (سئل)
 عن قال في صلاته عدى
 هذا حر هل تبطل صلاته به
 أم لا (فأجاب) بأنه تبطل
 به وان قال بعض المتأخرين
 القياس الحاق الاعتاق
 بالنذر والفرق بينهما أن
 النذر التزام ومناجاة لله
 تعالى والعق ازالة ليس
 فيها مناجاة فاشبه التلفظ
 بالطلاق المستحب في
 الصلاة فانه يبطلها قطعاً
 فكذا الاعتاق (سئل)
 هل يعفى عن دم البثرات
 ونحوها اذا انتقلت عن
 محلها وكثرت أم لا
 (فأجاب) بأنه لا يعفى عنه
 حيث كثر يؤخذ من كلام
 النووي وغيره (سئل)
 عن حمل حيوانا

وانما يجب ازالة بصاق رآه في المسجد كمن رأى نجاسته فيه أى غير معفوعها كذرق الطير فانه يجب
 عليه عينا ازالها فوراً لأنها أخش انتهت (وسئل) نفع الله به عن مسجد لا مرتفق له الا محل
 برحبه يبول الناس فيه ولم يعلم هل هذا حادث ممنوع عنه أو أصلى استثناء الواقف وانما الذى عرف
 فيه أن الناس لم يزالوا يفعلون فيه ذلك من غير نكير فهل يسوغ استمرارهم على ذلك (فأجاب)
 بقوله نعم يجوز بقاء ذلك على ما طردت به العادة من غير نكير فقد ذكرنا أننا رأينا جذوعاً على
 جداره ولم نعلم هل وضعت بحق أو لا ببقينها لان الظاهر وضعها بحق فلا تزال الا ان عرف تعدى
 واضعها ولهم من ذلك صور كثيرة حكموا فيها ببقاء الشيء على ما هو عليه لاحتمال أنه وضع بحق ولم
 يثبت تعدى واضعه فكذا هذا الظاهر أنه وضع بحق ولم يعلم تعدى الناس بذلك فيقرون عليه وقد
 أفتى أبو مخرمة بأن الجرار والخوازي التي عند باب المسجد فيها بالماء اذا لم يعلم انها موقوفة للشرب
 أو الوضوء ونحوه يجوز استعمالها على ما عهد فيها عند أهل ذلك المحل من غير نكير ومحمل ذلك
 على الجواز والصحة وكأنها موقوفة كذلك اه وأفتى النووى رحمه الله بأنه لو وجد مسجد فيه قناة
 تحت الأرض يجرى فيها ماء إلى أما كن وفيه مكان تصلح منه القناة بوضع الزبل وغيره ولم يعلم أن القناة
 عمرت قبل المسجد أو بعدها فالظاهر أنها عمرت قبله فليس لناظره تغيير ذلك ولا المنع من ادخال
 الزبل على الوجه المذكور ولا يكلف أصحاب القناة اللينة بل يكفي استمرار الانتفاع حتى يثبت
 أنه عدوان اه فتأمل تعويله على القرينة تجده صريحاً فيما ذكرناه وبواقفه قوله في الروضة لو مر
 مسافر بخاية ماء مسبل تيمم ولم يتوضأ لحكم القرينة هنا اذ الظاهر من وضع الخاية بطريق
 المسافرين أنه لشربه لا لوضوئه (وسئل) رضى الله عنه عن علم بنجاسة مسجد هل يلزمه اعلام
 الناس بها أو بمحليها (فأجاب) بقوله من علم بنجاسة في المسجد لزمه ازالته فوراً ومتى قصر في ذلك
 أو تراخى فيه من غير عذر أمهم ومن رأى مصلية بنجس لا يعفى عنه في ثوبه أو مكانه لزمه اعلامه فان تحقق
 أنه ناس له فالذى يتجه أخذاً من قولهم يسن ايقاظ النائم للصلاة ولا يجب وان ضاق الوقت أنه
 لا يجب اعلامه بل يسن (وسئل) رضى الله عنه عما اعتاده الصوفية من عقد حلق الذكر والجهر به في
 المساجد هل فيه كراهة (فأجاب) بقوله لا كراهة فيه وقد جمع بين أحاديث اقتضت طلب الجهر
 نحو وان ذكرني في ملا ذكرته في ملا خبر منهم رواه البخارى والذى في الملا لا يكون الا عن جهر
 وكذا حلق الذكر وطواف الملائكة بها وما فيها من الأحاديث فان ذلك كله انما يكون في الجهر بالذكر
 وأخرج البيهقي مر برجل يرفع صوته قلت يارسول الله عسى أن يكون هذا مريئاً قال لا ولكنه أو اه
 وأخرى اقتضت طلب الأسرار بأن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال كما جمع النووى
 رحمه الله تعالى بذلك بين الأحاديث الطالبة للجهر بالقراءة والطالبة للأسرار بها فيثبت لا كراهة
 في الجهر بالذكر ألبتة حيث لا معارض بل فيها ما يدل على استحبابه اما صريحاً أو التزاماً ولا يعارض
 ذلك خبر الذكر الخفى كما لا يعارض أحاديث الجهر بالقرآن بخبر السر بالقرآن كالسر بالصدقة
 وقد جمع النووى بينهما بأن الاخفاء أفضل حيث خاف الرياء أو تاذى به مصلون أو نيام والجهر
 أفضل في غير ذلك لان العمل فيه أكثر ولان فائدته تتعدى للسامعين ولانه يوقظ قلب القارىء
 ويجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد النوم ويزيد النشاط فكذلك الذكر على هذا
 التفصيل وقوله تعالى واذكر ربك في نفسك الآية أجيب عنه بأنها مكية كآية الأسرار ولا تجهر
 بصلاتك ولا تخافت بها وقد نزلت حين كان صلى الله عليه وسلم يجهر بالقرآن فيسمع المشركون
 فيسبون القرآن ومن أنزله فامر بترك الجهر سدا للذريعة كما نهى عن سب الاصنام كذلك وقد
 زال هذا المعنى أشار لذلك ابن كثير في تفسيره وبأن بعض شيوخ مالك وابن جرير وغيرهما حملوا

كهرة علم أن على منفذه
نجاسة فهل صلاته صحيحة
أم لا (فأجاب) بأنه قد علم
خروج النجاسة من منفذه
وشك في حصول مطهرها
والاصل عدمه فلا تصح
صلاته (سئل) عن شخص
مصل قابض طرف جبل
وفي طرفه الآخر ساجور
كلب وفي وسط الجبل سكة
حديد مغنية في الأرض
أو رجل واقف عليه أو
حجر فهل تبطل صلاته
أولا (فأجاب) بأنه إن
صار ما بعد السكة
والواقف والحجر بمثابة
جبل آخر بحيث لا يتحرك
أحدهما بحركة الآخر لم
تبطل صلاته وإلا بطلت
(سئل) عن قولهم فيمن نابه
شيء في صلاته إن المرأة
تصفق الخ ما معناه فهل
ذلك بشرط أن لا يزيد على
مرتين إلا متفرقاته حينئذ
فعل كثير داخل تحت
كلامهم في أنه مبطل وقياسا
على دفع المار بشرطه فانهم
قد قالوا لا يزيد على مرتين
إلا متفرقا وعلى انقاذ
الفريق فانه يجب وإن بطلت
الصلاة إذا كان يعمل
كثير وعلى تسبيح الذكر
إذا قلنا بالتفصيل على
ما ذكر فإن مقتضاه أنه لو
سبح مرة واحدة على
غير ما ذكر بطلت الصلاة
مع أنه من جنسها وغير
ذلك من نظائره أولا
تبطل وإن زاد على

الآية على الذكر حال قراءة القرآن وأنه إنما أمر بالذكر على هذه الصفة تعظيما للقرآن أن ترفع
عنده الاصوات ويقويه اتصالها بقوله تعالى وإذا قرء القرآن الخ قيل وكأنه لما أمر بالانصات خشي
من ذلك الاخلاص إلى البطالة فنبه على أنه وإن كان مأمورا بالسكوت باللسان فتكليف الذكر بالقلب
باق حتى لا يغفل عن ذكر الله تعالى ولذا ختم الآية بقوله ولا تكن من الغافلين وبأن السادة
الصوفية قالوا الامر في الآية خاص به صلى الله عليه وسلم الكامل المكمل وأما غيره ممن هو محل
الوساوس والنواطر الرديئة فأمور بالجهر لانه أشد تأثيرا في دفعها ويؤيد بحديث البزار من صلى
منكم بالليل فليجهر بقراءته فإن الملائكة تصلي بصلاته وتستمتع لقراءته وإن مؤمن الجن الذين
يكونون في الهواء وجيرانه معه في مسكنه يصلون بصلاته ويستمعون قراءته وأنه ينظر دجهره بقرائه
عن داره وعن الدور التي حوله فساق الجن ومردة الشياطين وأما تفسير الاعتداء في أدعوا ربكم تضرعا
وخفية انه لا يجب المعتدين بالجهر بالدعاء مردود بان الراجح في تفسيره أنه تجاوز المأمور به أو
اختراع دعوة لأصلها وصح أن عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول اللهم انا نسألك القصر الأبيض
عن عيبي الجنة فقال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون في هذه الامة قوم يعتدون
في الدعاء فهذا تفسير صحابي وهو أعلم بالمراد وعلى التنزيل فالآية في الدعاء لا في الذكر والدعاء بخصوصه
الافضل فيه الاسرار لانه أقرب إلى الاجابة وأما ما نقل عن ابن مسعود أنه رأى قوما يمللون برفع
الصوت في المسجد فقال ما أراكم إلا مبتدعين حتى أخرجهم من المسجد فلم يصح عنه بل لم يرد ومن ثم
أخرج أحمد عن أبي وائل قال هؤلاء الذين يزعمون أن عبد الله كان ينهى عن الذكر ما جالست
عبد الله مجلسا قط إلا ذكر الله فيه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عما
لفظه صحت أحاديث كثيرة بأنه صلى الله عليه وسلم شبك بين أصابعه وجاء في حديث مسند ومراسيل النبی
عنه فما التوفيق بينهما وما حكم كراهته (فأجاب) بقوله الذي دل عليه كلام أئمتنا حمل كراهته
على ما إذا كان بالمسجد ينتظر الصلاة وكذا إن كان قاصدا المسجد للصلاة متطهرا كما بحثه بعضهم
مستدلا بخبر أبي داود إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامدا إلى المسجد فلا يشبكن يديه
فانه في صلاة أو كان مصليا وحكمة الكراهة حيثئذ أنه عبث لا يليق بكل من هذين مع أنه يوجب النوم الموجب
للحدث ومع أن صورته تشبه صورة الاختلاف وقد قال صلى الله عليه وسلم للسلمين ولا تختلفوا فتختلف
قلوبكم وحمل إباحته على ما عدا ذلك والذي عليه الأكثر تخصيص النهي بالصلاة لا غير وصح عن ابن عمر
رضي الله عنهما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بفناء الكعبة محتيا يديه هكذا زاد البيهقي وشبك بين أصابعه

((باب سجود السهو))

((وسئل)) رضى الله عنه وأفاض علينا من مدده فيما إذا جلس الامام للتشهد الاخير فشك المأموم
أثالثة هي أم رابعة أو للتشهد الاول فشك أثنائية هي أم أولى فهل يجوز له متابعتها في الجلوس
للتشهد ويأتى بعد السلام بياقى صلاته أم لا يجوز المتابعة فينتظر قائما أو يفارقه (فأجاب) نفع
الله بعلومه المسلمين بانه معلوم بما ذكرته في شرح مختصر الروض ولاشتال عبارته على فوائد
أحببت ذكرها وإن كانت طويلة وهى وإن قام الامام لخامسة لم يجز ولولمسبوق علم ذلك أو ظنه
وعلم حرمة متابعتها حملا على أنه ترك ركنا من ركعة قال في المهمات نقلا عن المجموع في الجناز ولا
انتظاره بل يسلم واستظهره الزركشى فانه في انتظاره مقيم على متابعتها فيما يعتقده مخطئا فيه اه
وفيه نظر وقياس مأمور من أزع الامام لو عاد من القيام إلى التشهد الاول جازا انتظاره مع أنه لو تعدد
ذلك بطلت صلاته ومن أنه لو تنجح امام لم تجب مفارقه حملا على العذر وما يأتى من أنه لو قام

لخامسة سجد ان فارقه بعد بلوغ حد الراكع لاقبله أنه لا تجب المفارقة به هنا وبه صرح المتولى كالفاضى وغيره وما علل به الزركشى ممنوع فان انتظاره ليس متابعة كما هو جلي على أن الزركشى قال في محل آخر قوله في الكفاية وان كان خطأ فلا يتابعه فيه صحيح بالنسبة للمتابعة الحسية دون الحكمة وهى دوام القدوة بل له انتظاره حتى ياتى بالمنظوم ويتابعه فيه فان القدوة تنقطع بخروج الامام من الصلاة وهو لا يخرج بفعل السهو فوجب أن لا تجب مفارقه وله انتظاره الا اذا أدى إلى تطويل ركن قصير اه فهذا صريح منه في رد كلامه السابق لا يقال يشكل على مارجحته ما يأتى من وجوب المفارقة على من اقتدى في المغرب بمصلى العشاء لانا نقول انما وجبت ثم لانه يحدث تشهدا وجلسا لم يشرع للامام بخلافه هنا ثم رأيت في المجموع قال فيما لو سجد امامه الحنفى مثلا لص ان له مفارقه وانتظاره كما لو قام امامه الى خامسة ورأيت فيه أيضا صرح بأن المسبوق لو علم بقيامه للخامسة انتظره لان التشهد محسوب له وهذان صريحان في مسئلتنا بعينها وفي رد ما نقله عنه الاسنوى ولا يشكل على عدم جواز المتابعة وجوبها في سجود السهو وان لم يعرفه لان قيامه لخامسة لم يعهد بخلاف سجوده فانه معهود لسهو امامه وأما متابعة المؤمنين له صلى الله عليه وسلم في قيامه للخامسة في صلاة الظهر فلانهم لم يتحققوا زيادتها لان الزمن كان زمن الوحي وامكان الزيادة والتقصان ولهذا قالوا زيد في الصلاة يارسول الله ولو قعد امامه يتشهد في ثالثة الرباعية بالنسبة إلى ظن المأموم فهل له أن يتشهد معه عملا بظن الامام ثم ياتى بركعة بعد سلام امامه عملا بظنه أولا لقولهم لا يجوز متابعتهم في فعل السهو أو يفصل بين أن يعلم خطأه فلا يجوز أو يظنه فيجوز كل محتمل والاقرب الاخير ثم رأيت في الجواهر عن الرويانى عن أبيه احتمالين فيما لو شك خلف الامام أصلى ثلاثا ام أربعا هل يسبح له لان الشك في الصلاة كاليقين بدليل استوائهما في حق نفسه أولا لانه يعتقد أنه صلى أربعا وهو لا يتيقن خطأه فلا يشككه ورجح بعض مختصرى الروضة الثانى ثم قال القمولى ولو فارقه حالا على الثانى بعد ما سبح له ولم يرجع على الاول فعليه أن يتمها أربعا ويسجد للسهو ان كان شك خلف الامام للزيادة المتهومة بعد مفارقه اه وبتأمل قوله ولو فارقه الخ يعلم انه لا تجب المفارقة فيتأيد به ما رجحه من الاحتمال الثالث لكن مقتضى قول الانوار ليس لهم المداومة على المتابعة فيما زاد أو نقص وتبطل بها بل تجب المفارقة والانتظار في ركن طويل ترجيح الاول الا أن يحمل كلامه على العلم بالنقص في مسئلتنا ونحوها فيوافق حينئذ الثالث أيضا وخرج بتقييدى المسبوق بما مر ما لو جهل ذلك فتابعه بان الركعة تحسب له ان قرأ فيها الفاتحة كما في المجموع لان الامام لا يتحمل في هذه الحالة ولو سجد امامه من قيام لزمه متابعتة كما قاله ابن الرفعة وقيدته في الخادم بما إذا مضى زمن يمكنه فيه قراءة آية السجدة وان لم يسع قراءة الفاتحة والالم يجزله متابعتة حملا على السهو انتهت عبارة الشرح المذكور وهى كما علمت مشتملة على جواب ما فى السؤال الثانى وهو أنه ان علم خطأه لم يجزله متابعتة وان شك فيه جاز له متابعتة وفى الحالين له أن ينتظره قائما وهنا زيادة نفيسة يتعين تفهيمها وحفظها لغرايتها نقلا وتحقيقا ((وسئل)) ارضى الله عنه فى شخص شافعى صلى الصبح خلف حنفى وتابعه فى الصلاة وترك القنوت خوفا من عدم ادراكه فى السجود وسجد بعد سلام امامه لترك قنوت نفسه هل تصح صلاته ام لا ((فاجاب)) نفع الله بعلمه لا تبطل صلاة العامى بذلك مطلقا لان هذا ما يعذر به جملته لحفائه واما غيره فان محض سجوده لترك الامام فقط بان قصد به جبر صلاة الامام أو لترك نفسه فقط بطلت صلاته لانه زاد فيها ما لا يشرع له فعله وان قصد به جبر الخل الحاصل فى صلاته من ترك الامام له المنزل منزلة سهوه اللاحق للمأموم لم تبطل صلاته بل يسن له السجود حينئذ والله سبحانه وتعالى اعلم

ثلاثة متوالية لانه مشروع حينئذ فلا يزال بالكثرة كما نقله الاسنوى عن بعضهم ونفى بعضهم الخلاف فهل هو معتمد فما الجواب عما تقدم من نظائره أم ضعيف فمن تعقبه من الاصحاب (فأجاب) بأن المعتمد أن تصفيق المرأة المحتاج اليه للاعلام لا يبطل الصلاة وان كثر متواليا فقد قال الاسنوى ان تصفيق المرأة اذا تكرر لا يضر بالاخلاف ذكره فى الكفاية اه والفرق بين مسئلتنا وبين دفع المار وانقاذ الغريق ونحوه أن الفعل فيها خفيف فأشبه تحريك الاصابع فى سبحة أو حك وان لم تكن الكف فيها قارة فأشبه تحريكها للجرب بخلافه فى ذيك وقد أكثر الصحابة رضى الله عنهم التصفيق حين جاء النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه يصلى بهم ولم يأمروهم بالاعادة وقول الجليلي يعتبر فى التصفيق أن لا يزيد على مرتين ان حمل على ما اذا حصل بهما الاعلام فظاهر والافضعف وقد قال ابن الملقن لم أره لغيره وظاهر اطلاقهم اباحة ما يحصل به الاعلام وان زاد على مرتين بحيث لا يتجارز حد الاعلام عادة (سئل) عما اذا لم يجد ما يستر به عورته الا طينا أو ليفا

أو حرير أو فلفل يستبرأ بالحرير
أو غيره (فأجاب) : به يستبرأ
بالطين أو اللب لا بالحرير
أذ التستر بكل منهما جائز
مع القدرة على التبر بغيره
بخلاف الحرير (سئل)
هل المعتمد فيما لو نقل
أحدى رجله إلى جهة
أمامه أو خلفه أو يمينه أو
يساره ثم نقل الأخرى إلى
جانبا أو أمامها أو خلفها
أنهما خطوتان كما اعتمد
جمع أم خطوة واحدة كما
اعتمده جمع (فأجاب) بأن
المعتمد أن نقل كل من رجله
خطوة فقلهما خطوتان
نظرا إلى أنهما حركتان
(سئل) عما إذا خاطب
في صلاته جنبا أو ملكا
هل تبطل صلاته كما قاله في
شرح الروض أم لا كما أفتى
به بعض أهل العصر
(فأجاب) بأنه تبطل الصلاة
كما ذكره جماعة من
المأخرين وقد شمله قول
ابن المقرئ في الرهن فيما
يطل الصلاة أو تضمنت
خطاب مخلوق غير النبي
صلى الله عليه وسلم إذ خطابه
ويعتبر مخصص لقوله
صلى الله عليه وسلم أن هذه الصلاة
لا يصلح فيها شيء من
كلام الناس (سئل) عن
تعريف الخطوة هل هي
مجرد نقل الرجل إلى أي
جهة كانت وإذا نقلها إلى
أمامه ثم عادها إلى خلفه ثم
نقل الأخرى إلى جنبها هل

بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن شخص مأموم يتشهد مع الامام التشهد الأخير شك هل صلى
ثلاثا أم أربعا هل يلزمه المفارقة من حين حدث الشك ويتم صلاته كما أفتى به بعض علماء اليمن أو
يتشهد مع الامام فإذا سلم قام وأتى بركعة كما نقل عن فتاوى القفال أو يقوم ويتم قائما بلا مفارقة
فربما يتذكر الامام أنه سها ولان الامام يعتقد أن هذا محل للتشهد كما لو صلى خلف حنفي فسجد
لص لا يسجد معه بل يتم قائما فهل مسئلتنا كذلك أولا (فأجاب) نفع الله بعلومه الذي يتجه أنه
لا يلزمه المفارقة كما يصرح به كلام الجواهر فانه حكى في صورة السؤال عن الروياني عن أبيه احتمالين
في أنه هل يسبح لامامه لان الشك كاليقين بذليل استوائهما في حق نفسه أولا والثاني لا يسبح له
لانه يعتقد أنه صلى أربعا وهو لا يتيقن خطأه فلا يشككه ولو فارقة حاله على الثاني بعد ما سبغ ولم
يرجع له على الاول فعليه ان يتمها أربعا ويسجد للسهو وان كان قد شك خلف الامام للزيادة
المتوهمه بعد مفارقتها اه ملخصا فأفهم التردد في التسبيح وقوله بعده ولو فارقة الخ أن المفارقة
لا تجب والا لما ساغ ذلك التردد الثاني وهو أنه لا يسبح له وهذا كله مصرح بما ذكرته ويؤيده
قولهم لو قام الامام الخامسة ناسيا لم يلزم المأموم مفارقتها بل له انتظاره حتى يسلم معه وقول الاسنوي
يلزمه مفارقتها كما في المجموع في الجنائز ضعيف وان تبعه الزركشي وعلمه بأنه في انتظاره مقيم على
متابعته فيما يعتقد مخطئا فيه ففى المجموع لو سجد امامه الحنفي لص جاز له مفارقتها وانتظاره كما
لو قام امامه الى خامسة وفيه أيضا لو علم قيام امامه الخامسة انتظره لان التشهد محسوب له فهذا
صريحان في ضعف ما نقله عنه في الجنائز وما يصرح بضعفه أيضا قولهم لو عاد امامه من القيام الى
التشهد الاول جاز للمأموم انتظاره وان كان الامام لو تعمد ذلك بطلب صلاته وفي هذه المسائل الثلاث
تأييد لما قلنا في صورة السؤال بالاولى من حيث ان كلامها قد تحقق فيه فعل السهو أو ما هو بمنزلة
كسجود الحنفي لص ولكون جنس السجود عند القراءة معتبرا في الصلاة لم ينظر هنا لاعتقاد المأموم
نظير ما لو اقتدى شافعي بحنفي فقصر فيما لم يجوز الشافعي واذا لم تجب المفارقة في هذه الثلاثة مع
تحقق المأموم ذلك من الامام فأولى أن لا تجب في صورتنا فان قلت لانسلم المساواة فضلا عن
الاولوية لان المحل الذي ينتظر فيه في تلك المسائل محسوب له فلم يحدث ما ينافي صحة صلاته لاستمراره
في القيام في مسألة الحنفي وفي الجلوس في غيرها وهما محسوبان له فهو منتظر للامام لا متابع له
في فعل السهو بخلافه في صورة السؤال فانا اذا قلنا ينتظره في صورة الجلوس فهو غير محسوب له
في ظنه الواجب عليه وحينئذ فيكون متابعه في فعل السهو لا منتظرا له ومتابعته في فعل السهو لا تجوز
بحال قلت لنا في الانفصال عن ذلك مسلكان أحدهما أنا نشول لا ينتظره جالسا بل يقوم وجوبا ثم
ينتظره في القيام ان شاء وانما الزمان بالقيام لما يلزم على انتظاره في الجلوس ما ذكره من تطويل
جلسة الاستراحة في ظنها وتطويلها مبطل على المنقول المعتمد كما بينته في شرح العباب والثاني
أنا وان قلنا ينتظره جالسا لا يلزم عليه ما ذكر فقد قال الزركشي قول الكفاية وان كان خطأ فلا
يتابعه فيه صحيح بالنسبة للمتابعة الحسية دون الحكمية وهي دوام القدوة بل له انتظاره حتى يأتي
بالمنظوم ويتابعه فيه بان القدوة انما تنقطع بخروج الامام من الصلاة وهو لا يخرج بفعل السهو
فوجب أن لا تجب مفارقتها وله انتظاره الا ان أدى الى تطويل ركن قصير اه ولا يشكل هذا
بإيجابهم المفارقة على من اقتدى في المغرب بمصلي العشاء لان العلة ثم أنه يحدث تشهدا أو جلوسا
لم يشرع للامام بخلافه هنا فان قلت ما الذي يتجه هل هو وجوب القيام عليه اذا أراد الانتظار
أو جوازه جالسا قلت الذي يتجه انه لا يجوز له الانتظار جالسا بل يلزمه عند وقوع الشك المذكور
القيام فورا ثم ان شاء فارق وأتم لنفسه بحسب ظنه وان شاء انتظره فاذا سلم أتم بحسب ظنه وانما

هو خطوة أو خطوتان ولا يكونان خطوتين حتى ينقل الثانية الى مكان أبعد من مكان الاولى ويكفي أدنى بعد (فاجاب) بأن المعتمد أن الخطوة عبارة عن نقل رجل واحدة الى أى جهة كانت فان نقلت الاخرى عدت ثانية سواء ساوى بها الاولى أم قدمها عليها أم أخرها عنها اذ المعتمد تعدد الفعل وقد اضطربت في هذه المسئلة آراء المتأخرين (سئل) عن قول امام الحرمين انه لو جعل الخطوة المغتفرة ثلاثاً متواليه بطلت صلاته قال ولا أنكر البطلان بتوالى خطوتين واسعتين جدا فانهما قد يوازيان الثلاث عرفاً هل هو معتمد فيهما أو في الاولى فقط (فاجاب) بأن ما ذكره في الشق الاول من بطلان الصلاة بها معتمده وهو مقتضى كلامهم وكلامهم في الشق الثاني يقتضى عدم البطلان بهما وهو كذلك لقلتهما (سئل) هل يعفى عن شيء من الدم الذى يحصل من جراحة أو نحوها بداخل القدم أو الانف حال رطوبته أم لا يعفى عن شيء من ذلك فأجاب بأنه لا يعفى عن الدم المذكور كان كثيراً أم قليلاً لاختلاطه بغيره من الفضلات مع ندرته فلا يشق الاحتراز عنه وقد أطلق

الزمناه بالقيام لما تقرر من أنه يلزم على انتظاره في الجلوس أنه متابع لامتطرو لا ينافيه ما قدمته عن الزركشى لان انتظاره في الجلوس متابعة حسية لا حكمية لانه تابعه فيما لا يحسب له بخلاف انتظاره له في القيام أو الجلوس في المسائل الثلاث المتقدمة فانها محض متابعة حكمية لاتبائهما حساً وكذا انتظاره في القيام في صورتان فانه محض متابعة حكمية على أنالو فرضنا أن انتظاره في الجلوس متابعة حكمية فقط كان ممتنعاً من وجه آخر وهو أن الزركشى قيد جواز المتابعة الحكمية بما اذالم تود الى تطويل ركن قصير وهي هنا تودى الى تطويل جلسة الاستراحة وتطويلها كتطويل الركن القصير في البطلان كما مر فان قلت تطويلها هنا للمتابعة وهو لا يضر قلت هي متابعة في فعل السهو وقد تقرر امتناعها ويؤيد ما قررته من امتناعها في التشهد قول المجموع السابق انتظره لان التشهد محسوب له فهو صريح في امتناعه في صورتنا في التشهد لانه غير محسوب له فيلزم عليه ما قدمته ويؤيد وجوب القيام الذى قلناه قولهم لو انتصب الامام وحده بلا تشهد أول لزم المأموم القيام وان عاد الامام فان لم يقيم أو قام وعاد عامداً عالماً بطلت صلاته والا فلا ولكن متى علم أو تذكر لزمه القيام فوراً والا بطلت صلاته وان لم يقيم الامام فمنعهم له من الموافقة في الجلوس صريح في منعه منها في مسئلتنا لما يلزم عليها ما قررناه سابقاً والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته عن شخص خوطب بسنة فلزمته فريضة ما صورته (فأجاب) بقوله صورته ما اذا سلم وعليه سجود السهو ناسياً له فانه يشرع له العود الى الصلاة ان قرب الفصل لاجل السجود وبعوده يتبين أنه لم يخرج من الصلاة بسلامه وخيتئذ فلو شك في ترك نحو الفاتحة لزمه ركعة فهذا خوطب بسنة وهي سجود السهو فلزمته فريضة وهي الايتان بركعة بخلاف ما لو لم يعد فانه لا أثر للشك بعد السلام الذى لا يشرع بعده عود الى الصلاة في ترك غير النية وتكبيرة الاحرام ولا فرق بين أن يطرأ الشك قبل عوده الى السجود او بعده لانا بالعود ندين انه لم يخرج من الصلاة كما تقرر (وسئل) رضى الله عنه أيضاً عن شخص صلى الظهر بثمان ركعات وثمان قیامات عامداً عالماً بالتحريم وقرأ الفاتحة في كل قيام ولم تبطل صلاته فما صورته (فأجاب) بأن صورته أن يركع قبل امامه فانه ان كان عامداً سن له العود والا جازعاً على كل فاذا رجع وقرأ الفاتحة في كل ركعة صدق عليه ما ذكر في السؤال وفي السجود يسن له العود أيضاً أو يجوز وعليه فيزاد على ما ذكر فيقال بثمان ركعات وثمان سجودات ومقتضى كلام الفقهاء أنه يجوز له العود ثم الركوع ثم العود وقضية اطلاق غيره جوازه مرة ثالثة ورابعة مالم تتوال أفعاله وعليه فيقال بدل ثمان ركعات ستة عشر ركوعاً أو اثنتان وثلاثون سجوداً أو أكثر من ذلك واذا عاد الى القيام ثم فارق امامه فهل يحسب له ذلك الركوع أو لا بد من ركوع ثان فيه نظر والا قرب الثاني لان عوده الى الامام فيه ابطال لذلك الركوع (وسئل) فسح الله في مدته وأعاد علينا من بركته عن امام سجد احدى سجدة السهو فأدركه مسبوق فيها ثم احدث فهل يسجد المسبوق الثانية (فأجاب) بقوله الذى نقله القاضى أبو الطيب عن الاصحاب أنه لا يسجد ها وهو ظاهر خلافاً لابن ابي هريرة (وسئل) نفع الله به وأعاد علينا من بركته هل يجب متابعة الامام في سجود السهو فوراً (فأجاب) بقوله نعم يجب ذلك فاذا فرغ الامام من السجدة ولو لم يسجد المأموم بطلت صلاته ان كان عامداً عالماً بالتحريم (وسئل) رضى الله عنه ممن سجد للسهو ولم يأت بشرائط السجود فهل تبطل صلاته (فأجاب) بقوله الذى يتجه انه ان طرأ له عدم الايتان بالشرائط بعد ان اتى بصورة السجدة فعاد فوراً الى العود ولم تبطل صلاته وان سجد قاصداً عدم الايتان بها أو طرأ له ذلك بعد ان أتى بصورة السجود واستمر فيه وطال بطلت صلاته هذا هو الذى دل عليه كلامهم خلافاً لمن اطلق الصحة (وسئل) نفع الله به ممن قام

الشيخان وغيرهما أن
 رعايا الامام في الصلاة
 مقتضى لاستخلافه بطلان
 صلاته ولم يفصلوا بين القليل
 والكثير وقد قال ابن العماد
 في منظومته لا كالرعايا
 تأمل سر حكمته اه وقيل
 انه يعنى عن قليله وعليه
 ما نقله القمولى في البحر عن
 الشيخ أبى حامد والحاملى
 روى عن أبى عامر صاحب
 ابن سريج في تأويل نص
 المختصر وانما الخلاف في
 الاستخلاف بعذر وهذا
 الاستخلاف قبل وجود
 الدم الكثير المبطل للصلاة
 فقد صرح بأن القليل من
 الرعايا لا يبطل (سئل)
 هل المعتمد بطلان الصلاة
 بالانذار بالكلام اذ لم يمكن
 الا به كما هو الاصح في الروضة
 وأصلها وغيرهما أم عدمه
 كافي التحقيق واقتضاه كلام
 المجموع (فأجاب) بأن
 المعتمد بطلان (سئل) عما
 اذا ستر الخنثى الحر كرجل
 وصلى هل تصح صلاته كما
 صححه في التحقيق وفي
 نواقض الوضوء من المجموع
 ما يدل له وقال الاسودى في
 أحكام الخنثى والفتوى
 عليه فانه الذى يقتضيه
 كلام الاكثرين أم لا كما
 صححه في الزوائد وفي المجموع
 في شروط الصلاة أنه الا فقه
 (فأجاب) بأن الراجح بطلانها
 اذ من شروط صحتها ستر
 عورتها وقد شككنا فيه

فهل امامه سهوا من التشهد الاول فهل يفرق بين قيامه قبل فراغ الامام للتشهد أولا (فأجاب)
 بقوله الذى يظهر انه ان قام بعد فراغ الامام من التشهد لم يجب عليه العود لتقصير الامام بجلوسه
 حينئذ أو قبله وجب العود (وسئل) نفع الله به عمن صلى من رابعة ركعتين ثم سلم ناسيا ثم أحرم
 بصلاة أخرى لغا ما أحرم به وبني على الاولى ان قصر الفصل فأى فرق بين ذلك ومالوظن أنه لم يحرم
 بصلاة كان أحرم بها بخدد الاحرام فانه يلغو احرامه الثانى ويعتد بما أتى به فلائى معنى لم يعتد بما
 أتى به في الاول كما هنا أولم يبلغ ما هنا كما هناك (فأجاب) بقوله يمكن الفرق بأنه في الاولى أتى بما أتى
 به بعد سلامه معتقدا انه من صلاة أخرى مغايرة للاولى فكان ذلك صارفا عن الاعتداد به عما بقى
 منها وأما في الثانية فما أتى به كان مع اعتقاده أنه من تلك الصلاة بعينها فألغى احرامه لوقوعه في غير
 محله سهوا واعتد بما أتى به لانه لم يقصد به شيأ آخر فلا صارف (وسئل) رضى الله عنه عمن صلى
 في الصف الاول ولم يمكنه التجافى في الركوع والسجود أو حصل ريح كريه أو رؤية من يكرهه أو
 نظر ما يلبيه فهل يكون الصف الثانى أو غيره اذا خلا عن ذلك أفضل أولا (فأجاب) بقوله مقتضى
 قولهم المحافظة على الفضيلة المتعلقة بذات العبادة اولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بمكانها ان
 الصف الثانى أو غيره اذا خلا عما ذكر في السؤال أو نحوه يكون أفضل من الصف الاول وهو
 ظاهر حيث حصل له من نحو الزحمة ورؤية ما ذكر ما يسلب خشوعه أو ينقصه والافقى كون
 الصف الثانى المشتمل على الاتيان بالتجافى افضل من الاول وقفة لان قضية قولهم يسن الدخول
 للصف الاول وان لم يكن فيه فرجة بل ما يسهل لو تضام بعضهم إلى بعض أنه لا فرق بين أن يترتب
 على ذلك فوات التجافى أو لا ويفرق بينه وبين نظر ما يلبيه ونحوه أن نظر ذلك مكروه بخلاف ترك التجافى
 على ما حققته في غير هذا المحل من حمل قول المجموع يكره ترك شيء من سنن الصلاة على السنن
 المتأكدة كالأبغاض أو التى قيل بوجوبها أو على أن المراد بالكراهة خلاف الاولى (وسئل)
 نفع الله به عمن صلى خلف امام ثم بعد الصلاة تبين كونه محدثا لم يجب الاعادة بخلاف ما لو صلى
 خلف مالكي مثلا فلم يبسل ثم تبين ذلك فانه يجب الاعادة فما الفرق مع أن الامام فيهما لم تصح
 صلاته بالنسبة إلى اعتقاد المأموم (فأجاب) بقوله رضى الله عنه يمكن الفرق بان من شأن الحدث
 أنه لا يبحث عنه ولا يطلع عليه غالبا بخلاف العقيدة فان من شأنها البحث عنها ويطلع عليها غالبا
 فكان المأموم هنا صادرا منه نوع تقصير فأمر بالاعادة بخلافه في مسألة الحدث فانه لا تقصير منه البتة
 فلم يؤمر بالاعادة (وسئل) رضى الله عنه هل يكره ارتفاع المأموم على امامه في المسجد تغير حاجة
 (فأجاب) بقوله ظاهر كلام الشيخين وغيرهما الكراهة لكن اختار بعض المتأخرين عدمها أخذاً
 من نص في الام وبجواب بان الشافعى رضى الله عنه له نص آخر بکراهة الارتفاع في المسجد فقد
 كره رضى الله عنه صلاة الامام داخل الكعبة والمأمون خارجها وعالله بعلوه عليهم فقد تحصل أن له
 نصين أخذ الشيخان وغيرهما بهذا النص الموافق للقياس وتركوا النص الآخر لمخالفته القياس
 اذ ارتفاع أحدهما على الآخر يخل بنظام تمام المتابعة المطلوب بين الامام والمأموم على أن كلام
 الام ليس نصا في نفى الكراهة وعلى النزول فهو في العلو لحاجة كما يعلم بتأمله فانه قال لا بأس وهي
 محتمة لنفى الحرمة ونفى الكراهة ثم استدلل بعلو المؤذنين فليس فيه دلالة صريحة على مخالفة اطلاق
 الشيخين وغيرهما (وسئل) نفع الله به عن اتیان المصلّى بركن كالقراءة حالة النسيان هل تحسب له
 وما الفرق بينه وبين مالو أتى به حالة الشك ولو نسي سجدة من رابعة فقام وأجرم بتألفه ناسيا وأتى
 بالسجود على قصد النافلة هل يحسب عن سجود الرابعة (فأجاب) بقوله يحسب ما قرأه في حالة
 النسيان لا الشك لان الناسى غير منسوب لتقصير بخلاف الشاك وتحسب تلك السجدة وإن أتى بها

والاصل عدمه ويلزم من
انتفاء الشرط انتفاء
المشروط فالاصل بقاء تلك
الصلاة في ذمته والراجح أن
الكثرة انما يرجح بها عند
استواء الدليلين (سئل)
عن القمل والبراغيث
والناموس إذا وجده ميتا
في ثوبه بعد فراغه من
الصلاة هل تجب الاعادة
(فأجاب) بأنه تجب عليه
الاعادة (سئل) هل تفوت
فضيلة السترة إذا صلى إلى
مضى وترك الشاخص
(فأجاب) بأنه تفوت فضيلة
السترة إذا ترتب المذكور
شرط للحصول فضيلتها
خلافًا لبعض المتأخرين
(سئل) عما إذا تئاب في
الصلاة فهل السنة ان يضع
بطن يده اليسرى على فيه
أم ظهرها (فأجاب) بأنه
تحصل السنة بوضع يده
اليسرى على فيه سواء
أوضع ظهرها أم بطنها
(سئل) عن مضى قتل حية
أو عقربا بثلاث ضربات أو
أكثر هل تبطل صلاته أو لا
(فأجاب) بأنه ان أتى بها
متوالية بطلت صلاته كما لو
والاها في دفع المار بين
يديه مع السترة (سئل)
عن مضى أمامه شيء طرفه
متجسس فحوله من مكانه إلى
مكان آخر من غير حمل ولا
رفع من على الأرض ولا
قبض بيد بل وضع يده أو
أصبعه مثلا على موضع

على ظن أنها من النافلة كما قاله العلائي والزرکشي وقال القاضي والبعثي لا تحسب وانتصر له
بعضهم بان النفل انما يقوم مقام الفرض إذا اشتملت عليه النية بجلسة الاستراحة بخلاف سجدة
التلاوة والنفل المستقل أولى بعدم الاحتساب من سجدة الاستراحة اهـ ويرد بان لا نسلم عدم
اشتمال النية على تلك السجدة لانه لما نسي كان ما أتى به من الاحرام وما بعده لغوا إلى أن يصل إلى
محل السجدة المتروكة فتحسب له حيثنذ وان أتى بها على ظن أنه في نافلة أخرى لعذره بنسيانه المتسبب
عنه هذا الظن ويفرق بينه وبين سجدة التلاوة بان هذه فعلها لعارض في الصلاة وهو التلاوة مع
علمه بالحال فكان ذلك صارفا لنية الصلاة فلم تحسب سجدة التلاوة عن سجودها والحاصل أن هنا
صارفا غير معذور فيه بالنسبة للحسبان بخلافه ثم (وسئل) نفع الله به عن لحق مع الامام ركعة
من الصبح مثلا وسجد الامام سجود السهو وهو جالس ناس فذكر بعد سلام الامام ولم يسجد أو
سجد سجدة وبقيت الثانية هل يسجد بها أو يسجد الجميع إذا لم يسجد أو يترك (فأجاب) بقوله الذي
في شرحي للمناهج قضية كلامهم أن سجود السهو بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصير كالركن
حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهيا عنه لزمه أن يعود اليه ان قرب الفصل والاتعاد صلاته كما لو ترك
منها ركنا ولا يتأني ذلك أنه لو لم يعلم بسجود امامه للتلاوة إلا وقد فرغ منه لم يتابعه لانه ثم فأت محله
بخلافه هنا اهـ (وسئل) نفع الله بعلومه عن مأموم سلم امامه ققام لاتيان ما بقي عليه فرأى في
قيامه سجود امامه للسهو فهل عليه العود للسجود لمتابعة امامه او يمضي على صلاته ويسجد آخر
صلاة نفسه (فأجاب) بقوله نعم عليه العود للسجود لمتابعة امامه مالم يتيقن خطاه في عوده لانه
بعوده اليه بشرطه يعود إلى الصلاة وتبين ان سلامه لم يقع به تحلل لما قرره ان السلام متى شرع
بعده العود لسجود السهو بان أنه غير سلام التحلل والحاصل أن سلام من عليه سجود السهو
موقوف فان عاد للصلاة بشرطه بان أنه لم يتحلل به وأنه لم يخرج به من الصلاة وان امتنع عليه العود
بان أنه للتحلل والمأموم لا يجوز له القيام للاتيان بما عليه الا بعد سلام الامام الذي يخرج به من
الصلاة والالزمه العود الى الجلوس وان كان الامام قد سلم بان لم يعلم المأموم بذلك الا وقد صلى
ركعة أو أكثر فيلزمه أن يعود الى القعود ويلغى ما أتى به ثم يقوم ويأتي بجميع ما بقي عليه لو قال
عقب سلام الامام (وسئل) رضى الله عنه عما اذا قام الامام من التشهد الاول بعد اتمامه اياه
والمأموم لم يفرغ منه بعد أيلزمه القيام وترك البقية رعاية للمتابعة أم له القعود للاتمام اتيانا بما
أمر به أو يقال ان لم يطل المسك بقراءة البقية جاز والا فلا وإذا قيل بالجواز فهل الاولى للمتابعة أم لا
(فأجاب) بقوله اضطربت في ذلك فتاوى مشايخنا وأهل عصرهم والذي يتجه ترجيحه من ذلك أنه
يجوز له من غير كراهة التخلف لاتمامه كما يجوز له القنوت عند ترك امامه له اذا لحقه في السجدة الاولى
بجامع انه في كل منهما لم يأت بشيء لم يأت به الامام وانما أدام ما كان فيه الامام فليس فيه مخالفة
فاحشة وبه فارق عدم اتيانه بالتشهد عند ترك امامه له لما فيه حيثنذ من المخالفة الفاحشة ومن ثم
بطلت صلاته ان علم وتعمد ومن أتم التشهد لا تبطل صلاته اتفاقا فظهر الفرق بينهما باتفاق القائلين
بالتخلف للاتمام والقائلين بعدمه فلا يقاس الاتمام بأصل الاتيان فتدبره ليظهر لك ضعف من منع
التخلف للاتمام كالتخلف للاتيان به من اصله وانما سوا بين التخلف لقراءة السورة والتخلف
لاتمامها في امتناعها عند ركوع الامام لان المأموم لا سورة له بالاصالة بخلاف التشهد فانه مطلوب
من المأموم بالاصالة وأيضا فهو من الابعاض وهي آكد من السورة نعم قيد شيخنا شيخ الاسلام
زكريا في فتاويه جواز التخلف لذلك بما اذا كان يسيرا ومراده انه لو تخلف الى أن قام الامام من
الركوع بطلت صلاته لتخلفه بتمام ركنين فعليين لسنة والتخلف بهما ولو لسنة مبطل واذا قيل بالجواز

طاهر فيه وتحامل عليه بها
إلى أن آخره من مكان إلى
مكان آخر هل تبطل بذلك
صلاته كما لو كان حاملا
لمتصل بنجس أولا
(فأجاب) بأنه لا تبطل
صلاته بذلك لأنه ليس
حاملا لمتصل بنجس
(سئل) عن نحى نجاسة
وهو في الصلاة بعدد في يده
هل تبطل صلاته أولا
(فأجاب) بأن الراجح
بطلانها بذلك (سئل) عن
البعض يكثّر في زمن
الريح فيعلق بالثياب
ويموت ويعسر الاحتراز
عنه هل يعني عن ميته في
الثوب والبدن وغيرهما
لما ذكر أولا (فأجاب)
بأنه يعني عن ميته في الثوب
والبدن وغيرهما فقد
قالوا إن الميتة التي لانفس
لها سائلة كالخنفساء
والذباب والنمل والنحل
والقمل والبراغيث إذا
ماتت في الماء أو مائع
آخر لم تنجسه مالم يغيره
لمشقة الاحتراز عنه وقال
جماعة من المتأخرين لو
عبروا بالرطب لكان أعم
منها لتناول الثياب
الرطبة ونحوها وقال
ابن العباد في منظومته
عن ميتة عدت نفساتيل
عفوا
نحو الحراي وزنبور ووزغته
كذا الذباب ودود
والفراش كذا
رغوة ثمة قل كفته
(سئل) عن امام قرأ في

فالاولى المتابعة خروجاً من خلاف من منع ذلك نعم قضية قولهم لا يشتغل بسنة بعد التحريم كالافتتاح
والتعوذ الا إن علم أنه يدرك الفاتحة بكما لها قبل ركوع الامام أنه هنالو علم أنه يدرك الفاتحة بكما لها
قبل ركوع الامام سن له التخلف للاتمام ويؤيده ما مر في القنوت فان قلت اذا تخلف للاتمام فهل
يكون حكمه حكم الموافق أو المسبوق قلت اذا تخلف لذلك فان أدرك زمنا يسع الفاتحة من قراءة نفسه
فهو الموافق فيتخلف للاتمام الفاتحة مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وان لم يدرك زمنا يسع
الفاتحة فهو كالمسبوق فيقرأ بقدر ما فوت نظير مالم اشتغل المسبوق بدعاء الافتتاح بجامع تقصير كل
باشغاله بسنة عن فرض المتابعة وبه يندفع ما أفتى به بعضهم أنه تلزمه الفاتحة كلها مطلقا فيتخلف لها
مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان ثم اذا ركع الامام وعليه بقية مما لزمه فان أتمه وأدرك الركوع
بشرطه أدرك الركعة وان لم يدركها فان فرغ قبل شروعه في الهوى للسجود وافقه فيما هو فيه وفاته
الركعة فان ركع عامدا عالما بطلت صلاته وان أراد الامام الهوى للسجود وبقيت عليه بقية فقد
تعارض في حقه واجبان اكمال ما فوته ومتابعة الامام ولا مخلص له عن ذلك الابنية المفارقة فتلزمه
هذا كله بناء على ان المشتغل بدعاء الافتتاح غير معذور وهو ما عليه جمع محققون وقال آخرون انه
معذور فيتخلف بثلاثة أركان طويلة ويدرك الركعة كالموافق والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) نفع الله به عمن نقل تسييح الركوع الى السجود أو عكس هل يسن له سجود السهو
لذلك مع انه لا فرق بينهما على ما في بعض الروايات أو لا فرق الا في الاعلى والعظيم أولا ولو كرر الفاتحة
مرتين هل يسن له السجود كما في العباب وغيره أولا فان قلتم نعم فما العلة في ذلك ومن الذي صرح
به من المتقدمين وهل يطرد ذلك في التشهد أولا (فأجاب) بقوله الذي بحثه الاسنوى وغيره أن
نقل التسييح يقتضى سجود السهو واعترضه بعض المتأخرين بأنه مخالف لما جزم به النوى في
مجموعه من أنه لا سجود لنقل الافتتاح والتسييح والدعاء الى غير محلها لكن كلام الكفاية يقتضى
السجود وبانه لا يقاس نقل نحو التسييح على نقل نحو القنوت لان الابعاض آكد من بقية السنن
وانما ألحقت السورة بالفاتحة لتأكيدها وشيها بها اه ولما ذكرت ذلك في شرح العباب قلت
عقبه قد تتبعنا ما نقل عن المجموع في مظانه فلم أراه في النسخة التي عندي فان وجد فيه فلا كلام
والا فالوجه ما مر عن الاسنوى وغيره وعليه فنقل أذكار الركوع والاعتدال والسجود والجلوس
بين السجدين الى غير محالها المطلوبة فيه يقتضى سجود السهو وأما قول بعضهم قد يفرق بان القيام
محل التسييح في الجملة بدليل صلاة التسييح والافتتاح بقوله سبحانه اللهم الخ ولا كذلك القراءة في غير
القيام أو بدله فيجواب عنه بان الكلام في نقل التسييح المختص بمحل كسبحان ربي العظيم في الركوع
وسبحان ربي الاعلى في السجود مثالا والقيام ليس محلا لذلك في الجملة على أن صلاة التسييح خارجة
عن القياس ومختلفة في مشروعاتها ويبطل ما ذكره ما تقرر من أن القنوت قبل الركوع بنيته
مقتضى للسجود مع أن القيام محل للدعاء في الجملة في دعاء الافتتاح ويؤخذ من التقيد في هذه
بالنية أنه لا بد في نقل نحو التسييح من أنه ينوى به أن هذا تسييح نحو الركوع كالقنوت بل
أولى ثم رأيت الفتى وشيخنا زكريا رحمهما الله تعالى بحثا ذلك وسواء في نقل ما مر النقل سهوا
أو عمدًا كما في المجموع لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة فرضها ونقلها أمرا متاكدا كأكاد التشهد
الاول اه المقصود من عبارة شرح العباب ومنها يعلم أن نقل تسييح الركوع المختص به الى
السجود بنية كونه تسييح الركوع وعكسه يقتضى السجود لتركه التحفظ المذكور وخرج بقولي
المختص ما اشترك فيه الركوع والسجود فلا يتصور فيه نقل لان ما وقع منه في أحدهما يقع في محله
والذي في شرح العباب أيضا أنه يسجد للسهو أيضا في تكرير الفاتحة كما نقله الزركشي عن الرافعي

تبطل صلاته أم (فأجاب) بأنه إن لم يظهر منه حرفان أو غلبه ولم يكثر عرفا لم تبطل ولا بطلت (سئل) عن الدم الخارج من الفم أو العين أو القبل أو الدبر هل يعنى عن شئ منه أولا وهل يعنى عن الدم المختلط بماء الطهارة أولا (فأجاب) بأنه لا يعنى عن شئ من الدم الخارج من الفم أو العين أو الألف وان قل باختلاطه بغيره من الفضلات مع ندرته فلا يشق الاحتراز عنه وإن قيل إنه يعنى عن قليله ولا يعنى عن شئ من الدم الخارج من القبل أو الدبر إذ لا يعنى عن النجاسة الخارجة منه وأما دم الاستحاضة فيعفى عما يصيب منه بعد الاحتياط وإذا أصاب ماء الطهارة الدم المعفو عنه لم يجب غسله (سئل) عن شخص وشم صغيرا أو مجنونا أو مكرها هل يجب عليه كشطه إن لم يخف ضررا أم لا وإذا قلتم بعدم وجوبه هل تصح صلاته وإمامته (فأجاب) بعدم وجوبه وتصح به صلاته وإمامته لعدم تعديده بفعله فهو معذور (سئل) عن شخص وصل عظمه بعظم نجس لفقد الطاهر ثم قدر عليه هل يجب عليه نزعه إن لم يخف ضررا أم لا وإذا

وهو متجه وإن جزم بعض المتأخرين بخلافه لكن إن كررها عمد الجريان وجه بطلان الصلاة بذلك فالسجود له أولى منه لنقل نحو السورة ويحتمل الحاق تكريرها سهواً أو شكاً بذلك وهو قريب قياساً على ما مر في نقل ذلك لتركة التحفظ السابق وبما قررته يعلم أن الذى يتجه أن تكرير التشهد كتكرير الفاتحة في التفصيل المذكور وإن مافى الخادم عن القاضى من أنه لو كرره ناسياً أو شك فيه فأعاده لم يسجد فيه نظر اه ومنها يعلم جواب مافى السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب فى صلاة النفل)

(وسئل) نفع الله تعالى به عن تكرير سورة الاخلاص فى التراويح هل يسن وإذا قلتم لا فهل يكره أم لا وقد رأيت فى المصنفات لابن شعبة أن تكرير سورة الاخلاص فى التراويح ثلاثاً كررها بعض السلف قال لمخالفتها المعبود عن تقدم ولانها فى المصحف مرة فلتكن فى التلاوة مرة اه فهل كلامه مقرر معتمد أم لا بينوا ذلك ووضحوه لعدمكم المسنون (فأجاب) فسح الله فى مدته بقوله تكرير قراءة سورة الاخلاص أو غيرها فى ركعة أو كل ركعة من التراويح ليس بسنة ولا يقال مكروه على قواعدنا لانه لم يرد فيه نهى مخصوص وقد أفتى ابن عبد السلام وابن الصلاح وغيرهما بأن قراءة القدر المعتاد فى التراويح وهو التجزئة المعروفة بحيث يختم القرآن جميعه فى الشهر اولى من سورة قصيرة وعلموه بأن السنة القيام فيها بجميع القرآن واقتضاه كلام المجموع واعتمد ذلك الاسنوى وغيره قال الزركشى وغيره ويقاس بذلك كل ماورد فيه الامر ببعض معين كآيتى البقرة وآل عمران فى سنة الصبح وأفتى البلقينى بأن من قرأ سورة فى ركعتين ان فرقها لعذر أثيب عليها ثواب السورة الكاملة لانه صح أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالاعراف فى أولتى المغرب وأما سورة نحو ثلاث أو أربع آيات فتفريقها خلاف السنة وفى الخادم عن البيهقي عن الربيع قلت للشافعى رضى الله أيستحب الجمع بين سور فقال نعم وأفعله واستدل له بحديث الصحيحين عن ابن مسعود ولقد عرفت النظائر التى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشرين سورة من المفصل سورتين فى كل ركعة وعبارة المجموع ويجوز أن يجمع بين سورتين فأكثر فى كل ركعة واحدة وذكر الحديث وأنت خير بأن الاقرب للسنة أن ذلك مندوب لا جائز فقط ولو كرر السورة فى ركعتين فالظاهر أنه يحصل أصل سنة القراءة وقد صح انه صلى الله عليه وسلم قرأ فى الصبح اذا زلزلت فى الركعتين كاتيهما والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه ما حكم الجمع عند قبور الصالحين وفى مسجد الجن فى ليلة أول جمعة من رجب (فأجاب) بقوله ما اعتادته الهامة من القبائح التى يفعلونها ليلة أول جمعة من رجب بدعة شديدة القبح والفحش فيتعين على ولاية الأمر أيد الله بهم الدين وأزال بسيوف عدلهم المفسدين منع العامة من اظهار تلك المفاصد التى تحصل من اجتماعهم فى الأماكن الفاضلة وجميع ما روى من الاحاديث المشتهرة فى فضائل هذه الليلة وليلة نصف شعبان باطل كذب لأصل له وإن وقع فى بعض كتب الاكابر كالأحياء للغزالي وغيره (وسئل) رضى الله عنه عن التحية هل يخاطب بها المار وهل يجوز فعلها من قعود ولو دخل وقرأ آية سجود فكيف الطريق فى تحصيلها مع أنه لو سجد فانت أو صلاها فانت السجود لطول الفصل ولو خرج المعتكف لحاجة ثم عاد فهل يشرع له التحية أولا (فأجاب) بقوله الذى يتجه وذهب اليه ابن دقيق العيد أخذاً من التقيد بالجلوس فى نحو حديث فلا تجلس حتى تصل ركعتين أن المار لا يخاطب بها ونظر فيه ابن العباد بأن ذلك خرج مخرج الغالب فيكون الامر بها مطلقا على مطلق الدخول تعظيماً للبيعة وأما فعلها من قعود فيجوز سواء نوى قائماً ثم جلس أو قارنت نيته الجلوس بخلاف ما اذا جلس ثم نوى فيها يظهر لانها تفوت بالجلوس عمداً وإن قل وزعم بعضهم ان الطريق فى تحصيل ما ذكر أن يحرم

قلت بعد وجوبه هل تصح
صلاته وامامته (فأجاب)
بأنه لا يجب عليه نزعه
وتصح صلاته وامامته
(سئل) عن الدم المغفور
عنه من القصد والحجامة
والدمايل والقروح هل
هو مادام على محله وان
كثر وسال أو اذا سال
يكون أجنيا وحينئذ فالدم
الاجنبي الذي يعفى عن
قليله فقط (فأجاب) بأنه
يعفى عن الدم المذكور في
محله فان كثر وسال منه
فان جاوز محله أو حصل
بفعله عفى عن قليله عرفا
دون كثره كما يعفى عن
قليله من غيره من كل حيوان
ظاهر وهذا هو الراجح
وعليه يحمل اختلاف
الترجيح فيه الواقع في كلام
الرافعي والنووي (سئل)
عن عليه دماء متفرقة
كل منها قليل ولو اجتمعت
لكثرت هل يعفى عنها
أم لا (فأجاب) بأنه يعفى
عنها لمشقة الاحتراز عنها
(سئل) عن يصى في الماء
الكدر وأمكنة السجود
على شاطئ النهر هل يلزمه
السجود عليه ولو أدى
ذلك الى كشف عورته
حال السجود أم لا (فأجاب)
بأنه ان لم يشق عليه لزمه
السجود المذكور لقدرته
عليه ولو أدى الى كشف
عورته حال سجوده لصحة
صلاته معه بلا إعادة ولا
فلا يلزمه كما نقله في
المجموع عن الدارمي أي
لما فيه من

بالركعتين ويقرأ الآية فيهما ثم يسجد وخطأ ابن العباد بان السجود لقراءته التي في الصلاة لا لتلك
المتقدمة ثم قال ان طريق ذلك أن يسجد للتلاوة فاذا جلس نوى قبل سلامه زيادة ركعتين ويقوم
فيصليهما لان النفل المطلق يجوز فيه الزيادة والنقص اه وفي كون سجود التلاوة من النفل المطلق
نظر لمنافاة ذلك لتعريفهم له بأنه الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب وهذا متقيد بسبب القراءة وقد يقال
لانسلم أنه بفعل السجود تفوته للتحية لانه جلوس قصير لعذر فهو كالجلوس القصير ناسيا أو أمانسة
المعتكف فالأوجه فيها أنه مخاطب بالتحية سواء قلنا ان اعتكافه باق أم لا لوجود الدخول منه فقد
شمله كلامهم والخبر وقول ابن العبادان الذي تشهد له القواعد خلاف ذلك لانه لم يخرج من المسجد
حكما فهو كالقدوة الحكيمة يفارق المأموم فيها الامام حسا لا حكما يرد بان المدار على الخروج الحسى
سواء أصحبه خروج حكيم أم لا بل الخروج هنا وجد حكما أيضا وانما لم يقطع الاعتكاف لان العزم
على العود عند الخروج بمنزلة النية اذا دخل فن ثم اكتفى به عنها ولان الخروج لما لا بد منه ونحوه
كانه مستثنى حال النية فلم يشمله فلا يقال الاعتكاف في حال الخروج باق حكما وبهذا علم أنه ليس
كالمأموم في القدوة الحكيمة وعلى التنزل فيمكن الفرق باننا جعلنا القدوة حكيمة لانه لم يوجد
من المأموم ما ينافيها من كل وجه لانا عهدنا فيها في الجملة تخلفا عن الامام بغير عذر ولا يكون مبطلا
وبأن الذي ألقانا الى ذلك مراعاة مصالح تعود على المأموم كتحمل سهوه وهنا وجد ما ينافي الاعتكاف
من كل وجه وهو الخروج ولا مصالح تعود على الخارج لو قلنا ببقاء اعتكافه حكما لانا وان لم نقل
بذلك نقول لا ينقطع اعتكافه بذلك لما ذكرنا أولا لبقاء الاعتكاف الحكمي (وسئل) رضى
الله عنه عن خص ليلة الجمعة في كل اسبوع بصلاة التسييح فهل يكره أولا (فأجاب) بقوله نعم يكره
لشمول قولهم يكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام وفعلها كل اسبوع يمكن في غير ليلة الجمعة وما حكاها
الدميري عن صاحب المستوعب من أن وقتها ليلة الجمعة ويومها غريب فتاوى ابن الصلاح أنها
لا تختص بليائها كما جاء في الحديث ومثل ليلتها يومها في أنها تختص به لا في أنها تكره فيه (وسئل)
رضى الله عنه عن فاتة حزه ليلا وفيه اللهم اني أمسيت أشهدك الخ ونحو ذلك فهل اذا قضاء نهارا
يسن له الاتيان بلفظ المساء ونحوه وكذلك قوله ﷺ أن يقبل في هذه الغداة أو العشية
أوبين هذا وما قبله فرق (فأجاب) بقوله ظاهر كلامهم أنه يأتي باللفظ الوارد عند القضاء وان لم
يكن مناسباً لذلك الوقت وينوى المساء الماضي وهذا ظاهر في نحو أمسيت دون نحو هذه العشية
الا ان ينزل ماضى منزلة الحاضر فيشير اليه بإشارته كما أشاروا الى مالم يوجد وأقاموه مقام الحاضر
(وسئل) رضى الله عنه بما لفظه غير النفل المطلق كسنة الظهر هل يجوز الزيادة والنقص فيها بان
ينوى ثنتين ويصلي أربعاً أو عكسه (فأجاب) بقوله مقتضى تقيدهم ذلك بالنفل المطلق أنه لا يجوز
في غيره وهو متجه اذا الاصل في العبادة وجوب البقاء على نيتها في الابتداء وخروج عن ذلك النفل المطلق
لعدم انحصاره فبقى ما عداه على الاصل (وسئل) رضى الله عنه عن صلى الوتر ثلاثاً فهل له ان يصلي
الباقى منه بعد ذلك بنية الوتر (فأجاب) بقوله نعم له ذلك فيما يظهر اذ معنى كونه وتر أن فيه الوتر
وهو كذلك سواء توسط الوتر أم تقدم أم تأخر (وسئل) رضى الله عنه عن سنة الظهر البعدية
هل يجوز تقديمها على الظهر بعد الوقت أولا (فأجاب) بقوله فيها وجهان وجه يحتمل ترجيح الجواز
لان التبعة انما كانت في الوقت وقد زالت بزواله ووجه يحتمل ترجيح المنع اجراء لما بعد الوقت مجرى
ما فيه وهو الاقرب (وسئل) فسح الله في مدته هل يجوز التغيير والنقص في الوتر وسنة الظهر مثلاً كالنافلة
المطلقة وهل يجوز جمع سنة الظهر القبلي والبعدية اذا صلاهما بعد الفرض بتسليمة وهل يجوز تقديم
سنة الظهر البعدية عليها اذا خرج الوقت أم لا (فأجاب) بقوله لا يجوز التغيير والنقص فيما ذكر

الحرج (سئل) عن تحريك المصلي بدنه هل هو كتحرريك العضو أو لا فان الاجوبة اضطربت في هذه المسئلة (فأجاب) بأن تحريك المصلي بدنه في صلاته يبطلها ان فحش كالوثبة أو كثير ولو سهوا أو جهلا كثلاث خطوات متواليات وهذا مصرح به في المختصرات فضلا عن المطولات ولا يخفى أن في كل من هاتين المسئلتين تحريك بدن المصلي وعبرة أنوار الارديلي والخطوات الثلاث المتوالية والوثبة الفاحشة والمضغ الكثير وان خلا عن ابتلاع ودفع المار ثلاث مرات متواليات كثيرة تبطل وان سها أو جهل (سئل) عما لو أراد أن يتكلم بكلام مبطل للصلاة فنطق بحرف غير مفهم فقط فهل تبطل أم لا (فأجاب) بأن صلاته تبطل بما ذكر (سئل) عن قولهم فيما اذا كان بين يدي المصلي ستره له دفع المار بينه وبينها هل هو جار على اطلاقه ولو أدى الى فعل كثير (فأجاب) بأنه ليس جاريا على اطلاقه (سئل) عن قولهم يكره للمصلي رفع بصره الى السماء هل المراد النظر أو رفع الحدة ولو بلا نظر حتى يشمل الاعشى (فأجاب) بأن المراد الاول (سئل)

والفرق بين النافلة المطلقة وغيرها واضح جلي فلا يعدل عنه ولا يجوز أيضا جمع ما ذكر بتسليمه في نية وان اقتضت عبارة بعضهم خلافة لانه لا يمكن ان يقال ان الاربعة تقع عن كل منهما كما هو واضح ولأن يقال ان الركعتين الاولتين تقع عن القبلة والاخيرتين تقع عن البعدية ولا عكسه لان نية المتأخرتين لا تقارن فعلها حيثنذ وأما المسئلة الاخيرة ففيها وجهان والا وجه عدم الجواز الحاقا لما بعد الوقت بما فيه ولا يقال ان التبعية زالت بزوال الوقت لان الاصل في كل تابع تأخره عن متبوعه في الوقت وبعده فالحكم بخلافه يحتاج لدليل (وسئل) نفع الله به عن صلي تحية المسجد قاعدا فهل تجزئه (فأجاب) بقوله ان أحرم بها قائما ثم قعد وصلها قاعدا أجزأته عن التحية والا فلا بناء على الاصح ان الجلوس اليسير عمدا يفوتها (وسئل) نفع الله بعلومه لو نوى التحية والظهر حصلا قطعا والجنابة والجمعة حصلا على الاصح ما الفرق بين المسئلتين (فأجاب) بقوله قد يفرق بينهما على تسليم ما ذكر وان اقتضى قولهم في الفرق بين حصول غسل العيد بنية غسل الجمعة وعكسه وعدم حصول التحية أى ثوابها بنية سنة الظهر مبنى الطهارات على التداخل بخلاف الصلاة أن مسئلة الطهارة أولى بالقطع بان غسل الجمعة قيل بوجوبه فجرى خلاف في اندارجه نظرا لتأكده وللقول بوجوبه فلم يكف اقتراحه بغيره بخلاف التحية فانه لم يقل فيها بمثل ذلك فكان لا وجه لعدم اندراجها مع نيتها (وسئل) رضى الله عنه عن التمييز بين المؤكدين من الاربعة وغير المؤكدين هل لا يشترط ذلك ويقال من اقتصر على ركعتين يقال فيه اقتصر على المؤكد ومن أتى بالاربعة أتى بالمؤكد وغير المؤكد من غير تعيين أم المراد غير ذلك وما هو (فأجاب) بقوله وظاهر أنه لا يشترط تمييز المؤكد من غيره بالنية كالا يجب تمييز القضاء عن الاداء بل أولى وأنه ان اقتصر على ركعتين وقعنا عن المؤكد لانه أقوى بتأكد طلبه كالأقصر من عليه أداء وقضاء على صلاة تنصرف للاداء من غير نية لقوة الاداء وانه ان صلى الاربعة أثبت على المؤكد وغيره ولا فائدة للتمييز حيثنذ لحصول الثوابين على كل تقدير والله تعالى أعلم (وسئل) فسبح الله في مدته هل تسن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بين تسليمات التراويح أو هي بدعة ينهى عنها (فأجاب) بقوله الصلاة في هذا المحل بخصوصه لم يرفها شيئا في السنة ولا في كلام أصحابنا فهي بدعة ينهى عنها من يأتي بها بقصد كونها سنة في هذا المحل بخصوصه دون من يأتي بها لانه هذا القصد كان يقصد أنها في كل وقت سنة من حيث العموم بل جاء في أحاديث ما يؤيد الخصوص الا أنه غير كاف في الدلالة لذلك ومنه ما صح عن ابن مسعود رضى الله عنه ومثله لا يقال من قبل الرأى ان من قام في جوف الليل لا يعلم به أحد فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم حمد الله ومجده وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم واستفتح بالقولين فذاك الذي يضحك الله اليه يقول انظروا الى عبدى قائما لا يراه احد غيرى وعن ابى هريرة لكن لم يعرف له سند أنه قال من قام من الليل فتوضأ فأحسن الوضوء ثم كبر عشرا وسبح عشرا وتبرأ من الحول والقوة على ذلك ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فأحسن الصلاة لم يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه من الدنيا والآخرة وروى أبو الشيخ من طريق الديلمي في مسند الفردوس له وكذا الضياء في المختارة وقال لا أعرف الحديث إلا بهذا الطريق وهو غريب جدا وفي رواية من فيه بعض المقال أنه صلى الله عليه وسلم قال من أوى الى فراشه ثم قرأ تبارك الذى بيده الملك ثم قال اللهم رب الحل والحرم ورب البلد الحرام ورب الركن والمقال ورب المشعر الحرام بحق كل آية انزلتها في شهر رمضان بلغ روح سيدنا محمد تحية وسلاما اربع مرات وكل الله به ملكين حتى يأتيا سيدنا محمدا فيقولان ان فلان بن فلان يقرئك السلام ورحمة الله فأقول على فلان بن فلان منى السلام ورحمة الله وبركاته وما يشهد للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بين تسليمات التراويح انه يسن الدعاء عقب السلام من الصلاة وقد تقرر ان الداعي يسن له

عن قول الانوار ولولائي
 بشيء من القرآن أو الذكر
 أو التسبيح أو التمجيد بقصد
 القراءة فقط أو القراءة
 والتفهم كتنبيه الامام أو
 الفتح عليه لم تبطل وان
 قصد التفهم أو التنبيه فقط
 بطلت اه وكلامه يقتضي
 أنه اذا فتح على الامام بقصد
 الاعلام فقط بطلت وهو
 ظاهر عبارة الروضة أيضا
 وسكت عن حالة الاطلاق
 وحكمها في غير الفتح على
 امامه الا بطلان كافي التحقيق
 خلافا للحاوي الصغير فاذا
 علم ذلك فقد قال ابن
 العماد في القول التام
 وإذا رد على الامام بقصد
 القراءة لم تبطل صلاته
 وكذا لو قصد الرد والقراءة
 او أطلق وان قصد محض
 الرد عليه لم تبطل صلاته
 وكذا لو قعد في الركعة
 الاولى فسيح بقصد اعلامه
 كما صرح به الشيخ أبو اسحق
 في التذكرة في الخلاف
 وعلمه بانه من مصلحة
 الصلاة وهذا بخلاف
 ماذا استأذن عليه انسان
 فقال ادخلوها بسلام فان
 قصد القراءة أو الرد مع
 القراءة أو أطلق لم تبطل
 فان قصد الاذن بطلت لان
 الاذن ليس من مصلحة
 الصلاة وكذلك المبلغ خلف
 الامام ان قصد بتكبيره
 تبليغ المأمومين انتقالات
 الصلاة مع الامام لانه مأمور

الصلاة أول الدعاء وأوسطه وآخره وهذا مما أجمع عليه العلماء في أوله وآخره وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا أراد أحدكم أن يسأل الله شيئا فليبدأ بمدحه والثناء عليه بما هو أهله ثم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل بعد فانه أجدر أن يندمج أو يصيب وأخرج النسائي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال الدعاء كله محبوب حتى يكون أوله ثناء على الله عز وجل وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو فيستجاب لدعائه وروى البيهقي والتميمي وأبو اليمن بن عساكر وابن بشكوال وغيرهم وفي سنده الحارث الاعور وقد ضعفه الجمهور أنه صلى الله عليه وسلم قال ما من دعاء الا بينه وبين السماء حجاب حتى يصل على محمد وعلى آل محمد فاذا فعل ذلك انخرق ذلك الحجاب ودخل الدعاء واذا لم يفعل رجع الدعاء وروى عبد بن حميد والبخاري في مسندهما وعبد الرزاق في جامعه وابن أبي عاصم والتميمي والطبراني والبيهقي والضياء وأبو نعيم والديلمي أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تجعلوني كقدح الراكب قيل وما قدح الراكب قال ان المسافر إذا فرغ من حاجته صب في قدحه ماء فان كان له إليه حاجة توشأ منه أو شربه والا اهراقه اجعلوني في أول الدعاء وأوسطه وآخره والقدح بفتح أوليه قال ابن الاثير كالمروى أراد صلى الله عليه وسلم لا تؤخروني في الذكر والراكب يعلق قدحه في آخر رحله ويجعله خلفه والهاء في اهراقه وفي رواية هراق مبدلة من همزة أراق يقال أراق الماء يريقه وهراقه يهريقه بفتح الهاء هراقه ويقال فيه أهرقت الماء أهريقه اهراقا فيجمع بين البدل والمبدل وما يشهد للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فيما مر بالنسبة لمن لم يلق أخاه ويصاحفه الا حينئذ خبر ما من عبيد متحابين في الله عز وجل وفي رواية ما من مسلمين يستقبل أحدهما صاحبه وفي رواية يلتقيان فيتصافحان ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم الا لم يتفرقا حتى يغفر لهما ذنوبهما ما تقدم منها وما تاخر أخرجه الحسن بن سفيان وأبو يعلى في مسندهما وابن حبان في الضعفاء له وابن بشكوال وغيرهم وجاء من طرق كثيرة أنه صلى الله عليه وسلم قال ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا الله تعالى فيه ولم يصلوا على نبيه صلى الله عليه وسلم الا كان عليهم من الله ترة يوم القيامة فان شاء عذبهم وان شاء غفر لهم حديث حسن وفي رواية صحيحة ما من قوم جلسوا مجلسا ثم قاموا منه لم يذكروا الله ولم يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم الا كان ذلك المجلس عليهم ترة أي بكسر الفوقية وراء مخففة مفتوحة ثم تاء حسرة وندامة كما في رواية الا كان عليهم حسرة وان دخلوا الجنة لما يرون من الثواب وفي أخرى الا قاموا عن آتئين جيفة ورجالها رجال الصحيح على شرط مسلم (وسئل) رضى الله عنه عما نقل عن الامام الحلبي رضى الله عنه أن المشروع في صلاة التراويح ان تصلي بعد ربع الليل قال وأما اقامتها في أول الوقت مع العشاء فمن بدع الكسالي والمترفين وليس من القيام المسنون في شيء إنما القيام المسنون ما كان في وقت النوم فمن قام لافي وقت النوم فهو كسائر المتطوعين اه فما ذكره هل هو موافق لكلام غيره أولا وهل هو معتمد أول وعلى قوله فهل الاولى لمن لا يجد الجماعة الا في أول الوقت التعجيل لتحصيل ثواب الجماعة أو التأخير ليكون آتيا بالقيام المسنون (فاجاب) بقوله قد ذكرت المسئلة في شرح العباب وعبارته اما وقت التراويح المختار فقال الحلبي يدخل بمضى ربع الليل الاول لانهم اى في زمن عمر رضى الله عنه كانوا ينأون ويقومون ربعين وينصرفون في الرابع لسحورهم وحوادثهم قال واما فعلها عقب العشاء فمن بدع الكسالي والمترفين وليس من القيام المسنون في شيء لانه انما سمي قياما لاستدعائه القيام من المضجع فهو كسائر المتطوعين ليلا او نهارا اه وظاهره بل صريحه ان وقتها عنده يدخل بفعل العشاء فهم الاذرعى من كلامه انه انما يدخل بمضى الربع بعيد مناف لكلامه كما علمت وما جرى عليه من ان وقت اختيارها ذلك لما ذكره اعتمده جمع وفيه نظر ويرد ما احتج به ما في البخاري ان ايا في زمن عمر رضى

الصلاة فلم تبطل به الصلاة
للتعليم كتعليم الوضوء ثم
قال ولو جلس الامام في
الركعة الاولى للشهيد فقال
له المأموم وقوم الله قانتين
بقصد التفهم قال القمولى
في الجواهر بطلت صلاته
وعلى ما تقدم من تعليل
الشيخ أبي اسحق لا تبطل
لانه من مصلحة الصلاة
والذى في الرافعي والروضة
ظاهره موافق لما في
الجواهر والفتوى على
ما قاله الشيخ أبو اسحق
والذى في الروضة مؤول أنه
كلام ابن العباد وما مشى
عليه من عدم البطلان حالة
الإطلاق هو ما في الحاوى
الصغير خلافا للنووى كما
تقدم وقد ذكر الدميرى
أيضا عدم البطلان بالفتح
على الامام ولو قصد به الرد
فقط ناقله عن الشيخ
أبي اسحق كما تقدم وقال
الاسنوى في القطعة ان
قوله سبحانه الله بقصد
التيسير وتكثيرات الانتقالات
بقصد التبليغ من المبلغ
ونحو ذلك على التفصيل
السابق في القراءة ثم قال
والمتجه أن ما لا يصلح لكلام
الآدميين من القراءة
والاذكار لا يؤثر وان قصد
به الافهام فقط وبه صرح
الماوردى وقال شيخ الاسلام
ذكرنا رحمه الله وأعلى
درجته في شرح الروض

الله عنهما كان يصلى بهم قبل أن يناموا وبه يتجه خلاف ما قاله الحليمى وان أول وقتها المختار هو وقت
الوتر المختار رهوئلك الليل كالعشاء ومحلّه فيمن لم يرد التهجّد اما من يريده فالأفضل له أن يكون
بعد النوم فالخاصل أن من أراد التراويح أو الوتر قبل النوم امتد وقت الاختيار في حقه الى ثلث
الليل ومن أراد أحدها بعده فالأفضل أن يكون في الوتر آخر الليل وفي التراويح قبل ذلك وعلى هذا
يحمل كلام الحليمى لما علمت أنه انما بنى كلامه على ما حكاه عن الصحابة رضى الله عنهم من أنهم
كالوا ينامون الربع الاول ويقومون ربعين بعده وأن الذى في البخارى خلاف ذلك وأنهم انما
كانوا يصلون قبل النوم فهذا يرد ما قاله الحليمى على أن ما قاله مخالف لكلام غيره فان الاصحاب
الحقوا التراويح بالعشاء في الوقت فظاهره أن تقديمها أول الوقت افضل وانما خالفهم الحليمى لظنه
صحّة ما حكاه عن الصحابة بما ذكر وقد بان عدم صحته فالذى يتجه مامر من التفصيل ولو تعارض فعلها
أول الوقت في جماعة وفعلها أثناءه بعد النوم بلا جماعة فالأفضل رعاية الجماعة ان كانت مشروعة
مشملة على آدابها ومعتبراتها لا كما اعتيد من تعدد الجماعة المقترنة بقبائح من المخالفات بل والمفستات
فهذه الجماعة والصلاة التى معها ليس فيها شيء من الكمال فينبغى للموفق أن يتنبه لذلك لئلا يضع
عمله عليه وهو بحسب أنه يحسن صنعاً وفقنا الله لمرضاته آمين (وسئل) نفع الله به عن صلاة
الاشراق كما في الاحياء هل هي من الضحى أولا وان قلتم لا فلم لم يذكرها من بعد حجة الاسلام
كالشيخين وغيرها رضى الله عنهم أجعلوها من الضحى أم كيف الحكم في ذلك وكيف ينوى
بها واذا مضى وقتها فهل يصلها أولا وكيف ينوى بها حينئذ (فاجاب) بانها ليست من الضحى كما
صرح به الحجة وعبارة شرح العباب قال الغزالي وركعتا الاشراق غير الضحى ووقتها عند الارتفاع
للمشمس كرمح قال وهى المذكورة في قوله تعالى يسبحن بالعشى والاشراق أى يصلين اه وفي جعله
لها غير الضحى نظرفى المستدرك عن ابن عباس رضى الله عنهما أنها هى صلاة الاوابين وهى صلاة
الضحى وسميت بذلك لخبر لا يحافظ على صلاة الضحى الاواب وهى صلاة الاوابين رراه الحاكم وقال
صحيح على شرط مسلم وحينئذ فمقتضى المذهب لانه لا يجوز فعلها بنية صلاة الاشراق إذ لم يرد فيها
شيء ثم رأيت في الجواهر عن بعضهم انه جعلها من صلاة الضحى وهو متجه لما علمت انتهت عبارة
شرح العباب وبها يعلم أن الغزالي مصرح بانها غير الضحى وغيره مصرح بانها من الضحى وان هذا
هو اللائق بالقواعد لان مغايرتها للضحى لم يصح فيه شيء ومبنى الصلوات على التوقيف ما أمكن
وكان هذا الذى أشرت اليه بما يضعف كلام الغزالي هو السر في حذف أكثر من بعده له وعدم
تعويلهم عليه بل على ما قاله ابن عباس وهو الحجة في مثل ذلك انها صلاة الضحى فعلى كلام الغزالي
ينوى بها سنة صلاة الاشراق وان قضاها ليلا مثلاً كما ينوى بصلاة الضحى سنة صلاة الضحى وان
قضاها ليلا أيضاً وعلى ما قاله غير الغزالي ينوى بها سنة صلاة الضحى ولا يزيد بها الضحى على الثمان
بل يكون من جعلتها بناء على أن الثمان أكثرها وعلى أن أكثرها ثنتا عشرة هى اعنى صلاة
الاشراق من جملة تلك الثنتى عشرة وسواء جعلناها هى أو غيرها يسن قضاؤها كما يصرح به كلامهم
وينوى بها مامر من سنة صلاة الاشراق على مقالة الغزالي او سنة صلاة الضحى على مقالة غيره
التي هى اوجه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عما اذا كان على
شخص فائتة واراد ان يقضيها مع راتبها فهل يقدم الراتبة المتقدمة على الفرض أو يؤخرها عنه أو
لا يقضى الرواتب الا بعد تمام الفرائض ان كانت عليه ومن كانت عليه فوائت كثيرة فهل له ان يصلى
الزوافل مع قضاء تلك الفوائت ام لا وهل يفرق بين الرواتب وغيرها في ذلك اولا وبين رواتب
الفائتة والحاضرة اولا (فأجاب) بقوله الذى رجحته في شرح العباب أنه لا يجوز تقديم البعثة

فتح على امامه بالقرآن
 أوجهر بالتكبير بالاعلام
 لم تبطل هذا من تصرفه
 وهو يوم عدم البطلان مع
 قصد الاعلام فقط وليس
 كذلك نعم بحثه الاسنوي
 فيما لا يصلح لكلام الآدميين
 اه كلام الشيخ زكريا
 فعنده أن المفتي به كلام
 الروضة فليتأمل سيدنا
 ومولانا وشيخنا ما بين هذه
 العبارات من التناقض وبين
 المفتي به من مع زيادة من
 عنده تفضلا منه وهل اذا زاد
 المبلغون على الحاجة يفصل
 فيهم أولا (فاجاب) بان
 المفتي به أنه اذا قصد بما أتى
 به القراءة أو الذكر أو
 التسبيح أو التحميد فقط
 أو قصد معه التفهيم أو
 التنبيه أو الاعلام أو التبليغ
 لم تبطل صلاته وان قصد به
 التفهيم أو التنبيه أو
 الاعلام أو التبليغ فقط
 بطلت وكذا ان أطلق وما
 خالف هذا فهو ضعيف
 (سئل) عما لو دعا المظلوم
 على من ظلمه في صلاته
 بدعاء محرم بالنسبة لغير
 الظالم هل يجوز له ذلك ولا
 تبطل صلاته أولا (فاجاب)
 بأنه لا يجوز دعاؤه فيها
 وتبطل به صلاته (سئل)
 هل يجوز لولي الصبي خطب
 يد الطفل بحناء من غير
 ضرورة ذكره كان أو أثنى
 (فاجاب) بأنه يجوز الخطب

على الفائت كالحاضر وعبارته ولو فاتته العشاء فهل له قضاء الوتر قبلها وجهان في البحر وأوجهما
 كما مر أنه لا يجوز لأن الأصل في القضاء أنه يحكي الاداء ودعوى قصور التبعية على الوقت تحتاج
 لدليل ثم رأيت بعض مختصري الروضة ومحشيهارجا ما رجحته وبعض شراح الارشاد رجح مقابله
 واستند لهذه الدعوى المردودة وإن عجّل رجح ما رجحته ايضا فقال القياس في الرواتب المتأخرة
 يقضى بانه لا بد من الترتيب في القضاء كما لا بد منه في الاداء لان ترتيب احدهما على الاخرى
 لا يتعلق بوقت بخلاف الفرائض فان ترتيب بعضها على بعض استحق لاجل الوقت فسقط بفواته
 وبخلاف صوم السبعة الايام وصوم الثلاثة فانه مختلف في أن التفريق بينهما هل كان في الاداء
 لاجل الوقت فسقط بفواته أو كان من حيث العمل فلم يسقط بفواته وأما هذا فلم يختلف فيه
 احد ولا يشرع فيه اختلاف اه واعتمده الري في تقييده انتهت عبارة الشرح المذكور ومنها علم
 أن المعتمد الذي عليه ابن عجيل والري وبعض مختصري الروضة وبعض محشيه انه لا يجوز
 تقديم المتأخرة على الفرض بما تقررون من رجح جواز تقديمها زاعما قصور التبعية على
 الوقت يحتاج لاقامة دليل على ذلك الزعم ولن نجده بل الموجود في كلامهم رده ومن عليه فوائت
 فان كانت فاتتة بعذر جاز له قضاء النوافل معها سواء الراتبة وغيرها اذ من المقرر عندنا أنه يسن
 قضاء النوافل المؤقتة ليلا ونهارا وان لم تشرع لها جماعة طال الزمان او قصر وفي وجه ضعيف
 وان قال الماورى انه الصحيح وأن عليه عامة الاصحاب انه لا يقضى الا المستقلة كالعيد دون الراتبة
 وفي آخر ضعيف قال به القفال ان التراخي لا تقضى نعم لا يقضى ذو سبب كالكسوف والاستسقاء
 والتحية ونحوها بما يفعل لعارض زال لان فعله لذلك العارض وقد زال ولو اعتاد صلاة ولو غير
 مؤقتة فقائه سن له قضاؤها قال الرافعي في صوم التطوع وقد يندب قضاء النفل المطلق كأن
 شرع فيه ثم أفسده وان كانت فاتت بغير عذر لم يجز له فعل شيء من النوافل قبل قضائها لانه
 واجب عليه فوراً وبصرف الزمن للنوافل تقوت الفورية فلزمه المبادرة لقضائها وهي لا توجد الا
 ان صرف لها جميع زمنه فيجب على من عليه فوائت بغير عذر أن يصرف جميع زمنه الى قضائها ولا
 يستثنى من ذلك الا الزمن الذي يحتاج الى صرفه فيما لا بد منه من نحو نومه وتحصيل مؤنته ومؤنة
 من تلزمه مؤنته وهذا ظاهر وان لم يذكره لانه اذا لزمه القضاء فوراً كان مخاطباً به خطاباً ايجابياً
 الزامياً في كل لحظة فما اضطر لصرفه في غير ذلك يعذر في التأخير بقدره ومالم يضطر لصرفه في شيء
 يجب عليه صرفه في ذلك الواجب عليه الفوري والا كان عاصياً آثماً بالتأخير كما أنه عاص آثماً بالترك
 والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عمن يريد التهجد والغالب أنه يفوته فيقضيه
 فهل الافضل له أن يصله بعد العشاء وترا ان قلنا التهجد هو الوتر أولاً فيقضيه واذا غلب على ظنه أن
 هذه الدلية لا يمكنه القيام فيها فهل الافضل أن يقدمه وتراً أولاً وهل الافضل اذا قضاها أن يصله قبل
 صلاة الصبح ان وسع الوقت أو يجوز بعدها قبل مضي وقت الكراهة أو يصبر الى أن يمضي وقت
 الكراهة (فاجاب) بقوله اذا فاتته تهجد سن له قضاؤه سواء قلنا ان الوتر هو التهجد أم غيره
 والاصح ان بينهما عموماً وخصوصاً من وجه لا اشتراكهما في صلاة بعد النوم بنية الوتر وانفراد الوتر
 بصلاة قبل النوم بنية الوتر وانفراد التهجد بصلاة بعد النوم لانية الوتر واذا أراد التهجد وحده أو
 مع نية الوتر به فاتماً يسن ذلك لمن استيقظ من نومه اذ هذا هو وقت التهجد كما علم ما تقرر وأما
 الافضل فهو أنه ان وثق بيقظته سن له تأخير وتره الى ما بعد يقظته لانه الاتباع المعروف من أحواله
 صلى الله عليه وسلم الغالبة وان لم يثق بذلك سن له تقديم وتره قبل نومه واذا قضاه فالاولى أن يبادر
 به كما ان المبادرة بقضاء الفرائض التي فاتت بعذر سنة واذا سن له المبادرة به فالاولى قضاؤه قبل

امام تنحج فظهر منه حرفان هل يجب على المأموم مفارقتها أو لا احتمال كونه ساهيا (فأجاب) بانه لا يجب على المأموم مفارقة امامه بسبب ذلك (سئل) عن مأموم علق الخروج من القدوة على شيء هل يصير منفردا في الحال أخذًا من قولهم انه لو شك في نية الاقتداء صار منفردا مع تولهم ان التعليق في أصل النية كالتشكك أو لا يصير منفردا في الحال ويفرق بان التعليق انما كان كالتشكك في أصل النية لانه لا بد من استمرار حكم أصل النية إلى آخر الصلاة بخلاف نية الاقتداء في بعض صلاته دون بعض وذلك لا يضر (فأجاب) بانه يصير منفردا بمجرد نيته المذكورة ولا يتوقف كونه منفردا على وجود المعلق عليه والفرق المذكور انما يقتضي ما قلته لان منافي النية يؤثر في الحال بخلاف منافي الصلاة

((باب سجود السهو))

(سئل) عن سجد السهو

وترك الجلوس بين السجدين

عمدا أي لم يطمئن هل

تبطل صلاته بهذه الزيادة

أم لا وهل اذا تركه ناسيا

يسجد السهو (فأجاب)

بانه ان أتى بسجود السهو

قاصدا في الابتداء عدم

فعل الصبح ان وسع الوقت والافعد مضى وقت الكراهة وان جاز فعله فيه لانه ذو سبب مالم يتجزأ به الوقت المكروه ((وسئل)) نفع الله به عن صلاة التسبيح حيث قيل باستحبابها على الراجح على ما في أحاديثها من الضعف هل هي من النوافل المطلقة أو المقيدة باليوم أو الجمعة أو الشهر أو السنة أو العمر كما جاء في حديث العباس رضي الله تعالى عنه ان استطعت أن تصلها في كل يوم مرة فافعل الخ وإذا قلتتم انها من النوافل المقيدة يكون قضاؤه مستحبا وتكرارها في اليوم أو الليلة غير مستحب أم لا وإذا قلتتم انها من النوافل المطلقة يكون قضاؤها غير مستحب وتكرارها في اليوم مستحب أم لا وهل التسبيح فيها فرض أو بعض أو هيئة وعلى كل الاحوال لو نواها ولم يسبح أو عكس تكون صلاة تسبيح ويترتب عليها ثوابها أولا وهل يفرق في ترك التسبيح بين العمد أو السهو أم لا وهل اذا سها عن التسبيح في ركن وانتقل إلى ما بعده وتذكر يرجع إليه ليسبح فيه ويلغو ما بعده أو يتدارك ما فاتته من التسبيح في حال سهوه سواء كان تسبيح ركن أو أكثر ويأتي به في محل التذكر مع تسبيح ذلك الركن الذي يذكر فيه أم لا وهل التسبيح فيها تابع للقراءة في السرية والجهرية أم يسر به في الليل والنهار كسائر اذكار الصلوات وهل يجب بالنذر وتكون افضل من غير المندورة أم لا وهل الفصل فيها افضل من الوصل مع قوله في الحديث أربع ركعات أم الوصل افضل أم كيف الحال وما حكم الله سبحانه وتعالى في ذلك أفوتنا وبسطوا الجواب أثابكم الله الجنة بكرمه آمين ((فأجاب)) رضي الله تعالى عنه بقوله الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه اللهم هداية للصواب الحق في حديث صلاة التسبيح انه حسن لغيره فمن اطلق تصحيحه كان خزيمة والحاكم يحمل على المشي على ان الحسن يسمى لكثرة شواهد صححها ومن اطلق ضعفه كالنوى في بعض كتبه ومن بعده أراد من حيث مفردات طرقه ومن اطلق أنه حسن أراد باعتبار ما قلناه فحينئذ لاتنافي بين عبارات الفقهاء والمحدثين المختلفة في ذلك حتى ان الشخص الواحد يتناقض كلامه في كتبه فيقول في بعضها حسن وفي بعضها ضعيف كالنوى وشيخ الاسلام العسقلاني ومحمل ذلك النظر لما قرره فاعلمه والذي يظهر من كلامهم انها من النفل المطلق فتحرم في وقت الكراهة ووجه كونها من المطلق انه الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب وهذه كذلك لندبها كل وقت من ليل أو نهار كما صرحوا به ما عدا وقت الكراهة لحرمتها فيه كما تقرر وعبرة الروايات ويستحب ان يعتادها في كل حين ولا يتغافل عنها وعبرة غيره ينبغي الحرص عليها وما يسمع بعظيم فضلها ويتهاون فيها الا متهاون بالدين وعلم من كونها مطلقة انها لا تقضي لانها ليس لها وقت محدود حتى يتصور خروجها عنه وتفعل خارجه لما أفاده الخبر وكلام أصحابنا ان كل وقت غير وقت الكراهة وقت لها وانه يسن تكرارها ولو مرات متعددة في ساعة واحدة والتسيحات فيها هيئة كتكبيرات العيدين بل أولى فلا يسجد لترك شيء منها ولو نواها ولم يسبح فالظاهر صحة صلاته بشرط ان لا يطول الاعتماد ولا الجلوس بين السجدين ولا جلسة الاستراحة اذ الاصح المتيقن أن تطويل جلسة الاستراحة مبطل كما حررته في شرح العباب وغيره وانما اشترطت أن لا يطول هذه الثلاثة لانه انما اغتفر تطويلها بالتسبيح الوارد فحيث لم يأت به امتنع التطويل وصارت نافلة مطلقة بحالها لكنها لا تسمى صلاة تسبيح فان قلت كيف ينوي صفة ثم يتركها قلت لا بعد في ذلك لان تلك الصفة كمال وهو لا يلزم بنيتها ألا ترى ان من نوى سجود السهو فسجد واحدة ثم طرأ له الاقتصار عليها جاز بخلاف ما لو نوى الاقتصار على سجدة ابتداء لنيته مالا يجوز حينئذ فان قلت قضية هذا الاخير أنه لو نوى صلاة التسبيح وفي عزمه حال النية ان لا يأتي بالتسبيح عدم صحة صلاته قلت يفرق انه هنا نوى مبطلا وهو سجدة فردة وهي لا تسمى سجود سهواً وانما جاز الاقتصار

بالتحريم بطلت صلاته وان بداله عند السجود عدم الطمانينة فيه كان ذلك قطعاً للنفل وهو جائز لكن يجب عليه عند تركه الطمانينة أن لا يسجد السجدة الثانية من سجدة السهو فان سجدها عامداً عالماً بالتحريم بطلت صلاته (سئل) عن مصل ترك ركوعاً وهو ليسجد وبلغ حد الركوع هل تبطل صلاته ان تعمد ذلك ويسجد للسهو ان سها به وما الفرق بين قول الاسوي ولو نسي الركوع وهو يسجد ثم تذكره فعاد اليه فالقياس أنه ان صار أقرب إلى السجود سجد للسهو لانه لو تعمد به بطلت صلاته وإلا فلا اه ومقتضاه أنه لو تعمد ذلك وصار أقرب إلى الركوع أو على السواء لا تبطل وقوله ولو كان قائماً فاتتهى إلى حد الركوع لقتل حية أو غرّب لم يضر كما قاله الخوارزمي في كافيته اه ومقتضاه أنه لو جاوز حد الركوع او انتهى إلى حد الركوع لغير غرض يضر وبين قول المنهاج ولو نسي قنوتاً فذكره في سجوده لم يعد له أو قبله عاد وسجد للسهو ان بلغ حد الركوع انتهى ومقتضاه أن عمده مبطل (فأجاب) بأنه لا تبطل صلاته بتعمد

عليها اذا طرأ بعد النية لأنها نفل وهو لا يلزم بالشروع فيه وأما ثم أعني في صورة التسييح فهو لم ينو مبطلاً وانما نوى ترك كمال فلم تبطل بنيته اذ غايته ان نافلته حيث لا تسمى صلاة تسييح وهو غير مناف لصحة السنة نعم ان نوى صلاة التسييح ناوياً أن لا يأتي به وأنه يطول ركناً قصيراً بغير تسييح فالبطان واضح حيث أنه نوى مبطلاً حيث ولو لم ينو صلاة التسييح ثم أراد أن يأتي به وهذا هو مراد السائل نفع الله به بقوله أو عكس جاز له الاتيان به ما لم يطل به ركناً قصيراً لأن نيته انعقدت نافلة لا تسمى صلاة تسييح وهم يغتفروا تطويل القصير إلا في صلاة التسييح اتباعاً للوارد ما أمكن ولو سها عن التسييح في ركن وانتقل لما بعده لم يحز له الرجوع اليه فان فعل عامداً عالماً فيما يظهر لان هذا مما يخفى على العوام بطلت صلاته واذا لم يحز له العود اليه تداركه فيما يليه ان كان غير قصير كتسييح الاعتدال في السجود فان كان قصيراً كأن ترك تسييح الركوع واعتدل لما تداركه في الاعتدال لانه لا يطوله عن الوارد بل في السجود لانه طويل ذكر ذلك بغوى وغيره وهو ظاهر والسنة الاسرار بتسييحها ليلاً ونهاراً وأما قراءتها في النهار يسرها وفي الليل يتوسط فيها بين الجهر والاسرار كسائر النوافل المطلقة وتجب بالنذر كما هو صريح كلام الأئمة في باب النذر لما تقرر أنها سنة مقصودة وكل ما هو كذلك يجب بالنذر وإذا نذرت صارت واجبة فيثاب عليها ثواب الواجب سواء قلنا ان النذر نفسه مكروه وهو ما عليه الجمهور لقوله صلى الله عليه وسلم ان النذر لا يأتي بخير وانما يستخرج به من البخل أو مندوب ان كان غير نذر لجأج وهو الذي يتمد كما بينته في شرح العباب وغيره ويجوز فيها الفصل والوصل لان الحديث يتناولها لكن استحسّن الغزالي في الاحياء أنه اذا صلاها في النهار وصلها بتسليمية واحدة وان صلاها في الليل فصلها بتسليمتين أى لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى لكن في رواية صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وكأن الغزالي رحمه الله تعالى انما أخذ بالرواية الاولى لأنها أشهر هذا ما تيسر الآن ونحن على جناح سفر مع فقد الكتب لاسيما شرحي للعباب الذي جمع فأوعى وشرحي للارشاد وغيرهما وقد ذكرت في صلاة التسييح في شرحي للعباب من الابحاث والفوائد ما لا يستغنى فاضل عن مراجعته والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عن فاته التسييح والتحميد والتكبير بعد صلاة العشاء ويأتي بها عند أخذ المضجع هل تتأدى به الستان أولاً (فأجاب) بقوله ان طال الفصل بين سلامه من العشاء وأخذ المضجع بحيث لا ينسب عرفاً ذلك الذكر إلى الصلاة فاتته سنة ذلك الذكر بعد الصلاة اذ من الواضح ان مراد من صرح به أن الاذكار التي تسن بعد سلام الصلاة انما تحصل سنتها حيث لم يطل الفصل بينها طولاً تخرج به الاذكار عن أن تنسب إلى الصلاة وان قصر الفصل وقصد به الاتيان لها احتمل أن يقال تحصل له الستان لان القصد وقوع النوم على ذكر فاذا أتى به للصلاة وله كفي لها ولو أتى به بقصد الصلاة فقط أو بقصد النوم فقط حصل مانواه ولم يشب على الآخر ولكن يسقط عنه طلبه أخذاً بما قالوه في تحية المسجد اذا صلى غيرها أنه لا يحصل فضلها الا ان نويت والاسقط طلبها على ما فيه بما سطرته في شرح العباب وغيره والجامع بينها وبين ما هنا أن القصد منها ان لا ينتهك المسجد بالجلوس فيه من غير صلاة وقد حصل ذلك وان لم ينو كان قياسه حصول فضلها كما قال به جماعة لكن خبر انما الاعمال بالنيات يردّه فجمعنا بجمل الكلام في مقامين سقوط الطلب فيحصل بأى صلاة كانت وحصول الثواب فيتوقف على النية والقصد هنا وقوع النوم على ذكر وختم الصلاة به فأعطى حكم التحية فيما تقرر من أنهما ان نويّا حصل الا حصل مانوى فقط وسقط طلب الآخر ويأتي ذلك فيما اذا طال الفصل وقلنا بنسب قضاء مثل هذا الذكر فاذا أتى به في مضجعه ناوياً به القضاء

وذكر النوم حصلا والا حصل مانواه فقط هذا حاصل ما يظهر في هذه المسئلة وان لم أر من صرح بشيء منه لما تقرر أن القصد وقوع النوم على الذكر وختم الصلاة به وهما حاصلان بواحد (وسئل) نفع الله به عمن قضى الفرض مع راتبته فهل تقدم الراتبة المتأخرة على فرضها أم لا (فأجاب) بقوله الذي رجحته في شرح العباب وغيره أنه لا يجوز له تقديمها لان الاصل في القضاء أنه يحكى الاداء ودعوى قصور التبعة على الوقت تحتاج لدليل وسبقنى لذلك بعض مختصرى الروضة وبعض محشيا وابن عجيل والربى في تفقيهِه فرجحوا ما رجحته أيضا وبإشارة ان عجيل القياس في الرواتب المتأخرة يقضى أنه لا بد من الترتيب في القضاء كما لا بد منه في الاداء لان ترتيب احداها على الاخرى لا يتعلق بوقت بخلاف الفرائض فان ترتيب بعضها على بعض استحسب لاجل الوقت فسقط بفواته وبخلاف صوم السبعة الايام وصوم الثلاثة فانه محتلف في أن التفريق بينهما هل كان في الاداء لاجل الوقت فسقط بفواته أو كان من حيث الفعل فلم يسقط بفواته وأما هذا فلم يختلف فيه أحد ولا يسوغ فيه خلاف اهـ (وسئل) نفع الله به عن قراءة الكافرون والاخلاص تسن في كم نافلة (فأجاب) بقوله تسن في سنة المغرب والطواف والاستخارة والركعتين عند ارادة السفر وفي سنة الاحرام وقيس بها التحية والضحية وسنة الزوال ونحوها وتسن في صبح الجمعة للمسافر رواه الطبراني وكذا في مغرب ليلة الجمعة رواه البيهقي وتسن في عشاء ليلة الجمعة قراءة سورة الجمعة والمنافقين أو سيج وهل أتاك قال بعض المتأخرين وتسن قراءة الاخلاص في كل من أولى الوتر (وسئل) نفع الله به عمن يسن للرجل اذا زفت اليه امرأة ودخل بها (فأجاب) بقوله يسن له اذا دخل بها أن يأخذ بناصيتها ويقول بارك الله لكل منا في صاحبه ثم مارواه أبو داود وابن ماجه وهو اللهم انى أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه وروى الطبراني أنه يصلى ركعتين وهى أيضا خلفه وتقول اللهم بارك لى فى أهلى وبارك لأهلى فى وارزقنى منهم اللهم اجمع بيننا ما جمعت فى خير وفرق بيننا اذا فرقت فى خير ويسن لمن اشترى خادما أو مهيمة أن يأخذ بناصيته ويقول اللهم انى أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه (وسئل) رضى الله عنه عمن أحرم بستة الظهر أو الوتر مثلا من غير تعيين عدد ثم أراد ان يجمع بين الاربع منها بتسليمه أو أحرم بركتين مثلا بالتعيين ثم أراد يجمع بين الاربع بتسليمه أو عكس هل يجوز ذلك اذا غير النية كما فى النوافل المطلقة أولا وهل يفرق بين الصورة الاولى والثانية وقد رأيت فى فتاوى ابن العراقى فيما اذا أحرم بركتين ثم أراد الزيادة ما هذا لفظه الذى يتبين ويفهم من نصوصهم نصا وتعليلنا أن ذلك لا تتأدى به السنة الراتبة وحسبك من قول الشيخ أبى اسحق وان كانت نافلة غير راتبة أجزأته نية فعل الصلاة وما قبل الزيادة والنقصان ذلك فيفهم منه اشتراط التعيين ومنع الاجمال وبحسبهم فى ذلك مشهور هذا لفظه ولم يعرف مراده عما نقله عن الشيخ أبى اسحق ولعل فى الكلام سقطا بينوا لنا ذلك وهل يجوز الجمع بين المتقدمة على الفرض والمتأخرة عنه فى تسليمه اذا أخر المتقدمة أولا (فأجاب) بقوله قد تردد الاسنوى فيما لو نوى الوتر من غير عدد هل يلغو لاهامه أو يصح ويحمل على ركعة لانها المتيقنة أو على ثلاث لانها أفضل كنية الصلاة فانها تنعقد ركعتين مع صحة الركعة أو احدى عشرة لانها الغاية فحمل الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اهـ والذي رجحه شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده صيب الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى فرايس الجنان انه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو احدى عشرة اهـ وظاهره انه ليس له ان يعين شفعاً كأربع ويسلم منها ويوجه بأنه انما نوى الوتر وهو حقيقة

بين ما قاله الاسنوى وما نقله عن الخوارزمى أن الركوع فيما قاله واجب على المصلى وقد أوقعه فى محله وان قصد به غيره وفيما نقله أوقعه فى غير محله وهو القيام ولولا العذر لا بطل صلاته وكذلك مسألة القنوت أوقع المصلى فيها الركوع فى غير محله وهو الاعتدال ولولا النسيان لا بطل صلاته (سئل) عمن فصل بين سجود السهو والسلام بمن طويل هل يضر أولا وإذا قلتم لا فهل تعبيرهم بقيل فائدة (فأجاب) بأنه لا يضر الزم من المذكور وفائدة تعبيرهم بقيل بيان أن لا يتخلل بينهما شيء من الصلاة (سئل) عن شخص سجد ساهيا عند اتصاب امامه ليقتت فى الصبح وجهل وجوب العود للمتابعة فجلس من سجوده منتظرا امامه الى أن سجد الثانية فسجدها معتدأ بسجدة التى سجدها وحده حالة قنوت امامه ثم كمل معه وسلم فهل صلاته صحيحة كمن سبق امامه بركن عامدا أم غير صحيحة لأن السجدة التى اعتد بها فعلها حالة وجوب المتابعة فلا اعتداد بها أم كيف الحال (فأجاب) بأنه ان أتى المصلى المذكور بسجدة قبل طول الفعل بعد سلامه فصلاته صحيحة والافاطلة

والفرق بينها وبين تعمد
السبق ظاهر (سئل) عن
مأموم شافعي ترك امامه
الحنفى القنوت وقعد هل
يسجد للسهو لترك امامه
القنوت أم لا (فأجاب) نعم
يسجد الشافعي الآتي
بالقنوت لترك امامه الحنفى
له (سئل) عن قول الفقهاء
السجود ركن طويل مانعناه
(فأجاب) بأن معناه أنه
لو طوله عامدا لم تبطل
صلاته سواء أطوله بسكوت
أم بذكر أم بدعاء ولو غير
مأثور بل يثاب على تطويله
ولهذا صحح بعضهم وقوع
جميعه فرضا (سئل) عن
سجود السهو هل يجب له
نية أم لا وإذا قلتم يجب فهل
يجب قرنها بالتكبير كافي
تحرم الصلاة أم يكفي قصد
السجود وقد ذكر الجلال
السيوطي في كتاب الاشباه
والنظائر أنه سمع من بعض
مشايخه أن الاصح ايجاب
نية سجود السهو دون نية
سجود التلاوة في الصلاة
قال وعلى الاخير بأن نية
الصلاة تشمله ثم اعترضه
وقال انه تتبع كلام الشيخين
وغيرهما فلم ير أحدا ذكر
وجوب النية في سجود
السهو الاعلى القول
القديم أن محله بعد السلام
أما على الجديد فلا بل
صرحوا بخلافه وساق من
كلامهم ما في الاستدلال
به على مدعاه نظروا ظاهر

لا تنصرف الا الى الوتر دون الشفع وإنما جاز فيما إذا أوتر بأكثر من ركعة أن ينوي بكل شفع
ركعتين من الوتر بل هو الاولى على المنقول المعتمد لانهما من سنة هي وتر نعم لو لم ينو الوتر بل
نوى من الوتر فظاهر أن له تعيين الشفع كالاربع ويسلم منها حينئذ والفرق أن الاربع تسمى
من الوتر ولا تسمى الوتر فلزمه في نية الوتر أن يعين عددا هو وتر حقيقة بخلافه في نية من الوتر فيجوز
له أن يعين شفعاً هذا ما يتعلق بنية الوتر من غير تعيين عدد وأما ما يتعلق بنية سنة الظهر من
غير تعيين عدد فإن قلنا فيها بجواز الوصل كالوتر يأتي فيها نظير ماسبق في الوتر وإن قلنا فيها
بامتناع ذلك لزمه الاقتصار على ركعتين والمسئلة مختلف فيها فالذي أفق به النووي رحمه الله تعالى
وجرى عليه في مجموعه واعتمده جمع متأخرون أنه تصح نية سنة الظهر الاربع القبلية أو البعدية
بتسليمه بتشهد أو تشهدين وبحث ابن الرفعة والسبكي والزرکشي وأبو شكيل أن ذلك لا يجوز
وبه صرح الماوردي وفرق النووي رحمه الله بين هذه وامتناع جمع أربع من التراويح في تسليمه
بأن التراويح أشبهت الفرض بطلب الجماعة فلا تغير عما ورد فيها وأيضا فجنس الراتبة ورد فيه
الوصل كالوتر بل ورد في حديث ضعيف الوصل في سنة الظهر وسنة العصور من ثم قال الغزالي أن الوصل
هنا أفضل لكن المعتمد أن الفصل هنا أفضل كالوتر ولأنه أكثر عملا إذا تقرر ذلك فنية العدد
لا تجب فيجوز على كل من الجواز والمنع نية سنة الظهر القبلية أو البعدية من غير تعيين ثم على
الاول المعتمد يتخير بين أن يقتصر على ركعتين ويسلم وأن يصل الاربع بتسليمه وعلى الثاني يلزمه
الاقتصار على ركعتين ولا تجوز له الزيادة عليهما هذا كله إذا لم يعين عددا وأما إذا عين عددا
ركعتين من إحدى الرواتب فلا يجوز له الزيادة على ما عينه بوجه لأن ذلك إنما هو في النقل
المطلق والفرق بينه وبين غيره أن الشارع لما لم يجعل له عددا وفوضه الى خيرة المتعبد كان أمره
أخف من غيره فيجاز لمن نوى منه عددا أن يزيد عليه وأن ينقص عنه بشرط تعيين النية قبل
الزيادة والنقص وأما غير النقل المطلق من الرواتب وغيرها فمتى نوى عددا منه لا يجوز نقصه ولا
الزيادة عليه وما نقل في السؤال عن ابن العراقي كلام اجمالى يصح تنزيله على وجه صحيح وإن كان
المتبادر منه غير صحيح وذلك لانه ان أراد بقوله اذا أحرم بركعتين أنهما من الراتبة صح قوله لا يتأدى
به السنة الراتبة أى بل فيه تفصيل وهو أنه ان زاد عليهما جاهلا وقع له جميع ما أتى به نفلا مطلقا
ولم يحسب له عن الراتبة وان زاد عالما بعدم جواز الزيادة بطل جميع ما أتى به ولم يأت بشيء من
الراتبة وان اراد انه أحرم بركعتين من النافلة المطلقة صح كلامه ايضا بحمله على ان مراده انه
يجوز له زيادة ركعتين على الركعتين المنويتين ولا يقع له ذلك عن السنة الراتبة وان كان على
صورتها وقوله وما قبل أى الزيادة والنقصان ذلك كلام غير ملتزم وقوله فيفهم منه أى من قول
الشيخ اجزائه نية فعل الصلاة وما ذكرناه يفهم من كلام الشيخ هذا اشتراط التعيين ومنع الاجمال
كلام صحيح لأن الشيخ لما اكتفى في النافلة المطلقة بنية فعل الصلاة من غير زائد على ذلك افهم
ان الراتبة ونحوها لا بد فيهما من التعيين واخذ هذا الحكم من هذه العبارة غير محتاج اليه فانه
مذكور حتى في المختصرات فاستنباطها ذكر قصور أى قصور على أنه غير مناسب لما مهده قبله
بقوله الذى يتبين الخ وإذا اخر الراتبة المتقدمة الى ما بعد الفرض لم يجز ان يجمع بينهما وبين المتأخرة في
نية واحدة اتفاقا كما هو ظاهر اما عند المانعين لجمع الاربع فواضح واما عند المجوزين له فالفرق
بين صورتين ان النية ثم واحدة فأمكن الجمع واما النية هنا فمختلفة اذ لا بد في هذه الصورة ان
يعين في نيته سنة الظهر المتقدمة والمتأخرة اتفاقا وإذا اشترط تعيين كل استحالة الجمع اذ من الين
الغاء قوله أصلى ثمان ركعات سنة الظهر المتقدمة والمتأخرة لأن هذا لو جاز لكانت الثمانية بجميع

أجزائها واقعة عن القبلة على حدثها وعن البعدية على حدثها وهذا مبطل لانه يلزم عليه أداء القبلة بثمان والبعدية بثمان وهو تلاعب ﴿وسئل﴾ نفع الله به عما اذا دخل شخص المسجد بقصد الطواف وقتل بسقوط التحية عنه فصل ركعتين بنية التحية هل تنعقد أم لا لانها صلاة لاسبب لها ﴿فاجاب﴾ أدام الله وجوده بقوله تنعقد بلا ريب ودعوى أنه لاسبب لها ليست في محلها بل سببها باق كما صرح به الاصحاب وعبرة القاضي أبي الطيب وغيره انما لم يبدأ بها ثم بالطواف لان القصد بدخول المسجد البيت وتحية انما هي الطواف فبدى به لان التحية تدرج في ركعتيه فالداء به لا تقوتها بخلاف عكسه قال الاسنوي وغيره ومقتضى ذلك أنه لو أخر ركعتي الطواف بأن خرج من المسجد بلا صلاة بعد الطواف قبل الجلوس فقد فوت التحية أى تحية المسجد كالمجلس فيه بعد الطواف بلا صلاة ومقتضى ذلك أنه لو دخل الكعبة لاتسن له التحية الا أن يقال الطواف تحية رؤيتها فيسن له تحية دخولها ركعتان وهو متجه وقول جمع الطواف تحية المسجد الحرام دون البيت مردود بتصريح كثيرين بخلافه اهـ واعترضه الزركشى فقال قوله الطواف تحية الرؤية عجيب وانما هو تحية البيت ولاتسن التحية عند دخول البيت فيما ذكر لان المساجد المتصلة لها حكم الواحد وقد صلى عن الاول فلا يصلى للثاني اهـ ورد ما قاله أولا بأنه لا يجب فيه اذ العبارتان بمعنى واحد وما قاله ثانيا بقوله نفسه في خادمه القياس انه مخاطب بالطواف أولا تحية للبيت وهو مع المسجد تختلف أحكامها وهما كمسجدين ولهذا فضلت النافلة داخله عليها في المسجد خارجه اهـ فكونهما كمسجدين مؤيد لما قاله الاسنوي وما نفع لقياس الزركشى له على بقية المساجد المتلاصقة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿وسئل﴾ أدام الله النفع بعلمه عن قوله سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير عند ترك السجود لآية السجدة لحدث أو عجز عن السجود كما جرت به العادة عندنا هل يقوم الاتيان بها مقام السجود كما قالوا بذلك في داخل المسجد بغير وضوء أنه يقول سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر فانها تعدل ركعتين كما نقله الشيخ زكريا رحمه الله في شرح الروض عن الاحياء وكذلك قوله في سجوده سجد وجهي الفاني لوجهك الباقي هل لذلك سند معتبر أو يقال لا بأس به للناسبة ﴿فأجاب﴾ بقوله إن ذلك لا صل له فلا يقوم مقام السجدة بل يكره له ذلك ان قصد القراءة ولا يتمسك بما في الاحياء أما أولا فلانه لم يرد فيه شيء وانما قال الغزالي إنه يقال ان ذلك يعدل ركعتين في الفضل وقال غيره ان ذلك روى عن بعض السلف ومثل هذا الاحجة فيه يفرض صحته فكيف مع عدم صحته وأما ثانيا فتل ذلك لو صح عنه صلى الله عليه وسلم لم يكن للقياس فيه مساغ لان قيام لفظ مفضل مقام فعل فاضل محض فضل فاذا صح في صورة لم يحز قياس غيرها عليها في ذلك وأما ثالثا فتلك الالفاظ التي ذكروها في التحية سبحانه الله والحمد لله الخ فيها فضائل وخصوصيات لا توجد في غيرها منها أنها صلاة الحيوانات والجمادات ومنها أنها المرادة من قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده ومنها أنها الكلمات الطيبات والباقيات الصالحات ومنها أنها القرض الحسن في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم ومنها أنها الذكر الكثير في قوله تعالى اذكروا الله ذكر كرا كثيرا والذاكرين الله كثيرا والذاكرات وما اعتيد من قول العامة في السجود سجد وجهي الفاني لوجهك الباقي لا اصل له فيما أعلم فيتأكد تركه ﴿وسئل﴾ نفع الله به هل صح أو ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح عشرين ركعة ﴿فأجاب﴾ بقوله لم يصح ذلك بل الامر بقيام رمضان والترغيب فيه من غير ذكر عدد وصلاته صلى الله عليه وسلم بهم صلاة لم يذكر عددها ليالي ثم تأخر في رابع ليلة خشية أن تفرض عليهم فيعجزوا عنها وأما ما ورد من طرق انه صلى الله عليه وسلم كان يصلى في رمضان عشرين ركعة والوتر

ما نقله عن شيخه وجوب التكبير في نية سجود السهو والالم يكن مخالفا لسجود التلاوة في الصلاة اذ لا بد له من القصد أيضا بينوا لنا الصواب من ذلك ﴿فاجاب﴾ بأنه يجب نية سجود السهو ونية سجود التلاوة في الصلاة وهي القصد وظاهر أنه لا تكبير فيها للتحريم حتى يجب قرنها به وجوب نية سجود السهو مذكور في كلامهم حتى في مختصر التبريزي وكلامهم كالصريح في وجوب النية فيها حتى في المختصرات اذ قولهم سجد للسهو وسجد للتلاوة لا يتحقق كون السجود لذلك الا بقصد وقد صرحوا بأن نية الصلاة لا تشمل سجود التلاوة ودعوى تصريح الاصحاب بعدم وجوب نية سجود السهو ممنوعة وأما ما ذكره ابن الرفعة من أن نية سجود التلاوة في الصلاة لا تجب فضعيف الا أن تحمل النية فيه على التحريم ﴿سئل﴾ عن شك بعد طول الفصل هل سلم من صلاته أم لا هل يسن له سجود السهو أم لا ﴿فاجاب﴾ بأنه يسلم ولا يسجد للسهو ﴿سئل﴾ هل جلس رسول الله ﷺ في حديث ذي الدين ثم قام ﴿فاجاب﴾ بأن في بعض طرقه فقال رسول الله ﷺ

أصدق ذو الدين فقال
الناس نعم فقام رسول
الله ﷺ فصلى ثنتين
آخرتين قال ابن المنذر
وقد ورد في طريق أخرى
أنهم راجعوه وهو قائم
وقد اتكأ على خشبة
وشبك بين أصابعه اه
وقد اختلفوا في قوله قام
فقال بعضهم معناه اعتدل
لأنه كان مستندا إلى
الخشبة وقال بعضهم ان
فيه تعريضا بأنه أحرم ثم
جلس ثم قام وهو أحد
القولين والا فلا يتصور
استئناف القيام إلا بهذه
الطريقة (سئل) عن قولهم
لوصلي قاعدا واقتح بعد
الركعتين القراءة عامدا
ظانا فراغ التشهد لم يعد
إليه هل يقتضى البطلان
بعوده إليه وعليه فالفرق
بينهما وبين ما لو قرا
الفتاحة ثم عاد إلى الافتتاح
فله ذلك أي وإن لم يكن
سنة في هذه الحالة (فأجاب)
بان قولهم المذكور يقتضى
بطلان صلاته بعوده
لقراءة التشهد عامدا عالما
بالتحريم وهو كذلك لأن
هذا القعود بدل عن
القيام فصار كما لو قام
وترك التشهد الأول ثم
تذكر وعاد لما ذكر
وبهذا فارق ما لو عاد المصلي
قائما بعد قراءته الفاتحة
إلى الافتتاح (سئل) عما
لو سلم ساهيا ثم تذكر
عن قرب ان عليه سجود
سهو هل يكون

وفي رواية زيادة في غير جماعة فهو شديد الضعف اشتد كلام الأئمة في أحد رواياته تجريحا وذما
ومنه أنه يروى في الموضوعات كحديث ما هلكت أمة إلا في أدار ولا تقوم الساعة إلا في أدار وأن
حديثه هذا الذي في التراويح من جملة ما كبره وقد صرح السبكي بان شرط العمل بالحديث الضعيف
ان لا يشتد ضعفه قال الذهبي ومن يكذبه مثل شعبة فلا يلتفت إلى حديثه وما يرويه ما صح عن عائشة
رضي الله عنها لم يرد ﷺ في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة وعن عمر رضي الله
عنه نعمت البدعة أي التراويح فهو الصريح في حدوثها بعده ﷺ وبه صرح الشافعي رضي
الله عنه وتبعوه لكن بها بدعة حسنة نعم روى ابن خزيمة وحبان في صحيحهما أنه صلى الله
عليه وسلم صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر ثم انتظروه في القابلة فلم يخرج اليهم (وسئل)
رضي الله عنه عن نسي قراءة سبح وقل يا أيها الكافرون في الوتر فهل يقرؤه اذا تذكر ذلك في
الثالثة فما اذا أوتر بثلاث ركعات أولا (فأجاب) بقوله ان وصلها فالقياس أنه يتدارك ذلك في
الثالثة نظير ما لو ترك سورتي أولى المغرب فان القياس كما بيته في شرح العباب أنه يتداركها
في ثالثتها وأما اذا فصلها فالظاهر أنه لا يتدارك ويفرق بان الأولى صارت الثلاثة فيها صلاة واحدة
فلحق بعضها نقص بعض فشرع فيها التدارك جبرا لذلك البعض بخلاف الثانية فان الثالثة بالفصل
صارت كأجنبية عن الأولى فلم يشرع تدارك فيها (وسئل) نفع الله به بما لفظه ما ملخص ما للناس
في صلاة التراويح (فأجاب) بقوله قد جمع التقى السبكي في ذلك تأليفا نافعا سماه اشراق المصاييح
في صلاة التراويح فانظروه ولم يمنعني من تلخيصه الاضيق الوقت وكثرة الاشتغال والله سبحانه
الموفق (وسئل) نفع الله به بما لفظه أنكر بعضهم صلاة الضحى محتجا بخبر البخاري عن عائشة رضي
الله عنها ما رأيت النبي ﷺ يسبح سبحة الضحى واني لاسبحها وبخبر مسلم أكان النبي
ﷺ يصلي الضحى قالت لا إلا أن يحىء من مغيبه فالقصد الجواب عن ذلك مقدمين عليه الاحاديث
المثبتة لها (فأجاب) بقوله بما يشتهى حديث الشيخين عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال ما حدثنا
أحد انه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى غير أم هانئ فانها قالت انه صلى الله عليه وسلم دخل
بيتها يوم فتح مكة واغتسل وصلى ثمان ركعات فلم أر صلاة أخف منها غير انه يتم الركوع
والسجود وفي رواية صحيحة أنه كان يسلم من كل ركعتين وفي رواية أخرى أن نزوله صلى الله
عليه وسلم كان بأعلى مكة وأنه لما صلى الثمان سألته ما هذه الصلاة قال صلاة الضحى وروى
مسلم كان ﷺ يصلي الضحى أربعا ويزيد ما شاء وصح عن أنس رأيت رسول الله
ﷺ في سفر صلى سبحة الضحى ثمان ركعات وفي رواية عنه رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي الضحى ست ركعات فما تركن بعد ذلك وفي أخرى سندها حسن عن جبير بن مطعم
رأيت النبي ﷺ يصلي الضحى وفي أخرى عند ابن أبي شيبه عن حذيفة خرج صلى الله
عليه وسلم إلى حرة بني معاوية وتبع أثره فصلى الضحى ثمان ركعات طول فيهن ثم انصرف
وفي أخرى للدارقطني عن أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى بسبع الزبير
ثمان ركعات وقال انها صلاة رغب ورهب وفي أخرى لأحمد عن عتبان بن مالك انه صلى الله عليه
وسلم صلى سبحة الضحى فقاموا وراه فصلوا وفي أخرى للزاروان عدى والبيهقي عن عبد الله بن أبي
أوفى أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى ركعتين يوم بشر برأس أبي جهل وبالفتح وفي أخرى لأحمد والطبراني
عن عائذ بن عمرو كان في النافلة فتوضأ صلى الله عليه وسلم ثم صلى بنا الضحى وفي أخرى
سندها ضعيف عن أبي هريرة كان صلى الله عليه وسلم لا يترك صلاة الضحى في سفر ولا غيره وفي
أخرى رجالها ثقات عن علي كرم الله وجهه كان ﷺ يصلي الضحى وفي أخرى عنه

الصلاة اولا حتى يهوى
(فأجاب) بانه يصير بارادته
السجود عائد الى الصلاة
وتعبير الشيخين بالسجود
جرى على الغالب فقد قال
الامام والغزالي وجماعة
ان غزله ان يسجد تينا
انه لم يخرج من الصلاة
والا تينا انه وقع موقعه
(سئل) عما لو اقتصر من
سجدة السهو على واحدة
وسلم فهل صلاته صحيحة
(فأجاب) بانه تبطل
صلاته ان قصد عند ارادته
السجود الاقتصار عليها
والا فلا تبطل (سئل) كيف
يسجد للسهو من اقتدى
بمخفى (فأجاب) بانه اذا سلم
امامه ولم يسجد سجدة قبل
السلام ولم ينتظره كما جزم
به النووي وصاحب الانوار
وغيرهما هو واضح وان
حكى الدارمي فيها ثلاثة
اوجه احدها يخرج نفسه
ويسجد ثانيا يتبعه في
السجود بعد السلام ثالثا
لا يسلم اذا سلم الامام
بل يصبر فاذا سجد سجدة
معه ثم يسلم (سئل) عن
صلى في تشهده الاول على
الآل هل يسن له سجود
السهو قياسا على نظائره وهو
مقتضى عبارة المنهج وبه
اقتى مؤلفه وهل يتأتى ذلك
فمن يسلم اول تشهده
لانه نقل بعض ركن
ام لا يسجد لانه لم يقصد
به الركن قياسا على ما قالوه

رواها جمع كانت الشمس اذا ارتفعت فيه قدر رمح أو رمحين صلى ركعتين ثم أمهل حتى ارتفع الضحى
صلى أربع ركعات وفي أخرى لابن منده وابن شاهين عن قدامة وحظلة الثقفين رضى الله عنهما
قالا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ارتفع النهار وذهب كل احد وانقلب الناس خرج الى
المسجد فركع ركعتين أو أربعاً ثم ينصرف وفي أخرى لابن ابى الدنيا كتب على التحرول يكتب عليكم
وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها أى على سبيل الوجوب اذ ورد الامر بها والترغيب فيها من
رواية بضع وعشرين صحابيا من ذلك خبر الترمذى وغيره من صلى الضحى ثنتى عشرة ركعة بنى الله
له قصر فى الجنة من ذهب وخبر ابن الشيخ ركعتان من الضحى تعدلان عند الله بحجة وعمره متقبلتين
وخبر الاصبهاني وغيره يا أنس صل صلاة الضحى فانها صلاة الاوابين وخبر الاصبهاني من صلى
الضحى فقرأ فيها بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد عشر آية الكرسي عشر استوجب رضوان الله الاكبر
وخبر مسلم وابن أبى شيبة وعبد بن حميد صلاة الاوابين حين ترمض الفصال أى تبرك من شدة حر الارض
فى أخفافها وذلك اذا مضى ربع النهار ومن ثم كان هذا افضل أوقاتهما عند بعض أصحابنا وخبر الديلمي المناقب
لا يصلى الضحى ولا يقرأ قل يا أيها الكافرون وخبر مسلم وغيره على كل سلامى أى مفصل من ابن آدم فى كل
يوم صدقة ويجزى عن ذلك كله ركعتا الضحى وخبر أحمد ورجاله ثقات بعث عليه السلام سرية فغنموا وأسرعوا
الرجعة فتحدث الناس بقرب مغزاهم وكثرة غنيمتهم وقرب رجعتهم فقال عليه السلام ألا ادلكم على أقرب
منهم مغزا وأكثر غنيمته وأوشك رجعة من تؤصن ثم غدا الى المسجد لسبحة الضحى فهو أقرب منهم مغزا
وأكثر غنيمته وأوشك رجعة وخبر الطبراني والبيهقي من صلى الصبح فى مسجد جماعة ثم ثبت فيه حتى يصلى الضحى
كان له كأجر حاج أو معتمر تام له حجته وعمرته وفى رواية لابن منيع والبيهقى حرمة الله على النار أن تلقمه
أو تطعمه وخبر البيهقي أمرنا رسول الله عليه السلام أن نضلى ركعتى الضحى بسورتيهما الشمس
وضحاها والضحى وخبر أحمد ورجاله رجال الصحيح قال الله تعالى ابن آدم لا تعجز من أربع
ركعات أول النهار اكفيك آخره وخبر أبى داود وغيره من قعد فى مصلاه حتى ينصرف من صلاة
الصبح وحتى يسبح ركعتى الضحى لا يقول الا خيرا غفر له خطايا وان كانت أكثر من زبد البحر
وخبر جماعة فى مسانيدهم يا أبا ذر أصليت الضحى قال لا قال قم فصل الضحى فصلى ثم جاء وخبر أبى نعيم
صل صلاة الضحى فانها صلاة الابرار وخبر الطبراني بسند جيد من صلى صلاة الغداة فى جماعة ثم جلس
يذكر الله حتى تطلع الشمس ثم قام فصلى ركعتين انقلب بأجر حجة وعمره وخبر مسلم عن ابن الدرداء
أوصانى حبيبي بثلاث لا أدعهن ما عشت أو صانى بصيام ثلاثة ايام من كل شهر وصلاة الضحى وان
لا انام حتى اوتر وخبر الشيخين عن ابى هريرة بمثل ذلك وخبر الطبراني بسند حسن من صلى الضحى
ركعتين لم يكتب من الغافلين ومن صلى اربعا كتب من العابدين ومن صلى ستا كفى ذلك اليوم ومن صلى
ثمانيا كتب من القاتنين ومن صلى ثنتى عشرة ركعة بنى الله له بيتا فى الجنة وخبر الحاكم وصححه
لا يحافظ على صلاة الضحى الا اواب قال وهى صلاة الاوابين وخبر ابى يعلى والطبراني بسند جيد
من صلى الغداة فقعده فى مقعده فلم يبلغ بشئ من امر الدنيا ويذكر الله حتى يصلى الضحى أربع ركعات
خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه لا ذنب له واخرج سعيد بن منصور عن الحسن انه سئل هل كان
اصحاب رسول الله عليه السلام يصلون الضحى قال نعم كان منهم من يصلى ركعتين ومنهم
من يصلى اربعا ومنهم من يمد الى نصف النهار اذا تقرر ذلك فالجواب عن خبر عائشة المذكور فى
السؤال ان ذلك نفى منها فتقدم عليه الروايات المثبتة لها على ان قولها الا ان يجيء من مغيبه فيه
اثبات منها لها لا يقال لو فعلها لم يخف على عائشة لانه لم يكن ملازما لعائشة فى جميع أوقاته بل قد يكون

الخوارزمي وقال شيخ الاسلام زكريا يقاس به ما في معناه (فأجاب) بانه لا يسن سجود السهو كما اقتضاه كلام الاصحاب وهو ظاهر عملا بقاعدتهم وهي أن ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه الا ما استثنوه منها والاستثناء معيار العموم بل قيل ان الصلاة على الآل في الاول سنة وكذا الايتان بسم الله قبل التشهد وأما ما اقتضاه كلام شيخنا رحمه الله في منهجه وأفتى به فانما يتجه على القول بأنهار كن في التشهد الاخير (سئل) عن سلم من ركعتين من رباعية ناسيا وصلى ركعتين فلا ثم تذكر فهل تكمل الرباعية بركعتي النفل ام يستأنفها (فأجاب) بانه يجب استئنافها لانه ان أحرم بالنفل قبل طول الفصل فتحرمه به لم ينعقد ولا يبنى على الاول بطول الفصل بالركعتين أو بعد طوله بطلت (سئل) عن قول الدميري وكما يحمل عن المأموم الجهر والسورة وسجود السهو والتلاوة ودعاء القنوت والقراءة عن السبوق والقيام عنه والتشهد الاول عن الذي أدركه في الركعة الثانية والقنوت في الصبح إذا لحقه في الثانية وقراءة الفاتحة في الجهرية على القديم

مسافرا أو في المسجد أو عند غيرها من نسائه أو أحجابه فلم يصادف وقت الضحى عندها الا نادرا وما رآته صلاحها في تلك الاوقات النادرة فقالت ما رأيت ولا يتأف به أن يبلغها باخباره أو أخبار غيره أنه صلاحها ولذلك ورد عنها أنه صلاحها وما يتضح به هذا المقام خبر الترمذي وحسنه عن أبي سعيد الخدري قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى نقول لا يدعها ويدعها حتى نقول لا يصليها فمن نفي لم يطلع الا على تلك الاوقات التي كان يتركها فيها وأما ما في صحيح مسلم عن مجاهد قال دخلت المسجد أنا وعروة بن الزبير فاذا عند الله بن عمر جالس والناس يصلون الضحى في المسجد فسالناه عن صلاتهم فقال بدعة فأجاب عنه النووي رحمه الله كميض بان مراده ان اظهارها في المسجد والاجتماع لها هو البدعة لا أن أصل صلاتها بدعة ولما ذكر الامام المجتهد محمد بن جرير ماجاء فيها من الاحاديث والآثار قال ما حاصله وكل ذلك عندنا صحيح غير متدافع وذلك أن من روى أنه رآه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى أربعا يجوز أن يكون رآه في حال فعله ذلك فقط ورآه غيره في حال أخرى صلاحها ركعتين ورآه غيره في حالة أخرى صلاحها ستا وهكذا أو سمعه واحد بحث على عدد وآخر على عدد آخر فأخبر كل منهم عما رأى وعما سمع وكذلك من حكى عنه أنه لم يصلها قط انما هو خبر منه عما عنده من العلم بذلك فلا يدفع قول من علمه يصلها برويته ذلك لان قول القائل لم يصلها ليس خبرا منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لم أصلها قط ولا أصلها وانما هو خبر منه عن نفسه بما عنده من العلم في ذلك والدليل على صحة ما قلناه خبر من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ومن صلاحها أربعا الحديث السابق وفي رواية مرسله صلى النبي صلى الله عليه وسلم الضحى يوما ركعتين ثم يوما أربعا ثم يوما ستا ثم يوما ثمانيا ثم ترك يوما فقد أبان ما ذكرناه من هذين الخبرين صحة ما قلناه من احتمال خبر كل من خبر أن يكون اخباره على قدر ما شاهده أو سمعه اهـ (وسئل) نفع الله به قال الجلال السيوطي في الاشباه والنظائر ان الايتار بثلاث ركعات أفضل من الايتار بخمس أو سبع كما قال فما سبب قلة الفضيلة بزيادة الاعمال وفي الحديث فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل فهل يدل الحديث على أن الزيادة أفضل أو على أن الكل سواء (فأجاب) نفع الله به بقوله ما ذكر من تفضيل الثلاث على الخمس مثلا ليس بصحيح على اطلاقه وكان قائله نظير إلى قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا يصح ما زاد على الثلاث لكن يلزم عليه تفضيل الثلاث على الاحد عشر وليس كذلك باتفاق من يعتد به بل صح قوله صلى الله عليه وسلم لا توتروا بثلاث وأوتروا بخمس أو سبع ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب وبهذا يعلم ضعف ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة من تعيين الثلاث وكونها موصولة لمخالفته لهذه السنة الصحيحة ولما صح عنه صلى الله عليه وسلم من الايتار بخمس وسبع وبسبع وموصولة ومفصولة وبثلاث واخذ السبكي وتبعه الاسنوي والاذرعي والزرزقي وسبقه ابن خزيمة من النهي عن الثلاث أنه يكره الايتار بثلاث موصولة ولم يظروا إلى ما ذكر عن أبي حنيفة رضي الله عنه والفصل في كل عدد أفضل من الوصل قال السبكي وحينئذ فالثلاث الموصولة أدنى مراتب أعداد الوتر في الفضيلة والاحدى عشر المفصولة أعلاها وكل عدد مفصول أفضل منه وما دونه موصولا ولو تعارضت زيادة العدد والفعل كخمس موصولة مع ثلاث مفصولة فالذي ينبغي النظر إلى زيادة الركعات دون الفصل فترجح الخمس الموصولة وعلى هذا القياس اهـ وتبعه على ذلك الزركشي وغيره ونقله عن الروياني والقاضي أبي الطيب وعن نصه في القديم وضعف قول المجموع عن الامام وقره وجزم به في التحقيق والخلاف في التفضيل بين الفصل والوصل انا هو في الوصل بثلاث اما فيما زاد عليها فالفصل أفضل قطعا اهـ وأقول الاوجه ان الخمس الموصولة أفضل من حيث زيادة العمل

(فأجاب) بان صورتها أن لا يشاركه فيه بل يؤمن (سئل) عن مأوم ترك القنوت مع امامه وسجد (فأجاب) بانه يأتي فيه التفصيل فيمن جلس امامه للتشهد الاول فقام كما يؤخذ من كلام الشيخين وغيرهما (سئل) عما لو شك في نية الاقتداء بعد السلام هل يؤثر كما في أصل النية (فأجاب) بانه لا يؤثر وقيل على الخلاف في أصل النية (سئل) عن قولهم لو علم في قيامه أنه قام قبل سلام امامه ولو بعد سلامه لزمه أن يجلس ولو جازنا مفارقة الامام لان قيامه غير معتد به فاذا جلس ووجد لم يسلم ان شاء مفارقة وان شاء انتظر سلامه اه وقالوا في الباب أيضا ولو انتصب المأموم وخذه ناسيا لزمه العود لوجوب متابعة الامام فان لم يعد بطلت صلاته زاد في شرح المنهج الا أن ينوى مفارقه فهل هذه الزيادة معتمدة أولا فان قلتم نعم فما الفرق بين المستثنين حيث أوجبت جلوسه في الاولى وان جازت مفارقة ولم تجبه في الثانية حيث نوى المفارقة (فأجاب) بان الزيادة معتمدة والفرق بين المستثنين ظاهر وهو أن قيامه في الاولى وقع غير معتد به لان اقتداءه فيها

والثلاث المفصلة أفضل من حيث الفصل الاكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم ومع التقابل لاشك أن الزيادة الاولى أكثر ثوابا ومجرد التفاوت في موافقة الاكثر لا تقتضي أن يعدل زيادة الركعتين بخلاف ما هو موافق للاتباع كصلاة الضحى ثمانيا فانه أفضل من الاكثر الذي لا يوافقه كصلاتها اثني عشر لان في زيادة الاتباع ما يربو على زيادة العمل كما صرحوا به ومن ثم قال ابن عبد السلام قد يكون قليل العمل البدني وخفيفه أفضل من كثيره وثقله كتنفيض القصر على الاتمام وصلاة الصبح على سائر الصلوات عند من يراها الوسطى ولو كان الثواب على قدر التعب لما كان الامر كذلك ولما فضلت ركعة الوتر على ركعتي الفجر اه وقال القفال وغيره لا يصح الايتار بالثلاث الموصولة من المتعمد العالم وبه يعلم أنه لا يمكن وتر جمع عليه لان أبا حنيفة رضى الله عنه يعين الثلاث الموصولة ويطلب ماعداها من الاقل والاكثر المفصول والموصول والقفال وغيره يطلون ما عينه وبما قررته علم أن ما دل عليه الحديث المذكور في السؤال من تساوى الكل في الفضل غير مراد وانما المراد التساوى في الجواز وعليه يحمل الحديث بل هو مدلوله كما لا يخفى فتامله

(باب سجود التلاوة)

(وسئل) رضى الله عنه عما لو تعدد قراءة آية السجدة أو سماعها هل المشروع حينئذ سجدة أو سجدتان من القارىء وغيره أولا ففى شرح الروض للشيخ زكريا والخادم كلام في ذلك تفضلوا ببيان المعتمد في كل ما ذكر (فأجاب) بقوله نفع الله بعلومه وفسح في مدته أما الجواب عن هذه المسئلة مع تحرير ما في شرح الروض والخادم فوجدتني ذكرت في شرح مختصر الروض حاصل ذلك وعبارة متنه وشرحه في ذلك ويتكرر السجود بسماع آية وقراءتها فيما يظهر لتعدد السبب ثم رأيت في الخادم اعتمد ذلك وكذا بقراءة أخرى وبتكرر قراءة آية ولو كان تكريرها بصلاة في ركعة أو أكثر سواء أقرب الفصل أو طال اتحد المكان أو اختلف خلافا لما في البيان والمجموع لتجدد السبب بعد توفية حكم الاول ويحتمل أن يفرق بين من يكررها للحفظ فيكفيه مرة لئلا ينقطع عن قراءته وحفظه ومن يكررها للتدبر والايان فيعيده اه وهو قريب لكن كلامهم يخالفه فلا فرق وينبغي أن لا يسجد الامام في الركعة الواحدة الا مرة ولا سيما عند كثرة الجمع والحوائل بينهم وبينه لما فيه من التشويش والتطويل والابتداع ويجب الجزم بأنه لا يجوز له ذلك في السرية اه وواضح ما يأتي أن محل سن التكرير بل السجود اذا أمن التشويش والالام يسن السجود فأولى التكرير وأما الحرمة فلا وجه لها لانهم بسبيل من أن يفارقوه وكفى لكل سجدة واحدة قال الشارح أى شيخنا زكريا في شرحه للاصل وهو الروض وقضية تعبيرهم بكفاه أنه يجوز تعددها وفيه نظر اه وبمقتضى هذا النظر اخذ بعض شراح الارشاد فجزم كالولى العراقي بانه لا يسجد الا سجدة واحدة وهذا منهم غفلة عما يأتي من أنه لو طاف أسابيع ولم يصل عقب كل سنة سن فضلا عن الجواز أن يواى ركعاتها كما والاها فكذا يقال بمثله هنا وهذا يعلم الراجح من قول الزركشى وهل المشروع سجدة وترجع إلى واحدة أولا تشرع الا سجدة واحدة فيه احتمالا ان اه فالراجح الاول ويعنى بقوله انها ترجع إلى واحدة أنه يكتفى منه بها لا أنه لا يسن له غيرها والا كان هو الثاني ثم رأيت صاحب الاصل اى ابن المقرئ مشى على ما رجحته أولا انتهت عبارة المتن والشرح المذكورين وبها يعلم الجواب عن قول السائل وقفه الله تعالى هل المشروع الخ والله الموفق للصواب (وسئل) فسح الله في مدته بما لفظه سجد امامه الخفى للشكر في الصلاة فهل إذا لم يتابعه يسجد للسجود (فأجاب) بقوله لا يسجد للسجود لا يتطاره لانه فعل صدر منه وقد نزل منزلة السجود في حمله امامه بل يسجد لسجود امامه لانه بمنزلة السجود اذ كان القياس وجوب المفارقة على المأموم لان العبرة بعقيدته لكن لما كان

بامامه اقتضى أن لا يقوم
إلا بعد قطع القدوة أما
بينة أو بسلام امامه وأن
قيامه في الثانية وقع معتداً
به لوجوبه على امامه أيضاً
ولأنما وجب عليه العود
لمتابعة امامه وقد زالت
بينة المفارقة ولهذا لم يعلم
بجلوس امامه حتى قام لم
يعد (سئل) عن مسبوق
سلم امامه ناسياً للوجود
السهو فقام ليأتى بما عليه
فعاد امامه للوجود فهل
يجب عليه موافقته فيه أن لم
يؤم مفارقه أولاً (فأجاب)
بأنه يجب عليه متابعة امامه
في سجود السهو أن لم ينو
مفارقه لأنه لم يقطع
القدوة (سئل) عن قولهم
أن المأموم إذا انتصب
عن التشهد الأول عامداً
استحب له العود أو ساهياً
وجب هل يجري هذا
التفصيل فيما لو سبق
امامه إلى السجود وترك
القنوت أولاً فإن قلتم
يجريه فيه فهل ذكره أحد
(فأجاب) بأنه يجري فيه
التفصيل قال في الروضة
كأنصلها وترك القنوت
يقاس بما ذكرناه في التشهد
وقال في التحقيق وترك
القنوت كالتشهد وقال
في الانوار ولو ترك
القنوت ناسياً أو عامداً أو
هو فالحكم كما ذكر في
التشهد وقال القمولى
وحكم ترك القنوت حكم
ترك التشهد في جميع
ما تقدم (سئل)

السجود من جنس الصلاة سوح فيه فنزل منزلة السهو والامام لم يسجد له فيسجد له المأموم بعد سلام
الامام ويدل لما قلته من القياس المذكور ومخالفته قولهم لو نوى مسافراً أن شافعي وحنفى إقامة أربعة
أيام بموضع انقطع بوصولها سفر الشافعي فقط وجاز له مع أنه يكره الاقتداء بالحنفى مع اعتقاده بطلان
صلاته لقصره في الحضر وأجيب بأن كلامهم في اعتبار اعتقاد المأموم إذا ترك الامام واجبا في ترك
واجب لا يجوز الشافعي مطلقا بخلافه فيما ذكرناه فإنه يجوز القصر والسجود في الجملة ويدل لذلك
أيضا قولهم لا يضر اعتقاد المخالف حيث أتى بصورة الواجب كونه نقلا بخلاف الامام الموافق لعلم
المأموم بطلانها عندها (وسئل) نفع الله بعلومه عن سجد امامه سجود التلاوة وهو ناس فذكر بعد
مارفع الامام هل يلزمه أن يهوى إلى المحل الذي الامام فيه أم لا (فأجاب) نفع الله به بقوله لا يلزمه هوى
أصلاً لأن الهوى غير مقصود لنفسه وإنما هو تابع للسجود فيسقط عنه السجود سقط عنه تابعه

(كتاب صلاة الجماعة)

(وسئل) رضى الله عنه عن الصف الاول هل هو الذى يلي الامام سواء أكان به خلل من نحو
سارية وسواء كان متصلاً بالصفوف أم لا فإن بعض مشايخ الين يقول المراد بالصف الاول هو
السالم من الخلل وأن يكون متصلاً ولو كان الصف الاخير ولا التفات إلى الصف الاول إذا كان
بالاوصاف المذكورة (فأجاب) بقوله المنقول المعتمد أن الصف الاول هو الذى يلي الامام وإن تخلله
منبر أو مقصورة أو أعمدة أو غيرها سواء جاء صاحبه مقدماً أم متأخراً وقيل الاول ما لم يتخلله شيء وإن
تأخر وقيل هو من جاء أولاً وإن صلى في صف متأخر قال في شرح مسلم وهذا غلط صريح وبه يعلم
أن ما في السؤال عن بعض اليمينين غلط فلا ينبغي لأحد أن يغتر به والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) رضى الله عنه أنه قد كثرت في هذه الازمنة خروج النساء إلى الاسواق والمساجد لسماع
الوعظ وللطواف ونحوه في مسجد مكة على هيات غريبة تجلب إلى الافتتان بهن قطعاً وذلك أنهن
يتزين في خروجهن لشيء من ذلك بأقصى ما يمكنهن من أنواع الزينة والحلي والحلل كالخلاخيل
والاسورة والذهب التي ترى في أيديهن ومزيد البخور والطيب ومع ذلك يكشفن كثيراً من بدنهن
كوجوههن وأيديهن وغير ذلك ويتبخترن في مشيتهن بما لا يخفى على من ينظر اليهن قصداً أولاً عن
قصد فهل يجب على الامام منعهن وكذا على غيره من ذوى الولايات والقدرة حتى من المساجد وحتى
من مسجد مكة وإن لم يمكنهن الا تيان بالطواف خارجه بخلاف الصلاة أو يفرق بينهما بذلك وما الذى
يتلخص في ذلك من مذاهب العلماء الموافقين والمخالفين أوضحوا الجواب عن ذلك فإن المفسدة بهن
قد عمت وطرق الخير على المتعبدين والمتدينين قد انسدت أما بكم الله على ذلك جزيل المنة ورفاقكم
إلى أعلى غرف الجنة آمين (فأجاب) بأن الكلام على ذلك يستدعى طولاً وبسطاً لا يليق إلا
بتصنيف مستقل في المسئلة وحاصل مذهبتنا أن امام الحرمين نقل الاجماع على جواز خروج المرأة
سافرة الوجه وعلى الرجال غض البصر واعترض بنقل القاضي عياض اجماع العلماء على منعها
من ذلك وأجاب المحققون عن ذلك بأنه لا تعارض بين الاجماعين لأن الاول في جواز ذلك لها بالنسبة إلى
ذاتها مع قطع النظر عن الغير والثاني بالنسبة إلى أنه يجوز للامام ونحوه أو يجب عليه منع النساء من
ذلك خشية افتتان الناس بهن وبذلك تعلم أنه يجب على من ذكر منع النساء من الخروج مطلقاً إذا
فعلن شيئاً مما ذكر في السؤال مما يجرى إلى الافتتان بهن انجراراً قوياً على أن ما ذكره الامام يتعين حمله
على ما إذا لم تقصد كشفه ليرى أو لم تعلم أن أحداً يراه أما إذا كشفته ليرى فيحرم عليها ذلك لأنها
قصدت التسبب في وقوع المعصية وكذا لو علمت أن أحداً يراه ممن لا يحل له فيجب عليهاستره وإلا كانت
معينة له على المعصية بدوام كشفه الذى هو قادرة عليه من غير كلفة وقد صرح جمع بأنه يحرم على

على الآل في القنوت هل يسجد للسجود حيث سنها فيه وهو ما جزم به النووي في أذكاره أغنى بسنتها (فأجاب) بأنه يسجد سجود السهو بترك ما ذكر (سئل) هل المعتمد فيمن طول جلسة الاستراحة عامدا البطلان كما صرح به ابن العباد أم لا كما لو طول التشهد الاول أخذا من قولهم يكره تطويلها عن الجلوس بين السجدين (فأجاب) بأن المعتمد عدم بطلان صلاته به لقول المتولى يستحب أن يكون قعوده فيها بقدر الجلوس بين السجدين ويكره أن يزيد على ذلك اه وهذا هو المراد بما في البحر والرواق أنها بقدر ما بين السجدين اه إذ لو اقتضى تطويلها بطلان الصلاة لم تكن في صلاة القرض الا حراما ولقولهم وتطويل الركن القصير يطلعه في الاصح فانه يخرج لعدم تطويل جلسة الاستراحة وتطويل جلوس التشهد الاول أى فلا يطلعه عدهما الصلاة وإنما أطلها لعدم تطويل الركن القصير لانه تغيير لموضوع جزمها الحقيقى الذى تنفى ماهيتها باتفائه فاشبهه نقص الاركان الطويلة بنقصان بعضها ولانه يخل بالموالاة

المسلمة أن تكشف للذمية ما لا يخل لها نظره منها هذا مع أنها امرأة مثلاً فكيف بالاجنبى وتحيل فرق بينها باطل وبأنه يجب عليهن الستر عن المراهق مع جواز نظره فكيف بالبالغ الذى يحرم نظره فتج من ذلك ومن غيره المعلوم لمن تدبر كلامهم أن الصواب حل كلام الامام على ما قدمته فان قلت كيف يجب منعن إذا فعلن ما يخشى منه الفتنة حتى من مسجد مكة اذا قصدن الطواف الذى لا يتأتى لهن فى بيوتهن وقد يكون فرضا عليهن قلت لأن دره المفاسد مقدم على جلب المصالح ولانهن يتمكن من المجيء اليه فى ثياب رثة بحيث لا يخشى منهن اقتتان ولان المرأة اذا وجب عليها الطواف فاما أن تكون عجوزا أو شابة فان كانت عجوزا مكنت من الايتان لفعله اذا كانت فى ثياب رثة وكذا من فعل غيره من العبادات فى المساجد لانه لا خشية فتنة حيثشذ وان كانت شابة فاما أن تكون عذبة أو متزوجة فان كانت عذبة فلا ضرورة عليها فى تأخيرها الى وقت خلو المطاف وقت القيلولة فتفعله وان كانت متزوجة وأمرها الزوج به وخشيت الفتنة بخروجها ولو فى ثياب رثة لم يجب عليها الخروج وحدها بل تقول له اما أن تخرج معى الى أن أؤديه هو والسعى واما أن لا تأمرنى به فحينئذ استوى الطواف وغيره وقد ذكرنا الخروج للجماعة وغيرها شروطا تأتى فى خروجها للاسواق وغيرها بالاولى فلا بأس بذلك ونقله مبسوطا ليعلم منه ما أشار السائل اليه ثم نذكر شيئا من كلام الائمة من غير مذهبنا ليعلم موافقتهم لنا أو عدمها فنقول قال النووي رحمه الله ورضي عنه فى شرح مسلم فى باب خروج النساء الى المساجد اذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج متطيبة وانظر الى قوله اذا لم يترتب عليه فتنة ما أحسنه فيما قدمته من وجوب المنع حيث ترتبت الفتنة على خروجهن فان قوله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا اماء الله مساجد الله هذا وشبهه من أحاديث الباب ظاهر فى أنها لا تمنع من المسجد لكن بشروط ذكرها العلماء مأخوذة من الاحاديث وهى أن لا تكون متطيبة ولا متزينة ذات خلاخل يسمع صوتها ولا ثياب فاخرة ولا مختلطة بالرجال ولا شابة ونحوها ممن يفتن بها وأن لا يكون بالطريق ما يخاف به مفسدة ونحوها وهذا النهى عن منعن من الخروج محمول على كراهة التنزيه اذا كانت المرأة ذات زوج أو سيد ووجدت الشروط المذكورة فان لم يكن لها زوج ولا سيد حرم المنع اذا وجدت الشروط اه فافهم قوله لكن بشروط النخا هذه شروط لعدم المنع وأنه حيث فقد واحد منها منعت لكن كلامه يقتضى جواز المنع أو وجوبه والاولى أن يقال ساكت عن التعرض لاحد القسمين وقد صرح غيره بالوجوب كما يأتى عن الغزالي وغيره ويدل عليه قوله السابق اذا لم يترتب عليه فتنة فانه شرط للخروج أى لجوازه كما هو ظاهر وحيث حرم الخروج وجب المنع وليكن على ذكر منك جعله من الشروط أن لا يكون فى الطريق ما يخاف به مفسدة وأن لا تختلط بالرجال ويؤيد المنع أيضا قول عائشة رضى الله عنها لورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمنعن المساجد كما منعت نساء بنى اسرائيل لكن كلامها محتمل أيضا لوجوب المنع ولجوازه واحتماله لوجوبه أقرب ويدل عليها الملازمة المذكورة المستنبطة من القواعد الدينية المقضية لحسم مواد الفساد ويؤيد ما استنبطته قول مالك رضى الله عنه يحدث للناس فتاوى بقدر ما أحدثوا من الفجور وانما نسوا مالك لانه أول من قاله والافقير من الائمة بعده يقولون بذلك كما لا يخفى من مذاهبهم ومن تحيل أن هذا من التمسك بالمصالح المرسلة التى يقول بها مالك وهى مباينة للشريعة فقد وهم وانما مراده ما أرادته عائشة رضى الله عنها من أن من أحدث أمرا يقتضى أصول الشريعة فيه غير ما اقتضته قبل حدوث ذلك الامر يحدد له حكم بحسب ما أحدثه لا بحسب ما كان قبل احداثه قال بعض المحققين وقولها ذلك بمنزلة الخبر لا من قول الصحابي المختلف فى كونه حجة لانها أطلعت منه صلى الله عليه وسلم انه اذا اطلع على ما أحدثت النساء لمنعن ويؤيد

ولان تعمد تطويل الركن
 القصير الذي يبطل الصلاة
 هو الذي يحرم لانه يكره
 فخرج بهذا أيضا جلوس
 التشهد الاول فانه يكره
 تطويله وقد قال النووي
 في مجموعه قال بغوى فلا
 يضر تطويل التشهد الاول
 بلا خلاف اه وجلسة
 الاستراحة فانه يكره
 تطويلها كما مر فتعمد
 تطويلها لا يبطل الصلاة
 وبما ذكرته علم رد ما قاله
 ابن العماد في التعقيبات
 عقب كلام صاحب التتمة
 ان مراده بالكره ان
 الجلسة ركن قصير فلا
 يطولها كما لا يطول الجلوس
 بين السجدين فان طولها
 بطلت صلاته وقوله في
 القول التمام لو طول
 الاعتدال والجلوس بين
 السجدين أو طول جلسة
 الاستراحة بطلت الصلاة
 اه إذ لم يقل أحد بركنيه
 جلسة الاستراحة ورد
 ماسياتي عن البلقيني فقد
 سئل عما اذا طول جلسة
 الاستراحة تطويل لا زائدا
 على القدر المستحب فهل
 نقول ببطلان الصلاة جزما
 أو يجري فيه الخلاف الذي
 في الجلوس بين السجدين
 فاجاب بان صلاته تبطل
 بتعمد ما ذكر من تطويل
 جلوس الاستراحة ولا ياتي
 فيه الخلاف في تطويل
 الجلوس بين السجدين

ذلك حديث ابن ماجه عنها بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد إذ دخلت امرأة مزينة
 ترفل في زينة لها في المسجد فقال صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس انہوا نساءکم عن لبس الزينة
 والتبختر في المسجد فان بنی اسرائیل لم یلعنوا حتی لبس نساءهم الزينة وتبختروا في المساجد قال بعض
 المتأخرين وفيه دليل لتحريم هذا الفعل لترتب اللعن عليه واذا كانت المرأة لا تخرج الا كذلك منعت
 اه واعتذر في الاحياء عن قول بعض أولاد عبد الله بن عمر لما ذكر حديث لا تمنعوا اماء الله بلى
 والله لنمنعن فضرب صدره وغضب قال الغزالي وانما استجراً على المخالفة لعلمه بتغير الزمان وانما
 غضب عليه لاطلاق اللفظ بالمخالفة ظاهراً من غير عذر اه فتأمله تجده صريحاً في اعتبار ما مر عن
 عائشة رضي الله عنها ولا ينافي ذلك كله قول شيخ الاسلام في فتح الباري في تمسك بعضهم في منع النساء
 مطلقاً بقول عائشة رضي الله عنها وفيه نظر إذ لا يترتب عليه تغير الحكم لانها علقته على شرط لم
 يوجد بناء على ظن ظنته فقالت لو رأى المنع فيقال عليه لم يرو ولم يمنع فاستمر الحكم حتى أن عائشة
 لم تصرح بالمنع وان كان كلامها يشعر بانها كانت ترى المنع وأيضاً فقد علم سبحانه ما سيحدثن
 فما أوحى الى نبيه صلى الله عليه وسلم بمنعن ولو كان ما أحدثن يستلزم منعن من المساجد لكان منعن
 من غيرها أولى وأيضاً فالاحداث انما وقع من بعض النساء لا من جميعهن فان تعين المنع فليكن لمن
 أحدثت والاولى أن ينظر الى ما تحشى منه الفتنة فليجتنب لاشارته صلى الله عليه وسلم الى ذلك بمنع
 الطيب والزينة وكذا التقييد بالليل كما سبق اه فتأمله تجده انما ساقه هذا كله رداً على من فهم
 من كلام عائشة منع النساء مطلقاً وحينئذ فما ذكره من الرد عليه ظاهر لانه وان فرض دلالة
 كلامه على ذلك فصريح الاحاديث الصحيحة يخالف ذلك فتعين الرد على من فهم من كلامها منع النساء
 من المساجد مطلقاً إذ لا معنى لمنع عجوز هرمة في ثياب بدلة ومعنى قوله علقته على شرط لم يوجد
 الخ أى ان فهمت أنها القائل بالمنع مطلقاً ذلك من قولها فالشرط لم يوجد لان النساء كلهن لم يحدثن
 بدليل قوله فالاحداث انما وقع من بعض النساء ولم يرد ما أفهمه كلامها من منع من أحدث لانه
 صرح باعتماده في آخر كلامه كما علمت ومعنى قوله كلامها يشعر بالمنع أى مطلقاً من حيث عود الضمير
 على النساء الذي هو محلي باللام المفيدة للعموم ولكن ذلك ليس مراداً لها ومعنى قوله لكان
 منعن من غيرها أولى أى عندك أى القائل بالمنع مطلقاً من المساجد دون غيرها أى وهذا تحكم
 لان غير المساجد من الاسواق ونحوها أولى بالمنع مطلقاً لما هو جلي فكيف لا يقول بالمنع فيه مطلقاً
 ويقول بذلك في المسجد وإنما بينت مراده رحمه الله لان بعضهم فهم من كلامه غير المراد فاعترض
 عليه بما لا يجدى وما يؤيد ما قدمته من وجوب المنع بشرطه السابق واعتقاد كلام عائشة رضي
 الله عنها قول الغزالي في الاحياء في الباب الثالث من المنكرات المألوفة ويجب أن يضرب بين الرجال
 والنساء حائل يمنع من النظر فان ذلك أيضاً مظنة الفساد ويجب منع النساء من حضور المساجد
 للصلاة ولجلالس العلم والذكر اذا خيفت الفتنة بهن فقد منعتهن عائشة رضي الله عنها فقل لها
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منعن من الجماعات فقالت لو علم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما أحدثن بعده لمنعن اه ويوافقه قول ابن خزيمة من أكابر أصحابنا صلاة المرأة في بيتها افضل
 من صلاتها في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت تعدل ألف صلاة انما أراد به صلاة الرجال
 دون النساء فاذا كانت افضل فالذي يخرجها من بيتها إما الرياء أو السمعة وهو حرام وإما لغرض
 آخر من أغراض النفس من تفرج وغيره وهو مخرج للعمل عن الاخلاص ولا يجوز لاحد ان يفتي
 او يأذن في ترك الاخلاص اه وفي بعض ما ذكره نظر لا يخفى على من له دراية بالمذهب وفي منسك
 ابن جماعة الكبير ومن اكبر المنكرات ما يفعله جهلة العوام في الطواف من مزاحمة الرجال

لا مرين أحدها أن
الجلوس بين السجدين
ركن من أركان الصلاة
والثاني أنه له ذكر يخصه
وهو مقصود في نفسه على
الإصح لأنه شرع للفصل بين
السجدين وهذا بخلاف
جلوس الاستراحة فإنه
شرع لمعنى يقتصر فيه على
ما يسمى استراحة فإذا
طوله على الوجه المذكور
كان ذلك فعلا غير مشروع
له وحصل فيه تلك الزيادة
فتبطل به الصلاة جز ما اه
(سئل) عن مسبوق سجد
مع امامه السجدة الاولى
من سجدتي السهو وترك
الثانية وسلم فهل للمسبوق
أن يسجد الثانية وإذا
سجدها هل تبطل صلاته
أم لا (فأجاب) بانه لا
يسجدها لانه انما سجدتها
لمتابعة امامه فاذا سجدتها
عامدا عالما بالتحريم بطلت
صلاته (سئل) عن قول
المنهاج ولو شك بعد السلام
في ترك فرض لم يؤثر على
المشهور هل هو شامل
للاركان والشروط أو
للاركان فقط (فأجاب)
بانه شامل للاركان
والشروط لان الظاهر
وقوع السلام عن تمام
ولانه لو اعتبر الشك بعد
السلام لعسر الامر على
كثير من الناس خصوصا
على ذي الوسوس نعم ان
شك في النية أوفى تكبيرة
الاحرام لزمته الاعادة

بأزواجهم سافرات عن وجوههن وربما كان ذلك في الليل وبأيديهم الشموع متقدة ومن المنكرات
أيضا ما يفعله نساء مكة وغيرهن عند ارادة الطواف وعند دخول المسجد من التزين واستعمال
ما تقوى رأتخته من الطيب بحيث يشم على بعد فتشوش بذلك على الناس ويحتلن بسببه استدعاء
النظر اليهن وغير ذلك من المفاسد نسأل الله أن يلهم ولي الامر ازالة المنكرات آمين اه فتأمل
تجده صريحا في وجوب المنع حتى من الطواف عند ارتكابهن دواعي الفتنة فيتأيد به ما قدمته
وحديث كل عين زانية والمرأة اذا استعطرت فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا معنى زانية رواه الترمذي
وصححه وروى ابن حبان حديث أنما امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية وكل
عين زانية قال بعض المتأخرين ومن البدع ما يقع في شهر رمضان وهو نوم النساء في الجامع
ودخولهن مع الرجال المرافق فذلك حرام لا يرضى به لنساء المسلمين الاقليل النخوة فكيف يجوز ان
يرضى به أحد لامراته وكيف لا يجب منعها وكيف يقال بوجوب المنع وبجوز لها الخروج هذا
لا يكون في الشرع قال ومن المحرمات مزاحمتن الرجال في المسجد والطريق عند خوف الفتنة قال
صلى الله عليه وسلم لان يزحم رجلا خنزيرا متلطخ بطين خير له من ان يزحم منكيه امرأة لا تحل
له رواه الطبراني ثم نقل عن الطرطوشي من المالكية وأبي شامة متأنهما أنكرا ذلك وبالغا
فيه وانه من الفسوق وأن من تسبب فيه يفسق ثم قال فان قلت أقول بمنع خروج النساء الى
المساجد والمواعيد وزيارة القبور غير قبر النبي صلى الله عليه وسلم قلت كيف لا أقول به وقد صار متفقاً
عليه لعدم شرط جواز الخروج في زمنه صلى الله عليه وسلم وهو التقى والعفاف وقد ذكر ذلك من المتقدمين
انشيخان الامامان الزاهدان الورعان الشيخ تقي الدين الحصني وشيخنا علاء الدين محمد بن محمد
ابن محمد التجارى تغمدهما الله برحمته وفيما ذكره كفاية لمن ترك هواه وقد ظن بعض الناس أن
القول بالتحريم وادعاء الاتفاق على المنع مخالف للمذهب وليس كذلك وعلى ما ذكر كلاما مجموعا
من كتب المذهب وغيره يوضح مرادها ويبين أنه لا خلاف فيما قالاه وأن من يخالفهما فلعدم
اطلاعه على ماعلاه ولا يلزم من عدم الاطلاع للبعض العدم للكل فيما ذكره أن المفتي به في هذا
الزمان منع خروجهن ولا يتوقف في ذلك الاغبي تابع لهواه لان الاحكام تتغير أهل الزمان
وهذا صحيح على مذاهب العلماء من السلف والخلف فمن ذلك ما قاله في شرح مسلم نقلا عن القاضي
عياض قال اختلف السلف في خروجهن للعديد فرأى جماعة أن ذلك حق عليهن منهم أبو بكر
وعمر وابنه وغيرهم رضي الله عنهم ومنهم من منعهن من ذلك منهم عروة والقاسم ويحيى الانصارى
ومالك وأبو يوسف وأبو حنيفة أجازوه مرة ومنعه أخرى وفي شرح العمدة لابن الملقن ومنع بعضهم في
الشابة دون غيرها وهو مذهب مالك وابي يوسف قال الطحاوى كان الامر بخروجهن في ابتداء
الاسلام ليكثر المسلمون في عين العدو اه وفي شرح ابن دقيق العيد وقد كان ذلك الوقت أهل
الاسلام في حيز القلة فاحتيج الى المبالغة في اخراج العواتق وذوات الخدور وفي مصنف ابن العطار
وينبغي للمرأة ان لا تخرج من بيتها بل تلزم قعره فانها كلها عورة والعورة يجب سترها واما
الخروج الى المساجد في الغلس عند أمن الضرر والفتنة فقد كان مأذونا فيه زمن النبي صلى الله عليه
وسلم وزمان بعض اصحابه ثم منع منه لما احدث النساء من الافتتان بهن والتبهرج والتطيب
وفتنهن بالرجال ثم ذكر حديث عائشة في منعهن ثم قال وينبغي للمرأة اذا خرجت من بيتها ان
لا تزين ولا تطيب ولا تمشي وسط الطريق وان لا يكون خروجها لحاجة شرعية الا باذن زوجها
وينبغي للرجل ان لا يعين زوجته ولا امرأة ممن يحكم عليها بشئ من أسباب الاعانة على الخروج من
بيتها وقد ثبت في الصحيح الاذن لهن يوم العيد والخروج الى المصلى ملتفتات بمروطهن حتى الحيض

(سئل) عن شخص اقتدى

بآخر فسها الامام وسن
له سجود السهو ثم سجد

الامام في آخر صلاته والمأموم

لم يفرغ من كلمات التشهد

الواجب فهل يتابعه

وجوبا أو يجب عليه أن

يتم التشهد ويتابعه ان

لحقه وإذا قلتم انه يتابعه

فاذا تابعه هل يجب عليه أن

يستأنف التشهد والابني

على ما قاله منه (فاجاب)

بانه يجب على المأموم اتمام

كلمات التشهد الواجب ثم

يسجد للسهو (سئل) عن

قولهم لو طول الاعتدال

بقدر قراءة كل الفاتحة عمدا

بطلت هل المراد زيادتها

على الذكر المشروع فيه

أو متى طولها قدرها ولو

وحدها بطلت (فاجاب) بان

المراد بتطويل الاعتدال

تطويله بسكوت أو قراءة

أو ذكر لم يشرع فيه

(باب سجود التلاوة)

(سئل) عن سجدة ص

هل ينوي بها سجدة التلاوة

أو الشكر على توبة دوا

عليه الصلاة والسلام وعلى

القول بانه ينوي الشكر

فهل يستثنى من قولهم ان

محل السجود عند هجوم

النعمة (فأجاب) بأن

سجدة ص لا ينوي بها

سجدة التلاوة بل سجدة

الشكر على قبول توبة داود

عليه أفضل الصلاة والسلام

وقولهم ان محل سجدة

ليشهدن الخير ودعوة المسلمين ويعتزلن المسلمين وقد منع هذا في غير هذه الازمان لما في حضورهن من المفاسد المحرمة قال حجة الاسلام في الاحياء وقد كان أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في حضور المساجد والصواب الآن المنع إلا العجائز بل استصوب ذلك في زمن الصحابة رضي الله عنهم حتى قالت عائشة رضي الله عنها وذكر ما مر عنها وقال فيه أيضا في كتاب الامر بالمعروف ويجب منع النساء من حضور المساجد للصلاة ومجالس الذكر إذا خيفت الفتنة من فحشه أقاويل العلماء في اختلاف الحكم فيها بتغير الزمان وهل الاقاويل المذكورة هم جمهور العلماء من المجتهدين والأئمة المتقين والفقهاء الصالحين الذين هم من الممهرين فيجب الاخذ بأقاويلهم لانهم علم الأمة واختيارهم لنا خير من اختيارنا لأنفسنا ومن خالفهم فهو متبع لهواه فان قيل فما الجواب عن اطلاق أهل المذهب غير من مر فالجواب أن محله م حيث لم يريدوا كراهة التحريم ما إذا لم يترتب على خروجهن خشية فتنة وأما إذا ترتب ذلك فهو حرام بلا شك كما مر نقله عن ذكر والمراد بالفتنة الزنا ومقدماته من النظر والخلوة والممس وغير ذلك ولذلك أطلقوا الحكم في هذه المسئلة بدون ذكر محرم يقترن بالخروج وأما عند اقتران محرم به أو لزومه له فالصواب القطع بالتحريم ولا يتوقف في ذلك فقيه ويتضح الامر بذلك تلك المحرمات المقترنة بالخروج فمنها أن خروجها متبرجة أى مظرة لزيبتها منهي عنه بالنص قال تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى وروى ابن حبان والحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يكون في أمتي رجال يركبون على سرج كأشباه الرجال ينزلون على أبواب المساجد نسأؤهم كاسيات عاريات على رؤسهن كأسنمة البخت العجاف العنوهن فانهن ملعونات وفي حديث آخر ما ثلث ميلات وفيه فانهن لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وان ريحها ليوجد من مسيرة كذا ولا يخفى أن مجموع هذه الصفات لا تحصل للمرأة وهي في بيتها بل يكون ذلك في خروجها من بيتها عند حصول هذه الهيئة فيها وخوف الافتتان بها ولذلك شرط العلماء لخروجها أن لا تكون بزينة ولا ذات خلاخل يسمع صوتها فكيف يجوز لاحد أن يرخس في سبب اللعن وحرمان الجنة بالقرآن والسنة والمذهب القائل بأن كل حالة يخاف منها الافتتان حرام يدل على أن التبرج حرام ومنها تحريم نظر الاجانب اليها ونظرها اليهم كما صححه النووي ومنها مزاحمة الرجل في المسجد او الطريق عند خوف الفتنة فان ذلك حرام وروى أبو داود من حديث أبي أسيد الانصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو خارج من المسجد فاختلف الرجال مع النساء في الطريق فقال النبي صلى الله عليه وسلم للنساء استأخرن فانه ليس لكن أن تحففن الطريق عليكن بحافات الطريق قال فكانت المرأة تلصق بالجدار حتى ان ثوبها ليعلق بالجدار من لصوقها به فهذه الاحاديث دالة على منع المزاحمة بين الرجل الاجنبي والمرأة انتهى كلام بعض المتأخرين ملخصا وما أحسنه وأجقه بالصواب وفي الانوار في آخر كتاب الجهاد المنكرات المألوفة أنواع الاول منكرات المساجد قال ولو كان الواعظ شابا متزينا كثيرا الاشعار والحركات والاشارات وقد حضر مجلسه النساء وجب المنع فان فسادا أكثر من صلاحه بل لا ينبغي ان لا يسلم الوعظ الا لمن ظاهره الورع وهيئته السكينة والوقار وزه زى الصالحين والا فلا يزداد الناس به الا تماديا في الضلال فيجب أن يضرب بين الرجال والنساء حائل يمنع من النظر فانه مظنة الفساد ويجب منع النساء من حضور المساجد للصلاة ومجالس الذكر إذا خيفت الفتنة اه فتامله تجده صريحا أيضا في قدمته وفي المذهب في باب صلاة الجمعة ولائها أى المرأة لا تختلط بالرجال وذلك لا يجوز فتامله تجده صريحا في حرمة الاختلاط وهو كذلك لانه مظنة الفتنة وبه يتأيد ما مر عن بعض المتأخرين والذي نقله عن الحصني كانه أخذه من كلامه في شرح أبي شجاع وغيره وقد

غير شامل لسجدة ص
فلا استثناء بدليل افرادها
عن سجدة الشكر بالكلام
عليها وذكر الخلاف فيها
هل هي سجدة شكر أو
تلاوة بل صرحوا بان سببها
التلاوة وهي سبب لذكر
قبول تلك التوبة (سئل)
عن كبر لاحرام سجدة
التلاوة وقصد بها الهوى
هل تصح أم لا (فاجاب) بانه
لا تصح سجدة التلاوة
(سئل) عما لو شك بين
سجدة الشكر وسجدة
التلاوة في الصلاة هل تبطل
أم لا كما في قوله يا يحيى خذ
الكتاب بقوة (فاجاب) بانه
تبطل الصلاة ان فعل ذلك
عامدا عما بالتحريم والفرق
بين مسئلتنا وبين المقيس
عليه واضح (سئل) هل
يشرع سجود التلاوة
لقراءة الطير أو الصبي
والمحدث والكافر والجنب
والسكران والحيوان
والملك والجنى والمرأة
بحضرة الرجل أم لا (فاجاب)
بانه لا يشرع السجود لقراءة
الطير والحيوان والجنب
والسكران وشرع لقراءة
الصبي والمحدث والكافر
والملك والجنى والمرأة
بحضرة الرجل ولو أجنبية
(سئل) عن دخول المسجد
فسمع آية سجدة هل الافضل
تقديم تحية المسجد أم
السجود وما الافضل اذا

أطال الكلام في ذلك بما حاصله أنه ينبغي القطع في زماننا بتحريم خروج الشباب وذوات الهيات
لكثرة الفساد والمعنى المجوز للخروج في خير القرون قد زال وأيضا فكن لا يبدن زينتهن ويغضضن
أبصارهن وكذا الرجال ومفاسد خروجهن الآن محقة وذكر ما مر عن عائشة رضى الله عنها
ونقله عن غيرها أيضا عن مر ذكرهم ثم قال ولا يتوقف في منعهن الا غي جاهل قليل البضاعة
في معرفة أسرار الشريعة قد تمسك بظاهر دليل حملا على ظاهره دون فهم معناه مع اهلهم فهم
عائشة ومن نحنا نحوها ومع اهل الآيات الدالة على تحريم اظهار الزينة وعلى وجوب غض البصر
فالصواب الجزم بالتحريم والفتوى به اه وهذا حاصل مذهبنا واحذر من انكار شيء مما مر قبل
الثبت فيه ولا تغتر بمن تموه بلسانه وفتوه بما لاخبره له به فان العلم أمانة والله سبحانه وتعالى
ولى التوفيق والاعانة (سئل) رضى الله عنه بما صورته ما حد جار المسجد في قوله صلى الله عليه
وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد (فأجاب) بقوله قال بعض أصحاب القفال جواره أربعون
دارا من كل جانب كما في الوصية وقال غيره أخذنا من الاحاديث هو من سمع النداء أى إذا كان
المنادى في أرض المسجد اذ الظاهر أنه يشترط هنا لتسمية من سمع النداء جارا ما ذكره في الجمعة
من أن المعتبر نداء حيث يؤذن كعادته وهو على الارض في طرف المسجد الذى يليهم والاصوات
هادية والرياح راكدة وأن يكون المصغى للنداء معتدل السمع (وسئل) نفع الله به عن قول
الماوردي اذا أقيمت الصلاة حرم على الامام الانتظار هل هو مشكل بكرامة الانتظار في الصلاة أم لا
(فأجاب) بقوله ليس بمشكل به لانه بالانتظار في الصلاة يحصل للمؤمنين في مقابلة تضررهم به
عبادة بخلاف الانتظار قبل الصلاة فان فيه ضررا عليهم من غير أن يحصل لهم في مقابلته شيء
(وسئل) نفع الله به عن قولهم يسن انتظار المأموم في الركوع والتشهد الاخير هل يزداد على ذلك
شيء (فأجاب) بقوله يزداد عليه المرحوم فيسن انتظاره في القراءة والموافق البطيء فينبغي أن يسن
انتظاره في السجدة الثانية وينبغي أيضا أن يلحق بالمرحوم الموافق إذا شرع الامام في الركن الرابع
ثم جرى هو جهلا على ترتيب صلاة نفسه فيسن انتظاره في القيام أيضا (وسئل) رضى الله عنه
بما لفظه إذا كان المسجد مطروفا كالجامع عندنا بالشحن وله امام راتب متولى وظيفة الامامة على
حسب ما ذكره الواقف فهل لغیره أن يقيم الجماعة فيه قبل أن يصلى الامام المذكور وعبارة سيدنا
الشيخ أبى اسحق نفع الله به في المذهب وأن حضروا والامام لم يحضر فان كان للمسجد امام راتب
قريب فالمستحب أن يعث اليه ليحضر لان في تقويت الجماعة عليه أفتياتا وفسادا للقلوب وان خشي
فوات أول الوقت لم ينتظروا لان النبى صلى الله عليه وسلم ذهب ليصلح بين بنى عمرو بن عوف
فقدم الناس أبابكر رضى الله عنه وحضر النبى صلى الله عليه وسلم وهم في الصلاة ولم ينكر قال
الثورى رحمه الله في شرحه للمذهب حديث قصة بنى عمرو بن عوف رواه البخارى ومسلم من رواية
سهل بن سعد الساعدي قال الشافعى رضى الله عنه والاصحاب إذا حضرت الجماعة ولم يحضر امام
فان لم يكن للمسجد امام راتب قام واحد وصلى بهم وان كان له امام راتب فان كان قريبا بعثوا
اليه من يستعلم خبره ليحضر أو يأذن لمن يصلى بهم وان كان بعيدا أو لم يوجد في موضعه فان
عرفوا من حسن خلقه أنه لا يتأذى بتقدم غيره ولا تحصل بسببه فتنة استحب أن يتقدم أحدهم
ويصلى بهم للحديث المذكور ويحفظ أول الوقت والاولى أن يتقدم أولاهم بالامامة وأحبهم إلى
الامام فان خافوا أذاه أو فتنة انتظروه وان طال الانتظار وخافوا فوات الوقت كله صلوا اجماعة هكذا ذكر
هذه الجملة الشافعى والاصحاب اه كلام شرح المذهب بحروفه وقال سيدنا الشيخ أبو اسحق الشيرازى
نفعنا الله به في المذهب وان حضر وقد فرغ الامام من الصلاة فان كان للمسجد امام راتب كره

أراد الاقتصار على أحدهما
(فأجاب) بأن الأفضل
تقديم السجود متى اقتصر
على أحدهما فالسجود
أفضل (سئل) عن شخص
قرأ آية سجدة بين يدي
مدرس في التفسير ليفسر
معناها فهل يسن السجود
لقارئها رسامها أم لا
(فأجاب) بأنه يسن لها
السجود لأنها قراءة
مشروعة ولا شك أنها أولى
من قراءة الكافر لا يقال أنه
لم يقصد التلاوة فلا سجود
لها لأنه قصد تلاوته التقرير
معناها (سئل) عن صلي
خلف مالكي فسجد
لشكر هل يجب عليه عدم
المتابعة في بقية الصلاة ولا
يسجد للسجود إذا قلتم لا
فما معنى قولهم لا يصح
اقتداؤه بمن يعلم بطلان
صلاته وما الفرق بينه وبين
مالو اقتدى بخفي فترك
القنوت (فأجاب) بأنه لا
يجوز للمأموم متابعة
إمامه في السجود وله
مفارقتها وانتظاره قائما
وإذا انتظره سن له
سجود السهو ومن صحح
عدم سجوده فكلامه
مؤول وليست مسئلتنا
من قولهم لا يصح اقتداؤه
بمن يعلم بطلان سجوده
والفرق بين مسئلتنا وبين
مسئلة القنوت حيث جاز
للمأموم فيها متابعته
أنه لم يفعل فيها مبطلا
في اعتقاد المأموم (سئل)
هل يشرع سجود

له أن يستأنف فيه الجماعة لأنه ربما اعتقد أنه قصد الكياد والافساد فان كان المسجد في السوق أو
عمر الناس لم يكره أن يستأنف فيه الجماعة لأنه لا يحتمل الأمر الكياد والافساد فان حضر ولم يجد
الامن صلي استحب لمن حضر أن يصلي معه لتحصل له فضيلة الجماعة والدليل عليه ما روى أبو سعيد
الخدري أن رجلا جاء وقد صلي النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يتصدق على هذا فقام رجل
فصلي معه اه لفظ المذهب بحروفه قال في شرحه سيدنا الامام النووي نفع الله به ان المسجد
المطروق لا تنكره فيه جماعة بعد جماعة ثم قال في شرح المذهب أما حكم المسئلة فقال اصحابنا ان كان
للمسجد امام راتب وليس هو مطروقا كره لغيره اقامة الجماعة فيه ابتداء قال فوات مجيء امامه
ولو صلي الامام كره أيضا جماعة أخرى فيه بغير اذنه هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وحكي
الرافعي وجها أنه لا يكره ذكره في باب الاذان وهو شاذ ضعيف وان كان المسجد مطروقا أو غيره
مطروق وليس له امام راتب لم يكره اقامة الجماعة الثانية فيه لما ذكره المصنف اه لفظ شرح
المذهب بحروفه وعبرة الروضة ولو حضر قوم في مسجد له امام راتب فهو أولى من غيره فان لم يحضر
امامه استحب أن يبعث اليه ليحضر وان خيف فوات أول الوقت استحب ان يتقدم غيره قلت
تقدم غيره مستحب ان لم يخف فتنة فان خيف صلوا فرادى ويستحب لهم ان يعيدوا معه اذا حضر
بعد ذلك والله أعلم وقال في آخر الباب ولو كان للمسجد امام راتب كره لغيره اقامة الجماعة فيه قبله
أو بعده الا باذنه فان كان المسجد مطروقا فلا بأس وقد سبقت المسئلة في باب الاذان اه لفظه هنا
بحروفه وكلامه هنا في الروضة ظاهره انه اذا كان مطروقا لا تنكره الجماعة الاولى فيه وكلام شرح
المذهب السابق يخالفه لأنه قيد ذلك بالجماعة الثانية وفي شرح مسلم باب تقديم الجماعة من يصلي بهم
اذا تأخر الامام فيه حديث تقدم أبي بكر وحديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما وان الامام
اذا تأخر عن الصلاة تقدم غيره اذا لم يخف فتنة وانكار من الامام اه وهذا يخالفه أيضا فان هذا
الكلام في المطروق وفي شرح التنبية للازرقى بعد قول التنبية اذا كان للمسجد امام راتب كره لغيره
اقامة الجماعة فيه ما لفظه ولا شك أن للامام حالين فذكر الحال الاول والخلاف فيه ثم قيده بالمطروق
ثم قال الحالة الثانية ان كان الامام لم يصل وذكر الكلام في ذلك الى آخره ولم يقيده بالمطروق
كما قيده بالحالة الاولى وأما الشيخ زكريا في شرح الروض فقال فيه في آخر الباب بعد قول
الروض ويكره أن تقام جماعة في مسجد بغير اذن امامه الراتب قبله أو بعده أو معه الا ان كان
المسجد مطروقا فلا يكره اقامتها فيه وقال فيه قبل ذلك بعد قول الروض وامام المسجد أحق من
غيره ويبعث له فان خيف فوات أول الوقت وأمنت الفتنة أم غيره والا صلوا فرادى قال في شرحه ثم
محل ذلك في مسجد غير مطروق والا فلا بأس أن يصلوا أول الوقت جماعة كما سيأتي آخر الباب اه
فأخذ الشيخ زكريا رحمه الله تعالى بظاهر اطلاق الروضة ولم ينظر الى مخالفة كلام شرح المذهب لهذا
الظاهر ولا نظر ايضا الى كلام شرح مسلم ولا شك أنا اذا اعتمدنا هذا الظاهر كان فيه مخالفة لكلام
الشيخ في المذهب نفعا الله به وكلام النووي في شرح المذهب فتأملوا حفظكم الله تعالى ذلك وهل عبارته هذه
محمل آخر وفي المنتقى للنشائي ولو حضر قوم بمسجد له امام راتب فهو أولى فان غاب ندب طلبه ان امن
وقت الفضيلة والا فيقدم غيره قلت بأمن الفتنة والا صلوا فرادى وان حضر بعد اقامة الجماعة
لم يكره لهم اقامتها اذا لم يكن راتب اقول وفيه وجه والا فالاصح في الاذان يكره قلت ولا كراهة بالمطروق
كيف خصص المطروق بالصورة الثانية ولم يذكره في آخر الباب في الروضة ولا شك ان
التعليل بأن في تقويت الجماعة عليه افتياتا وفسادا للقلوب يشمل المطروق وغيره فتأملوا ذلك
حفظكم الله تعالى تأملا شافيا وأوضحوا الجواب واذكروا النقل في المسئلة ان كان وان كان

التلاوة لقراءة المرأة
والساهی والمجنون والسكران
والطير والجنب والسكران
والمعتوه ولقراءة آية
السجدة في الصلاة في غير
محل القراءة وفي صلاة
الجنائز ولو قرأها الخطيب
على المنبر فهل يستحب له
تركها أم ينزل ويسجد فان
خشى طول الفصل سجد
مكانه فان لم يمكنه تركه
أولاً (فأجاب) بأنه بشرع
السجود لقراءة المذكورين
للقراءة الساهی والنائم
والمجنون والمعتوه والطير
لعدم القصد ولا لقراءة
الجنب والسكران لأنها
غير مشروعة لهما ولا
للقراءة في الصلاة في
غير محل القراءة أو في
صلاة الجنائز ولو قرأها
الخطيب على المنبر استحب
له ترك السجود ان لم
يتمكن منه على المنبر وكان
في النزول كلفة فان
تمكن منه مكانه سجد
وان لم يكن في النزول
كلقة نزل وسجدان
لم يخش طول الفصل والا
تركه (سئل) عما إذا قرأ
الامام آية سجدة وهوى
للكوع فظن المأموم انه
هوى للسجود فهوى بسجد
ووصل الى خد الركوع
فوجد امامه راكعاً فهل
يحسب ركوعه هذا أم لا
(فأجاب) بأنه يحسب
ركوع المأموم عن فرضه
وان أتى به على قصد
سجود التلاوة لانه لا
عبارة لقصد المأموم

للمتأخرين كلام فيها فاستوعبوه مأجورين لاعدكم المسلون (فأجاب) نفع الله به بقوله الذي
دلت عليه عبارة الروضة بل صرح به وأقرها المتأخرون أن المسجد المطروق لا تكره الجماعة فيه
قبل الامام ولا بعده بل قال ابن الرفعة وغيره لا خلاف في عدم كراهة الجماعة الثانية وجزم شيخنا في
شرح الروض بأن اقامة الجماعة معه كذلك ولي مدة طويلة أطلب له صريحاً من كلامهم فلم أجده
وانما غاية ما يستدل له به عموم اطلاقهم أن المطروق يخالف غيره لكنه لا يسلم من بحث ووجه عدم
كراهة ما ذكر في المطروق انتفاء السبب الذي كره لاجله وهو كونه يورث قدحاً في الامام وطعناً فيه
وانما يقوى ذلك عند كون المسجد غير مطروق بخلاف المطروق فان الناس يكثر ورودهم عليه فلا
يتخيل في تعدد الجماعات حيث قدح في الامام نعم ان ألف ذلك من متصله بحيث يقطع من قرائن
أحواله أنه انما قصد بذلك مضادة الامام والطعن فيه فلا يبعد حينئذ القول بالكراهة وان تخيل
من كلامهم خلافه لانهم انما قيدوا بذلك في المسجد غير المطروق لكن نقل ابن الرفعة وغيره
من المتأخرين عن النص واعتمدوه أن محل كراهة اقامة الجماعة بعده في غير المطروق ما اذا كانوا
يعادونه لانه يؤدي الى العداوة والاختلاف فيفوت مقصود الجماعة واعتمد صاحب الوافي أيضاً ذلك
فقال محل كراهة ذلك في غير المطروق في جمع مخصوصين لانه يدل على افسادهم عليه بخلاف ما اذا
اتفق ذلك لاعدار خلقتهم عنه فلا يكره وكذلك الاذرعى فقال ويشبه أن محله اذا أقيمت الجماعة بعده
مراغمة له أو اظهاراً لكراهة الصلاة معه ونحو ذلك وفي كلام الشافعي رضي الله عنه والاصحاب
ما يعضده اه لكن قد يؤخذ من تعليلهم الكراهة بما ذكر الكراهة في مسئلتنا أيضاً وان كانت
هذه مفروضة في غير المطروق ومسلتاً مفروضة في المطروق وكثيراً ما يذكر كون تعارض العلة والمعلل
ويأخذون بقضية العلة تارة والمعلل أخرى بحسب المدرك والعمل هنا بقضية العلة أولى لان الشارع
له مزيد اعتناء بالمحافظة على وقوع الالة وعدم التنازع واظهار العداوة بين المسلمين هذا ما تلخص في هذه
المسئلة وبعد ذلك نرجع الى ما في السؤال فنقول قول المجموع قال الشافعي والاصحاب اذا حضرت
الجماعة ولم يحضر امام الخ محله في المطروق لما صرح به هو بعد ذلك والتقييد في قوله وخافوا فوات
الوقت كله انما هو لانهم في هذه الحالة يسن لهم التجمع وان خافوا فتنته كما بسطته في بشرى الكريم
وقول السائل نفع الله به وكلام شرح المذهب يخالفه لانه قيد ذلك بالجماعة الثانية يحجب عنه بأنه
لا مخالفة بل صرح فيه بمسئلة الجماعة الاولى أيضاً حيث قال كما حكى في السؤال قال أصحابنا ان
كان للمسجد امام راتب وليس هو مطروقاً كرهه لغيره اقامة الجماعة ابتداء الخ فقيد كراهة الجماعة
الاولى قبل الامام بغير المطروق فأفهم أن المطروق لا تكره فيه الجماعة الاولى قبل الامام ثم صرح
بأنه لا تكره فيه الجماعة الثانية أيضاً فلا مخالفة على ان قوله لم يكره اقامة الجماعة الثانية فيه لا يدل
على كراهة الاولى بل هو مسكوت عنه ولك حمل قوله الثانية على ان المراد بها أنها ثانية بالنظر
الى صلاة الامام فتشمل المتقدمة عليها والتأخرة عنها فحينئذ لا مخالفة أيضاً بل يكون مصرحاً بالمسئلتين
كما صرح به في الروضة وما ذكره السائل من مخالفة ما في شرح مسلم لما في الروضة يحجب عنه بأنوا ان
سلمنا أن كلامه في المطروق على ما فيه لا نسلم المخالفة فانه قيد تقدم غيره بما اذا لم تعف فتنة ونحن
نلتزم أنه في المطروق لو خشى من تقدم غيره عند غيبته القرية وقوع فتنة كرهه على ما قدمنا بل قد
ينتهي الامر الى الحرمة بحسب تقايم تلك الفتنة وعدمه وفرق بين الفتنة التي هي نحو الضرب
ومجرد تشاحن أو تقاطع وما ذكر عن الازوق وهو كونه لم يقيد لا يعتد به مع ما تقرر من كلام الروضة
وغيرها وقول السائل فأخذ الشيخ زكريا رحمه الله تعالى بظاهر اطلاق الروضة ولم ينظر الى مخالفة
كلام شرح المذهب الخ علم الجواب عنه مما مر وأن كلام شرح المذهب موافق لا مخالف وقوله

وقعت واجبة في محلها فكفت ففي الروضة انه لو أتى بالتشهد الثاني على قصد الأول لم يجب اعادته على الصحيح او الاصح فانه لو دخل في صلاة ثم ظن انه لم يكبر للاحرام فاستأنف التكبير والصلاة ثم علم انه قد كان كبر أولا فان علم بعد فراغه من الصلاة الثانية لم تفسد الاولى وتمت بالثانية وان علم قبل فراغ الثانية عاد إلى الاولى فأكملها وسجد للسهو (سئل) عن اقتدى بمن يرى جواز سجدة ص في الصلاة وقلتم ان الافضل للمأموم الانتظار فهل يستحب المفارقة أيضا لأن تعبيرهم يقتضي أن في المفارقة فضيلة ولكن الانتظار افضل اه وليس هذا بواجب ولا حرام فبقى من القواعد الخمس ثلاثة الكراهة والمباح والمستحب فهذا أعني المفارقة من أيهم فأجاب) بأنه يحصل فيها فضيلة الجماعة بكل من مفارقة امامه وانتظاره ولكن انتظاره أفضل وتمتنع متابعته فيه (سئل) عما لو رأى عاصيا هل يسن له سجود الشكر أولا وكذا المبتي إذا رأى مبتي مثله من كل وجه وهل يشترط لسنية سجود الشكر عند رؤية العاصي أن تكون معصيته

فانظر كيف خص المطروق بالصورة الثانية الخ يجاب عنه بأننا لانسلم أن عبارته تقتضي ذلك وان كان ما قبل قلت في الصورة الثانية بل عبارته تقتضي باطلاقها أنه لا كراهة في المطروق مطلقا وعلى النزول فهو حاك لعبارة الروضة وعبارتها صريحة في الاطلاق فلا نظر لعبارته وقوله ولا شك أن التعليل في أن تفويت الجماعة عليه الخ قد مر الجواب عنه ((سئل)) رضى الله عنه عن مسبوق ركع مع الامام وشك في ركوعه في نية الاقتداء هل ينوي فيه الاقتداء كالموافق أولا حتى يعود الى القيام واذا علق المأموم ابطال المتابعة بشيء هل تبطل به المتابعة أولا حتى يوجد المعلق عليه ((فأجاب)) نفع الله به بقوله المتمد كما حررته في شرح العباب وغيره ما في الروضة والمجموع أنه اذا شك في نية الاقتداء صار كالمفرد فان تابعه بعد أن انتظره كثيرا لذلك بطلت صلاته والافلا وفرقت ثم بينه وبين الشك في أصل النية بأن هذا إنما أثر لكونه في الحقيقة ليس في صلاة وانما اغتفر له ذلك مع قصر الزمن لكثرة عروض مثل ذلك فلو لم يغتفر قليلا لشق بخلاف مانحن فيه فانه وان شك في نية الاقتداء هو في الحقيقة في صلاة فهو كالمفرد فلا فرق ولا بد من مبطل وهو ما مر من المتابعة مع الانتظار الكثير واذا تقرر أنه بالشك في نية الاقتداء يصير منفردا فاذا كان مسبوقا وعرض له ذلك في ركوعه مع الامام قبل أن يتم الفاتحة لزمه بمجرد عروضه له العود الى القيام والكمال الفاتحة لأن الفاتحة لا تسقط الا عن مسبوق متحقق نية القدوة ليتحمل عنه الامام حينئذ وأما مع الشك فلا لما تقرر أنه بالشك صار منفردا وقد صرح بذلك غير واحد من أصحابنا ومن ثم لما ذكر العباب أنه إذا لم يقرن نية الاقتداء بالاحرام صار منفردا فان نوى مفارقه فواضح وان تابعه بلا تجديد نية بطلت صلاته ان انتظره كثيرا عرفا والا فلا قلت في شرح ذلك تقييدا له قال الزركشي نقلا عن المعتمد والذخائر ويشترط أن لا يخل ترتيب صلاة نفسه ويقرأ حال قيامه لان العبرة بما يجب عليه في صلاته بحكم الانفراد فان ترك شيئا من ذلك مما يتحمله الامام بطلت قطعاه وهو واضح وبه يعلم ما ذكرته في مسئلتنا أن المسبوق بمجرد الشك في نية الاقتداء وهو في الركوع يلزمه العود للقيام واتمام الفاتحة ثم بعد اتمامها ان اقتدى بالامام لزمه موافقته والا استمر على حكم الانفراد وبما تقرر من أنه بمجرد الشك في نية الاقتداء يصير منفردا يعلم أنه اذا علق نية قطعها على شيء يحتمل وجوده ولو نادرا بطلت نية اقتدائه به وصار منفردا لتصرحهم بأن التعليق ينافي الجزم فهو بعده كالشاك بجامع فوات الجزم في كل منها وقد علمت أنه بمجرد الشك يصير منفردا لفوات الجزم المشترك في النيات فكذلك بمجرد التعليق المذكور يصير منفردا لفوات الجزم المذكور وقد ذكرنا في تعليق نية الصلاة ما يصرح بما ذكرته ((وسئل)) نفع الله به عن اعادة الصلاة مع جماعة هل تنقيد بمره كما قاله الا كثرون أولا كما في التعقبات من أنه لو أعادها مرة ثم أدرك جماعة ثالثة فالذي يظهر الاستحباب كالثانية وهكذا ابدأ اه فان قلتم تنقيد بمره فما الدليل عليه وهل يحكم على من زاد على مرة بالكراهة أو البطلان والتحريم وظاهر بعض الاحاديث التي رأيناها مطلقة غير مقيدة بمره والصحيح عند الاصوليين أن الامر المطلق لا يدل على تكرار ولا على مرة والحكم المرتب على الوصف المناسب يشعر بعليته فيتكرر الحكم بتكرره علته كما لا يخفى فاذا كان الامر كذلك فواجه المنع من الزيادة وما وجه التنقيد بالمره وهل ورد شيء بالتنقيد أو بالمنع من الزيادة أولا أليس قوله صلى الله عليه وسلم اذا أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم كقولك اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول وان كنتم جنبا فاطهروا الى غير ذلك مما لا يخفى فما الدليل على التكرار هنا والتنقيد ثم بالمره وقال الشيخ زكريا رحمه الله تعليلا والا لزم استغراق ذلك للوقت اه فلو استغرقه مجرد للعبادة بعد أداء جميع نوافل الوقت وآدابها باعادة الصلاة فهل يكره أو يحرم وهل يمنع فاعله أولا مع أن

لايسن له السجود ولا يشترط كون معصيته التي تجاهر بها كبيرة (سئل) عما لو سمع في المسجد آية سجدة هل يقدمها على التحية ويحرمها قائما كما قاله الاسنوى أم لا (فأجاب) بأن له ذلك (سئل) عن سجود الشكر هل يتكرر بتكرار رؤية الفاسق والمبتلى كما يتكرر سجود التلاوة بتكرار قراءة الآية أولا وإذا قلم بعدم التكرار فما الفرق بينهما مع قول شرح الروض يعز عبارته وهي أن سجدة الشكر كسجدة التلاوة شرطا وكيفية وهل يدخل في هذا الحد سنهاللسامع اذا قرأ آيتها التي في ص (فأجاب) بأنه يسن تكرار سجدة الشكر لتكرار رؤية الفاسق المتجاهر أو المبتلى لتجدد السبب بعد توفية حكم الاول وقد شمل تكرارها المذكور قولهم تسن سجدة الشكر عند رؤية مبتلى أو عاص وليس في عبارة شرح الروض المذكورة ما يدل له وأما سجدة ص فتنس لسامعها أيضا كقارنها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(باب صلاة النفل)
(سئل) عن قول الجوجرى في شرح الارشاد وفعله بفصل بين الشفع والوتر

الصلاة أفضل من القراءة والذكر لاشتغالها عليها وانما أطلنا الكلام في هذا بما لا يليق طلبا لزيادة الايضاح والتحقيق ولأن بعض الناس مواظبون عليها فالمسؤول كشف ذلك بما هو الاليق للتجرد للعبادة بعد أداء نوافل الوقت (فأجاب) بقوله عبارتي في شرح العباب وانما تسن الاعادة مرة فقط ففي الحاد كالتوسط أن الامام أشار إلى أن الاعادة انما تسن مرة واحدة قال يعنى الامام والالزم استغراق الوقت ولم ينقل ذلك عن السلف قال جمع محققون وما أشار اليه يفهم من نص الشافعى رضى الله عنه وعبارته ويصلى الرجل قد صلى مرة مع الجماعة كل صلاة فقله رضى الله عنه مرة ظاهرا في الاحتراز عن صلى مرتين فأكثر وهذا يعلم تزيف قول بعضهم وما ذكره الزركشى من التقييد بمرة ليس بمعتمد فانه لم يوجد في كلام أحد من المتقدمين ولم يعتمد أحد من المتأخرين سوى الاذرى والمعتمد استحباب الاعادة مطلقا من غير تقييد بمرة أو مرات اه فقله لم يوجد الخ برده وجوده في كلام الامام وظهور النص فيه وقوله لم يعتمد الخ ممنوع فان أحدا منهم لم يعلم أنه ذكره ورده وكفى باعتماد الاذرى له مع قوله ان قوة كلام الامام يرشد اليه على أن ابن الرفعة حكى عن الاصحاب ما يصرح بما ذكرناه من التقييد بالمرة وذلك أنه ذكر للوجه القائل بمنع الاعادة لمن صلى في جماعة دليلا وتعليلأ أما الدليل فخير أبي داود لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وأما التعليل فهو قوله ولأن الاعادة لتحصيل فضل الجماعة وقد حصلت له ولو قيل بالاعادة لقليل انه يعيدها ثانية وثالثة ورابعة وهو مخالف لما كان عليه الاولون اه فتأمل هذه الملازمة التي أوردتها قائل هذا الوجه على القائلين بالاصح تجدها مع رعاية أنها لا تكون غالبا الا في متفق عليه بين الخصمين صريحة في امتناع الاعادة أكثر من مرة بالاتفاق الاصحاب القائلين بالاصح ومقابلته والالزم تحسن الملازمة المذكورة ولم يكن فيها حجة قال في المهمات وتصويرهم يشعر بان الاعادة انما تستحب اذا حضر في الثانية من لم يحضر في الاولى وهو ظاهر والالزم استغراق ذلك للوقت وقد يقال بالاستحباب اذا اختلفت الأئمة اه وقد نظر فيه بأنه لا يخلو اما أن يقول تسن الاعادة مرة فقط أو أكثر فان قال بالاول فلا معنى لما ذكره لانه يلزم عليه استغراق وان قال بالثاني فالاستغراق لازم له على كل تقدير وعجيب من شيخنا حيث اعتمد ندب الاعادة مرة فقط ثم ذكر كلامه عقب ذلك وأقره عليه قال الاذرى ولاخفاء أن محل سنهال حيث لم يعارضها ما هو أهم منها والا فقد تحرم وقد تسكره وقد تكون خلاف الاولى انتهت عبارة شرح العباب ومنها يعلم أن المنقول المنصوص عليه أن الاعادة لا تسن الا مرة أما كونه المنقول فلأن الاصحاب المذكورين متفقون عليه كما قرره وأما كونه المنصوص عليه للشافعى رضى الله عنه فلقوله السابق ويصلى الرجل قد صلى مرة مع الجماعة كل صلاة فقله قد صلى مرة لا بد أن يكون له فائدة والا كان لغوا والشافعى من أعلام أئمة اللغة الذين يؤخذ بلغاتهم فلا يقع منه هذا التقييد وهو قوله مرة الا لفائدة هي تقييد ندب الاعادة بالمرة حتى أو صلى مرتين لم يندب له الثالثة فصح لنا أن نقول ان التقييد بالمرة هو المنقول المنصوص عليه ويعلم مما سبق أيضا أن التعليل باستغراق الوقت من كلام الامام لا من كلام شيخنا رحمه الله خلافا لما أوهمه كلام السائل نفع الله به ولكن الامام لم يقتصر عليه حتى يرد عليه ما أشار اليه السائل من استشكله بل ضم اليه ضمنية توضيح المراد وهو قوله ولم ينقل ذلك عن السلف أى مع ما علم من أحوالهم العلية وهمهم الزكية ومثابرتهم على أنواع العبادات سيما الصلوات فلو كانت الاعادة أكثر من مرة مشروعة لبادروا اليها ولفعلوها كلهم أو بعضهم فلما أعرضوا عنها جلة كان في ذلك إشارة الى عدم مشروعيتها فيئذ معنى التعليل باستغراق الوقت أنه لو طلبت اعادة أكثر من مرة لطلب من الشخص استغراق الوقت وهكذا في كل وقت لانه اذا فرضته صلى الظهر أول وقتها سنهالاعادتها الى خروج الوقت

أولى وذلك بأن يسلم من كل ركعتين كذا صرح به بعض المتأخرين وقضيته أنه لو أوتر بأحدى عشرة ركعة سلم ست تسلمات ولا يجوز أنقص من ذلك كان يصلي أربعاً بتسليمه وستا بتسليمه ثم يصلي الركعة وان وجد مطلق الفصل لان المرجع في ذلك الاتباع ولم يرد الا كذلك اهـ فدل المعتمد القضية المذكورة أم لا (فأجاب) بان المعتمد خلافها بل ليست هذه قضيته وإنما قضيته أن ذلك خلاف الاولى (سئل) عن الصلاة التي يسمونها صلاة الرغائب هل لها أصل وهل ورد فيها أحاديث أم لا (فأجاب) بانه لم يصح في شهر رجب صلاة مخصوصة تختص به والاحاديث المروية في فضل صلاة الرغائب في أول جمعة من شهر رجب كذب باطل وهذه الصلاة بدعة عند جمهور العلماء ومن ذكر ذلك من أعيان العلماء المتأخرين من الحفاظ أبو بكر اسمعيل الانصارى وأبو بكر ابن السمعاني وأبو الفضل ابن ناصر وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم وإنما لم يذكرها المتقدمون لأنها أحدثت بعدهم وأول ما ظهرت بعد الاربعاء فلذلك لم يعرفها المتقدمون ولم يتكلموا فيها (سئل) عن يصلي بعض وتر رمضان

فاذا دخل وقت العصر سن له المبادرة بها ثم أعادتها إلى خروج الوقت فاذا دخل وقت المغرب فعل كذلك فاذا دخل وقت العشاء فعل كذلك فاذا دخل وقت الصبح فعل كذلك فلزم استغراق جميع أوقاته وفاتت عليه أكثر مطلوباته ومهماتة والاعادة ليست من السن المتأكدة لوقوع الخلاف الشهير في امتناعها فلا يفوت لاجلها مطلوبات أهم منها ومن ثم قيد الاذرعى سن الاعادة مع أنه لا يقول بنسبها الامرة بما إذالم يعارضها ما هو أهم منها قال والافقد تحرم وقد تكره وقد تكون خلاف الاولى اهـ فان قلت ذلك الاستغراق انما يصلح علة للمنع في حق غير منقطع للعبادة لاشغل له غيرها أما هو فما وجه المنع فيه قلت قد تقرر أن الاعادة من السن التي وقع الخلاف في أصل جوازها فضلاً عن تكريرها فالاولى بالمتعبد المذكور الاعراض عنها والاشتغال بما هو أهم منها حتى من جنس الصلاة وهي النوافل المطلقة اذا الاشتغال بها واستغراق غير أوقات الكراهة بها لا خلاف في جوازه بل ندبه فكان اللائق به أن يمنع مما في جوازه الخلاف القوي ويؤمر بالاشتغال بما لا خلاف في فضله وعظيم ثوابه وهو النوافل المطلقة ونحوها فتنتج من ذلك كله أنه لا حاجة بأحد الى أن تباح له الاعادة أكثر من مرة فتأمله ليفهم منه حكمة منع الاعادة أكثر من مرة وقول السائل نفع الله به وهل يحكم على من زاد على المرة بالكراهة الخ جوابه أنا حيث قيدنا بالمرة قلنا ان الزيادة عليها محرمة لان الصلاة متى انتفى الطلب عنها لذاتها كانت فاسدة فيحرم التلبس بها عملاً بالقاعدة المقررة أن التلبس بالعبادة الفاسدة حرام بل لو قلنا بالكراهة كانت فاسدة أيضاً نظير ما قالوه في الصلاة التي لا سبب لها في الوقت المكروه أنها لا تنعقد وان قلنا ان الكراهة للتنزيه وقد ذكرت في شرح العباب نحو ذلك فقلت فيه من جملة مسائل كثيرة أبديتها هنا لم أرفها نقلًا ثم رأيت ما يوافق ما أبديته سادسها أنه لو أعاد منفرداً لم تنعقد اذ لا عذر له والاصل منع الاعادة الالسبب ولم يوجد وأما ما كان يفعله المزني من اعادة التي تقوته مع الجماعة خمساً وعشرين مرة فهو ان صح عنه اختيار له وهل من السبب وجود قول بالبطان في صلاته الاولى للنظر فيه مجال ثم رأيت الاسنوى قال أول هذا الكتاب واحترز المصنف بالفرائض عن الصلاة التي يستحب اعادتها بسبب ما كالشك في الطهارة ونحوه فان الجماعة لا تجب فيها قطعاً وان كانت تستحب فهو صريح في سن الاعادة وحده اذا كان في صلاته الاولى خلل ومنه جريان خلاف في بطلانها ويؤيده قول القاضي لوتلبس بمحاضرة ثم تذكر فائنة آتمها ثم يصلي الفائنة ثم يعيد الحاضرة اهـ ولا ملحظ لاعادة الحاضرة حينئذ الا الخروج من الخلاف القائل بوجوب الترتيب بل صرح الاصحاب بذلك حيث حملوا أمره صلى الله عليه وسلم ان رآه يصلي خلف الصف بالاعادة على الذنب وهذا مما نحن فيه فان أحمد وغيره يقولون بطلان الصلاة حينئذ بل عموم كلامهم ربما يقتضى سن الاعادة ولو منفرداً لكل من ارتكب مكروها وان لم يجز خلاف في البطلان لكنه بعيد جداً اهـ وقول السائل نفع الله به وظاهر بعض الاحاديث التي رأيناها الخ جوابه أن الذي جاء في الاعادة من السنة اثباتاً ومنعاً انه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في مسجد الخيف بمنى في حجة الوداع فلما انقضى من صلاته رأى في آخر القوم رجلين لم يصليا معه فقال علي بهما فأتى بهما ترعد فرائضهما أى جمع فريضة وهي لحمة عند القلب تضطرب للخوف فقال ما منكما أن تصليا معنا فقالا يا رسول الله قد صلينا في رحالتنا فقال إذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصلياها معهم فأنها لكما نافلة صححه الترمذى وغيره وان معاذاً رضى الله عنه كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يرجع إلى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة رواه الشيخان وانه صلى الله عليه وسلم قال وقد جاء بعد صلاته العصر رجل الى المسجد من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل حسنه الترمذى وهذا المتصدق هو ابو بكر رضى الله عنه كما في سنن السيقي وانه صلى الله عليه وسلم قال من

جماعة ويكمله بعد تهجده هل هو للجماعة في بعضه افضل من تأخير كله وصلاته كذلك منفردا ام لا (فأجاب) بان الافضل تأخير الوتر كله فقد قالوا ان من له تهجد لم يوتر مع الجماعة بل يؤخره الى الليل فان اراد الصلاة معهم صلى نافلة مطلقة واورأخر الليل (سئل) عن معنى قول الجلالة المحلى في سنة تحية المسجد لادخله على وضوء فمن يكن على غير وضوء واراد الوضوء فيه قائما او قاعدا على ما فيه ولم يلبصق وركه بالارض أو لصق وركه بالارض ولم يطل الفصل لا يستحب له أو يستحب له ويكون معنى كلامه على الغالب (فأجاب) بان ما ذكره جرى على الغالب فاستحب التحية لمن دخل المسجد محدثا فظهر عن قرب قبل جلوسه فيه (سئل) عن سنة الظهر البعيدة يخرج وقتها يكون حكمها كالمخرج وإذا قلتم نعم فما معنى قولهم ويخرج النوعان يخرج وقت الفرض (فأجاب) بأنه ليس حكم سنة الفرض البعيدة فيما بعد خروج وقته حكمها فيه اذ يجوز تقديمها عليه في الحالة الاولى وان حكى فيها وجه منعه بخلاف الحالة الثانية ثم ظهر لي أن الاصح منع

صلى وحده ثم أدرك جماعة فليصل الا الفجر والعصر أعل بالوقف وقال عبد الحق الذي وصله ثقة اه ويحاج بان خبرى الصبح والعصر السابقين أصح فقد ما وأنه صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين رواه أبو داود كما مر لكن بلفظ أتيت ابن عمر رضى الله عنهما على البلاط أى محل بالمدينة وهم يصلون فقلت ألا تصلى معهم قال قد صليت انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ولا حجة فيه لمنع أصل الاعادة مطلقا خلافا لمن زعمه لانه ليس فيه تعرض لمنع الاعادة مع الجماعة الا بطريق العموم وهو مخصوص بتلك الاحاديث الصحيحة المصرحة بنديها وكانها لم تبلغ ابن عمر ومن وافقه فأخذوا بالعموم وروى أبو داود عن يزيد بن عامر قال جئت والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فجلست ولم أدخل معهم في الصلاة فانصرف علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى يزيد جالسا فقال ألم تسلم يا يزيد قالت بلى يا رسول الله قد أسلمت قال فما منعك أن تدخل مع الناس في صلاتهم قال انى كنت قد صليت في منزلى وأنا أحسب أن قد صليتم فقال اذا جئت الى الصلاة فوجدت الناس فصل معهم وان كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة وروى أبو داود أيضا اذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الامام ولم يصل فليصل معه فانها له نافلة وبهذا كالا حاديث السابقة يتضح أن المراد بقوله في الحديث الذى قبل هذا وهذه مكتوبة الاولى لا الثانية خلافا لمن استدل به من أصحابنا على أن المعادة هي الفرض هذا ما يتعلق بالاحاديث الواردة في الاعادة وبيان الحجة فيها والجواب عنها وأما ما أشار اليه السائل من أن الاول منها يدل على تكرار الاعادة لانه رتبها على الوصف المناسب فلتكرر بتكرره وقياسا على خبر اذا سمعتم المؤذن وعلى الآية التى ذكرها فجوابه منع ما علل به ومنع قياسه أما الاول فلان محل تكرار المسبب بتكرار سببه مالم يمنع من التكرار مانع وهنا منع منه مانع وهو أن الاصل منع الاعادة على أنه ليس هنا سبب يتكرر كما سيتضح والدليل على أن الاصل منع الاعادة هو أن جماعة من المجتهدين قالوا بامتناعها عملا بذلك الاصل الموافق لعموم الخبر السابق لا تصلوا صلاة في يوم مرتين والدليل عليه أيضا امتناع الاعادة مع الانفراد كما مر وامتناعها لمن صلى في جماعة على وجه قال به غير واحد من أصحابنا فاتضح بذلك أن الاعادة على خلاف الاصل وأن الاصل امتناعها لكن لما ورد بها النص فيمن صلى منفردا أو جماعة استنبط الائمة لذلك سببا فقالوا وانما سنت الاعادة فيمن صلى منفردا لتحصيل الجماعة في فريضة الوقت حتى كانها فعلت كذلك لشدة الاعتناء بها وفيمن صلى في جماعة لاحتمال اشتغال الثانية على فضيلة لم توجد في الاولى وان كانت الاولى أكمل في الظاهر اه فتأمل تجده دالا على أن السبب في الاول هو تحصيل الجماعة في فرضه وفي الثاني هو رجاء ما ذكر وهذا غير متكرر لانه باعادته أول مرة حصلت له الجماعة في فرضه والرجاء المذكور فاذا اعادها مرة أخرى كانت هذه الاعادة واقعة بلا سبب لان حصول الجماعة في فرضه والرجاء المذكورين لا يتكرران وقد مر لنا أن الاصل منع الاعادة لا لسبب ولا سبب هنا الاعادة اكثر من مرة فامتنعت فعلم ان الاحاديث السابقة مطلقة للاعادة ومرتبة لها على الصلاة الاولى مع الانفراد او الجماعة ومن قواعد الشافعى رضى الله عنه انه يستنبط من النص معنى يخصه او يعممه ولا يستنبط منه نصا يعود عليه بالطلاق فلو فرضنا ان تلك الاحاديث تشمل تكرار الاعادة بطريق العموم لكونها وقائع قولية لكانت تلك العلل المستنبطة موجبة لتخصيصها بالمرة الاولى كما يبينه قريبا بقولى فتأمل تجده الخ فاتضح وجه المنع من الزيادة ووجه التقييد بالمرة واما الثانى اعنى منع القياس على الخبر والاية المذكورين فلان الادلة في تنبؤك قامت على التكرار صريحا ولم يمنع منه مانع بخلافه فيما نحن فيه وايضا حه ان القصد من اجابة المؤذن الاذعان لما قاله بذكر مثله وهذا لا يتقيد بأول

ولا غيره فسن مطلقا وأما الآية فالامر فيها معلق بسبب هو الجنابة فتكرر بتكرره اجماعا والحاصل أن الامر من حيث ذاته لا يقتضى فوراً ولا تكراراً لكنه إذا علق بسبب فتارة يدل الدليل على تكرره بتكرر للسبب كسماع المؤذن والجنابة فيتكرر المسبب وهو الاجابة وانظر لشهادة العلة المستنبطة للتكرر وتارة يدل على عدم تكرر السبب بمقتضى ما دللت عليه العلة المستنبطة كما في مسئلتنا فلا تكرر فاتضح فرقان ما بين أخبار الاعادة وأخبار اجابة المؤذن ونحوها وان دفع ما رتب السائل اشكاله عليه من أن السبب تكرر في أخبار الاعادة فاقصرنا بها على الامر المحتاج اليه فقط ولم نجوزها في غيره عملاً بالأصل الذى أفقنا عليه الدلائل السابقة فليأمل السائل وفقه الله ما شتمل عليه هذا الجواب حتى التأمل فإنه يتضح له الصواب ويتخلص به من ورطة الشك والارتباب (وسئل) نفع الله بعلومه عن سجد في أثناء فاتحته لتلاوة امامه معه فلما عاد من السجود استأنف الفاتحة من أولها اما ناسياً أو جاهلاً أو موسوساً فركع الامام قبل اتمامه الفاتحة فإذا يجب على المأموم والحالة هذه وعن انتظار سكتة الامام ليقرأ فيها الفاتحة فركع الامام عقب فاتحته فإذا يجب على المأموم وقد ذكر بعضهم فيه احتمالين ولم يصح شيئاً وقال الشيخ زكريا في شرح الروض القياس أنه كالناسي خلافاً للزركشى في سقوط الفاتحة اهـ هل الاقرب أنه كالناسي أولاً كالمشتغل بسنة حتى يقرأ قدر السكتة ويعذر لان هذه السكتة سنة وما مراد الزركشى بسقوط الفاتحة اهـ إذا كان مسبوقاً أولاً وما هو الاصح المعتمد في هذه المسئلة وعلى أى العمل (فأجاب) بقوله ان كان أدرك من قيام الامام قبل ركوعه سواء ما قبل السجود وما بعده زمناً يسع الفاتحة بالنسبة لقراءة نفسه على ما اعتمدته الزركشى أو بالنسبة للوسط المعتدل فيما يظهرلى وأطلقت الاستدلال له ولترفيف غيره في شرح العباب وغيره فهو موافق في تخلف وجوباً والابطال صلاته ان علم وتعمدوا لاغت ركعته لاتمام الفاتحة ما لم يقم الامام من السجدة الثانية ويجلس ان أراد الجلوس أو يتم انتصابه قائماً ان أراد القيام فمتى وصل لذلك قبل اتمامه الفاتحة تابعه وجوباً وأنى بركة بعد سلام امامه وان لم يدرك مع الامام زمناً يسع الفاتحة كلها كما ذكر فهو مسبوق فمتى فاتته أدراك الركوع فاتته الركعة ومتى تخلف بعد قيام امامه من الركوع لاتمام فاتحته إلى ان هوى امامه للسجود بطلت صلاته على ما في ذلك من الخلاف الشهير بين المتأخرين هذا كله في الناسي والجاهل وأما الموسوس فان كان قد أعاد الفاتحة لموجب بان شك في بعضها فكذلك بل أولى لانه متخلف لو اوجب إذ الشك في بعضها قبل فراغها يوجب اعادة ماضى منها وان كان يكرر ألفاظها أو يعيدها لغير موجب فلا يجوز له التأخر الا لتمام ركعتين الركوع والاعتدال فان فرغ من الفاتحة قبل هويه للسجود فان كان موافقاً ركع واعتدل ولحقه وادرك الركعة وان أراد الامام الهوى للسجود وهو لم يفرغ من الفاتحة لزمته نية المفارقة لانه تعارض في حقه واجبان اتمام الفاتحة ومتابعة الامام وقد تعذر الجمع بينهما فلزمه السعى في تصحيح صلاته وهو هنا لا يمكنه الا نية المفارقة فلزمته وأما المسبوق فيلزمه أن يقرأ بقدر ما فوات فان فرغ منه قبل فوات الركوع ركع وأدرك الركعة والاكمل إلى أن يهوى الامام للسجود فيلزمه حينئذ المفارقة أيضاً لما مر فتأمل ذلك فانه مأخوذ من متفرقات كلامهم وأطرده فيما يشابهه كالمشتغل بنحو دعاء الافتتاح أو التعوذ والالوجه الذى اقتضاه كلام المحب الطبرى وصرح به الاصبغى وغيره أن المنتظر سكتة الامام ليقرأ فيها الفاتحة فركع امامه عقبها أنه كالناسي بجامع عذرهما فيكون كطلى القراءة حتى يتخلف لقراءتها ما لم يتم انتصابه او جلوسه كما مر وقول الزركشى بسقوطها عنه بعيد اذ غاية أمره أنه معذور بفعل السنة وقد صرحوا في المعذور المدرك لزمه يسع قراءة الفاتحة أنه يتخلف لقراءتها ما لم يقم الامام أو يجلس بخلاف غير المعذور كالْموسوس السابق وكن تعمد تركها

تقديمها (سئل) عن صلى ركعتين سنة الفريضة وشك هل هي القبلة أو البعدية (فأجاب) بأنه يسن للشك الايتان بالقبلة والبعدية (سئل) عن صلى ركعتين سنة الظهر مثلاً وأطلق هل تنصرف إلى المؤكدة (فأجاب) بأنه تنصرف الركعتان إلى المؤكدة (سئل) عن أراد جمع سنة الظهر القبلة والبعدية بعد أن صلاها بتشهد واحد هل له ذلك وهل له ذلك في سنة عيد الفطر والاضحى ام لا فافرق (فأجاب) بأنه يجوز الجمع في الاولى ناوياً القبلة والبعدية ويمتنع في الثانية والفرق بينهما من وجهين أحدهما اشتماله فيها على صلاة واحدة نصفها مؤدى ونصفها مقضى ولا نظير له هل المذهب ثانيهما أن صلاة العيد أشبهت الفرائض في طلب الجماعة فيها فلا تغير عما ورد (سئل) هل يفصل بين فرض الصبح وسنته بالاضطجاع على غير الشق الايمن أم لا كما اقتضاه تقييده في شرح الروض بالايمن وهل يسن ذلك في القضاء أيضاً وفيما إذا عكس فصلى الصبح قبل سنته (فأجاب) بأنه يحصل أصل السنة بالاضطجاع على غير الايمن والايمن أفضل

ويسن أيضا في القضاء
وفي تقديم الفرض على
سينته (سئل) عما لو أخر
سنة المغرب التي قبلها ثم
أراد صلاتها مع التي بعدها
بتسليمة واحدة هل تصح
(فأجاب) بأنه تصحان بتسليمة
واحدة بناويا القليلة
والبعدية (سئل) هل
يشتري في تبة سنة الظهر
مثلا تعين كونها التي قبلها
أو بعدها أو يشترط إذا
أخرت المقدمة عن الفريضة
فقط (فأجاب) بأنه يشترط
التعين وإن لم تؤخر إذ
الوقت لا يعين خلافا لبعضهم
(سئل) عن صلاة الضحى
هل أكثرها ثمان كما نقله
النووي عن الأكثرين
وصححه في التحقيق أم ثنتا
عشرة كما مشى عليه النووي
في الروضة كما صلبها فإن
قلتم بأن أكثرها ثمان هل
ينعقد ما زاد عليها (فأجاب)
بأن الراجح أن أكثرها
ثمان وعليه فلو زاد عليها
يجزول لم يصح ضحى إن أحرم
بجميع دفعة واحدة فإن
سلم من كل ثنتين صح إلا
الأحرام الخامس فلا يصح
ضحى ثم إن علم المنع وتعتمد
بطلان الواقع فلا كإحرامه
بالفريضة قبل وقتها غالطا
(سئل) هل تحصل تحية
لمسجدو سنة الوضوء وسنة
القدوم من السفر وسنة
الاستخارة بركعتين راتبة
مثلا (فأجاب) بأنه يحصل

حتى ركع الإمام فيلزم كلا منهما كما يصرح بالاول كلام النووي وكما نقله ابن الرفعة وغيره عن القاضي
وأقروه أنه يفارقه على المذهب أي أن خشي التخلف عنه بركنين فليئذ لا وجه أنه يشتغل
بقراءتها إلى أن يخاف أن يتخلف عنه بهما فليئذ تلزمه مفارقتها بالنية كما مر هذا حاصل ما يتعلق
بما قاله السائل وأما قوله أولا كالمشتغل بسنة الخ لجوابه أن الكلام إنما هو في الموافق فحيث ركع
الإمام ولم يقرأ لزمه قراءة الفاتحة كلها فإن فرغ منها قبل قيام الإمام أو جلوسه والا وافقه فيما هو
فيه وأتى بركعة بعد سلام الإمام فإن كان المنتظر السكينة مسبوقة تخلف لقراءة قدر ما أدرك فإن فرغ
منه وأدرك الركوع أدرك الركعة والاستمر حتى يروى الإمام للسجود فحينئذ يفارقه كما مروى عن
قوله أن الكلام إنما هو مفروض في الموافق بدليل تصريحهم بأنه كبطء القراءة أن الزركشي
يقول بسقوطها عن الموافق وإذا قال بسقوطها عن الموافق فالمسبوق أولى (وسئل) نفع الله به
عن مدافعة الحدث إذا خيف معها فوات الصلاة المسنونة كالرواتب أو فوت الجماعة ما الذي يقدمه
وهل يفرق بين ما إذا رجا قضاءها أولا وبين موضع يقل فيه الماء أولا (فأجاب) نفع الله به بقوله
متى خاف من المدافعة ضررا شديدا فهي عذر في إخراج النافلة بل والفريضة عن وقتها فإذا لم
يكن بقي من وقتها إلا ما يسعها وهو متوضئ لكنه خشي من حبس نحو ريح دافعه ضررا قدم تفريغ
نفسه وإن خرج الوقت خشية من الضرر الذي يلحقه وإن لم يخف منه ضررا فالأولى له تفريغ
نفسه وإن خشي فوت الجماعة خروجا من خلاف من أبطل الصلاة مع مدافعة الحدث وإذا قدم
تفريغ النفس على الجماعة مع كونها فرضا فأولى أن يقدمه على النافلة وإن خشي خروج وقتها
سواء أرجا قضاءها أم لا وسواء أكان في موضع يقل فيه الماء أم لا (وسئل) أعاد الله علينا من
بركته بما صورته نقل القاضي عياض عن العلماء أن الاجزم والابرص يمنعان من المسجد ومن
الجمعة ومن اختلاطها بالناس فهل المنع مما ذكر على سبيل الوجوب أو الندب وهل يكون ما ذكر
عذرا لهما مسقطا عنها الحج والعمرة لاحتياجهما إلى المسجد والاختلاط بالناس أم لا أو يفرق بين
الجمعة وبين الحج والعمرة بعدم تكررها دون الجمعة وهل حج التطوع كالفرض أم لا (فأجاب)
رضي الله عنه بقوله قال القاضي قال بعض العلماء ينبغي إذا عرف أحد بالاصابة بالعين أنه يحتنب
ليحترز منه وينبغي للسلطان منعه من مخالطة الناس ويأمره بلزوم بيته ويرزقه إن كان فقيرا فإن
ضرره أشد من ضرر المجذوم الذي منعه عمر رضي الله عنه والعلماء بعده من الاختلاط بالناس قال
النووي في شرح مسلم وهذا الذي قاله هذا القائل صحيح متعين ولا يعرف عن غيره خلاف اه وبه
يعلم أن سبب المنع في نحو المجذوم خشية ضرره وحينئذ فيكون المنع واجبا فيه وفي العائن كما يعلم
من كلامهم بالاولى حيث أوجبوا على المعتمد خلافا لمن نازع فيه على المحتسب الأمر بنحو صلاة
العبد ومنع الخونة من معاملة النساء لما في ذلك من المصالح العامة وأن المدار في المنع على الاختلاط
بالناس فلا منع من دخول مسجد وحضور جمعة أو جماعة لا اختلاط فيه بهم وحينئذ ظهر عدم عد
ذلك عذرا في ندب أو وجوب الحج أو العمرة ولو كفاية لا مكان فعلهما مع عدم الاختلاط وبفرض أنه
لا يمكن إلا مع ذلك يجب أن وجوب النسك أكد من وجوب الجمعة فلا يلزم من عد ذلك عذرا
فيها فلا يرد على ذلك ما اعتمدته في شرح العباب أن خبث الريح عذرها وإن لم يختلط والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عن جماعة اجتمعوا لقراءة القرآن بمقبرة فمروا بآية
سجدة وفيهم كثير من طلبة العلم بل من أهله فلم يسجدوا ظنا أن كراهة نحو الصلاة في المقبرة رفعت
عنهم الخطاب بسجدة التلاوة فهل الأمر كما ظنوه أولا (فأجاب) بقوله الذي يظهر أن الأمر ليس
كما ظنوه فقد صرح الفقهاء أن محل كراهة الصلاة في المقبرة ونحوها ما لم يخف خروج الوقت

والا وجبت فيها ان كانت واجبة وسنت ان كانت سنة وحيثما فاجتمعوا على القراءة ان كان في عزيمتهم عدم الخروج منها فوراً سن لهم السجود ويكون خوف خروج وقت السجود بطول الفصل رافعاً لكرهه في المقبرة كما علمته من كلامهم وان كان في عزيمتهم الخروج منها فوراً سن لهم تأخير السجود الى الخروج منها وكره لهم فيها اذا لا عذر حيثن (وسئل) نفع الله به عن حديث لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد صحيح أو ضعيف (فأجاب) بقوله هو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني (وسئل) نفع الله به عن النبي في خبر اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة هل هو على ظاهره بمعنى نفى الكمال أو المراد به النهي (فأجاب) بقوله يصح كل من الأمرين أى لا صلاة كاملة حيثن الا المكتوبة أولاً تصلوا الا المكتوبة ومن قال ان المراد هذا دون الاول فقد أبعد بل وهم ولعله توهم أن صلاة غير المكتوبة حيثن غير منعقدة وليس كذلك بل هي منعقدة لان الكراهة تزييمية لا لذات الصلاة بل لأمر خارج عنها وهو تقويت فضيلة تكبيرة الاحرام وغيرها مع الامام فان قلت اذا كان النفي للكمال تؤخذ الكراهة التي ذكروها من أين قلت تؤخذ منه أيضاً لانه لا معنى لنفي الكمال الا ذلك (وسئل) نفع الله به عن حديث مسلم الناهي لمن أرادوا بيع دورهم لبعدها عن المسجد مع ترغيبهم بان لهم بكل خطوة درجة وحديث الا بعد فالأبعد من المسجد أعظم أجراً هل يعارضان حديث أحمد فضل الدار القرية من المسجد على الدار الشاسعة كفضل الغازي على القاعد (فأجاب) بقوله لا يعارضانه لان كلا مفروض في حالة تخصه فالاولان فيما إذا احتيج للبعد لحراسة البلد أو لغير ذلك والآخر فيما إذا لم يكن في سكنى البعيد حاجة واستشهد لذلك بأن الاحاديث لما وردت في تفضيل ميامن الصفوف رغب الناس في ذلك وعطلوا ميسرة المسجد فقيل يارسول الله ان ميسرة المسجد قد تعطلت فقال من عمر ميسرة المسجد كتب له كفلان من الاجر فأعطى أهل الميسرة في هذه الحالة ضعف ما لأهل الميمنة من الاجر وليس لهم ذلك في كل حال وانما خصهم بذلك لما تعطلت تلك الجهة فكذا ما نحن فيه الاصل تفضيل القرية من المسجد على البعيدة منه فلما ثبت لها هذا الفضل رغب كل من الناس في ذلك حتى أراد بنو سلمة أن يعروا ظاهر المدينة ويقربوا من المسجد فكره صلى الله عليه وسلم ذلك وأعطاهم ذلك الفضل في هذه الحالة ونزل فيهم ونكتب ما قدموا وآثارهم فقال صلى الله عليه وسلم حين نزلت الآية يا بني سلمة دياركم تكتب آثاركم ومن هذا يؤخذ تأييد ما كنت دائماً أبخه وأقرره أن محل أفضلية أين الصفوف ما اذا جاء المأموم ورأى الصفوف قد صفت أو لم يترتب على المسابقة لذلك خلو مياسر الصفوف والا لم يكن مفضولاً لئلا يرغب الناس كلهم عنه ويقاس بذلك ما في معناه وفيه تأييد لما بحثه الزركشي أيضاً أن صفوف الجنائز الثلاثة المستحبة متساوية في الفضل لئلا يرغب الناس عن غير الاول فيفوت على الميت فضيلة جعل المصلين عليه ثلاثة صفوف ولما استدركته عليه من ان محل ما ذكره فيمن جاء أولاً أمام من جاء وقد صفت الثلاثة فينبغي أن يتحرى أولها لاتقاء العلة السابقة آنفاً (وسئل) رضى الله عنه عن شخص يكون اماماً لا مأموماً (فأجاب) بقوله هو أعمى أصم ليس بأزائه أحد لا يصح اقتداؤه بغيره ويصح اقتداء الغريبه (وسئل) نفع الله به بما لفظه قال التاج في ألغازه وقائل لا قصاص في الشعور * بلى ان القصاص لنفى شعر وفي ظفر (فأجاب) بقوله الاول في نحو الجائفة وغير الموضحة والثاني القصاص فيه من قص الشعر يقصه وفي الحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على قصاص الشعر وهو بالكسر والفتح منتهى شعر الرأس حيث يؤخذ بالمقص (وسئل) نفع الله بعلومه عما إذا لحق الامام في الركوع ثم خرج امامه من صلاته بعد ركعتين لملاقاة نجاسة له

كل من السنن المذكورة بركتين راتبة مثلاً (سئل) عن قول الشيخ جلال الدين السيوطي ان الأفضل في غير الثلاث يعني من الوتر الفصل وفي الثلاث الوصل وفي قوله ان الوتر ثلاث أفضل منه بخمس أو سبع هل هو معتمد أم لا وهل كذلك التسع والاحدى عشرة أم لا (فأجاب) بانه ان أوتر بأكثر من ثلاث فالفضل أفضل قطعاً كما نقله في المجموع عن الامام وأقره وجزم به في التحقيق وان أوتر ثلاث فكذلك على الصحيح لما رواه ابن حبان أنه عليه السلام كان يفصل بين الشفع والوتر بالتسليم ولان أحاديثه أكثر ولانه أكثر عملاً لزيادته بالنية والتكبير والتسليم وغيرها بل الوصل فيما اذا أوتر بثلاث مكروه كما جزم به ابن خيران في اللطيف وقال القفال لا يصح وصلها به أفتى القاضي الحسين لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أنى هريرة لا توتروا بثلاث أوتروا بخمس أو سبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب وقيل الوصل أفضل خروجاً من خلاف أنى حنيفة وقيل الفصل أفضل للشفر دون الامام اذ يقتدى به حنفى وعكسه الرويانى لئلا يتوهم خلل

فيا صار اليه الشافعي مع أنه ثابت وما ذكره الجلال السيوطي من ان الوتر بثلاث افضل منه بخمس وسبع تبع فيه الجماعة قائلين بأن الزيادة على الثلاث وردت لبيان الجواز لأولوية والفضيلة والمعتمد خلافه فقد قالوا الخمس أفضل من الثلاث والسبع أفضل من الخمس والتسع أفضل من السبع والاحدى عشرة افضل من التسع (سئل) عن قولهم اذا اقيمت الفريضة جماعة وهو فيها يسن له قلبا نفلا ويسلم من ركعتين هل له ان يسلم من ركعة كما قاله البلقي في حواشيه ام لا كما هو ظاهر كلام المجموع (فاجاب) بان له ان يسلم من ركعة لانها تنصير نافلة مطلقة وقد صرحوا في النافلة المطلقة بان له فيها الاقتصاد على ركعة وانما ذكرنا في مسئلتنا الافضل فلا يخالف ما ذكرناه ظاهر كلام المجموع (سئل) عن صلاة الغفلة اذا خرج وقتها هل تقضى لانها مؤقتة فهي داخلة في قول المناج ولوفات النفل الموقت ندب قضاءه اولا وهل ينوى مصليها سنة الغفلة كما ينوى صلاة الضحى اولا (فاجاب) نعم يندب قضاءها كما ذكر ويتدب تعيينها في النية فان لم يعينها فيها حصلت

مثلا حينئذ هل يكون المقتدى به المذكور مدركا للركعة الاولى اولا لعدم حسان ركوعه وهل يقال في هذه الصورة ركوعه غير محسوب وهل الحكم فيما اذا لاقى النجاسة من أول الصلاة أو آخرها سواء أولا (فاجاب) بقوله نعم يكون المقتدى مدركا للركعة حيث طرأ لامامه بعد الركوع مبطل لصلاته كحدث أو نجاسة سواء كان في أثناءها أم آخرها ففي شرح المذهب لو أحدث الامام في سجوده لم يؤثر في ادراك المأموم الركعة بلا خلاف لانه أدرك ركوعا محسوباً للامام ذكره البغوي وغيره اه وهو ظاهر كما ذكرته في شرح العباب ثم قلت فيه والذي يظهر أن حدثه بعد ان لحقه المأموم في الركوع واطمان كذلك أخذا من العلة المذكورة أي وهو كونه أدرك ركوعا محسوباً للامام وقت ادراكه ثم رأيت القاضي الحسين صرح بما يؤيد ما ذكرته وهو أنه لو أدرك راعيا فافتدى به ثم فارقه عند قيامه حسبت له الركعة اه قال غيره فيه انه لا يشترط في التحمل بقاءه مأموما به لان سبب التحمل قد وجد وهو اقتداؤه به في الركوع كالمبطل بعد ذلك صلاة الامام اه وهو صريح فيما ذكرته اه كلام شرح العباب وذكر فيه أثر ذلك كلاما لابن العباد فيه التصريح بهذه المسئلة الأخيرة مع ما قدمنا في ذلك وبينت مافيه بكلام مبسوط أعرضت عنه هنا لعدم الحاجة اليه (وسئل) فسح الله في مدته عما اذا قام امامه الخامسة هل الاولى انتظاره أو فراقه وفيما اذا كان مسبوqa هل هو كغيره اولا حتى تجوز مفارقتها (فاجاب) بقوله الاولى انتظاره وسواء المسبوق وغيره وعبارة شرحي للعباب لو قام الامام لزيادة كخامسة سهوا لم يجزله متابعتا وان كان شاكا في فعل ركعة أو مسبوqa علم ذلك او ظنه فان تابعه بطلت صلاته ان علم وتعمدولا نظر الى احتمال انه ترك ركنا من ركعة لان الفرض أنه علم الحال او ظنه وحينئذ فان كان المأموم موافقا فظاهر أنه أتم صلاته يقينا أو غير موافق فهي غير محسوبة للامام وهو لا يجوز متابعتا في فعل السهو قال الزركشي كالاسنوى نفلا عن المجموع في الجنائز ولا يجوز له انتظاره بل يسلم فانه في انتظاره مقيم على متابعتا فيما يعتقده مخطنا فيه والمتعمد خلاف ما قالاه وان جرى عليه جمع فقي المجموع نفسه لو سجد امامه الخفي مثلا لص جازله مفارقتها وانتظاره كالموقوف امامه الى خامسة وفيه أيضا لو علم المسبوق بقيام امامه الخامسة انتظره لان التشهد محسوب له وصرح الزركشي كابن العباد أن الامام اذا ترك فرضا جاز للمأموم انتظاره حتى يأتي بالمنتظم ويتابعه فيه فان القدوة انما تنقطع بخروج الامام من الصلاة وهو لا يخرج منها بفعل السهو فوجب أن لا تجب مفارقتها اه وهذا صريح في رد قوله السابق فانه في انتظاره مقيم على متابعتا الخ وانما حرموا عليه المتابعة هنا ووجوبها عليه فيما اذا سجد امامه للسهو وان لم يعرف سببه لان قيامه لخامسة لم يعهد بخلاف سجوده للسهو فانه معهود لسهو امامه وأما متابعتا له صلى الله عليه وسلم في قيامه للخامسة في صلاة الظهر فهو لكونهم لم يتحققوا زيادتها لان الزمن كان زمن الوحي وامكان الزيادة والنقص ولهذا قالوا في قصة ذى الدين أزيد في الصلاة يا رسول الله وخرج بتقيد المسبوق بما مر ما لو جهل ذلك فتابعه فان الركعة تحسب له لكن ان قرأ فيها الفاتحة كما في المجموع لان الامام لا يتحمل في هذه الحالة اه المقصود منها والله أعلم (وسئل) نفع الله به عن مصلى وقت ترائي الهلال هل ينظر الى محل سجوده في صلاته عملا باطلاقهم تحصيل السنة أو الى مطلع الهلال لان ترائيه فرض كفاية والقياس على رؤية المصلى عند الكعبة اليها عند من اختاره قياس أولى ان لم يكن مساويا لان نظرها سنة والترائي فرض كفاية حتى لو قيل به على المعتمد من نظر المصلى محل السجود ولو عندها لم يكن بعيدا لفريضة الترائي أو يفرق بأن ترائي الهلال في الصلاة فيه تفرقة ليست في نظر الكعبة ويزيد الفرق بأنهم لم يستثنوا حالة الترائي

في ذلك الوقت (سئل) عن قول ابن الصلاح في فتاويه أنه اذا نوى الفاتحة وصلاة التراويح حصلت الفاتحة دونها قال في المهمات وهو ممنوع اذ التشريك مقتضى للابطال وعن قوله الافضل أن يصلحها بعد التراويح قال في المهمات وهو ممنوع أيضا لان القضاء على الفور اما وجوبا أو استحبابا فكيف يؤخرها عن التراويح اهـ ما المعتمد فيها (فأجاب) بأن المعتمد في الاولى عدم صحة الصلاة لانه تشريك بين فرض ونفل اذ القاعدة أن مالا يحصل من الصلوات بالمنوى ضمنا اذا نواه معه ضرر وقياسهم عدم صحة الغسل المنوى به الجنابة والجمعة على ما لو نوى بصلاته الفرض والنفل جميعا ولقولهم انه لو خطب يوم الجمعة بقصد الجمعة والكسوف لم تصح لانه تشريك بين فرض ونفل وما عزا في المهمات لفتاوى ابن الصلاح ليس فيها والذي فيها أنه اقتدى بامام التراويح نوايا فعل الفوائت بدل التراويح وعبارتها رجل ينوي في صلاة التراويح قضاء الفوائت التي عليها فهل يحصل له فضيلة لقيام رمضان لقوله عليه الصلاة والسلام من قام رمضان ايماننا واحتسابا

في عموم قولهم ينظر الى محل السجود مع الجزم بأن هذه الحالة لا تعزب عنهم وهو الذي يتبادر الى رأى الفقيه بل المتفق (فأجاب) بقوله النظر للسماء في الصلاة مكروه الا ل الحاجة فان فرض احتياجه لثرائي الهلال لانحصاره فيه مثلا لم يكره ولا كره ولا نظر لكونه فرض كفاية لما تقرر أن الفرض عدم انحصاره فيه فلم تعم الحاجة اليه وهذا التفصيل ظاهر لا غبار عليه فلا يعول على غيره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عن قولهم يستحب أن لا يزيد ما بين الامام والمأمومين على ثلاثة أذرع فلو ترك هذا المستحب هل يكون مكروها كما لو ساواه في الموقف وحينئذ تفوته فضيلة الجماعة كما أجاب به بعض أئمتنا أم لا تفوت كما قال به غيره وكذلك لو وصف صفائيا قبل اكمال الاول هل يكون كذلك مكروها تفوت به فضيلة الجماعة (فأجاب) بقوله كل ما ذكر مكروه مفوت لفضيلة الجماعة فقد قال القاضى وغيره وجزم به في المجموع السنة أن لا يزيد ما بين الامام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريبا كما بين كل صنفين أما النساء فيسن لهن التخلف كثيرا وفي المجموع اتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب الصف الاول والحث عليه ويمين الامام وسد فرج الصفوف واتمام الاول ثم ما يليه وهكذا ولا يشرع في صف حتى يتم ما قبله وفي شرحي للعباب ما قيل بندبه في هذا الباب تكراه مخالفته كما يصرح به كلام المجموع فانه لما ذكر أحكام الموقف قال قال أصحابنا هذا كله مستحب ومخالفته مكروهة ثم قال بعد ذكر أحكام آخر للموقف وحاصله ان المواقف المذكورة كلها على الاستحباب فان خالفها كره اهـ ومن هنا قال السبكي تكرر من النووي اطلاق الكراهة على المخالفة في جميع ما استحب في هذا الباب قال الزركشى كان العباد وسبقها الاحنف عصرى صاحب البيان في مسألة المساواة وينبغي أن لا تحصل له فضيلة الجماعة كما لو قارنه في الافعال اهـ ولا خصوصية للمساواة بذلك بل سائر المكروهات في هذا الباب كذلك لما يأتي مبسوطا أن كل ما كان مكروها من حيث الجماعة يمنع فضلها انتهت عبارته وحاصل ما أشار اليه أنه يأتي أن المقارنة أو التقدم الغير المطلق مكروه مفوت لفضيلة الجماعة واعترضه كثيرون بما رده آخرون منهم أبو زرعة قال لانهم لم يقولوا فانت الجماعة بل فانت فضلها فهي جماعة صحيحة لكن لا ثواب فيها وفائدة صحتها مع انتفاء الثواب فيها سقوط الائتم على القول بفرضيته عينا أو كفاية والكراهة على القول بسنيتها لقيام شعار الظاهر ومنهم الزركشى قال لان الصحة لا تستلزم الثواب ولا منافاة بين حصولها مع انتفاء فضلها بدليل ما لو صلى جماعة في أرض مغسوبة وكون المدرك لها في التشهد في جماعة قطعا ومع ذلك قيل لا يحصل له فضلها والبغوى انما نفى فضلها ولم يقل بطلت فدل على بقائها حتى يتحمل عنه السهو وغيره قال والعجب من أولئك المشايخ أى المعترضين كيف غفلوا عن هذا وتابعوا على هذا الفساد وان فوات الفضيلة يستلزم الخروج عن المتابعة مع وضوح عدم التلازم بينهما وجزم البارزى بحصول ثوابها أعجب لان المكروه لا ثواب فيه وكيف يتخيل حصوله وقد ذكر الشيخ أبو اسحق أن المفارقة الآتية تفوت الفضيلة ويجرى ذلك في مساواة الامام في الموقف فانها مكروهة والضابط أنه حيث فعل مكروها مع الجماعة أى بأن لم يوجد حالة الانفراد من مخالفة المأمور بالموافقة والمتابعة فاته فضلها اذ المكروه لا ثواب فيه اهـ الغرض من كلام الزركشى ملخصا وهو ظاهر لا غبار عليه (وسئل) نفع الله به بما لفظه من كان مسبوقا وسجد مع الامام السجدة الاولى ولم يسجد الثانية حتى قام الامام هل يسجدها أو يقوم موافقا للامام (فأجاب) بقوله حيث لم يتم المأموم سجدة الثانية (وسئل) نفع الله به عن المأموم اذا أطال التشهد الاول من غير عذر وقام فركع الامام هل يقرأ الفاتحة ويعذر الى ثلاثة أركان أو يتابعه ويأتى بركة بعد سلام امامه أو يفارقه (فأجاب) بقوله اختلف مشايخنا

غفر له ما تقدم من ذنبه
 أم لا وهل الأولى أن يصلي
 التراويح ثم يقضى في وقت
 آخر أم لا فأجاب بأنه
 لا تحصل له فضيلة قيام
 رمضان وإنما تحصل له
 فضيلة أداء الفرائض
 والأولى أن يصلي
 التراويح ويقضى عقبها
 ما أراد أن يجعله من القضاء
 بدل التراويح وأما
 الثانية فقد قال ابن العباد
 فيها لغلة بناء على أن من عليه
 صلاة فائنة وحضر جماعة
 المكتوبة فإنه يبدأ
 بالمكتوبة مع القوم ثم
 يصلي الفائنة عند الغزالي
 وجماعة ومراده هنا
 بالتراويح في صلاة
 الجماعة لا منفردا (سئل)
 عما إذا فاقته الفريضة هل
 يصح تقديم راتبتها المتأخرة
 على فعلها ومثلها الوتر
 والتراويح مع العشاء
 أم لا (فأجاب) بأن الراجح
 منع تقديمها إذ لا يدخل
 وقتها إلا بفعل الفرض
 ومحاجة اللاداء (سئل)
 عن قول الأذري في
 قوته أطلقوا استحباب
 ترتيب الفوائت وهو
 ظاهر إذا كانت كلها بعد
 أو عمداً أمالو كان بعضها
 قد فات عمداً فقياس
 قولنا أنه يجب قضاؤها
 على الفور أن يجب البداءة
 به وإن فات الترتيب
 المحبوب وكذا ينبغي
 تقديمه وجوباً على الحاضرة
 عند سعة وقتها أهـ

في ذلك فمنهم من نظر لعذره بالتخلف فقال انه كمن سها في السجود فلم يتذكر إلا والامام راكع
 فانه يقوم ويركع وتسقط الفاتحة عنه قال فكذا هذا لما ندب له التخلف لا كمال التشهد كان
 معذورا فاذا أكمله وقام فان أدرك الامام راكع معه وسقطت عنه القراءة والافرا بقدر
 ما لحق وركع معه وسقطت عنه البقية كالمسبوق ومنهم من قال يندب له التخلف لا كماله ثم يقوم
 ويقرأ الفاتحة فان أدركها قبل الركوع فذاك وان ركع الامام وهو فيها أكملها ويسعى خلفه
 ويغتفر له التخلف بثلاثة أركان طويلة لأنه موافق لادراكه زمنا يسع الفاتحة كلها مع الامام بالقوة
 وإنما منعه عن ذلك تخلفه لاتمام التشهد وهو غير مقصر به لما تقرر أنه مندوب له وفارق المسبوق
 اذا تخلف لاتمام الفاتحة لكونه اشتغل بافتتاح أو تعوذ وهذان الاثنان بعيدان وأولها أغرب
 وأبعد أما الاول فلان الساهي الذي قاس عليه لا تقصير منه ألبتة بخلاف المتخلف لاتمام التشهد
 فانه حصل منه نوع تقصير فلم يصح له ذلك القياس وأما الثاني فهو أن ما أطلقه من ندب التخلف
 لا كمال التشهد إنما يتم له ذلك ان ظن أن الامام يطيل حتى يكمل ويلحقه ويدرك كل الفاتحة قبل
 ركوعه ووجه ذلك أنهم اذا ذكروا ذلك في الجاني بعد احرام الامام فقالوا ولا يشتغل المسبوق
 بسنة بعد التحريم إلا ان علم أو ظن انه مع ذلك يدرك الفاتحة قبل ركوع الامام فاذا لم يستحبوا
 له الاتيان بالافتتاح أو التعوذ الا بالشرط المذكور مع انه في محلها هو والامام فمن في التشهد
 يكون كذلك بالاولى لفوات محله بقيام الامام عنه ومن ثم نظر بعضهم الى تقصيره باكمال التشهد
 مطلقا وان قلنا بأن المسبوق يشتغل بما ذكر بشرطه والفرق ما اشرت اليه من فوات محل التشهد
 هنا بقيام الامام عنه بخلافه في المسبوق وبهذا يتضح تقصير هذا المتخلف لا كمال التشهد وأما ادعاء
 أن هذا موافق والموافق وان قصر يتخلف لا كمال الفاتحة مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة
 فممنوع كيف وقد صرحوا بأن المسبوق هو من يدرك من قيام الامام ما يسع الفاتحة والمتخلف
 للتشهد لم يدرك ذلك فهو مسبوق لا موافق واذا كان مسبوفا تعين الحاقه بالمسبوق اذا اشتغل بافتتاح
 أو تعوذ بل هو أولى منه بذلك كما مر واذا اتضح انه كالمسبوق تعين ان يجري فيه ما قالوه فيما اذا
 اشتغل بافتتاح أو تعوذ فركع الامام من انه يجب عليه أن يتخلف ويقرأ بقدر ما فاتته من الفاتحة
 وحينئذ فهل يعذر بالتخلف بثلاثة أركان طويلة كالموافق لعذره بوجوب التخلف عليه أو لا يعذر
 الا بركنين فيه خلاف وعلى كل كثير من وعلى الثاني الذي هو المعتمد عند جمع محققين من
 المتأخرين فان فرغ بمأزموه قبل أن يهوى الامام للسجود واقفه فيما هو فيه وفاتته الركعة وان لم يفرغ
 وقد آن للامام أن يهوى فقد تعارض في حقه واجبان متابعة الامام لما تقرر انه لا يجوز له أن
 يتخلف بأكثر من ركنين والتخلف لقراءة قدر ما فوته ولا مخلص له عن هذين الواجبين الابنية
 المفارقة فيلزمه وحينئذ فيكمل الفاتحة ويمشي على نظم صلاة نفسه فان قلت كيف ينسب كل من
 المشتغل باكمال التشهد وبالافتتاح أو التعوذ الى تقصير مع ندب تخلفه واشتغاله بذلك ووجوب
 تخلف كل منهما لقراءة قدر ما فوته قلت الدب له لا ينافي نسبة الى تقصير له لانه ندب مشروطا
 بسلامة العاقبة أي فان بان انه أدرك الفاتحة بان أن لا تقصير والا بان أن ثم تقصيرا أو جب
 له احتياطاً فهو تقصير عاد على عبادته بالاحتياط لا بالتساهل أو الابطال وحينئذ فذلك التقصير
 مناسب للندب لا انه مناف له فتأمل له فقد صرح المتولي بأننا وان أوجبنا على المسبوق المذكور
 التخلف لقراءة كل الفاتحة هو مقصر وبه يعلم أن الايجاب عليه لا ينافي نسبته للتقصير وزعم
 ان هذا من تفرد المتولي ممنوع بل لو سلم كان كافيا في الحجة لما ذكرناه بالاولى من ان وجوب
 التخلف لنقص الفاتحة لا يمنع من نسبة تقصير اليه فالحاصل أن المعتمد ان المشتغل

بان المعتمد اطلاق الاصحاب
استحباب ترتيب الفوائد
سواء فاتت كلها بعذر أم
بغيره أم بعضها بعذر وبعضها
بغيره وان تأخر خروجها من
خلاف الائمة في الترتيب
فانه في الصحة فراغته اولى
من مراعاة وجوب المبادرة
التي هي من الكلمات التي
تصح الصلاة مع انتفاها
(سئل) هل يحرم على من
فانه صلاة بغير عذر تقديم
راتبتها المتقدمة عليها حصول
المبادرة عليها ولو مؤكدة
كرتبة الصبح أم لا (فأجاب)
بانه لا يحرم تقديم رأتبتها
معه لان تقديمها عليه ولو في
حال فواتها بغير عذر
مندوب فضلا عن كونه جائزا
لانه لا يخرج عن فعله
على الفور عرفا (سئل)
عمالونوى ركعتين سنة الظهر
وأربعاً سنة العصر بتشهد
واحد هل تصح صلاته
(فأجاب) بانه لا تصح لاشتغال
نيته على صلاة واحدة بعضها
مؤدى وبعضها مقضى ولا
نظير لها على المذهب
ولا اختلافها باختلاف
متبوعهما فلا جامع بينهما
(سئل) عن قول المنهاج
فان أوترتم تهجد لم يعده
هل تحرم الاعادة ولا تعتقد
أوتركمه أو لا تكره وهل
هذه المسئلة منقولة (فأجاب)
بانه تحرم اعادته ولا تعتقد
وتر الخبر لا وتران في ليلة
رواه أبو داود والترمذي

باكمال التشهد كالمشتغل بدعاء الافتتاح أو التعوذ في أنه مسبوق وفي أنه يلزمه أن يتخلف لقراءة
قدر ما فوته وفي أنه لا يتخلف الا بركنين وفي أن الركعة تقوت بفوات ركوع الامام وفي انها إذا
فاتته لا يأتي بها والا بطلت صلاته أن علم وتعمد وفي انه إذا تعارض معه الواجبان السابقان لزمته
نية المفارقة وإذا تأملت ما قررت عليه من الجواب عن جميع ما وقع في فتاوى السهمودي رحمه الله
ما يؤيد الافتاء الثاني السابق فتنبه لذلك (وسئل) فسح الله في مدته عن تقارن راء تحرم المأموم
وميم سلام الامام فهل ينال فضيلة الجماعة أولا فيظل اقتداؤه بل وصلاته ان تعمد (فأجاب)
بقول لا يحصل له فضل الجماعة لا طباقهم على ان شرط حصوله ادراك جزء من صلاة الامام قبل سلام
الامام وهذا لم يدرك جزأ كذلك وأما بطلان صلاته بذلك فغير ظاهر لانه لم يربط صلاته ابتداء بمن
ليس في صلاة بل بمن هو فيها لكنه لم يتم له ما ظنه من ادراك الراء قبل الميم بل الظاهر انه لا يشترط
ظن ذلك بل يكفي تجويزه فهو من حيث عدم البطلان معذور ومن حيث عدم ادراك الجماعة غير
معذور لان مدار الاول على التقصير ولم يوجد ومدار الثاني على تحقق ادراك جزء من صلاة
الامام ولم يوجد فظهر افتراقهما وانه لا يلزم من عدم حيازة الفضيلة وبطلان الاقتداء بطلان
الصلاة (وسئل) عن أحرم والامام في الجلسة الاخيرة فسلم قبل أن يجلس فهل على المأموم أن
يقعد ثم يقوم أو يمضي على صلاته (فأجاب) بقوله اذا سلم الامام عقب احرامه لم يلزمه القعود
بل لا يجوز له لا نقضاء المتابعة الموجبة للبوافة فيما لم يحسب له فيصير جلوسه زيادة في الصلاة
وهي مبطله وإذا أحرم ولم يسلم الامام ولم يجلس عامدا عالما بل استمر قائما إلى أن سلم الامام
بطلت صلاته لما فيه من المخالفة الفاحشة نعم يظهر أنه يغتفر هنا التخلف بقدر جلسة الاستراحة
اخذا من انه لو سلم امامه في غير محل تشهده فتخلف ولم يقيم بطلت صلاته ان زاد تخلفه على قدر
جلسة الاستراحة والا فلا ويؤيد ذلك أنهم لم يعدوا مخالفة الامام بها فيما لو تركها وفعلها المأموم
مخالفة فاحشة فكذا يقال بنظيره هنا وصرحوا أيضا بأنه لو جلس بعد الهوى من الاعتدال جلسة
يسيرة لم يضر مع ان الموضع ليس موضع جلوس فاتضح بذلك ما ذكرته والله أعلم (وسئل) نفع الله به
هل تجوز صلاة الرغائب والبراءة جماعة أم لا (فأجاب) بقوله أما صلاة الرغائب فانها كالصلاة
المعروفة لیسلة النصف من شعبان بدعتان قبيحتان مذمومتان وحديثهما موضوع فيكره فعلهما
فرادى وجماعة وأما صلاة البراءة فان أريد بها ما ينقل عن كثير من أهل اليمن من صلاة المكتوبات
الخمسة بعد آخر جمعة في رمضان معتقدين انها تكفر ما وقع في جملة السنة من التهاون في صلاتها فهي
محرمة شديدة التحريم يجب منعهم منها لا موار منها انه تحرم اعادة الصلاة بعد خروج وقتها ولو في
جماعة وكذا في وقتها بلا جماعة ولا سبب يقتضى ذلك ومنها ان ذلك صار سببا لتهاون العامة في
أداء الفرائض لا اعتقادهم أن فعلها على تلك الكيفية يكفر عنهم ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم
بالصواب (وسئل) فسح الله في مدته عما إذا ركع المأموم قبل الامام عمدا هل ينتظره فيه أم يجب
عليه العود للمتابعة واذا كان ساهيا فهل الحكم كذلك (فأجاب) بقوله ان تعمد ذلك سن له العود
إلى القيام وان سبها تخير بين العود اليه وانتظاره في الركوع وفارق ما لو قام عن التشهد الاول قبل
الامام فانه ان تعمد تخير بين البقاء والعود وان سبها لزمه العود بان هذا أفحش في المخالفة فلزم
الساهي العود لانه لا قصد له يعتد به بخلاف العامد فانه انتقل عن فرض المتابعة الى فرض آخر
وهو القيام فكان له قصد صحيح فتخير وأما من ركع قبل الامام فانه لم يخالفه مخالفة فاحشة لقرب
الركوع من القيام فلم يجب عليه العود مطلقا وتخير عند السهو لعدم تقصيره مع عدم فحش المخالفة
ونذب له العود عند التعمد لان ما قبل الركوع فيه واجبان فرض القيام وفرض المتابعة فكان

وحسنه وإن جاب وصححه وهو خبر بمعنى النهي وقال في الاحياء صح النهي عن نقض الوتر ولان حقيقة النهي التحريم ولان مطلق النهي يقتضى فساد المنهى عنه ان رجع إلى عينه أو جزئه أو لازمه والنهي هنا راجع إلى كونه وترًا والقياس على مالوزاد في الوتر على احدى عشرة فقد قال الرافعي في العزيز أظهر الوجهين أنه لا تجوز الزيادة على أكثره ولو فعل لم يصح وتره الاقتصار على ما ورد به النقل فان زاد لم يصح وتره وعبارة الانوار وأقل الوتر ركعة وغايته احدى عشرة فلو زاد بطلت اه نعم ان أعاده جاهلاً أو ناسياً وقع نفلاً كاحرامه بالظهر قبل الزوال غالطاً (سئل) هل يجوز أن يصلى الرواتب كل ركعة بسلام (فاجاب) بانه لا يجوز له ذلك لعدم وروده (سئل) هل المؤكدة للجمعة ركعتان قبلها وأربع بعدها أم لا (فاجاب) بان المؤكدة من سنة الجمعة ركعتان قبلها وركعتان بعدها كالظهر (سئل) هل تحصل فضيلة الجماعة لمصلى العشاء خلف التراويح أم لا (فأجاب) بانه تحصل فضيلة الجماعة لمصلى العشاء خلف التراويح (سئل) عمن صلى الوتر ركعة أو ثلاثاً في أول الليل ثم قام في آخر الليل أو

العود اليه أولى من البقاء في الركوع ولا كذلك في التشهد والله أعلم (وسئل) نفع الله بعلمه عما اذا حضر في المسجد وغيره جماعة بعد صلاة الامام ولم يكن لهم امام فهل يستحب للامام الذي صلى أولاً أن يؤمهم كذلك مرة أو أكثر وهل هذا الاستحباب للامام والمأموم اللذين صليا أم لا (فاجاب) بقوله قد تقرر في الجواب الذي قبل هذا ان المنقول المنصوص عليه المعتمد ان الاعادة لا تجوز الامرة واحدة وان الذي دل عليه كلامهم انه لا فرق في نديها مرة بين الامام والمأموم سواء أحضر من لم يصل أم لا وسواء أكان الامام في الاولى هو الامام في الثانية أم لا حتى لو كانت الجماعة الاولى اماماً ومأموماً فقط سن لها بعد فراغها اعادة ثانياً وان كان الامام في الاولى هو الامام في الثانية لكن تجب نية الامامة في المعادة في وقت الكراهة وقال بعضهم مطلقاً وقد حررت ذلك مع فوائد نفيسة في شرح العباب حاصل بعضها وتسبب الاعادة ولو في صبح أو عصر لما مر أنه صلى الله عليه وسلم طلبها ايماء في الصبح وصريحاً في العصر وتسبب أيضاً وان كان امام الاولى أكمل لانه صلى الله عليه وسلم طلبها مع كونه الامام في الاولى ولا نظر لوقت الكراهة لان هذه صلاة لها سبب وهو حيازة الجماعة لمن صلى منفرداً ورجاء حيازة فضيلة أخرى لمن صلى جماعة وقضيته ان محل تدب الاعادة إذا لم يكره الاقتداء بامام المعادة فان كره الاقتداء به لم تجز الاعادة خلفه لعدم الفضيلة حينئذ سواء كان مبتدعاً أم فاسقاً أم غيرهما اذ كل مكروه من حيث الجماعة يمنع فضيلتها ومن ثم بحث الزركشي كالاذرعي ان محل سن الاعادة مع جماعة اذا كانوا في غير مسجد تكره اقامة الجماعة فيه ثانياً ومحل نديها مع المنفرد اذا اعتقد المنفرد ابحاثها او نديها والا امتنعت لاتقاء الفرضية اذ الصلاة خلف المخالف مكروهة من حيث الجماعة ويلزم من صلى في جماعة ثم أعادها اماماً لأخرى وقت الكراهة نية الامامة لان السبب المجوز للاعادة حينئذ حوز الفضيلة وهو متوقف على نية الامامة فمع عدمها يكون نفلاً لا سبب له بل لا يبعد وجوب نية الامامة مطلقاً لان سبب الاعادة في هذه حوز الفضيلة وهو متوقف حيث انتفت نية الامامة أما لو أعاد مع منفرد أو صلى منفرداً ثم أعاد مع جماعة فلا يلزم نية الامامة فيها لان تحصيل الثواب للمنفرد في الاولى وحصول صورة الجماعة في الثانية مطلوب فليكن ذلك سبباً مخرجاً لصلاته المعادة عن كونها نفلاً لا سبب له أولاً مقتضى لاعادتها ثم رأيت الجلال البلقيني قال لو دخل إلى محل بعد أن صلى الصبح أو العصر وأراد أن يصلى اماماً ويصلى معه من حضر ظهر لي أنه لا يصح لانه مستأنف لصلاة لا سبب لها في وقت الكراهة بخلاف ما اذا كان مأموماً اه ويتعين حمله على ما اذا لم ينو الامامة لما قدمته والزركشي قال لو صلى منفرداً ثم اراد اعادتها بجماعة ولم ينو الامامة لم يستحب له لانه يصير معيذاً منفرداً بلا سبب والاذرعي سبقه لذلك بزيادة فقال ويظهر انه اذا صلى منفرداً أو في جماعة ثم أراد اعادتها مع جماعة تقام ويكون هذا امامهم انه لا يستحب له الاعادة على الراجح الا أن ينو الامامة اذ لا تستحب الاعادة منفرداً بلا سبب يقتضيها اه وقضية كلامهما انه لا بد من نية الامامة مطلقاً ولو في غير وقت الكراهة ومشى عليه بعض اليمينين اه حاصل ما أردت نقله من شرح العباب لمزيد الفائدة والله أعلم بالصواب (باب شروط الامامة وما يتعلق بها)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه إذا كان في جدار المسجد باب نافذ مفتوح علوى يمنع المرور أو كان به شبك يغلق علوى أو سفلى يمنع المرور أيضاً أو كان له باب سفلى مفتوح لا يمنع المرور ولا الرؤية ثم جعل عليه ثوب يمنع الرؤية دون المرور أو رده بعضه أو ستر بعضه بالثوب بحيث لا يمنع الرؤية فهل تصح قدوة المأموم بامام المسجد اذا كان خلف ذلك في هذه الصور كلها أو بعضها اذا كان يعلم حال الامام أو بعض المأمومين (فأجاب) بقوله الذي صرح به الشيخ أبو محمد الجويني أن الخوخة كالشبك

أوسطه وصلى باقيه الى تمام
 الاحدى عشرة فهل يكون
 فعله لذلك وترا ثانيا أو
 يكون وترا واحد مع
 انضمامه الى ما فعله أولا
 وهل يفتقر الحال بين من
 اعتقد ذلك على هذه الكيفية
 وغيره أم لا وهل يفتقر
 الحال بين من اعتاد الوتر
 بواحدة أو أكثر أم لا
 (فأجاب) بانه لا يكون ما
 فعله ثانيا وترا مطلقا لخبر
 لا وتران في ليلة ثم ان نوى
 بالثاني الوتر عابدا عالما لم
 يتعقد والاصح نفلا
 مطلقا (سئل) هل الافضل
 الصلاة أو الصيام أو التفصيل
 (فأجاب) بان الائمة قد
 اختلفوا في أفضل عبادات
 البدن بعد الاسلام على
 آراء كثيرة أرجحها أن
 أفضلها الصلاة لخبر
 الصحيحين أنه صلى الله عليه
 وسلم سئل أى الاعمال
 أفضل فقال الصلاة لأول
 وقتها (سئل) عن جمع
 بين صلاتين كالوتر وستة
 العشاء بتشهد واحد هل
 تصح صلاته أولا (فأجاب)
 بانه لا تصح الصلاة المذكورة
 وان توهم بعض صحته
 أخذنا من وجه ضعيف
 حكاه صاحب البيان (سئل)
 عن دخول المسجد متوضئا
 واستمر قائما حتى طال
 الفصل هل تفوته التحية
 او لا (فأجاب) بان التحية
 تفوت بقيامه المذكور
 لطول الفصل به بعد سببها
 وهو دخول المسجد كما

فتكون مما يمنع المرور لكن ينبغي حمله على خوذة صغيرة أو عالية في الجدار لا يتطرق منها عادة اذ
 المدار على الاستطراق العادى وحيث وجد صحت القدوة والا فلا كما يدل لذلك قول الشيخ أبى محمد
 أيضا اذا وقف الامام على السهل والمأموم على الجبل فان كان الجبل يمكن صعوده صح اقتداؤه به
 إذا كان مكان الارتقاء في الجهة التي فيها الامام وان كان بخلاف ذلك كان الحكم بخلافه لان الجبل
 حيثئذ بمنزلة السور المنيف يقف عليه المقتدى والامام على القرار اه فعلم مما ذكر في السور أن
 العبرة بسهولة الاستطراق لا بامكانه على بعد ويؤيده قول القمولى فيما لوصلى الامام بصحن المسجد
 والمأموم بسطح داره وعلى الطريقين لا بد من امكان الاستطراق اليهما ولا تكفى المشاهدة وقول
 الزركشى ولو كان المرور ممكنا لكن بانعطاف فالوجه القطع بالطلان والالصحت الصلاة في كل محل
 يمكن فيه التوصل اليه من موضع آخر بانعطاف وتسور جدار ونحوهما وقد صححوا بطلان صلاة الخارج
 من المسجد المسامت لجداره وان قرب منه حلولة الجدار بينه وبين الامام أى وان أمكن فيه الوصول
 منه الى المسجد لانه لا يعد استطرافا عاديا فان قلت بخلاف ما ذكر قول ابن الرفعة عن المتولى وأقره
 لو كانا على سطحين صح اقتداء أحدهما بالآخر وأن كان بينهما شارع عريض لانه كالنهر وهو
 لا يضر قلت لامنافاة لانهما حيثئذ يعدان مجتمعين لانه لا تغاير بين بنائهما بخلاف من في بناء جداره
 جدار المسجد فان البناء مختلف فاشترط سهولة الاستطراق من تلك الخلوة التي في ذلك الجدار ولما
 تغاير بناء من بالسطح ومن بقرار المسجد اشترط امكان الاستطراق كما مر عن القمولى ونص عليه
 الشافعى رضى الله عنه لكن اطلاقه بالطلان محمول على من لا يمكنه الوصول للمسجد الا بنحو انعطاف
 وازورار أى من غير جهة الامام بحيث لا يوليا ظهره ونقل ابن الرفعة عن ابن التلمسانى أن الستر
 المرخى كالباب المردود لان الحلولة به تمنع الاجتماع بخلاف حلولة نحو الشارع (وسئل) رضى
 الله عنه عن رجل اذا قرأ الفاتحة غير بعض حروفها فيقول في المستقيم المصطقيم هل يجوز الاقتداء به
 أم لا اذا وجد أقرأ منه (فأجاب) بقوله من أبدل حرفا من الفاتحة لم يجز لاحد أن يقتدى به الا
 أن يكون مثله بأن كان يبدل ذلك الحرف الذى يبدله والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن
 كيفية نية الصلاة بأنه كيف يقول المصلى أصلى سنة صلاة العيد وكذا فى الوتر أصلى صلاة الوتر وكذا
 الضحى أصلى صلاة الضحى وكذا سنة صلاة الكسوف وكيف ينوى صلاة الجنائز وما أحسن
 ما يقوله في ذلك كله (فأجاب) بقوله ان الاولى في ذلك أن يقول سنة صلاة العيد أو الوتر أو الضحى
 أو الكسوف والقول بأن الاولى نية الوتر ضعيف ويجب ان يعين ان العيد الاكبر أو الاصغر وان
 الكسوف للشمس أو القمر وكيفية صلاة الجنائز أصلى على هذا الميت أو على فلان ان كان غائبا
 أو على من صلى عليه الامام فرض كفاية مأموما ان كان في جماعة والله اعلم (وسئل) رضى الله
 عنه عن شخص له بيت ملاصق لجدار المسجد وله باب يفتح ويغلق من جهة المسجد فاذا كان حال
 الصلاة والقدرة بامام المسجد فتح الباب لكن في موقفه لم ير الامام ولا بعض المأمومين وانما يسمع
 المبلغ فقط بالتكبير فهل يكون هذا التبليغ كاف من المؤذن أو من غيره وتصح القدوة ام لا بد من
 رؤية بعض المأمومين ويكون الحكم ايضا اذا كان الامام بالمسجد والمأموم خارجة بالشارع المطروق
 أو بالفضاء بشروطه يكفى التبليغ مع عدم الرؤية للامام أو لبعض المأمومين وسواء وقف بباب
 المسجد احد ام لا (فأجاب) بقوله حيث كان المأموم في غير المسجد اشترط رؤيته للامام أو
 بعض المأمومين كالواقف بباب المسجد ولا يكفى هنا سماع صوت المبلغ والله اعلم (وسئل) رضى
 الله عنه ما حقيقة رحبة المسجد وما الفرق بينها وبين حريمه وهل لكل منهما حكم المسجد (فأجاب)
 بقوله قال في المجموع ومن المهم بيان حقيقة هذه الرحبة ثم نقل عن صاحب الشامل والبيان انها

الفصل بعد قراءة آتها وكما
يقوت سجود السهو بطول
الفصل بعد سلامه ولو سهوا
لأن كلا منهما انه يفعل
لعارض وقد زال وقولهم ان
تحية المسجد تقوت بجلاسه
سهوا أو جهلا قبل فعلها
خرج مخرج الغالب من
حال داخل المسجد (سئل)
عن صلاة الاشراق على مافي
الاحياء هل هي من الضحى
أو لا كما في العباب ولم يذكره
من بعد حجة الاسلام
كالشيخين أجعلوها من
الضحى وكيف ينوى بها
إذا مضى وقتها المذكور
في الاحياء فهل يستحب
قضاؤها أم لا (فاجاب)
بان المعتمد ان صلاة
الاشراق هي صلاة الضحى
وعلى مافي العباب تبعا
للغزالي يندب قضاؤها إذا
فانت لأنها ذات وقت
(سئل) عن عليه فوائت
هل له أن يصلي التوافل مع
تلك الفوائت المفروضة
وهل يفرق بين الرواتب
وغيرها (فاجاب) بأنه
يندب قضاء النفل المؤكد
سواء الرواتب وغيرها
(سئل) عن عليه فوائت
وأراد أن يقضيها مع رواتبها
فهل يستحب تقديم الرتبة
المتقدمة على فرضها أم
يؤخرها عليه أولا يقضى
الرواتب إلا بعد اتمام
الفرائض وهل فرق بين
رواتب الفوائت والحواضر

ما كان مضافا الى المسجد محجرا عليه لاجله وانما منه وان صاحب البيان وغيره نقلوا عن نص الشافعي
وغيره صحة الاعتكاف فيها قال النووي واتفق الاصحاب على أن المأموم لو صلى فيها مقتديا بامام
المسجد صح وان حال بينهما حائل يمنع الاستطراق لانها منه كما مر قال وذكر ابن عبد السلام أن
المحل الذي يباب جامع دمشق المسمى بباب الساعات رحبة وخالفه ابن الصلاح ذاهبا الى انها صحن
المسجد وطال النزاع بينهما والصحيح الاول وتأملت ما صنعه أبو عمرو واستدلالة فلم أرفيه دلالة على
المقصود اهـ وليست توجد لكل مسجد صورتها أن يقف الانسان بقعة محدودة مسجدا ثم يترك
منها قطعة أمام الباب فان لم يترك شيئا لم يكن له رحبة وكان له حريم اما لو وقف دارا محفوفة بالدور
مسجدا فهذا لا رحبة له ولا حريم بخلاف ما اذا كان بجانبها موات فانه يتصور أن يكون له رحبة
وحريم ويجب على الناظر تمييزها منه فان لها حكم المسجد دونه وهو ما يحتاج اليه ل طرح القهات
والزبالات (وسئل) رضى الله عنه هل يصح الاقتداء بالموسوس وما الفرق بينهما وبين الشاك (فاجاب)
بقوله الصلاة خلفه صحيحة لكن قال أبو الفتوح العجلي في نكت الوسيط انها خلفه مكروهة لانه يشك
في افعال نفسه وعليه فالصلاة خلف غيره أفضل وان كانت أقل جماعة قال ابن العباد ويجب
على الناظر عزله لان الوسوسة بدعة محرمة وقد عزل النبي صلى الله عليه وسلم اماما بصق في المسجد
عن الامامة اهـ وفي الوجوب نظر والحديث انما يدل على الجواز لا الوجوب على ان الاوجه انه
لا يجوز عزله حيث صحته صلاته ولم يضر بالمؤمنين بابطاء أو تطويل وفرق بين الوسوسة والشك
بانه يكون بعلامة كترك ثياب من عادته مباشرة النجاسة وترك الصلاة خلف من عادته التساهل في
ازالتها لان الاصل وهو الطهارة قد عارضه غلبة النجاسة والاحتياط هنا مطلوب بخلاف الوسوسة فانها
الحكم بالنجاسة من غير علامة بان لم يعارض الاصل شيئا كإرادة غسل ثوب جديد أو اشتراء احتياطا
وذلك من البدع كما صرح به النووي في شرح المهذب فالاحتياط حينئذ ترك هذا الاحتياط وبأن
الموسوس يقدر ما لم يكن كائنا ثم يحكم بحصوله كأن يتوهم وقوع نجاسة بثوبه ثم يحكم بوجودها من
غير دليل ظاهر وهذا معنى قول أبي الفتوح العجلي الوسوسة تقدير ما لم يكن ان لو كان كيف يكون ثم
يحكم بكونه كائنا حتى يكون الواجب غسله عنده وكثير من الموسوسين يحرم بالصلاة ثم يسلم ويحرم
وهكذا وهو دائرين حرامين لان الصلاة ان كانت قد صحت حرم الخروج منها وحينئذ لا يكون قضاء
على المعتمد وان قال به كثيرون والاحرم عليه التسليم لانه تلبس بعبادة فاسدة (وسئل) رضى الله عنه
عن رأى على نحو بدن فأسق نجاسة ثم رآه يصلي فهل له الاتمام به (فاجاب) بقوله نعم لذلك لان
الظاهر من حاله صحة صلاته وان كان لو أخبر بطهارة ثوبه لا يقبل خبره (وسئل) عن تعريف
المسبوق بمن لم يدرك زمنا يسع قراءة الفاتحة هل ذلك بقراءة نفسه أم بقراءة معتدلة اذا كان هو
بطيء القراءة (وسئل) بقوله الذي اعتمده الزركشي في المسبوق والموافق ان العبرة بحال الشخص
نفسه في السرعة والبطء والذي رجحه في شرح الارشاد وبينته في غيره ان العبرة بالوسط المعتدل لانه
الذي يتصور عليه قولهم ان الموافق وان لم يشغل بقراءة الفاتحة كأن كان بطيء القراءة يتخلف
لاتمامها ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة ولو اعتبروا قراءة نفسه لكان مسبوقا وهو
لا يجوز له التخلف (وسئل) رضى الله عنه عن المأموم إذا التبس عليه الامر في حال كونه موافقا
أو مسبوقا ماذا يفعل (فاجاب) بقوله إذا شك المأموم هل هو موافق أو مسبوق فلم أرفيه نقلًا
من ذننين مع طلبه والذي ظهر لي الآن فيه أن يقال انه تعارض معه واجبان وأصلان لان الاصل انه لم
يدرك زمنا يسع الفاتحة وقضيته وجوب متابعة الامام وعدم جواز التخلف لاتمامها كمن يتحقق أنه
مسبوق والاصل أيضا أن المأموم مخاطب بالفاتحة وأن الامام لا يتحملها عنه حتى يتحقق أنه مسبوق

تقديم الرتبة المتقدمة على فرضها ويجوز تأخيرها عنه ولا فرق بين زواجب الفوائت وغيرها (سئل) عن صلاة الضحى يوم العيد هل الأفضل لغير الامام ان يصلها بعد صلاة العيد أو قبلها (فأجاب) بان الأفضل أن يصلي العيد قبلها (سئل) عن جمع في ثلاث ركعات سنة العشاء بثنتين وواحدة منها الوتر أيصح ويكون مخصصا لكلامهم ان الجمع بين صلاتين مقصودتين بنية لا يصح أو لا يصح فان قلتم بالثاني فما معنى قول الاسنوى في الغارء شخص أتى بعدد من الركعات باحرام واحد ينوي في أحرامه ايقاع بعض الركعات عن صلاة وبعضها عن صلاة أخرى وصورته في الوتر فانه يجوز أن يأتي بثلاث ركعات ينوي ببعضها الوتر وبعضها غيره كذا نقله صاحب البيان عن القفال وغيره فانه لما تكلم على ان الأفضل الفصل في الوتر حكى فيه أربعة أوجه فقال أحدها الأفضل ان يفصل بين الشفع والوتر بالتسليم الثاني الأفضل أن يجمع ثم قال والثالث وهو اختيار القفال أن الأفضل أن يجمع بين الجميع بتسليمه الا ان تكون ركعتان لصلاة وركعة للوتر فالأفضل

وقضيته وجوب التخلف لا كمال الفاتحة وعدم جواز المتابعة واذا تعارض أصلان وواجبان ولا مرجح لاحدهما أو كان مرجح أحدهما ضعيفا أو أمكن الغاؤهما والعمل بغيرها وجب كما هو ظاهر من كلامهم في مواضع كثيرة وحينئذ فالذي يتجه لى أنه يجب عليه نية المفارقة وتكون مفارقة بعذر فلا تفوت عليه فضيلة الجماعة وذلك لانه ان جعل نفسه مسبوقا عملا بالأصل الاول فوت وجوب تكميل الفاتحة نظرا للأصل الثاني أو موافقا نظرا للأصل الثاني فوت وجوب المتابعة نظرا للأصل الاول ولا مخرج عن ذلك الا بما قلناه فان قلت اسقاط الفاتحة أو بعضها عن المسبوق وإدراكه الركعة رخصة فلا يصار اليها إلا ييقن فلم لم يجعلوه موافقا قلت واعتبار تخلف الموافق بأكثر من ركنين رخصة فلا يصار اليه إلا ييقن (وسئل) رضى الله عنه بما صورته فرق من يأتي بين الشك والوسواس فقال ان ما يختص وقوعه بالفرض دون النفل فهو وسواس لا التفات اليه ولا يعول عليه وما يقع في الفرض دون النفل على السواء فهو الشك وكل ما غلب على ظن متعاطى العبادة أنه يقع قبل أن يوجد فذلك هو الوسواس وليس بسهو وحكم السهو أنه يجب تداركه وأما الوسواس فيجب تركه ولا يجوز الاعتماد عليه وينبغي الاعتماد على جميع ما في شرح المذهب للتوى لمن ابتلى بالوسواس والظن عبارة عن اعتياد شيء بالتكرار وهو ثلاث مرات فما فوق والعبادات عبارة عن امتثال الاوامر واجتناب النواهي والاوامر هي الواجب والمستحب والمناهي الحرام والمكروه ولا يجب على أحد أن يتذكر ما مضى من عبادته وان قرب العبد به حتى أنه لا يجب عليه أن يتذكر البسطة بعد أن صار في الحمد لله رب العالمين وكذلك لا يجب عليه أن يتذكر الركوع بعد صبروته في الاعتدال وما أشبه ذلك واذا شرع المصلي في الإقامة ذاكر للصلاة التي يريد الشروع فيها فلا تعزب تلك النية ولا يمكن نسيانها إلا لهجوم حادث عظيم ومن عرف من نفسه حفظ أشياء وذكراها ثم اعتراه نسيان في شيء مخصوص فذلك هو الوسواس الذي ينبغي تركه اعتمادا على ما يعتاد من نفسه من حفظ أشياء وعدم نسيانها فذلك مثلها وبمجرد التكبير كاف في انعقاد الصلاة اه ما أورده سيدنا الفقيه العلامة عبد الله بن أحمد محرمه نفع الله به ورحمه من الضابط والمسؤل من سيدى حفظه الله وزاده علما ونورا وتوفيقا وكالا أن يشرح جميع الضابط المذكور بيسط وإيضاح وتمثيل خصوصا على قوله وكل ما غلب على ظن متعاطى العبادة أنه يقع قبل أن يوجد وقوله والظن عبارة الخ وهل يؤخذ منه ما ذكره الشاشي في الحلية الجامعة لأقاويل العلماء مالفظة وقال أبو حنيفة ان كان شكك في ذلك أول مرة بطلت صلاته وان كان الشك يعتاده ويتكرر له بنى على غالب ظنه فان لم يقع له ظن بنى على الأقل اه وقوله في الضابط ولا يجب على احد أن يتذكر ما مضى من عبادته الخ هل مراده لا يجب ما لم يعرض له الشك في ترك ركن أو ما لم يغلب على ظنه تركه أو مطلقا حتى لو شك لم يبين على الأقل فلم يغلب على ظنه ذلك وما الحكم لو كان الشك بسبب مشوش يغلب على الظن أن لولاه لم يكن الشك (فأجاب) بقوله أما الضابط المذكور فأكثره لا يوافق كلام أئمتنا فلا يعول عليه ويبانه أن تخصيصه الوسواس والشك بالفرض دون النفل غير صحيح بل كل منها يجري في كل من الفرض والنفل واذا تفسيره الوسواس بقوله وكل ما غلب الخ فممنوع وكذا قوله وأما الوسواس فيجب تركه وذلك لأن الوسواس اذا مذموم وهو العمل بكل ما يطرأ ذهن أو يتخيله الوهم وهذا هو الذى اقام الأئمة التكبير على فاعله وأكثر ما من ذمه وتقييح طريقه وذم ما هو عليه بل شبه بعضهم من هذه طريقته بقوم من كفار الهند التغالين في كفرهم حتى أنكروا جميع الحقائق الموجودة المشاهدة بالحس وقالوا انها كلها خيال وباطل وفرعوا على هذا المذهب من القبائح الشنيعة التي يبرأ عنها السمع ولا يقول بها عاقل ما هماله أولى من تركه

فالموسوسون كهؤلاء لان الشخص منهم كما شاهدناه من غير واحد منهم يجعل يده أو بدنه داخل الماء ولا يزال يغمسها المرات الكثيرة التي تزيد على المائة حتى يتيقن ارتفاع حديثها بل قد يفعل ذلك وأكثر منه ولا يتيقن رفع حدث كما حكى لي بعض الثقات أن موسوسين أجنيا نخرجا الى بحر النيل ليغتسلا فيه فوصلا اليه بعد الفجر فقال أحدهما للآخر انزل انغمس في الماء وأنا أعدك وأخبرك هل عم الماء رأسك أولا فنزل واستمر ينغمس وذلك يقول له بقي عليك شيء يسير من رأسك لم يعمه الماء فلا زال كذلك الى قرب الظهر فتعب وطلع من الماء ولم يتيقن رفع جنابته ثم قال للآخر انزل وأنا أعدك فزل وفعل كما فعل الاول وهو يقول له كما قال له واستمر الى قرب الغروب ولم يتيقن أيضا رفع جنابته فطلع ورجعا شاكين في بقاء جنابتهما وتركاه صلاة ذلك اليوم فهذا يشبه طريقة الكفرة المذكورين واعتقادهم بل أقبح وأخس وقد قوى الوسواس على بعض من أدركته حتى خرج من بين عياله وأولاده فارا على وجهه في البرارى فلم يدركه الآن مكان ولم يسمع له خبر وبالجملة هو داء عضال قل من يقع في ورطته وينجو منها والجنون دونه بكثرة فانه ينحل البدن ويذهب العقل بل والادراك والفهم ويسير المبتلى به كالبيمة لا يهتدى لخير قط ولا تصح له عبادة على مذهب أحد من الائمة لاستيلاء الشيطان على فكره وجعله سخرية وهز أو يلعب به كيف أراد وقد شاهدت أيضا من له فطنة وذكاء وفهم دقيق في العلوم وجمال مفرط ابتلى به حتى انتحل وتغيرت صورته الآدمية وتوحش واعتزل الناس جملة ولم يصبر له مأوى الايوت الاخيلة والماء الذي عندها فهذا هو الذي أنكره الائمة بالغوا فيه وهو حقيق بذلك وقد قال في المجموع من البدع المذمومة غسل الثوب الجديد وقد قالوا يكره امامة الموسوس وأما محمود وهو الاحتياط للعبادة بأن لا يوقعها الا على وجه متفق عليه وقد قال ابن عبد السلام ينبغي الورع في العبادات بشرط أن لا يجاوز طريقة السلف فقد كانوا يمشون حفاة ويصلون من غير غسل أرجلهم وقد أكل صلى الله عليه وسلم في أواني الجوس ولبس تبة من نسجه وأحوال السلف في ذلك شهرة لا تخفى على الموافق وقد قال الشافعي رضى الله عنه وأحب أن يغسل حصى الجاروبه يعلم ان تحل كون غسل الثوب الجديد مذموما مالم يغلب احتمال النجاسة فيه وقوله والظن الخ ليس بصحيح أيضا بل الذي أطبق عليه أئمتنا وغيرهم انه الطرف الراجح سواء كان الرجحان نشأ من التكرار أو من غيره وقوله ولا يجب على أحد الخ صحيح والكلام كما هو ظاهر العبارة في انه لا يجب عليه ان يتكلف التدكير ولا ان يخطره بياله وأما اذا وقع التدكير فواضح سواء كان في شيء معين او مبهم فيجب عليه العمل بقضيته وأما اذا وقع التردد فان زال فواضح ايضا انه لا عبرة به وان لم يزل وكان في واجب تعين وجب عليه العمل بقضيته سواء كان وها أي طرفا مرجوحا ام ظنا أي طرفا راجحا ام شككا صرحوا به سواء انشأ من سبب مشوش ام لا وما ذكر عن أبي حنيفة لا يوافق عليه أئمتنا كما علم مما تقرر وقوله واذا شرع المصلي الخ غير صحيح كيف وقد أجمع أئمتنا وغيرهم على أنه لا بد من نية الصلاة عند تكبيرة التحرم وانما اختلفوا في المقارنة على الوجه المخصوص وقد تعزب النية لشدة اشتغال النفس أو تعلقها بمألوف لها أو غير ذلك فلذلك لم يكتبوها بوجودها عند المقدمات بل اشترطوا وجودها حقيقة عند أول المقاصد وقوله وقد عرف نفسه الخ غير صحيح لما تقرر أولا على ان حصره الوسواس في هذا مخالف لتعريفه له بما ذكره أولا فكلا الامرين غير صحيح وكذا قوله ومجرد التكبير الخ والله اعلم (وسئل) رضى الله عنه عن القدرة بمن شك في صحة صلاته لاجل قلة محافظته على شرائط الصلاة واركانها هل تصح القدوة به ام لا (فأجاب) بقوله ان القدوة تصح بمن ذكر مالم يتيقن انه ارتكب مبطلا لصلاته في اعتقاد المأموم (وسئل) رضى الله عنه عن

صاحب البيان ومنه يؤخذ ما ذكرناه (فأجاب) بانه لا يجوز الجمع المذكور وأما ما حكاه صاحب البيان فضعيف لمخالفته للقواعد فانه يجوز الجمع في النية الواحدة بين عبادتين من جنسين لا تتأدى احدهما بالآخرى وقال في المهمات انه غريب اه الا ان يحمل على انه نوى بالثنتين الاولين صلاة الليل وبالثالثة الوتر (سئل) عن يقصد أن يتهدد فيؤخر الوتر فيفوته غالبا بغلبة النوم هل الاولى له ان يصلي الوتر جميعه وقت صلاة العشاء او يؤخره فيقضيه فاذا قضى فهل الاولى له ان يقضى قبل صلاة الصبح أو بعدها وبعد زوال وقت الكراهة (فأجاب) بأنه ان وثق يتيقظه آخر الليل فالأفضل له تأخير وتره والا فالأفضل تعجيله واذا فاتته بسبب نومه سن له ان يقضيه اى وقت شاء ولو وقت الكراهة (باب صلاة الجماعة) (سئل) رضى الله عنه عن منقطع لله عز وجل في ارض قفرة معزول عن الناس مقتنم للخير هل هو افضل او مقیم ببلدة يقيم الجماعة في الاوقات الخمس (فأجاب) بان الإقامة بين الناس ببلدة او قرية لاجل صلاة الجمعة والجماعة وغيرهما افضل

من الانفراد عن الناس
برية ان لم يخف ضررا في
دينه من الاقامة بين الناس
وان كان يخاف ضررا في
دينه فلا تقطاع في برية
أفضل (سئل) عن معنى
قول القاضي زكريا رحمه
الله تعالى في شرح الروض
في مسألة السواك والخبر
الوارد في صلاة الجماعة
وهو قوله يحمل خبر
صلاة الجماعة على ما اذا
كانت صلاتها وصلاة
الانفراد بسواك أو بدونه
والخبر الآخر أعنى قوله
صلى الله عليه وسلم
ركعتان بسواك أفضل
من سبعين ركعة بلا سواك
على ما اذا كانت صلاة
الجماعة بسواك والاخرى
بدونه فصلاة الجماعة
بسواك أفضل منها بدونه
بعشر فعليه صلاة الجماعة
بلا سواك تفضل صلاة
المفرد بسواك بخمسة
عشر فهل هذا الحل صحيح
مقر عليه والعشرة المذكورة
والخمسة عشر المذكورة
صحيحان أو لا وهل ظاهر
كلام القاضي التناقض
أولا بينوا لنا الجواب
في جميع ذلك مبسوطا
(فأجاب) بأن معنى قول
شيخنا يحمل خبر صلاة
الجماعة على ما اذا كانت
صلاتها وصلاة الانفراد
بسواك أو بدونه أن صلاة
الجماعة تضعف على صلاة
المفرد خمسا وعشرين

شخص رأى مصليا جالسا فظن أنه في التشهد وأراد الاقتداء به فأحرم بالصلاة وجلس معه ثم ظهر
له أن جلوس ذلك المصلي بدل عن القيام لعجزه عنه فهل يجب على الشخص المذكور القيام أم لا
وإذا قلتم يجب عليه القيام وقام فهل يكون حكمه حكم المسبوق أو حكم الموافق (فأجاب) بقوله
يجب عليه القيام وحكمه حكم المسبوق قياسا على ما أفتى به المحققون من مشايخنا وغيرهم من أهل
عصرهم في المسئلة الشهيرة بطول النزاع فيها وهي أن يظن عند سماع التكبير أنه للتشهد فيجلس
ثم يتذكر عند تكبير الركوع فأفتى شيخنا خاتمة المتأخرين شيخ الاسلام زكريا والكمال الرداد
شارح الارشاد وصاحب العباب والكمال القادري وغيرهم بأنه في حكم المسبوق وأفتى السيد
السمهودي والكمال بن أبي شريف والشمس الجوجري وغيرهم بأنه كالموافق والوجه الاول
والقول بأنه كالسأهي عن القراءة حتى ركع الامام وليس كالسأهي عن القدوة اذا رفع رأسه من
السجود والامام راكع لان هذا له ذكر فغلطه انما يلحق بالناسي للقراءة يرد بوضوح الفرق
بين المأموم في صورة النزاع وبين السأهي عن القراءة فان السأهي عنها أدرك محل القراءة بالفعل
فلزمه التخلف لها وغاية عذره أنه منع البطان بتخلفه يخلف المأموم في مسئلتنا ونظيرتها فانه لم
يدرك محل القراءة بالفعل لانه لما ظن الامام جالسا للتشهد وجب عليه في ظنه الاتيان بالجلوس
فانتقاله اليه كانتقال المرحوم للجرى على فعل نفسه فكما أن المرحوم بعد فراغه من السجود يكون
كالمسبوق لعذره بالزامه بالتخلف المفوت عليه محل القراءة كذلك المأموم فيما ذكرناه فانه انما تخلف
لواجب عليه في ظنه فاذا فات بسببه ادراك محل قراءة الفاتحة سقطت عنه قياسا على المرحوم بجامع
ان كلا وجب عليه التخلف حتى فات محل القراءة فان قلت يمكن الفرق بينهما بأن الوجوب في المرحوم
مطابق لما في نفس الامر وهما انما هو بالنسبة لظنه فقط على أنه بان خطؤه والظن وحده لا عبرة
به في العبادات وان لم يبين خطؤه فما بالك وقد بان خطؤه قلت محل عدم اعتبار الظن انما هو فيما
لا يسقط بالعدر وأما ما يسقط به كالفاتحة فيؤثر فيه الظن اذا منعه من ادراك محله بالفعل لانه من
جملة الاعذار ومن ثم اتجه الفرق بين السأهي عن القراءة وعن القدوة فان الاول أدرك محلها بالفعل
فلم يؤثر فيه السهو بخلاف الثاني فكان غاية الظن أنه كالسهو وألحقناه بالسهو عن القدرة كالقراءة
لما علمت من أنه منع من ادراك محل القراءة بالفعل على أن لنا أن نقول ان كلامهم في مسألة
الرحمة شامل لمن ظن الرحمة فتخلف ثم بان أن لازمة فيجرى على ترتيب صلاة نفسه واذا لم
يقم الا والامام راكع سقطت عنه الفاتحة أو والامام قريب من الركوع سقط عنه بعضها وحينئذ
فيندفع القول بإمكان الفرق بين المسئلتين من أصله وبما تقرر علم أن من نام متمكنا في تشهده
الاول فانتبه فوجد امامه راكعا تخلف وجرى على نظم صلاة نفسه كالناسي للقراءة ولا يتحمل
الامام عنه شيئا لانه ليس مسبوقا ولا في حكمه لان تخلفه ليس واجبا عليه وبه فارق ما مر في
مسئلتنا وربما ينسب فيه الى تقصير وبه فارق ما مر في مسألة السأهي عن القدوة وعلم أيضا أن من
تخلف لا كمال تشهده الاول بعد عليه بقيام امامه فلم يقم الا والامام راكع أو قريب من الركوع
لزمه التخلف لقراءة قدر ما فوته من الفاتحة لتقصيره باشتغاله عن الواجب من متابعة الامام
وقراءة الفاتحة بالنسبة فهو أشد تقصيرا من مأموم اشتغل بافتتاح أو تعوذ حتى ركع الامام والله
سبحانه ونعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن الامام اذا ترك الفاتحة سهوا في صلاة
جهرية ولم يعلم المأموم بذلك فتابعه فهل يجب عليه اعادة الصلاة نظير ما قالوه فيما لو صلى خلف
امام بظاهر ثوبه نجاسة غير معفو عنها فانه يجب عليه الاعادة في هذه الصورة وأن بعد عن الامام
بحيث لا يراها أو كان في ظلية أو كان أعنى وليس ذلك الا لنسبته الى نوع تقصير في الجملة أو

السواك فيها أو اتفاته
فيها ومعنى قوله والخبر
الاخر الى قوله والاخرى
بدونه أن هذا الخبر محمول
على صلاة ركعتين بسواك
وجامعة فضلنا على صلاة
ركعتين بلا جماعة ولا
سواك فللجماعة في ذلك
خمسة وعشرون في كل
ركعة وللسواك عشرة في
كل ركعة ومعنى قوله فصلاة
الجماعة بسواك أفضل منها
بدونه بعشر أن صلاة
الجماعة بسواك أفضل من
صلاة الجماعة بلا سواك
بعشر وهي الباقية في مقابلة
السواك من خمسة وثلاثين
بعد الخمسة والعشرين التي
في مقابلة الجماعة ومعنى
قوله فعليه صلاة الجماعة
بلا سواك تفضل صلاة
المفرد بسواك بخمسة
عشر أن الخمسة عشر هي
الباقية من الخمسة والعشرين
التي للجماعة بعد إسقاط
عشرة منها للسواك فالخبر
صحيح مقر عليه والعشرة
المذكورة والخمسة عشر
المذكورة صحيحتان وليس
في كلامه تناقض ولا مخالفة
(سئل) عن مأوم ركع
امامه وهو في أثناء الفاتحة
ثم شك في كونه موافقا أو
منسوبا فهل له أن يتم
الفاتحة أم يقطع ويتابع
ليدرك الركوع معه
(فأجاب) بأنه قد علمنا
وجوب الفاتحة عليه

لا يجب عليه الاعادة نظير ما قالوه ايضا لو اقتدى المأموم بالامام في ركعة أصلية فإن الامام ساهيا في
ايتانه بزايدة قام اليها فقام معه جاهلا زيادتها وأتى بأركانها كلها فانها تحسب له اذ لا تقصير منه
لخفاء الحال عليه فان قلتم بالاول أشكل الثاني وان قلتم بالثاني أشكل الاول (فأجاب) بقوله نعم
يجب عليه الاعادة كما يصرح به كلامهم حيث قالوا لو بان أن امامه ترك تكبيرة الاحرام ولو سهوا لزم
المأموم الاعادة بخلاف ما لو بان انه ترك النية لان ترك تكبيرة الاحرام لا يخفى فينسب المأموم الى
تقصير بخلاف ترك النية فتأمله تجده صريحا في مسئلتنا فان الفاتحة وتكبيرة الاحرام على حد سواء
فاذا ألزموه بالاعادة في ترك التحريم ولو سهوا فكذلك نلزمه في ترك الفاتحة لاستوائهما في أن ترك كل
منهم لا يخفى سواء كانت الصلاة سرية أم جهرية اذ التحريم لا فرق في تركه بين السرية والجهرية لا يقال
يمكن الفرق بأن ترك التحريم يوجب عدم الانعقاد بخلاف ترك القراءة لانا نقول لو كان هذا هو
الملاحظ لساوى النية وقد علمت الفرق بينها بأنها تخفى بخلافه فكان هذا هو الملاحظ ويلزم منه ان
ترك الفاتحة كترك التحريم ويؤيد ذلك ما صرح به الزركشي وغيره نقلا عن القاضي أبي الطيب
والنص أن الامام لو صلى قاعدا لمرض فزال في أثناءها فلم يقيم بطلت صلاته دونهم وان داموا على
متابعته ما لم يمكنهم معرفة قدرته بنحو سرعة حركته فينشد تليهم الاعادة وبه يعلم ان كل مبطل لا يمكن
الاطلاع عليه اذا طرأ كنية القطع لا يؤثر في صلاة المأموم بخلاف ما يمكن الاطلاع عليه ولو بوجه ما
كسرعة الحركة الدالة على زوال المرض في الصورة المذكورة. ويؤيد ذلك قولهم لا يضح الاقتداء
بالامى ولو في السرية وان لم يعلم بحاله أى لا مكان الاطلاع على حاله عادة بخلاف نحو المحدث والجنب
وقولهم تصح القدوة بمجهول الحال بالنسبة للقراءة ما لم يسر في جهرية فلا يصح حينئذ اقتداؤه به
فان اقتدى به أعاد اتفاقا كما في المجموع اذ الظاهر لو كان قارنا لجهر مع أن الاصل أنه لا يحسنها فلا
نظر لاحتمال نسيانه للجهر وقول البغوى في فتاويه ولو عجز امامه في أثناء الصلاة عن القراءة لخرس
فارقه وجوبا بخلاف عجزه عن القيام لصحة اقتداء القائم بالقاعد بخلاف اقتداء القارىء بالآخرس فان
لم يعلم بمحدث الخرس حتى فرغ من الصلاة أعاد لان حدوثه نادر بخلاف حدوث الحدث فان قلت
قد ينافي ما تقرر قول الماوردى لو لحن امامه لحنا مغيرا ولم يعلم به لم تبطل صلاته كالمصلي خلف
جنب قلت هذه مقالة لما علمت من تصريحهم بعدم صحة الصلاة خلف الامى ولو في سرية وان جهل
حاله والحن المغير أولى بذلك لان صلاة الامى في نفسها صحيحة مطلقا بخلاف صلاة الاحن لحنا غير
ويفرق بين مانحن فيه ومن اقتدى بمن ظنه في ركعة أصلية فإن اتيانه بزايدة ولو عمدا على نزاع فيه
فان قام اليها فقام معه وأتى بأركانها كلها فيصح اقتداؤه بل وتحسب له الركعة بأنه لا قرينة هنا يستدل
بها على الزيادة حال وجودها لان الصورة أنه ظنه في أصلية ولا يتصور هذا الظن الا مع انتفاء القرائن
الدالة على أنه قائم لزايدة بخلافه فيما مر فان تركه للتحريم أو للفاتحة عليه قرائن يستدل بها على
الترك حال وجودها ولم يقيم في نفس المأموم ما يحيل المبطل فكان مقصرا فلزمه الاعادة وأما
هنا فلا تقصير فيه البتة لما قرره أنه لا قرائن يستدل بها على الزيادة حال وجودها سيما وقد قام
في نفسه ما يحيل الزيادة وهو ظنه أنه في ركعة أصلية ومع هذا الظن لا يتصور وجود قرينة على
الزيادة والا لم يظن أنه في أصلية فاتضح بذلك تعليلهم لصحة القدوة هنا بعدم التقصير منه لخفاء
الحال عليه واعدم صحتها في ترك التحريم بأنها لا تخفى فنسب الى تقصيره وهذا وان توهم بى ادى الرأى
ان كلامهما تحكم لكن عند تأمل ما قرره يظهر وجهها ويندفع ذلك التوهم فاستفد ذلك وأمعن النظر
فيه فانه مهم والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن قولهم يراعى المسبوق نظم المستخلف فاذا أتم
الامام الفاتحة وخرج من الصلاة واستخلف من لم يقرأ الفاتحة فهل على الخليفة الركوع ويأتى

عنه لكونه مسبوقا والاصل

عدم تحمله فيتأخر ويتم
الفاتحة ويدرك الركعة مالم
يسبق بأكثر من ثلاثة
أركان مقصودة وهي
الطويلة فان سبق بذلك
تابعه فيما هو فيه ثم يأتي
بركعة بعد سلامه (سئل)
عن مأدوم نام متمكنا في
تشهده الاول ثم انقبه فوجد
الامام راكعا ماذا يفعل
(فأجاب) بأنه يقوم ويقرأ
ويجري على نظم صلاة
نفسه مالم يسبق بأكثر من
ثلاثة أركان طويلة كما
لو نسي القراءة حتى ركع
الامام ولا يقال انه يركع مع
الامام ويتحمل عنه الفاتحة
لانه ليس بمسبوق ولا
في حكمه والفرق بينه وبين
المزحوم حيث يركع مع
امامه إذا رفع رأسه من
السجود فوجده راكعا
الزاهما بما فات فيه محل
القراءة بخلاف هذا
(سئل) عن اقتدى في
تشهده الاخير بمن يصلي
فأما ماذا يفعل (فأجاب) بأنه
لا يجوز له متابعة الامام لما
فيه من الزيادة بل ان شاء
فارقة بالنية وسلم وتصح
صلاته قطعاً لقطعه القدوة
بعذر وان شاء انتظره في
تشهده وطول الدعاء إلى
أن يسلم معه وهو أفضل
والفرق بين هذه المسئلة
وبين من اقتدى في المغرب
بصلي الرابعة حيث لا يجوز

بعد سلامه بركعة أم لا فإذا قرأ الفاتحة فهل تحسب له هذه أم لا تحسب لكون قراءته ليست محل
قراءة امامه (فأجاب) بقوله الذي دل عليه كلامهم أنه يقرأ الفاتحة وتحسب له وهذا ظاهر من
قولهم لا تلزمه قراءة التشهد إذا جلس بهم لانه لا يزيد على بقاء امامه حقيقة وهو لو بقي لم يجب
على هذا المسبوق قراءة التشهد اه فكذا يقال هنا لو بقي امامه قرأ الفاتحة خلفه فكذا إذا خرج
من الصلاة فيقرأها في محلها بفرض بقاء الامام لما علمت انهم مصرحون برعاية هذا الفرض اعني
فرض بقائه والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن المأموم إذا كان بعيدا أو به صمم وقرأ سورة بعد
الفاتحة ولم يركع امامه هل له أن يقرأ سورة ثانية وثالثة وأكثر أو يسكت أو يقرأ شيئا من أوراده
وهل يكره له ذلك أولا (فأجاب) بقوله بأن في المجموع يجوز أن يجمع بين سورتين فأكثر في
ركعة واحدة وذكر الحديث الآتي وبه يعلم ان مراده الجواز الصادق بالنسبة الى الحديث الذي
استدل به صريح فيه ومن ثم حكى البيهقي عن الربيع قلت للشافعي يستحب الجمع بين سور فقال
نعم وافعله واستدل بحديث الصحيحين عن ابن مسعود لقد عرفت النظائر التي كان صلى الله عليه وسلم
يقرب بينهما فذكر عشرين سورة من المفصل كل سورتين في ركعة وبه يعلم أنه يسن لمن ذكر في
السؤال أن يقرأ سورة ثانية وثالثة وأكثر الى أن يركع الامام وهو أفضل من تكريره السورة
الواحدة فلو كررها في ركعتين فالظاهر أنه يحصل أصل سنة القراءة وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم
قرأ في الصبح إذا زلزلت في الركعتين كليهما والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن من جلس هو وامامه
للتشهد الاول فقام امامه وهو في أثنائه فهل له أن يكمله وإذا كمله وقام فركع الامام في أثناء فاتحته
فهل يكون مسبوقا فما حكمه أو موافقا (فأجاب) بقوله قياس كلامهم في مسئلة ما لو ترك امامه القنوت
حيث قالوا يسن له الاتيان به ان أدركه قبل فراغه من السجدة الاولى وفي المسبوق حيث قالوا
يسن له الاشتغال بالافتتاح ان ظن ادراك الفاتحة لو أكمله أكمله ولحق الامام وحينئذ إذا أدرك
الامام في أثناء فاتحته فالقياس انه كمسبوق اشتغل بنحو الافتتاح فركع امامه في أثناء فاتحته وحكمه
انه يجب عليه أن يتخلف بقدر ما فوت فإذا قرأ بقدره فان لم يرفع الامام من الركوع ركع معه
وكان مدركا للركعة والا فهل يكون كالموافق يجري على نظم صلاة نفسه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة
اركان طويلة أو يتابعه فيما هو فيه وتفوته الركعة قضية كلام الشيخين كالبغوي الاول ومشي
عليه جمع متأخرون وكلام المجموع والتحقيق يدل عليه كما ذكرته في شرح مختصرى للروض ثم
رأيت في الخادم ذكره أيضا فهو الاقرب لكلامهم لكن مشى جمع من الاصحاب منهم الغزالي
وتبعهم جمع متأخرون على الثاني (وسئل) رضى الله عنه بما صورته ما ضابط الصف الاول وهل
يقطعه تخلل نحو منبر أولا (فأجاب) بقوله قال في الاحياء ان المنبر يقطع الصف الاول وغلطه
النوى في شرح مسلم وبين أن الصف الاول الممدوح هو الذي يلي الامام سواء كان صاحبه
متقدما أو متأخرا وسواء تخلله مقصورة ونحوها أم لا ثم قال وهذا هو الصحيح الذي تقتضيه ظواهر
الاحاديث وصرح به الجمهور ثم نقل فيه قولاً انه الذي يلي الامام من غير أن يتخلله نحو مقصورة
وآخر أنه الذي سبق الى المسجد وان صلى في صف متأخر وغلطها وقد يؤخذ من قوله أو متأخرا
انه لو بقي في الصف الاول فرجة كان المقابل لها من الصف الثاني او الثالث مثلاً صفاً أول بالنسبة
لمن بعده وهو قريب ان تعذر عليه الذهاب اليها والا فوقوفه دونها مكروه اذ يكره الوقوف في صف
قبل اكمال الذي يليه (وسئل) رضى الله عنه عن قول الماوردي يكره اقتداء خنثى بانث أنوثته
بامرأة ورجل بخنثى بانث ذكورتها هل هو معتمد (فأجاب) بقوله هو متجه لكن ينبغي تقييده في
الاول بما اذا بانث أنوثته بغير الولادة والا فلا وجه للكراهة حينئذ (وسئل) رضى الله عنه عن

تصوير ابن الاستاذ صحة اقتداء الشافعي بخنفي اقتصد بما إذا دخل في الصلاة ناسيا هل هو معتمد
 ﴿فأجاب﴾ بقوله هو متجه واعتمده بعض المتأخرين ووجهه انه متلاعب حتى في اعتقاد المأموم فكيف
 يربط صلاته به لكن مقتضى اطلاقهم خلافه ﴿وسئل﴾ رحمه الله عليه عن رجل اقتدى بخنثي معتقدا
 أنه رجل ثم بعد الصلاة بان أنه خنثي ثم بان رجلا فهل تصح ولا اعادة وعليه فما الفرق بينه وبين
 ما لو اقتدى الخنثي بامرأة يعتقد أنها رجل ثم بان بعد الصلاة أن الخنثي أنثى حيث صحح الروياني
 الاعادة ﴿فأجاب﴾ بقوله المعتمد عدم وجوب الاعادة في الاولى دون الثانية والفرق انه في الاولى
 اعتقد ما هو الواقع في نفس الامر فلم تجب الاعادة اذ العبرة في العبادات بما نفس الامر وظن المكلف
 وهنا تطابقا وأما في الثانية فقد اعتقد غير الواقع في نفس الامر فالغى هذا الاعتقاد لما مر أن العبرة
 بما ذكر وإذا لم يلزم بطلان الصلاة فوجبت الاعادة ﴿وسئل﴾ نفع الله به عن جر شخص من الصف ليحرم
 معه فهل تقوته سنة الصف وهل هو من الايثار بالقرب فيكون مكرها أولا ﴿فأجاب﴾ بقوله ليس
 هو من الايثار بالقرب لانه امر بمطاعته لجاره فلم يترك قرابة ايثارا لغيره به ابل امثالا لامر الشارع
 فلا كراهة بل فضيلة الصف لم تقته وان قلنا بفوت ثواب الجماعة لمن تركها بعذر لانه ثم لم يؤمر بتركها
 وانما رخص له فيه بخلافه هنا وعلى التناول فينبغي ان ثواب مطاعته أعلى من ثواب الصف لان فيها
 نفعا متعددا بخلافه ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه عن المنفرد عن الصف هل تقوته فضيلة الصف او
 الجماعة ﴿فأجاب﴾ بقوله مقتضى كلامهم أنه يفوته ثواب الجماعة لقولهم كل مكروه من حيث الجماعة
 يفوت ثوابها أى وان وقعت الصلاة جماعة حتى لا كراهة ولا حرمة على من فعلها مع ذلك والظاهر أن
 المراد بالمكروه من حيث الجماعة ما توقف وجوده على وجودها بان لا يتصور وقوعه من يصلي وحده
 ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه صلى صفوف وراء الصف الاول مع فرجة فيه تسع جماعة أو واحدا فهل
 يفوت غير من في الصف الاول فضيلة الجماعة ﴿فأجاب﴾ بقوله يكره عدم تسوية الصفوف وحيث
 تركوا فرجة فلا تسوية وهذا مكروه من حيث الجماعة فتفوت فضيلتها وهل تقوت على أهل المسجد
 كلهم ماعدا أهل الصف الاول ممن يمكنه المجيء إلى تلك الفرجة أو على من يليها من أهل الصف الثاني
 فقط كل محتمل والا قرب فواتها على من علم بها وأمكنه المجيء اليها من أهل الصف الثاني وغيرهم
 لتقصير الكل كما يشهد له كلامهم في مسألة خرق الصفوف للفرجة والمروء بينهم وبين سترتهم وان
 زادوا على ثلاثة خلافا لمن قيد ذلك بصفين لتوهمه انه مثل التخطي في الجمعة والفرق أنه لا تقصير من
 جلس وبين يديه فرجة بخلاف من صلى كذلك ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه عن تشهد التشهد الاول
 دون امامه تبطل صلاته بخلاف ما لو قنت دونه مصلي الظهر وراءه أو غيره فما الفرق مع أن التخلف
 لسنة في المسئلتين ﴿فأجاب﴾ بقوله يفرق بانه في الاولى أحدث جلوسا لم يفعله الامام البتة بخلافه
 في الثانية فانما طول قيامه الامام ولم يحدث قياما لم يفعله ومن ثم لو جلس الامام ولو للكلمة من
 التشهد كان للمأموم التخلف لاتباعه كالتقوت فالمسئلتان على حد واحد ﴿وسئل﴾ رضى الله عنه
 بما لفظه ما ضابط المسبوق والموافق ﴿فأجاب﴾ بقوله اختلف المتأخرون في ضابطهما فقال جماعة
 واعتمده شيخنا في شرح الروض وغيره أن الموافق من أدرك زمنا يسع الفاتحة مع الامام والمسبوق
 بخلافه وقال آخرون واعتمده ابن قاضي شعبة وغيره أن الموافق من أحرم مع الامام والمسبوق
 بخلافه والوجه الاول لما يلزم على الثاني من أن من لم يحرم مع الامام مسبوق وان أدرك قدر
 الفاتحة وأضعافه والتزام ذلك في غاية البعد والمنافاة لكلامهم ومن أنه لا يتصور لنا مسبوق في غير
 الركعة الاولى وقد صرحوا بخلافه نعم يمكن أن يجاب عن هذا الثاني بان التعبير بالاحرام مع الامام
 جرى على الغالب وحينئذ فالموافق في غير الركعة الاولى من أدرك الركعة من أولها فان قلت هل

احداث مصلي المغرب حال
 اقتدائه جلوسا وتشهدا لم
 يفعله امامه بخلاف مسألتنا
 فان المأموم لم يحدث فيها
 مع اقتدائه ذلك (سئل)
 هل المعتمد اطلاق الوسوسة
 في كونها ليست عذرا أو
 اختصاص ذلك بالظاهرة
 وما الظاهرة والخفية
 (فأجاب) بأن المعتمد ان
 الوسوسة اليسيرة لا تمنع من
 ادراك فضيلة التحريم مع
 الامام وانما يمنع منها
 الظاهرة وهي التي يطول
 زمنها عرفا (سئل) عن
 اقتدى بشخص في الاعتدال
 فاعتدل معه وجلس بين
 السجدين فلما أراد أن
 يسجد الثانية وجد الامام
 رافعا رأسه منها فهل يسجد
 ام يتابعه كما في سجدة التلاوة
 (فأجاب) بأنه ان أراد
 المسبوق الذي لم يدرك
 الركوع أن يسجد السجدة
 الثانية متابعه لامامه فوجده
 رفع رأسه منها يتابعه ولا
 يسجد بها (سئل) عن
 مصلي في ظاهر ثوبه او على
 صدره أو مس ثوبه من قدامه
 نجاسة وكان المأموم بعيدا
 عن امامه هل حكمها حكم
 النجاسة الخفية حتى لا يلزم
 المأموم القضاء لان النجاسة
 المذكورة مما تخفى على
 المأموم خصوصا ان دخل
 المسجد بعد تحرمة (فأجاب)
 بأن النجاسة المذكورة
 ظاهرة كما صرح به الروياني

إذ لا تخلو من تقصير

والنجاسة الظاهرة أن تكون بحيث لو تأملها أبصرها بان كانت في ظاهر الثوب والخفية بخلافها (سئل) عن تخلف عن امامه في التشهد الاول فقراً منه شيئاً يسيراً جداً فهل تبطل أو لا (فأجاب) بأنه تبطل صلاته إذا قام امامه وتخلف عنه للتشهد الاول وإن لم يقرأ منه الا يسيراً (سئل) عما لو أحدث في السجدة الاولى من الركعة الاولى فاستخلف غير مقتد به هل يجوز أو لا (فأجاب) بأنه لا يجوز استخلاف غير المقتدى لمخالفة نظم صلاته نظم صلاتهم لأنه يحتاج إلى القيام وهم يحتاجون إلى القعود (سئل) عن صلي المغرب خلف من يصلي العشاء وجلس الامام للاستراحة هل له الانتظار وفيمن صلي الصبح خلف من يصلي الظهر وترك الامام التشهد فهل له الانتظار أم تلزمه مفارقتة (فأجاب) بأنه ليس للمأموم انتظار امامه (سئل) عن تشهد في الثالثة ظاناً انها الرابعة فاخبره مقبول الرواية انها ثالثة فهل يعمل بخبره أم بظنه (فأجاب) بأنه يعمل بانها ثالثة ويأتى بالرابعة إذ يجب عليه الاخذ باليقين وهو الاقل (سئل) عن أخبره مقبول الرواية بفعله

يمكن رد الثاني الى الاول قلت نعم انما عبروا بالاحرام مع الامام ومثله ادراك الركعة من أولها لما مر لأن الغالب حينئذ أن يكون أدرك زمناً يسع الفاتحة لالاحتراز عما لو أحرم بعده وأدرك زمناً يسع سورة البقرة مثلاً اذ لا يظن من له أدنى مسكة أن هذا غير موافق جزماً وعلى الاول فهل المراد بما يسع الفاتحة من قراءة الامام أو المأموم أو بالنسبة للزمن المعتدل احتمالات لم أرها والاخير منها أقرب وأضبط لما يلزم على الاول من أنه لو كان الامام بطيئاً وأمكن المأموم قراءة الفاتحة فأكثر بالنسبة إلى قراءة نفسه أو الزمن المعتدل دون قراءة الامام أنه يكون مسبوقاً وليس كذلك كما مر نظيره ولما يلزم على الثاني من أن البطيء اذا لم يشتغل بغير الفاتحة يكون دائماً مسبوقاً ومفهوم كلامهم خلافه ثم قوهم يسع الفاتحة ينبغي أن يكون فيمن لزمته قراءة الفاتحة أو بدله من قرآن أو ذكر أو وقوف بقدرها فلو ركع الامام في فاتحة موافق فجري على نظم صلاة نفسه فعند وصوله لا يابك نعبد مثلاً قام الامام حينئذ ينبغي أن يعتبر لكونه موافقاً أو مسبوقاً بالنسبة الى هذا القيام الثاني اتساعه لقراءة ما بقى وعدمه لا لقراءة جميع الفاتحة لان الواجب عليه حينئذ بعضها لا كلها (وسئل) عن مأموم تشهد ظاناً أن الامام يفعله ثم لما فرغ منه وقام رأى الامام را كهافيل هو حينئذ مسبوق أو موافق (فأجاب) بقوله اختلف فيه المتأخرون فافق جمع بأنه موافق لانه أدرك زمناً يسع الفاتحة لو لم يظن ما ذكر فغاية ظنه أن يكون دافعاً للبطان لا مسقطاً لقراءة الفاتحة وأفتى آخرون بأنه مسبوق لانه لم يدرك ذلك بالفعل والاقرب الثاني والتعليل الاول ممنوع (وسئل) عن قام وجلس امامه للاستراحة أو التشهد الاول هل يحرم عليه ذلك (فأجاب) بقوله مقتضى اطلاقهم حرمة التقدم على امامه بفعله أنه لا فرق لكن مقتضى قولهم لا يجب موافقته في نحو جلسة الاستراحة انه لا فرق بين أن يفعلها الامام ويتركها المأموم أو عكسه وهو متجه وعليه فينبغي الحاق التشهد الاول بذلك ويشهد له الفرق بين القائم عامداً وساهياً بالنسبة لوجوب العود على الثاني دون الاول بان الاول له قصد صحيح حيث ترك فرض المتابعة إلى فرض آخر وهو القيام بخلاف الثاني فمقتضى صحة القصد عدم الحرمة فيه على أنا نقول لا تقدم على الامام في هاتين الصورتين لأن القيام دخل وقته باتمام السجود ولم يتقدم المأموم فيها على الامام بركن يخالف للركن الذي هو فيه لانه ليس في ركن بل في مقدمة الركن الذي انتقل اليه المأموم فان قلت ما الفرق بين قيام المأموم قبل تشهد الامام وعكسه حيث حرم وأبطل الصلاة قلت الفرق أنه في صورة العكس لا غرض له لانه ترك فرضاً لسنة مع فحش المخالفة بخلافه في الاول (وسئل) عن شك هل أدرك زمناً يسع الفاتحة أو لا فهل حكمه حكم المسبوق أو الموافق (فأجاب) بقوله لم أر فيه نقلاً ويحتمل الاول لان الاصل عدم وجوب الفاتحة على من ركع الامام في فاتحته حتى يتحقق خلافه ويحتمل الثاني لان الاصل وجوب الفاتحة في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها لان الاصل عدم تحمل الامام عن المأموم ما لزمه ولان ادراك المسبوق الركعة رخصة أو معنى الرخصة فلا يناط مع الشك في السبب المقتضى له ولان التخلف عن الامام لقراءة الفاتحة أقرب الى الاحتياط من ترك اكملها ومتابعة الامام وهذا هو الاقرب والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن كبر للاحرام هاوياً هل يصح (فأجاب) بقوله الذي دل عليه كلام شرح المهذب وغيره انه متى أنهى تكبيرة الاحرام قبل أن يصير أقرب الى أقل الركوع جاز والا فلا وهو متجه وان كان كلام الروضة وأصلها يقتضى خلافه (وسئل) رضى الله عنه عن عار أفعه ومستور فقيه من المقدم منهما (فأجاب) بقوله الذي يظهر أن العارى مقدم اذ لا نقص فيه يعارض فضيلته التي زاد بها وأيضا ففضيلته ذاتية وذلك كإله بالستر عرضي لاذاتي ويقاس بما ذكر كل مقدم اختل فيه شرط لا يوجب الاعادة كالتميم (وسئل) رضى الله

عنه عن قولهم اذا شرع في الرابع والموافق لم يركع وجب عليه متابعتة هل يشمل الجلوس للتشهد والقيام أولا (فأجاب) بقوله نعم يشملهما كما صرحوا به لكن يبقى النظر في المراد بالشروع هل هو الاخذ في مقدمته فثبت شرع في الجلوس أو القيام وجبت متابعتة وان كان الى الجلوس بالنسبة الى القيام والى السجود بالنسبة للتشهد أقرب أو الانتهاء الى ما يجزىء من الجلوس والقيام وان كان ثم قليل انحنا كل محتمل ولكن الثاني أقرب الى ظاهر كلامهم فهو الاوجه ثم هل مرادهم بجلوس التشهد الاخير لانه الركن أو ما يشمل التشهد الاول لانه على صورة الركن كل محتمل أيضا والاول أقرب الى كلامهم أيضا فعليه اذا جلس للتشهد الاول لا تجب متابعتة حتى يفرغ منه ويشرع في القيام (وسئل) رضى الله عنه هل يجوز للنفرد أن يقتدى في اعتداله بغيره قبل الركوع ويتابعه (فأجاب) بقوله نعم وبه صرح الدارمي وغيره ويغفر له هنا تطويل الركن القصير لاجل المتابعة كما لو اقتدى بمن يرى جواز تطويله فيجوز له متابعتة فيه ويجوز له أن ينتظره ساجدا وكما لو يتمكن المزحوم من السجود الا في سجدة الامام الثانية من الركعة الثانية فسجدتها معه ثم يتخير بين أن يستمر فيها حتى يسلم الامام فيسجد الاخرى وأن يجلس معه حتى يسلم ثم يسجد الاخرى وقول الركعتي في هذه انه يتعين الشق الاول مردود ولا يجوز له أن يسجد الاخرى قبل سلام الامام لتلاي يؤدي الى المخالفة ولا ينافيه قول الرافعي عن التهمة وجزم به النووي أنه اذا لم يتمكن من السجود حتى تشهد الامام سجد ثم ان فرغ منه قبل سلام الامام حصل الجمعة والا فلا لانه مبني على ضعف وهو أنه يجري على ترتيب نفسه وأما على المعتمد من أنه يتابعه فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدتين ويتمها ظهرا نيه على ذلك الاذرعى وغيره (وسئل) رضى الله عنه عن امام اقتدى به جماعة ثم اقتدى بامام آخر هل له ذلك فان قلتم لا فكيف صح اقتداء أبي بكر رضى الله عنه بالنبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي لا يخفى على علمكم فان قلتم نوى المفارقة عن الجماعة ثم اقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم كيف صح اقتداء الجماعة المذكورين به أوضحوا لنا كيفية ذلك مفصلا (فأجاب) بقوله للامام أن يقتدى بامام آخر سواء نوى مفارقة المأمومين أم لا لانه متبوع لا تابع بخلاف المأموم ليس له الاقتداء بامام آخر الا ان نوى مفارقة امامه الاول والا لزم أن يكون مقتديا باثنين في حالة واحدة وهو ممتنع واذا اقتدى الامام بامام آخر بطل اقتداء الاولين به فان علموا فوزا وجب عليهم مفارقتة في الحال والا بطلت صلاتهم ان تابعوه في فعل من أفعال الصلاة أو في سلام بعد انتظار كثير وكذا ان جهلوا واستمروا على متابعتة لان العبرة في الصلاة بما في نفس الامر وهذا في نفس الامر لا يصح الاقتداء به كما لو بان امامه بمن لا تصح القدوة به فان صلاته تبطل وان ظنه بمن يصح الاقتداء به واذا بطل اقتداء الاولين به فلم أن يقتدوا بمن اقتدى امامهم به ولهم أن يتدوا منفردين وهذا أعني جواز اقتداء الامام بامام آخر وبطلان اقتداء الاولين به وجواز اقتدائهم بمن اقتدى امامهم به ماخوذ من قصة أبي بكر فان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء وتأخر له أبو بكر نوى الاقتداء به ونوى الناس مفارقة أبي بكر والاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وأما ما في الصحيحين من أن الناس اقتدوا بأبي بكر خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمحمول على أنهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يسمعون التكبير كما في الصحيحين أيضا فتتج من مجموع هذين الحديثين اللذين كلاهما في الصحيحين ما قلناه وأما ما رواه البيهقي من انه صلى الله عليه وسلم في مرض موته خلف أبي بكر رضى الله عنه فقال فيه النووي في مجموعه ان صح هذا كان ذلك مرتين كما أجاب به الشافعي والاصحاب وقد استدل اصحابنا على جواز نية المنفرد الاقتداء أثناء صلاته بقضية أبي بكر المذكورة وينتوا ذلك بان الامام في حكم المنفرد وبما رواه

في صلاته ما يبطلها وفي ظنه خلافه فهل العبرة بما في ظنه أو بما أخبر به (فأجاب) بأن العبرة بما في ظنه لا بما أخبر به إذ فعل نفسه لا يرجع فيه لقول غيره (سئل) عن قام الى خامسة ظانا انها الرابعة فأخبره جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب بأنها خامسة فهل يجب على المصلي أن يرجع الى قولهم كما قاله الزركشي أم لا كما ذكره ابن قاسم في شرحه لاني شجاع وهل فعل الجماعة قائم مقام قولهم كما لو صلى في جماعة (فأجاب) بأنه يجب على المصلي أن يرجع الى قول الجمع المذكورين اذا كلام الائمة محله في اخبار لا يفيد العلم وليس فعلمهم كقولهم (سئل) عن الامام اذا فرغ من صلاته وليس خلفه نساء هل السنة له القيام من مصلاه فورا أم جلوسه على الهيئة المذكورة أم انتقاله الى مكان قريب منه (فأجاب) بأن السنة للامام بعد سلامه تحويل وجهه الى المأمومين بان يجعل يمينه اليهم ويساره في الحراب على الاصح (سئل) عن مسجد له باب يجري وفي بابه شخص مقتد بامام المسجد ومن خلف هذا الشخص شخص آخر مقابل لباب المسجد مقتد بالامام المذكور يرى من في باب المسجد وعن يمين

هذا الشخص المقابل مقتدون

بالامام ايضا وبينهم وبين
المقابل نحو خمسين ذراعا ولا
يرون من في باب المسجد فهل
اقتداؤهم صحيح فان قلتم
بصحته فما معنى قول
السبكي في المصلي في صف
المدارس الشرقية والغربية
اذا لم ير الامام والا
من خلفه أنه لا يصح
اقتداؤه الا اذا اتصلت
الصفوف من الصحن
بالصف هل مراده
بالاتصال ماهو ظاهر من
اتصال المناكب على ما
قرر في طريقة الرافعي أم
غير ذلك فان كان الاول
فهل هو جار على كل من
الطريقين أم على طريقة
الرافعي فقط فان كان
الاول أشكل الجواب
بالصحة في مسئلتنا لعدم
اتصال المناكب فيها
وان كان الثاني فما بال
النوى عبر في مجموعته
في مسئلتنا بنحو عبارة
السبكي في هذه المسئلة
فقال فلو اتصل صف
بالواقف في المقابلة وراه
وخرجوا عن المقابلة
صحت صلاتهم لاتصالهم
بمن صلاته صحيحة اه
(فاجاب) بان اقتداء من
عن يمين المقابل صحيح
وكلام السبكي المذكور
جار على كل من الطريقين
والمراد باتصال الصفوف
فيه على طريقة الرافعي
اتصال المناكب وعلى
طريقة النوى حصول
الرابة بدليل ما قرر فيها
وهذا الثاني هو مراد النوى

أبو داود والدارقطني وغيرهما وقال البيهقي رواه ثقات من انه صلى الله عليه وسلم أحرم فأحرم الناس
خلفه ثم ذكر أنه جنب فأشار اليهم كما أتم ثم خرج واغتسل ورجع ورأسه يقطر وتحرم بهم
ومعلوم انهم أنشأوا اقتداء جديدا لانفرادهم بعد خروجه ولا ينافيه خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم
ذكر انه جنب قبل ان يحرم لانهما قضيتان **(وسئل)** رضى الله عنه بما لفظه اذا نوى شخص
الاقتداء برجل ثم نواه ثانيا وثالثا وهكذا فهل يدخل في الجماعة بالاولى وبمخرج بالاشفاق كما
قاله فيمن كبر للاحرام تكبيرات ونوى بكل افتتاح الصلاة قالوا لان نية الثانية تتضمن الخروج من
الصلاة ولا يحصل له دخول لان الشيء الواحد لا يكون خارجا به من الصلاة داخلها فيها فهل يأتي هذا
التوجيه في مسئلتنا وأيضا في حصول النية الثانية له في مسئلتنا تحصيل للحاصل وهو ممنوع لان
الدخول في الجماعة قد حصل بالنية الاولى أو ثم فرق بين نية الصلاة ونية الاقتداء فان كان فتفضلوا
به جزاكم الله خيرا **(فأجاب)** بأن الذي يتجه أن تكرار نية الاقتداء لا يقتضى دخولا في الجماعة
ولا خروجا منها ويفرق بين هذا وبين ما قالوه فيما لو كبر للاحرام تكبيرات ونوى بكل الافتتاح بان
نية الافتتاح تقتضى قطع ماهو فيه اذ لا يكون افتتاحا الا اذا لم يستقر شيء فمفهوم الافتتاح ينافي
ماهو فيه فأبطله بخلاف نية الاقتداء فانها لا تقتضى بطلان الاقتداء السابق لانها إما أن تكون مؤكدة
للاولى فهي تزيد قوتها لانها غير منافية لها واما ان تكون غير مؤكدة فتكون تحصيليا للحاصل
وهو محال فيلغو فهي على كل تقدير لا تقتضى قطع الاولى لان نية الجماعة تقبل التأكيد بخلاف
نية الافتتاح فانها لا تقبله لان كل نية من نيات الافتتاح مناقضة للآخرى لان واحدة تقتضى الدخول
وأخرى تقتضى الخروج فتعذر حملها على التأكيد فلذا قالوا انه يدخل بالاولى وبمخرج بالاشفاق
وأمانة الجماعة فلا تناقض الجماعة السابقة بل توافقه فكانت مؤكدة لها أولغوا على الاحتمالين
السابقين والله أعلم **(وسئل)** رضى الله عنه بما لفظه اذا قام الامام الى خامسة سهوا قيل بأنه
لا يجوز انتظاره فلو انتظره جاهلا بالتحريم وسجد معه للسجدة أى جاهلا فهل تبطل صلاته **(فأجاب)**
بقوله اذا قام الامام لخامسة يخبر المأموم بين المفارقة والانتظار كما صرح به في المجموع وغيره وهو
المعتمد وان وقع في محل آخر أنه لا ينتظره واغتر به الاسنوى وغيره وعليه فانما يضر الانتظار
من عادم عالم بخلاف الناسى والجاهل غير المقصر بل مطلقا لان هذا من الفروع الخفية والتعلم انما
يجب عينا في الفروع الظاهرة دون الخفية **(وسئل)** نفع الله به عما اذا أقيمت الصلاة فسبق
الصبيان الرجال الى الصف الاول أو كانوا قعودا فيه فأقيمت الصلاة فجاء الرجال فهل لهم اخراجهم
من الصف الاول كما ذكره الغزالي في الاحياء أوليس لهم اخراجهم ويكون الصبيان أحق به لسبقهم
كسائر المباحة كما أفتى به على بن عمر باحقيق وفي شرح التنبيه هذا الحكم الذى ذكره الاصحاب
في موقف المأمومين فيما اذا حضروا جميعا اما اذا حضر الصبيان أو لاقبل الرجال فليس لهم انزالهم
عن موضعهم هل المراد بالحضور مجيئهم واجتماعهم في الصف الاول معا أم المراد الحضور في المسجد
(فأجاب) بقوله المعتمد ان الصبيان متى سبقوا البالغين الى الصف الاول لم يجز لهم اخراجهم
بخلاف الخنثى والنساء كما جزمتم بذلك في شرح الارشاد وعبارته **(و)** ندب أن يقف **(ذكر ان)** ولو غير
بالغين أو بالغنا وصيا قصدا الاقتداء بمصل أو تأخرا عنه أو تقدم عليهما فيأمرأ ورجال تصدوا ذلك
(خلفه) **(ثم)** ان ضاق صف الرجال وقف **(صبيان)** بكسر أوله وحكى ضمه خلفهم وان تميزوا عنهم
بعلم ونحوه خلافا لادامى لانهم من جنسهم ولو لم يضق صف الرجال كمل بالصبيان ولو حضر الصبيان أولا
لم ينحو للبالغين **(ثم)** يقف **(خنثى)** خلف صف الصبيان وان لم يضق صفهم لاحتمال ذكورتهم ولم يكمل
بهم لاحتمال انوثتهم **(ثم نساء)** خلف الخنثى وان لم يضق عنهم ايضا وينبغي تقديم البالغات منهن

بما عبر به في مجموعه من الاتصال في قوله لا تصلح من صلته صحيحة (سئل) هل يغتفر للوسوس في الفاتحة ثلاثة أركان طويلة (فأجاب) بأنه ليست الوسوسة عذرا في تخلف المأموم عن امامه بتمام ركنين فعليين (سئل) عن قول المنهاج فان سبقهما قرأها فيهما على النص علام يعود الضمير ان في قوله بهما وفيهما وقد أجاب الشيخ بدر الدين ابن الشيخ تقى الدين بن قاضي شعبة بان الصواب ما قاله الشراح من عود الضمير الاول إلى الاولين والثاني إلى الآخرين وعودهم الضميرين معا إلى الثالثة والرابعة أو الاول اليهما متنع فانه قال فان سبق بهما ولا يعقل سبقه بالثالثة والرابعة مع ادراك الاولى والثانية لا بالنسبة إلى صلاة نفسه ولا بالنسبة إلى صلاة الامام وقد ذكر الاسنوي وغيره من الشراح أنه إن سبقه الامام بالاولين قرأ السورة في الآخرين لانه قال تسن سورة بعد الفاتحة إلا في الثالثة والرابعة فاستثنى من سنية قراءة الصلاة الثالثة من الثلاثية والثالثة والرابعة من الرباعية يبقى المعنى تسن قراءة السورة في الاولى والثانية فان سبق بهما أى بما يستحب قراءة السورة فيه

قياسا على مامر في الصبيان انتهت وليس المراد بحضور الصبيان أو لا حضورهم في مطلق المسجد بل انما يقدمون ان حضروا في خصوص الصف الاول ولو قبل اقامة الصلاة فيئذ لا ينحون للرجال لما تقرر انهم من جنسهم بخلاف من بعدهم (وسئل) رضى الله عنه عن المأموم اذا أدرك مع الامام زمنا يسع قراءة ست آيات فكرر آيتين للشك في مخارج الحروف فلم يقرأ الا اربعاً هل يجوز له أن يركع مع الامام أو يجب عليه التخلف للآيتين (فأجاب) بقوله يلزم المأموم التخلف لقراءة الآيتين لانه بادراكه منهما خوطب بقراءتهما فلا يسقط عنه بشك ولا غيره (وسئل) رضى الله عنه عن أحرم وفاته الركوع والامام في السجود الثاني ولم يسجد معه أو هوى وجلس ولم يسجد أو أحرم بعدما رفع الامام رأسه وقبل القيام هل يلزمه الموافقة فان خالف بطلت صلاته أم لا (فأجاب) بقوله يلزم المأموم الموافقة فيها والا بطلت صلاته ان علم وتعمد نعم قضية قولهم لا يلزمه متابعتة في فعل جلسة الاستراحة أو تركها لعدم فحش المخالفة أنه في الصورة الاخيرة أعنى ما اذا احرم والامام في جلسة الاستراحة أو قائم من السجود انه لا يلزمه الهوى اليه لعدم فحش المخالفة هنا أيضا

(باب صلاة المسافر)

(وسئل) أعاد الله علينا من بركاته لم راعوا خلاف القائل بمنع الجمع فقالوا بجوازه دون نذبه مع قولهم ان المخالف لا يراعى خلافه اذا خالف سنة صحيحة وهنا كذلك فانه ثبت عنه عليه السلام الجمع كثيرا (فأجاب) بقوله حكى الغزالي اتفاق الاصحاب على ذلك ويمكن ان يجاب عنهم بأن الجمع لما كان فيه اخلاء أحد الوقتين عن الصلاة بالكلية كان بعيدا عما استقر في الشرع بخلاف القصر فلذلك حملوا ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من تكرار الجمع على الجواز فقط وان كان خلاف ظاهر السنة وراعوا خلاف أبي حنيفة لذلك على ان أبا حنيفة لم ينفرد بذلك بل وافقه عليه جماعة من المجتهدين (وسئل) رضى الله عنه أيضا عن العاصي بسفره هل يباح له أكل الميتة والتميم أم لا (فأجاب) بقوله قال الاصحاب لا يباح له أكل الميتة للاضطراب لانه تخفيف وهو متمكن من دفع الهلاك بالتوبة فان لم يتب ومات كان عاصيا بتركه التوبة وبقتله نفسه لكن نقل الاذرعى عن ابن الصلاح وأقره ان محل كون أهلها من رخص السفر حيث ينشأ الاضطراب عليه في حق من كان بحيث لو أقام لم يضطر وفرق القفال كما في المجموع عنه وأقره بين المقيم حيث يجوز له أكلها ولو عاصيا كما في الروضة وأصلها والمسافر العاصي بسفره بان أكلها في السفر سببه سفره وهو معصية فكان كالوجرح في سفر المعصية لم يحز له التيمم لذلك الجرح مع أن الجريح الحاضر يجوز له التيمم وقضيته أن أكلها اذا كان سببه الإقامة وهي معصية كاقامة العبد المأمور بالسفر لا تجوز بخلاف ما اذا كان سببه اعواز الحلال وان كانت الإقامة معصية وقضية كلام اصحاب الجواز مطلقا ولك ان تقول لا شك أن أكل الميتة للمضطر رخصة وقد قالوا ان الرخص لا تنطبق بالمعاصي فمتى كان السبب الموقع في الاضطراب معصية كان عصى بسفره واقامته وكانا هما السبب في الاضطراب بان كان لو ترك السفر أو الإقامة زال عنه الاضطراب امتنع الاكل من الميتة حيث لا ينافى بمعصية ولا نسلم ان قضية كلام الاصحاب جواز الاكل حيث لا ينافى كان السبب ليس موقعاه كان فقد الحلال في السفر والحضر جاز الاكل حيث لا ينافى لان سبب الاكل ليس هو السفر ولا الحضر لجواز ان عصى باحدهما ثم رأيت الاذرعى قال ويشبه ان يكون العاصي باقامته كالمسافر اذا كان الاكل عونا له على الإقامة وقولهم تباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول على غير هذه الصورة اه وهو يؤيد ماقلته واما التيمم فان كان لفقد الماء فكان القياس ان ينظر فيه للتفصيل السابق في المضطر لانه تارة يكون عصى بنحو السفر الذى نشأ الفقد عنه فيمتنع وتارة لا يجوز لكن خلفنا ذلك هنا نظرا لحرمة الوقت ولانه لا يمكن سواء فجوزناه

فيها أى فيما لا تستحب قراءة السورة فيها لغبر المسبوق وهو الثالثة والرابعة والضمير كما يعود الى الملفوظ يعود الى ما هو في حكم الملفوظ ولم أجد في كلام شراح المنهاج ما يوجب كون مراد المصنف الثالثة والرابعة بالنسبة الى صلاة الامام الا قول الاسنوى فان سبقه الامام بالاوليين قرأ السورة في الآخرين فقوله بالاوليين بالنسبة لصلاة الامام فكذلك قوله في الآخرين وفيه نظروا صرح الاذرعى بكونها بالنسبة لصلاة نفسه فقال وقوله فيها أى في أخريه وهو المراد بلا شك وبدل له قولهم يقرأها في الآخرين وان قلنا لا تستحب القراءة فيها والقول بعدم استحباب قراءتها في الثالثة والرابعة انما هو بالنسبة الى صلاة الامام فتستحب قراءتها فيها قطعاً لا ما هو الاولى وثانية بالنسبة الى صلاة نفسه وقول الشيخ جلال الدين المحلى ان سبق بهما أى من صلاة نفسه لا يعقل وقوله قرأها فيهما لم يبين رجوع الضمير فيهما الى ما يعود وقوله حين تداركهما يوجب ان المراد الثالثة والرابعة بالنسبة الى صلاة الامام اذ المسبوق يتداركهما حينئذ ليس والامر كما ذكر بل

له مطلقاً وان كان لجرح أو نحوه فمقتضى كلام القفال السابق انه ان عصى بالسفر أو الإقامة امتنع والافلا وهو مشكل لان السفر والإقامة لا يدخل لهما في إباحته ولا يتصور كونهما السبب لنحو الجرح المجوز للتميم فان تصور ذلك زال الاشكال (وسئل) رضى الله عنه عن قولهم ان جمع التقديم أو التأخير قد يكون أفضل ولا تفاضل بين الجائزين (فأجاب) بقوله اجمع وان كان جائزاً لا مندوباً لكن التفاضل بين نوعيه ليس من حيث ذات الجمع الجائز حتى يرد ما ذكر بل من حيث ما اقترن باحدهما من الكمال الذى عاد على الصلاة الواجبة بكمال خلى عنه الجمع الآخر (وسئل) عما لو ترك ركناً من احدى الصلاتين في جمع التقديم وجب اعادتهما لان كلا يحتمل أن يكون الركن منها ويمنع جمع التقديم لاحتمال أن يكون من الثانية فيطول بها الفصل فوجب فعلهما في وقتيهما وامتنع جمع التقديم أخذاً بالأسوأ فيها فهل يمتنع جمع التأخير أيضاً أولاً (فأجاب) بقوله صرح شيخنا في شرح المنهاج بأنه لا يمتنع ووجهه وان كان ظاهر عبارة المنهاج وغيره خلافه أنه حيث أمر باعادتهما فكانه حينئذ لم يفعلهما فيجوز له جمع التأخير فان قلت مقتضى هذا جواز جمع التقديم لما ذكر وأيضاً فكما روى فساد الثانية حتى امتنع جمع التقديم ينبغي مراعاته حتى يمتنع جمع التأخير قلت انما راعينا ذلك الاحتمال بالنسبة لجمع التقديم لانا لو لم نراعه لوقعت العسر فاسدة على أحد التقادير فكان الأسوأ امتناعاً في غير وقتها وأما الاولى فصحيحة على سائر التقادير لانا ان كانت هي الفاسدة فواضح لانها حينئذ آداء وان كان الفاسد الثانية فقد صلاها في وقتها ولا يضر ضمه اليها صورة فرض آخر احتياطاً لبراءة ذمته فمن أطال في الرد على ما ذكره شيخنا كانه لم يلحظ ما قلناه ولم يتأمل اذ بتأمله يتضح الفرق بين الحالتين ويظهر بطلان جميع ما أورده المعارض وتكثر أو شنع به (وسئل) رضى الله عنه عن شخص سافر وداره خارج السور لكن يحتاج الى الدخول من السور ثم يخرج منه الى مقصده فهل يكون ابتداء سفره ما ذا (فأجاب) بقوله الذى يظهر أنه اذا كان وراء السور عمارات وسافر من داره خارجه واحتاج الى الذهاب الى مقصده للدخول من السور ثم الخروج منه ثم قطع العمارات التي وراءه من تلك الجهة أنه لا يترخص حتى يجاوز العمارات التي وراء السور من الجهة الاخرى وذلك لان السور لا عبرة به بالنسبة اليه بل جميع العمارات التي خارج السور بمنزلة بلده فلا بد من مجاوزتها وان خرج من السور (وسئل) أيضاً رضى الله عنه عن مسافر صلى الظهر في وقتها ثم أعادها جماعة فهل له جمع العصر تقديم (فأجاب) بقوله قضية كلامهم انه ليس له ذلك اذ الفرض هو الاولى فالمعادة فاضلة (وسئل) رضى الله عنه عن المسافر إذا أراد الجمع تأخيراً ثم أراد دخول مقصده والحالة هذه، قبل فعل الظهر فهل يجوز له ذلك أم لا (فأجاب) بقوله بان الاوجه أنه يجوز له دخول مقصده قبل فعل الظهر كما قدمته مبسوطاً وأشرت ثم الى أن المسئلة مبسوطه أيضاً في حاشيتي على ايضاح النووي والله أعلم (وسئل) نفع الله به هل السفر للتنزه كالسفر لرؤية البلاد أولاً فما الفرق (فأجاب) بقوله الذى ذكره ان التنزه قصد صحيح يبيح القصر بخلاف مجرد رؤية البلاد لكن فرضوا الكلام في التنزه فيما لو سلك أبعد الطريقين لذلك وفرق بعضهم بان قاصد الثاني غير جازم بمقصد معلوم لانه كالهائم بخلافه في التنزه قال شيخنا في شرح الروض والوجه أن يفرق بان التنزه هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة ولكنه سلك أبعد الطريقين للتنزه فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فانه الحامل على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان كالتنزه هنا ولو كان التنزه هو الحامل عليه كان كمجرد رؤية البلاد في تلك احواله وحاصل كلامه التساوى بينهما وفيه نظر بل الوجه أن يفرق بينهما بان التنزه غرض صحيح يقصد في العادة للتداوى ونحوه كإزالة

كلام المنهاج الذي أشار إلى خلاف في قراءتها في الثالثة والرابعة إنما هما بالنسبة إلى صلاة نفسه وأما قراءة المسبوق في الثالثة والرابعة بالنسبة إلى صلاة الامام فقد ذكرها النووي في شرح المذهب نقلا عن التبصرة للجويني فقال متى أمكن المسبوق قراءة السورة في الاولين من صلاة نفسه بأن كان الامام بطيء القراءة أو كان يرى قراءة السورة في الاخيرتين أيضا قرأها المأموم معه ولا يعيدها في آخرته وان لم تمكن معه قراءة السورة في الاولين من صلاة نفسه قرأها في الاخيرين ولا يمكن حل كلام المنهاج على هذه الصورة اهـ فهل ما أجاب به صحيح أولا (فأجاب) بأن ما ذكر هو الصواب من عود الضميرين وأن غيره خطأ ممنوع فيصح عود ضمير التثنية فيهما إلى الاولين وفيهما إلى الاخيرين وعود كل منهما إلى الاخيرين كما جرى عليه الشارح الجلال المحقق المحلي وهو الاول لعوده إلى ملفوظ به والموقفته لقاعدة عود الضمير إلى أقرب مذكور ولا تفاق مرجع الضميرين وسلامته من اعتبار الاولين من صلاة الامام والاخيرين من صلاة المسبوق إذ الكلام في صلاة المسبوق وقوله انه لا يعقل سبقه

العفوفاة التعمية واعتدال المزاج وغير ذلك بخلاف مجرد رؤية البلاد اذا خلا عن ذلك كان قصد السفر لبلد كذا لينظر بناءها ماذا أو هل هي صغيرة أو كبيرة ونحو ذلك فانه بالعبث أشبه فمن ثم جاز للاول القصر لصحة غرضه بخلاف الثاني وان كان له مقصد معلوم لفساد غرضه لان فيه اتعاب نفسه ودابته من غير فائدة (وسئل) نفع الله به عن صلي في جمع التأخير الظاهر ثم يتقن بعد احرامه بالعصر ترك ركن من الاول هل يطلان (فأجاب) بقوله ان طال الفصل بين تذكره وسلام الاول بطلنا الظاهر لتعذر البناء عليها والعصر لوقوعها وتحرم الاول باق وان لم يطل الفصل بين التذكر وسلام الاول لغا ما أتى به من العصر وكمل الظاهر واطلاق الروايين بطلانها محمول على الحالة الاولى والافو ضعيف (وسئل) نفع الله به عن خرج من بلده ثم نوى وهو سائر أنه اذا دخل البلد الفلانية يقيم بها أكثر من أربعة أيام فهل ينقطع سفره بوصولها أولا (فأجاب) بقوله الظاهر انقطاع سفره بوصولها مالم يكن عازما على فعل يناقض نيته الاولى ولا أثر لنيته الاولى وهو سائر حيث كان مستقلا وأما قول المجموع شرط تأثير نية الإقامة أن يكون حال النية ما كشافه فيمن نوى الإقامة الآن لانه ان كان سائرا لم يعتد بها لان فعله يكذبها بخلاف ما اذا كان ما كشا سواء أصحح المحل للإقامة أولا أما في صورتها فنيته صحيحة ولا فعل صدر منه يعارضها فوجب القول بتأثيرها اذا وصل المحل الذي نوى الإقامة به (وسئل) نفع الله به عن أذن الظاهر مثلا وهو على ماء فهل له نية تأخيرها الى وقت العصر وان كان يصليها ويتيمم بمحل لاء فيه (فأجاب) بقوله يحتمل أن يقال له ذلك كما اقتضاه اطلاقهم في باب السفر ويحتمل أن يلحق بمن مر به في الوقت وهذا أقرب ومقتضى كلام الرافعي عدم وجوب الوضوء لكن قال الاسنوي القياس وجوبه كقبول الهبة وعليه فيتعبد بما في قبولها من اشتراط كونها في الوقت وأن لا يمكن تحصيله بغيرها وأن لا يحتاج إليه المالك وأن يضيق الوقت عن طلبه (وسئل) رضي الله عنه اذا أكره على سفر المعصية فهل له أن يتعاطى شيئا من رخص السفر أولا (فأجاب) بان من الواضح أن المكروه على ذلك غير عاص بسفره فيتعاطى سائر رخص السفر المذكورة في بابها بشرطه المقرر ثم (وسئل) رضي الله عنه بما لفظه اذا كان على رجل آخر دين حال وهو ملء به وأراد ان يسافر فهل اذا تحقق رضاه بانه لو علم لم يمنعه السفر يجوز له السفر فان قلتم نعم فذاك وان قلتم لا فإل الفرق بين هذا وبين أن كل طعامه اذا تحقق رضاه مع أن في الاكل هلاك ماله وهل فرق بين كون الدين كثيرا أو أقل ما يتمول (فأجاب) بان كلامهم في باب الولعة كالصريح في جواز السفر فما اذا غلب على ظنه أنه لو علم به لم يمنعه سواء أكان المال قليلا أم كثيرا بشرط ان يغلب على ظنه ذلك مع كثرتة فان تردد او جهل حال الدائن امتنع عليه السفر وان قصر الا بعد صريح الاذن (وسئل) نفع الله به عن المديون المليء اذا سافر بغير اذن من له الدين ناسيا للدين فلم يذكره الا في اثناء الطريق ولم يتمكن من ارسال دينه الا من البلاد التي هو قاصدها اما الخوف على نفسه او ماله او نحو ذلك وكان يتعاطى رخص السفر من أول سفره فهل له ان يترخص في سفره وهل يجب عليه ان يقضى ما قصره او صلاه في غير وقته كان جمع تقديم أو افطر صوما واجبا ام لا فاذا امكنه ان يرسل بالدين غيره في اثناء الطريق فهل له ان يترخص قبل وصول الدين الى صاحبه (فأجاب) بانه اذا تذكر في اثناء الطريق ولم يمكنه ارسال الدين لدائته بنفسه ولا بوكيله لخوف او نحوه فهو ليس بآثم فيترخص بالقصر وغيره ولا قضاء عليه الى ان ينتهي سفره او يقدر على ارساله واذا قدر عليه في اثناء الطريق بنفسه او بوكيله الثقة ولم يكن في الطريق نحو خوف وجب عليه ارساله فوراً ومتى اخره عصى بسفره الى جهة مقصده وامتنع عليه الرخص مطلقا (وسئل) رضي الله عنه عما اذا

بالثالثة والرابعة مع ادراك
الاولى والثانية لا بالنسبة
الى صلاة نفسه ولا بالنسبة
الى صلاة الامام ممنوع اذ
معناه أن المصلي سبق
بالثالثة والرابعة من صلاة
نفسه بان لم يدركهما مع
الامام اذ لا يفعلهما الا بعد
سلام امامه أو جلوسه للتشهد
وقد فارق به الثانية وقد أدرك
أولاه وثانيته مع ثالثة
الامام ورابعته لان ما يدرك
المسبوق أول صلاته وقوله
لم أجد في كلام شراح المنهاج
الخ مخالف لقوله أولا وقد
ذكر الاسنوى وغيره من
الشراح الخ وقوله وقول
الشيخ جلال الدين الخ قد
تقدم رده وقوله قرأها فيها
لم يبين رجوع الضمير في فيها
الى ما يعود عجيب لظهور
رجوعه الى ما رجع اليه ضمير
بهما وهي الثالثة والرابعة لما
مرو قد أوضحه بقوله حين
تداركهما اذ لا يتدارك
المسبوق الاهما فظاهر أن
صورة كلام المنهاج الشق
الثاني من كلام شرح المذهب
(سئل) عن مسبوق بطيء
القراءة هل يلزمه أن يتخلف
بعد ركوع امامه ويقرأ
من الفتحة قدر ما يقرأه
لو اعتدلت قراءته أم لا
واذا لم يلزمه ذلك فاقضى
موافقا ولم يتمكن من
اتمام الفتحة الا بعد
ركوع امامه هل يركع معه
لقوله المسبوق من لم يدرك

تعارض القصر الذي هو أفضل في حق المسافر والجماعة بأن لم يجدها الاوراء متم فيما الافضل
﴿ فاجاب ﴾ بقوله الجماعة فرض كفاية والقصر سنة وفرض الكفاية أفضل من السنة وأيضا
فأبو حنيفة القائل بوجوبه يوجب الاتمام عند الاقتداء بتم فاندفعت سראعة خلافه ﴿ سئل ﴾
نفع الله به هل يجوز للمسافر القصر والجمع والمسح على الخف والفطر وغير ذلك من سائر
الرخص المباحة اذا كان الغريم ظاهرا في بلاد الاسلام بان كان والحالة هذه في البحر وكان
من وجده مثلا قتله وأسره ونهبه فهل يجوز لذلك المسافر الاقدام على مثل هذا السفر ويجوز له
الترخص بجميع الرخص المباحة أم لا فان قلتم يجوز ولا يحل مثل ذلك فهل ارتكاب مثل هذا من
الكبائر أم لا وما المعتمد عندكم في الترجيح أيضا وذلك فيما اذا أقام الرجل ببلدة وكان بنية
الارتحال كل وقت منها فهل له الفطر كالقصر وغيره الى ثمانية عشر يوما أم لا وأيضا قد سئل
المملوك في اقامته هذه فيما اذا شربت الارض في شهر شعبان مثلا وكان لا يصلح ويحسن بذرها
الا في شهر رمضان وذلك اتفق في اليمن في السنة هذه وكان أهلها أى الارض لا يقدررون على
بذرها لشدة الجوع والظما في ذلك الوقت فهل يباح لهم الفطر أولا وهل الاربع ركعات التي كان
يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم هل هي سنة الظهر أو هي غيرها ﴿ فاجاب ﴾ بقوله حيث غلب
في سفر البحر أخذ الفرنج وأسره أو نحو ذلك حرم السفر فيه وكان معصية فلا يباح فيه شيء
من رخص السفر والا لقاء بالنفس الى الهلاك كبيرة بل من أعظم الكبائر كما بينته في كتابي الزواجر
عن اقتراف الكبائر ومن كان سفره سفرا يبيح الرخص بالفطر والقصر ونحوهما فأقام يبلد الحاجة
يتوقع قضاءها قبل مضي أربعة أيام جازله أن يقصر ويفطر في رمضان ويفعل سائر رخص
السفر الى ثمانية عشر يوما ويباح الفطر لنحو الحراث والضمام وهو من يقطع الزرع اذا يبس
اذا وقع ذلك في نهار رمضان ولم يمكنهم فعله ليلا ولا تأخيرها الى فراغ رمضان للخوف عليه ولو
من الدواب فقد أفتى بذلك الاذرعى وغيره وهو ظاهر وبه صرحوا في الفطر لانقاذ مال مشرف
على تلف وهذا منه وبفرض وقوع خلاف في هذه المسئلة يتعين حمل كلام المانع من الفطر
فيها على ما أشرت اليه وهو ما اذا أمكن التأخير ليلا أو الى فراغ رمضان والا فكلامه في غاية
الضعف والسقوط وسنة الزوال أربع وهي غير سنة الظهر التي هي أربع أيضا وكان صلى الله
عليه وسلم ربما جمع وربما اقتصر على ركعتين بحسب فراغه صلى الله عليه وسلم واشتغاله والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿ باب صلاة الجمعة ﴾

﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه عن جماعة يصلون الجمعة وامامهم قارىء ومنهم من يحسن الفتحة
وأكثرهم لا يحسنها فهل تصح جمعهم حيث كان امامهم قارئاً أم لا تصح وأنا رأينا في فتاوى
البغوى كلاماً لم يفهم الراجح منه فبينوا لنا ما هو الراجح ﴿ فاجاب ﴾ بان الذى صرح به البغوى
انه اذا كان في البلد أربعون أمياً فقط واتفقوا أمية لزمتهم الجمعة لصحة اقتداء بعضهم ببعض
بخلاف ما إذا كان بعضهم أمياً وبعضهم قارئاً فان جمعهم لا تصح لارتباط صلاة بعضهم ببعض
فاشبه اقتداء القارىء بالامى وكذا لو اختلفوا أمية وكان بعضهم يعرف أول الفتحة وبعضهم يعرف
آخرها فان جمعهم لا تصح لما ذكره في البغوى على ما ذكره الاذرعى وغيره لكن قال شيخنا شيخ
الاسلام زكريا فيما إذا كان بعضهم أمياً وظاهر ان محله فيما إذا قصر الامى في التعلم والافتصح
الجمعة إذا كان الامام قارئاً قال البغوى ولوجهلوا كلهم الخطبة لم تجز الجمعة بخلاف ما إذا جهل بعضهم
فانها تشترط لصحتها ومراعاة مجوازها في الشق الثانى ما يصدق بالوجوب فانه إذا عرفها واحد من
الامين المستوين لزمتهم كما مر والله اعلم بالصواب ﴿ وسئل ﴾ رضى الله عنه وفسح مدته

زمننا يسع الفاتحة الا بعد
ركوع امامه أم يتخلف
لاتمام قراءته ولا يسمى
هذا مسبوقا (فأجاب)
بقوله أما المسئلة الاولى
فركع فيها المسبوق مع
امامه ويكون مدركا للركعة
لانه لم يدرك غير ماقرأه
فصار كالو أدركه في الركوع
تسقط عنه الفاتحة ويركع
معه فلا تلزمه زيادة عليه
حتى لو تاخر للقراءة فقائه
الركوع مع امامه لغت
ركعته وانما الزم الائمة
بطيء القراءة بالتخلف
لاتمامها اذا كان موافقا أما
المسبوق فلا بل قيل في
المسبوق المشتغل بالافتتاح
والتعوذ انه يركع مع امامه
للتابعة ويسقط عنه ما بقى
من الفاتحة لخبر اذا ركع
الامام فاركعوا قال
الاذرعى ورجحه جماعة
وهو المختار ولم يذكر المعظم
غيره وأما الثانية فالأمام
فيها موافق لانه أدرك مع
الامام محل قراءة الفاتحة
فيتخلف لاتمامها وهو
معذور فيجرب على ترتيب
صلاة نفسه ما لم يسبقه امامه
بأكبر من ثلاثة أركان طويلة
(سئل) عن مسبوق وافق
تشهده الاول تشهد الامام
الاخير هل يوافق فيه الخ
أو يقتصر على ما يسن في
الاول (فأجاب) بأنه يوافق
امامه في آتيانه بالمسنون في
التشهد الاخير (سئل)
عن المصلين في المسطبة على

عما اذا كان في قرية مسجد ثم تعطل لكونه بعيدا عن بعض أهل القرية أو لكون ماحوله
متعطلا فأرادوا أن يعملوا مسجدا آخر والمسجد الثاني تحضره الجماعة فهل لهم ذلك (فأجاب)
رضي الله عنه بأنه يجوز بناء المساجد الكثيرة في البلد ولو صغيرة ولا حجر على أحد في ذلك نعم
لا يجوز تعديد الجمعة في بلد الا اذا ضاق مسجدها عن أهلها فلم حينئذ بناء مسجد آخر واقامة
جمعة ثانية فيه بخلاف ما اذا وسعهم مسجدها فليس لاحد بناء مسجد لاجل اقامة جمعة أخرى
فيه لامتاعها حينئذ والله تعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضي الله عنه فيمن ادرك امام الجمعة في
الثانية بعد أن فارقه القوم فيها وقتلنا انها لا تشتط الجماعة في الثانية فهل يكون مدركا للجمعة
بصلاته للركعة الاولى مع الامام فقط فيضيف اليها أخرى وان لم يصل الاولى مع أربعين أم لا
(فأجاب) فسح الله في مدته بأن الذي دل عليه كلامهم أنه يكون مدركا للجمعة بما ذكر لانه
أدرك ركعة الامام الثانية وقد أطلق الائمة أن من أدرك الثانية مع الامام أدرك الجمعة ولا نظر
للفارقة المأمومين له فيها لان اعتبار العدد فيهم باق الى انقضاء الجمعة وكانهم باقون مع الامام من
هذه الحيشة (وسئل) رضي الله عنه عما اذا اختلف الرافي والنووي في مسألة ولم نعلم الراجح
فأيها نعمل بقوله (فأجاب) بقوله العبرة بما صححه النووي رحمه الله وجزاه عن أهل المذهب
خير افانته الخبر الحجة المطالع المحرر باتفاق جميع من جاء بعده وحينئذ فلا يعدل عما روجه (وسئل)
رضي الله عنه عن كان بالخلاء ونحوه وهو يسمع الخطيب خارجا عن المسجد هل يعد من الاربعين أم لا
(فأجاب) بأن الذي يصرح به كلامهم أن يعتد بسماع من بالخلاء ونحوه فقد قالوا لا بد من
سماع أربعين من أهل الكمال والمراد بهم من تلزمهم الجمعة فتعتقد بهم ولا شك أن من بالخلاء
ونحوه تلزمه الجمعة وتعتقد به وكونه حالة السماع على هيئة تنافي الصلاة لأثر له لان القصد من
اشتراط سماعهم اتعاظهم بما يسمعون في الجملة وهذا المقصود حاصل بسماع من بالخلاء ونحوه ومن
عبر بانه يشترط حضور أربعين لم يرد أنه لا بد من حضورهم في المسجد وانما مراده انه لا بد من سماعهم
سواء كانوا في المسجد أو خارجه على أن الجمعة لا يشترط لصحة اقامتها المسجد كما صرحوا به فلو أقاموها
في فضاء بين العمران صحت فان قلت عبر بعضهم بالسماع وبعضهم بالحضور وبين العبارتين عموم
وخصوص من وجه كما هو ظاهر اذ يجتمعان في حاضر يسمع وتنفرد الاولى في حاضر أصم والثانية
في بعيد يسمع فيما المعتمد منها قلت هذا انما يصح لو لم يصرحوا بان المراد من العبارتين واحد أما اذا
كان المراد منهما واحدا وهو السماع فلا عموم ولا خصوص وقول الشاشي لا يشترط السماع حتى لو
كانوا أصما كفى حضورهم شاذ مردود وان تبعه عليه في البيان فان قلت قيل الحكمة في اشتراط العدد
المذكور في الجمعة مباهاة اهل الذمة وهذه الحكمة لا تحصل الا بحضورهم في محل واحد على صفات
الكمال فيخرج من بالخلاء ونحوه فلا يعتد بحضوره ولا سماعه لانه ليس على صفة اهل الكمال
قلت هذا الذي قيل لا يصح وانما يمكن أن يكون ذلك حكمة لاصل الاجتماع في هذا اليوم وتخصيصه
بخصوصيات لا توجد في غيره لانه يوم عيد المؤمنين وفيه ساعة الاجابة وفيه خلق آدم وفيه تقوم
الساعة ونحو ذلك من خصائصه التي تزيد على المائة ويدل على ما ذكرته من ان ذلك حكمة لاصل
الاجتماع ما رواه عبد الرزاق باسناد صحيح عن محمد بن سيرين قاله جمع اهل المدينة قبل ان تنزل
الجمعة فقالت الانصاران لليهود يوما يجتمعون فيه كل سبعة ايام وللنصارى مثل ذلك فلم فلنجعل لنا
يوما نجتمع فيه نذكر به الله تعالى ونصلي ونشكره فجعلوه يوم العروبة واجتمعوا الى اسعد بن زرارة فصلى
يومئذ وانزل الله تعالى بعد ذلك اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وهو وان كان
مرسلا لكن له شاهد واما اشتراط العدد المذكور واشتراط حضورهم وسماعهم لاركان الخطبة

فليس أمرا متفقا عليه فقد اختلف العلماء في مقدار العدد المشترط فيها بعد اتفاهم على اشتراط مطلق العدد والقول بصحتها من الواحد لعله غلط وان نقله ابن حزم لما نقله في المجموع أن الامة أجمعت على اشتراط العدد في الجمعة وطال اختلافهم في ذلك والاستدلال على أربعة عشر قولاً أدناها يشترط اثنان وأعلىها يشترط ثمانون ومحل بسط الاستدلال لمذهبننا كتب أصحابنا وقد وفي بما فيها النوى في مجموعهم وزاد عليه فجاءه الله عن المذهب وأهله خير الجزاء وأكملته وأتمه وأعمه ثم رأيت الأذرعى صرح بما ذكرته من الاعتداد بسماع من بالخلاء ونحوه فقال في شرح المنهاج فائدة أغرب من ذلك أنه يشترط في العدد المعتبر أن يكون على طهارة وستر حال الخطبة كالخطيب وكلام الامام يفهم جريان الخلاف في اشتراط الطهارة فيهم قال صاحب التنجيز في شرح الوجيز والمشهور خلافه قلت كلام الجماعة ساكت عنه وقد يوجه بانه يعتبر في حقهم من الكمال ما يعتبر في حق الامام أو بأن عدم ذلك قد يفضى إلى عدم الموالاة بين الخطبة والصلاة وعله توجيه ما أفهمه كلام الامام من جريان الخلاف في اشتراط الطهارة فيهم ترد بانهم ليسوا كالامام للفرق الواضح بين الامام والمأموم على أن الامام لا يعتبر فيه من الكمال ما يعتبر فيهم الا ان كان من الاربعين دون ما إذا كان زائدا عليهم وكون عدم ذلك قد يفضى إلى عدم الموالاة لا يؤثر كما لا يخفى فاتضح ما قاله أولا من أن هذه المقالة غريبة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته عن بلد تسمى راوان بها ثلاث قرى مفصولة مخصصة كل قرية باسم وصفة بين كل قرية وقرية اقل من خمسين ذراعا مثلا فبنوا مسجدا لاقامة الجمعة في خطة أبنية أو طان المجمعين فصلوا فيه مدة مديدة فحصل بينهم مقاتلة فانفردت قرية من الثلاث بجمعة في قريتهم وأهل القريتين بنوا مسجدا ثانيا لجمعة أخرى ويتم العدد من القريتين فهل الجمعتان صحيحتان أو باطلتان فان قلتم بالصحة للضرورة وحصل بينهم امان فهل يلزمهم ان يجتمعوا لجمعة واحدة وتبطل الاخرى بوجود الامان بينهم لكون كل من الفريقين أمن على نفسه أولا فان قلتم باللزوم وامتنعوا من الحضور لجمعة واحدة فهل الجمعتان صحيحتان أو باطلتان أو احدهما صحيحة والاخرى باطلة فاذا لم تعلم السابقة منهما فهل يلزم كلا من الفريقين اقامة جمعة واعادة ظهر أم لا (فأجاب) نفع الله بعلمه حيث كانت القرى المذكورة متميزة بعضها عن بعض وكان في كل قرية أربعون من أهل الجمعة لزم أهل كل قرية اقامة الجمعة في بلدهم ولم يجوز لهم أن يتركوا بلدهم من غير اقامة جمعة فيها ويذهبوا إلى أخرى فان فعلوا ذلك أنما شديدا لكن جمعهم صحيحة فلا يلزمهم اعادة الظهر وإذا أقام أهل كل قرية الجمعة في بلدهم خرجوا عن عهدة الواجب وصحت جمعهم سواء المتقدمة والمتأخرة وانما يأتي التفصيل بين علم السابقة وغيرها اذا أقيمت جمعتان أو أكثر في بلدة أو قرية واحدة مع عدم الاحتياج الى التعدد بأن كان بين أبنية البلد مسجد أو فضاء يسع أهلها فحينئذ لا يجوز لهم تعددها بخلاف ما إذا لم يكن فيها محل يسعهم فانه يجوز لهم التعدد بقدر الحاجة فان زاد التعدد على الحاجة فالسابقة اذا علمت هي الصحيحة والمعتبر في السبق راء تكبيرة احرام الامام وان لم تعلم السابقة أو علمت ثم نسيت وجب الظهر على الجميع وان علم وقوعهما معا أو لم يعلم سبق ولا معية اعيدت الجمعة ان اتسع الوقت ويندب لهم ان يقيموا الجمعة ثم الظهر والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عن عبارة الروض وشرحه في كتاب الجمعة ولو تركها أهل البلد وصلوا الظهر لم يصح ما لم يضق الوقت عن خطبتين وركعتين انتهت المسؤول معرفة هذا القدر من الوقت فقد لا يعرفه بعض الفقهاء فضلا عن العوام فهل له اذا غلب على ظنه أنهم يتركونها أن يصلى الظهر أول الوقت وهل المراد بالخطبتين الاقتصار على لفظ الاركان فقط أولا بد من وعظ يضاف اليها لتسمى خطبة (فأجاب) فسح الله في مدته بقوله

سلام الغورية المقتدين
بأما ما وبينهم وبينه الشباك
هل تصح صلاتهم أم لا
(فأجاب) بان صلاتهم
صحيحة ان وقفها الغورى
بجامعا وان سماها الناس
مدرسة والا فليست بصحيحة
(سئل) هل تحصل فضيلة
الجماعة لمن صلى فريضة
خلف العيد صبحا كانت
أو غيرها أم لا (فأجاب)
بانه تحصل فضيلة الجماعة
لخبر الصحيحين أن معاذا
رضي الله عنه كان يصلى مع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم المغرب ثم يرجع الى
قومه فيصلون بهم تلك الصلاة
وخبر ابن حبان في صحيحه
من حديث جابر رضى الله
عنه أنه كان يصلى مع رسول
الله ﷺ المغرب
ثم يرجع الى قومه فيؤمهم
وخبر أن داود والترمذى
والنسائي من حديث يزيد
ابن الاسود وصححه الترمذى
وابن حبان والحاكم انه صلى
الله عليه وسلم صلى الصبح
في مسجد الخيف فلما انقفل
من صلاته رأى في آخر
القوم رجلين لم يصليا معه
فقال ما منعكما أن تصليا
معنا فقالا يا رسول الله صلينا
في رحلتنا فقال اذا صليتما
في رحالكما ثم أتيتما مسجد
جماعة فصلياها معهم
فانها لكما نافلة وهو يدل
بالعموم وعدم الاستفصال
على أنه لا فرق بين المصلى
منفردا والمصلى جماعة اماما

لا يصح الظهر من لزمته الجمعة الا باليأس منها بأن يسلم الامام أو يضيق الوقت عن أقل واجب في الخطبتين والركعتين ويكفي في الوعظ اتقوا الله ومع ذلك تسمى خطبة خلافا لما يوهمه كلام السائل والذي يظهر أن لمن غلب على ظنه أن أهل بلده لا يقيمون الجمعة صلاة الظهر أول الوقت أخذنا من قول الزركشي في خادمه بعد كلام ساقه عن الامام ويؤخذ منه انه لو غلب على ظنه ان الامام يؤخرها أي الجمعة إلى آخر الوقت باخباره أو بجريان عاده بذلك وأمكنه الذهاب والعود وادراكه الامام قبل ركوع الثانية يعني قبل الاعتدال منه جاز له السفر حينئذ فستثنى هذه الصورة من كلامهم وهو فرع نفيس اه فاذا جوز له السفر أول وقتها اعتمادا على غلبة ظنه بتأخيرها باخبار أو عادة فيدركها مع أن ذلك قد يتخلف بان يصلها أول الوقت فلا يدركها فكذلك ينبغي أن يجوز الظهر في مستلثنا أول الوقت اذا غلب على ظنه باخبار الامام أو بالعاده أنهم لا يصلونها بل الجواز في مستلثنا أولى لان صلاته الظهر أول الوقت لا تؤدي الى فوات الجمعة فانه وان صلى الظهر أوله ثم اقيمت الجمعة لزمته كما هو ظاهر لاننا ما قنعنا منه بالظهر أوله لظنا أن الجمعة لا تقام فاذا اقيمت الجمعة بان خلاف ذلك الظن وانه من اهلها فلزمه اقامتها معهم وأما السفر أول الوقت فقد يؤدي الى فواتها لو قدموها أوله فاذا جوزوا له السفر مع أنه قد يفوتها فلان يجوز له تقديم الظهر الذي لا يفوتها بالاولى كما تقرر وما ذكره الزركشي بحثاسقه اليه الاسنوى فانه لما نقل عن شرح المذهب أنه يشترط لحل السفر العلم بادراكها قال وفيما قاله نظر والمتجه الاكتفاء بغلبة الظن اه وأجاب غيره بان مراد شرح المذهب بالعلم غلبة الظن نظير ما صرح به الرافعي من أن مرادهم بقولهم يقضى القاضي بعلمه غلبة الظن ويؤيده أيضا قول البيضاوي فان ظن كل ان غيره لم يصل على الميت لزمته الصلاة عليه وان ظن انها فعلت سقطت فتعبر الرافعي في هذه بالعلم مراده به غلبة الظن كما بيته عبارة البيضاوي المذكورة ويؤيده أيضا قولهم يجوز الاكل وغيره من مال الصديق ان علم رضاه ثم بينوا ان الظن هنا كاف فعلم أنهم كثير ما يطلعون العلم ويريدون غلبة الظن والله أعلم بالصواب ((وسئل)) رضى الله عنه هل للمعلمين في ترك التعليم يوم الجمعة أثر ((فأجاب)) أطال الله في مدته حكمة ترك التعليم وغيره من الاشغال يوم الجمعة انه يوم عيد المؤمنين كما ورد ويوم العيد لا يناسبه أن يفعل فيه الاشغال وأيضا فالناس مأمورون فيه بالتكبير الى المسجد مع التهيء قبله بالغسل والتنظيف بازالة الاوساخ وجميع ما يزال للفطرة كحلق الرأس لمن اعتاد وشق عليه بقاء الشعر فان الحلق حينئذ سنة وكنتف الابط وقص الشارب وحلق العانة وقص الاظفار والتكحل والتطيب بشيء من انواع الطيب وأفضله المسك مع ماء الورد ولا أشك أن من خوطب بفعل هذه الاشياء كلها مع التكبير بعدها لا يناسبه شغل فكان ذلك هو حكمة ترك سائر الاشغال يوم الجمعة هذا فيما قبل صلاة الجمعة وأما بعدها فالناس مخاطبون بدوام الجلوس في المساجد الى صلاة العصر لما ورد في ذلك من الفضل العظيم وبعد صلاة العصر لم يبق مجال للشغل على ان الناس مأمورون بالاجتهاد في الدعاء في ذلك اليوم الى غروب شمسهم لعل أن يصادفوا ساعة الاجابة فاتضح وجه ترك الشغل في ذلك اليوم جميعه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) فسح الله في مدته اذا كان في بلد أو قرية أربعون غالبهم أميون ونحو ثلاثة أنفس قراء فهل يجب عليهم اقامة الجمعة أولا فان قلتم بالوجوب فذاك وان قلتم بخلافه وسمعوا النداء في بلد أو قرية وكان بينهم مقاتلة فهل هو عذر في تركها أولا وهل إذا أقاموها في بلدتهم وصلوا بعدها ظهرها أجزأهم ذلك أو الترك لهذه الامور أولى بينوا لنا ذلك ((فأجاب)) بقوله المراد بالامى في كلام الفقهاء من لا يحسن الفاتحة بأن يحل بحرف أو تشديدة من الفاتحة وليس المراد به العامى اذ هو كغيره حتى في الجمعة حتى لو كان امامها عاميا يحسن الفاتحة

وغيرهما الوجه المرجوح القائل بان صلاة ذات نخل افضل من صلاة بطن الرقاع لحصول فضيلة الجماعة على التمام لكل طائفة ومرادهم أن ايقاع الصلاة بكاملها خلف الامام أكمل من ايقاع البعض وان حصلت به فضيلة الجماعة في جميع الصلاة واما قولهم يسن للمفترض أن لا يقتدى بالمتثفل للخروج من خلاف أى حنيفة فمحله في النفل المتحصى أما الصلاة المعتادة فلا لانه قد اختلف في فرضيتها اذ قيل ان الفرض احدهما محتسب الله بما شاء منهما وربما قيل يحتسب باكملها لان الثانية لو تعينت للنفلية لم يسن فعلها في جماعة كسنة الظهر وغيره او قيل ان صلى منفردا فالفرض الثانية لكاملها وان صلى في جماعة فالاولى وقيل ان كلا منهما فرض لان الثانية مأمور بها والاولى مسقطه للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا بدليل سائر فروض الكفايات كالطائفة الثانية المصلية على الجنابة وغيرها ((سئل)) عما لو شك في نية الافتداء لم تصح وكذا لو شك في تأخير اجرامه وقد قالوا بخلاف ما لو ظن تأخره فانه يصح هل يقال مثله في المسئلة الاولى ام يفرق ((فأجاب)) بانه يأتي

فيها اذا ظن اتيانه بها ولم يتبين خلاف ما ذكر في ظن تأخر الاحرام بل أولى لان عقاد صلاته فرادى عند فقدتها أو الشك فيها ولا تبطل الا بالمتابعة في فعل بعد انتظار طويل بخلاف مسألة التحريم فانها لا تنعقد حينئذ (سئل) عن البصاق في التراب الكائن في المسجد حرام أم لا (فأجاب) بأنه ان كان ما بصق فيه تراب المسجد وهو الداخل في وقفه أو مفروشا به بحيث صار بمثابة أرضه فهو حرام لانه يعد باصقا في المسجد والا فليس بحرام اذا لم يصل منه شيء الى المسجد وحصوله في هواء المسجد لا يؤثر بل حصول دم الفصد في هوائه لا يحرم (سئل) عن مأوم جالس للاستراحة وقام فوجد امامه قد قرأ بعض الفاتحة ثم اتها وركع قبل اتمام المأوم فاتحته هل يجب عليه اتمامها أم لا واذا اوجبتم عليه ذلك فاتم ركعته ثم قرأ بعض الفاتحة فركع امامه فهل يجب عليه اتمامها ام متابعة الامام في الركوع كالمسبوق (فأجاب) بأنه يجب على المأوم اتمام فاتحته وهو يتخلف لم يتخلف بغير عذر اذا اتيانه بجلس الاستراحة دون امامه غير مطلوب منه لكنه لا بأس به كالأوقاف بهذا الجلوس في غير موضعه فان تخلف عن

والصلاة صحت وإن كان وراءه علماء إذا تقرر ذلك فاذا كان في بلد أربعون أميا فقط وانفقوا أمة قال البغوي فينبغي أن تلزمهم الجمعة لصحة اقتداء بعضهم ببعض قال فان كان بعض الأربعين أميا وبعضهم قارئاً أي كما في صورة السؤال لم تصح الجمعة لارتباط صلاة بعضهم ببعض فأشبه اقتداء قارئ بأمي وكذا إذا اختلفوا أمة كان أحسن بعضهم من الفاتحة ما لا يحسنه الآخرون اه وأقره على ذلك الاذرعى وغيره ومحله فيم إذا كان بعضهم أميا اذا قصر الامي في التعلم والا فتصح الجمعة اذا كان الامام قارئاً وبه يعلم أن الصورة المذكورة في السؤال فيها تفصيل وهو ان الاميين ان قصروا أو قصر بعضهم في التعلم لم تصح الجمعة والا صحت فيلزمهم اقامتها واذا لم تصح فيلزم من قصر في التعلم التعلم حتى تصح الجمعة قال البغوي ولو جهلوا كلهم الخطبة لم تجز الجمعة بخلاف ما اذا جهلها بعضهم لانها تشرط لصحتها ومراده بجوازها في الشق الثاني ما يصدق بالوجوب فانه اذا عرفها واحد من الاميين المستوين وجبت عليهم كما مر عنه وحيث لم تلزمهم الجمعة وسمعوا النداء بشرطه من بلد الجمعة ولم يخشوا من الذهاب اليها على أنفسهم ولا ما لهم لزمهم الذهاب اليهم وصلاة الجمعة معهم والا أمئوا وان أجزأتهم صلاة الظهر وأما صلاة الجمعة اذا فقد شرطها فلا تجوز ولا تجزى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه عن قولهم ولا يستخلف في الجمعة الا مقتديا به قبل حدثه فهل في عبارتهم ما يفهم أن الامام اذا تذكر حدثه قبل دخول الصلاة لا يمكن له أن يستخلف أحداً من المأمومين لانهم اقتدوا بالامام بعد الحدث أم لا يفهم من هذه العبارة ذلك (فأجاب) نفع الله به بقوله أن في عبارتهم ما يفهم جواز الاستخلاف في الصورة المذكورة لانهم عللوا امتناعه بمن لم يقتد به قبل حدثه بان فيه انشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل فوت الجمعة وكلاهما ممتنع وانما يتأتى هذا التعليل فيمن ابتداء الدخول في الجماعة بعد علمه بطلان صلاة الامام لانه يلزم على ابتدائه الجماعة حينئذ أحد ذينك الشئيين الممتنعين وأما من اقتدى بالامام الزائد على الأربعين المحدث في نفس الامر فجمعته خلفه صحيحة اذ الصلاة خلف المحدث صحيحة محصلة للجماعة في الجمعة بشرطها وفي غيرها ويطرب عليها سائر احكام الجماعة كما صرحوا به واذا صحت جمعته في صورتنا قبل خروج الامام لم يلزم على استخلافه انشاء جمعة بعد أخرى ولا فعل الظهر قبل فوت الجمعة فلا مقتضى حينئذ لامتناع استخلافه لما تقرر ان المانع له هو ما يلزم من ذينك الامرين وهنا لا يلزم واحد منهما على أن ما ذكرته عنهم من أن الصلاة خلف المحدث صحيحة يترتب عليها سائر احكام الجماعة في الجمعة بشرطها وفي غيرها صريح في الجواز في مسئلتنا اذ من احكام الجماعة جواز استخلاف أحد من المأمومين الذين صحت صلاتهم وجماعتهم قبل خروج الامام وهذا هو عين مسئلتنا فتكون بهذا التقرير داخلة في عبارتهم ووجهها ظاهر كما علم مما قررته أولا لانه لا يلزم على الاستخلاف من الامام والمأمومين ولا على تقدمه بنفسه محذور فلا يتضح لامتناع ذلك هنا وجه حتى يقال به (وسئل) رضى الله عنه عن قولهم شرط الجمعة إلا في الثانية فيجوز للمأمومين أن يتم كل جمعة فرادى في الركعة الثانية فاذا جاء من لم يحضر الركعة الاولى فهل له أن يقتدى بامام الجمعة أوله أن يقتدى بأى من شاء من المأمومين فاذا قلتم نعم فذاك أولا فكيف يحرم من جاء فان قلتم يحرم بالظهر فكيف تصح ظهره قبل اليأس من الجمعة (فأجاب) بقوله الجواب عن هذه المسئلة ينبنى على مقدمة وهى أن صاحب البيان نقل عن الشيخ أبى حامد وأقره أنه لو اقتدى بامام المسبوقين الذى منهم شخص ليس منهم وصلى معهم ركعة وسلوا فله أن يتمها جمعة لانه وان استفتح الجمعة فهو تابع للامام والامام مستديم لاستفتح واعتمد ذلك جمع يمينون ونظر بعضهم من شرح الارشاد فيما وقع لشيخنا زكريا رحمه الله

امامه بتمام ركنين فطليين
 بطلت صلاته ان كان عالما
 بتحريمه متعمدا والا لغا
 ما أتى به بعدهما على غير
 متابعة امامه فتجب عليه
 متابعتة في ركوع الركعة
 التي قام اليها وتكمل له
 ركعة من ركعتيه (سئل)
 هل يكره للانسان ان
 يصلي بين عمودين من أعمدة
 المسجد احدهما عن يمينه
 والآخر عن يساره سواء
 كان اماما أو مأموما أو
 منفردا ام لا (فاجاب) بانه
 لا تكره الصلاة المذكورة
 سواء كان المصلي منفردا
 أم اماما وكذا المأموم
 ان يكون منفردا عن
 الصف (سئل) عن
 يصلي فريضة منفردا فاحرم
 بها فقطع صلاته ثم أحرم بها
 مأموما فهل القطع المذكور
 جائز أم لا (فأجاب) هو
 جائز (سئل) عن امام
 ومأمومين لا يمكن أن يقفا
 خلفه بل عن يمينه او احدهما
 عن يمينه والآخر عن يساره
 فما الافضل (فاجاب) بان
 الافضل وقوف أحدهما
 عن يمينه والآخر عن
 يساره (سئل) هل الصف
 المستدير حول الكعبة
 المتصل بما وراء الامام هل
 يسمى صفاً أول وكذلك من
 في غير جهته وهو اقرب الى
 الكعبة منه (فأجاب) بان
 الصف الاول صادق على من
 ذكر اذ لم يفصل بينه وبين
 الامام صف فقد قالوا ان
 الصف الاول هو الصف

في شرح البهجة وغيرها مما يقتضى خلاف ذلك لكن في هذا التنظير نظر فان ظاهر كلام الاصحاب
 امتناع ذلك ومن ثم جزمتم به في شرح العباب فعلى الاول لا اشكال في صورة السؤال ان الداخل
 يلزمه الاقتداء بواحد من المأمومين ويتمها جمعة ان أدرك معه ركوع الثانية لانهم أولى بذلك من
 صورة صاحب البيان لان الجمعة صحيحة لكل من هؤلاء بلا نزاع بخلاف أولئك فاذا كان المقتدى ثم
 محصلا للجمعة لانه تابع لامامه وامامه مستديم لامستفتح فكذا المقتدى بواحد من هؤلاء لانه تابع
 لامامه وامامه مستديم لامستفتح فان قلت قياس تلك وجوب الاقتداء هنا بالامام قلت ليس كذلك لانه
 ثم انما وجب الاقتداء بالامام لان البقية مؤتمرون به فلم يمكن الاقتداء بغيره وأما هنا فكل منهم منفرد
 مستقل بنفسه فاستوى الامام مع غيره فجاز للدخول الاقتداء بمن شاء منهم ويؤيد ذلك أيضا قولهم
 لو استخلف الامام مقتديا به في الثانية أتم الخليفة ظهرا بخلاف من جاء واقتدى بهذا الخليفة فانه
 يتم جمعة والفرق كما قاله القاضي حسين ان الخليفة لم يدرك ركعة مع امام يصلي بالناس الجمعة فلهذا
 لم نجعله مدركا لها وأما المقتدى به فقد أدرك ركعة مع خليفة الامام فحكم صلاته حكم صلاة
 المأموم فلهذا أدرك الجمعة ووجهه ان المستخلف يجري على ترتيب صلاة الامام فكأنه هو في حق
 المقتدى اه وظاهر هذا أن المسبوق لو اقتدى بالخليفة بعد سلام القوم وأدرك معه ركعة أدرك
 بها الجمعة أيضا لما تقرر أنه حال محل الامام وان لزمه هو الظاهر وكلام البغوى في التهذيب مصرح
 بذلك عنهم حيث قال وعندي انما يصلي المسبوق الجمعة اذا ادرك الخليفة في الركعة الاولى فاما اذا
 أدركه في الثانية فلا يصلي الجمعة لانها قد فاتت حين تمت صلاة الامام اه فهذا اختيار له في مقابلة
 كلام الاصحاب ففيه تصريح عنهم بانهم قائلون بانه يدرك الجمعة سواء أدركه في الاولى من صلاة
 الخليفة ام في الثانية التي هي بعد سلام القوم وكلام القاضي السابق يفهمه كما علمت فاذا صحت
 صلاة الجمعة لمسبوق أدرك الخليفة بعد تمام صلاة القوم نظر الى أنه راعى نظم صلاة الامام التي
 انقضت فبالاولى أن تحصل له الجمعة في مستلثنا لان صلاة القوم لم تنقض وكل منهم مراعاة لنظم
 صلاة الامام مع ما بينهم من تمام الرابطة من حيث العدد ومن ثم لو كانوا اربعين فقط وبطلت صلاة
 واحد بطلت صلاة الجميع أى جمعهم لفقد العدد المشترط من أول الجمعة إلى آخرها وهذا يتضح لك
 انه في صورة السؤال يقتدى بواحد منهم ويصلي الجمعة وان لم تقل بما مر أولا عن الشيخ أبى حامد
 ومن تبعه لانا وان قلنا ثم بامتناع الاقتداء نحن قائلون بادراك الجمعة بما ذكر في مسئلة القاضي
 والبغوى ويلزم من ادراكها هنا ادراكها في صورة السؤال كما تقرر ويؤيده أيضا انه لو بان حدث
 الاربعين صحت للامام على المعتمد عند الشيخين كما بينته في شرحي للارشاد والعباب رادا على من نازع
 فيه وللمتظهر ان ياتم بالامام وتحصل له الجمعة خلفه تبعا له وان فات العدد لان اعتقاد فواته لمعنى
 يختص بالامام فبقيت له الجمعة ويلزم من بقائها له بقاؤها لمن يقتدى به فاذا نواها المتظهر وحصلت
 له في هذه الصورة ففي صورة السؤال اولى كما هو ظاهر فتأمل فانه هذا كاف في الدلالة لما قلناه
 في صورة السؤال وان قلنا بما مر من اختيار البغوى فتتج أنا ان قلنا بما مر عن الشيخ أبى حامد
 وموافقيه أو بما نقله البغوى فواضح وان قلنا بمقابلهما فهذا الذى اعتمدته الشيخان كاف في الدلالة
 لما قلناه ثم على فرض عدم ادراكها الوجه أنه لا يجوز له ان يقتدى بأحدهم وينوى الظهر لان فيه
 فعل الظهر قبل اليأس من الجمعة وهو لا يجوز ولا يأس هنا لما علمت أنه يلزم من بطلان صلاة واحد
 من الاربعين بطلان صلاة الكل أى جمعهم وبفرض أنهم أكثر من اربعين يحتمل بطلان صلاة
 الجميع فتستأنف الجمعة فلم يحصل اليأس منها لانه لا يحصل الا بالسلام كما صرحوا به ويؤيد ذلك أنهم
 استشكلوا ما مر في خليفة الثانية اذا لم يدرك الاولى بان فيه فعل الظهر قبل فوات الجمعة وهو

حالت مقصورة وأعمدة
 أم لا. ومما عالت به أفضليته
 الخشوع لعدم اشتغاله بمن أمامه
 (سئل) هل المراد بالصلاة
 خلف المقام حتى لو وقف
 يمينه أو يسره لم يحصل الفضل
 (فأجاب) بان صلاته ركعتي
 الطواف خلف المقام أفضل
 من صلاتها يمينه أو يسره
 (سئل) عما لو وقف
 متباعدة في آخر المسجد
 هل تحصل له أفضلية خلف
 المقام أم لا (فأجاب) بانه لا
 تحصل له فقد قالوا فعلها
 خلف المقام أفضل ثم في
 الحجر تحت المذاب ثم في
 المسجد ثم في
 الحرم (سئل) عن مسبوق
 أدرك بعد تحرمة من يسع
 قراءة بعض الفاتحة ثم شك
 بعد ركوعه مع امامه في أنه
 قرأ بعض الفاتحة أو اشتغل
 بالافتتاح والتعوذ هل
 تحسب ركعته هذه أولا
 (فأجاب) بانه لا تحسب
 ركعته (سئل) عن صلى
 الصبح خلف الظهر هل
 تحصل له فضيلة الجماعة ولو
 فارق امامه كما قاله ابن
 العباد في حكم المأموم
 والامام أم لا لقول الروضة
 الاولى الانفراد ويحمل
 قول المحلى رحمه الله وظاهر
 أن الفضيلة لا تقوت على
 غير هذه الصورة (فأجاب)
 بانه تحصل له فضيلة الجماعة
 ولو فارق امامه عند قيامه
 للثالثة وعبارة ابن العباد فان
 شاء نوى مفارقه وسلم

لا يجوز وغاية ماتمحلوا له أنه عذر بتقديم الامام له واعترض بأنه يلزم عليه حرمة تقدمه بنفسه
 وعدم انعقاد ظهره واطلاقهم يأباه وأجيب بأن التقدم مطلوب في الجملة فهذا كله صريح في أنا
 اذا لم نجوز للدخل الجمعة في صورة السؤال حرم عليه الاقتداء بأحدهم بنية الظهر فيلزمه ان
 يصبر حتى تقوت الجمعة ولا يمكن هنا أن يقال يقتدى بأحدهم بنية الجمعة كما قالوه فيمن دخل والامام
 في التشهد لان الجمعة ثم يمكن ادراكها بتقدير تذكر الامام ركنا فيأتي بركعة معه وهنا لا يمكن
 ذلك فكانت نية الجمعة عبثا والله تعالى أعلم بالصواب (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته
 عما اذا كان في بلد أو قرية أربعون رجلا أو أكثر من ذلك وأرادوا إقامة جمعة ولكن ليس
 فيهم من يعلم شروط الصلاة وأركانها وما يتعلق بهما فهل تصح جمعتهم ويتم العدد بهم أولا وهل
 للشافعي أن يصلي بهم ومعهم وتركه أولى وهل عليه قضاء أو اثم أولا (فأجاب) بقوله حيث أتى
 العامي بالشروط والاركان على وجهها الشرعي صحت صلاته وان لم يعرف الركن من الشرط ولا
 الفرض من السنة لكن يشترط أن لا يقصد بفرض معين النفلية اذا عرف ذلك علم أن الاربعين
 المذكورين اذا كانوا كذلك تلزمهم الجمعة ويصلي بهم ومعهم العالم وغيره ولا قضاء عليه ولا اثم وان
 لم يكونوا كذلك بان علم أنهم يتركون بعض الاركان أو الشروط أو يأتون بها لاعلى وجهها الشرعي
 أو أنهم يقصدون بفرض ركن أو شرط النفلية لم يصح جمعة ولا غيرها فلا يجوز لاحد أن يصلي
 بهم ولا معهم بل يجب على من يعرف ذلك أن يعلمهم ما يصححون به صلاتهم ويلزمهم المبادرة بالتعلم
 وبذل أجرة لمن يعلمهم ومتى تركوا ذلك أثموا وفسقوا ولزمهم قضاء جميع الصلوات التي صلوا بها بعد
 امكان التعلم والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه هل تحرم الصلاة والامام على المنبر في مكة وهل
 الطواف وسجدة التلاوة كالصلاة وهل يحرم استدامة الصلاة كابتدائها (فأجاب) بقوله نعم تحرم
 الصلاة والامام على المنبر في مكة كما هو واضح ولا يصح قياس هذا على الصلاة في الاوقات المكروهة
 لو رود النص ثم ولان العلة التي حرمت الصلاة لاجلها هنا من اشعار الصلاة بالاعراض عن الخطيب
 موجودة في مكة وغيرها وعلة النهي اما غير معقولة المعنى فلا يصح القياس او معقولة فلا يصح أيضا
 لانها ليست موجودة هنا والعلة المذكورة هنا غير موجودة ثم فبطل القياس أيضا والظاهر أن
 الطواف ليس كالصلاة وعليه تدل العلة المذكورة لان الكلام والاستماع لا ينافيه بخلاف الصلاة
 فالاشعار فيها أقوى وسجدة التلاوة تحتمل حرمتها لحاقا لها بالصلاة كما الحقوها بها في الاوقات
 المكروهة ويحتمل عدم حرمتها أخذنا من قولهم انها في معنى الصلاة وليست بصلاة والوجه الاول لانهم
 اذا الحقوها بها ثم فيها اولى لان هذا أضيق اذ لافرق فيه بين ما لها سبب وغيرها حتى الفاتحة الفورية
 فانها تحرم هنا خلافا لمن اعتمد خلافه وظاهر تعبيرهم بتحريم ابتداء الصلاة عدم حرمة الاستدامة
 ويحتمل خلافه ثم رأيت شيخنا في شرح البيهجة قال وخرج بابتدائه دوامه نعم يحرم التطويل اه
 وانما حرم التطويل لانه يجب في نحو التحية ان تكون مخففة بأن يقتصر على قدر الواجب (وسئل)
 فصح الله في مدته هل يحرم اكل نحو البصل يوم الجمعة بقصد اسقاطها (فأجاب) بقوله نعم يحرم
 ذلك كما صرح به ابن العقاد قياسا على مالو سافر قبل الزوال وفارق مالو سافر بقصد القصر او الفطر
 لانه رخصة في السفر بشرطه وقد وجد بخلاف هذا فان اسقاطه للجمعة والجماعة ليس من باب
 الرخص وان عبر به جماعة بل اكله جناية اوجب لفاعلها البعد عن المسجد لتأذى الملائكة
 والناس بريحه فالاسقاط ليس رفقا به بل بغيره هكذا فرق به ابن العباد ويمكن ان يفرق بان القصر
 والفطر فيهما اسقاط صفة او شيء الى بدل وهنا فيه اسقاط لا الى بدل بالكلية اما الجماعة فواضح
 واما الجمعة فليس الظهر بدلا عنها بخلافه ثم وايضا فالقصر والفطر قد يكون كل منهما مطلوبا بل

وان شاء انتظره ليسلم معه وهو الافضل فان فارقه لم تبطل صلاته ولم تفت الفضيلة بخلاف اه أى على الاظهر القائل بجواز الاقتداء وعللوا فضيلة انتظاره بانه يجوز به فضل أداء السلام مع الامام وقالوا تقرعاً على صحة الاقتداء بمصلي الكسوف انه يجب عليه مفارقه عند القيام الثاني من الركعة الاولى وتحصل له فضيلة الجماعة لانه فارق لعذر فأشبهه ما اذا قطع الامام القدوة وقالوا تقرعاً على صحة الاقتداء بمصلي الجنائز انه لا يوافقه في التكبيرات وغيرها بل فائدة حصول فضيلة الجماعة لا تقوت في المفارقة الخير بينها وبين الانتظار ولهذا قال جماعة من المتأخرين في مسئلتنا أن تقول اذا كان الاولى الانفراد فلم حصلت له فضيلة الجماعة لأنها خلاف الاولى اه ولا يخالف ما ذكرته قول المتأخرين ان صلاة العراة ونحوهم جماعة صحيحة ولا ثواب فيها لأنها غير مطلوبة اه أى لأن انتفاء طلبها منهم لعدم أهليتهم لها بسبب صفة قامت بهم بخلاف مسئلتنا ولا قول الروضة وغيرها ان الاولى فيها الانفراد خروجاً من الخلاف أى لما فيه من الاتفاق على صحتها فيه

أفضل فلم يضر قصدتها بخلاف أكل نحو البصل فانه غير مطلوب بل مكروه فضويق فيه مالم يضايق في غيره وأيضاً فذاك فيه قصد ترخص لكن بعد مقاساة مشقة السفر وشدائده فلم ينظر للقصد مع ذلك القصد وهنأ فيه قصد إسقاط شيء بلا مشقة البتة بل لغرض النفس المحض فحرم ومثل أكل ذلك فيما ذكر تعاطى سائر الاسباب المسقط للجمعة بنية ذلك من غير حاجة ولا ضرورة وحيث حرم عليه أكل ما ذكر ثم أمكنه إزالة ريجته وجبت خروجه عن المعصية ((وسئل)) المجذوم والابرص وذو الرواح الكريمة هل تسقط عنه الجمعة والجماعة ويمنع من شهودها ((فأجاب)) بقوله نقل ابن العماد عن بعض مشايخه أن الانحر ومن به صنان مستحكم كمن أكل نحو الثوم بل أفحش قال ومن رائحة ثيابه كريهة كذلك وعن المالكية أن من ابتلى بجذام أو برص وهو من سكان المدارس والرباطات أزغج وأخرج لحديث فر من المجذوم فرارك من الاسد وأناه ^{صلى الله عليه وسلم} مجذوم ليبيعه فقال أمسك يدك فقد بايعتك وورد أنه أكل معه ولعله لبيان الجواز اذا علم ذلك فيمنع من به ذلك من شهود الجمعة والجماعة ومن الشرب من السقايات المسبلة ولا يمتنع من الصلاة وحده خلف الصفوف وللغير منعه من الوقوف معه ((مسألة)) هل ورد قراءة الضحى وألم نشرح في الجمعة ((الجواب)) لم يحفظ في ذلك شيء ولعل مستند من يقرؤها فيها قول المروزي لأحب المداومة على شيء كان يقرأ كل يوم جمعة بالجمعة ونحو ذلك لثلاثا يعتقد العامة وجوبه وحكوا عن ابن أبي هريرة نحوه كما في التوسط وما قالاه مفهوم كلام بقية الاصحاب خلافه على أن هذا التوهم ينتفى بقراءة سبح وهل أذاك في جمعة والجمعة والمنافقين في أخرى ((مسألة)) ذهب من بلده لبلد أخرى فصلى معهم الجمعة ثم رجع فرأى أهل بلده لم يصلوها والعدد لا يكمل الا به فهل يعيدها معهم وتتعد به الجمعة ((الجواب)) لا خفاء انه اذا أعادها جماعة نكون له نفلاً وحينئذ فلا يتم به العدد فيمتنع فعل الجمعة الا اذا تم العدد بغيره ((مسألة)) قرية بعضها بيوت وبعضها خيام لا يطعنون وبينها شارع ضيق ولا يتم عدد الجمعة الا بالفريقين فهل تلزمهم الجمعة ((الجواب)) الذي عبروا به أن أهل الخيام لو لازموا الصحراء أبداً فلا جمعة عليهم وهو يحتمل ان تكون الصحراء فيه قيداً فحينئذ تلزم هؤلاء المذكورين في السؤال الجمعة ويحتمل خلافه فعليه لا تلزمهم لانهم على هيئة المسافرين وهذا هو الاقرب لكلامهم واستدلوا لهم فانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر الذين حول المدينة بالجمعة لذلك ((وسئل)) رضى الله عنه عن قرية بها كثيرون يقيمون بها الجمعة والجماعة وشعائر الاسلام ثم صاروا ينتقلون عزلاً الى مزارعهم حتى خلت القرية وعطلوها من الجمعة وغيرها فهل يحرم عليهم ويجب على الامام ردهم الى قريتهم ((فأجاب)) بقوله نعم يحرم عليهم ذلك حيث لم يكن لهم عذر في الانتقال المذكور ويجب على الامام أو نائبه وكل من قدر على ذلك ردهم الى قريتهم ((وسئل)) رضى الله عنه عن قرية لها سور ولا يكمل العدد الا بمن هو داخله وخارجه فهل تلزم الكل ويجوز اقامتها داخل السور وخارجه ((فأجاب)) بقوله الذى دل عليه كلام النووي في صلاة المسافر وكلامهم في باب الجمعة انهم في هذه الصورة لا يجوز لهم اقامتها خارج السور لجواز القصر بمجاوزته وان كان بعده بنيان لكن سكنى بعضهم خارجه لا يمتنع كونه من المقيمين المستوطنين فيتم العدد به اذا اقيمت داخله اما اذا كان خارجه اربعون فأكثر ودخله كذلك فللخارجين عنه حيث عسر اجتماعهم في مكان داخله لانه محل اقامتهم وان كان بالنسبة للداخلين محل سفر والله اعلم بالصواب ((سئل)) رضى الله عنه بما صورته ما تقول السادة العلماء رضى الله عنهم في خطيب خطب لصلاة الجمعة وآتى بكل الاركان الا انه صلى على المضمهر على النبي صلى الله عليه وسلم جرياً على قاعدة الخطباء كالامام ابن نباتة وغيره فهل تصح الخطبة والصلاة ام لا افتونا ماجورين مثابين لا اعدكم المسلمون

بخلافها في الجماعة وإن نال

فضلها على الاظهر بل

ما ذكرته أولى بما قالوه

من أن من صلى على الجنازة

لا يستحب له اعادةها على

الصحيح ومن مقابله أنه ان

صلى منفرداً ثم وجد جماعة

استحب له الاعادة معهم

لحيازة فضلها وإلا فلا وعلى

الصحيح لو أعادها صحت

نفلها على الصحيح وقيل

فرضا كالطائفة الثانية اهـ

والصلاة في هذه المسئلة

مطلوب تركها فضلاً عن

طلب ترك جماعتها والصلاة

في مسئلتنا واجب فعلها

وإن انتفى طلب الجماعة

فيها (سئل) عن رأى

جماعة يصلون فظن أنهم

مقتدون بامام ولم يدريهم

هو فاقضى به وصلى معهم

ثم تبين كونهم منفردين

فهل يجب اعادة صلاته

أم لا (فأجاب) بأنه يجب

اعادة صلاته إذ ما يجب

التعرض له تفصيلاً أو جملة

يضر الخطأ فيه (سئل) عن

أكل ذاربع كره في يوم

جمعة جاهلاً بأنه يوم جمعة

وكانت ازالته غير عسرة

فهل يجب عليه ازالة ذلك

ليحضر أو يجب عليه

الحضور ولو لم يزلها

(فأجاب) بأنه يجب عليه

تحصيل الجماعة وإن لم يزلها

لأن ازالته سنة (سئل) عما

لوعم عذر كالمطر هل تسقط

الجمعة عن أهل محله أولاً

(فأجاب) بأنه تسقط

الجمعة عن أهل

(فاجاب) سيدنا ومولانا الامام علم الائمة الاعلام ومصباح الظلام شهاب الدين أحمد بن القاضي أبي القاسم بن محمد بن عبد الله بن عمر الناشري رحمه الله تعالى ونفع بهم وأعاد علينا من بركاتهم بما صورته الحمد لله الموفق للصواب اعلم أن الخطب قد صنف فيها جماعة من العلماء علماء الاسلام وخولهم ممن لا يجمل الواجبات كالامام ابن نباتة والامام ابن دقيق العيد وغيرهما من الائمة المجتهدين قديماً وحديثاً ولم يكن في أكثر خطبهم الا الصلاة بالضمير وخطبوا بذلك وخطب بها غيرهم من العلماء وصلى معهم كل موجود في كل قطر من العلماء المعتبرين العارفين بالله وباحكامه في كل وقت وزمان ولم ينقل أن أحداً من العلماء المعتبرين انكر عليهم ذلك ولا قال يبطلان الخطبة وبطلان الصلاة بعدها ولو كان ذلك باطلاً لوجب على العلماء انكاره والرد على قائله وفاعله ولم يسعهم السكوت على ذلك إذ هم حجة الله في أرضه وهم ورثة الأنبياء ونجوم للاهتداء وأئمة للاقتداء ولا يجتمعون على ضلالة ولا تأخذهم في الله لومة لائم ولورأوا الصلاة على المظهر في الخطبة واجبالاً جازلهم العمل بخلاف الواجب ولما جاز لهم المتابعة كغيرهم على ذلك وهم برآء من ذلك ولو قيل بذلك لم تصح صلاة أحد من المسلمين ممن يخطب بهذه الخطب من ذلك الزمان الى هذا الزمان ولم يقل بذلك أحد من علماء الاسلام واعلم أنه لم يظهر هذا الاختلاف في هذه المسئلة الا في هذا القرن بعد العشرين والثلاثين بسبب سؤال أجاب عنه بعض العلماء المالكية المتعلقين بعلم الاصول أجاب عليه بأنه لا تجوز الصلاة على النبي ﷺ في الخطبة الاعلى المظهر كالشهادتين واحتج بحجج كلها لا تصح أن تكون حجة له فيما احتج به عليه قلباً وقرف علماء الفن على ذلك تعلق أكثرهم وعملوا به من غير نظر منهم في تحقيق المسائلين ولا فيما يقتضى الفرق بينها بل قلدوا المخالف لمذهبهم اذ المالكية لا يوجبون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد ويعترضون على الامام الشافعي رضي الله عنه في ايجابه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد فكيف يقلدونه فيما يقتضى الطعن في مذهبهم والرد على علمائهم ولم يبحثوا عن حجة أهل مذهبهم التي تقتضى الرد على المخالف والانتصار لمذهبهم والذب عن الطعن في علمائهم فلما سكوت علماء اليمن على ذلك وعمل أكثرهم بمقتضى الفتوى المذكورة ظن كثير من الطلبة والعوام وجوب ذلك على من يخطب بخطب العلماء المتقدمين وأشاعوا في الناس أنه يجب عليهم اعادة هذه الصلاة ظهراً وهذا جهل قبيح ومنكر صريح اذ في ذلك انكار على كثير من المجتهدين من علماء الاسلام وطعن في أقوالهم وابطال تصديقهم فلما ورد السؤال عن ذلك أوجب البحث والفحص عما يكون به حجة أهل المذهب وما يكون به الذب عن الطعن فيهم فاقول والله الموفق للصواب اعلم أن المتعلقين بالقول بوجوب الصلاة على المظهر في الخطب تعلقوا بامر من أحدهما القياس على التشهد كما قاله صاحب الفتوى المذكورة والامر الثاني أنهم تعلقوا بقول العلماء في كلامهم على أركان الخطبة فقالوا منها الحمد لله ويتعين لفظه ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجوز ابدال الحمد بغيره مثل الشكر والثناء فلا يجوز أن يقول أشكر الله أو اني على الله بدل الحمد ولا يجوز ابدال لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ غير لفظ الصلاة مثل الرحمة والمغفرة ولا يجوز اللهم ارحم محمد ولا اللهم اغفر لمحمد أو اللهم اغفر له أو اللهم ارحمه ان كان قد مر له ذكر فلا يجوز ذلك بدل لفظ الصلاة اما تعلقهم بتعين اللفظ الوارد في التشهد في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على المظهر فالجواب عنه من وجهين احدهما ان الصلاة على المظهر في التشهد ورد الامر به في الحديث وهو مخصص بالصلاة كما دل عليه سؤال السائل للنبي صلى الله عليه وسلم عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال يا رسول الله اما الصلاة

(سئل) هل تعاد المكتوبة التي ليس فيها خلل أكثر من مرة ويثاب العبد على ذلك أم لا وهو المفهوم من كلام الاصحاب حيث قال في الاسعاد على قول الارشاد وتعاد ندبا مرة أخرى وقد فهم من اطلاق الاعادة في الارشاد وغيره استحبابها أكثر من مرة وهو خلاف ما اشار اليه الامام في الخادم كالتوسط ان الامام أشار الى أن الاعادة انما تستحب مرة واحدة قال يعني الامام والا لزم استغراق الوقت ولم ينقل ذلك عن السلف قلت وما أشار اليه يفهم من نص الشافعي فعبارة المختصر ويصلى الرجل قد صلى مرة مع الجماعة كل صلاة فقله مرة ظاهره الاحتراز عن صلى مرتين فأكثر انتهى وعبارة شرح الروض ولا تستحب الامرة واحدة كما أشار اليه الامام وقوة كلام غيره ترشد اليه ذكر ذلك الاذرعى وما أشار اليه الامام نص عليه الشافعي في مختصر المزني (فأجاب) المعتمد تقيد استحباب اعادة المكتوبة بمرة واحدة وان قال بعض المتأخرين ان ما ذكره الزركشي من التقيد بمرة ليس بمعتمد فانه لم يوجد في كلام أحد من المتقدمين ولم يعتمد أحد من المتأخرين سوى الاذرعى

والسلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل على محمد الى آخر الحديث فاخص بالصلاة اذلا عموم وأمره صلى الله عليه وسلم يقتضى الوجوب نص عليه الامام الشافعي رضى الله عنه ونقله عنه علماء المذهب من غير معارضة له في ذلك مع كونهم من أهل الاجتهاد وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطب فأكثر ما روى في الخطب التي هي المنسوبة الى دخول العلماء الصلاة بالمضمر من غير انكار من غيرهم من العلماء وعمل أكثر الامصار في جميع الاقطار على ذلك والوجه الثاني يقتضى الفرق بين التشهد والخطبة وذلك لان العلماء اتفقوا على أن آخر التشهد أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ثم ذكروا وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع التشهد بعد التشهد وذكروا أقله المجزئ منه وكان الصلاة على الظاهر أولى منه لانه كلام مبتدأ غير التشهد ولو أتى بالمضمر لم يصح لانه عائد الى غير مذكور لان التشهد قد تم وهذا كلام مبتدأ غير بخلاف الخطبة لانه كلام واحد فجازت الصلاة على المضمر عائدا الى المظهر قبله فهذا فرق بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة فاذا علمت ذلك علمت أنه أي لفظ أتى به الخطيب من الفاظ الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أجزاء وعلى هذا مضى أهل الاعصار في جميع الاقطار وهو الموجود في جميع خطب أهل الامصار من غير اعتراض عليهم من العلماء المعترين ولا انكار ونقول ان لفظ الحمد يمين ولا نقول ان للحمد لفظا متعينا من الفاظ الحمد مخصوصا لا يجوز غيره بل أي لفظ من الفاظ الحمد أتى به أجزاء سواء كان اسما أو فعلا ماضيا أو مستقبلا وانما أرادوا بالتعيين الاحتراز عن غير لفظ الحمد كالشكر والشاء كما بيناه أولا وكذلك نقول لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يمين ولا نقول ان للصلاة لفظا متعينا من الفاظ الصلاة مخصوصا لا يجوز غيره بل المراد بتعين الصلاة الاحتراز عن لفظ غير لفظ الصلاة كالرحمة والمغفرة كما بيناه أولا فعلى هذا أي لفظ أتى به من الفاظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أجزاء سواء كان مظهرا أو مضمرا اذا تقدم ذكره صلى الله عليه وسلم على المضمر ولانه اذا صحت الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بالمظهر الذي يحتمل ان المراد به هو فكيف لا تصح الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بالمضمر الذي هو اعرف المعارف ولا يحتمل ان يراد به غيره وتخصيصه صلى الله عليه وسلم بالصلاة عليه بلفظ لا يحتمل غيره ينبغى ان يكون ذلك أولى بالصحة ومن الدليل على صحة جواز الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالمضمر وكونه أولى قول الله عز وجل ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقال عز من قائل عليم صلوا عليه ولم يقل صلوا على محمد ولا على النبي وكان اتباع القرآن الذي نزل بأفصح لسان وابلغ بيان أولى ومن الدليل على ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالمضمر أولى عند تقدم ذكره صلى الله عليه وسلم صلاة المحدثين عليه عند رواية الحديث والمستمعين للحديث وكذلك جميع رواة الحديث لا تكون صلاتهم جميعهم في جميع ذلك الاعلى مضمر عائد على مظهر على ان ذلك أفصح وأولى مع جواز الجميع انتهى والله سبحانه اعلم بالصواب واجاب سيدنا ومولانا وقدوتنا إلى الله تعالى برهان الدين اوحده العلماء العاممين وبقية الائمة المجتهدين ابراهيم بن ابي القاسم مطير متع الله بحياته المسلمين وقد سئل عن صحة الجواب وتقريره من يعتمد قوله ويجوز تقليده فأجاب بما صورته بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه أنصار دين الله وبعد فقد ورد سؤال على شيخ شيوخوا الامام العلامة حسين بن عبد الرحمن الاهزل في خطبة الجمعة هل يشترط فيها قول اللهم صل على محمد ونحو ذلك اعني اظهار الاسم او يكفى الاتيان

بالضمير كما هو وضع الخطب المصنفات للجمع وغيرها فقال الجواب أنه ان خطب بخطبة مستويا طر فيها سبق فيها ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أولا وذكر نعمته أو نحو ذلك كفى الصلاة عليه بالضمير لعوده على مظهر وهو البالغ وأخرى حيث من الاظهار اذا الاظهار يوم انه غيره بخلاف الاضمار فانه صريح في عوده على المذكور وهذا بخلاف ما قالوه في التشهد فان المرجح عند أكثرهم اشتراط الاظهار اتباعا للفظ الحديث وكان القياس يقتضي الاكتفاء بالضمير أيضا في التشهد وهو وجه مشهور ورجحه ان الرفع في الكفاية واما اذا خطب بخطبة مختصرة لم يسبق فيها ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فاقل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ان يأتي بها مع الاظهار للاسم وماتومه بعض المتأخرين كالبرماوي وغيره من اشتراط الاظهار فهو وهم وعلو في الجري على الظاهر كمادة الظاهرية وفيه مخالفة لما عليه السلف بمجرد مفهوم بعيد شاذ لوقيل به لزوم منه ابطال ما لا يخصى من الجميع في اعصار وقرون ماضية ومستقبله وذلك من المفهومات البوارد التي لا يريد المصنفون ويسترسل بها في التعلق بها بعض المتأخرين اه المقصود من جوابه رحمه الله ونفع به وبكلامه يدل على فحولة واعلم ان الامام الشافعي رضي الله عنه واصحابه من المتقدمين المجتهدين الموافقين له في الاجتهاد والمتأخرين من التابعين له بالتقليد بحكم الاعتقاد المشهورين بالتصانيف المعتمدة في اكثر البلاد فيما غير من الدهور والآحاد لم يشترطوا التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم ظاهرا بل اطلقوا انه يتعين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واستدلوا بما لا يخفى فيه قال في التقييد وقد تعجب بعض المتأخرين من اصحابنا من كون الشافعي رضي الله عنه أوجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة والخطبة التي نقلت عنه صلى الله عليه وسلم ليس فيها صلاة عليه والآية وان دلت على الصلاة تعين حملها على الاستحياب لترك النبي صلى الله عليه وسلم لها فالمنقول الاول اه اذا تقرر ذلك فالأئمة رحمهم الله تعالى ذكروا أركان الخطبة مجملة وقالوا يشترط لفظ الحمد ولفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وذلك شامل للظاهر والمضمر والمراد أن يعلم أن الخطيب صلى الله عليه وسلم لان لمظ الآية صلوا عليه وكذلك الاحاديث اذ الغرض أن لا تخلو الخطبة من الصلاة عليه وذلك حاصل بالظاهر والمضمر ومن صرح من العلماء باشتراط الاتيان بالاسم الشريف ظاهرا محمول على ما اذا لم يسبق له ذكر اذ يشترط ما يدل على سبق ذكره فاذا لم يسبق له ذكر وقال الخطيب صلى الله عليه وسلم لم يحصل المقصود فتعين حل الاطلاق على ذلك نعم ذكر القاضي زكريا رحمه الله تعالى في شرح البهجة ما نصه ولا يكفى صلى الله عليه وسلم نعم ان تقدم اسمه على الضمير فقيه نظروا الوجه انه لا يكفى أيضا لانه لم يصرح باسمه في الصلاة وبه أفيت هذا لفظه في شرح البهجة وفي شرح الروض يتعين لفظ الصلاة عليه كاللهم صل الله على محمد فخرج رحم الله محمدا وصلى الله عليه وسلم وفي شرح المنهج نحو ذلك والظاهر أنه منه رحمه الله على سبيل البحث وأن ذكره بصيغة الجزم تقليدا لبعض المتأخرين وقد ذكره ابن أبي شريف في شرح الارشاد ولفظه وهل يكفى صلى الله عليه وسلم بلفظ بدل الظاهر المتجه عدم الاكتفاء كما لا يكفى في التشهد اه فنقول النص في المسئلة غير موجود والادلة محتملة بطرقها التأويل ووجدنا الاجماع السكوتي من العلماء في الامضار مع تطاول الأعصار على تقرير الخطيب على الاكتفاء بالضمير عند سبق الذكر وقربه فانه قيل الاتيان بالظاهر في محل الاضمار يدل على قوة الاعتناء قلنا ذلك لا يقتضي الوجوب مع ما فيه من الاستهجان عند فوت الذكر المنافي للفصاحة المطلوبة في الخطبة وأما القياس على التشهد فقد يختلف بأن الخطبة ليست كالتشهد اذ التشهد في عبادة يطلها الكلام ولا كذلك الخطبة وهو جزء من الصلاة بخلافها فظهر بما تقرر صحة جواب الامام الاهدل رحمه الله والله سبحانه وتعالى أعلم ما قولكم رضي الله عنكم ونفع بعلومكم

المخالفين فلا فائدة في الجذب حيث نذكره وقد أنكره أيضا ابن أبي الدم فقول الكفاية لا يجوز جذبه قبل التحريم يحمل على الجواز المستوى الطرفين (سئل) هل تكره إقامة جماعتين في حالة واحدة في مسجد مطروق إذا كان له إمام راتب بغير أذنه أم لا (فأجاب) لا تكره وهو مفهوم بالاولى من نفى كراهة إقامة جماعة فيه قبل إمامه وعبرة التحقيق أن كان للمسجد إمام راتب وليس مطروقا كره لغير إمامه إقامة الجماعة فيه ويقال لا أن أقيمت بعد فراغ الإمام وإلا فلا وعبرة الروض ويكره أن تقام جماعة في مسجد بغير إذن إمامه إلا إذا كان مطروقا وعبرة جامع المختصرات وتكره الجماعة بذى راتب لا يطرق ولو بعده في الأصح اه وما صرح به في التتمة من كراهة عقد جماعتين في حالة واحدة علمه في غير المطروق فإن أكثرهم صرح بكراهة القبلية والبعدية وسكت عن المقارنة (سئل) عما إذا أخبر عدد التواتر مصليا بأنه صلى كذا أو حاكما بأنه حكم بكذا أو شاهدا بأنه شهد بكذا هل يعمل به (فأجاب) بأنه يعمل به في المسائل الثلاث خلافا لما أفتى به بعض المتأخرين

في هذه الاجوبة هل هي صحيحة فيجوز العمل بمقتضاها أم مهجورة فتلغى بينوا ذلك لنا بيانا شافيا وسوقوا فيما أوقع الاشكال واللبس دليلا كافيا أثابكم الله الجنة فمرادنا الافادة لا التعصب كما هو لاهل الوقت عادة جعلنا الله واياكم ممن يستمع القول فيتبعون أحسنه وأثابكم الله الجنة بمنه وكرمه فأجاب الشيخ الامام العالم العلامة رضى الله عنه سراج الدين عمر بن المقبول الاسدى قاضى قضاء أى عريش باليمن بما صورته الحمد لله وعليه تتوكل وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم الجواب والله الهادى للصواب أن الاجوبة المذكورة صحيحة منقحة صريحة وأن جواب الفقيه العلامة الاجل البحر الخبر الفهامة غرة وجه الزمن وأعلم علماء اليمن برهان الدين ابراهيم بن أبى القاسم مطير مبنى على الصحة والتحقيق جامع لانواع التحرير والتدقيق ولقد أجاب في المسئلة وأجاد وأصاب الغرض وأفاد بجواب طابق معنى السؤال وجلى بصبح فهمه ليل الاشكال ودفع يده عنه عن وجه الحق جلباب الباطل وأزال فلا مخالفة في تصحيح مقالته ولا رد لصريح عبارته لانه جاء في جوابه بما لم ينسج على منواله ولا جرت أفلام الفقهاء المحترمين بمثاله حيث جمع جوابه بين كلام الموافق والمخالف فله دره من محقق عارف فصدر الكلام بقول الحسين الاهدل ثم عقبه بقول زكريا وذيل فحل بذلك عرى الالتباس وأزال الاشكال والوسواس فالخاصل عندنا صحة الاجوبة وامضاها وجواز العمل بمقتضاها فلا مخالفة لذلك ولا مزيد على ما هنالك والحكم فيما اذا اتفق أهل عصر من الفقهاء المجتهدين وقال به أئمة العلماء العاميين أنه يصير حجة واجماعا وعليه التعويل ولا يسع من جاء بعدهم الاجتهاد في ابطال ذلك بحكم أو تفصيل كما هو المقرر والمذهب في كتب الاصحاب وأصول المذهب وما جزم به برهان الدين تبعا للناسخ والاهدل في أثناء الجواب يفصح عن تحقيق البحث واصابة الصواب والدليل على ذلك والمؤيد لما هنالك ما ذكره القاضى زكريا رحمه الله في باب القضاء من شرحه للروض ما لفظه فان اختلف المفتيان جوابا وصفة ولا نص من كتاب اوسنة مع أحدهما قدم الاعلم وكذا اذا اعتقد أحدهما أعلم أو أروع كما يقدم أرجح الدليلين واثق الروايتين ويقدم الاعلم على الاورع لان تعلق الفتوى بالعلم أشد من تعلقها بالورع فلو كان ثم نص قدم من معه النص وكالمنص الاجماع اه لفظه هنا ثم ذكر في موضع آخر بعد هذا بنحو ورقة ما لفظه ولو تعارض جزم مصنفين فكتعارض الوجهين فيرجع في ذلك الى البحث كما مر وكذا يرجح بالكثرة فلو جزم مصنفان بشئ وثالث مساو لاحدهما بخلافه يرجحناهما عليه اه لفظه وقد أتضح ذلك كل الاتضاح وظهر برهان الحق ولا ح وهذا ما تيسر لنا من الجواب والله الموفق للصواب وفوق كل ذى علم عليم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وهو حسبنا ونعم الوكيل قال ذلك وكتبه الفقير الى الله المالك القدير عمر بن المقبول بن عمر الاسدى عامله الله بلطفه الخفى وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم اه والله أعلم وأجاب الشيخ العلامة البحر الخبر الفهامة الفقيه الهادى بن حسن الصيرفى بما صورته الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم الاجوبة صحيحة يجوز العمل بمقتضاها والحال ما ذكر والله سبحانه وتعالى اعلم قال ذلك وكتبه الفقير الى الله الهادى بن حسن الصيرفى لطف الله به وبوالديه وبجميع المسلمين (فأجاب) سيدنا وشيخنا العلامة العبد الفقير الى الله تعالى شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمى متع الله بحياته ونفع بعلمه في الدنيا والآخرة بما صورته الحمد لله حمد معترف بتقصيره معترف من بحار مدده وتيسيره والصلاة والسلام على من أظهر الدين بعد خفائه وعلى آله وصحبه كمال عليائه مادامت شريعته الفراء مشيدة الاركان بأئمة التحقيق وقرسان البرهان وبعد فقد ورد على هذا السؤال من أهل اليمن ذوى الفصاحة والسن طلبا لحل اشكاله وازالة

(سئل) عما اذا وقف

المأموم بجدار المسجد
والامام في المسجد هل
يصح الاقتداء (فاجاب)
بانه لا يصح خلافا لجماعة من
المأخرين (سئل) هل
يكراه أكل الثوم أو البصل
خارج المسجد أم لا (فاجاب)
بانه يكرهه كله نيتا فقد حرم
به في الانوار بل جعله مقبوسا
عليه حيث قال وكره له يعني
النبي صلى الله عليه وسلم
أكل الثوم والبصل
والكرات وان كان مطبوخا
كما كرهه لنا نيتا اه وظاهره
انه منقول المذهب اذ عاده
غالبا في غير ذلك عزوه إلى
قائله وان اعتمده (سئل)
عن أحرم مقتديا بامام ثم
شرع في الفاتحة إلى نصفها
ثم شك فكرر هامة بعد
أخرى بحيث انه لو استمر في
شروعه الاول لوسعها
الزمن وزيادة ثم ان لم يركع
حتى ركع امامه واعتدل
فهل تحسبه الركعة أم لا
وتلزمه ركعة (فاجاب) بانه
تحسب ركعته بلا شك
(سئل) عن مأوم أحرم
عن عيني الامام ثم جاء آخر
فأحرم عن عيني هل يكرمه
ذلك أم لا واذا قلتم يكره هل
تحصل له فضيلة الجماعة بها
أم لا وهل الكراهة المتعلقة
بذات الصلاة كالنكاحات
والخطوبين تبطل فضيلة
الصلاة أم لا (فاجاب) بانه
يكرهه ووقوف المأموم الثاني
عن عيني الامام ووقوف

غيب جداله فقصدت إلى ذلك مع الاعتراف بأنني لست هنالك وانما ترآب التطفل على بساط
الكرم أنتج مزيد الانعام بجلائل النعم على ان هذا السؤال لما اشتمل عليه من الرد والتزييف حقيق
أن يردف بالترصيف بتصنيف لكن الاشتغال بسوء المقترف هو المانع لي من الرقي إلى هذه الغرف
فأسأل المنان بفضلته أن يجعلني من أهله انه جواد كريم رؤوف رحيم فاقول اعلم ان الذي دل
عليه كلام أئمتنا صريحا وتلويا ان الاتيان بالضمير في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
الخطبة لا يكفي سواء تقدم له ذكر أم لا وعن صرح بذلك الغزي وابن قاضي شبهة الكبير في
شرحه على المنهاج ونكته على التنبيه حيث نقله واقره وجزم به صاحب الانوار وعبارته اقل الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول اللهم صل على محمد او صلى الله على محمد او على رسوله وشروطها
شروط التشهد وأن يذكر عليه السلام مظهر الامضراف في الخطبة لو قرأ وأشهد ان محمدا رسول الله
اللهم صل عليه او صلى الله عليه لم يكف اه فهذا صريح في انه لا يكفي الاتيان بالضمير في الخطبة
وان تقدم ما يرجع اليه كما أفاده صريح قوله فلو قرأ الخ الشامل للخطبة والصلاة وجزمه بذلك مشعر
بل ظاهر في أن ذلك غير بحث بل من جملة منقول المذهب صريحا او اقتضاء وما يؤيد انه من جملة
ذلك قول الخوارزمي في كافيته وهو من أكبر اصحابنا اصحاب الوجوه فرائض الخطبة خمس التحميد
واقوله ان يقول الحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واقفها ان يقول صلى الله على محمد
فذكره ان هذه الصيغة اقل ما يتأدى به الواجب صريح او كالصريح في انه لا يكفي اللهم صل عليه
ونحوه ويؤيده ايضا قول ابن النقيب في جامعه اخذا من عبارة المجموع وغيره الثاني الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم او محمد او رسول الله اه فافهم التقسيم المفيد للحصر والظاهر فيه انه لا يكفي
الاتيان بالضمير واجزاء نحو الماحي والعاقب والحاشر علم من كلام غيره بل قضية هذه العبارة انه
لا يكفي صلى الله عليه وسلم او رسول الله اه فافهم التقسيم المفيد للحصر والظاهر فيه انه لا يكفي
اجزائه ابرز ذلك الاذرعى بحثا حيث قال في توسطه والصلاة على رسوله هل تجزى والظاهر ان كل
ما اجزا في التشهد يجزى هنا وقال في قوته وكذا لو قال والصلاة على محمد او النبي او رسول الله كفى
والظاهر ان كل ما كفى منها في التشهد يجزى هنا اه فافهم صريح كلامه ان الصلاة في الخطبة
مقبسة على الصلاة بعد التشهد وهو ما صرح به الاصحاب كما يأتي وان بحثه الاجزاء هنا قياسا على
الاجزاء بالصلاة انما هو فيما اذا اتى مع الضمير بلفظ رسول لخفة الايهام بل عدمه حيث نبذ خلاف ما لولم
يات بذلك كان قال عليه فانه لا يجزى قطعا وليس هو من محل البحث في شيء بل هو المنقول صريحا
او اقتضاء كما قدمته ولعل شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده انما اتى في شرح البهجة بما توهم
منه المجيب الثاني انه بحث لانه لم يركع الانوار ولا غيره مما ذكرته وتبعه على ذلك الكمال بن ابي
شريف وغيره على ان عبارته عند التحقيق لا تقتضى ان ذلك بحث بل انه موافق لمن قال بذلك ومن
ثم جزم به في غير شرح البهجة كشرح الروض وغيره اذا تقرر ذلك وعلت ان عدم الاجزاء هو
الحق والصواب الذي يرجع اليه فليجر ذيل المقال على ثرى حجج هؤلاء المجيبين وتزييفها للتلايفتها
ضعيف العقل لما كثروه من تميمها بما لا يجدى عند التامل واستحضار القواعد والاصول فنقول
احتجاج المجيب الاول باكثر ما في خطبة ابن نباتة مزيف فان ابن نباتة لم يكن من ائمة الفقه الذين
يحتاج بكلامهم واما ابن دقيق العيد فكان مالكا ثم تشفع فيحتمل تصنيفه لما نقل عنه وهو مالكي
على انه ترقى الى ان يقول بما ظهر له وان لم يكن موافقا لأدلة مذهبه ولا قواعدها وقوله وخطب
بها غيرهم من العلماء وصلى معه كل موجود في كل قطر الخ وقوله على هذا مضى اهل الاعصار
في جميع الاقطار وغير ذلك من نحو هذا العموم الذي لا مستند له البتة ممنوع على انه يناقض نفسه

حيث ذكر بعد ذلك أن أكثر علماء اليمن على عدم اجزاء الضمير وأن ذلك انما وقع في خطب
الاكثر على ان هذا الاخير ممنوع أيضا لان مصر واقليمها المشتمل من العلماء قديما وحديثا ما لم
يشتمل عليه غيره من الاقاليم لا يوجد فيه من يذكر في خطبته الضمير الا ان كان جاهلا ومع ذلك
هو قليل وربما استغنى عنه أهل بلده او محله حتى يمتنع من ذلك. وبهذا تبين فساد جميع ما فرعه
على ذلك مما يمجج السمع ويتنزه عنه سليم الطبع لاسيما قوله فلم يقل بذلك أحد من علماء الاسلام
مع ما قدمته عن الائمة وقوله ان ذلك انما حدث في هذا القرن الخ وما رتبته عليه من قوله وهذا
جهل قبيح الخ مما لا ينبغي صدوره من عالم الا بعد ايضاح سبيله ولم يوجد وقوله والجواب عن
الامر ين ظاهر وذلك الخ برد بما قدمته من أن الحجة في ذلك ليس هو هذا الذي زعمه بل التصريح
به أو بما يدل عليه كما ذكرته أولا وقوله أجدها ان الصلاة على المظهر في التشهد الخ لا يجدي
شيئا لاننا لم نقل ان عد الاجزاء في الخطبة بطريق ان النص يدل عليه لشموله له كما توهمه هذا
المجيب فبني عليه ما ذكره بطريق القياس أخذنا من احتجاج الشافعي والاصحاب رضى الله عنهم
على وجوب الصلاة في الخطبة بالقياس على وجوبها في الصلاة ومن قول الاذرعى لا يبعد مجيء
الخلاف المذكور في وجوب الصلاة على الآل في التشهد الاخير هنا ونحو هذه العبارة بما يدل
على تساوى البابين كثيرا في كلامه وكلام غيره كما يعلم من تصفحه وقوله فأكثر ما روى الخ ممنوع
كما يعلم مما تقرر وفرقه بين التشهد والخطبة بما ذكره فيه من التهاوت وعدم الجرى على القواعد
ما لا يخفى على من له أدنى مسكة من العلوم لان رجوع الضمير المذكور لما قبله من غير فصل ولا
إيهام أمر صناعي وكون ما قبله ركن وهو ركن آخر أمر شرعى اعتبارى لا تعلق له بذلك فحينئذ
كيف يقال ان التشهد قد تم وان هذا كلام مبتدأ الخ وبما يطل ما زعمه قول النووي في المجموع
عن الرافعي وفي وجهه يكفي ان يقول اللهم صل عليه والكناية ترجع إلى قوله في التشهد واشهد
ان محمدا رسول الله قال وهذا نظر الى المعنى اه فافهم بذلك ان المكشفي بالضمير انما راعى صحة
المعنى وان المانع له انما راعى الاتباع له فقط وان كان المعنى صحيحا فبطل الفرق المذكور على أنا
وان سلينا انه صحيح فللخطبة أركان مختلفة أيضا فاشتمالها على تلك الأركان المختلفة كاشتمال الصلاة
على أركانها فيلزمه جريان ذلك بعينه فيها لانه إذا قال الحمد لله واشهد ان لا اله الا الله واشهد ان
محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قوله صلى الله عليه وسلم ركننا مستقلا جاريا بعد تمام ركن
الحمد فلا فارق حينئذ بينهما من هذه الحشية بوجه وكان ينبغي لهذا المجيب أن يعرض عن هذا
ويحتج بان كلامهم صريح في الفرق بينهما وانهم اغتفروا في الخطبة ما لم يغتفروه ثم حيث قالوا
لا يجزىء في الصلاة صلى الله عليه وسلم على أحد بخلافه في الخطبة ولو قال والصلاة على محمد أجزأنا لاهناك
لان باب الخطبة اوسع فان قلت فهذا حينئذ يشكل على ما سبق من عدم الاجزاء في الضمير قياسا
على التشهد قلت لا يشكل لان لفظ أحمد علم ولا اشتراك فيه وضعنا بل هو فيه عرضي كما هو مقرر في
حمله بخلاف الضمير فانه وان كان أعرف من العلم من حشية أخرى لكن رجوعه الى المذكور قبله
حتما غير وضعي لاحتمال عوده الى غير المذكور احتمالا قريبا جائزا لغة فكان فيه من نوع الإيهام ما ليس
في دلالة أحمد على مسماه فمن ثم أجزأ أحمد هنا دون غيره ولا يلزم من القياس في فرع لا تضاح علته القياس
في فرع آخر لم تنضح تلك العلة فيه ايضاحها في ذاك وان كان بينهما نوع مشابهة وبهذا التقرير يظهر لك
اندفاع قوله ولانه اذا صحت الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بالمظهر الذي يحتتمل ان المراد به هو فكيف
لا تصح بالضمير الذي هو أعرف المعارف ولا يحتمل أن يراد به غيره ويظهر لك أيضا انه خفي عليه
معنى قولهم المضمير أعرف المعارف وتوهم منه غير المراد وبني عليه ما ذكره وقوله بل أى لفظ من ألفاظ

الجماعة نعم ان عقب تحرم
الثاني تقدم الامام أو تأخره
نال افضلية الجماعة والافلا
تحصل لواحد منها وفعل
المكروه بلا حاجة يفوت
ثواب الفعل الواقع فيه
(سئل) عن منفرد شك
في ركوعه بعد ما اطمأن
فيه في قراءة الفاتحة في
قيامه الذي ركع منه فعاد
اليه فذكر أنه قرأها فهل
يسجد من قيامه ويقوم
قيامه مقام اعتداله كالمقام
من سجدة ناسيا بعد جلسته
الاستراحة ثم تذكر أنه لم
يسجد الثانية أو لا بد من
ركوعه ليعود منه إلى
الاعتدال لقصد بقيامه
غير الاعتدال فان قلتم هذا
فما الفرق بينها وبين
المقيس عليها (فاجاب)
بأنه يسجد من قيامه
لشمولية الصلاة السابقة
لان يكون قيامه المذكور
اعتدالا لوقوعه بعد ركوع
محسوب وقصده قيام
القراءة به لا يؤثر اذا لا يكون
الا بعد سجديته فهو
كالسجدة سجدة طائفا بها
الثانية فتبينت الاولى
والمقيس عليها في السؤال
أولى بالحكم من المقيس
عليه لقصد فيه النفل
بخلاف المقيس وأولى أيضا
مما لو غلبت اللمعة بقصد
الثانية أو الثالثة (سئل)
عن مأموه هوى امامه
للمركوع فهو مع طائفة انه
هو للسجود ثم علم انه

الحمد أتى به أجزأه الخ مبنى على كلام للجيل وغيره ورده الاذرعى والزر كشى وغيرها بأنه غريب وهو كذلك
 كإيدل عليه كلام المجموع وقوله ولا نقول ان للحمد لفظ متعين الخ مبنى على لغة غير مشهورة وهى
 اهل ان وقوله ومن الدليل على جواز الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بالمضمر وكونه اولى قوله تعالى
 ان الله وملائكته يصلون على النبي الخ ان أراد الاحتجاج به للجواز المطلق فليس الكلام فيه أو
 للجواز فى الخطبة قيل له سارت مشرقة وسرت مغربا شتان بين مشرق ومغرب واذا قد انتهى الكلام
 على الجواب الاول المعلوم منه رد بنية الاجوبة لمن تأمل ذلك لكن من حق هذا المقام أن يزاد فى
 ايضاحه وبسطه فنقول قول الثانى نقلا عن ذكره وهو أبلغ وأجزل الخ اذا أراد به اطلاق الأبلغية
 فممنوع لأن من قواعدهم المقررة أن الظاهر قد يؤتى به بدلا عن الضمير لزيادة التقرير والتمكين
 ومنه قوله تعالى أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله وقد يؤتى به لتعظيم المحدث عنه
 ومنه قوله تعالى أولم يروا كيف يبدى الله الخلق ثم يعيده ان ذلك على الله يسير وقد يؤتى به
 للدلالة على أن ما أسند اليه هو اللائق به ومنه قوله تعالى الآية الثانية أيضا وقوله تعالى ولو أنهم
 اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول ولم يقل واستغفرت لهم لان لفظ
 الرسول ينبىء عن قبول شفاعته واذا أراد به خصوصية ذلك لبعض الأمكنة فمسلم لكن لانسلم
 ان ما نحن فيه من ذلك بل هو من المواضع التى يكون الايتان فيها لفظا بالظاهر أجزل لان
 البلاغة فى الخطبة مطلوبة شرعا والبلاغة فيه أبلغ لان كلام القواعد الثلاثة التى ذكرتها تتأتى
 فيه لان قول الخطيب اللهم صل على محمد أو النبي أو الحاشر أو الماحى أو نحو ذلك ولو بعد سبق
 ذكره يدل على التقرير والتمكين ويدل على تعظيمه صلى الله عليه وسلم حيث لم يكتف فى التسوية
 بمزيد شرفه إلا باسمه الظاهر دون ضمير يرجع لما سبق ويدل على ان سبب طلب الصلاة الواجبة
 عليه فى هذا المحل ما دل عليه اسمه أو وصفه الشريف من زيادة تحلية من محامدية أو الانباء أو
 الرسالة عن الله أو نحو ذلك وبهذا يظهر لك اتم ظهور ويتضح لك اكمل إيضاح علة وجوبهم
 الاظهار فى هذا المحل وعدم جزاء الضمير اذ عوده على المذكور قبله هو الاصل ولا يتيقظ السامع
 عند سماعه لنكتة فيها مزيد تشریف له صلى الله عليه وسلم بخلاف ما اذا عدل عن الاصل الى
 غيره وهو ذكر المظهر فان السامع حينئذ يتنبه الى نكتة العدول فيستفيد منها فقيه من رعاية ما يدل
 على شرفه بكل طريق امكن ما لا يخفى وقوله وكان القياس الخ ممنوع لا يوضح الفارق كما مر وقوله
 وما توهمه بعض المتأخرين الخ هو الواهم لما مر من انه غير بحث وقوله وغلو فى الجمود على
 الظاهر هو الجمود المحض المنبئ عن عدم الاطلاع على الفوائد والقواعد التى اشرت اليها وقوله
 وفيه مخالفة لما عليه السلف مجرد دعوى كما وقع لمن قبله كما قدمت رده وقوله وذلك من المفهومات
 البوارد هو البارد الناشئ عن برد الفطنة وجمود القرينة وقول الثانى وكلامه يدل على فحولته
 مجرد تقليد من غير مستند وقوله واعلم ان الشافعى رضى الله عنه الخ هو من التهويل بل الذى
 ذكره الاول مما لا ظائل تحته ولا يقبله الاغبي خفيت عليه المآخذ والقواعد وما نقله عن
 التفقيه من التعجب من ايجاب الشافعى رضى الله عنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى
 الخطبة ممنوع وقد بين اصحابنا دليل ذلك من القياس وفعل السلف والخلف وقوله وذلك شامل
 لظاهر والمضمر الخ ناشئ عن النظر لبعض كلامهم مع الغفلة عن باقيه وعن مداركه وقوله لأن
 لفظ الآية صلوا عليه هو نظير ما وقع للجيب الاول مما مر فيه انه لا مطابقة بينه وبين المدلول
 بوجه من وجوه الاستدلالات كما لا يخفى وقوله اذ الغرض الخ ممنوع لما علمت من الفرق الواضح
 بينها وقوله محمول الخ لا دليل لهذا الحمل بل لا يتصور توهم نزاع فى ذلك الا عند سبق ما يرجع

هوى الركوع فهل يحسب
 هويه ام يقوم ثم يركع
 (فاجاب) بانه يحسب هوى
 المأموم عن هوى ركوعه
 وان اتى به على قصد هوى
 السجود لانه لا عبرة بقصد
 المأموم خلف الامام
 والمتابعة وقعت واجبة فى
 محلها فكفت وكما تجب
 متابعة الامام عن الواجب
 اذا هوى المأموم خلف
 الامام ظانا انه يسجد
 للتلاوة عند قراءة آيتها ثم
 بان انه انما هوى للركوع
 ومستلثا اولى بالحسيان
 من هذه (سئل) عن مسبوق
 لم يجد قرعة يقف فيها
 فيجر شخصا من الصف
 ليقف معه فان رقيقا فابق
 فهل يضمه ام لا (فاجاب)
 بانه يضمه لوضع يده عليه
 بغير اذن مالكة فيضير
 غاصبه (سئل) هل يحرم
 البصاق على حصر المسجد
 فيه ام فى غيره لانها كالجزء
 منه ام لا (فاجاب) بانه
 لا يحرم عليها كما يقتضيه
 كلامهم لانها ليست منه
 (سئل) عما ائق به بعض اهل
 العصر من انه اذا وقف فى
 صف قبل اتمام امامه لم
 تحصل له فضيلة الجماعة معتمد
 ام لا (فاجاب) بانه لا تفوته
 فضيلة الجماعة بوقوفه
 المذكور (سئل) هل
 كراهة علو المأموم على
 الامام عام فى المسجد وغيره
 كما هو ظاهر اطلاقهم أم
 تختص بغير المسجد كما نقل

عن فتوى العلامة ابن
العراقي ومن صرح بذلك
(فأجاب) بأن كراهة ارتفاع
المأموم على إمامه وعكسه
عامة في المسجد وغيره
لشمول النهي لها وعبارة
القمولي في جواهره يكره
أن يكون موقف الإمام
أعلى من موقف المأموم
وبالعكس إلا أن يحتاج إليه
الإمام لتعليمه صفة الصلاة
أو للمأموم لتبليغ القوم
تكبيره الإمام عند كثرتهم
إلى أن قال ولا فرق بين
المسجد وغيره ويدخل فيه
ما إذا كان أحدهما في
المسجد والآخر في سطحه
وأولى هنا بالكراهة خروجها
من خلاف مالك رضي الله
عنه في عدم الصحة فعلم أن
ما جزمه ابن العراقي ممنوع
(سئل) هل المعتمد في
الخلافة المسبوق اشتراط
معرفة نظم صلاة الإمام
أم لا (فأجاب) بأنه قد
اضطرب فيه كلام النووي
فقال في الروضة أنه أرجح
القولين دليله في المجموع
أنه أقيسها ونقل فيها
عدمه عن أن على السنجي
وصححه في التحقيق قال في
المجموع ونقله ابن المنذر
عن نص الشافعي ونقله في
المهمات عن جزم الصيمري
أيضا وقال أنه الصحيح وبالجملة
فالمعتمد الثاني (سئل) عن
إمام شك في قيام الأولى في
تيمم وطلال الز من فهل يجوز
له أن ينوي سرا ثم يقرأ

إليه الضمير والا فلا وجه للنزاع حيثئذ بل هو مكابرة وعناد وعبارة شرح الروض التي نقلها عنه
اختصرها وأجحف بما قد يؤدي لإيهام هي سالمة عنه وقوله والظاهر الخ ممنوع كما مر وقوله
ووجدنا الإجماع السكوتي مبني على ما سبق له كالاول من أن كل العلماء في كل الأمصار والأعصار
اكتفوا بالضمير وهو باطل كما مر وقوله مع ما فيه من الاستهجان الخ هو المستهجن لمنافاته لقواعد
البلغاء التي أشرت إليها فيما مر وفرقه بين الخطبة والتشهد بما ذكره لوسكت عليه لكان أولى
لاقتضائه أن الضمير لا يجزئ في الخطبة بالاولى لانه مع ما فيه من الاختصار وحذف ما يمكن أن
يستغنى عنه إذا لم يجز في الصلاة المطلوب فيها التحرز عن كلام الناس ما يمكن فلا يجزئ في الخطبة
التي لا يطلب فيها التحرز المذكور بالاولى وأما ما ذكره المجيب الثالث من اعتماد الأجوبة فممنوع
وما دل عليه كلامهم في المسئلة الأخرى التي سئل عنها أيضا فمقبول ولا يتوهم أن مانحن فيه من
ذلك إذا الإجماع على جواز الضمير بل ولا خلاف في منعه لأن المخالف إنما يعتد بخلافه إذا كان مجتهدا
ولو في الفتوى ولم يوجد بل وجدنا مجتهدين بها مصرين بالمنع فوجب علينا اتباعهم في ذلك لعدم
بلوغنا لما نالوه من على المسالك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب والحمد لله وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير (وسئل) فسخ الله في مدته
عن جمعة تقام في بلدة بشروطها فقصر حتى فاتته ثم سمع النداء من بلد أخرى فهل يجب عليه السعي
إليه أولا (فأجاب) بقوله قضية كلامهم أن السعي إنما يجب بسماع النداء من بلد أخرى على
من لا جمعة في بلده وهو محتمل ويحتمل خلافه لأن بلده حيثئذ لا جمعة فيها سيما إذا كان مقصرا
والاول أقرب لاطلاقهم والثاني أقرب للمعنى وكون جمعة بلده هي الأصلية في حقه فإذا فاتت وجب
عليه الظهر أداء لاقضاء بامر جديد لا بدل عن الجمعة لا يقتضي ترجيح واحد من الاحتمالين لكن
تعرض بعض المتأخرين في هذه الصورة للصحة إذا خرج وصلاها مع أهل البلد الأخرى دون
الوجوب قديمي إلى ترجيح الاول (وسئل) رضى الله عنه هل يكره السفر ليلة الجمعة (فأجاب) (فأجاب)
نفع الله بعلومه بقوله مقتضى قول الغزالي في الخلاصة من سافر ليلتها دعاه عليه ملكاه الكراهة وهو
متجه ان قصد بذلك الفرار من الجمعة قياسا على بيع النصاب الزكوى قبل الحول إلا أن يفرق بان
الحول ثم الذي هو سبب للوجوب انعقد في حقه بخلافه هنا وكان هذا هو مدرك قول بعضهم
لم أر لاحد من الاصحاب ما يقتضي الكراهة (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته بما صورته تقدم
احرام أربعين بصفة الكمال على احرام من ليس كذلك كغير المستوطن هل هو شرط (فأجاب) بقوله
ذكر الناقضي والبعثي أنه شرط وتبعها بعض المتأخرين وفيه نظر والموافق لاطلاقهم خلافه
ومن ثم ضعف ما ذكره جماعة متأخرون وعليه فينبغي التأخر خروجها من الخلاف ولا فتوته بذلك
فضيلة التحريم فيما يظهر لانه تأخر لعذر (وسئل) رضى الله عنه عما صورته صح ان ساعة الاجابة
ما بين أن يجلس الخطيب الى أن تنقضي الصلاة فهل هذا في كل خطيب أولا فان اوقات الخطب
تختلف فيلزم عليه تعدد ساعة الاجابة (فأجاب) بقوله لم يزل في نفسي منذ سنين حتى رأيت
الناشري نقل عن بعضهم انه قال يلزم على ذلك ان تكون ساعة الاجابة في جماعة غيرها في حق
آخرين وهو غلط ظاهر وسكت عليه وفيه نظر ومن ثم قال بعض المتأخرين ساعة الاجابة في حق
كل خطيب وسامعيه ما بين ان يجلس الى ان تنقضي الصلاة كما صح في الحديث فلا دخل للعقل
في ذلك بعد صحة النقل فيه (وسئل) فسخ الله في مدته عمن تذكر فائتة وقت الخطبة هل يصلحها
ويترك سماع الخطبة أولا (فأجاب) بقوله لا يصلح الفائتة التي تذكرها وقت الخطبة (وسئل)
عن أهل قرية يصلون الجمعة في مسجد منفصل عنها نحواربعا ذراع والحال انهم يصلون

الفاحة وتصح صلاة

المؤمنين بتحرّمهم الاول
وان علموا بذلك يعدّ اولاً
لعدم تأخر تحرّمهم عن
تحريم الامام الصحيح
(فأجاب) بانه يجوز له أن
ينرى سرّاً ثم يقرأ الفاتحة
وتصح صلاة المؤمنين
به وان علموا بعد ذلك
لعدم اطلاعهم على النية
ولهذا لو تبين للمؤمنين
بعد سلامهم عدم نية امامهم
لم تلزمهم الاعادة (سئل)
عن شافعي اقتدى بمخالف
هل تحصل له فضيلة الجماعة
أم لا (فأجاب) بانه
تحصل له فضيلة الجماعة
كما اقتضاه قول الاصحاب
ان الاقتداء بامام الجمع
القليل أفضل من الاقتداء
بامام الجمع الكثير اذا
كان مخالفاً فيما يطل
الصلاة وقال السبكي ان
كلامهم يشعر به وقال
الديمري بعد قول المنهاج
وما كثر جمعه أفضل
الا لبدعة امامه أو تعطيل
مسجد قريب بغيبته وكذا
لو كان الامام فاسقاً أو يعتقد
عدم وجوب بعض الاركان
ففى هذه الاحوال المسجد
القليل الجماعة أولى فان لم
تحصل الجماعة الا مع هذه
الاحوال ففى أفضل وقال
الكمال بن أبى شريف
ولعله الاقرب اه وهذا
وجه حكاة المحاملى وغيره
والوجه الثانى قاله أبو
اسحق المروزى ان الانفراد
أفضل من الاقتداء به قال
الطبرى وفيه نظر بل

الجمعة فيه نحو أربعين سنة وأن بالقرية المذكورة مسجداً لطيفاً وقدامه رحاب فهل لاهل القرية
المذكورة أن يصلوا فيه أوفى المسجد المنفصل عنها (فأجاب) بقوله ان كان المسجد المنفصل
معداً من حريم البلد بان لم يخرج عنه كان كالذى بين عمرائها فلاهل البلد اقامة الجمعة في أحدهما
وان كان بعيداً عنها فان جاوز حريمها كالمذكور في السؤال فان الغالب أن حريم البلد لا يبلغ
أربعمائة ذراع لم يجز اقامة الجمعة فيه سواء كان متصلاً بها ثم خرب ما حوله أم لا خلافاً لبعض
المؤخرين (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته لو اتصلت قريتان فهل يجوز تعدد الجمعة فيهما
(فأجاب) بقوله الذى يظهر أنهم حيث عدوها كما لقرية الواحدة بالنسبة الى مجاوزة عمرانهما
في السفر امتنع تعددهما والا جازو يدل لذلك قولهم في توجيه تعدد الجمعة في بغداد أنها كانت قرى
ثم اتصلت ولا فرق حيث اتصلنا الاتصال الذى ذكره بين أن يتميز كل منهما باسم أولاً ولا بين أن
يحجز بين بعض جوانبهما نهر أولاً (وسئل) نفع الله به ذكروا أن اهل البلد الذين لا يمكنهم
اقامة الجمعة ببلدهم اذا سمعوا النداء تلزمهم الجمعة فان كانت في وهدة او قلة جبل قدرت معتدلة
فان سمعت لزمتهم الجمعة والا فلاهل يشمل ذلك ما لو كانت الوهدة بينهما وبين وجه الارض يومان أو
أكثر أولاً (فأجاب) بقوله ظاهر كلامهم يشمل ذلك ويدل له قولهم أيضاً يجب على بعيد الدار
السعى قبل الوقت اذ قولهم قبل الوقت يشمل ما قبل الفجر وقولهم يجب السعى على من سمع النداء
اذ ظاهره انه لو كان أحدهم بطيء المشى ولا يمكنه ان يصل لبلد الجمعة الا ان سافر من يوم الخميس
وجب عليه السعى من حينئذ ولا يستبعد ذلك لأن الصورة انه انتفت عنه سائر اعدار الجمعة والجماعة
ومن هذا يظهر ان قولهم سائر اعدار الجماعة عذر للجمعة الا نحو الريح العاصفة بالليل محمول على
غير هذه الصورة فانه حيث سلم وجوب السعى ليلاً ينبغى بل يتعين ان تكون الريح العاصفة بالليل
عذراً في حقه ثم الظاهر ان تلك القرية التى تحت الارض ان كانت في سرب نازل على الاستواء
اعتبرناها على رأسه او مع انحراف اعتبرناها على وجه الارض المسامت لها لا على رأس السرب
(وسئل) رضى الله عنه بما لفظه قالوا لا بد في اقامة الجمعة ان تكون في محل لا يجوز القصر فيه
فهل اذا اقامها من دورهم خارج السور وتكملوا بواحد من داره داخل السور تنعقد به أولاً
(فأجاب) بقوله مقتضى كلامهم انها لا تنعقد به لانه في محل يجوز له القصر فيه فهو بالنسبة اليه كالمسافر
لاذ ليس هو دار اقامته ولو دخل من داره خارج السور الى داخله انعقدت به لانه لا يجوز له القصر في
هذا المحل على ما اقيمت به من انه لو اراد السفر واحتاج الى قصر داخل السور لكونه في مقصده
لم يقصر حتى يخرج من السور ثم يجاوز العمران الذى وراءه لان السور لا عبرة به في حقه وانما
العمران الذى خارجه كله بالنسبة اليه دار اقامته (وسئل) رضى الله عنه بما صورته قبض
الخطيب حرف المنبر المعوج ونحوه فهل تبطل خطبته (فأجاب) بقوله ان وضع يده عليه من غير
قبض لم يؤثر كما لو جعلها على حبل متصل بكلب وان وضعها مع قبض فتارة يكون صغيراً بحيث
ينجر بجره فتبطل خطبته كالمقبض حبلاً متصلاً بسفينة صغيرة فيها نجس وتارة يكون كبيراً
بحيث لا ينجر بجره فلا يؤثر كالسفينة الكبيرة ولا فرق في النجاسة التى عليه بين ذرق الطيور وغيرها لان
حمل ما فيه ذرقها لا يعفى عنه في الصلاة كما افهمه كلام بعض المؤخرين تبعاً لبعض المتقدمين وان
عفى عن الوقوف والصلاة عليه والفرق بينهما لا نصح لكن اعتمد بعض مشايخنا العفو عنه في الثوب
والبدن والمكان وهو حسن لو ساعده عليه نقل (وسئل) فسح الله في مدته بما صورته سلم الامام في
وقت والمؤمنون خارجه فهل تصح جمعة اولاً وما الفرق بينهما وبين ما لو بانوا محدثين (فأجاب) بقوله
مقتضى كلامهم بل صريحه عدم صحة جمعة الامام في المسئلة الاولى وعليه فقارق ما ذكر بأن صورة الجمعة

وقعت في الوقت فصحت من الامام رعاية لذلك وبأن المحدث قد تصح منه الصلاة كفاقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت فانه لا يتصور صحتها وبأن أمر الجمعة الى الامام فتأخيرها تقصير منه بخلاف تبين حدثهم فانه لاحيلة له فيه ومقتضى هذا الاخير أنه لو لم يحصل منه تقصير بالتأخير صحت جمعة واعتمده شيخنا في شرح الروض وقال انه الاوجه وفيه وقفة بل الاوجه ما اقتضاه الفرقان الاولان من عدم صحتها منه مطلقا لان اعتناء الشارع بالوقت أكثر منه بالعدد ولذا اختلف قول الشافعي رضي الله عنه في العدد في مسألة الانقضاء ولم يختلف في الوقت (وسئل) فسخ الله في مدته بما صورته قالوا في غسل الجمعة يكره تركه مع أنه لم يرد فيه نهى مخصوص فاسبب ذلك (فاجاب) بقوله علوا الكراهة بتأكده بكثرة الاخبار للصحة الحائنة عليه ومنه يؤخذ أن كل ما كان كذلك بان وردت فيه أخبار صحيحة كثيرة يطلبه يكره تركه ويلحق بذلك ما اختلف في وجوبه أو حرمة فيكره تركه أو فعله بالاولى ويصير تأكد طلبه أو الاختلاف في وجوبه أو حرمة بمنزلة النهى المخصوص وإذا تملت ما قررته هنا علمت أن قول شرح المذهب يكره ترك شيء من سنن الصلاة يتعين حمله على السنن المتأكدة أو المختلف في وجوبها كالسورة والتشهد الاول والصلاة على الآل في التشهد الاخير وإلا فاطلاق الكراهة لا يتمشى على اصطلاحه كغيره من المتأخرين في المكروه من كونه مغايرا لخلاف الاول (وسئل) رضي الله عنه عن قولهم يشترط في خليفة الجمعة أن يكون مقتديا بالامام قبل حدثه هل يشمل المتفعل وغيره (فاجاب) بقوله لا بد من اقتدائه به قبل حدثه والا لادى الى انشاء جمعة بعد انعقاد اخرى أو الى جعلها ظهرا قبل فوت الجمعة ولا يرد المسبوق لانه تابع لا منشيء قال شيخنا في شرح البهجة نعم لو كان غير المقتدى لا تلزمه الجمعة وتقدم ناويا غيرها فلا يخفى جوازه اه وللنظر فيه مجال اذ قضية إطلاقهم تنازع فيه (وسئل) نفع الله به عن سافر يوم الجمعة من باده قبل الفجر الى بلد بينها وبينها نحو ميل بل أقل ونيته العود منها بعد الجمعة أو يوم السبت فهل تلزمه الجمعة في تلك البلد مع سماعه النداء أولا (فاجاب) بقوله مقتضى كلامهم في باب السفر أنها لا تلزمه لقولهم لا ينقطع سفره بوضو له مقصده الا ان نوى الإقامة مطلقا أو فوق أربعة أيام ويحتمل خلافه لانها إذا لزمتم من في بلد أخرى بسماع النداء فهذا أولى وقولهم السابق انما هو بالنسبة الى انقطاع السفر المجوز للقصر لا المسقط للجمعة وعلى الاول فلو كان له بتلك البلد زوجة يأتيها كل يوم جمعة فهل يقال لا تلزمه أو يقال تلزمه لانه يسمى مقبلا بمجرد وصوله لانها وطن له كل محتمل ولعل الاقرب الثاني ولا يرد عليه قولهم العبرة في الوطن إذا كان له زوجتان بكل من بلدين بما كثرت اقامته فيه لأن ذاك بالنسبة للوطن المقتضى لكون الجمعة منعقدة به وأما مطلق الوطن الذي تلزم به فلا يشترط فيه ذلك ألا ترى أن التاجر والفقير إذا كان عزم كل على العود الى بلده ولو بعد مدة تلزمه الجمعة ولا تعتقد به (وسئل) رضي الله عنه عن بلديها جامعان قديمان وأحدهما أقدم وأصغر لكنه لا يسع أهلها إذا اجتمعوا فيه للجمعة فأمر السلطان أو نائبه أهلها بعدم تعدد الجمعة فخالفوا فهل تصح صلاتهم سواء كان فيهم من يعتقد جواز التعدد وهل بمخالفتهم للامام أو نائبه يحل له رقابهم وأموالهم اتركهم الصلاة ويفسقون وترد شهادتهم وهل إذا انتقل أحد ائمتنا الجامعين المذكورين وهو حنبلي الى مذهب مالك وقال أنا عفت مذهب أحمد وتركته يعزرو ويصير بذلك مالكيًا وهل انتقاله لغرض ديني جازر وتصح امامته (فاجاب) رضي الله عنه بقوله من المعلوم المقرر أن الجمعة لا يجوز تعدد لها عند الشافعي رضي الله عنه وعند كثيرين من العلماء الا ان احتيج بأن لم يكن في البلد محل يسع أهلها فحينئذ يجوز التعدد بقدر الحاجة فقط وانه لا يشترط لأقامتها المسجد بل متى كان في البلد محل يسع أهلها ولو غير مسجد وجبت إقامة الجمعة فيه وانه اذا وقع تعدد غير محتاج

نقل عن أبي اسحق أن الاقتداء بالخالف لا يصح (سئل) هل يعد المنبر فاصلا حتى يمنع اتصال الصف أو لا فتحصل فضيلة الصف كفضيلة الجماعة (فأجاب) بانه لا يعده المنبر فاصلا بين المصلين ورفقته نظر للعرف فانه يعده صفا واحدا كما لو لم يكن منبر ولم يقف في قدر مكانه أحد فتحصل معه فضيلة الصف كفضيلة الجماعة فقد أطلقوا أن الصف الاول هو الذي يلي الامام (سئل) عن أهل قرية صلوا ركعة من الفريضة في جماعة ثم نوا قطع القدوة وأتموها منفردين هل يسقط عنهم طلب الجماعة فلا يأثمون وان كانت جمعة أم لا (فأجاب) بانه يسقط عنهم طلب الجماعة لتأدي شعارها بصلاتهم وان كانت تلك الفريضة للجمعة (سئل) عن قول الدميري لو صلى معذور الجمعة الظهر ثم أدرك معذورين يصلونها لا يعيدها معهم ويحتمل غيره ما المعتمد (أجاب) تسن اعادتها وكلامهم شامل لها وما ذكره فيها أخذه من الاذرعى حيث قال في توسطه لم أر فيه شيئا ويشبه أن لا يستحب له اعادتها وفي قوته الظاهر أن لا يعيدها ويحتمل غيره وفي غنيته لم أر فيه شيئا ويظهر أن لا يعيدها (سئل) عن قول الدميري

بذلك (فاجاب) بان ما ذكره
 ظاهر اذ صورته ما لو علم
 من ورع خصمه انه لو طب
 حلفه على عدم علمه باعساره
 لم يخلف ويرد عليه اليمين
 وقد شمله قول الغزال في
 بسيطه او مدبونا معسرا
 يعسر عليه اثبات الاعسار
 (سئل) عما لو نوى المعيد
 قطع القدوة في اثناء صلاته
 هل تبطل كما نقل عن بعض
 اهل العصام (لا) (فاجاب)
 بانه تبطل اذ من شرط صحتها
 الجماعة لان صورة المسئلة
 ان لا مسوغ لاعادتها
 إلا هي (سئل) عما لو اعاد
 الصلاة ثالثا وقلتم انها على
 المعتمد لا تتعقد فما الفرق
 بينها وبين اعادة صلاة الجنازة
 (فاجاب) بان ما ذكر في
 عدم اعادة الصلاة بالجماعة
 اكثر من مرة جار على
 القاعدة من عدم انعقاد
 العبادة اذا لم تكن مطلوبة
 ومسئلة اعادة صلاة الجنازة
 خارجة عنها فلا يقاس عليها
 ولان المعنى فيها ان المقصود
 من الصلاة على الميت
 الشفاعة له وقد تقبل
 الشفاعة الثانية دون الاولى
 (سئل) عن قولهم مقارنة
 الامام مفوتة لفضيلة
 الجماعة هل المراد فضيلة ما
 قارن فيه أم فضيلتها كلها
 (فاجاب) بانه قد تردد
 فيها بعض المتأخرين
 والاقر بان المراد فضيلة
 ما قارنه فيه (سئل) هل
 الافضل الجماعة القليلة في

اليه كانت الجمعة الصحيحة هي السابقة والعبرة في السبق بالتحرر لا بغيره وأن الامام أو نائبه اذا أمر
 بما لا معصية فيه وجب امتثال أمره وعلى من خالفه التعزير الشديد الزاجر لا مثاله عن مثل
 ذلك وأنه يجوز للعامة أى من لم يتأهل لمعرفة الادلة على قوانينها تقليد من شاء من الشافعى ومالك
 وغيرها ما لم يتبع الرخص أو يحصل تلفيق لا يقول به أحد ممن قلدتهم فاذا تقررت هذه القواعد
 علم أنه يجب على أهل البلد المقلدين للشافعى رضى الله عنه الاجتماع للجمعة في محل واحد من
 البلد حيث أمكن ومتى خالفوا ذلك وصلوا صلاة فاسدة أثموا وفسقوا وردت شهادتهم وعزهم
 الامام التعزير البالغ لكن لا يحل قتلهم الا ان تركوا الجمعة وان قالوا نصلى الظهر بدلها فيستتيبهم
 الامام فان أبوا قتلهم قتل تارك الصلاة بشرطه المعروف في بابها ولا تحل أموالهم الا ان استحلوا
 ترك فرض الصلاة المكتوبة سواء الجمعة وغيرها فانهم حينئذ يكونون مرتدين فاذا قتلهم بذلك
 كانت أموالهم في بيت المال وفيما عدا ما ذكر لا يحل قتلهم ولا أموالهم الا ان بغوا على الامام
 أو نائبه فله قتلهم كالبغاة ان وجد فيهم شروطهم المقررة في بابها وعلم ايضا أنه لا عبرة بكون الامام
 مالكا أو غيره بل اذا عدد الجمعة من يجوز مذهبه التعدد وجب على الشافعية من أهل تلك البلد
 أن يصلوا مع السابقة فان لم يدر سبق أو علمت معية أو سبق دون السابق أو سبق وسابق ونسيت
 عنه أو شك في السبق أو المعية وجب عليهم فيما عدا الحالة الثالثة والرابعة اقامة الجمعة ثانيا لعدم
 وقوع جمعة مجزئة منهم وفي الثالثة والرابعة اقامتها ظهرا وعلم ايضا أنه لا عبرة بالتقليد بل لا بد من
 قصد العمل على مذهب امام يجوز تقليده ومن وجود الشروط التي تقدمت وقول الحنبلى المذكور
 ما ذكر عنه ان أراد تنقيص مذهب أحمد أو تنقيص مقداره رضى الله عنه أدب التأديب البالغ ولا
 يجوز له الانتقال عن مذهبه لمذهب آخر لقصد أمر دينوى فيعز رضى الله عنه ذلك ايضا ويصدق من غير يمين
 في كونه انتقل لا لقصد دينوى وحيث صح تقليده لامام مجتهد جازت الصلاة خلفه ما لم يرتكب
 مبطلا في اعتقاد المأموم وعلم ايضا أن الامام أو نائبه اذا أمر بعدم تعدد الجمعة في بلد وجب على
 جميع أهلها وان كانوا أو بعضهم مقلدين لمن يجوز التعدد امتثال أمره وترك التعدد فان خالفوا
 عزهم وأثموا وردت شهادتهم كما مر ولا تحل أموالهم ولا رقابهم الا بالشروط السابقة وبمجرد مخالفة
 الواجبات المجمع عليها أو المختلف فيها لا يقتضى كفرا ولا حرمة زوجة وان انضم الى ذلك تحليل حرام
 بجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة بحيث لا يخفى على أحد كالزنا أو تحريم حلال كذلك كالنكاح
 كان ذلك التحليل أو التحريم هو الكفر والردة فيحرم عليه وطء زوجته وامته ويستتاب فان تاب والا
 ضربت عنقه (وسئل) رضى الله عنه عن قرية لم تقم فيها الجمعة الا في مسجد واحد وامام ذلك المسجد
 لم يحسن قراءة الفاتحة وغيره يحسن قراءتها فهل يكون لذلك الغير الذى يحسن قراءتها عذر في ترك
 الجمعة اولا وإذا حضر ذلك الشخص الذى يحسن قراءتها وصلى الجمعة مقتديا بالامام الذى لم يحسن
 قراءتها فهل يجب عليه ان يصلى الظهر مرة ثانية ام لا (فاجاب) بقوله نعم له عذر في ترك الجمعة
 ولا يجوز له ان يقتدى بمن لا يحسن القراءة والمراد بعدم احسان القراءة الذى الكلام فيه ان
 يكون يبدل حرفا بآخر أو يلاحن لحنا بغير المعنى اما غير ذلك فلا يمنع الوجوب (وسئل) نفع الله به
 عما اذا جلس الخطيب بين الخطبتين هل يسحب له في جلوسه دعاء او قراءة او لا وهل يسن للحاضرين
 حينئذ ان يشغلوا بقراءة او دعاء او صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم برفع الصوت اولا (فاجاب)
 بقوله ذكر في العباب أنه يسن له قراءة سورة الاخلاص وقلت في شرحه لم أرم من تعرض لندبها
 بخصوصها فيه ويوجه بان السنة قراءة شيء من القرآن فيه كما يدل عليه رواية ابن حبان كان صلى الله
 عليه وسلم يقرأ في جلوسه من كتاب الله وإذا ثبت أن السنة ذلك فهي أولى من غير المزيد ثوابها

المسجد ام الكثرية في غيره (فأجاب) بأن مقتضى كلامهم ان الجماعة في المسجد وان قلت أفضل منها خارجه وان كثرت وبه صرح الماوردي ويدل له خبر الصحيحين فان افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وهو مخصص لخبر ابن حبان وغيره وما كان اكثر فهو احب الى الله وان كان عكسه القاضى ابو الطيب ورجحه بعض المتأخرين بان المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة اولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بمكانها ويحجب عنه بان الفضيلة المتعلقة بالعبادة هي الجماعة موجودة في كل منهما (سئل) هل تستحب الاعادة لجماعة لم يحضر فيها غيرهم ام لا (فأجاب) بانه قد قال الاسفوي وتصويرهم يشعر بان الاعادة انما تستحب إذا حضر في الثانية من لم يحضر في الاولى وهو ظاهر والالزام استغراق ذلك الوقت اه واطلاقهم استحباب الاعادة شامل للجماعة المذكورين والالزام المذكور على تقدير تسليمه انما يأتي إذا قلنا ان الاعادة لا تنقيد بمرّة واحدة والراجح تقييدها بها خلافا لبعض المتأخرين وتصويرهم خرج مخرج الغالب فيعمل باطلاقهم وهو ظاهر (سئل) عن شخص صلى الفريضة

وفضائلها وخصوصياتها قال القاضى والدعاء في هذه الجلسة مستجاب انتهت عبارة الشرح المذكور ويؤخذ مما ذكر عن القاضى أن السنة للحاضرين الاشتغال وقت هذه الجلسة بالدعاء لما تقرر أنه مستجاب حينئذ وإذا اشتغلوا بالدعاء فالاولى أن يكون سرا لما في الجهر من التشويش على بعضهم ولان الاسرار هو الافضل في الدعاء لا العارض (وسئل) نفع الله به عما اذا صلى الجمعة فأدرك من يصلي الظهر من المعذورين أو من فاتته الجمعة فهل يسن له أن يصلها معهم أولا (فأجاب) بقوله لا تجوز الاعادة فيما ذكر كما جزم به في شرح الارشاد وعبارته ودخل في المكتوبة الجمعة فتسن خلافا للاذرعى ومن تبعه اعادتها عند جواز التعدد وأسفره لبلد آخر رآهم يصلونها ولو صلى معذور الظهر ثم ادرك الجمعة أو معذورين يصلون الظهر سنت له الاعادة فيها ولا يجوز اعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغیر المعذور انتهت ووجه المنع في صورة السؤال أن الاعادة انما نذبت لتحصيل كمال في فريضة الوقت يقينا ان صلى الاولى منفردا أو ظنا أو رجاء ان صلاحها جماعة ولو بجماعة أكمل ظاهرا ومن صلى الجمعة كانت هي فرض وقته فاعادته الظهر لا ترجع بكمال على الجمعة التي هي فرض وقته أصلا فلما لم يكن في اعادة الظهر كمال يرجع لفرض الوقت امتنعت اعادة الظهر لانها عبث والعبادة يقتصر فيها على محل ورودها أو ما هو في معناه من كل وجه (وسئل) نفع الله به عن الخطيب اذا اقتصر في خطبة الجمعة على الاركان بأن قال الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد اتقوا الله وقرأ آية وفي الثانية أتى بهذه الثلاثة ويرحمكم الله هل يجزى أولا (فأجاب) بقوله اذا اقتصر على أركان الخطبتين وأتى بشروطها أجزأه وهذا ظاهر جلي والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) أدام الله النفع بعلمه ما الحكمة في سن غسل غاسل الميت (فأجاب) بقوله حكمة ذلك أن في مماسة الميت تقديرا للبدن فطلب منه ازالة ذلك القدر بغسل جميع بدنه وأيضا فذلك القدر مما يجزى للبدن فتورا فطلب انعاشه بالماء كما أن الحمام لما كان يجزى فتورا للبدن طلب الغسل عند الخروج منه بالماء البارد ليحصل ذلك الانعاش ويؤزل ذلك القدر فتقبل النفس حينئذ على عبادتها ونحوها بأعظم قابلية وأتم توجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله عنه اذ ارقى الخطيب المنبر هل يلتفت لاستقبالهم يمينا أو شمالا (فأجاب) بقوله الذى ينبغى أنه يلتفت يمينا أخذ من قولهم ويسن أن يكون جلوسه وكذا وقوفه كما يفهمه كلام الشيخين وغيرهما وصرح به في الانوار بجانب المنبر الايمن ان وسع فاذا أثر الجانب الايمن بالجلوس أو الوقوف فكذلك ينبغى أن يؤثر جهة اليمين بأن يجعل الالتفات منها عليهم ثم رأيت الاصحى قال في فتاويه اذ ارقى الخطيب المنبر هل يلتفت على يمينه الى جهة المشرق أم على شماله الى جهة المغرب أجاب يحتمل أن يكون كالانصراف من الصلاة وفيه كلام للخراسانين انتهى وهو موافق لما ذكرته لان الانصراف من الصلاة يكون الى اليمين حيث لا حاجة له في جهة أخرى ولو قاسه بالالتفات الامام الى المأمومين بعد السلام الى فراغ الدعاء لكان أقرب في القياس وهذا الالتفات يكون الى اليمين أيضا فيأيد به ما ذكرته أيضا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عن رفع الدين بعد فراغ الخطبتين يوم الجمعة هل هو مستحب او بدعة وهل الاولى رفعها في زمننا هذا وقد استولى علينا الفرنج الملعونون وقد منع من رفعها بعض فقهاء بلادنا متمسكا بأنه صلى الله عليه وسلم رفعها للاستسقاء لا غير (فأجاب) نفع الله به بقوله رفع الدين سنة في كل دعاء خارج الصلاة ونحوها ومن زعم أنه صلى الله عليه وسلم لم يرفعها الا في دعاء الاستسقاء فقد سهوا بيننا وغلط غلطا فاحشا وعبارة العباب مع شرحي له (يسن للداعي خارج الصلاة رفع يديه الطاهرتين) للاتباع رواه الشيخان وغيرهما من طرق كثيرة صحيحة في عدة مواطن منها الاستسقاء وغيره كما بينتها في المجمع وقال من ادعى حصرها فهو

بلا سواك في جماعة فايها
افضل (فاجاب) بان صلاة
الجماعة افضل لكثرة الفوائد
المتربة عليها اذ هي سبع
وعشرون فائدة وأجيب
عن خبر ركعتان بسواك
أفضل من سبعين ركعة بلا
سواك بحمله على ما اذا
كانت بجماعة أيضا (سئل)
عن قولهم المكروه لا ثواب
فيه هل المراد ثواب الجماعة
اذا كانت الكراهة للذات
كما دل عليه أمثلتهم حتى
لا يسقط ثواب الصلاة بفعلها
في الحمام ونحوه من أما كن
النهي أم لا (فاجاب) بان
المراد الكراهة للذات حتى
يثاب على الصلاة في الاما كن
المكروهة لرجمها إلى
أمر خارج عنها بل قالوا ان
التحقيق انه يثاب عليها في
المغصوب من جهتها وان
عوقب من جهة الغصب
فقد يعاقب بغير حرمان
الثواب أو بحرمان بعضه
وأن القول بانه لا ثواب عليها
عقوبة له تقريب رداع
عن ايقاع الصلاة في
المغصوبة فلا خلاف في
المعنى (سئل) عما لو طول
الامام على المشروع هل
يحصل له فضيلة الجماعة
و ثواب الصلاة أم لا (فاجاب)
بانه متى طول الامام تطويلا
مكروها لم يحصل له فضيلة
الجماعة وأن ائيب على
صلاته وكذا الحكم لو أم
قوما واكثرهم له كارهون

غالط غلطا فاحشا اه وهذه لكونها مثبتة مقدمة على روايتها كان صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء
من الدعاء الا في الاستسقاء واستحب الخطابي كشفهما في سائر الادعية ويكره للخطيب رفعهما في
حال الخطبة كما قاله البيهقي واحتج له بحديث في مسلم صريح فيه رعاية الرفع حذو المنكبين وقال
الغزالي حتى يرى بياض ابطيه وأورد فيه حديثا لكن أخرجه أبو داود المسئلة أن ترفع يديك حذو
منكبيك ونحوهما والاستغفار أن تشير بأصبع واحدة والابتهاال أن تمد يديك جميعا وهو يدل
للاول وينبغي حمل الثاني أي ما قاله الغزالي على ما إذا اشتد الامر ويؤيده ما في مسلم من رفعه صلى
الله عليه وسلم يديه في الاستسقاء حتى رؤى بياض ابطيه اه المقصود من شرح العباب والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به هل يجوز للحاضرين والمؤذنين اذا سمعوا اسم النبي
ﷺ أو أحد من الخلفاء الاربعة أن يصلوا عليه جهرا ويدعوا لهم بالرضوان ويؤمنوا جهرا
اذا دعا بعد فراغ الخطبتين أم لا اويستحب الترضى في هذا الزمان لظهور الرفضة وانتشارهم (فاجاب)
بقوله اما حكم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره برفع الصوت من غير مبالاة فهو جائز
بلا كراهة بل هو سنة وعبرة العباب وشرحي له قال النووي وغيره ولا يكره أيضا رفع الصوت بلا
مبالغة بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرأ الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي
الآية ونقل الروياني ذلك عن الاصحاب فقال يجب أن يكون كالتمسيت لان كلا سنة فقول القاضي
ابن الطيب يكره لانه يقطع الاستماع ضعيف بل صوب الزركشي خلافه على انه يؤخذ من قول
القاضي فضج الناس أن هذا رفع بمبالغة وحيث أن الكراهة واضحة كما يأتي فلم يخالف غيره وقول الكافي
لا يصلح لانها غير واجبة اتفاقا وفي الانصات خلاف يرد بمنع الاتفاق كيف وقد قال أئمة من المذاهب
الاربعة بوجوبها عليه ﷺ كلما ذكر اسمه وفي أحاديث صحيحة ما يدل لهم كما ذكرته في
تأليف لي مبسوط في أحكامها وفضائلها ويقاس بذلك ما يفعله المؤذنون من رفع أصواتهم بالصلاة
عليه ﷺ بين يدي الخطيب عند تصليته بجماع طلب الصلاة عند سماع ذكره صلى الله عليه
وسلم كما يطلب عند الامر بها في يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ويؤيده ما في
الجواهر في الحج من انه يسن لكل من صلى عليه صلى الله عليه وسلم ان يرفع صوته بها لكن لا يبالغ
في الرفع بمبالغة فاحشة وقوله لكل يرد على من قال تأييدا لكراهة ما يفعله المؤذنون لعلة لم يرد
التعميم وقول شيخنا الاولى ترك ما يفعلونه لمنعه الاستماع المطلوب وان كان الآخر مطلوبا فيه نظر
بل الاولى فعله كالتمسيت ولا نسلم ما علل به لان الكلام حيث لا مبالغة في الرفع وحيث أنه لا يمنع
الاستماع وخرج بلا مبالغة الرفع بالمبالغة فانه بدعة منكرا كما قاله الاذرعى وأما حكم الترضى عن
الصحاب في الخطبة فلا بأس به سواء أذكر أفاضلهم بأسمائهم كما هو المعروف الآن أم أجملهم وأما
قول الشافعي رضى الله عنه ولا يدعوى الخطبة لاحد بعينه فان فعل ذلك كرهته فيحمل على ذكر من
لا فائدة في ذكره كالدعاء للسلطان مع المجازفة في وصفه بلا ضرورة بخلاف ما اذا لم يجازف لان أبا
موسى الاشعري رضى الله عنه دعا في خطبته لعمر رضى الله عنه فأنكر عليه البداء بعمر قبل البداء
بأبي بكر ورفع ذلك إلى عمر فقال للسكر أنت أذكى منه وأرشد وأخرج أبو نعيم أن ابن عباس
رضى الله عنهما كان يقول على منبر البصرة اللهم أصلح عبدك وخليفتك على أهل الحق أمير المؤمنين
وفي شرح المذهب وغيره يندب للخطيب الدعاء للمسلمين وولاتهم بالاصلاح والاعانة على الحق والقيام
بالعدل ونحو ذلك ولجيش الاسلام اه ويؤيد ذلك قول الحسن البصري رضى الله عنه لو علتلى
دعوة مستجابة لخصصت بها السلطان فان خيره عام وخير غيره خاص وأما التأمن على ذلك جهرا
فالاولى تركه لانه يمنع الاستماع ويشوش على الحاضرين من غير ضرورة ولا حاجة اليه واما ما طبق

الناس عليه من التأمين جبرا سبيا مع المبالغة فهو من البدع القبيحة المذمومة فينبغي تركه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله بعلمه عما أذرق الخطيب المنبر هل يلتفت لاسماعهم يمينا أو شمالا (فاجاب) بقوله لم أر في ذلك شيئا والظاهر ان اليمين أولى (وسئل) نفع الله بعلمه عن الحكمة في سن غسل غاسل الميت (فاجاب) بقوله من شأن الميت أن يكون به قدر ومن شأن ماسه أن يحصل له نوع تقدير منه فمن غسل غاسله لازالة ما حصل له من ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عن بلدة للمسلمين وللنصارى الحريين الحكم عليها وقد توافقت المسلمون معهم أن الواصل منهم آمن على نفسه وماله وكذلك النصارى وافقوهم أن الطالع إلى بلادهم آمن على نفسه وماله والنصارى لا يدفعون للمسلمين مالا وكل من دخل البلد وكان معه ما يستحق العشور أخذ منه على قاعدة البلد من المسلمين والنصارى ثم يقسم ما يجمع النصف للمسلمين والنصف للنصارى ثم ان المسلمين يقيمون الجمعة على ما ورد به الكتاب والسنة فهل الجمعة صحيحة أم (فاجاب) بقوله الجمعة صحيحة إذا وجدت شروطها وان كان المقيمون لها فساقا اذ لا يشترط في مقيميها العدالة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به عما إذا سلم امام الجمعة بالقوم وخلفه مسبقون فقاموا لا كمال صلاتهم فهل يتخيل أنه يجوز لغيرهم أن يقتدى بواحد منهم ناويا الجمعة وتحصل له لان شرط الجمعة الجماعة ووقوعها من أربعين وقد وجد في هذه الحالة أولا (فاجاب) بقوله قد ذكرت في شرح الارشاد ما يفهم جواز الاقتداء بمسبوق أدرك ركعة مع الامام اذا قام ليأتي بها بعد سلام الامام وتحصل له الجمعة وعبارته قال اي الجمال بن كبن حتى لو اقتدى بامام المسبوقين الذي منهم شخص ليس منهم وصلى معهم ركعة وسلموا فله أن يتمها جمعة لانه وان استفتح الجمعة فهو تابع للامام والامام مستديم لها لاستفتح نقله صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد وأقره وكذلك الرمي في شرحه للتنبيه انتهت فافهم تعليلهم المذكور ادراك الجمعة في صورتنا لان ما ذكره في صورتهم مبنى على أن المسبوقين إذا قاموا ليكملوا الجمعة جاز لهم أن يقتدوا بواحد منهم فاذا اقتدوا به على خلاف ظاهر كلام الأصحاب وجاز لغيرهم أن يقتدى به ويدرك الجمعة لما عللوا به من أن هذا المقتدى وان استفتح الجمعة لا يضره ذلك لانه تابع للامام والامام مستديم لها لاستفتح فلا يجوز في مسئلتنا بالمساواة ان لم يكن بالاولى لان اقتداء من فاتته الجمعة مع الامام بمسبوق قام ليكمل موجود فيه ما عللوا به من أنه تابع للامام الغير المستفتح مع زيادة ان ما في صورتهم فيه انشاء صورة جمعة بعد أخرى ولا كذلك في صورتنا فان المسبوق لما قام ليأتي بما عليه يجوز لغيره الاقتداء به قطعاً وانا التردد في انه اذا اقتدى به يدرك الجمعة أولا وقد علت بما قررته أنه يدرك الجمعة بعين ما ذكره مع هذه الزيادة التي ذكرتها المرجحة لادراكها في صورتنا بالاولى لان صورتهم وقع الخلاف في اصل جواز الاقتداء فيها والذي دل عليه ظاهر كلام أكثر الأصحاب امتناعه لما فيه من انشاء صورة جمعة بعد أخرى ومع ذلك يدرك الجمعة في صورتنا التي لا خلاف في صحة الاقتداء فيها بالاولى فان قلت القائلون بادرأها في تلك الصورة انها فرعوا ذلك على اختيارهم صحة الاقتداء اما على ظاهر كلام أكثر الأصحاب فلا يجوز الاقتداء فضلا عن ادراك الجمعة فلا دليل فيما قالوه على ما قدمته قلت ممنوع لان المانعين للاقتداء في تلك الصورة عللوه بما لا يأتي في صورتنا وهو انشاء جمعة بعد أخرى ووجه الفرق أن المسبوقين لما أدركوا الجمعة مع الامام ثم بعد سلامه انشؤا باقتدائهم ببعضهم قدوة أخرى في الجمعة كانوا منشئين لصورة جمعة بعد أخرى وأما في صورتنا فالمتوهم المسبوق لم يدرك جمعة ولا اقتدى قبل بامام الجمعة فلم يكن في اقتدائه بمسبوق قام للتكميل انشاء جمعة لا معنى ولا صورة وانا الذي فيه انشاء ربط صلاته بصلاة ذلك المسبوق التابع للامام المدرك للجمعة

(سئل) هل الافضل أن يصلى في المسجد الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ولو فاتته الصف الاول أو الصف الاول افضل كما قاله النووي في مناسكه وما وجهه وكيف الجمع بينه وبين من يقول ان الصلاة في المساجد الثلاثة منفردا أفضل من الصلاة في غيرها مع جماعة (فاجاب) بان الافضل أن يصلى في المسجد الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ثم إذا صلى فيه فالافضل أن يصلى في الصف الاول ثم ما يليه وهذا في مناسك النووي رحمه الله وعبارتها اذا عرفت حالة المسجد فينبغي المحافظة على الصلاة فيما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الحديث الصحيح الذي سبق ذكره صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه انما يتناول ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لكن اذا صلى فالتقدم الى الصف الاول ثم ما يليه أفضل فليستفطن لما ثبت عليه اه وحينئذ فوجه ظاهر ولا مخالفة بينه وبين كون الصلاة في احد المساجد الثلاثة منفردا أفضل من الصلاة في غيرها جماعة (سئل) عن شخص أحرم بفرض خلف مصل نقلا جالسا ظانا انه يتشهد فجلس

يتشهد معه فركع الامام
فهل يكفيه أن يقوم ويركع
مع الامام أو يجب عليه
أن يقرأ الفاتحة ثم يركع
أو يفارقه (فأجاب) بأنه
يجب عليه أن يقوم ويقرأ
الفاتحة ان أدرك بعد
تحرمة زما يسعها قبل
ركوع امامه ولا فقد
ما يسعه منها حينئذ لأنه
مسبوق (سئل) عن حديث
الصحيحين صلاة الرجل
في جماعة تضعف على
صلاته في بيته وفي سوقه
خمسا وعشرين درجة
وورد في حديث فضل
الصلاة بسواك على الصلاة
بغير سواك سبعون ضعفا
رواه أحمد وقال صحيح على
شرط مسلم وظاهر هذين
الحديثين أن الصلاة في
الجماعة بخمس وعشرين
صلاة وان الصلاة بالسواك
بسبعين صلاة بغير سواك
فهل الحديثان على ظاهرهما
او هما مؤولان فان قلتم
بظاهرهما فصلي شخص
في جماعة بسواك هل
تكون صلاته بخمس
وتسعين صلاة وذلك بمجموع
خمس وعشرين وسبعين أو
بألف وسبعائة وخمسين
صلاة وذلك الحاصل من
ضرب سبعين في خمسة
وعشرين (فأجاب) بأنه
قد روى الحميدي بإسناد
جيد خبر ركعتان بسواك
أفضل من سبعين ركعة بلا
سواك اه وظاهر أن
الثواب المرتب على صلاة

وهذا الربط بصيره تابعا للامام ومنزلا منزلة من أدرك مع الامام ركعة لان التابع تابع وحينئذ
انضج ادراكه للجمعة وإن لم نقل بما اختاره ابن كبن في تلك الصورة وما يؤيد أن التبعية للامام
تقتضي الحكم بادراك الجمعة وإن لم يدرك التابع ركعة في جماعة أنه لو بان حدث الاربعين صحت
الجمعة للامام وكذا لمن يقتدى به تبعه له على المعتمد فاذا صحت لتابعه في هذه فأولى في مسئلتنا كما هو
ظاهر وقد وقعت هذه المسئلة في هذه السنة أعنى سنة احدى وستين وتسعمائة بدرسنا في رمضان
أثناء الكلام على قوله عليه السلام من أدرك ركعة من الجمعة فليصل اليها أخرى فقلت يستفاد من
قوله من أدرك ركعة من الجمعة لما فيه من العموم أن من جاء فوجد امام الجمعة سلم ووجد مسبوقا
أدرك معه ركعة فاقضى به فيها أدرك الجمعة بنص هذا الحديث الصحيح لان المقتدى بهذا المسبوق
يصدق عليه أنه أدرك ركعة من الجمعة فطارت هذه المسئلة واستشكلها الفضلاء وكانها لم تطرق
أسماعهم الا حينئذ فمنهم من أنكرها وصمم غير مستند الا لقضاء عقله ومنهم من رجع لما رأى
بعض مامر وكان من جملة ما فرغته على الادراك الذي أفتيت به أن هذا المقتدى لو قام ليأتي بالركعة
الباقية عليه فاقضى به آخر أدرك ولو اقتدى بهذا آخر أدرك ولو اقتدى بهذا آخر أدرك أيضا وهكذا
ووقع الميل الى القول بالادراك لان الكل تبع للامام فكانهم كلهم أدركوه في ركعته الثانية ولا نظر
لوقوع صلاتهم مع انتفاء العدد المشترك بقاؤه الى السلام لان ذلك محله في غير التابع كما تقرر وبهذا
يندفع ما شنع به بعض الطلبة أنه يترتب على ذلك انه لو قام جماعة مسبقون للتكميل فاقضى بكل
واحد واحد أدرك كل الجمعة وفي هذا تعدد للجمعة لا الى غاية وهو بعيد من كلامهم ووجه
اندفاعه ما تقرر أن اقتداء كل من الجائين بكل من المسبقين منزل منزلة اقتدائهم كلهم بالامام في
ركعته الثانية كما تقرر فان قلت هل يمكن أن يقال انه لو أمكنهم كلهم الاقتداء بمسبوق واحد لم
يجز لهم تعدد الاقتداء لان في ذلك تعدد صورة الجماعة مع امكان عدمه قلت لما تقرر أن الكل
تبع في الحقيقة للامام الاول لم يكن في ذلك يعد أصلا كما مر (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته
وبركات علومه عن رجلين أحرمنا بالجمعة مع امامها الاول أدرك الركعة الثانية والثاني أدرك النشهد
فقط ثم انتصب الامام قائما ولم يعلم هل قام ساهيا او متداركا فهل يجوز لها القيام معه الاول
ليصلي معه الركعة الثانية والثاني ليدرك معه ركعة فيدرك الجمعة ام لا يجوز لها القيام للجل بحال
الامام واذا قلتم بعدم الجواز فما صورة العلم التي يقومان معه ليدرك كل معه ما ذكر كما وقع في
كلامهم وما صورة العلم التي يقوم فيها الثاني ويمتنع الاول (فأجاب) بقوله لا يجوز له القيام
معه لانه لا يجوز له متابعتة في فعل السهو كما صرحوا به بقولهم ولو قام الامام ازيادة تكامة سهوا لم
يجز له متابعتة وان كان شا كافي فعل ركعة أو مسبوقا علم ذلك أو ظنه ولا نظر الى احتمال أنه ترك
ركنا من ركعة لان الفرض أنه علم الحال أو ظنه وحينئذ فان كان المأموم موافقا انتظره لانه أتم
صلاته يقينا او غير موافق فكذلك لان هذه الركعة غير محسوبة للامام وهو لا يجوز متابعتة
في فعل السهو وصورة العلم فيما ذكر ان يعلم انه ترك سجدة من الركعة الاولى فتمت بالثانية ويبقى
عليه ركعة فاذا قام وقام معه أدرك الركعة لانها حينئذ اصلية لازائدة وقد ذكرت ذلك في شرح
العباب فلنذكر عبارته مع طولها لما فيها من الفوائد ولفظها مع المتن ولو لم يدرك ركوع الثانية
اوشك هل ادرك ركوعها المجزئ او لا لم يدرك الجمعة لما مر سواء أعلم بالحال أم لا فيتمها ظهرا
ويسجد للسهو في مسألة الشك لكن يحرم بها أي الجمعة حتما على المعتمد الذي اقتضاه كلام الشيخين
وصححه في المجموع قال موافقة للامام فقول الانوار جوازا وقول غيره ندبا ضعيف اذ يأنقو
عقد الظاهر قبل سلام الامام كما سيأتي لما ان اليأس منها لا يحصل الا بسلام الامام اذ قد

المرتبة على الصلاة بسواك
لكثرة الفوائد المرتبة
عليها ولا معارضة بين
الحديثين لان الدرجات
المرتبة على صلاة الجماعة
قد تعدل الواحدة منها
كثيراً من الركعات
بسواك وتقدر عدم الجمع
بينهما فالمعول عليه حديث
الجماعة للاتفاق على صحته
وقال ابن الملقن وإذا ضم
إلى حديث السواك حديث
صلاة الجماعة أفضل من
صلاة الفرد سبع وعشرين
درجة كانت صلاة الجماعة
بسواك أفضل بألف
وثمانمائة وتسعين اه
واعترض بأنه غير صحيح
لان الذي في الحديث ركعتان
بالسواك أفضل من سبعين
ركعة وحيث تكون
الركعة من الصلاة في
الجماعة بالسواك بتسعة مائة
 وخمس وأربعين ركعة
نعم يصح ما ذكره على
رواية صلاة بسواك أفضل
من سبعين صلاة لكنه
لم يثبت اه وقال شيخنا
أبويحيى زكريا بعد خبر
السواك فان قات حاصله
أن صلاته به أفضل من
خمس وثلاثين بدونه
وقضيته مع خبر صلاة
الرجل في الجماعة تضعف
على صلاة منفرداً خمسا
وعشرين ضعفاً أن
السواك للصلاة أفضل
من الجماعة لها فتكون
السنة أفضل من
الفرض وهو خلاف

يتذكر امامه ترك ركن فيأتي بركعة فيدرك الجماعة لكن تذكره ذلك ليس بكاف وحده بل لابد معه
من علم المأموم بتركه للركن حتى يجوز له متابعتة إذا قام ليق به بخلاف ما إذا لم يعلم فانه لا يجوز له
متابعتة لقولهم لو بقي عليه ركعة فقام الامام إلى خامسة لم يجز له متابعتة حملاً على انه تذكر ترك ركن
وفي المجموع عن الاصحاب لو صلى الامام الجمعة ثلاثاً ناسياً فأدركه مسبوق في الثالثة لم يدرك
الجمعة قطعاً لان الثالثة غير محسوبة للامام فان علم الامام أنه ترك سجدة ساهياً فان علم أنها من
الركعة الاولى انجبرت الاولى بالثانية وصارت الثالثة ثانية وحسبت للمسبوق وأدرك بها الجمعة وان
لم يعلم محلها لم يدرك الجماعة لاحتمال أنها من الثانية فتمت بسجدة من الثالثة ويلغو باقيها اه كلام
المجموع ولو أدركه في ركعة غير محسوبة للامام لحدثه أو سهوه بزيادتها ففيه تنصيل مر في الجماعة
وهو أنه ان أدرك الركعة بقراءتها فان علم بزيادتها أو بحدثه لم تحسب له بل لا تنعقد والا حسبت
عن الجمعة وغيرها كالصلاة خلف المحدث بخلاف ما لو بان امامه كافراً أو امرأة لانها ليسا أهلاً
للامامة بحال وقول القمولى لو أدرك الركعة بكماها صحت على الانفراد مردود بأنه مخالف لقوله
وقول غيره ان الصلاة خلف المحدث جماعة حتى في الجمعة اذا زاد على الاربعين أما اذا أدرك ركوعها
فقط فلا تحسب له مطلقاً انتهت عبارة الشرح المذكور وبأمل كلام المجموع وما قبله يعلم اتضاح
ما ذكرته في صورة العلم وأنه لا فرق بين مدرك الركعة الثانية ومدرك التشهد وحده في أن من علم
قيام الامام لأصلية تابعه ومن لا يجز له متابعتة وان من تابعه سهواً أو جهلاً أو أدركه في ركعة زائدة
فان أدرك الفاتحة بكماها حسبت له الركعة في الجمعة وغيرها وان لم يدركها بكماها لم تحسب له الركعة
في الجمعة وغيرها لان شرط تحمل الامام للفاتحة أو بعضها أن يكون في ركعة محسوبة له والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب ((وسئل)) نفع الله به عما اتفق لاهل قرية بروم أنهم من مدة مديدة يقومون
في بروم غالب سنتهم وذلك قدر ثلاثة أرباع السنة ثم في باقى السنة ينتقلون منها الى قرية أخرى
تسمى الهجلة فيقيمون بها باقى السنة خوفاً من مخدور الافرنج وقت توهم خروجهم من بلاد الهند
فاستمر حالهم على هذه الحالة مدة مديدة يزيد قدرها على عشرين سنة بحيث أنهم قد بنوا بالقرية
المسماة بالهجلة دوراً واتخذوها لهم وطناً في بعض السنة فنشأ من ذلك سؤال وهو أن الجمعة هل
تجب على أهل قرية بروم في كلا قريتيها بروم والهجلة أى ففى مدة اقامتهم في بروم يجب عليهم
اقامتها فيها وفى مدة اقامتهم بالهجلة يجب عليهم اقامتها بها كذلك أم لا يجب عليهم اقامتها فيها
كذلك مع عدم وجود الاستيطان فى احدهما أم تقولون انما يجب اقامتها عليهم فى بروم فقط
فى أيام اقامتهم بها لانها محل الاستيطان ولان الحكم للاغلب والانتقال العارض فى كل سنة منها
الى القرية المذكور حكمه حكم من انتقل لحاجة فلا يقدح ذلك فى سقوطها عنهم مدة اقامتهم بها
المدة المذكورة فان قلتم نعم تجب اقامتها عليهم فى أيام اقامتهم فى بروم وتنعقد الجمعة للعلة المذكورة
وهى كونها محل الاستيطان قلنا فما الحكم فى وجوبها عليهم فى مدة أيام اقامتهم بالهجلة المدة المذكورة
هل تقولون بوجوب الجمعة عليهم فى بروم وان صارت خلية من المقيمين بها كما أن ذلك صفتها الآن
وتوجبون عليهم انشاء سفر الى بروم فى كل يوم الجمعة لاجل اقامة الجمعة بها كما رأيت أهل قرية بروم قد
اعتادوا ذلك فنجدهم فى كل يوم الجمعة ينشئون سفراً الى قرية بروم ويقيمون الجمعة بها على هيئتها اعتقاداً
منهم أنها تجب عليهم وتنعقد لهم الجمعة ولم يروا بذلك بأساً ومضت لهم على هذه الحالة سنون كثيرة يزيد
قدرها فوق ما قدرناه أولاً ثم الآن هم باقون على ذلك الاستمرار ما بقى تخوفهم من الكفار وجملة
الحال فى هذا السؤال أن أهل قرية بروم لم يزل ذلك دأبهم منذ بدأ ظهور الافرنج فى نواحي

المشهور قلت هذا الخبر لا يقاوم خبر صلاة الجماعة في الصحة ولو سلم فيجانب بان السواك أفضل لكثرة آثاره ومنها تعدى نفعه من طيب الرائحة الى الغير بخلاف نفع الجماعة وقد تفضل السنة الفرض كافي ابتداء السلام مع رده وبراء المعسر عما في ذمته مع الصبر عليه الى اليسار أو يحمل خبر صلاة الجماعة على ما اذا كانت صلاتها وصلاة الانفراد بسواك أو بدونه والخبر الآخر على ما اذا كانت صلاة الجماعة بسواك والاخرى بدونه فصلاة الجماعة بلا سواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المفرد بخمسة عشر اهـ (سئل) هل المعتمد وجوب نية الفرضية في الصلاة المعادة (فأجاب) بان المعتمد وجوبها فيها (سئل) عما رواه البخاري في صحيحه من أن النبي ﷺ خرج في مرض موته يهادى بين رجلين فوجد ابنا بكر يصلي بالناس فأتى به حتى جلس الى جنب أبي بكر قيل للاعمش أحد رواة الحديث كان النبي ﷺ يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته والناس يصلون بصلاته أي بكر فقال برأسه نعم فكيف يطابق هذا الحديث ما ذكره من أنه لا تصح قدوة بمقتد ومن ان من تابع غيره في

بلاد الهند وتعودوا الخروج منها الى أرض العرب الى الآن ثم هم الآن على ذلك العزم لا يزال دأبهم ينتقلون في بعض السنة مازالوا يتوهمون خروجهم ولا شك ان انقطاع هذا التخوف لا يكون الا بانقطاع شوكة الحريين من أرض بلاد الهند وذلك اما بزوال دولتهم وذهاب أربابها أو لاستيلاء المسلمين على جميع سواحلهم الذين ينشئون تجاهيزهم منها ولا شك أن زوال ذلك غير متيقن وحيث أنه لم يصح أن يقال في صورة السؤال ان القول بعدم انعقاد الجمعة في حق أهل قرية بروم حال إقامتهم بها وحال انتقالهم عنها أقرب من القول بانعقادها في حقهم فيها في الحالين أم يقال الامر في ذلك بخلافه وما قولكم في قول صاحب الانوار وشرط الكف عن اعتياد النزول في وقت معين والرحلة في وقت آخر فلو كانوا ينزلون في موضع صيفا ويرتحلون شتاء وبالعكس كالأندلس والترك فليسوا بمتوطنين هل فيه دلالة على عدم انعقاد الجمعة لمن ذكرنا في صورة السؤال أو لا لان ما ذكره في الانوار غير المذكور في صورة السؤال فلا يستدل لذلك به وانما مأخذ انعقاد الجمعة في حق أهل بروم مدة إقامتهم بها مأخوذ من قوله قبل ذلك والتوطنية الإقامة في بلدة او قرية على التأييد الا لحاجة كتجارة وزيارة وعبادة وخوف غارة ونحوها قلنا قد علم من حال أهل قرية بروم أنهم لم يزالوا يعتادون النزول في وقت معين من السنة الى القرية المذكورة وذلك الوقت هو وقت التخوف من الافرنج وقت اقبال بحري الاذيب وان ينتهم النزول اليها في ذلك الوقت على الدوام ما بقي معهم تخوف منهم سواء كانوا في ذلك الحال مستشعرين خروجهم أم لا فينبوا لنا ذلك فان قلتم انها لا تعتقد لهم في القرية او تعتقد في بروم فقط حال إقامتهم بها فقط قلنا فان قلتم بعدم وجوبها عليهم حال إقامتهم بالهجرة ووجوبها عليهم حال إقامتهم ببروم فقط قلنا فهل تقولون بجواز إقامتها في بروم حيث كانت خلية كما مر في صورة السؤال أو باستحباب إقامتها ان قلتم بالجواز وما الحكم في الذين لهم مال من نخل أو غيره اذا كان من عادتهم الانتقال لاجل الخريف كل سنة وكانوا يقيمون في البلد الذي ينتقلون اليه الشهرين او الثلاثة فالفرض ان لهم ثم دورا وضياعا وكان ذلك دأبهم دواما مدة أربعين سنة فأكثر فهل يقال ان الجمعة تعتقد بهم في البلد التي إقامتهم بها أكثر كافي بروم في حق بعض اهله أم يقال لا تعتقد بهم وكذلك الشخص اذا كان له زوجتان في بلدن وله مالا فيهما أو مال في احدهما فقط وإقامته في البلدين غير منضبطة بل تارة يقيم في احدهما اكثر وتارة بالعكس وتارة يستوى الامر ان اوقد تنضبط إقامته بهما على السواء ومضى له على هذا الحال نحو خمسين سنة فما المعتمد عندكم في انعقاد الجمعة به فيهما ووجوبها عليه فقد رأيت في ذلك اجوبة مضطربة فحققوا لنا المعتمد عندكم في ذلك (فأجاب) فسخ الله في مدته بقوله عبارة شرحي على المنهاج ومن له مسكن يأتي فيه التفصيل الا في حاضري المسجد الحرام ولا ينافيه ما في الانوار انهم لو كانوا بمحل شتاء وبآخر صيفا لم يكونوا متوطنين بواحد منها لان محل هذا فيمن لم يتوطنوا محلين معينين ينتقلون من احدهما الى الآخر ولا يتجاوزونهما الى غيرهما بخلاف من توطنوا محلين كذلك لكن اختلف حالهم في إقامتهم فيهما فان التوطن بهما او بأحدهما ينافي بما يناف به التوطن في حاضري الحرم وافق الجلال البلقيني في اهل بلد يفارقونها في الصيف الى مضايهم بأنهم ان سافروا عنها ولو سفرا قصيرا لم تعتقد بهم وان خرجوا عن المساكن وتركوا بها اموالهم ولم يكن هذا ظنا لانه السفر فتلزمهم ولو فيما خرجوا اليه ان عد من الخطة والا لزمهم فيها وما قاله من خروجهم عن المساكن ظاهر الا قوله وتركوا اموالهم فليس بقيد وما قاله في سفرهم ان أراد به انها لا تعتقد بهم في مضايهم فواضح نعم تلزمهم ان اقيمت فيها جمعة معتبرة او انها لا تعتقد بهم في بلادهم لو عادوا اليها فليس بصحيح لان خروجهم عنها لحاجة لا يمنع استيطانهم بها اذا

الافعال بلانية اقتداء به بطلت صلاته (فأجاب) بان معنى قوله والناس يصلون بصلاة أبي بكر أنهم يصلون بصوته الدال على افعال النبي ﷺ كالمبلغ لهم وهذا التفسير أخوذ مما ذكره البخارى في صحيحه في باب من اسمع الناس تكبير الامام لقوله وخرج النبي ﷺ يهادى بين رجلين كما أنى انظر اليه يحط برجله الارض فلما رآه ابو بكر ذهب يتأخر فإشار اليه ان صل فتأخر ابو بكر رضى الله عنه وقعد النبي ﷺ الى جنبه وابو بكر يسمع الناس التكبير وحينئذ فاءضح الحال وزال الاشكال (سئل) عن المتخيرة هل يلزمها قضاء الصلاة كما صرح به الشيخان أم لا كما نص عليه وجرى عليه الجمهور وهل لها ان تصلى النوافل بعد خروج الوقت وان تجمع بين الصلاتين في وقت الاولى وهل عليها فدية اذا افطرت للارضاع (فأجاب) يانه يلزمها قضاء الفرائض قال في الروضة انها تستبيح النوافل بعد خروج الوقت على الاصح وخالف ذلك في أكثر كتبه بانها ليس لها ان تصلى النوافل بعد خروج الوقت كما صححه النووي في التحقيق وشرح المذهب ومسلم

عادوا اليها كما يصرح به المتن وانما تسقط عنهم الجمعة نعم ان سمعوا النداء ولم يخشوا على اموالهم لو ذهبوا للجمعة لزمهم مطلقا وانعقدت بهم في بلدهم ولو أكره الامام أهل بلد على سكنى غيرها فامتثلوا لكتهم عازمون على الرجوع لبلدهم متى زال الاكراه لم تنعقد بهم في الثانية بل في الاولى لو عادوا اليها كما هو ظاهر انتهت عبارة الشرح المذكور ومنه علم أن وطن المذكورين انما هو بروم لما علمت أنهم أجروا فيمن له مسكنان تفصيل جاضرى الحرم وقد قالوا هناك لو كان له وطنان اعتبروا ما اقامته به أكثر وقد ذكر في السؤال أن اقامتهم ببروم أكثر فلتكن هي وطنهم بنص كلامهم المذكور دون الهجلة وإذا تقرر أن بروم هي وطنهم لا غير فاذا خرجوا عنها لحاجة الخوف المذكور جاز لهم ذلك ثم ان كان بالهجلة أربعون متوطنون غير أهل بروم لزمهم الجمعة ولزم أهل بروم صلاتها معهم ولا يحسبون من الاربعين وان لم يكن بالهجلة أربعون كذلك فان سمعوا النداء من بلد فيها جمعة معتبرة لزمهم فيها والاصل الكل الظهر وأما رجوع أهل بروم اليها في كل يوم جمعة فلا يلزمهم الا ان زال الخوف الذي فارقوا بلدهم لاجله وقربوا منها بحيث لو خرجوا من الهجلة اليها قبل الفجر أمكنهم ادراك الجمعة فيها كما ملت اليه في شرح المنهاج وعبارته بعد ما مر ولو خرج أهل البلد كلهم لحاجة كالصيف وأمكنهم اقامه الجمعة بوطنهم فهل يلزمهم السعي اليها من حين الفجر لانه يحرم عليهم أن يعطلوها من الجمعة كما مرأو ينظر في محلهم فان كان يسمع أهله النداء من بلدهم لزمهم لما مر انه في حكم بعض أجزائه والا فلا محل ونظروا الاول أحوط انتهت وعلم من العبارة السابقة حكم الذين يخرجون في بعض السنة الى مضاييعهم وحكم من له مسكنان ببلدين وحاصل هذا أنا نعتبر ما اقامته به أكثر فهو وطنه دون الاخر فان استوت اقامته بهما اعتبر ما فيه أهله أى زوجته أو سريته ومحاجير اولاده دون نحو آبائه واخوته فان كان له بكل أهل اعتبر ما اقامه اهله به دائما أو أكثر أو بكل مال اعتبر ما فيه ماله دائما أو أكثر فان كان أهله يولد وماله يولد اعتبر ما فيه أهله فان استويا في كل ذلك انعقدت به في كل منهما كما بينت ذلك في شرح المنهاج والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) فسخ الله في مدته عن أهل بلدة تلزمهم الجمعة إذا تفرقوا وسكنوا في البوادي على نحو فرسخ أو فرسخين من بلدتهم ويجمعون اليها للجمعة مع انهم ينسبون اليها فهل تنعقد بهم الجمعة في بلدتهم الاصلية اذا لم يكمل العدد اليهم ام لا والحال انهم لا يجيئون اليها الا للحاجة او جمعة او عيد (فأجاب) بقوله لا تنعقد بهم الجمعة فيما ذكر اخذنا من قول الجلال البلقيني سئلت عن بلدة لا يقيم اهله فيها في الصيف وانما يخرجون الى مصايفهم هل تلزمهم الجمعة والذي يظهر في ذلك ان الظعن هو السفر فان كانوا يسافرون عنها بالكلية بحيث يطلق على ذلك اسم سفر ولو قصيرا فليسوا متوطنين فلا تنعقد بهم وان كانوا يخرجون عن المساكن فقط ويتركون بها اموالهم وامتعهم فليس هذا بظن فتلزمهم الجمعة فان كان القضاء الذي خرجوا اليه معدودا من خطة البلد صحت جمعهم فيه والا فلا ويلزمهم فعلها في خطة البلد اه فافهم ما ذكره في الحال الاول ما ذكرته في صورة السؤال بالاولى لان من ذكرهم لا يفارقون بلدهم الا ايام الصيف فقط على نية الرجوع والتوطن فيها وقد علمت انه ذكر فيهم انهم ان كانوا يسافرون عنها بالكلية بحيث يطلق على ذلك اسم سفر ولو قصيرا فليسوا بمتوطنين فاذا ذكر هذا في هؤلاء فهو فيما في السؤال اولى لان بعدهم عن البلد نحو فرسخ يطلق عليه عرفا انه سفر ويطلق على ساكنيه انهم غير منسوبين لذلك البلد من حيث الاقامة وان نسبوا اليها من حيث الاضافة اذ المتغرب عن مكة مثلا وان فحش بعده عنها وطالت غيبته يقال له مكى اضافة له الى أصل مسكنه وان كان ساكنا بمحل غيره فهو مكى بهذا الاعتبار وليس مكيا الا آن من

حيث السكنى والاقامة والعبرة هنا إنما هي بالنسبة الى الثانية دون الاولى وظاهر قول السائل نفع الله به والحال أنهم لا يجيئون اليها الخ أنهم أعرضوا عن سكنائها بالكلية ولكنهم يترددون اليها الحاجة أو جمعة أو عيد فان كان حالهم كذلك فهم غير متوطنين بذلك البلد قطعاً لأعراضهم عن سكنائها بنيتهم عدم العود اليه إلا لحاجة وهذا ظاهر لا تردد فيه وإنما التردد فيمن يفارقون البلد في بعض فصول السنة لربيع أو صيف مع عزيمتهم على العود عند انقضاء غرضهم وحكمه ما أشار اليه الجلال أنهم ان بعدوا عنها بحيث يسمى سفراً وانقطعت نسبتهم اليها في السكنى في ذلك الزمن صاروا غير متوطنين بها فلا تعتقد بهم والا فهم باقون على توطنهم ثم هذا كله إنما هو بالنسبة للتوطن وعدمه حتى يحسبوا من الاربعين أولاً وأما بالنسبة للزوم فان سمعوا النداء بشروطه لزومهم الحضور لمحلّه والإفلا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ﴿وسئل﴾ نفع الله به هل يلزم المجوسين اقامة الجمعة في الحبس ﴿فاجاب﴾ بقوله القياس أنه يلزمهم ذلك اذا وجدت شروط وجوب الجمعة وشروط صحتها ولم يخش من إقامتها في الحبس فتنة لكن أفتى غير واحد بانها لا تلزمهم مطلقاً وقد بالغ السبكي فقال لا يجوز لهم إقامتها وإن جاز تعددها وهو بعيد جداً وإن أطال الكلام فيه في فتاويه والاستدلال لعدم الوجوب بان الحبوس لم تزل مشحونة من العلماء من السلف والخلف ولم ينقل أن أحداً منهم أقامها في الحبس يمكن الخدش فيه بانه لا يتم إلا إن ثبت أنه وجد في حبس أربعين شافعيًا ممن يعتد بفعلهم ولم يقيموها مع توفر ما ذكرناه من الشروط وعدم خوف الفتنة فن أثبت هذا اتضح له عدم الوجوب ومن لم يثبت يزمه أن يقول بالوجوب فانه الذي يصرح بكلام أصحابنا ولقد كان البويطي وهو في قيوده في الحبس يغتسل ويلبس نظيف ثيابه ويأتى إلى باب السجن فيشاور السجنان في صلاة الجمعة فيمنعه فيرجع ويقول الآن سقطت الجمعة عنى فتأمل محافظة هذا الامام الذي هو أجل أصحاب الشافعي رضى الله عنه ولذا استخلفه في حلقة وأخبره بهذه المحنة التي وقعت له بقوله له ستوت في قيودك على صلاة الجمعة مع ما هو عليه تجده كالصريح في أنه لو أمكنه إقامتها في الحبس لفعلها فيه فان قلت أن أقاموها قبل جمعة البلد أفسدوها على أهلها أو بعدها لم تعتقد لهم قلت ممنوع فيهما بل عذر الحبس لا يبعد أنه يجوز التعدد فيفعلونها متى شاؤا قبل أو بعد ولا حرج عليهم حينئذ ﴿وسئل﴾ أعاد الله علينا من بركاته عن بيت واحد فيه أربعون متوطنون بصفة من تلزمهم الجمعة فهل يلزمهم إقامتها أولاً ﴿فاجاب﴾ بقوله أفتى جمع يمينون بعدم الوجوب أخذوا من قولهم الشرط أن تقام بين الابنية ولا أبنيه هنا وقياساً على أهل الخيام وأفتى آخرون بوجوبها عليهم وهذا هو الاوجه ولا دليل للاولين في تعبير الاصحاب بالابنية لانه للغالب ولا في القياس على أهل الخيام لان من شأن اربابها النجعة وعدم توطن محل واحد بخلاف أهل البناء الواحد فان من شأنهم توطن بنائهم وعدم النقلة منه وشتان ما بين هذين فزعم بعضهم ان أهل البناء الواحد اولى بعدم الوجوب من أهل الخيام غلط واضح إذ لا مساواة بوجه فضلاً عن الاولوية ﴿وسئل﴾ نفع الله به عن قولهم تصح الجمعة خلف المتنفس والمحدث هل يشترط سماعها للخطبة أولاً ﴿فاجاب﴾ بقوله أفتى بعضهم بأنه يشترط في الاول سماعها بالنسبة الى صحة الجمعة لهم خلفه والذي يتجه خلافه ويفارق الخليفة إذا شرطنا سماعه بانه يبنى صلاته على صلاة الامام وهو لا يتحقق الا بعد سماعه حتى يصير من أهل الجمعة ويمكن بناء فعله على فعل امامها المتنفذ والمحدث فليسا في جمعة وإنما صحت خلفها إذا زاد على الاربعين لوجود صورة الجماعة لاحقيقتها فلم يكن لاشتراط السماع وجه ﴿وسئل﴾ نفع الله به عما جاء في الحديث الحسن من ترك اللباس تواضعاً وهو قادر عليه دعاه الله يوم القيامة على رؤس الخلائق حتى يخيره من اى حلل الايمان شاء يلبسها ما معناه ﴿فاجاب﴾ بقوله

وفرق بينهما وبين المتيمم بان حدثها متجدد ونجاستها متزايدة او يمكن أن يجمع بين كلاميه بحمل الاول على رواتب أداء الفرائض والثاني على غيرها ولا فدية عليها اذا انطرت للارضاع (سئل) عن إمام سجد على كفه الذي يتحرك بحر لله هل يلزم من اتمه به إعادة تلك الصلاة اذا بان له ذلك أم لا (فاجاب) بانه ان كان بحيث لو تأمل امامه أبصر ذلك لزمته أعادتها والا فلا تلزمه وهذا قياس حكم الفرق بين النجاسة الظاهرة والخفية على الراجح فيهما (سئل) عن قول الجلال المحلى وما كثر جمعه من المساجد أفضل فان مفهومه أن قليل الجمع في المساجد أفضل من كثيره في غيرها هل هذا المفهوم معتمد أم لا فان قاتم باعتداده خالفه قول شرح المنهج وما كثر جمعة من المساجد أو غيرها أفضل (فاجاب) بانه هو المأخذ وهو مقتضى كلام الشيخين فان عبارة الروضة كاصلها وحيث كان الجمع في المساجد أكثر فهي أفضل اهو به صرح الماوردي وعكسه القاضي أبو الطيب قال الا ذرعى وظاهر النص يومئذ اليه وتعضده القاعدة المشهورة أن المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة

بمكانها اه وجرى عليه
 شيخنا في شرح المنهج وقد
 يقال ان فضيلة العبادته وهى
 الجماعة موجودة فيها
 وفضيلة المكان سالمة عن
 المعارضة (سئل) عن قول
 الجلال المحلى فى شروط
 الانتظار فى الركوع
 والتشهد الاخير وحيث
 انتفى شرط من الشروط
 المذكورة يحزم بكراهة
 الانتظار على الطريق
 الاول وبعد استحبابه أى
 اناخته على الثانى انتهى
 وقول شرح المنهج وقول
 الله مع التصريح بالكراهة
 من زيادته وبها صرح
 صاحب الروض أخذ من
 قول الروضة قلت المذهب
 أنه يستحب انتظاره فى
 الركوع والتشهد الاخير
 بالشروط المذكورة ويكره
 فى غيرهما المأخوذ من
 طريقة ذكرها فيها قبل
 وبدأ بها فى المجموع وهى
 ان فى الانتظار قولين عند
 الاكثرين أنه يستحب
 وقيل يكره لامن الطريقة
 (لناحية للكراهة المثبتة
 للخلاف فى الاستحباب
 وعدمه فلا يقال اذا فقدت
 الشروط كان الانتظار
 ملجأ كما فهمه بعضهم اه
 (فأجاب) بان المعتمد
 ما جرى عليه شيخنا فى شرح
 المنهج تعالى صاحب الروض
 (سئل) عن قولهم للاموم
 ان يقارن الامام أو ينتظره
 إيهما أفضل (فأجاب)

معناه ما ذكره أئمتنا أنه يسن ترك الترفع فى اللباس المباح بأن لا يلبس أرفع الجنس الذى يباح له
 لبسه لما فيه من شهوة النفس وترفعها به على غيرها وقد نهى عن ذلك فى حديث عند أبى داود
 وأما السنة لبس أوسط الجنس الذى يباح له لبسه بل قال أصحابنا يكره لبس الخشن لغير غرض
 شرعى لحبر النسائي اذا أعطاك الله مالا فكشأ ثركم الله عليك وكرامته ولان الخشن ثوب الشهرة
 كالرفع أمل لبس الخشن والمزرى مع القدرة على الرفع لغرض شرعى كضم النفس واقتنائها
 بزهاد هذه الامة الذين لبسوا الشال والخشن فهو محبوب كما ان لبس الرفع للعلماء محبوب بقصد
 امتثال أوامرهم وإشاراتهم واجلال العلم وإيقاع هيئته فى قلوب العامة ليتلقى عنهم ما برز منهم من
 الاوامر والنواهي والزواجر والتغليظات وقد لبس العز بن عبد السلام زى الزهاد بمكة لما حج فأمر
 بمعروف ونهى عن منكر فلم يلتفت اليه فقيل له لست من أهل الانكار وإنما ينكر العلماء فلبس
 الثياب النفيسة كالطليسان وذوات الاكام الوسيعة ونحوها فامثل أمره وخضع لقوله فعلم أن مصلحة
 هذا أعظم من مصلحة الهضم الذى لا يمثل معه أمر فرجع إلى لبس شعار العلماء عملا بأرجح
 المصلحتين (وسئل) نفع الله به عن إقتصر فى خطبة الجمعة على الاركان بأن قال الحمد لله وصلى الله
 على سيدنا محمد اتقوا الله وقرأ آية وفى الثانية أتى بالثلاثة ويرحمكم الله هل يجزئ ذلك (فأجاب)
 بقوله نعم يجزئ ذلك حتى فى صلى الله على سيدنا محمد كما صرحوا به (وسئل) نفع الله به عما إذا
 قرأ الخطيب آية فى الخطبة من غير قصد لها ولا قصد غيرها من الاركان كأن يقرأ إن الله وملائكته
 يصلون على النبي الآية أو ان الله يأمر بالعدل والاحسان الآية ونحوها من الآيات فى أثناء الوعظ
 أو غيره هل يجزئ عن الآية أولا إذا لم يقصد بها شيئا وهل يشترط فى الخطيب أن يكون متذكرا
 لفرضها حين القراءة أم لا وإذا ترك الخطيب الآية فى الخطبة الاولى وجلس للفصل بينهما فلما قام
 تذكروا قرأ الآية موافقة لعادته ثم جلس للفصل فمل يقطع الجلوس الاول موالاة الخطبة الاولى
 أم لا (فأجاب) بقوله عبارة شرح العباب ولا تجب نية الخطبة ولا نية فرضيتها كما جزم به فى المجموع
 فى باب الوضوء وجزم به أيضا ابن عبد السلام فى فتاويه وعلله بأنها أذكاء وأمر بمعروف ونهى
 عن منكر وقراءة وكل ذلك لا يحتاج لنية لانه ممتاز بصورته منصرف الى الله تعالى بحقيقته فلا
 يفترق الى نية تصرفه اليه وهذا أوجه مما فى الروضة وأصلها عن القاضى من اشتراط ذلك وان جزم
 به فى الانوار كالأذرى واقتضاء كلام ابن الرفعة وكلام الروضة مشير إلى كلام ضعف القاضى بل
 القاضى نفسه انما فرعه كما فى المهمات عنه على القول الضعيف أنها بدل عن الركعتين انتهت وبها
 يعلم أن المعتمد أن قراءة الآية فى الخطبة لا يشترط فى وقوع الاعتداد بها عنها نية كونها منها
 بل يكفى الاتيان بها وان لم يقصد شيئا لانصرافها اليها بلا نية كما تقرر نعم الشرط عدم الصارف بأن
 لا يقصد غير الخطبة كما هو ظاهر وفى شرح العباب أيضا والتاسع أن يعلم الخطيب واجبا أى
 الخطبة كما فى الانوار وليس اطلاقه بظاهر بل الذى يظهر أخذ ما مر فى الصلاة أن الشرط أن
 لا يقصد بفرض معين النفية فاذا علم أن فيها واجبات وأتى بها ولم يقصد بواحد معين منها أنه نفل
 صحت على قياس الصلاة بالاولى اه وبه يعلم أنه لا يشترط فى الخطيب أن يكون متذكرا لفرض
 القراءة حين قراءته الآية بل الشرط ان لا يقصد بها النفية وفيه أيضا بعد قول المتن الخامس أى
 من الاركان قراءة آية مفهومة فى إحدى الخطبتين وتجزئ كما فى الام وغيرها قبلها وبعدها وبينهما
 لانها ما فى الاولى والثانية والثابت القراءة فى الخطبة دون تعيين نعم تسن فى الاولى كما فى المجموع
 انتهى وبه يعلم ان قراءة الخطيب للآية فيما ذكر آخر السؤال وقعت فى محلها لما تقرر ان الثانية
 محل لها كالاولى وأنه مخطئ بالجلوس الثانى فلا يضر ان كان جاهلا وقصر الفصل والاضر ولزمه

عمال نوى الاقتداء بشخص
بعد شروعه فى السلام هل
تحصل له فضيلة الجماعة
لادراكه جزأ من صلاة
الامام اولاً (فاجاب) بانه
لا تحصل له فضيلة الجماعة لانه
انما عقد النية والامام فى
التحلل خلافا لبعض
المتأخرين (سئل) عن
مسبوقين اقتدى احدهما
بالآخر بعد سلام امامهما
هل تصح القدوة اولاً
(فاجاب) بانه تصح القدوة
الا فى الجمعة كما اقتضاه كلام
الروضة واصلها فى صلاة
الجماعة وصححه النووي فى
تحقيقه وكذا فى مجموعه
وقال اعتمده ولا تغتر
بتصحيح ابن أبى عسرون
المع ولعله اغتر بقول الشيخ
أبى حامد لعل الاصح المنع
لكنها قالوا فى الروضة
واصلها فى الجمعة وهل
للمسبوقين او للمقيمين
خلف مسافر الاقتداء فى
بقية صلاتهم وجهان
أصحهما المنع لان الجماعة
حصلت وإذا تموا فرادى
نالوا فضلها وعده فى المهمات
تناقضا وجمع بعضهم بينها
بان هذا من حيث حصول
الفضيلة وذلك من حيث
جواز اقتداء المنفرد ويدل
عليه أنه فى التحقيق بعد أن
ذكر جواز اقتداء المنفرد
قال واقتداء المسبوق بعد
سلام امامه كغيره اه
وبعضهم يحمل ما فى الجمعة

اعادة الخطبة وان جلوسه الاول وقع فى محله أيضا لأن قراءتها فى الاولى سنة لا واجبة كما تقرر
(وسئل) نفع الله به عن خطيب يترك لبس الطيلسان ويزعم انه ليس بسنة هل زعمه صواب ام لا
(فاجاب) بقوله ليس ما زعمه بصواب بل الصواب أنه سنة كما صرح به غير واحد من أئمتنا وللجلال
السيوطى رحمه الله مؤلف مستقل فى سنة لبس الطيلسان جمع فيه الاحاديث الواردة فى ذلك وبين
ما فيها والرد على من خالف فى ذلك فشكر الله سعيه ولقد كان شيخنا الامام الاستاذ أبو الحسن
البكرى سقى الله ثراه يديم لبسه أول أمره فى دروسه وغيرها فاعترضه بعض من له اعتناء ما بالحدیث
فبالغ الشيخ فى الرد عليه بذكر الروايات الدالة على ندب لبسه ثم قال للسكر أمانتكم ما أنت عليه
من صفة كذا وكذا وبين له أموراً مجتمعة على ذمها فكان ذلك مانعا للناس من الانكار عليه كما أنهم
لما أنكروا على الجلال فى ادامة لبسه فى سائر المواكب وغيرها صنف فيه فأجاد وأفاد والله تعالى
يرحمنا وإياهما وسائر علماء المسلمين بمنه وكرمه آمين

(باب اللباس)

(وسئل) رضى الله عنه ونفع بعلمه وبركته عن فتحة الفضة المسماة عندنا بالحلقة هل يجوز للرجل
لبسها أم لا لأنها ليست حينئذ داخلية فى معنى الخاتم لغة كما قاله ابن الملقن فى العمدة قال ولم
يجوزوا للرجل لبس شيء من حل الفضة الا الخاتم وليست هذه خاتماً كما تقدم اه كلامه بمعناه لكن
فى نهاية ابن الاثير ان الحلقة خاتم بلا فص فسموها خاتماً فيما المعتمد فى ذلك أفيدونا متع الله بكم
المسلمين (فأجاب) فسح الله فى مدته بقوله الذى يتجه جواز الحلقة المذكورة فقد صرح أصحابنا
بانه لا فرق فى جواز لبس الخاتم بل ندبه للرجل بين ماله فص وما لا فص له فأفهم ذلك أن كلامه له فص
وما لا فص له يسمى عندهم خاتماً وان كان الخاتم لغة لا يطلق الا على ماله فص فقد قال فى الصحاح
والفتحة بالتحريك حلقة من فضة لا فص فيها فاذا كان فيها فص فهى الخاتم اه فافهم أن الحلقة
غير الخاتم لغة فعلم بما تقرر من كلام الفقهاء واللغويين أن الخاتم عند الفقهاء لا يشترط فيه
الفص وحينئذ فيكون كلامهم صريحا فيما ذكرته من جواز الحلقة المذكورة وزعم ابن الملقن
ما ذكر عنه فى السؤال يرد ما تقرر من أن عدم دخولها فى معنى الخاتم لغة لا يقتضى تحريمها لان
الائمة صرحوا بحل ما لا فص له مع أنه لا يسمى خاتماً لغة فعلم أنهم لم يريدوا بالخاتم فى كلامهم الخاتم
فى اللغة بل ما هو أعم منه فاندفع نظره بلم يسم خاتماً لغة وكأنه غفل عما ذكرته من أن الفقهاء
يسمون خاتماً وان لم يكن له فص واللغويين يخصون اسم الخاتم بما له فص على انه قد يطلق على
ما لا فص له اسم الخاتم أيضا كما يدل له كلام ابن الاثير المذكور فى السؤال فان قلت ينبغى تحريمها
من جهة أخرى وهى كونها من شأن النساء وقد صرح الائمة بان التشبه بالنساء حرام وعكسه
للحديث الصحيح لعن الله المتشبهين بالنساء من الرجال والمتشبهات من النساء بالرجال قلت انما يحرم
التشبه بهن بلبس زين المختص بهن اللازم فى حقهن كلبس السوار والخلخال ونحوهما بخلاف
لبس الخاتم بلا فص وهو الحلقة المذكورة فانه ليس من شعارهن المختص بهن ويدل على ذلك
قول الشافعى رضى الله عنه فى الام ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ الا للدب فانه من زى النساء لا
للتحريم قال فى المجموع ردا على الرافعى الفاهم من هذا النص تبعاً للشاشى أن التشبه بهن مكروه
فقط وليس كما قالاه بل الصواب الحرمة وأما نصه فى الام فليس مخالفا لهذا لان مراده أنه من
جنس زى النساء لا انه زى لهن مختص بهن لازم فى حقهن اه وكذلك نقول الحلقة المذكورة
ان سلم أنها زى لهن أى من جنس زينهن لا أنها تختص بهن لازمة فى حقهن وقد أخرج
البخارى وغيره عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من فضة فسه منه وفى صحيح مسلم

على ما اذا اقتدى ثانياً بمن يخالفه في أفعال الصلاة وما في صلاة الجماعة على من لم يخالفه فيها (سئل) عما اذا قام الامام بعد السجدة الاولى من الركعة الاولى ساهيا وعلم المأمومون بذلك ماذا يفعلون ان كانت الصلاة جمعة أو غيرها (فاجاب) بانه ان قاموا معه عالين بالتحريم بطلت صلاتهم لتركهم ما وجب عليهم من أركانها وإتيانهم بما لا يحسب لهم متابعة له في سهوه وكذا ان انتظروه في الجلوس بين السجدين لتطويلهم الركن القصير او سجدوا وقاموا معه لسبقهم اياه بركنين ولتأبعتهم اياه في السهو كالركعة الخامسة أو سجدوا وانتظروه في القيام لسبقهم اياه بركنين أو سجدوا وانتظروه جالسين للجلوس وسئل في غير محل الجلوس ويتعين عليهم في الجمعة أن يسجدوا وينتظروه في السجود لانه ركن طويل فلا يضرم تقدمهم عليه بركن لعذرهم ويتخيرون في غير الجمعة بين مفارقتهم بالنية أو انتظارهم اياه في السجود وقد قال البغوي في فتاويه المرتبة على القاضي ما يدل على ذلك فقال مسألة امام هوى للركوع ثم شك في أنه هل قرأ الفاتحة فعاد إلى القيام ليقرأ وتحقق المأمومون قراءة الفاتحة قال ليس لهم

ان فص خاتمه صلى الله عليه وسلم كان حبشيا قال النووي نقلا عن العلماء يعني كان حجرا حبشيا أى فصا من جزع أو عقيق فان معدنها بالحبشة واليمن اه ولا ينافيه هذه الرواية التي قبلها بامكان الجمع بانه صلى الله عليه وسلم كان له خاتمان من فضة أحدهما فضه منه والآخر فضه حبشي أى جزع أو عقيق ورد في التختم بالعقيق احاديث منها أنه ينفي الفقر وأنه مبارك وان من تختم به لم يزل ير خيرا وكلها لم يثبت منها شيء كما قاله الحفاظ وورد بسند ضعيف ان التختم بالياقوت الاصفر يمنع الطاعون وبما تقرر من ان الفص تارة يكون من الخاتم وتارة يكون من غيره مع قولهم السابق يجوز لبس الخاتم وان لم يكن له فص يظهر مامر من جواز لبس الحلقة المذكورة اذ لا يتصور شيء يلبس في الاصبع من الفضة ولبس فضه منه ولا من غيره يسمى خاتما وهو غير الحلقة المذكورة فليتأمل ذلك فانه صريح واضح في الدلالة على ما ذكرته من حل الحلقة المذكورة على أن المتولى والغزالي في الفتاوى شذا فقلا يجوز للرجل التحلي بغير الخاتم من حل الفضة كالسوار والدمليج والطوق ونحوها لانهم ثبت في الفضة الا تحريم الاواني وتحريم التشبه بالنساء اه وما قالاه ضعيف جدا فان هذا من التشبه بالنساء كما صرح به الاصحاب وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله به عن حديث أبي داود وابن حبان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل رآه لابسا خاتما من شبه مالى أجد منك ريح الاصنام فطرحه ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال مالى أرى عليك حلية أهل النار فقال يارسول الله من أى شيء اتخذه قال اتخذه من ورق ولا تتمه مثقالا هل الحديث صحيح وما حكم الخاتم المتخذ من الانواع المذكورة (فأجاب) بقوله الحديث حسن صحيح كذا قاله بعض المتأخرين وكأنه تعقب بذلك قول النووي انه ضعيف والشبه بمعجمة مفتوحة فموحدة صنف من النحاس كلون الذهب والحديث حجة في كراهته وليس في سياقه ما يقتضى تحريمه وكذا القول في خاتم الحديد وجواز خاتم الفضة للرجال لانزاع فيه واشتراط الوزن المذكور في الحديث قال به جماعة من العلماء ومن أصحابنا ابو سعيد المتولى وغيره وصوبه الاذرعى وقال ليس في كلامهم ما يخالفه لكن الاوجه ضبطه بما لا يعد اسرافا في العرف كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره في الخلل (وسئل) فسح الله في مدته هل يجوز التفرج على الزينة إذا أمر بها نواب السلطان لفتح بلاد حصل له او لغير ذلك أولا يجوز لان تزين الجدران بالحرير منكر (فأجاب) بقوله نعم يحرم كما أفتى به ابن الرفعة قال لانها إنما تعمل لان ينظر اليها وهو العلة الغائية المطلوبة منها ففي تحريم النظر اليها حل على تركها ونقله عنه السبكي وارتضاه بل وأخذ منه ان من فتح بابا في جدار مسجد وقلنا بحرمة ذلك عليه وهو المذهب سواء أكان لمصلحة نفسه ام لا يحرم المرور منه الا لضرورة سواء أكانت عتبة عريضة ام لا فان قلت ما ذكره ابن الرفعة ظاهر ان لم يكونوا مكرهين على الزينة بخصوص الحرير والا كما هو الواقع الآن فلا ينبغي حينئذ حرمة النظر اليها لجوازها قلت هذا محتمل ان وجدت شروط الاكراه على الحرير بخصوصه ولم يكتف بغيره ويحتمل وهو الاقرب الحرمة وان وجد ذلك لان الاكراه على محرم انما يبيحه للمكره لا لغيره فأصحاب الدكاكين وان أبيع لهم الزينة بالحرير والجلوس تحته لاجل الاكراه لا يباح لغيرهم النظر إلى ذلك للتفرج عليه ولا المرور في الاسواق المزينة بذلك بلا حاجة لان في ذلك اغراء العوام وإيهاهم أنها حلال من غير اكراه ففي تواطىء الناس على عدم التفرج عليها حل لنواب الامام على عدم الاكراه المحرم عليهم كما لا يخفى وما لا يتوصل إلى ترك المحرم الا به فهو واجب (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته هل يحرم لبس اللؤلؤ على الرجال (فأجاب) بقوله لا كما نص عليه الامام الشافعي رضي الله عنه ولفظه لا أكره لبس اللؤلؤ الا للادب فانه

أن ينتظروه في هذا الاعتدال وعليهم أن يهوا إلى السجود وينتظروه فيه لأنه ركن ممتد والاعتدال عن الركوع غير ممتد قال ولو هوى الامام إلى الركوع في الفاتحة لا يجوز للأموم متابعتها ثم يخرج من صلاته فان لم يفعل انتظره قائماً حتى يعود إليه في الركعة الثانية ثم في آخر الصلاة ان تنبه الامام وقام قام معه وان لم يتنبه وسلم قضى هو ركعته (سئل) عن شخص أعاد المكتوبة اماماً هل يجب عليه نية الامامة (فأجاب) بأنها يجب إذ طلب اعادةها انما هو لأجل الجماعة فان تركها عامداً عالماً بتحريم تركها بطلت صلاته (سئل) عن طائفة مسافرين أقاموا الجماعة في بلدة واطفروها فهل يحصل بهم الشعار ويسقط بفعلهم الطلب عن المقيمين أم لا (فأجاب) بأنه لا يحصل بهم الشعار ولا يسقط بفعلهم الطلب عن المقيمين فقد قال النووي اذا أقام الجماعة طائفة يسيرة من أهل البلد لم يحضرها جمهور المقيمين في البلد حصلت الجماعة ولا اثم على المتخلفين كما اذا صلى على الجنابة طائفة يسيرة هكذا قاله غير واحد (سئل) عن مأموه يعلم أن امامه لا يقرأ غير الفاتحة فهل يجب ان يقرأ مع امامه كما هو ظاهر كلام

من زى النساء للتحريم لانه لم يرد الشرع بتحريم لبسه (وسئل) نفع الله به عن قول المحاملي في المنع لبس الثياب المصبوغة من ترك المروءة هل هو واطلاقه معتمد (فأجاب) بقوله نعم ان لم يلق به ذلك (وسئل) رضى الله عنه بما صورته ما أفتى به النووي رضى الله عنه وغيره من حرمة كون وثيقة الصداق حريراً أن أريد كتابة الرجال فيه فهو كخياطة الحرير وهو جائز للرجال أو اتخاذ النساء له فاتخاذ المرأة للحرير واقتراشها له جائز فإوجه الحرمة (فأجاب) بقوله رضى الله عنه الذى يظهر أن المراد الاول ولا نسلم انه كالخياطة لأن الثوب محتاج اليه ولا يمكن لبسه الا بها بخلاف كون المكتوب فيه حريراً فانه لا حاجة اليه أصلاً وأيضاً فالكتابة في شيء استعمال له عرفاً بخلاف خياطته (وسئل) رضى الله عنه هل يجوز عمل عصائب النساء من الورق البياض ويجوز دوسه والاستنجاء به أو لا لتعظيمه من حيث كونه خلق لأن يكتب فيه نحو القرآن والسنة والعلوم الشرعية وكتابة غيرها فيه لم يخلق لها كما أشار إليه السبكي (فأجاب) بقوله الذى أفتى به البلقيني جواز عمل العصائب منه قال وأما حديث لهن رؤس كاسنمة الابل فلا يتناول مانحن فيه وهذا من الزينة المباحة ونقل الزركشى عن القمولى وأقره جواز الاستنجاء بالورق الكاغد ان كان خشناً مزيلاً وصرح بذلك جماعة من المتأخرين ونقلوه عن الماوردى ويؤخذ منه جواز الدوس بالاولى ورد ما قاله السبكي بما ذكر في السؤال ومن حرمة دوسه ولو سلطنا خلقه لذلك فذلك لا يقتضى استعماله فيما لم يخلق له خلافاً للسبكي حيث قال انه يقتضيه لا يقال الورق فيه النشاء وهو مطعوم لانا نقول الكلام في ورق لا نشاء فيه على أن النشاء مستهلك فلا أثر لوجوده (وسئل) نفع الله به عن ورقة فيها اسم الله تعالى هل يجوز أن يجعل فيها فضة ونحوها (فأجاب) بقوله نقل السبكي عن الفقهاء أنه لا يجوز ومقتضاه أنه لا فرق بين القرآن وغيره وأن القرآن لا فرق فيه بين أن يقصد به الدراسة أولاً وهو متجه وينبغي أن يلحق باسم الله تعالى كل اسم معظم (وسئل) فسح الله في مدته بما لفظه شك في تساوى الحرير وغلته فهل يجوز (فأجاب) بقوله نعم يجوز ذلك قياساً على ما قالوه في الضبة وقرول الانوار يحرم ضعيف على أن نسخه مختلفة (وسئل) نفع الله به عن نصب ثوب حرير وجلس تحته بحيث يسامت رأسه بعض الثوب المنصوب ويصير تحته كما اعتاده أهل مصر في نصب البشاخين والنواميس عند دعوتهم الناس الى ولية ونحوها فهل يحل الجلوس تحت ما ذكر أولاً وهل يجوز نصب ما ذكر أولاً (فأجاب) بقوله الذى يظهر حرمة الجلوس تحت ما ذكر لانه استعمال له عرفاً ومن توهم أن استعمال نحو البشخانة انما هو بالجلوس داخلها فقد غفل عن أن لها في العادة استعمالين احدهما مع العيال وهو بما ذكر والثاني استعمال المدعويين وتزينهم بها وليس هو الا بجلوسهم تحتها وهى منصوبة فان قلت ينبغي ان يكون الجلوس المذكور مباحاً لانا شككنا في كونه استعمالاً او غيره فلا يحرم بالشك قلت العرف قاض بأنه استعمال بلا شك وعلى تسليم ما ذكر فالاصل في الحرير الحرمة حتى يتبين الوجه المجوز لاستعماله وهو هناك ان يجمع أهل العرف على ان ما ذكر ليس استعمالاً ولم يوجد ذلك فكان البقاء مع الاصل اولى ولا ينافى ما ذكرناه من الاصل جواز لبس الثوب المشكوك في كون اكثره حريراً أو كتاباً مثلاً خلافاً لما في بعض نسخ الانوار وقياساً على مسألة الضبة لانا نقول الاصل في المختلط عدم زيادة واحد بعينه وجواز استعماله حتى يعلم ان الاكثر هو الحرير ولم يعلم فغلطنا هذين الاصلين على الاصل السابق على انه انما يتحقق وجوده في صرف الحرير فلا ترد مسألة المختلط اصلاً واما نصب ما ذكر فالظاهر أنه ليس من تزيين الجدران بالخرائط الذى قالوا بحرمته ان قصدت المرأة بنصبها انها تستعملها وحدها فان قصدت به جلوس الرجال تحتها او زينة الجدار او البيت او استعمالها بجلوسها هى وزوجها فيها حرم نصبها

أولا (فأجاب) بأنه لا يجب على المأموم الموافق فيها أن يقرأ الفاتحة مع امامه فقد قال صاحب الانوار كالشيخين وغيرهما والزحام والنسيان والبطء في القراءة واشتغال الموافق بدعاء الافتتاح والتعوذ أعذار فلو ركع الامام ولم تتم فاتحة المأموم للبطء أو الاشتغال أو تذكر انه نسي الفاتحة أو شك في قراءتها قبل الركوع وجبت القراءة والسعي خلف الامام ما لم يزد التخلف على ثلاثة أركان اه فقلوه في فصل للصلاة أركان وإذا علم أن الامام لا يقرأ السورة أو الا سورة قصيرة ولا يتمكن من اتمام الفاتحة فعليه أن يقرأ الفاتحة معه اه مراده به الاستحباب (سئل) عن ترك الفاتحة عمدًا حتى ركع الامام هل المعتمد ما قاله القاضي حسين أو ما قاله شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض في صلاة الجماعة (فأجاب) بأنه قد قال ابن الرفعة قال القاضي فالمذهب أنه يخرج نفسه من متابعتها وقال شيخنا في شرح الروض والوجه أنه يشتغل بقراءتها إلى أن يخاف أنه يتخلف عنه بركنين فعليين فيخرج نفسه اه وما ذكره شيخنا هو المعتمد الجاري على القواعد

وكان ذلك منكراً مانعاً من وجوب الاجابة في الوليمة (وسئل) نفع الله به هل الافضل لبس الخاتم في اليمين أو اليسار وما حكم نقشه بالذكر أو غيره (فأجاب) بقوله ورد في أحاديث ائثار اليمين وفي أخرى ائثار اليسار وقد بينتها وما يتعلق بها في شرح الشائل للترمذي والحاصل أن الافضل عندنا لبسه في اليمين للحديث الصحيح كان يحب التيامن في شأنه كله أي مما هو من باب التكريم ولا شك أن في التختيم تكريماً أي تكريماً فيكون في اليمين واعترض بعض الناس قول مالك رضي الله عنه بكره في اليمين ويكون في اليسار بأنه يلزم عليه الاستنجاء بالخاتم مع أن أكثر الخواتيم فيها نقش القرآن والاذكار وهو اعتراض واهل لانه بسيل سهل من أن يقلعه من يساره عند الاستنجاء حتى في الخلاء ويجعله في فمه وحجة مالك في كراهية جعله في اليمين أنه عنده ليس من التكريم وإنما يجعل في اليد للتختيم به لما في الحديث أن كسرى وقصر لا يقبلون إلا كتاباً مطبوعاً فاتخذ عليه الصلاة والسلام خاتماً ونقش عليه محمد رسول الله فإذا كان موضوعاً في اليد فيتناول للتختيم به فالتناول إنما يسر باليمين وحينئذ فلزم أن يكون باليسار ويجاب بأن هذا إنما يتجه أن لو كانت سنة لبسه متقدمة بالختم به أما إذا لم تتقدم بذلك كما دل عليه ما جاء أنه صلى الله عليه وسلم كان له خاتمان خاتم يخطم به وخاتم يلبسه دائماً فلا يتجه ذلك الذي قاله مالك ثم رأيت بعض المالكية التزم ما في ذلك الاعتراض فقال ان كان فيه ذكر الله فلاحسن ازالته عند الاستنجاء والا فالامر واسع ورأيت بعضهم ذكر ما أوجب به عن احتياج مالك فقال الخاتم زينة مرخص فيها أصلها الحاجة لانه صلى الله عليه وسلم إنما اتخذها لطبع الكتب حين قيل له انهم لا يقبلون الا الكتاب المطبوع ولكن رخص فيه لجميع الامة مع انه يثقلها ويشغل البال وافتقرت الصحابة رضي الله عنهم الى قسمين منهم من كان يتخطم في اليمين ومنهم من كان يتخطم في اليسار وبالغ بعض المالكية وهو الباجي من أئمتهم فقال الثاني هو الذي اجمع عليه أهل السنة وهو قول مالك وكره التخطم في اليمين قال ولا بأس أن يجعل الخاتم في يمينه للحاجة يتذكرها أو يربط خيطاً في أصبعه ولا بن القاسم عن مالك ولا بأس بلبس الخاتم فيه ذكر الله يلبسه في الشمال ويستجى به وروى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد الخلاء وضع خاتمه وهو حديث منكرواه وفيه ما فيه وخبر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن عشر خصال ومنها وعن التخطم الا لدى سلطان قال ابو عمر بن عبد البر لا تقوم به حجة وفي الموطأ انه ائتمى بجواز لبس الخاتم اى مطلقاً وقال لمن افتاه اخبر الناس اني افتيتك بذلك قال ابن عبد البر اراد مالك بذلك الانكار على اهل الشام في انكارهم له الا لدى سلطان وهو حديث منكروا قال ابن المسيب البسه على الجنابة وادخل به الخلاء واكتب فيه ذكر الله واجاز الحسن نقش الآية التامة فيه وكرهه النخعي وغيره وكره ابن سيرين ان يكون في الخاتم اسم الله تعالى قال بعض المالكية وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً وزنه درهمان وفصه منه ونقش عليه محمد رسول الله ونهى ان ينقش احد عليه وكان في يده حتى مات ونقش مالك في خاتمه حسبي الله ونعم الوكيل ولبس ابو بكر رضي الله عنه وكرم وجهه خاتم النبي ﷺ بعده ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنه ثم سقط من غلامه معيقب او منه بعد ست سنين من خلافة في بئر اريس عند قباء فالتمس فلم يوجد وكان ذلك سبب فتح باب الفتنة التي مازالت تظمو الى ان قتل عثمان رضي الله عنه ثم ترايدت كما هو معلوم مشهور ولما سقط من عثمان اتخذ بدله من ورق ونقش عليه محمد رسول الله ايضاً قيل وذكرت الهواتف فيه انه كان امانة للصحابة رضوان الله عليهم ومن حين سقوطه دخل بينهم ما دخل من الخلاف والفتن وتغيير القلوب وروى الزهري عن انس انه ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب ثم نبذه فنبذ الناس خواتيمهم لبيان تحريم الذهب على الرجال ولا خلاف في جوازه للنساء وروى في كراهته لمن مالا يقوم به حجة

(سئل) عن المأموم المنفرد

عن الصف هل يحصل له
فضيلة الجماعة أم لا (فاجاب)
بانه لا تحصل له فضيلة الجماعة
(سئل) هل يكره للمصلي
أن يجعل يديه في كفيه عند
تكبيرة الاحرام وعند
السجود وعند الركوع كما
هو مذكور في مختصر اللباب
كأصله (فاجاب) بان
ما ذكر مكروه جزم به
في الزوائد (سئل) عن
صلى خلف من عليه نجاسة
ظاهرة فهل صلاته باطلة
أم لا (فاجاب) بانه لا تعتقد
صلاة المأموم العالم
بالنجاسة المذكورة ويجب
عليه القضاء ان جعلها
(سئل) عما اذا ترك الرجل
الجماعة لعذر فهل تحصل
له فضيلة الجماعة أم لا (فاجاب)
بانه يحصل لمن تخلف عن
الجماعة لعذر فضيلتها وكلام
المجموع محمول على متعاطي
السبب ككل بصل أو ثوم
وكون خيره في القرن أو
التنوير (سئل) عن شخص
وشم حال صغره في يده مثلاً
ثم بلغ وخاف من ازالته
ضرراً يبيح التيمم هل يصح
وضوءه وغسله ويصح
الاعتداء به ولو علم المأموم
بحاله أم لا (فاجاب) بانه
يصح كل ما ذكر اذا تجنب
عليه ازالته لتضرره بها (سئل)
عن لزومه صلاة فضلاً لا ثم
أعادها في جماعة ثم تبين
فساد الاولى فهل
تكفيه المعادة أم لا
(فاجاب) بانه لا تكفيه

وتؤويه بالذهب حرام عندنا مطلقاً ثم ان حصل منه شيء بالعرض على النار حرمت استدامته وحرم لبسه
والأفلا هذا مذهبنا وكره في العتية للمالكية ان يجعل الرجل في خاتمه من الفضة قدر الحبة من الذهب
لثلايصداً وفي رواية ابن وهب لم أزل أسمع ان الحديد يكره التختيم به وكرهه أبو حنيفة للرجال قال ابن
العربي وقد جاء انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً وعليه خاتم من شبه أى نحاس فقال له انى لأجد
منه ريح الاصنام وقال لآخر مالى أرى عليك حلية أهل النار لكن استدل لحله بقوله صلى الله
عليه وسلم في حديث الصادق اتخذوا لخاتم من حديد وجاء عن علي رضي الله عنه وكرم وجهه قال
نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتختم في هذه وهذه يعنى الوسطى والسبابة وقال الترمذى معناه
أنه كان يكره التختيم في الاصبعين واعترضه بعض المالكية فقال انما المعنى والله أعلم ان لا يشبه
الرجل بالنساء في التختيم في الأصابع كلها قيل والذي استقر عليه العمل انه يجعل في الخنصر وثبت في
الحديث أن وزنه درهمان من فضة وان فضه منه وانه جعله بما يلى كفه انتهى والاخران مسلمان
والاول فيه نظر نفى الحديث ولا يبلغ به مثقالاً (وسئل) رضي الله عنه بما لفظه ما حكم لبس زى
الصلحاء والعلماء لهم او لغيرهم وما العمل الذى يسد خوف الرياء وكيف حال سندهم في لبس
الخرقة (فاجاب) بقوله من تزيى بزي صالح او عالم فان قوى يقينه بحيث لم يخش على نفسه رياء
ونحوه لم يكن في ذلك بأس وان خشى تركه وان كان صالحاً او عالماً ذكره العز بن عبد السلام قال
والعمل اما ان يشرع فيه السر والخفاء كقيام الليل والذكر والدعاء فهذا لا يظهره والا خالف السنة
وتعرض للرياء والسمعة واما ان يشرع فيه الجهر كالاذان وتشيع الجنائز والجهاد والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر والولايات الشرعية كالامامة فهذا لا يترك خوف الرياء والسمعة بل يجاهد نفسه
في دفعهما وعلى هذا درج السلف والخلف واما ان يخير الشرع فيه بين الجهر والسر كالصدقة
قال تعالى إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي الآية فهذا اخفاؤه خير من اظهاره للامن من الرياء نعم ان
كان ممن يقتدى به فإظهاره لاجل ذلك افضل اذ قوى على حفظ نفسه من شوائب الفتنة والرياء لانه
متسبب في التوسعة على الفقراء ومثوبة الاغنياء ومن سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل
بها اه وذكر ابن عبد البر عن العلماء انهم كرهوا الافراط في بذاة اللباس وعلوه وقال النخعي
اللبس من الثياب مالا يشهرك عند العلماء ولا يحقرك عند السفهاء واغراض السلف متفاوتة في
اظهار الرفيع والخسيس فكان القاسم بن محمد بن ابى بكر رضى الله عنهم يلبس الخز وسالم بن عبد
الله بن عمر رضى الله عنهم يلبس الصوف ولا ينكر احدهما على الآخر وكان الخلاء الراشدون
لا يلبسون الخزل لانه بعيد من الزهد وداع الى الزهو ففى الموطأ كان عمر رضى الله عنه وهو امير
المؤمنين يلبس ثوباً قدر قع بين كتفيه برقع ثلاث بعضها فوق بعض قال الباجى يحتمل انه رقعة مرة
وتحرق ثم رقعة بعد مرة أخرى ويحتمل ان يفعل ذلك في بيته ويلبس غير ذلك بين الناس او يكون
لبس مثل ذلك فاشيا بين ابناء الزمان فلا يشتهر به من لبسه ويحتمل انه اخذ نفسه بذلك وان اشتهر
بالتقدم في الدين وشهد له بالجنة ويحتمل ان ماله لم يتسع لاكثر وكان يحب التقليل من الاخذ
من بيت المال وكان في هذه بعد الولاية اقوى منه قبلها وكذا كل بعض ذريته عمر بن عبد العزيز
ولبس ابوبكر الكساء حتى عرف به وقالت غطفان في الردة ما كنا نتابع صاحب الكساء وكان
على رضى الله عنه على غاية من الخشونة في لباسه ومطعمه كان قيصة الى نصف ساقه وكاه الى طرف
يده وقال هو اجمع للقلب وابتعد من الكبر واخرى أن يقتدى به المؤمن وكان سلمان وابوذر رضى
الله عنهما في غاية من الزهد والرضا باليسير ورأى ابن عمر أباه يرمى جمرة العقبة وعليه ازار فيه
اثنا عشرة رقعة بعضها من آدم وكتب الى بعض عماله ليكن طعامكم ولباسكم خشناً خلقاً قيل ومن

فتجب عليه الاعادة كما نقله
 النووي في رؤوس المسائل
 عن القاضي أبي الطيب
 وأقره (سئل) عن أحرم
 مع الامام فلما قام الى الثالثة
 متلانو مفاارقة واقعدى
 بأخر قدر كبح بقصد اسقاط
 الفاتحة هل اقتداؤه به صحيح
 أم لا (فاجاب) نعم يصح
 اقتداؤه (سئل) عما اذا
 قدم الامام احدى رجله
 على الاخرى معتمدا عليها
 ووقف المأموم بين رجله
 فهل تصح قدوته أم لا
 (فاجاب) بأنه تصح صلاة
 المأموم كما أفاده كلام
 البغوى وغيره (سئل)
 عما اذا صلى الصبح خلف
 مصلى الظهر وترك الامام
 التشهد الاول هل تجب
 على المأموم المفاارقة كما
 قاله في المغرب خلف الظهر
 (فاجاب) بأنه يجب على
 المأموم مفاارقة امامه عند
 قيامه للثالثة أخذاً من
 تعليمهم جواز انتظار المأموم
 امامه فيها لانه وافقه في
 جلوس تشهده ثم استدامه
 وتعليمهم لزوم مفاارقة مصلى
 الرابعة بانه يحدث جلوس
 تشهدهم بفعله امامه (سئل)
 عن رأى شخص مشمر
 الاكام في الصلاة فبادر
 وحل اكامه فكان فيها مال
 فتلغ هل يضمه الحال لذلك
 ام لا (فاجاب) بانه يضمن
 من حل الاكام المال
 المذكور لترتب تلفه على فعله

هذه الآثار أخذ المتصوفة لباس الخرقه والنزي وقد رواها جماعة من المتأخرين كالشيخ يوسف
 العجمي المدفون بقراة مصر رحمه الله تعالى وذكر بعض الصوفية سنده في الخرقه والمرقعة الى
 أويس عن عمر رضى الله عنهما والى الحسن عن على رضى الله عنهما والى جابر بن عبد الله رضى الله
 عنهما فلن ثبتت عقيدته فيهم وقوى يقينه وأمن على نفسه أن يظهر عليه آثار باطنه أن يلبس زيهم
 وهو الخرقه لقوله صلى الله عليه وسلم من تزيأزى قوم فهو منهم ومن كثر سواد قوم فهو منهم ومن
 تشبه بقوم فهو منهم وذكر غير سيدى يوسف العجمي من المؤلفين فى طريق السائرين الى الله
 أنه اذا صحح للبريد مقام التوبة والورع وشرع فى مقام الزهد فقد آن له لبس الخرقه ان رغب
 فيها فليراع ما يلزمه فى لبسها لكن قد ارتفعت هذه القاعدة وانحل النظام ووقع الرضا من جهة
 الاتباع بالافواق ومن جهة المتبوعين بالابتداع ومن ذلك ينتشر الفساد ويظهر العناد فلا بلس المرقعة
 يجب أن يكون قد أدب نفسه بالآداب وراضيا بالمجاهدات والمكابدات وتحمل المشاق وتجرع المرارات
 وجاوز المقامات واقعدى بالمشايخ أهل الاتباع والاقتداء وصحب رجال الصدق وعرف أحكام الدين
 وحدود اصوله وفروعه ومن لم يكن بهذه الصفة خرام عليه التعرض للمشيخة والارادة انتهى قال
 بعض الائمة صدق الشيخ فيما ذكر لانه لا يلبس الخرقه والمرقعة وزى الصالحين اليوم الا كل مدع
 ليس معه من حلية القوم الا القشرة خاصة خلى من المعنى لا ترى الادعاوى باطلة وأصولا واهية
 واتباع الآثار بالظواهر خاصة لاسيما ان كان من ذرية القوم وربما لبسها بعض العوام يلبسون
 على الناس أنهم من أهلها وليسوا كذلك وربما لبست بقية من لصوص ونحوهم وهذا له
 مندوحة ككل الميتة للضرورة وذكر القاضي عياض أن من يتوصل لتحصيل الدنيا بطريقة الصلاح
 أشر من الظلمة وذكر بعضهم أن الصوفية ثلاثة أصناف صوفية الحقائق وحالمهم ترك الكدر وامتلأه
 الفكر واستواء الحجر والمدركيل هو كمال المعانى وترك الدعاوى وهؤلاء هم الصديقون والعلماء
 العارفون وصوفية الارزاق وهم الذين وقفت عليهم الخوانك والربط وشرطهم العدالة والتأدب
 بآداب أهل الطريق وهى الاداب الشرعية فى غالب الاوقات وأن لا يتمسكوا بفضول الدنيا من التجارات
 ونحوها وصوفية الرسوم وهم المقتصرون على لبس زى القوم فليس لهم همة الا فى تحصيله وآداب
 وضعية يتعارفونها فيما بينهم ومنزلة هؤلاء من الصوفية منزلة من يلبس ثياب العلماء أو المجاهدين
 متشبهاً بهم من غير أن يعرف شيئاً من العلم أو الجهاد وهؤلاء هم الذين أشار اليهم سيدى أبو مدين
 قدس الله روحه بقوله واعلم بان طريق القوم دارسة وحال من يدعيها اليوم كيف ترى وسئل بعض
 العلماء عن سنده فى الخرقه فقال أما لبس القلنسوة أو العمامة أو الثوب فمن المشايخ من استحسنة
 بمنزلة خلع الملوك ولم يره آخرون اذ لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم كسى ثوباً قال وقد كنت لبست
 خرقه التصوف من طرق جماعة أيها طريق شيخ الاسلام أبى محمد عبد القادر وهى أجل الطرق
 المشهورة ولبسها من طريق الشيخ العارف أبى حفص عمر السهروردى ومن طريق الشيخ أحمد
 الرفاعى والشيخ أبى البيان الدمشقى وأخذت سلوك الطريق عن الشيخ عدى بن مسافر وأبى مدين
 المغربى وأخذنا عن الشيوخ المتقدمين كالفضيل والدارانى ومعروف الكرخى والمتوسطين فى
 الزمن كالجنيد والنسرى وأما نفس لبس الخرقه فاستحسنة جمع من الشيوخ واستنده من طريق
 مشهورة وقد يحصل بها منفعة واتصال وانضمام الى أهل الخير والدين اه ويقع لبعض الصوفية
 ان يقنع من اتباعه بأدنى عمل لعله يتجرد اذا تشبه بالقوم الى طريقتهم وهذا قصد حسن رأينا بعض
 مشايخنا بفعله وقال بعضهم وانما ينبغي لبس الخرقه حيث لم يعارضه احد ثلاثة اشياء احتياجه
 الى اصل من الاثر يعتمد عليه ليخرجه من البدعة او من مقاطع الاجتهاد والراى الثانى سلامته من

المسجد عن يمينه أو يساره

اقتدوا بامامه فيه ويليه

وبلى الامام باب المسجد

مفتوحا ولا واقف داخله

بازاء الباب المذكور

ويعلمون انتقالات الامام

بسماع مبلغ مثلا فهل اقتدوا هم

صحيح يستوى في ذلك

الصفوف المتقدمة على

الباب والمتأخرة عنه

والمسامته له عملا بقول

الاصحاب لو أمكنت مشاهدة

الامام بانعطاف وازورار

من جهته صحت القدوة وإذا

يكون قول السبكي لو اقتدى

واقف في ليوان المدرسة

الشرقي أو الغربي ممن هو

في القبلي ولم يره ولا أحدا من

المأمومين لم تصح ضعيفا

ويكون قول الاصحاب لو

اقتدى شخص خارج المسجد

بآخر فيه ووقف شخص بازاء

باب المسجد براه صح

الاقتداء ويكون في حقه

كالامام الخ محمولا على ما

كان مشاهدته للامام لولا هذه

الرابطة لا تتأتى الا بانعطاف

وازورار من غير جهة

امامه وإذا قامت بصحة كلام

السبكي وعدم حمل ما يليه

على ما ذكر في صورة صحة

القدوة لمن هو خارج

المسجد ممن هو فيه مثلا مع

الانعطاف والازورار

من جهته (فاجاب) بان

اقتداءهم غير صحيح

لانتفاء الرابطة وهو

وقوف واحد مقابل الباب

اختلاف الالهواء والميل عن السنة الثالث اتصال سندها وهو متصل الى اويس عن عمر رضى الله عنها والى الحسن عن على رضى الله عنهما وهذا أشهر عند أهل العلم وأشهر طرقه طريق الشيخ عبد القادر وهو يرويه عن أبي السعادات الحرمي عن أبي الفرج الطرسوسى عن أبي الفضل التميمي وهو عبد الواحد بن أبي الحسن الفقيه الحنبلي عن أبي بكر الشبلي عن أبي القاسم الجنيد عن خاله السرى السقطي عن معروف الكرخي عن داود الطائى عن حبيب العجمي عن الحسن البصرى عن على عن النبي صلى الله وسلم ومن طريق آخر الى جابر بن عبد الله الانصارى واعلم ان السند الى معروف متصل ومن بعده منقطع اذ لا يعرف له صحبة لداود الطائى ولا لعلي بن مرسي الرضا وانما تعرف صحبته لبكر بن حبيش وعنه يروى أحاديث الزهد وما يرويه غير أهل العلم الخطأ فيه كبير وان كانوا ذوى فعل وصلاح ومن ثم نفر مالك عن الاخذ عنهم وصحبة داود لحبيب العجمي فيها نظروا وأما اجتماع الحسن بعلي فباطل باتفاق أهل العلم بهذا الشأن وما يروى أنه سأله ما صلاح الدين قال الورع وما فسادة قال الطمع كذب موضوع واسناد اويس أكثر انقطاعا واسناد جابر أشد انقطاعا عن الكل لكن هؤلاء المشايخ الذى رووها أعلام كلهم لقي أسيافنا غير هؤلاء والمعول عليه انما هو على التواصى على البر والتقوى واعترض بعض المالكية ما ذكر من الانقطاع بانهم حفظوا ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وزيادة العدل الصحيح قبولها وبان نفى صحبة معروف لداود شهادة نفى الملبث أولى وبأن نفى لقي الحسن لعلي رضى الله عنهما غير متيقن لا مكان اجتماعه به فانه كان بالكوفة والحسن بالبصرة وبعيد أن يسمع بعلي قريبا منه ولا يجتمع به ومثل هذا الامكان كاف في الاتصال عند غير البخارى وبان المنقطع بتقدير تسليم جميع ما ذكر معمول به في الفضائل وهذا مثله لان المدار فيه على الزهد والفضيلة (وسئل) رضى الله عنه عن استعمال الرجل المكحلة المغشاة بالحرير أو المطرزة بالقصب هل يحرم مطلقا أو فيه تفصيل (فاجاب) نفع الله به بقوله الظاهر في هذا تفصيل لا بد منه وهو أنه ان أمسكها واكتحل منها أثم لان هذا استعمال لها وإن أخذ منها بالمرود من يحل له استعمالها كأمراء وأعطته له لم يحرم وان أمر بعملها له بخصوصه لانها حينئذ أولى بالحل من نحو كيس المصحف الذى صرح بحله الفورانى ومن كيس الدراهم أو غطاء العمامة وللكوز الذى بحث حله الاسنوى واعترضه الزركشى بما رددته عليه في شرح العباب فان قلت ظاهر هذا وتجوز المجموع وغيره خيط السبحة تجوز غشاء المكحلة واستعمالها مطلقا فما المعنى المقضى للتفصيل السابق فيها دون هذه النظائر قلت الذى صرح به الاسنوى وأفهمه كلامهم أن شرط استعمال الحرير المحرم ان يتعلق بيده نقرج كيس المصحف والدراهم وغطاء العمامة والكوز ودخلت المكحلة اذا تكحل منها بنفسه لانه استعمال الحرير الذى عليها حينئذ بخلاف ما إذا كحله غيره ويفرق بينه وبين خيط السبحة وليقة الدواة بانهما مستوران فلا خيلاء فيهما البتة بخلاف المكحلة ويؤخذ من كلام الزركشى فرق آخر وهو أن غير الحرير يسرع تقطعه من السبحة والدواة بخلاف الحرير فاحتج اليه كالسجاف فلا زينة ولا خيلاء بخلاف غشاء المكحلة فانه لمحض الزينة والخيلاء من غير حاجة فيه الى خصوص الحرير البتة وهو فرق ظاهر كالذى قبله (وسئل) نفع الله به هل روى أنه صلى الله عليه وسلم لبس عمامة صفراء (فاجاب) بقوله أخرج الحاكم والطبرانى عن جعفر رضى الله عنه قال رأيت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبين مصبوغين بزعفران رداء وعمامة وأخرج ابن سعد كان صلى الله عليه وسلم يصبغ ثيابه بالزعفران قميصه ورداءه وعمامته وفي رواية كان يصبغ ثيابه كلها بالزعفران حتى العمامة وروى ابن عساكر خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه قميص أصفر ورداء أصفر وعمامة صفراء والطبرانى كان أحب الصبغ الى رسول الله صلى الله عليه

وسلم الصفرة (وسئل) نفع الله به هل العامة الكبيرة والتي بلا عذبة وتحنيك مكروهة أولا (فأجاب) بقوله ان كان كبيرها لعذر برد ونحوه أو لتكون كبيرها من شعار علماء تلك الناحية وهو منهم ولا يعرف ويقتدى بقوله ويمثل امره الا ان كان عليه شعارهم فلا كراهة في كبيرها بل هو حيثئذ بقصد لعذر سنة أو واجب لان التوقي عن الآفات والمهلك مندوب بل واجب ان انحصر ذلك التوقي في شيء بعينه ولان اتخاذ شعار العلماء لمن هو منهم وتوقفت معرفة كونه منهم على ذلك سنة متأكدة لانا مأمورون بنشر العلم وهداية الضالين وارشاد المسترشرين فاذا توقف ذلك على شعارهم تعين لبسه بذلك القصد الحسن وكذا يقال في لبس الطيلسان والثياب الواسعة الاكمام اذا عرفت من شعارهم وتوقفت الهداية والامثال للاوامر عليها ومن ثم قال سلطان العلماء العز بن عبد السلام رحمه الله كنت في المطاف وليس على شعار العلماء فامرت فلم يمثل لي فذهبت ولبست شعارهم فامرت فامثل لي ووقع ذلك لبعض مشايخنا في الحج أيضا انه كان عليه لبس ثياب السفر فامر قليل له ما بقى على الناس يأمر بالمعروف إلا الخالمون قال فلما تحللت ولبست ثياب العلماء أمرت فامثل لي فوراً فن لبس ذلك كله بهذا القصد الصالح فلا حرج عليه ولا كراهة في حقه والامور بمقاصدها والاعمال بالنيات ولا نظراً لما قيل من صدق في امره امتثل له وان كان من كان لان ذلك ان وقع فانما هو عند صلاح الزمان وأهله وأما عند فسادها واغترار الناس بالصور وما وقر في قلوبهم واعتقادهم من تعظيمها وتعظيم أهلها دون غيرهم فلا بد من رعاية تلك الامور التي صار الامثال والاهتداء بالعالم متوقفاً عليها وهذا مما لا ماساغ لانكاره وبه يندفع جميع ما أطلقه صاحب المدخل في انكاره لذلك وفيه عن الامام الطبري أن السنة وردت به وكذا العامة والعذبة وأن الرداء أربعة أذرع ونصف ونحوها والعامة سبعة أذرع ونحوها يخرجون منها التلحية والعذبة والباقي عمامة وذكر في موضع آخر ان رداء عليه السلام كان أربعة أذرع ونصفا وعن الطرطوشي انه قال روى أبو بكر بن يحيى الصولي في غريب الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتلحية ونهى عن الاقتعاط قال ابن قتيبة قطع الرجل عمامته يعطها اقتعاطا أدارها على رأسه ولم يتلح بها وقد نهى عنه وكذا قال ابو عبيدة وغيره والمقعدة العامة وأخذ مالك رضى الله عنه من ذلك ومن فعل السلف له كراهة ترك التحنيك بأن لا يدخل تحت ذقنه شيء منها وبالغ الطرطوشي فعد تركه من البدع المنكرة التي شاعت في بلاد الاسلام وعن مجاهد انه رأى من اعتم ولم يتحنك فقال تلك عمامة الشيطان وعمائم قوم لوط وأصحاب المؤتفكات وقال مالك انها من عمل القبط وأنكرها الا ان تكون قصيرة لا تبلغ وهذا كله لاحجة فيه على من خالف ما لا يكاد في ذلك لانه لم يصح فيه نهى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولاصح ما ذكر عن مجاهد ولان هذا شعار القبط والكراهة لا بد فيها من مستند ولا يقنع فيها بمجرد ما ذكر كما يعرف من كلام الاصوليين وبتسليم أن السلف كانوا يحتكون وانهم اجمعوا على ذلك واني لم ادعى ذلك ان يثبت عن جميعهم من طريق صحيح فمخالفته لا تكون مكروهة هذا ما يتعلق بالتحنيك واما العذبة فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم فعلها وضح عنه تركها فمن ثم لم يكن في تركها حرج واذا فعلها فان شاء اسد لها امامه بين يديه او بين كتفيه لانه جاء عنه صلى الله عليه وسلم كل من هذين واستدل بعضهم على عدم كراهة التحنيك والعذبة بأن اللبس من باب المباح ويمكن ان يوجه بأن معناه ان الاصل في كسيتها الا باحة حتى يرد ما يصح الاستدلال به على الكراهة ولم يصح في ترك التلحية والعذبة شيء يحتاج به للكره الشرعية فاندفع تعجب صاحب المدخل من هذا الاستدلال ثم قال وليس اللبس من باب المباح مطلقا اذ الغرض منه ستر العورة والسنة في حق الرجل ان يستر جميع بدنه على الوجه المشروع فيه فهو مطلوب بذلك

اما اذا وقف واحدا مقابل خارج المسجد فيصح اقتداؤهم ومحل الصحة في قول الاصحاب لو امكنت مشاهدة الامام الخ اذا كان هناك باب ان يقف واحد مقابل ولا يخالف هذا قول السبكي فان عبارته وصف المدارس الشرقية والغربية اذا كان الواقف فيها لا يرى الامام ولا من خلفه الظاهر امتناع القدوة فيها على ما صححه الشيخان من الطريقين لا امتناع الرؤية دون المرور وانما يجيء اختلافهما اذا حصل امكان الرؤية والمرور جميعا فلا تصح القدوة فيها على الصحيح الا ان تتصل الصفوف من الصحن بها ولم ار في ذلك تصريحاً اهو ومقتضى كلامه الاكتفاء عند امكان الرؤية بالمرور ولو بالانعطاف من جهة الامام وهو واضح وقول الاصحاب لو اقتدى شخص خارج المسجد بالخ صورته ان رؤية الامام يمكنه ولو بانعطاف من جهته واذا كان هناك باب ان يقف مقابل واحد (سئل) عن المراد بالكراهة الشرعية والكراهة الارشادية وهل الكراهة مطلقا اذا وجدت في الصلاة ولم تفسدها تمنع حصول ثوابها لفعلها سواء وجدت في ركن واحد وانقطعت واستمرت الى

فراغه من الصلاة أولا

(فأجاب) بأن الفرق بين

الكرهية الشرعية

والكرهية الارشادية ان

الارشادية مرجعها إلى

الطب لان المصلحة فيها

دنيوية لادينية وأما

الكرهية إذا كانت لامر

خارج لا تمنع حصول

الثواب (سئل) عمالو ظن

المأموم أن امامه جلس

لرابعة فجلس في الثالثة فعلم

الحال فقام ليلحقه فقبل

اتصابه هوى الامام

للسجود فهل يتابعه كما أفتى

به بعضهم أو يمشى على نظم

صلاة نفسه كما أفتى به

بعضهم أيضا (فأجاب)

بأنه يمشى المأموم على

نظم صلاة نفسه (سئل)

عن قولهم ان الكراهة اذا

كانت لامر خارج لا تمنع

حصول الثواب للبصلي

مامعنى ذلك وما مثاله

(فأجاب) بأن الكراهة

اذا كانت لامر خارج

عن الذات وليس بلازم

لها لا تمنع حصول الثواب

كالزيادة في تطهير أعضاء

الوضوء على الثلاث

(سئل) عن شك هل تقدم

على امامه بتكبيره الاحرام

هل تصح صلاته أم لا واذا

قلتم بعدم الصحة فما الفرق

بينها وبين مسئلة ما لو شك

هل تقدم في الموقف عليه أم

لا حيث تصح (فأجاب) بأنه

لا يصح صلاته فيها والفرق

بينها وبين شك في تقدمه في

لاجل الامثال ثم العامة على صفتها في السنة والرداء في الصلاة مطلوب شرعا وهو أن يجعله على كنفه دون أن يغطي به رأسه وكذلك المطلوب الخروج للجمع بثياب غير ثياب مهنته فأين المباح المطلق ولو سلمنا انه مباح فالاكل والشرب ودخول البيت كل منها من قبيل المباح ومع ذلك لها سنن كثيرة فلبس العامة وان أبيع لا بد له من سنن كتناولها باليمين وقوله بسم الله الرحمن الرحيم والذكر الوارد ان كان مالبس جديدا وامثال السنة في لبس التعميم من فعل التحنيك والعذبة وتصغيرها ملخصا وكله مندفع بقولى معناه أن الاصل في كفياته الاباحة حتى يرد ما يصح الاستدلال به على الكراهة الخ فتأمل فانه واضح ثم نقل عن الغزالي في كتاب الاربعين له أن السنة في التسرول ان يكون قاعداً وفي التعميم أن يكون قائما اه ثم رأيت صاحب المدخل ذكر كلام ابن عبد السلام وبين انه لا تمسك فيه لما قدمته فيما مر أول هذا الجواب فقال ما حاصله وما يقوله أهل الوقت من استباحة ما يلبسونه من هذه الثياب ان ذلك بفتواه فان كان استنادهم في ذلك لفتواه فهو غلط محض وذلك أنه سئل هل في لبس هذه الثياب الموسعة الاردان أى أصول الاكام والعائم المكبرة بأس أو بدعة تستعقب تويخا في القيامة والمبالغة في تحسين الخياطة والزيق والتضريب مضر بأهل الورع أم لا فأجاب بما نصه الاولى بالانسان أن يقتدى برسول الله صلى الله عليه وسلم في الاقتصاد في اللباس وافراط توسيع الاكام بدعة وسرف وتضييع للمال ولا تجاوز الثياب الاعقاب فما زاد على الاعقاب ففي النار ولا بأس بلبس شعار العلماء من أهل الدين ليعرفوا بذلك فيسئلوا فاني كنت محرمًا فانكرت على جماعة من المحرمين لا يعرفونني ما أدخلوا به من آداب المطاف فلم يقبلوا فلما لبست ثياب الفقهاء وأنكرت على الطائفين ما أدخلوا به من آداب الطواف سمعوا وأطاعوا فاذا لبس شعار الفقهاء لهذا الغرض كان له فيه أجر لانه سبب الى امثال أمر الله والاتهاء عما نهى الله عنه وأما المبالغة في تحسين الخياطة وغير ذلك فمن فعل أهل الرعونة والالتفات الى الاغراض الخسيسة التي لا تليق لاولى الالباب اه جوابه ولا شيء فيه يبيح ما ذكره لانه ابتداء كلامه بان هذا سرف وبدعة وتضييع للمال ثم بعد هذا التأسيس قال ولا بأس بلبس شعار العلماء من أهل الدين فقيد العالم بكونه ذا دين ومن كان كذلك لا يساع نفسه في ارتكاب مكروه ولا في ترك مندوب فكيف بالمحرم ولا يختلف أحد من العلماء في أن اضاءة المال والسرف محرمان فكيف يقتدى بعالم وقع في محرمات ثلاث البدعة والسرف واطاعة المال فالحاصل من أحوالنا أنا لبسنا تلك الثياب وتعلقنا بقوله ولا بأس بلبس شعار العلماء من أهل الدين ورأينا بعض من ينسب اليوم للعلم والدين يلبس تلك الثياب فقلنا هذه هي تلك الثياب جهلا منا باهل العلم والدين منهم وبصفتهم وكيف يتعلقون بفتواه وهو كان يمشى بين الناس مكشوف الرأس ويتصدق بعمامته في الطريق وقوله في تحسين نحو الخياطة مامر عنه مع انه لا خطر فيه لانه من قبيل المباح يطل ما توهم عنه من أنه يبيح أو يستحب المحرم المتفق عليه وان ذلك من شعار العلماء فاتضح بطلان مانسبوه لهذا الامام اه حاصل كلامه واذا تأملته التأمل الصادق وجدت عليه مؤاخذات كثيرة فان جميع ما ذكره مردود وبيان ذلك أن قوله فتحفظ أولا بذكر البدعة والسرف واطاعة المال ثم تحفظ قوله ثانيا العلماء من أهل الدين الخ يقال عليه لا تحفظ الا لو كان ما ذكره أولا وثانيا من وادوا واحدا وليس كذلك بل الثاني مستثنى من الاول فانه قد حكم أولا بان في ذلك التوسيع تلك المحذورات ثم ذكر ما هو في حكم المستثنى منه فقال ولا بأس بلبس شعار العلماء الخ فبين ان لبس ما فيه ذلك التوسيع بقصد امثال أمر الله لا بدعة فيه ولا سرف ولا اضاءة لمال بل فيه الاجر وانما جعلناه مستثنى من الاول لان شعار العلماء في كلامه ان كان على السنة فلا يحتاج لقوله ولا بأس الخ ولا الى بيان انتفاء

الموقف حيث صحت صلاته
 ظاهر لأن الشك في مسئلتنا
 شك في الانعقاد والاصل
 عدمه وفي تلك شك في
 الابطال والاصل عدمه
 على أن القول القديم أنها
 لا تبطل مع تحقق التقدم
 (سئل) عن جماعة بمسجد
 ليس فيهم امام راتب
 وبعضهم أفضل من بعض
 فهل يكره تقديم
 المفضل مع حضور
 الفاضل أم لا وإذا قلتم به
 وأذن له الفاضل ترتفع
 الكراهة أم لا وهل إذا
 كان الامام فاسقا أو مبتدعا
 وقلتم بکراهة امامته فهل
 عدم الثواب محتص به أو
 بمن اقتدى به وهل تكره
 قدوته بمثله والفاسق
 (فاجاب) بأنه لا تكره
 امامة المفضل وتكره
 امامة كل منها والاعتداء
 به (وسئل) عن إدراك مع
 الامام ثلاث ركعات ثم
 ان الامام قام إلى خامسة
 فهل يجوز له أن يتابعه فيها
 لكونها رابعة أم يجب
 عليه قطع القدوة لكونها
 خامسة بالنسبة إلى الامام
 وهل يجوز له أن يجلس
 بعد قيام الامام ينتظر
 سلامه لكونه محل جلوس
 الامام لولا قيامه إلى
 الخامسة المذكورة
 (فأجاب) بأنه لا يجوز
 للماوم متابعة امامه في
 خامسته اذ يجب عليه قطع
 القدوة حينئذ ولا يجوز له
 انتظار امامه بعد ركعته
 (سئل) عن مأوم
 موافق للامام من أول

ذلك البأس بما وقع له من الانكار وعدم قبوله ثم قبوله عند لبس ذلك الشعار ولا إلى أن
 فيه أجراً لأنه سبب الامثال أمر الله والانتها عما نهى الله عنه فلم قطعاً من كلامه ان هذا الشعار
 ليس على قانون السنة وأنه في أصله مذموم الا اذا لبس بذلك القصد الصالح حينئذ لا ذم فيه بل
 فيه الاجر واذا تقرر هذا بطل القول بأنه تحفظ أولاً وثانياً بما ذكر وقوله قتيذ العالم الخ يقال
 عليه كونه من أهل الدين لا يتنافى لبسه شعار أهل الدنيا بقصد صالح أخروي وهو امثال الامر
 واجتباب النهي ومن ثم استدل على ذلك بما وقع له نفسه فانه كان يؤثر التقشف في لباسه على ما كان
 عليه السلف لكنه لما كان يبلده مصر لم يحتاج للبس غيره لانه فيها معروف مشهور نافذ الكلمة
 حتى على الملوك لانهم في أسره وتحت حكمه فلما جاء إلى مكة لم يعرف بها كما هو يبلده فامر وهو بتلك
 الثياب فلم يؤبه له فلم انه لا بد له حينئذ من لبس شعار العلماء فلبسه حينئذ لتنفيذ أمره فكان
 الامر كذلك فلم ينقصه لبس ذلك اللباس الخارج عن السنة في أصله لانه لم يلبسه لشهوة نفسه وانما
 لبسه لقصد صالح فاوثر عليه حينئذ فصح الاستدلال بكلامه هذا على ما تقرر أولاً ان اللباس الخارج
 عن السنة اذا لبس بقصد صالح لا كراهة فيه وقوله ولا يختلف أحد في أن اضاءة المال الخ يقال
 عليه ان أردت اضاءة المال فيما لا غرض فيه لعاقل كرميه في بحر فسلمك ذكر الاجماع الذي ادعته
 ولكن لاحجة لك في ذلك وليس كلامك فيه وان أردت أعم من ذلك كما هو صريح كلامك انه
 فيما نحن فيه فهذا تجاسر منك على دعوى الاجماع مع أن مذهب الشافعي وغيره أن التوسيع والتطويل
 الذي ليس بقصد الكبر مكروه لاحرام بخلافه مع قصد الكبر فانه حرام لا للتوسيع والتطويل
 بل لقصد المحرم وهو الكبر ومن علل ذلك بالسرف واطاعة المال كإن عبد السلام مراده أن في ذلك
 شبهة ما باضاءة المال لان ما يصرف في زيادة الطول والعرض يمكن الاستغناء عنه وأما حقيقة
 اضاءة المال فلا لان في ذلك أغراضاً للعقلاء منها أن التوسيع لا يسرع التقطع له وانه اذا خلق
 الثوب يؤخذ منه ويرقع في باقيه وانه ربما يضع في كفه ما يعرض له حمله ولا يجد له انما والاعراض
 في ذلك كثيرة فاي اضاءة حقيقة مع ذلك وقوله فكيف يقتدى بعالم وقع في محرمات ثلاث الخ
 يقال عليه اطلاقك تحريم كل من هذه الثلاث ليس في محله لان كلا منها قد يحرم وقد لا يحرم باتفاق
 من مذهبنا ومذهبك أما للبدعة فواضح وأما السرف واطاعة المال فالكلام في سرف وأضاءة مال
 لغرض صحيح فكيف بهذه الاطلاقات الموهمة وقوله وكيف يتعلقون بفتواه الخ يقال عليه قد بينا
 السبب ذلك وانه كان في بلده مشهوراً لا يحتاج إلى لبس شيء فلم يلبسه ثم لما رحل لما لا يعرف فيه لبس
 شعار أهل الدنيا بقصد صالح جميل عملاً بقضية الكمال وهو أن يكون في كل حال على ما هو الأفضل والا كمل
 في ابلاغ الحق وتنفيذه وقوله يبطل ما نوه عن الخ يقال عليه شتان ما بين المقامين اذ تحسين نحو الخياطة
 لم يعد شعار العلماء فقال فيه العزم اذ ليس فيه غرض صالح غالباً بخلاف لبس شعار العلماء للقصد الصالح
 وقوله فاتضح بطلان ما نسبوه لهذا الامام يقال عليه لم يتضح ذلك وانما اتضح بطلان ما رددت عليهم به كما
 لا يخفى على ذي بصيرة والله الموفق ونظير ذلك قيام الناس بعضهم لبعض فانه كان لا يعرف في الزمان الاول
 فلما حدث تطابق الناس عليه وصار تركه لانسان قطيعة يتولد عليها من المفاسد ما لا يخفى استجبه
 أئمتنا بل أوجه لذلك والكلام في قيام ليس لعالم ونحوه من يسن القيام لهم (وسئل) نفع الله
 به عن خيط القصب المسمى بالكركر هل يجوز للرجل استعماله في الكوافي والقمص أولاً مع أن
 أهل مليار مطبقون على استعماله في ذلك والحال انه تخرج منه الفضة اذا سبك ولونه يشبه لون
 الذهب فما حكمه (فاجاب) بقوله لا يجوز للرجل استعماله في خياطة ثوب ولا غيرها كما صرحوا به

شك عند جلوس الامام

للتشهد بعد الرابعة أئالة

هي أم رابعة هل يجب عليه

القيام وقطع القدوة

لكونها تحتمل أنها الثالثة

أم له ان يتشهد وينتظر

سلامه ثم يأتي بالركعة التي

شك في الاتيان بها (فاجاب)

بانه يجب على المأموم قطع

القدوة ثم اتيانه بركعة

(سئل) عن المأموم المتبوع

الواقف بخذاء منفذ المسجد

هل يشترط ان يكون واقفا

بجانب العتبة من داخل

المسجد اذا كانت العتبة

لا تسعه أم لا وهل يكفي

وقوفه على اول الدرجات

التي يصعد منها إلى المسجد

أو رحبته أم لا وهل

يشترط لصحة الصفوف

التابعين له أن يتصل بها

الصف الواقف خارج

المسجد الاتصال بالمعتبر على

طريقة الماروزة أم لا وهل

ما نقل عن البغوى انه اذا

كان الباب مفتوحا حالة

التحريم بالصلاة فانفلق في

أثناء الصلاة لم يضر ذلك او

اذا أحدث المأموم المتبوع

او ترك الصلاة لا تبطل

قدوة الصفوف التابعين له

معتد بذلك أم لا وهل تصح

قدوة الواقف على سطحه

بالامام الذي في المسجد او

غيره اذا رآه أو بعض صف

من غير الاتصال المذكور

أعلامه وان لم يمكن المرور

إلى ذلك الا بانعطاف أم لا

سواء أكان فضة خالصا أم مطلية بذهب لانه من زينة النساء المختصة بهن فمن فعله من الرجال صار متشبهاً بهن ملعونا على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فانه صح عنه لعن المتشبهين من الرجال بالنساء

(باب صلاة العيدين)

والمتشبهات من النساء بالرجال

(وسئل) رضى الله عنه عن الرجوع من الصلاة وغيرها من العبادات هل فيه قرينة وثواب أولا

(فأجاب) بقوله ذهب الامام والغزالي الى أنه لا قرينة في ذلك بدليل أنه لا يكره الركوب في

الرجوع من الجنائز وغيرها ورده النووي وابن الصلاح بقوله صلى الله عليه وسلم لا يكره الركوب في

أن الله قد أعطاك ذلك كله وكان قد قيل له لو اتخذت دابة تحملك في الظلما وتقيك حر الرمضاء

فقال أنى أحب أن يكتب لى أجر عمشى ورجوعى فقال له صلى الله عليه وسلم أن الله قد أعطاك ذلك

كله ومن قوله كله يؤخذ الرد على من قال المراد أعطاك مجموع ذلك كله أى اجر المشى فقط مع

انه تأويل وحمل بلا دليل عليه وما يصرح برده رواية مسلم قد جمع الله لك ذلك كله لا يقال انما

كتب لاني ذلك لانه كان يقصد برجوعه صلاة الراجعة في بيته لانا نقول الحديث يشمل ما بعد الصبح

والعصر ولا رابعة بعدها وايضا فلم يرتب ذلك على قصد بل على المشى في الرجوع منها والاضمار

يحتاج لدليل وانما كتب له أجر ذلك لان متعلقات العبادات باقية بدليل نذب الرجوع من غير

طريق الذهاب وانما لم يكره الركوب في الرجوع لانه اخف من الذهاب لا تقضاء العبادة

فسومح فيه مالم يسامح في الذهاب (وسئل) أعاد الله علينا من بركاته سؤالا صورته ثبت أنه صلى

الله عليه وسلم كان يذهب إلى صلاة العيد من طريق ويرجع في أخرى فما حكمته وهل كل

عبادة كذلك (فأجاب) بقوله حكمة ذلك كون الذهاب في الاطول لانه افضل وقيل كان يتصدق

في الاولى فلا يتيق معه شيء فيرجع في أخرى ثلاثا يسأله سائل فيرده وقيل ليشرف أهل الطريقين

الاولى والآخرى وقيل ليشهد له الطريقان وقيل ليقى أهل الطريقين وقيل ليغيب المنافقين

بإظهار الشعار وقيل ليحذر كيدهم وقيل للتفاؤل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا وقيل لكثرة

الزحام قال النووي عن الاصحاب ان لم يعلم الحامل له صلى الله عليه وسلم على مخالفة سنت لنا

بلا خلاف وان علم ووجد ما خالف لاجله في انسان سنت له أيضا والا فوجهان الصحيح باتفاق

الاصحاب أنها تسن أيضا وأصح الاقوال في حكمته هو الاول وقول امام الحرمين وغيره الرجوع

ليس بقرينة غلطوهم فيه لقوله في حديث أبي ان الله قد جمع لك ذلك كله وهذا الحكم مطرد

في كل قرينة مشى إليها قال ابن العماد الا الصلاة على الجنائز فانها اذا كانت في مسجد أو غيره

نذبت المبادرة إليها والمشى إليها من الطريق الاقصر وكذا اذا خشى فوت الجماعة اه وفيه نظر

لان سن الذهاب في القصيرة لا ينفى سن الرجوع في الطويلة فلم يخرج عن القاعدة وانما هو مستثنى

من كون الذهاب يكون في الاطول لا من نذب الذهاب في طريق والرجوع في أخرى فان أصل

السنة يحصل وان ذهب في القصيرة ورجع في الطويلة كما اقتضاه كلامهم (وسئل) فسح الله

في مدته هل يخرج غسل العيد بالزوال كصلاته وهل يسن ولو بعد صلاة العيد (فأجاب) بقوله

قضية قولهم ان الغسل لليوم لا للصلاة بخلاف غسل الجمعة انه لا يخرج وقته بالزوال وانه يسن

فعله ولو بعد صلاة العيد (وسئل) رضى الله عنه كم أيام عيد الفطر هل هي أربعة كأيام عيد الاضحى

(فأجاب) بقوله قضية تعليل القفال وغيره وجوب الصاع في صدقة الفطر بان الناس يتمتعون

غالبا عن الكسب في يوم العيد وثلاثة بعده ولا يجد الفقير من يستعمله فيها لانها أيام سرور

وراحة عقب الصوم والصاع مع ما يضم اليه من الماء يجيء نحو ثمانية أروطال خبز ان الذى تتابع

الناس عليه بطالة ثلاثة ايام بعد يوم العيد كأيام التشريق (وسئل) رضى الله عنه سؤالا

(فاجاب) بان الشرط أن يقف مقابل المنفذ بحيث يشاهد الامام او بعض المقتدين به ولا يشترط لصحة صلاة الصفوف التابعين ان يتصل به الصف الخارج عن المسجد وما ذكره البخوي معتمداً لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (سئل) عن سجد في أثناء فاتحته لتلاوة امام فلباعد من السجود استأنف الفاتحة من اولها اما جاهلاً واما ناسياً او موسو سافرك الامام قبل اتمامه الفاتحة فايجب عليه في هذه الحالة (فاجاب) بانه يجب على المأموم اتمام فاتحته والجرى على نظم صلاة نفسه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة اركان طويلة لانه معذور لان استئنافه لفاتحته سنة للخروج من الخلاف لان لنا وجهاً قائلاً بانقطاع موالاة فاتحته بما فعله كالحمد عند العطاس وغيره (سئل) عن انتظار سكتة الامام ليقرأ فيها الفاتحة فركع الامام عقب فاتحته قال الشيخ زكريا في شرح الروض القياس انه كالناسي خلافا للزركشي في قوله بسقوط الفاتحة عنه هل الاقرب انه كالناسي او كالمشتغل بسنة حتى يقرأ قدر السكتة ويعذر لان هذه السكتة سنة وما الراجح في ذلك (فاجاب) بأن الاقرب ما قاله شيخنا رحمه الله تعالى

صورته هل صائم الدهر يأكل في عيد الفطر قبل الصلاة ويمسك في الاضحى (فأجاب) بقوله علل الاصحاب ذلك بعلتين احدهما تقتضي ذلك والاخرى تقتضي الاكل في عيد الاضحى قبل الصلاة ايضا والمتجه الاول وان نذر صوم الدهر رعاية للبغى الاصل (وسئل) رضى الله عنه ما معنى قد تصلى لنا العیدان في صفر (فأجاب) بقوله تصلى بمعنى الانحاء والتقويم والتلين من صليت العود على النار والعیدان جمع عود وهو آلة اللهو المشهورة والصفر صفر القصب (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه في شعب الايمان الفارسية للسيد نور الدين محمد الابجي رحمه الله انه لا يجوز تسمية الثامن من شوال عيداً ولا اعتقاده عيداً ولا اظهار شيء من شعار العيد فيه فهل صرح بذلك غيره أو في كلام غيره ما يؤيده وهل اتخاذ الطعام الكثير فيه كما في العيد اظهار لشعار العيد أو لا (فاجاب) بقوله لم أر لهذا السيد سلفاً فيما ذكر عنه وليس ما ذكره بصحيح الا في اعتقاد أنه عيد وضعه الشارع كما وضع عیدی الفطر والاضحى فتحريم اعتقاد ذلك ظاهر جلي واما مجرد تسمية ذلك عيداً أو اظهار شعار العيد فيه فليس بمحرم نعم ينبغي أنه خلاف الاولى وخلاف الاولى يطلق عليه أنه غير جائز حملاً للجواز على مستوى الطرفين فلعن السيد أراد بقوله لا يجوز ذلك والا كان مخالفاً لكلام الائمة بلا مستند (باب صلاة الخوف)

(وسئل) فسح الله في مدته هل يكره حمل السلاح في الصلاة لغير خوف (فاجاب) بقوله قال الشيخ ابو حامد لا خلاف في كراهة حمله حينئذ (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه صلوا الجمعة في الخوف فهل يجوز أن تكون الفرقة الثانية في الركعة الثانية أقل من أربعين عند الاحرام بالجمعة أو لا (فاجاب) بقوله قضية جريان خلاف الانقضاء هنا فيما إذا نقصت الفرقة الثانية عن أربعين أن صورة المسئلة انهم أحرموا في الركعة الثانية أربعين ثم نقصوا وانهم لو أحرموا وهم دون أربعين لم تتعقد لكن صريح كلام مختصر الكفاية وقضية كلام الروضة وبعض مختصراتها خلافة وهو متجه وان أوهم كلام الروض وغيره الاول لتعليمهم لعدم ضرر النقص عن الاربعين بسبق انعقاد الجمعة ولم يقولوا بسبق انعقاد الركعة الثانية ولا شك ان الجمعة سبق انعقادها وان كانت الفرقة الثانية دون أربعين ابتداء لجاز لهم الاحرام بها مع نقصهم لانه تبع للفرقة الاولى ثم رأيت كلام الكمال الدميري في شرح الارشاد موافقا لما ذكرته بخلاف كلام الجوزجری (وسئل) نفع الله به عن أخذ مداسه أو نحوه وهو في الصلاة فهل يجوز له تبعه ولا تبطل صلاته (فاجاب) بقوله صريح قولهم تجوز صلاة شدة الخوف للخائف على ماله أو مال غيره أو نحوها جواز ذلك وأنه لا بطلان لكن قيد ابن الرفعة وغيره اصل المسئلة بضيق الوقت فليقيد به ما في السؤال (وسئل) رضى الله عنه عما اذا خاف المسافر فوت الرقعة ان وقف للصلاة مع ضيق الوقت فهل يصلي صلاة شدة الخوف (فاجاب) بقوله نعم كما اقي به بعض المتأخرين للضرر بالحاصل بفوات الرقعة فهي كالهزيمة المباحة وليست كمحرم خاف فوت الحج لان تلك ليس فيها شيء حاصل يخاف فوته وهنا يخاف فوت حاصل وهو الرقعة (وسئل) نفع الله به بما لفظه رأيت معزوا لبعض أئمة اليمن ما لفظه المدور الفضة الذي يلبسه الرجال مع الخاتم او دونه وهو المسمى في حديث بلال بالفتحة الذي يظهر تحريم لبسه على الرجال لانه لا يدخل في مسمى الخاتم اذ الخاتم ماله فص أشار لذلك بعض شراح البخارى انتهى كلامه لكن قال النووي في شرح المذهب يجوز الخاتم بنقص وبلا فص ويجعل الفص من باطن كفه او ظاهرها وباطنها أفضل للحديث الصحيحة فيه هذه عبارته اه فصرح كما نرى بتسميته خاتماً وان لم يكن ثم فص (فاجاب) بقوله الذي أفتيت به قدما وحديثاً وجريت عليه في شرح الارشاد وغيره جواز لبس الحلقة المذكورة لانها تسمى خاتماً كما في المجموع

(باب صلاة المسافر)

(سئل) عن المسافر هل

يجوز له أن يجمع القصر مع

الجمعة (فاجاب) نعم يجوز

له الجمع المذكور (سئل)

عن جمع تقديمي ثم يقن

تركركن ولم يدر من أيهما

هل له جمع التأخير أم

يلزمه أن يأتي بكل صلاة في

وقتها كما هو ظاهر عبارة

المنهاج (فاجاب) بأنه لا تردد

في جواز جمعها تأخيرا إذ

المانع من جمعها تقديمي إنما

هو احتمال كونه من الثانية

فتتضي الموالات بينهما الطول

الفصل بالثانية وبالأولى

المعادة وهو مفقود في

جمعها تأخيرا وليست

المسئلة بما لا يعقل معناه

حتى يتمسك في معناها بمفهوم

المنهاج (سئل) عن شخص

انشأ سفراطويلا ثم بداله

أن يقوم في أثناءه ثم بداله

السفر هل يترخص بمجرد

سيره كما اقتضاه قولهم

يشترط للترخص مفارقة

مكانه بل مفهوم كلام

الحاوي الصغير ومن تبعه

الترخص قبل مفارقه أو

لا بد من مفارقة عمران أو

سور بلد هو فيها (فاجاب)

بأنه يعلم من قولهم المذكور

أن المفارقة هي المقتضية

ليرخص من مسافر من ذلك

المكان فإن كان بصحراء

فمفارقه مكانه أو بلد

له سور فمفارقه أول سور

له فمفارقة عمرانها أو بحلة

وغیره وما نقل عن بعض شراح البخاری غفلة عن قول أئمتنا بجواز لبس الخاتم بفص وبدونه على أن تلك العبارة أعنى حصر الخاتم فيما له فص صحت عمن يعتد به كانت مؤولة فإن ذلك حصر اضافي باعتبار الاغلب أو الاشهر فلا يستدل بها على تحريم لبس ما ليس له فص فاستدلال من ذكر في السؤال بها على التحريم تساهل فاحش وغلط قبيح وكيف يستجيز ذو ديانة أن يقدم على تحريم بمجرد اشارة عبارة لما لا يدل على التحريم كما تقرر فتنبه لذلك واحذر الوقوع في مثله وفقنا الله للصواب بمنه وكرمه آمين فإن قلت هذه الحلقة من شعار النساء فلبس الرجال لها تشبه بهن فيحرم من هذه الحيثية قلت زعم أن لبسها من شعارهن المختص بهن ممنوع ووجوده فيهن فقط في بعض البلاد لا نظر اليه كما حررت هذا المبحث أعنى التشبه بهن وما ضابطه في كتابي المسمى شن الغارة على من أظهر معرفة تقوله في الحنا وعوارده تقبله الله بمنه وكرمه آمين

(باب صلاة الكسوفين)

(وسئل) رضى الله عنه عن الكسوف هل يتصور في غير القمرين أو لا كما رأيت في بعض التفاسير فإن قلتم نعم بتصوره فما علامته وهل تشرع له صلاة كما بحثه بعض فحول علماء اليمن على تقدير وقوعه وهل وقع أم لا (فاجاب) رضى الله عنه وفسح في مدته بأن ما نقلتموه عن بعض علماء اليمن بحته الزركشى فقال ينبغي أن يستثنى من قول الرافعى ما عدا كسوف النيرين مالم ينكسفت النجوم فالقياس على كسوف القمر وأولى لأنها أدلة القبلية وبها الاهتداء اه وفيه نظر ظاهر اذ قياسها على القمر انه يصلى لها صلاة الكسوف المشتملة على ركوعين في جماعة وليس كما قال ونص الام الموافق لكلام الشيخين والاصحاب يرد مازعمه ولفظه ولا أمر بصلاة جماعة في زلزلة ولا ظلمة ولا لصواعق ولا ريح ولا غير ذلك من الآيات وأمر بالصلاة منفردين كما تصلى سائر الصلوات اه فانظر لعموم قوله ولا غير ذلك من الآيات الشامل لانكساف النجوم وغير ذلك وبه جزم ابن أبي الدم فقال ولا يصلى على هيئة الكسوف قولا واحدا اه ويوجه بأنه لا يصار لتغير الصلاة الا بتوقيف ولم يرد الا في النيرين وليس غيرها في معناها وقول الزركشى وأولى لأنها أدلة القبلية وبها الاهتداء يرد بأن لامساواة فضلا عن الاولوية لان النيرين من آيات الله الباهرة ولها من الظهور في العالم ما ليس لغيرها من النجوم فاذا وقع بها تغير كان ذلك آية مخوفة لسائر أهل هذا العالم من غضب الله وعقابه فشرعنا لها صلاة مخصوصة متميزة عن سائر الصلوات لتناسب تميزها عن سائر الكواكب فكيف بعد هذا التقرير يقال ان النجوم أولى بصلاة الكسوف من القمر وبما يدل لما ذكرناه ان من كره استقبال القمرين لم يقل بكراهة استقبال بقية النجوم وقرن بنجوم ما ذكرته فاتضح الفرق بينها وبين غيرها وأن الذى يتجه أن يقال ان انكساف النجوم بمنزلة الزلازل ونحوها فيأتى فيها حكمها من الصلاة فرادى على المذهب المنصوص حذرا من الغفلة عند حدوث الحوادث العظيمة ثم ظاهر كلام الشيخين كالبلغوى ان هذه الصلاة سنة بسبب متقدم فتجوز في الاوقاف المكروهة وتال جمع متقدمون ليست كذلك بل هي نافلة مطلقة فلا تحل في الوقت المكروه واعتمده بعض المتأخرين وقال لم يرد الشيخان اضافة الصلاة لتلك الآيات وكونها سنة لها حتى تكون ذات سبب بل المراد استحباب الاشتغال بالصلاة حينئذ رجوعا الى الله واجتنابا للغفلة عند تذكيره عز وجل وتخويفه بآياته وهذا لا خلاف فيه وساق عبارات قد تدل على ذلك والذى يتجه ترجيحه ما دل عليه كلام الشيخين من أنها ذات سبب ولا نسلم ان مرادها ما ذكر لان ندب الصلاة عند حدوث تلك الآيات فيه تقييدها بذلك السبب فيصدق عليها حد الصلاة التى لها سبب فمن ادعى خروج هذه عن ذوات السبب مع صدق تعريفها فعليه اثبات وتلك العبارات المسوقة كما تحتمل ما قاله تحتمل ما قلناه فلا

الحاوى الصغير ومن تبعه
فغير معمول به (سئل)
عن مسافر نوى القصر
خلف مسافر عليه متماهل
تعتقد صلاته والمغوية
القصر لانه من أهل القصر
في الجملة أولا (فاجاب) بانه
لا تعتقد صلاته لتلاعبه
لانه نوى غير الواقع حيثئذ
وقد يشمله قولها لو غير
عدد ركعات الصلاة في نيته
لم تعتقد والتعليل بكونه من
أهل القصر في الجملة انما هو
فيما اذا لم يعلم نية الاتمام
(سئل) عن مسافر مع متبوعه
ولم يعلم مقصده فهل بعد
مسيره مرحلتين يجوز له ان
يقصر ما فاتته قبل ذلك أم لا
وهل هي منقولة أم لا
(فاجاب) بأن له قصر
الفوائت المذكورة لتبين
أنها فوائت سفر قصر وقد
شملة قولهم له قصر فائتة
السفر في السفر (سئل) عما
لوجع تقدما وارتد بعد
فراغه من الأولى هل يبطل
الجمع أولا (فاجاب) بانه اذا
أسلم ولم يبطل الفصل عرفا
بين سلامه من الأولى
وتحرمه بالثانية جاز له الجمع
والا فلا يجوز (سئل) عن
مسافر سفر القصر ولمقصده
طريقان أحدهما أطول من
الاخرى وفي سلوكها مشقة
شديدة له ولد ابته دون
الاخرى فهل يحرم عليه
السفر فيها ولا يترخص
ان سافر فيها (فاجاب)
بانه اذا سافر فيها

شاهد فيها وان لم يكن فيها شاهد وجب الرجوع الى حدهم لذوات السبب وهو يصدق على هذه
الصلاة فكانت ذات سبب فتحل في الوقت المكروه ثم ما تقرر في انكساف النجوم انما هو على
فرض وقوعه والا فالذى صرح به أهل الهيئة واليه المرجع في ذلك ان غالب النجوم لا تنكسف
لكن أورد عليهم السيف الآمدى اشكالا على طريقته وقال لاجواب لهم عنه وحاصل ما ذكره
انهم زعموا أن سبب خسوف القمر أن جرم الشمس أكبر من كرة الارض باضعاف كثيرة حتى أن
منهم من قدره بمائة وأربعة وستين مرة وأن الشمس اذا انحطت للغروب امتد للارض ظل على
شكل مخروط صنوبرى ضرورة أن الشمس أكبر من الارض ولا يزال مخروط الارض يمتد
ويستدق الى أن تنحط ولا يتعدى ذلك عطاردا فاذا اتفق حضور القمر في ذلك الظل من غير
تناف ولا تأثير بحيث يحجب نور الشمس فهو خسوفه وعلى حسب تركه في مخروط الظل يكون
زيادة الخسوف ونقصه ثم لا يزال القمر في السير والظل في الميل الى حالة الانجلاء والعود الى مقابلة
الشمس من غير حاجب وزعموا أن الكواكب الثابتة في تلك البروج أيضا يكتسب نورها من
نور الشمس كما يكتسب نور القمر من نور الشمس فاذا قيل لهم لم لا تنكسف تلك الكواكب بحيلولة
مخروط ظل الارض بينها وبين الشمس قالوا لان الظل ينمحق دون الوصول اليها فاذا قيل لهم ولم
قلتم بانمحاق مخروط الظل دونها قالوا لانها لا تنكسف وهو دور متمنع قال ولم يتحقق لهم عنه جواب
بل لو قيل لهم الكواكب الثابتة في فلك البروج وكذلك زحل والمشتري والمريخ مضيئة بانفسها
فلذلك لم تنكسف بمخروط الظل مع وصوله اليها لم يكن لهم عنه جواب وأما قولهم في خسوف الشمس
أنه بسبب ستر القمر لها عند المقارنة ولهذا لا يعهد كسوفها في غير أيام المقارنة والاجتماع فان
قيل لهم كما أن القمر قد يقارن الشمس المقارنة العيمة كذلك الزهرة وعطارد فاهما لا يحجبان
الشمس عن ابصارنا في وقت المقارنة والاجتماع كما في القمر لم يجدوا الى الفرق سيلا اه واعترض
أيضا ابن العربي في شرح الترمذى قولهم ان سبب كسوف الشمس ستر القمر لها بأن الشمس
عندهم أضعاف القمر في الجرم فكيف يستر الجرم الصغير الجرم الكبير اذا قابله اه وجوابه أنه
كلما زاد البعد اتسع الجرم الصغير للمقابلة كما قاله الشافعى رضى الله عنه في محاذاة الناس القبلة مع قلة
عرض سمتها وبعد عرض ما بين المشرق والمغرب قياسا على النار المرئية من بعد وعلى عرض المراماة
والشمس في الفلك الرابع والقمر في الفلك الاول فلبعد المسافة بينهما حجبا عند تمام المقابلة أو
بعضها عند عدم تمامها وان كان جرمه صغيرا بالنسبة لها فتأمل ذلك فانه مهم والحاصل انا ان قلنا
ان الكواكب غير الثابتة نورها مكتسب من نور الشمس كما يقوله أهل الهيئة فهم قائلون مع
ذلك بانها لا تنكسف وان لزمهم ما مر عن الآمدى على انه يمكن الانفصال عنه بان يقال ملحظ
القول بعدم انكساف الكواكب الاستقراء التام والوجود وسيب انمحاق مخروط الظل دونها
والدليل على هذا الانمحاق عدم وقوع الانكساف لها في الخارج وبهذا التقرير يندفع الدور
الذى أوردته الآمدى عليهم وان قلنا بما قاله الآمدى من أن الكواكب مضيئة بنفسها وليست
مكتسبة من الشمس فعدم انكسافها واضح حيثئذ لان المقرب ما قالوه من استمدادها من الشمس
لان القمر الذى هو أضوأ منها وأجلى اذا كان نوره انما هو من نور الشمس عند أهل الهيئة
ومن وافقهم من أهل السنة وهم كثيرون فكذلك تلك الكواكب نورها من نور الشمس
لا تحقيقا بل ظنا بواسطة تسليم أن نور القمر من نور الشمس ويبعد أن نوره من نورها ونور
الكواكب ليس من نورها والبحث في كل ذلك لادليل عليه يرجع اليه عند التنازع ولا
جدوى له عند التحقيق وانما المدار على أنه ان تصور انكساف الكواكب صلى لها صلاة نحو

لا لغرض حرم عليه لما فيه
من اتعاب نفسه وتعذيب
دأبته ولا يترخص فقد نقل
الرافعي والنووي عن
الصيدلاني وأفراه أنه يلحق
بسفر المعصية ان يتعب نفسه
ويعذب دأبته بالركض من
غير غرض فان ذلك لا
يحل (سئل) عن قولهم ان
القصر أفضل من الاتمام
اذا بلغ السفر ثلاث مراحل
هل المراد بالفعل أولا
(فأجاب) بأن المراد اذا
كان المقصد يبلغ ثلاث
مراحل فالقصر أفضل لانه
اذا جاوزها القصر أفضل
وقبل ذلك فالأمام أفضل
لان السفر قد يكون ثلاث
مراحل فقط والله سبحانه
وتعالى اعلم

(باب صلاة الجمعة)
(سئل) عن يصلي الجمعة في
مصر هذه مع ما فيها من
تعدد الجمع وعدم العلم
بالسابقة واللاحقة هل
يجب عليه ان يصلي الظهر
بعدها ليتحقق برامة ذمته
ام الجمع الواقعة فيها كلها
صحيحة ولا يجب عليه ذلك
(فأجاب) بأن الجمعة الواقعة
في مصر صحيحة سواء وقعت
معها ام مرتباً الى ان ينتهي
عسر الاجتماع بأمكنة تلك
الجمع فلا يجب على احد من
مصلحي صلاة ظهر يومها
لكنها تستحب خروجهم
خلاف من منع تعدد الجمعة
بالبلدان عسر الاجتماع
في مكان فيه ثم الجمع الواقعة

الزلازل لاصلاة الكسوف خلافا للزركشي لما مر لك مبسوطاً (وسئل) أعاد الله علينا من
بركاته ما حقيقة كسوف القمرين وما حقيقة هذا الذي يستر القمر في النصف الثاني من الشهر
قليلاً قليلاً حتى يكمل ثم ينجلي أول الشهر وما الحكمة في زيادة ركوع في صلاة الكسوف خاصة
(فأجاب) أمدنا الله من مدده بقوله أما حقيقة كسوف الشمس والقمر واختلاف القمر زيادة
ونقصا وغيرهما فقد تعرض له أهل الهيئة واليه المرجع في ذلك قالوا وما يعرض القمر
ما يعرض له بالقياس الى الشمس وهو المحاق والزيادة والكمال والنقصان وكسفه الشمس
والخسوف وبيان ذلك ان جرم القمر كثيف كمد مظلم لانور له بذاته وانما هو صقيل يستضيء
بضياء الشمس كالمرآة المصقولة اذا حوذى بها الشمس فيكون النصف من القمر المواجه للشمس
مضيئاً أبداً بضوء الشمس والنصف الآخر مظلماً منه على حاله لعدم وصول الضوء من الشمس
اليه فعند اجتماع القمر مع الشمس يكون القمر متساوياً بين الشمس لان فلكهما فوق فلكه اذ
هي في السماء الرابعة وهو في السماء الدنيا فيكون نصفه المظلم مواجهاً لنا ونصفه المضيء مستوراً عنا
بالنصف المظلم فلا نرى شيئاً من ضوئه وهذا هو المحاق فاذا بعد القمر عن الشمس مقداراً قريباً
من اثني عشر جزءاً أو أقل أو أكثر على اختلاف أوضاع المساكين وعروض القمر وكثرة البخار
وحدة الابصار مال نصفه المضيء اليها شيئاً يسيراً فيرى منه وهو الهلال ثم كلما ازداد بعده عن
الشمس زداده ميل المضيء اليها فاذا قرب البعد من ربع الدور يرى القمر كنصف دائرة وهكذا
يزيد الميل فيرى شكلاً اهليجياً حتى اذا قابل القمر الشمس وصار البعد بينهما نصف الدور صرنا
نحن بين القمر والشمس وصار ما يواجه الشمس من القمر يواجهنا فيرى القمر كدائرة تامة وهو
الكامل ويسمى القمر حينئذ بدراً فاذا انحرف عن مقابلة الشمس مال اليها شيء من نصفه المظلم
واستر عنا شيء من نصفه المضيء فيظهر في صحفة القمر ثلثة ثم يأخذ الظلام في الزيادة والضياء
في النقصان فيرى القمر على شكل اهليجي ثم كنصف دائرة ثم على شكل الهلال في جانب المشرق
حتى ينمحق ويستتر عنا نصفه المضيء بالكلية ويكون القمر مظلماً لا يستضيء الا وجهه المقابل
للشمس واذا كان القمر عند الاجتماع على طريقة الشمس أي على مدارها أو قريباً منه وذلك
عند عقدتي الرأس والذنب اذ لا عرض للقمر هناك فيكون على منطقة البروج التي هي مدار
الشمس حال القمر بيننا وبين الشمس فيستر عنا ضوءها وهو كسوف الشمس واعلم أن ذلك
يختلف بحسب عروض البلدان شمالاً وجنوباً وقلة العروض وكثرتها والضابط فيه أن يكون القمر
بحيث تنقطع الخطوط الشعاعية الخارجة عن الابصار الى الشمس اما جميعها أو بعضها فيستر
عنا ضوءها اما بالكلية وهو الكسوف التام أو بالكلية وهو الكسوف الغير التام وهو السواد
الذي يظهر للحس في وجه الشمس حالة الكسوف وهو لون جرم القمر ولكون كسوف الشمس
انما هو لحيلولة القمر بيننا وبين الشمس وذلك السواد المشاهد انما هو لون القمر يبتدىء سواد
الشمس في الكسوف من جهة المغرب ثم اذا أخذ القمر يمر بالشمس لكونه أسرع منها يبتدىء
الجلاء أيضاً من جهة المغرب للحرق القمر اياها من المغرب واذا كان القمر كذلك على طريقة
الشمس أي على أحد العقدتين أو حواليها بأربعة وعشرين جزءاً وكسر عند الاستقبال حال الارض
بين القمر والشمس ووقع ظلها على القمر فلم يصل اليه ضوء الشمس فيبقى على ظلامه الاصل وهو
خسوف القمر ويانه أن الارض كثيفة مانعة نفوذ الضوء فيها وحيث كانت اصغر من الشمس
يستضيء بضوئها أكثر من نصفها ويقع لها ظل في مقابلة الشمس مخروط الشكل يستدق شيئاً
فشيئاً وينتفي في أفلاك الزهرة فللظل عند فلك القمر غلاظ ما فاذا قطع هناك سطح مستو مواز

لقاعدة مخروط الظل حصل دائرة مركزها في سطح البروج وفي جزء منها يقابل جزء الشمس وذلك المركز يتحرك بمقدار حركة الشمس فان كان القمر في الاستتبال عديم العرض وقع في دائرة الظل وانخفض كله وان كان ذا عرض بحيث لا يصل الى صفحته شيء من دائرة الظل لم يكن هناك خسوف أصلا وان كان عرضه أقل من ذلك انخفض منه ما وقع في دائرة الظل وابتداء خسوف القمر وانجلاؤه من المشرق عكس الكسوف وذلك لان القمر يلحق ظل الارض لكونه أسرع من الظل من جهة المغرب فيصل طرفه الشرقي أوائل الظل فيأخذ ذلك الطرف في السواد أولا ويكون القمر يلحق الظل من المغرب يكون مرور طرفه الشرقي بالظل أولا فكما أن طرفه الشرقي يصل أولا الى الظل كذلك هذا الطرف يجاوزه أولا فيبتدىء منه الانجلاء كما ابتدأ منه الانخفاض فعلم بما تقرر أن خسوف القمر أمر عارض له يتحقق في ذاته لا بالقياس الى الابصار وأنه لا يمكن الا في اواسط الشهر وأن كسوف الشمس انما هو أمر بحسب الرؤية ليس في ذات الشمس تغير أصلا وانه لا يتصور الا في أواخر الشهر والذي يظهر أن الحكمة في زيادة الركوع في صلاة الكسوف هي أن الكسوف من آيات الله الباهرة يخوف بها عبده كما صح في الحديث فناسب زيادة الركوع فيه لانه بما تفضل الله به على هذه الامة دون غيرها اذ هو من خصائصها على ما قاله جماعة من المفسرين وغيرهم لما أخرجه البزار والطبراني في الاوسط على أول صلاة ركعتنا فيه العصر فقلت يا رسول الله ما هذا قال بهذا أمرت قال بعض العلماء ووجه الاستدلال منه أنه صلى الله عليه وسلم صلى قبل ذلك الظهر وصلى قبل فرض الصلوات الخمس قيام الليل فكون الصلاة السابقة بلا ركوع قرينة لخلو صلاة الامة السابقة منه اه وفيه ما فيه وقال جمع من المفسرين في قوله تعالى واركعوا مع الراكعين ان مشروعية الركوع في الصلاة خاص بهذه الامة وأنه لا ركوع في صلاة بنى اسرائيل ولذا أمرهم بالركوع مع أمة محمد صلى الله عليه وسلم اه ولا يريد عليهم قوله تعالى يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين لان المراد بالركوع هنا مطلق الصلاة فيكون فيه ذكر الاعم الذي هو الصلاة بعد الاخص الذي هو السجود وأفرد السجود بالذكر لاختصاصه بالقرب الذي لا يوجد في غيره ولانه أفضل أركان الصلاة على قول وقيل المراد بالقنوت اقامة الطاعة لقوله تعالى أمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما وبالسجود الصلاة لقوله وأدبار السجود وبالركوع الخضوع فاذا قلنا بما قاله هؤلاء من ان الركوع خاص بهذه الامة مناسب حينئذ زيادته في هذه الصلاة دون غيرها لانها لما كانت لطلب رضا تعالى وحذرا من خوف سطوته وعقابه وكان الركوع فيه من الخضوع المناسب لذلك التخويف وفيه من الامتنان على هذه الامة ما ليس في غيره مناسب حينئذ زيادته وسلا بأخص نعمه تعالى من حيث الصلاة على هذه الامة ولا شك أن التوسل بأخص النعم له وقع ومزيد دفع للفتن والمحن هذا ان قلنا بانه من خصائص هذه الامة فان قلنا انه ليس من خصائصها فحكمة زيادته انه في سائر الصلوات كالوسيلة للسجود لان كلا منهما فيه خضوع لكنه في السجود أعظم وكان كالمقصد والركوع كالوسيلة له ولهذا فصل بينهما بالاعتدال حتى تتميز الوسيلة عن المقصد واذا كان الركوع كالوسيلة فناسب اختصاصه بالزيادة اعلاما بأن المطلوب في هذا الوقت الاكثار من الوسائل ليتوصل بها الى المقاصد ومن ثم سن الاكثار من الصدقة والعق وغيرهما من وسائل الخير للوصول الى المقاصد وهي دفع الله لهذه الآية المخوفة لعباده وايضا فالركوع أشق من السجود وكان في تكريره الاعلام بأن المطلوب في هذا الوقت الاكثار من الطاعات والزام النفس بما يشق عليها من فعلها لما تقدر عليه ولو بمشاق كثيرة من الخيرات ويؤيد ما ذكرته اتفاق ائمتنا على ان الاكمل

بعد انتفاء الحاجة الى التعدد غير صحيحة فيجب على مصلها ظهر يومها ومن لم يعاها هل جمعتها من الصحيحات أو من غيرها وجب عليه ظهر يومها (سئل) عن المرقى الذي يخرج أمام الخطيب يقول ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية هل لذلك أصل في السنة وهل فعل ذلك بين يدى النبي صلى الله عليه وسلم كما هو مفعول الان أو فعله أحد من الصحابة أو التابعين رضوان الله عليهم أجمعين بهذه الصفة المذكورة فأجاب) بأنه ليس في ذلك أصل في السنة ولم يفعل ذلك بين يدى النبي ﷺ بل كان بمهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فاذا اجتمعوا خرج اليهم وحده من غير شاوئش يصيح بين يديه فاذا دخل المسجد سلم عليهم فاذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس ويأخذ بلال في الاذان فاذا فرغ منه قام النبي ﷺ بخطب من غير فصل بين الاذان والخطبة لا باثر ولا خبر ولا غيره وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فعلم أن هذا بدعة لكنها حسنة ففى قراءة الآية الكريمة تنبيه وترغيب في الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم

العظيم المطلوب فيه
 اكثارها وفي قراءة الخبر
 بعد الاذان وقبل الخطبة
 تيقظ للمكلف لاجتناب
 الكلام المحرم أو المكروه
 في هذا الوقت على اختلاف
 العلماء فيه وقد كان صلى
 الله عليه وسلم يقول هذا
 الخبر على المنبر في خطبته
 (سئل) عما لو أحرم الامام
 بصلاة الجمعة ولم ينو الامامة
 الا بعد التكبير فهل تصح
 جمعته وجمعهم سواء نوى
 الامامة في ركوع الركعة
 الاولى او قبله قبل تحريم
 أربعين او بعده عملا بعموم
 قول صاحب البيان في
 صلاة الجمعة وصفة الصلاة
 تجوز نية الامامة بعد
 الاحرام ولا نصح عنده قال
 الجلال المحلى اى لانه ليس
 بامام الآن وقال في القطعة
 يجب على امام الجمعة ان
 ينوى فيها الامامة وذلك
 صادق بنية الامامة في
 الركوع فهل ذلك صحيح
 (فاجاب) بانه ان نوى الامامة
 مقارنا لتكبيره التحريم صحت
 جمعته وجمعهم والا فلا تصح
 جمعته وتصح جمعة القوم ان
 جهلوا وكانوا أربعين دونه
 والا فلا (سئل) عن تلزمه
 الجمعة وخاف فوتها ولم يجد
 طريقا في تحصيلها من
 التطهر أو الاستنجاء حتى
 يكشف عورته بحضرة من
 لا يغض بصره فهل يكشف
 عورته يباح ذلك لاجل
 تحصيل الجمعة أو يفوتها

المبالغة في تطويل الركوع واختلافهم في السجود هل يطول أولا وليس ذلك فيما يظهر الا اشارة
 لما ذكرته للاشارة إلى ان هذا الوقت هو وقت التوسل إلى الله بتكليف النفس سائر المشقات
 التي لها عليها نوع قدرة لعل أن ينكشف عن الناس ما حل بهم هذا ولم يتكرر الركوع وحده بل
 تكررت قراءة الفاتحة والاعتدال أيضا فحكمة تكرير الاعتدال أنه تابع لانه للفصل بين الركوع
 والسجود فليزم من تكرير الركوع تكريره فتكريره تبع لتكرير الركوع وأما تكرير الفاتحة
 فلاشتمالها على الثناء على الله تعالى بجامع صفاته السلبية وعلى اللجوء اليه تعالى في سائر الامور
 فناسب تكرير ذلك ليكون سببا لرفع ما حل بالناس من ذلك الازعاج والتخويف العظيم والله سبحانه
 وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) نفع الله به وأعاد علينا من بركاته ما حقيقة زلزلة الارض المعهودة
 المسماة بالراجفة (فاجاب) رضى الله عنه ونفع بعلومه وبركته بقوله اما حقيقة الزلزلة فهو ما أخرجه
 أبو الشيخ في العظمة وابن أبي الدنيا في كتاب العقوبات عن ابن عباس رضى الله عنهما قال خلق الله
 جبلا يقال له ق محيط بالعالم وعروقه إلى الصخرة التي عليها الارض فاذا أراد الله أن يزلزل قرية أمر
 ذلك الجبل فحرك العرق الذي يلى تلك القرية فيزلزلها ويحركها فمن ثم تحرك القرية دون القرية
 واخرج الخطيب وابن عساكر عنه قال جبل ق محيط بالدنيا وقد انبت الله منه الجبال وشبك بعضها
 ببعض بعروقه كالشجرة كالاوتاد فاذا أراد الله أن يزلزل أرضا أوحى إلى ق فحرك العرق وأخرج
 عبد بن حميد عن عكرمة ان ذا القرنين لما بلغ الجبل الذى يقال له ق ناداه ملك فقال ذو القرنين
 ما هذا الجبل قال هذا جبل يقال له ق وهو ام الجبال والجبال كلها من عروقه فاذا أراد الله أن
 يزلزل قرية حرك منه عرقا وقد يعارض هذه الآثار ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس مامعناه ان
 الله إذا أراد ان يخوف عباده أبدى عن شيء من آثار قدرته للارض فعند ذلك تزلزلت وما أخرجه
 ابن المنذرى بسنده عن ابن جريج قال بلغنى ان عرض كل ارض مسيرة خمسمائة سنة وان بين كل
 ارضين ذلك والارض السابعة فوق الثرى واسمها تخوم وأن ارواح الكفار فيها ثم قال وان الثرى
 فوق الصخرة والصخرة على الثور والثور له قرنان وله ثلاث قوائم يتلغ ماء الارض كلها يوم القيامة
 والثور على الحوت وذنب الحوت عند رأسه مستدير تحت الارض السفلى وطرفاه منعقدان تحت
 العرش واخبرت ان عبد الله بن سلام سأل النبي صلى الله عليه وسلم على ما الحوت قال على ماء اسود
 وما أخذ منه الا كما أخذ حوت من حيتانكم من نحو هذه البحار وحديث ان ابليس تغفل إلى
 الحوت فعظم له نفسه وقال ليس خلق بأعظم منك غنى ولا أقوى فوجد الحوت في نفسه فتحرك فعنه
 تكون الزلزلة اذا تحرك فبعث الله حوتا صغيرا فأسكنه في أذنه فاذا ذهب يتحرك تحرك الذى في
 أذنه فيسكن ويحاج بانه لاتعارض في ذلك اما أولا فلا مكان الجلع فنقول يحتمل ان تحرك عرق من
 جبل ق وظهور بعض آثار القدرة للارض وتحرك الحوت كل واحد من هؤلاء ينشأ عنه الزلزلة فتارة
 يكون عن الاول وأخرى عن الثانى وأخرى عن الثالث وهذا الجلع متعين على تقدير صحة جميع الآثار
 المتقدمة واما ثانيا فلان ماورد عن الصحابي ما لا يقال من قبل الراى في حكم المرفوع للنبي صلى الله
 عليه وسلم والذى مر عن ابن عباس كذلك فيكون مقاما على ما قاله ابن جريج وعلى هذا فالجواب
 عما مر عن ابن عباس ما ظاهره التنافى فان بعض الطرق عنه ان السبب تحرك ق وفي بعضها عنه
 أنه التجلى ان كلا سبب نظير ما مر ان صحا والافها صح منها وبهذه الآثار كلها رد على الحكماء
 في قولهم ان الزلازل انما تكون عن كثرة الابخرة عن تأثير الشمس واجتماعها تحت الارض بحيث
 لا يقاومها برودة حتى يصير ماء ولا يتحلل بأدنى حرارة لكثرتها ويكون وجه الارض صلبا بحيث لاتنفذ
 البخارات منها وإذا صعدت ولم تجد منفذا اهتزت منها الارض واضطربت كما يضطرب بدن المحموم

الروض في تارك الصلاة فيما لو قال تعمدت تركها بلا عذر قتل هل قوله بلا عذر تصوير او قيد للمسئلة (فاجاب) بان من لزمته الجمعة ولم يتأت تطهره أو استنجاؤه لها الا بكشف عورته بحضرة من يحرم نظره اليها ولا يغض بصره عنها جاز له كشفها حيث لا جل ادراكه الجمعة لان تحصيل مصلحة الواجب أولى من دفع مفسدة الحرام ولكنه يعذر في ترك الجمعة حيث لا كشف عورته بحضرة من ذكر يسوءه ويشق عليه واما قول الروض بلا عذر فهو قيد في الحكم الذي ذكره وهو القتل فانه لو قال تعمدت تركها بعذر لم يقتل وقد ذكره قبله (سئل) عما اذا جاز تعدد الجمعة لوجود مقتضيه ثم زال هل يغفر أولا (فاجاب) بانه لا يجوز تعدد الجمعة لعدم الحاجة اليه حيث لا (سئل) عن أربعين تلزمهم الجمعة خطب خطيبهم فسمعوا ركنا مثلا وانفضوا وبعضهم وطالت غيبتهم والحال أن الامام مشتل بمشغل الخطبة مثل هذه الخطب المعهودة فهل إذا عادوا يستأنف الخطيب الخطبة او يبنى على ما مضى وهل الفصل بين أركان الخطبة يتعلق بها بغير الموالاة

لما يشور في باطنه من بخارات الحرارة وربما يشق ظاهر الارض ويخرج من الشق تلك المواد المحتبسة اه وقد يقال هو لا ينافي ما مر ويكون احتباس تلك الانخرة علامة على تحرك ق او الحوت والمشاهدة قاضية بذلك الاشتقاق وخروج تلك المواد كاحكامه المؤرخون في كثير من الزلازل الواقعة فيما مضى فهو قرينة على ان لكلامهم وجها ومن القواعد أن كلامهم حيث لم يخالف نصابا ولا يرتب عليه شيء مما يخالف الاصول لا بدع في القول به وهذا من هذه القاعدة اذ ما قالوه هنا لا يرتب عليه شيء من ذلك لما علمت أن تلك الآثار على تقدير صحتها يمكن التوفيق بينها وبين ما قالوه وأخرج الترمذي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتخذ الفئء دولا والامانة مغنا والزكاة مغرما وتعلم العلم لغير الدين وأطاع الرجل امرأته وعق أمه وأدنى صديقه وأقصى أباه وظهرت الاصوات في المساجد وساد القبيلة فاسدهم وكان زعيم القوم أرذلهم وأكرم الرجل مخافة شره وظهرت القينات والمعازف وشربت الخمر ولعن آخر هذه الامة أو لها فليرتقبوا عند ذلك ريحا حمراء وزلزلة وخسفا ومسحا وقذفا وآيات تتابع كنظام لآلىء قطع سلكه فتتابع وأخرج الترمذي أيضا عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فشا في هذه الامة خمس يحل بها خمس اذ أكل الربا كانت الزلزلة والخسف وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال جعل الله عذاب أمي في الدنيا القتل والزلازل والفتن وأخرج ابن أبي الدنيا حديث سيكون في أمي خسف ورجف وقردة وخنزير وأخرج ابن السكن حديث يكون في أمي رجة يهلك فيها زهاء عشرة آلاف أو أكثر من ذلك يجعلها الله عظة للمتقين ورحمة للمؤمنين وعذابا على الكافرين وأخرجه ابن عساكر أيضا بلفظ يهلك فيها عشرة آلاف عشرون ألفا ثلاثون ألفا وأخرج الديلمي عن حذيفة مرفوعا خراب مصر من جفاف النيل وخراب الحبشة من الرجة وأخرج عن كعب قال انما تزلزل الارض اذا عمل فيها بالمعاصي فترعد فرعا من الرب جل جلاله ان يطلع عليها وهذا لا ينافي ما مر في سبب الزلزلة كما علم مما قدمته والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

﴿باب صلاة الاستسقاء﴾

﴿وسئل﴾ رضى الله عنه ما قول من يقول بسعد المنازل وبمحسنها وما يكون جواب من يسأل عن يوم كذا يصلح لنقلة أو تزويج ﴿فاجاب﴾ بقوله من أضاف التأثير الى المنازل أو الكواكب أو البروج أو الايام أو نحو ذلك فان اراد ان ذلك من حيث ان الله أجرى عادته الالهية بوقوع ذلك الامر عند ذلك الشيء لم يحرم عليه بل يكره له ذلك وان اراد أن نحو المنزل أو الكوكب مؤثر بنفسه كفر وأصل ذلك ما قاله الامة فيمن يقول مطرنا بنوء كذا فعلم أن من سئل عن يوم هل يصلح لنحو نقلة ينبغي له ان لا يجيب بشيء من حيث اليوم بل يامر بالاستخارة والفعل بعدها ان اشرح له الصدر لان هذا هو السنة وخلاف المألوف من الجحلة المشتغلين بما لا يحل من علم الرمل وامثاله هو البدعة القبيحة المحرمة ﴿وسئل﴾ نفع الله به هل بين من عبر في ندب البروز لاول مطر السنة أو العام فرق ﴿فاجاب﴾ بقوله لا فرق بينهما في هذا المحل وان أمكن بينهما فرق من جهة أخرى كما أشار اليه السهيلي في روضه ﴿وسئل﴾ نفع الله به عن صوم الاستسقاء يجب بأمر الامام فهل يعم المسافر وغيره ﴿فاجاب﴾ بقوله الذي يتجه وان اقتضى كلام بعضهم خلافة انه لا فرق بين المسافر وغيره حيث لم يتضرر بالصوم ويشهد لذلك قولهم يجب طاعة الامام فيما يأمر به وينهى عنه ما لم يخالف حكم الشرع والظاهر ان مرادهم بمخالفة حكم الشرع ان يأمر بمعصية او ينهى عن واجب فشمل ذلك المكروه فاذا أمر به وجب فعله اذ لا مخالفة حيث لا ظاهر كلامهم ان الصدقة تصير واجبة اذا أمر بها وهو كذلك لكن يتحقق الوجوب بأقل ما ينطلق عليه اسم الصدقة كما هو ظاهر فان عين في أمره

أم لا (فأجاب) بأنه إذا لم يفتهم شيء من أركان الخطبة لم يحتاج الخطيب إلى استئناف شيء بل يبني على ماضى من أركانها وتطويل بعض أركان الخطبة بما يتعلق به كتطويل ركن الوصية بالتقوى لا يعد فاصلا عرفا مخلا بمواالاتها (سئل) عمن له زوجتان كل واحدة في بلدة يقيم عند كل واحد منهما فهل تنعقد به الجمعة في كل من البلدين أم لا (فأجاب) بأنه تنعقد الجمعة بالذكور في البلدة التي أقامته فيها أكثر ولا تنعقد به في الأخرى فإن استويا فيها انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون الأخرى فإن استويا فيه اعتبرت نيته في المستقبل فإن لم يكن له نية اعتبر الموضع الذي هو فيه (سئل) عمالو تعارض غسل الجمعة والتبكير إليها فما المقدم (فأجاب) بأن المقدم الغسل (سئل) عن أهل قرية تلزمهم الجمعة فعدمو الطهورين وقتها فهل تلزمهم الجمعة (فأجاب) بأنه لا تلزمهم الجمعة بل لا يجوز لهم فعلها ويلزمهم أن يصلوا الظهر فرادى (سئل) عمن شك في تعدد الجمعة هل هو لحاجة هل يجب عليه صلاة الظهر أولا (فأجاب) بأنه يجب على مصلى الجمعة إعادة الظهر إن لم يعلم أن جمعته هي السابقة

قدراً فهل يجب فلا يجوز النقص عنه أو لا كل محتمل والأقرب الثاني وإن قدر عليه المأمور لأن تعيين ذلك يكاد أن يكون تعتاً لأن القصد بالصدقة حاصل بخروج أقل ما يجزىء (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه إذا صيم للاستسقاء بعد مضى النصف الأول من شعبان فسقوا قبل الخروج فخرجوا للوعظ والدعاء والشكر والخطبة فهل هذا الخروج مع تلبسهم بالصوم يستحب لأنه تابع أم لا لحرمة الصوم وزوال السبب فإن قلتم بالأول لزم أن يكون الخروج لذلك في اليوم الرابع حتى لو سقوا اليوم الأول حال الصوم لا يخرجون فيما عدا الرابع والسابق لفهم الفقير أنهم إذا سقوا قبل إكمال الصوم استحباب الخروج لما ذكرنا كان وقت الاختيار لذلك باقياً وإلا فمن الغد ثم وقع في النفس أيضاً أنه يرجع إلى تيسر الاجتماع وعدمه فإنه أولى مما الذي الذي تعطيته الشريعة المحمدية شيد الله أركانها الغراء بكم ولا زلتم في نعم يؤذن الحمد بازديادها وحيث قلنا بوجوب التثبيت في صوم الاستسقاء بأمر الإمام فاتفق تركه من شخص هل يتفرع عليه عدم صحته نيته من ذلك الشخص أول النهار أو يصح ويكون آثماً بترك التثبيت فقط (فأجاب) بقوله من المعلوم أن صلاة الاستسقاء لا تنقيد بيوم ولا وقت وإن وقتها المختار كوقت صلاة العيد وأنهم إذا سقوا قبل الاستسقاء وبعد تهيئتهم لصلاته بالصوم ونحوه خرجوا للشكر بالصلاة والخطبة وغيرهما ولا يتكرر هذا الخروج هنا خلافاً لما قد يتوهم من عبارة الارشاد كما بينته في شرح الارشاد فإذا أصابوا اليوم الأول فسقوا سن لهم الخروج في بقيته إن كان وقت الاختيار باقياً وسهل اجتماعهم وإلا فمن الغد قياساً على ما قالوه في صلاة العيد إذا شهدوا برؤية هلاله وحيث خرجوا في بقية اليوم أو الغد لم يسن لهم الخروج في يوم آخر والسنة إذا خرجوا أن يكونوا صائمين ما لم يأمرهم الإمام بالصوم والاكاف واجبا وكذا إذا أمرهم بصوم الايام الثلاثة قبل الاستسقاء وصوم يوم الخروج فإنه يصير واجبا على المعتمد وإن نازع فيه منازعون والأوجه أنه يجب فيه التثبيت كما يقتضيه كلامهم في باب الصوم وإن خالف فيه الأذرع ومنه يؤخذ كما بينته في شرح الارشاد أيضاً أن الصوم صار واجبا لذاته لا لحشية اظهار مخالفة الإمام لأنه لا اطلاع له على النية وقد أوجوها فمن ترك التثبيت عمداً أو سهواً لا يصح منه صوم ذلك اليوم بل يجب عليه قضاء يوم مكانه كما يفيد عموم كلامهم وحيث وجب الصوم هنا أو سن فلا فرق بين وقوعه بعد نصف شعبان وقبله لأن المحرم فيه هو تعاطي صوم لا سبب له وهذا له سبب متقدم أو مقارن فهو كإباحة صلاة الاستسقاء في الاوقات المكروهة (وسئل) فسح الله في مدته عن قول الاصحاب في الاستسقاء واللفظ للارشاد وإن سقوا قبله صلوا شكراً ويتكرر بتأخره هل المراد أن يؤتى بصلاة الاستسقاء في هذا المقام على الكيفية المتقدمة ذكرها بجميع سابقها ولا حقها أو غير ذلك كاهو في الاسعاد فيخرجون من الغد صائمين ولا يستأنفون صوم الثلاث النخ وهو صريح في التخصيص والتفصيل ولو اتفق احتياج الناس الى الاستسقاء في النصف الاخير من شعبان فما حكم الصيام ابتداء وتكراراً أنا بكم الله تعالى وصريح لفظه فيتحرم بها شكراً لا استسقاء (فأجاب) بقوله عبارة شرحي على العبارة المذكورة وإن سقوا قبله أى قبل الاستسقاء وبعد تهيئتهم لصلاته بالصوم ونحوه خرجوا للوعظ والدعاء والشكر وصلوا شكراً لله تعالى وطبا للزبد قال تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم وخطب بهم وقوله شكراً من زيادتي وإذا فعلوا ما أمر فلم يسقوا تكرر بتأخره أى بسبب تأخر الغيث جميع ما مر من صلاة الاستسقاء وكذا خطبتها كما صرح به ابن الرفعة وغيره وكذا الصوم على ما يأتي فإذا لم يسقوا في اليوم الأول كرروا ذلك في اليوم الثاني والثالث والرابع وهكذا الى أن يسقوا فإن الله يحب عبادة الملاحين في الدعاء كما في حديث ضعيف والمرأة الاولى آكد وقد نص الشافعي رضى الله عنه مرة على توقف كل خروج على صوم ثلاثة أيام قبله ومرة أخرى على عدم ذلك

ولا خلاف لانهما كما في المجموع عن الجمهور منزلة على حالين الاول على ما إذا اقتضى الحال التأخير
كانقطاع مصالحهم والثاني على خلافه وقيل الاول محمول على الندب والثاني على الجواز وحيث عادوا
من الغد أو بعده ندب أن يكونوا صائمين فيه انتهت وذكر في شرح العباب نحو ذلك حيث قلت
قوله كرروا الخ يشمل الزيادة على الثلاث وهو كذلك كما في المجموع وغيره وقوله والخطبة هو
ما فهمه كلام المجموع وصرح به ابن الرفعة وغيره وإنما لم يكرروا صلاة الكسوفين لأن الحاجة هنا
أشد وقوله ثم ان انقطعت مصالحهم الخ أشار به إلى ما في المجموع عن الجمهور من أن الشافعي رضي الله
عنه نص مرة على توقف الخروج على صوم ثلاثة أيام قبله ومرة على عدم توقفه على ذلك فنزل على
حالين الاول على ما إذا اقتضى الحال التأخير والثاني على خلافه فجزم الروض وغيره بعدم التوقف
محمول على ذلك أو ضعيف وقيل لا خلاف بل الاول محمول على الندب والثاني على الجواز وحيث
عادوا من الغد أو بعده ندب أن يكونوا فيه صائمين اه وبذلك يعلم الجواب عن قول السائل نفع الله
بفوائده هل المراد الخ وعن قوله وصرح لفظه الخ أما الاول فواضح وأما الثاني فلان قوله شكراً
مفعول لاجله أي لاجل الشكر فهو علة لندب الصلاة ولا يلزم من التعليل بشيء الانحصار فيه ومن ثم
قلت عقبه وطلباً للزيد وإنما نص على الشكر إشارة إلى أن القصد الاعظم من هذه الصلاة الشكر
على النعم السابقة وهو يستلزم النعم اللاحقة كما صرح به الآية فنية الشكر مستلزمة لنية الاستسقاء
ان تنزلنا وقلنا بالاقتصار عليها فلا يقال صريح لفظه انه يتحرم بها شكراً لاستسقاء بل صريح لفظه
يفعلها لاجل الشكر فاذا تحرم بها جازله الاقتصار على نيته وجاز له أن يضم إليها طلب

المزيد وإذا اتفق الاستسقاء في النصف الاخير من شعبان جاز الصوم ابتداء وتكررا

لأنه بسبب سمان أمر به الامام أو نائبه لانه يصير واجبا فان قلت هل يقال هنا

بنظير ما قالوه في الصلاة في الاوقات المكروهة من الفرق بين السبب المتقدم

والمقارن والمتأخر قلت نعم كما يدل عليه قياسهم الحرمة بتفصيلها يوم

الشك ونحوه على حرمة الصلاة من أن العبرة في المقدم

وغيره بالصلاة لا الوقت ومن قسم المقارن

بناء على مقابله ثم وكل من

المتقدم والمقارن يجوز

الصلاة فكذا

الصوم

(سئل) عن نية الخطبة هل
هي واجبة أم لا (فاجاب)
بانها ليست واجبة (سئل)
عن امام جمعة تذكر في
اعتدال الاولى انه نسي
آية من أول الفاتحة فإذا
يفعل وما حكم المأمومين
به في صحة الجمعة (فاجاب)
بانه يقرأ الفاتحة ثم يركع
ويجوز على ترتيب صلاته
وأما المأمومون فيسجدون
السجدة الاولى ويجب
عليهم انتظاره فيها ولم
يسبقوا امامهم في غير
المتابعة إلا بركن وهو
السجود ولا يجوز لهم
انتظاره في الاعتدال لما
فيه من تطويل الركن
القصير في غير حالة الخوف
وان خالف فيه بعض
المتأخرين

انتهى ما وضع بهامش هذا
الجزء من فتاوى العلامة
الرملي ويليهِ الجزء الثاني
أولها فيه (سئل) عمالو
انفرد أربعون
من الجمعة

((تم الجزء الأول من فتاوى ابن حجر الفقيه الكبير ويليهِ الجزء الثاني أوله باب الجنائز))

(فهرست الجزء الاول من الفتاوى الكبرى للعلامة ابن حجر)

صحيفة	صحيفة
١٣٨ باب صفة الصلاة	٢ خطبة الكتاب
١٥٨ شروط الصلاة	٥ كتاب الطهارة
١٧٥ باب احكام المساجد	٢٥ باب النجاسة
١٧٧ سجود السهو	٤٣ باب الاجتهاد
١٨٤ في صلاة النفل	٤٧ باب الاستنجاء
١٩٨ سجود التلاوة	٥٢ باب الوضوء
١٩٩ كتاب صلاة الجماعة	٦١ باب الغسل
٢١٨ باب شروط الامامة وما يتعلق بها	٦٧ مسح الخفين
٢٣٠ صلاة المسافر	٦٧ التيمم
٢٣٣ صلاة الجمعة	٧٦ الحيض
٢٦١ اللباس	٩٥ فصل في النفاس وما يتعلق به
٢٧١ صلاة العيدين	١٢١ فصل في النفاس
٢٧٢ صلاة الخوف	١٢٣ كتاب الصلاة
٢٧٣ صلاة الكسوفين	١٢٣ باب المواقيت
٢٧٨ صلاة الاستسقاء	١٢٩ باب الاذان
(تمت)	١٣٦ استقبال القبلة

(فهرسة فتاوى الرملى التى بهامش الجزء الاول من الفتاوى الكبرى للعلامة ابن حجر)

صحيفة	صحيفة
١٠٧ كتاب الصلاة	٢ خطبة الكتاب
١٢١ باب الاذان	٤ كتاب الطهارة
١٢٦ استقبال القبلة	١٨ باب الاجتهاد
١٢٨ كيفية الصلاة	٢٠ الآنية
١٦١ شروط الصلاة	٣١ الاستنجاء
١٩٠ سجود السهو	٣٨ الوضوء
٢٠٣ سجود التلاوة	٥٢ كتاب مسح الخفين
٢٠٨ صلاة النفل	٥٤ كتاب الغسل
٢٢٢ صلاة الجماعة	٦١ كتاب النجاسات
٢٧٣ صلاة المسافر	٨٢ كتاب التيمم
٢٧٥ صلاة الجمعة	١٠٥ الحيض

(تمت)